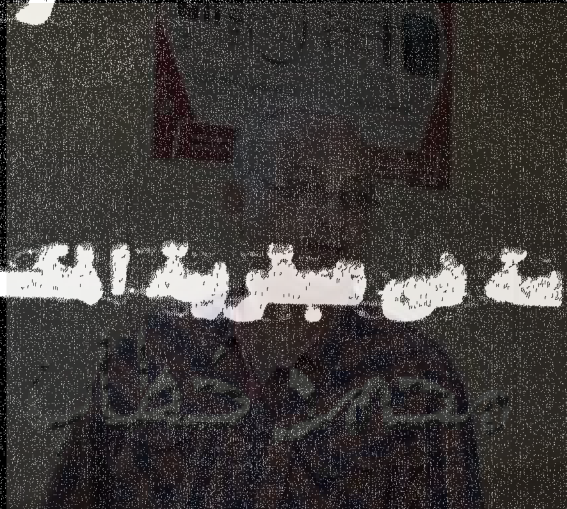
شخصية مصر



دراسة في عبقرية المكان

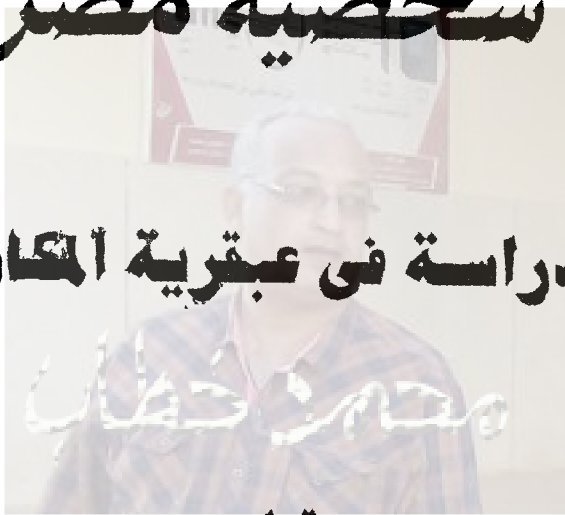
جمال حمدان

الجزء الثاني

دار الهلال

شخصية مصر

دراسة فى عبقرية المكان



بقلم

د. جمال حمدان

الجزء الثانى

دار الهلال



الغـــلاف للفنـــان :
حلمـــى التـــونى

الفهـــرس

الباب الرابع

التجانس

الباب الخامس

ثوابت جغرافية ومتغيرات تاريخية

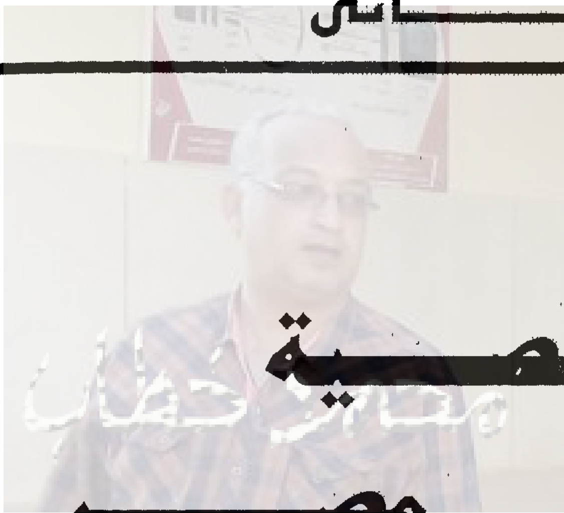
الباب السادس

شخصية مصر السياسية

الباب السابع

البناء الحضارى والأساس الطبيعى

الجزء الثانى



شخصية مصر البشرية

الباب الرابع



التجانس

الفصل الخامس عشر

التجانس الطبيعى

التجانس الطبيعى صفة جوهرية فى البيئة المصرية، البيئة المصرية الفعالة يعنى.. فالوادى كله وحدة فيضية، أرضه من تشكيل مائه مثلما هى من صنعه وصلبه.. فالنهر هو بانى واديه الوحيد، والنهر هو الضابط الأساسى إن لم يكن المطلق لشكل اللاندسكيب الطبيعى بنفس الدرجة التى يبرز بها فيه للعيان.. ولهذا فان النيل يمنح أرض مصر من تجانسه بقدر ما يسيطر على حياتها.. والواقع - كما يقول چورچ - أنه «ليس هناك مثل آخر لبلد هو كلية وإلى هذا الحد من خلق ظرف جغرافى واحد» (١).

من الناحية الأخرى يقول بيرجرن «مصر بلد مفارقات طبيعية درامية» (٢) .

ولا تناقض.. فهذا أيضا صحيح كل الصحة اذا نحن اعتبرنا مصر الصحراء والوادى معا.. فالاختلاف بين الصحراء والوادى اختلاف جذرى كامل.. فكما أن التباين بين الدلتا والصعيد هو تباين ثانوى وليس أوليا، أو هو فى الدرجة لا فى النوع، فكذلك التباين بين الصحراوين الشرقية والغربية.. أما التباين الأولى حقا والثنائية الحقيقية فعلا فى مصر فهى تلك التى بين وادى النيل ككل والصحراء ككل.. ومصر بهذا تتألف عامة من بيئتين أساسيتين هما: الصحراء والوادى.

واذا كان من الجغرافيين الألمان مثل بنك وبارتش من يميزون بين الأقاليم المتعددة البيئات وبين قليلتها، أو كما يعبرون بين الأقاليم ذات النغمة الثلاثية Dreiklang والثنائية Zweiklang إلخ(٣) ، فإن مصر بهذا المعنى هى من الأقاليم ذات النغمة الثنائية.. ومع ذلك فان هذه الثنائية تترك مكانها فى

---

(1) HB. George, Relations of geography & histiry , Oxford, 1910 ,p277.
(2) Berggren loc. cit . , p40.
(3) Hartshorne , Nature of geog . , p . 261.

الحقيقة لأحادية مطلقة اذا نحن اعتبرنا الحياة فى مصر،أى مصر المعمورة.. وفى استطاعتنا إذن أن نعد مصر الفعالة بيئة أحادية بمعنى الكلمة، ذات نغمة واحدة Einklang النيل .. والنيل وحده ضابط إيقاعها.

أما من أين يأتى عنصر التجانس أو التجنيس فى تشكيل النهر، فمن طبيعته الارسابية أساسا، فكما رأينا، عملية الترسيب النهرى، ككل عمليات الترسيب المائى، تخضع لمبدأ التدرج الوئيد طبيعيا وميكانيكيا.. فاذا كان ثمة تغيير فانه يكون طفيفا وتدريجيا جدا على المستوى المحلى، بحيث لا يصبح محسوسا إلا على مدى مسافات مديدة.. يضاعف من هذا ويؤكده فى حالتنا أن الوادى الفيضى، أولا، رقعة واحدة متصلة من الشلال الى البحر لا تكاد تعرف الانقطاع، وأن النيل فى مصر الجافة هو، ثانيا، مصب بلا روافد، أى بلا مصادر تدخل التعديل أو الاضطراب على تدرجه الرتيب.. ولهذا نجد فى كل جوانب ومظاهر السطح فى مصر النيل تدرجا هادئا على المحور الطولى من المنبع الى المصب بحيث يبدو بروفيل الوادى كله كمقياس مدرج.. وبحيث يمكن أن نلخص كل مورفولوچيته فى سلسلة من الانحدارات المنتظمة والمعادلات التدريجية البسيطة التصاعدية أو التنازلية.. يصدق هذا على انحدار الوادى، وحتى على اتساعه.. كما يصدق على تكوين تربته ومائيته، مما سينعكس أيضا وبالضرورة على المحاصيل الزراعية والانتاج، بل والسكان والحياة... إلخ.

وفى النتيجة، فان من الصعب أن نجد بلدا يخضع فى ملامحه لقانون التدرج كوجه مصر.. فاذا كان التجانس هو قانونه الأول، فان التدرج قانونه المكمل، أو فلنقل إنه التجانس فى تدرج أو التدرج داخل التجانس.. فالتغير لا يحدث ـ ابتداء ـ بصورة فجائية، ولذا لا يعرف لاندسكيب مصر التحول المفاجىء أو الجزر الضالة الغريبة فضلا تماما عن الانقطاع.. ويترتب على هذا أن التغير لا يتراكم حتى يتبلور فى فروق محسوسة بدرجة أو بأخرى إلا فى أقصى الطرفين من مصر فقط.. وهكذا نعود فنجد أن كل شىء فى مصر الوادى، كما رأينا فى مصر

الصحراء لا يتغير إلا على الأطراف القصوى ليس فقط فى النواحى الطبيعية.. بل والبشرية أيضا.. واذا جاز اطلاقا أن نتحدث عن قطبين متنافرين فى اللاندسكيب المصرى، فهما «تجاوزا» القطبان الشمالى والجنوبى فى برارى الدلتا وفى النوبة السفلى، ومع ذلك فليس الأمر تنافرا ينقض مبدأ التجانس القاعدى ويخرج عليه تماما، بقدر ما هو اختلاف اقليمى ثانوى الدرجة، ويظل الجسم الأساسى من مصر والتجانس جوهره والتدرج مظهره.

فى ضوء هذا المفهوم، وعلى أساس هذا المنطلق، نستطيع الآن أن نعرض بتفصيل لمظاهر التجانس وجوانبه فى كيان مصر الطبيعى والمادى.. ولعل خير ما نفعل فى هذا السبيل أن نتتبع كل جانب من هذه الجوانب على حدة.. فنحلل مظاهر التجانس أو التباين داخلها مع الموازنة بينها ووزنها وتقييمها، بادئين بالجوانب الطبيعية من تضاريس ومناخ ونبات، ثم نتقدم الى الجوانب البشرية كالزراعة والرى والسكان و السكن والقرى والمدن... إلخ حتى اذا فرغنا منها جميعا كنا بحيث نستطيع أن نصب كل هذه الجوانب فى هيكل مركز من أقاليم مصر الجغرافية، وذلك كاطار عريض ونهائى يلخص فكرة التجانس كما يصححها ويضعها فى حجمها الطبيعى بغير مبالغة أو تقليل.

فى الجغرافيا الطبيعية

فأما اللاندسكيب الطبيعى، أى الجغرافيا الطبيعية من أرض وسطح، فإن دراستنا المطولة السابقة تحت باب «شخصية مصر الطبيعية» ما هى برمتها الا تطبيق تفصيلى كامل لمبدأ التجانس فى هذا المجال.. ولا يبقى لنا هنا إلا أن نجمل خطوطها الأساسية العريضة فى صورة موجزة مكثفة، قبل أن نستأنف العرض المفصل لسائر المجالات الطبيعية والبشرية.

فاذا بدأنا بالانحدار العام والسطح والاتساع، فسنجد التدرج فى الوادى نفسه كما سنجده فى اطاره التلى على حافتى الصحراء .. فالوادى يبدأ فى الجنوب ضيقا مختنقا ـ كل العرض عند كلابشة ١٠٠ متر فقط! ـ تحتضنه المرتفعات

والحواف من الشرق والغرب، ثم لا يلبث أن يتسع باطراد بينما يأخذ الاطار التلى فى التواضع، حتى اذا بدأ الانفراج عند رأس الدلتا لم يكن اتساع السهل فيها واتضاع التلال حولها إلا استمراراً لاتجاهات تحددت منذ البداية.. وفيما بين الوحدتين، الوادى والدلتا، يستمر انحدار السطح العام متصلا مطردا من الجنوب الى الشمال بلا انقطاع ظاهر.

وبنظرة عامة ، وبرغم صرامة الشكل الخطى الضيق للصعيد ومروحية الدلتا والفارق الاساسى بينهما فى الهيئة ، يتضح لنا أن مجموع الوادى يوشك تجاوزا أن يكون مثلثا مسحوبا جدا ولكنه غير منتظم جدا ، أو – كبديل – قمعا مخروطيا أنبوبه بالغ الاستطالة ولكنه منتظم نوعا بل إن البعض يشبه شكل الوادى فى مجمله بشكل الحيوان المنوى الذكرى برأسه الغليظ المفلطح وجسمه الخيطى الدقيق الطويل المتعرج .. المهم أن شكل الوادى المميز والخاص جدا ، والذى يعد مظهرا من مظاهر تفرد طبيعة ومورفولوچية مصر مثلما هو رمز اختزالى لها ، إنما استمد فى الأصل من القالب الچيولوچى الصارم الذى صب فيه وهو ذلك الخليج البليوسينى العتيق الذى امتد قديما من البحر حتى إسنا على الأقل .

وحواف هضبتى الوادى أيضا تخضع هى الأخرى لظاهرة التدرج تباعدا وارتفاعا . فهما تزدادان تباعدا بوجه عام كلما اتجهنا شمالا ، كما تقلان ارتـفاعا .. ثم أخيرا ومع انفراج الدلتا تزداد الحواف التلية تواضعا بمقدار ما تزداد تباعدا .. كذلك يتدرج انحدار السطح باطراد نحو الشمال .

بالمثل لا ينعكس مبدأ التجانس مع التدرج فى تركيب مصر كما ينعكس على التربة الرسوبية سواء سمكا أو تكوينا .. فسمك طبقات طمى النيل الذى يكسو وجه أرض مصر يزداد كلما اتجهنا شمالا كقاعدة عامة .. أى كلما انخفض الكنتور .. وفى الوقت نفسه يتغير التركيب الميكانيكى لنسيج التربة من المزيد من الرمل الى المزيد من الطين – أما التركيب الكيماوى فمتجانس أساسا فى كل

الوادى لاشتقاقه من مصدر واحد هو الحبشة

فى الهيدرولوچيا أيضا وما يرتبط بها من رى وصرف ، تتكرر قاعدة التجانس مع التدرج .. والضوابط الأساسية هنا هى انحدار السطح المطرد من الجنوب الى الشمال ، ثم القرب أو البعد عن النهر .. وأخيرا مستوى الارتفاع أو الانخفاض بالنسبة اليه .. فباستثناء الجنوب الأقصى الضيق الذى يرتفع كثيرا عن مستوى النهر .. يجد الصعيد ريه بسهولة .. وصرفه بسهولة أكثر ، فإن النهر نفسه هنا مصرف طبيعى ضخم الى حد كبير .. أما الدلتا فلا تجد صعوبات الا فى قطاعها الشمالى الأسفل حيث تجتمع مشكلتا الرى والصرف معا: الرى لأن نهايات الترع يصلها الماء منقوصا بعد أن استهلكت معظمه الأحباس العليا والصرف لأن انخفاض السطح وشدة استوائه وقلة انحداره تعوق التخلص من الماء الزائد وتخلق مشكلة الاستملاح المزمنة .

وعدا هذا ، فقديما وفى ظل الرى الحوضى كانت وحدة البيئة وتجانسها تتجلى فى تمامها حين تتحول أرض مصر تحت الفيضان الى بحيرة هائلة متصلة أو خليج عذب واحد لا تقطعه إلا سطوح السدود وقمم المدن والقرى ، بينما تعود بعد انحسار النيل فترسم صورة سلسلة مترامية لا نهائية من الأحواض المتشابهة سواء فى الصعيد أو فى الدلتا .. واذا كان الرى الدائم قد خلق اختلافات اقليمية فى شكل اللاندسكيب ، حيث بدأ من الشمال وظل يغزو الجنوب على دفعات فقد كان ذلك أمرا موقوتا بالضرورة ، ونحن اليوم نرى آخر بقايا الحياض وقد اختفت مع السد العالى ، وعاد أديم مصر الزراعية غطاء متجانسا من أطرافه الى أطرافه ، ترصعه – كوحدات زخرفية متكررة – نقوش الحقول والزراعات الدورية ، وتمنحه آجام النخيل العالمية «موتيف» موحدا من النوبة حتى فم البحر .. بينما تمثل ترعة الرى والمصرف – الأولى فى الألسنة العالية والثانى فى المواطى البينية سواء ذلك فى الدلتا أو فى الصعيد – موتيف هيدرولوچيا آخر يؤكد وحدة

اللاندسكيب المصرى الحضارى .

ليس هذا فحسب فالمثير أن هذا التجانس الطبيعى القاعدى ، اذا كان ينعكس على الحياة الزراعية والمادية .. فان هذه بدورها تعود فترتد على اللاندسكيب بالمزيد من التجانس أو التجنيس الواعى العامد .. فسطح الوادى كما يرسبه النهر متغضن مجعد بكتل الطمى مليء بالحفر والعليات فضلا عن الانحدارات الطفيفة المستمرة ، وهو بهذا أدخل كما رأينا فى باب التضاريس المجهرية وأبعد شيء عن التضاريس الضخمة أى Macro - relief .

وبهذه الصفة فانه قد يصلح لزراعة الحياض فيما مضى ، أما لزراعة الرى الدائم فهو لايصلح البتة ، ولابد دونها وقبلها من تسوية الأرض تسوية مطلقة ليس فقط على مستوى الحوض .. بل والحقل أيضا فعملية التسوية الصناعية – التقصيب والتزحيف كما تسمى – شرط حتمى للزراعة الدائمة ، وبدونها تموت الزراعة غرقا فى أجزاء من الحوض أو الحقل أو شرقا فى الأجزاء الأخرى .

المهم فى النتيجة أن السطح يصبح مسوى فوق أنه مستو ، أو قل مسطحا أكثر مما هو سطح بالمعنى الجغرافى المعروف ، ويصبح تعبير «صفحة» اللاندسكيب حقيقة كما هو مجاز .. وبعبارة أخرى تغدو «التضاريس» داخل الوادى «مبططة» كالطرق المرصوفة المبلطة . أى تصبح التضاريس أو بالأحرى اللاتضاريس خلقا اصطناعيا من صنع الانسان تماما .

سطح مصر ، إذن هو «شغل يد» يد الفلاح .. واذا كان جسم الوادى نفسه من صنع النيل فإن سطحه من صنع الانسان وتشكيله الى أبعد حد .. فاذا أضفنا ان الرى نفسه صناعى . أدركنا ان البيئة كلها مصنوعة ومن عمل الانسان - Man made وان اللاندسكيب «الطبيعى» « إنما هو «بشرى» الى اقصى حد ممكن أو متصور .. وهكذا يتضاعف التجانس الطبيعى بتجانس صناعى مضاف.

الوحدة الطبيعية

نصل من هذا كله الى أنه وان كان التغير المتدرج ملموسا فى مصر ، فانه

لايخرج عن حدود التجانس القاعدى .. والوادى كله وحدة طبيعية فيضية واحدة . اما التفرقة التقليدية بين الدلتا والصعيد فاختلاف فى الشكل والمساحة قبل أن يكون فى التركيب والنسيج ، ولا يبرر مايقوله كون من أن «مصر من الوجهة الجغرافية ليست موحدة» (١) أو مايقوله مايرز من أن مصر «كانت تتألف دائما من أرضين متميزتين ومتباينتين ، العليا والسفلى ، والوادى والدلتا» (٢) ، والأصح ما يقوله ممفورد من أن «الوادى كله كان وحدة واحدة ، رغم الفروق بين مصر العليا والسفلى» (٣) واذا كان ثمة فارق فهو فى الدرجة لا فى النوع ولا محل لأى شىء كثنائية فى اللاندسكيب المصرى الذى يسوده النهر سيادة مطلقة ولايغيب فيه عن عين الرائى أينما كان .. وليس هناك انقطاع أو تغير فجائى مابين الوادى الفيضى وسهل الدلتا .. ولندع الحكم للمقارنة ..

كلاهما ، أولا ، كان خليجا بحريا قديما ملأته رواسب البحر .. وإن اختلفا مابين خليج مثلثى ساحلى عريض مكشوف وآخر خطى داخلى غائر كالشق .. ثم جرى عليهما النيل فأعاد تكوين وتشكيل غطائهما الصخرى ، فأعاد بذلك توكيد وحدتهما التركيبية القاعدية والسطحية مرة أخرى .

كلاهما ، ثانيا ، ينحدر أساسا نحو الشمال ، ولكن بميل طفيف نحو الشمال الغربى ، فان ترع الصعيد - الابراهيمية وبحر يوسف بصفة خاصة - تضرب مبكرا منذ بداية أعاليها نحو الشمال الغربى لتجرى على أطراف الوادى الغربية ، تماما مثلما تنحدر شبكة ترع الدلتا من فرع دمياط الى فرع رشيد .

---

(1) C.S Coon , Races of Europe , NY., 1939, p . 92.
(2) JL Myres, Dawn of hist ., H.U.L., 1933 , p . 45.
(3) L Mumford, City in history, Pelican , 1966 , P . 102 .

كلاهما ، ثالثا ، له ـ أيضا ـ «ميزوبوتا مياه» الخاصة أى أرض مابين النهرين ، وسط الدلتا هنا وأرض مابين النيل واليوسفى هناك .. وكلاهما ، أخيرا ، كان نهره ديناميا بدرجة أو بأخرى : فى الصعيد «هاجر» النيل غربا فى أكثر من موضع ابتداء من شلال أسوان الى خانق السلسلة الى القاهرة .. وفى الدلتا فقد النيل خمسة فروع قديمة على الأقل أو الأرجح وبقى له فرعان اثنان فقط .

كل الفارق إذن أن الصعيد شق غائر ضيق ، بينما الدلتا مروحة مبسوطة مسطحة ، وهى أكثر طمية فى قلبها من الصعيد ولكنها أكثر منه رملية فى الأطراف .. وفيما عدا هذا فالدلتا تتحلل فى النهاية الى مجموعة مخففة مصغرة متراصة من «الصعيدات» فى نمط أشبه مايكون بورقة الشجر المقلوبة سابقة الذكر .. والتباين المحلى المحسوس لا يبين حقا إلا فى أقصى الأطراف الهامشية شمالا فى الدلتا وجنوبا فى الصعيد الأقصى .. فالأولى نطاق مستنقعى بحيرى ، والثانى شريط جنادل صخرى ، وكل بيئة حدية أساسا تركيبا كما هى موقعا .. أما الفيوم «مصر الصغرى» لا بانفصالها الواضح عن الوادى كدلتا داخلية فحسب وإنما كذلك من حيث هى تصغير جامع للدلتا والصعيد .. فانها بصيغة رياضية الجذر الجبرى لمصر Integer of Egypt ! .

وليس معنى هذا بطبيعة الحال أنه لا توجد فروق بين أجزاء مصر أو بين الدلتا والصعيد ، فليس هذا هو المقصود بالتجانس ، ولا هو وارد حتى فى نظرية الاقليم كفكرة جغرافية .. المقصود فقط أن الفروق فى حالتنا أقل كثيرا من جوانب التشابه .. وهناك اختلافات هامة بلا شك بين الدلتا والصعيد من الناحية الطبيعية ، وإن كانت لا تخرج عن حدود التجانس القاعدى العريض ، فاذا كان الصعيد ببساطته واستقامته يمكن أن يعد نموذجا للوادى الفيضى ، فان الدلتا هى بلا شك المثال الكلاسيكى للدالات .. الصعيد كما سبق شقى غائر عميق بالهضبتين ، بينما الدلتا سهلية مبسوطة مكشوفة .. والمعمور ـ الأرض السوداء الزراعية – يقع السواد الأعظم منه فى الصعيد على الضفة الغربية ، ولكنه العكس فى الدلتا ،

حيث نجد شرق الدلتا أكبر مساحة من غرب الدلتا بنسبة محسوسة .

كذلك الصعيد أكثر ثباتا من حيث تغيرات مجرى النهر ، فلم يعرف النهر فيه إلا التغيرات العادية في تعرجاته المحلية وبعض حالات موضعية ومحدودة من تغيير أو هجرة المجرى .. أما الدلتا فكانت ديناميكية جدا من الناحية الفيزيوغرافية كما رأينا في دراستنا الطبيعية المفصلة من قبل .

وهناك بعد هذا فارق دال بين شبكة الري في كل من الدلتا والصعيد .. فكقاعدة تقريبية عريضة يمتاز الأخير بالنمط التكعيبي Trellised بحكم وجود ترع طولية تأخذ من الجنوب الى الشمال وترع عرضية تتعامد عليها من النهر إلى الصحراء .. أما في الدلتا فالنمط في مجموعه شجري أو عنقودي Dendritic بحكم الشكل المروحي ولكن يبقى في النهاية أن ذلك كله فروق من الدرجة الثانية لا تجب التجانس الأسي والأساسي .

وهذا كله ماينقلنا خطوة أخرى وأخيرة لنحدد - في الخلاصة الصافية - معنى التجانس في البيئة المصرية عامة وفي اللاندسكيب الطبيعي خاصة .. إن التجانس الطبيعي حقيقة ملموسة ، فذلك أمر لاشك فيه في بيئة احادية تعد بسيطة الى حد ما اذا ما قيست ببيئة أحادية أخرى ولكنها مركبة في ذاتها كبيئة البحر المتوسط في الشام حيث يجتمع السهل والجبل ، والصحراء والواحة ، والنهر والوادي ، والعشب والغابة .. أما أن نبالغ في تقدير ذلك التجانس الى الحد الذي نصل فيه الى صورة باهتة الملامح خالية من هزة التباين ومفاجآت التغير فذلك أمر ينفيه التدرج الأساسي الذي وجدناه داخل ذلك التجانس .. فضلا عن دقائق التفاصيل المحلية والموضعية التي لا تنتهي.

يقول روبين فيدن «نظرا لشفافية التباين ودقائق التغير في اللاندسكيب المصري ، فقد يظن المرء خطأ أنه لا ملامح له ، وقد يصلُ الظن به أخيرا الى أنه لم ينتقل أبدا وأن تقدمه لم يكن إلا وهما .. فبعد سفر طول النهار، قد تحسب أنه

لم يكن ثمة إلا منظر واحد عبره شاهدت تلاعب الضوء والنور والشكل اللانهائى " هذا فجر وهذا ظهر وهذا غروب» (١) فهذا الحكم أقل من نصف الحقيقة ، والا فماذا نقول عن هولنده أو الدنمارك السهليتين مثلا ، ولعلهما أكثر من مصر تجانسا طبيعيا بل ورتابة ؟

والواقع أن من الخطأ أن نقلل - كما فعل هيرودوت قديما - من «جماليات الاقليم Aesthetics of landscape » فى مصر .. حقا أن مصر تخلو من الغابات والجبال - قطبى السياحة الباردة - ولكنها تملك فى النيل مايمكن أن يعد بمثابة عقد متصل لا ينفرط من البحيرات السويسرية او الايطالية مجتمعة .. الخ .. وحقا إن اللاندسكيب المرئى فيها زراعى مصنوع منتظم مهندس «داجن» من صنع الانسان ،ولكنه دائم الخضرة والروعة والثراء ، وليس متوسط الجمال أو بسيطا كما يصوره البعض .. ومن ثم فاللاندسكيب المصرى سياحى بدرجة كبيرة .. وموهبة مصر السياحية تكمن فى الأرض بقدر ما تبرز فى المناخ ، و السياحة فى مصر جغرافية فى كل معنى بمثل ماهى «تاريخية» الى أقصى حد .

ولا ننسى فى النهاية أن جانب المنفعة فى اللاندسكيب المصرى يرجح الجانب الجمالى على قوته .. فهو منتج غزير الانتاج وليس مجرد زخرف طبيعى فحسب ككثير من البيئات الجبلية والغابية التى تعطى ظلا بلا ثمر كما توصف أحيانا ويمكن القول انه اذا وضعت الوظيفة فى كفة والزخرفة فى كفة ، فان مصر تختار الاولى فى الدرجة الاولى ولكنها لا تهمل الثانية بعد ذلك .. وكثيرون - يقينا - يغبطوننا على طبيعتنا او يودون لو استبدلوا بيئاتهم المشجرة المضرسة بكل جمالياتها ببيئة كمصر تجمع بين روعة المناخ وبراعة الانتاج دون أن ينقصها جمال المنظر الطبيعى مع ذلك .

مناخ مصر

إن لم يكن مناخ مصر هو نموذج التجانس النادر، فإنه على الأقل أكثر عناصر البيئة المصرية تجانسا بالتأكيد، أكثر يقينا من الأرض سطحا وتربة.. وربما كذلك من المائية ريا وصرفا، بالاضافة الى الزراعة أيضا.. فكما يلخص فيشر، فإن

(1) Robin Fedden , Land of Egypt , Lond., 1939 , P. 11 .

«الظروف المناخية متجانسة أو متشابهة بشكل ملحوظ فوق كل أرض مصر»(١)، أو كما يحدد مابرو «لا يتنوع المناخ فى مصر تنوعا كبيرا، وان كان أقل اتساقا من تنوع التربة»(٢).

ذلك ، أولا وبوجه عام، فى طبيعة المناخ من حيث هو، وهو، ثانيا وبالدقة، فى طبيعة مصر الجغرافية، وهو ، ثالثا ولكن فوق الجميع، فى طبيعة موقع مصر الفلكى.. فعن الأولى، فان القاعدة العامة فى الغلاف الغازى أن صفاته وخصائصه لا تتغير أو تتطور مكانيا إلا بالتدريج والبطء الشديدين وعلى مدى اقليمى شاسع بالضرورة.. عن الثانية، فان انخفاض السطح وتواضعه وانبساطه عموما، فيماعدا أو الرقعة الجبلية المحدودة الموزعة على الأطراف، ثم انتظام السواحل الخطية وقلة تعرجها أو تغلغلها، أى عدم تداخل اليابس والماء بشدة، كل هذا يستبعد أو يقلل من حدة الاختلافات والفروق المحلية فى المناخ بين أجزاء البلد المختلفة (٣).

والواقع أن أهم الاختلافات المناخية الاقليمية فى مصرهى تلك التى ترتبط باختلاف خطوط العرض من الجنوب الى الشمال، وهو اختلاف عالمى كوكبى عام بطبيعة الحال، يتصف بأنه منتظم وعريض وتدريجى للغاية فى جوهره.. أما أثر اختلافات التضاريس أو السواحل فلا يعدو التعديل المحلى والطفيف لتلك الاختلافات القاعدية المطردة العامة التى ترسمها خطوط العرض.

لهذا السبب سنجد، مثلا، أن خطوط الحرارة المتساوية تسير أفقية بانتظام شديد من الشرق الى الغرب أو فى موازاة الساحل الشمالى سواء ذلك صيفا أو شتاء دونما اضطراب أو تعدل تقريبا إلا فى أقصى الشرق.. من هذا كله تصبح لاختلافات خط العرض تلك أهمية كبرى، وبعبارة أخرى يصبح الموقع، الموقع الفلكى، الموقع الكوكبى، هو أهم ضوابط مناخ مصر.

عن هذا الأخير بشىء من تفصيل، فان الجزء الأكبر على الاطلاق من رقعة مصر يقع تحت سيادة نوع مناخى واحد هو المناخ الصحراوى، ومن هنا التجانس الأساسى العام فى مناخ البلد.. الاستثناء الوحيد هو شريط الساحل الشمالى المتوسطى الدقيق الذى يتضاءل مساحة مثلما يتدهور كنوع مناخى بحيث يعد إقليما مناخيا هامشيا أو حديا أكثر منه إقليما أوليا متبلورا، ولهذا فاذا جاز أن نتكلم عن ثنائية فى مناخ مصر، فانها تتألف من نوعين أو إقليمين مناخيين، هما النوع الصحراوى المتبلور والمتوسطى المتدهور، أو مناخ BWh ، Csa بتصنيف كيبن

(١) The Middle East, P . 460 .
(٢) ص ٧٦ .
(٣) Birot & Dresch , P . 257 .

غير أنه لا مقارنة بينهما البتة جغرافيا، حيث لا يزيد الأخير عن مجرد ملحق أو تذييل أو تهميش للأول، فضلا عن أنهما يندغمان ويندمجان فى بعضهما البعض بتدرج شديد جدا.. والواقع أن نسبتهما المساحية الى بعضهما البعض على المستوى المناخى هى تقريبا كنسبة مساحة وادى النيل الى الصحراء على المستوى الطبوغرافى.

من هذه العوامل الثلاثة مجتمعة يخرج مناخنا بقدر كبير وسائد من التجانس والتشابه المكانى، لا يخفف منه الا تدرج وئيد ولكنه أكيد من الجنوب الى الشمال.. فلأن مصر تترامى نحو ١٠ درجات عرضية كاملة...فإنها تصبح بمثابة «ترافيرس» عريض أو قطاع طولى ذى بال، مما يخلق بالضرورة بعض فروق محلية، بل إقليمية لا تنكر، ولو أنها لا تبين بالضرورة أيضا إلا فى أقصى الجنوب وأقصى الشمال.

فيما عدا هذا فالواقع كما سنرى أن الفروق الحقيقية فى المناخ فى مصر إنما هى الفروق الفصلية قبل أن تكون الفروق الإقليمية، بمعنى أن الفرق بين مناخ الصيف والشتاء فى نقطة واحدة من القطر قد يكون أوضح وأهم من الفرق بين مناخ أى نقطتين فيه فى فصل واحد، ذلك أيضا والى حد أن البحث عن أقاليم مناخية متميزة لمصر بارزة الحدود والمعالم يصبح وهو حيرة جغرافى مصر عادة.

مناخ انتقالى ، قارى ، مطرد

داخل هذا الإطار، يمتاز مناخ مصر عموما بثلاث خصائص قوية: الانتقالية، القارية، الاطراد، بعبارة جامعة، مناخنا انتقالى فى جوهره،إلا أنه قارى أساسا، ولكنه على قاريته مطرد للغاية، فبحكم الموقع، مصر من الناحية المناخية منطقة انتقالية بالدرجة الأولى.. فمدار السرطان (٢٣,٥°) يقع على باب مصر الجنوبى توا، بعد الحدود أو داخلها (٢٢°) بأقل من درجة ونصف درجة.بينما يمتد جسمها حتى ساحل البحر عند خط ٣٢°، أى على أبواب عروض الخيل شمالا (٣٠° - ٤٠°)، بذلك فإنها فى معظمها تقع أساسا فى المنطقة دون المدارية Sub- tropical ، ولكن عمليا كمنطقة انتقال بين المنطقة المدارية (أو ما بين المدارية inter- tropical) والمنطقة المعتدلة الدفيئة.. وعلى الجملة، مصر معظمها يقع فى المنطقة المعتدلة، ونحو ربع الى خمس مساحتها فى المنطقة المدارية.

وبلغة الحرارة، يعنى هذا أن مصر فى معظمها تتبع أنواع المناخات عالية الحرارة macrothermal مع حافة دقيقة من المناخات متوسطة الحرارة

Mesothermal فى أقصى الشمال، وعلى المستوى الكوكبى، يعنى هذا أن مصر تقع فى وضع متوسط بالتقريب بين المناخات المدارية شديدة الحرارة فى أقصى الجنوب (وهى التى تتميز بالحرارة المرتفعة طول العام) وبين المناخات المعتدلة الباردة أو شديدة البرودة Microthermal فى أقصى الشمال (وهى التى تتميز بالحرارة المنخفضة والبرودة الشديدة طول العام).. ومناخنا فى الواقع يتراوح فصليا ما بين هذين القطبين النقيضين، بحيث يتناوبه كل منهما فى أحد الفصلين، فيسود المناخ المدارى الحار صيفا بينما يسيطر المناخ البارد شتاء (١) .

من ثم تمتاز مصر، على عكس هذين القطبين نفسهما، بفصلية حادة فى المناخ ما بين فصلى الصيف والشتاء.. كل ما هنالك أن المناخ الحار هو الذى يغلب ويسود لأنه يغطى الجزء الأكبر من السنة، ولذا تذكر مصر أولا وأساسا كبلد حرارة ومناخ حار لا العكس، فنسبة الفصل الحار أو الصيف الى الفصل البارد أو الشتاء عندنا هى تقريبا بنسبة ٧: ٥ شهور (من إبريل الى أكتوبر ومن نوفمبر الى مارس على الترتيب) ولا نقول بنسبة ٨: ٤ أى الثلثين : الثلث (من مارس الى أكتوبر ومن نوفمبر الى فبراير على الترتيب).

وفى غياب المطر كلية وسيادة الجفاف الصحراوى، تصبح الحرارة دون الرطوبة هى العامل الأساسى أو الوحيد تقريبا فى التمييز بين فصول السنة، إذ تكاد تندغم الفصول الأربعة فى فصلين أساسيين اثنين هما الفصل الحار والفصل البارد، فلا نكاد نعرف إلا الصيف والشتاء على الترتيب، وذلك على خلاف المناخات المدارية الحارة الجنوبية حيث الحرارة ثابتة والرطوبة هى المتغيرة فتنقسم السنة الى فصلين هما: الفصل المطير والفصل الجاف، وعلى خلاف المناخات الباردة الشمالية أيضا حيث تبرز الفصول الأربعة بوضوح تام .

تلك الفصلية الثنائية الحادة هى بالدقة ما نسميه بالقارية. فالمناخ القارى المتطرف سمة أساسية فيها، ونتيجة منطقية، لموقعنا الكوكبى فى العروض الوسطى، وكذلك لموقعنا الجغرافى من اليابس الشمالى بين القارات والبحار، مثلما هو قرينة لازمة للظروف الصحراوية السائدة، والحق-أن كل عامل من هذه الثلاثية يكفى وحده ليفرض القارية الحادة، فكيف باجتماعها؟

فمن الناحية الأولى، نجد أن مدى الحرارة الكبير، سواء بين فصلى السنة

(1) V.C . Finch; G . Trewartha et al Elements of geography , Mcgraw - hill , 1957 P . 150.

الصيف والشتاء أو بين نصفى اليوم الليل والنهار، هو من خصائص العروض الوسطى التى تتناوبها المناخات الحارة والباردة على مدار السنة.

ومن الناحية الثانية فان موقع مصر بين قارتى افريقيا وآسيا مباشرة أى وسط كتلة يابس هائلة بلا انقطاع وبعيدا جدا عن المحيطات، مع ضآلة مساحة البحرين الداخليين المحيطين المتوسط والأحمر.. يجعلها خاضعة بالدرجة الأولى للمؤثرات القارية المدارية والتجارية التى يسودها الانتظام والهدوء، بينما يتراجع تأثير البحر الملطف والمعدل ومعه جبهاته الاعصارية المضطربة الى الخلف ليقتصر على الأطراف والهوامش الساحلية (١) ومن هنا تكون القارية متطرفة بشكل غير عادى.

من الناحية الثالثة فان سيادة الصحراء على مصر مضاعف خطير للقارية فى حد ذاته، فالجفاف الكامل وانخفاض الرطوبة الجوية وقلة السحب وشدة السطوع، مع ما يترتب عليه أيضا من غياب الغطاء النباتى وتعرض السطح العارى الأجرد، كل هذا يصل بالاشعاع الشمسى سواء الموجب أو السالب الى حده الأقصى، فتفقد الأرض حرارتها ليلا وشتاء بنفس السرعة التى تكتسبها بها نهارا وصيفا.

فى ظل ذلك المناخ الانتقالى، ورغم هذه الطبيعة القارية، فان لنا أن ننتظر اطرادا أو انتظاما وتشابها مستمرا فى دورة مناخنا ،Constancy، أقرب ربما الى الرتابة منه الى التجانس، وبالفعل، فكثيرا ما يقال ان لمصر مناخا ولكن ليس لها طقس، أو قل ان الفارق بين المفهومين أو المضمونين طفيف ضئيل، وعلى أية حال، فليس للطقس بها مثل تلك الطقوس الاجتماعية التى تعرفها أوروبا، فجو أية أربع وعشرين ساعة يكاد يشبه جو أية أربع وعشرين أخرى فى الفصل الرئيسى الواحد، وجو الغد لن يختلف كثيرا على الأرجح عن جو اليوم، الذى لم يتغير تقريبا عنه بالأمس.

ولعل الاستثناء الوحيد هو انخفاضات الأعاصير الشتوية، فهى المتغير الاساسى وسط كل هذا الثبات والاطراد، أو كما يضعها عوض باحكام «مرور الأنخفاضات الشتوية والربيعية بالقطر المصرى هو أكبر ظاهرة تسبب تغييرا فى طقس مصر وفى مناخ مصر، ولو لم تكن هذه الانخفاضات لما حدثت بمصر أمطار شتوية، ولا هبت بها رياح الخماسين ولا العواصف الرعدية البرقية، ولما اختلفت مهبات الرياح، وبدونها يكون مناخ مصر عبارة عن شىء واحد مطرد على

(1) Birot & Dresch , P . 257

طول السنين: مناخ حار فى الصيف دافىء فى الشتاء مع اختلاف كبير بين حرارة الليل والنهار ورياح شمالية دائمة لاتتغير (١) .

والحق لقد يصل اطراد واستمرار المناخ فى مصر الى حد أن المرء كثيرا ما يشعر أن الطقس الذى يحس به فى لحظة ما ، فى أى فصل من فصول السنة، بل فى أى يوم، قد سبق أن مر عليه فى عام سابق، ويكاد يجزم بأنه قد عاينه وعايشه بحذافيره، كأنما هو إعادة أو استعادة لقطاع أو لشريحة من جهاز آلى غريب لتسجيل الجو أو من ذاكرة الكترونية للمناخ، يحدث هذا فى أيام من الخماسين كما من الخريف، وفى أى يوم من قلب الشتاء كما من عز الصيف، وهو يحدث، بعد هذا، لا مرة كل بضعة أعوام وإنما تقريبا من عام الى عام.. وذلك لا شك قمة الاطراد والرتابة.

فى الميزان

الانتقالية مع القارية مع الاطراد باجتماعها تطبع مناخ مصر بالضرورة بملامح جوية وطقسية معينة تمنحه مذاقه الخاص الذى اشتهر به والذى يضفى أيضا لوناخاصا على اللاندسكيب الطبيعى نفسه، وبالتالى يضيف الى شخصية البيئة بعدا يستحق التوقف والتحليل، كذلك فان هذه الخصائص الأساسية، بكل أسبابها ونتائجها، قد تسم أو تصم مناخ مصربيعض سلبيات قد توحى بأنه ليس المناخ الأمثل، كما أنها تمنحه بالمقابل مزايا فريدة، إن لم تقترب به اقترابا من المناخ المثالى للنشاط البشرى، فانها تجعله مثال المناخ الصحى بالتأكيد، وبين «جماليات» المناخ تلك و«مثالياته» هذه التى قد تكون قيما شخصية، يمكن أن يختلف الرأى، ولكن هناك على الأقل بضع حقائق موضوعية بحتة.

فأولا، من الحدود الى البحر يظل مناخ مصر مناخا مداريا الى دون مدارى، وبالتالى فان مصر، حتى فى الشتاء وحتى على الساحل، تتلقى قدرا عظيما من الاشعاع الشمسى وسطوع الشمس وتقل بها السحب بصورة ملحوظة.. ولقد يصل هذا فى الجنوب خاصة.. الى حد الضوء الباهر أكثر مما ينبغى، بينما قد تختفى السحب هناك تماما معظم السنة.. وعموما فان مصر كلها تمتاز على مدار العام بالشمس الساطعة والجو المشرق والسماء التى تبدو «عالية» لقلة السحب حتى فى الليل، مما يفسر أيضا شهرتها بنجومها المتألقة البراقة.

من هنا أيضا نفهم ضرورة الشباك الخشبى ـ «الشيش» ـ فى المسكن المصرى

---

(١) نهر النيل ، ص ٢٤٢ .

المدنى وقلة الفتحات والشبابيك أصلا فى المسكن القروى وذلك تقليلا لكمية الضوء الباهر والحر اللافح فى الداخل.. تماما على عكس البلاد الشمالية حيث تصل الفتحات والنوافذ الى أقصاها ويختفى الشيش دون الزجاج طلبا للحد الأقصى من الضوء الطبيعى والدفء.

ولعل الى هذا السطوع أيضا ترجع تلك الملاحظة التى تسترعى انتباه الأوروبيين خاصة وهى هبوط الظلام فى الليل فجأة بحيث يبدو الفارق بين النهار والليل حادا مثلما هو سريع، بعكس البلاد الشمالية حيث النهار كله داكن قاتم مقبض والسماء «منخفضة» ملبدة بالغيوم، بحيث لا يكاد هبوط الظلام حين يحل الليل يكون محسوسا، لاسيما مع خط الأفق الباهت الشاحب أصلا بسبب الجبال والمرتفعات، فلا يلج النهار فى الليل إلا بتدرج شديد ولا نقول دون اختلاف شديد(١).

ثانيا: رغم الرتابة السائدة، فانها ليست مطلقة، وهناك من الناحية العملية عملية تغير متجدد وتجدد دائم فى الطقس لها قيمتها الكبرى فى الحياة اليومية المباشرة كمصحح وكابح للرتابة.. فعدا ذبذبات الطقس العادية المستمرة طوال العام من يوم الى يوم والتى تخفف تلقائيا من حدة الرتابة كقاعدة عامة، سواء ذلك بموجات الدفء أو البرد النسبى شتاء أو بالموجات الحارة أو اللطيفة نسبيا صيفا، فان انقسام السنة الى فصلين متناقضين بحدة من حيث الحرارة يقسم تلك الرتابة ابتداء على اثنين، ثم يكسر حدتها كل يوم فى كلا الفصلين الفارق الجسيم بين حرارة الليل والنهار.. أى أن مدى الحرارة الكبير ، السنوى واليومى على السواء، يعدل المتوسط العام فى الواقع ويكيف الرتابة، والقارية بالتالى تصحح الاطراد.

لهذا فان القارية كما سنفصل ليست شرا محضا.. فبفضلها لا يعيش الانسان المصرى عمره ولا عامه ولا حتى يومه فى صوبة زجاجية ملتهبة أو تحت ناقوس زجاجى كالأتون، لا، ولا فى ثلاجة فوق خط الثلج الدائم أو تحت الصفر المطلق.. وهذا التغير المستمر فى الحرارة والجو صحى ومفيد ومجدد للجهاز البشرى العضوى والعصبى، ومنشط و حافز للنشاط البشرى.. ويعتبر مصلا مضادا للإملال والركود والكسل.

ثالثا: ليست مصرمحرومة تماما من الأثر الحافز والمنشط للتغيرات المناخية الفجائية الاعصارية كذلك الذى تعرفه أوروبا الغربية واليه يعزو البعض تفوقها

(1) Berggren , loc . cit., P . 40 .

البشرى والحضارى، فبغض النظر عن النظرية البيئية التى ترى أن «الانسان الأمثل (السوبرمان) إنما هو الإنسان الأعصارى » (١) ، فان لمصر نصيبها من مسالك الاعاصير العكسية والغربيات الاعصارية التى تدخل عنصرا من التغيير الصحى والمفيد على مناخنا المدارى على مدار السنة.. واذا كان قدر من هذا التغيير يأخذ من أسف شكل الخماسين.. التى تمثل بعواصف ترابها ورملها وقيظها عنصر اضطراب أكثر منها عنصر تجديد، فان هذا لا يعنى أن المناخ المصرى غير صحى أو جذاب.

فلا شيء أبعد من هذا غن الصحة.. بل ان مصر لتعد مصحا عالميا على مقياس اقليمى هائل لأمراض عديدة كالروماتيزم والبرد وأمراض مناطق الشمال عامة.. كما أنها ذات طبيعة سياحية مزدوجة مناخيا،لاشك بفعل (أم نقول بفضل؟) قاريتها المتطرفة.. فهى مشتى كما هى مصيف ..واذا كانت هذه الطبيعة المزدوجة تتبلور الى حدها الأقصى فى القطبين المتنافرين فى أقصى الطرفين، الاسكندرية فى الشمال وأسوان فى الجنوب، فان الأولى تحاول أن تجمع بين الصفتين، بينما تحولت القاهرة بينهما الى مزار ومحج على مدار العام.

رابعا: اذا صح أن الأتربة والرمال العالقة والسافية هى آفة جو مصر، أو اذا عد البعض الخماسين «نقطة سوداء» فى مناخها، فان هذا كله ومثله إنما يعود ليذكرنا بأن مصر فى النهاية إنما واحة صحراوية، أى واحة جافة من الطين يحيط بها الرمال من كل الجهات، ولهذا فان التراب أو الغبار الذى تعانى منه فى الخماسين وغير الخماسين، ولكن فى الخماسين أكثر .. إن هو إلا الثمن الطبيعى الذى تدفعه مقابل ميزة الماء بلا مطر.. فالتراب والرمل يتقاسمان هواءها كما يتقاسمان أرضها.. وأثناء العواصف الرملية يمكن للوادى كله من الشلال الى البحر أن يبدو أحيانا كحزمة كثيفة من الحياة تغلفها لفافة سميكة من الغبار.

وكما أن هذا قد يفسر أمراض العيون والرمد المتفشية خاصة التراكوما والعمى، فلعله كذلك يفسر - بالانتخاب الطبيعى - نمو أهداب المصرى، إن لم يكن

(1) E . Huntington , Civilization & climate , New Haven , 1924 P . 301 ; Mainsprings of civilization , New Haven , 1945 . P . 370 - 85.

سعة عينيه أيضا، ليس فقط بين المصريين المحدثين ولكن أيضا القدماء (تذكر «لوحات الفيوم ») وللسبب نفسه نستطيع أن نفهم لماذا يجمع الشباك المصرى حتما بين الشقين الخشبى والزجاجى فى آن واحد.. فالمشكلة ليست الضوء أو الحر المفرط فقط، وإنما الغبار والتراب المتسلل كذلك.

خامسا: وأخيرا، فكما أن الضوء الساطع يغمر مصر فيمنح اللاندسكيب إنعكاسا تأثيريا معينا، فان أثر غبار الجفاف يطبعه بطابع أقوى وأشد كما هو مناقض كل التناقض، فاللاندسكيب المصرى، خاصة منه الغطاء النباتى، وكذلك المبانى رغم طلائها الفاتح والمتجدد فى المدن، يبدو غالبا كالحا قاتم اللون بما يكسوه من غلاف ترابى دائم.. الأمر الذى يبدو شديد المفارقة فى هذا الجو الساطع دائما الباهر أحيانا.

ولهذا فعلى حين تمتاز البلاد الشمالية الباردة الممطرة بغطاء نباتى مغسول نظيف لامع براق شديد الاخضرار دائما مثلما هو شديد الكثافة دائم الخضرة evergreen وذلك رغم قتامة الجو الداكن المقبض، فان مصر على العكس تمتاز لجفافها الشديد بغطاء نباتى ولاندسكيب مترب مغبر متسخ وباهت ever - dusty رغم الجو المشرق الوضاء المحيط، ولعل هذا كله ما يفسر لماذا تبدو مصر عامة ومدنها خاصة - القاهرة علم شهير على هذا - متربة متسخة كالحة بالنهار، جميلة أخاذة متألقة بالأنوار فى الليل، أو فلنقل أجمل بالليل الساتر منها بالنهار الكاشف.

استراتيجية المناخ (١)

من أين تستمد مصر عناصر ومعالم مناخها الرئيسية، وما هى القوى والضوابط الأساسية التى تحكم هذا المناخ؟ بحكم موقعها قرب وسط العالم القديم، تتأثر مصر على بعد أو قرب وبدرجات متفاوتة بالقوى والضغوط المناخية الكبرى التى تحكم مناخ النصف الشمالى من نصف الكرة الشرقى.. وهناك أربع قوى حاكمة تربض وترابط فوق أركان هذه المنطقة وتتنازع السيطرة عليها.. وبعلاقات التفاعل والشد والجذب والصراع بينها تتحدد، ان صحت الاستعارة «استراتيجية المناخ» فيها وفى مصر بالتالى، تلك القوى - الأركان هى «الكتل الهوائية» السائدة والتى هى بالنسبة للغلاف الجوى بمثابة كتل القارات والمحيطات بالنسبة للغلاف الصخرى، ثم نظم الضغط الجوى المرتبطة بها والتى هى بدورها أشبه فى المناخ بحركات الباطن التكتونية والتيارات البحرية فى الجيوفيزيقا.

(1) W. B . Fisher, P.28 , 52 ; Birot & Dresch , P.250 ff.

وهذه الكتل تمثّل وتلخص فى الواقع كل أنواع وتوليفات الكتل الهوائية الأربعة الممكنة على سطح الكرة الأرضية، وهى القارية والبحرية والمدارية والقطبية.. فهناك منها اثنتتان بحريتان رطبتان واثنتان قاريتان جافتان.. وفى كل منهما واحدة مدارية وأخرى قطبية، وكل منهما تقع على التقاطع مع الأخرى، وبذلك تتنضد أربعتها كأقطاب محورين متقاطعين على شكل علامة × فهناك أولا كتلة الهواء الموسمى الحار فى جنوب آسيا، وهى بحرية مدارية رطبة، تقابلها كتلة هواء الأطلسى فى شمال ووسط المحيط الاطلسى وهى بحرية قطبية رطبة اعصارية وان تحولت ايضا فى الجنوب الى كتلة مدارية نوعا.. ثم هناك كتلة هواء سيبيريا الباردة، وهى قارية قطبية جافة، تقابلها أخيرا كتلة افريقيا الشمالية على النصف الشمالى من القارة أى الصحراء الكبرى، وهى قارية مدارية حارة وجافة.

سيلاحظ بعد هذا أن عند تقاطع هذه الكتل الأربع يقع البحر المتوسط.. الذى يتحول بالتالى الى مجمع لتأثيراتها المتباينة نظرا لطبيعته الخاصة، مثلما تتأكد بها طبيعة المنطقة الانتقالية، فكبحيرة من الماء يحيط بها اليابس من كل الجهات تقريبا، يتحول حوض البحر الى وسط مناخى اقليمى خاص له قانونه المستقل تقريبا وسط نظام العالم القديم، أكثر منه مجرد امتداد أو لسان مناخى للمحيط الأطلسى كما هو شائع،

فكجسم مائى يسخن ويبرد أبطأ من اليابس المحيط، يكون البحر أبرد من اليابس فى الصيف وأدفأ منه فى الشتاء.. ولذلك يتحول، على الأقل نسبيا وعلى الأغلب جزئيا، الى بحيرة من الضغط المرتفع فى الصيف وسط محيط الضغط المنخفض المحدق على اليابس المجاور.. ثم الى بحيرة من الضغط المنخفض فى الشتاء وسط محيط الضغط المرتفع على اليابس المحدق.

هذا، الى جانب تداخل اليابس والماء بشدة داخل حوض البحر نفسه، بالاضافة أيضا الى تداخل الجبال والسهول حوله ، وكذلك جيوب الجدب والرطوبة، يحيل الحوض الى بؤرة اضطراب جوى على نطاق محلى أو اقليمى بحيث تستقطب المؤثرات المناخية الكبرى المحيطة وتسمح لكتلها الهوائية بأن تغزوها من جميع الجهات على مدار السنة بحسب فصولها المختلفة.

على أن الجدير بالذكر هو أن منطقة حوض المتوسط، لشدة تعمقها وبعدها عن

المحيطات وأطراف القارات، لا تصل اليها هذه المؤثرات إلا ضعيفة معدلة ومنهكة أو مستهلكة بدرجة أو بأخرى، وذلك كنهايات أو ذيول أو كألسنة متلصصة، بمافى ذلك مؤثرات الكتلتين البحريتين الرطبتين اللتين يتفق لهذا أنهما على السواء وعلى اختلاف طبيعتهما تفقدان رطوبتهما بسرعة كلما اقتربتا من المنطقة فلا تصلاها إلا وهما أقرب الى الجفاف نسبيا.

بهذا يصبح حوض المتوسط عامل تعديل مناخى كما هو عامل جاذب لتلك التيارات والمؤثرات، ولو أن أثره يظل فى النهاية محدودا محليانوعا لأن حلقة جباله المطوقة تكبت مجال نفوذه المناخى وتقصره على شقة ساحلية ضيقة ومدى اقليمى ضحل.. واذا كان هذا الحاجز الجبلى يختفى أمام مصر بالذات، فان هذا لا يغير كثيرا من الوضع، ويظل دور البحر والمؤثرات البحرية فى مناخها ثانويا بالقياس الى دور القارة والمؤثرات القارية الطاغية.

وعلى أيةحال، فبين هذين القطبين الأخيرين بالدقة، القارة الافريقية والبحر المتوسط، تنحصر معظم المؤثرات المباشرة فى مناخ مصر فى الواقع (هل نقول كما فى تاريخها الچيولوچى أيضا؟) وعلى هذا المسرح الجوى البسيط ـ المعقد إذن،تمضى دراما المناخ فى مصر، دون انفصال بالطبع عن المنطقة ككل.

الصيـف

ففى الصيف، حين تتعامد الشمس على مدار السرطان ويشتد تسخين اليابس على العروض الجنوبية من نصف الكرة الشمالى فيتكون نظام الضغط الموسمى العميق على جنوب آسيا، يمتد انخفاض هذا النظام غربا حتى يشمل شرق حوض المتوسط، ممثلا بوجه خاص فى نوية شهيرة منفصلة متميزة على قبرص نظرا لما تمتاز به من إحاطة الماء باليابس والجبال بسهول الداخل.. ولهذا نجد أن خطوط الضغط تسير فى مصر وحولها شبه طولية من الشمال الى الجنوب.. مثلما تتناقص قيمها كقاعدة من الغرب الى الشرق كلما اقتربت من قلب المنخفض الموسمى فى آسيا.

ومن الناحية الأخرى يضعف أثر منطقة الضغط الأزورى المرتفع الدائم على الأطلسى بعد إذ تأرجح شمالا وانحسر غربا، فلا يكاد يحس فى حوض المتوسط الغربى إلا لماما، بينما تطرده رياح النظام الموسمى طردا من حوضه الشرقى فتصبح هى وحدها المسيطرة المطلقة على مناخ المنطقة.

فتحت جذب منخفض قبرص هذا نجد أن الرياح الموسمية التى بدأت مطيرة

جدا من المحيط الهندى تستكمل رحلتها غربا حتى الحوض الشرقى من المتوسط ، ولكنها تصله معدلة جافة تماما قد فقدت صفتها الموسمية وتحولت إلى رياح تجارية عادية ، كما يتغير اتجاهها فتدور عكس عقارب الساعة لتتحول من شرقية إلى شمالية أو شمالية شرقية تعبر البحر متجهة إلى الجنوب حتى تصل إلى مصر .

وتلك بالدقة هى الرياح الإتيزية Etesian الشهيرة عند اليونان القدماء ، والرياح «البحرى» عندنا اليوم ، والتى ليست إلا امتدادا جنوبيا أفريقيا على التتابع لرياح بدأت في أوروبا ومن قبلها فى آسيا (١) . وهذه الرياح تسود مصر جميعا طوال الصيف باطراد وانتظام مثيرين . ومن هنا الاستقرار النادر الذى يتصف به صيفنا مناخيا . وهو استقرار لاحظ ، يلفت النظر فيه أنه إذ يحدث فى الفصل الحار فانما يرتبط بفصل الضغط المنخفض، والضغط المنخفض كما هو معروف مولد كل الاضطراب والتغير فى الجو عموما.

مهما يكن، فإن مما يساعد على هذا الانتظام والاطراد أن الرياح الشمالية تلك تستمد فوق أرضنا المزيد من الدفع وقوة الانطلاق تحت جذب منخفض جوى آخر هائل هو منطقة حوض النيل والسودان فى شرق الصحراء الكبرى الشديدة السخونة،وهو المنخفض نفسه الذى يرجح أنه يجتذب من الجنوب أمطار الحبشة الموسمية التى تحدث فيضان النيل العظيم، إمامن الجنوب الشرقى من بحر العرب والمحيط الهندى مباشرة كما كان الرأى السائد قديما، وإمامن الجنوب الغربى من خليج غانة والمحيط الأطلسى كما هو الاعتقادالسائد حديثا.

المهم أن رياح الشمال هذه ، كما تبدأ رحلتها القصيرة عبر المتوسط الشرقى جافة، فانها تصلنا بعدها جافة أيضا، من جهة لضيق البحر، فلا تتمكن من التقاط رطوبة تكفى لتساقط المطر، ومن جهة أخرى لأنها إذ تتقدم من عروض أعلى الى عروض أدنى فانها تزداد سخونة فتزداد من ثم قدرة على امتصاص الرطوبة لا على تكثيفها.. على أن هذا لا ينفى أن للبحر تأثيره على رطوبة هذه الرياح.. وإنما فى طبقات الجو السفلى فقط.

ذلك أنها حتى ارتفاع نحو ٢٠٠٠ قدم تتشبع بقدر لا بأس به من الرطوبة، إلا أنها رطوبة لا تكفى لسقوط المطر، وبدلا من ذلك تنشىء كثيرا من السحاب و«الشابورة» التى تعرف جيدا على سواحلنا خاصة فى الصباح، كما ترفع بها

(1) Birot & Dresch , P. 261 .

الرطوبة النسبية الى درجة يمكن أن تكون مرهقة لولا سرعة الرياح ونسيم البحر الذى يصل مفعوله الى عمق ١٥ ـ ٢٠ كم (من هنا تدين مصايفنا بالكثير من قيمتها لسرعة الرياح ونسيم البحر).

أما فوق ٢٠٠٠ قدم فإن الكتلة الهوائية تظل جافة، ولا تلبث كلها أن تجف تماما بعد مسيرة قصيرة فوق الداخل وفى النهاية ولأنها تتقدم باستمرار من عروض أبرد الى عروض أسخن، فإن رياح الشمال تأتينا ملطفة منعشة مرغوبة للغاية (١) فهى مرطبة وإن لم تكن رطبة، تحمل قدرا من قطرات بخار الماء والندى دون أن تجلب قطرة مطر واحدة.. على أن قوة تأثيرها تضعف تدريجيا كلما أوغلت داخل البلد، فتكون أفعل فى الدلتا منها فى الصعيد.

وعلى الجملة، فكما أدرك المسعودى مبكرا «ما يهب من أسفل النيل ويسمى أسفل الأرض فهى شمال وتفعل أضداد هذه الأفعال (يقصد الخماسين) من تختير الأبدان.. وأهل مصر يسمونها البحرية.. وتداومها فى الصيف يطيب هواءهم ويبرد ماءهم فى الليل والنهار.. فقد تفعل ذلك الريح الغربية فى هذا الفصل، إلا أن الأغلب فى ذلك الشمال»(٢)، من هنا قيمة وشهرة هذه الرياح الأثيرة التى يعرفها مراكبية النيل والواحيون على السواء «بالطياب» أى الريح الطيبة: إنها «صبا مصر».

بصفة عامة إذن يمكن القول فى الختام والخلاصة إن مصر برمتها تتحول فى الصيف الى اقليم مناخى واحد.. هو جزء من مناخ اليابس الإفريقى الحار.. لا يعدله ويخفف منه إلا رياح الشمال المنعشة الملطفة، وبتحديد أكثر، تتحول مصر كلها فى الصيف الى جزء من مناخ الصحراء الكبرى، بكل ما يعنى هذا من حرارة قائظة وجفاف مطلق.

الشتاء

هذا الانتظام والاطراد مع التجانس المناخى شبه التام يعطى مكانه فى الشتاء، على العكس تماما، للاضطراب والتباين الواضح.. وهذا بدوره وضع لافت ابتداء، لأنه يتفق والفصل البارد أى فصل الضغط المرتفع، وهو الضغط الذى يخلق عادة

---

(1) W . Fitzgerald , Africa, 1961 P. 30 .

(٢) التنبيه والإشراف ، جـ ٨ ، ص ١٨ .

ظروف الاستقرار لا الاضطراب فى المناخ.. ففى هذا الفصل، حين تنزلق نطاقات المناخ الكوكبية جنوبا مع حركة الشمس نحو مدارالجدى، يتأرجح نطاق الغربيات والعكسيات بانخفاضاته الاعصارية فى غرب أوروبا لينتظم حوض البحرالمتوسط بما فى ذلك معظم ساحله الجنوبى.

وفى الوقت نفسه، ورغم أن مستوى الضغط الجوى الحقيقى على البحر نفسه يكون أعلى فعلا فى الشتاء البارد منه فى الصيف الحار بطبيعة الحال، يكون البحر الآن أدفأ من اليابس المحيط.. ولهذا يتحول حوضه الى بحيرة متصلة بدرجة أو بأخرى من الضغط المنخفض نسبيا Winter lake تقع بين كتلة الضغط المرتفع على أوروبا الثلجية فى الشمال، وبين الضغط المرتفع فى الجنوب والذى يمثل نطاقا مستمرا تتصل فيه ثلاث كتل من الضغط المرتفع: الأزورى (المنزلق الآن جنوبا) على الأطلسى، وكتلة الصحراء الكبرى الباردة، وأخيرا نظام الضغط الموسمى ضد الاعصارى على وسط آسيا(١).

من ثم تغزو البحر كتل الهواء القطبية الباردة الرطبة من شمال الأطلسى والمدارية الحارة الرطبة من جنوبه، فيصبح بذلك مفتوحا لأعاصير الغربيات من الأطلسى تقتحمه بكامل طوله حتى اللفانت وشرق السويس لتحتل الحوض بكامل عرضه، مزيغة الرياح التجارية الشمالية التى تدور بصفة عادية حول خلية الضغط الأزورى ومزيحة إياها بعيدا الى الجنوب.

بهذا تصبح الانخفاضات هى المسيطر الرئيسى على مناخ المنطقة، ليس بدورها هى الذاتى المباشر والحاسم وحده فحسب، ولكن أيضا بما تجذب الى الحوض من كتل هوائية أخرى من خارجه سواء من الشمال الأوراسى المتجمد أو الجنوب الافريقاسى الأقل قسوة.. وبهذا أيضا يصبح دور هذه الانخفاضات العكسية ثلاثى الأبعاد فى الحقيقة، كما يصبح هناك ثلاثة أنواع من الكتل الهوائية والرياح تدخل فى تشكيل الطقس اليومى طوال الشتاء وحواليه.

وأحيانا يطلق على كل هذه الكتل ذات الأصول القطبية والمدارية عند وصولها الى حوض المتوسط أسماء محلية مناسبة مثل الجبهة المتوسطية أو جبهة

(1) Fitzgerald , P.30.

الأليزية Alizes أو الجبهة الانتقالية وأحيانا أخرى الجبهة المعتدلة أو الجبهة الصحراوية (١) المهم أن البحر يتحول حوضه الى بؤره من الاضطراب والجبهات والأعاصير المتقلبة التى تجعل الجو أبعد ما يكون عن الاستقرار والثبات الذى يعرف الصيف.

فأما عن دور الأعاصير الذاتى المباشر، ففى هذه الانخفاضات تلتحم كتل الهواء الدافئة من الجنوب بكتل الهواء الباردة من الشمال فى «جبهات» اعصارية تمثل مفتاح المناخ السائد.. ففى هذه الجبهات يكمن «فعل الزناد» فى عملية تكثيف الرطوبة وتساقط المطر.. وبذلك تكون الأعاصير هى مصدر المطر الرئيسى الذى يميز شتاء البحر المتوسط.. أما أعاصير الأطلسى فتصل عن طريق غرب أوروبا أو أيبيريا أو شمال افريقيا، ولكنها ما أن تلامس ماء البحر من جديد حتى يتجدد شبابها وتنبعث قوتها، كما أن تدفق الأهوية المختلفة المصادر من الأقاليم المجاورة على حوض البحر يساعد على تغذيتها أو تدعيمها فى رحلتها شرقا.

ورغم أن حوض المتوسط يتحول بهذا الى شبه خليج أو امتداد للأطلسى، فنادرة هى الأعاصير العكسية التى تستمد مباشرة من المحيط الأطلسى، ومعظم الأعاصير التى تكتسح المتوسط إنما تنشأ فيه موضعيا فى الواقع وذلك نتيجة لتداخل اليابس والماء الشديد فيه.. ولهذه الأعاصير المحلية النشأة عدد من البؤرات المعروفة تتولد فيها، أهمها حوض البو وقبرص (منخفض قبرص الدائم) ثم جنوب الجزائر وخليج سيرت ، والأخيرأكثرها تأثيرا على مناخ مصر بحكم الموقع، كذلك فان لها، علي زئبقيتها، مسارات ومسالك شبه تقليدية إما مع الساحل الشمالى أو الجنوبى أو تتوسط البحر بينهما.. وتتحدد طبيعة كل إعصار من هذه الأعاصير بموقع بؤرة الأصل ومسارات التقدم.

التفرقة بين الأعاصير الغازية الأطلسية المنشأ وتلك المحلية المتوسطية المنشأ هى من الأهمية بمكان، فعليها يتوقف فارق كبير فى نوع الطقس المصاحب أو المترتب ..فالأولى قطبية بالغة البرودة إنخفاض الضغط فيها شديد الغور ، عنيفة القوة والسرعة ، رياحها هوج قارسة.. والقطاع الدافىء منها عالى الرطوبة ملبد بكتل هائلة من السحب الكثيفة القاتمة، كما يصحبها كثير من الضباب، ثم هى

(1) Birot & Dresch , P. 258.

أخيرا شاسعة الامتداد طويلة الاقامة مما يطيل فترات الطقس الردىء المتقلب.

أما الأعاصير المتوسطية الأصل فانخفاضاتها أقل غورا وعنفا ورياحها أقل حدة وقسوة.. وهى غالبا ما تعطى طقسا مشرقا وضاء وسماء صافية حيث أن قطاعاتها الدافئة قد تكون جافة تقريبا وبلا سحب تماما وأخيرا فان مساحتها أقل امتدادا واقامة بحيث تقصر فترات الطقس الردىء وتزداد فرص الصحو والتغير.

على هذه الأعاصير جميعا تضعف وتتدهور بسرعة كلما أمعنت شرقا وابتعدت عن مصدرها الأصلى فى الغرب.. ولذا لا تصل مصر الا مخففة متواضعة، كما أنها تمسها مسا خفيفا كمماس الدائرة دون أن تتوغل فى الداخل، مقتصرة على النطاق الساحلى لا تتجاوزة الى أبعد من عمق الدلتا على الأكثر، والمرجح، بحكم الموقع، أن أغلب ما يصيب مصر منها هو من النوع المتوسطى المنشأ.

وبعض الأعاصير قد يتخذ مسارا بحريا أو ساحليا بحتا فتكون ممطرة عادة.. وبعضها قد يتوغل الى مسلك قارى بحت على الصحراء فيكون جافا متربا فى الغالب وإن تراوح بين البرودة والدفء بحسب الظروف المحلية، هذا، والى جانب انخفاضات الشمال الغربى الأساسية.. تتعرض مصر أحيانا لانخفاضات من الشمال الشرقى من قبرص أو ساحل الشام.. وأحيانا أقل لانخفاضات من الشرق، ومن سيناء بالتحديد.

والمقدر أن مصر تتعرض لمرور انخفاضات الأعاصير هذه طوال شهور الشتاء بمعدل ٤ انخفاضات فى الشهر فى المتوسط ، قد ترتفع الى ٧ فى الذروة.. والملاحظ أن عددها يزيد ابتداء من سبتمبر حتى تصل الى قمتها فى يناير، حين تأخذ فى التناقص.. وتدلف الأعاصير تباعا وسراعا فى فبراير خاصة.. بينما تمضى بطيئة متثاقلة فى نوفمبر بالذات.. ومتوسط المكث عموما نحو ٥ أيام.. للطقس فيها شبه دورة ثابته وايقاع منتظم.

فهى تبدأ بيوم أو اثنين من الصحو الملحوظ والدفء والشمس المشرقة نسبيا، هى فى الواقع ثمرة ومحصول، مثلما هى إعلان عن، قدوم الجبهة الدافئة من

حيث يتخلف الى أواخر الشتاء.. هذا الهواء ليس قاريا تماما، بل شبه قارى، فأصله كتل هواء الأطلسى البحرية الرطبة إلا أنها تعرضت للتبريد الشديد على قلب أوروبا.. فمن حين الى حين تنجذب تيارات من هذا الهواء الأوروبى فى مؤخرة دورة من دورات انخفاضات الأعاصير المتوسطية.. فتكتسب كثيرا من الرطوبة أثناء مرورها فوق البحر الدافىء الى جانب شىء من الدفء فى طبقاتها السفلى.

هذا الاختلاف الرأسى فى التسخين يؤدى الى عدم استقرارالجو، وهذا مع الرطوبة المكتسبة يؤدى الى كثير من المطر من طرازالرخات الفجائية الغزيرة.. وكثير من أمطارناالشتوية، وكل ماعسى قد يسقط من الثلج القليل، يرجع أساسا الى هذا المصدر- نوبات الهواء الباردالرطب القادم من وسط وشرق أوروبا.. وغالبا ما تكون أواخر الشتاء وأوائل الربيع فصلا غير محبب على الاطلاق، تنقطه فترات مطولة من الجو البارد اللاذع، مع كثير من المطر المنتشر.

إذ ننتقل الى الهواء المدارى القارى، الجاف عادة، نلقاه غالبا فى أواخر الشتاء وأوائل الربيع قادما من الجنوب، من الصحراء، وهو يرتبط أساسابتكون انحدار محسوس فى الضغط من الجنوب الى الشمال ما بين يابس الصحراء وانخفاضات البحر المتوسط، ولذلك عادة طريقتان :

الأولى أن يجتذب الهواء المدارى من الجنوب باعتباره القطاع الدافىء من انخفاضات أعاصير البحر المتوسط.. ولذا فهو أكثرارتباطا بالشتاء، وهذا يعطى طقسا متطرفا متقلبا للغاية.. إلا أنه عادة قصيرالعمر.. وفى المناطق الصحراوية يحمل معه عواصف رملية قوية تلخصها عبارة «أمشير الأرعن» (فبراير) المتداولة فى فولكلور الطقس عندنا.. أما الطريقة الثانية. فأكثرارتباطا بالربيع حين تبدأ الصحراء الجنوبية فى التسخين بينما الشمال مازال باردا، فتصبح الظروف ملائمة لاختلاط التيارات الهوائية المختلفة.. فتندفع الرياح الجنوبية الدافئة بسرعةحاملة الغبار والرمال.

الرياح فى الحالين جافة جنوبية أساسا ، مع تنويعاتها الفرعية من جنوبية غربية وجنوبية شرقية ، وفى الحالين يتحول جزء كبير من الطاقة الحرارية الى مجال الضغط مثيرا رياحا قوية قد تصل أحيانا الى سرعة العاصفة وقوة

الأنواء Gale Force، وفى ساعات معدودة قد ترتفع درجة الحرارة ١٥ – ٢٠ درجة مئوية لتتجاوز علامة الـ ٤٠ْ بينما تنخفض الرطوبة النسبية الى ١٠٪ وربما الى ٢٪ وبهذا قد تسجل درجة الحرارة فى أبريل أو مايو نهاية عظمى أكبر مما تصل اليه فى عز الصيف نفسه أى فى يوليو أو أغسطس.

بعد مرور الانخفاض يتحسن الجو فتنخفض الحرارة نفس القدر الذى ارتفعته وتعود الرطوبة ٩٠٪ وأحيانا لا يصلح الجو ولا يبدد الغبار إلا سقوط المطر السريع من الجبهة الباردة (١)، ولعل هذه الموجات الحارة المبكرة السابقة للأوان طلائع وبواكير الصيف نفسه.. أو هى إيذان باقترابه.. إنها تذكرنا بالصيف بقدر ماتذكرنا بالصحراء.

تلك الرياح المحلية إنما هى رياح الخماسين ـ خمسون يوما أو خمسون مرة أو خمسون يوما بعد الاعتدال الربيعى أو شم النسيم أوحول عيد الفصح أو القيامة لاندرى.. لا، ولن نذكر هنا النظرية البالية التى تشتق الكلمة من اسم قمبيز.. بحسبان أو زعم أنه فقد جيشه فى الصحراء بسببها فارتبطت باسمه منذ ذلك الحين (٢) .

وإنما يجوز لنا أن نضيف أن الخماسين هى على الأرجح وكما ألمح فانزلب Vansleb رحالة القرن الـ ١٧، وهى «مريسى» العصور الوسطى والعرب (٣) نسبة الى أرض المريس أى الجنوب، أو كما يضعها المسعودى «مضافة الى بلاد مريس من أوائل أرض النوبة فى أعالى النيل وهو صعيد مصر» ورغم أن مرجع هذا الاشتقاق هو المصدر الجنوبى الذى يغلب على الخماسين، ورغم شهرة المريسى غير الأثيرة حيث «يعمل لها حساب» بعكس «الطياب» أى رياح الشمال مثلما يذهب المثل الشعبى، وبحيث يقع الوباء إذا هى دامت بمصر مثلما يذكر المسعودى، فالمحير أن المسعودى نفسه يصفها أنها «باردة تقطع الغيوم وتصفى « الهواء وتقوى حرارة الأبدان» (٤).

وعلى أية حال، خماسين اليوم تقابلها تسميات مختلفة فى البلاد العربية المجاورة ـ الجبلى (القبلى) فى ليبيا، الهبوب فى السودان، الشلوق فى الشام، الطوز فى الكويت والخليج، السموم فى الجزيرة العربية وإيران... إلخ.

تمتد فترة الخماسين من منتصف فبراير الى منتصف يونيو، لكن قمتها تتركز

(1) Birot & Dresch , P.260, 263.
(2) M.G. Daressy , Les maladies frequentes au Caire au XVIIE siecle B.I.E., 1922 -- 3 , P . 77 .
(3) Ibid .
(٤) التنبيه والإشراف ، جـ ٨ ص١٨

فى قلبها أبريل.. فهى تتواتر بمعدل نحو ٢,٥ انخفاض فى فبراير ٢,٧٥ فى مارس ،٣ انخفاضات فى أبريل، انخفاضين فى مايو، وانخفاض واحد فى يونيو.. وفى المتوسط يتراوح عمر الانخفاض الخماسينى الواحد بين يوم واحد وثلاثة أيام.. من هنا فان فترات سيادة الخماسين الفعلية طوال تلك المدة لا تتجاوز ٢٥ يوما فى السنة الا بالكاد، بمعدل ٥ ـ ٦ أيام فى كل من فبراير ومايو، ونحو ٧ أيام فى كل من مارس وأبريل(١)، ان الخماسين فى الحقيقة إنما «نصف خماسين» إن أردنا الدقة.

والمهم عمليا أن انخفاضات الخماسين تنقسم الى نوعين: واحد بحرى المسار يسود فى الشتاء، وآخر قارى صحراوى المسار أكثر فى الربيع.. فالأولى خفيفة قصيرة العمر قد تمر دون أن يحس بها أحد.. وهى على الأسوأ مثيرة غبار وعثير فقط.. أما الثانية فحارة طويلة العمر يمكن أن تكون مرهقة للغاية بالحر والغبار معا(٢).

وبهذه الخصائص مجتمعة تؤكد الخماسين الطبيعة الانتقالية لربيعنا كجسر من برد الشتاء الى حر الصيف، ليس فقط بصفة عامة من شهر الى شهر ولكن أيضا بصفة تفصيلية من يوم الى يوم، ومن ثم بطريقة مضطربة غير متدرجة.. إذ تظل الحرارة ترتفع ثم تنخفض ما بين حر كحر الصيف القادم وبرد كبرد الشتاء الذى انقضى.. وليس كانخفاض تدريجى مستمر مطرد حتما وكل يوم ما بين الطرفين النقيضين، ذلك أن موجات الخماسين هى جبهات حارة تتبعها فورا جبهات باردة يعود بعدها الطقس الربيعى المعدل، بحيث نجد يومين أو ثلاثة من الحر، ثم مثلها من البرد ثم غيرها من الاعتدال، وهكذا على التعاقب لشهور.

وبهذا الشكل أيضا يجتمع الشتاء والربيع والصيف معا فى غضون أيام فقط بطريقة اختزالية قصيرة المدى.. فموجات البرد والأعاصير العكسية الأوروبية المصدر تعادل الشتاء، وموجات الحر الصحراوية المصدر تعادل الصيف، وبين الاثنتين يمثل الطقس المعتدل الربيع شبه الخريفى نفسه.. وهذا الاستقطاب الاختزالى لا يحدث بطريقة منتظمة ولكن بصورة عشوائية، فلقد يسبق الصيف الشتاء وذلك بموجة حر تعقبها موجة برد، أو العكس أحيانا... إلخ، وكما رأينا فإن

(1)L.J. Sutton, « A barometric depression of the Khamasin type «, C.S.J., 1912, P.25.
(2) J.I. Craig. « Types of weather in Egypt » C.S.J.., 1909, P.12. F.W. Oliver, Dust storms in Egypt, »G.J., 1947, P. 207

أكثر ما يتجسد اجتماع الفصول هذا يتجسد فى ابريل قلب الربيع وقلب الخماسين.

أخيرا، فان هذه الرياح الشهيرة أو ذات الشهرة السيئة، فضلا عن مضايقاتها من رمال وغبار وقيظ، لها أثرها السيىء على الصحة، خاصة الأمراض الصدرية والتنفس والأعصاب.. بل وعلى معدل وفيات الأطفال، وأحيانا أيضا على الاتصالات الكهربائية والتليفونية، وكذلك على الزراعة لا سيما أنها تأتى فى فصل الانبات والمزروعات فى بداية النمو ماتزال، فهى، وليس الصقيع، العدو الحقيقى للزارعة فى مصر. .

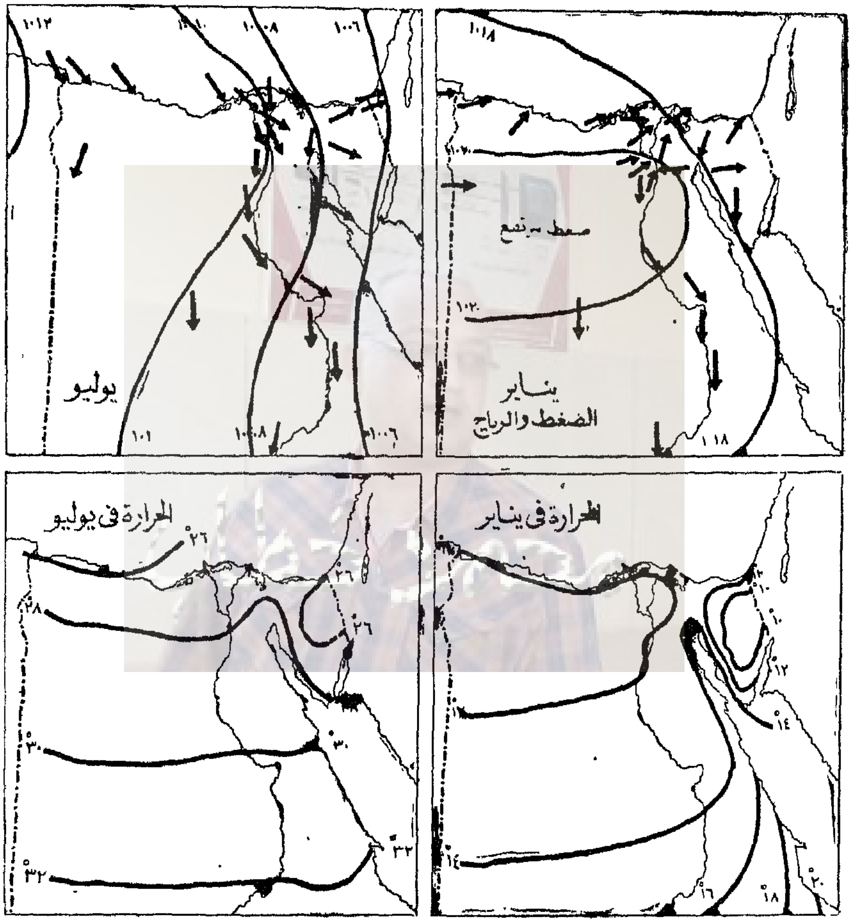
إن الخماسين هى «زفير الصحراء» كماتوصف و فضلا عن أنها إعلان مزعج صاخب وغير مريح فى قلب الربيع عن بداية نهاية الشتاء وعن تباشير مقدم الصيف.. فانها بحق وبلا تردد «سموم» مصر حيث الرياح البحرى هى «الصبا» ولكنها مع ذلك ليست «بالنقطة السوداء» فى صفحة مناخنا الناصعة كما يبالغ بعض المتذمرين بالطبع من المرفهين (١) وعلى الأقل فانها أبعد شىء عن الرتابة وأقرب شىء الى الجو الاعصارى المتغير رغم الغبار، ومن ثم فقد تعد منشطا وحافزا وان بطريقة استفزازية.

دورة الحــرارة

لعل الحرارة أقرب عناصر المناخ الى التجانس، رغم الفروق المحلية والإقليمية التى تعد طفيفة نسبيا والتى تخضع لمبدأ التدرج بصورة قوية.. وأهم عاملين فى الفروق الحرارية هما خط العرض ثم أثر البحر شمالا وشرقا .. وعموما يتفق أثر الاثنين خط العرض والبحرالمتوسط فى توجيه الحرارة نحو الانخفاض شمالا فى الصيف، ولو أن أثر البحر يقلب العلاقة فى الشتاء بحيث يحيد أثر خط العرض أو يتغلب عليه.

لهذا نجد خطوط الحرارة المتساوية تتبع بصفة عامة خطوط العرض حيث تتابع تنازليا بالتدريج، سواء فى الصيف أوالشتاء، من الجنوب الى الشمال.. غير أنها فى أقصى الشمال قرب الساحل ينقلب ترتيبها أو تدرجها انقلابا طفيفا فى الشتاء حيث نجد الساحل أدفأ من الداخل كنتيجة لأثر البحر.. كذلك فانها فى أقصى نهاياتها الشرقية قرب البحر الأحمر تنحرف نحوالشمال.. قليلا فى الصيف وكثيرا

(١) عوض ، نهر النيل ، ص ٢٥٤ – ٢٥٥ .



شكل (١) مناخ مصر : الضغط والحرارة والرياح

فى الشتاء، وذلك بتأثير البحر.. كما قد تتبع خط الكنتور الى حد ما وبصورة محلية فوق جبال البحر الأحمر وسيناء.

وكما ألمحنا من قبل، تنقسم السنة المناخية فى مصر الى فصلين أساسيين طاغيين، أكثر منها الى أربعة فصول شبه متقاربة أو متكافئة.. إذ بقدر ما يبرز الفصلان النقيضان الشتاء والصيف، يشحب الفصلان الانتقاليان الربيع والخريف حدة ومدة.. من الناحية الأخرى فان هذين الأخيرين، كفصول انتقالية وكشهورجسور بين الحرارة والبرودة، أدنى الى قدر من التشابه والتقارب نوعا فى الحرارة وبعض عناصر الجو الأخرى، و إن اختلفا بالطبع فى جوانب وعناصر أكثر.. وهذا ما يمنح مجرى الحرارة السنوى كله نوعا من السمترية والانتظام، أشبه بدورة الموجة البحرية المتتابعة المتناظرة، حيث تقع على جانبى كل من الشتاء والصيف مرحلتان وسطيتان تجمعان خصائص كليهما.

فكلا الربيع والخريف نهاره صيف وليله شتاء الى حد أو آخر.. ثم فى نهار الربيع يولد الصيف بالتدريج الوئيد، وفى ليل الخريف يولد الشتاء بنفس الوتيرة.. فاذا كان فبرايرشتاء بحتا.. فإن مارس شتاء +ربيع بنسب مختلفة.. وابريل شتاء نسبيا + ربيع أساسا + صيف فرعيا، ومايو ربيع جزئيا + صيف جزئيا.. بينما أن يونيو صيف صرف.. أى أن النصف الأول من مارس شتاء، والنصف الأخير من مايو صيف، وقلب الربيع هو من منتصف ابريل الى منتضف مايو.

على الجانب الآخر من الصيف، نجد مقابل هذا الترتيب التصاعدى ترتيبا تنازليا عكسيا يؤدى من الصيف الذى يغطى يونيو ويوليو وأغسطس بصفة أساسية الى قلب الشتاء الذى يجمع أساسا ديسمبر ويناير وفبراير.. فاذا كان أغسطس صيفا صرفا، فان سبتمبر صيف + خريف بنسب متفاوتة، وأكتوبر صيف + خريف + شتاء.. ونوفمبر خريف + شتاء، فى حين أن ديسمبر شتاء مطلق . أى أن النصف الأول من سبتمبر عندنا صيف ، والنصف الأخير من أكتوبر شتاء ، وقلب الخريف من منتصف سبتمبر إلى منتصف أكتوبر تقريبا .

وهكذا نجد على جانبى قمة الصيف يوليو ، أو على جانبى الصيف عموما ، تناظرا نسبيا بين كل مايو وسبتمبر ، وإبريل وأكتوبر ، ومارس ونوفمبر . وفى هذه الثنائيات المتناظرة يأتى إبريل وأكتوبر وهما قمتا الانتقالية ، وبالتالى أشد شهور السنة تغيرا واختلاطا وعدم استقرار ، حيث يجمع كل منهما بنسب متفاوتة وبطريقة اختزالية غير متدرجة تماما بين ثلاثة فصول . على أن الربيع وشهوره بعد

هذا تختلف عن الخريف وشهوره من حيث أن الأول صعود من البرودة نحو الحرارة ، والثاني هبوط من الحرارة إلى البرودة ، كما أن الأول ينفرد بانخفاضاته الخماسينية المتميزة للغاية .

أخيرا فان لنا أن نلاحظ أن فصول السنة المناخية الأربعة بطبيعتها وبدورتها هذه لاتتفق بداياتها ونهاياتها ومواقعها عندنا بالضبط مع تواريخها الفلكية العامة عالميا . فبحكم الموقع الجغرافى وخطوط عرض مصر ، فإنها عادة تسبق تلك التواريخ بنحو شهر تقريبا أو ثلاثة أسابيع . فالصيف مثلا يبدأ فلكيا فى ٢١ يونيو، ولكننا جميعا نشعر بالصيف الفعلى وقد بدأ فى أواخر مايو ، قل منذ ٢٠ مايو أو على الأقل من أول يونيو . وهكذا سائر الفصول الأربعة .

الصيف

يولج الصيف فى الشتاء بالتدريج الوئيد، ولكن أيضا بالانتقال العنيف، خلال موجات الخماسين الربيعية الحارة.. لكن الصيف الحقيقى إنما يولد من الجنوب الحقيقى فقط، حين تعبر الشمس حدودنا الجنوبية لتتعامد على تخومنا فى أقصى نقطة شمالية تصل إليها فى رحلتها السنوية وفى داخل أرضنا، أى على خط عرض ٢٣,٥ْ يوم ٢١ يونيو، حيث وحين تفقد العصا ظلها تماما وحيث قاس إيراتوستينى قديما أبعاد الشمس ومحيط الأرض.

قبل ذلك، من أواخر الشتاء الى أوائل الربيع، لا ترتفع الحرارة إلا ببطء وبقلة ومع ذلك فان صيفنا فى الواقع الجغرافى يسبق صيفنا الفلكى بنحو شهر كما أوضحنا.. فمنذ أوائل يونيو تسود الحرارة الشديدة كل أرض مصر بصورة تنفى أى بقاء أو بقايا للربيع.. فبعد أن كان متوسط درجة الحرارة اليومية القصوى والدنيا يدور الثنائى٣٠ْ– ٢٠ْ ترتفع بالتدريج لتتراوح حول الثنائى٤٠ْ– ٣٠ْ فى المتوسط.

تفصيلا، سلوك الحرارة خلال الصيف يرسم منحنى كالقوس السمترى تقريبا، يكاد يتناظر فيه تصاعدها وتنازلها على جانبى قمته المركزة فى يوليو.. فهناك دائما فجوة، قفزة، واضحة فى متوسط درجة الحرارة اليومى بين مارس وابريل أو بين ابريل ومايو فى بداية الصيف، نحو ٣ – ٤ درجات مئوية.. وفى الأغلب الأعم يحدد مايو بداية درجات الثلاثنيات المئوية، التى تستمر عادة حتى سبتمبر، بعده فقط تهبط عائدة فى أكتوبر الى العشرينات.. وبهذا تظل الحرارة مرتفعة وأقرب الى الاطراد والثبات فوق المائة الفهرنهيتية طوال الفترة مايو – سبتمبر.

من مايو تزحف الحرارة ببطء وتدريج بمعدل نحو درجتين مئويتين أو ثلاث كل شهر الى قمتها فى يوليو.. ولكن يلاحظ أن هذا المعدل يتناقص بوضوح كلما اقتربنا من يوليو حيث قد لا يتجاوز درجة واحدة.. وبعد قمة يوليو تعود الحرارة فتهبط منها بنفس التدريج حتى نهاية سبتمبر أو أكتوبر.. على أن متوسط الحرارة اليومى فى يوليو لا يعلو كثيرا جدا فى الواقع عنه فى أغسطس، خاصة قرب الساحلين أو البحرين ،كما أن أغسطس بدوره لا يعلو كثيرا على يونيو.. والواقع أن كلا من يونيو وأغسطس ثم مايو وسبتمبر على جانبى قمة يوليو أدنى الى التقارب نسبيا (١) .

فيما عدا هذا المجرى العادى العام، فان الترمومتر قديتجاوز علامة الأربعين فى بعض الحالات، بل ولقد يسجل علامة الخمسين، ولكن فقط كرقم قياسى نادر جدا لا يقاس عليه ويسجل بتواريخه.. والأغلب والأغرب أن هذا الحد الخارق لا يحدث فى قلب الصيف وانما إبان الخماسين.. وذلك كله بوضوح معدل من الحرارة «صحراوى» ببساطة، يرجع الى التسخين الشمسى المباشر الشديد تحت سماء صافية تماما خالية من السحب تقريبا، عبر غلاف جوى جاف كلية لا يخفف من جفافه أى قدر يذكر من الرطوبة النسبية، وذلك فى النهاية على أرض عارية جرداء تقريبا من أى غطاء أو كساء نباتى ناتح أو مرطب.

والواقع أن الجفاف وحده أو أساسا هو الذى يضاعف من الحرارة، وهو الذى يفسر لماذا كانت مصر أشد حرارة فى هذا الفصل من كثير من المناطق الاستوائية والموسمية المطيرة التى تملأ السحب سماءها فتكسر من حدة الإشعاع والتسخين.. قارن القاهرة مثلا بمدينة بنما أو فريتاون أو دلهى أو حتى بيروت.. فالرطوبة النسبية فى الصيف تنخفض الى حدها الأدنى عموما.. وهى لا ترتفع بدرجة محسوسة الا على وقرب الساحلين حيث ترتفع كمية بخار الماء وكذلك القدرة على التشبع، ولو أن المفارقة المثيرة أن الرطوبة هنا إنما ترتفع فى الصيف أى فى فصل غياب المطر تماما.. فيما عدا هذا فإن نسبة الرطوبة تقل باطراد كلما اتجهنا من الشمال الى الجنوب أو من الساحل الى الداخل عموما.

وفى كل الأحوال فان فقر الرطوبة الجوية يطلق العنان للحرارة اللافحة فى معظم أنحاء القطر.. تلك التى تدفع الإنسان الى الهروب منها فى شكل نومة الظهيرة «القيلولة Siesta » الشهيرة.. على أن شدة الحراره هذه مع شدة الجفاف

(1) Climatological normals , Cairo , 1950

خير بالتأكيد كما يعرف الجميع من شدة الحرارة مع شدة الرطوبة.. تلك التوليفة المناخية الممضة التى تعد أقسى ما يمكن على الجسم البشرى.

تلك الصحراوية العارمة فى الحرارة تؤكدها، ولكن تخفف منها وتلطفها فى الواقع، شدة انخفاض الحرارة ليلا.. فبقدر ما تسخن الأرض نهارا، بقدر ماتبرد ليلا - القارية - ولنفس الأسباب تقريبا.. من هنا المدى الحرارى اليومى الذى يزيد كثيرا فى الصيف عنه فى الشتاء، والذى يزيد كلما بعدنا عن البحر وتعمقنا جنوبا نحو الداخل - نحو ٧ درجات مئوية فى الاسكندرية، ١٥ درجة كاملة فى أسوان.

وتلك هى الفائدة الحقيقية والكبرى للقارية.. فلعل هذا المدى اليومى الجسيم هو الذى يجعل رحلة حرارة الصيف عندنا معقولة أو محتملة.. بفضل الليل الذى يصبح واحة الصيف.. مبردا ومنعشا وملطفا يعوض عن حر النهار اللافح.. لا عجب إذن أن تمتد الحياة الى ساعة متأخرة للغاية من الليل بدرجة لا يعرفها أو يفهمها الأوروبيون مثلا.. ولاعجب أن تشتهر القاهرة مثلا بلياليها الساحرة الساهرة.. واذا كان من الصحيح أن التعرض المستمر للحر الشديد مع الجفاف الشديد بلا انقطاع أثرا سيئا ومهيجا أو موترا على الجهاز العصبى والنفسى للإنسان - فإن ما سمته الفرقة الأجنبية بالجزائر قديما «بالكفار Cafard » (١) - فان برودة ليلنا تكسر هذه الحلقة المفرغة من الحرارة الجهنمية .

معنى هذا على الفور ان القارية الصغيرة أو القارية اليومية تصحح تلقائيا القارية الكبيرة أو القارية الفصلية ، وان مدى اليومى الكبير يصلح ما أفسد مدى الحرارة السنوى الأكبر.. وبالتالى يعنى هذا أن ذبذبات المدى الحرارى اليومى السريعة والواسعة، بقدر ما هى مصحح لمتوسط الحرارة العالى، هى حافز ومنشط مناخى طبيعى يكاد يعادل فى بيئتنا أثر الأعاصير الصحى فى بيئة مثل غرب أوروبا.

قارن هذا على سبيل المثال ببيروت التى لا تبتعد كثيرا عن القاهرة فى متوسط درجة الحرارة اليومى نحو ٨٢ ف مقابل ٨٣ ف على الترتيب.. فالحرارة فيهما تبدو متقاربة للغاية.. ولكن هذا المتوسط يكاد يكون مضللا لأنه يغفل المدى الحرارى اليومى.. فنهار القاهرة غالبا ما يتخطى علامة المائة فهرنهيتية.. لكن الليل لطيف منعش عادة لحدة المدى الحرارى الذى يصل الى ٢٥ درجة فهرنهيتية.. أما بيروت فلا تتجاوز ٩٠ ف نهارا.. إلا أن ليلها لا يهبط عن نهارها أكثر من ١٠ درجات فقط لضعف المدى الحرارى بسبب ارتفاع رطوبتها الشديد، الذى هو فى ذاته أكبر سوالب مناخها.

(1) Fisher, P . 47

القارية إذن ليست شرا مطلقا كما قد نتصور، وإليها أيضا ترجع ظاهرة الندى – ذلك التساقط الخفى أو الخبىء precipitations occultes (١) على سطوح النبات والبيوت، وكذلك شابورة صباح الصيف فى وادى النيل وساحل البحرين.. على أن القارية حين تصل الى أقصاها يمكن أن تكون لاذعة كما فى الصحراء والواحات، فليل الصيف بها يمكن أن يكون شديد البرودة الى حد يتحتم معه الغطاء الثقيل أثناء النوم.. كذلك الاختلاف الفجائى والحاد بين حرارة النهار والليل يمكن أن يعرض الإنسان لخطر البرد (لعل من هنا المثل المعروف «برد الصيف أحد من السيف»).

هذه المعدلات الحرارية العالية بعامة لا تتعدل وتنخفض قليلا إلا على السواحل شمالا وشرقا، ولو أن الرطوبة النسبية ترتفع من الناحية الأخرى كما رأينا.. ولولا أن ارتفاع هذه الرطوبة فى سواحلنا محدود نوعا لأفسدت الرطوبة ما أصلحت الحرارة.. وفى هذانجد أن ساحل المتوسط أحسن حظا من ساحل الأحمر.. لأن الأول سهلى مفتوح تنتشر عليه الرطوبة انتشارا واسعا نحو الداخل دون عائق وبلا تركيز مفرط.. بعكس الثانى الذى يخنقه الحائط الجبلى مباشرة فتتركز كل رطوبة البحر فى الشقة الساحلية الضيقة حتى تتجاوز الحد المناسب فيسود شىء من الجو الخانق الثقيل Mujjy الذى يشتهر به حوض الأحمر عامة.. وفى هذا الصدد سيلاحظ أن ساحلنا الاحمر أقرب من ساحلنا المتوسط الى حالة ساحل الشام – تذكر جو بيروت الخانق المشبع بالذات –وذلك رغم اختلاف البحر وخط العرض بشدة.

وبالمناسبة، فان أثر النيل كمسطح مائى على الحرارة أثر محدود ومحلى بصرامة.. ولكنه محسوس مع ذلك من وجهة توزيع السكان أنفسهم.. فهو يلطف من شدة الحر نوعا، وفى هذا تمتاز الدلتا المتعددة المجارى على الصعيد الضيق، لكن النيل، إذ يرفع الرطوبة النسبية المحلية.. قديجعل الجو مكتوما ثقيلا ممضا بعض الشىء خاصة فى ذروة الفيضان – سابقا ـ حيث كانت تلك «الزمتة» المعروفة كما تسمى.. ومع ذلك فلعل درجة الحرارة تعود فترتفع داخل المدن الكبرى على الأرجح نتيجة للتكدس الكثيف كما هى القاعدة العامة فى كل التجمعات البشرية النقطية (تزيد درجات حرارة المدن عن الريف المحيط نحو درجتين عادة)(٢).

أما جغرافيا فان سلوك الحرارة يرسم توزيعا محددا وبسيطا.. فكقاعدة

(1) Birot & Dresch , P . 261 .
(2) E. Hahn , Handbuch der Klimatologie , P . 39 -- 32

أساسية، تنخفض درجة الحرارة بانتظام واطراد كلما اتجهنا شمالا، أى مع خط العرض.. فمثلا يتدرج متوسط درجة الحرارة اليومى فى يوليو من ٣٣,٢فى أسوان الى ٣٢,٣ فى الأقصر الى ٢٩,٨ فى أسيوط الى ٢٩,٠ فى المنيا الى ٢٧,٢ فى القاهرة، الى ٢٦,٥ فى طنطا الى ٢٥,٤ فى الاسكندرية.. فبين القاهرة والاسكندرية بهذا فارق نحو ٥ – ٧ درجات مئوية (١٠ ـ ١٥ ف) ولهذا كانت الإسكندرية هى عاصمة الصيف الطبيعية.. ولكن من المؤكد فى هذه الحالة.. كما فى كل نطاق الساحل الشمالى، أن أثر البحر يشارك هنا مع أثرخط العرض.

على أن دور البحر وحده يظهر بكامله فى حالة ساحل البحر الأحمر ، رغم أنه قد يقل فعلا عن دور البحر المتوسط . ففى كل مدن ومحطات ساحل الأحمر نجد درجة الحرارة أقل منها فى نظيراتها على نفس خطوط العرض فى الداخل ،أى فى الوادى ، دع عنك الواحات بالطبع التى تسجل هى والصحراء الغربية المحيطة أعلى درجات الحرارة فى البلد بحيث تعد « قطب الحرارة » فى مصر . وهذا هو السبب فى انحراف خطوط الحرارة المتساوية عند ذلك الساحل نحو الشمال قليلا أو كثيرا .. فمثلا فى يوليو يبلغ متوسط درجة الحرارة اليومى فى القصير ٢٩,٨ مئوية مقابل ٣٢,٠ فى قنا، وفى السويس ٢٦,٣ مقابل ٢٧,٢ فى القاهرة.. من هنا كان ساحل البحر الأحمر مصيفا طبيعيا، ولو أنه بالضرورة يأتى فى المرتبة الثانية بعد ساحل المتوسط(١).

كما يولد الصيف من الجنوب، يبدأ الحر مبكرا فى الجنوب ويتأخر كلما اتجهنا شمالا.. فرغم أن أعلى الشهور حرارة فى المتوسط العام فى الجزء الأكبر من أرض مصر هو يوليو، فانه هو يونيو فى أقصى الجنوب حيث يشى بانتماءات وأوضاع مناخية سودانية أو بالأدق بين – مدارية، بينما هو أغسطس فى أقصى الشمال على الساحل والى عمق دمنهور تقريبا حيث يتخلف تسخين الماء عن تسخين اليابس نحو الشهر فيتخلف شهر الذروة الى أغسطس، أسوان، القاهرة، الاسكندرية.. تمثل هذا التدرج على الترتيب.. ويشارك ساحل الأحمر ساحل المتوسط فى ذروة أغسطس المتأخرة هذه، فأثر البحر فى الحالين واحد.. وكما فى الاسكندرية أو بورسعيد، نجد فى السويس والقصير(٢).

أخيرا فكما يبدأ الصيف بفجوة حرارية واضحة بين ابريل ومايو، ينتهى بفجوة

(1) Climatological normals .
(2) J. I . Craig "Effect of the Mediterranean Sea on the temperature in Egypt ", C. S . J . ., 1913 P. 105 ff ; "Notes on temperature at Alexandria "S . N . ,Jan 1911 , P . 8 -- 12 .

مماثلة بين سبتمبر و أكتوبر.. فينخفض معدل الحرارة في المتوسط اليومى فجأة من الثلاثنيات الى العشرينات.. ورغم تناظر الحرارة التقريبى العام على جانبى يوليو، فان المهم هنا أن الخريف المصرى أدفأ وأعلى درجة حرارة من الربيع، رغم أن الأول هو الجانب الصاعد من الحرارة والثانى هو الهابط.. السبب أن الأول يأتى بعد برد الشتاء الشديد فيكون ارتقاء شاقا وئيدا، أما الثانى فيمثل محصلة حرارة الصيف التراكمية بكل لهيبها.

على أنه مع تراجع الشمس بعيدا الى الجنوب أكثر وميلها عن السمت أكثر.. تهبط الحرارة بصفة محسوسة.. ومنذ سبتمبر تبدأ السحب تظهر بصورة جدية فى الصباح والمساء.. فى حين يتحول ليل الصيف اللطيف الى برودة محسوسة تتدرج الى لسعة لاذعة فى الهزيع أو الربع الأخير من الليل، بينما على الساحل الشمالى قد يعلن بعض المطر والزوابع الرعدية نهاية الصيف نهائيا.

الشـتاء

فى هذا الهزيع أو الربع الأخير من ليل الخريف بالدقة يكمن أو يتكون جنين الشتاء فى الحقيقة.. فبالتدريج ولكن باطراد، تنخفض درجة الحرارة نهارا وليلا وتتزايد السحب ويتناقص سطوع الشمس حتى يصبح الليل كله أقرب الى برد الشتاء، بينما النهار مازال أقرب الى دفء الضيف.. فأواخر الخريف نهارها صيف وليلها شتاء.. كما فى أكتوبرخاصة.. ولكن ابتداء من نوفمبر يتدهور الجو بوضوح ويسود البرد طوال اليوم ويبدأ الشتاء الحقيقى كاملا، أى قبل بدايته الفلكية فى ٢١ ديسمبر بنحو شهر تقريبا.

والواقع أن هناك فجوة ملحوظة فى درجة الحرارة بين أكتوبر ونوفمبر، تبلغ نحو ٤ درجات فى المتوسط اليومى، بحيث يحدث انكسار ملموس فى حدة الحرارة، وينتهى متوسط العشرينات مع أكتوبر فى معظم أنحاء البلاد باستثناء الجنوب الأقصى.. ثم يظل منحنى الحرارة فى انخفاض سريع بمعدل نحو درجتين أو ثلاث فى المتوسط اليومى كل شهر الى أن يبلغ حضيضه فى يناير.

فيناير هو أبرد شهور الشتاء وذلك فى جميع أنحاء البلاد دون استثناء، على عكس قمة الصيف التى تختلف أو تتخلف ما بين الجنوب والشمال.. وفى المتوسط العام السائد تتراوح درجات الحرارة القصوى و الدنيا فى يناير حول الثنائى ٢٠° – ١٠° مئوية، مع اختلافات اقليمية ومحلية معينة.. والجدير بالملاحظة هنا أن متوسط

درجة الحرارة اليومى فى يناير يكاد يكون نصف نظيره فى يوليو على السواحل وفى الشمال، بينما يقل عن النصف باطراد كلما أوغلنا فى الداخل ونحو الجنوب.

ولا تقل برودة فبراير كثيرا عن يناير - الفارق نحو درجتين فى المتوسط اليومى- ولذا ربما كان فبراير أشد برودة من ديسمبر.. ولا تبدأ الحرارة فى الارتفاع الطفيف الا فى مارس،ولكنهامتى بدأت تنطلق بسرعة فى ابريل.. ولعل بدايات الخماسين هى التى تعلن نهايات الشتاء بمثل ما أن نهاياتها هى التى أعلنت بدايات الصيف.

جغرافيا، توزيع الحرارة فى الشتاء أكثرتعقيدا بعض الشيء عنه فى الصيف نظرا للتعارض بين أثر خط العرض وأثر البحر..وذلك على العكس من العلاقة بينهما فى الصيف.. فبحكم خط العرض تقل الحرارة بالتدريج من الجنوب الى الشمال، ولكن بفعل البحر الملطف تعود درجة الحرارة فترتفع نسبيا فى النطاق الساحلى الشمالى، ولو أن الفروق المطلقة طفيفة نوعا وليست كبيرة بدرجة خاصة.

من ثم فان انحدار الحرارة مركب لا بسيط، يرسم منحناه مقعرا غير متناظر قمتاه فى أقصى الجنوب وأقصى الشمال، بينما يتوسط حضيضه قلب القطر.. ولهذا فعلى حين نجد قطب الحرارة فى الصيف فى أقصى الجنوب، نجد قطب البرودة فى الشتاء فى وسط البلد.. حوالى وسط الصعيد ووسط الدلتا ابتداء من المنيا حتى القاهرة وربما امتد حتى طنطا.. فهذه أبعد منطقة فى الوادى عن دفء الجنوب الشمسى وعن تلطيف الشمال البحرى على السواء.

اعتبر مثلا متوسط درجة الحرارة اليومى فى يناير فى هذه السلسلة من المحطات المتتابعة بالترتيب من الجنوب الى الشمال: أسوان ١٥,٥، الأقصر ١٣,٠، قنا ١٣,٢، أسيوط ١٢,٩، المنيا ١٢,٢، القاهرة ١١,٦، طنطا ١١,٦، الاسكندرية ١٣,٧، فالأقصر وقنا توشك كلتاهما أن تشبه الاسكندرية رغم فارق خط العرض الجسيم، بينما أن الاسكندرية نفسها ما من منطقة فى مصر كلها أدفأ منها سوى أسوان وحدها فى أقصى الجنوب.. هنا إذن على الساحل الشمالى يتغلب أثر البحر على أثر خط العرض.

بالمثل على المحور العرضى، يلعب البحر الأحمر دورا هاما فى تعديل الحرارة نحو الارتفاع النسبى.. وهذا هو السبب فى أن خطوط الحرارة المتساوية تنحرف فى نهاياتها الشرقية نحو الشمال بشكل حاد للغاية حتى ليكاد بعضها، خط ١٤ مئوية مثلا، يتبع الساحل بأمانة ويوازيه سواء بحذاء البحر الأحمر أو على جانبى

خليج السويس.

يترتب على هذا أن أى نقطتين على خط عرض واحد فى وادى النيل وعلى الساحل تكون الأخيرة منهما الأعلى حرارة دائما، بينما اذا أضيفت ثالثة فى قلب الصحراء الغربية فانها تأتى فى ذيل القائمة أى الأشد برودة.. قارن مثلا متوسطات درجة الحرارة اليومية فى يناير فى القصير ١٧,٨، قنا ١٣,٢، الواحات الداخلة ١٢,٣، أو مثلا السويس ١٣,٨، القاهرة ١١,٦، سيوة ١٠,٤ درجة.

على أن الصورة الفعلية لا تكتمل بغير مدى الحرارة اليومى.. فرغم أنه أقل عموما فى الشتاء منه فى الصيف، فانه خصوصا من خلال الحد الأدنى للحرارة اليومية هو الذى يحدد بدقة درجة البرودة وشدة الاحساس بالشتاء.. وكما فى الصيف، القاعدة العامة هى أن مدى الحرارة يقع عند أدناه على الساحلين، خاصة الشمالى، ثم يزداد بسرعة واطرد كلما اتجهنا نحو الداخل جنوبا وغربا، خاصة جنوبا، ففى يناير يبلغ مدى الحرارة اليومى فى الاسكندرية نحو ٨ درجات، مقابل ١٣,٥ فى طنطا، ١١,٥ فى القاهرة، ١٣,٥ فى المنيا، ١٤,٠ فى أسيوط، ١٦,٠ فى قنا، ١٨,٠ فى الأقصر، يعود بعدها الى الانخفاض قليلا تجاه الجنوب الى ١٦,٠ فى كوم أمبو.. ثم الى ١٣,٥ فى أسوان.. كذلك يبلغ المدى فى السويس نحو ١٠ درجات فقط مقابل ١١,٥ فى القاهرة.. وفى القصير نحو ٩ درجات فقط مقابل ١٦ فى قنا مقابل ١٧ فى الواحات الداخلة (١).

واذا كان هذا المدى اليومى الواسع تعبيرا مباشرا عن درجة القارية، فانه لايشير الى برودة النهار بقدر ما يعد مؤشرا الى ليل قارس.. حقا ان ارتفاع الرطوبة النسبية فى الشتاء عنها فى الصيف كثيرا يضاعف عموما من الإحساس بالبرودة، لكن النهار يظل دافئابما فيه الكفاية.. فنسبة وكثافة السحب فى القبة السماوية تظل معقولة لا تزيد فى أقصاها فى الشمال عن نصفها، كما فى الاسكندرية، تتناقص بسرعة نحو الجنوب حتى تصل نسبة السماء الصافية الى تسعة الأعشار كما فى أسوان(٢).

وعموما لا يكاد يعرف يوم لا ترى فيه الشمس لبضع ساعات أو لحظات على الاقل فى أى مكان.. من ثم ترتفع درجة ومدة سطوع الشمس ساعات طويلة من النهار مما يمنح الدفء والحرارة – تذكر شمس أسوان السياحية الرائعة – بل لقد

(1) Climatological normals .
(2) L.J. Sutton , Climate of Helwan Cairo , 1926 , P . 12 M . Hamed Mohamed , Climate of Alexandria , Cairo , 1925 , P . 20 .

يصبح الطقس بالفعل حارا فى الظهيرة أثناء فترات سطوع الشمس المباشر خلال السحب.

والواقع أنه لولا السحب لكان شتاء مصر بفضل سطوع الشمس ربيعا تقريبا والغريب أن نسبة تلبد السماء بالغيوم ليلا أقل منها بالنهار.. بل تكاد السماء الصافية تسود ليلا (ربما من هنا شهرة سماء مصــر بنجومها المتألقة) ولو قد كان العكس، لكان نهار الشتاء أكثر من ربيع بالفعل.. ولكان الليل أيضا أقل برودة وقسوة نظرا لانخفاض الاشعاع الأرضى تحت غطاء السحب المدثر.. ولكاد الشتاء بهذا وذاك يكون ربيعا كله.

وها هنا مرة أخرى نرى فضل القارية، وإن بطريقتها السلبية، من خلال المدى الحرارى اليومى الحاد.. فكما أن الليل هو الذى يصحح حر النهار القائظ فى الصيف، فان نهار الشتاء الدافىء المشمس هو الذى يعادل برد الليل القاسى ويعوض عنه.

على الجانب الآخر فان شدة انخفاض النهاية الصغرى للحرارة تعنى شدة برودة الليل.. يساعد على هذا ويضاعف منه صفاء السماء الليلى.. ولهذا يمكن فعلا لشتاء مصــر أن يكون قارسا بالليل أكثر مما تعرف أو قل مثلما تعرف العروض الشمالية التقليدية البرودة، مع هذا الفارق وهو أن مصــر – لغلبة الفصل الحار على مناخها – لا ترتب حياتها اليومية والمادية على مثل الوسائل المعقدة ضد البرودة التى تعرفها تلك المناطق فى التدفئة أو الملبس أو المسكن، مما قد يضاعف الاحساس البشرى بشدة بردنا .

وعلى أية حال فالملاحظ أنه، كما يندر أن تصل النهاية العظمى للحرارة فى يوليو الى علامة الخمسين، يندر جدا أن تصل النهاية الصغرى للحرارة فى يناير الى نقطة الصفر فى أى جزء من مصــر، باستثناءات معدودة تسجل بتواريخها كالفلتات الشاذة، لاسيما لحدوثها على هذه الدرجة من القرب من مدار السرطان أو تحته مباشرة.

من ذلك مثلا أن المياه تجمدت ليلا فى قربها فى سيوة ، وأن التربة الزراعية تتجمد عدة ليال كل شتاء فى الدلتا، هذا عدا ظاهرة الثلج والبرد التى لا تقتصر فقط على جبال سيناء والبحر الأحمر أو على قممها المرتفعة، ولكن أيضا تعرف فى كل شمال الدلتا من الاسكندرية حتى قناة السويس مرة كل سنة تقريبا ، بل وقد تصل الى القاهرة فى شكل عواصف ثلجية مرة كل بضع سنين.

لكن الأغلب، حتى فى الواحات، أن تتأرجح النهاية الصغرى حول $\pm$٥ مئوية دون أن تصل الى نقطة الصفر.. وفى كل الأحوال فانها لا تصل اليها قط أو تقترب منها فى أى من النطاق الساحلى فى أقصى الشمال والجنوب الأقصى قرب الحدود، الأول بحكم البحر والثانى بحكم خط العرض.

خريطة المطر (١)

ما من شك أن المطر، على ضآلته وتواضع دوره وأهميته، هو العنصر الجوهرى فى تباين المناخ بين أجزاء مصر، وذلك على عكس الحرارة التى هى أميل الى التجانس الاقليمى سواء صيفا أو شتاء، فالمطر ظاهرة محددة بصرامة اقليميا مثلما هى فصليا، تقتصر على شريحة نحيلة أو نطاق ضيق من الساحل الشمالى مثلما تنحصر كلية فى فصل الشتاء وحده.. ولهذا فنحن اذ نقول المطر فى مصر، فانما نقول المطر فى شتاء شمال مصر لا أكثر ولا أقل.

بالتالى فعلى حين تمثل أرض مصر جميعا اقليما مناخيا واحدا ولا نقول موحدا فى الصيف، فانها تنقسم شتاء الى اقليمين بسبب المطر والمطر وحده وأساسا، بذلك أيضا يكون الشتاء و/ أو المطر أساس أى تصنيف حقيقى ننشده لأقاليم مصر المناخية الرئيسية. وبهذا كله كذلك وفى النهاية لا تخرج خصائص المطر فى مصر عن ثلاث: أنه متدهور نوعيا، شتوى فصليا، اقليمى جغرافيا.

الخصائص الأساسية

متدهور نوعيا، أولا، لأن الأعاصير العكسية التى تحمله لا تصلنا إلا كانخفاضات ضحلة ضعيفة ومستنزفة حيث تقترب من نهاية رحلتها، رغم أنها تمر طويلا فوق البحر.. ثم إنها لا تمس أرضنا إلا بالكاد بطول الساحل دون أن تتوغل كثيرا، كما أن انخفاض هذا الساحل لا يعوض بتصادم أو غير ذلك.. ويبدو أن لهذا العامل الأخير دورا هاما.. وإلا فكيف نفسر قلة المطر رغم الرحلة البحرية الطويلةالسابقة؟

على أية حال.. فان لذلك التدهور مظهرين، الكم والكيف.. فأما الكم، فان أغزر كمية سجلت فى تاريخ أى نقطة فى أى سنة بمصر هى ٣٧٥ ملليمترا فى الاسكندرية، بينما أن أمطر نقطة فى مصر لا تتجاوز ٢٤٠ ملليمترا فى المتوسط أى ٢٤ سم أى + ١٠ بوصة، وهذا الحد الأقصى هو كما نعلم الحد الأدنى لمطر الصحراء فى التصنيف العلمى.. ولولا أنه يأتى فى الشتاء أى فى الفصل البارد لاالحار، لقلت فاعلية المطر بالبخر الى ما دون حدالصحراء.

---

(1) L.J .Sutton , Rainfall in Egypt , Cairo , 1947

لهذا فلا وجه ولا سبيل الى المقارنة بين مطرنا ومطر الساحل الشمالى للمتوسط.. بل إن ساحلنا ليعد أقل قطاع فى كمية المطر حتى على الساحل الجنوبى نفسه.. وبذلك تأتى مصر وهى أقل منطقة فى حوض البحر كله مطرا، كما أن مساحة مناخ البحر المتوسط من رقعة أرضها تعد أقل نظيراتها فيه.. وإن كان من الانصاف أن نتذكر أن مناخ البحر المتوسط كاقليم طبيعى هو بطبيعته محدود الرقعة للغاية سواء فى حوض المتوسط نفسه أو فى سائر القارات . يبقى مع ذلك أن مصر مناخيا ، كما وكيفا ،أقل بلاد البحر المتوسط متوسطية كما قد نقول (١).

أما عن الكيف ، الذى يعنى درجة الانتظام ، فان مطرنا القليل يتصف أيضا بعدم الانتظام والتذبذب الشديد ، أى بمعدل تفارت Variability مرتفع للغاية ، إلي حد تفقد معه المتوسطات الحسابية معناها كما يتعذر رسم خطوط مطر متساوية بمعنى الكلمة .فالمطر قد يقل أو يزيد من سنة إلى أخرى فى نزوات جامحة، يمكن أن تصل به علي الجانب السالب إلى حد الامتناع التام فى بعض السنين أى إلى حد الجفاف أو القحط الحقيقى، بكل ما يعنى هذا من أثر على الرعى والزراعة فى حياة بدو الساحل خاصة .

والمقدر أن مقياس التفاوت يتراوح بين الواحد الصحيح فى قلب نطاق المطر وبين ٤ على أطرافه، بمعنى أن المطر فى سنة ما قد يقل أو يزيد عن المتوسط الطويل بما يعادل هذا المتوسط نفسه أو أربعة أمثاله على الترتيب .. بل لقد وصل هذا المقياس فى القاهرة الى ١٠ الأمثال، إذ بلغ المطر فى احدى السنوات ٣٥٥ ملليمترا، بينما أن المتوسط السنوى يدور عادة حول ٣٢ ملليمترا.. وفى النتيجة قد يمتنع المطر تماما فى بعض السنين فى بعض مناطقه التقليدية بينما قد يصيب مناطق أخرى لا تعرفه تقليديا.. إنه مطر عشوائى مكانيا كما هو ذو نزوات حجميا.

بل لقد تصل هذه الذبذبة العنيفة الى المستوى المحلى البحت فيكون بقعيا رقعيا للغاية.. فرب واد فى سيناء مثلا، كماذكر جارفيس، ينال حظا معقولا من المطر ويغل محصولا وفيرا، بينما على بعد كيلومتر أو اثنين يحتبس المطر كلية فى واد آخر فتموت البذور أو البادرات عطشا.. بل أحيانا قد يسقط المطر على جانب من

(1) Birot & Dresch , P . 257 .

الشارع دون الجانب الآخر!(١).

الفصلية، بل والتركيز الشديد داخلها فى قلب الشتاء، بل وكذلك التركز المكثف فى عدد وحجم الرخات، هى بعد من أبرز خصائص هذا المطر.. ومنطقة الاسكندرية مثال نموذجى، ففى سبتمبر أو أكتوبر قد تحدث بعض رخات من المطر الخفيف، مصحوبة أحيانا بعواصف رعدية، معلنة انتهاء الصيف تماما، لكن يعقبها غالبا فترة هدوء وجفاف واضحة.. أما موسم المطر الحقيقى فلا يبدأ إلا فى نوفمبر ويستمر نحو ٤ شهور حتى فبراير، يسقط خلالها نحو ٨٠ – ٩٠٪ من مجموع المطر السنوى، أكثر من نصفها على الأقل يتركز فى شهرى ديسمبر ويناير.

ويبدو، كما فى كل الشرق الأوسط عامة، أن شهر قمة المطر يبدأ مبكرا فى الغرب، ويتأخر كلما اتجهنا شرقا(٢)، فهو ديسمبر فى الاسكندرية (وإن تفوق يناير فى عدد الأيام المطرة)، بينما هو يناير فى دمياط وبورسعيد.. كذلك فان موسم المطر يطول نوعا سواء غرب منطقة الاسكندرية فى مرسى مطروح أو شرقها فى رشيد، ففيهما يبدأ المطر مبكرا قليلا فى أكتوبر ويستمر حتى بدايات الربيع فى مارس، كما يصبح أكتوبر ومارس أغزر مطرا فيهما مما فى الاسكندرية، وإن ظلت قمة المطر مركزة فى ديسمبر و/ أو يناير.

وعموما، فنظرا لأنه يحدث تحت ظروف من عدم الاستقرار الجوى، فان المطر يمتاز فى سقوطه بالتركز الملحوظ فى عدد محدود من الرخات الغزيرة الكمية القصيرة المدة.. فعدد الأيام المطرة بالاسكندرية، أعلى ما بمصر.. يتراوح فى المتوسط حول ٦٠ يوما فى السنة، تقع بمعدل مرة كل ٣ أيام فى يناير.. وقد يستمر المطر عدة أيام متوالية.. ولكنه فى هذه الحال يكون بكميات قليلة للغاية.. بيد أن عدد الأيام المطرة ينخفض الى النصف فى سائر المناطق الساحلية، نحو ٢٥ يوما، بينما لا يزيد عن ١٠ أيام فى القاهرة.. تنتهى الى يوم أو يومين فى أسوان.

التوزيع الجغرافى

توزيعا، يقتصر المطر على نطاق ضحل جغرافيا ضحالة انخفاضات أعاصيره متيورولوچيا. فهو متواضع للغاية امتدادا وعمقا، اذ لا يعدو امتداده شريط

(1) Jarvis , Yesterday and Today in Sinai, P 17
(2) Fisher , P 48

الساحل الشمالى بعمق بضع عشرات من الكيلومترات نحو الداخل.. هذا فضلا عن أنه يقل فى الحالين بسرعة شرقا وجنوبا مع الابتعاد عن المصدر الأساسى للرطوبة.

فعلى المحور العرضى، يتراوح المتوسط بين ٢٠٠، ١٠٠ ملليمتر، ويكاد بعامة يكون فى النصف الشرقى من الساحل ككل نصف حجمه فى النصف الغربى.. ويمكن القول بأن المطر يميل الى أن يتناسب مع طول خط الساحل، أو بالأحرى مع طول خط الساحل المواجه للغرب (قارن ساحل برقه غربا وفلسطين شرقا)(١). ذلك أن لدرجة تعامد الرياح على الساحل أو موازاتها له أكبر الأثر فى تحديد كمية المطر زيادة أو نقصا.. وفى هذه العلاقة فان الرياح السائدة باتجاهها الشمالى الغربى هى الثوابت، بينما أن اتجاه خط الساحل بتعرجاته المعروفة هو المتغيرات.. وهذا هو الذى يفسر الاختلافات البينة فى حجم المطر على قطاعات الساحل المختلفة، وكيف يتعاقب قطاع غزير نوعا مع قطاع فقير نسبيا واحدا بعد الآخر.

فبدءا بقطاع مطروح – سيدى برانى يبلغ متوسط المطر ١٥٠ ملليمترا.. ولكن فى قطاع خليج العرب يتراجع الساحل جنوبا، فيقل المطر الى ١٣٠ ملليمترا.. ثم فى قطاع الاسكندرية – رشيد، البارز المتقدم نحو الشمال ذى المحور الشمالى الشرقى – الجنوبى الغربى شبه المتعامد مع محور الرياح، نصل الى أغزر أجزاء النطاق ربما، حيث يسجل المطر فى الاسكندرية ٢٠٤ ملليمترات، وفى رشيد ١٥٣ ملليمترا.. وفى قطاع البرلس يعود المطر الى قمة منافسة إن لم تكن متفوقة..فهنا، حيث أكثر نقطة شمالية فى أرض مصر، على نتوء متعمق فى البحر كشبه جزيرة تواجه الرياح أيضا بوضع شبه عمودى.. نجد أمطر نقطة فى مصر جميعا، ٢٤٠ ملليمترا أى ٢٤ سم أو أكثر من ١٠ بوصات.

ومع تغير اتجاه الساحل عكسيا فى قطاع دمياط – بورسعيد بحيث يتوازى والرياح، يعود المطر فينخفض بصورة محسوسة: الى ١٢٤ ملليمترا فى دمياط، ٨٣ ملليمترا فى بورسعيد، ومرة أخرى وأخيرة، إذ يتغير خط الساحل الى غربى – شرقى فى سيناء يعود الى الزيادة النسبية فيصل الى ١٠٠ ملليمتر فى العريش.

على المحور الطولى، النمط بسيط، إذ يقل المطر بانتظام وبسرعة نحو الداخل،

(1) Ibid ., P 49.

أى نحو الجنوب والشرق أو الجنوب الشرقى باختصار.. بذلك تصبح خطوط المطر المتساوية موازية بالتقريب لخط الساحل.. ومتدرجة أو بالأصح متحدرة متضاغطة بحسب خطوط الأبعاد.. لكن المشكلة هى صعوبة تحديد أو رسم تلك الخطوط. فمتوسط المطر السنوى يتدرج فى ذلك الاتجاه على النحو الآتى بالملليمتر:دمنهور ٩٩، سخا ٨٧، القرشية ٦٠، كفرالزيات ٥٦، الزقازيق ٢٩، الاسماعيلية ٤٣، السويس ٢٣، القاهرة ٣٢، حلوان ٣٤، الجيزة ٢٦، الفيوم ١٠.

وعلى هذا الأساس يمكن ان نتتبع خطوط المطر المتساوى بالتقريب.. فمن دمنهور الى حوالى بورسعيد يمتد خط ١٠٠ ملليمتر، محددا بذلك شريحة ساحلية هى نطاق مطر٢٠٠ – ١٠٠ ملليمتر.. ومن كفر الزيات الى الاسماعيلية بالتقريب، أى حوالى منتصف الدلتا، يمتدخط ٥٠ ملليمترا، فاصلا بذلك بين نطاق مطر ١٠٠ –٥٠ ملليمترا شماله ونطاق ٥٠ – ٢٥ ملليمترا جنوبه، وهذا الأخير يرسم حدوده الجنوبية خط مطر ٢٥ ملليمترا الذى يمتد بين الفيوم والسويس بالتقريب.. أما جنوب ذلك، أى كل الصعيد والصحراء المحيطة.. فدون ٢٥ ملليمترا(١).

ولقد يمكن أن نلخص خريطة المطر المصرية كلها فى صورة ذهنية مبسطة فنقول إن الاسكندرية أو الساحل تمثل بالتقريب خط ١٠ بوصة.. والقاهرة أو رأس الدلتا تمثل حد البوصة، بينما يقع حد السنتيمتر فى عروض الفيوم بالتقريب (مدينة الفيوم ١٢مم، وقصر الجبالى ١١ مم، وشكشوك ٨ مم) فى حين تحدد أسيوط خط نصف السنتيمتر (٥ – ٧ مم) وثنية قنا موقع خطوط ٥ – ١ ملليمتر، وأسوان علامة الصفر نفسها.. على هذا فإن رأس الدلتا ونهاية الصعيد – خط البوصة – يمثل فاصلا هاما.. فها هنا تبدأ الصحراء الحقة.. فجنوب هذا يتناقص المطر بشدة كلما توغلنا جنوبا حتى يكاد لا يعرف فى الجنوب الأقصى، حيث قد تمضى عدة أعوام دون أن تشهد قطرة مطر واحدة.. بل ويقال فى النوبة – بشىء من مبالغة ربما – إن من الممكن أن يأتى جيل ويذهب دون أن يرى من المطر إلا سيول الأودية الصحراوية وحدها.

أقاليم مصر المناخية

تلك المناطق المطرية الأربع تكاد تكون هى نفسها أقاليم مصر المناخية الى حد بعيد.. فنظرا لتجانس توزيع الحرارة اقليميا صيفا وشتاء، ولغياب المطر كلية فى

---

(1) J.I. Craig . « Rainfall in Lower Egypt » C.S.J. , April 1912 , P. 85 - 9.

الصيف، فان مطر الشتاء هو وحده الذى يصنع أقاليمنا المناخية.. غير أن المنطقتين المتطرفتين من تلك المناطق الأربع فى أقصى الشمال (+ ١٠٠ ملليمتر) وفى الجنوب (- ٢٥ ملليمترا) هما وحدهما اللتان تمثلان أقاليم مناخية حقة أو متبلورة بدرجة معقولة، وهما على الترتيب مناخ البحر المتوسط والمناخ الصحراوى، وإن عد البعض المنطقة الأولى مجرد شبه متوسطى لا متوسطيا كاملا.. أما المنطقتان البينيتان اللتان تؤلفان معا جسم الدلتا فليستا أكثر من مناطق انتقال بين القطبين، أى مناطق ظل وشبه ظل للمتوسطى أو الصحراوى: فالأولى (١٠٠ - ٥٠ ملليمترا) شبه متوسطية، والثانية (٥٠ - ٢٥ ملليمترا) شبه صحراوية.. أى أن الدلتا فى معظمها منطقة انتقال تدريجى بين النوع المتوسطى المعقول على حافتها الساحلية وبين النوع الصحراوى الكامل جنوبها على الاطلاق.

فأما الاقليم المتوسطى فهو أعدل أجزاء مصر مناخا بالضرورة، وتتلخص خصائصه فى عدة جوانب.. فهو أولا أكثر أجزاء مصر تعرضا للانخفاضات والأعاصير العكسية الغربية، وبالتالى لتغير الطقس، وكذلك لأقل نسبة من الرياح الشمالية من ناحية، ومن الناحية الأخرى لأكبر نسبة من الرياح الغربية ومعها الرياح الجنوبية فى فصل الربيع.. كذلك فانه يتلقى أكبر نسبة من الانخفاضات البحرية وأقلها من الانخفاضات الصحراوية.. كما أنه يتعرض شتاء لأسرع وأقوى الرياح فى مصر ويعانى من «نوات» (أنواء) البحر العاصفة التى يعرفها الملاحون والصيادون بأسماء معينة وبتوقيتات معلومة والتى تسبب هياج البحر وقد تعطل فى الاسكندرية حركة دخول وخروج السفن من الميناء بعض الوقت.

ولأنه أكثر أجزاء مصر تأثرا بالبحر، فانه أكثرها تعدلا وتلطفا فى حرارته.. فحرارة الصيف أقل ما فى مصر.. بينما أن حرارة الشتاء من أدفأ ما فيها.. فالمدى الحرارى الفصلى واليومى أقل ما فى مصر جميعا.. وبتأثير البحر تتأخر قمة الحرارة فى الصيف الى أغسطس بدلا من يوليو.. أماالرطوبة النسبية فأعلى ما فى مصر، وهى أعلى ما تكون فى الصيف لا فى الشتاء.

الإقليم بعد هو الوحيد المطر حقا فى مصر، إذ يتراوح حول ١٠٠ - ٢٠٠ ملليمتر، وهو بذلك الوحيد الذى يمكن أن يقارن نسبيا بسائر سواحل البحر المتوسط.. وعلى قلته، فان المطر هنا منتظم لاينقطع فى عام إلا كشذوذ عارض بحت.. قمة المطر تتركز فى نواته فى قطاع الاسكندرية - البرلس، ومنها يقل شرقا وغربا، ولو أن فصل الأمطار يزداد طوله نوعا فى الاتجاهين وذلك نحو الربيع والخريف.

الإقليم الصحراوى، على العكس، أكثر رتابة فى نظامه المناخى، فهو أكثر خضوعا للرياح الشمالية المطردة طوال العام، وإن قل انتظامها بالتدريج كلما اتجهنا فيه شمالا.. أما الانخفاضات والرياح الغربية فنادرة فيه لا تمس إلا شماله.. ولكنه يتعرض بكثرة للانخفاضات البرية الخماسينية الحارة بينما لا تكاد تصله الانخفاضات البحرية.. القارية.. بعد، هى كلمة السر.. فالحرارة شديدة فى الصيف والبرودة شديدة فى الشتاء، وكلتاهما تزيد عموما كلما اتجهنا جنوبا، لذا فالمدى الحرارى الفصلى واليومى على أشده ، وهو أيضا يزداد نحو الجنوب.

السماء، كالأرض، تكاد تكون عارية، فنسبة السحب حتى فى الشتاء قليلة، ودرجة السطوع عالية.. الرطوبة النسبية منخفضة بعامة، ولكنها أعلى فى الشتاء منها فى الصيف، وذلك عكس الأقليم المتوسطى ، وهذا ما يترك العنان للجفاف المطلق الذى هو أخص خصائص الأقليم جميعا، فالمطر يكاد يكون منعدما، إلا من السيول الصحراوية الجارفة.

مصر إذن فى الخلاصة تستقطب فى إقليمين مناخيين أساسين اثنين فقط، المتوسطى والصحراوى، وإن كانا أبعد شىء عن المقارنة من حيث المساحة، فالأول ليس إلا شريحة ساحلية دقيقة بينما الثانى هو جل جسم مصر عمليا، وحتى عند ذلك.. فان الإقليم المتوسطى فى صميم نواته الساحلية ليس إقليما كاملا بقدر ما هو نصف إقليم، لأنه إنما يختلف فى فصل واحد فقط.. فاذا نحن أضفنا نوعيته المتدهورة كأقليم هامشى حدى، ثم رقعته الضئيلة المحلية.. لهوى الى ربع أو عشر إقليم ربما.

فاذا ما أضفنا أيضا شريط المطر المحدود جدا وشبه الصحراوى على طول سواحل ومرتفعات البحر الأحمر.. ذلك الذى يصنع مع النطاق المتوسطى على الساحل الشمالى زاوية قائمة على ضلوع مصر الشمالية والشرقية، لإتضح لنا أن المطر فى مصر، وأكثر منه الحرارة ربما، تتغير فقط على الهوامش والأطراف أساسا دون القلب والبدن.. بعبارة أخرى، مصر فى المناخ أيضا.. كما فى كثير من الظاهرات الطبيعية وغير الطبيعية، إنما تختلف وتتغير على أطرافها أساسا.. وهذا كله ما يعود عمليا فيؤكد سيادة التجانس المناخى على معظم رقعة مصر.

الفصل السادس عشر
التجانس المادى

خريطة مصر الزراعية

ذلك التجانس الطبيعى الأساسى فى البيئة، خاصة منه التجانس المناخى، ينعكس بالضرورة والطبع فى الزراعة فضلا عن النبات الطبيعى من قبلها ومن باب أولى، عن الأخير، مع ذلك، فلا حاجة بنا بالتأكيد الى القول إنه لا «نبات طبيعى» فى مصر الوادى والصحراء على حد سواء تقريبا، ففيما عدا بعض الأعشاب الفقيرة والشحيحة جدا والبالغة التبعثر هنا وهناك باستثناء الساحل الشمالى الغربى والمرتفعات الجنوبية الشرقية، لا تكاد تعرف مصر، وبالأخص الوادى، قاموس النباتات الطبيعية بكل مفرداته العديدة والمعروفة فى المناطق الممطرة ابتداء من كلمة النباتات نفسها Vegetation الى التفرقة بين الزراعى والانتاجى Cultivable , arable وبين الأعشاب والحشائش والاستبس والسفانا وبين المروج Meadow والمراعى Pasture وبين الأدغال Jungle والآجام Grove، ودعك من التفرقة بين مجتمعات الاشجار من مثل : Forest, Wood , Scrud.. إلخ، فالكل عندنا «غابات» وليس فى لغتنا مرادفات محددة لها على ما يبدو.. فاذا حاولنا العثور أو الحصول على غابات أو مراعى فى مصر.. فلن تكون إلا تكون صناعية مزروعة من خلق الإنسان ،كغابة أوشيم وقنا أو كحقول البرسيم على الترتيب.

ولعل أبسط وأوضح تعبير عن هذا كله أن أى محاولة فى مصر لتطبيق أسس تصنيف استعمال الأرض Land use ، كما أصبحت موحدة دوليا فى العالم، تصطدم وتتكسر على صخرة البيئة الصحراوية، فلا تلبث أن تتحول (أو تتدهور؟) إلى دراسة تقليدية فى الجغرافيا الزراعية.. فمصر إما زراعة بلا رعى فى الوادى، وإما رعى بلا زراعة فى الصحراء، أو تكاد . إن فصل النبات الطبيعى محذوف عمليا من كتاب جغرافية مصر، وأنت تنتقل فجأة وبانقطاع تام من جغرافية المناخ إلى جغرافية الزراعة دون حلقة اتصال أو انتقال من جغرافية النبات.. وتلك بحد

ذاتها حقيقة هامة لها، على سلبيتها، دلالتها الايجابية.

أو كما يلخص شارل عيسوى الموقف فى صورة: «بكل إخلاص يعكس نبات مصر انتظام مناخها.. فالمسافر إذ يجوس خلال البلد تصدمه رتابة اللاندسكيب، ولا يكاد يحس بأى فرق بين جيرة الاسكندرية وجيرة أسوان» ثم يضيف ليبرز نقطته «ولسوف يصدم هو بصفة خاصة بالمفارقة بين مصر وفلسطين، حيث لا تبعد أقاليم جبل حرمون (الشيخ) دون الألبية سوى أميال معدودة عن أقاليم وادى الأردن دون المدارية» وهذا كله ما يعيدنا مرة أخرى الى نقطة البداية فى موضوعنا وهى تجانس الزراعة المصرية كانعكاس لتجانس المناخ والبيئة الطبيعية.

الضوابط الإيكولوچية

وهنا يكون سؤالنا المنطقى الواجب هو: ما الذى، أولا، يضبط الزراعة المصرية؟ يرتبط توزيع محاصيلنا الزراعية بضوابط شتى طبيعية وبشرية، على رأس الاولى تأتى التربة والمناخ بعنصريه الأساسيين الرطوبة والحرارة، مع ملاحظة أن الرى قد حيد العنصر الأول منهما تقريبا وحل محله عمليا.. اما العوامل البشرية ففى قلبها تأتى كثافة السكان وتوزيع المدن خاصة الكبرى المتروبوليتانية، وعلى هذا يمكن للدراسة التحليلية أن تحصر هذه الضوابط الخمسة الأساسية فى إيكولوچية الزراعة المصرية: التربة، الرى، الحرارة، السكان، المدن.

التربـــة

فاذا بدأنا بالعوامل الطبيعية، فان التربة تأتى لاشك فى المقدمة، فللتربة الطينية (الصلصالية) السوداء الخصبة الغنية محاصيلها الأثيرة، كالقطن والقمح والذرة والقصب التى لا تصلح قط للأراضى الرملية.. هذا بينما ما يجود فى الأراضى الرملية الصفراء لا ينجح فى الطينية، كالفول السودانى والسمسم والترمس والحناء والبقول والمقات عموما فضلا عن الشعير . وتصلح الأرض الرملية ، خاصة الخشنة العالية ، للفواكه بصفة خاصة جدا ، لأنها مثالية الصرف .

أما التربة الملحية القلوية فلا تكاد تصلح لشئ سوى الدنيبة أو الأرز كمحاصيل استصلاح شبه مائية . على أن قليلا جدا من الملحية فى التربة السوداء الثقيلة

لايضر القطن بالذات ، بل قد يفيده بل وحتى طويل التيلة منه ، بينما أن أى نسبة من الأملاح تؤذى الذرة بوجه خاص لأنه حساس جدا من ناحية الملوحة .

هذا عن إيكولوچية التربة . أما عن توزيعها فان تدرجها واضحة انحداراته . فلأراضى الجزاير والسواحل ، أولا ، تربتها الخاصة ، إما رملية بنسبة عالية لاتصلح إلا لمحاصيل المقات ، وإما طينية ثقيلة جدا مشبعة بالرطوبة يشتد فيها النمو الخضرى لا الثمرى ، فلا تصلح للقطن مثلا حيث يتكاثر اللوز المتأخر فيقدم بيئة خصبة لدودة اللوز فيفشل المحصول ، ولذا تتخصص فى زراعة الخضروات والفواكه ، لاسيما الأولى.

وفيما عدا أراضى الجزاير والسواحل ، فان التربة ومعها درجة الخصوبة تتدرج بانتظام من سيادة الرمل على الطين فى الجنوب إلى سيادة الطين على الرمل فى الشمال ، سواء ذلك فى الصعيد أو فى الدلتا . وفى الأخيرة خاصة تسود التربة الرملية الصفراء فى الأطراف والهوامش الشرقية والغربية.. ولهذا تحتل الأراضى السوداء فى الدلتا محاصيل القطن والقمح والذرة والبرسيم، ولكنها تقل كلما اتجهنا نحو الأطراف الرملية شرقا وغربا، كما يقل أيضا متوسط غلة الفدان منها عموما .

على أن هناك كما نعرف فروقا ثانوية فى هذا الصدد بين هوامش الدلتا الغربية والشرقية.. فالاولى ترتبط أكثر بالتربة الرملية نظرا لأنها تتعرض لسفى الرياح الغربية المحملة برمال الصحراء الغربية مما يرفع نسبة الرمل فى أراضيها وهوامشها.. أما أطراف الدلتا الشرقية فعلى العكس تهب عليها الرياح الغربية، بحكم الموقع، من قلب الدلتا الى الصحراء.. وهذا أحد الضوابط التى ستميز بين البحيرة والشرقية مثلا فى الاقتصاد الزراعى.. فبينما تنفرد البحيرة بنسبة أكبر من زراعة الشعير، تتميز الشرقية بالفول السودانى والسمسم والحناء والمقات.

أخيرا ففى شمال الدلتا ابتداء من كنتور ٤، ٣ أمتار تقريبا فان التربة، رغم أنها سوداء ثقيلة أصلا وتكوينا، تتحول الى تربة ملحية قلوية مشبعة بالمياه الجوفية القريبة من السطح وبالمستنقعات والأملاح بحيث لا تصلح للزراعة التقليدية، وإنما هى مناطق استصلاح فقط.. ومحاصيل استصلاح بالضرورة.. بل ومناطق تربية ماشية وألبان أساسا أكثر منها مناطق زراعة.. وهذا هو نطاق البرارى، الذى تم استصلاح جزء كبير منه من الجنوب عامة فأصبح نطاق الأرز أساسا.

وعلى هوامش النطاق تجاه الجنوب حيث تتدرج نسبة من الملوحة الخفيفة ،

لاتمتنع زراعة القطن.. بل تبدأ فى الظهور تدريجيا لتحتل بعدها قلب الدلتا بينما يتراجع ظهور الذرة الى الجنوب أكثر.. وفى بعض مناطق الشمال غير المتطرف من الدلتا، حيث لاتزال نسبة طفيفة من الملوحة الخفيفة، تخصص العوالى أى ألسنة الأراضى الأكثر ارتفاعا للذرة، وتخصص المواطى أى ألسنة الأراضى الأكثر انخفاضا للقطن.. وكما نعرف، فان العوالى هى عادة ضفاف الترع الرئيسية العالية، بينما المواطى هى مجارى المصارف المنخفضة المحصورة بينها.. والأولى عادة أخشن تربة.وأجود صرفا وبالتالى أقل ملوحة ولذا أنسب للذرة، بينما الثانية أكثر طينية ونعومة وملوحة ولذا أنسب للقطن.

وكما فى الدلتا أيضا ، فان جزءا كبيرا من أراضى الفيوم الأكثر انخفاضا والأقرب الى بحيرة قارون قلوى ملحى غير صالح للزراعة أو قليل الخصوبة لا يصلح إلا لمحاصيل المراعى والألبان، وهذا ما يحد من خصوبة الواحة عامة.. ولعله أيضا ما يفسر انخفاض متوسطات معظم المحاصيل فى الفيوم بلا استثناء تقريبا، فهى عادة تأتى فى مرتبة وسط تتناقض مع شهرتها الواسعة كحديقة غناء وواحة خضراء... إلخ.

الـــرى

باستبعاد مناطق الزراعة المطرية الفقيرة خارج الوادى كمريوط وسيناء أو داخله كالبرلس وبلطيم، فان مطر الشمال الشتوى القليل لا قيمة زراعية له إلا كعامل ثانوى تكميلى لا أكثر.. بل هو أحيانا معرقل أكثر مما هو مكمل.. لأنه وإن كان مفيدا للزراعات الشتوية كالقمح والبرسيم، فان المحاصيل الصيفية قد تضار به، كالقطن الذى قد تتأخر زراعته بسبب هذا المطر، فضلا عن أنه يؤذى النبات وهو صغير، المطر إذن مجرد جملة اعتراضية فى الزراعة المصرية أو تهميش على جانبها ، ويعود الرى وهو العامل السيد والسائد . لقد حيد الرى بالفعل عنصر المطر من بين عنصرى المناخ الرئيسيين ، ثم ورث دوره وحل محله .

وعلى جانب التطور التاريخى ، لعلنا نستطيع أن نقول إن تجانس الزراعة المصرية من خلال تجانس الرى كان أشد وأقوى فى ظل الرى الحوضى . فباستبعاد منطقة البرارى بعد نشأتها ، وباستثناء رقع الرى الدائم بالرفع فى أراضى النبارى ، كان الرى الحوضى يغطى الوادى برمته بصورة أقرب إلى التكافؤ والتجانس . ولكن مع إدخال الرى الدائم الحديث فى القرن الماضى وما ترتب عليه من إدخال محاصيل جديدة عديدة ، ثم مع استصلاح البرارى بمحاصيلها الخاصة فى العقود الأخيرة ، اشتد الاتجاه نحو المزيد من التنوع والتباين فى خريطة الزراعة المصرية .

وفى الوقت الحالى فان الفروق الإقليمية بين أجزاء مصر فى مياه الرى محدودة بطبيعة الحال بفضل المشاريع الهندسية وتكنولوچيا الذ ط الحديثة وهى على أية حال فروق محلية فى الغالب ، أبرزها مشكلة نهايات الترع عامة ، خاصة فى هوامش الوادى الصحراوية وبالأخص فى شمال الدلتا . أما على المستوى الإقليمى فلعل أبرزها كان توطن رى الحياض طويلا فى نحو مليون فدان فى مصر العليا ، كان يستحيل فيها بالطبع زراعة المحاصيل الصيفية كالقطن والقصب إلا بالرفع بالآلات فى نقط محلية ، كما كانت فصلية الزراعة بها تقلل الحاجة نسبيا إلى العمل الحيوانى ، ومن ثم تقل كثافة الحيوان الزراعى ، وبالتالى كثافة البرسيم فى المركب الزراعى ، وهكذا . وقد تم أخيرا فقط مع السد العالى تحويل نطاق الرى الحوضى هذا إلى الرى الدائم ، وبذلك عاد عامل الرى أكثر تجانسا من أى وقت مضى.

وعموما فان عامل الرى رهن عادة بعوامل أخرى كالارتفاع والتربة، رأينا بوضوح كيف تخضع لمبدأ التجانس مع التدرج.. وهذا ما يضع أيدينا على نقطة بالغة المغزى عميقة الدلالة فى شخصية مصر الجغرافية يمكن أن نلخصها فى هذه المقولة: فى الوادى تتحول جغرافية مصر أو تكاد الى هيدرولوچيا، بمثل ما إنها فى الصحراء تكاد تتحول الى چيولوچيا.. يصدق هذا فى الواقع إلى حد أن تقسيم العمل الجغرافى فى مصر يوشك أن يتم على أساس أن الصحراء فى الأعم الأغلب للجغرافيا الطبيعية والوادى فى معظمه للجغرافيا البشرية.

فكما رأينا فى دراستنا لصحارينا، أغلب مادتنا الجغرافية تنبع وتصب فى الچيولوچيا، والسبب ببساطة هو خلو الصحراء عمليا من الحياة والعمران والسكان.. واذ ننتقل الآن الى الوادى حيث تتكدس الحياة البشرية، نجد أن الرى يحل محل المطر، يأخذ مكانه ودوره كاملين.. وتصبح الخريطة الهيدرولوچية أى خريطة شبكة الترع والمصارف هى المكافىء الموضوعى لخريطة المطر فى بيئات الزراعة المطرية، وتغدو مفتاح خريطة الحياة أى خريطة السكان.. وكما يتفاعل المطر والتضاريس فى الزراعة المطرية، يتفاعل الرى والتضاريس وبالأهمية نفسها فى زراعة الرى.

ولكن عند هذا الحد تفترق الزراعتان.. ففى الأقاليم المطيرة تضبط التضاريس المطر بصورة عريضة، فيزداد المطر مع الارتفاع بمعدل معروف.. أما فى بيئة مصر الزراعية فان التضاريس هى كما رأينا «لا تضاريس» أعنى مسطحة مستوية ومسواة بالضرورة.. وأقل اختلاف فى السطح ينعكس على الزراعة بنتائج خطيرة للغاية، خاصة فى المحاصيل «شبه المائية» كالأرز حيث يتحتم أن يسوى الحقل

كالبلاطة، وكل سنتيمتر أو بوصة من الارتفاع أو الانخفاض فى أرض مصر الفيضية يعنى كل شىء بالنسبة للرى، ومن ثم الحياة أو الموت بالنسبة للزراعة.

من هنا فان أدق دقائق التفاصيل فى المنسوب تختزل وتعادل فى أثرها أعرض الاختلافات فى الكنتور فى المناطق المطرية، خاصة منها المضرسة، بحيث لا نغالى اذا قلنا ان السنتيمتر أو البوصة فى الأولى تساوى فى دورها ونتائجها دور ونتائج عشرات الأمتار فى الأخيرة، إنها تضاريس ضاغطة جدا فى تأثيرها على الرى وعلى الزراعة، مثلما وبقدر ماهى مضغوطة جدا فى ذاتها ومتضاغطة على نفسها فى أقل مدى من الاختلاف.. ولكن لما كان لسطح الوادى الحد الأدنى من التضاريس المجهرية، فان الرى يعود فيصبح العامل المسيطر الحاسم فى كل العملية، بل تصبح التضاريس نفسها متضمنة وكامنة فى صميم فكرة الرى وجزءاً لا يتجزأ منها.

الحــــرارة

وهكذا، بفعل الرى، لا تبقى إلا الحرارة كضابط مناخى مهم فى الانتاج الزراعى.. وهذه لا تكاد تمثل مشكلة فى مصر، واذا كان ثمة مشكلة فهى يقينا ليست الندرة بل الوفرة، بمعنى أن هناك فيضا وفائضا من الاشعاع والطاقة الحرارية فى كل عروض البلد، حتى الشمالية القصوى منها.. ومع ذلك فان هذه الوفرة إن لم تمثل الأنسب الزراعى فى الأعم الأغلب، فانها لا تتجاوزه الى حد الافراط إلا فى النادر الشاذ، مثلا كما يحدث فى بعض موجات الحرارة الشديدة أثناء الخماسين حيث تضر كثيرا من المحاصيل، فافراط الحرارة يصيب القطن مثلا بسقوط الأزهار وذبول اللوز وجفافه.

وعلى الجانب المقابل، فان الزراعة المصرية لا تعرف من الناحية العملية شيئا كقلة السطوع أو الفصل الميت saison morte أو الصقيع.. «فموسم» الزراعة ليس فصليا أو حوليا، بل هو مستديم مستمر طول الحول year-long أى لا «موسم» فى الحقيقة.. ورغم البرودة التى يمكن أن تكون قارسة فى الشتاء و«عضة البرد» اللاذعة، ثم ندى الشابورة الكثيف الذى يمكن أن يصل إلى حد الصقيع الذى يؤذى بعض المحاصيل لاسيما فى شمال الدلتا البارد وقلب الصعيد القارى، فان مصر الزراعية تقع خارج نطاق الصقيع فى مناخ العالم – تعبير «خال من الصقيع frost-free» نفسه يكاد يبدو غير معروف أو مفهوم للمصرى العادى.

على أن النقطة المهمة والمؤثرة فى الحرارة إنما هى اختلافها المحسوس مع خطوط العرض العديدة التى تمتطيها أرض مصر.. فترامى الوادى عبر هذه

العروض كترافيرس ممدود، أو كمحور خطى طولى ذى قطبين، القطب الشمالى والجنوبى، يمكن لظهور اختلافات اقليمية محددة فى الزراعة المصرية.. ولعل هذا هو المتغير أو عامل التغير الأساسى فى خريطة مصر الزراعية، وبهذا تصبح الحرارة أهم الضوابط المناخية فى الزراعة المصرية.

وبطبيعة الحال فان الحرارة تنخفض فى تدرج شديد كلما اتجهنا شمالا، وهذا هو السبب فى أن زراعة معظم المحاصيل تتأخر عادة بضعة أسابيع فى الدلتا المعتدلة عنها فى الصعيد الحار، حيث تبدأ مبكرا وحيث تزداد كذلك حاجتها من المياه ومقننات الرى.. وبينما تقل الحرارة شمالا، ترتفع على العكس نسبة الرطوبة الجوية ونسبة السحب والغيوم.. بالتالى يجتمع قطبا الحرارة والجفاف فى الجنوب الأقصى، وقطبا البرودة والرطوبة فى الشمال الأقصى، من ثم نجد أن المحاصيل التى تتطلب رطوبة أكثر وحرارة أقل تزداد كلما اتجهنا شمالا، والعكس بالنسبة للمحاصيل التى تفضل الحرارة الشديدة والرطوبة المحدودة.

من هنا نجد، كقانون عام يغطى مصر جميعا من أقصاها الى أقصاها، أن القطن والبرسيم وربما الذرة الى قريب تزداد نسبة مساحتها فى المركب المحصولى كلما اتجهنا شمالا وتقل كلما اتجهنا جنوبا، وغالبا ما يرتبط بهذا التزايد أو التناقص تزايد أو تناقص مواكب فى غلة الفدان كما وكيفا (القطن مثلا تزداد تيلته طولا وترتفع رتبته شمالا وتقل جنوبا بوجه عام، أى مع كثافة زراعته نفسها تقريبا)(١)، وهذا كله يصدق غالبا على أجزاء الدلتا وحدها والصعيد وحده أيضا.. أما القمح، وهو المحصول الانتقالى بامتياز وصاحب أوسع توزيع جغرافى فى العالم كله، فانه فى مصر يعد بكل سهولة من أكثر محاصيلها انتظاما وانتشارا فى توزيعه.

ليس هذا فحسب، وإنما يعد العامل المناخى كذلك أهم محدد لترتيب مواقع تلك المحاصيل بالنسبة الى بعضها البعض شمالا أو جنوبا، وكذلك مدى امتدادها ما بين الشمال والجنوب.. فالقطن أكثر هذه المحاصيل شمالية فى موقعه، فهو يبدأ أكثرها شمالية، ولكنه أول ما ينتهى منها تجاه الجنوب، وليس ثمة إلا الأرز وحده الذى يتقدم عليه نحو الشمال، غير أن ذلك لأسبابه المحلية الخاصة المرتبطة بالتربة الملحية وليس للعامل المناخى الحرارى بالدقة والضرورة.. ثم يقترب من القطن فى ذلك التوقيع البرسيم، وذلك لشدة ارتباطه بالرطوبة العالية والحرارة المعتدلة الى المنخفضة.. ثم يلى أخيرا القمح فالذرة، ذلك كله.. دعنا نستدرك، ودون الاخلال

---

(١) الصياد ، الموارد الاقتصادية للجمهورية ... إلخ ، ص ١٠٥ — ١٠٦

بمبدأ تداخل وتجاور الجميع بنسب مختلفة على امتداد رقعة الوادى جميعا.

السكــان

اذا نقلنا الى العوامل البشرية، فان لكثافة السكان وقعا لاشك مباشرا على الزراعة، وابتداء، دعنا لا ننسى أن ضغط السكان التقليدى البالغ قد جعل من الزراعة المصرية باستمرار وباطراد متزايد زراعة غذاء فى الدرجة الأولى وزراعة تجارة أو زراعة نقدية فى المحل الثانى فقط، بمعنى أن المحاصيل الغذائية لاسيما منها عددا محدودا بالضرورة من المحاصيل الأساسية هى التى تستولى على السواد الأعظم من الرقعة المزروعة.

ثم داخل هذا الإطار المحكم الحاكم، تختلف المحاصيل الزراعية أى المركب المحصولى بحسب كثافة السكان الى حد بعيد.. وبالتالى فان انحدارات كثير من المحاصيل فى كثافاتها تتبع الى حد أو آخر انحدارات كثافة السكان الأساسية المعروفة شمالا أو جنوبا وشرقا أو غربا.. غير أننا ينبغى أن نلاحظ هنا أن العلاقة الوثيقة بين كثافة المحاصيل وكثافة السكان، طردية كانت أو عكسية، هى أصدق بطبيعة الحال على المحاصيل الرئيسية منها على المحاصيل الثانوية المحدودة المساحة والانتشار، وحتى عند ذلك فان بعض هذه العلاقة، كما هى القاعدة مع المحاصيل الثانوية.. قد لا تكون إلا عرضية أو عفوية أكثر منها حتمية وظيفية.

ولنفصل، مناطق الكثافة السكانية الشديدة، التى ترتبط أيضا بالملكيات الزراعية الصغيرة وتفتت الحيازات ، تنتخب المحاصيل الغذائية للكفاية الغذائية بالضرورة ، خاصة الذرة غذاء الفلاح . قارن فى هذا الصدد شمال الدلتا بجنوبها ، وجذع الصعيد بذيله فى الجنوب الأقصى فارق جذرى لاشك.

ويرتبط بالذرة عادة البرسيم كغذاء الحيوان الزراعى الذى يتبع كثافة العمل الزراعى وبالتالى كثافة السكان . ولهذا يتناسب البرسيم ، أو كان ، مع الذرة تناسبا طرديا فى الغالب ، وإن لم يكن بصورة مطلقة أو كاملة طبعا . والقمح أيضا مرتبط بالاثنين إلى حد ما ولكن بدرجة أقل نوعا ، فهو أكثر استقلالا نسبيا عن كثافة السكان وأكثر ارتباطا بالعوامل الأخرى . من هنا كان أكثر تحررا ، ولا يقل انتشارا ، فى توزيعه .

غير أن من الضرورى أن نتذكر أن هذه السلسلة من العلاقات الترابطية ، التى لم تكن قط كاملة بطبيعة الحال ، قد اهتزت بشدة وازدادت تخلخلا فى العقود الأخيرة بسبب الاعتماد المتزايد فى الحبوب الغذائية على الاستيراد الخارجى . فبعد أن أصبح الاستيراد يشكل صلب الاستهلاك القومى من القمح ، وجزءا أساسيا من استهلاك الذرة، لم تعد العلاقة الوثيقة بين كثافة زراعتهما المحلية وبين

كثافة السكان واردة بالضرورة أو الحتم، خاصة فى حالة القمح، وان وردت فقد تكون مضطربة متعثرة أو واهية للغاية.

على العكس من هذا كله القطن، فهو لا يجد مكانا له فى مناطق كثافة السكان الشديدة حيث تطرده المحاصيل الغذائية، خاصة الذرة، الى حد أنه قد يتناسب معها تناسبا عكسيا، إن الأفواه تطرد الألياف.. والمثل الأبرز هو جنوب الدلتا المكتظ.. أما ارتباط القطن الأساسى فبمناطق كثافة السكان المتوسطة والخفيفة فى وسط وشمال الدلتا، حيث الملكيات أيضا أكبر وأوسع، والملاك بالتالى أغنى وأقدر على زراعة هذا المحصول الباهظ التكاليف.

إذا تقدمنا لنعتبر الأرز، فان علاقته بكثافة السكان المخلخلة فى أقصى شمال الدلتا غنية عن التعليق، ولكن ما يحتاج الى التعليق هو طبيعة هذه العلاقة.. فالأرز بطبيعته لا يتعارض أصلا مع الكثافة السكانية الشديدة، بل إنه حقا ليولدها ويدعو إليها ويؤكدها، غير أن ارتباطه هنا بتخلخل السكان إنما هو ارتباط عرضى غالبا، يأتى من خلال ارتباطه الحتمى ببيئة البرارى والاستصلاح الزراعى فحسب.

بالمثل، وإن يكن بطريقة عكسية، القصب، فأدغاله الكثيفة فى الصعيد الأعلى، وإن واكبت شريحة من الكثافة البشرية العالية التى تشترطها مثلما تحث عليها، فانها إنما تعكس عامل الحرارة العالية فى الدرجة الأولى أو بالدرجة نفسها، أى تعكس العامل الطبيعى قبل العامل البشرى أو مثله على الأقل.

ومثل هذا قد يقال الى حد أو آخر عن المحاصيل الصغرى الثانوية أمثال الفول والشعير، والسمسم والسودانى، العدس والبصل والثوم، الحلبة والترمس، الكتان والصويا... إلخ، فهذه لكل منها ارتباطاته بالضرورة بكثافة السكان المحلية السائدة، سواء عالية أو منخفضة.. غير أنها فى الأعم الأغلب قد تكون ألصق ارتباطا بضبط العوامل الطبيعية أو التقليدية التاريخية، أو على الأقل فقد لا يكون عامل الكثافة ملزما أو محتما أو مانعا محددا وإنما هو أدنى أن يكون سامحا أو محايدا.

المــدن

لعل أثر العواصم المتروبوليتانية على الزراعة محلى أو موضعى جغرافيا، إلا أنه حاسم ومطلق احصائيا، فهنا، ونقصد أساسا القاهرة والاسكندرية، نجد أن سوق المدينة البورجوازية هى ضابط الزراعة المطلق فى دائرة نفوذها، وجغرافية الزراعة

تخضع تماما لجغرافية المدن، بحيث يظهر مايسمى «زراعات المدن» وهى الخضروات والفواكه والألبان أساسا، ولأن هذه محاصيل ثمينة غالية كما هى سريعة التلف ولا تصلح للنقل البعيد، فانها تفرض نفسها على الزراعة التقليدية ومحاصيل الحقل فتدفع بها بعيدا عن المدينة وقد تزيغها وتطردها تماما.

المدن إذن وزراعات المدن إنما قوى طاردة مركزية لمحاصيل الحقل، فكما أن الأفواه فى الريف تطرد الألياف لحساب الحبوب، تطرد أفواه المدن كليهما من حولها لحساب المحاصيل الحضرية البستانية.. وبهذا تتخلق وتتحلق حول المدن الكبرى أقاليم ومناطق دائرية من زراعة الخضر والفواكه والألبان، تتناسب أقطارها طرديا مع أحجام ومستويات معيشتها، كما لا تكف عن التوسع مع نموها وازدهارها باطراد.

قمة القمم فى هذا القاهرة الكبرى بالطبع، حيث نجد أجزاء كبيرة من محافظات القليوبية والمنوفية والجيزة، وربما الفيوم الى بعيد، تسيطر عليها زراعات المدن، وتكاد بعض مراكزها تتكرس لها برمتها.. بل وذلك الى حد قد تحرم معه زراعة القطن بالذات بقوة القانون، كما هى حال الجيزة فضلا عن القاهرة نفسها بالطبع، بالمثل تفعل البحيرة بالنسبة للاسكندرية، أو بالاصح تفعل الاسكندرية بالبحيرة، بالإضافة طبعا الى محافظة الاسكندرية نفسها ومريوط، وإلى حد معين تبدو مثل هذه العلاقة بين منطقة القنال المدنية وبين أطراف شرق الدلتا من القليوبية الى الشرقية حتى الدقهلية، كذلك وعلى نطاق أصغر تستقطب دمياط حولها اقتصاديات الألبان بصفة خاصة، وعلى الجملة، فحول كل مدن الأقاليم المتوسطة، خاصة عواصم المحافظات فى قلب الدلتا وجوف الصعيد، تتجرثم منطقة مماثلة ولكن على مقياس متواضع عادة.

ولنا هنا بعد أن نتساءل: أيها ألصق بالمدن وأشد ارتباطا: الخضر أم الفواكه أم الألبان؟ كسلعة استهلاكية، الخضر أكثر ضرورة وكمية وشيوعا فى الغذاء اليومى لكل طبقات المدينة بلا استثناء، على عكس الفواكه التى قد تعد كمالية عند الطبقات الأفقر، ولهذا تحتل الأولى دائما مساحة أكبر.. فضلا عن أنها بطبيعتها كنبات أشد كثافة فى الحقل.. ولهذا تأتى خضر المدن دائما سابقة على الفواكه موقعا، فتحتل الحلقة الداخلية المباشرة، تاركة الخارجية للفواكه.

أما منتجات الألبان من جبن وزبد وحليب فترتبط بالطبع بمركب الزراعة المختلطة أى الزراعة مع تربية الحيوان وفى قلبها البرسيم والعلف، من هنا ترتبط بالضرورة بالريف الحقيقى الأبعد.. لتحتل بذلك الحلقة الثالثة والقصوى بين

الحلقات الثلاث، ولعل هذه المتتابعة بعناصرها وأبعادها الثلاثة لا تتمثل فى مصر كما تتمثل حول القاهرة: من خضر الجيزة القريبة، الى فواكه القليوبية الأبعد، الى ألبان المنوفية الأكثر بعدا – على هذا الترتيب.

بالإضافة، ثمة فارق آخر هام بين الخضروات والفواكه، فالخضر فيما عدا التربة الخصبة والرى الوفير، لا تتطلب غالبا أرضا بعينها من حيث السطح أو المناخ أو الوجهة Aspect... إلخ، ولهذا تجد مجالها متاحا حيثما وجدت المدن الكبيرة فى الوادى المنبسط المسطح.. ثم إن الخضر بطبيعتها مختلطة بقدر ماهى متنوعة، تجتمع وتتجاور كل أصنافها فى الحقل الواحد أو فى الإقليم المدنى الواحد بحرية وبلا تخصص صارم . إن الخضر هى أساس زراعة الحضر، وزراعة الحضر هى أساسا زراعة الخضر.

أما الفواكه فأكثر تخصصا وصرامة فى شروطها الطبيعية من أرض ومناخ، فمنها ما يحتاج الى تربة طينية ثقيلة وسطح مستو، كالموز، ولذا تسعى الى أراضى الجزاير والسواحل وقلب الدلتا، لكن أكثرها، خاصة الأشجار المثمرة كالموالح والمانجو، يحتاج الى تربة رملية خفيفة مضرسة منحدرة سهلة الصرف، ولذا تلتزم حتما أطراف الدلتا كالشرقية والاسماعيلية والبحيرة... إلخ، ثم ان منها ما يرتبط بالمناخ المعتدل فى الشمال أو الحار فى الجنوب .

فضلا عن هذا فان للفواكه زراعيا متطلبات أكثر فنية وتخصصا ، وتحتاج إلى رأسمال أكبر ومساحات مزرعة أوسع نظرا لانخفاض كثافة النبات بها ، خاصة إذا كان من المحاصيل الشجرية المتباعدة بطبعها ، الأمر الذى يجذبها إلى أطراف وتخوم الدلتا الفسيحة بأراضيها الرملية الخفيفة الرخيصة . وهكذا يميل توزيع الفواكه فى النتيجة ، وسواء على الجملة أو تفصيلا كأصناف ، إلى أن يكون إقليميا أكثر منه مدنيا ، أى يقع فى نطاقات أو أقاليم جغرافية بعينها من الوادى خاصة هوامشه ، أكثر مما ينتثر عموما حول المدن الكبيرة مدينة مدينة.

إلى أى مدى ، فى الختام ، يبرز أثر زراعات المدن المتروبوليتانية على اللاندسكيب الزراعى ، يكفى فقط أن ننظر إلى بروفيل انحدار المحاصيل الرئيسية فى مصر بطولها من الشمال إلى الجنوب . خذ مثلا تأثير منطقة القاهرة الكبرى على «الأربعة الكبار» القطن والقمح والذرة والبرسيم . فنحن عادة ما نجد أن النسب المئوية لهذه المحاصيل فى المساحة المحصولية العامة تهبط قليلا أو كثيرا فى جنوب الدلتا كلما اقتربنا من منطقة القاهرة ، وقد توشك أحيانا أن تنقطع وتتلاشى حولها ، نتيجة لسيطرة زراعات الخضر والفواكه والألبان الطاغية.. ثم بعدها تأخذ تلك النسب فى الارتفاع من جديد قبلى الجيزة بعد أن تحررت من

مطاردة تلك الزراعات لها.

فى النتيجة، يحدث غالبا أن يتحول بروفيل انحدارات محاصيل الحقل تلك من خط أو قوس واحد هائل المدى يغطى مصر من أقصى شمالها حتى أقصى جنوبها، الى خطين أو قوسين أو أكثر، واحد للدلتا والآخر للصعيد، لكل منهما قمة أو أكثر، الى هذا الحد إذن يصل دور وأثر زراعات العاصمة على خريطة مصر الزراعية، كأنما هى بصمة أو ضغطة ابهام ثقيلة على عجينة رغيف افرنجى عند منطقة رأس الدلتا والصعيد.

بل إلى أبعد من هذا الحد، فلقد أصبحت قوة زراعات العاصمة الطاردة المركزية بحيث أحدثت بالفعل انقطاعا كاملا وحاسما فى حقل القطن المصرى بالذات، فشطرته الى حقلين منفصلين، واحد للدلتا وآخر للصعيد بينهما ثغرة أو فجوة بلا قطن تماما.. ولئن كان القطن لأمر ما أو لأسباب مفهومة هو على قوته أول ضحايا «مطاريد» زراعات العاصمة، فلن يكون الأخير فيما يبدو، فالقمح، وإن لم يزل يمثل للآن حقلا واحدا مستمرا موصولا على امتداد مصر، هو المرشح التالى للتقطع والتمزق، وربما أتى دور الذرة بعده... إلخ.

وهكذا قد لا تأتى سنة ٢٠٠٠ مثلا إلا وقد تحولت منطقة القاهرة الكبرى، بفرض استمرار الاتجاهات الراهنة، الى سلة عظمى من الخضروات والفواكه تتوسط الوجهين بقدر ما تحيلهما الى حقلين منفصلين، فان حدث هذا فستكون العاصمة وزراعاتها المتروبوليتانية هى أول وأكبر عامل تآكل فى تجانس الزراعة المصرية، لا على أطرافها كما هو السائد حاليا ولكن فى صميم قلبها، قلب البلد.

تركيب الزراعة المصرية

على ضوء هذه الضوابط الإيكولوچية، نستطيع الآن أن نمضى قدما الى دراسة تشريحية أو تحليلية لهيكل الزراعة المصرية لنرى مدى نصيبها من التجانس أو التباين الاقليمى ومدى نصيب فرضية التجانس المطروحة هذه من الصحة أو غير ذلك وكمدخل تمهيدى، يلزمنا أن نتعرف على هرم محاصيلنا كفئات أحجام أو مساحات، تؤدى بنا الى قلب الموضوع وهو مدى نصيب تلك المحاصيل من الانتشار الجغرافى أو التركز الاقليمى، ثم لا يبقى سوى أن نضع هذه الظاهرة برمتها موضع القياس الاحصائى بالأرقام والمنحنيات.

وعلى ذكر الأرقام، فلسوف نعتمد هنا فى هذا الفصل جميعا على احصائيات سنة ١٩٧٥ باعتبارها آخر الأرقام المنشورة المتاحة(١)، بالإضافة الى التقديرات الأولية المعلنة لسنة ١٩٧٩، مع الاشارة إلى إحصائيات سنتى ١٩٥٤، ١٩٥٧ للمقارنة التاريخية(٢)، وهنا لابد من تنبيه هام الى حساب المساحة المحصولية فى مصر الذى اعتمدنا عليه خلال الدراسة كلها.. فالرقم الذى تعطيه نشرة «الاقتصاد الزراعى» لهذه المساحة لسنة ١٩٧٥ هو ١١,١٦٣,٠٠٠ فدان(٣)، غير أن مجموع مساحات المحاصيل المختلفة للمحافظات المختلفة من واقع الأرقام التفصيلية التى أوردتها النشرة نفسها فى السنة نفسها يبلغ ١١,٤٧٨,٢٩٨ فدانا.. ولعل الفارق يرجع الى أن الرقم الأول لا يضم بعض المحاصيل المستديمة فى الأرض لأكثر من حول أو بعض محاصيل التحميل... إلخ، ومن جانبنا هنا فلقد اعتمدنا فى استخراجنا للنسب المئوية لجميع محاصيلنا سواء فى المحافظات أو فى القطر على الرقم المفصل ١١,٤٧٨,٢٩٨ فدانا .

هرم المحاصيل

ينقسم مركبنا الزراعى التقليدى ابتداء الى مجموعتين أساسيتين احصائيا: المحاصيل الكبيرة والصغيرة، أو الأولية والثانوية، أو الرئيسية والتكميلية.. ومن الممكن أيضا أن نضيف فئة أو طبقة وسطى من المحاصيل المتوسطة، وربما كذلك بعدها طبقة صغرى من المحاصيل القزمية، فالمحاصيل الرئيسية الكبيرة تمثل المركب القاعدى أو قاعدة الأساس فى المركب المحصولى، أو إن شئت قاعدة الهرم المحصولى العريضة - فهرم هو الى حد بعيد كما سنرى، أما المحاصيل الصغيرة فهى التى تكمل بقية جسم الهرم.

فأولا، تشمل المحاصيل الكبيرة أو محاصيل الدرجة الأولى أربعة محاصيل، تقليديا - «الأربعة الكبار» - هى على الترتيب التنازلى بحسب المساحة المحصولية البرسيم فالذرة فالقمح فالقطن، لحق بها فى العقود الأخيرة الأرز فأصبحت بحق أو الى حد «الخمسة الكبار» وكما يتضح من الجدول التالى فانها - بالتعريف - محاصيل مليونية على الأقل، وقد يتجاوز بعضها المليونى فدان، بل ويناهز الثلاثة ملايين، كما لا تقل نسبتها المئوية كل عن ١٠٪ من المساحة المحصولية القومية كحد أدنى، وقد تصل الى ٢٦٪ كحد أعلى، وفى مجموعها فان الأربعة الكبار لا تقل أبدا

---

(١) الاقتصاد الزارعى ، نشرة سنوية يصدرها معهد بحوث الاقتصاد الزارعى والاحصاء ، وزارة الزراعة ، القاهرة ، ١٩٧٨، جزءان.

(٢) النشرة الشهرية للاقتصاد الزراعى والاحصاء والتشريع ، وزارة الزراعة ، ١٩٥٤ ، ١٩٥٨ .

(٣) الاقتصاد الزراعى ، ١٩٧٨ ، ج١ ، ص ٨١ .

عن ٧٠٪ من المساحة المحصولية القومية، بينما ترتفع الخمسة الكبار الى نحو ٨٠٪.. إن المحاصيل الكبرى أو الكبيرة تحتكر وحدها أربعة أخماس مساحة المحاصيل الزراعية فى مصر.

المحصول	بالفدان	٪
البرسيم	٢٩٩٤٧٣٧	٢٦,١
الذرة	٢٣١٨٩٠٨	٢٠,٢
القمح	١٣٩٣٩٥٠	١٢,١
القطن	١٣٤٥٩٩٠	١١,٧
الأرز	١٠٤٧٤٧١	٩,١
المجموع	٧٩٧٧١٠٨	٧٩,٢

ثانيا: المحاصيل المتوسطة أو محاصيل الدرجة الثانية هى تلك التى تتراوح مساحتها بين نصف وربع المليون، أى بين ٥,٥٪، ٢٪ تقريبا.. وعددها خمس هى بالترتيب التنازلى: الخضروات فالفواكه فالفول فالقصب فالدريس.. ويبلغ مجموعها معا + ١,٥ مليون فدان، أى نحو سبع المساحة المحصولية وزيادة، أو أكثر من القمح بقدر محسوس.

المحصول	بالفدان	٪
الخضروات	٦١٩٧٤٦	٥,٤
الفواكة	٢٨٥٢٧١	٢,٥
الفول	٢٤٥٥٧٤	٢,١
القصب	٢١٨٠٢٤	٢,٠
الدريس	٢١٥٥٥٢	١,٩
المجموع	١٥٨٤١٦٧	١٣,٩

ثالثا: المحاصيل الصغيرة أو محاصيل الدرجة الثالثة يقل كل منها غالبا عن المائة ألف فدان أى نحو -١٪ من المساحة المحصولية، وبعضها ضئيل للغاية فعلا، عددها وحدها يناهز جملة مجموعتى المحاصيل الكبيرة والمتوسطة، أى نحو العشرة الى الدستة، ولكنها تجمع فيما بينها نحو ثلاثة أرباع المليون فدان، أو نحو ٧٪ فقط من المساحة المحصولية القومية.. فكأنها بهذا لا تزيد كثيرا جدا على الخضروات على حدة، وهى كبرى المحاصيل المتوسطة.

المحصول	بالفـــدان	٪
المقات	١٦٥٤١٨	١,٤
البصل	١٣٦٠٧٥	١,٢
الشعير	٩٩٥٧٦	٠,٩
البطاطس	٩٨٤٢٨	٠,٩
العدس	٥٨٣٦٧	٠,٥
الكتان	٥٤٤٦٤	٠,٥
النباتات الطبية والعطرية	٤١٠٣٥	٠,٤
السمسم	٣٢٦٥٠	٠,٣
الحلبة	٣١٩٥٤	٠,٣
السودانى	٣١٧٩٠	٠,٣
الثوم	٢٢٨١٨	٠,٢
المجموع	٧٧٢٥٧٥	٦,٩

رابعا وأخيرا: فلقد نلحق بالمحاصيل الصغيرة، أو نميز عنها، مجموعة قليلة من المحاصيل القزمية حقا، توشك أن تكون رمزية لا وزن لها تقريبا، ومجمل مساحتها لا يتجاوز ٢٠ ألف فدان إلا بالكاد.

المحصول	بالفـــدان
الترمس	٧٩١٢
الحمص	٥٩٢٢
الشعير ذو الصفين (النبوى)	٤٩٥٩
الحبة السوداء	١٢٢٤
الحناء	٤٥٨
المجموع	٢٠٤٧٥



شكل ٢ – هرم المحاصيل (بآلاف الأفدنة سنة ١٩٧٥)

المحاصيل بين الانتشار والتركز

من تفاعل الضوابط الإيكولوچية والمركب الزراعى يخرج توزيع المحاصيل الجغرافى، ولا يخرج هذا التوزيع بدوره عن نمطين أساسيين جغرافيا: الانتشار والتركز، فبعض المحاصيل عامة أو عالمية التوزيع فى كل أنحاء الوادى، والبعض الآخر يقتصر على رقعة أو بقعة محددة أو محدودة، أى أنها اقليمية التوزيع أو محليته، فالأولى «محاصيل عميمة» والثانية «محاصيل خصيصة» وبقدر التوازن بين هذه المحاصيل العميمة والخصيصة، أى بقدر التوازن بين قوى الانتشار والتركز أو التداخل والاستقطاب، يتحدد مدى التجانس أو التباين الزراعى على أرض مصر عموما.

والنقطة الهامة الآن لكى نحسن فهم وجه مصر الزراعى هى أنه لا المركب

المحصولى ولا الضوابط الإيكولوچية بالتى تمنع الانتشار، فالمركب المحصولى إن لم يفرض الانتشار فرضا فى الأعم الأغلب، فان البيئة لا تمنعه بل تسمح به الى أقصى حد، بينما اذا حدث بالمقابل أن حتمت البيئة الطبيعية التركز فلن تجد ذلك إلا فى حالات القلة المحدودة من المحاصيل، ذلك مفتاح الموقف برمته، وبدونه لن نفهم جوهره.

ثمة قدر متيقن، نستطيع من ثم أن نقول، من «السيولة المحصولية Crop mobility على غرار « السيولة الصناعية industrial mobility » كامن فى هيكل الزراعة المصرية، بمعنى أنه لا البيئة الطبيعية (خاصة الأرض والمناخ والرى) ولا المركب المحصولى (من حيث أنواع محاصيله) بالتى تفرض حدودا أو مواضع صارمة قاسية على انتشار المحاصيل وتوزيعها، يؤكد هذا، ويلخصه أيضا، توالى المتغيرات على الثوابت من سنة الى أخرى ومن مرحلة الى مرحلة فى هيكل المركب وفى خريطة المحاصيل على السواء.

ومن الناحية التوزيعية، فبديهى أن المحاصيل الرئيسية الكبرى لا مفر حتما من أن تكون عميمة التوزيع فى معظم أجزاء مصر، ولا يمكن بحال أن تقتصر على جزء منها فحسب، كما لا مفر من أن تتداخل جميعا مكانيا الى أبعد حد وعلى كل المستويات حتى الحقل الواحد.. يصدق هذا إلى أقصى حد على الأربعة الكبار، ولايستثنى منه سوى الأرز لطبيعته الاستصلاحية الخاصة.. ولهذا تزرع تلك المحاصيل، وإن بكثافات متفاوتة، فى معظم محافظات مصر فيما عدا بضع حالات هنا وهناك لأسباب محلية مفهومة.

ولئن كان من شأن هذا الانتشار العالمى العميم أن يضعف أحيانا أو نوعا من العلاقة الإيكولوچية بين المحاصيل والبيئة، بالإضافة أيضا الى انخفاض متوسط المحصول كما وكيفا فى مناطقه الحدية، فان مما يساعد على هذا الانتشار ويعوض عن سلبياته عادة تعدد وتنوع أصناف تلك المحاصيل وسلالاتها أو حتى أنواعها بما يلائم الظروف الطبيعية لكل منطقة من مناطق الوادى المختلفة.

فاذا حللنا بقليل من التفصيل، فان القطن محصول نقدى ثمين على أية حال، كان كل فلاح يرغب تقليديا حتى السنوات الأخيرة، بل وحتى فى السنوات الأخيرة، فى أن يزرع به جزءا من أرضه مهما كانت طبيعة أو مساحة أو ظروف هذه الأرض، ولهذا لا يختفى القطن أو لا يظهر إلا رمزا سوى فى قلة معدودة من المحافظات الهامشية أو الحدية كالاسكندرية والإسماعيلية والسويس وأسوان،

ولاشك أن أنواع القطن وسلالاته المتعددة والمتجددة أبدا تساعد على هذا الانتشار وتفسره في آن واحد.

كذلك القمح بأنواعه المتعددة من بلدى الى هندى الى هجين الى مكسيكى... إلخ، يعد أوسع انتشارا، فلا تخلو منه محافظة على الاطلاق مهما تضاءل فى بعضها كالسويس.. والسبب بالطبع أنه أساس الخبز، على الأقل لسكان المدن، والذرة، أساس خبز الفلاح تقليديا، أوسع وأوسع انتشارا، فلا تخلو منه أى محافظة قط وبمساحات أكبر من رمزية حتى فى حده الأدنى، وهو فى كل الحالات يتكيف ويتلاءم مع ظروف البيئة المختلفة بفضل أنواعه المختلفة من شامية ورفيعة ومن صيفية ونيلية.. وأخيرا وفوق الكل يأتى البرسيم كقمة الانتشار حيث يزرع فى كل المحافظات بلا استثناء وبلا استخفاف، ذلك أنه ضرورة حتمية وحيوية من ضرورات الدورة الزراعية كمجدد للخصوبة فضلا عن كونه غذاء الحيوان الأساسى.

إذا انتقلنا الآن إلى المحاصيل المتوسطة والصغيرة، فلقد يبدو منطقيا أنها محاصيل خصيصة أساسا، تقتصر على أجزاء ومناطق فقط من مصر الزراعية، وإنها لكذلك بالفعل الى حد بعيد.. ومع ذلك فان المثير أن كثيرا منها يبدى انتشارا أوسع مما تظن أو تتوقع، أو هو على الأقل كان كذلك فى الماضى بشهادة هجرة المحاصيل أو سيولتها، فاذا كان الأرز محصولا رئيسيا كبيرا ولكن إقامته محددة جغرافيا فى شمال الدلتا والفيوم كمحصول برارى استصلاحى، فانه يزرع مع ذلك فى أغلب المحافظات خارجهما، بل وربما بغلة فدان أكبر أحيانا.

بالمثل، بل أكثر، تفعل الخضروات والفواكه، فهى تزرع فى جميع المحافظات بلا استثناء بمساحات تذكر، ليس فقط لأنها محصول نقدى ثمين جدا ومجز للغاية، ولكن أيضا وببساطة لأن كل منطقة ومدينة يجب أن تحمل على أكتافها أو خلف ظهرها حديقة خضارها وبستان فاكهتها، كما أن تعدد الأصناف والأنواع الحافل يسمح دائما وفى كل مكان ولا يمنع، حتى البصل والقصب فائقا التركيز تقليديا، ما من محافظة تقريبا إلا وتزرعهما ولو بمساحة ضئيلة للاستهلاك المحلى أو اليومى.

الأكثر مدعاة إلى الالتفات الفول والشعير، فهما على وضعهما الخاص يتوزعان فى جميع المحافظات بلا استثناء، وإن بصورة متواضعة أحيانا، الأغرب من ذلك أن عدد المحافظات التى تزرع فيها تلك المحاصيل من أمثال السمسم والسودانى والكتان، والى حد أقل الحلبة والترمس والحمص والعدس والثوم والنباتات الطبية والعطرية، هو عادة أكبر من عدد المحافظات التى تختفى منها زراعتها.. والواقع

أنها هى وحدها المحاصيل بالغة الضآلة والخصوصية أمثال الشعير ذى الصفين والحبة السوداء والحناء التى تقتصر زراعتها بصرامة على قلة أو آحاد معدودة من المحافظات أو المناطق.

ليست كل المحاصيل الكبيرة إذن عميمة بصرامة، ولا الصغيرة هى خصيصة دائما، وان كانت أغلبية هذه وتلك كذلك، معنى هذا أن معظم محاصيلنا على الجملة أدنى أن تكون عميمة التوزيع منها خصيصته، وعلى أية حال فان صورة اللاندسكيب الزراعى المصرى تبدو لا مفر فى النتيجة كفسيفساء الموزايكو أو كرقع اللحاف المنقوش Patch - quilt ، إذ تتألف من أرضية أو خلفية عامة مشتركة طاغية وصلبة من المحاصيل الأساسية الكبرى، ينتثر أو ينتشر عليها هنا وهناك رشاش متفاوت أو رذاذ متطاير من المحاصيل الصغيرة، وقليلا ما يجنب داخلها أو يتأطر على أجنابها محصول خاص.

ومعنى هذا على الفور أن الصورة العامة أقرب الى التجانس منها الى التنافر، وأن التباين يتراجع الى المرتبة الثانية، مثلما يتراجع غالبا الى الأطراف والهوامش فى أقصى الشمال والجنوب أو إلى حد أقل فى أقصى الشرق والغرب، أما فى القلب فلعل عامل التباين الرئيسى هو منطقة القاهرة الكبرى بزراعات المدن المركزة والمتميزة فيها.. إن التجانس مرة أخرى، هو نغمة الأساس فى الزراعة المصرية، مثلما هو من قبل فى الأرض والسماء المصرية.

ليس هذا فحسب.. وإنما يبدو أن خريطة مصر الزراعية، كخريطتها السكانية، تتجه ببطء وبالتدريج نحو المزيد من التجانس النسبى، فكما فى الخريطة السكانية، يلوح لنا أن ضغط السكان المتصاعد من أجل الغذاء قد بدأ يخفى أو يخفت ويبهت الفروق الإقليمية والمحلية فى خريطتنا الزراعية، فتزايد السكان الشديد يدفع بالمركب المحصولى فى كل مكان نحو المزيد من المحاصيل الغذائية، خاصة على حساب القطن الذى بدأ يتناقص مساحة ونسبة حتى فى أحسن مناطقه.. هذا فضلا عن إدخال محاصيل جديدة باستمرار كالصويا والبنجر والكتان، ذلك فى حين يبدو أن المحاصيل الصغيرة التجارية والصناعية، التى هى أصلا محدودة المساحة ومحلية جغرافيا، لا تكاد تتأثر مثلما هى لا تكاد تؤثر، أى أن زراعتنا تتحول بازدياد وأكثر من أى وقت مضى من زراعة المحصول الواحد monoculture إلى تعدد المحاصيل المنوعة polyculture.

وفى المحصلة العامة أصبح نمط المحاصيل أو المركب المحصولى يتجه باطراد نحو المزيد من التقارب والتشابه فى عناصره ونسبه بمعظم المحافظات، إلا أن

مساحات المحاصيل المختلفة بالفدان سنة ١٩٧٥

المحافظة	القطن	القمح	الشعير	الأرز	الذرة ش - ص	الذرة ش - ن
الاسكندرية	١٨٧	٦٣٢٨	٦٠٩٢	٣٠٨٢	٧٥١٧	٣١١٦
البحيرة	١٧١٩١٧	١١٩٣٦٢	٣٧٣٠٠	١٨٣٦٤٦	١٦٨٦٩٩	٢٦٥٥٠
الغربيـة	١٣١٥٦٧	١٠٢٨٦٧	١١٤٩	٩٢١٩٩	١١٢٠٩٨	٢٥١٧٦
كفر الشيخ	١١٨٢٠٣	١٠١٦٦٦	٤٦٨١	٢٣٧٥٧٤	٧٤٩٥٤	٤٥٨٥
الدقهليـة	٢٠٣٢١٩	١٤٧٠٣٦	٥١١٢	٢٨١٦٧٦	٧٦٢١٧	٢٦٢١٩
دمياط	١٨٣٩٤	١٣١٥٣	٩٤٣	٤٨٥٣٦	٦٩٥٣	٤٤٨٢
الشرقيـة	١٣٧٧٧٠	١٦٢٧٢٣	١٣٩٢٦	١٧٤٩٥٣	٢٠٦٦٥٨	٣٣٩٣٣
الاسماعيلية	٥٧٥	٩٢٨٢	٥٦٧٥	٣٤٤٥	١٢٤٤٠	٩٩٤٨
السويس	ـــ	١١٥٧	١٢٧	١٩٢	١٢٧٨	١٠٤٥
المنوفيـة	٦٩٢٨٠	٨٣٧٦١	٩٠٦	٧٠٨	١٩٠٨١٣	٢٠٥٣
القليوبيـة	٢٩٨١٦	٣٩٣٩٩	١٤٥٢	٤٨٠٧	٩٠١٣٧	ـــ
الجيزة	٢٤٦١	٢٥١٠٤	١٣١٤	٤٠٠	٦٧٢١٧	٣٠٦٨٧
بنى سويف	٧٤٠٧٣	٥٥١٨٩	٢٣٣١	٩٨	٧٨٢٨٢	٥٨٨٦٧
الفيوم	٦٦١٢٠	٧٦٨٨٨	٥٣٥١	١٥٧٦٧	٢٥١٩٣	٧٦٣٩٨
المنيا	١٤٠٥٦٦	٩٥٦١٧	٢٢١٤	٣٦٠	١٧١١٣٤	٣٠١٠١
أسيوط	٩٨١٢٦	٨٣٧٧٦	١٣٢٥	ـــ	٤٣٨٦٤	٩٣٦٧
سوهاج	٧٧٣٠٩	١١٩٤٦٨	٤٥٠٩	ـــ	٤٣٥٦١	٣٩٩٢
قنا	٦٣٩٧	١١٧٠٠٩	٣٢٦٧	٢٨	٤٤١٢٩	٤٩٢٨١
أسوان	١٠	٣٤١٦٥	١٩٠٢	ـــ	٤٦٠٩	٨١٩٤
مصر	١٣٤٥٩٩٠	١٣٩٣٩٥٠	٩٩٥٧٦	١٠٤٧٤٧١	١٤٢٥٧٥٣	٤٠٣٩٩٤

(١) ش - ص = شامية صيفية ، ش - ن = شامية نيلية ، ر- ص = رفيعة صيفية ، ر - ن = رفيعة نيلية .

الذرة ر- ص	الذرة ر- ن (١)	الذرة جملة	الفول	البصل	العدس	السودانى
---	---	١٠٦٣٣	٤٠٩٨	---	---	---
---	---	١٩٥٢٤٩	٢٢٥٩٠	٥١١٩	١٢	٢٣٥٣
---	---	١٣٧٢٧٤	٧٦٦٦	١٢١٩٤	٥٢	٢١
---	---	٧٩٥٣٩	١٢٢٣٨	١٠٧٣	٢٧٩	---
---	---	١٠٢٤٣٦	٢١١٣	٢٠٨٨٥	١٩	١
---	---	١١٤٣٥	٤٨٢	٩٠٠	---	١
---	---	٢٤٠٥٩١	٢٤٨٣٩	٢٧٥٤٨	٦	٦٦٠٦
---	---	٢٢٣٨٨	٣٣٢	---	---	١٢٠٨٥
---	---	٢٣٢٣	٢٨٤	٦٦	---	١٤٠
---	---	١٩٢٨٦٦	٢٨٥٩	٢٢٢٦٤	٢٨	١٥٩
---	---	٩٠١٣٧	٩٤٢	٧٢٧٧	---	٤٣٥
١٠٧٨٦	٢٧٠١	١١١٣٩١	٢٠١٨	٥٣٩٦	---	٤٥٤٣
١٨٠٠٧	٤٤٤٣	٥٩٥٩٩	٢٩٧٤٢	٦٦٢٢	---	---
٤٨٦١٧	١١٥٩١	١٦١٧٩٩	١٦٤٨٣	١٥٠٦	---	٦٦٣
٩٠٧٧	١٢٥٠	٢١١٥٦٢	٦٦٣٩٢	٥٥٠٢	٥٧٠	٥٥٢
١٣٣٨٢٧	---	١٨٧٠٥٨	٢٦٧٦٩	٥٥٤٠	٣١٣٥٨	٥٨٣
١٤٦٩٨٩	---	١٩٥٥٤٢	١٤٨٣٧	١٢٥٦٢	٣٧٢	١٢٨٠
٧١٦٨٤	---	١٦٥٠٩٤	٨٩٠٤	١٠٤٥	٢٥٦٠٩	١٧٢٠
٢٩٧٦٩	٤٢٠	٤٢٥٧٢	١٩٨٦	٥٦٦	٦٢	٦٤٨
٤٦٨٧٥٦	٢٠٤٠٥	٢٣١٨٩٠٨	٢٤٥٥٧٤	١٣٦٠٧٥	٥٨٣٦٧	٣١٧٩٠

المحافظة	الكتان	الحمص	الترمس	السمسم	الحلبة	القصب
الاسكندرية	١٢٧٨	---	---	---	---	٣٥٧
البحيرة	٨٩٥٠	١٤٦١	---	٦٨	١٧٦	٢٢٣١
الغربيـة	٦٧٩٥	---	---	---	---	١٠٥٤
كفر الشيخ	١٨١٠٩	---	---	---	٢٠	١٥٦١
الدقهليـة	٧٥٢٥	---	---	---	---	١٥٤٦
دميـاط	١٤٧٨	---	٤	---	---	٧٠٤
الشرقيـة	٤١٥٤	٩٦٦	٣٤٣٢	١٧٥	١١١١	٨١٥
الاسماعيلية	---	١٢٥	١١٣٤	٣٠٤٦	٥٦	٣٢
السويس	---	---	---	٢٠٧	---	٣٠
المنوفيـة	١٥٧٠	---	٣١	---	٢٩	١٧٠٤
القليوبية	١٨٥٩	---	---	---	١٠	١٣٩٢
الجيزة	٦٤١	٦	٨٣٨	٣١٥	٦٦٩	٣٠٤١
بنى سويف	---	---	٤٥٠	١٢٦	٢٩٥١	١٢٨٥
الفيوم	١٩٦٣	---	٣٥٤	٧١٢	٦٢٣٣	٤٠٩
المنيـا	---	١١٢	٢٠٨	٤٦٢	٨٥٥٣	٢٨٤٠٢
أسيوط	١٤٢	٢٠٦٩	١٢٨	٧٩١	١٣٢٥	٢٠٩١
سوهـاج	---	٦٦١	٣٩٥	٦٠٤	٢٩٨٠	٢٤٣٤
قنا	---	٤٦١	٣٥٨	٢٣٩٧٦	٧٢٧٦	١١٦٥٧٠
أسوان	---	٦١	٥٨٠	٢١٦٨	٥٦٥	٥٢٣٦٦
مصر	٥٤٤٦٤	٥٩٢٢	٧٩١٢	٣٢٦٥٠	٣١٩٥٤	٢١٨٠٢٤

البرسيم	الدريس	الثوم	الحناء	الطبية والعطرية	البطاطس	الخضروات
٢٥٥٥٠	١١٤	----	----	----	٢٥٨٠	٢٢٣٢٩
٤١٣٧٤٦	١٩٨٨٩	١١٠٦	----	٧٦٨	٢٩٠٥٠	١٠٧٩٣٨
٢٦٢٠٦٦	١١٣٢٤	١٥٥٨	----	١٧٣	١٢٧١١	٢٨٣٠٨
٢٩٥٠٩٠	٦٠٢٩١	٥٠٥	----	----	٣٣٨	٢٤٦٩٢
٤٠٦٥٨٩	٧٦٥٤٣	٦٠٢	----	١٧١	٥٤٩٧	٣٧٢٢٠
٧٣٠٦٩	٣٧٥١٠	٣	----	٢	١٠٨٤	١٨٩٩٧
٣٧٥٤١٤	٩٤٦٨	١٠٤١	٣٧	٢٤٧	٥٥٩	٧٨٩٣٥
١٩٠٠٩	٢٩٥	----	----	----	١١	٧٨٧٥
١٣٨٦	----	----	----	----	٣	٢١٤٦
٢٠٧٩٦٠	----	٣٢٧	----	٦٠٧	١٩٤٦٢	٣٠١٢٠
٩٠٤٢٢	٢٥	٢٠٥٩	----	٣٧١	٢٤٥٦	٥٦٩٥٤
٧٩٥٣٤	٢٥	١٧١	----	٢٠٨	١٧٠٩٣	٨٢٩٧٣
١٤١٧٥٢	----	٤٤٤٧	----	١٤٥٥	١٠٤٣	١٨٨٦٣
١٦٤٩٢٣	٥٢	١٧٠	----	٢٤١٧	٣٩	٣٧٠٧٨
١٦٦٧١٢	١٦	١٠٢٨٤	----	٨٨٤٠	٥٨٠٠	١٧٢٦٧
١٠٧٠١٤	----	١٥٦	----	٢٥٣٧٠	٩٣	١٤٥٢٩
١٢١٧٦٢	----	١٥٦	----	٥٥	٥٩٨	١٠٩٨٠
٣٤٩٤٤	----	١٩٢	----	٣٢٥	١١	١٧٥٩٨
٨١٩٥	----	٥١	٤٢١	٢٦	----	٤٩٤٤
٢٩٩٤٧٣٧	٢١٥٥٥٢	٢٢٨١٨	٤٥٨	٤١٠٣٥	٩٨٤٢٨	٦١٩٧٤٦

المحافظة	المقات	الفواكه	المساحة المحصولية
الاسكندرية	٥٧١٥	١٦٧٣١	١٠٥٥١٨
البحيرة	٥٠٩٢٠	٥٠٣٣٦	١٤٢٤١٨٧
الغربيـة	٤٠٥٤	١٧٠٤٢	٨٣٠٣٧٤
كفر الشيخ	٨٦٦٨	٤٠٧٧	٩٦٨٦٣٤
الدقهليـة	٧٣١٢	١١٨٦٩	١٣١٧٤٢٤
دميـاط	٩٨١	٣٤٧٣	٢٣٥٠٨٨
الشرقيـة	١١٢١٧	٣٣٠٩٤	١٣٠٩٧٧٣
الاسماعيلية	٨٨٥٦	٦٧٦٨	١٠٠٩٨٩
السويـس	٢٧٩	٣٦١	٨٧٠١
المنوفيـة	٦٢٣٤	٢٥٧٩٩	٦٦٦٦٧٤
القليوبيـة	٣٢٥٢	٣٧٢٩٨	٣٧٠٤٠٥
الجيزة	١٤٤٣٥	١٧٥٨٤	٣٧٠٢١٣
بنى سويف	١٠٦٠٠	٥٧٧١	٥١٦٣٩٧
الفيوم	٩٠٣٣	١٥٩٤١	٥٨٣٩٥٦
المنيـا	١٤٤٣٣	١٤٠١٠	٧٩٨٤٦٢
أسيوط	٢٣٠١	١٣٧٩٢	٦٠٤٦٨٣
سوهـاج	٢٣١٣	٥٤٧٣	٥٧٣٣٩٠
قـنا	٣٩٩٥	٤٦٢٣	٥٣٩٦٧٣
أسوان	٨٢٠	١٢٢٩	١٥٣٧٥٧
مصـر	١٦٥٤١٨	٢٨٥٢٧١	١١٤٧٨٢٩٨

تكون من الحالات الخاصة جدا كحواف الصحراء ومناطق المدن أو من المحاصيل الخاصة جدا كالأرز والقصب، إن التخصص الإقليمى يقل نسبيا، بينما يزيد التجانس الجغرافى نوعا، بصيغة أخرى فان فعل كثافة السكان الغامرة المتضاغطة أنها دفعت أو تدفع معظم المناطق نحو قالب منمط نسبيا Stereotype من الزراعات المتشابهة وتقسرها نوعا ما فى «قفص حديدى» غير حساس بالضوابط البيئية أو كاشف لها نسبيا.

وبصيغة أخيرة، فكما غمرت كثافة السكان الفائقة التضاغط فروق البيئة الجغرافية والأرض حتى طمستها فى كتلة سميكة صفيقة شبه متجانسة بقدر ماهى غير شفافة تماما لضوابط الأرض والتربة، فكذلك هى قد دفعت بالخريطة الزراعية نحو المزيد من التنميط والتجانس المفروض الذى قد لا يكون بالضرورة صحيا أو مرغوبا فيه إيكولوچيا وزراعيا ولكنه أمر واقع ليس له دافع جغرافيا.

مقياس التجانس

أيمكن، بعد، أن نقيس درجة هذا التجانس ومداه إحصائيا، وكيف؟ ثمة طريقان أو طريقتان: المقارنة المحلية والمقارنة القومية، أى أن نقارن الفروق والاختلافات القائمة فى كثافة زراعة أى محصول إما بنسبة مساحته فى كل محافظة الى جملة مساحة المركب المحصولى داخل تلك المحافظة نفسها، وإما بنسبة مساحته فى كل محافظة الى جملة مساحته هو فى مصر عموما.. والأول «مقياس التكاثف» والثانى «مقياس التركز» والاثنان معا يصنعان «مقياس التجانس» المطلوب.

وللاختصار والتيسير، نستطيع هنا ودائما أن نشير الى مساحة المحافظة المحصولية - أى محافظة - بالرمز (م ح ل) والى مساحة المحصول القومية - أى محصول - بالرمز (م ل ق) وكخامة أساسية للدراسة ومفتاح عام للبحث، يقدم الجدولان السابقان لوحة شاملة لتركيب وتوزيع الزراعة المصرية سنة ١٩٧٥، فالجدول الأول يعطى الأرقام الحقيقية لمساحات المحاصيل المختلفة بالفدان.. والجدول الثانى يعطى نفس الأرقام محولة الى نسب مئوية، أى النسب المئوية لكل محصول بكل محافظة من جملة المساحة المحصولية فى تلك المحافظة (م ح ل) وهذا الجدول الأخير بصفة خاصة سيكون مرجعنا دائما فى بقية هذا الفصل حيث يرتكز عليه كلية وبالضرورة.

مقياس التكاثف

بعيدا عن تعقيدات «الإنحراف المعيارى Standard Deviation» ومشقته

النسب المئوية لمساحات المحاصيل المختلفة بكل محافظة

المحافظة	القطن	القمح	الشعير	الأرز	الذرة ش - ص	الذرة ش - ن
الاسكندرية	٠,٢	٦,٠	٥,٧	٢,٩	٧,١	٢,٩
البحيرة	١٢,١	٨,٤	٢,٦	١٢,٩	١١,٨	١,٩
الغربية	١٥,٨	١٢,٧	٠,١	١١,١	١٣,٥	٣,٠
كفر الشيخ	١٢,٢	١٠,٥	٠,٥	٢٤,٥	٦,٨	٠,٤
الدقهلية	١٥,١	١٠,٧	٠,٤	٢١,٠	٥,٧	١,٩
دمياط	٧,٩	٥,٦	٠,٤	٢٠,٦	٣,٠	١,٩
الشرقية	١٠,٥	١٢,٤	١,٦	١٣,٤	١٥,٨	٢,٦
الاسماعيلية	٠,٥	٩,٢	٥,٦	٣,٤	١٢,٣	٩,٨
السويس	----	١٣,٣	١,٤	٢,٢	١٤,٧	١٢,٠
المنوفية	١٠,٤	١٢,٢	٠,١	٠,١	٢٨,٦	٠,٣
القليوبية	٨,٠	١٠,٦	٠,٤	١,٣	٢٤,٣	----
الجيزة	٠,٦	٦,٨	٠,٣	٠,١	١٨,١	٨,٢
بنى سويف	١٤,٣	١٠,٧	٠,٤	صفر	١٥,١	١١,٣
الفيوم	١١,٣	١٣,١	٠,٩	٢,٧	٤,٣	١٣,١
المنيا	١٧,٦	١١,٩	٠,٢	صفر	٢١,٤	٣,٨
أسيوط	١٦,٢	١٣,٨	٠,٢	----	٧,٢	١,٥
سوهاج	١٣,٥	٢٠,٨	٠,٨	----	٧,٦	٠,٧
قنا	١,٢	٢١,٧	٠,٥	صفر	٨,١	٩,١
أسوان	صفر	٢٢,٢	١,٢	----	٣,٠	٥,٣
مصر	١١,٧	١٢,١	٠,٩	٩,١	١٢,٤	٣,٥

من جملة المساحة المحصولية لتلك المحافظة سنة ١٩٧٥ (م ح ل)

الذرة ر - ص	الذرة ر - ن	الذرة جملة	الفول	البصل	العدس	السودانى
—	—	١٠,٠	٣,٩	—	—	—
—	—	١٣,٧	١,٦	٠,٤	صفر	٠,٢
—	—	١٦,٥	٠,٩	١,٤	صفر	صفر
—	—	٧,٢	١,٢	٠,١	صفر	—
—	—	٧,٦	٠,١	١,٦	صفر	—
—	—	٤,٩	٠,٢	٠,٤	—	—
—	—	١٨,٤	١,٩	٢,١	صفر	٠,٥
—	—	٢٢,١	٠,٣	—	—	١١,٩
—	—	٢٦,٧	٣,٣	٠,١	—	١,٦
—	—	٢٨,٩	٠,٤	٣,٣	صفر	صفر
—	—	٢٤,٣	٠,٢	١,٩	—	٠,١
٢,٩	٠,٧	٢٩,٩	٠,٥	١,٤	—	١,٢
٣,٤	٠,٨	٣٠,٦	٥,٧	١,٣	—	—
٨,٣	١,٩	٢٧,٦	٢,٨	٠,٢	—	٠,١
١,١	٠,١	٢٦,٤	٨,٣	٠,٧	٠,١	٠,١
٢٢,١	—	٣٠,٨	٤,٤	٠,٩	٥,٢	٠,١
٢٥,٦	—	٣٣,٩	٢,٦	٢,٢	٠,١	٠,٢
١٣,٢	—	٣٠,٤	١,٦	٠,٢	٤,٧	٠,٣
١٩,٣	٠,٢	٢٧,٨	١,٣	٠,٣	صفر	٠,٤
٤,١	٠,٢	٢٠,٢	٢,١	١,٢	٠,٥	٠,٣

المحافظة	الكتان	الحمص	الترمس	السمسم	الحلبة	القصب
الاسكندرية		---	---	---	---	٠,٣
البحيرة	١,٢	٠,١	---	صفر	صفر	٠,٢
الغربية	٠,٧	---	---	---	---	٠,١
كفر الشيخ	٠,٨	---	---	---	صفر	٠,١
الدقهلية	١,٩	---	---	---	---	٠,١
دمياط	٠,٦	---	---	---	---	٠,٣
الشرقية	٠,٦	٠,١	٠,٣	صفر	٠,١	صفر
الاسماعيلية	٠,٣	٠,١	١,١	٣,٠	صفر	صفر
السويس	---	---	---	٢,٤	---	٠,٣
المنوفية	٠,٢	---	صفر	---	---	٠,٢
القليوبية	٠,٥	---	---	---	صفر	٠,٤
الجيزة	٠,١	صفر	٠,٢	٠,١	٠,٢	٠,٨
بنى سويف	---	---	٠,١	صفر	٠,٦	٠,٢
الفيوم	٠,٣	---	صفر	٠,١	١,١	٠,١
المنيا	---	صفر	صفر	٠,١	١,٠	٣,٥
أسيوط	صفر	٠,٣	صفر	٠,١	٠,٢	٠,٣
سوهاج	---	٠,١	صفر	٠,١	٠,٥	٠,٤
قنا	---	٠,١	صفر	٤,٤	١,٣	٢١,٦
أسوان	---	صفر	٠,٤	١,٤	٠,٤	٣٤,٠
مصر	٠,٥	٠,١	٠,١	٠,٣	٠,٣	٢,٠

البرسيم	الدريس	الثوم	الحناء	الطبية والعطرية	البطاطس	الخضروات
٢٤, ٢	٠, ١	----	----	----	٢, ٤	٢١, ٢
٢٩, ١	١, ٤	٠, ١	----	صفر	٢, ٠	٧, ٦
٣١, ٥	١, ٤	٠, ٢	----	صفر	١, ٥	٣, ٤
٣١, ٤	٦, ٢	صفر	----	----	صفر	٢, ٥
٣٠, ٣	٥, ٧	صفر	----	صفر	٠, ٤	٢, ٨
٣١, ١	١٥, ٩	صفر	----	صفر	٠, ٤	٨, ١
٢٨, ٧	٠, ٧	٠, ١	صفر	صفر	صفر	٦, ٠
١٨, ٨	٠, ٢	----	----	----	صفر	٧, ٨
١٧, ٧	----	----	----	----	صفر	٢٤, ٧
٣١, ٢	----	صفر	----	٠, ١	٢, ٩	٤, ٤
٢٤, ٤	صفر	٠, ٥	----	٠, ١	٠, ٧	١٥, ٤
٢١, ٥	صفر	صفر	----	٠, ١	٤, ٦	٢٢, ٤
٢٧, ٤	----	٠, ٨	----	٠, ٣	٠, ٢	٣, ٦
٢٨, ٢	صفر	صفر	----	٠, ٤	صفر	٦, ٣
٢٠, ٩	صفر	١, ٣	----	١, ١	٠, ٧	٢, ١
١٧, ٧	----	صفر	----	٤, ٢	صفر	٢, ٤
٢١, ٢	----	صفر	----	صفر	٠, ١	١, ٩
٦, ٤	----	صفر	----	٠, ١	صفر	٣, ٣
٥, ٣	----	صفر	٠, ٣	صفر	----	٣, ٢
٢٦, ١	١, ٩	٠, ٢	صفر	٠, ٤	٠, ٩	٥, ٤

المحافظة	المقات	الفواكه
الاسكندرية	٥,٤	١٥,٨
البحيرة	٣,٦	٣,٥
الغربية	٠,٥	٢,٠
كفر الشيخ	٠,٩	٠,٤
الدقهلية	٠,٥	٠,٩
دمياط	٠,٤	١,٥
الشرقية	٠,٩	٢,٥
الاسماعيلية	٨,٧	٦,٧
السويس	٣,٢	٤,٢
المنوفية	٠,٩	٣,٩
القليوبية	٠,٩	١٠,١
الجيزة	٣,٩	٤,٧
بنى سويف	٢,١	١,١
الفيوم	١,٥	٢,٧
المنيا	١,٨	١,٧
أسيوط	٠,٤	٢,٣
سوهاج	٠,٤	٠,٩
قنا	٠,٧	٠,٨
أسوان	٠,٥	٠,٨
مصر	١,٤	٢,٥

الرياضية، من الممكن أن نكتفى هنا بأن نحسب مجموع ابتعادات كثافة كل محصول عن متوسط كثافته العامة بمصر.. وذلك بأن نحدد النسب المئوية للمساحة المزروعة بكل محصول فى كل محافظة من مجموع المساحة المحصولية لتلك المحافظة (م ح ل) ثم نحسب مجموع الفروق بالموجب أو بالسالب بين هذه النسب المئوية وبين النسبة المئوية العامة لذلك المحصول فى مصر عموما وننسبها مئويا إلى هذه القيمة الأخيرة.

ومن البديهى أنه كلما انخفضت القيمة الناتجة كلما زادت درجة التجانس أو الوحدة فى توزيع المحصول الجغرافى أى فى كثافته، وكلما إرتفعت القيمة كلما زادت درجة التنافر أو التباين.. والجدول الآتى يقدم بالترتيب التنازلى - التصاعدى مقياس التجانس فى كثافة محاصيلنا المختلفة.. وذلك كنسبة مئوية لمجموع ابتعادات النسب المئوية لكل محصول فى المحافظات المختلفة عن متوسط نسبته القومية العامة، وإذا كان لابد هنا من تحفظ معين، فهو أن جبر الكسور العشرية الحتمى يعطى نتائج غير دقيقة فى حالة المحاصيل الصغيرة ذات القيم المنخفضة، ولذا قد يحسن استبعادها من المقارنة مع المحاصيل الكبيرة التى لا تكاد تتأثر فى دقة نتائجها.

مقياس تجانس الكثافة

(النسب المئوية لمجموع ابتعادات النسب المئوية للمحصول الواحد فى المحافظات المختلفة عن نسبته المئوية فى مصر)

المحصول	المساحة بالفدان ١٩٧٥	٪
البرسيم	٢٩٩٤٧٣٧	٢٣,٤
القمح	١٣٩٣٩٥٠	٢٨,٦
الذرة جملة	٢٣١٨٩٠٨	٤٢,١
الذرة الشامية	١٨٢٩٧٤٧	٤٤,٠
القطن	١٣٤٥٩٩٠	٤٥,٢
البصل	١٣٦٠٧٥	٧٥,٠
الفول	٢٤٥٥٧٤	٧٦,٢
الكتان	٥٤٤٦٤	٨٠,٠
الأرز	١٠٤٧٤٧١	٩٠,٠

النسب المئوية لنصيب كل محافظة من المساحة القومية لكل محصول سنة ١٩٧٥ (م ل ق)

المحافظة	القطن	القمح	الشعير	الأرز	الذرة	الفول	البصل
الاسكندرية	صفر	٠,٥	٦,١	٠,٣	٠,٤	١,٧	---
البحيرة	١٢,٧	٨,٥	٣٧,٤	١٧,٥	٨,٤	٩,٢	٣,٧
الغربية	٩,٨	٧,٤	١,١	٨,٨	٥,٥	٣,١	٨,٩
كفر الشيخ	٨,٨	٧,٣	٤,٧	٢٢,٦	٣,٤	٥,٠	٠,٨
الدقهلية	١٥,١	١٠,٥	٥,١	٢٦,٩	٤,٤	٠,٨	١٥,٣
دمياط	١,٣	٠,٩	٠,٩	٤,٦	٠,٥	٠,٢	٠,٦
الشرقية	١٠,٢	١١,٦	١٤,٠	١٦,٧	١٠,٤	١٠,١	٢٠,٢
الاسماعيلية	صفر	٠,٦	٥,٧	٠,٣	١,٠	٠,١	---
السويس	---	٠,١	٠,١	صفر	٠,١	٠,١	صفر
المنوفية	٥,١	٦,٠	٠,٩	٠,١	٨,٣	١,٢	١٧,١
القليوبية	٢,٢	٢,٨	١,٥	٠,٤	٤,٠	٠,٤	٥,٣
الجيزة	٠,٢	١,٨	١,٣	صفر	٤,٨	٠,٨	٣,٩
بنى سويف	٥,٥	٤,٠	٢,٣	صفر	٦,٩	١٢,١	٤,٨
الفيوم	٤,٩	٥,٥	٥,٣	١,٥	٧,٠	٧,٠	١,١
المنيا	١٠,٥	٦,٨	٢,٢	صفر	٩,١	٢٧,٢	٤,٠
أسيوط	٧,٣	٦,٠	١,٣	---	٨,١	١٠,٩	٤,١
سوهاج	٥,٧	٨,٥	٤,٥	---	٨,٤	٦,٠	٩,٢
قنا	٠,٥	٨,٤	٣,٢	صفر	٧,١	٣,٦	٠,٧
أسوان	صفر	٢,٤	١,٩	---	١,٨٠	٠,٨	٠,٤

العدس	السودانى	الكتان	الحمص	الترمس	السمسم	الحلبة	القصب	البرسيم
---	---	٢,٣	---	---	---	---	٠,٢	٠,٨
صفر	٧,٤	١٦,٤	٢٤,٨	---	٠,٢	٠,٥	١,٠	١٣,٨
٠,١	صفر	١٢,٥	---	---	---	---	٠,٤	٨,٩
٠,٤	---	٣٣,٢	---	---	---	صفر	٠,٧	٩,٨
صفر	صفر	١٣,٨	---	---	---	---	٠,٧	١٣,٦
---	صفر	٢,٧	---	صفر	---	---	٠,٣	٢,٤
صفر	٢٠,٧	٧,٦	١٦,٤	٤٣,٥	٠,٥	٣,٥	٠,٤	١٢,٥
---	٣٨,٠	---	٢,١	١٤,٣	٩,٤	٠,٢	صفر	٠,٧
---	٠,٤	---	---	---	٠,٦	---	صفر	صفر
صفر	٠,٥	٢,٩	---	٠,٣	---	٠,١	٠,٨	٧,٠
---	١,٣	٣,٤	---	---	---	صفر	٠,٦	٣,٠
---	١٤,٣	١,٢	٠,١	١٠,٦	٠,٩	٢,١	١,٤	٢,٦
---	---	---	---	٥,٧	٠,٤	٩,٣	٠,٦	٤,٨
---	٢,١	٣,٦	---	٤,٥	٢,٢	١٩,٥	٠,٢	٥,٥
٠,٩	١,٧	---	١,٩	٢,٦	١,٤	٢٦,٨	١٣,٤	٥,٦
٥٣,٧	١,٨	٠,٢	٣٥,١	١,٦	٢,٤	٤,١	٠,٩	٣,٦
٠,٦	٤,٠	---	١١,٢	٥,٠	١,٨	٩,٣	١,١	٤,١
٤٣,٨	٥,٤	---	٧,٨	٤,٥	٧٣,٥	٢٢,٨	٥٣,٤	١,٢
٠,١	٢,٠	---	١,٠	٧,٣	٦,٧	١,٨	٢٣,١	٠,٣

المحافظة	الدريس	الثوم	الحناء	الطبية والعطرية	الخضروات	البطاطس	المقات	الفواكة
الاسكندرية	٠, ١	---	---	---	٣, ٦	٢, ٦	٣, ٤	٥, ٨
البحيرة	٩, ٢	٤, ٨	---	١, ٩	١٧, ٤	٢٩, ٥	٣٠, ٨	١٧, ٦
الغربية	٥, ٣	٧, ٠	---	٠, ٤	٤, ٥	١٢, ٩	٢, ٤	٦, ٠
كفر الشيخ	٢٧, ٩	٢, ٢	---	---	٤, ٠	٠, ٣	٥, ٢	١, ٤
الدقهلية	٣٥, ٤	٢, ٦	---	٠, ٤	٦, ٠	٥, ٦	٤, ٤	٤, ١
دمياط	١٧, ٤	صفر	---	صفر	٣, ١	١, ١	٠, ٦	١, ٥
الشرقية	٤, ٤	٤, ٥	٨, ١	٠, ٦	١٢, ٧	٠, ٦	٦, ٧	١١, ٦
الأسماعيلية	٠, ١	---	---	---	١, ٢	صفر	٥, ٣	٢, ٣
السويس	---	---	---	---	٠, ٣	صفر	٠, ٢	٠, ١
المنوفية	---	١, ٤	---	١, ٥	٤, ٨	١٩, ٨	٣, ٧	٩, ٠
القليوبية	صفر	٩, ٠	---	٠, ٩	٩, ٢	٢, ٥	٢, ٠	١٣, ١
الجيزة	صفر	٠, ٧	---	٠, ٥	١٣, ٤	١٧, ٣	٨, ٧	٦, ١
بني سويف	---	١٩, ٥	---	٣, ٥	٣, ٠	١, ٠	٦, ٤	٢, ٠
الفيوم	صفر	٠, ٧	---	٥, ٩	٦, ٠	صفر	٥, ٤	٥, ٥
المنيا	صفر	٤٥, ١	---	٢٠, ٥	٢, ٦	٥, ٩	٨, ٧	٥, ٠
أسيوط	---	٠, ٦	---	٦١, ٩	٢, ٣	٠, ١	١, ٤	٤, ٨
سوهاج	---	٠, ٦	---	٠, ١	١, ٧	٠, ٦	١, ٤	١, ٩
قنا	---	٠, ٨	---	٠, ٨	٢, ٨	صفر	٢, ٤	١, ٦
أسوان	---	٠, ٢	٩١, ٩	صفر	٠, ٨	---	٠, ٥	٠, ٤

المحصـــول	المساحة بالفدان ١٩٧٥	٪
الفواكـه	٢٨٥٢٧١	٩٢,٠
الحمـص	٥٩٢٢	١٠٠,٠
المقـات	١٦٥٤١٨	١٠٥,٧
البطاطـس	٩٨٤٢٨	١١١,٠
الشعير	٩٩٥٧٦	١١١,١
الحلبة	٣١٩٥٤	١١٣,٠
الخضـروات	٦١٩٧٤٦	١١٤,٨
الثـوم	٢٢٨١٨	١٣,٠
الدريـس	٢١٥٥٥٢	١٣٤,٨
النباتات الطبية والعطرية	٤١٠٣٥	١٣٥,٠
العدس	٥٨٣٦٧	١٨٠,٠
القصب	٢١٨٠٢٤	٢١٦,٠
الترمـس	٧٩١٢	٢٣٣,٠
السمسـم	٣٢٦٥٠	٢٤٣,٠
السودانـي	٣١٩٧٠	٣٠٠,٠

فيما عدا ذلك التحفظ، فواضح مدى الاختلاف الشديد فى درجة تجانس أو تباين كثافات المحاصيل المختلفة، حتى ليصل الى أكثر من عشرة الأمثال فى أقصى حديه، واضح كذلك بشكل عام أن أكبر المحاصيل مساحة هى فى الأعم الأغلب أقلها تباينا أو أكثرها تجانسا فى الكثافة التوزيعية، وذلك نظرا لانتشارها على أكبر رقعة ممكنة من القطر، والعكس عموما المحاصيل الضئيلة المساحة، فهى أشدها تنافرا لتركزها فى منطقة معينة أو أكثر.

فالبرسيم والقمح والذرة والقطن - الأربعة الكبار - هى أكثر محاصيلنا تجانسا فى كثافة توزيعها، كما أنها متقاربة للغاية فى درجة هذا التجانس، النقيض المقابل هو خماسية العدس - القصب - الترمس - السمسم - السودانى.. وفيما بين القطبين تكاد درجة التجانس تتناسب طرديا وفى تدرج عريض مع أهمية المحصول مساحيا، إلا من حالات الشذوذ أو التشوه الإحصائى.

مقياس التركـز

فى كم محافظة من مجموع محافظات القطر يتركز كم فى المائة من مجموع

مساحة محصول ما فى كل القطر، ومن كم محافظة يأتى كم فى المائة من الانتاج القومى من هذا المحصول؟ أسئلة هامة ودالة ينبغى إثارتها والرد عليها لأنها تعبر عن جوهر التركز الجغرافى مباشرة، فها هنا يبرز بشدة الفرق بين محصول ومحصول فى درجة التركيز، فرب محصول يأتى ٩٠٪ من مساحته أو إنتاجه من محافظة واحدة، بينما أن محصولا آخر قد لا يجمع نصفه وبصعوبة من أقل من محافظات القطر جميعا، فالأول هو بوضوح قمة التركز العنيف، والثانى منتهى الانتشار والتكافؤ.

على هذا الأساس نحتاج أولا إلى تحديد وحصر النسب المئوية لنصيب كل محافظة من المساحة القومية العامة لكل محصول (م ل ق) ثم من واقع هذا التحديد يتعين علينا أن نستخرج مجموع النسب المئوية لأهم وأكبر المحافظات مساحة فى المحصول المعنى، وفى هذا الصدد يحسن أن نتبنى طريقة الحساب التراكمى Cumulative فى المحافظات العشر الأولى، بمعنى أن نضيف الى نسبة المحافظة الأولى ترتيبا نسبة المحافظة الثانية، ثم اليهما نسبة الثالثة، وهكذا حتى العاشرة، وهذا ما يفعل الجدولان السابقان.. فالأول يعطى لكل محافظة حصتها كنسبة مئوية من المساحة القومية لكل محصول.. والثانى يقدم النسب المئوية التراكمية للمحافظات العشر الأولى فى كل محصول محسوبة من الجدول الأول.

فى هذا الجدول عنصران يتعين علينا أن نعتبرهما، هما عدد الحالات أى المحافظات فى كل نهر، ثم الحد الأقصى لقيمة النسب المئوية فى كل نهر.. والعلاقة بينهما فى الحدوث النسبى هى علاقة عكسية غالبا، فعن العنصر الأول، من المحاصيل ما يظهر فى كل أو معظم خانات النهر، فهى محاصيل عميمة واسعة الانتشار جغرافيا، ومنها ما يظهر فى نصفها أو بعضها، أى أنها محاصيل خصيصة ضيقة الانتشار جدا.

وعن الثانى، فان من المحاصيل ما لا تزيد قيمة أى محافظة فيه على ١٠٪ إلا قليلا أو بالكاد، أى أن قيمها فى معظم الحالات تتقارب نسبيا مهما كانت، وهذه بالطبع هى المحاصيل الرئيسية الكبرى عادة، وعلى العكس، ثمة محاصيل تقفز فيها نسبة بعض المحافظات الى أى شىء بين ٢٥٪، ٥٠٪، إن لم يكن أحيانا الى ٩٠٪، وهذا قمة التنافر والتركز والاحتكار الجغرافى بالطبع، غير أنه يرتبط عادة بالمحاصيل الثانوية أو الثالثة الضئيلة المساحة والأهمية كما نعرف.

ومن تفاعل عنصرى تعدد الحالات وقيمها الإحصائية يمكننا أن نصنف محاصيلنا الى مجموعتين تنقسم كل منهما بدورها الى فئتين.. فهناك أولا المجموعة العميمة أو واسعة الانتشار جغرافيا، نجدها فى معظم المحافظات، ويتجانس أو

تقارب معقول فى كثافاتها.. ولكن بعضها أكثر أو أقل تجانسا من الآخر، فالفئة الأكثر تجانسا تشمل البرسيم والقمح والذرة والقطن أى الأربعة الكبار.. والفئة الأقل تجانسا تشمل الفواكه والخضروات (وإن تفاوتت درجات هاتين الأخيرتين بحسب أصنافهما المختلفة) ثم الفول والشعير ثم أخيرا القصب.

أما المجموعة الثانية فهى المحاصيل الخصيصة أو محدودة الانتشار جغرافيا، إذ يقتصر وجودها على قلة من المحافظات، وبعضها قد يكون صعيديا صرفا أو بحيريا بحتا، ولكنها فى جميع الأحوال تبدو بعيدة جدا عن التقارب فى كثافاتها.. غير أنها تقع فى فئتين من حيث درجة التركز، فثمة فئة شديدة التركز، وأخرى عنيفة التركز.

الأولى تشمل على الترتيب التصاعدى : البصل فالأرز فالكتان فالسودانى فالثوم..

والثانية تشمل: الحلبة والترمس والحمص، ثم من فوقها العدس فالسمسم، ثم فوق الكل النباتات الطبية والعطرية فالحناء.. كما يلخص الجدول الآتى.

محاصيل عميمة		محاصيل خصيصة	
متجانسة	أقل تجانسا	شديدة التركز	عنيفة التركز
البرسيم	الخضروات	البصل	الحلبة،الترمس،الحمص
القمح	الفواكه	الأرز	العدس
الذرة	الفول	الكتان	السمسم
القطن	الشعير	السودانى	الطبية والعطرية
ـــــ	القصب	الثوم	الحناء

منحنيات المحاصيل

وبمزيد من التحليل يمكننا أن نتقصى العلاقة بين مدى الانتشار الأفقى للمحصول وكثافته الرأسية فى صيغة من العلاقة بين القاعدة والقمة، فلو أننا رسمنا منحنيات بيانية لكل محصول بحسب مدى انتشاره على الإحداثى الأفقى ومدى ارتفاعه على الإحداثى الرأسى، لخرجنا بعدة أنماط مختلفة الهيئة والسلوك تماما، فمنها ما هو عريض القاعدة أو ضيقها، أو مرتفعها أو منخفضها، ثم منها ما هو بلا قمة تقريبا أو هو كله قمة واحدة ليس إلا، أو هو متعدد القمم المعتدلة الارتفاع والتى تتقارب فى هذا الارتفاع أو تتباعد... إلخ.

وكقاعدة عامة، فلما كانت المحاصيل الكبرى الرئيسية، التى هى المحاصيل

العميمة بالضرورة، تبتلع السواد الأعظم من المساحة المحصولية الكلية، بعكس المحاصيل الصغيرة والصغرى التى هى بطبيعتها المحاصيل الخصيصة، فان مستوى القاعدة يتناسب عادة تناسبا عكسيا مع مستوى القمة، بمعنى أنه كلما كانت القاعدة أكثر ارتفاعا كانت القمة خفيضة أو متواضعة معتدلة غالبا، وكلما كانت القاعدة خفيضة كلما كانت القمة أكثر ارتفاعا وشموخا، ومن هذه الزاوية، وتأسيسا على هذه الأركان، يمكننا أن نصنف محاصيلنا إلى سبعة أنماط بيانية أو هيكلية.

أولا : قاعدة عريضة عالية بلا قمة تقريبا أو متواضعة القمة.. هذا يعنى الأربعة الكبار فورا، والقاعدة فيها كاملة تماما، ولكن الارتفاع يتفاوت نوعا بحسب أهميتها، غير أنها جميعا متواضعة القمة أو تخلو من القمم البارزة، وبذا تكاد تكون بلا قيادة إقليمية حاسمة.

ثانيا: قاعدة عريضة ولكنها منخفضة، إلا إنها معتدلة القمم عددا وارتفاعا، هذا يشمل مجموعة عديدة من المحاصيل هى الخضروات والفواكه، الشعير والفول، البصل والسودانى.. ولتعددها تقع فى بضع تنويعات داخلية، فتقل قاعدتها عرضا وتزداد قممها تباعدا على ذلك الترتيب، فالخضروات والفواكه قاعدتها كاملة تماما، وقممها متقاربة نوعا، وللشعير والفول قاعدة تامة أيضا.. ولكن قممها أكثر تباعدا. أما البصل والسودانى فقاعدتها منقوصة نوعا، وقممها أشد تباعدا.

ثالثا: قاعدة متوسطة الاتساع لكنها عالية، والقمم متعددة، هذا يذهب الى الأرز وحده، فهو المحصول الوحيد الرئيسى من حيث المساحة والإقليمى من حيث التوزيع.. وقممه المتعددة تتقارب أكثر مما تتباعد.

رابعا: قاعدة متوسطة الاتساع ولكنها منخفضة، متعددة القمم.. هذا ينصرف الى الكتان والثوم، فالقاعدة تتسع لنحو نصف محافظات القطر، لكنها بالطبع شديدة الانخفاض لضآلة مساحة المحصول.. والقمم فيها متعددة تتدرج فى تقارب نسبى.

خامسا: قاعدة ضيقة منخفضة متعددة القمم، هنا تأتى حزمة الحلبة، الترمس، الحمص، وهى تقتصر بالطبع على عدد محدود من المحافظات، بمساحات بالغة الضآلة، لكنها شديدة التركز فتمتاز عادة بقمتين عاليتين متقاربتين كالحلبة والحمص أو متباعدتين كالترمس.

سادسا: قاعدة خفيضة ضيقة جدا أو «كاذبة» تقريبا مع قمة أو اثنتين عاليتين

متقاربتين.. القصب والعدس كلاهما علم على هذا النوع، مع اختلافات، فللقصب قاعدة تبدو عريضة تكاد تغطى معظم المحافظات، لكن الحقيقة أنها باستثناء القمم قزمية، ولذا شبه وهمية أو كاذبة.. أما العدس فقاعدته، الأشد انخفاضا بالطبع، تقتصر بصراحة وبصرامة على بضع محافظات معدودة، ولكن الاثنين يتركزان بلاهوادة فى قمتين أكثر (العدس) أو أقل (القصب) شموخا وتقاربا.

سابعاً: قمة واحدة شاهقة بلا قاعدة تقريبا، هنا ينقلب الهرم تماما فيتكدس فى مسلة نحيلة سامقة وتختفى القاعدة ويتحول المنحنى كله الى قمة عليا.. النباتات الطبية والعطرية فالسمسم فالحناء على هذا الترتيب التصاعدى هى أبرز الحالات، ففيها تسود قمة طاغية على أخرى متواضعة (كالنباتات الطبية والعطرية) أو تنفرد وحدها تقريبا (السمسم) أو على الاطلاق (الحناء) والسماء هنا هى السقف، فقد يصل ارتفاع القمة الى ٧٠٪ أو حتى ٩٠٪ من المساحة الكلية.

النسب التراكمية

إذا انتقلنا الآن إلى جدول النسب المئوية التراكمية، فلعل أهم ما ينبغى أن نركز عليه انتباهنا هو «القيم الحرجة» فى كل متوالية تراكمية (وهى الواردة بالبنط الأسود فى الجدول)، أولاها هى قيمة المحصول الأول، الذى هو الأكبر بالتعريف.. فهى فى بعض المحاصيل متواضعة لا تزيد على ١٠ – ١٥٪ من مجموع مساحة المحصول الكلية فى مصر، بينما قد تطفر أحيانا الى ٥٠٪ ونادرا الى ٩٠٪ فى محاصيل أخرى، بمعنى أن محافظة واحدة تحتكر نصف أو جل مساحة المحصول فى البلد بأسره، وبعد ذلك تأتى القمة الحرجة الثانية وهى ٥٠٪، فبعض المحاصيل تحققها بسرعة فى وثبة أو اثنتين، فتجمعها بسهولة المحافظات الثلاث أو الأربع الأولى.. وعلى العكس قد يتثاقل إيقاع البعض الآخر، فلا يحققها إلا بسبع أو حتى عشر محافظات، وبالمثل سلوك التراكم وصعوده الى القيمة الحرجة التالية، ٧٥٪ من مساحة المحصول، وصولا فى النهاية الى القيمة الحرجة الأخيرة وهى ٩٠٪.

هذا، وقد يحدث أحيانا أن يتحقق النصف بسرعة فائقة ثم يتباطأ التصاعد إلى القيم التالية تباطؤا ملموسا، أو هو قد يتدرج، أو ربما انقلب الإيقاع تماما، فبدأ بطيئا متثاقلا للغاية، ثم قفز فجأة الى قمة سامقة... إلخ، وسيرى فى النهاية أنه كلما تكدست القيم الحرجة السوداء البنط فى الأنهر اليمنى من الجدول كلما دل ذلك على شدة التركز وسرعته، والعكس كلما تأخرت إلى آخر أنهر الجدول.

واضح أن الجدول، وإن اختلف أحيانا فى الجزئيات والتفاصيل عن الجدول السابق، فانما يذهب ليؤكده فى نتائجه العريضة والجوهرية، فكمثله، تقع

النسب المئوية التراكمية لنصيب كل محافظة

من المحافظات العشر الأولى فى كل محصول من مساحته القوميه

المحصول	المحافظة ١	+ ٢	+ ٣	+ ٤	+ ٥	+ ٦	+ ٧	+ ٨	+ ٩	+ ١٠
الذرة	الشرقية ١٠,٤	المنيا ١٩,٥	سوهاج ٢٧,٩	البحيرة ٣٦,٣	المنوفية ٤٤,٦	أسيوط ٥٢ر٧	قنا ٥٩,٨	الفيوم ٦٦,٨	بنى سويف ٧٣ر٧	الغربية ٧٩,٢
القمح	الشرقية ١١,٦	الدقهلية ٢٢,١	البحيرة ٣٠,٦	سوهاج ٣٩,١	قنا ٤٧ر٥	الغربية ٥٤,٩	ك. الشيخ ٦٢,٢	المنيا ٦٩,٠	أسيوط ٧٥ر٠	المنوفية ٨١,٠
البرسيم	البحيرة ١٣,٨	الدقهلية ٢٧,٤	الشرقية ٣٩,٩	ك. الشيخ ٤٩ر٧	الغربية ٥٨,٦	المنوفية ٦٥,٦	المنيا ٧١,٢	الفيوم ٧٦ر٧	بنى سويف ٨١,٥	سوهاج ٨٥,٦
القطن	الدقهلية ١٥,١	البحيرة ٢٧,٨	المنيا ٣٨,٣	الشرقية ٤٨ر٥	الغربية ٥٨,٣	ك. الشيخ ٦٧,١	أسيوط ٧٤ر٤	سوهاج ٨٠,١	بنى سويف ٨٥,٦	المنوفية. ٩٠ر٧
الخضروات	البحيرة ١٧,٤	الجيزة ٣٠,٨	الشرقية ٤٣,٥	القليوبية ٥٢ر٧	الدقهلية ٥٨,٧	الفيوم ٦٤,٧	المنوفية ٦٩,٥	الغربية ٧٤ر٠	ك.الشيخ ٧٨,٠	الاسكندرية ٨١,٦

المحصول	المحافظة ١	+ ٢	+ ٣	+ ٤	+ ٥	+ ٦	+ ٧	+ ٨	+ ٩	+ ١٠
الفواكه	البحيرة ١٧,٦	القليوبية ٣٠,٧	الشرقية ٤٢,٣	المنوفية ٥١ر٣	الجيزة ٥٧,٤	الغربية ٦٣,٤	الاسكندرية ٦٩,٢	الفيوم ٧٤ر٧	المنيا ٧٩,٧	أسيوط ٨٤,٥
القات	البحيرة ٣٠,٨	الجيزة ٣٩,٥	المنيا ٤٨ر٧	الشرقية ٥٤,٩	بنى سويف ٦١,٣	الفيوم ٦٦,٧	الاسماعيلية ٧٢,٠	ك. الشيخ ٧٧ر٢	الدقهلية ٨١,٦	المنوفية ٨٥,٣
البطاطس	البحيرة ٢٩,٥	المنوفية ٤٩ر٣	الجيزة ٦٦,٦	الغربية ٧٩ر٥	المنيا ٨٥,٤	الدقهلية ٩١ر٠	الاسكندرية ٩٣,٦	القليوبية ٩٦,١	دمياط ٩٧,٢	بنى سويف ٩٨ر٢
البصل	الشرقية ٢٠,٢	المنوفية ٣٧,٣	الدقهلية ٥٢ر٦	سوهاج ٦١,٨	الغربية ٧٠,٧	القليوبية ٧٦ر٠	بنى سويف ٨٠,٨	أسيوط ٨٤,٩	المنيا ٨٨,٩	الجيزة ٩٢ر٨
الفول	المنيا ٢٧,٢	بنى سويف ٣٩,٣	أسيوط ٥٠ر٢	الشرقية ٦٠,٣	البحيرة ٦٩,٥	الفيوم ٧٦ر٥	سوهاج ٨٢,٥	ك. الشيخ ٨٧,٥	قنا ٩١,١	الغربية ٩٤,٢
الشعير	البحيرة ٣٧,٤	الشرقية ٥١ر٤	الاسكندرية ٥٧,٥	الاسماعيلية ٦٣,٢	الفيوم ٦٨,٥	الدقهلية ٧٣ر٧	ك. الشيخ ٧٨,٣	سوهاج ٨٢,٨	قنا ٨٦,٠	بنى سويف ٨٨ر٣

المحصول	المحافظة ١	+ ٢	+ ٣	+ ٤	+ ٥	+ ٦	+ ٧	+ ٨	+ ٩	+ ١٠
الكتان	ك.الشيخ ٣٣,٢	البحيرة ٤٩ر٦	الدقهلية ٦٣,٤	الغربية ٧٥ر٩	الشرقية ٨٣,٥	الفيوم ٨٧,١	القليوبية ٩٠ر٥	المنوفية ٩٣,٤	دمياط ٩٦,١	الإسكندرية ٩٨ر٤
البرسيم	الشرقية ٤٣,٥	الإسماعيلية ٥٧ر٨	الجيزة ٦٨,٤	أسوان ٧٥ر٧	بنى سويف ٨١,٤	سوهاج ٨٦,٤	قنا ٩٠ر٩	الفيوم ٩٥,٤	المنيا ٩٨,٠	أسيوط ٩٩ر٦
الحلبة	المنيا ٢٦,٨	قنا ٤٩ر٦	الفيوم ٦٩,١	سوهاج ٧٨ر٤	بنى سويف ٨٧,٧	أسيوط ٩١ر٨	الشرقية ٩٥,٣	الجيزة ٩٧,٤	أسوان ٩٩,٢	البحيرة ٩٩ر٧
السوداني	الإسماعيلية ٣٨,٠	الشرقية ٥٨ر٧	الجيزة ٧٣,٠	البحيرة ٨٠,٤	قنا ٨٥,٨	سوهاج ٨٩,٨	الفيوم ٩١ر٩	أسوان ٩٣,٩	أسيوط ٩٥,٧	المنيا ٩٧ر٤
الثوم	المنيا ٤٥ر١	بنى سويف ٦٤,٦	القليوبية ٧٣ر٦	الغربية ٨٠,٦	البحيرة ٨٥,٤	الشرقية ٨٩,٩	الدقهلية ٩٢ر٥	ك.الشيخ ٩٤,٧	المنوفية ٩٦,١	قنا ٩٦ر٩
الحمص	أسيوط ٣٥,١	البحيرة ٥٩ر٩	الشرقية ٧٦ر٣	سوهاج ٨٧,٥	قنا ٩٥ر٣	الإسماعيلية ٩٧,٣	المنيا ٩٩,١	أسوان ٩٩,٩	الجيزة ١٠٠ر٠	— —

المحصول	المحافظة ١	٢ +	٣ +	٤ +	٥ +	٦ +	٧ +	٨ +	٩ +	١٠ +
القصب	قنا ٥٣ر٤	أسوان ٧٦ر٥	المنيا ٨٩ر٩	الجيزة ٩١ر٣	سوهاج ٩٢٫٤	البحيرة ٩٣٫٤	أسيوط ٩٤٫٣	المنوفية ٩٥٫١	ك.الشيخ ٩٥٫٨	الدقهلية ٩٦ر٥
الأرز	الدقهلية ٢٦٫٩	ك.الشيخ ٤٩ر٥	البحيرة ٦٧ر٠	الشرقية ٨٣ر٥	الغربية ٩٢ر٥	دمياط ٩٧٫١	الفيوم ٩٨٫٦	القليوبية ٩٩٫٠	الإسماعيلية ٩٩٫٣	الإسكندرية ٩٩ر٦
[illegible]	أسيوط ٦١ر٩	المنيا ٨٢ر٤	الفيوم ٨٨٫٣	بنى سويف ٩١ر٨	البحيرة ٩٣٫٧	المنوفية ٩٥٫٢	القليوبية ٩٦٫١	قنا ٩٦ر٩	الشرقية ٩٧٫٥	الجيزة ٩٨ر٠
العدس	أسيوط ٥٣ر٧	قنا ٩٧ر٥	المنيا ٩٨٫٤	سوهاج ٩٩ر٠	ك.الشيخ ٩٩٫٤	أسوان ٩٩٫٥	الغربية ٩٩ر٦	—	—	—
السمسم	قنا ٧٣ر٥	الإسماعيلية ٨٢٫٩	أسوان ٨٩ر٦	أسيوط ٩٢٫٠	الفيوم ٩٤٫٢	سوهاج ٩٦٫٠	المنيا ٩٧٫٤	الجيزة ٩٨٫٣	السويس ٩٨٫٩	الشرقية ٩٩ر٤
الحناء	أسوان ٩١ر٩	الشرقية ١٠٠ر٠	—	—	—	—	—	—	—	—

محاصيلنا تصنيفيا فى مجموعتى المحاصيل العميمة المتجانسة نسبيا والمحاصيل الخصيصة المركزة، وفى كل أيضا فئتان أو درجتان من الاعتدال أو التطرف، وأعضاء كلتا المجموعتين هى أيضا نفسها تقريبا فى التصنيف السابق.

فالمحاصيل العميمة المتجانسة تشمل نفس الأربعة الكبار، لأولى محافظاتها دائما، بداية متواضعة فى حدود ١٠ - ١٥٪ من مجموع المساحة القومية، ثم هى ببطء ومشقة بادية تجمع نصف مساحتها من محافظاتها الأربع الى الست الأولى على الأقل، وثلاثة أرباعها من محافظاتها السبع الى التسع الأولى، وقل أن تلم محافظاتها العشر الأولى أكثر من ٨٠٪ من المساحة القومية.

وهنا سنلاحظ أن ايقاع التركز متشابه الى حد بعيد بين كل من الذرة والقمح وكل من البرسيم والقطن.. ففى الأولين يأتى نصف المساحة مع المحافظة الخامسة أو السادسة، وثلاثة أرباعها مع المحافظة التاسعة.. وفى الأخيرين يأتى النصف مبكرا أكثر مع المحافظة الرابعة، وثلاثة الأرباع مع السابعة أو الثامنة.

وعموما تتصاعد درجة التركز فى المحاصيل الأربعة على هذا الترتيب: الذرة فالقمح فالبرسيم فالقطن، ولهذا نلاحظ أن سلسلة القيم الحرجة المتشابهة تكاد ترسم بين أربعتها خطا قاطعا من أعلى اليسار إلى أسفل اليمين.. معنى هذا أن القطن أقلها تجانسا نسبيا أو أشدها تركزا، والواقع أنه هو وحده الذى يحقق ٩٠٪ من مجمل مساحته القومية من محافظاته العشر الأولى.

بالترتيب التصاعدى نحو المزيد من التركز، ولكن أيضا فى اعتدال واتزان نسبيا، تأتى الخضروات والفواكه، واللافت هنا هو التشابه الشديد بين هذين القرينين أو القريبين زراعيا فى توافق القيم الحرجة وتطور المنحنى العام، فالقمة معتدلة، وايقاع التراكم بعدها أكثر اعتدالا.. فالمحافظة الأولى فى كليهما تبدأ بنحو ١٧,٥٪ من جملة المساحة المحصولية القومية.. ثم بالمحافظة الرابعة يحقق كلاهما علامة النصف، وبالثامنة الثلاثة الأرباع، وعند العاشرة يتوقف حوالى الأربعة الأخماس.

غير أن هذا التحليل يختلف ويختل حين نحللهما كلا الى أصنافه المختلفة والمتعددة.. فاذا أخذنا المقات على حدة سواء كفرع من الخضروات أو من الفواكه، والبطاطس كفرع من الخضروات، وجدناهما أشد تركزا من كلتا عائلتيهما، كما نجد البطاطس أشد وأقوى تركزا من المقات.. فالمقات تبدأ محافظته الأولى بداية

عالية بنحو ثلاثة الأعشار أى ضعف بداية الفواكه أو الخضروات تقريبا، ثم مع المحافظة الثانية فقط يحقق علامة النصف، ومع الثامنة يتجاوز ثلاثة الأرباع، ومع التاسعة أربعة الأخماس.. أما البطاطس فهو أعنف الكل تركزا.. يبدأ كالمقات بثلاثة الأعشار، ثم إذا به يتسارع بلا هوادة ليسجل علامة النصف بالمحافظة الثانية، وثلاثة الأرباع بالرابعة، وتسعة الأعشار بالسادسة، حتى إذا ما بلغ العاشرة كان قد استنفد المساحة القومية كلها تقريبا.

بعد الخضروات والفواكه عموما، وفى الاتجاه التصاعدى نفسه، يلى البصل، فالمحافظة الأولى فيه تفسر وحدها خمس المساحة، وبالثالثة يحقق النصف، وبالسادسة ثلاثة الأرباع، وبالعاشرة تسعة الأعشار، والفول أكثر تركزا، حيث يبدأ بأكثر من الربع ويسجل سائر القيم الحرجة مع المحافظة الثالثة فالسادسة فالتاسعة.. ومع العاشرة يكون قد جمع أكثر من تسعة الأعشار من المساحة القومية، والشعير بدوره أكثر تركزا من الفول: يبدأ بأكثر من الثلث، ويحقق النصف مع المحافظة الثانية، وثلاثة الأرباع مع السادسة، ونحو ٩٠٪ مع العاشرة.

وهنا تنتهى المحاصيل العميمة وتبدأ المحاصيل الخصيصة، ومعها يشتد التركز ويعنف.. والواقع أن درجة التركز تبدأ هنا تتقارب وتتنافس وتتسابق بشدة حتى ليصعب ترتيبها ، سلميا ، غير أنها تتفاوت بشدة فى الايقاع . فعلى أول السلم الصاعد نجد الكتان ، بادئا بالثلث ، ومنصفا بالمحافظة الثانية ، وبالرابعة يسجل ثلاثة الأرباع ، وبالسابعة ٩٠ ٪ ، وبالعاشرة نحو ١٠٠ ٪.

والترمس والحلبة فرسا رهان ، وإن أتى السودانى بينهما بالتداخل ، والجميع أشد وأعنف تركزا . فالترمس يبدأ أشد تركزا من الحلبة ، ولكنه ينتهى متباطئا عنها . فالأول يبدأ بأكثر من الخمسين ، ويكمل النصف مع المحافظة الثانية ، والثلاثة الأرباع مع الرابعة ، وتسعة الأعشار مع السابعة ، ونحو ١٠٠٪ مع العاشرة . أما الحلبة فتبدأ بالربع فقط ، ولكنها لا تلبث أن تحقق النصف مع المحافظة الثانية، وثلاثة الأرباع مع الرابعة، وتسعة الأعشار مع السادسة، ونحو ١٠٠٪ مع العاشرة.. أما السودانى فأقل تركزا من الترمس ولكنه ليس أكثر من الحلبة بوضوح.. فهو يبدأ بأكثر من الثلث، ويتجاوز النصف بالمحافظة الثانية، ويناهز ثلاثة الأرباع بالثالثة، وتسعة الأعشار بالسادسة، والواحد الصحيح بالعاشرة.

يلى بعد ذلك صعدا الثوم، وهو بذلك أعنف تركيزا بكثير من قرينه البصل، فمحافظته الأولى تكاد تحتكر وحدها نحو نصف مساحته القومية، والثلاث الأولى

ثلاثة أرباعها، ومن المحافظة السادسة الى العاشرة يكون قد طفر من تسعة الأعشار الى الواحد الصحيح، وفوقه بيقين يأتى الحمص، بادئا بأكثر من الثلث، ثم فى كل محافظة تالية على التوالى يحقق القيمة الحرجة التالية، ومن المحافظة السادسة أكثر منها التاسعة يكون قد بلغ الواحد الصحيح عمليا.

هذا، وإذا كان عنف التركز أمرا منطقيا بل وحتميا فى مثل هذه المحاصيل الضئيلة أو القزمية شديدة التبعثر أو ضيقة القاعدة، فانه مدعاة للإثارة فى حالة المحاصيل الضخمة المساحة والاقليمية أو النطاقية التوزيع، كالقصب والأرز، اللذين يفوقان كل المحاصيل السابقة تركزا، الاثنان فرسا رهان، غير أن القصب يسبق فى البداية، ولكن الأرز يسبق فى النهاية، فالقصب يسجل أكثر من نصف مساحته القومية من أول محافظة، وثلاثة أرباعها مع الثانية، وتسعة أعشارها مع الثالثة، ثم لا يضيف كثيرا بعد ذلك حتى العاشرة، أما الأرز، وهو أربعة أمثال القصب مساحة على الأقل، فيبدأ أكثر اعتدالا بالربع، فالنصف فى الثانية، فثلاثة الأرباع بين الثالثة والرابعة، فتسعة الأعشار فى الخامسة، وبعدها وفى العاشرة يكون قد بلغ الواحد الصحيح تقريبا.

بعد هذين المحصولين الرئيسيين، نعود مرة أخرى وأخيرة إلى المحاصيل الضئيلة والقزمية، لنصل الى قمة التركز فى محاصيلنا جميعا، فمن النباتات الطبية والعطرية نرقى تباعا وسراعا الى العدس فالسمسم فالحناء، فأكثر من ٦٠٪ من النباتات الطبية والعطرية يتركز فى محافظتها الأولى، وأكثر من ٨٠٪ فى المحافظتين الأوليين، وأكثر من ٩٠٪ فى الأربع الأولى، ونحو ١٠٠٪ فى العشر الأولى، نصف العدس وزيادة يتركز فى محافظته الأولى، ولكنه سرعان ما يطفر الى ٩٧,٥٪ مع الثانية، والى ٩٩٪ مع الثالثة أو الرابعة، والى ١٠٠٪ مع السابعة والأخيرة.

ولعل السمسم أعنف تركزا بدوره من العدس فهو يبدأ بثلاثة الأرباع فى ضربة واحدة، أعنى فى محافظة واحدة، وفى الثالثة يبلغ تسعة الأعشار، ويتم الواحد الصحيح مع العاشرة، غير أن الحناء، صغرى محاصيلنا المعروفة على الاطلاق، تأتى، ولا عجب، على قمتها جميعا من حيث التركز، فأكثر من ٩٠٪ من مساحتها يتركز فى محافظة، والباقى فى أخرى.. إنها مجرد نقطة وظل نقطة.

ختاما: وكتلخيص لمقياس التركز التراكمى، نورد هذا الجدول الذى يعطى عدد المحافظات التى يتركز فيها ٩٠٪ من بعض المحاصيل فائقة التركز.

أصناف المحاصيل	عدد المحاصيل	عدد المحافظات
الحناء	١	١
العدس	١	٢
السمسم ، القصب	٢	٣
الحمص، الطبية والعطرية	٢	٤
الأرز	١	٥
الحلبة ، السودانى ، الثوم ، البطاطس	٤	٦
الترمس ، الكتان	٢	٧

قاعدة التجانس

بم نخرج، فى النهاية والخلاصة، من هذا التحليل الاحصائى لمحاصيلنا الزراعية؟ ماذا تقول لنا خريطة مصر الزراعية بكل عناصرها وجزئياتها، وكيف تتكامل فى كلمة أو تتبلور فى بؤرة ؟ بعيدا جدا عن الرتابة المملة أو التنميط الجاف الأجوف، رقعة الزراعة المصرية واضح تماما أنها غنية الى حد الثراء بالتفاصيل والجزئيات المحلية وبالاختلاف والتنوع المكانى.. ولا تقل ديناميات المحاصيل خصوبة وغنى.. فهى حافلة بالتغيرات والمتغيرات من التطور التدريجى الزاحف حتى الثورة الصاخبة الحادة.. ولكن لا المكان ولا الزمان، مع ذلك، بالذى يتسم بالتنافر أو التباين الجذرى أو الذى يخرج فى نهاية المطاف عن مبدأ التجانس الأساسى.. والدليل على هذا نلمسه فى ثلاثة عناصر أو جوانب جديرة بأن نحللها تباعا: كثافة الزراعة أو المحاصيل، ديناميات المحاصيل، توزيع المحاصيل.

كثافة الزراعة

كثافة الزراعة نفسها، أى عمق القاعدة الأرضية، قاعدة الأساس ذاتها، هى أولى آيات وأركان هذا التجانس، وابتداء، فلا انقطاعات ولا فجوات داخل الأرض المصرية إلا تخلجات الأطراف الطبيعية فى شمال الدلتا أو على جانبيها.. كذلك فلاغابات ولا مراعى ولا مستنقعات، إلا أن تكون برك القرى المحلية أو مستنقعات البرارى فى الشمال، وفيما عدا هذا فان الأرض المصرية حقل واحد موصول من أقصى الجنوب الى أقصى الشمال مساحته نحو خمسة ملايين وثلثى المليون فدان.

ثم إن هذا الحقل يزرع بكثافة متجانسة أو شبه متجانسة، وهذا يضيف إلى التجانس الأفقى تجانسا رأسيا لا يقل مغزى، وابتداء، فلا تدرج بين الوادى والصحراء أو الطين والرمل، بل انتقال مفاجىء قاطع وحاد كما نعلم.. من ثم فلاتغير جوهرى فى التربة إلا أن يكون محليا للغاية فى أطراف الدلتا خاصة ومن الدرجة الثانية أو الثالثة عامة.. ومن ثم فلا مناطق حدية أو دون حدية بمعنى الكلمة فى مصر، وبالتالى فلا زراعة حدية أو دون حدية[1] إلا أن تكون مناطق الاستصلاح الزراعى التى تمثل بطبيعتها مرحلة استغلال عابرة.. بل ليس فى مصر عموما شىء كزراعة كثيفة وأخرى واسعة، وإنما هى زراعة كثيفة فقط تلك التى تسود فى كل مكان تقريبا من القلب إلى الأطراف.

بالأرقام: بلغت المساحة المحصولية فى مصر ١٩٧٥ نحو ١١,٤٧٨,٠٠٠ فدانا، خرجت من مساحة مزروعة قدرها ٥,٦٦٠,٦٦٠ فدانا فقط، بنسبة ٢٠٢,٧٪ أى الضعف.. فالزراعة المصرية إذن هى مجملها «زراعة المثنى» إن شئت، ولا تكاد توجد «شلالات أو مطبات» أى فروق حادة أو تباينات عنيفة، داخل هذه التثنية.. بل تدور الكثافات المحلية فى حدود متقاربة للغاية على جانبى علامة المضاعف أو المتوسط القومى، كما يوضح الجدول الآتى عن كثافة الزراعة ١٩٧٥ كنسبة مئوية بسطها المساحة المحصولية ومقامها المساحة المزروعة.

فكما يتضح من الجدول، تقع معظم المحافظات التسع عشرة قرب علامة المضاعف أو المتوسط القومى تلك، وذلك بالتوزيع الآتى:

النسبة	عدد الحالات
+٢٥٠ ٪	١
٢٥٠– ٢٠٠ ٪	٧
٢٠٠ – ١٥٠ ٪	١٠
١٥٠ – ١٠٠ ٪	١

فهناك ١٧ محافظة فى فئتى الوسط ، معظمها أدنى أكثر إلى علامة المضاعف والمتوسط القومى حيث تتراوح بالفعل بين ٢٢٠ – ١٨٠ ٪ . وداخل هذه المجموعة تأتى دمياط صاحبة أعلى كثافة (٢٤٣,٢٪) لأنها زراعة مدينة فى الواقع ، وقنا

(١) مابرو ، ص ٧٥ .

المحافظة	المساحة المزروعة	المساحة المحصولية	كثافة الزراعة٪
الإسكندرية	١٢٩٠٠	١٠٥٥١٨	٨١٧,٩
البحيرة	٧١٦٧٢١	١٤٢٤١٨٧	١٩٨,٧
الغربية	٤١٦٠٨٥	٨٣٠٣٧٤	١٩٩,٣
كفر الشيخ	٤١٩٠٩٠	٩٦٨٦٣٤	٢٣١,٢
الدقهلية	٦١٣٠٧٣	١٣١٧٤٢٤	٢١٤,٨
دمياط	٩٦٦٦٧	٢٣٥٠٨٨	٢٤٣,٢
الشرقية	٦١٦١٩٨	١٣٠٩٧٧٣	٢١٢,٥
الإسماعيلية	٤٤١٧٤	١٠٠٩٨٩	٢٢٨,٤
السويس	٧٧١١	٨٧٠١	١١٣,٨
المنوفية	٣٢٣٥٩٩	٦٦٦٦٧٤	٢٠٦,١
القليوبية	١٩٨٢٥٤	٣٧٠٤٠٥	١٨٦,٩
الجيزة	١٨٥٧٤٧	٣٧٠٢١٣	١٩٩,٣
بنى سويف	٢٥٩٣١١	٥١٦٣٩٧	١٩٩,١
الفيوم	٣١٥٠٢٦	٥٨٣٩٥٦	١٨٥,٤
المنيا	٤٢١٠٣٧	٧٩٨٤٦٢	١٨٩,٦
أسيوط	٣١٥٤٦٥	٦٠٤٦٨٣	١٩١,٦
سوهاج	٢٨٠٣٧٥	٥٧٣٣٩٠	٢٠٤,٥
قنا	٣٠٩٣٦٩	٥٣٩٦٧٣	١٧٤,٤
أسوان	٨٥١١٢	١٥٣٧٥٧	١٨٠,٦
مصر	٥٦٦٠٦٦٠	١١٤٧٨٢٩٨	٢٠٢,٧

د ماحبة أدنى كثافة (١٧٤,٤٪) لا شك لفقر الجنوب النسبى.. أما حالتا الأطراف أو التطرف فتقتصر على الاسكندرية والسويس.. ففى الأولى تنتفخ النسبة المحصولية إلى أقصاها فى مصر (٨١٧,٩٪ أى أكثر من ٨ أمثال المساحة المزروعة) نتيجة لسيادة الخضروات والفواكه متعددة العروات، ولو أن الرقم يظل غير مفهوم إلى حد بعيد مع ذلك ويبقى شذوذا لا يقاس عليه.. وفى الثانية (١١٣,٨٪) تكاد تختفى الزراعة المثناة وترتد إلى الزراعة الواحدة، وذلك كجبهة ريادة شبه صحراوية جديدة (قارن مع ذلك جارتها ومثيلتها الاسماعيلية حيث الكثافة الضعف بالضبط ٢٢٨,٤٪) وفيما عدا هذا وذاك على أية حال.. فان مصر مثلما هى حقل واحد متصل تماما، تعد مزرعة واحدة تزرع بكثافة واحدة أو متقاربة إلى أقصى حد.

ديناميات المحاصيل

لا المركب الزراعى ولا الخريطة الزراعية بالشىء الاستاتيكى الجامد الذى لايعرف التغير أو التطور.. على العكس تبدى الزراعة المصرية كثيرا من مظاهر التطور الدائم الدائب، وتبدو حافلة بالمتغيرات رغم الثوابت بل وبالمتحركات إلى جانب الرواسخ والرواسى.. وهذه التغيرات فى مجموعها إنما تعنى سيولة كامنة فى محاصيلنا، تشير بدورها الى تجانس بالقوة إن لم يكن بالفعل فى زراعتنا.. بمعنى أنه مادامت هذه المحاصيل تتغير وتتعاقب على الأرض بحرية أنواعا أو نسبا أو مواقع.. فانها تبرهن على حد أدنى على الأقل من التشابه الكامن والاستعداد الطبيعى للتقارب، أي التجانس الأساسى باختصار.

ونستطيع أن نرصد أو نصنف مظاهر هذه السيولة أو تلك الديناميات فى ثلاث: دخول أو إدخال محاصيل جديدة بكر، توسع بعض المحاصيل مساحة إلى حد التسيد أو التعميم وانكماش بعضها الآخر إلى حد الانزواء أو حتى الانقراض، ثم أخيرا هجرة بعض المحاصيل من منطقة إلى أخرى بعد توطن طال أو قصر.

المحاصيل الجديدة

فعن المحاصيل الجديدة ، لن نذهب بعيدا إلى الوراء التاريخى لنرصد الأرز والقصب منذ العصور الوسطى، ثم الذرة الشامية بعدهما، ثم عديد الفواكه المدارية كالمانجو منذ القرن الماضى.. حسبنا أن نذكر البطاطس منذ أوائل القرن الحالى، والصويا والبنجر حاليا والتى ينتظر لها أن تغدو محاصيل مائة ألفية فى المستقبل القريب.

التوسع والتقلص

أما عن توسع أو تقلص المحاصيل، فان لدينا المحاصيل المتوسعة مساحة فى جانب والمنكمشة فى الجانب الآخر.. وعادة ما تكون الأولى على حساب الثانية، وهذا ما يرتبط بظاهرة طرد المحاصيل، فالمتوسعة الغالبة تطرد المحاصيل المغلوبة إلى رقع ضئيلة وتحتل أرضها وتحل محلها.. من الأولى الأرز والمحاصيل البستانية بعد ثورتهما الخطيرة فى العقود الأخيرة، ثم الذرة الصيفية على حساب النيلية فى العقد الأخير منذ السد العالى.

ومن قبل طرد القطن فى توسعه الكاسح المحاصيل القديمة كالكتان والشعير والفول والحلبة التى أصبحت محاصيل متناقصة المساحة تقع مع تلك المحاصيل الضئيلة أمثال الترمس والحمص.. ومن قبل كذلك انقرضت تماما بعض المحاصيل التى كانت واسعة الانتشار حتى القرن الـ ١٨، وأهمها محاصيل الأصباغ الطبيعية كالنيلالج (النيلة) Indigo والكركم (القرطم) Saffron فضلا عن التبغ الذى انقرض بالمنع والتحريم القانونى (١).

هجرة المحاصيل

على أن هجرة المحاصيل هى أبرز مظاهر أو ظاهرات السيولة الزراعية، لأنها وإن كانت لا تنفصل سببيا عن الظاهرتين السابقتين، فلعلها تتميز بأن تأخذ شكلا إقليميا أو جغرافيا مباشرا، وعادة تتحقق هجرة المحصول من خلال ميكانيزم النسب المحصولية المتغيرة بالتدريج الوئيد أو بالانقلاب العنيف، فتخف زراعته إلى أن تتلاشى من منطقة، وتتكثف إلى أن تتكدس وتتركز فى منطقة أخرى، فتتم الهجرة.. ولذا نستطيع دائما أو عادة أن نحدد مرحلة انتقالية على الطريق قد نسميها نصف الهجرة.

وأحيانا تقع الهجرة عن طريق طرد محصول أقوى للمحصول الأضعف من الأرض.. ولذا كانت معظم حالات هجرة المحاصيل هى من المحاصيل الصغيرة أو المتوسطة المساحة والقيمة على الأكثر.. وأحيانا أخرى تقع الهجرة بهدف السعى

---

(1) Crouchley P . 28 ff ; G . H .thomas, Changing values in Egyptian agriculture from 1800 to the present time M.A. thesis, typescript London Univ . 1939 , P 97 ff.

عن وعى أو غير وعى نحو البيئة الجغرافية الأمثل للمحصول المعنى وتحقيق تلاؤم إيكولوچى أفضل ينعكس عادة فى إزدياد متوسط محصول الفدان.

وفى حصر وتصنيف حالات هجرة المحاصيل يحسن أن نميز أولا بين الهجرة الكاملة ونصف الهجرة، وهو تمييز على الأساس النسبى الغالب غالبا أكثر منه المطلق تماما، إذ يندر أن تكون هجرة المحصول مطلقة وكلية بصورة قطعية.. ثم داخل كلتا المجموعتين ينبغى أن نميز بين محاصيل هاجرت إما من الدلتا إلى الصعيد أو العكس وإما داخل أى منهما محليا.

غير أن اللافت أن حالات الهجرة الكاملة تقتصر على اتجاه واحد هو من الدلتا إلى الصعيد وليس العكس، فى حين أن معظم حالات نصف الهجرة هى على النقيض من الصعيد إلى الدلتا، ومعنى هذا أن الهجرة الحقيقية إنما هى من الدلتا إلى الصعيد أو من الشمال إلى الجنوب وليس العكس.

ولكن فى جميع الحالات فان المحصول يبدأ محصول دلتا وصعيد دائما، أى عميما فى القطر كله، ثم ينحسر عن أحد الوجهين ليقتصر على الآخر فقط.. فلسنا نعرف أو نجد حالة واحدة لمحصول كان صعيديا صرفا فانقلب بحيريا بحتا أو العكس.. وعلى هذه الأسس نجد التصنيف الثلاثى الآتى: الهجرة الكاملة، نصف الهجرة، الهجرة المحلية.

فأولا: الهجرة الكاملة، وكلها من الدلتا إلى الصعيد، وهى النمط الغالب عدديا خارج كل مقارنة، فهى تشمل خماسية الذرة الرفيعة والعدس والسمسم والحلبة والحناء، وجميعها كان يزرع قديما أو إلى قريب فى كلا الدلتا والصعيد بنسب متفاوتة، ثم تم طرده من الأولى بنسب متفاوتة أيضا حتى اقتصر على الصعيد إما كله أو جزء منه.

فالذرة الرفيعة كانت تسود مصر جميعا، إلى أن دخلت الذرة الشامية فدهمتها فى الدلتا حتى انقرضت منها تماما وانحسرت إلى جنوب الصعيد.. بالمثل لم يجد العدس فى الدلتا بيئته التقليدية الصالحة بعد إدخال الرى الدائم بها فى القرن الماضى، فتحول إلى محصول صعيد فحسب حيث اعتصم بأراضى الحياض المتخلفة.. والحلبة طردها القطن فى القرن الماضى من الدلتا إلى أطرافها وهوامشها [1] حيث أخذت تتناقص بها تدريجيا إلى حد الانقراض الآن تقريبا،

(1) I.A. Farid Inttroduction of perennial irrigation in Egypt and ind its off ects on the rural economy & population problems etc ., p.hd thesis, typescript London Univ ., 1937 , P. 135 - 8 .

فصارت محصولا صعيديا صرفا أو توشك، كذلك فان السمسم، وإن كان دائما محصول صعيد أساسا ودلتا فى المحل الثانى فقط، قد تحول مؤخرا إلى محصول صعيد أساسا وحسب.. وأخيرا فان الحناء التى كان مركز ثقلها الشرقية بالدلتا، قد هاجرت أخيرا هجرة كلية تقريبا إلى أسوان فى أقصى الجنوب.

هؤلاء المهاجرون الخمسة سيلاحظ الآن أنهم عموما محاصيل حبوب أو بقول تقليدية أو عتيقة، صغيرة أو متوسطة المساحة أصلا، هاجرت تحت ضغط أو طرد القطن والقمح والبرسيم أو الذرة الشامية أى الأربعة الكبار، ولقد يبدو من هذا أن الصعيد هو ملجأ المحاصيل المستضعفة فى الأرض، ولا نقول منفى مطاريدها من الشمال، فهل هذا صحيح؟

من الممكن على العكس أن نقول، وهو الأحرى بالفعل، أنها، هذه المحاصيل، إنما تحركت بحثا عن البيئة الجغرافية الأنسب، إذ أن معظمها محاصيل تتطلب الحرارة الشديدة صيفا أو الشتاء الدفئ الذى يتوافر جنوبا فى الصعيد، بدليل إضافى آخر: وهو أن معظمها توطن فى أعماق الصعيد الجنوبى بالذات دون شماله وأحيانا دون وسطه، كالذرة الرفيعة والعدس، أو تحرك مركز ثقله بالصعيد الى موقع أكثر جنوبية، كالسمسم الذى انتقل قطبه من الجذع الجنوبى إلى الجنوب الأقصى.. هذا بينما يندر العكس أو يكاد يقتصر على الحلبة التى بعد أن انتقلت إلى الصعيد كلية تحرك مركز ثقلها فيه من الجنوب الأقصى إلى الصعيد الأوسط.

ثانيا: نصف الهجرة، على العكس من الهجرة الكاملة، يتجه معظمها من الصعيد إلى الدلتا، ثم هى جميعا ظاهرة حديثة جدا ومعاصرة ترتبط بالستينيات أو السبعينيات وبفعل السد العالى.. المجموعة تشمل رباعية الفول والبصل والشعير والحمص.. والأصل فى معظمها أنها كانت تنتشر فى كلا الدلتا والصعيد ولكن فى الأخير أساسا، إلا الأخير الحمص فقد كان محصولا صعيديا صرفا وحسب.. ثم جاء السد، فأخذت نسبة الدلتا تتفوق على نسبة الصعيد فى عملية نصف هجرة واضحة من الجنوب إلى الشمال، بحيث أصبحت محاصيل دلتا فى المحل الأول وصعيد فى المحل الثانى. وهذا يصدق على البصل والشعير والحمص، ولكن دون الفول.

فالبصل الذى كان محصول صعيد بتفوق وامتياز تقليديا، أصبح الآن من حيث المساحة على الأقل دون الانتاج أو النوعية محصول دلتا أولا ثم صعيد ثانيا فقط.. والشعير فى العقود الأخيرة يكاد يهاجر من الصعيد إلى الدلتا كأساس، وفى الدلتا

ينتقل مركز ثقله أيضا من شرقها إلى غربها.. كذلك الحمص، الذى كان حتى الخمسينيات محصولا صعيديا صرفا، انتشر أخيرا إلى الدلتا وتوسع فيها حتى صار منصفا بين الوجهين بالتقريب.. أما الفول فهو وحده الذى اتخذ تيارا عكسيا، حيث ازداد تركزا فى معقله التقليدى بالصعيد إلى حد يقارب الهجرة والجلاء الكبير عن الدلتا، وفى الصعيد أيضا يتحرك مركز ثقله من الجنوب الأقصى إلى الصعيد الأوسط..

ثالثا: الهجرة المحلية، هى أصغر الأنماط الثلاثة مدى وخطرا بالطبع حيث تتم داخل كل من الوجهين محليا وعلى حدة.. وكظاهرة نسبية، فانها بالضرورة واسعة الانتشار تتعلق بتغير كثافات الزراعة المحلية من وقت إلى آخر.. وبهذه الصفة فان كثيرا من حالات هجرة المحاصيل الكلية ونصف الهجرة السابقة تنطوى على عديد من نماذجها.. غير أنها أندر بالطبع كهجرة كلية.. وعادة ما ترتبط فى هذه الحالة بتفشى الآفات فى الموطن القديم إلى حد التدهور والانقراض، فيظهر موطن جديد مختلف.

أبرز الأمثلة القصب الذى كان يتوطن وسط الصعيد فى القرن الماضى، فتحرك مركز ثقله جنوبا إلى قطب الحرارة فى الجنوب الأقصى حاليا.. وتتواتر الظاهرة بين الفواكه خاصة، ولعل أبرز أمثلتها التين الذى كان مركزه الطاغى قليوب وبالدقة مركز طوخ، فانقرض منه على دفعات(1) حتى هاجر كلية إلى منطقة الاسكندرية حيث يتركز الآن بنسبة أكثر من ٩٠٪ من مساحته القومية.

توزيع المحاصيل

توزيع المحاصيل، إذا انتقلنا من الديناميكى إلى الاستاتيكى، هو بلا نزاع أهم عناصر وعوامل التجانس الزراعى فى مصر، أى أخطر مظاهره وأسبابه فى آن واحد.. فالحقيقة الكبرى الحاكمة هنا هى أن المحاصيل العميمة هى التى تسود المركب الزراعى وتغطى وجه المزروع المصرى كله بلا استثناء تقريبا من أقصى الشمال إلى أقصى الجنوب.. فالأربعة الكبار – البرسيم، الذرة، القمح، القطن – تؤلف معا ٧٠٪ من المساحة المحصولية.. وكلها عميمة أو عالمية.. ويكاد الفول والبصل والشعير أن يلحقوا بهذه الرباعية كتذييل أو مكمل.. وكذلك تفعل الخضروات والفواكه.. هناك إذن قاسم مشترك أعظم، وتلك فرشة قاعدية مشتركة،

(1) جمال الدناصوري ، فى : دراسات فى جغرافية مصر، القاهرة ١٩٥٧ ، ص ٢٩٣ .

فى اللاندسكيب الزراعى جميعا.. وهذا وحده ومن البداية يحكم على زراعتنا بالتجانس الأساسى دون تردد أو جدال.

ملامح مضاعفة

بالإضافة، وللمزيد من التأكيد، ثمة لهذه القاعدة العميمة ملامح ثلاثة تضاعف أيضا من تجانسها الأساسى، هى التداخل الجغرافى والترابط الوظيفى والتقارب الإحصائى.. فأما الأول، فان هذه المحاصيل لا تتجاور بقدر ما تتواقع، فلا يبدأ أحدها حيث ينتهى الآخر، وإنما هى تتراكب على نفس الرقعة بل وتتعاقب بالفعل على الأرض الواحدة خلال العام ومع الدورة الزراعية.. أى أنها تتداخل وتتشابك إقليميا فى مركب زراعى موحد شبه نمطى بحيث يستحيل الفصل بينها، هناك، باختصار، تداخل لا استقطاب.

ترابط المحاصيل لا يقل وضوحا ولا مغزى.. فمن المحاصيل كما نعلم ما يتناسب مع الآخر تناسبا طرديا، ومنها ما يتناسب تناسبا عكسيا.. كذلك فقد يكون هذا الترابط بنوعيه كليا أو جزئيا.. فالقمح والذرة وإلى حد ما البرسيم.. أى الحبوب والعلف، تتناسب فيما بينها تناسبا طرديا بدرجات متفاوتة.. ولكن القطن يتناسب معها، وبالأخص مع القمح، تناسبا عكسيا (أى الحبوب مع الألياف) كذلك يتناسب القطن مع المحاصيل البستانية تناسبا عكسيا إلى حد أو آخر.. وهكذا إلى آخره.

ولقد يبدو أن هذا الترابط المركب يؤلف شبكة معقدة من العلاقات التوزيعية التى قد تضاعف من التباين أو على العكس قد تضعف منه.. وهذا صحيح غالبا، ولكن الأغلب أن هذه العلاقات تعوض بعضها البعض وأن تلك الشبكة تحيد نفسها بنفسها إلى حد بعيد فى النتيجة الصافية، بما يسود التجانس ويعيد إليه دوره الطاغى.

أما التقارب الإحصائى، أخيرا، فلا يقصد به تقارب النسب المئوية لهذه المحاصيل الرئيسية من جملة مساحة مصر المحصولية فحسب، ولكن أيضا تقارب كل منها فى توزيع كثافته على صفحة البلد.. فالملاحظ أن فروق هذه الكثافات محدودة نسبيا، إذ أن مدى ابتعاد قممها عن متوسطاتها لا يعدو غالبا كسرا معتدلا من أصل هذه المتوسطات الأخيرة، فكما يوضح الجدول الآتى، الذى يشير الى النسب المئوية للمحاصيل المختلفة من المساحة المحصولية لمحافظاتها (م ح ل) تتراوح نسبة الفرق بين القمة والمتوسط بين ٢١، ٨٣٪ من المتوسط كحد أدنى وأقصى على الترتيب وذلك فى حالة الأربعة الكبار، فى حين أنها تطفر إلى أضعاف

أصل المتوسط في حالة المحاصيل الصغيرة أو الضئيلة مساحيا حتى وإن كانت عميمة توزيعيا.

المحصول	القمة	المتوسط	الفرق	الفرق ٪
البرسيم	٣١,٥	٢٦,١	٥,٤	٢٠,٧
الذرة	٣٣,٩	٢٠,٢	١٣,٧	٦٨,٨
القطن	١٧,٦	١١,٧	٥,٩	٥٠,٤
القمح	٢٢,٢	١٢,١	١٠,١	٨٣,٤
الفول	٨,٣	٢,١	٦,٢	٢٩٥,٢
الشعير	٥,٧	٠,٩	٤,٨	٥٣٣,٣
البصل	٣,٣	١,٢	٢,١	١٧٥,٠
الخضروات	٢٤,٧	٥,٤	١٩,٣	٣٥٧,٤
المقات	٨,٧	١,٤	٧,٣	٥٢١,٥
الفواكه	١٥,٨	٢,٥	١٣,٧	٥٤٨,٠

بروفيل المحاصيل

تفاعل هذه الخصائص الثلاث، التداخل والترابط والتقارب، ينعكس بصورة اختزالية في بروفيل المحاصيل، فيعكس هذا بدوره مجمل التجانس العام في زراعتنا.. فهذه المنحنيات البيانية، التي تمثل توزيع انحدارات كثافات المحاصيل المختلفة، تميل غالبا كما رأينا إلى أن تتدرج على المحور الطولي من الشمال إلى الجنوب في اتجاه واحد محدد أو أكثر سواء بالزيادة أو بالنقص.. وتختلف أنماط هذه المنحنيات اختلافا هيكليا معبرا ودالا.. فمنها ما يرسم خطا بسيطا مائلا باستمرار كالمنحدر هابطا من الشمال إلى الجنوب ـ كالبرسيم.. ومنها ما يرسم كثيبين متواجهين في كل من الدلتا والصعيد شبه منقطعين في منطقة القاهرة ـ كالقطن.. ومنها ما يرسم كثيبا في الدلتا وهضبة متموجة في الصعيد مع انخفاض بيني طفيف في منطقة القاهرة ـ كالقمح والذرة بدرجتين متفاوتتين.

وبهذا الشكل تتوازى أو تتقاطع خطوط هذه المنحنيات كليا أو جزئيا، وتتداخل قممها المختلفة وتتشابك، وتتعانق أو تتلاحق، وإلى هذا المدى ، فان تزايد أو تناقص كثافاتها كلما اتجهنا شمالا أو جنوبا هو بلاشك مدعاة إلى ظهور فروق إقليمية

حاسمة فى المركب الزراعى.. غير أنها بالمقابل تعمل بتداخل مساراتها وتشابك قممها ـ كالأمواج على سطح البحر ـ على تحييد بعضها البعض وتقريب هيكلها العام نحو قدر أكبر من التجانس العام.. وهذا يصدق أيضا على كثافة المحصول كما على كثافة زراعته، أى على متوسط محصول الفدان كما على نسبة المحصول من المساحة، ذهب الكيف هنا مع الكم أو ذهب عكسه.. وبهذا نصل إلى تجانس عام مزدوج أو مثنى: كما وكيفا.

أما اذا كان ثمة تباين محسوس أو ابتعاد حقيقى عن هذا التجانس الأساسى، فانما يتركز ويتبلور بالضرورة فى أقصى الشمال والجنوب، فى القطبين المتناقضين من المحور، أى أساسا فى أطراف مصر القصوى وهوامشها القصية.. وهذا بالدقة ما تأتى المحاصيل المحلية أو الخصيصة لتؤكده بشكل قاطع.. فهذه المحاصيل التى لا توجد إلا فى قطاعات ونطاقات أو رقع وبقع محددة بصرامة من أرض مصر، تشترك فى ثلاثة ملامح تحدد دورها بداية ونهاية فى تشكيل اللاندسكيب الزراعى ككل، وهى: موقع الأطراف والقلب، ووضع الاستقطاب أو التداخل، وضآلة الوزن.

فأما الموقع فانها تنقسم إلى فئتين: الأطراف وهى الأغلبية السائدة، والقلب وهى الأقلية المعدودة.. فمعظمها يشارك فى الموقع الهامشى على أطراف المزروع إما شمالا وجنوبا وهو الأغلب، وإما شرقا وغربا كما فى الدلتا خاصة.. فالأرز والقصب كما رأينا هما ببساطة القطب الشمالى والجنوبى فى الزراعة المصرية. ويكاد الكتان والعدس يتبعانهما أو يتلوانهما اذا اتجهنا من كلا القطبين نحو الداخل.. وفى أعقاب هذين يأتى السودانى والبصل، ثم السمسم والحلبة على نفس الترتيب.. أو قل، فى حالة الصعيد، إن المجموعة الداخلية من هذه المتتابعة، أى العدس والبصل والسمسم والحلبة، بالإضافة إلى أمثال الثوم والحمص والترمس والنباتات الطبية والعطرية، ترصع قلب الصعيد الأوسط، أو قل، فى حالة الدلتا إن إطارا من المحاصيل المحلية يحف بها من الأطراف: الأرز فى الشمال، وعلى الهوامش الشرقية السودانى والسمسم والحناء، وعلى الهوامش الغربية الفول والشعير، حتى الخضروات والفواكه، التى تمثل وضعا خاصا وسطا بين المحاصيل العامة والمحلية والتى ترتبط وظيفيا بعامل المدن الكبرى أكثر منها بأى عامل منفرد آخر.. هى الأخرى تتوقع أكبر كثافاتها عمليا وكأمر واقع على الأطراف والهوامش، سواء على ضلوع الدلتا شرقا وغربا أو على رؤوس مثلثها شمالا وجنوبا.

وغنى عن النص بعد هذا أن هذه المحاصيل الصغيرة جميعا تتداخل فى قاعدة المحاصيل الرئيسية الكبرى العريضة تداخلا عضويا لا انفصام له، قل «مغروسة»

فى صميم جسمها الكبير سواء كأسافين وجزر أو كجيوب ونطاقات.. غير أنها فيما بينها تنقسم ما بين الاستقطاب والتداخل.. فأغلبيتها الهامشية الموقع تمتاز بالطبع بالاستقطاب على حدة أو على جنب، بينما تتداخل بقيتها الداخلية فى بعضها البعض بالضرورة بدرجات متفاوتة.. فمعظم جيوب الحلبة والثوم والحمص والترمس والنباتات الطبية والعطرية تتقارب أو تتداخل ثم تلتئم جميعها تقريبا كتوابع لنطاق الفول فى قلب الصعيد.

يبقى أخيرا ولكن فوق الكل عامل الوزن أو الحجم.. فكل هذه المحاصيل الصغيرة بل والمتوسطة، والتى تناهز أو تجاوز العشرين عددا، لا تغطى فيما بينها أكثر من ربع مساحة المزروع فى مصر أو المساحة المحصولية القومية.. وهذا يحكم عليها ابتداء بالضآلة، ويحدد مع العاملين السابقين دورها بصرامة فى معمار اللاندسكيب الزراعى: إنه مجرد وشى أو نقش بديع شديد التنوع متعدد الألوان للغاية، ولكنه غالبا مقصور على أطراف الثوب، قل «كشغل البرودرى» أو «مخرمات الدانتيلا» الدقيقة، أو هو مرصع على وسطه وقلبه كوشم الوردة، تاركا صلب النسيج نفسه أقرب إلى التجانس وتجانسه أقرب إلى البساطة.

إن الزراعة المصرية، ككل عناصر الطبيعة أو الحياة التى سبق أن عرضنا لها، إنما تتغير على أطرافها وهوامشها، وعلى الأطراف والهوامش وحدها وأساسا.. وتبقى زراعتنا فى مجملها، وبعيدا عن أى طمس للمعالم الثانوية والتباين المحلى، وهى أقرب إلى التجانس العريض منها إلى التنافر الحاد أو غير ذلك، وهو تجانس يرتبط وثيقا بالتجانس الطبيعى العام فى مورفولوچية مصر، ذلك الذى لا ينفصل بدوره عن ضبط النيل أو ضبط المناخ أو كليهما معا.

أقاليم مصر الزراعية

من فعل هذا التجانس الغالب، وبرهانا عليه أيضا، صعب جدا أن نجد أو نحدد فى مصر أقاليم زراعية متبلورة صارمة الحدود على نحو ما نجد مثلا فى الولايات المتحدة الأمريكية، وإذا كانت المحاصيل الرئيسية العامة تتداخل مع بعضها البعض بنسب مختلفة فى توليفات وتشكيلات مختلفة تعطى مركبات محصولية تختلف من منطقة إلى أخرى بحيث تمنح كلا منها بالتأكيد لونا محليا خاصا ومختلفا، فان المشكلة هى أن هذه الفروق تتطور بالتدريج الوئيد جدا بحيث تتداخل هذه الألوان المحلية وتندغم فى بعضها البعض فتتحول مناطقها جميعا إلى مناطق انتقالية

متصلة بلا انقطاع بين بعضها البعض.. والمحصلة النهائية لهذا ليست «نطاقات زراعية» بالمعنى الدقيق للكلمة، أى أقاليم جامعة مانعة قاطعة الحدود، وإنما نسب ومركبات زراعية مختلفة بقدر أو بآخر، أو هى على الأكثر أشباه نطاقات، أو أقاليم من الدرجة الثانية أو الثالثة داخل إقليم زراعى رئيسى واحد كبير.

حتى المحاصيل المحلية، المتفردة بطبيعتها، هى الأخرى لا يمكن أن تعد نطاقات إلا من قبيل التجاوز أو المجاز، فان هى إلا أسافين أو جيوب موضعية صغيرة مغروسة كما رأينا فى جسم الإقليم الزراعى الواحد الكبير، أو هى ترصع حواشيه، ولئن كانت هذه الجيوب تتداخل عادة فى بعضها البعض مثلما تتداخل فى أرضية المحاصيل الرئيسية القاعدية، فان المحاصيل المحلية بهذا النمط تؤكد اللون المحلى لمنطقتها حقا، لكن دون أن تسلخ أو تصنع منها أى شىء كأقاليم أولية بالمعنى الصحيح.

حتى تلك المحاصيل المحلية الواسعة المساحة و المتطرفة الهامشية الموقع كالأرز لا تسود سيادة مطلقة فى منطقتها المعزولة، وإنما تؤلف مجرد عنصر بارز فى مركب محصولى متعدد العناصر، وقصارى ما تفعل هذه المحاصيل المحلية الهامشية أنها بقدر ما تؤكد التباين والتغير فى صورة مصر الزراعية على الأطراف القصوى، تؤكد أن جسم البلد وصلبه أدنى أن يكون إقليما زراعيا متجانسا أو شبه متجانس.

حقا هناك مناطق ورقع زراعية متميزة فى مصر، ولكننا لا نستطيع أن نتحدث عن نطاقات زراعية حقيقية، شمال الدلتا، مثلا، هو بسهولة «صحفة أرز مصر» وجنوب الدلتا هو إلى حد أقل «سلة خبز مصر» بينما إلى حد أقل وأقل يمكن أن يعد وسط الدلتا بينهما «حقل قطن مصر» الأول باعتبار الكثافة والتيلة.. كذلك الجيزة هى نسبيا «مزرعة خضروات مصر» والمنوفية بالمثل «مزرعة ألبانها» فى حين تأتى القليوبية والفيوم على جانبى العاصمة وكلتاهما «حديقة فواكه مصر» وتكاد البحيرة أخيرا أن تشارك الجميع فى تلك الأوصاف بنفس الدرجة تقريبا، ولكن أيا من هذه ليس نطاقا جغرافيا بمعنى الكلمة، وكلها مختلطة متنوعة المحاصيل أكثر منها زراعة المحصول الواحد أو السائد.

ولئن كان قد قيل بحق إن مصر بامتدادها الطولى الواضح من الشمال الى الجنوب تكاد تطوى نطاقات القمح والذرة والقطن والقصب الأمريكية الشهيرة فى طية واحدة، فان هذا أصدق باعتبار الأطراف القصوى الشمالية والجنوبية فى الحقيقة.. أما صميم البلد فنطاق زراعى واحد متباين التشكيلات والتوليفات محليا،

هذا - بالمناسبة - مع ملاحظة أن ترتيب محاصيلنا الرئيسية هو جغرافيا عكس ترتيب «النطاقات» الأمريكية: هنا القطن أكثر شمالية من القمح، والقمح من الذرة، وهناك القمح فى الشمال والذرة فى الوسط، والقطن فى الجنوب.. كذلك فان مناطق محاصيلنا الرئيسية أكثر تنوعا واختلاطا وعمومية وأقل تخصصا بكثير من النطاقات الأمريكية.

مصر إذن، نخلص ونختتم، إقليم زراعى واحد شبه متجانس مديد الاستطالة ينقسم إلى عدة أقاليم ثانوية sub - regions أو ثالثة، أكثر مما هى عدة أقاليم أولية متجاورة متضاغطة داخل أنبوب طويل.. ومن هنا فقط.. وعلى هذا الأساس وحده، ومع الاحتفاظ بعنصر النسبية السليمة، يمكننا أن نحدد المناطق أو الأقاليم الزراعية فى مصر كتجميع ختامى وتطبيق تكاملى وتعبير اختزالى عن مبدأ التجانس المادى فى زراعتنا.

أسس التصنيف الزراعى

وأسس التصنيف الإحصائية هنا هى بالطبع النسب المتغايرة للمحاصيل الرئيسية والثانوية المختلفة، أى توليفات المركب المحصولى، فى كل منطقة.. والأقاليم الناتجة، التى لا تعدو أن تكون قراءة أو توزيعا رأسيا لتركيبة المحاصيل فى منطقة واحدة، حيث قراءة كل محصول على حدة على امتداد البلد هى التوزيع الأفقى، هذه الأقاليم الناتجة هى أقاليم من الدرجة الثانية، يمكن أن تنقسم داخليا إلى أقاليم من الدرجة الثالثة أو ما دون ذلك بحسب الأحوال، والاساس فى هذا التحديد هو «ميزان المحاصيل» أو - أفضل - «ميزانية المحاصيل» أى وزن وثقل كل محصول فى المركب المحصولى، وذلك كما يتمثل فى نسبته المئوية من المساحة المحصولية فى كل محافظة (م ح ل).

غير أننا إلى جانب هذا نحتاج فى تصنيفنا إلى مقياس إشارى وميزان إحصائى موحد نقيس عليه ونقارن إليه أقاليمنا لتبرز لنا الفروق الاقليمية الدالة، ولا شك أن هذا المقياس هو بامتياز ميزانية المحاصيل القومية العامة نفسها.. فمدى اقتراب أو ابتعاد كل محافظة عنها يحدد موقعها التصنيفى بين أقاليمنا تلقائيا.. ولحسن الحظ فان لميزانية محاصيلنا القومية هيكلا بسيطا وواضح المعالم والحدود للغاية.

فهناك أولا قاعدة الأساس، الأربعة الكبار أو رباعية البرسيم - الذرة - القمح والقطن.. فهى تؤلف وحدها نحو ٧٠٪ (٧٠,١٪) من مساحة مصر المحصولية.. فاذا أضفنا إليها مساحة الأرز القومية وهى نحو ١٠٪ (٩,١٪ بالدقة) لكان المجموع ٨٠٪ تقريبا (٧٩,٢٪ بالضبط) فاذا ما أضفنا إلى ذلك مساحة المحاصيل

البستانية من خضروات وفواكه وهى أيضا حوالى ١٠٪ (١٠,٢٪ بالتحديد)، لكان المجموع الكلى زهاء ٩٠٪ (٨٩,٤٪ بصرامة) هذا يترك لبقية المحاصيل أو مجموعة المنوعات نحو ١٠٪ أخرى (١٠,٦٪ بالدقة).

داخل هذه الحدود الأولية، نستطيع أن نمضى فى تصنيفنا إلى مدى أبعد، وذلك بأن نحدد وزن كل محصول على حدة فنرصد نسبته وترتيبه.. وفى الميزانية القومية نجد أن الترتيب العام داخل الرباعية القاعدية هو دائما كالآتى: البرسيم أولا أو نحو الربع (٢٦,١٪) فالذرة نحو الخمس (٢٠,٢٪) والاثنان معا يجمعان نحو ٥٥٪ من المساحة المحصولية (٥٦,٣٪ بالضبط) ثم بعيدا بين الثمن والعشر يلى القمح (١٢,١٪)، فالقطن (١١,٧٪)، ولكليهما معا أقل من الربع (٢٣,٨٪).

كذلك فان هناك الميزان البستانى ما بين الخضروات معها البطاطس فى كفة والفواكه معها المقات فى الكفة الأخرى، وهو يبلغ نحو الثلثين ـ الثلث على الترتيب (٦,٣٪ مقابل ٣,٩٪) .

وهكذا بالمثل فى مجموعة المنوعات التى تضم ١٤ محصولا تجمع فيما بينها الـ ١٠٪ المتبقية من مساحة القطر المحصولية، فنصفها تقريبا (٥٪) يذهب لمجموعة البقول بالإضافة إلى القصب، فللبقول الخمس ٣,١٪ كالآتى: الفول ٢,١٪، العدس ٠,٥٪، الحلبة ٠,٣٪، ثم كل من الحمص والترمس ٠,١٪.. أما القصب فله ٢٪، والنصف الباقى منصف بدوره بين مجموعة الدريس ١,٩٪، والكتان ٠,٥٪، والمحاصيل الزيتية ٠,٣٪ لكل من السمسم والسودانى، وبين مجموعة البصل ١,٢٪ والثوم ٠,٢٪ والنباتات الطبية والعطرية ٠,٤٪.

تلك بالتبسيط هى خطوط التقسيم القومية العريضة، فكل ابتعاد عن هذه الهيراركية يمثل فروقا إقليمية تصنع لنا أقاليمنا المطلوبة تلقائيا، وبهذا المقياس المقارن الثابت ستبرز لنا على الفور فروق أساسية بين محافظاتنا المختلفة ستنعكس على شخصياتها الزراعية كما سترسى وترسم حدود أقاليمنا الزراعية النهائية.

الرباعية القاعدية

وأول تلك الفروق وأهمها بالتأكيد فى أغلب الحالات هو حجم أو ثقل الرباعية القاعدية نفسها، فذاك هو الذى سيحدد جوهر الأقليم الزراعى الذى تنتمى إليه المحافظة أو المنطقة.. والواقع أن نسبة الرباعية ـ هذا أمر بديهى ـ تتناسب تناسبا عكسيا مع نسبة بقية عناصر ميزانية المحاصيل جملة و/ أو تفصيلا.. وهنا نجد

فروقا إقليمية هائلة أحيانا.. فالحد الأدنى للرباعية نجده فى أقصى الشمال بالاسكندرية (٤٠,٤٪) يقابله الحد الأقصى فى أقصى الجنوب بسوهاج (٨٩,٤٪)، أى أكثر من الضعف.. غير أن هذين القطبين المتنافرين، كما سيلاحظ، هما من مواقع الأطراف جغرافيا، مثلما تقع أيضا أغلب الحالات المتطرفة المماثلة وهى الإسماعيلية والسويس والجيزة وقنا وأسوان.

على أن هذه الحالات هى عموما الأقلية، أما الأغلبية فأقل تطرفا فى ابتعادها عن المعدل القومى كما أنها تقع غالبا فى وسط البلد لا أطرافه.. وعلى الجملة فان محافظاتنا تنقسم من هذه الزاوية الى مجموعتين: واحدة تزيد على المستوى القومى (٧٠٪) وأخرى تقل عنه، كل بدرجات متفاوتة للغاية أيضا.. وليس ثمة سوى الشرقية وحدها يقع على قب الميزان بالضبط (٧٠٪).

والحقيقة الهامة هنا أن المجموعة السالبة يقع معظمها فى الدلتا كما أن هذه بدورها تكاد تقتصر عليها، بينما تنتمى المجموعة الموجبة فى معظمها الى الصعيد ويكاد هذا أيضا أن يقتصر عليها وحدها.. أما الاستثناءات فقليلة فى الحالتين، كالغربية والمنوفية فى الدلتا، وكالجيزة وقنا وأسوان فى الصعيد.. غير أن هذه الاستثناءات إما حالات معتدلة غير متطرفة كالغربية.. وإما حالات خاصة جدا مفهومة مثل الجيزة كمحافظة خضروات ثم قنا وأسوان كمحافظتى قصب.

معنى هذا، بعد استبعاد الاستثناءات، هو ببساطة أن الاقتصاد الزراعى السائد فى الصعيد اقتصاد تقليدى، كلاسيكى، بمعنى أنه يبتلع فى رباعية المحاصيل الرئيسية المعهودة المؤلفة من محاصيل الغذاء والعلف والألياف.. هذا بينما يبتعد النمط السائد فى الدلتا عن هذا القالب التقليدى ليطعم بعناصر غير تقليدية أكثر كالمحاصيل البستانية والأرز وسائر المحاصيل الصغيرة.

ليس هذا فحسب، وإنما يشتد الاتجاه غير التقليدى فى الدلتا ويقوى كلما اتجهنا شمالا بصفة عامة وعلى الأطراف الساحلية بصفة خاصة.. بينما يقل تدريجيا تجاه الجنوب.. تتبع مثلا نسبة الرباعية من القليوبية (٦٧,٣٪) الى السويس (٥٧,٧٪) والاسماعيلية (٥٠,٦٪) على محور الشرق، وعبر الشرقية (٧٠٪) الى الدقهلية (٦٣,٧٪) ودمياط (٤٩,٥٪) على محور الوسط، ثم أخيرا الى كفر الشيخ (٦٠,٣٪) والبحيرة (٦٣,٥٪) فالاسكندرية (٤٠,٤٪) على محور الغرب.. وليس فى الصعيد تدرج انحدارى أو انحدار تدريجى كهذا الذى يميز الدلتا، غير أننا نجد أعلى درجة من الزراعة التقليدية به وبمصر جميعا فى سوهاج حيث تبلغ نسبة الرباعية القاعدية حوالى ٩٠٪ (٨٩,٤٪).

أخيرا فان من أبرز نتائج (أو أسباب؟) تطرف نسبة الرباعية القاعدية تغير أو اختلال عدد عناصرها المكونة بالزيادة أو بالنقص.. فقد يختفى عنصر أو أكثر من عناصر الرباعية ولكن يحل محله محصول آخر، فتظل التركيبة الأساسية رباعية كما هى الحال فى الإسماعيلية والسويس حيث يختفى القطن وتسد المحاصيل البستانية مسده.. ولكن هذه الحالة فردية، والقاعدة عموما أنه اذا تعدلت الرباعية فانما تتوسع إلى خماسية أو تنكمش إلى ثلاثية.. الحالة الأولى تحدث عادة فى شمال الدلتا باضافة الأرز كمحصول رئيسى، كما فى الغربية وكفر الشيخ والدقهلية والشرقية، أو فى جنوب الدلتا باضافة المحاصيل البستانية كما فى القليوبية والمنوفية.. وقد تتفق إضافة الاثنين معا فتكون سداسية كما فى البحيرة.. أما الحالة الثانية فتحدث باختفاء أو تضاؤل القطن والقمح وحلول المحاصيل البستانية محلهما كما فى الاسكندرية والجيزة، أو القمح والذرة وحلول الأرز محلهما كما فى دمياط، أو القطن والبرسيم وحلول القصب محلهما كما فى قنا وأسوان.

ولا يبقى، بعد هذه النظرة الخارجية الى الرباعية القاعدية، سوى أن ننظر إلى عناصرها ومكوناتها نظرة داخلية تتعرف على توازناتها وتراتبها ، وذلك كمتغيرات أو ثوابت للقياس الإقليمى، فأولا، وعلى غرار القاعدة القومية، القاعدة العامة فى كل الدلتا، فيما عدا محافظتى الاسماعيلية والسويس كحالة وكبيئة خاصة.. هى أن نسبة مساحة البرسيم تزيد على الذرة، وفضلا عن هذا فان الفارق بينهما يزيد كلما اتجهنا شمالا إلى أن يصل فى بعض الحالات إلى ستة الأمثال (دمياط) بينما يقل جنوبا حتى يكادا يتساويان فى القليوبية.

العكس تماما أو تقريبا فى الصعيد.. فباستثناء محافظتى القطن المنيا وأسيوط، تزيد نسبة الذرة على البرسيم، وذلك على عكس القاعدة القومية.. بل وكذلك يزيد الفارق بينهما كلما اتجهنا جنوبا حتى ليبلغ الأول نحو خمسة أمثال الثانى فى أسوان.. ولا يتساوى المحصولان تقريبا سوى فى الفيوم فقط.. وفى كلتا الحالتين الدلتا والصعيد، فان المتغير الذى يخلق هذه الفروق هو بالدقة تناقص نسبة البرسيم على مستوى القطر كلما اتجهنا جنوبا بصفة عامة.

ثانيا: فارق المساحة بين ثنائى القمح ـ القطن أقل منه بين ثنائى البرسيم ـ الذرة، ولكن الأهم أن القمح يزيد على القطن كقاعدة عامة وفى كلا الوجهين البحرى والقبلى على السواء، إلا فى محافظات القطن المتخصصة.. ففى البحيرة والغربية وكفر الشيخ والدقهلية بالإضافة إلى دمياط فى الدلتا.. ثم فى بنى سويف والمنيا وأسيوط فى الصعيد.. تنقلب القاعدة القومية فيتفوق القطن على القمح.

وفيما عدا هذا الاستثناء، فالملاحظ بعامة، ولكن فى أقصى الأطراف شمالا وجنوبا بخاصة، أن الفارق بين المحصولين يزداد كلما اتجهنا من قلب البلد شمالا وجنوبا، والسبب فى هذا هو تناقص نسبة القطن كلما اتجهنا جنوبا لا سيما فى الصعيد، وتناقص نسبة القمح كلما اتجهنا شمالا لا سيما فى الدلتا.

المحاصيل الإقليمية

المحاصيل الإقليمية الخصيصة حاسمة فى إحداث وتوليد التباين الأرضى بدرجة أكبر من المحاصيل العميمة، لأنها بصفة خاصة تمثل حالات استقطاب جغرافى متطرف الموقع والدرجة، مثلما يفعل الأرز فى أقصى الشمال والقصب فى أقصى الجنوب.. ففى الشمال يحل الأرز محل القمح والذرة وينافس القطن، وفى الجنوب يحل القصب محل القطن ولا ينافس أحدا كما لا ينافسه أحد.. وبهذا كله ينقلب ميزان المحاصيل الإقليمى رأسا على عقب مبتعدا تماما عن نمطه القومى السائد.

فأما الأرز فانه فى محافظاته يتحول توا الى محصول أول، بل ويحتل مكانة القطن كالمحصول الرابع، بل وكذلك مكانة القمح كالمحصول الثالث، وذلك باستثناء وحيد هو الغربية.. بل إنه ليبلغ فى بعض هذه الحالات ضعف إلى ثلاثة وأربعة أمثال هذا المحصول أو ذاك.. بل إن الأرز ليتفوق على الذرة نفسه وبنفس النسبة أحيانا ليصبح المحصول الثانى بعد البرسيم فى المحافظات الثلاث كفر الشيخ والدقهلية ودمياط، غير أن الأرز فى جميع الحالات يظل دون البرسيم بالتأكيد.. ففى أكثف محافظاته الثلاث السابقة لا يعدو ثلثى مساحة البرسيم إلا بالكاد، بينما يهبط الى نصفها أو ثلثها فى سائر محافظاته.

أما القصب فى الجنوب الأقصى فوضعه أشد حسما وجزما، فهو فى قنا يمثل أكثر من خمس المساحة المحصولية ويكاد يأتى المحصول الثانى مكررا مع القمح بعد الذرة (القمح ٢١,٦٪ والقصب ٢١,٧٪) أما فى أسوان فانه - أى القصب - يمثل وحده ثلث المساحة المحصولية (٣٤٪) ويعد المحصول الأول بلا منازع متفوقا على الذرة الذى يأتى بعده بمسافة (٢٧,٨٪).

وبهذا الشكل، وفى غياب الأرز تماما من الجنوب بالطبع، نستطيع أن نرى ونفهم مدى وسر اختلال ميزان المحاصيل فى المحافظتين: فرباعية الكبار التقليدية تختل جذريا بحيث لا تجمع أكثر من نصف المساحة المحصولية إلا بصعوبة (٥٥ - ٦٠٪ تقريبا، فى حين أنها تصل فى الميزانية القومية الى ٧٠٪، ترتفع فى بعض

الحالات الى ٨٠٪ بل والى ٩٠٪ تقريبا)، بل إن تلك الرباعية التقليدية لا وجود لها هنا في الواقع، حيث ينقرض القطن ويذوى البرسيم.. وإنما تتحول إلى ثلاثية الذرة - القمح - القصب كما في قنا أو حتى القصب - الذرة - القمح كما في أسوان.

وينعكس ثقل القصب الحاسم والفيصل في ميزانية المحاصيل حين نضيف نسبته الى نسبة الرباعية التقليدية، إذ يطفر المجموع على الفور الى ٨١,٣٪ في قنا، ٨٩,٣٪ في أسوان.. أي ما يجاوز نسبة الرباعية مع الأرز في أقصى شمال الدلتا أو الرباعية وحدها في أقصى حالاتها مثل سوهاج.

المحاصيل البستانية

بنسبتها القومية العامة، ١٠٪ تقريبا، ترفع المحاصيل البستانية حصة الرباعية القاعدية مع الأرز من ٨٠٪ الى ٩٠٪ كمتوسط تقريبي عام، غير أننا نعلم أن نسبتها الإقليمية تتفاوت بشدة، فهي في رأس الجدول بالاسكندرية ٤٤,٨٪ من ميزانية المحاصيل، وفي ذنبه بأسوان ٤,٥٪ فقط، أي بنسبة عشرة الأمثال وزيادة - وهذان أيضا هما الحدان الأقصى والأدنى تقريبا مثلما هما القطبان الشمالي والجنوبي في البلد جميعا، من هنا، وبهذا التفاوت الشديد، تأتي المحاصيل البستانية إما لتصحح ميزانية المحاصيل حيث هي مختلة أصلا، أو على العكس لتزيدها اختلالا على اختلال، وذلك بحسب حالة كل محافظة أو مجموعة من المحافظات.

ولعل المثل الأبرز هو حالة التطرف الأقصى الاسكندرية، فهنا حيث تتقزم الرباعية القاعدية إلى أدناها في مصر (٤٠,٤٪) ولا يكاد الأرز يضيف إليها شيئا مذكورا، فان المحاصيل البستانية وحدها بنسبتها البالغة ٤٤,٨٪ تأتي لا كالمحصول الأول المطلق فقط وإنما لترجح إن لم نقل لتزيح الرباعية برمتها أصلا.. وبفضلها تستقيم ميزانية المحاصيل المحلية (٨٨,١٪) الى معدلها القومي السائد (٨٩,٤٪).

وإلى حد أقل نوعا، وبالترتيب التنازلي تقريبا، تصدق هذه القاعدة على حالات الإسماعيلية والسويس فالقليوبية فالجيزة فالبحيرة، حيث تتحول المحاصيل البستانية تلقائيا إلى المحصول الأول بلااستثناء فيما خلا البحيرة التي تقنع فيها بالمركز الثاني بعد البرسيم.. ففي محافظتي القناة، حيث الظروف البيئية خاصة جدا، تتضاءل الرباعية القاعدية الى النصف أو أكثر قليلا، فلا يسعفها سوى المحاصيل البستانية التي تقفز الى الربع أو الثلث تقريبا.. فنسبة الرباعية في الإسماعيلية تبلغ ٥٠,٦٪ فقط، ونسبة البستانية ٢٣,٢٪، فالمجموع الكلي (بالاضافة الى الأرز القليل) هو ٧٧,٢٪، وفي السويس فان هذه النسب هي على

الترتيب ٥٧,٧٪، ٣٢,١٪، والمجموع ٩٢٪.. أما فى القليوبية فهى على الترتيب نفسه ٦٧,٣٪، ٢٧,١٪، والمجموع ٩٥,٧٪، وفى الجيزة ٥٨,٨٪، ٣٥,٦٪، والمجموع ٩٤,٥٪.. وفى نهاية القائمة تأتى البحيرة بنسب ٦٣,٣٪، ١٦,٧٪، والمجموع ٩٢,٩٪.

داخل هذا التباين الأولى الذى تولده المحاصيل البستانية، لاننسى فى النهاية ذلك التباين الثانوى الذى يضفيه أو يضفيه الميزان البستانى، فلا شك أنه فارق إقليمى هام أن تكون محافظة ما منطقة خضروات أو منطقة فواكه.. بل حتى حيث يتعادلان فان لذلك دلالته الخاصة.. حيث أن المفروض بالتعريف أو بالتعريفة القومية أن يكون الميزان بنسبة الثلثين ـ الثلث تقريبا.

فمن محافظات الخضروات، لديك الجيزة (٢٢,٤٪ من المساحة المحصولية)، ثم الاسكندرية (٢١,٢٪) فضلا عن السويس (٢٤,٧٪) والى حد أقل القليوبية (١٥,٤٪) هذا بينما تعد الإسماعيلية مثلا نموذجيا لمحافظة الفواكه، حيث تفوق نسبة المقات وحدها نسبة كل الخضروات، أو ٨,٧٪ مقابل ٧,٨٪ على الترتيب، بينما لا تقل نسبة سائر الفواكه عن ذلك كثيرا، ٦,٧٪ بمجموع قدره ١٥,٤٪ للفواكه مقابل ٧,٨٪ للخضروات، أى الضعف بسهولة.

مجموعـة المنوعـات

لا يبقى فى الختام سوى هذه المجموعة الشديدة التعدد والتى تغطى نسبة الـ ١٠٪ المتبقية فى ميزانية المحاصيل.. ولا جدال أنها أشد محاصيلنا تخصصا وتركزا إقليميا، إذ أن أغلبها هى المحاصيل الخصيصة والضئيلة، ولولا ضآلة مساحتها ووزنها لكان لها شأن كبير فى التباين الاقليمى الزراعى، ولكنها على أية حال تضفى الطوابع والألوان المحلية وتضيف «اللمسات الأخيرة» الى شخصيات أقاليمنا الزراعية المختلفة.

الحقيقة الرئيسية فى المجموعة ارتباطها الى حد كبير بطرفى القطر فى أقصى الشمال وأقصى الجنوب.. فى حين تقل بوضوح فى وسط القطر.. فاذا كانت نسبتها فى الميزانية القومية هى ١٠٪، فانها تبلغ ضعفها وزيادة فى الإسماعيلية (٢٢,٨٪) ودمياط (١٩,٥٪) فى الشمال، وفى المنيا (١٦,٩٪) وأسيوط (١٦,٤٪) فى الجنوب...وذلك دون أن نذكر الجنوب الأقصى قنا وأسوان حيث يختلط الأمر كله وينقلب انقلابا بفضل القصب، الذى لا يدرج هنا فى خانة المنوعات إلا من قبيل

ضرورات الجدولة البحتة، فتصبح مجموعة المنوعات ندا أو منافسا تقريبا للرباعية القاعدية ذاتها.

هذا كله بينما تقل نسبة المنوعات فى محافظات الوسط أمثال الغربية (٥٪)، المنوفية (١, ٥٪)، القليوبية (٣,٤٪)، الجيزة (٥, ٥٪)، الفيوم (٦,٦٪)، ومرجع هذا بلاشك قوة الرباعية القاعدية ومكملاتها من المحاصيل الوسطى بحيث لا تترك للمنوعات إلا هامشا ضيقا للغاية.

ومن المهم بعد هذا أن نرصد الفارق الإقليمى بين مجموعة منوعات يسودها محصول أو اثنان، وأخرى يجتمع فيها معظمها فى تقارب نسبى محسوس.. هذا فضلا بالطبع عن أنواع المحاصيل ذاتها ، فالشعير والفول والبصل تكاد تكون قاسما مشتركا فى معظم محافظات الدلتا والصعيد على السواء.. غير أن الدلتا وخاصة شمالها تنفرد بعد هذا أكثر بالسمسم والسودانى والكتان، بينما يتميز الصعيد أكثر بالعدس والحلبة والثوم والنباتات الطبية والعطرية فضلا بالطبع عن القصب.. وفى هذا المضمار يبدو جنوب الصعيد بالذات وكأنه «عطار و/ أو علاف مصر» بامتياز.

شخصيات المحافظات الزراعية:
دراسة تيولوچية تطورية

تلك إذن ميزانية المحاصيل فى التحليل كأساس للتصنيف أو التقسيم الإقليمى، ولا يبقى إلا أن نضع ذلك التكنيك فى التطبيق.. فبمثل هذا المفتاح الاحصائى نستطيع أن نفتح مغاليق الشخصيات الزراعية الإقليمية، ممثلة فى المحافظات، حتى نؤلف منها أقاليمنا الزراعية الجغرافية العامة فى النهاية.

فبحسب نسب عناصر المركب الزراعى فى كل محافظة وتوليفاتها وتوازناتها المختلفة، يمكننا أولا أن نحدد خصائصها ومعالمها، وهذه الأخيرة نستطيع بعد ذلك أن نجمعها فى «عائلات» أى فى مجموعات متقاربة أو متشابهة من الأنماط، يمكن أخيرا أن نصنفها بدورها تصنيفا تراتبيا فى هيراركية أو عقد أو سلم تطورى، يبدأ من الاقتصاد الزراعى التقليدى الى اللاتقليدى، أو من المتخلف الى الأكثر تطورا، أو على أية حال من الأكثر اقترابا من النمط القومى العام الى الأكثر ابتعادا وتباينا.. وبصيغة أكثر تحديدا، السلم كله متصل متدرج Continuum بين قطبين أساسيين متناقضين هما زراعة الريف البحتة فى طرف وزراعة المدينة الصرفة فى الطرف الآخر.

ميزانيـــة

النسب المئوية للمحاصيل بحسب مجموعاتها الوظيفية

النمط	المحافظة	القطن	القمح	الذرة	البرسيم	الرباعية	الارز	المجموع	البستانية
المدن المتطرفة	الاسكندرية	٠,٢	٦,٠	١٠,٠	٢٤,٢	٤٠,٤	٢,٩	٤٣,٣	٤٤,٨
	الاسماعيلية	٠,٥	٩,٢	٢٢,١	١٨,٨	٥٠,٦	٣,٤	٥٤,٠	٢٣,٢
	السويس	—	١٣,٣	٢٦,٧	١٧,٧	٥٧,٧	٢,٢	٥٩,٩	٣٢,١
المدن المركزية	الجيزة	٠,٦	٦,٨	٢٩,٩	٢١,٥	٥٨,٨	٠,١	٥٨,٩	٣٥,٦
	القليوبية	٨,٠	١٠,٦	٢٤,٣	٢٤,٤	٦٧,٣	١,٣	٦٨,٦	٢٧,١
	البحيرة	١٢,١	٨,٤	١٣,٧	٢٩,١	٦٣,٣	١٢,٩	٧٦,٢	١٦,٧
العادى المتطور	المنوفية	١٠,٤	١٢,٢	٢٨,٩	٣١,٢	٨٢,٧	٠,١	٨٢,٨	١٢,١
	الفيوم	١١,٣	١٣,١	٢٧,٦	٢٨,٢	٨٠,٢	٢,٧	٨٢,٩	١٠,٥
	دمياط	٧,٩	٥,٦	٤,٩	٣١,١	٤٩,٥	٢٠,٦	٧٠,١	١٠,٤
	الدقهلية	١٥,١	١٠,٧	٧,٦	٣٠,٣	٦٣,٧	٢١,٠	٨٤,٧	٤,٦
	كفرالشيخ	١٢,٢	١٠,٥	٧,٢	٣٠,٤	٦٠,٣	٢٤,٥	٨٤,٨	٣,٨
	الشرقية	١٠,٥	١٢,٤	١٨,٤	٢٨,٧	٧٠,٠	١٣,٤	٨٣,٤	٩,٤
	الغربية	١٥,٨	١٢,٧	١٦,٥	٣١,٥	٧٦,٥	١١,١	٨٧,٦	٧,٤
العادى التقليدى	بنى سويف	١٤,٣	١٠,٧	٣٠,٦	٢٧,٤	٨٣,٠	صفر	٨٣,٠	٧,٠
	المنيا	١٧,٦	١١,٩	٢٦,٤	٢٠,٩	٧٦,٨	صفر	٧٦,٨	٦,٣
	أسيوط	١٦,٢	١٣,٨	٣٠,٨	١٧,٧	٧٨,٥	—	٧٨,٥	٥,١
	سوهاج	١٣,٥	٢٠,٨	٣٣,٩	٢١,٢	٨٩,٤	—	٨٩,٤	٣,٣
العادى المتطرف	قنا	١,٢	٢١,٧	٣٠,٤	٦,٤	٥٩,٧	صفر	٥٩,٧	٤,٨
	أسوان	صفر	٢٢,٢	٢٧,٨	٥,٣	٥٥,٣	—	٥٥,٣	٤,٥
	مصر	١١,٢	١٢,١	٢٠,٢	٢٦,١	٧٠,١	٩,١	٧٩,٢	١٠,٢

المحاصيل

في المحافظات المختلفة ١٩٧٥ (م ح ل)

المجموع الكلى	المنوعات	أهم المنوعات
٨٨,١	١١,٩	الشعير ، الفول ، الكتان .
٧٧,٢	٢٢,٨	السودانى ، الشعير ، السمسم .
٩٢,٠	٨,٠	الفول ، السمسم ، السودانى ، الشعير .
٩٤,٥	٥,٥	البصل ، السودانى ، القصب.
٩٥,٧	٤,٣	البصل ، الأرز ، الثوم ، الكتان .
٩٢,٩	٧,١	الشعير ، الفول .
٩٤,٩	٥,١	البصل ، الفول ، القصب ، الكتان .
٩٣,٤	٦,٦	الفول ، الشعير ، الطبية ، الكتان .
٨٠,٥	١٩,٥	الدريس ، الشعير ذو الصفين ، الكتان.
٨٩,٣	١٠,٧	الدريس ، البصل ، الكتان ، الشعير .
٨٨,٦	١١,٤	الدريس ، الكتان ، الفول ، الشعير .
٩٢,٨	٧,٢	البصل ، الفول ، الشعير ، الدريس .
٩٥,٠	٥,٠	الشعير ، الدريس ، الكتان ، الثوم .
٩٠,٠	١٠,٠	الفول ، البصل ، الثوم ، الحلبة .
٨٣,١	١٦,٩	الفول ، القصب ، الثوم ، الطبية .
٨٣,٦	١٦,٤	العدس ، الفول ، الطبية ، البصل .
٩٢,٧	٧,٣	الفول ، البصل ، الشعير ، الحلبة .
٦٤,٥	٣٥,٥	العدس ، السمسم ، الفول ، الحلبة .
٥٩,٨	٤٠,٢	السمسم ، الفول ، الشعير ، الحناء .
٨٩,٤	١٠,٦	الفول ، القصب ، البصل ، العدس .

وابتداء، ليس هناك محافظتان متماثلتان تماما أو حتى تقريبا فى التوليفة أو التركيبة الزراعية، غير أن هناك من الناحية الأخرى أوجه تقارب، إن لم تصل أحيانا إلى حد القرابة فالى حد التشابه، فنسبة الرباعية القاعدية تشير الى أى حد تعتبر التركيبة تقليدية أو لا تقليدية، وكذلك تبين نسبة الأرز فى الشمال والقصب فى الجنوب الى أى حد هى مختلفة مغايرة أو عادية نمطية.. أما نسبة المحاصيل البستانية فلعلها مؤشر معقول الى مدى تقدمها أو تخلفها أى مدى تطورها الحضارى أو التكنولوچى، هذا بينما تدل نسبة المنوعات الباقية على مدى تنوع وتلون التشكيلة عموما.

وعلى هذه الأسس نجد أن محافظاتنا، بصرف النظر عن الفروق الداخلية الهامة بها أحيانا، تقع تلقائيا فى سلسلة متراتبة تطوريا تبدأ بالاسكندرية فى طرف وتنتهى بأسوان فى طرف النقيض، ولو أنهما تتشابهان مع ذلك فى أنهما أشد ما يكونان إبتعادا عن النمط القومى العام المألوف، وذلك من حيث أنهما اطار الأطراف ومنتهى التطرف جغرافيا ونوعيا، موقعا وزراعة، أو بحسبانهما ـ بالتعبير الديالكتيكى الجامع ـ بمثابة الأضداد المتماثلة Identical opposites وفيما بين النقيضين هذين تتراتب المحافظات على إيقاع وفى وتيرة مطردة نحو ذلك النمط القومى العام حتى يصل إلى أقصى مراحله إتباعية وتقليدية.

وفى تراتبها هذا تقع تلك المحافظات فى عائلات قرابة نسبية تتشابه فيما بينها بوضوح، وتمثل غالبا ثنائيات أو أزواجا من المحافظات ونادرا ثلاثيات، وتقع كل مجموعة منها فى نمط مشترك، كل نمط يمكن أن يعد انتقاليا بين سابقه ولاحقه، ومن ثم يؤدى كل منها تطوريا الى تاليه، الى أن تكتمل المنظومة تصاعديا أو تنازليا، تلك الأنماط وثنائياتها أو ثلاثياتها خمسة هى:

(١) نمط زراعات المدن المتطرفة، ويشمل ثلاثية الاسكندرية ـ الإسماعيلية ـ السويس

(٢) نمط زراعات المدن المركزية، ويشمل ثنائى الجيزة ـ القليوبية ثم البحيرة .

(٣) النمط العادى المتطور، ويشمل ثنائى المنوفية ـ الفيوم ثم دمياط وثنائيات الدقهلية ـ كفر الشيخ ، والشرقية ـ الغربية.

(٤) النمط العادى التقليدى، ويشمل بنى سويف وثنائى المنيا ـ أسيوط ثم سوهاج .

(٥) النمط غير العادى غير التقليدى، ويشمل ثنائى قنا ـ أسوان.

فاذا نحن رتبنا ميزانيات محافظاتنا المحصولية بحسب هذا الترتيب، مثلما يفعل الجدول السابق، فسنجد أن الأرقام غالبا تتزايد أو تتناقص فى انحدارات أو

اتجاهات محددة. فنسبة الرباعية القاعدية تبدأ من أعلى الجدول ضعيفة جدا أو ضعيفة للغاية، وغالبا ما تكون بلا قطن أو بأقل القليل منه، ثم ترتفع بالتدريج حتى تصل الى التضخم والتخمة والتقليدية المطلقة، وعلى العكس من ذلك نسبة المحاصيل البستانية، فهى تبدأ مرتفعة جدا أو للغاية ثم تتواضع حتى تتطامن فى النهاية دون المعدل القومى بكثير.. أما الأرز فى الشمال والقصب فى الجنوب.. ثم المنوعات فى الجميع، فلها ايقاعها المستقل كثيرا أو قليلا بالطبع، ولكنها تؤكد علاقات القرابة والتشابه داخل عائلات الأنماط المتعاقبة عبر السلم التطورى كله.

نمط زراعات المدن المتطرفة

المتطرفة موقعا وزراعة على السواء، فالاسكندرية والاسماعيلية والسويس ثلاثتها ساحلية متطرفة الموقع، ورقعها الزراعية محدودة الغاية بعضها معزول جغرافيا الى حد ما عن معمور الدلتا، والواقع أنها إما جزء لا يتجزأ من ظهير مدينة كبرى تمثل هى الحلقة الأولى المباشرة منه ولكنها اقتطعت منه إداريا فقط، كالاسكندرية، وإما ظهير مدينة متوسطة الحجم مقتطع أصلا من الصحراء بالاستصلاح الحديث ولكنه إداريا يضم شريحة شبه صحراوية هامشية، كالسويس والاسماعيلية.. من هنا جاء تطرف زراعات المدن بها، الى جانب تطرف موقعها الجغرافى نفسه، تلك إذن فى مجملها محافظات مدن أساسا، أو بالأحرى محافظات مدينة واحدة تسودها تماما أو تقريبا.

من ثم كان حتما أن تنصرف الى زراعات المدن وتتكرس لها الى أقصى حد تسمح به اعتبارات الدورة الزراعية واقتصاد المكان.. وبالمقابل، يتضاءل دور الرباعية القاعدية التقليدية الى حده الأدنى.. ولذا كان النمط متطرفا أيضا فى ميزانية محاصيله، فهو يمتاز بأعلى نسبة فى مصر من المحاصيل البستانية (٢٣ ـ ٤٥٪)، وبأدنى نسبة من الرباعية القاعدية (٤٠ ـ ٥٨٪) ويعد المركب الزراعى عموما متنوعا بدرجة فوق الوسط الى عالية جدا، وذلك بفضل مجموعة محاصيل المنوعات التكميلية ذات الطبيعة الخاصة، والنمط بهذا هو نهاية التطور الزراعى فى مصر أكثر مما هو قمته.. وهو، بعد، يختلف داخليا بطبيعة الحال بحسب الظروف المحلية من محافظة الى محافظة.

الاسكندرية

فالاسكندرية قمة النمط، ولا يكاد يكون لها مثيل فى مصر، إذ أن محافظتها إنما تجتزىء الحلقة الداخلية المباشرة من حلقات زراعات ظهير المدينة الكبير الذى

يستوعب معظم البحيرة، من هنا تسجل أدنى نسبة للرباعية فى البلد وهى ٤٠,٤٪ أى أكثر نوعا من نصف المعدل القومى وأقل فعلا من نصف الحدّ الأقصى فى سوهاج (٨٩,٤٪) وبديهى، لا قطن عمليا، ولا أرز كذلك إلا رمزا، بينما تنكمش الحبوب الرئيسية الذرة والقمح الى نصف معدلها القومى وتعد بذلك من أدنى كثافاتها فى القطر، بل إن مجموع الحبوب كلها ليقل كثيرا عن البرسيم الذى يعد فى الواقع محور الرباعية وجسمها الحقيقى.. على أن تراتب الرباعية يظل كالنمط القومى، البرسيم فالذرة فالقمح فالقطن على هذا الترتيب.

بالمقابل، تسجل المحاصيل البستانية ذروتها فى مصر ٤٤,٨٪، متفوقة بذلك على الرباعية التقليدية ذاتها، وممثلة نحو نصف المساحة المحصولية وأكثر من أربعة أمثال المعدل القومى، وهى منصفة بالتقريب بين الخضروات والفواكه، ولذا فان المحافظة تتلخص محوريا فى مزرعة خضر وحديقة فاكهة مشتركة، وأهم الفواكه هى التين (٩٠٪ من المساحة القومية) فالزيتون (٤٣,٧٪) فالعنب فالجوافة، وأخيرا، فان نسبة المنوعات عادية ولكنها شبه مركزة، فنصفها للشعير والباقى للفول والكتان.

الإسماعيلية والسويس

كمحافظات قنالية منعزلة وجبهة ريادة واستصلاح هامشية، تعد الإسماعيلية والسويس أقرب شبيه بالإسكندرية فى المركب الزراعى، ولكن مع اختلافات محلية، فالرباعية القاعدية أعلى قليلا تحقيقا لبعض الكفاية الذاتية فى الحبوب نظرا للعزلة الجغرافية النسبية، ولكن كالإسكندرية لا قطن ولا أرز عمليا، وعلى عكس الاسكندرية وكل الدلتا تزيد مساحة الذرة على البرسيم بل ويبلغ مجموع الحبوب ضعف البرسيم وزيادة.

أما المحاصيل البستانية فأقل قليلا عما فى الإسكندرية، فهى وإن ظلت أكبر محصول منفرد على الاطلاق، فانها لا تعدو نصف نسبة الرباعية القاعدية.. ويرجع هذا الفارق بالطبع إلى ضآلة أحجام مدن المنطقة النسبية بالقياس إلى الإسكندرية، كذلك فان ميزانها البستانى مختلف كثيرا، وخضرواتها على عكس الإسكندرية بلا بطاطس قط، وفواكهها أكثر مدارية حيث الأخيرة متوسطية أكثر، أما المنوعات فأعلى هنا كثيرا نظرا لملاءمة التربة الصفراء الخفيفة لأنواع خاصة منها، على رأسها المحاصيل الزيتية السودانى والسمسم ثم الشعير والفول.

حاسمة فى المركب الزراعى.. غير أنها بالمقابل تعمل بتداخل مساراتها وتشابك قممها - كالأمواج على سطح البحر - على تحييد بعضها البعض وتقريب هيكلها العام نحو قدر أكبر من التجانس العام.. وهذا يصدق أيضا على كثافة المحصول كما على كثافة زراعته، أى على متوسط محصول الفدان كما على نسبة المحصول من المساحة، ذهب الكيف هنا مع الكم أو ذهب عكسه.. وبهذا نصل إلى تجانس عام مزدوج أو مثنى: كما وكيفا.

أما اذا كان ثمة تباين محسوس أو ابتعاد حقيقى عن هذا التجانس الأساسى، فانما يتركز ويتبلور بالضرورة فى أقصى الشمال والجنوب، فى القطبين المتناقضين من المحور، أى أساسا فى أطراف مصر القصوى وهوامشها القصية.. وهذا بالدقة ما تأتى المحاصيل المحلية أو الخصيصة لتؤكده بشكل قاطع.. فهذه المحاصيل التى لا توجد إلا فى قطاعات ونطاقات أو رقع وبقع محددة بصرامة من أرض مصر، تشترك فى ثلاثة ملامح تحدد دورها بداية ونهاية فى تشكيل اللاندسكيب الزراعى ككل، وهى: موقع الأطراف والقلب، ووضع الاستقطاب أو التداخل، وضآلة الوزن.

فأما الموقع فانها تنقسم إلى فئتين: الأطراف وهى الأغلبية السائدة، والقلب وهى الأقلية المعدودة.. فمعظمها يشارك فى الموقع الهامشى على أطراف المزروع إما شمالا وجنوبا وهو الأغلب، وإما شرقا وغربا كما فى الدلتا خاصة.. فالأرز والقصب كما رأينا هما ببساطة القطب الشمالى والجنوبى فى الزراعة المصرية. ويكاد الكتان والعدس يتبعانهما أو يتلوانهما اذا اتجهنا من كلا القطبين نحو الداخل.. وفى أعقاب هذين يأتى السودانى والبصل، ثم السمسم والحلبة على نفس الترتيب.. أو قل، فى حالة الصعيد، إن المجموعة الداخلية من هذه المتتابعة، أى العدس والبصل والسمسم والحلبة، بالإضافة إلى أمثال الثوم والحمص والترمس والنباتات الطبية والعطرية، ترصع قلب الصعيد الأوسط، أو قل، فى حالة الدلتا إن إطارا من المحاصيل المحلية يحف بها من الأطراف: الأرز فى الشمال، وعلى الهوامش الشرقية السودانى والسمسم والحناء، وعلى الهوامش الغربية الفول والشعير، حتى الخضروات والفواكه، التى تمثل وضعا خاصا وسطا بين المحاصيل العامة والمحلية والتى ترتبط وظيفيا بعامل المدن الكبرى أكثر منها بأى عامل منفرد آخر.. هى الأخرى تتوقع أكبر كثافاتها عمليا وكأمر واقع على الأطراف والهوامش، سواء على ضلوع الدلتا شرقا وغربا أو على رؤوس مثلثها شمالا وجنوبا.

وغنى عن النص بعد هذا أن هذه المحاصيل الصغيرة جميعا تتداخل فى قاعدة المحاصيل الرئيسية الكبرى العريضة تداخلا عضويا لا انفصام له، قل «مغروسة»

فى صميم جسمها الكبير سواء كأسافين وجزر أو كجيوب ونطاقات.. غير أنها فيما بينها تنقسم ما بين الاستقطاب والتداخل.. فأغلبيتها الهامشية الموقع تمتاز بالطبع بالاستقطاب على حدة أو على جنب، بينما تتداخل بقيتها الداخلية فى بعضها البعض بالضرورة بدرجات متفاوتة.. فمعظم جيوب الحلبة والثوم والحمص والترمس والنباتات الطبية والعطرية تتقارب أو تتداخل ثم تلتئم جميعها تقريبا كتوابع لنطاق الفول فى قلب الصعيد.

يبقى أخيرا ولكن فوق الكل عامل الوزن أو الحجم.. فكل هذه المحاصيل الصغيرة بل والمتوسطة، والتى تناهز أو تجاوز العشرين عددا، لا تغطى فيما بينها أكثر من ربع مساحة المزروع فى مصر أو المساحة المحصولية القومية.. وهذا يحكم عليها ابتداء بالضآلة، ويحدد مع العاملين السابقين دورها بصرامة فى معمار اللاندسكيب الزراعى: إنه مجرد وشى أو نقش بديع شديد التنوع متعدد الألوان للغاية، ولكنه غالبا مقصور على أطراف الثوب، قل «كشغل البرودرى» أو «مخرمات الدانتيلا» الدقيقة، أو هو مرصع على وسطه وقلبه كوشم الوردة، تاركا صلب النسيج نفسه أقرب إلى التجانس وتجانسه أقرب إلى البساطة.

إن الزراعة المصرية، ككل عناصر الطبيعة أو الحياة التى سبق أن عرضنا لها، إنما تتغير على أطرافها وهوامشها، وعلى الأطراف والهوامش وحدها وأساسا.. وتبقى زراعتنا فى مجملها، وبعيدا عن أى طمس للمعالم الثانوية والتباين المحلى، وهى أقرب إلى التجانس العريض منها إلى التنافر الحاد أو غير ذلك، وهو تجانس يرتبط وثيقا بالتجانس الطبيعى العام فى مورفولوچية مصر، ذلك الذى لا ينفصل بدوره عن ضبط النيل أو ضبط المناخ أو كليهما معا.

أقاليم مصر الزراعية

من فعل هذا التجانس الغالب، وبرهانا عليه أيضا، صعب جدا أن نجد أو نحدد فى مصر أقاليم زراعية متبلورة صارمة الحدود على نحو ما نجد مثلا فى الولايات المتحدة الأمريكية، وإذا كانت المحاصيل الرئيسية العامة تتداخل مع بعضها البعض بنسب مختلفة فى توليفات وتشكيلات مختلفة تعطى مركبات محصولية تختلف من منطقة إلى أخرى بحيث تمنح كلا منها بالتأكيد لونا محليا خاصا ومختلفا، فان المشكلة هى أن هذه الفروق تتطور بالتدريج الوئيد جدا بحيث تتداخل هذه الألوان المحلية وتندغم فى بعضها البعض فتتحول مناطقها جميعا إلى مناطق انتقالية

متصلة بلا انقطاع بين بعضها البعض.. والمحصلة النهائية لهذا ليست «نطاقات زراعية» بالمعنى الدقيق للكلمة، أى أقاليم جامعة مانعة قاطعة الحدود، وإنما نسب ومركبات زراعية مختلفة بقدر أو بآخر، أو هى على الأكثر أشباه نطاقات، أو أقاليم من الدرجة الثانية أو الثالثة داخل إقليم زراعى رئيسى واحد كبير.

حتى المحاصيل المحلية، المتفردة بطبيعتها، هى الأخرى لا يمكن أن تعد نطاقات إلا من قبيل التجاوز أو المجاز، فان هى إلا أسافين أو جيوب موضعية صغيرة مغروسة كما رأينا فى جسم الإقليم الزراعى الواحد الكبير، أو هى ترصع حواشيه، ولئن كانت هذه الجيوب تتداخل عادة فى بعضها البعض مثلما تتداخل فى أرضية المحاصيل الرئيسية القاعدية، فان المحاصيل المحلية بهذا النمط تؤكد اللون المحلى لمنطقتها حقا، لكن دون أن تسلخ أو تصنع منها أى شىء كأقاليم أولية بالمعنى الصحيح.

حتى تلك المحاصيل المحلية الواسعة المساحة و المتطرفة الهامشية الموقع كالأرز لا تسود سيادة مطلقة فى منطقتها المعزولة، وإنما تؤلف مجرد عنصر بارز فى مركب محصولى متعدد العناصر، وقصارى ما تفعل هذه المحاصيل المحلية الهامشية أنها بقدر ما تؤكد التباين والتغير فى صورة مصر الزراعية على الأطراف القصوى، تؤكد أن جسم البلد وصلبه أدنى أن يكون إقليما زراعيا متجانسا أو شبه متجانس.

حقا هناك مناطق ورقع زراعية متميزة فى مصر، ولكننا لا نستطيع أن نتحدث عن نطاقات زراعية حقيقية، شمال الدلتا، مثلا، هو بسهولة «صحفة أرز مصر» وجنوب الدلتا هو إلى حد أقل «سلة خبز مصر» بينما إلى حد أقل وأقل يمكن أن يعد وسط الدلتا بينهما «حقل قطن مصر» الأول باعتبار الكثافة والتيلة.. كذلك الجيزة هى نسبيا «مزرعة خضروات مصر» والمنوفية بالمثل «مزرعة ألبانها» فى حين تأتى القليوبية والفيوم على جانبى العاصمة وكلتاهما «حديقة فواكه مصر» وتكاد البحيرة أخيرا أن تشارك الجميع فى تلك الأوصاف بنفس الدرجة تقريبا، ولكن أيا من هذه ليس نطاقا جغرافيا بمعنى الكلمة، وكلها مختلطة متنوعة المحاصيل أكثر منها زراعة المحصول الواحد أو السائد.

ولئن كان قد قيل بحق إن مصر بامتدادها الطولى الواضح من الشمال الى الجنوب تكاد تطوى نطاقات القمح والذرة والقطن والقصب الأمريكية الشهيرة فى طية واحدة، فان هذا أصدق باعتبار الأطراف القصوى الشمالية والجنوبية فى الحقيقة.. أما صميم البلد فنطاق زراعى واحد متباين التشكيلات والتوليفات محليا،

هذا ـ بالمناسبة ـ مع ملاحظة أن ترتيب محاصيلنا الرئيسية هو جغرافيا عكس ترتيب «النطاقات» الأمريكية: هنا القطن أكثر شمالية من القمح، والقمح من الذرة، وهناك القمح فى الشمال والذرة فى الوسط، والقطن فى الجنوب.. كذلك فان مناطق محاصيلنا الرئيسية أكثر تنوعا واختلاطا وعمومية وأقل تخصصا بكثير من النطاقات الأمريكية.

مصر إذن، نخلص ونختتم، إقليم زراعى واحد شبه متجانس مديد الاستطالة ينقسم إلى عدة أقاليم ثانوية sub - regions أو ثالثة، أكثر مما هى عدة أقاليم أولية متجاورة متضاغطة داخل أنبوب طويل.. ومن هنا فقط.. وعلى هذا الأساس وحده، ومع الاحتفاظ بعنصر النسبية السليمة، يمكننا أن نحدد المناطق أو الأقاليم الزراعية فى مصر كتجميع ختامى وتطبيق تكاملى وتعبير اختزالى عن مبدأ التجانس المادى فى زراعتنا.

أسس التصنيف الزراعى

وأسس التصنيف الإحصائية هنا هى بالطبع النسب المتغايرة للمحاصيل الرئيسية والثانوية المختلفة، أى توليفات المركب المحصولى، فى كل منطقة.. والأقاليم الناتجة، التى لا تعدو أن تكون قراءة أو توزيعا رأسيا لتركيبة المحاصيل فى منطقة واحدة، حيث قراءة كل محصول على حدة على امتداد البلد هى التوزيع الأفقى، هذه الأقاليم الناتجة هى أقاليم من الدرجة الثانية، يمكن أن تنقسم داخليا إلى أقاليم من الدرجة الثالثة أو ما دون ذلك بحسب الأحوال، والاساس فى هذا التحديد هو «ميزان المحاصيل» أو ـ أفضل ـ «ميزانية المحاصيل» أى وزن وثقل كل محصول فى المركب المحصولى، وذلك كما يتمثل فى نسبته المئوية من المساحة المحصولية فى كل محافظة (م ح ل).

غير أننا إلى جانب هذا نحتاج فى تصنيفنا إلى مقياس إشارى وميزان إحصائى موحد نقيس عليه ونقارن إليه أقاليمنا لتبرز لنا الفروق الاقليمية الدالة، ولا شك أن هذا المقياس هو بامتياز ميزانية المحاصيل القومية العامة نفسها.. فمدى اقتراب أو ابتعاد كل محافظة عنها يحدد موقعها التصنيفى بين أقاليمنا تلقائيا.. ولحسن الحظ فان لميزانية محاصيلنا القومية هيكلا بسيطا وواضح المعالم والحدود للغاية.

فهناك أولا قاعدة الأساس، الأربعة الكبار أو رباعية البرسيم ـ الذرة ـ القمح والقطن.. فهى تؤلف وحدها نحو ٧٠٪ (٧٠,١٪) من مساحة مصر المحصولية.. فاذا أضفنا إليها مساحة الأرز القومية وهى نحو ١٠٪ (٩,١٪ بالدقة) لكان المجموع ٨٠٪ تقريبا (٧٩,٢٪ بالضبط) فاذا ما أضفنا إلى ذلك مساحة المحاصيل

البستانية من خضروات وفواكه وهى أيضا حوالى ١٠٪ (١٠,٢٪ بالتحديد)، لكان المجموع الكلى زهاء ٩٠٪ (٨٩,٤٪ بصرامة) هذا يترك لبقية المحاصيل أو مجموعة المنوعات نحو ١٠٪ أخرى (١٠,٦٪ بالدقة).

داخل هذه الحدود الأولية، نستطيع أن نمضى فى تصنيفنا إلى مدى أبعد، وذلك بأن نحدد وزن كل محصول على حدة فنرصد نسبته وترتيبه.. وفى الميزانية القومية نجد أن الترتيب العام داخل الرباعية القاعدية هو دائما كالآتى: البرسيم أولا أو نحو الربع (٢٦,١٪) فالذرة نحو الخمس (٢٠,٢٪) والاثنان معا يجمعان نحو ٥٥٪ من المساحة المحصولية (٥٦,٣٪ بالضبط) ثم بعيدا بين الثمن والعشر يلى القمح (١٢,١٪)، فالقطن (١١,٧٪)، ولكليهما معا أقل من الربع (٢٣,٨٪).

كذلك فان هناك الميزان البستانى ما بين الخضروات معها البطاطس فى كفة والفواكه معها المقات فى الكفة الأخرى، وهو يبلغ نحو الثلثين ـ الثلث على الترتيب (٦,٣٪ مقابل ٣,٩٪).

وهكذا بالمثل فى مجموعة المنوعات التى تضم ١٤ محصولا تجمع فيما بينها الـ ١٠٪ المتبقية من مساحة القطر المحصولية، فنصفها تقريبا (٥٪) يذهب لمجموعة البقول بالإضافة إلى القصب، فللبقول الخمس ٣,١٪ كالآتى: الفول ٢,١٪، العدس ٠,٥٪، الحلبة ٠,٣٪، ثم كل من الحمص والترمس ٠,١٪.. أما القصب فله ٢٪، والنصف الباقى منصف بدوره بين مجموعة الدريس ١,٩٪، والكتان ٠,٥٪، والمحاصيل الزيتية ٠,٣٪ لكل من السمسم والسودانى، وبين مجموعة البصل ١,٢٪ والثوم ٠,٢٪ والنباتات الطبية والعطرية ٠,٤٪.

تلك بالتبسيط هى خطوط التقسيم القومية العريضة، فكل ابتعاد عن هذه الهيراركية يمثل فروقا إقليمية تصنع لنا أقاليمنا المطلوبة تلقائيا، وبهذا المقياس المقارن الثابت ستبرز لنا على الفور فروق أساسية بين محافظاتنا المختلفة ستنعكس على شخصياتها الزراعية كما سترسى وترسم حدود أقاليمنا الزراعية النهائية.

الرباعية القاعدية

وأول تلك الفروق وأهمها بالتأكيد فى أغلب الحالات هو حجم أو ثقل الرباعية القاعدية نفسها، فذاك هو الذى سيحدد جوهر الأقليم الزراعى الذى تنتمى إليه المحافظة أو المنطقة.. والواقع أن نسبة الرباعية ـ هذا أمر بديهى ـ تتناسب تناسبا عكسيا مع نسبة بقية عناصر ميزانية المحاصيل جملة و/ أو تفصيلا.. وهنا نجد

فروقا إقليمية هائلة أحيانا.. فالحد الأدنى للرباعية نجده فى أقصى الشمال بالاسكندرية (٤٠,٤٪) يقابله الحد الأقصى فى أقصى الجنوب بسوهاج (٨٩,٤٪)، أى أكثر من الضعف.. غير أن هذين القطبين المتنافرين، كما سيلاحظ، هما من مواقع الأطراف جغرافيا، مثلما تقع أيضا أغلب الحالات المتطرفة المماثلة وهى الإسماعيلية والسويس والجيزة وقنا وأسوان.

على أن هذه الحالات هى عموما الأقلية، أما الأغلبية فأقل تطرفا فى ابتعادها عن المعدل القومى كما أنها تقع غالبا فى وسط البلد لا أطرافه.. وعلى الجملة فان محافظاتنا تنقسم من هذه الزاوية الى مجموعتين: واحدة تزيد على المستوى القومى (٧٠٪) وأخرى تقل عنه، كل بدرجات متفاوتة للغاية أيضا.. وليس ثمة سوى الشرقية وحدها يقع على قب الميزان بالضبط (٧٠٪).

والحقيقة الهامة هنا أن المجموعة السالبة يقع معظمها فى الدلتا كما أن هذه بدورها تكاد تقتصر عليها، بينما تنتمى المجموعة الموجبة فى معظمها الى الصعيد ويكاد هذا أيضا أن يقتصر عليها وحدها.. أما الاستثناءات فقليلة فى الحالتين، كالغربية والمنوفية فى الدلتا، وكالجيزة وقنا وأسوان فى الصعيد.. غير أن هذه الاستثناءات إما حالات معتدلة غير متطرفة كالغربية.. وإما حالات خاصة جدا مفهومة مثل الجيزة كمحافظة خضروات ثم قنا وأسوان كمحافظتى قصب.

معنى هذا، بعد استبعاد الاستثناءات، هو ببساطة أن الاقتصاد الزراعى السائد فى الصعيد اقتصاد تقليدى، كلاسيكى، بمعنى أنه يبتلع فى رباعية المحاصيل الرئيسية المعهودة المؤلفة من محاصيل الغذاء والعلف والألياف.. هذا بينما يبتعد النمط السائد فى الدلتا عن هذا القالب التقليدى ليطعم بعناصر غير تقليدية أكثر كالمحاصيل البستانية والأرز وسائر المحاصيل الصغيرة.

ليس هذا فحسب، وإنما يشتد الاتجاه غير التقليدى فى الدلتا ويقوى كلما اتجهنا شمالا بصفة عامة وعلى الأطراف الساحلية بصفة خاصة.. بينما يقل تدريجيا تجاه الجنوب.. تتبع مثلا نسبة الرباعية من القليوبية (٦٧,٣٪) الى السويس (٥٧,٧٪) والاسماعيلية (٥٠,٦٪) على محور الشرق، وعبر الشرقية (٧٠٪) الى الدقهلية (٦٣,٧٪) ودمياط (٤٩,٥٪) على محور الوسط، ثم أخيرا الى كفر الشيخ (٦٠,٣٪) والبحيرة (٦٣,٥٪) فالاسكندرية (٤٠,٤٪) على محور الغرب.. وليس فى الصعيد تدرج انحدارى أو انحدار تدريجى كهذا الذى يميز الدلتا، غير أننا نجد أعلى درجة من الزراعة التقليدية به وبمصر جميعا فى سوهاج حيث تبلغ نسبة الرباعية القاعدية حوالى ٩٠٪ (٨٩,٤٪).

أخيرا فان من أبرز نتائج (أو أسباب؟) تطرف نسبة الرباعية القاعدية تغير أو اختلال عدد عناصرها المكونة بالزيادة أو بالنقص.. فقد يختفى عنصر أو أكثر من عناصر الرباعية ولكن يحل محله محصول آخر، فتظل التركيبة الأساسية رباعية كما هى الحال فى الإسماعيلية والسويس حيث يختفى القطن وتسد المحاصيل البستانية مسده.. ولكن هذه الحالة فردية، والقاعدة عموما أنه اذا تعدلت الرباعية فانما تتوسع إلى خماسية أو تنكمش إلى ثلاثية.. الحالة الأولى تحدث عادة فى شمال الدلتا باضافة الأرز كمحصول رئيسى، كما فى الغربية وكفر الشيخ والدقهلية والشرقية، أو فى جنوب الدلتا باضافة المحاصيل البستانية كما فى القليوبية والمنوفية.. وقد تتفق إضافة الاثنين معا فتكون سداسية كما فى البحيرة.. أما الحالة الثانية فتحدث باختفاء أو تضاؤل القطن والقمح وحلول المحاصيل البستانية محلهما كما فى الاسكندرية والجيزة، أو القمح والذرة وحلول الأرز محلهما كما فى دمياط، أو القطن والبرسيم وحلول القصب محلهما كما فى قنا وأسوان.

ولا يبقى، بعد هذه النظرة الخارجية الى الرباعية القاعدية، سوى أن ننظر إلى عناصرها ومكوناتها نظرة داخلية تتعرف على توازناتها وتراتبها ، وذلك كمتغيرات أو ثوابت للقياس الإقليمى، فأولا، وعلى غرار القاعدة القومية، القاعدة العامة فى كل الدلتا، فيما عدا محافظتى الاسماعيلية والسويس كحالة وكبيئة خاصة.. هى أن نسبة مساحة البرسيم تزيد على الذرة، وفضلا عن هذا فان الفارق بينهما يزيد كلما اتجهنا شمالا إلى أن يصل فى بعض الحالات إلى ستة الأمثال (دمياط) بينما يقل جنوبا حتى يكادا يتساويان فى القليوبية.

العكس تماما أو تقريبا فى الصعيد.. فباستثناء محافظتى القطن المنيا وأسيوط، تزيد نسبة الذرة على البرسيم، وذلك على عكس القاعدة القومية.. بل وكذلك يزيد الفارق بينهما كلما اتجهنا جنوبا حتى ليبلغ الأول نحو خمسة أمثال الثانى فى أسوان.. ولا يتساوى المحصولان تقريبا سوى فى الفيوم فقط.. وفى كلتا الحالتين الدلتا والصعيد، فان المتغير الذى يخلق هذه الفروق هو بالدقة تناقص نسبة البرسيم على مستوى القطر كلما اتجهنا جنوبا بصفة عامة.

ثانيا: فارق المساحة بين ثنائى القمح - القطن أقل منه بين ثنائى البرسيم - الذرة، ولكن الأهم أن القمح يزيد على القطن كقاعدة عامة وفى كلا الوجهين البحرى والقبلى على السواء، إلا فى محافظات القطن المتخصصة.. ففى البحيرة والغربية وكفر الشيخ والدقهلية بالإضافة إلى دمياط فى الدلتا.. ثم فى بنى سويف والمنيا وأسيوط فى الصعيد.. تنقلب القاعدة القومية فيتفوق القطن على القمح.

وفيما عدا هذا الاستثناء، فالملاحظ بعامة، ولكن فى أقصى الأطراف شمالا وجنوبا بخاصة، أن الفارق بين المحصولين يزداد كلما اتجهنا من قلب البلد شمالا وجنوبا، والسبب فى هذا هو تناقص نسبة القطن كلما اتجهنا جنوبا لا سيما فى الصعيد، وتناقص نسبة القمح كلما اتجهنا شمالا لا سيما فى الدلتا.

المحاصيل الإقليمية

المحاصيل الإقليمية الخصيصة حاسمة فى إحداث وتوليد التباين الأرضى بدرجة أكبر من المحاصيل العميمة، لأنها بصفة خاصة تمثل حالات استقطاب جغرافى متطرف الموقع والدرجة، مثلما يفعل الأرز فى أقصى الشمال والقصب فى أقصى الجنوب.. ففى الشمال يحل الأرز محل القمح والذرة وينافس القطن، وفى الجنوب يحل القصب محل القطن ولا ينافس أحدا كما لا ينافسه أحد.. وبهذا كله ينقلب ميزان المحاصيل الإقليمى رأسا على عقب مبتعدا تماما عن نمطه القومى السائد.

فأما الأرز فانه فى محافظاته يتحول توا الى محصول أول، بل ويحتل مكانة القطن كالمحصول الرابع، بل وكذلك مكانة القمح كالمحصول الثالث، وذلك باستثناء وحيد هو الغربية.. بل إنه ليبلغ فى بعض هذه الحالات ضعف إلى ثلاثة وأربعة أمثال هذا المحصول أو ذاك.. بل إن الأرز ليتفوق على الذرة نفسه وبنفس النسبة أحيانا ليصبح المحصول الثانى بعد البرسيم فى المحافظات الثلاث كفر الشيخ والدقهلية ودمياط، غير أن الأرز فى جميع الحالات يظل دون البرسيم بالتأكيد.. ففى أكثف محافظاته الثلاث السابقة لا يعدو ثلثى مساحة البرسيم إلا بالكاد، بينما يهبط الى نصفها أو ثلثها فى سائر محافظاته.

أما القصب فى الجنوب الأقصى فوضعه أشد حسما وجزما، فهو فى قنا يمثل أكثر من خمس المساحة المحصولية ويكاد يأتى المحصول الثانى مكررا مع القمح بعد الذرة (القمح ٢١,٦٪ والقصب ٢١,٧٪) أما فى أسوان فانه - أى القصب - يمثل وحده ثلث المساحة المحصولية (٣٤٪) ويعد المحصول الأول بلا منازع متفوقا على الذرة الذى يأتى بعده بمسافة (٢٧,٨٪).

وبهذا الشكل، وفى غياب الأرز تماما من الجنوب بالطبع، نستطيع أن نرى ونفهم مدى وسر اختلال ميزان المحاصيل فى المحافظتين: فرباعية الكبار التقليدية تختل جذريا بحيث لا تجمع أكثر من نصف المساحة المحصولية إلا بصعوبة (٥٥ - ٦٠٪ تقريبا، فى حين أنها تصل فى الميزانية القومية الى ٧٠٪، ترتفع فى بعض

الحالات الى ٨٠٪ بل والى ٩٠٪ تقريبا)، بل إن تلك الرباعية التقليدية لا وجود لها هنا فى الواقع، حيث ينقرض القطن ويذوى البرسيم.. وإنما تتحول إلى ثلاثية الذرة ـ القمح ـ القصب كما فى قنا أو حتى القصب ـ الذرة ـ القمح كما فى أسوان.

وينعكس ثقل القصب الحاسم والفيصل فى ميزانية المحاصيل حين نضيف نسبته الى نسبة الرباعية التقليدية، إذ يطفر المجموع على الفور الى ٨١,٣٪ فى قنا، ٨٩,٣٪ فى أسوان.. أى ما يجاوز نسبة الرباعية مع الأرز فى أقصى شمال الدلتا أو الرباعية وحدها فى أقصى حالاتها مثل سوهاج.

المحاصيل البستانية

بنسبتها القومية العامة، ١٠٪ تقريبا، ترفع المحاصيل البستانية حصة الرباعية القاعدية مع الأرز من ٨٠٪ الى ٩٠٪ كمتوسط تقريبى عام، غير أننا نعلم أن نسبتها الإقليمية تتفاوت بشدة، فهى فى رأس الجدول بالاسكندرية ٤٤,٨٪ من ميزانية المحاصيل، وفى ذنبه بأسوان ٤,٥٪ فقط، أى بنسبة عشرة الأمثال وزيادة ـ وهذان أيضا هما الحدان الأقصى والأدنى تقريبا مثلما هما القطبان الشمالى والجنوبى فى البلد جميعا، من هنا، وبهذا التفاوت الشديد، تأتى المحاصيل البستانية إما لتصحح ميزانية المحاصيل حيث هى مختلة أصلا، أو على العكس لتزيدها اختلالا على اختلال، وذلك بحسب حالة كل محافظة أو مجموعة من المحافظات.

ولعل المثل الأبرز هو حالة التطرف الأقصى الاسكندرية، فهنا حيث تتقزم الرباعية القاعدية إلى أدناها فى مصر (٤٠,٤٪) ولا يكاد الأرز يضيف إليها شيئا مذكورا، فان المحاصيل البستانية وحدها بنسبتها البالغة ٤٤,٨٪ تأتى لا كالمحصول الأول المطلق فقط وإنما لترجح إن لم نقل لتزيح الرباعية برمتها أصلا.. وبفضلها تستقيم ميزانية المحاصيل المحلية (٨٨,١٪) الى معدلها القومى السائد (٨٩,٤٪).

وإلى حد أقل نوعا، وبالترتيب التنازلى تقريبا، تصدق هذه القاعدة على حالات الإسماعيلية والسويس فالقليوبية فالجيزة فالبحيرة، حيث تتحول المحاصيل البستانية تلقائيا إلى المحصول الأول بلااستثناء فيما خلا البحيرة التى تقنع فيها بالمركز الثانى بعد البرسيم.. ففى محافظتى القناة، حيث الظروف البيئية خاصة جدا، تتضاءل الرباعية القاعدية الى النصف أو أكثر قليلا، فلا يسعفها سوى المحاصيل البستانية التى تقفز الى الربع أو الثلث تقريبا.. فنسبة الرباعية فى الإسماعيلية تبلغ ٥٠,٦٪ فقط، ونسبة البستانية ٢٣,٢٪، فالمجموع الكلى (بالاضافة الى الأرز القليل) هو ٧٧,٢٪، وفى السويس فان هذه النسب هى على

الترتيب ٥٧,٧٪، ٣٢,١٪، والمجموع ٩٢٪.. أما فى القليوبية فهى على الترتيب نفسه ٦٧,٣٪، ٢٧,١٪، والمجموع ٩٥,٧٪، وفى الجيزة ٥٨,٨٪، ٣٥,٦٪، والمجموع ٩٤,٥٪.. وفى نهاية القائمة تأتى البحيرة بنسب ٦٣,٣٪، ١٦,٧٪، والمجموع ٩٢,٩٪.

داخل هذا التباين الأولى الذى تولده المحاصيل البستانية، لاننسى فى النهاية ذلك التباين الثانوى الذى يضفيه أو يضفيه الميزان البستانى، فلا شك أنه فارق إقليمى هام أن تكون محافظة ما منطقة خضروات أو منطقة فواكه.. بل حتى حيث يتعادلان فان لذلك دلالته الخاصة.. حيث أن المفروض بالتعريف أو بالتعريفة القومية أن يكون الميزان بنسبة الثلثين ـ الثلث تقريبا.

فمن محافظات الخضروات، لديك الجيزة (٢٢,٤٪ من المساحة المحصولية)، ثم الاسكندرية (٢١,٢٪) فضلا عن السويس (٢٤,٧٪) والى حد أقل القليوبية (١٥,٤٪) هذا بينما تعد الإسماعيلية مثلا نموذجيا لمحافظة الفواكه، حيث تفوق نسبة المقات وحدها نسبة كل الخضروات، أو ٨,٧٪ مقابل ٧.٨٪ على الترتيب، بينما لا تقل نسبة سائر الفواكه عن ذلك كثيرا، ٦,٧٪ بمجموع قدره ١٥,٤٪ للفواكه مقابل ٧,٨٪ للخضروات، أى الضعف بسهولة.

مجموعة المنوعات .

لا يبقى فى الختام سوى هذه المجموعة الشديدة التعدد والتى تغطى نسبة الـ ١٠٪ المتبقية فى ميزانية المحاصيل.. ولا جدال أنها أشد محاصيلنا تخصصا وتركزا إقليميا، إذ أن أغلبها هى المحاصيل الخصيصة والضئيلة، ولولا ضآلة مساحتها ووزنها لكان لها شأن كبير فى التباين الاقليمى الزراعى، ولكنها على أية حال تضفى الطوابع والألوان المحلية وتضيف «اللمسات الأخيرة» الى شخصيات أقاليمنا الزراعية المختلفة.

الحقيقة الرئيسية فى المجموعة ارتباطها الى حد كبير بطرفى القطر فى أقصى الشمال وأقصى الجنوب.. فى حين تقل بوضوح فى وسط القطر.. فاذا كانت نسبتها فى الميزانية القومية هى ١٠٪، فانها تبلغ ضعفها وزيادة فى الإسماعيلية (٢٢,٨٪) ودمياط (١٩,٥٪) فى الشمال، وفى المنيا (١٦,٩٪) وأسيوط (١٦,٤٪) فى الجنوب.. وذلك دون أن نذكر الجنوب الأقصى قنا وأسوان حيث يختلط الأمر كله وينقلب انقلابا بفضل القصب، الذى لا يدرج هنا فى خانة المنوعات إلا من قبيل

ضرورات الجدولة البحتة، فتصبح مجموعة المنوعات ندا أو منافسا تقريبا للرباعية القاعدية ذاتها.

هذا كله بينما تقل نسبة المنوعات فى محافظات الوسط أمثال الغربية (٥٪)، المنوفية (١,٥٪)، القليوبية (٣,٤٪)، الجيزة (٥,٥٪)، الفيوم (٦,٦٪)، ومرجع هذا بلاشك قوة الرباعية القاعدية ومكملاتها من المحاصيل الوسطى بحيث لا تترك للمنوعات إلا هامشا ضيقا للغاية.

ومن المهم بعد هذا أن نرصد الفارق الإقليمى بين مجموعة منوعات يسودها محصول أو اثنان، وأخرى يجتمع فيها معظمها فى تقارب نسبى محسوس.. هذا فضلا بالطبع عن أنواع المحاصيل ذاتها ، فالشعير والفول والبصل تكاد تكون قاسما مشتركا فى معظم محافظات الدلتا والصعيد على السواء.. غير أن الدلتا وخاصة شمالها تنفرد بعد هذا أكثر بالسمسم والسوداني والكتان، بينما يتميز الصعيد أكثر بالعدس والحلبة والثوم والنباتات الطبية والعطرية فضلا بالطبع عن القصب.. وفى هذا المضمار يبدو جنوب الصعيد بالذات وكأنه «عطار و/ أو علاف مصر» بامتياز.

شخصيات المحافظات الزراعية: دراسة تيولوچية تطورية

تلك إذن ميزانية المحاصيل فى التحليل كأساس للتصنيف أو التقسيم الإقليمى، ولا يبقى إلا أن نضع ذلك التكنيك فى التطبيق.. فبمثل هذا المفتاح الاحصائى نستطيع أن نفتح مغاليق الشخصيات الزراعية الإقليمية، ممثلة فى المحافظات، حتى نؤلف منها أقاليمنا الزراعية الجغرافية العامة فى النهاية.

فبحسب نسب عناصر المركب الزراعى فى كل محافظة وتوليفاتها وتوازناتها المختلفة، يمكننا أولا أن نحدد خصائصها ومعالمها، وهذه الأخيرة نستطيع بعد ذلك أن نجمعها فى «عائلات» أى فى مجموعات متقاربة أو متشابهة من الأنماط، يمكن أخيرا أن نصنفها بدورها تصنيفا تراتبيا فى هيراركية أو عقد أو سلم تطورى، يبدأ من الاقتصاد الزراعى التقليدى الى اللاتقليدى، أو من المتخلف الى الأكثر تطورا، أو على أية حال من الأكثر اقترابا من النمط القومى العام الى الأكثر ابتعادا وتباينا.. وبصيغة أكثر تحديدا، السلم كله متصل متدرج Continuum بين قطبين أساسيين متناقضين هما زراعة الريف البحتة فى طرف وزراعة المدينة الصرفة فى الطرف الآخر.

ميزانيـــة

النسب المئوية للمحاصيل بحسب مجموعاتها الوظيفية

النمط	المحافظة	القطن	القمح	الذرة	البرسيم	الرباعية	الارز	المجموع	البستانية
المدن المتطرفة	الاسكندرية	٠,٢	٦,٠	١٠,٠	٢٤,٢	٤٠,٤	٢,٩	٤٣,٣	٤٤,٨
	الاسماعيلية	٠,٥	٩,٢	٢٢,١	١٨,٨	٥٠,٦	٣,٤	٥٤,٠	٢٣,٢
	السويس	—	١٣,٣	٢٦,٧	١٧,٧	٥٧,٧	٢,٢	٥٩,٩	٣٢,١
المدن المركزية	الجيزة	٠,٦	٦,٨	٢٩,٩	٢١,٥	٥٨,٨	٠,١	٥٨,٩	٣٥,٦
	القليوبية	٨,٠	١٠,٦	٢٤,٣	٢٤,٤	٦٧,٣	١,٣	٦٨,٦	٢٧,١
	البحيرة	١٢,١	٨,٤	١٣,٧	٢٩,١	٦٣,٣	١٢,٩	٧٦,٢	١٦,٧
العادى المتطور	المنوفية	١٠,٤	١٢,٢	٢٨,٩	٣١,٢	٨٢,٧	٠,١	٨٢,٨	١٢,١
	الفيوم	١١,٣	١٣,١	٢٧,٦	٢٨,٢	٨٠,٢	٢,٧	٨٢,٩	١٠,٥
	دميـاط	٧,٩	٥,٦	٤,٩	٣١,١	٤٩,٥	٢٠,٦	٧٠,١	١٠,٤
	الدقهلية	١٥,١	١٠,٧	٧,٦	٣٠,٣	٦٣,٧	٢١,٠	٨٤,٧	٤,٦
	كفرالشيخ	١٢,٢	١٠,٥	٧,٢	٣٠,٤	٦٠,٣	٢٤,٥	٨٤,٨	٣,٨
	الشرقيـة	١٠,٥	١٢,٤	١٨,٤	٢٨,٧	٧٠,٠	١٣,٤	٨٣,٤	٩,٤
	الغربيـة	١٥,٨	١٢,٧	١٦,٥	٣١,٥	٧٦,٥	١١,١	٨٧,٦	٧,٤
العادى التقليدى	بنى سويف	١٤,٣	١٠,٧	٣٠,٦	٢٧,٤	٨٣,٠	صفر	٨٣,٠	٧,٠
	المنيـا	١٧,٦	١١,٩	٢٦,٤	٢٠,٩	٧٦,٨	صفر	٧٦,٨	٦,٣
	أسيوط	١٦,٢	١٣,٨	٣٠,٨	١٧,٧	٧٨,٥	—	٧٨,٥	٥,١
	سوهاج	١٣,٥	٢٠,٨	٣٣,٩	٢١,٢	٨٩,٤	—	٨٩,٤	٣,٣
الفقير العادى	قنـا	١,٢	٢١,٧	٣٠,٤	٦,٤	٥٩,٧	صفر	٥٩,٧	٤,٨
	أسوان	صفر	٢٢,٢	٢٧,٨	٥,٣	٥٥,٣	—	٥٥,٣	٤,٥
	مصر	١١,٧	١٢,١	٢٠,٢	٢٦,١	٧٠,١	٩,١	٧٩,٢	١٠,٢

المحاصيــــل

في المحافظات المختلفة ١٩٧٥ (م ح ل)

المجموع الكلى	المنوعات	أهم المنوعات
٨٨,١	١١,٩	الشعير ، الفول ، الكتان .
٧٧,٢	٢٢,٨	السودانى ، الشعير ، السمسم .
٩٢,٠	٨,٠	الفول ، السمسم ، السودانى ، الشعير .
٩٤,٥	٥,٥	البصل ، السودانى ، القصب.
٩٥,٧	٤,٣	البصل ، الأرز ، الثوم ، الكتان .
٩٢,٩	٧,١	الشعير ، الفول .
٩٤,٩	٥,١	البصل ، الفول ، القصب ، الكتان .
٩٣,٤	٦,٦	الفول ، الشعير ، الطبية ، الكتان .
٨٠,٥	١٩,٥	الدريس ، الشعير ذو الصفين ، الكتان.
٨٩,٣	١٠,٧	الدريس ، البصل ، الكتان ، الشعير .
٨٨,٦	١١,٤	الدريس ، الكتان ، الفول ، الشعير .
٩٢,٨	٧,٢	البصل ، الفول ، الشعير ، الدريس .
٩٥,٠	٥,٠	الشعير ، الدريس ، الكتان ، الثوم .
٩٠,٠	١٠,٠	الفول ، البصل ، الثوم ، الحلبة .
٨٣,١	١٦,٩	الفول ، القصب ، الثوم ، الطبية .
٨٣,٦	١٦,٤	العدس ، الفول ، الطبية ، البصل .
٩٢,٧	٧,٣	الفول ، البصل ، الشعير ، الحلبة .
٦٤,٥	٣٥,٥	العدس ، السمسم ، الفول ، الحلبة .
٥٩,٨	٤٠,٢	السمسم ، الفول ، الشعير ، الحناء .
٨٩,٤	١٠,٦	الفول ، القصب ، البصل ، العدس .

وابتداء، ليس هناك محافظتان متماثلتان تماما أو حتى تقريبا فى التوليفة أو التركيبة الزراعية، غير أن هناك من الناحية الأخرى أوجه تقارب، إن لم تصل أحيانا إلى حد القرابة فالى حد التشابه، فنسبة الرباعية القاعدية تشير الى أى حد تعتبر التركيبة تقليدية أو لا تقليدية، وكذلك تبين نسبة الأرز فى الشمال والقصب فى الجنوب الى أى حد هى مختلفة مغايرة أو عادية نمطية.. أما نسبة المحاصيل البستانية فلعلها مؤشر معقول الى مدى تقدمها أو تخلفها أى مدى تطورها الحضارى أو التكنولوچى، هذا بينما تدل نسبة المنوعات الباقية على مدى تنوع وتلون التشكيلة عموما.

وعلى هذه الأسس نجد أن محافظاتنا، بصرف النظر عن الفروق الداخلية الهامة بها أحيانا، تقع تلقائيا فى سلسلة متراتبة تطوريا تبدأ بالاسكندرية فى طرف وتنتهى بأسوان فى طرف النقيض، ولو أنهما تتشابهان مع ذلك فى أنهما أشد ما يكونان إبتعادا عن النمط القومى العام المألوف، وذلك من حيث أنهما اطار الأطراف ومنتهى التطرف جغرافيا ونوعيا، موقعا وزراعة، أو بحسبانهما ـ بالتعبير الديالكتيكى الجامع ـ بمثابة الأضداد المتماثلة Identical opposites وفيما بين النقيضين هذين تتراتب المحافظات على إيقاع وفى وتيرة مطردة نحو ذلك النمط القومى العام حتى يصل إلى أقصى مراحله إتباعية وتقليدية.

وفى تراتبها هذا تقع تلك المحافظات فى عائلات قرابة نسبية تتشابه فيما بينها بوضوح، وتمثل غالبا ثنائيات أو أزواجا من المحافظات ونادرا ثلاثيات، وتقع كل مجموعة منها فى نمط مشترك، كل نمط يمكن أن يعد انتقاليا بين سابقه ولاحقه، ومن ثم يؤدى كل منها تطوريا الى تاليه، الى أن تكتمل المنظومة تصاعديا أو تنازليا، تلك الأنماط وثنائياتها أو ثلاثياتها خمسة هى:

(١) نمط زراعات المدن المتطرفة، ويشمل ثلاثية الاسكندرية ـ الإسماعيلية ـ السويس

(٢) نمط زراعات المدن المركزية، ويشمل ثنائى الجيزة ـ القليوبية ثم البحيرة .

(٣) النمط العادى المتطور، ويشمل ثنائى المنوفية ـ الفيوم ثم دمياط وثنائيات الدقهلية ـ كفر الشيخ ، والشرقية ـ الغربية.

(٤) النمط العادى التقليدى، ويشمل بنى سويف وثنائى المنيا ـ أسيوط ثم سوهاج .

(٥) النمط غير العادى غير التقليدى، ويشمل ثنائى قنا ـ أسوان.

فاذا نحن رتبنا ميزانيات محافظاتنا المحصولية بحسب هذا الترتيب، مثلما يفعل الجدول السابق، فسنجد أن الأرقام غالبا تتزايد أو تتناقص فى انحدارات أو

اتجاهات محددة. فنسبة الرباعية القاعدية تبدأ من أعلى الجدول ضعيفة جدا أو ضعيفة للغاية، وغالبا ما تكون بلا قطن أو بأقل القليل منه، ثم ترتفع بالتدريج حتى تصل الى التضخم والتخمة والتقليدية المطلقة، وعلى العكس من ذلك نسبة المحاصيل البستانية، فهى تبدأ مرتفعة جدا أو للغاية ثم تتواضع حتى تتطامن فى النهاية دون المعدل القومى بكثير.. أما الأرز فى الشمال والقصب فى الجنوب.. ثم المنوعات فى الجميع، فلها ايقاعها المستقل كثيرا أو قليلا بالطبع، ولكنها تؤكد علاقات القرابة والتشابه داخل عائلات الأنماط المتعاقبة عبر السلم التطورى كله.

نمط زراعات المدن المتطرفة

المتطرفة موقعا وزراعة على السواء، فالاسكندرية والاسماعيلية والسويس ثلاثتها ساحلية متطرفة الموقع، ورقعها الزراعية محدودة للغاية بعضها معزول جغرافيا الى حد ما عن معمور الدلتا، والواقع أنها إما جزء لا يتجزأ من ظهير مدينة كبرى تمثل هى الحلقة الأولى المباشرة منه ولكنها اقتطعت منه إداريا فقط، كالاسكندرية، وإما ظهير مدينة متوسطة الحجم مقتطع أصلا من الصحراء بالاستصلاح الحديث ولكنه إداريا يضم شريحة شبه صحراوية هامشية، كالسويس والاسماعيلية.. من هنا جاء تطرف زراعات المدن بها، الى جانب تطرف موقعها الجغرافى نفسه، تلك إذن فى مجملها محافظات مدن أساسا، أو بالأحرى محافظات مدينة واحدة تسودها تماما أو تقريبا.

من ثم كان حتما أن تنصرف الى زراعات المدن وتتكرس لها الى أقصى حد تسمح به اعتبارات الدورة الزراعية واقتصاد المكان.. وبالمقابل، يتضاءل دور الرباعية القاعدية التقليدية الى حده الأدنى.. ولذا كان النمط متطرفا أيضا فى ميزانية محاصيله، فهو يمتاز بأعلى نسبة فى مصر من المحاصيل البستانية (٢٣ - ٤٥٪)، وبأدنى نسبة من الرباعية القاعدية (٤٠ - ٥٨٪) ويعد المركب الزراعى عموما متنوعا بدرجة فوق الوسط الى عالية جدا، وذلك بفضل مجموعة محاصيل المنوعات التكميلية ذات الطبيعة الخاصة، والنمط بهذا هو نهاية التطور الزراعى فى مصر أكثر مما هو قمته.. وهو، بعد، يختلف داخليا بطبيعة الحال بحسب الظروف المحلية من محافظة الى محافظة.

الاسكندرية

فالاسكندرية قمة النمط، ولا يكاد يكون لها مثيل فى مصر، إذ أن محافظتها إنما تجتزىء الحلقة الداخلية المباشرة من حلقات زراعات ظهير المدينة الكبير الذى

يستوعب معظم البحيرة، من هنا تسجل أدنى نسبة للرباعية فى البلد وهى ٤٠,٤٪ أى أكثر نوعا من نصف المعدل القومى وأقل فعلا من نصف الحدّ الأقصى فى سوهاج (٨٩,٤٪) وبديهى، لا قطن عمليا، ولا أرز كذلك إلا رمزا، بينما تنكمش الحبوب الرئيسية الذرة والقمح الى نصف معدلها القومى وتعد بذلك من أدنى كثافاتها فى القطر، بل إن مجموع الحبوب كلها ليقل كثيرا عن البرسيم الذى يعد فى الواقع محور الرباعية وجسمها الحقيقى.. على أن تراتب الرباعية يظل كالنمط القومى، البرسيم فالذرة فالقمح فالقطن على هذا الترتيب.

بالمقابل، تسجل المحاصيل البستانية ذروتها فى مصر ٤٤,٨٪، متفوقة بذلك على الرباعية التقليدية ذاتها، وممثلة نحو نصف المساحة المحصولية وأكثر من أربعة أمثال المعدل القومى، وهى منصفة بالتقريب بين الخضروات والفواكه، ولذا فان المحافظة تتلخص محوريا فى مزرعة خضر وحديقة فاكهة مشتركة، وأهم الفواكه هى التين (٩٠٪ من المساحة القومية) فالزيتون (٤٣,٧٪) فالعنب فالجوافة، وأخيرا، فان نسبة المنوعات عادية ولكنها شبه مركزة، فنصفها الشعير والباقى للفول والكتان.

الإسماعيلية والسويس

كمحافظات قنالية منعزلة وجبهة ريادة واستصلاح هامشية، تعد الإسماعيلية والسويس أقرب شبيه بالإسكندرية فى المركب الزراعى، ولكن مع اختلافات محلية، فالرباعية القاعدية أعلى قليلا تحقيقا لبعض الكفاية الذاتية فى الحبوب نظرا للعزلة الجغرافية النسبية، ولكن كالإسكندرية لا قطن ولا أرز عمليا، وعلى عكس الاسكندرية وكل الدلتا تزيد مساحة الذرة على البرسيم بل ويبلغ مجموع الحبوب ضعف البرسيم وزيادة.

أما المحاصيل البستانية فأقل قليلا عما فى الإسكندرية، فهى وإن ظلت أكبر محصول منفرد على الاطلاق، فانها لا تعدو نصف نسبة الرباعية القاعدية.. ويرجع هذا الفارق بالطبع إلى ضآلة أحجام مدن المنطقة النسبية بالقياس إلى الإسكندرية، كذلك فان ميزانها البستانى مختلف كثيرا، وخضرواتها على عكس الإسكندرية بلا بطاطس قط، وفواكهها أكثر مدارية حيث الأخيرة متوسطية أكثر، أما المنوعات فأعلى هنا كثيرا نظرا لملاءمة التربة الصفراء الخفيفة لأنواع خاصة منها، على رأسها المحاصيل الزيتية السودانى والسمسم ثم الشعير والفول.

الإسماعيلية

فأما الإسماعيلية فلها ثانى أخفض رباعية قاعدية بعد الإسكندرية ٥٠,٦٪ أى نصف المساحة المحصولية، بينما تناهز المحاصيل البستانية الربع، ٢٣,٢٪ أى أكثر نوعا من الذرة، وهى مقسمة بعدالة تقريبا بين كل من الخضروات والمقات وسائر الفواكه، بنسبة الثلث لكل (٧,٨٪. ٨,٧٪، ٦,٧٪ على الترتيب) وهذا ما يجعل الإسماعيلية بحق أرض الجناين وأرض المقات فى الوقت نفسه.. وأهم الفواكه هى المانجو (١٦,٢٪ من مساحتها القومية) فالشمام (٨٪) فالبطيخ (٦,٤٪).

غير أن أبرز ما فى الزراعة الإسماعيلية نسبة المنوعات العالية جدا، ٢٢,٨٪، أى مثل المحاصيل البستانية تقريبا.. ويستتبع هذا تشكيلة عريضة من المحاصيل الصغيرة والخاصة التى تنوع المركب بشدة كما تلونه بلون محلى متميز للغاية.. فنصف هذه المساحة للسودانى وحده (١١,٩٪) أى أكثر من مساحة القمح نفسه (٩,٢٪). ولا غرو، فالإسماعيلية تقود البلد فى هذا المحصول خارج كل مقارنة.. النصف الباقى يستولى عليه الشعير أولا ثم السمسم ثانيا.

السويس

إن تكن الإسماعيلية أقرب من السويس إلى الإسكندرية فى انخفاض نسبة الرباعية القاعدية، فان السويس أقرب بالتأكيد من حيث ارتفاع نسبة المحاصيل البستانية ومن حيث تركيبة مكوناتها، مثلما هى فى ضآلة مساحتها القابلة للزراعة أصلا، لذا يمكن اعتبار المحافظتين الشقيقتين على درجة واحدة من القرابة العائلية أو التشابه الزراعى مع الإسكندرية، سيان أن توضع إحداهما قبل أو بعد الأخرى فى سلم التراتب التطورى القومى.

فنسبة الرباعية ٥٧,٧٪، نصفها لكبيرها الذرة وحده (٢٦,٧٪) وهذه النسبة، بما فيها أهم أنواع الحبوب، أكبر نوعا مما بالإسماعيلية، لا شك لأن حجم السكان هنا أكبر، بالمقابل، هامش المنوعات، وإن اشترك فى الأنواع، ضيق ودون ما بالإسماعيلية بكثير جدا (٨٪ مقابل ٢٢,٨٪)، وهذه المساحة مقسمة بتقارب متدرج نسبيا بين الفول والسمسم والسودانى والشعير.

وعلى العكس، تزيد نسبة المحاصيل البستانية بالسويس عما بالإسماعيلية بدرجة محسوسة، حيث تبلغ ٣٢,١٪ أى ثلث المساحة المحصولية.. لكن الاختلاف الأكبر حقا بل والجذرى هو بالتأكيد فى سيادة الخضروات سيادة مطلقة، فهى تبلغ ٢٤,٧٪ أى ثلاثة أرباع المساحة البستانية أو ثلاثة أمثال مساحة الفواكه، وهى

بهذا تأتى على رأس القطر فى نسبة مساحة الخضروات من جملة مساحة المحافظة المحصولية، كما تأتى صاحبة ثانى أخفض ميزان بستانى فى مصر بعد دمياط.. ولا شك أن هذا يرجع إلى ضرورة اشباع الكفاية الغذائية وسد حاجة الاستهلاك المحلى اليومى المباشر لمدينة هى أشبه بالواحة الساحلية أو القنالية المعزولة نسبيا كالجزيرة البشرية المكتظة.. وهذا على خلاف الإسماعيلية التى، بتوجهها نحو الفواكه لا الخضروات، إنما تتوجه إلى التصدير وتموين سائر المنطقة والبلد.

نمط زراعات المدن المركزية

هذا النمط يمثل الوضع الطبيعى المتكامل حول المدن الكبرى، دون الاجتزاء فالتطرف اللذين يميزان النمط السابق.. ولذا فرغم سيطرة زراعات المدن على مركبه الزراعى، فانه يتميز بالاعتدال والاتزان النسبى.. ولهذا فانه هو، وليس النمط المتطرف، الذى يعد بجدارة قمة السلم التطورى الزراعى فى مصر، وهو ينصرف أساسا إلى القاهرة الكبرى والإسكندرية الكبرى، شاملا بالترتيب التنازلى ثنائى الجيزة ـ القليوبية ثم البحيرة.

أبرز خصائص النمط التى تميزه عن سابقه هى ارتفاع نسبة الرباعية القاعدية وانخفاض نسبة المحاصيل البستانية كل إلى مستوى أكثر اعتدالا، ثم انكماش المنوعات إلى هامش ضيق أو ضيق جدا.. وتحقيق قدر معقول من الكفاية المحلية فى الحبوب هو الذى يكمن خلف هذا الاعتدال أو الاتزان، فالرباعية القاعدية تتراوح بين ٥٩، ٦٣٪ أى دون المعدل القومى، والمحاصيل البستانية بين حوالى ٣٦، ١٧٪ أى أضعاف المعدل القومى، والمنوعات بين ٧، ٤٪ أى دون المعدل القومى أو نحو نصفه.

وعلى هذه الأسس تقع الجيزة على رأس النمط وعلى خط التطور المباشر من أو نحو النمط السابق، تليها القليوبية فالبحيرة، غير أن الفروق المحلية تظهر بين الثلاثة لاسيما فى بروز الأرز فى الأخيرة وحدها، ثم فى نسبة القطن واختلاف تراتب عناصر الرباعية القاعدية، ثم أخيرا فى أنواع المحاصيل البستانية والمنوعات.

الجيزة

فالجيزة أقلها فى نسبة الرباعية القاعدية (٥٨,٨٪) ثم هى محافظة بلا قطن تماما أو تقريبا (٠,٦٪) والقمح بدوره (٦,٨٪) نصف المستوى القومى تقريبا..

ولذا فان الرباعية تكاد تختزل عمليا إلى ثنائية الذرة والبرسيم، حيث تؤلف وحدها نحو ٥١,٤٪ من المساحة المحصولية.. غير أن الذرة هنا يفوق البرسيم.. وذلك كما فى معظم الصعيد وعلى عكس معظم الدلتا.. فيحتل الذرة ٢٩,٩٪ من المساحة المحصولية، والبرسيم ٢١,٥٪.

أما المحاصيل البستانية فتبلغ ٣٥,٦٪، وهى ثانى أعلى نسبة فى بابها بعد الاسكندرية، وتجعل هذه المحاصيل أكبر محصول منفرد فى المحافظة.. لكن أبرز ما فى هذه المحاصيل هو يقينا طغيان الخضروات عليها.. فالجيزة محافظة خضروات أولا وفواكه بعد ذلك فقط.. والتقسيم بينهما يتم على أساس الثلثين - الثلث تقريبا.. فللخضروات ٢٢,٤٪ من المساحة المحصولية، بحيث تأتى ثانى أكبر كثافة خضروات فى مصر بعد السويس وقبل الإسكندرية ومعادلة ٥ أمثال المعدل القومى، يستأثر البطاطس منها بأكبر نسبة من نوعها فى القطر وهى ٤,٦٪ أى ٥ أمثال المعدل القومى، وما يعادل ١٧,٣٪ من مساحته القومية.. ومن أهم الخضروات الأخرى الطماطم ٨,٩٪.

أما الفواكه فلها ٨,٦٪ من مساحة المحافظة المحصولية، أى ضعف المعدل القومى، منصفة بالتقريب بين المقات وسائر الفواكه.. ويسود المقات هنا الشمام لا البطيخ.. فالجيزة تقدم ٤١,٩٪ من مساحة الشمام فى مصر، ١٠,٢٪ من الخيار.. وأهم الفواكه الأخرى المانجو (٢١,٥٪) والبرقوق (٢٨,٨٪) ثم الموز والتفاح بالإضافة إلى نصف التين الشوكى فى مصر.

طبيعى لا يتبقى للمنوعات بعد هذا كله سوى هامش ضيق للغاية، ٥,٥٪، قوامه البصل فالسودانى فالقصب، تكمله كسور عشرية من الفول والشعير والحلبة والترمس والأرز والكتان والنباتات الطبية والعطرية، قائمة شديدة التعدد والتنوع، ولكنها بالغة الضآلة فاقدة التركز.

القليوبيـة

مع القليوبية ننتقل تنازليا إلى رباعية قاعدية أكبر، نحو ٦٧,٣٪ أى الثلثين من المساحة المحصولية، كما يظهر القطن لأول مرة وإن دون المتوسط (٨٪) كما يرتفع القمح إلى ضعف نسبته فى الجيزة تقريبا ١٠,٦٪.. أما الذرة والبرسيم فلهما معا نصف المساحة كما فى الجيزة تقريبا أو أقل قليلا، نحو ٤٨,٧٪ غير أنهما هنا يبلغان حد التساوى التام، حيث ينخفض الذرة قليلا إلى ٢٤,٣٪ بينما يرتفع البرسيم قليلا إلى ٢٤,٤٪.

بالمقابل، تنخفض المحاصيل البستانية قليلا إلى ٢٧,١٪ (مقابل ٣٥,٦٪ فى الجيزة) ولكنها تظل أكبر محصول منفرد فى المحافظة، كما تناهز ٣ أمثال المعدل القومى إلا قليلا، من الناحية الأخرى، يتجه الميزان البستانى نحو المزيد من الاعتدال والتقارب، بنسبة ثلاثة الأخماس للخضروات والخمسين للفواكه، أو ١٥,٤٪ مقابل ١١٪ على الترتيب، وكلتاهما تعادل نسبة المتوسط القومى نحو ثلاثة الأمثال.

ولكن هذا الميزان يكفى مع ذلك لكى يجعل من المحافظة محافظة فواكه فى الدرجة الأولى اتساقا مع شهرتها ومكانتها التاريخية التى شحبت أخيرا، على أن القليوبية، على عكس الجيزة، لا هى محافظة بطاطس فى الخضروات ولامقات فى الفواكه، وإنما هى تتخصص فى الخضروات الأساسية المنوعة وفى الموالح بأنواعها المختلفة.. فللقليوبية من المساحة القومية ١٧,٥٪ فى البرتقال، مقابل ٦,٨٪ فقط فى الشمام.. أما من المشمش فلها ٢٩,٦٪، ومن البرقوق ١٤,٥٪، ومن الجوافة ١٢٪، هذا عدا الموز والمانجو ثم نصف التين الشوكى فى مصر.

هامش المنوعات هو أضيق ما فى بابه فى مصر جميعا، ٤,٣٪ فقط، قوامه قليل من البصل ١,٩٪، والأرز ١,٣٪، ثم كسور من الثوم والكتان فالشعير والقصب فالفول فالسودانى فالنباتات الطبية والعطرية.

البحيرة

البحيرة واقعيا وعمليا هى إقليم الاسكندرية الزراعى، وبهذا لا تختلف جوهريا عن محافظات اقليم القاهرة الأكبر، ولكن، بحكم أبعادها الجغرافية الأربعة، فان مفتاح شخصية البحيرة الزراعية، أو بالأحرى مثلث غرب الدلتا كله باضافة شريط محافظة الاسكندرية المقتطع اداريا، يكمن فى أنها تجمع بنسب متقاربة بين خصائص أربع زراعات مختلفة: زراعة الأرض السوداء (القطن والحبوب الرئيسية)، زراعة برارى الشمال (الأرز)، زراعات المدن (الخضروات والفواكه)، ثم زراعة هوامش الوادى شبه الصحراوية (الفول والشعير).

نسبة الرباعية القاعدية وسط بين الجيزة والقليوبية، ٦٣,٣٪، ولكن تراتب عناصرها يختلف، فهنا يتفوق القطن على القمح لأول مرة، ١٢,١٪ مقابل ٨,٤٪ على الترتيب.. كما يطرد الاتجاه نحو رجحان البرسيم على الذرة فيصل الى قمته فى النمط حتى ليبلغ ضعفه وزيادة أو ٢٩,١٪ مقابل ١٣,٧٪ على الترتيب،

ولاغرابة فى كثافة أى من القمح أو البرسيم، فهى لا تزيد على المعدلات القومية كثيرا، ولكن اللافت هو هبوط القمح والذرة دون معدلاتهما القومية بشدة، وتفسيره لاشك يكمن فى الأرز.. فهنا يظهر الأرز لأول مرة كمحصول رئيسى ١٢,٩٪ أى الثالث بعد البرسيم والذرة وقبل القطن.. هذا يرجع بالطبع الى الموقع فى نطاق البرارى والأرز، وهو أيضا ما يميز البحيرة عن زميلتيها فى النمط الجيزة والقليوبية.

بالمقابل، تنخفض نسبة المحاصيل البستانية الى نصف زميلتيها تقريبا، فتبلغ ١٦,٧٪ غير أن هذا الانخفاض النسبى إنما يرجع إلى عظم مساحة البحيرة الحقيقى بالقياس إليهما من الناحية الأخرى، فان الاتجاه نحو تعادل كفتى الميزان البستانى يزداد اطرادا، فالمساحة البستانية منصفة تقريبا بين الخضروات والفواكه، ٩,٦٪ مقابل ٧,١٪ على الترتيب.. وكما يبرز دور البطاطس فى الخضروات نسبيا، يبرز دور المقات فى الفواكه الى حد أبعد، فله وحده نصف مساحتها (٣,٦٪)، والنصف الآخر لسائر أصنافها (٣,٥٪) وفى المقات يسود دور البطيخ أساسا، حيث تقدم البحيرة ثلث بطيخ مصر على الأقل، وأهم الخضر والفواكه الأخرى الطماطم والخيار والبرتقال والعنب والزيتون ثم البرقوق والجوافة والموز والتفاح بالإضافة إلى ثلثى كمثرى القطر.

النمط العادى المتطور

هذا النمط انتقالى عريض بين أنماط زراعات المدن كقطب وبين أنماط زراعات الريف العريض كقطب مضاد.. بالتالى تزداد نسبة الرباعية التقليدية بهدف تغذية السكان المحليين والريفيين بالحبوب والألياف الأساسية.. كذلك ترتفع نسبة البرسيم (بما فى ذلك الدريس فى الشمال خاصة) وذلك بفضل الموقع الشمالى والمناخ الرطب.. وفى الشمال أيضا يظهر الأرز كمحصول رئيسى بحكم بيئة استصلاح البرارى.. هذا بينما تزداد نسبة المحاصيل البستانية انخفاضا لتواضع نسبة سكان المدن عامة والمدن الكبرى خاصة.

ينتظم النمط ٧ محافظات هى بالترتيب التطورى التنازلى المنوفية - الفيوم، دمياط، الدقهلية - كفر الشيخ، الشرقية - الغربية.. وواضح أنه يغطى معظم جسم الدلتا بالإضافة إلى واحة الفيوم.. وهو بذلك يطوى فى دفتيه معظم نطاق الأرز فى الشمال حيث تصبح محافظاته محافظات قطن وأرز وبرسيم أكثر منها محافظات قمح وذرة، بينما تصبح فى الجنوب محافظات قمح وذرة وبرسيم أكثر تحت ضغط

كثافة السكان العالية.

واضح كذلك أن كل محافظة من محافظات هذا النمط تشكل رقعة أرضية فسيحة كاملة لمجتمع زراعي ريفي عادي ولكنه تطور حضاريا وفنيا تحت تأثير الموقع ونوايا المدن الإقليمية داخله والمدن المتروبوليتانية المحيطة به.. واذا كان ضغط السكان الكثيف فى الجنوب قد حتم هذا التطور، فان قلته فى الشمال قد سمحت به وأتاحته دون عوائق أو عقبات عتيقة.. فالاقتصاد الزراعى من ثم منوع عريض بحكم البيئة أو السكان، ومعاشى وتجارى معا بحكم تيارات الحضارة الحديثة.

المنوفيـة ـ الفيـوم

فى المقدمة تأتى المنوفية، رغم ما يبدو من سيطرة المركب التقليدى على زراعتها أكثر مما يظن عادة.. والواقع أن المنوفية متأثرة جيدا بتوجيه القاهرة نحو زراعات المدن، غير أن هذا التأثر جزئى مقصور على القطاع الجنوبى الأقصى منها، أما انعكاسه على المحافظة ككل فمحدود بصورة جلية.. ومن هنا فلاشك أن درجة ارتباط البحيرة بتوجيه مدينة الاسكندرية أقوى من درجة ارتباط المنوفية بتوجيه القاهرة.

وفى هذا تبدو المنوفية أقرب شبها بالفيوم، بحيث يكونان معا ثنائيا زراعيا واضح المعالم والتناظر على كلا جانبى القاهرة بالتقاطع، ففى كليهما ترتفع نسبة الرباعية القاعدية الى آفاق عالية جدا، نحو أربعة أخماس المساحة المحصولية، ولقد يبدو الانتقال اليهما من البحيرة فى نهاية النمط السابق نقلة فجائية شاذة فى مثل هذا الوضع.. لكن الواقع أنه لا أرز هنا عمليا بالطبع، ولو أننا أضفنا الأرز الى الرباعية فى البحيرة لتقاربت نسبة المجموع بين الجانبين ولبدا التدرج التطورى أكثر اطرادا واقناعا.

فى كل من المنوفية والفيوم تزيد نسبة الرباعية على ٨٠٪ وفى كلتيهما يسود التراتب العادى بالتنازل من البرسيم الى الذرة الى القمح الى القطن.. كما تتقارب نسب هذه المحاصيل فيهما تقاربا ملحوظا، وفى النتيجة تمثل الحبوب نصف الرباعية فى كلتيهما على السواء.. ففى المنوفية تبلغ نسبة القطن ١٠,٤٪ مقابل ١١,٣٪ فى الفيوم، أى على تخوم المعدل القومى بالكاد.. وكذلك تفعل نسبة القمح تقريبا: ١٢,٢٪ مقابل ١٣,١٪ على الترتيب.. على العكس من هذا الذرة والبرسيم، فهما يتجاوزان المعدل القومى بكثير، فنسبة الذرة ٢٨,٩٪ فى المنوفية، ٢٧,٦٪ فى الفيوم، ونسبة البرسيم ٣١,٢٪، ٢٨,٢٪ على الترتيب.. وبهذا أيضا يكون مجموع

القمح والذرة نحو ٤١,١٪ فى الأولى ٤٠,٧٪ فى الثانية.. أى نحو نصف مساحة الرباعية القاعدية فى الحالتين.. وهذا يعكس ضغط السكان، خاصة فى المنوفية، وبروز اقتصاد الزراعة المعاشية كقاعدة حتمية. ·

فيما عدا الأرز الذى تنفرد الفيوم بقليل منه (٢,٧٪) مثلما تنفرد فيه بالعروة النيلية، فان المحاصيل البستانية هى القاسم المشترك التالى بين المحافظتين.. ورغم تأثير القاهرة على الاثنتين، ورغم شهرة الفيوم التاريخية، تبدو النسبة أقل من المتوقع عادة.. ولهذا لم تلحق المحافظتان بنهاية نمط زراعات المدن المركزية وقنعتا برأس النمط العادى المتطور.. وعلى أية حال، فان التفوق النسبى يذهب للمنوفية لاللفيوم: ١٢,١٪ مقابل ١٠,٥٪ أى أكثر قليلا جدا فقط من المعدل القومى على أحسن الحالين .

ولكن فى الحالين يتم تقسيم المساحة البستانية بين الخضروات والفواكه بنسبة متقاربة تتراوح حول ثلاثة الأخماس - الخمسين، غير أن المنوفية تنفرد فى الخضروات بالبطاطس حيث تعد ثانية محافظات القطر فى كثافتها بعد الجيزة ٢,٩٪ بينما تعد الفيوم أرضا بلا بطاطس، وبالمقابل تتفوق الفيوم كثيرا فى نسبة المقات، بينما تتخلف المنوفية فيها بوضوح، فالمنوفية تساهم بنحو ١٩,٨٪ من مساحة البطاطس بمصر ، ١٢,٥٪ من البرتقال، ١٤,٣٪ من الخيار، ٣٨,٢٪ من البرقوق، ٢٣٪ من الموز.. أما الفيوم فلها ٩,٦٪ من مساحة الطماطم بمصر.. ثم ٦٦,٢٪ من المشمش، ٤٠,٣٪ من الزيتون، ٧,٧٪ من العنب.

هامش المنوعات، أخيرا، ضيق للغاية فى كلتا المحافظتين، فنسبته فى المنوفية ٥,١٪ مقابل ٦,٦٪ فى الفيوم.. وكلتاهما تمتاز بتركز قوى فى قلة من المحاصيل، مع تعدد ملحوظ على الجملة، كذلك تشترك المحافظتان فى أغلب هذه المحاصيل الضئيلة، وإن بنسب متفاوتة، إلا أن الفيوم تنفرد ببضعة منها، ولذا يأتى مركبها أكثر تنوعا من المنوفية.

ففى الأخيرة يمثل البصل وحده أكثر من نصف المنوعات (٣,٣٪) يليه بعض الفول، فقليل من القصب والكتان، وأقل من ذلك من الشعير والنباتات الطبية والعطرية.. أما فى الفيوم فالفول فى الصدارة ٢,٨٪، يليه الشعير ٠,٩٪ فالنباتات الطبية والعطرية ٠,٤٪ فبعض الكتان والبصل والقصب.. ثم تنفرد الفيوم بنسبة من الحلبة ١,١٪، ثم بشىء من السودانى والسمسم.

دمياط

من رأس الدلتا ننتقل الى طرفها فى دمياط التى تنفرد بوضع خاص نوعا، حيث تكاد تكون حلقة الاتصال أو حالة الانتقال بين النمط العادى المتطور وبين نمطى زراعات المدن المتطرفة والمركزية معا وعلى السواء.. فهى تبدى جوانب تشابه قوية مع كل منهما بنسب شبه متكافئة، ذلك أنها محافظة محدودة الرقعة.. تسودها مدينتها العريقة دمياط بدرجة تكاد تقربها من حالات مدن المحافظات المنعزلة أو المقتطعة كالإسكندرية أو القنال ولكن على مستوى آخر، وفى قلب الزراعة القديمة العادية.. والواقع أن المحافظة تكاد تكون جزءا لايتجزأ جغرافيا وعمرانيا أو قل إسفينا كبيرا نوعا.. من الدقهلية، وكانت بالفعل تابعة لها فى السابق.

من هنا نفهم انخفاض نسبة الرباعية القاعدية ٤٩,٥٪ أى نصف المساحة المحصولية، أو على غرار نمطى زراعات المدن المتطرفة والمركزية، وكمثلها تنخفض نسبة القطن والقمح بشدة دون المستوى القومى ٧,٩٪، ٥,٦٪ على الترتيب، كما يبدو أيضا انقلاب ترتيبهما عن الترتيب القومى.. لكن أخص ما فى دمياط تدنى الذرة الى حد التقزم، ٤,٩٪ فقط أى ربع المعدل القومى، مما يجعله أصغر محاصيل المحافظة جميعا بما فى ذلك حتى معظم المنوعات، كما يجعلها هى صغرى المحافظات فى مصر فى كثافة هذا المحصول.

يفسر هذا، ويعوضه، الأرز بلا شك، فهو يبلغ هنا خمس المساحة المحصولية ٢٠,٦٪ ويعتبر بذلك المحصول الثانى بعد البرسيم، كما يرجح محاصيل القطن والقمح والذرة مجتمعة ١٨,٤٪ ودمياط بهذه الكثافة الأرزية تأتى حلقة الانتقال بين البحيرة فى آخر نمط زراعات المدن المركزية وبين سائر زميلاتها هى فى نمط الزراعة العادية المتطورة.

مع ذلك كله فان البرسيم، لا الأرز ولا المحاصيل البستانية التى لا تعدو المعدل القومى ١٠,٤٪ وإن تميزت بغلبة الخضروات عليها تماما دلالة على توجيه المدينة الأم واستهلاكها المحلى - البرسيم بالدقة والامتياز هو أخص خصائص دمياط.. ليس فقط لارتفاع نسبته بها الى ثالث أعلى ما فى مصر ٣١,١٪ ولكن أيضا - وربما أكثر - بارتفاع نسبة الدريس الى أعلى ما بمصر اطلاقا ١٥,٩٪ أى أكثر من ٨ أمثال المعدل القومى ١,٩٪، فاذا نحن جمعنا نسبة البرسيم الى نسبة الدريس لبلغتا ٤٧٪ أى زهاء نصف المساحة المحصولية بالمحافظة، وأقل نوعا من ضعف المعدل القومى ٢٨٪ التفسير، بالطبع، هو المناخ الرطب البارد نسبيا، ومنه الى اقتصاد تربية الحيوان والألبان الذى اكتسب شهرة متوطنة فى دمياط حتى

صار علما عليها وصارت هى تقود فيه القطر بسهولة تامة.

بسبب الدريس - وتلك مكانته - ينفسح هامش المحاصيل المنوعة فى دمياط الى أقصى أقواسه اتساعا فى مصر باستثناء الاسماعيلية والجنوب الأقصى، إذ تبلغ نسبته ١٩,٥٪ أى خمس المساحة المحصولية، إلا أنها للسبب نفسه محاصيل مركزة بعنف بالطبع رغم تعددها وتنوعها.. فعدا الدريس، هناك الشعير ذو الصفين ١,٦٪ الذى تبرز فيه بل تكاد تنفرد به دمياط فى القطر كله باستثناء ضعيف هو الاسكندرية، ثم يلى الكتان ٠,٦٪ فكل من البصل والشعير ٠,٤٪، فالفول ٠,٢٪، فالقصب ٠,١٪.

الدقهلية - كفر الشيخ

بين الدقهلية وكفر الشيخ قدر غير عادى من التشابه فى المركب الزراعى يجعل منهما بحق ثنائيا، إن لم نقل توأما، جديرا بالرصد والتحليل، كما يجعل من الصعب أن نقرر أيهما يسبق أو نبدأ به، وإن بدت الدقهلية هى الأجدر، فهما تقعان من السلم القومى على خط نسب تطورى متشابه أو واحد تقريبا بين دمياط من جهة وثنائى آخر مماثل هو الشرقية والغربية من الجهة الأخرى، فكل منهما نموذج لمحافظات الأرز والقطن، بل إنهما نواتا الأرز النوويتان بالذات.. ولعل الفارق النسبى الملحوظ هو أن الدقهلية أكثر تفوقا نوعا فى القطن، بينما كفر الشيخ أكثر تفوقا فى الأرز.. ومن المثير بعد هذا تقارب أرقام نسبهما المحصولية الى درجة لافتة.

فنسبة الرباعية القاعدية فى الدقهلية ٦٣,٧٪ وفى كفر الشيخ ٦٠,٣٪ وتراتب عناصرها واحد: فكما فى سائر أعضاء النمط، تنقلب مواقع القطن والقمح ليتفوق الأول على الثانى، بينما يتضاءل وزن الذرة لا إلى حد الضمور أمام البرسيم فقط، ولكن الى أصغر عناصر الرباعية كلها مساحة وشأنا.. ففى الدقهلية تبلغ نسبة القطن ١٥,١٪، وفى كفر الشيخ ١٢,٢٪، هذا مقابل ١٠,٧٪، ١٠,٥٪ على الترتيب للقمح.. أما الذرة فيهوى الى ٧,٦٪ فى الدقهلية.. ٧,٢٪ فى كفر الشيخ.. هذا بينما يرتفع البرسيم الى ٣٠,٣٪، ٣٠,٤٪ على الترتيب، أى نحو أربعة أمثال الذرة - منتهى الاختلال المحصولى.

غير أن الأرز هو التفسير والتعويض معا.. فها هنا فى هاتين المحافظتين المصبيتين يبلغ الأرز ذروة كثافته فى الدلتا جميعا: إنهما النواتان النوويتان، فنسبة الأرز فى كفر الشيخ ٢٤,٥٪ أى ربع المساحة المحصولية للمحافظة، وفى الدقهلية ٢١٪ أى الخمس، وتفوق كفر الشيخ هنا يقابل أو يقابله تفوق الدقهلية فى القطن

تقريبا.. ولا عجب بعد هذا أن يخرج مجموع الخماسية ككل شديد التقارب فى المحافظتين: ٨٤,٧٪ فى الدقهلية، ٨٤,٨٪ فى كفر الشيخ.

ولا غرابة كذلك أن تأتى المحاصيل البستانية على استحياء، وإن كانت أبرز فى الدقهلية.. فهى فى الأخيرة ٤,٦٪، وفى الأخرى ٣,٨٪، أى بين نصف وثلث المعدل القومى على الأكثر.. وتكاد مساحتها فى كلتا المحافظتين تتوزع بنفس النسبة بين الخضروات والفواكه وهى الثلثان ـ الثلث.. وتتميز الدقهلية بنحو نصف مساحة الخوخ القومية ٤٦,٢٪، بينما تكاد كفر الشيخ تخلو من الفواكه إلا من قليل من الجوافة.

وأخيرا وليس آخرا، فلا مفاجأة فى أن يتشابه هامش المنوعات، ليس فقط اتساعا ولكن كذلك تعددا وأنواعا، فهو على الجملة معتدل الاتساع والتنوع ولكنه شديد التركز.. فنسبته فى الدقهلية ١٠,٧٪ وفى كفر الشيخ ١١,٤٪، اى حوالى المعدل القومى.. ونصف المساحة فى الحالين يذهب الى الدريس الذى يميز هذا النمط كما نعلم، فنسبته فى الدقهلية ٥,٧٪ وفى كفر الشيخ ٦,٢٪، ثم يكمل القائمة بضعة محاصيل ضئيلة بنسب متقاربة أو متبادلة، أهمها الكتان والبصل والفول ثم أخيرا بعض الشعير وقليل من القصب. فالدقهلية تتفوق فى البصل فقط (١,٦٪ مقابل ٠,١٪) لكن كفر الشيخ تسبق فى الكتان (١,٩٪ مقابل ٠,٦٪)، وفى الفول (١,٢٪ مقابل ٠,١٪) بينما تتساوى الاثنتان تقريبا فى كل من الشعير والقصب.

الشرقيـة ـ الغربيـة

كثنائى الدقهلية ـ كفر الشيخ يلى تشابها ووضعا، أى تركيبا ودرجة، ثنائى آخر يعد آخر أعضاء عائلة النمط وهو ثنائى الشرقية ـ الغربية.. فمعهما يطرد الاتجاه نحو تزايد نسبة الرباعية القاعدية ولكن مع تناقص نسبة الأرز لصالح الذرة خاصة، وفى الوقت نفسه تتزايد المحاصيل البستانية وإن ظلت دون المستوى القومى.. كما يضيق هامش المنوعات وإن إشتد تعددا وتنوعا.. ومن الصعب هنا أيضا أن نحدد من منهما الأسبق أو الأشد تطورا، على أن الفارق الرئيسى أن الغربية تتفوق نوعا فى القطن ولكن الشرقية تتفوق بالمقابل فى الأرز، تماما كما فى ثنائى الدقهلية ـ كفر الشيخ، كما تتفوق الشرقية على الغربية فى المحاصيل البستانية بمثل ما تتفوق الدقهلية على كفر الشيخ.

فأما الرباعية القاعدية فتبلغ ٧٠٪ فى الشرقية، ٧٦,٥٪ فى الغربية، وفى ذلك

تكاد الشرقية تمثل نقطة توازن دقيق، لأنها تقع على نفس خط المعدل القومى العام ٧٠,١٪ وهنا يعود الى الرباعية اتزانها وتراتبها العام بعودة الذرة الى الأهمية نسبيا وإن ظل دون المعدل القومى قليلا أو كثيرا، فهى تتوالى تنازليا من البرسيم الى الذرة الى القمح الى القطن.. باستثناء الأخيرين فى الغربية حيث ينقلب ترتيبهما.

ففى الغربية تبلغ نسبة القطن ١٥,٨٪ هى أعلى ما فى الدلتا، مقابل ١٠,٥٪ فى الشرقية أى دون المعدل القومى نوعا.. أما نسبة القمح فمتقاربة: ١٢,٧٪، ١٢,٤٪ على الترتيب.. كذلك هى تقريبا حال الذرة التى ترتفع الى ضعف معدلاتها فى الثنائى السابق الدقهلية ـ كفر الشيخ، فنسبتها تبلغ ١٨,٤٪ فى الشرقية، ١٦,٥٪ فى الغربية، بالمثل تقريبا يفعل البرسيم الذى يناهز نصف الرباعية إلا قليلا فى الحالتين: ٢٨,٧٪ فى الشرقية، ٣١,٥٪ فى الغربية (١).

من الناحية الأخرى يتطامن دور الأرز نوعا بوتيرة متقاربة.. مع تفوق الشرقية فى الكثافة بعض الشىء، فنسبته تبلغ ١٣,٤٪ فى الشرقية، مقابل ١١,١٪ فى الغربية.. وبهذا يتراجع فى الأولى الى المرتبة الثالثة بعد البرسيم والذرة، وفى الثانية الى المرتبة الخامسة بعد الرباعية جميعا.

وفى المحافظتين على أية حال تلى المحاصيل البستانية كالمحصول السادس.. وإن تفوقت الشرقية بالطبع بحكم البيئة الهامشية والتقليد العريق فى الفاكهة خاصة.. فنسبة المحاصيل البستانية فى الشرقية ٩,٤٪ غير بعيد جدا عن المعدل القومى ١٠,٢٪، بينما تبعد عنه أكثر فى الغربية بنسبتها المتوسطة ٧,٤٪، على أن مساحة الفواكه فى كلتيهما تبلغ نصف مساحة الخضروات تقريبا.

وبينما يبرز دور البطاطس فى الغربية، فانها تختفى عمليا فى الشرقية وتحل

---

(١) راجع فى هذه الأرقام والنسب :
الاقتصاد الزراعى ، نشرة سنوية يصدرها معهد بحوث الاقتصاد الزراعى والاحصاء ، وزارة الزراعة ، القاهرة ، ١٩٧٨ ، الجزء الأول ، النشرة الشهرية للاقتصاد الزراعى والاحصاء والتشريع : وزارة الزراعة ، ١٩٥٨ وما بعدها .
قارن أيضا :

G . hamdan Irrigation agriculture in Egypt , in : A history of land use in aridregions ed . L . Dudley Stamp Unesco , Paris , 1961 , loc . cit .

محلها الطماطم.. وبالمقابل يبرز دور المقات فى الأخيرة عنه فى الأخرى، وذلك بفضل التربة الصفراء، على أن لكل من المحافظتين فواكهه وخضره المتخصصة بحكم فروق البيئة العامة من تربة ومناخ.. فللشرقية ١٥,٧٪ من مساحة الطماطم بمصر، ٢٩,٩٪ من المانجو، ١٤,٨٪ من البرتقال، ٥,٣٪ من البطيخ.. أما الغربية فلها ١٢,٩٪ من مساحة البطاطس بمصر، ٤٢,٢٪ من التفاح، ١٩,٥٪ من الخوخ.. بالإضافة الى الكمثرى والموز.

أخيرا وليس آخرا ففى كلتا المحافظتين يتقلص هامش المنوعات مساحة، خاصة فى الغربية، ولكنه يتوزع على أكبر عدد ممكن من المحاصيل التى تتقارب غالبا فى ضآلتها النسبية دون تركز ملحوظ.. وهنا أيضا تتكرر معظم هذه المحاصيل الصغيرة فى المحافظتين، ولكن مع تناوب التفوق بينهما أحيانا وتغلب الشرقية نهائيا.. أهم المحاصيل المشتركة هى تنازليا البصل فالفول فالشعير فالدريس فالكتان فالثوم، ولكن الشرقية تتفوق فى الثلاثة الأولى منها بنسبة الضعف غالبا الى أضعاف الأضعاف فى الشعير، بينما تتفوق الغربية فى الثلاثة الأخيرة بنسبة الضعف عادة، وفى هذا الحساب واضح أثر البيئة الجغرافية من تربة ومناخ.. ويتكرر دور البيئة أيضا فى تلك المحاصيل التى تنفرد بها كل محافظة على حدة.. فللشرقية بقول الترمس والحمص والحلبة بنسب تنازلية، وللغربية القصب بنسبة لاتذكر.

النمط العادى التقليدى

فى هذا النمط، الذى يطوى شمال الصعيد ووسطه من بنى سويف حتى سوهاج، ترتفع نسبة الرباعية القاعدية الى أعلى مستوى لها على الجملة فى مصر جميعا، بين ٧٥٪ على الأقل الى ٩٠٪ أحيانا، نصفها على الأقل وكحد أدنى للحبوب، الذرة والقمح.. بذلك يسود اقتصاد زراعى عادى تقليدى قوامه الحبوب والعلف والألياف الأساسية المعهودة فحسب.. دون مدخلات الحضارة الحديثة والزراعة الطموح أو المكلفة.. ولئن حلت محلها محاصيل ثانوية.. فلعلها هى الأخرى أن تكون أكثر تقليدية ومحلية.. ولضغط كثافة السكان العالية هنا دورها فى توجيه وتشكيل هذا الاقتصاد، ولكن للتخلف الحضارى النسبى دورا آخر على الأرجح، وكقطاع من الصعيد.. فان النمط فى معظمه يعكس هيراركية الرباعية الصعيدية السائدة، فنجد القطن يتفوق على القمح مساحة، والذرة على البرسيم.. وهذا ما يميزه إضافيا عن كثير من الأنماط الأخرى.

مع تضخم الرباعية التقليدية الفائق، تتقلص بالضرورة المحاصيل البستانية الى الحد الأدنى اللازم للكفاية المحلية فقط.. بالمقابل، غالبا ما يتسع هامش المنوعات بصورة غير عادية حتى لتكاد تحل محل المحاصيل البستانية وتأخذ دورها المعروف فى أنماط زراعات المدن.. ولما كانت المنوعات السائدة هنا هى البقول خاصة الفول والعدس والبصل والثوم بالاضافة الى النباتات الطبية والعطرية والقصب، فلعل من الجائز أو المجاز أن نعتبر البقول والعطارة بمثابة خضروات وفواكه جنوب الصعيد.. ولشدة تكاثر هذه المحاصيل الثانوية يبدو النطاق كله مرصعا بأسافينها بصورة مكثفة للغاية ولا تخطئها العين، خاصة كلما اتجهنا جنوبا.

بنى سويف

بنى سويف، إذا بدأنا من الشمال، نموذج جيد للنمط، وإن كان من الصعب أن نحدد أهى أكثره تطورا نسبيا أم هى المنيا وأسيوط فى قلبه، نسبة الرباعية ٨٣٪ لاأقل، كل من عناصرها الأربعة فوق المعدل القومى كثيرا أو قليلا، إلا القمح فهو دونه بوضوح.. من هنا فان مساحة الذرة ٣٠,٦٪ نحو ٣ أمثال مساحة القمح ١٠,٧٪، ومساحة البرسيم ٢٧,٤٪ ضعف القطن تقريبا ١٤,٣٪، بينما تضم الحبوب معا ٤١,٣٪ من المساحة المحصولية أى نصف الرباعية، فالمحاصيل البستانية أعلى ما فى النمط ٧٪، ولكنها تظل دون المعدل القومى بوضوح.. ورقعتها منصفة بين الخضر والفاكهة، غير أن أبرز ما فيها أن المقات وحده يؤلف ثلثى الفواكه جميعا، وهو هنا من الشمام أساسا (٢٠,٩٪ من مساحته القومية).

نسبة المنوعات فى المستوى القومى بالضبط ١٠٪ شديدة التنوع للغاية، لكنها مركزة بعنف فى محصول بعينه هو الفول، فله نصف المساحة وزيادة ٥,٧٪.. بينما يتفتت النصف الباقى بين بقية المحاصيل الضئيلة، فهناك البصل ١,٣٪، فالثوم ٠,٨٪، فالحلبة ٠,٦٪، فالشعير ٠,٤٪ فالنباتات الطبية والعطرية ٠,٣٪، فالقصب ٠,٢٪. فالترمس ٠,١٪.. وبهذا الشكل تأتى بنى سويف المحافظة الثانية بمصر فى كل من الفول والثوم بعد المنيا، والثالثة فى النباتات الطبية والعطرية بعد أسيوط والفيوم.

المنيا - أسيوط

بكل المقاييس تقريبا، المنيا - أسيوط ثنائى زراعى شديد التبلور، ولولا اختلاف

عناصر قائمة المنوعات فقط لقلنا «توأم زراعى».. هذا إذن قلب الصعيد موقعا.. ولعله كذلك نمطا، التشابه يبدأ من نسبة الرباعية عبر عناصرها وتراتبها حتى نسبة البستانية وتوازناتها انتهاء بنسبة المنوعات أيضا.

فللرباعية فى المنيا ٧٦,٨٪ مقابل ٧٨,٥٪ فى أسيوط.. أهم ما فيها أن نسب محاصيلها الأربعة تتقارب فى الحالتين على السواء بدرجة ملحوظة.. فبالقياس الى بنى سويف، ترتفع نسبة كل من القطن والقمح، والواقع أن هذا القطاع هو قمة الصعيد فى هذين المحصولين، هذا بينما تنخفض نسبة الذرة كثيرا، والبرسيم كثيرا جدا.. فى النتيجة تتسطح نسب الأربعة وتتقارب وتقل فروقها حدة نوعا، وإن ظلت الهيراركية الصعيدية الأساسية تحكمها كالمعتاد.. والواقع أن نسبة القطن بعد إرتفاعها تقترب بشدة من نسبة البرسيم بعد انخفاضها.. بينما يغدو الذرة الآن وهو لا يعدو ضعف القمح إلا بالكاد.. هذا كله فضلا بالطبع عن شدة تشابه أو تقارب هذه النسب الجوهرى بين المحافظتين، وإن تفوقت المنيا قليلا فى نسب القطن والبرسيم وتفوقت أسيوط قليلا فى نسب القمح والذرة، فالقطن تبلغ نسبته ١٧,٦٪ فى المنيا، مقابل ١٦,٢٪ فى أسيوط، والقمح ١١,٩٪ مقابل ١٣,٨٪ على الترتيب.. أما الذرة فتبلغ نسبتها فى المنيا ٢٦,٤٪ مقابل ٣٠,٨٪ فى أسيوط، والبرسيم ٢٠,٩٪ مقابل ١٧,٧٪ على الترتيب.

المحاصيل البستانية تنكمش إلى حوالى النصف من المعدل القومى : ٦,٣ ٪ فى المنيا ، ٥,١ ٪ فى أسيوط . وهى منصفة تقريبا فى الحالين بين الخضروات والفواكه ، إلا أن المنيا تنفرد بنسبة مذكورة من البطاطس ، كما يبرز المقات فى فواكهها بشدة بحيث يمثل أكثر من نصفها . فللمنيا ٥,٩ ٪ من مساحة البطاطس بمصر ، وللبطيخ ١٠,٩ ٪ ، ولكن مساهمتها فى العنب أكبر فهى ٢٤,٣ ٪ أى ربع مصر . ويقابل هذه المتناقضة المناخية فى أسيوط حالة التفاح الذى يبلغ ٩,١ ٪ من مساحته القومية ، إلا أن الرمان هو احتكارها الحقيقى بنسبة ٦٢,٧ ٪ قوميا.

بالمثل تتشابه نسبة المنوعات المرتفعة ارتفاعا شديدا : ١٦,٩ ٪ فى المنيا ، ١٦,٤ ٪ فى أسيوط . كذلك تتشابه قائمة عناصرها شديدة التنوع، نحو «دستة» من المحاصيل الصغيرة، وإن إختلفت النسب بحيث تجىء فى المنيا أشد تركزا وإختلافا وفى أسيوط أكثر توزعا وتقاربا.. ففى المنيا يأتى الفول على رأس القائمة، له وحده نصف المساحة ٨,٣٪، أى ٤ أمثال المعدل القومى، ويتفوق بذلك على مجموع المحاصيل البستانية ويكاد يناطح القمح ويناهز نصف القطن، ولاغرو، فالمنيا عاصمة الفول فى مصر دون منازع.

يلى ذلك القصب ٣,٥٪، وفيه تأتى المنيا الثالثة فى القطر، ثم الثوم ١,٣٪ بكثافة تبلغ ٧ أمثال المعدل القومى مما يجعل المنيا عاصمة الثوم مثلما هى عاصمة الفول فى القطر.. وللنباتات الطبية والعطرية نسبة ١,١٪، مما يجعلها الثانية فى مصر بعد أسيوط، وللحلبة ١٪ مما يجعلها ثالثتها.. وأخيرا يأتى الشعير ٠,٩٪، فالبصل ٠,٧٪، فقليل من العدس والسمسم والسودانى ٠,١٪ لكل.

أما فى أسيوط فان الصدارة فى المنوعات هى للعدس ٥,٢٪ بكثافة ١٠ أمثال المعدل القومى، ولذا تأتى الأولى فى القطر بسهولة.. ثم يلى الفول ٤,٤٪، أى نحو نصف كثافته فى المنيا، وبهذا تأتى المحافظة الثالثة بعد المنيا وبنى سويف.. وقريب من هذه النسبة مساحة النباتات الطبية والعطرية، نحو ٤,٢٪ وهى قيمة عالية جدا نسبيا إذ تعادل ١٠ أمثال المعدل القومى، مما يجعل أسيوط الأولى فى القطر بلاقرين.. والواقع أن أسيوط هى عاصمة العدس والنباتات الطبية والعطرية بمثل ما أن المنيا عاصمة الفول والثوم.

للبصل بعد هذا ٠,٩٪ ولكل من القصب والحمص ٠,٣٪ وهذا ما يمنح الأولوية لأسيوط فى المحصول الأخير. ولكل من الشعير والحلبة بعد ذلك ٠,٢٪، مقابل ٠,١٪ لكل من السودانى والسمسم والحبة السوداء، والأخيرة تقود فيها أسيوط.. بل تنفرد فى الواقع بانتاجها من البصل فى القطر كله .

سوهاج

أعلى نسبة للرباعية القاعدية فى مصر على الاطلاق عامة، وللذرة خاصة، وأدنى نسبة من المحاصيل البستانية عامة ومن الفواكه خاصة - تلك هى أخص خصائص سوهاج زراعيا.. ومن ثم فتلك قمة التقليدية وقاع النمط بلاشك، وربما كذلك قاع السلم التطورى فى الزراعة المصرية عموما.. فهذا بوضوح اقتصاد معاشى أساسا يستهدف الكفاية الغذائية الذاتية أولا وأخيرا دون تطلعات تجارية أو ترفيهية تذكر سوى الحد العادى من القطن، ولا ريب أن كثافة السكان الثرى هى التى تكمن خلف هذا التركيبة، فالمحافظة كانت فى وقت ما أعلى كثافة للسكان فى مصر، وهى الآن الثالثة بعد الجيزة والقليوبية.

نسبة الرباعية ٨٩,٤٪ قل تسعة أعشار المساحة المحصولية، وهى نسبة لا مثيل لها فى أى محافظة أخرى، تزيد ٢٠ درجة على المعدل القومى، ٦ درجات على

تاليتها بنى سويف، كما تزيد على ضعف أدنى محافظة وهى الإسكندرية، تراتب الرباعية أيضا يختلف جزئيا عن سائر النمط.. فبينما تظل الذرة أعلى بكثير من البرسيم.. يصبح القمح أعلى بكثير أيضا من القطن الذى يتراجع من ثم من المرتبة الثالثة كما فى النمط الى المرتبة الرابعة.

الذرة أعلى ما فى مصر نسبة ٣٣,٩٪ أى وحده ثلث مساحة المحافظة المحصولية جميعا.. بل ويعادل وحده مجموع نسبة الذرة والقمح معا فى المعدل القومى والبالغ ٣٢,٣٪ البرسيم الثانى ترتيبا، إلا أنه أدنى بكثير من المتوسط القومى، حيث يبلغ ٢١,٢٪ والواقع أن القمح، الثالث فى الترتيب، يكاد يناطح البرسيم، إذ يبلغ ٢٠,٨٪، أما القطن فينخفض الى ١٣,٥٪ أى فوق المعدل القومى بقليل فقط.. ومعنى هذا أنه بينما يفوق كل من الذرة والقمح المعدل القومى بشدة، يقل البرسيم عنه كثيرا ولا يتجاوزه القطن إلا بالكاد.. فى النتيجة تحتل الحبوب أوسع قوسين فى الرباعية.. بل وفى مصر جميعا، فهى تبلغ ٥٤,٧٪ أى أكثر من نصف المساحة المحصولية جمعاء (مقابل ٣٢,٣٪ فى المعدل القومى) هذا بينما ينخفض مجموع نسبتى البرسيم والقطن معا عن المعدل القومى قليلا: ٣٤,٧٪ مقابل ٣٧,٨٪ على الترتيب.

لا مكان تقريبا، بالتالى، للمحاصيل البستانية، فهى تسجل أدنى نسبة لها فى مصر قاطبة ٣,٣٪، يكرس الجزء الأكبر منها للخضروات الأساسية ١,٩٪، فلايتبقى للفواكه والمقات سوى نسبة من المساحة هى أيضا من أقل ما فى مصر إن لم تكن أقلها بالفعل.. ولعل الرمان وحده هو الذى يستحق الذكر ٢٠,٩٪ من مساحته القومية.. حتى المنوعات، وإن كانت دون المعدل القومى، تفوق المحاصيل البستانية مرتين، فهى تبلغ ٧,٣٪ وهى موزعة دون تركز قوى على نحو ١٠ محاصيل ثانوية، أولها الفول ٢,٦٪، وثانيها البصل ٢,٢٪، وثالثها الشعير٠,٨٪، ثم تأتى الحلبة ٠,٥٪، فالقصب ٠,٤٪، فالسودانى ٠,٢٪، ثم السمسم والعدس والحمص ٠,١٪ لكل.

النمط التقليدى غير العادى

يحار المرء فى تسمية النمط الزراعى السائد والمتوطن فى ثنائى قنا ـ أسوان، أيسميه النمط الخاص أو المتخصص على أساس تفرد محاصيله؟ أم المنقوص أو المقصور على أساس غياب بعض أركان الرباعية التقليدية ونقص عدد محاصيله

الرئيسية واقتصارها على ثلاثة فقط؟ أم التقليدى غير العادى على عكس النمط السابق، أم غير التقليدى غير العادى على الاطلاق على أساس اختلاف ولا نقول اختلال تركيبته اختلافا جذريا؟ أم يسميه ببساطة النمط المدارى أو نمط الجنوب الأقصى على أساس طبيعة المناخ والبيئة الجغرافية الحاكمة والمتفردة؟

أيا ما كان، فان للمنطقة شخصية محلية قائمة بذاتها، والنمط الزراعى متوحد لا شبيه له فى مصر، فهنا، فى القطب الجنوبى من البلد، ينقلب المركب الزراعى انقلابا جذريا، إذ يحل القصب محل القطن تماما، بينما يتضاءل البرسيم الى حد الاختفاء هو الآخر أو يكاد، فلا يتبقى من الرباعية القاعدية التقليدية سوى الذرة والقمح، وفى النتيجة النهائية تتحول الرباعية الى ثلاثية خاصة هى ثلاثية القصب ـ الذرة ـ القمح.

انخفاض نسبة «الرباعية القاعدية» التقليدية السابقة إلى أدنى حد تقريبا ـ بعد اختفائها الفعلى أو انهيارها تماما ـ نتيجة بديهية.. فهى تبلغ ٥٩,٧٪ فى قنا، ٥٥,٣٪ فى أسوان، ولكنها إنما تعنى الآن فى الحقيقة ثنائية الذرة ـ القمح عمليا، تلك التى تتضخم هنا الى حد يفوق المعدل القومى بكثير.. ففى قنا تبلغ الذرة ٣٠,٤٪، والقمح ٢١,٧٪، مقابل ٦,٤٪ فقط للبرسيم، ١,٢٪ للقطن.. أما فى أسوان فان للذرة ٢٧,٨٪، وللقمح ٢٢,٢٪، مقابل ٥,٣٪ للبرسيم وصفر للقطن، كبديل يصبح القصب «ملكا» فهو ليس المحصول الأول مساحة فحسب وإنما محور المركب الزراعى كله، نسبته فى قنا ٣٥,٥٪ أى فوق الثلث، وفى أسوان ٤٠,٢٪ أى الخمسان.. وهذه نسب تعادل المعدل القومى ـ إن جاز القياس على الاطلاق ـ ١٨، ٢٠ مرة على الترتيب.

المحاصيل البستانية نصف المعدل القومى بالكاد: ٤,٨٪ فى قنا، ٤,٥٪ فى أسوان، ثلثاها فى الحالتين للخضروات والثلث للفواكه، مما يجعل الأخيرة من أقل ما فى مصر نسبة مساحة.. بل إن ثبت المنوعات، بل بعض عناصره على حدة، ليفوق مجمل المحاصيل البستانية مساحة وأهمية.. ولكن قنا هنا تأتى ضعف أسوان، رغم اشتراكهما فى أصناف المحاصيل العشرة تقريبا التى تشكل القائمة.. فنسبة المنوعات فى الأولى ١٣,١٪ مقابل ٦٪ فقط فى الثانية .

والواقع أن قنا معقل مجموعة لا بأس بها ـ ثلاثة بالتحديد ـ من المحاصيل الصغيرة التى تستأثر فيها بالأولوية المطلقة أو نحوها فى مصر، وهى العدس

والسمسم والحلبة.. فللعدس ٤,٧٪ من المساحة أى نحو ٧ أمثال المعدل القومى أو الثانية مباشرة بعد أسيوط.. وللسمسم بعده ٤,٤٪ أى مايوازى ١٥ مرة مثل المعدل القومى، وللحلبة ١,٣٪ أى ٤ أمثال ذلك المعدل.. ويشغل الفول ١,٦٪ من المساحة، والشعير ٠,٥٪، والسودانى ٠,٣٪، والبصل ٠,٢٪، وأخيرا الحمص ٠,١٪.. أما أسوان فلا تسجل الأولوية إلا فى الحناء التى تنفرد بها هنا رغم أنها من أقل محاصيلها مساحة (نحو ٠,٣٪) وفيما عدا ذلك فان السمسم هو الذى يتصدر ٤,١٪، يليه الفول ١,٣٪، فالشعير ١,٢٪، فالحلبة والسودانى والترمس (٠,٤٪، لكل) فالبصل والعدس (٠,٣٪ لكل).

أقاليـم الزراعــة الجغرافيـة (١)

من البديهى أن المحافظات وحدات مساحية ضخمة تخفى من الفروق الاقليمية والمحلية الدقيقة والهامة ما قد يشوه الأقاليم الجغرافية الحقيقية، وما دراستنا السابقة، من ثم، سوى دراسة فى الأقاليم الإحصائية أكثر مما هى فى الأقاليم الجغرافية.. أما الوحدة الإدارية المثلى لتحديد هذه الأخيرة فهى المركز، غير أنها تتطلب مسحا معمقا مكثفا بدرجة تتجاوز حدود هذا العمل.. وفى غياب هذا الأساس سنكتفى هنا، كختام، بتخطيط عريض للأقاليم الجغرافية الرئيسية فى زراعتنا.

من هذه الزاوية يمكننا أن نتعرف على ثمانية أقاليم زراعية فى مصر، كلها ثانوية بالطبع أى من أقاليم الدرجة الثانية داخل هيكل الإقليم الواحد الكبير الذى حددنا من قبل، من هذه الأقاليم ثلاثة عرضية فى الدلتا، وثلاثة طولية فى الصعيد، يضاف اليها ويربط بينها إقليم دائرى فى منطقة القاهرة وآخر على جنب فى الفيوم.. ولربما جاز أن نعد منطقة القنال بمحافظتيها الطوليتين الإسماعيلية والسويس إقليميا تاسعا مستقلا.. ولكن لعل البعض يراه أدخل فى نهايات أقاليم الدلتا العرضية المتتابعة باعتبارها قطاعاتها الشرقية القصوى.. وعلى هذا تصبح أقاليمنا كالآتى بدءا من الشمال: شمال الدلتا، وسط الدلتا، جنوب الدلتا، مثلث العاصمة، الفيوم، شمال الصعيد، وسط الصعيد، جنوب الصعيد، أو الجنوب الأقصى.

هذه الأقاليم، وإن تكن من معطيات الجغرافيا أساسا، فانها أيضا من متغيرات

---

(1) G . Hamdan ,Evolution of irrigation agriculture in Egypt , in : A history of land use in arid regions , Unesco, Paris , 1961 , P . 130 ff

التاريخ الى حد أو آخر، بمعنى أنها أقاليم متطورة ليست بجامدة ولا ثابتة وإنما تتغير رقعها وحدودها وأوزانها وإن ببطء شديد عبر العقود أو العصور، فلأن المحاصيل تهاجر أو تتخلخل أو تتكثف أو يغزو بعضها بعضا، فان أقاليمنا الناتجة يمكن أن تتوسع أو تنكمش أو تتبلور وتتدهور، ولعل إقليم القاهرة هو أبرز الأمثلة، فرغم أن المنطقة كعاصمة كانت دائما نواة للخضروات والفواكه عبر القرون، فانها لم ترق الى مرتبة الإقليم الزراعى البارز إلا منذ الثلاثينيات والحرب الثانية الى أن أصبحت اليوم إقليما طاغيا وسائدا حقا بين أقاليمنا الزراعية التقليدية الأقدم.

ولأن هذه الأقاليم هى محصلة اجتماع عدد من العناصر الزراعية التى، بقوة ضوابطها الطبيعية والبشرية ، تبدى انحدارات منتظمة على المحور الطولى من الشمال الى الجنوب، فانها ترسم هيكلا جغرافيا محددا تبدو فيه بعض الأقاليم بمثابة نظائر أو أشباه إقليمية الى حد أو آخر.. وبحكم موقع هذه النظائر المتقابل داخل هذا الهيكل، فان هذا الأخير يخضع فى مجموعه لمنطق النظام الحلقى Concentric ، الذى يتألف من نواة فى القلب تتراتب حولها سائر الأقاليم فى دوائر أو حلقات متزايدة الأقطار.. وإذا كان شكل المعمور المصرى المتطاول يشوه هيئة هذا النظام بالانبعاج الشديد، فانه مع ذلك لا يجبه أو يخفيه، التحفظ الوحيد هو أن ترتيب بعض الأقاليم داخل هذه الحلقات يأتى معكوسا، غير أنه أيضا لا يلغى الصورة العامة.

فاذا بدأنا بإقليم مثلث العاصمة كنواة القلب الذى يتميز بخصائص فريدة فى زراعته، نجد حوله مباشرة حلقة أولى داخلية تجمع اقليمى جنوب الدلتا فى الشمال وشمال الصعيد فى الجنوب، ثم حول هذه حلقة ثانية وسطى تجمع إقليمى وسط الدلتا ووسط الصعيد، وأخيرا تأتى الحلقة الثالثة الخارجية جامعة إقليمى شمال الدلتا والجنوب الأقصى كأشد أقاليم مصر خصوصية وابتعادا عن النمط العام.

المشكلة الأساسية التى تستدعى الاستدراك هنا هى أن اقليم جنوب الدلتا إنما يناظر فى خصائصه الوظيفية، لا ترتيب موقعه، إقليم وسط الصعيد وليس شمال الصعيد، وأن هذا الأخير إنما يناظر وسط الدلتا لا جنوبها.. وعدم الاتفاق هذا بين الموقع والوظيفة لا شك يخل كثيرا بالبناء العام للنمط الحلقى، غير أنه يبقى مع ذلك هيكلا مفيدا يحسن الاحتفاظ به فى الذهن، وهو على أية حال يؤكد لنا مرة أخرى أن التباين الرئيسى فى مصر الزراعية إنما يقع على أقصى طرفيها شمالا وجنوبا، أى فى الحلقة الخارجية بصفة خاصة.

شمال الدلتا

يشمل كل محافظة الجيب الإسكندرية ثم شمال البحيرة ومعظم كفر الشيخ ثم النصف الشمالى الأكبر من الدقهلية بما فى ذلك كل المحافظة الإسفين دمياط ثم أخيرا أقصى شمال الشرقية.. أى أنه لا يكاد يشمل شيئا ذا بال من الغربية الحالية أو هو يشمل كل نصفها الشمالى كما كانت فى التقسيم الإدارى التقليدى الأقدم، وهو بهذا يشمل جبهة الريادة وهامش الاستصلاح والأراضى الجديدة، حيث يضم معظم البرارى والجسم الأساسى من نطاق الأرز.

ولأن كثافة السكان منخفضة والملكيات كبيرة ماتزال، كان إستعمال الأرض «واسعا» نسبيا، والمحاصيل السائدة تجارية لا اكتفائية أو غذائية، وبحكم الموقع فى أقصى الشمال حيث قطب البرودة والرطوبة النسبى فى البلد.. وكذلك بحكم ظروف التربة الملحية ومشكلة الرى والصرف، كان الإقليم شديد التميز والتبلور فى ذاته، وبنفس القدر شديد التباين والتمايز عن سائر أقاليم مصر.. إنه إقليم متفرد بالتأكيد، بارز الشخصية بيقين.

ولأنه أعرض أقاليم الدلتا، وبالتالى أبعدها تراميا ومساحة، كان من أقلها تجانسا فى داخله ومن أكثرها تباينا وتلونا محليا، لا سيما لتباين تركيب التربة وتوزيع الرى والصرف بين العوالى والمواطى وبين القطاعات النهرية والبحرية وبين البرارى والأرض السوداء، بالإضافة أخيرا إلى مدن الساحل وريف الداخل، ولذا يبرز داخل الإقليم، ربما أكثر من أى إقليم آخر بمصر، أكبر عدد من الأقاليم الثانوية والثالثة التى تمثل بيئات محلية على كلا المحورين العرضى والطولى.

فنستطيع أن نتعرف على قطاعين على الأقل على الساحل متميزين بشدة، محافظة الإسكندرية الميناتية بالعرض، ومحافظة دمياط المصبية بالطول، وكلتاهما محافظة مقتطعة إداريا، ومحافظة مدينة الى حد أو آخر عمرانيا، وكالجيب أو الإسفين بشريا وزراعيا، وبالتالى تمثل نموذجا أو نمطا متطرفا فى الإقليم، ولعل كفر الشيخ، لأنها المحافظة الكبيرة الوحيدة شبه الكاملة اداريا فى الإقليم، هى الى حد أو آخر خير ما يمثل تركيبه الطبيعى والبشرى والزراعى العادى السائد.

مركب البرارى

جوهر الإقليم وعلامته المميزة بين سائر الإقاليم أن به يجتمع الحد الأقصى من

كل من البرسيم والأرز والحد الأدنى من الذرة والقمح، الأولان بحكم المناخ الأرطب والتربة الملحية، والأخيران بحكم كثافة السكان المنخفضة والملكيات الكبيرة، بالتالى فان مركبه المحصولى هو ما يمكن مجازا أو تعميما ومن قبيل إطلاق الجزء على الكل أن نسميه «بمركب البرارى» فهو يتألف من خماسية البرسيم ـ الأرز ـ الذرة ـ القطن ـ القمح.. بهذا الترتيب غالبا، بمعنى أن البرسيم يفوق الأرز مساحة، وكليهما يفوق الذرة، بينما يفوق القطن القمح دائما.. أما الرباعية القاعدية التقليدية فى مصر فلا تمثل فيه إلا نسبة معتدلة من المساحة المحصولية تقع غالبا دون المعدل القومى ٧٠٪ بدرجة محسوسة.. ولكن باضافة الأرز تصل الخماسية الى المعدل القومى بسهولة ٨٠٪.

البرسيم كالمحصول الأول والأكبر مساحة لا يقل عن ٣٠٪ من المساحة المحصولية عادة، بحيث قد يناهز ٣ أمثال المحصول الأصغر وهو القمح، وهذا إن دل على شىء فانما يدل على أن امكانيات الإقاليم الحقيقية، بحكم المناخ والبيئة، إنما تكمن فى تربية الماشية ومنتجات الألبان أكثر مما، أو بقدر ما.. تكمن فى الزراعة التقليدية والحبوب العادية، والمثل الكامل لهذا هو محافظة دمياط برمتها، حيث تجتمع أعلى نسبة من البرسيم والدريس فى مصر جميعا ـ الدريس نصف البرسيم، والاثنان معا نصف المساحة المحصولية تقريبا ـ بحيث يكتسحان سائر المركب المحصولى بكل سهولة (٣١,١٪ + ١٥,٩٪ = ٤٧٪) وتتحول المحافظة الى محافظة منتجات ألبان وجبن وجلود... الخ.

إن يكن البرسيم الأكبر مساحة، فان الأرز هو الأكبر أهمية مع ذلك.. نسبته فى الإقليم قد لا تقل عن ٢٥٪ من المساحة المحصولية، كما تمثلها كنموذج محافظة كفر الشيخ ٢٤,٥٪ وقبل ثورة الأرز كان الذرة هو المحصول الثانى مساحة، ولكنه تراجع له منذئذ الى المرتبة الثالثة.. بل إنه أى الذرة ليترك هذه المرتبة أحيانا للقمح ذاته منزلقا الى المرتبة الرابعة أو الخامسة كما فى كفر الشيخ ودمياط والدقهلية، وعلى الجملة فقد يقنع كل من الذرة والقمح بنسبة ٥ ـ ١٠٪ فقط من المساحة المحصولية، ومثل هذا قد يفعل القطن محليا، ولكنه غالبا لا يقل عن ١٠٪ وأحيانا يناهز أو يجاوز المعدل القومى، على أن المؤكد أن هذا الإقليم ليس هو نطاق القطن الأكثف ولا الأجود فى الدلتا.

تلك الخماسية تكملها بعد ذلك نسبة معتدلة من المحاصيل البستانية، دون المتوسط القومى قليلا فى العادة، لكنها كافية للاستهلاك المحلى وبعض التصدير.

الخضروات، بما فيها البطاطس، ترجح الفواكه هنا تماما، إلا أن هذه تمتاز بتنوع ملحوظ وتحتكر نوعيات معينة كالخوخ فى الدقهلية والجوافة فى دمياط وكفر الشيخ فضلا عن معظم أنواع المقات والموالح وفواكه البحر المتوسط فى البحيرة.

وأهم من المحاصيل البستانية تأتى فى النهاية مجموعة مترابطة كالحزمة من المحاصيل الثانوية الصغيرة تلون قطاعات الإقليم بألوان محلية متباينة، خاصة فى أقصى أطرافه وهوامشه شبه الصحراوية شرقا وغربا.. فبالاضافة الى الدريس الهام والذى تتضاعف أهميته فى قطاعات خاصة كدمياط كما رأينا، هناك محاصيل الجفاف والتربة الخفيفة الشعير والفول على الأطراف الصحراوية ثم محاصيل الرطوبة والتربة الثقيلة الكتان والبصل فى الداخل.

جيوب الإقليم

ذلك إذن مركب البرارى كالطابع السائد عموما فى إقليمنا هذا، إقليم شمال الدلتا، غير أنه ينسخ كليا أو جزئيا فى حالات الجيوب والقطاعات المتطرفة التى يرصع بها الإقليم على هوامشه، ولكن خاصة وأساسا بفعل المدن، فهنا ينحرف المركب نحو زراعات المدن بدرجة تتناسب مع قوة وحجم تلك المدن بحيث تغدو المحصول الأول بلا منازع.. وبهذا الانحياز يختل المركب المحصولى فى نسب سائر عناصره اختلالا جذريا، فتضمر نسبة الرباعية القاعدية وحتى الخماسية الإقليمية إلى إدنى حد تسجله فى مصر، ربما نحو نصف المساحة المحصولية، والواقع أن هذا التوجيه يرقى عمليا إلى مرتبة الاستقطاب والتخصص الجغرافى الحاسم مع العزل المكانى المطلق ما بين محاصيل الحقل والمحاصيل البستانية، تاركا الأولى لجسم الإقليم عموما ومكثفا الثانية فى قطاعات المدن المميزة تلك.

المثل الأدنى بالطبع دمياط التى تحيلها مدينتها.. من خلال رفع نسبة البرسيم والدريس حولها الى الحد الأقصى، تحيلها الى زراعات مدن فرع منتجات الألبان أساسا.. لكن محافظة الاسكندرية يقينا هى المثل الأعلى بل الصارخ.. حيث تحيلها مدينتها الطاغية الى حديقة خضروات وفواكه بنسبة نحو النصف من مساحتها المحصولية، بينما ينقرض القطن تماما ويختفى الأرز عمليا ويوشك القمح أن يلحق به تقريبا.

وسط الدلتا

يشمل جنوب البحيرة وكل الغربية تقريبا والنصف الجنوبى الأصغر من الدقهلية، ثم وسط الشرقية.. ولأن الغربية بحدودها الإدارية الحالية هى المحافظة

الوحيدة شبه الكاملة فى الاقليم، فلعلها خير ما يمثله زراعيا مثلما هى قلبه جغرافيا، الإقليم انتقالى وسطى بين إقليمى شمال وجنوب الدلتا ويحمل خصائص كل منهما بنسب متفاوتة سواء من حيث البيئة الطبيعية والبشرية وضوابطها من تربة وملوحة ومائية ومناخ ورطوبة وكثافة سكان وحجم ملكيات أو من حيث عناصر ونسب المركب الزراعى السائدة .

فأولا: وبفضل اعتدال كثافة السكان وضغطهم من أجل الغذاء، تجتمع هنا المحاصيل التجارية والغذائية فى توازن وعلى قدم المساواة تقريبا.

وثانيا: من أبرز خصائص الإقليم انخفاض الأرز قطعا وبشدة عنه فى إقليم شمال الدلتا بحيث يهبط الى المرتبة الخامسة بعد الأربعة الكبار التقليديين، لكنه مع ذلك يظل محصولا رئيسيا فى بعض قطاعات الإقليم على الأقل.. وعلى الجملة فان المركب الزراعى هنا يرتد من خماسية شمال الدلتا الى رباعية المحاصيل التقليدية أو ربما بدا خماسية ضعيفة فى بعض المحليات.

ثالثا: بينما لا تختلف نسبة البرسيم هنا كثيرا عنها فى الإقليم السابق، ترتفع بشدة وإن بدرجات متفاوتة نسب سائر المحاصيل الرئيسية باستثناء الأرز، ولعل الذرة أشدها ارتفاعا، يليه القمح فالقطن، غير أن الأخير يبقى مع ذلك الثالث فى المساحة بعد البرسيم والذرة إن لم ينافس الأخير حقا ويناطحه وقد يتغلب عليه بالفعل محليا، فالتراتب السائد إذن هو البرسيم فالذرة فالقطن فالقمح، أو البرسيم فالقطن فالذرة فالقمح، ولكن المهم فى جميع الأحوال أن البرسيم أكبر من الذرة، والقطن من القمح.

رابعا: وفى المحصلة، هذا الإقليم هو إقليم البرسيم والقطن فى الدرجة الأولى، حيث كان إقليم شمال الدلتا إقليم البرسيم والأرز أساسا.. فهنا تجتمع أعلى نسبة من كل من البرسيم والقطن فى مصر جميعا، فنسبة البرسيم تكاد تماثل نسبته فى إقليم شمال الدلتا، بينما ترتفع نسبة القطن الى حدها الأقصى قوميا تقريبا، فضلا عن هذا فان الإقليم هو بامتياز نطاق الرتب العليا الفاخرة والتيلة الطويلة الممتازة فى الدلتا ومصر جميعا كذلك.

خامسا: مع ارتفاع نسب معظم محاصيل الرباعية القاعدية يرتفع مجموعها الى ما فوق المتوسط القومى بدرجة ملحوظة، قل فى حدود = ٧٥٪ من المساحة المحصولية، وباضافة الأرز، تجاوز الخماسية بدورها المتوسط القومى غالبا،

ومناهزة ٨٥٪ أحيانا، فى النتيجة، لا يتبقى للمحاصيل البستانية إلا قدر متوسط يقل عادة عن المعدل القومى.

سادسا: تتواضع بالمثل نسبة محاصيل المنوعات الى ما دون المعدل القومى، غير أنها متعددة الأنواع بشدة، آخذة بطرف يسير من كل نوع، وهى تتكاثر بنوع خاص فى طرفى الإقليم شرقا وغربا.. فالى جانب قليل من الشعير والدريس والفول والبصل التى تميز إقليم شمال الدلتا أكثر.. نجد بعض الثوم والقصب خاصة فى الغرب وشيئا من السودانى والترمس والحمص والحلبة فى الشرق.

جنوب الدلتا

يشمل الشريط الجنوبى الأقصى من جنوب الغربية وأقصي جنوب الشرقية ثم شمال ووسط المنوفية وأخيرا النصف الشمالى الأكبر من القليوبية، فالاقليم إذن أصغر أقاليم الدلتا مساحة، والواقع أنه كان أصلا يكتمل فى الجنوب حتى القاهرة.. شاملا يعنى كل المنوفية والقليوبية تقريبا.. ولكن هذا القطاع سلخ منه ليصنع مع مثله على الجانب المقابل إقليما مستقلا هو مثلث العاصمة كما سنرى.. بل إن الإقليم ليعد فعلا فى حالة تآكل وتقلص مستمر من ناحية الجنوب تحت ضغط وغزو وابتلاع هذا الإقليم الأخير.

الإقليم بارز الملامح والخصائص الزراعية. ومن ثم متبلور محدد الشخصية، ولو أنه إقليم سلبى أو استاتيكى بمعنى ما، إذ أنه بالضرورة إقليم الزراعة التقليدية البحتة والمركب المحصولى العادى جدا، إنه إقليم الزراعة المعاشية Subsistence بكل معنى الكلمة، وهو بهذا النقيض الكامل لإقليم شمال الدلتا، والسبب، فى كلمة، هو عامل السكان، فالتربة من أجود ما فى الدلتا، وكذا الرى والصرف، ولكن ضغط السكان العالى، كنتيجة لارتفاع الكثافة الشديد ، وصغر رقعة المساحة الزراعية مع ضآلة حجم الملكيات للغاية وضعف نمو المدن الكبيرة داخل الإقليم، هو الموجه الأساسى للاقتصاد الزراعى والمركب المحصولى هنا، فانتاج الغذاء هو المسيطر تماما على حساب المحاصيل التجارية التى تتقلص الى حدها الأدنى فى كل الدلتا.

والواقع أن ها هنا حالة أخرى من الفصل المكانى أو العزل الجغرافى بين محاصيل الحقل المعاشية التقليدية وبين المحاصيل البستانية والتجارية، حالة كتلك التى وجدنا بين إقليم شمال الدلتا وحافته المتروبوليتانية فى الإسكندرية، إلا أنها

تتسع هنا لتأخذ شكلا وبعدا إقليميا كاملا يتجسد فى التضاد التام بين إقليم جنوب الدلتا وإقليم مثلث العاصمة القاهرة.

من ثم تطغى رباعية المحاصيل القاعدية طغيانا ساحقا على المركب الى حد لامثيل له فى أى إقليم آخر بمصر خلا إقليم جنوب الصعيد، إذ تصل بسهولة الى ٨٠٪ وزيادة أى أربعة أخماس المساحة المحصولية على الأقل، فمن جهة يختفى الأرز تماما أو تقريبا، ومن جهة أخرى لا يكاد يكون للمحاصيل المحلية أو الثانوية قيمة أو وجود، وكذلك البستانية، إلا رمزا، بالتالى فان المركب الزراعى تقليدى بسيط جدا، قليل التعدد والتلون للغاية.

ترتيب المحاصيل فى رباعيته أيضا تقليدى تماما: فالذرة يناطح البرسيم بعد أن كان العكس هو الصحيح إلى أقصى حد فى الإقليمين السابقين الى الشمال، بالمثل تماما يتراجع القطن بشدة أمام القمح ليصبح فى ذيل القائمة بل يصل الأمر الى حد أن يتراوح الذرة بين أكثر من ضعف الى ثلاثة أمثال القطن فى المساحة كما يكاد يناهز ضعف القمح أيضا، وبالتالى تصبح المتتالية مقلوبها فى إقليم شمال الدلتا، أى كالآتى: البرسيم فالذرة فالقمح فالقطن.

فالبرسيم يظل على مستواه فى الإقليمين السابقين، أى فى حدود ٣٠٪ من المساحة المحصولية.. أما الذرة فترتفع صاروخيا لتحقق نفس النسبة تقريبا، وربما أكثر بقليل محليا، والحالة الأخيرة تصبح بذلك الحالة الوحيدة من نوعها فى كل داخل الدلتا، وتلخص وحدها كل ضغط السكان بكل بلاغة.. والى مدى أقل بكثير يرتفع القمح ليحقق المستوى القومى كحد أدنى، على النقيض تماما القطن، فهو الوحيد الخاسر أو المتناقص، بحيث يقع بيقين دون المعدل القومى، والواقع أن كسب الذرة والقمح الكبير هنا إنما يتم على حساب القطن فى الدرجة الأولى وغياب الأرز فى الدرجة الثانية، وكنتيجة لهذا يتسع قوس الذرة والقمح، أى قوس الحبوب، ليبتلع نصف المساحة المحصولية على الأقل (مقابل الثلث فى إقليم وسط الدلتا ودون ذلك فى إقليم شمال الدلتا).

ماذا يتبقى للمحاصيل البستانية والمنوعات بعد هذا سوى أقل القليل؟ مجرد هامش ضيق من الخضروات وأضيق منه من الفواكه للكفاية المحلية.. لاسيما مع قلة المدن الكبيرة داخل الإقليم، وأضيق من الاثنين هامش المنوعات.. بل لعله أضيق ما فى أقاليم مصر كلها، قوامه قليل من البصل والفول والأرز، ثم أقل من القليل من القصب والكتان والثوم والشعير والسودانى والنباتات الطبية والعطرية.

من ناحية أخرى وأخيرة، فما أشد الاختلاف بعد ذلك فى متوسط محصول الفدان، فهو هنا من أعلى ما بمصر فى كل المحاصيل تقريبا، وذلك بفضل خصوبة التربة الفائقة والشهيرة تقليديا وعراقة الفن الزراعى المتوطن، وبهذا العائد الغزير بحسب وحدة المساحة يعوض الأقليم فى الواقع عن تقليدية مركبه المحصولى وقلة تلونه.

مثلث العاصمة

لهذا الاقليم، الذى يلم أقصى جنوب المنوفية والنصف الجنوبى الأصغر من القليوبية ثم شمال الجيزة، طبيعة خاصة جدا، تخصية جدا، لا تكاد تتكرر فى سائر أقاليم مصر إلا على مقياس أصغر بكثير فى الاسكندرية، فهو ليس إقليما زراعيا «طبيعيا» أعنى من صنع الطبيعة أو معطياتها، وإنما هو من صنع المدينة، صنعته القاهرة كسوق متروبوليتانية عظمى، وذلك بأن إقتطعته بالتدريج من محيط الزراعة المعاشية التقليدية حولها وحولته الى إقليم من زراعات المدن المعهودة.. ولذا فهو أيضا ليس إقليما ثابتا بل دينامى متنام باستمرار، حدوده فى توسع دائما مع تضخم نواته المدنية وزيادة استهلاكها من الخضروات والفواكه، والإقليم ككل يبدو حول نواته كزهرة ثلاثية الأوراق trefoil متفتحة الأكمام، هذا إذن إقليم العاصمة الخصوصى بكل تأكيد، وهنا أكثر من أى إقليم آخر يصح القول بلا تردد بأن المدينة هى التى صنعت الإقليم، خلقته وشكلته، لا الإقليم المدينة.

هنا، بقوة ربحيتها الفائقة، تطرد المحاصيل البستانية محاصيل الحقل العادية الى حد بعيد والى مدى أبعد وتستبقيها عند الحد الأدنى فقط، فتنخفض نسبتها من المساحة المزروعة الى أقل من أى معدل لها فى أى إقليم آخر من أقاليم مصر الزراعية.. وفى بعض أجزاء الإقليم قد يقنن التشريع هذا بالتحديد الصارم أو حتى بالمنع الكامل، كما رأينا فى حالة القطن فى بعض أو كل مراكز القليوبية والجيزة.. كذلك تنخفض المحاصيل الثانوية والصغيرة الى أدنى حد.. وتبقى الخضر والفاكهة لتسود سيادة مطلقة، فتسجل أعلى نسبة ممكنة من المساحة، وهى نسب أعلى فى الواقع مما تظهره إحصائيات المحافظات التى تدخل فى حدودها بالضرورة أجزاء كبيرة من خارج الإقليم ومن داخل الزراعة التقليدية، وعلى أية حال، فان هذه الأخيرة تتراوح بين الثمن من مساحة المحافظة المحصولية كما فى المنوفية ١٢,٣٪ وبين الربع كما فى القليوبية ٢٦,٩٪ الى الثلث فى الجيزة ٣٥,٧٪.

من ثم فلا مجال هنا للحديث أو للبحث عن رباعيات أو خماسيات تقليدية أو غير ذلك.. فجميع مثلها ينهار هنا ليتحول الى ثلاثية أو ثنائية فريدة من الخضروات

والفواكه والبرسيم، ربما مع قليل من الذرة، والأخيران لتغذية حيوان الألبان والفلاح البستانى أى أدوات إنتاج الأولين، فاذا صح أن نفترض أن الأغلبية العظمى من إحصائيات محافظات الاقليم الثلاث الخاصة بالمحاصيل البستانية تمت الى هذا الاقليم فعليا وجغرافيا، وهو افتراض سليم فى جوهره، فان هذا الاقليم الذى يعد من صغار أقاليمنا الزراعية مساحة، يأتى فى مقدمتها انتاجيا.

فعلى هذا الأساس ينفرد الاقليم بنحو ٢٧,٤٪ من مساحة الخضروات القومية، ٣٩,٦٪ من البطاطس، وبنحو ٢٨,٢٪ من مساحة الفواكه، ١٤,٤٪ من المقات، ومساحة الخضروات الفعلية والنسبية تفوق مساحة الفواكه بالطبع بنحو الضعف الى ثلاثة الأمثال.. وكلتا الخضروات والفواكه، تضاف اليها منتجات الألبان، تتنوزع فى وحدات وقطاعات الإقليم جميعا، ولكن مع اختلافات جذرية فى الكثافة، فالجيزة تتخصص أساسا وتتفوق فى الخضروات والمقات، والقليوبية فى الفواكه بخاصة والموالح بالأخص.. أما المنوفية فأقلها كثافة وتخصصا ولكنها تتقدم فى البطاطس وتركز على منتجات الألبان.

الفيـــوم

إقليم قائم بذاته زراعيا مثلما هو مجنب على انفراد جغرافيا.. بل لعله له شخصيته الزراعية التى لا تقل بروزا عن إقليم المثلث العاصمى، إلا أنه نقيضه تماما من حيث أن هذا شديد التخصص ضيقه جدا وهذا شديد التنوع واسعه الى أقصى حد، الأول لا يكاد يتكرر فى كل مصر والثانى يكاد يلخص كل مصر.. والواقع أن الفيوم كما تختزل مصر جميعا فيزيوغرافيا وطبيعيا، فانها للسبب نفسه تختزلها زراعيا: إنها «مصر الصغرى» زراعيا مثلما هى طبيعيا، وهذا بالدقة هو مفتاح شخصيتها كإقليم زراعى مستقل.

فبحكم التضاريس المتضاغطة والبيئة والتربات المنوعة ثم الموقع المتوسط بين الشمال والجنوب، يكاد المركب المحصولى يمثل هرما مدرجا ومصغرا لهرم مصر الأكبر، آخذا من كل منطقة ببعض خصائصها ومحاصيلها المتخصصة.. فعند القاعدة تأتى رباعية المحاصيل الأساسية، عريضة كأعرض ما فى مصر، حيث تتسع لأربعة أخماس المساحة المحصولية ٨٠,٢٪ وكإيقاع مصر عموما، يأتى تراتب المحاصيل عاديا ينحدر تباعا من البرسيم الى الذرة القمح الى القطن، ولقد أتيح لنا من قبل أن نلاحظ أن الفيوم تمتاز دائما فى زراعتها بأنها دون المتوسطات السائدة فى منطقتها المحيطة وهى مصر الوسطى فى نسبة القطن، ولكنها أعلى

منها فى نسبة القمح، الا أن الفارق فى المساحة بين كل من البرسيم والذرة وبين كل من القمح والقطن ضئيل للغاية، فى حين أن الفارق بين المجموعتين كبير جدا، إذ تجاوز المجموعة الأولى ضعف المجموعة الثانية بسهولة، فالذرة ضعف القمح مساحة، والبرسيم نحو ثلاثة أمثال القطن إلا قليلا.

وتعود الذرة على حدة وبالتحديد من بين تلك الرباعية لتؤكد طبيعة الفيوم الاختزالية لخصائص مصر العامة، ففيها تجتمع فى قدر من التوازن والاعتدال كل رباعية الذرة النوعية المعروفة فى مصر، فهى تجمع بين الذرة الشامية التى تسود فى الدلتا وبين الرفيعة التى تسود فى الصعيد، وكما فى مصر الوسطى، تزيد نسبة الأولى على الثانية ولكن دون تطرف: ١٧,٤٪ مقابل ١٠,٢٪ على الترتيب.. ثم هى تجمع فى تقارب أيضا بين عروتى الذرة الصيفية والنيلية وإن تفوقت الأخيرة نوعا: ١٢,٦٪ مقابل ١٥٪، والواقع أن الفيوم معقل تقليدى للزراعة النيلية ليس فقط فى الذرة ولكن فى الأرز كذلك.

هذا المحصول الأخير لا يمثل مع ذلك سوى كسر ضئيل من المساحة، بصورة لاتكاد تشير الى وجود جغرافى بقدر ما تشير الى وراء تاريخى.. فنسبة الأرز هنا ٢,٧٪ فقط، غير أنها تظل بها منطقته الوحيدة الجديرة بالذكر فى كل مصر خارج شمال الدلتا، وهو هنا أيضا كما هو هناك «محصول برارى» وتربة ملحية قلوية وأوطى الكنتورات.. بل إنه بالنسبة الى سائر المحاصيل وترتيب نطاقاتها ليحتل من دلتا الفيوم الداخلية نفس موقع الأرز فى دلتا الوجه البحرى: الطرف الأقصى تجاه وقرب البحيرة أو البحر، ولكن على العكس من أرز الدلتا الصيفى، تنفرد الفيوم بأنها مركز الأرز النيلى الأساسى والوحيد فى مصر، تماما كما فى الذرة، وهذا ما يعود فيشير الى أن الفيوم دائما تأخذ من خصائص الوادى والدلتا بطرف وتحتفظ فى الوقت نفسه بتفردها، جامعة بذلك بين العمومية والخصوصية والاختزال والأصالة.

ذلك أيضا ما تشى به بقية محاصيل المنوعات بالإقليم، فهى على محدوديتها مساحة ٦,٦٪ تتعدد نوعيا، بحيث يأخذ كل نوع من مصر بطرف تقريبا، فالفول والحلبة والنباتات الطبية والعطرية تمثل جانب الصعيد الأوسط المجاور، ثم الأعلى من بعده، بينما يمثل الشعير والسودانى والسمسم جانب هوامش الوادى والدلتا الفقيرة التربة، فى حين يمثل الكتان والبصل والقصب جانب قلب الوادى والدلتا الرطب القوى التربة.

غير أنها هى المحاصيل البستانية بالتأكيد، والفواكه بالتحديد، التى تعبر أدق

تعبير عن شخصية الفيوم الزراعية، وعلى رأس هذه الفواكه يأتى المشمش والزيتون والعنب،تقابلها الطماطم فى الخضروات، ولكن يبقى مع ذلك أن نسجل أن المحاصيل البستانية فى الفيوم إحصائيا لا ترقى الى مستوى شهرتها تاريخيا وجغرافيا، فهى تبلغ ٥ ,١٠٪ فقط، أى فى حدود المعدل القومى لا أكثر، أتكون تلك الشهرة التقليدية تاريخية أكثر مما هى جغرافية، أى تشير هى الأخرى الى الماضى أكثر منها الى الحاضر؟

أيا ما كان، فمن الانصاف أن نسجل أن زراعة الفيوم تقليدية أكثر مما نتوقع، وربما مما ينبغى أيضا، ومن الزاوية الأخيرة، على أية حال، فهناك محاولة تخطيطية كبرى لتحويل الفيوم الى ضاحية بستانية للقاهرة الكبرى بالتوسع العظيم فى مساحة الخضروات والفواكه واستبعاد المحاصيل غير المجدية أو المواتية كالقطن، وقد بدأ الاهتمام بالفعل بطماطم الأسلاك الفائقة المحصول،كما تحولت الفيوم الى مركز هام من مراكز ثقل البصل مؤخرا ... الخ.

تبقى كذلك فى الختام نقطة ضعف خاصة بارزة فى هذه الشخصية الفيومية - أو لعلها تختزل مصر فيها كذلك.. فمن المفارقات المثيرة أن متوسط محصول الفدان بالفيوم فى معظم المحاصيل تقريبا منخفض عن المتوسط المصرى إنخفاضا شديدا ومؤسفا، إذ يقل عنه غالبا ما بين أردب أو اثنين أو قنطار أو اثنين، وأحيانا أكثر، مقتربة فى هذا عادة من منطقة شمال الدلتا أو الجنوب الأقصى وذلك بحسب نوع المحصول.. وبذلك تقع الفيوم دائما فى مؤخرة قائمة المحافظات أو على الأكثر فى وسطها، وقد كان هذا نتيجة مباشرة لمشكلة الصرف الخاصة التى تعانى منها الفيوم كواحة شبه داخلية.. وقد حلت هذه المشكلة مؤخرا بمشروع الريان، ولكن مازالت مشكلة متوسطات الانتاج قائمة.

ولعل هذا يضع تحفظا هاما على خصوبة الواحة، تلك التى توحى بها - بقدر ما تقنعها فيما يبدو - شهرتها الذائعة كحديقة فواكه ممتازة، على أن إنخفاض متوسطات الفدان قد لا يكذب الخصوبة بالضرورة تماما، فقد لا يعنى أكثر من أن القطاع الأكبر من الواحة المنخفض المنسوب الملحى التربة سيىء الصرف هو وحده المسئول عن خفض المتوسط العام للمحافظة، فى حين أن القطاع الجيد الأعلى لايقل خصوبة ولا متوسط عائد عن الأراضى المناظرة فى جنوب الدلتا مثلا.. ومن المحقق أن تصحيح الصرف بعد الريان سوف يصحح هذا الوضع غير الطبيعى ويؤكد هذا الفرض المنطقى.

شمال الصعيد

يضم النصف الجنوبى من الجيزة وكل بنى سويف والمنيا والنصف الشمالى من أسيوط أى حتى مدينة أسيوط نفسها وثنيتها النهرية البارزة.. استطالته البالغة واضحة، الأمر الذى يخلق داخله انحدارات محققة من الشمال الى الجنوب فى كل عناصر مركبه الزراعى تقريبا.. ولكن لأن هذا الانحدار تدريجى وئيد للغاية.. فانه لا ينسخ أو يجب وحدته الأساسية كإقليم متجانس بوجه عام. زراعيا، يسوده النمط العادى التقليدى، ولكن مع إختلافات معينة عن سائر ممثلى النمط فى الصعيد، أى عن إقليم وسط الصعيد التالى.

ينعكس الاقتصاد التقليدى فى ارتفاع نسبة الرباعية القاعدية فى المركب الزراعى، وشدة ضآلة المحاصيل البستانية، وفى الوقت نفسه شدة اتساع نطاق المنوعات، فالرباعية تتراوح بين ٧٧، ٨٣٪ أى حوالى أربعة أخماس المساحة المحصولية، فى حين لاتزيد المحاصيل البستانية على ٥ ـ ٧٪ فقط.. وبهذا تصل جملة المجموعتين الى ٨٣ ـ ٩٤٪ بالمقابل تتراوح نسبة المنوعات المتبقية داخل مدى واسع من ٦٪ الى ١٧٪.

تراتب الرباعية «صعيدى» نموذجى: الذرة أولا فالبرسيم فالقطن فالقمح، مع ملاحظة أن الذرة هنا لا تقتصر على الذرة الشامية كما فى الدلتا، ولكن تجمع بينها وبين الذرة الرفيعة وإن ظلت الأولى هى السائدة خارج كل مقارنة.. وعموما، فعلى عكس الفيوم ومعظم الدلتا، يبدأ البرسيم هنا يفقد مكانته للذرة، إشارة إلى تناقص أهميته فى مصر عموما بانتظام من الشمال الى الجنوب، بالإضافة أيضا إلى ضغط كثافة السكان فى الإقليم لا سيما كلما اتجهنا جنوبا..والواقع أن البرسيم فى أكثف قطاعاته بالإقليم لا يبلغ المعدل القومى إلا بالكاد، فى حين يتجاوز الذرة معدله القومى بكثير حتى فى أقل قطاعاته كثافة.

والشئ نفسه يقال عن القطن والقمح، فالأخير لا يحقق المعدل القومى إلا بصعوبة بينما يتخطاه الأول بكل سهولة، وهكذا بينما تأتى الذرة المحصول الأول والأكبر، يأتى القمح الأخير والأصغر.. ولا تقل نسبة الذرة عن ضعف نسبة القمح، وقد تصل الى ثلاثة الأمثال، بينما يتراوح مجموعهما معا كحبوب بين ٣٨٪، ٤٣٪، أى دون نصف المساحة المحصولية بكثير قطعا، ولعل ارتفاع نسبة القطن هى المسئولة عن ذلك.. ورغم تواضع مكانة القمح هكذا فى الرباعية.. لا سيما بالقياس إلى جاره المباشر القطن، فلنتذكر أن كلا المحصولين على السواء له هنا ميزة

مناخية وتوطن تقليدى عريق وشهرة خاصة بالجودة النوعية والانتاجية.. والواقع أن جنوب الإقليم فى المنيا وشمال أسيوط بوجه خاص هو نطاق القطن متوسط التيلة الشهير فى قلب الصعيد، ونطاق قمحه الصعيدى الجيد أيضا.

يبقى فقط أن نرصد انحدارات عناصر الرباعية على محور الإقليم من الشمال إلى الجنوب، البرسيم وحده هو الذى يتناقص باطراد كلما اتجهنا جنوبا، أما الذرة والقطن والقمح فتتزايد وإن بغير اطراد صارم دائما، فالذرة والقمح تنخفض نسبتهما انخفاضا طفيفا فى المنيا، بينما يبلغ فيها القطن قمته ثم يهبط بعدها نوعا فى أسيوط، وفى المحصلة فان نسبة الرباعية ككل تسجل قمتها فى بنى سويف ٨٣٪، ثم تتموج بعدها قليلا تجاه الجنوب.

أما عن المحاصيل البستانية المتواضعة المساحة عموما فتقل بوضوح كلما اتجهنا جنوبا داخل الإقليم، على أن الطريف أن الميزان البستانى يبدى انحيازا أوضح للفواكه على حساب الخضروات، ففى بنى سويف لا تتفوق الخضروات على الفواكه إلا تفوقا ضئيلا، بينما تزيد نسبة الفواكه (بما فيها المقات) على الخضروات فى كل من المنيا وأسيوط وإن بهامش ضيق بطبيعة الحال.

أخيرا فلعل محاصيل المنوعات هى ما يمنح الإقليم طابعه المميز، ليس فقط بتوسعها البالغ بحيث تفوق المحاصيل البستانية بكثير ولكن أيضا بأنواعها وشدة تركزها فى نوع بعينه، فهى أولا تكاد فى مجموعها تعادل القطن مساحة، وتتفوق بالطبع على القمح، وقد تعادل أضعاف المحاصيل البستانية، ثم هى ثانيا تزداد فى نسبتها قطعا كلما اتجهنا جنوبا، من حوالى ١٠٪ فى بنى سويف الى نحو ١٧٪ فى المنيا وأسيوط، ثم إن نصفها، ثالثا، للفول وحده عادة.. والواقع أن الإقليم يكاد يتفق مع، أو يطوى، صلب نطاق الفول الصعيدى الشهير، حيث تأتى المنيا أيضا قلبه وقمته، فنسبة الفول فى بنى سويف ٥,٧٪، ترتفع فى المنيا الى ٨,٣٪ أى أكثر من الحاصيل البستانية مجتمعة، ولكنها تعود فتهبط الى النصف فى أسيوط، ٤,٤٪.

ثم الى الفول تضاف تشكيلة خاصة ولكنها مبعثرة من المحاصيل الصغيرة أهمها فى الجيزة بعض السودانى والقصب، وفى المنيا القصب (القصب المنياوى الشهير رغم ضآلة مساحته حاليا، ٣,٥٪) والثوم (١٠,٣٪، «عاصمة الثوم») وفى أسيوط العدس (٥,٢٪ أى أكثر من المحاصيل البستانية قليلا) ثم النباتات الطبية والعطرية.

وسط الصعيد

يضم النصف الجنوبي من أسيوط وكل سوهاج، وهو كإقليم شمال الصعيد ينتمي زراعيا الى النمط العادى التقليدى، ولكن بدرجة أقوى نوعا.. والى جانب توطن نظام الحياض هنا إلى وقت قريب، فلعل كثافة السكان هى منبع التفرقة بين الإقليمين، فهى هنا فائقة حقا، لا سيما فى سوهاج التى تسجل ذروة الكثافة فى مصر الريفية الآن، أى بإستبعاد محافظتى العاصمة الجيزة والقليوبية، من ثم اتخذ المركب الزراعى انعطافة معاشية غذائية حادة، والإقليم فى هذا إن لم يوشك أن يناظر نطاق جنوب الدلتا فإنه يذكر به بقوة، حيث كانت المنوفية بالتحديد ولفترة طويلة أكثف محافظات مصر سكانا الى أن رجحتها سوهاج مؤخرا.

والحق أن الإقليم يمثل قطاعا من الانقطاع بل ومن الانقلاب الصغير فى انحدارات معظم الاتجاهات الزراعية المختلفة فى الصعيد ابتداء من محاصيل الرباعية الى مجموع الرباعية الى المحاصيل البستانية وحتى المنوعات، وهذا كله ما يؤكد تفرده كإقليم مستقل عن إقليم شمال الصعيد على وجه التحديد والتخصيص.

فمن جهة تسجل الرباعية القاعدية ذروتها فى مصر، حيث تناهز ٨٠٪ فى جنوب أسيوط، تطفر الى نحو ٩٠٪ فى سوهاج ٨٩,٤٪ وضمور المحاصيل البستانية بعد هذا، وحتى محاصيل المنوعات، حتمية مفروغ منها.. ثم يختلف تراتب الرباعية عن إقليم شمال الصعيد فى عودة القمح الى التفوق على القطن أولا، ثم ثانيا فى بلوغ الذرة ذروة كثافته فى الصعيد بل فى مصر جميعا مع تحوله أساسا الى الذرة الرفيعة، ثم ثالثا وأخيرا فى بلوغ الحبوب عموما ذروة كثافتها فى الصعيد ومصر كذلك.. وثلاثتها جميعا، سيلاحظ أعراض الضغط السكانى والاقتصاد المعاشى الذى شخصنا.

فبينما يواصل كل من الذرة والقمح اتجاه التزايد والارتفاع الذى بدأه فى الإقليم السابق ليتابعه فى الاقليم التالى، ينعكس اتجاه كل من البرسيم والقطن، فأما البرسيم فبدلا من أن يواصل اتجاه انخفاضه المعهود نحو الجنوب، يشذ فيرتفع قليلا على غير المتوقع فى سوهاج (١٧,٧٪ فى أسيوط مقابل ٢١,٢٪ فى سوهاج) ربما تحت تأثير تقاليد بقايا نظام الحياض أو تطامن كثافة الفول.. أما القطن فيهبط هبوطا ملحوظا من ١٦,٢٪ فى أسيوط الى ١٣,٥٪ فى سوهاج، ولئن ظل القطن بذلك فوق المعدل القومى، فانه هنا يمثل آخر أو نهاية نطاق القطن المصرى كله قبل أن يتلاشى فى الجنوب الأقصى.

على العكس الذرة، إذ يتابع ارتقاءه الى ذروته الصعيدية والمصرية جميعا بالغا ٣٣,٩٪ فى سوهاج ، أى ثلث المساحة المحصولية ومعادلا بذلك أيضا مجموع البرسيم والقطن تقريبا ٣٤,٧٪ بل وكذلك المعدل القومى لمجموع الذرة والقمح معا.. وإذا كان الاقليم قمة مصر فى كثافة الذرة.. فانه كذلك قمة سيادة الذرة الرفيعة بل إقليمها الحقيقى الوحيد فى البلد، حيث تبلغ نسبته أكثر من ثلاثة أرباع مجمل الذرة (٢٥,٦٪ من مجموع ٣٣,٩٪) بينما تهوى الذرة الشامية الى الربع فقط، وهو وضع انقلابى لا نظير له قط فى إقليم شمال الصعيد ذاته، وكالذرة يفعل القمح فى اتجاهه، فيغطى خمس المساحة مسجلا ٢٠,٨٪ أى ثالث أكثف محافظة فى القطر بعد الجنوب الأقصى، وفى المحصلة يبلغ المحصولان معا ٥٤,٧٪ أى أكثر من نصف المساحة المحصولية، وهذه أعلى نسبة للحبوب فى أى إقليم فى مصر بلا استثناء (المعدل القومى ٣٣,٣٪).

النتيجة النهائية طبعا تورم حجم الرباعية الى حد لا نظير له فى مصر كذلك، ٨٩,٤٪ فى سوهاج أى تسعة أعشار المساحة المحصولية، وأكثر من المعدل القومى بنحو ٢٠ درجة أى بنحو الخمس، بالمقابل تتقزم المحاصيل البستانية الى ٣,٣٪، وهى أدنى نسبة فى مصر جميعا، أدنى حتى من الجنوب الأقصى، كذلك تمثل المنوعات ٧,٣٪ انخفاضا حادا بين قمة الإقليم السابق ١٦ ـ ١٧٪، والإقليم التالى (١٣,٦٪) وفى القطاع السوهاجى من الإقليم تتألف هذه المنوعات من الفول (٢,٦٪، والبصل ٢,٢٪، والشعير ٠,٨٪ كصف أول.. تليها الحلبة ٠,٥٪، فالقصب ٠,٤٪، فالسودانى ٠,٢٪ ثم العدس والسمسم والحمص ٠,١٪ لكل.

الجنوب الاقصى

هو الإقليم ـ النمط أو النمط ـ الإقليم، بمعنى أنه وحده يشكل نمطا كاملا برمته من أنماط الزراعة المصرية.. وهو فى هذا صنو نفسه فقط ولا مثيل له فى سائر مصر، ثم هو من أشد الأقاليم تجانسا فى داخله بمثل ما هو من أشدها تبلورا وتميزا عن خارجه، شأنه فى هذا شأن إقليم شمال الدلتا أو المثلث العاصمى، إنه إقليم متفرد متوحد فى مصر.. على أن تفرده هذا أقرب نوعا الى الجانب السلبى، بمعنى أنه إقليم متدهور فقير نسبيا فى كل شىء تقريبا.. فهذا الإقليم «القطبى» كما هو حدى فى الموقع، حدى فى التربة والمناخ والظروف البشرية.. وبالتالى فى الزراعة، خاصة فى أسوان.

ففضلا عن انخفاض عائد الفدان فى معظم المحاصيل أحيانا الى ذيل القائمة ربما باستثناء القصب أحيانا وبعض القطن مؤخرا، فإنه المركب الزراعى كله ينقلب

على رأسه بل وعلى نفسه أيضا، أى ينقلب مرتين، مرة جغرافيا ومرة تاريخيا، ذلك أنه لا يبتعد فقط عن التركيبة القومية السائدة فى الزراعة المصرية ابتعادا جذريا، ولكنه أيضا قد أبدى فى العقدين الأخيرين ثورة زراعية محلية صغيرة ولكنها كاملة ابتعد بها عن مركبه الزراعى المألوف فى الماضى.

المحصول	قنـا				أسوان			
	١٩٥٧		١٩٧٥		١٩٥٧		١٩٧٥	
	بالفدان	٪	بالفدان	٪	بالفدان	٪	بالفدان	٪
مساحة المحافظة المزروعة	٣٥٥٤٩٠	–	٣٠٩٣٦٩	–	١٠٧٠٩٣	–	٨٥١١٢	–
الذرة	٦٧٧٧٠	١٩,١	١٦٥٠٩٤	٥٣,٣	٢١٥١٣	٢٠,١	٤٢٩٩٢	٥٠,٥
القمح	٧٣٧٨٠	٢٠,٧	١١٧٠٠٩	٣٧,٨	٢٠٢٧٩	١٨,٩	٣٤١٦٥	٤٠,١
الشعير	٢٠٣٧٣	٥,٧	٣٢٦٧	١,٠	١٥٥٢١	١٤,٥	١٩٠٢	٢,٢

فكما يتضح من الجدول السابق، الذى يعطى النسب المئوية لمحاصيل الحبوب الثلاثة فى سنتى ١٩٥٧، ١٩٧٥ وذلك من المساحة المزروعة (وليس من المساحة المحصولية) حدث تغير جذرى يصل الى حد الانقلاب.. ففى ١٩٥٧ كان كل من الذرة والقمح يدور فى حدود خمس المساحة المزروعة فى كلتا المحافظتين، أما الشعير، وان كان ضئيلا فى قنا، فانه كان يصل الى نحو سدس المساحة المزروعة فى أسوان، ولم يكن يقل بذلك كثيرا عن القمح (١٤,٥٪ مقابل ١٨,٩٪ على الترتيب). وبهذا كانت المحافظتان أقل أقاليم مصر فى نسبة الذرة والقمح، بينما كان جنوب الاقليم فى أسوان يعد أعلى مناطق الشعير فى مصر، الى حد أن الشعير فيها كان يحل فعلا محل القمح تقريبا والذرة نوعا.

الآن قارن ١٩٧٥، لقد إختفى الشعير عمليا من الجنوب الأقصى (١٪ فى قنا، ٢,٢٪ فى أسوان) أما الذرة فقد ارتفعت فيه من خمس المساحة المزروعة الى أكثر من نصفها (٥٣,٣٪ فى قنا، ٥٠,٥٪ فى أسوان) أى أكثر من تضاعف، والقمح بدوره ارتفع من خمس المساحة المزروعة الى نحو الخمسين ٣٧,٨٪ فى قنا، ٤٠,١٪ فى أسوان.. أى تضاعف تقريبا.. بهذا وبذاك أصبح كل من الذرة والقمح أضعاف الشعير عشرات المرات بعد أن كان أربعة أمثاله فقط فى قنا ومثله مرة ونصف المرة فقط فى أسوان.. لقد حلت الذرة والقمح اليوم محل الشعير التقليدى

فى الجنوب الاقصى، وبعد أن كان هذا أقل أقاليم مصر فى كثافة الذرة والقمح وأعلاها فى كثافة الشعير، انقلب الوضع تماما فأصبح أعلى أقاليم مصر فى كثافة الذرة والقمح وأقلها فى كثافة الشعير.



شكل ٣ - أقاليم مصر الزراعية

هذا تاريخيا ، أما جغرافيا فان الإقليم اليوم يستقل فى ملامحه الزراعية تماما عن سائر أقاليم مصر . فلا قطن عمليا ولا برسيم تقريبا . وعلى النقيض هناك أعلى نسبة بمصر من القمح بلا استثناء ولا تحفظ ، ومن الذرة باستثناء وسط الصعيد . لارباعية تقليدية بالتالى ، وإنما ثنائية حبوب فقط. ولكن فوق الجميع يأتى القصب ، ليصبح الإقليم جوهريا مملكة القصب وإقليم ثلاثية القصب - الذرة - القمح . ولأنه الإقليم - النمط أو النمط - الإقليم كما بدأنا ، فلا حاجة بنا إلى أن نكرر هنا فى باب الإقليم ما سبق أن فصلناه من قبل تحت باب النمط . حسبنا أن نلخص فنقول إنه إن لم يكن أشد أقاليمنا الزراعية تفردا وتبلورا ، فانه من أشدها بالقطع . إنه قطبنا الجنوبى الذى يناظر فى هامشيته وتباينه قطبنا الشمالى فى إقليم شمال الدلتا .

الفصل السابع عشر
التجانس العمرانى

الغطاء البشرى

والان ماذا عن الانسان ؟ هل يتفق هو الآخر مع مبدأ التجانس والتدرج الأساسى فى مورفولوچية مصر ؟ أيرسم النيل خريطة الحياة – أعنى السكان ، بما فيها المدن والقرى – أيضا ؟ ان نظرة إلى خريطة توزيع السكان أو كثافة السكان فى مصر جديرة بأن تضع أيدينا على حقيقة جذرية كأنها القانون : إن النيل ليس فقط مانح الحياة فى مصر ولكنه أيضا موزع الحياة على وجهها . إنه ، إن صح التعبير ، «جغرافى» مصر الأول ولا نقول الأوحد . فالغلاف البشرى عندنا يبدو وكأنه غطاء فصله النيل على قد مصر تماما ، شكلا وموضوعا، جملة وتفصيلا ،ونبادر على الفور لنستدرك أن هذا لا يعنى أن النيل هو العامل الوحيد فى تفسير توزيع السكان ، فهناك عوامل أخرى عديدة طبيعية وبشرية ، اقتصادية واجتماعية وحتى تاريخية .. الخ ، و لكن النهر يظل يكمن خلفها غالبا مباشرة وغير مباشرة، ، وهو وحده العامل المفتاح والمسيطر .

درجة التجانس

ولننظر أولا إلى الخريطة نتحسس تضاريس الغطاء البشرى على وجه مصر (١). خريطة كثافة السكان فسيفسائية بطبيعتها ، مليئة بالفروق المحلية والتباين المتجاور الذى قد يصل كثيرا إلى حد التنافر ، وهناك اختلافات محلية واقليمية هامة وكثيرة فى توزيع الكثافة فى مصر وان كان بعضها من صنع خداع الارقام ، ومع ذلك فانها لا تبتعد بها كثيرا عن التجانس العام او النسبى .

---

(١) جمال حمدان ، نمو وتوزيع السكان فى مصر ، القاهرة ١٩٥٩ ، ص ١٥— ٢٠ .

مقياس هذا كله منهجيا هو معامل التجانس Coefficient of uniformity ، وهو كما سبق شكل آخر من مقياس «الانحراف المعيارى standard deviation » الا انه أكثر تبسيطا ، فهو مجموع ابتعادات ارقام كثافات الوحدات الإدارية فى الاقليم عن المتوسط العام لكثافة ذلك الاقليم مقسوما على عدد تلك الوحدات ، ثم منسوبا مئويا إلى هذا المتوسط الاخير ، وقد انتخبنا للتحليل و المقارنة هنا تعدادى ١٩٤٧ ، ١٩٧٦ ، ولنبدأ بمصر الوادى عامة ، اى باستبعاد الصحارى ، كما يفعل الجدولان التاليان .

١٩٤٧

المنطقة	الكثافة / كم٢	الابتعاد
محافظة القاهرة	١١٧٠٤	+ ١١١٦٤
محافظة الاسكندرية	١٢٩١٠	+ ١٢٣٧٠
محافظة القناه	٧٠٧	+١٦٧
محافظةالسويس	٣٤٩	- ١٩١
محافظة دمياط	٢٤٨٢٩	+ ٢٤٢٨٩
مديرية البحيرة	٢٦٩	- ٢٧١
مديرية الغربية	٣٣١	- ٢٠٩
مديرية المنوفية	٧٣٤	+ ١٩٤
مديرية الدقهلية	٥٣٨	- ٢
مديريةالشرقية	٢٧٢	- ٢٦٨
مديرية القليوبية	٧٢٦	+ ١٨٦
مديرية الجيزة	٧٨٩	+٢٤٩
مديرية بني سويف	٥٧٢	+ ٣٢
مديرية الفيوم	٣٧٧	- ١٧٣
مديرية المنيا	٥٢٠	- ٢٠
مديرية أسيوط	٦٧٥	+١٣٤
مديرية جرجا	٨٣٣	+ ٢٩٣
مديرية قنا	٦٠٧	+٦٧
مديرية أسوان	٣٣١	- ٢٠٩
مصر الوادى	٥٤٠	٥٠٤٨٨
معامل التجانس	—	٤٩٢٪

١٩٧٦

المحافظة	الكثافة / كم٢	الابتعاد
القاهرة	٢٣٧٣٧	+ ٢٢٦٩١
الاسكندرية	٨٦٥	− ١٨١
بورسعيد	٣٦٤٢	+ ٢٥٩٦
الاسماعيلية	٢٤٤	− ٨٠٢
السويس	١١	− ١٠٣٥
البحيرة	٢٤٩	− ٧٩٧
كفر الشيخ	٤٠٨	− ٦٣٨
الغربية	١١٨١	+١٣٥
دمياط	٩٤٦	− ١٠٠
الدقهلية	٧٨٧	− ٢٥٩
الشرقية	٦٢٧	− ٤١٩
القليوبية	١٦٧٢	+٦٢٦
المنوفية	١١١٧	= ٧١
الجيزة	٢٣٩٦	+ ١٣٥٠
بني سويف	٨٣٩	− ٢٠٧
الفيوم	٦٢٤	− ٤٢٢
المنيا	٩٠٩	− ١٣٧
أسيوط	١١٠٨	+ ٦٢
سوهاج	١٢٤٤	+١٩٨
قنا	٩٢٢	− ١٢٤
أسوان	٩١٤	− ١٣٢
مصر الوادى	١٠٤٦	٣٢٩٨٢
معامل التجانس	—	١٥٠ ٪

واضح ان قيمة معامل التجانس فى التاريخين مرتفعة بشدة اذ تزيد على اصل متوسط الكثافة القومى المنسوبة إليه كثيرا او قليلا ، والسبب انها منتفخة فى الواقع بكثافات محافظات المدن الكبرى القاهرة والاسكندرية والقنال التى تمثل مستوى من الكثافة يختلف جذريا عن مستوى «المديريات» قديما او محافظات الأقاليم الريفية او العادية حاليا ، ولهذا فان دلالتها الاقليمية محدودة نوعا . غير انها بالمقابل ، ذات دلالة بالغة تاريخيا .

فتطوريا ، نستطيع ان نرى ان نسبة معامل التجانس فى كثافة سكاننا قد هبطت هبوطا عظيما من ٤٩٢٪ فى ١٩٤٧ إلى ١٥٠٪ فى ١٩٧٦ ، اى من نحو خمسة امثال اصل المتوسط القومى إلى مثله مرة ونصف المرة فقط ، والمعنىَ هو اتجاه محقق وساحق نحو المزيد من التجانس او التجنيس ، وبعبارة أخرى ، لقد قلت فروق الكثافات الاقليمية وخفت حدتها وتقاربت مستوياتها مع الزمن ومع زيادة السكان .

بصيغة رقمية ادق ، انخفضت نسبة التباين فى كثافة السكان إلى دون الثلث بعد ان زاد عدد السكان نفسه إلى نحو الضعف (او من ١٩،٠٢٢،٠٠٠ سنة ١٩٤٧ إلى ٣٨،٢٢٨،٠٠٠ سنة ١٩٧٦) . اى ان توزيع السكان مكانيا اتجه نحو المزيد من التجانس والمساواة مع نموهم حجما ، والعلاقة من ثم طردية مؤكدة بين كثافة السكان ودرجة تجانس هذه الكثافة .

وهذا الاتجاه الحاسم نحو المزيد من التجانس فى توزيع كثافة السكان على المستوى القومى يصدق بدرجات متفاوتة على المستوى الاقليمى . فرغم انه غير واضح فى الدلتا ، فانه قاطع فى الصعيد . فكما يوضح الجدول التالى بعد قليل ، انخفضت نسبة معامل التجانس فى الصعيد من ٢٤٪ فى ١٩٤٧ إلى ١٢٪ فى ١٩٧٦ اى إلى النصف . اما فى الدلتا فانها ارتفعت من ٤١٪ إلى ٥٢٪ ، غير انها زيادة محدودة نوعا ، ومن الممكن اجمالا ان نقول إن الغطاء البشرى فى مصر ، ذلك الذى يشبه بقعة زيت واحدة متصلة ، سميكة وغليظة ، ممدودة ومتجانسة ، يزداد تجانسا كلما زاد كثافة على الايام .

وعلى العموم ، فلعل هذا كله يقترب بنا فى الواقع من قانون راتزل المعروف فى كثافة السكان ، ومؤداه ان كثافة السكان حين تزيد عن الحد وتبلغ حد الافراط فانها من فرط طفحها تغمر كل المناطق بغلظة تطمس الفروق الاصلية فى معادنها وامكانياتها الدفينة (١) ، فتتقارب كثافات المناطق المختلفة وتتشابه مؤلفة غطاء متجانسا سميكاغليظا ولكنه صفيق غير حساس ، لايعكس جوهر قدرات التحميل الكامنة ولا يعبر عنها بقدر مايعبر عن الطفح السكانى الشامل والغامر ، ولا جدال ان كثافة السكان فى مصر قد بلغت هذا الحد ، ان لم تكن قد تجاوزته بكثير حقا.

اذا انتقلنا الان من المستوى القومى إلى المستوى الاقليمى ، فحتى تكون المقارنة صحيحة ومنصفة لابد ان نستبعد محافظة القاهرة من كلا الوجهين

---

(1) F. Ratzel, Anthropogeographie vol . II , P 240

البحرى والقبلى ، كما يحسن كذلك استبعاد محافظات الاسكندرية والقنال من الدلتا ، وسنلاحظ على الفور كيف ينخفض مستوى نسب معامل التجانس انخفاضا عظيما ويختلف جذريا نتيجة لهذا الاستبعاد ، هذا مايقدمه الجدول التالى على مختلف هذه الاسس .

المنطقة	المساحة	السكان ١٩٤٧			السكان ١٩٧٦		
	بالكم ٢	التعداد	الكثافة كم٢	التجانس ٪	التعداد	الكثافة كم٢	التجانس ٪
الدلتا (عدا القاهرة والاسكندرية والقناه)	٢١,٧٥٣	٨,٢٤١,٠٠٠	٣٨٠	٤١	١٥,٥٤٠,٠٠٠	٧١٤	٥٢
كل الدلتا (عدا القاهرة)	٢٢,٤٧٩	٩,٥١٣,٠٠٠	٤٢٣	؟	١٨,٦٦٧,٠٠٠	٨٣٠	؟
الصعيد (عدا القاهرة)	١٢,١٥٦	٧,١٩٨,٠٠٠	٥٩٢	٢٤	١٢,٦٧٠,٠٠٠	١٠٤٢	١٢
مصر (كل الوادى بالقاهرة)	٣٤,٨١٤	١٨,٨٠٢,٠٠٠	٥٤٠	٤٩٢	٣٦,٤٢١,٠٠٠	١٠٤٦	١٥٠

الحقيقة البارزة على الفور هى ان الصعيد اكثر تجانسا فى كثافته من الدلتا . ففى ١٩٤٧ ، حين كان متوسط كثافة الصعيد ككل وعلى حدة ٥٩٢ نسمة مقابل ٣٨٠ أو ٤٢٣ للدلتا ، كان معامل التجانس فى الاول ٢٤٪ مقابل ٤١٪ فى الثانية ، اى ان مجموع الابتعادات عن متوسطها فى الدلتا كان نحو ضعف مثيله فى الصعيد ، وفى ١٩٧٦ ازداد الصعيد تجانسا على تجانس ، حيث هبطت نسبة معامله إلى النصف ، او من ٢٤ ٪ إلى ١٢٪ اما الدلتا فعلى العكس زاد تباين الكثافة فيها نوعا ، اذ ارتفعت النسبة من ٤١٪ إلى ٥٢٪ .ولكن المعنى فى الحالين واحد ، وهو ان فى الدلتا مناطق شديدة الكثافة واخرى شديدة التخلخل ، فى حين يسود الصعيد توازن وتقارب عام فى مستوى الكثافة . فلماذا ؟

السبب الأساسى وراء هذا أن الصعيد ضيق محدود المساحة صارم الحدود

لايعرف مناطق هامشية او انتقالية بين الارض السوداء والصحراء تتدرج فيها الكثافة ، اما الدلتا فتضم نسبة كبيرة من الاراضى البور وشبه البور فى الشمال ، وشبه الصحراوية بل والصحراوية فى الشرق والغرب ، بحيث تنخفض فيها الكثافات بشدة ان لم تقع خارج المعمور والمزروع تماما.

اضف إلى هذا ان الصعيد اكثر تجانسا فى ظروفه الطبيعية ،فبحكم ضيقه الشديد، ما من رقعة فيه تبتعد عن النهر اكثر من عدة كيلومترات او اميال على الاكثر ، وكل قطاعاته تقع على النهر مباشرة ، ولذا فلا فروق هامة فى امكانيات الرى رغم تخلف جيب مديد من الرى الحوضى فى جنوبه إلى وقت قريب . كذلك فان الصرف سهل ومباشر على النهر على امتداد قطاعاته . اما الدلتا فتختلف فيها امكانيات الرى والصرف ، وكذلك نسبة الملوحة والقلوية ، مابين الشمال والجنوب ومابين القلب والأطراف ، اختلافا شديدا .

مستوى الكثافة

وهذا ما ينقلنا منطقيا إلى مستوى الكثافة نفسه . هنا نجد ان الصعيد ليس فقط اكثر تجانسا من الدلتا ، ولكن ايضا اعلى بكثير فى متوسط الكثافة ، بل انه ليأتى دائما او حتى قريب ومتوسط كثافته اعلى من متو سط مصر وادى النيل كلها، فى حين تاتى الدلتا دائما دون هذا المتوسط بكثير ففى ١٩٤٧ ، حين كان متوسط كثافة مصر وادى النيل عموما ٥٤٠ نسمة للكيلو ، ومع استبعاد محافظة القاهرة مساحة وسكانا من كلا الوجهين ، كان متوسط الكثافة نحو ٤٢٣ فى الدلتا مقابل ٥٩٢ فى الصعيد ، اى ان كثافة الدلتا لم تزد على ٤ر٧١٪ من كثافة الصعيد (تنخفض إلى ٢ر٦٤٪ اذا استبعدنا الاسكندرية ومحافظات القنال من حساب الدلتا) .

وفى ١٩٧٦ ، حين بلغ متوسط كثافة مصر وادى النيل ١٠٤٦ نسمة ، جاء متوسط كثافة الدلتا ٨٣٠ مقابل ١٠٤٢ للصعيد ، اى ان كثافة الدلتا لم تعد ٦ر٧٩٪ من متوسط الصعيد (تنخفض إلى ٥ر٦٨٪ اذا استبعدت الاسكندرية ومحافظات القنال) الصعيد لاشك اذن اكثر اكتظاظا بالسكان من الدلتا ، والدلتا لاتعدو فى المتوسط ثلاثة ارباع إلى اربعة اخماس متوسط كثافة الصعيد ، تهوى إلى الثلثين اذا استبعدنا الاسكندرية ومحافظات القنال .

ولقد تبدو هذه النتيجة مفاجئة بعض الشىء بالنظر إلى شهرة الدلتا التقليدية

والفائقة فى خصوبتها وغناها وتعدد مواردها ، لاسيما وأن الرى الحوضى خضرم طويلا فى قطاع كبير من الصعيد . لكن الذى يفسر هذا ان الصعيد الاعلى منسوبا ، لايعرف مشكلة الملوحة ،والقلوية التى يعانى منها شمال الدلتا ، كما انه يجد ريه وصرفه بسهولة نسبيا ، على عكس الدلتا التى تتفاقم فيها مشكلة الصرف، خاصة فى اسفلها . ايضا ربما كان لانخفاض مستوى المعيشة فى الصعيد عنه فى الدلتا دور فى رفع كثافة الاول ، واخيرا ولكن ليس آخرا بالتأكيد كماسنرى توا فان هناك الفارق بين الوجهين فى نسبة المزروع والمعمور إلى المساحة الكلية فى كل منهما .

على ان هذا الفارق الاخير بالذات ، ان فسر جزءا من تفوق الصعيد فى الكثافة، فانه ايضا ينبهنا إلى ان جزءا من تفوق الصعيد هذا انما هو وهمى مفتعل لان اساس المقارنة الاحصائية بينهما ليس موحدا تماما فادخال جزء كبير من البور والصحراء اى شبه الفراغ العمرانى فى حساب كثافة الدلتا يضخم من مساحتها الكلية ويحسب عليها ، ولكنه يخفض من متوسط كثافتها العامة بحيث يبدو اقل من الحقيقة ، وبالتالى دون متوسط الصعيد بدرجة اكبر مما ينبغى .

ولو اننا استبعدنا من حساب الكثافة الصف الأول ، وربما الثانى ايضا ، من مراكز شمال الدلتا المتاخمة والموازية للساحل ، ومعظمها فراغ ، لارتفع متوسط كثافة الدلتا إلى قرب متوسط الصعيد ، وان لم يرق إلى مثله ، ولبدا الغلاف السكانى الاساسى للدلتا وبالتالى لمصر جميعا ،وهو إلى حد او اخر اكثر تجانسا او بالدقة اقل تنافرا فى توزيعه عما توحى به الارقام الخام .

وهذ كله مايفسر بعض الحقائق التى تبدو متعارضة او متناقضة إلى حد ما فى المقارنة بين الوجهين ، كما يفرض علينا بعض التعديلات والتحفظات فى افكارنا السابقة او المسبقة عن اوزانهما النسبية ، والجدول الاتى يلخص الموقف ويقدم مادة لتحليله ، مع ملاحظة ان كل النسب المئوية به منسوبة إلى مجموع مصر وادى النيل اى باستبعاد الصحارى.

المنطقة	المساحة		السكان ١٩٤٧			السكان ١٩٧٦		
			العدد			العدد		
	كيلو متر مربع	٪	نسمة	٪	الكثافة	نسمة	٪	الكثافة
الدلتا (عدا القاهرة والاسكندرية والقناه)	٢١,٧٥٣	٦٢,٥	٨,٢٤١,٠٠٠	٤٣,٨	٣٨٠	١٥,٥٤٠,٠٠٠	٤٢,٦	٧١٤
كل الدلتا (عدا القاهرة)	٢٢,٤٧٩	٦٤,٥	٩,٥١٣,٠٠٠	٥٠,٥	٤٢٣	١٨,٦٦٧,٠٠٠	٥١,٣	٨٣٠
الصعيد (عدا القاهرة)	١٢,١٥٦	٣٤,٩	٧,١٩٨,٠٠٠	٣٨,٣	٥٩٢	١٢,٦٧٠,٠٠٠	٣٤,٧	١٠٤٢
مصر (كل وادى النيل بما فيه القاهرة)	٣٤,٨١٤	١٠٠,٠	١٨,٨٠٢,٠٠٠	١٠٠,٠	٥٤٠	٣٦,٤٢١,٠٠٠	١٠٠,٠	١٠٤٦

واضح ان الدلتا اكبر مساحة وسكانا من الصعيد ولكن من الواضح اكثر ان التفوق هنا فى السكان اقل مما يتناسب مع التفوق فى المساحة . فباستبعاد محافظة القاهرة من الطرفين ، تبلغ الدلتا نحو ثلثى مساحة مصر وادى النيل ويبلغ الصعيد الثلث فقط ، ومع ذلك لا تضم الدلتا فى اوسع ابعادها اكثرمن نصف سكان وادى النيل وبصيغة اخرى ، لاتزيد مساحة الصعيد بالنسبة إلى الدلتا على ٥٤ر١٪ اى اكثر قليلا من النصف ، ولكنه كان يعادل ٧٥ر٦٪ من سكانها اى ثلاثة الارباع فى ١٩٤٧ ، وان هبط إلى ٦٧ر٩٪ فى ١٩٧٦ الذى يفسر هذا بالطبع هو تفوق الصعيد فى متوسط الكثافة ، فهو يحد ويقلل من تفوق الدلتا المطلق ، اذ يعنى ان غناها فى السكان والموارد اقل من ان يتناسب مع مساحتها وامكانياتها .

نمط الكثافة

الصعيد

اذا انتقلنا الان إلى نمط توزيع الكثافة ، بادئين بالصعيد الخطى الاكثر كثافة وتجانسا ، وجدناه يقسم نفسه بسهولة تلقائيا وتقليديا إلى ثلاثة قطاعات من الكثافة : أسوان ، قنا – سوهاج – اسيوط – ، المنيا – بنى سويف – الجيزة + الفيوم . والفروق بين هذه القطاعات اقل حدة بكثير من مثيلاتها فى الدلتا ، والواقع

انها تزداد تلطفا ولانقول طمسا مع ارتفاع الكثافة العام عبر العقود المتعاقبة بل ان القطاع الاول منها فى الجنوب الاقصى تلاشى فعلا واندغم بالتدريج فى القطاع الثانى ، فما عاد لدينا الان فى الصعيد كله سوى قطاعين اثنين فقط .

القطاع الجنوبى

لا مفر من تجنيب اسوان على حدة كقطاع سكانى كامل قائم بذاته ، فتقليديا كانت اسوان هى اقل وحدات الصعيد كثافة باستثناء الفيوم . ثم اخيرا جدا بعد السد العالى فقط تعرضت لإنقلاب او لثورة ديموغرافية محلية صغيرة رفعتها إلى مستوى الكثافة السائد فى الصعيد ، فالتحمت تصنيفيا بالقطاع الكثافى التالى شمالا ، وبهذا وذاك يعد القطاع من اكثر قطاعات الكثافة تفردا وتباينا من الناحية المكانية ، وكذلك تذبذبا وتغيرا من الناحية الزمانية

فتقليديا ، كانت اسوان دائما وعبر التعدادات الحديثة اقل محافظات الصعيد فى كثافة السكان ، وذلك حتى ١٩٦٦ وباستثناء الفيوم ، فطوال معظم هذه الفترة لم تكن لتقارن بمعظم سائر وحدات الصعيد فى مستوى الكثافة فقد عاشت فى حدود آفاق ٢٥٠ - ٤٥٠ نسمة فى الكيلو متر المربع منذ ١٨٩٧ حتى ١٩٦٠، ولم تبلغ مستوى الـ ٦٠٠ نسمة الا فى ١٩٦٦ . وعموما كان متوسط كثافتها نصف متوسط سوهاج ، اكثف محافظات الصعيد تقليديا .

المثير فى هذا انها احدى المحافظات القلائل فى الصعيد التى تحولت عن الرى الحوضى إلى الدائم منذ وقت مبكر للغاية . كذلك فانها احدى المحافظات القلائل فى مصر التى خبرت نقصا حقيقيا فى كثافة السكان ، حيث انخفضت الكثافة من ٣٦٥ فى ١٩٣٧ إلى ٣٣١ فى ١٩٤٧، ولو أن هذا أمر مفهوم بالنظر إلى تناقص السكان بسبب النزوح المزمن والهجرة الخارجة نتيجة انشاء ثم تعلية خزان اسوان

باختصار اذن ، كان القطاع قاع الصعيد وذيله سكانيا ، ولو انه قمته ورأسه طبوغرافيا ، تماما عكس نظيره فى الدلتا ، فهاهنا فى نهاية المعمور كانت الظروف الحدية بكل معالمها من اختناق الوادى وتقطعه واحواض الرى الحوضى المنعزلة فى بعض جيوب الشمال .. الخ .

على أن أسوان مع ذلك كانت دائما أكثف من شمال الدلتا بيقين ، فلقد كانت وماتزال تتفوق على محافظاته الثلاث او الأربع البحيرة وكفر الشيخ والغربية والشرقية من البداية وإلى الان ، وذلك باستثناء وحيد محفوف بالتحفظ وهو

تطور كثافة السكان فى الفترة الحديثة

(بحسب الوحدات الادارية فى الكيلو متر المربع)

الوحدة	١٨٩٧	١٩٠٧	١٩١٧	١٩٢٧	١٩٣٧	١٩٤٧	١٩٦٠	١٩٦٦	١٩٧٦
القاهرة	٣٣٠٠	٣٧٩٨	٤٤٢٨	٥٩٦٠	٧٣٤٥	١١٧٠٤	١٥٦٣٤	١٩٥٩٤	٢٣٧٣٧
الاسكندرية	٤٤٣٢	٤٩٦٥	٦٢٣٨	٨٠٤١	٩٦٢٢	١٢٩١٠	٥٢٣٧	٦٢٢١	٨٦٥
القناه	١٤٤	١٧٦	٢٦٢	٣٧٦	٤٦٣	٧٠٧	–	–	–
بورسعيد	–	–	–	–	١٥٣٩	٧٠٧	٦١٧	١٧٢	٣٦٤٢
الاسماعيلية	–	–	–	–	–	–	٣٤٣	٤١٦	٢٤٤
السويس	٥٧	٦٠	١٠١	١٣١	١٦٢	٣٤٩	٦٦٢	٨٦٠	١١
دمياط	١٥٦٣٢	١٣٥٨٩	١٤٣٤٤	١٦١٦١	١٨٦٧٢	٢٤٨٢٩	٦٤٨	٧٢٢	٩٤٦
البحيرة	١٤٠	١٧٠	١٩٨	٢١٧	٢٣٦	٢٦٩	٣٦٧	٤٣١	٢٤٩
كفر الشيخ	–	–	–	–	–	–	٢٧٩	٣٢١	٤٠٨
الغربية	١٨٤	٢١١	٢٣٦	٢٥٥	٢٨٠	٣٣١	٨٦٠	٩٤٩	١١٨١
المنوفية	٥٤١	٦٠٩	٦٧٣	٦٩٣	٧٢٨	٧٣٤	٨٩٠	٩٦٩	١١١٧
الدقهلية	٢٨٢	٣٣٣	٣٧٥	٤١٠	٤٦٣	٥٣٨	٥٨٧	٦٥٨	٧٨٧
الشرقية	١٤٤	١٦٩	١٨٩	٢٠١	٢٢٢	٢٧٢	٣٨٧	٤٥٢	٦٢٧
القليوبية	٤٢٣	٤٩٥	٥٦٤	٥٩٦	٦٥٠	٧٢٦	١٠٤٧	١٢٨٣	١٦٧٢
الجيزة	٣٧٣	٤٣٠	٥١٦	٥٨٢	٦٧٥	٧٨٩	١٢٢٨	١٥٢٦	٢٣٩٦
بنى سويف	٢٨٣	٣٤١	٤١٤	٤٦٥	٥١٤	٥٧٢	٦٥٥	٧١١	٨٣٩
الفيوم	٢١١	٢٥٢	٢٨٩	٣١٦	٣٤٣	٣٧٧	٤٦٨	٥١٩	٦٢٤
المنيا	٢٦٣	٣٢٩	٣٨٥	٤٢٣	٤٦٧	٥٢٠	٦٨٦	٧٤٩	٩٠٩
أسيوط	٣٧٣	٤٣١	٤٨٢	٥٣٠	٥٩٣	٦٧٤	٨٥٦	٩١٢	١١٠٨
سوهاج	٤٤٤	٥١٦	٥٦٢	٦٢٩	٧٢٦	٨٣٣	١٠٢٥	١٠٩٤	١٢٤٤
قنا	٣٩٤	٤٣١	٤٦٩	٥٠٥	٥٦٩	٦٠٧	٧٤٦	٨١٢	٩٢٢
أسوان	٢٤٧	٢٧٩	٣٠٣	٣٢٠	٣٦٥	٣٣١	٤٣٧	٥٩١	٩١٤

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء

الغربية . فقد تساوتا تماما فى ١٩٤٧(٣٣١ نسمة كل) ، ثم تفوقت الغربية تفوقا ساحقا منذ ١٩٦٠ ، غير هذا التفوق ظاهرى جزئيا على الاقل ، اذ يعود إلى اقتطاع كفر الشيخ المخلخلة السكان من رقعة الغربية القديمة.

فى ١٩٧٦ انقلب موقف وموقع اسوان جذريا ، فقد طفرت من آفاق الـ ٦٠٠ إلى الـ ٩٠٠ نسمة ، متفوقة بذلك على كل من بنى سويف والمنيا فضلا عن الفيوم بالطبع ، كما قاربت قنا بشدة ، والواقع ان هذه النقلة رفعتها إلى مصاف قطاع الكثافة الأوسط والقمى السابق بالصعيد والحقتها به منهية انفرادها كقطاع كثافة منفصل وأدنى ، وغنى عن البيان ان هذا هو اثر السد العالى وتدفق الهجرة الداخلة ، وبصفة خاصة فى مدينة اسوان نفسها.



شكل (٤) – كثافة السكان فى مصر بحسب المحافظات سنة ١٩٧٦ .

القطاع الاوسط

حتى الستينيات كان هذا القطاع يتألف من قنا – سوهاج – اسيوط ، ولكنه منذئذ استوعب القطاع الجنوبى فى اسوان ليتحول فى مجموعه إلى قطاع جنوب الصعيد عامة ، شاملا بذلك كلا من الجنوب الاقصى والجذع الجنوبى من الوادى ،

ولقد كان القطاع دائما والآن اكثر من أى وقت مضى ، نطاق الكثافة العظمى فى الصعيد، وهو يتراوح حاليا حول ٩٠٠ - ١٢٠٠ نسمة ، انه بلامنافس قمة الصعيد سكانيا ، يعادل فى كثافته مرة ونصف المرة على الاقل متوسط نطاق شمال الصعيد التالى ، ونحو ضعف نطاقه الجنوبى السابق حيث وجدنا سوهاج بانتظام تعادل ضعف كثافة اسوان او اكثر أو اقل قليلا.

كذلك فان هذا النطاق هو وحده فى الصعيد الذى يناظر ، ان لم يفق حقا ، نطاق جنوب الدلتا الذى يعد اكثف نطاقاتها ، من ثم فهو يمثل احدى قمتى الكثافة فى مصر جميعا وفيما عدا المنوفية والقليوبية ، فلم يكن بالدلتا محافظة الا وتتفوق عليها كل محافظة من محافظات القطاع الثلاث وذلك عبر كل التعدادات بلااستثناء.

قنا هى اقل القطاع كثافة ، ولكنها كانت دائما تمثل انقطاعا حادا نسبيا عن اسوان، كما كانت ومازالت تتفوق باستمرار على كل محافظات القطاع الشمالى من الصعيد اى المنيا وبنى سويف والفيوم فيما عدا الجيزة ، بل انها كانت تتفوق على الاخيرة فى البداية عام ١٨٩٧ ، ثم تعادلتا فى ١٩٠٧ ، إلى ان تغلبت الجيزة باطراد وخارج كل مقارنة ابتداء من ١٩١٧ ، كذلك فلقد كانت قنا تفوق اسيوط داخل القطاع فى ١٨٩٧ ، إلى ان تعادلتا (كما تعادلتا معا مع الجيزة) ، الا انها تخلفت عنها ابتداء من ١٩١٧ وان بفارق محدود لا يعدو ١٠٠ نسمة فى الوقت الحالى .

وعلى الجملة فقد كانت قنا دائما أو غالبا ثالث او رابع اكثف محافظات الصعيد بعد سوهاج واسيوط والجيزة . ومن حيث النمو ، تكاد قنا - راجع الجدول - تنتقل كل عقد من مستوى مئوى إلى المستوى الذى يليه ، بحيث ارتقت تباعا من آفاق ٤٠٠ نسمة فى البداية إلى ان دخلت دائرة ٩٠٠ نسمة فى النهاية.

اما سوهاج فهى معا قمة القطاع دائما وقمة الصعيد تقليديا باستثناء الجيزة مؤخرا . وقد بدأت فى حدود ٤٥٠ نسمة ، وانتهت حوالى ١٢٥٠ نسمة ، مضيفة إلى كثافتها + ١٠٠نسمة كل عقد على التوالى تقريبا ، ومحققة مع الجيزة علامة الالف نسمة لأول مرة فى الصعيد سنة ١٩٦٠، حين تفوقت عليها هذه الاخيرة لاول مرة ايضا فى الفترة الحديثة ، ففى ١٨٩٧ لم تكن الجيزة لتقارن بسوهاج ، بل كانت تعادل باسيوط فى الكثافة بالضبط (٣٧٣ كل) وظلت سوهاج على تفوقها باصرار بعد ذلك محتفظة بأولويتها الصعيدية بعناد وان ضاقت الفجوة بينهما باطراد ، إلى ان تم الانقلاب فى ١٩٦٠ وفقدت هذه الاولوية .

اما بالنسبة إلى الدلتا ، فقد كانت سوهاج تتفوق باستمرار تقريبا ، وان بفارق محدود ، على القليوبية ثانى اكثف محافظاتها . إلى ان انقلبت كفتاهما ابتداء من ١٩٦٠ وفى ١٩٧٦ لم يعد ثمة وجه للمقارنة بينهما بعد ان تربعت القليوبية على قمة الكثافة فى القطر كله وبتفوق ساحق ، بالمقابل ، كانت سوهاج إلى ماقبل ١٩٣٧ دون المنوفية اكثف محافظات الدلتا ومصر حينذاك ، غير انهما تعادلتا فى ذلك التاريخ ، ثم ابتداء من ١٩٤٧فقدت المنوفية إلى الابد أولويتها لسوهاج بفارق نحو ١٠٠ نسمة ، وبذلك اصبحت سوهاج اكثف محافظات مصر قاطبة فى ١٩٤٧، بيد انها لم تتمتع طويلا بهذه الأولوية حيث قفزت فوقها كل من الجيزة والقليوبية منذ ١٩٦٠

ولا تختلف قصة اسيوط ولا وضعها كثيرا ، فهى الثانية كثافة فى القطاع الاوسط وكذلك فى الصعيد عامة بعد سوهاج ، إلى ان تغلبت الجيزة عليهما واحدة بعد الاخرى وقد بدأت اسيوط فى ١٨٩٧ وهى دون علامة الـ ٤٠٠ نسمة ، وانتهت فى ١٩٧٦ وقد تجاوزت علامة ١١٠٠ نسمة وبذلك تكون قد بدات وهى دون قنا كثافة ، وعلى مستوى الجيزة تماما (٣٧٣ كل) ، وفى ١٩٠٧ تعادل الثلاثة بالضبط (٣٤٠ كل) غير ان اسيوط كما تقدمت لتسبق قنا باطراد ، تراجعت منذ ١٩١٧ امام زحف الجيزة الصاعد المتسارع ابدا .

وبالقياس إلى الدلتا ، فكما كانت سوهاج تاتى تقليديا بعد المنوفية ، كانت اسيوط تاتى بعد القليوبية ، ولكن بينما تغلبت سوهاج على المنوفية لفترة إلى ان غلبتهما القليوبية فى النهاية ولم تفعل الفجوة بين اسيوط والقليوبية سوى ان تحولت إلى هوة حيث يصل الفارق إلى نحو ٥٠٠ نسمة بحيث تبلغ الاولى قدر الثانية نحو مرة ونصف المرة .

نطاق الوسط اذن ، فى الخلاصة الصافية ، هو قمة الصعيد كثافة واحدى قمتى مصر سكانا ومن السهل ان نعلل لهذا التفوق البارز : تربة اقل رملية من نطاق الجنوب ولكنها ليست مفرطة فى نسبة الطين ، سهولة الرى والصرف الطبيعى تقريبا ، اتساع الوادى بدرجة معقولة مع ملاحظة أن هذا هو أقرب نطاقات الصعيد إلى ازدواج ضفتى الوادى ... الخ ، لكن الغريب بعد هذا ان النطاق كان إلى قريب جدا اكبر واخر معقل للرى الحوضى فى كل الصعيد ، فقد كان بكل محافظة من محافظاته الثلاث نحو ربع مليون فدان على الاقل من اراضى الحياض، والمفروض ان يخفض هذا من قدرة الارض على التحمل بالسكان وان تنخفض الكثافة بالتالى ، على عكس الواقع ، ولعل العامل التعويضى هنا هو سيادة الملكيات الصغيرة وغياب الملكيات الاقطاعية . ولاشك ان الاولى باقتصادها المعاشى وزراعتها التقليدية تساعد على تكاثر السكان وتزايدهم.

القطاع الشمالى

كثيف جدا ولكنه ليس الاكثف وإنما الأوسط ، او بالاحرى الاكثر والاقل كثافة فى ان واحد – ذلك هو النطاق الثالث والاخير ، نطاق شمال الصعيد من المنيا حتى الجيزة ملحقا به على جنبه شبه واحة الفيوم ، ذلك اننا نعود فنهبط كثيرا او قليلا بعد قمة القطاع الوسط ، ولكننا تنتهى فى نهايته الشمالية بقمة الكثافة فى مصر قاطبة والواقع انه ينتظم اقل محافظات الصعيد كثافة وهى الفيوم ، واعلاها واعلى مصر كثافة وهى الجيزة ، ولهذا تتراوح فيه الكثافة حاليا فى مدى هائل بين ٦٠٠ ، ٢٤٠٠ نسمة . ومن هنا فان الفروق الكثافية بين وحداته شديدة للغاية حتى لتهدد وحدة القطاع تصنيفيا وحتى ليكاد يتألف من مجموعة من الحالات الاستثنائية .

كذلك فقد كان لانحدار الكثافة داخل القطاع ايقاع منتظم ومحدد خلال المراحل الاولى من الفترة الحديثة ، الا انه تعرض للانقلاب فى المرحلة الاخيرة ، فإلى ١٩٤٧ كانت المنيا قاع القطاع ، ومن ثم ايضا حضيض جذع الصعيد منذ ثنية قنا حتى رأس الدلتا ، بينما تاتى الجيزة على العكس رأس القطاع وقمته ، وفى المنزلة بين المنزلتين تاتى بنى سويف ولكن ابتداء من ١٩٦٠ تفوقت المنيا على بنى سويف ، بينماطفرت الجيزة إلى قمة الكثافة فى القطر بأسره وبهذا تحول المنحنى إلى قوس مقعر قاعه فى وسطه ببنى سويف .

اما الفيوم فلها كما نعرف قانونها الخاص على حدة ، فهى ليست فقط اقل القطاع كثافة ولكن ايضا اقل الصعيد جميعا بما فى ذلك اسوان ، وبذلك تعد الفيوم والجيزة طرفى النقيض داخل القطاع ، بمثل ما ان الجيزة واسوان هما طرفا النقيض على نهايتى خط الصعيد كله .

غريب ان تكون المنيا ، اذا بدانا بالتفصيل من الجنوب ، على هذه الكثافة المتواضعة نسبيا ، فباستثناء الفيوم الاكثر غرابة ، فانها لم تكن تتفوق على محافظة فى الصعيد سوى اسوان الحدية ، لاسيما وان الوادى يتسع فيها اتساعا محسوسا ، عكس اسوان تماما ، ولئن كانت المنيا قد تفوقت على بنى سويف منذ ١٩٦٠ ، فقد جاء ذلك متأخرا وبفارق طفيف نوعا كما انها من الناحية الاخرى تخلفت عن اسوان فى النهاية فى ١٩٧٦ وان كان الفارق طفيفا ايضا .

تفسير هذا كله يكمن فى عاملين ، الاول طبيعى ، وهو ان اتساع الوادى فى المنيا يضمنها هامشا شبه صحراوى خفيف التربة نسبيا كثير البدو تاريخيا

وبالتالى قليل السكان تقليديا ، الثانى اجتماعى ، وهو ان المنيا ظلت طويلا منذ اسماعيل ودائرة قصبة السنية وهى معقل من اعتى معاقل الملكيات الاقطاعية الكبرى التى تعد من كوابح تكاثر السكان .

فى بنى سويف يزيد الوادى اتساعا ، بل يصل إلى اقصاه كما نعلم ، ولكن على عكس المنيا ، لا هامش صحراوى ولا اقطاع بصفة خاصة ، ومن ثم ترتفع الكثافة طبيعيا ثم تصل إلى قمتها فى الجيزة حيث تسجل الآن الرقم القياسى لمصر وهو ٢٣٩٦ نسمة ، وهذا الرقمَ يفوق ثانى اكثف محافظة وقمة الدلتا وهى القليوبية باكثر من ٧٠٠نسمة ، ويعادل نحو ضعف ثالث اكثف محافظة وقمة الصعيد وهى سوهاج .

لماذا الجيزة ؟ - لا لشىء سوى فعل القاهرة ، فانما هى باطراد امتداد وفى النهاية جزء لا يتجزأ من مجمعها المدنى الصناعى الطاغى . فالجيزة لم تصبح رأس الصعيد سكانا الا لانها ذيل القاهرة مدنا ، والواقع ان المراكز الشمالية من الجيزة المتأثرة بمد العاصمة هى وحدها التى تنتفخ فيها الكثافة إلى هذا الحد الذى ينعكس على متوسط المحافظة ككل ، بينما تهبط الكثافة فى مراكزها الجنوبية إلى المستوى العادى السائد مثلا فى بنى سويف المتاخمة .

والحقيقة انه فى البداية ، فى التعدادات الاولى ، لم تكن الجيزة كما راينا لتزيد عن اسيوط او لتقارن بقنا الا بالكاد ، ولكنها مع ابتلاع القاهرة لها اخذت تقفز فوق رؤوس الجميع تباعا : قنا مبكرا منذ ١٩١٧ ، فاسيوط بعدها منذ ١٩٢٧ ، ثم القليوبية منذ ١٩٣٧ ، فالمنوفية منذ ١٩٤٧ ، ثم سوهاج مؤخرا منذ ١٩٦٠ ، ومنذئذ لم تحتفظ الجيزة بالأولوية فى مصر فقط وانما ضاعفتها بقوة واقتدار خارج كل حدود وكل مقارنة .

حالة الفيوم ، أخيرا ، لاتقل استثنائية ولا اثارة فطوال التعدادات الحديثة وهى اقل الصعيد كثافة ، اقل حتى من اسوان التى لم تكد هى تتفوق عليها منذ ١٩٤٧ فقط حتى عادت دونها من جديد منذ ١٩٦٦ حين غير السد العالى وضع اسوان ، وقد بدأت الفيوم فى ١٨٩٧ فى حدود آفاق ٢٠٠ نسمة ، وانتهت فى ١٩٧٦ فى حدود ٦٠٠ نسمة وهى بهذا الآن نصف كثافة سوهاج بالكاد ، وربع كثافة الجيزة بالتقريب . على ان الفيوم ، بالمقابل ، كانت متفوقة دائما على الشرقية فى الدلتا ولو ان الفارق بينهما كان فى تضاؤل مطرد ، إلى ان تغلبت الشرقية قليلا فى ١٩٧٦ ، او قل هما عمليا قد تعادلتا ولا تتفوق الفيوم إليوم بين محافظاتنا الا على البحيرة وكفر الشيخ .

الجدير بالتوقف هنا ان فقر الفيوم هذا فى الكثافة ، كما فى كثير حقا من جوانب الانتاج الزراعى ، يناقض تماما ، ويكاد يكذب ، شهرتها التقليدية الفائقة بالخصوبة والزراعة بحسبانها «حديقة مصر» و«جنة الفواكه» .. الخ ولكن الواقع ان شهرة الفيوم الزراعية ليست خرافة تماما ، كما ان ضعف كثافتها ليس الا نصف الحقيقة.

اما الحقيقة الكاملة فهى ان الفيوم ، مثلما هى طبيعيا تصغير للدلتا ، فانها تصغير لها سكانيا ، بمعنى انها مثلها تنقسم إلى نطاقين متناقضين اشد التناقض : نطاق مرتفع الكثافة فى الجنوب والشرق واخر منخفض الكثافة للغاية فى الشمال الغربى . الاول اقل مساحة ويضم رأس او وادى بحر يوسف ودلتا الفيوم ، والثانى والاكبرمساحة هو «برارى» الفيوم ، الارض الملحية القلوية رديئة الصرف التى تقع بين كنتور صفر وبحيرة قارون ، بالاضافة إلى هوامش واطراف المنخفض الصحراوية من شمال وجنوب ، الاول لا يقل كثافة عن اخصب اراضى الصعيد والدلتا ، ٨٠٠ - ١١٠٠ نسمة ، و الثانى لايزيد على كثافة برارى شمال الدلتا وهوامشها الصحراوية ، او نحو ٢٠٠ - ٣٠٠ نسمة .

بروفيل الصعيد

تلك خريطة كثافة الصعيد بأقاليمها الثلاثة المتغيرة ، لا يبقى إلا أن ننظر إليها كبروفيل جانبى او قطاع طولى يجتمع شتاتها ويبرز تضاريسها ، واضح أن منحنى الكثافة قد طرأت عليه تعديلات جوهرية خلال المرحلة ، ولكنه دائما يرسم قوسا مديدا مابين اقصى الجنوب واقصى الشمال ، الا انه قوس غير متناظر الجانبين ولا موحد الانحدار.

فحتى ١٩٤٧ كانت الكثافة تبدأ منخفضة فى القطاع الجنوبى ، ثم ترتفع كثيرا ابتداء من ثنية قنا لتصل إلى قمتها شمالها مباشرة فى القطاع الاوسط خاصة فى سوهاج ، ثم تتناقص قليلا حتى تصل إلى نقطة شبه الحضيض فى المنيا ، ومنها تعود فترتفع بتؤدة وهوادة إلى ان تنهض فجأة وبحدة فى الجيزة ، حيث ينتهى المنحنى فى اقصى الشمال بأعلى ذروته مثلما بدأ فى اقصى الجنوب بأدنى مستواه ، ولكن منذ ١٩٦٠ ارتفعت بداية المنحنى فى اسوان إلى مستوى سقفه فى جنوب الصعيد ، كما اصبح هذا السقف ينحدر بتدرج معقول نحو الشمال إلى المنيا فبنى سويف ، وان عاد يقفز عموديا او صاروخيا فى نهايته بالجيزة .

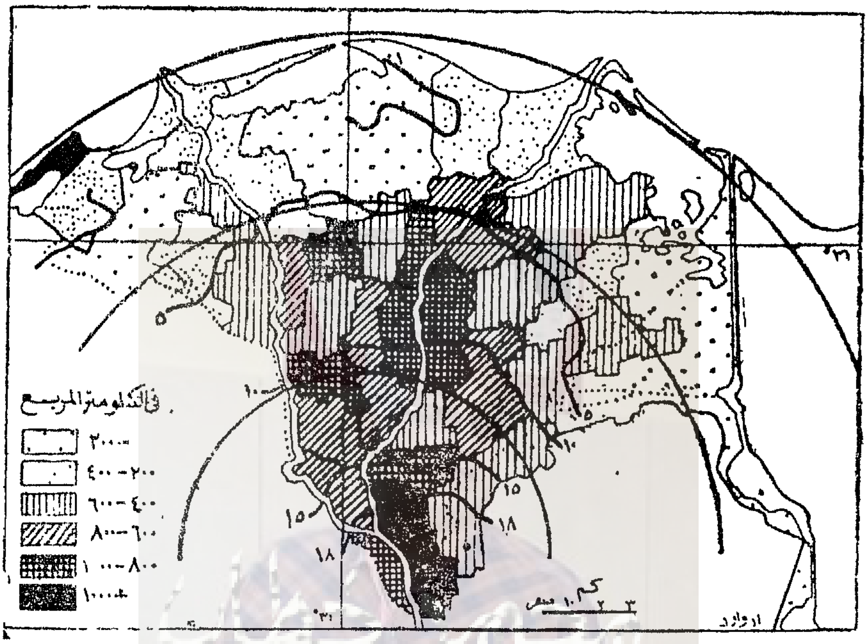
ومن الوجهة الجغرافية ، المهم فى هذا السلوك وذاك انه مستقل تماما عن عامل الارتفاع . فبينما مستوى السطح او منسوب النهر فى هبوط مطرد متدرج بصرامة من الجنوب إلى الشمال ، فان مستوى الكثافة يرتفع او ينخفض بحرية ، او بالاحرى تحت ضغط عوامل ومتغيرات اخرى طبيعية او بشرية ، ولكن دون ان تكون هناك علاقة ثابتة مع الارتفاع سواء طردية او عكسية ، والسبب ان الصعيد كله من الارتفاع بحيث لا يعرف مشكلة الملوحة اساسا ، ومن ثم لا يصبح الكنتور ضابطا حاسما للهيدرولچيا او للخصوبة والانتاج الزراعى ، وبالتالى لكثافة السكان .

هذا على المحور الطولى ، اما كقطاع عرضى فان الوادى هنا فى الصعيد اضيق جدا من ان يتسع لنطاق هامشى حقيقى يمتزج فيه الرمل بالطين او لانحدارات واضحة فى توزيع السكان ،ومع ذلك فان الوقوع على النهر مباشرة يعنى وفرة وسهولة الماء للرى ، حتى بالرفع لاراضى الضفاف العالية (النبارى) ، كما ان طبقة الرواسب النيلية اكثر سمكا منها عند الأطراف الصحراوية ولهذا نجد ان تكدس السكان اشد تجاه النيل ، واقل نوعا تجاه الصحراء ، فكأن سمك الغطاء البشرى يكرر سمك الغطاء الطينى من اسفله ، يغلظ ويدق معه ، ولو اننا رسمنا عدة قطاعات عرضية لتوزيع كثافة السكان على عدة محاور عرضية فى الصعيد تقطعه من حد الصحراء إلى الحد الاخر ، لوجدنا سطح كلا الغطائين مقوسا محدبا كالاخر بدرجة او بأخرى ..

الدلتا

ارتكز على رأس الدلتا عند القناطر* الخيرية، التى تقع على منسوب ١٧ – ١٨ مترا فوق سطح البحر ، وارسم ثلاثة انصاف دوائر ذوات انصاف اقطار تتراوح حول ٥٠ – ٦٠ كم ومضاعفتها ، اى ١٠٠ – ١٢٠ كم ، ١٥٠ – ١٨٠ كم . هذه الاقواس الثلاثة – سيلاحظ – تكاد بالتقريب توازى خط ساحل الدلتا القوسى المحدب كما تكاد تقترب بشكل عريض من خطوط كنتور ١٠ امتار ، ٥ امتار ، صفر (الساحل) على الترتيب ، فى الوقت نفسه فانها – سنرى – ترسم بصورة مبسطة الهيكل العريض لأقاليم الكثافة فى الدلتا ، وهو هيكل لن نخطيء على الفور انه حلقى اساسا Concentric أى يتدرج فى الانخفاض مع الاتساع من المركز إلى المحيط كموجات الماء الدائرية المتلاشية حول حجر القى فيه ، فهناك ثلاثة أقاليم متعاقبة : النطاق الجنوبى شديد الكثافة ، الاوسط متوسطها ، الشمالى قليلها ..

على هذا الهيكل القاعدى النطاقى ، يتركب ايضا هيكل ثانوى خطى متعامد مؤلف من خمسة محاور منفرجة كاصابع إليد المفرودة على اتساع مروحة الدلتا



شكل ٥ - كثافة السكان فى الدلتا

وعلى امتداد خطوط الماء الكبرى بها ، فهناك محوران اساسيان على جانبى فرعى دمياط ورشيد ، بينهما ثالث يختط الدلتا الوسطى ، ثم على كل ضلع من اجنابهما محور اصغر واقصر يتوسط شرق الدلتا وغربها على الترتيب ، واذا كان هذا الهيكل الفوقى يقطع فى نطاقات هيكل الاساس التحتى ، فانه ايضا يتقطع تبعا لها ، فيتخذ كل محور منه نفس التقسيم الثلاثى المتدرج من الجنوب إلى الشمال ، وهو بهذا لا يعدل او يهز تركيبها الجوهرى ، وانما يؤكده ويمثل ويحدد خطوط القوة العظمى فيه . ومن اجتماع وتداخل ثلاثية النطاقات القاعدية وخماسية المحاور الخطية ، تتألف بالفعل الشبكة الكاملة لخطة وخريطة كثافة السكان فى الدلتا بكل نسيجهاومعالمها وارتفاعاتها وانخفاضاتها وتراكماتها وفراغاتها . الخ .

المثلث القمة

فالمثلث الجنوبى ، الذى يشمل المنوفية والقليوبية وجنوب الشرقية والطرف الجنوبى الاقصى من الدقهلية هو اقليم شديد الكثافة جدا تتراوح فيه الكثافة بين ٨٠٠ ، ١٦٠٠ فى الكيلو متر المربع ، لاتقل عن ذلك ولكن قد تزيد فهذا اقدم قطاعات الدلتا عمرانا وتوطنا ، وهنا موطن الكثافات الثرى التقليدية ، وربما لم

يكن بمصر رقعة واحدة متصلة فى مثل مساحتها (نحو ٣٥٠٠ كم٢) على مثل هذا المستوى العام من الكثافة العالية جدا ، الا أن تكون منطقة اسيوط – سوهاج – قنا على وجه الاحتمال.

لهذا فرغم ان مساحة النطاق لا تزيد على نحو سدس مساحة الدلتا فقط (١٦٪) ، فانها تستأثر بنحو ثلث سكانها (٣٢٪ ، باستبعاد القاهرة والاسكندرية والقنال) أى أن متوسط كثافة النطاق ضعف متوسط كثافة الدلتا عامة. والواقع أن هذا المتوسط يبلغ نحو ٥ر١ متوسط كثافة نطاق الوسط التالى ، ونحو ثلاثة امثال متوسط نطاق الشمال الاخير ، بسهولة جدا ، اذن ، هو قمة الدلتا سكانيا مثلما هو موقعا كما انه اقرب اجزائها إلى مستوى الكثافة العام فى الصعيد ككل بحيث يغدو تلقائيا المكمل الذى يتوج او يختتم محور نطاقه البالغ الكثافة

خلف هذه الكثافة الثقيلة تكمن عدة اسباب طبيعية وبشرية مقنعة ، فالتربة خصبة غنية معتدل قوامها بالنسبة المثالية من مركب الطين – الرمل . والمائية اغنى ما فى الدلتا بحكم انها مجمع الفرعين وكل الرياحات والترع الكبرى ، كذلك الصرف جيد بحكم ان المنطقة اعلى قطاعات الدلتا ، بل ان المشكلة اذا وجدت فهى رى بعض الجيوب المحلية المرتفعة كما فى اشمون بالمنوفية ومنطقة ابو المنجا بالقليوبية حيث يلزم هناك رفع الماء بالطلمبات ، وللسبب نفسه تخلو التربة من الاملاح الزائدة اما بشريا ، فان المنطقة تسودها الملكيات الصغيرة بينما تقل الكبيرة ، ولذا فالاقتصاد السائد هوالمعاشى التقليدى : زراعة حبوب او فواكه إلى جانب البرسيم مع الحد الاوسط من القطن .. ثم ان محصول الفدان من اعلى ما فى مصر ، وهذا كله يعنى على الفور كثافة سكانية عالية ان لم يكن حقا ضغطا سكانيا هائلا .

ولقد كان للمنوفية بخصوبيتها الفائقة واقتصادها الزراعى المكثف او المنوع والمنطورشهرة تقليدية كأكثف محافظات الدلتا بل مصر جميعا ، وبالفعل فلقد كان لها فضل السبق المبكر فى الاقتصاد الزراعى وخصوبة التربة كما فى كثافة السكان وغير السكان ، لكنها كان حتما بالمقابل ان تتخلف فى النهاية مع تزايد ضيق هامش النمو وامكانيات التوسع امامها ، فنجدها تبدأ فى ١٨٩٧ بنحو ٥٥٠ نسمة ، وكانت بذلك الوحيدة التى تزيد على ٥٠٠ نسمة بين مديريات مصر جميعا ، كما كانت تزيد بنحو ١٠٠ نسمة على تاليتها سوهاج (٤٤٤ نسمة) وباكثر من ذلك على ثالثتها القليوبية (٤٢٣ نسمة) ، فضلا عن انها كانت تعادل بذلك ضعف كثافة اى من اسوان او الفيوم وثلاثة امثال اى من الشرقية او البحيرة .... الخ .

وحتى ١٩١٧ كانت هى ايضا الوحيدة فى مصر التى تزيد كثافتها على ٦٠٠ نسمة.. الا انها كانت تتزايد ببطء واضح وصعوبة بادية ، فلم تكن تضيف إلى نفسها اكثر من ٥٠ نسمة كل تعداد فى البداية ، اخذت تتناقص بالتدريج إلى نصف ذلك فى فترة مابين الحربين . هذا فى حين كانت بعض المديريات الاخرى ، ومنها الجيزة والقليوبية وسوهاج ، تضيف إلى نفسها + ١٠٠ نسمة فى كثير من التعدادات .

لهذا اخذ تفوق المنوفية المبكر ينكمش تدريجيا ، حتى اذا ما كانت سنة ١٩٣٧ وجدت سوهاج على اعقابها مباشرة ، حيث بلغت كثافتهما ٧٢٨ ، ٧٢٦ نسمة على الترتيب ، اى فى حالة تعادل ، حتى اذا ما كان التعداد التالى لم تتغلب عليها منافستها فحسب بل وكذلك تاليتها الجيزة ، ففى ١٩٤٧ بلغت كثافة المنوفية ٧٣٤ مقابل ٨٣٣ لسوهاج اى بفارق ١٠٠ نسمة ، مقابل ٧٨٩ للجيزة اى بفارق نحو ٥٠ نسمة ، وبهذا لم تفقد المنوفية أولويتها السباقة لسوهاج فقط ، وانما كذلك انزلقت إلى المرتبة الثالثة بعدها وبعد الجيزة كذلك ولتتلفت إلى الخلف فتجد القليوبية على اعقابها مليا حيث بلغت كثافة هذه ٧٢٦ نسمة ..

ولقد كان هذا كله ايذانا بزوال تفوق المنوفية القديم نهائيا وتدهور مركزها باطراد ، ففى كل من ١٩٦٠ ، ١٩٦٦ بات ترتيبها الرابعة بعد الجيزة فالقليوبية فسوهاج وفى ١٩٧٦ انحدرت إلى المرتبة الخامسة بعد الجيزة فالقليوبية فسوهاج فالغربية ، وذلك رغم ثقل كثافتها الذاتية البالغة ١١١٧ نسمة ، على ان الملاحظ ان هذا الرقم الاخير لا يعدو ضعف رقم البداية سنة ١٨٩٧ وهو ٥٤١ ، فى حين ضاعفت بعض المحافظات الاخرى نفسها ثلاثة او اربعة الامثال خلال المرحلة ، مما يلخص بما فيه الكفاية بطء او تباطؤ نمو المنوفية ..

القليوبية بالفعل على رأس من ضاعفوا كثافتهم نحو اربعة الامثال فى المرحلة، ذلك انهاكانت تضيف إلى كثافتها كل عقد من ٧٠ إلى ٥٠ نسمة على الاقل فى البداية ، ارتفعت إلى ٢٠٠ ، ٣٠٠ فى النهاية فلقد بدات فى ١٨٩٧ بكثافة قدرها ٤٢٣ نسمة ، وانتهت فى ١٩٧٦ بكثافة ١٦٧٢ نسمة ، وبذلك تكون القليوبية قد بدات وهى الثالثة فى القطر بعد المنوفية وسوهاج ، وكانت رابعتهم قنا ، وهكذا ايضا ظل الترتيب فى ١٩٠٧ إلى ان تفوقت القليوبية على سوهاج او بالاحرى تعادلت معها فى ١٩١٧ ، اذ بلغت كثافتها ٥٦٤ مقابل ٥٦٢ نسمة لسوهاج ..

وفى ١٩٢٧ قاربت القليوبية آفاق الـ ٦٠٠ نسمة ، حيث بلغت ٥٩٦ محققة بذلك المرتبة الثانية بعد المنوفية التى بلغت ٦٩٣ نسمة بفارق ١٠٠ نسمة تقريبا ، واذا

كانت القليوبية بذلك قد خلفت سوهاج وراءها بعيدا . فقد وجدت الجيزة من الناحية الاخرى على اعقابها بالحاح ، حيث حققت هذه ٥٨٢ نسمة ، وكان هذا ايذانا بالفعل بتغلب الاخيرة الوشيك .

ففى ١٩٣٧ انتزعت الجيزة ، وان بفارق ضئيل ، المركز الثانى فى القطر من القليوبية لتنزلق هذه إلى المركز الثالث ، فقد بلغت كثافة القليوبية فى ذلك التاريخ ٦٥٠ نسمة ، مقابل ٧٢٨ للمنوفية ، ٦٧٥ للجيزة . على ان الجميع لم يلبثوا ان فقدوا مراكزهم فى ١٩٤٧ حين قفزت سوهاج إلى صدارة القطر فى الكثافة ، وتم تنزيل المنوفية عن عرشها نهائيا لا إلى المرتبة الثانية فحسب بل إلى الثالثة بعد الجيزة ، بينما تراجعت القليوبية تبعا لذلك إلى المرتبة الرابعة وان ضاق الفارق بينها وبين المنوفية إلى ادنى حد : ٧٣٤ مقابل ٧٢٦ نسمة على الترتيب ، تمهيدا لاشك لتبادل المواقع الوشيك بينهما .

ففى ١٩٦٠ بلغت كثافة القليوبية ١٠٤٧ نسمة ، مقابل ٨٩٠ للمنوفية، مضيفة بذلك إلى كثافتها اكثر من ٣٠٠ نسمة دفعة واحدة ، ومحققة علامة الالف نسمة لاول مرة فى الدلتا ، وكذلك التفوق على المنوفية بفارق نحو ١٥٠ نسمة ، ثم محققة اخيرا المركز الثانى بعد الجيزة (١٢٢٨ نسمة) وقبل أو بالاصح قبيل سوهاج (١٠٢٥ نسمة) ..

ومنذ ذلك التاريخ وإلى الآن اصبحت القليوبية تقليديا ثانية القطر بعد الجيزة وقبل سوهاج ، ففى ١٩٦٦ بلغت كثافتها ١٢٨٣ نسمة ، أى بزيادة ٢٥٠ نسمة اضافية ، وفى ١٩٧٦ سجلت رقمها القياسى ١٦٧٢ نسمة ، اى بزيادة ٤٠٠ نسمة اضافية بضربة واحدة ، ولكن هذه القفزات المذهلة لم تكن لتقارن بالطبع بطفرات الجيزة العارمة من ١٥٢٦ إلى ٢٣٩٦ على التوالى .

على ان فى بعض من هذا كله ، دعنا لا ننسى ، شيئا من خداع الارقام المفهوم او من تمويه جغرافية الصناعة المألوف للجغرافيا الزراعية ، فتفوق القليوبية فى الكثافة انما يعكس تحول الجزء الجنوبى منها إلى الصناعة كجزء من مجمع القاهرة المتروبوليتانى .. ولو استبعدنا هذا الجزء لظلت كثافة السكان الزراعيين فى المنوفية أعلى منها فى القليوبية بكثير ، بل ان هوامش القليوبية الجنوبية الشرقية شبه الصحراوية تبدى انخفاضا محسوسا فى الكثافة ، ووضع القليوبية فى هذا كله هو تماما كوضع الجيزة ، الا انه ياتى مقلوبا على الطرف المقابل من القاطع الذى تتوسطه وتحكمه القاهرة (١).

---

(١) انظر قبله ، التجانس المادى

النطاق الأوسط

يشمل بنسب متفاوته الاجزاء الجنوبية من كل من البحيرة والدقهلية والشرقية ، بالاضافة إلى كل رقعة الغربية الحالية ، اى بعد سلخ شمالها سابقا لكل من كفر الشيخ والدقهلية ، وبذلك تكون الغربية الحالية هى المحافظة الوحيدة الكاملة التى يتضمنها النطاق ، وهى بالفعل أقرب قطاعاته إلى تمثيله عموما من حيث مستوى كثافته العام ، ولو أن أرقامها قد تغيرت جذريا بهذا التعديل الإقليمى بشكل لا يتيح متابعة تطور كثافتها هى تاريخيا ..

النطاق أقل كثافة من الجنوبى بكثير لكنه شديدها بالتأكيد ، إذ يتراوح متوسطه حول ٦٠٠ – ٨٠٠ –١٠٠٠ نسمة ، مع فروق محلية كثيرة بالطبع ، ولعل كثافة الغربية الراهنة ١١٨١ نسمة تمثل قمة كثافة النطاق أكثر منها متوسطه .. وهذا المتوسط اذن هو نحو ثلثى متوسط النطاق الجنوبى من جهة ، بينما يعادل ضعف الشمالى من الجهة الاخرى .. مساحة النطاق تزيد نوعا على ضعف مساحة النطاق الجنوبى اى يبلغ نحو ثلث مساحة الدلتا ، بينما يكاد فرع دمياط ينصفه إلى قطاعين متقاربين كثيرا فى المساحة كما فى الكثافة .

فى مجموعه يضم النطاق نحو ٤٥٪ من سكان الدلتا (بمعناها المضيق) فى نحو ٣٣٪ من مساحتها ، أى أقل من نصف السكان فى نحو ثلث المساحة ، هذا اذن صلب الدلتا ديموغرافيا كما هو وسطها جغرافيا ، وهو اقرب بالتأكيد فى طبيعته ومستواه السكانى إلى النطاق الجنوبى منه إلى الشمال .. ولئن كان لايقارن بأكثف قطاع فى الصعيد ، فانه يتفوق على سائر قطاعاته كثيرا أو قليلا.

الظروف والضوابط الطبيعية هنا قد تكون اقل مثالية منها فى القطاع الجنوبى، ولكنه جيدة بما فيه الكفاية ، الارتفاع اقل ، بين ١٠ – ١٢ ، ٥ – ٦ امتار ، فامكانيات الرى والصرف معتدلة ومشاكلها معقولة والتربة جيدة ميكانيكيا وكيماويا، فهى تقع بالضبط فوق «خط الملح» الذى يحدده كنتور ٥ – ٦ أمتار .. السكنى هنا قديمة والاستقرار البشرى ناضج ، تختلط فيه الملكيات الصغيرة بالمتوسطة بالكبيرة .. اما اقتصاديا فهو اساسا نطاق القطن والبرسيم والحبوب ، كما تتركز به معظم المدن الكبرى بالدلتا وكل هذا يفسر كثافته السكانية المرتفعة دون إفراط..

عن تطور كثافة النطاق بالتفصيل ، فلأن المحافظات الداخلة فى تكوينه تقع أجزاء متفاوتة منها خارجه ، وذلك باستثناء الغربية ، فان ارقامها العامة لا تعكس

كثافته فى شىء ، فكثافات البحيرة والدقهلية والشرقية انما تمثل متوسط كثافة النطاقين الأوسط والشمالى معا ، ولا تمثل ايا منهما على حدة ، وبذلك تعد جغرافيا ارقاما مضللة إلى حد او اخر وهذا ولاشك هو مايفسر ان كثافات معظم وحدات شمال الدلتا كالبحيرة والغربية كانت دون كثافات كل من أسوان والفيوم فى الصعيد عبر كل التعدادات ، ولا يستثنى من ذلك سوى الدقهلية التى كانت مع ذلك تأتى دون بنى سويف بالقطع وتتنافس مع المنيا على الاكثر حيث فاقتها فى البداية ثم تخلفت وراءها فى النهاية وان بفارق طفيف .

وذلك بعينه كان أيضا شأن الغربية بالفعل ، إلى أن تم تعديل حدودها وسلخ نصفها الشمالى على الأقل ليكون محافظة كفر الشيخ ويكمل الدقهلية وهذا ايضا مايفسر تغير ارقام كثافتها فجأة تغيرا جذريا . فمن ١٨٩٧ حتى ١٩٤٧ كانت الغربية تدور فى آفاق ٢٠٠ - ٣٣٠ نسمة .أى هى الأخرى دون كل من الفيوم وأسوان أى دون ادنى وحدات الصعيد ، كما كانت الرابعة دائما فى الدلتا بعد المنوفية والقليوبية والدقهلية لا تسبق سوى الشرقية والبحيرة .

غير أن الوضع تغير بغتة منذ ١٩٦٠ ، فقد ارتفعت الكثافة من ٣٣٠ نسمة تباعا إلى ٨٦٠ فى ١٩٦٠ ، إلى ٩٤٩ فى ١٩٦٦ ، إلى١١٨١ فى ١٩٧٦ ، ولكن هذالا يعنى سوى اعادة تقسيم الوحدة الادارية القديمة على أساس الأقاليم الجغرافية الحقيقية . ومنذئذ تقدمت الغربية إلى المرتبة الثالثة فى الدلتا بعد القليوبية والمنوفية ، حتى اذا ما كانت ١٩٧٦ تفوقت على المنوفية نفسها متقدمة إلى المرتبة الثانية بعد القليوبية وحدها ، ومنذئذ ايضا باتت الغربية، وان تفوقت قليلا ، اشبه كثافة باسيوط فى الصعيد وتاتى الرابعة فى القطر بعد الجيزة فالقليوبية فسوهاج ..

نطاق الشمال

يجمع القطاعات او المراكز الشمالية من البحيرة والدقهلية والشرقية بالاضافة إلى معظم محافظة الإسكندرية وكل دمياط وكفر الشيخ ، ولعل الاخيرة ، بكثافتها البالغة نحو ٤٠٠ نسمة ، هى خير ما تمثله كثافة لانها وحدها المحافظة الكبيرة المساحة التى تقع برمتها داخله . اما كثافات معظم تلك المحافظات الأخرى ، ونعنى بذلك البحيرة والدقهلية والشرقية ، فرغم انها تقع بين نفس القوسين من الكثافة فهى لاتعبر عن النطاق وحده اذ تنتمى إليه وإلى النطاق الاوسط معا على الاقل ، ومن ثم فهى مجرد متوسطات احصائية لا إحصائيات جغرافية وبالتالى لاتعنى شيئا إن لم تكن مضللة حقا .



(شكل ٦) خطوط الكنتور فى الدلتا . قارن مع خطوط ونطاقات كثافة السكان

فمثلا تبدو البحيرة مع الشرقية فرسى رهان فى كثافاتهما الشديدة التقارب عبر كل التعدادات ، والتى كان السبق الطفيف فيها للبحيرة فانتقل بعد ذلك إلى الشرقية ولكن هذا لا يعدو تقاربا عاما جدا ان لم يكن مجرد صدف احصائية ، وتبقى كفر الشيخ وحدها وهى التى تمثل النطاق بكثافتها المتواضعة التى بدأت نحو ٢٨٠ نسمة فى ١٩٦٠ وانتهت حوالى ٤٠٠ فى ١٩٧٦ .

صفوة القول اذن أن النطاق هو اقل نطاقات الدلتا بل مصر كثافة ، أقل حتى من أسوان قبل السد ، فيه تدور الكثافة فى المتوسط حول ٣٥٠ - ٤٥٠ نسمة هذا يعنى حوالى نصف متوسط النطاق الاوسط وثلث متوسط النطاق الجنوبى من الدلتا من هنا فرغم ان النطاق يبتلع وحده نحو نصف مساحة الدلتا جميعا ، فانه لايضم بين دفتيه أكثر كثيرا من ربع سكانها (٤٩ ٪ مقابل ٢٨ ٪ على الترتيب) .

يختلف النطاق عن سابقيه فى انه شديد التباين فى توزيع كثافته ، فكما تتهاوى الكثافة بسرعة وبشكل شبه عمودى من الجنوب إلى الشمال ، تتفاوت بشدة عرضيا فترتفع على جانبى الفرعين والترع الكبرى وتنخفض بعيدا عنهما خاصة تجاه الاطراف الصحراوية شرقا وغربا ففى الشمال خاصة يتقطع الغطاء البشرى ويصبح بقعيا Spotty ، حيث يتحول إلى مجموعات من الجزر السديمية المتفرقة

والمتباعدة وسط المستنقعات وسياحات البرارى ، تترامى بينها اجزاء شاسعة مخلخلة جدا ان لم تكن من اللا معمور المطلق .

ولعل محافظتى الاسكندرية ودمياط الحالتين أن تمثلا هذه الحواشى او الاسافين البارزة فقد كانتا محافظتى مدن صرفة ، ولكن اضيفت إلى كل منهما مؤخرا شريحة اقليمية ، فتحولت كثافتهما من كثافة مدن مطلقة إلى كثافة مدن وظهير ريفى ، ففى ١٩٧٦ بلغت كثافة الاسكندرية ٨٦٥ نسمة ، ودمياط ٩٤٦ نسمة ، وعلى طرف النقيض الاخر من هذه الجيوب الخاصة ، فلقد تصل الكثافة على الاطراف الصحراوية من النطاق فى غرب وشرق الدلتا إلى ١٠٠ أو ٥٠ أو ربما ٢٥ نسمة فى بعض المراكز ، كما فى أبو حماد والحسينية شرقا وأبو حمص وأبو المطامير غربا .

واضح إذن أن النطاق هو القطب السالب فى جغرافية الدلتا الطبيعية والبشرية. فانخفاض المنسوب دون خط الملح يجعل الأملاح زائدة عن الحد المناسب فى كل مكان ، وذلك أيضا فى اكثر تربات الدلتا طينية وتماسكا ، ومن ثم كانت مشكلة الملوحة والقلوية تصل إلى حد الأرض البور . كما كانت عملية الغسيل والاستصلاح اصعب ماتكون ، وبقدر ماتتعقد مشكلة الصرف بكل هذا ، يصبح الرى أيضا مشكلة حرجة ، لان النطاق هو مجمع ومجمل نهايات ترع الدلتا جميعا ، فلا يصله الماء الا بقايا مستنزفة ، انه بإختصار نطاق البرارى .

أما بشريا ، فهو ببساطة نطاق الاستصلاح ، وبذلك يمثل جزئيا خليطا من جبهة الريادة الزاحفة والظروف الحدية الصعبة ، فهو حديث السكنى والتعمير نسبيا ، بدا غزوه العمرانى من الجنوب بالتدريج وبالتجربة والخطأ وعلى جبهات متقطعة قافزة وبملكيات اقطاعية شاسعة للافراد او شركات الاستصلاح الاجنبية، تسوده العزب اكثر من القرى ، وتقل فيه المدن الكبيرة بوضوح اما زراعيا فانه نطاق الارز والقطن والبرسيم اساسا وكل هذا على حدة ومجتمعا عامل مباشر من عوامل التخلخل السكانى وضعف الكثافة ..

خماسية المحاور الخطية

من نطاقات الكثافة الحلقية هذه ، التى تقدم قاعدة الاساس فى خريطة الدلتا ، ننتقل الآن إلى مجموعة المحاور الخطية التى تتعامد عليها وتتركب فوقها كخطوط القوة بها والارتفاعات البارزة فيها وهذه المحاور ، التى يبدأ معظمها عند رأس

الدلتا عددها خمسة ، وان كان من الممكن التعرف على المزيد من الخطوط المحلية والثانوية بينها ، خاصة فى اطراف الدلتا الخارجية شمالا وشرقا وغربا حيث تتحلل النطاقات العرضية إلى عواملها الاولية كخطوط دقيقة متكاثرة كالاصابع البينية، عادة على طول الترع والمجارى المائية الهامة .

كذلك فإنها ، هذه المحاور، تميل إلى التقطع والشحوب نوعا على اطراف الدلتا بينما تتبلور وتبرز بقوة فى قلبها ، ولكنها جميعا تقل فى كثافتها بالتدريج من الجنوب إلى الشمال ، عاكسة فى ذلك ارضية الكثافة النطاقية العامةخلفها بحيث يمكن أن نقسم كلا منها إلى ثلاثة قطاعات متعاقبة واضحة بدرجة أو بأخرى ، وأخيرا فعلى حين تنفرج هذه المحاور وتتباعد بشدة فى الشمال ، تتقارب وتظل تتقارب في الجنوب صوب راس الدلتا إلى أن تتلاحم وتتشابك فى كتل او كتلة سكانية مكثفة عظمى هى التى فى الواقع تغل نطاق الكثافة الجنوبى بكل ما يمثل من قمة وقيمة سكانية فى كل الدلتا .

تفصيلا ، لنبدأ بواسطة العقد ، فرع دمياط ، فإنه بلا نزاع المحور الشريانى والعمود الفقرى فى الشبكة جميعا ، نظرة واحدة إلى الخريطة تكفى لتوضح أن قاطع فرع دمياط يستقطب حوله أكثف قطاع سكانى فى الدلتا بعمق نحو ١٠كم على ضفتيه فهنا تتكدس كتل الكثافة العظمى وتترى تباعا على امتداده حتى قرب المصب بلا انقطاع او اتضاع سواء على جانب وسط الدلتا او على جانب شرق الدلتا ، بهذا فانه يجمع كل او معظم مراكز قليوب وطوخ وبنها وقويسنا وزفتى والسنطة وميت غمر والمنصورة ، وطلخا واجا.. الخ ، وهى مراكز لا تقل كثافاتها بحال عن ١٠٠٠ فى الجنوب ، ٨٠٠ فى الوسط ، ٥٠٠ فى اقصى الشمال ، ولو اتيح لنا ان نرسم خطى ابعاد متساوية Isostades على مسافة ١٠ كم على جانبى الفرع ، لضما بين دفتيهما نسبة ضخمة من مجمل سكان الدلتا لا تتناسب بحال مع مساحتها وانما تعادلها اضعافا.

يؤكد هذا ، ويرمز إليه ، تكدس المدن الكبرى والمتوسطة ، كما سنرى فيما بعد بالتفصيل ، على طول الفرع اكثر من اى خط مماثل فى سائراجزاء الدلتا ، انه بكل وضوح وقوة إذن خط الذروة فى خريطة الكثافة «خط الاستواء السكانى» فى الدلتا ، منه تنحدر الكثافة بالتدريج شرقا وغربا ، وواقع الامر انه اذا كان الصعيد اكثف من الدلتا على الجملة ، فان محور فرع دمياط هو وحده الامتداد والاستمرار الخطى الوحيد والحقيقى فى الدلتا لمحور الصعيد السكانى بتكدسه البالغ ، بمثل ما ان نطاق جنوب الدلتا هو نهاية هذا المحور وتاجه العرضى .

قارن الآن فرع رشيد ، بقع الكثافة العالية على امتداده اقل استمرارا او اكثر تقطعا بوضوح ، فضلا عن انها اخف وزنا بكثير فعموما تقل معدلات الكثافة بها ، خاصة على ضفته اليسرى ، بنحو ١٠٠ - ٢٠٠ نسمة عن نظيراتها على فرع دمياط . والواقع انه لا مجال للمقارنة بين الفرعين ، فمحور رشيد خط من الدرجة الثانية بالقياس إلى محور دمياط ، بل ويكاد محور وسط الدلتا يتفوق عليه هو الآخر كثيرا او قليلا وهذا ينعكس في المدن ايضا ، فهى اقل عددا وحجما بكثير مما ينتظم فرع دمياط ..

وهنا وجه المفارقة المثيرة ، ففرع رشيد، كما هو اوطأ منسوبا ، هو الاكثر اتساعا ومائية ، بينما ان فرع دمياط الاعلى منسوبا اضيق بكثير واقل مائية إلى حد بعيد فكأن الكثافة السكانية عكس الكثافة المائية هنا ، والمحور الديموغرافى نقيض المحور الهيدرولوچى ، أو كأنما يعوض فرع دمياط بتضخمه بشريا عن ضموره فيزيوغرافيا ، أيكون ارتفاع ارض فرع دمياط ، بما يعنى من خفض نسبة الملوحة ، هو السبب ، ام هى جودة التربة الضفافية الاقل رملية والاكثر طينية ، ام هو العامل التاريخى المحض ، ام هى ببساطة كل تلك العوامل مجتمعة ؟

ايا ما كان ، فبين محورى الفرعين يجرى محور وسط الدلتا او الدلتا الوسطى العمودى ، ولكن بتقطع نوعا حتى ليكاد يتلاشى في اقصى الشمال ، المحور يجمع مراكز أشمون ومنوف وشبين الكوم فى المنوفية ثم طنطا بمدينته وقطور فى الغربية، ويحدده بوضوح مجموعة الترع الكبرى فى قلب الدلتا الوسطى مثل بحر شبين وترعة القاصد والجعفرية والباجورية والبتانونية .

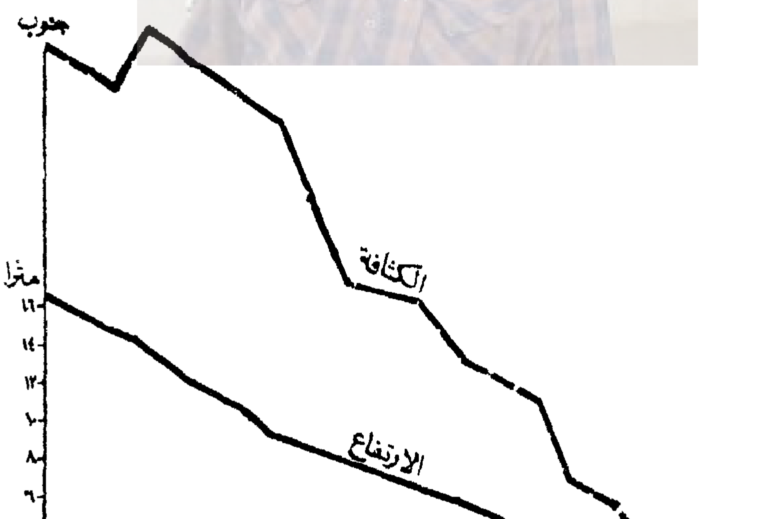
أما محور غرب الدلتا ، الذى يتوسط قلب البحيرة بعيدا عن كل من شمالها البحيرى وجنوبها الصحراوى ، فهو ليس فقط اقصر محاور الدلتا الخمسة امتدادا ولكن أيضا أكثرها تقطعا وشحوبا واقلها وزنا وبروزا ، ومن الواضح انه يرتكز على فرع رشيد ، ويتحدد بترع الحاجر ودياب ، ويتأثر بثقل دمنهور ثم بهالة الاسكندرية فى نهايته ، على أن ضعف هذا المحور انما يعبر عن ضعف كثافة البحيرة عامة ، تلك التى كانت تقليديا من اقل محافظات القطر كثافة..

رغم ضعف كثافة الشرقية العامة نسبيا فإن محور شرق الدلتا يأتى على النقيض تماما من محور غربها ، فهو خط عريض مديد بارز بوضوح فى وسط شرق الدلتا ويتميز بمعدلات كثافة عالية ، وهذا بدوره يعبر عن ضخامة رقعة شرق

الدلتا ، وكذلك عن ضخامة سكانها وكثافتها بالقياس إلى غرب الدلتا والواقع أننا إذا رسمنا خطا من القناطر الخيرية إلى جمصة ينصف مساحة الدلتا كلها ، لضم النصف الشرقى الجزء الاكبر من سكانها جميعا ، وذلك بفضل احتوائه على محورى فرع دمياط وشرق الدلتا السكانيين .

شبكة العلاقات والانحدارات الإيكولوچية

اذ تكتمل لنا هكذا صورة الدلتا السكانية ، نستطيع من هذه الصورة الشبكية، المجسمة فى تقريب شديد والمقربة فى تعميم اشد ان نضع أصابعنا على عدة انحدارات وضوابط وعلاقات هامة ودالة فاذا بدانا على المحور الطولى ، فان اولها بلا مراء هو الانحدار الواحد المطرد المنتظم الايقاع بدرجة نادرة غير مألوفة ، فالكثافة تتناقص بانتظام كلما اتجهنا شمالا وكلما انفرجت المروحة ، سواء ذلك وسطها او شرقها او غربها ، بل وحتى على طول فرعى الدلتا والترع الكبرى ، ولانكاد نعرف لهذا استثناء الا مركز اشمون فى اقصى جنوب المنوفية ، حيث تقل



(شكل ٧) قطاع طولى فى كثافة السكان ومنسوب الارتفاع فى الدلتا على خط طول ٣١ منحنى الكثافة مركب على منحنى الارتفاع . لاحظ العلاقة الطردية الحاسمة .

الكثافة نسبيا – على شدة ارتفاعها – عن مستواها إلى الشمال منها مباشرة فى شبين الكوم ومنوف .. الخ لكن هذا الشذوذ المحلى ، الذى يرتبط بصعوبة نسبية فى رفع المياه نظرا لارتفاع الكنتور الموضعى لا يقلب الانحدار الاساسى ..بهذا ، وعلى خلاف الصعيد ، تكون العلاقة بين كثافة السكان وخط الكنتور علاقة طردية وثيقة بل وحميمة ، يتزايدان معا ويتناقصان معا ، إلى حد يمكن معه رياضيا تحديدكل خط كنتور بقيمة كثافية معينة تقريبا . فلما كانت الكثافة تبدأ عند راس الدلتا فى حدود ١٢٠٠ – ١٣٠٠ نسمة وتنتهى فى الشمال قرب البحيرات فى حدود ٢٠٠ – صفر ، فمعنى هذا ان هناك على الأقل نحو ١٠٠٠ – ٨٠٠ نسمة من الانحدار السكانى فى مدى نحو ١٨ – ١٦ مترا ، بمعدل نحو ٥٠ نسمة تقريبا لكل متر من الارتفاع (او الانخفاض) اى ان صعودك أو هبوطك مترا واحدا فى ارجاء الدلتا ينقلك من وسط كثافى إلى آخر يزيد او يقل ٥٠ نسمة تقريبا

وبالفعل ، فإننا اذا تتبعنا خطوط الكنتور المرسومة على خريطة الكثافة بالعين المجردة واحدا واحدا ، او اذا حصرنا كل النواحى الواقعة على كل خط كنتور واستخرجنا متوسط كثافتها ، لوجدنا ان النتائج الحسابية الواقعية لا تبتعد كثيرا عن ذلك المعدل النظرى ، خط كنتور ١٦ مترا ، مثلا ، يمر وسط كثافات تتراوح حول + ١٠٠٠ – ١١٠٠ نسمة ، مقابل + ٥٥٠ – ٧٠٠ لخط ١٠ امتار ، ٣٥٠ – ٤٠٠ لخط ٥ امتار ، بينما يكاد يختفى السكان ويسود اللامعمور شمال كنتور ١ – ٢ متر .

على ان هذا الارتباط المحكم بين الكثافة والتضاريس ليس مجرد علاقة ثنائية مباشرة وبسيطة بين طرفين اثنين فقط ، وانما هو فى الواقع علاقة اختزالية ايضا تلخص مثلما تعكس فى آن واحد مجموعة معقدة من علاقات الارتباط الاخرى ، مترابطة هى الاخرى ، بحيث تشكل فيما بينهاجميعا سلسلة متلاحمة ومتداعية من العلاقات السببية المتبادلة والرياضية المتناسبة اما طرديا واما عكسيا .

فمن ناحية ينطوى الكنتور على علاقة هيدرولوچية محققة وحاسمة للغاية ، فالكثافة اذ تتناقص شمالا مع انخفاض السطح او منسوب الارض ، فانما تتناقص مع تناقص امكانيات الرى ومياهه من جهة ومع تزايد صعوبات الصرف ونسبة الملوحة فى التربة من جهة اخرى .. واذا كان هذا يعنى فى الوقت نفسه ان الكثافة تتناسب عكسيا مع سمك طبقة التربة الطينية شمالا ،فذلك لتغلب العامل الهيدرولوچى من رى وصرف إلى الحد الذى يلغى العلاقة مع سمك التربة .

هذا من ناحية ومن ناحية أخرى ينتظم العامل الهيدرولوچى بدوره علاقة قاطعة مع الانتاج الزراعى ، ليس فقط من حيث متوسط محصول الفدان الذى يقل بعامة من الجنوب إلى الشمال ومن العالى إلى الواطى ، ولكن أيضا واهم من حيث نوع المحصول نفسه أو المركب المحصولى كله . فبروفيل المحاصيل فى الدلتا واضح تماما فى تدرجه ومنطقه : فانت كلما تحركت من الجنوب إلى الشمال قلت نسبة الحبوب وزادت نسبة القطن ، اى كلما قلت نسبة المحاصيل الغذائية وزادت نسبة المحاصيل التجارية .

بل ان نسبة الحبوب فى كل مكان جنوبا او شمالا تزداد على الزمن كلما زاد السكان طبيعيا ، اى كلما زادت الكثافة وعلى العكس ، نجد خريطة القطن تقل كثافة من عقد إلى عقد تقريبا ، وربما من عام إلى عام فى الفترة الاخيرة ، بينما تزداد خريطة السكان تكاثفا وتكدسا فى كل مكان تقريبا ، وبهذا وذاك جميعا تتناسب نسبة الحبوب تناسبا طرديا مع كثافة السكان ، فى حين تتناسب معها تناسبا عكسيا نسبة القطن .

ولقد يقال إن كثافة زراعة الحبوب فى الجنوب كما فى المنوفية خاصة إنما هى نتيجة حتمية لكثافة السكان العالية وذلك توفيرا للغذاء الاساسى ، فى حين أن قلتها فى الشمال هى نتيجة منطقية لقلة الكثافة مما يترك مجالا واسعا من الارض للمحاصيل غير الغذائية اى التجارية ، وهذا صحيح تماما بالطبع ، غير ان العكس ايضا وارد: زراعة الحبوب تؤدى إلى ، وتساعد على ، زيادة السكان ورفع كثافتهم .

ولايغير من هذه القاعدة العامة ان الارز ، وهو محصول غذائى من الحبوب ، يسود فى الشمال المنخفض الكنتور والكثافة معا .وذلك لان للارز طبيعته الخاصة مرتين .. فهو محصول استطلاع أى منخفضات و مواطى وبرارى أساسا، ثم هو محصول تجارى إلى جانب كونه غذاء ، بعبارة اخرى ، الارز ، كالقطن إلى حد ما ولكن على عكس القمح والذرة إلى اقصى حد ، محصول كثافة سكان منخفضة ، ولكن فى الوقت نفسه محصول كنتور منخفض ايضا .

اخيرا ، ومع هذه العلاقات الهيدرولوچية والمحصولية ، تذهب علاقات الكنتور بالملكية الزراعية ، وقد لا يكون هذا الارتباط وظيفيا مباشرا بالضرورة، ولكنه فى النهاية ترابط جغرافى سار وسائر ، فبصورة عريضة تتقزم الملكيات الزراعية وتندر بينها الملكيات الكبيرة كلما صعدنا جنوبا ، ولكن متوسطها العام يزداد بالتدريج وتتكاثر فيها الملكيات الكبيرة والكبرى باطراد كلما هبطنا شمالا حيث تسود الأخيرة بالذات فى برارى الاستصلاح خاصة ، وبطبيعة الحال فإن هذه العلاقة تتم من خلال



شكل ٨ – بروفيل الارتفاع والكثافة فى مصر من الشلال إلى البحر . منحنى الكثافة مركب على منحنى السطح . لاحظ قمتين للكثافة فى جنوب الدلتا ووسط الصعيد ، بينهما عنق هابط فى شمال الصعيد ، وعلى جانبيهما كتفان متهدلان فى الطرفين فى أقصى شمال الدلتا وجنوب الصعيد .

شكل ٩ – قطاع عرضى فى ارتفاع السطح وفى كثافة السكان فى الدلتا على خط عرض ٣١° من الصحراء إلى الصحراء منحنى الكثافة مركب على منحنى الكنتور . لاحظ الشكل القوسى فى الاثنين والتطابق بينهما .

طبيعة التربة والملوحة وعوامل الرى والصرف وكثافة العمالة الزراعية فضلا عن العامل التاريخى بما فى ذلك عنصر كثافة السكان نفسه .

نمط الملكيات الزراعية إذن سبب ونتيجة لكثافة السكان فى آن واحد . ومع ذلك يبقى أساسا أن الملكيات الكبيرة والإقطاعيات الضخمة هى فى كل مكان وكقاعدة عامة بل عالمية عامل مضاد إن لم نقل وائد لكثافة السكان بحيث يتناسبان دائما تناسبا عكسيا (١) . وإنما تكمن أصالة العلاقة عندنا فى الدلتا أساسا فى ارتباطها التدريجى المطرد والوثيق بسطح الأرض المنحدر بانتظام على محور معين وثابت .

ذلك كله على المحور الطولى ، أما على العرضى فالعلاقة أبسط نسبيا ، ففى الدلتا يمكن أن نضعها قاعدة عامة أن الكثافة تقل باطراد كلما بعدنا عن قلبها إلى أطرافها شرقا وغربا . وهذا يعنى وظيفيا أنها تتغير مع متغيرين: التربة والماء . التربة – أى كلما بعدنا عن التربة الطينية السواء الغنية إلى التربة الرملية الصفراء الفقيرة نوعا والماء – أى كلما بعدنا عن فرعى الدلتا ومجارى المياه الرئيسية من رياحات وترع تغذية إلى الترع الصغرى المحلية ونهايات الترع أى كلما قلت وفرة مياه الرى . وفى الحالة الأولى فإن الكثافة ، عكسها على المحور الطولى ، تتناقص مع تناقص سمك الطبقة الطينية، أى أن سمك الإرسابة البشرية يتناسب طرديا مع سمك الرواسب النهرية ، بل ويكاد بروفيلها يكرر بروفيلها . وفى الحالة الثانية فإن نسيج كثافة السكان يتناسب طرديا مع كثافة شبكة المجارى المائية ، ويكاد هيكل كل منهما يعكس الآخر .

تلك أساسيات الصورة بالطبع ، لكنها أكثر تعقيدا على المستوى التفصيلى ، فبعض الترع الحالية هى وريثة لفروع حفرية من فروع الدلتا القديمة ، وتمثل لهذا ظروفا محلية من التربة كذلك فلا ننسى جزر ظهور السلحفاة كمعدل محلى لانحدارات الكثافة العامة ، وهناك الفرق الموضعى بين ألسنة المواطى والأراضى العالية حيث تتعاقب المصارف والترع على الترتيب . وقد كانت الألسنة العالية اسعد حظا فى المياه وبالتالى فى الكثافة ، على حساب المواطى ، ولكن الاهتمام بالمصارف أعاد التوازن ، بحيث يمكن أن نقول أن التقدم الهيدرولوچى بعامة يميل إلى تحييد الفرق بين العالى والواطى غير أن من الواضح أن هذا كله دقائق تفصيلية على المستوى المحلى ، قد تملأ الصورة العامة بالتفاصيل والتعديلات الثانوية ، دون أن تغير من خطوطها العريضة .

---

(1) M. Vahl (Distribution of pop . in Denmark) Intern . geog congress, Cambridge,1928, p.332.

ثم لا يبقى لنا فى النهاية واختتاما لموضوع الغطاء البشرى إلا أن ننظر إلى صورة السكان وكثافتهم العامة فى مصر ككل دلتا وصعيدا . أقرب وأبسط تشبيه جامع لهيكل جسم السكان فى مصر هو مذارة - كمذراة القمح - ذات يد غير عادية الطول وشوكة خماسية الاصبع - هذه هى المحاور الخطية الأساسية - يلف حولها شريط اطول من القماش السميك الغليظ فى عديد من اللفائف والطيات الكثيفة - هذه هى النطاقات العرضية - التى تتفاوت من جزء إلى آخر ، فتقل طبقاتها حول بداية اليد وتزيد بصفة خاصة قرب منتصف اليد وعند رأس الشوكة وقاعدتها ، ثم تقل وتدق بالتدريج حول نهايتها .

أما عن بروفيل الكثافة فيرسم منحنى مركبا بعض الشيء نتيجة لانخفاض الكثافة نسبيا فى القطاع الشمالى من الصعيد كعنق هابط نوعا بين قمتها جنوب الدلتا ورأس الصعيد ،وعلى هذا يكون لبروفيل الكثافة عبر كل مصر بطولها قمتان شامختان : الاولى عند ثنية قنا وشمالها مباشرة فى جذر - جذع الصعيد بسوهاج وأسيوط ، والثانية حول رأس الدلتا جنوبا وشمالا أى عند وحول «عقدتى» مصر الطبيعتين الرئيسيتين . ثم بين هاتين القمتين يأتى انخفاض مقعر واضح فى شمال الصعيد ، بينما منهما تنحدر الكثافة بشدة وبسرعة نحو طرفى أو نهايتى المنحنى فى اقصى الجنوب واقصى الشمال . فى مجملها اذن تبدو الصورة كظهر الجمل ذى السنامين ، مفلطحة بعض الشيء فقط على اننا اذا اضفنا كتلة القاهرة بكل ماتعنيه من تركز بشرى بين الدلتا والصعيد ، لأمكننا ايضا ان نرى منحنى الكثافة العام فى مصر يقترب بشكل ما من هرم مدرج تزحف فيه الكثافة وترقى حثيثا من اقصى طرفيه من البحر ومن الشلال حتى تصل إلى ذروتها هى وقمته هو فى منطقة القاهرة .

النهر الجغرافى

تلك إذن ، فى صيغة كثافة ، صورة مصر العمرانية كغطاء بشرى متصل ممدود وفكرة الغطاء البشرى تشبه فكرة الغلاف الصخرى الذى يغطى صفحة الاقليم ذاته ، له تضاريسه التى تدق فتنخفض هنا أو تتكثف وتتكدس (١) فتعلو هناك حتى تصل إلى قممها فى شكل المدن فالمدن الكبرى هى بحق جبال الغلاف البشرى . ونحن واجدون فى مصر ، اذا نحن انتقلنا من دراسة الغطاء البشرى إلى وحداته السكنية من قرى ومدن ، ان النهر يضبط توزيعها وأثقالها وانتشارها بنفس القوة التى يضبط بها كثافته ، ومن هنا يمكن ان نتوقع مسبقا - هذا بديهى

(1) C.B Fawcett, Frontiers, Oxford,1921. P.9

حتى – علاقة وثيقة بين توزيع كثافة السكان العامة وبين توزيع القرى والمدن التى تؤلف وحداتها الخلوية .

فعن القرى ، لاشك اننا نعرف كم تتكاثر وتتزاحم القرى الضخمة الحجم ، التى قد تصل إلى حد ٣٠ –٤٠ ألفا أو أكثر ، فى مناطق بعينها من الريف المصرى ، كالمنوفية بخاصة (سرس الليان مثلا) وفى الصعيد الأوسط ، فى حين تتدهور القرى إلى حلات صغيرة الحجم وربما مبعثرة للغاية فى المناطق الحدية فى أقصى الشمال من برارى الدلتا وفى اقصى الجنوب فى النوبة المختنقة ، بل ان العزبة كما سنرى اصبحت هى الشكل السائد للسكنى الريفية فى شمال الدلتا عامة ليس فقط لعوامل الملكية او الاستصلاح ، ولكن ايضا استجابة لضوابط البيئة بل فى بعض اعماق البرارى وكذلك فى جزر مثلثى مصبى دمياط ورشيد والبرلس ، يظهر المسكن المنفرد اما لشدة تقطع المعمور وتداخل الرمل والطين او لشدة فقر التربة والبيئة . بالمثل فى النوبة تتحول القرى إلى نجوع خطية تترامى متناثرة على طول النهر الذى يتحول بدوره إلى شارع رئيسى يربط بينها .

ولنا أن نلاحظ هنا أن اتجاه أحجام الحلات إلى التضاؤل على اطراف المعمور هو عكس اتجاه مساحاتها . غير انه لا تناقض بين الاتجاهين ، فالاول يشير إلى الحجم المطلق والثانى إلى المساحة النسبية ، وبالاختصار، ففى معظم انحاء وادى النيل تميل الحلات الريفية إلى أن تتضاءل حجما كما تتباعد مسافة ، على اطرافه الهامشية الفقيرة ، او بلغة لا بلاش ، تسود التجمعات البشرية الضخمة molaire صلب الوادى وقلبه ولكنها تتقزم إلى تجمعات ذرية moleculaire على هوامشه المتدهورة المخلخلة (١)

كثافة السكان وتوزيع المدن

ولعل هذا القانون أصدق وأوضح فى حالة المدن ، كما أنه أسهل اثباتا ومن المفيد هنا ان نعتبر طبقات المدن طبقة طبقة على حدة فإذا بدأنا من أسفل بقاعدة الهرم ، فسنجد طبقة المدن الصغرى، فئة – ٣٠ ألفا بل وحتى – ٤٠ ألفا ، تتناسب تناسبا طرديا مع كثافة السكان أسفلها أو خلفها ، والسبب بسيط : هذه غالبا «مدن اسواق market towns عامة ،اى مراكز للخدمات المحلية المتواضعة تخدم مناطقها المحيطة مباشرة فى حاجاتها العادية اليومية البسيطة ، ولذا فان حجم نشاطها لا يمكن أن يتجاوز امكانيات مناطق نفوذها بل هو يعكسها بحساسية فائقة . هى اذن مجاج طبيعى للبيئة المحلية ، وبالتالى نبت الكثافة السكانية المباشرة .

(1) P.V.de la Blache, « repartition des hommes sur leglobe» A.G., July 1917 . p. 242.

ففى الدلتا نجد هذه المدن اكثر حدوثا وأكبر أحجاما فى الجنوب الكثيف ، ثم تقل وتتضاءل كلما اتجهنا شمالا وفى الصعيد تتألف الشبكة المدنية من الجيزة حتى المنيا من مدن ضئيلة لا تعدو ١٥ – ٢٥ ألفا باستثناءات قليلة جدا كمغاغة وبنى مزار . ثم من المنيا حتى ثنية قنا تتضخم وحدات الشبكة بصورة قاطعة فيرتفع متوسط احجامها إلى ٢٥ – ٣٥ – ٤٥ الفا وهذا يتفق مباشرة مع منطقة كثافة السكان العظمى فى الصعيد ، والواقع أن هذه هى المنطقة التى قادت البعض إلى التعميم غير الدقيق من ان مدن الصعيد كقاعدة اكبر واضخم حجما من مدن الدلتا ،وبعد ثنية قنا تعود الاحجام الضئيلة بل والقزمية تسود المدن مع هبوط كثافة السكان (١) .

فضلا عن هذه العلاقة الوثيقة بين احجام المدن الصغيرة وكثافة السكان العامة، تعكس تلك المدن تجانس هذه الكثافة بنفس النمط . فرغم ان الدلتا اكثر تمدينا من الصعيد ، اى عكس الوضع فى كثافة السكان ، فان الصعيد اكثر تجانسا فى أحجام مدنه ، تماما مثلما هو أكثر تجانسا فى الكثافة ، فكما يوضح الجدول الآتى لفئات أحجام المدن فى الوجهين بحسب ارقام ١٩٤٧ ، تملك الدلتا باستبعاد العاصمتين ومدن القنال عددا ونسبة اكبرمن كل من المدن الصغرى (–٣٠ ألفا) والكبرى (+ ٧٥ الفا) ، فى حين يتفوق الصعيد فى المدن الوسطى (٣٠ – ٧٥ ألفا) . اى ان الاحجام اكثر تقاربا وتساويا فى الصعيد ، واكثر تباينا واختلافا فى الدلتا ، وهذا يعنى ايضا ان درجة التركز او المركزية فى الصعيد الخطى اضعف منها فى الدلتا الفسيحة .

فئة الحجم	الدلتا	الصعيد
٢٠,٠٠٠ – ١٠,٠٠٠	٣٣	٣١
٣٠,٠٠٠ –٢٠٠,٠٠٠	١١	٨
٤٠,٠٠٠ – ٣٠,٠٠٠	٢	٥
٥٠,٠٠٠ – ٤٠,٠٠٠	١	٢
٧٥,٠٠٠ – ٥٠,٠٠٠	١	٤
١٠٠,٠٠٠ – ٧٥,٠٠٠	٢	١
١٠٠,٠٠٠ +	٣	–

أما عن المدن الكبيرة نسبيا (+ ٥٠ ألفا) ، فلأنها تقوم بوظائف إقليمية بعيدة المدى وليست رهن الخدمات المحلية الضيقة ، فإنها تستقل عن كثافة السكان

(1) G. Hamdan, Studies in Egyptian urbanism, Cairo,1 960,p.657 .

العامة المباشرة ولا تتناسب معها بالضرورة وانما تخضع لضوابط أخرى نسبية هى التباعد ، والتباعد يعنى فيما بينها ، بحيث تغطى كل منها منطقة خدمات متساوية المساحة أو الامتداد بالتقريب ، وذلك بحسب عامل الخدمات المركزية كما حدده كريستالر فى وسط طبيعى واقتصادى وحضارى متجانس ، وهاهنا مرة اخرى نجد قدرا مثيرا من التجانس فى التباعد وإن اختلف ، مرة اخرى كذلك ، مابين الدلتا والصعيد .

فإذا نحن اخذنا مجموعة مدن + ٥٠ ألفا (بحسب تعداد ١٩٤٧) وجدناها تتباعد عن بعضها البعض بفاصل موحد تقريبا هو كما يطير الطائر ٥٠ كم فى الدلتا ، هكذا تتباعد ازواج المدن التالية : الاسكندرية – دمنهور ، دمنهور – طنطا، طنطا – المنصورة ، المنصورة – دمياط ، طنطا – الزقازيق ، الزقازيق، القاهرة . الأستثناء الوحيد هو المحلة الكبرى التى تقع فقى منتصف الطريق بين طنطا والمنصورة ولكن تفسير هذا بسهولة هو العامل الصناعى الذى لا يخضع لعامل الخدمات المركزية كما هو معروف .

أما فى الصعيد فهناك أيضا الفاصل الموحد إلا أنه ضعفه فى الدلتا، أى ١٠٠ كم تقريبا ، فبهذا الفاصل تتباعد أزواج المدن الآتية : القاهـرة – بنى سويف – بنى سويف – المنيا ، المنيا – أسيوط – أسيوط – سوهاج / اخميم (باعتبار المدينتين التوأمين معا) واخيرا سوهاج / أخميم – قنا ، وهناك فقط استثناءان للقاعدة : الاول مدينة الفيوم التى تقترب بشدة من مدينة بنى سويف ، ولكن انفصال شبه واحة الفيوم الطبيعى يفسر هذا بصورة مقنعة تماما ، والثانى هو حالة قنا – كوم أمبو (وكلتاهما تدخل المقارنة تجاوزا لان حجمها كان ٤٠ألفا فقط) فالفاصل بينهما هو ضعف الفاصل الصعيدى السائد اى نحو ٢٠٠ كم كاملة ، ولكن فقر الوراء الطبيعى والبشرى فى الجنوب الاقصى يعلل هذا الفقر المدنى الشديد .

واذا كانت الظروف الجغرافية المحلية تفسر الاستثناء ، فان الظروف الاقليمية هى التى تفسر القاعدة وتجيب على السؤال الاول : لماذا كان الفاصل المسافى بين المدن الكبيرة فى الصعيد ضعفه فى الدلتا ؟ السبب بلاشك هو الاختلاف الجذرى فى الشكل الجغرافى وطبيعة التركيب والوسط العمرانى فالتباعد فى الصعيد يتم على محور خطى احادى بسيط ، بينما هو الدلتا بمساحتها الفسيحة يقع على عدد من المحاور وفى كل الاتجاهات ، فهو مركب ، مضلع : من هنا فان تربيع المساحة يقابله ويستتبعه ويعوضه تنصيف المسافة فى معادلة رياضية اشبه بالآتى :

(المساحة)٢ = $\frac{\text{المسافة}}{٢}$ (١)

---

(1) Ibid., P 70 - 1 .

الى هذا المدى إذن يذهب الغلاف البشرى وشبكة المدن عندنا فى التجانس، وذلك كالوراء الطبيعى من تحتها ، كالغطاء الزراعى من قبلها ، وكمثلها ايضا ، فلاشذوذ ولاتباين محسوس الا على أقصى أطراف مصر شمالا وجنوبا ، ان جسم مصر العمرانى على طول امتداده ورغم اختلاف شكله ، جسم مبسط التركيب ، لاتتغير معالمه وخصائصه لا عشوائيا ولا فجائيا ، بل فيه منطق طبيعى بالغ القوة والوضوح ، له نظام وخطة محددة فى كل خطوطه وملامحه ، ويتبع فى تطوره وتغيره ايقاعا موحدا ، ويبدى انحدارات انسيابية ، وئيدة التدرج للغاية ، بحيث يكاد ذلك الجسم يؤلف نموذجا رياضيا مثاليا تختزله مجموعة من المعادلات الاولية السهلة المترابطة ويلخصه عدد من المنحنيات البيانية القوسية السمترية المديدة ، وبحيث يبلوره قانون واحد بسيط هو التجانس او التماثل فى الداخل والتدرج او التباين على الاطراف والهوامش .

الموقع النهرى

ولسنابحاجة بعد هذا إلى أن نذكر ان هذا التجانس يمتد ايضا إلى مواقع مدننا ، الموقع النهرى ، من الشلال إلى البحر .مدن الصعيد جميعا بالتقريب ، صغيرها والكبير ، تقع على النهر مباشرة ، فذلك لا مفر منه بالضرورة ، والنيل شارعها وشريانها المشترك ، اما الدلتا ، حيث سلسلة من الموانىء الكبرى على الساحل والقناة قد تبدو مرتبطة حياتها بالبحر مباشرة اكثر منها بالنهر ، فان قبضة النهر لا تقل احكاما ، اما لضرورات الحياة والشرب وإما لدواعى المواصلات قديما . فحتى هذه الموانئ تستمد حياتها من ترع النيل التى تنتهى اليها، ومدن القنال هى من خلق الترعة الحلوة بقدر ماهى من خلق القناة المالحة الملاحية ، وبقدر ما ان الاسكندرية من خلق ترعة المحمودية والبحر المتوسط معا.

اما فى الداخل فكل المدن الكبرى والبنادر تقع إما على فرعى النيل أو على ترعه الاولية او الثانوية ، ولا نكاد نعرف لذلك استثناء ، خذ على سبيل المثال فقط هذه السلسلة من العقد الهيدرولوجية hydrological nodalities او مواقع الملاقى او المقرن confluence situations المنصورة على ملقى فرع دمياط والبحر الصغير ميت غمر (فرع دمياط × البوهية) ، طنطا (ترعة القاصد × الجعفرية) ، شبين الكوم (بحر شبين × القاصد) ، المحلة الكبرى (بحر شبين × بحر الملاح) . كذلك فى الوادى نجد اسيوط على مخرج الابراهيمية من النيل ، وديروط على مأخذ بحر يوسف من الابراهيمية .

من المنطق والمنطلق نفسه نجد المدن التوائم twin towns منتشرة بكثرة على

امتداد مصر النهرية كتعبير عن الحد الاقصى من جاذبية النهر رغم شدة اتساعه محليا فى بعض مواضعها . وفرعا الدلتا بالطبع هما المثال النموذجى ، مع ملاحظة ان فرع دمياط، مثلما يتفوق بشدة على فرع رشيد فى كثافة السكان العامة وفى عدد واحجام المدن عامة ، له الغلبة فى المدن التوائم ايضا ثمة على دمياط الثنائيات البارزة : المنصورة – طلخا ، ميت غمر – زفتى ، مقابل فوه – المحمودية ، دسوق – الرحمانية على رشيد . اما فى الوادى فهناك سوهاج – اخميم ، دون أن نذكر مجمع العاصمة العملاق الذى يمتطى النهر تماما.

حتى على مستوى المراكز الصغيرة من أشباه المدن او انصاف المدن ، سواء على نفسه أو ترعه ، تتكرر الظاهرة بالحاح : شبراخيت – محلة دياى على فرع رشيد ، ابو صيربنا ميت ابو الحارث على فرع دمياط، بركة السبع – ديا الكوم على بحر شبين ، قلتى الكبرى – كفر قلتى الصغرى وفيشا الكبرى – فيشا الصغرى على بحر الفرعونية ، شنوان – كفر شنوان على بحر شعب شنوان ، نفيا وكفر ابو داود – ميت حبيش القبلية على ترعة القاصد جنوبى طنطا .. الخ

بل حتى حيث لم يصل النمو المدنى إلى حد المدن التوائم او المزدوجة ، تحاول المدينة المصرية بقدر الامكان ان تكون مدينة ضفتين : بنواة على ضفة وضاحية او نوية صغيرة على الضفة المقابلة لا سيما اذا ضاق عرض النهر نوعا ، مثال ذلك شبين الكوم ، طنطا ، سنمود ومنية سمنود ، السنبلاوين على البوهية ، حتى على قناة السويس تتكرر الظاهرة باصرار بليغ ، حيث نجد غالبا على الضفة الشرقية ضاحية صغيرة امتدادا للنواة الام على الضفة الغربية : بور فؤاد ازاء بورسعيد ، بورتوفيق مقابل السويس ، ثم القنطرة غرب وشرق.

لكن اللافت حقا بعد الموقع النهرى ان اكبر المدن انما هى تلك التى تقع على اهم المجارى النهرية فى حين تجنح احجام المدن عامة إلى التضاؤل التدريجى على اطراف العمران فى الدلتا فكبرى المدن هى فى قلب الدلتا غالبا ، والاغلب ان مدن الهوامش هى الصغرى . قارن على سبيل المثال المحدود : طنطا (٢٣٠ ألفا) ، المحلة (٢٢٥ الفا) ، المنصورة (١٩١ ألفا) فى قلب الدلتا ، مقابل الزقازيق (١٥ألفا) ، دمنهور (١٤٦ألفا) فى شرق وغرب الدلتا (تعداد ١٩٦٦) ، ومن هنا نستطيع ان نتصور ان شبكة المدن الداخلية فى الدلتا (اى باستبعاد مدن السواحل) تبدو كالهرم المدرج او كبروفيل المدينة العادى نفسه ، اعلى ماتكون فى الوسط والقلب وتدق نحو الاطراف وذلك بعينه ، او فلنقل بعامة ، نمط كثافة السكان الممدودة تحتها كفرشة قاعدية.

النيل ومورفولوچية المدن

بل ابعد من هذا نستطيع ان نلمس اثر النهر ونفوذه اذا نحن تركنا شبكة المدن الاقليمية لندخل اى مدينة منها ، فلا يحتاج المرء إلى ان يكون جغرافى مدن ليدرك ان اغلب المساكن والمبانى والاحياء السكنية الممتازة والعمارات الضخمة متعددة الطبقات وفيها اهم الخدمات الحيوية والطبقات الغنية والراقية ، تحتشد وتتكدس على شاطىء النهر لتؤلف بحق ، اذا استعرنا تعبير تزورباو الشهير ، «ساحل الذهب» فى المدينة (١) هذا بينما تأخذ الطبقة الاجتماعية ومستوى العمارة بل وارتفاع المبانى فى التناقص كلما بعدنا عن النهر ، ومعها بطبيعة الحال قيم الارض وايجارات العقارات ، وعادة ما تتوقع الاحياء الفقيرة ، فضلا عن المناطق الصناعية ، فى ابعد قطاع من المدينة عن النهر .

فى النتيجة ايضا يقترب بروفيل المدينة من مثلث قائم الزاوية ضلعه العمودى يقع على الشاطىء ووتره ينخفض بالتدريج بعيدا عنه وفى حالة ما اذا كانت المدينة مدينة ضفتين او مدينتين توائم فان المثلث يزدوج على جانبى النهر فى مثلث متساوى الساقين او هرم يشطره النهر فى منتصفه حيث قد يبدو هو بينهما كالخندق المائى العميق اذا ارتفعت المبانى بشدة كما فى المدن الكبرى خاصة القاهرة .

طبوغرافية القاهرة الاجتماعية

وعلى ذكر القاهرة لتكن هذه المدينة الكبرى المعروفة معالمها جيدا لكل مواطن تقريبا نموذج لطبوغرافية المدينة المصرية كما يرسم خطوطها ويرسى تضاريسها النهر (٢) لاسيما و أن هذا النمط الايكولوچى ان يكن نمط العاصمة بالدقة ، فانه ليس الا الصورة المكبرة لما نجده مخففا او معدلا فى معظم مدننا الاقليمية النهرية.

ولنبدأ سياحتنا الجغرافية القاهرية هذه من القلب إلى الاطراف اى من النهر إلى الصحراء ، على الشاطىء مباشرة ابتداء من جاردن سيتى وقصر الدوبارة حتى مابعد مبنى التليفزيون ، اى تقريبا من كوبرى الجامعة جنوبا حتى كـوبرى

---

(1) Harvey Zorbaugh the gold coast N . Y . 1950 .

(٢) جمال حمدان ، القاهرة (مقدمة) ، مترجم ، ١٩٦٩ ، ص ٦٣ إنظر أيضا :

M . Clerget Le Caire , t II , Pierre George La Ville , Paris ,1952 . P . 282 - 294; Janet Abu- Lughod , Cairo , 1972

ابو العلا شمالا، ثم على الشاطىء المقابل ايضا من شمال الجيزة البندر حتى مداخل امبابة الجنوبية مرورا بالدقى فالعجوزة فميت عقبة بما فى ذلك مدن المهندسين والاعلام والصحفيين والقضاة الحديثة خلفها ، اى مابين كوبرى الجيزة وكوبرى الزمالك بالتقريب ، يضاف اليهما وبينهما خط الجزيرتين الزمالك والروضة (الاخيرة إلى حد ما) نقول على هذا الشاطىء يمتد شريط من السكن الراقى ، الدرجة الاولى إلى (اللوكس) ذى المكانة العريقة والشهرة التقليدية التى يطالعها المرء او المار فى العمارات الحديثة الشاهقة العصرية الطراز أو ڤيللات الحدائق الفخمة والقصور الارستقراطية و «الاستيل» ، بكل طبقاتها الاجتماعية الغنية والمترفة بما فى ذلك الشرائح العليا من الجاليات الأجنبية فى الماضى وبكل لواحقها وتوابعها من سيارات وخدم ، وبكل مايعشش فيها من سفارات وقنصليات وأجهزة دولية ومقار شركات عالمية و «انفتاحية» مؤخرا ، والكازينوهات والمسارح ووسائل الترفيه المنتقاة والاندية الاجتماعية والرياضية الكبرى ، بالاضافة ايضا إلى بعض مرافق الحكم والوزارات وادارات ومؤسسات الدولة ، وغير ذلك مما يقتفى اثر الوظيفة السكنية الراقية ويعد علما (او عالة) عليها .

واذا كان هذا النطاق من السكن الراقى او الارقى يتوسط اليوم قلب المدينة فان الأساس فى توقيعه إنما هو الموقع النيلى الممتاز وإذا كان هناك من استثناءات لهذه القاعدة ، فهى محدودة يفسرها اما القصور الجغرافى او الاندفاع التاريخى ، فعلى نهايتى النطاق فى اقصى الشمال فى امبابة القديمة والجيزة القديمة ، ثم بولاق – السبتية – القللى ومصر القديمة ، ينخفض المستوى اما إلى الطبقة الوسطى او السفلى بشرائحهما المتعددة ، بينما على العكس ينعزل فى اقصى شمال شرق المدينة فى ابعد مدى عن النهر نطاق ضخم من السكن الراقى ابتداء من القبة حتى مصر الجديدة وكل امتداداتهما وتوسعاتهما الحديثة كمدينة نصر وغيرها ، فاما الأولى فهى إرث الماضى البعيد حين كانت بعض هذه الأحياء الشعبية المنخفضة هى موطن الطبقات الغنية الراقية ثم تدهورت فى نمط جغرافية المدينة الجديد ، أما الثانية فحكمها حكم الضواحى العصرية التى مكنت لها وسائل المواصلات الحديثة واصبحت تطلب لذاتها كموضة للسكن الراقى .

الآن إذ نبتعد عن نطاق السكن الراقى النهرى على الضفتين شرقا وغربا ، نجد انخفاضا واضحا ومحققا فى مستوى السكن ، ففى الحلقة المحيطة تسود الطبقة البورجوازية الوسطى بشرائحها المختلفة العليا والوسطى والسفلى من الموظفين والمثقفين او التجار واصحاب الأعمال .. الخ . فعدا الجانب الخلفى من الضفة الغربية ، تغلب أو تسود هذه الطبقات الاجتماعية ابتداء من فم الخليج والمبتديان والمنيرة وكل ما حولها ثم تسيطر على كل النطاق العرضى الممتد من الفجالة

والظاهر وغمرة عبر السكاكيني حتى الوايلي والعباسية ثم في قطاعات كبيرة من ضواحي الشمال الشرقي ، هذا بالاضافة إلى القطاع الاكبر والجنوبي من شبرا وروض الفرج .

اخيرا ، نحو الشرق اكثر فى القاهرة الشرقية او القديمة ، تنخفض الطبقة إلى قاع السلم الاجتماعى فمن الجنوب ابتداء من بعض أجزاء مصر القديمة حتى السيدة زينب ، مرورا بابو السعود والمدابغ والمذبح والبغالة ، ثم فى اقصى الشرق من الخليفة حتى الحسينية ، مرورا بالقلعة والدرب الاحمر والجمالية ، ثم اخيرا فى اقصى الشمال فى اطراف شبرا الخيمة وشبرا البلد والساحل وما حولها وامتداداتها عبر مسطرد والاميرية ومهمشة والشماشرجي ، فى كل هذا النطاق تسود الطبقات الشعبية والرقيقة الحال والفقيرة او البروليتارية من العمال والحرفيين وصغار الموظفين او التجار .. الخ هنا يستشرى البلى المدنى وتكثر جزر الوباء المدنى urban blight بكل ملامحها المعروفة فى المبانى والسكان ونمط الحياة بالمثل فى أقصى غرب الضفة الغربية كما بين السرايات وابو قتادة وبولاق الدكرور وعزبة اولاد علام وامبابة .. الخ .

تلك ، مع هامش عريض من التبسيط والتعميم ، هى خريطة القاهرة الاجتماعية ابرز ملامحها لاشك ذلك الانحدار الاجتماعي المطرد والملح من النهر إلى الصحراء ومن التل إلى الشاطىء فالطبقة الراقية تستأثر بقدر الامكان بالجبهة النهرية المثلى، وان لم تحتكرها تماما لاسباب من الماضى وعلى طرف النقيض تماما تتكدس الطبقات الفقيرة فى اقصى الشرق او الغرب من المجمع المدنى ، ابعد ماتكون عن النيل واقرب ماتكون إلى المقطم او ابو رواش ، ليس بعدها شرقا ، وان لم تتداخل حقا فى هوامشها ، الا مدينة الموتى ، اعنى سلسلة المقابر والجبانات المعروفة المتصلة من الامام الشافعي حتى الغفير ، وفيما بين النقيضيين ، الاحياء الرقيقة الحال والغنية ، تنتشر او تنحشر الاحياء المتوسطة بحيث تأتى متوسطة فى الموقع الجغرافى مثلما هى فى الموقع الاجتماعى.

هكذا ، فى المحصلة الصافية ، ان يكن العالى اجتماعيا هو الواطى طبوغرافيا والواطى اجتماعيا هو العالى طبوغرافيا ، اى ان تكن العلاقة عكسية بين خط الكنتور والطبقة الاجتماعية ، فذلك ليس الا نتجا جانبيا لجاذبية النهر الآسرة وتعبيرا عارضا عن القاعدة الجوهرية والاصولية عندنا ، وهى ان العالى اجتماعيا هو النهرى جغرافيا والواطى اجتماعيا هو الهامشى البعيد عن النهر جغرافيا ، وفى هذا تختلف القاهرة وكل المدن المصرية توا وتماما عن المدن الاوروبية والامريكية وغيرها من مدن البلاد الجبلية الباردة الممطرة حيث النهر مجرد مواطى للتلوث ومجمع للضباب والرطوبة . ومن ثم ينبذه الاغنياء القادرون إلى المنحدرات المرتفعة المشمسة الصافية ويتركونه للفقراء ، فيصبح العالى اجتماعيا هو ايضا

العالى طبوغرافيا والواطى اجتماعيا هو كذلك الواطى طبوغرافيا ، اى فى علاقة طردية بين الكنتور والطبقة (١) .

وهكذا ايضا تاخذ مورفولوجية المدينة الاجتماعية وخريطة طبقاتها النمط الحلقى الذى يتنضد فيه توزيع مناطق الطبقات المختلفة كحلقات دائرية متعاقبة من الداخل الى الخارج حول نقطة المركز المتحدة وهى جبهة النهر الذى يتوسطها، وهذا بعينه هو النمط الاساسى السائد فى مورفولوجية معظم المدن الحديثة فى اوروبا وامريكا واشباهها كما حدده بيرجس وبارك وماكنزى وغيرهم ومن تلاهم من رواد إيكولوجية المدن (٢).

الا ان المهم هنا ان القاهرة تختلف بعد ذلك مرة اخرى عن تلك المدن فى ترتيب تلك الحلقات اختلافا جذريا يرقى إلى حد القلب او الانعكاس الكامل ، ففى المدينة الاوروبية – الامريكية تقع الطبقات الفقيرة قرب وحول قلب المدينة ، ثم منها ترتفع الطبقة بالتدريج كلما بعدت عن القلب إلى الاطراف واقصى الضواحى ، اما فى القاهرة فان العكس هو الصحيح فيماعدا الاستثناءات المحدودة التى سبق تحديدها ، والسبب الجوهرى بالطبع نفسه ما رأيناه من أن النهر فى بيئتنا الصحراوية الحارة الجافة هو قطب الجاذبية الغلاب ، بينما ان مثله فى البلاد الباردة والمطيرة منطقة طرد غير مفضلة أو محببة .

النيل ومحاور المدن

النهر اذن مغنطيس فعال له جاذبيته المؤثرة الغلابة ، وبها يرسم هيكل التوزيع الجغرافى الطبقى للمدينة ويشكل طبوغرافيتها الاجتماعية ، وسواء فى العاصمة الضخمة القاهرة او فى العواصم الاقليمية كالمنصورة أو اسيوط والمنيا وشبين الكوم .. الخ أو حتى فى البنادر الصغيرة مثل زفتى وميت غمر وكفر الزيات ، فلن تجد لهذا النمط تبديلا إلى حد بعيد ، ومعنى هذا اننا نستطيع ان نتصور معظم مدن مصر الواقعة على النيل وهى تصل إلى قمتها على شاطئه فى حين يقل وزنها وثقلها بعيدا عنه ، وان النهر على طوله هو الشارع الرئيسى للمدينة المصرية وهو ساحل الذهب فى مصر بعامة .

ليس هذا فحسب : وانما النيل موجه فعال للمدينة المصرية مثلما هو محور

---

(1) A.E. Smailes, Geography of towns, Lond., 1953, P. 120 et seq.; E.G. Ericksen, Urban behavior, N.Y., 1954, P. 220 et seq.

(2) R.E. Park, E.W. Burgess, R.D. McKenzie, The City. 1925; R.E. Dickinson, City region & regionalism, Lond., 1947, P. 117 ff. ; E.E. Bergel, Urban sociology, MeGraw-Hill, 1955, P. 77 ff.

ارتكازها وقطب جاذبيتها ، فاذا نحن تتبعنا الخرائط التفصيلية للمدن المصرية النهرية لوجدنا اغلبها يجنح إلى الاستطالة ، احيانا إلى حد الانسياح والتفلطح ، لكى تفيد إلى أقصى حد من الجبهة المائية على النيل ، وهذا امر بديهى ، ولاشذوذ عنه الا نادرا و لظروف محلية خاصة .

حتى فى الماضى البعيد ، فى حدود ما لدينا من اشارات او الماعات متاحة ، كانت تلك هى القاعدة ، منف القديمة مثلا ، كما يقال لنا ، «كانت ثلاثين ميلا بيوتا متصلة» (١) ، او اذا تواضعنا مع ديودور الصقلى كان محيطها ١٧ ميلا مما يعنى طولا يتراوح بين ٦ ، ١٠ اميال (٢) واذا كان من الصعب علميا ان نقبل هذه الرواية التاريخية ، حيث لاتجعلها فحسب اكبر مدينة فى القديم ولكن ايضا اطول مدينة فى التاريخ ، وهى مورفولوچية مدن مستحيلة عمليا قبل عصر المواصلات الحديثة ، فانها على اية حال وتؤكد استطالتها وبشدة خارج كل شك ، بالمثل فيما بعد يقول ابن سعيد الاندلسى عن القاهرة فى منتصف القرن الـ ١٣ الميلادى انها «مدينة مستطيلة يمر النيل مع طولها» (٣) .

تمديد النيل اذن للمدن المصرية حقيقة مؤكدة مثلما هى متوقعة ، غير ان الذى ليس ملحوظا بنفس الدرجة ان محور تلك الاستطالة يوجه فى معظم الاحيان بحسب اتجاه النهر فى موضع المدينة المعنية ، وبعبارة اخرى فان توجيه امتداد مدننا يتحدد بموقعهامن زهرة اللوتس الكبيرة التى هى شكل النهر ، حتى ليمكننا ان نتنبأ باتجاه امتداد اى منها بمجرد تحديد موقعها عليه .

فأغلب مدن الصعيد مستطيلة على محور شمالى - جنوبى نصاً او تقريبا ، لان هذا - فيما عدا الانحناءات الموضعية - هو اتجاه النهر السائد ، ولكن طرافة العلاقة انما تتبدى فى الدلتا ، مثلما تعد اختبارا لمدى قوتها ، والواقع ان محاور معظم المدن الهامة فى الدلتا هى ببساطة محاور مروحتها المائية ، بشبكة فروعها وترعها الكثيفة فلما كانت هذه تتخذ محورا شماليا شرقيا - جنوبيا غربيا فى شرق الدلتا ، فان المدن التى تقع عليها تتبنى المحور نفسه : مثلا الزقازيق ومنيا القمح على بحر مويس ، واجا على الترعة المنصورية ، والسنبلاوين على البوهية وفى غرب الدلتا تضرب الترع الرئيسية على العكس شمالا بغرب ، فتتبعها المدن

(١) الطهطاوى ، مناهج الالباب ، ص ١٧٧ .

(2) W. Page May, Helwan, op. cit., P. 9.

(٣) المغرب فى حلى المغرب القاهرة ، ١٩٥٣ ، ص٨ - ١٠

بأمانة : مثال ذلك دمنهور التى تتطاول على ترعة الخندق من الجنوب الشرقى إلى الشمال الغربى(١)

أما فى وسط الدلتا فان المحور السائد – بعيدا عن التعرجات الموضعية – شمالى جنوبى ، فينعكس مباشرة على مدنه : مثلا شبين الكوم على بحر شبين ، طنطا وسخا وكفر الشيخ على ترعة القاصد ، المحلة الكبرى على بحر الملاح ، تلا والبتانون على الترعة البتانونية ، الباجور على الباجورية ، فيشا الكبرى على بحر الفرعونية . هذا عدا بنها ودمياط (الأخيرة مع انحراف طفيف نحو الشمال الغربى تبعا لثنية النهر الموضعية) ، ثم كفر الزيات وشبراخيت وإدفينا ورشيد على الفرعين نفسهما .

وعلى هذين الأخيرين بخاصة ، فان محاور المدن لاتتعدل بداهة الا بحسب تعرجات النهر المحلية أو الموضعية وحدها . مثال ذلك زفتى ، ميت غمر ، دسوق ، الرحمانية ، التى تتخذ محورا شماليا غربيا – جنوبيا شرقيا (وكذلك بيلا على بحر بيلا وإن بعيدا على الفرع فى الداخل ثم هناك سمنود وفوه وغيرهما التى تتخذ محورا شماليا شرقيا – جنوبيا غربيا . أما العطف وغيرها من مدن التعرجات على فرع رشيد ، ولكن فوق الكل المنصورة – طلخا على فرع دمياط . فان المحور ينقلب فيها تماما مع قطاع النهر إلى عرضى نصا يمتد من الشرق إلى الغرب .

قارن ذلك كله ، على سبيل المقابلة ، بمدن الساحل الشمالى التى يغلب عليها تلقائيا ان لم نقل حتميا المحور العرضى الشرقى – الغربى أو تنويعاته : الإسكندرية ، البرج (البرلس) ، بلطيم ، بورسعيد ، العريش ... الخ . والطريف أن لنطاق كثبان الرمال الموازى للساحل فى شمال الدلتا نفس أثر الساحل فيما يبدو على توجيه المدن والبلدان . فكل من إدكو على الشاطىء الشمالى لبحيراتها ، والحماد إلى الشرق منها ، تقع مباشرة على الحد الجنوبى لنطاق الكثبان المستعرض فى شمال من غرب الدلتا ، فنجدها مثله تلتزم المحور الشرقى – الغربى نصا .

مورفولوچية مصر البشرية

لعلنا الآن وفى النهاية فى موضع يسمح لنا بان نصل إلى قانون هام للغاية فى كيان وتكوين مصر، وفى شكلها وتشكيلها. إن النيل يكاد يحكم تشكيل كل مظاهر

(1) G. Hamdan, Egypt. The land & the people, in: Guidebook to geology etc., P. 26. .

العمران تقريبا وتوزيع الحياة من حوله ويضبط ايقاعها فى كثافة معينة تقل بصورة عامة كلما بعدنا عنه شرقا وغربا ، فكل شىء فى مصر تقريبا يميل إلى ان يقل وزنا وقامة وربما قيمة كلما بعد عن النهر : عدد السكان . كثافتهم ،احجام المدن ومعدل تباعدها ، بل واحجام القرى ، مستوى احياء المدن وثرائها والتوزيع الجغرافى للطبقات الاجتماعية داخلها ، ومن تحت ذلك كله سمك رواسب التربة الفيضية ونسبة الطمى المخصب فيها ، ماء الرى نفسه ، فضلا عن منسوب الارض الطبوغرافى البحت . (حتى اللغة ، بالمناسبة او الاستطراد ، النيل يحكمها هى الأخرى بنفس النمط والايقاع فيما يبدو ، فلقد لاحظت نعمات فؤاد ان «اللغة ترق وتترقرق كلما قربت من النيل ، وتجف ألفاظها وينضبُ ماؤها كلما بعدت عن النيل . والدليل لهجة القاهرة الجميلة ، ولهجة الصحراء عند اطراف البحيرة») (١)

ذلك اذن هو ايقاع الحركة الاساسية فى مورفولوچية مصر الطبيعية وفى وجه مصر البشرى ، إن الوادى كله ، بفضل وحدة الاصل النيلى يخضع لايقاع ونغمة موحدة تتطور ببطء وبتدريج شديد فى الطبيعة واللاندسكيب والمجتمع . اى ان النمط البشرى العمرانى اعلى واكثف مايكون فى الوسط وينخفض كلما اتجهنا نحو الاطراف ، وسمكه يكاد يتناسب طرديا مع سمك غطاء التربة النيلية من تحته، وسطحه محدب كسطح الوادى اسفله ، ومصر فى مجمل جسمها البشرى ، بشكله الخطى الدقيق النحيل ، المكثف المتضاغط مع ذلك ، وبانحدارات كثافته الموقعة والموزعة ، مصر اقرب شىء إلى سلسلة جبلية طويلة عالية تنحدر بانتظام من ذروتها فى الوسط عبر سفحين متناظرين إلى سند الجبل واقدام السلسلة على الأطراف .

واذا كان معنى هذا ان التدرج الهامشى هو قاعدة الحياة البشرية وقانون مورفولوچية جسم مصر فان معنى آخر أن النيل ، كما هو مانح الحياة موضوعا life-giver فانه شكلا موزع أو رشاش الحياة life- sprayer على وجه الدقة حيث يقل عطاؤه نوعا بالتدريج على الاطراف ، ان طبوغرافية النهر ترسم تضاريس المجتمع او الطبوغرافيا الاجتماعية ، النهر . مرة اخرى ، هو جغرافى مصر الأول والأكبر : انه النهر الجغرافى .

معنى هذا ، ايضا واخيرا ، ان النيل على كل امتداده من الشمال إلى الجنوب هو قمة مصر طبيعيا وبشريا ، وان بدا القاع تضاريسيا ، انه محور مصر وعمودها الفقرى الصلب ، على سيولته الرجراجة ، يمثل خط الذروة فيها كسلسلة السمكة او الجبال او كالهرم ، منه تنحدر وتدق وتخف شرقا وغربا فى كل شىء .

(١) شخصية مصر ، القاهرة ، ١٩٧٨ ، ص ١٧٣

باختصار ، النيل هنا هو «اللحن الأساسى فى السيمفونية الجغرافية» كما يضعها هوارث (١) وإن المرء ليشعر بسهولة تامة ، بل لايملك إلا أن يشعر بأن كل قوة مصر وحياتها وكيانها تحتشد وتتركز بكل كثافة فى خط واحد محدد هو النيل، ما من اقليم فى العالم بالتأكيد تتركز كل قوته فى خط وحيد مثلما تفعل مصر النيلية إنه «خط القوة العظمى » بها فى الاستقرار ، مثلما هو «خط المقاومة الدنيا» فى الحركة ومصر بدورها اذن نيلية التركيز والاستقطاب Nilo - centric فالنيل ليس عصب وشريان مصر أو شارعها الرئيسى فحسب ، ولكن كذلك مرآتها ومغنطيسها وموجهها وهو الذى يمنحها التجانس التركيبى ويعطيها نسيجا شبكيا متدرجا فى آن واحد وتقع هذه العلاقة الحميمة كلها لا من خلال حتم جغرافى موهوم أو مزعوم ، وإنما ببساطة من خلال مطلق السببية العلمية .

---

(1) O.J.R. Howarth , The world about us Lond , 1926 , P. 38

الفصل الثامن عشر

التجانس الحضارى

القرية المصرية

وحتى إذا انتقلنا إلى «أعمال الانسان works of man » من قرى ومدن ، أو «الثوابت الحضارية cultural immobilia» كما تسمى ، باعتبارها مظهرا للتفاعل المادى المباشر بين البيئة والإنسان أو رد فعل جغرافى للنشاط والفعل البشرى ، فلن نخطىء وحدة التجانس القاعدى ، فالقرية المصرية ، خلية مصر ، خلية أولية ، ولا نقول أميبية ، تكاد، كما وصفها البعض، تمثل امتدادا رأسيا تشكيليا تكعيبيا للأرض السوداء الأفقية، بينما توشك وحدتها السكنية أن تكون كما وضعها فيدن استمرارا للحقول بشكل آخر (١). فجسمها وارضيتها من تربة مصر مباشرة، والكل مرتبط تماما بالبيئة النيلية الأم ويستمد تجانسه من تجانسها.

تشريح القرية المصرية

الربوة الصناعية

فالقرية التقليدية تقوم دائما على ربوة مرتفعة ، إن لم تكن طبيعية أحيانا «كالتل» أو «الكوم» فإنها غالبا صناعية مرفوعة، ولكنها فى الحالين محدبة كالصحن المقلوب . وتزداد الربوة علوا وارتفاعا عبر الزمن وعلى تعاقب الأجيال، وذلك مع اندثار المساكن القديمة وبناء المساكن الجديدة فوق ركامها ورديمها ، ويستطيع المرء عادة أن يحس بتحدب السطح ، إن لم يره حقا بالعين أحيانا، وهو يصعد طرق القرية ودروبها فى اتجاه ويهبط عليها فى الاتجاه المضاد .

تلك الربوة الحتمية – حتى لا ننسى – هى إرث الماضى الحوضى الطويل

---

(1) Land of Egypt. p.11

بالطبع، وهى مجمل وجوهر جغرافية المسكن القروى (بل والمدنى أيضا) فى القديم وحتى القرن الماضى فقط . ضرورتها الملزمة نشأت من طبيعة مصر الفيضية ، أو بالأصح أو بالأحرى الحوضية ، حيث كان الفيضان يغرق حياض الوادى كله شهورا ، لا تبرز منها إلا المدن والقرى والحلات السكنية على قمم الأكوام، كأنها الجزر الأرخبيلية كما شبهها الإغريق، أو كنجوم السماء كما شبهها العرب - كل ، كما يتفق ، من وحى بيئته الأم ، بينما الى وحى شكلها هى وهيئتها العالمية أرجع البعض - طرافة أكثر منها جدا لاشك - فكرة الأهرامات فيما بعد!

فهيرودوت حين راعه منظر الوادى مغمورا برمته تحت ماء الفيضان إلا من المدن والقرى الكومية الشاخصة ، شبه مصر بأرخبيل اليونان بجزره المبثوثة على صفحة البحر . أما عند العرب ، فإن النيل إذا تناهى مده وغشى الأرض ، «أحدق بالقرى فأصبح كأنه سماوات كواكبها الضياع» كما يذكر السيوطى (١) ، «ولم يكن وصول اهل بعض القرى الى بعض الا فى خفاف القوارب وصغار المراكب» كما صكها عمرو. او اخيرا كما اجمل المسعودى «صارت القرى كالنجوم فوق الروابى والتلال ،والمراكب تجرى بأهلها فى حاجاتهم من بعض الى بعض ، قد أعدوا قبل ذلك من أقواتهم وعلوفة حيوانهم مايفكيهم الى حسوره عنهم» (٢).

بهذه الصورة ، ولسبب نفسه ، كانت القرية المصرية أساسا من الحلات «النووية المجمعة nucleated » اى تلك التى تكون المساكن والمبانى فيها ملمومة فى كتلة واحدة متلاحمة ، وفضلا عن ان هذا التجمع كان يضمن الامن والحماية ايضا ضد اخطار السرقة والنهب او العدوان فى عصر المواصلات البدائية . فان الفصل بين مكان السكن والعمل الذى ينطوى عليه ، والرحلة اليومية الى العمل التى تترتب على ذلك ، لم تكن بالعقبة او المشكة الخطيرة ، نظرا لان العمل الزراعى فى ظل النظام الحوضى كان عملا موسميا فقط يقتصر على نصف السنة الشتوى (٣) .

وبهذا وبذاك كانت القرية المصرية ايضا من حلات النقط الجافة أساسا dry point settlements (٤) لان البيئة هيدرولوجية رطبة ، وبذلك تجمع بين ، وتحل فى ان واحد متناقضة . الاقتراب من الماء كشرط للحياة والبعد عنه كشرط للحماية .وهى بعد تكاد تكون نسخة مكررة منثورة بالآلاف فى كل أرجاء الوادى

(١) حسن المحاضرة، جـ ٢، ص ٢٦٤

(٢) التنبيه والإشراف، جـ ٨، ص ٢٠

(3) IA. Farid, The Population of Egypt, Cairo,1948, P.24-6 .

(4) M. Aurousseau. Arrangement of roral Population G. R., oct.1920,P.228.

وعلى صفحته وان اختلفت احجاما واوضاعا . وباستثناء حلات الصعيد فى اقصى الشمال ونجوع النوبة فى اقصى الجنوب ، لانكاد نجد اختلافات تركيبية ملموسة بين قرى الوادى او المسكن الريفى فيه ، حتى قال بعضهم ، فى مزاح قد لا يخلو من جد ، إن قرانا إنما تختلف وتتباين أساسا فى الأسماء

الشكل الدائرى

فالى حد بعيد حددت تلك القاعدة الأرضية أيضا شكل القرية ، وربما خطتها كذلك ، فهى عادة أميل إلى الشكل الدائرى التقريبى . ورغم الزوائد والأطراف المتمددة هنا وهناك أحيانا . وهذا الشكل الدائرى . إن يكن منطقا طبيعيا للنمو الحر على ارض سهلية مستوية ، فانه تلاؤم منطقى اكثر ، بل والى حد الحتمى ، على سطح ربوتنا القبابية المحدبة المعهودة ، ولا يلخص هذا الشكل الدائرى ، كما لا يعبر عنه ابلغ وادق تعبير ، كتلك التسمية الفلاحية المصرية التلقائيةالذكية «داير الناحية» ، الطريق الدائرى المطوق لكتلة سكن القرية و الفاصل بينها وبين الحقول المحيطة والذى تلقاه عالميا فى كل قرى مصر وحتى مدنها .

ورغم ان كثيرا جدا من قرى الوادى والدلتا نفسها تقع على الفروع والرياحات والترع والمصارف وتلتصق بها التصاقا ، وبعضها يتخذ الشكل الشريطى ، الا ان معظمها لا يبتعد عن الشكل الدائرى عادة ، وذلك لضآلة رقعة الحلة نفسها من ناحية ولعدم حتمية الارتباط الوظيفى بالماء كجبهة من ناحية اخرى ، وفى هذا تختلف القرية اختلافا جوهريا عن المدينة كما سنرى . من امثلة القلة الخطية او المخططة تلك شطانوف ، مركز اشمون ، على ترعة النجار ، فخطة شوارعها مستطيلة damier ، لاشك تحت تأثير الترعة ، فهى توازيها وتتعامد عليها ، وهناك حالة طريفة هى جزى ، منوف فقد انشأها محمد على كقرية نموذجية مخططة على شبكية مستطيلة ، لكنها تدهورت على الزمن فارتدت الى الخطة الدائرية المشعة المضطربة (١) . وهكذا حتى فى الحالات الفردية البحتة تعود القرية الدائرية التقليدية تؤكد وتفرض نفسها على الريف المصرى جميعا .

من هذا الشكل الدائرى الاساسى السائد تستثنى ، مع ذلك ، منطقتان اثنتان فقط:

---

(1) J . Lozach ; G . Hug , LHabitat rurale en Egypte,Le Cair , 1930 . P 38 .

قرى وحلات الصيد البحرية والبحيرية الشريطية فى شمال الدلتا حيث تعد بعضها من «حلات المستنقعات Marchhufendorfer» ثم قرى ونجوع النوبة النهرية المتطاولة والفريدة جدا فى اقصى الجنوب (سابقا) . الخاشعة على بحر تيرة قرب بحيرة البرلس مثال نادر للاولى ، وللثانية هناك سيالة التى تترامى نجوعها المتعددة والمنفصلة على امتداد ١١ كم على الضفة الشرقية بعرض متوسطه ٢٠٠ متر فقط واقصاه ٤٠٠متر ، وعلى امتداد ١٢ كم على الضفة الغربية بعرض اقصاه ١٠٠ متر ليس الا (١) . فهذه جميعا تميل الى الاستطالة الشديدة التى قد تصل احيانا الى حد الخطية المطلقة بل حتى المنفردة ،وذلك تحت تأثير ارتباطها الوظيفى الحتمى بالجبهة المائية سواء البحر او البحيرات اوالترع والمصارف او النهر نفسه ، فتبدو «كحلات الصفوف Reihendorfer» أو «حلات رباط الحذاء shoe-string settlements» ، كما تسمى (٢) .

الكتلة المبنية

اما عن كتلة المبانى نفسها فى القرية المصرية المتوسطة فمسطحة من طابق واحد ، قد ينقطها رشاش من البيوت ذات الطابقين على الاكثر، ولكن تظل الافقية المطلقة – كما فى أرض سهل الوادى المحيط نفسه اخص خصائصها وابرز معالمها، هذا، وكلما امكن توجه ابواب ونوافذ المسكن نحو الشمال للافادة من الرياح البحرية الملطفة خاصة فى الصيف ، لا يستثنى من ذلك الا اقصى شمال الدلتا حيث الرياح قوية وباردة فى الشتاء فتوجه الابواب والنوافذ جنوبا (٣) .

اما الأسطح فمستوية بالطبع بحكم الجفاف الشديد السائد، ولكن ربما ايضا لطبيعة الخامة الطينية وعلى اية حال فان هذا السطح الافقى ، فى مناخ مصر الحار الجاف، هو الذى يعطى «السطوح» ذلك الدورالاجتماعى التقليدى فى حياة القرية المصرية وكذلك البندر ، وان تدهورت فى الاولى الى عادة نشر وتشوين الحطب الجاف اعوادا واكواما ، تلك العادة العميمة السيئة المسئولة عن ظاهرة انتشار الحرائق فى كثير منها ، خاصة فى الصيف فصل الجفاف التام ، وحتى فى

---

(١) محمد رياض وكوثر عبدالرسول ، « سيالة . مساهمة فى دراسة إيكولوجية النوبة المصرية » ، حوليات كلية الآداب ، جامعة عين شمس ١٩٦٢ . ص ٨٢.

(2) A. Demangeon « Geog . de lhabitat rural » A . G . Jan . 1927 P . 2 - 4 , Marguerite Lefevre Principe et probleme De geog humaine , Bruxelles1945 P . 44 et seq .

(3) Lozach , Hug op . cit .,

الشتاء فصل الرياح القوية .

واذا كان ثمة لهذا النمط البنائى من استثناء ، فهو محلى محدود ولا يأخذ كثيرا من مبدأ التجانس الاساسى ، والطريف انه يعود مرة اخرى فيتكرر فى شمال الدلتا والنوبة ، والاطرف ان النمط البديل يتشابه الى حد بعيد فى الحالين رغم اختلاف الاسباب المناخية والخامات البيئية ، ففى شمال الدلتا الممطر نجد اكواخ حلات الصيادين قبابية احيانا او قمعية مخروطية الشكل احيانا (١) ، اشبه شىء بالمسكن القروى فى كثير من المناطق المطيرة فى العالم العربى كسوريا والسودان او غير العربى مثل ايطاليا واسبانيا ، بل قد تكون الاكواخ احيانا ولكن نادرا ، مضلعة او منشورية ،اشبه شىء بـ «سفردق savardak رعاة الجبل الاسود اثناء الترانس هيومانس (٢) . اما فى النوبة فان القبة او بالاحرى القباب المتعددة علامة مميزة وتقليد معمارى حتمى للمسكن القروى كالمدنى على السواء ، فالفراغ الكبير اسفل القبة حيز تكييف طبيعى وعازل حرارة مثالى ، وبهذا يلائم هذا المناخ المدارى القارى اللاهب صيفا القارس شتاء .

بالمثل عن المادة الخام فى القرية : تجانس سائد لا يتعدل الا محليا فقط ، وعلى الاطراف والهوامش بالتحديد ايضا، فمادة البناء الاساسية هى الطوب الاخضر او النيىء بطبيعة الحال . وهو نبت البيئة مباشرة وقديم قدم تاريخنا، حتى لقد غزت كلمة الطوب – وهى فرعونية الاصل – معظم اللغات الهامة ، فوصلت الى الانجليزية adobe عن طريق الاسبانية عن طريق العربية ، وميزة هذه الخامة التشكيلية (البلاستيك) ، سهلة الصب والتداول ، انها المادة العازلة بامتياز ، فهى اداة تكييف طبيعية للحر والبرد على السواء ، هذا فضلا عن انها الخامة المحلية المتاحة الوحيدة تقريبا فى معظم الوادى مباشرة ، وذلك فى غياب الخشب دائما والحجر غالبا .

ولعل خامة الطين ايضا هى التى تفسر شدة سمك جدران المسكن الريفى المصرى بدرجة غير عادية وربما ايضا قلة وضآلة الفتحات فيها ، والاهم انها هى التى فى واقع الامر تدمغ القرية المصرية بقوة ، وبقسوة ايضا للاسف ، فتعطيها طابعها التقليدى ذلك القاتم القابض الكئيب الرتيب من الشلال حتى البحر ولقد كان هذا اللون الكالح مثار تعليق وموضع انتقاد الغرباء دائما ، ابتداء من رحالة

---

(1) E.M. Dowson « Plans of Egyptian houses » C.S.J. no 15 , Dec 1907 , P .360 .

(1) J . Civijic , La Peninsule balkanique , Paris , 1918 P . 226 - 7

الاندلس العربية فى العصور الوسطى الذين لم يكفوا قط عن مقارنته فى غلظة حادة ببيوت الاندلس المشرقة بطلائها الابيض الحتمى ، الى الكتاب المعاصرين من الأوروبيين والاجانب الذين لخصوا الموقف كله ببساطة بان دمغوا الفلاح المصرى بانه يعيش من الطين وعلى الطين وفى الطين .

على اطراف الوادى فقط يترك الطين مكانه لخامات اخرى ، البوص والجريد واكياب المستنقعات وربما جذوع النخيل فى حلات الصيد بشمال الدلتا ولكن الحجر اساسا على سائر الهوامش الصحراوية او الهضبية ، فعلى هوامش الوادى شرقا وغربا سواء فى الدلتا او الصعيد ، ولكن الصعيد اكثر ، فضلا عن كل النوبة بالضرورة يحل الحجر لوفرته مباشرة محل الطين كخامة للبناء، وبه يكتسى المسكن القروى لونا ابيض او فاتحا اكثر اشراقا واقل اكتسابا لحرارة الصيف . ولذا ليس اقل عزلا وترطيبا وتكييفا.

خطة بلا تخطيط

اما عن الخطة ، فلئن بدت القرية المصرية المتوسطة للنظرة العابرة ركاما عشوائيا لاشكل له amorphous ، فانه لها فى الحقيقة خطتها التقليدية ، خطة بلاتخطيط كما قد نقول فمن داير الناحية الحتمى الذى يلف بمحيط السكن ، تزحف طرق القرية من اطراف الحلة صاعدة الربوة الصناعية فى التواء معقد ومربك ، ولكن فى اتجاه واع هادف نحو وسطها الهندسى، لا تتصل عنده ولكن لتنتهى قبله فى نهايات مسدودة dead ends وأزقة مغلقة cul-de-sacs تترك قلب القرية كتلة مبنية مصمتة يحتلها او يتوسطها ويعلوها عادة مسجد القرية ، والنمط كله على التأكيد يرسم هيكل خطة مشعة دائرية radio - concentric وان كانت شديدة التميع والبدائية وقد لا تكون هذه بالخطة العضوية تماما ، ان لم نقل عفوية حقا ، غير انها ملائمة ومتلائمة الى حد بعيد بالتأكيد ، والهدم والتعديل المستمر فى المساكن القائمة او حشر واضافة مساكن اخرى على الطريق قد يحيل الخطة التلقائية الى فوضى ضاربة ومربكة لكنها قط لاتطمس او تخفى هيكلها الاساسى ولامثلة لا حصر لها ، ولكن خذ مثلا شروداسرسموس، منوفية ، على الباجورية بين شبين الكوم وتلا (١)

والكل بعد هذا جسم مضغوط متحوصل كأنه تل النمل ، تختنق فيه الطرق اختناقا بعامل اقتصاد المكان ولكن ايضا طلبا للظل ، ولعل ضيق الطرق هذا يتلاءم ايضا مع سيادة الحمار كحيوان النقل والحمل الاساسى فى القرية المصرية،

(1) Hamdan . Pop . of the Nile Mid - Delta , vol . 2 , P . 176 .

فهو وحده الذى يصلح بحجمه الضئيل للمرور او المروق فيها ، مثلما يتناسب مع الطرق الزراعية الضيقة خارج القرية ومسالك الحقول الدقيقة فى الريف المكشوف ، والواقع ان اقتصاد المكان ومجاعة الارض تفرض التجمع والتكدس على القرية المصرية فرضا ، حتى كل الاستعمالات والخدمات الفردية التى تتطلب حيزا ويمكن ان تجمع على اساس جماعى ، تتحول الى مرفق عام كالجرن مثلا او حتى القبور نفسها .. الخ .

على اطراف الوادى الرملية وهوامشه الصحراوية فقط قد يتراخى ضغط الارض فتنفسح رقعة القرية وتتسع طرقها ، وقد تستبدل الحجر خاما بدلا من الطين ، الامر الذى يزيد من توسع الرقعة بالضرورة ، ومن الطريف ان الجمل هنا كثيرا ما يحل محل الحمار كدابة او اداة النقل ليس فقط لتوافره فى بيئة هذه الهوامش شبه الصحراوية ، ولكن ايضا لان اتساع الطرق والرقعة يمكن لذلك ان لم يحتمه احيانا ، ومثل هذا يحدث ايضا فى القرى الكبيرة الحجم فى قلب الدلتا لاسيما قرب مناطق ظهور السلحفاة الرملية حيث يكثر الجمل بصورة ملحوظة . مثال ذلك سرس الليان وقويسنا ... الخ (١) .

انشطار القرى : عائلات الأسماء

لأن تضخم حجم القرية ومساحة زمامها الزراعى بعد نقطة معينة يعنى اطالة رحلة العمل اليومية من المسكن الى الحقل الى حد مرهق وغير اقتصادى ، كانت قرانا تنمو عادة الى الاحجام والاقطار التى بعدها يتحتم التكاثر بالانشطار ، وقد يحدث هذا الانشطار كنتيجة لنمو او افراط السكان ، او احيانا للخلاف والانشقاق بينهم (٢) . من هناك تنفصل عن القرية الام نويات جديدة تبدأ كبراعم فى مواضع مجاورة تحت اسماء مختلفة ولكنها دائما نسخ مصغرة من الخلية الام ، سواء وظيفة او تركيبا او نسيجا ، سواء فى قاعدة الربوة الصناعية او الخطة الاولية والشكل الدائرى او مادة البناء او نمط الملكية والانتاج والحياة ووحدة العائلة ... الخ ...

أهم واشهر فئات هذه الحلات المشتقة هى كفر، منية وميت ، محلة ، منشاة، زاوية ، خلوة ، حصة ، كنيسة ، واخيرا نجع ونزلة ، فاما «الكفر» فكلمة مصرية قديمة فى راى ، وقيل معربة عن السريانية ، ولكن الثابت انها عربية بمعنى الستر البسيط المؤقت تتخذه جماعة تنزل بموضع جديد ثم ينمو بالبناء الى حلة او قرية

(1) Ibid ., P. 179 .
(2) Toussoun Memoire sur les anciennes branches du Nil, op. cit., P. 75.

ثابتة ، وفى تعريف ادق ان الكفر لغة هو «بقعة لم توطأ من الارض المهجورة» او «التراب يغطى ماتحته» اى بقعة من الارض العالية نوعا (١).

على ان الغريب ان الكفر كان نادرا جدا فى العصور الوسطى كما يبدو مثلا على خريطة عصر الاشرف شعبان (القرن الـ ١٤ م) ، التى يتضح منها ايضا ان كثيرا من الكفور الحالية كانت تحمل اسماء مختلفة ذات معانى دالة ، خاصة «بركة» مما يشير الى عملية ردم وتغيير اللاندسكيب بقصد اغراض التعمير (٢) . اما اليوم فلاشك ان الكفر هو اكثر فئات الحلات شيوعا وانتشارا خارج كل مقارنة ، ويكاد يكون لكل قرية الان كفر او اكثر ، ومن تنويعاته الاقل حدوثا كفور ، مثل كفور نجم (شرقية) ، كفور حشاد (شرقية)، كفور العرب (طلخا) ، كفور عابد (القليوبية) ، كفور البهايتة ، والمعصرة وكفورها (ميت غمر).

اما « ميت » فليست إلا تخفيفا أو تحريفا دارجا لمنية ، وكلتاهما تشير إما إلى حلة « قبالة » الحلة الأم أو إلى حلة تقوم على « بقعة قريبة من الأرض كانت مهجورة غير مستعملة من قبل »(٣) . أما « محلة » فواضح أنها هى أقرب التسميات إلى حلة Settement ، وقد كانت بالفعل اكثر التسميات شيوعا على الاطلاق فى العصور الوسطى ولكنها انقرضت تقريبا واقتصرت على قلة معدودة من الاماكن الكبيرة نوعا مثل المحلة الكبرى ومحلة روح ومرحوم وابو على القنطرة ودياى ومسير ومنوف .. الخ . « ومحلة » بتطورها هذا تاتى نقيض «كفر» تماما.

كذلك «منشاة» قليلة مبعثرة لكنها حديثة للغاية ، تدل على حلة بدأها او «أنشأها»احد الاعيان او الوجهاء ، وفى «زاوية» و «خلوة» ، واضح الاثر الدينى ، حيث ينسحب بعض الصوفية او المعتزلة من الشيوخ الى بقعة نائية مهجورة فيتجاذب اليها وحولها اتباعه ومريدوه ، فاذا هى حلة جديدة بعد حين (٤) من التسميات المحدودة الانتشار ايضا «كنيسة» و«حصة» ، وكلتاهما تعنى ببساطة بقعة من الارض ، وغالبا ، وان لم يكن دائما بالضرورة ، ترتبط «حصة» بالاقباط كحلة او سكن لهم قائم بذاته .

---

(١) ابن منظور ، لسان العرب ، طبعة القاهرة ، جـ ٦ ، مادة كفر ، ص ٤٦١.

(2) Hamdan id II , P . 175 .

(٣) لسان العرب : مادة ميت ، جـ ٢ ص ٤٠٠ ، ومادة منية جـ ٢٠ ص ١٦٣ .

(4) A . Boinet, Dictionnaire geographique de LEgypte, Le Caire, 1899,P.XXI

اخيرا فان «نزلة» و«نجع» تقتصر فقط على الصعيد دون الدلتا ، وفى الصعيد تزداد كلما اتجهنا جنوبيا الى ان تسود الاولى فى الصعيد الاوسط والثانية فى الجنوب الاقصى ، حيث نجدهما بالمئات ، ومن تنويعات نزلة المعدودة نزالى ، مثل نزالى جنوب (اسيوط) ونزالى طحا (المنيا) ، وكلتا التسميتين ترتبط باستقرارقبائل البدو والعرب ، مما فى ذلك العبابدة ، وتحولهم من المضارب إلى الحلات ، ثم تكاثر هذه الحلات بالانشطار .

انقلاب العزبة

تلك بأشكالها واصولها المختلفة هى القرية المصرية التقليدية كالنمط الاصلى والأصيل فى سكنى ريفنا . الا ان انقلابا تاريخيا جذريا فى نمط السكنى بدأ مع انقلاب الرى من الحوضى الى الدائم فغير كثيرا من تفاصيل الصورة ، فمع الرى الدائم وضبط النهر . انتهت ظاهرة غمر الحياض ، وبذلك تحررت القرية المصرية من عامل الحماية ضد الفيضان ، فتخلصت اولا من اسار الكوم الصناعى واصبح من الممكن ان تقوم افقيا على الارض المسطحة المستوية ، التى مكنت بدورها لظهور الاشكال المستطيلة وخطة الشوارع المستقيمة المنتظمة .

ومن ناحية اخرى فقد تحول العمل الزراعى الى نظام دائم طول العام ، وباتت الرحلة من القرية المجمعة الى الحقول البعيدة عبئا اكثر من اى وقت مضى ، واشتدت الحاجة الى التقريب بين مكان العمل ومكان السكن ، بين «الغيط والبيت» (يقول المثل الشعبى الفلاحى الواعى «اللى غيطه على باب داره هنياله») . وفى الوقت نفسه تغير نظام ملكية الارض من ملكية الدولة الى الملكية الفردية ، بحيث امكن للسكن الجديد ان يقوم بحرية فوق ارضه الملك مباشرة.

لكل ذلك امكن للحلة الجديدة ان تظهر باحجام صغيرة ، بحيث اقترب السكن بصورة او بأخرى من النوع «المبعثر dispersed ولكن لما كانت الملكيات السائدة هى اما القزمية او الاقطاعية الضخمة ، فقد استبعدت فى حالة الاولى منذ البداية امكانية قيام المسكن المنفرد الذى يتوسط حقل صاحبه اى التبعثر الحقيقى ، فهذا لا يعرف الا كشذوذ عارض فى بعض المناطق عند بعض متوسطى الملاك من الفلاحين كما فى بعض قرى المنوفية والقليوبية ، هذا بينما انفتح الطريق فى الحالة الثانية امام شكل وسط بين القرى المجمعة والمسكن المنفرد.

وهنا ولدت العزبة التى هى بنت المائة سنة الاخيرة او المائة ونيف على الاكثر

والتى ارتبطت فى البداية بأراضى الاستصلاح الزراعى فى شمال الدلتا والابعاديات والوسايا وملكياتها الفردية الشاسعة الاقطاعية او التابعة للشركات الاجنبية والعزبة بذلك تمثل شكلا جديدا ليس فقط من اشكال السكنى ولكن ايضا من الاقتصاد الزراعى الحديث يختلف جذريا عن القرية .

طبيعة العزبة

فاقتصاديا ، تعد العزبة ، التى لا تقل قانونيا عن ٥٠ فدانا ، وقد تصل الى عدة الاف من الافدنة ،تعد قرين الملكية الفردية الضخمة والملكية الغيابية احيانا بل غالبا، بل هى لم تظهر الا بعد ومع تطور الملكية العقارية فى مصر الحديثة ، انها شكل من اشكال الرأسمالية الزراعية الحديثة ، وتنتمى بهذا الى نفس عائلة اللاتيفونديا الايطالية latifundia والفادزندا البرازيلية fazend والاستانسيا estancia والهاسيندا اللاتينية ..hacienda الخ . انها باختصار مصنع تجارى اكثر منها مزرعة عائلية (١).

اصولها ، بعد ، ليست ديموغرافية كالكفور واخواتها ، بل اقتصادية – اجتماعية . وسكانها ليسوا متوطنين دائمين من صغار الفلاحين ملاك الارض او مستأجريها او اجرائها كما فى القرية ، ولا هم مشتقون منها بالانشطار ، وانما هم «رحل الزراعة» : مستأجرون او عمال مقيمون مؤقتون عابرون يعملون بالعقود فى مشروع زراعى كبير يديره ويحكمه المالك الوحيد صاحب العزبة – كل العزب تسمى كقاعدة بأسماء اصحابها الافراد رجالا كانوا من مختلف الالقاب والرتب او نساء او اجانب خاصة اليونانين .. الخ واذا كان للعزبة اى علاقة او قرابة مع القرية فهى فقط ان سكانها بالضرورة مستمدون اصلا منها .

بالمثل سكنيا ، العزبة والقرية طرفا نقيض لا وجه للمقارنة بينهما البتة ، فالاصل فى العزبة هو البعد والتطوح : لغويا من عزب يعزب اى ابتعد ، ثم امتدت لتعنى «منطقة مرعى نائية» ثم لتشمل اكواخ الحقول المؤقتة اى «الاخصاص والخص » التى يقيمها الفلاحون من البوص والحطب فى فصل الحصاد ورعى الشتاء . (وفى كل الاحوال ، فلا صحة على الارجح لنظرية الاصل السلافى التى تردها إلى كلمة isba الروسية التى ادخلت عن طريق الاتراك والتى تطلق على

(1) C.B Fawcett , « Distribution of rural settlements » G.J Fed .1939 , P 155

كوخ القرغيز الخشبى (١) .

ثم ان معظم القرى قديمة الأصول سابقة للرى الدائم ، بينما العزبة حديثة تالية له من ثم فلا ربوة صناعية وارضيتها مسطحة وخطتها هندسية منتظمة مستطيلة او مربعة الشكل عادة ، وعادة ايضا تصطف المساكن على ضلوعها فى اربعة صفوف حول فناء يتوسطه سكن المالك وربما طلمبة بجواره ، او قد تتجمع المساكن فى عدة بلوكات يفصلها عن بعضها البعض بضعة امتار ، وفى شمال الدلتا المطير قد تبنى سقوف العزبة من الاسمنت على جدران من الطوب الاخضر (٢) ، وللفلاح حين يأتى للعمل فى العزبة مسكن مجانى يتركه فور تركه العمل (٣) ، والعزبة المتوسطة الحجم تتسع عادة لنحو من ١٠ الى ٣٠ أسرة فلاح .

والعزبة بهذا كله ليست مزرعة فردية يشغلها ويشغلها مزارع وعائلته وحدهم كما فى الولايات المتحدة وكندا مثلا farmstead انها ، كما يذكر ديمانجون ، ليست تفتيتا للقرية ، وانما خلية تعمير حديث (٤) . كذلك فهى ليست تصغيرا للقرية او قرية مصغرة ولا هى من اقارب الكفر كما توهم لوزاك وهيج (٥) ، ومن الناحية اخرى فهى وان لم تكن شكلا من السكنى المجمعة , agglomeration concentration على غرار القرية واخواتها ، فانها بالقطع ليست شكلا من التبعثر الحقيقى dispersion ، وانما هى خطوة انتقالية تقع فى منتصف الطريق بين التجمع والتبعثر

زحف العزب

ومهما يكن ، فان العزبة دليل مؤكد مجسم على تطور الريف المصرى الحديث، ولذا لم تلبث ان خرجت عن دائرة البرارى واطار الاستصلاح ، حتى حوالى ١٩١٠، مثلا ، لم يكن بالمنوفية كلها عزبة واحدة ، وكانت العزب مقصورة على شمال

(1) V . Mosseri Ch . Audebeau « Quelpues notes sur Lhistoire de Iezdeh egyptienne » B.I.E. t, III 1920 - 1 p . 27 - 30 ; Oxford English dictionary ,

supplement & bibliography 1933 , p . 511 .

(2) lozach et Hug , p 39, 49 - 52 .

(3) Samir Saffa « Exploitation econ.& agricole dun domaine rural egyptien » E.C.1949 ,P.432 - 3 .

(4) A. Demangeon « Problemes actuels et aspects nouveaux de la vie rurale en Egypte » A.G., Mars 1926 , P. 171 - 2 .

(5) P. 36

الدلتا فقط . لكنها بعد ذلك اخذت تتقدم وتنتشر جنوبا بسرعة وبقوة حتى غزت تضاعيف الريف المصرى كله وانتثرت باعداد هائلة وسط القرى المجمعة القديمة .

وفى هذا الغزو المتداخل قد تقتطع العزبة الجديدة جزءا من زمام القرية القديمة وذلك تفقد القرى ارضها للعزب باطراد بينما تتحول القرى بالقوة الى عزب ، ومن الناحية الاخرى فان العزبة قد تتحول بالتدريج الى قرية ، وذلك اذا ما تحللت ببيع اراضيها او عن طريق الوراثة كما يحدث كثيرا فى الواقع ،حتى اذا ما استهلكت مبانى مساكنها المخططة، وهذه مسألة ١٠ – ١٥ سنة . أعيد بناؤها عشوائيا بلانظام او تخطيط على النمط التقليدى المكدس ، وبذلك تتدهور العزبة وترتد قرية عادية مجمعة ، لاسيما مع تضخم عدد سكانها فوق حدودها المقننة السابقة (١) ، وهكذا يعود «التبعثر الاولى » فيرتد الى«تجمع ثانوى» .

على ان هذا هو الاستثناء لا القاعدة ، ويظل الاتجاه العام هو تكاثرالعزب وزحف المد العزبى، حتى اصبحت العزبة من ابرز معالم الاندسكيب الريفى من البحر حتى اسوان بما فى ذلك حتى مناطق الحياض المتخلفة فى الصعيد الاوسط قبل تحويلها ، وحتى اصبح سكان العزب يمثلون نسبة هامة من سكاننا الريفيين ، اكثرمن الثلث الى النصف فى بعض مراكز شمال الدلتا مثل شربين وبلقاس . اما على مستوى البلد ككل ، فالى جانب نحو٤٠٣٢ قرية ، هناك الان نحو ٢٨٫٠٠٠ حلة صغيرة مبعثرة اغلبها من العزب .

بهذا ايضا تغير هرم احجام القرى والحلات فى مصر تماما،فلما كان عدد سكان الريف بحسب تعداد ١٩٧٦ هو ٥٦٧ر٠٦٠ر٢٠ نسمة ، فان متوسط حجم القرية يتراوح بذلك بين ٤٠٠٠، ٥٠٠٠ نسمة ، واذا كانت هناك قرى تصل اليوم الى ٢٠ ، ٣٠ الفا ، فالواقع ان حوالى ٦٥٪ من قرانا تتراوح فعلا بين ٢٠٠٠، ٥٠٠٠ فى المتوسط . على الجانب الآخر فان كثيراً من العزب والحلات المبعثرة لاتزيد على مائة أو بضع مئات .

بصيغة ايكولوچية اذن ، اذا كانت عناصر المسكن الريفى هى ثلاثية القرية – العزبة – المنزل المنفرد ، فيمكن القول عن الجزء الاكبر من مصر باستثناء شمال الدلتا ان القرى هى السوائد dominants ، والعزب الثوابت constants، والمنازل العوارض casuals اما فى شمال الدلتا فتنقلب المعادلة لتصبح العزب هى السوائد، والقرى الثوابت ، بينما تظل المنازل العوارض ، على ان الكل يختلط

(1) Lozach et Hug, P.53- 140 - 2 .

ويتداخل بلا عزل او تمييز فى فرشة غطائية موحدة ولوحة واحدة اقرب الى التجانس منها الى التنافر. وبذلك يكون ثنائى القرية – العزبة علما عالميا على ريف مجدد ولكنه من جديد متجانس بصورة اخرى .

القرية والعزبة :
او التجمع ضد التبعثر

وليس الامر بالطبع صراعا او تنافسا بقدر ما هو تكامل او تزاوج بين شكلين لازمين فى النهاية من اشكال الحياة الاجتماعية فى الريف . لكن لا جدال فى ان المد العزبى الكاسح اتى كأمر واقع على حساب القرية ، وان التبعثر انما وقع فى ارض التجمع ، وفضلا عن هذا فلقد نادى بعض المخططين فى مصر منذ بعض الوقت بتبنى الشكل المبعثر فى تعمير الاراضى الجديدة المستصلحة فى برارى شمال الدلتا ، وطبقت الدعوة فعلا وبصورة مافى بعض «اقطاعيات» الخريجين الزراعيين (١) ، كما اثيرت مؤخرا بمناسبة مشروع اعادة بناء القرية .

ولنا ان نعلم ان لكل من التجمع والتبعثر مزاياه وعيوبه ماديا واقتصاديا واجتماعيا بل ونفسيا ، فالتجمع يسمح بقيام حياة اجتماعية حميمة ، غنية بالخدمات المركزية الاجتماعية والتعاونية ، كالتجارة والتسويق والتعليم والعبادة والتعاونيات ، فضل عن الامن والادارة... الخ ، ولكن يعيب التجمع بالمقابل الفصل بين مكان السكن ومكان العمل ، مما يحتم رحلة الصباح والمساء ذهابا وايابا بين القرية والحقل،وتزداد الرحلة طولا ومشقة كلما تضخمت القرية واتسع قطرها وكلما ترامت مساحة زمامها. وهذا قد لا يتيح للفلاح العناية الكاملة والتواجد الدائم بزراعته ،وقد يحول دونه وانواعا ثمينة بعينها من الزراعات، كالمحاصيل البستانية من خضروات وفواكه مما تتطلب رعاية خاصة.

على العكس من هذا التبعثر ، يلغى الفصل بين السكن والعمل ، ويختزل الرحلة اليومية الى الحقل ، ويتيح للفلاح حرية الحركة والاختيارمحصوليا ... الخ . الا انه من الناحية الاخرى يتركه فى عزلة قاسية ، وحياة فردية قاحلة بلا تعاون

---

(١) « مشروع القرية السعيدة » ، مجلة التعاون ، يونيو ١٩٤٦ ، ص ٤١ – ٤٣ ، « الاقطاعيات الزراعية » ، مجلة التعاون ، ابريل ١٩٤٨ ، ص١٨١ – ١٨٢ ، أغسطس ١٩٤٨ ، ص ٤٣٨ ، ٤٣٩ ، عثمان أباظة ، « الإقطاعيات الزراعية » مجلة التعاون ، يونيو ١٩٥٠ ، ص ٤٣٦ – ٤٤٢ ، محمد رياض الغنيمى « مشروع الإقطاعيات الزراعية»، التعاون ، مارس ١٩٤٨ ص ، ١٤٥ – ١٤٧ .

ولا تجاور ، فقيرة فى الخدمات المركزية ، تحتم عليه كثرة الانتقال الى اقرب الحلات النووية المركزية للتسويق او التسوق او التعليم ... الخ . وقديما قيل «ساكنو الكفور، ساكنوالقبور» اشارة الى حياة العزلة والوحدة الموحشة.

واضح إذن ان هناك دائما وبالضرورة قدرا ما من التعارض بين متطلبات العمل الزراعى نفسه وبين حاجات الحياة الاجتماعية بين الانتاج وبين الخدمات ، وواضح كذلك ان التجمع اصلح للاخيرة ، وان التبعثر اصلح للاغراض الاولى ، وبعبارة اخرى ، التجمع انجح اجتماعيا ، ولكن التبعثر انجح اقتصاديا وواضح اخيرا ان التجمع انسب للمجتمعات الزراعية المتخلفة الكثيفة السكان حيث مساحة الارض محدودة والملكيات صغيرة والميكنة ضئيلة ،بينما ان التبعثر ملائم جدا للمجتمعات المتقدمة خاصة البلاد الجديدة الشاسعة المساحة حيث الملكيات بآلاف الافدنة والمزارع كالمستعمرات (الابعاديات) والميكنة على اشدها (١).

وفى مصر ، فلقد اثبتت التجربة الواقعية عدم نجاح التبعثر كشكل للسكنى ، وذلك لافتقاره الى الخدمات المركزية والتعاونية ، واكثرمنها الى الخدمات الشبكية بالذات كالكهرباء والماء والمجارى والمواصلات التى تصبح تكاليف مدها باهظة وغير اقتصادية على الاطلاق .

بل لقد لوحظ ان المساكن المنفردة التى بنيت للخريجين الزراعيين وسط «اقطاعياتهم» فى شمال الدلتا لم تلبث ان هجروها وتجمعوا تلقائيا فى نواة مركزية ملمومة بقوة هذا العامل وحده . والدرس نفسه كررته تجارب الاراضى المستصلحة اخيرا فى مابعد يوليو بشمال الدلتا .ان العزبة تتراجع امام القرية : لقد تحول المد العزبى الكاسح اخيرا الى جزر .

وعلى مستوى العالم ، فان الاتجاه الحديث هو ايضا الى ترجيح السكنى المجمعة، حيث لا مكان الان للعزلة ، والاتجاه التخطيطى الحديث فى مصر يدعو حاليا الى اختزال او تخفيض عدد القرى بالجمهورية الى ٢٠٠٠ قرية فقط ، اى الى نصف عددها الراهن ، على ان المشكلة عندنا فى الواقع ليست هى الحجم الكبير ، فيما عدا ان القرى الضخمة تحتاج الى مزيد من الخدمات الحديثة والمرافق والتسهيلات (ولا نقول المرفهات الحضارية) . الاحجام الصغيرة هى

(1) Finch Trewarthe et al ., Elements of geog ., P. 654 - 5.

المشكلة الحقيقية ، وهذه كما رأينا تكاد ترادف العزب والحلات القزمية . فهذه التجمعات الضئيلة ، التى نشأت عادة فى ظل الاقطاع ولخدمة ابعادياته وملكياته الشاسعة ، محرومة من ابسط الخدمات العادية ، فضلا عن الخدمات المركزية ، وتعيش فى عزلة كئيبة خاصة فى وحل شتاء الشمال.

وقد أثبتت الابحاث التخطيطية أن هناك حدا ادنى من الحجم ،اسفله يعجز كثير من الخدمات المركزية عن الظهور ،لان عدد السكان وحاجاتهم وامكانياتهم لاتمكن لها ببساطة ،فالمدرسة الابتدائية او الاعدادية تحتاج على الاقل الى بضع مئات من التلاميذ وبالتالى بضعة الاف من السكان ، حتى تقوم ، وهكذا قل عن المستشفى، عن عيادة الطبيب حتى عن بعض انواع المتاجر ..الخ وكلما ارتفع المستوى النوعى للخدمات ، كلما تحتم زيادة حجم السوق ، اى الرواد ،اى السكان.

على ان التعليم بالذات يعد مقياسا حساسا فى هذا الصدد وقد وجد ان٥٠٠ نسمة هو بصفة تقريبية الحد الادنى الذى يكفل مدرسة اولية (ابتدائية) بصورة معقولة . ولهذا نجد كثيرا من اطفال تلك العزب والحلات الصغيرة يتكبدون مشاق رحلات طويلة وخطرة ومكلفة الي اقرب القرى الكبيرة للتعليم – او قد «يتسربون». وفى مجال آخر لايقل اهمية ودلالة ، اذا كانت الوحدات الصحية المجمعة ، التى تخدم كل وحدة منها عددا من القرى والعزب فى دائرة واحدة ، قد حلت بعض صعوبات هذه التجمعات ، فان المشكلة الاساسية تظل قائمة .

من هنا يجمع الكثيرون على ضرورة اخضاع وحدات ريفنا لعملية خف (كخف الذرة) من ناحية ، وعملية ضم (كضم القمح) من ناحية اخرى ، وكما حدثت عملية تجميع للملكيات الزراعية المبعثرة remembrement، يحتاج السكن الى عملية تجميع مماثلة ، وهناك من هذه الزاوية آلاف الحلات تنتظر مشروع اعادة بناء القرية .

ومن الممكن فى هذا الصدد ان ننتهز الفرصة لكى نضع خطة طويلة المدى لاعادة توزيع احجام قرانا ومدننا فى نظام تركيبى متماسك ، تخدم فيه كل مدينة اقليمية هرما عنقوديا او شُجريا متدرج الطبقات من المدن الصغرى والقرى ، ونظام كريستالرالسداسى الشهير هو هنا انسب الانماط واكثرها كفاءة ، لاسيما وقد طبق بنجاح وفاعلية فى التخطيط الاقليمى فى اجزاء كثيرة من اوروبا .

عـود على بدء

ذلك اذن تشريح القرية المصرية وتلك مورفولوچيتها ،التجانس جوهرها والتوحد منتهى تطورها . فهى لا تبتعد عن نمطها الاساسى الا على اطراف الوادى خاصة فى الشمال الاقصى من الدلتا والجنوب الاقصى من الصعيد ، ثم هى حين تتطور لا تلبث ان تستعيد في النهاية تجانس تركيبها العام ، ويظل الشعور بتجانس القرية المصرية المتوسطة قائما . مثل هذا ايضا – سنرى – يمكن ان يقال عن المدن.

ولكن لنذكر اولا ان هناك وحدة عريضة ولكنها اساسية فى التركيب المورفولوچى بين القرية والمدينة المصريتين ، ففيما عدا الحجم ومادة البناء ثم درجة التعقيد والتطور، فان المدينة المصرية العادية تكاد تبدى الصفات والسمات الاساسية التى نجدها فى القرية المصرية المتوسطة ، سواء ذلك فى الموضع او الخطة او الشكل بل واحيانا فى بعض ملامح التركيب الوظيفى نفسه بل إننا سنجد ان المدينة المصرية المعاصرة فى تطورها الحديث انما تجمع بصورة او بأخرى بين النمطين الاساسيين فى تركيب القرية المصرية وهما القرية القديمة والعزبة الحديثة ، وانما على مستوى اعلى بالطبع وفى ابعاد اكبر بالضرورة.

وليست مصر بهذا بدعا ولا هى فى هذا باستثناء ، فلقد لوحظ فى كثير من البلاد ان هناك كقاعدة عامة وحدة عريضة فى التركيب المورفولوچى بين القرى والمدن ، بمعنى ان القرية والمدينة تميلان فى البلد الواحد الى ان تتشابها نسبيا فى الملامح والخطوط العريضة ، الا ان القرية اكثر بساطة وربما سذاجة ، بينما المدينة اكثر تركيبا وتعقيدا (١). ولعل هذا انسب نقلة الى موضوعنا التالى ، المدينة.

المدينة المصرية

ماقلناه عن تجانس القرية المصرية يصح ان نقوله عن المدينة ، فباستثناء العاصمتين وقلة من الموانىء ومدن القناة ، تشكل المدينة الاقليمية المصرية المتوسطة – البندر التقليدى – وحدة مورفولوچية ثابتة الطابع والقالب والجو العام ، حتى ليؤكد جان لوزاك ان واحدة منها لا تعرف شخصية مدنية تنفرد بها عن سواها (٢) ومثله يفعل لوران الذى يضغط بشدة على تشابه المدن المصرية ابتداء من اسيوط والمنيا وبنى سويف الى مدن الدلتا (٣) . وقبل ان

(1) L mumford, Culture of cities , London ., 1946 , P 51.

(2) L . Lozach, Delta du Nıl , Le Caire , 1935 , P. 209.

(3) Lorin P. 54 , 79 .

نحكم على هذا الحكم ، دعنا اولا نرى الخطوط العريضة في تكوين المدينة المصرية العادية، ولنبدأ اولا بالتطور والنمو ثم نثنى بالوظيفة والتركيب او التركيب الوظيفى عموما .

التطور والنمو (١)

الى ما قبل العصر الحديث ، اى حتى الحملة الفرنسية تقريبا ، لم تكن المدينة المصرية لتختلف كثيرا جدا عن زميلتها القرية لا فى الحجم ولا المساحة ولا فى الشكل او التركيب او الجو العام . الفارق المحسوس الوحيد كان الوظيفة ،وحتى هذا لم يكن مطلقا تماما . فقد كانت مدننا الوسيطة فى نهايات عصر الانحطاط اشباه مدن على الاكثر ، اشبه بقرى مضخمة مفخمة بعض الشىء .وكان معظمها شديد التجانس فى الهيئة العامة ونمط الحياة الى حد الرتابة المملة ، بسيطا بساطة الفقر والتواضع ولانقول الضعة .

غير انه مع عملية التحضير والتمدين الحديث بدأت عملية تباين مطرد ما بين المدينة والقرية ، عملية ابتعاد متسارع للمدينة عن النمط البدائى المنمط المشترك مع القرية stereotype ، الى ان اكتملت التفرقة التامة بين النوعين فى العقود الاخيرة ، بل وحتى وصلت الى حد الهوة السحيقة بينهما فى بعض الحالات القصوى . المهم ان العملية لم تصب كل مدننا بدرجة واحدة ولا بمعدلات او توقيتات موحدة ، وانما جاءت ابكر واسرع وابعد مدى جدا فى العواصم والمدن الكبرى ، وتخلفت وتباطأت وكانت محدودة القوة والمدى فى المدن الصغرى والبنادر المتواضعة ، الى حد ان بعضها لايزال يبدى شيئا من ملامح القرية وحياة الريف بل ومن مظاهر النمط البلدى البدائى القديم ، والى حد ان مدننا نفسها اصبحت فيما بينها اقل تجانسا واشد تباينا منها فى اى وقت مضى .

على هذا نستطيع ان نميز بين نوعين او نمطين اساسيين فى هذا التطور المدنى الخلاق : النمط العتيق archetype والنمط الحديث neotype الاول هو النمط التاريخى التقليدى القديم ، الاصلى او الاصيل او «الوطنى» او «البلدى» ، وهو النمط المتنحى recessive والثانى هوالنمط العصرى الدخيل او المستورد على الطراز «الاوروبى» او «الافرنجى» وهو النمط السائد والكاسح dominant الاول هو النمط شبه القروى البدائى غير المخطط بربوته الصناعية الدائرية المحدبة نفسها وخطته الدائرية المشعة وشوارعه المتعرجة الضيقة وأزقته المسدودة ، أيضا

(1) Hamdan Pop . Nile Mid - Delta , vol . II , P. 205 ff .

ببيوته التى لقلة نوافذها تكاد تعطى ظهرها للشارع بينما تطل على افنيتها واحواشها الداخلية التى تتلقى منها الشمس والضوء والهواء وذلك تأمينا لعزلة «الحريم» ... الخ (١) ، اى على نسق واسس العمارة الاسلامية المعروفة عموما .

اما النمط الحديث فهو الشكل الهندسى المنتظم المخطط على مستوى الارض الطبيعى المسطح والمهندس على نموذج شبكة المربع او المستطيل echequier , damier grid- iron بشوارعه المستقيمة الواسعة الفسيحة وزواياه القائمة وميادينه المركزية، بيوته متعددة الطبقات وفيللات الحدائق والعمارات الشاهقة فضلا عن التى تسعى الى اكبر قدر من الانفتاح على الخارج وعلى الشارع ، فهذا اذن هو نسق العمارة والتخطيط الاوروبى الحديث .

وسيتضح على الفور ان هذين النمطين المتناقضين فى مدننا ان هما الا الشكلان المدنيان المناسبان ، ولكن المرادفان والمقابلان للنمطين الاساسيين فى تطور وحدات ريفنا وهما القرية والعزبة على الترتيب وذلك فى الخطة والشكل والوظيفة كما فى المثل الحضارية والعقلية والنفسية العامة وفلسفة الحياة ، يعنى هذا ايضا ان المدينة المصرية انتقلت من البسيط الى المركب ، اصبحت مدينة مركبة اساسا فالمدينة تبدو أو تبدى ثنائية لاتخلو من انقطاع فى النمو وهذه الثنائية أو الازدواجية فى المدينة المصرية انما تشير بطبيعة الحال الى الانقطاع الحضارى العام نتيجة للاحتكاك الاوروبى .

هذا ولما كان للجمع او المزاوجة بين هذين النمطين نسقان اساسيان سواء بالموجب او بالسالب او افقيا او راسيا ، فاننا نحصل على اربع توليفات اساسية بها تتحدد فعلا الاشكال الرئيسية السائدة للمدينة المصرية المعاصرة ، اثنتان بسيطتان والاخريان مركبتان . الاوليان هما اما النمط العتيق البحت وحده ودون اضافة اى لاجديد ولاتجديد ، واما النمط الحديث على حدة ودون سابق اصل او اصل قديم فيكون «التخطيط الاولى .primary planning » والاخريان هما الجمع بين النمطين ، اما رأسيا بأن تفرض شبكة الحديث فرضا على فرشة القديم وذلك بالتعديل والتقويم الجزئي ، فيكون «التخطيط المفروض او الانطباقى -super imposed planning» واما ان يكون الجمع بين النمطين افقيا فى تجاور كقطاعين متلاصقين ، فيكون «التخطيط المركب complex ordinance .

(1) S. Hassid The problem of rural housing in Egypt thesis Cairo 1942 vol . I P. 30 - 7 .

الشكل العتيق

وقلة معدودة الان جدا من مدننا هى تلك التى لم يمسسها التطور الحديث ،خاصة منذ الحرب الثانية ثم حركة يوليو ، بدرجة ما او بلمسة ولو يسيرة ، بحيث تظل تقتصر على النمط الاولى العتيق ، فقل ان تجد اليوم مدينة مهما تضاءلت لم تضف الى نفسها على اطرافها حيا او احياء جديدة حديثة ،او اسافين عصرية داخل جسمها القديم، او اخضعت شبكة شوارعها البالية لجراحة تجميل وعملية تقويم وتصحيح بشق بعض الشوارع المستقيمة الهندسية .. الخ ، وكلما كانت المدينة اكثر نموا وحيوية كلما زادت نسبة هذا الجديد الى القديم ، وكلما اتجه هذا الاخير الى الانكماش او الانقراض ، حتى ليكاد يتحول فى العاصمتين وخاصة القاهرة الى اسافين محاصرة زاوية هى مايعرف عادة بالاحياء القديمة او الشرقية او التاريخية او الشعبية .

من هنا فان الشكل العتيق ،وان كان هو الشكل السائد والوحيد قبل العصر الحديث ، ولايكاد يكون له وجود اليوم عمليا الا بشىء من التجاوز والا فى المدن الضعيفة التى اصيبت بالجمود والتوقف عن النمو . حتى الحرب الثانية مثلا كانت تنتمى الى هذه الفئة مدن مثل دسوق ، فوه ، الحامول ، بلقاس ، شربين ،قلين ، السنطة ، زفتى ، اشمون ، وكثير غيرها فى الدلتا واكثر منها فى الصعيد ولكنها اليوم تجاوزتها كثيرا او قليلا الى الفئات الاخرى .

التخطيط الاولى

التخطيط الأولى المطلق ، والنقيض المباشر للشكل العتيق ، محدود الانتشار بالطبع ، ولعله مقصور بالتعريف على المدن الجديدة البكر تماما ، وهى بدورها قلة معدودة فى بيئة بشرية الفية عريقة معتقة كمصر ، هنا لا تاريخ للمدينة تقريبا ، اذ لم تنشأ الا خلال الفترة الحديثة معاصرة على اكثر تقدير لمدن الغرب الامريكى مثلا ، مرتبطة اصولها بانقلاب الرى او الاستصلاح او الصناعة او التعدين أو النقل او الادارة الحديثة . فهنا كل المدينة من النمط الحديث ، صممت ككل وعن عمد على اسس التخطيط الهندسى العصرى متخففة من كل قيود الماضى ورواسبه.

على انها اذا خططت – كما هو السائد عادة – على نمط رقعة الشطرنج اى شبكة المربعات او المستطيلات ، فانها بالضرورة تصبح مدينة بلا قلب ، مشتتة لابؤرة مركزية لها ، خدماتها المركزية على اطرافها غالبا بحيث يتحول قلبها الى قلب هامشى ، الامر الذى يشكل صعوبات خطيرة فى الحياة اليومية والمواصلات

والانتاج ... الخ ، كما يتمثل بصفة خاصة فى كفر الزيات ، ومع ذلك فليست كل المدن الجديدة حديثة التخطيط بالضرورة ،فبعضها انبثق تلقائيا على الخطوط «البلدى»القديمة مثل الزقازيق التى نشأت ايام محمد على كمعسكرلعمال وانفار الرى والاستصلاح الزراعى (١).

فيما عدا هذا فلعل ابكرهذه الفئة هى كفر الزيات التى بناها محمد على كمدينة نموذجية ولم تكن موجودة قبله (٢) . وقد بدات على شكل مربع ، ثم نمت على امتداد النيل فاتخذت شكل المثلث ولكن اهم واخطر الحالات هى مدن القناة الجديدة بورسعيد والاسماعيلية التى هى تخطيطيا خلق اوروبى عصرى كامل مثلما هى وظيفيا خلق القناة . ولانها ترتكز على القناة كشريان بدل النيل وتمتاز كل كتلتها المبنية بالتخطيط الهندسى المنتظم ، فان رقعتها تأخذ تلقائيا شكل مثلث قائم الزاوية فى بورسعيد ومتساوى الساقين فى الاسماعيلية ، القناة قاعدته ، ورأسه المسحوب تجاه الوادى ، اما من الداخل فكل كتلتها المبنية تمتاز بالتخطيط الهندسى المنتظم كشبكة مربعات فسيحة سخية الابعاد.

ومن الامثلة الاحدث كوم امبو التى بداتها شركة السكر «كمدينة شركات» مخططة منضبطة بصرامة ،ومن الامثلة الصناعية الاحدث كفر الدوار التى تكاد تكون من خلق شركة الغزل الرفيع اثناء ومنذ الحرب الثانية ، ومن المدن الادارية الاصغر منشأة صبرى التى انشئت كعاصمة لمركز قويسنا ، وهى اذ ترتكز وتتعامد على سكة حديد بنها – طنطا ، تأخذ فى نموها شكل المثلث المسحوب وفى خطتها شكل سلسلة السمكة arete de poisson وهناك بعد هذا سلسلة مدن التعدين ، خاصة الفوسفات ثم البترول على ساحل البحر الاحمر ابتداء من الغردقة وراس غارب الى أبو رديس ، فهذه جميعا من مدن الشركات المخططة العصرية الحديثة بالضرورة (٣).

التخطيط المفروض

اقلية محدودة كذلك هى فئة التخطيط المفروض ، فهى تقتصر ايضا على بعض المدن التى توقفت عن النمو بحيث يظل النمط العتيق هو الخلفية الاساسية ، فهنا يتم التحديث لا بضم قطاع او شريحة حديثة جيدة بل بهندسة النواة القديمة ، وذلك بشق عدة شوارع جديدة شريانية فسيحة مستقيمة فى قلب جسمها ، او تهذيب وتقويم بضعة شوارع قديمة ، مع تجنيب بعض الميادين المركزية وربما بعض المتنزهات العامة .

---

(1) Lozach Delta , P. 209.

(2) Lozach ; Hug , Haditat rurale, P. 39.

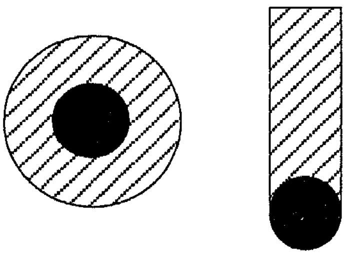
(3) Hamdan, Studies in Egyptian urbanism , P. 28 - 30 .

نتائج هذه العملية التجميلية كثيرا ماتكون غريبة مهزوزة ، فحيث تحل الشوارع المستقيمة المنتظمة محل الحارات القديمة الضيقة الملتوية قد تتخلف رقع بناء مثلثة دقيقة مسحوبة تعطى مبانى شاذة الاشكال والانماط...الخ وحتى الحرب الثانية كان من امثلة هذه المدن سمنود ومنوف فى قلب الدلتا ، وكثير غيرهما فى سائر الدلتا ومعظم الصعيد ، ولكن اغلبها نما منذ ذلك الوقت وتطور فى اتجاه الشكل الاخير وهو التخطيط المركب .

التخطيط المركب

فى هذا الشكل المركب نجد نواة المدينة من النمط العتيق ، ولكن نموا كبيرا قد حدث خارجهامباشرة على اسس النمط الحديث بذلك يصل التباين والتنافر الى مداه ، حيث تجمع المدينة بين القديم والحديث ويتجاور ويتعاصر الماضى والحاضر فاذا هى بحق تجسيد وبلورة للزمن، تلخص كل تطور مدننا الحديث وترمز اليه اكثر من اى شكل اخر. فعلى النقيض من التخطيط الاولى المطلق ، هى قديمة جدا، وعلى عكس التخطيط المفروض ، هى نامية بلاشك ، ولكن على العكس من المدينة الاوروبية حيث نجدالنواة القديمة فى قلب المدينة غائرة دفينة والنمو الحديث يحيط بها دائريا من كل الجهات وحيث يبدو التركيب العام للقديم والحديث حلقياً متصلا بلا انقطاع ، على العكس من ذلك نجد النمو الحديث يقع هنا خارج النواه القديمة على جانب واحد منها فقط وذلك تعبيرا عن الانقطاع الحضارى العام الكامن.

والواقع ان التخطيط المركب ليس فقط اكثر اشكال مدننا شيوعاوانتشارا ، ولكنه ايضا الوريث الطبيعى والحتمى ان آجلا او عاجلا لكل الاشكال الاخرى ولهذا فبينما تتجه هذه الاشكال الآخيرة بسرعة الى التناقص والانقراض ، يتجه التخطيط المركب الى ابتلاعها ونحو السيادة المطلقة بين المدن المصرية ، وبهذا التطور تعود المدن المصرية فتكتسب التشابه والتجانس التركيبى فيما بينها وان فقدته كل واحدة منها فى داخلها اى ان التجانس الذى كان للمدن المصرية قبل العصر الحديث يعود اليها ولكن فى شكل جديد اكثر تعقيدا .



شكل (١٠) مورفولوجية المدينة المصرية (إلى اليمين) والمدينة الغربية(إلى اليسار) . النمو الحديث شمال النواة القديمة فى الأولى ، وحولها فى الثانية .

ولان المدينة المركبة الجديدة المزدوجة التخطيط هذه هى السائدة الآن فنحن فى حل علميا من ان نعتبرها باستثناءات محدودة وموقوته الشكل والنموذج الاساسى العادى للمدينة المصرية المتوسطة جميعا . ولنا على هذا الاساس ان نتخذها محورا للدراسة التفصيلية لمورفولوچية مدننا عموما ، ولنا كذلك ان نميز داخل المدينة المصرية العادية بين القطاعين القديم والحديث او المدينة القديمة والحديثة على الترتيب .ومن هذا المنظور ، فلئن كان من الصحيح بعامة وكقاعدة عالمية ان «قلب المدينة يحكى تاريخها ، بينما تلخص منطقة الاطراف مستقبلها » (١) ، فان لنا ان نضيف عن المدينة المصرية المعاصرة ان المدينة القديمة بها هى التى تحكى تاريخها بينما تلخص المدينة الحديثة مستقبلها .

مورفولوجية المدينة المصرية

المدينة القديمة

فاما القطاع القديم فجوهر خطته ، وربما الى حد ما جوه ، هو خطة وجو القرية المصرية التقليدية ، الا انه يلبس عمارة من الطوب الاحمر بدل الاخضر، ويعمل فى وظائف غير زراعية اساسا وان لم يكن بصورة مطلقة بالضرورة . ففى المدن الصغيرة الراكدة الناعسة فى قلب الريف ،مثل اشمون بل وحتى منوف.كثيرا مايتحول محيط المنطقة المبنية إلى نطاق من الاستعمالات الزراعية فتصبح مساكنه من الطوب النئ ويسوده نمط الحياة الريفى المحض أو المخفف . بل وأحيانا ترى قطعان الحيوان والماشية فى الصباح والمساء داخلة خارجة من المدينة إلى الحقول فى رحلة الترانس هيومانس الزراعى التقليدية المعروفة فى القرى البحتة ، الظاهرة التى تستلفت بشدة – إن لم تصدم – ساكن المدينة الحقيقية حين يواجهها لأول مرة .

المنطقة المبنية

وكالقرية أيضا ، تقوم المدينة القديمة على ربوة صناعية دائرية إلا أنها أكبر وأعلى .

وكلما نمت المدينة عبر العصور كلما علت الربوة واتسعت ، وكلما اتسعت انتقل داير الناحية إلى محيط جديد خارجى أكثر وتحول القديم إلى شارع حلقى داخل المنطقة المبنية . وبالتالى فانه كلما تعددت الشوارع الحلقية الداخلية كلما دل ذلك على نمو المدينة الكبير مثلما تحدد هى مراحله . والمثل الواضح على ذلك تماما هو

(١) سعاد الصحن ، « موقع صناعات العواصم » ، المجلة الجغرافية العربية ١٩٧٥ ، ص ٧٩.

طنطا . أما فى المدن المسورة كالقاهرة فقد كان السور يحتل مكان داير الناحية . هذا وكلما كانت رقعة المدينة أكبر ، قامت على أكثر من ربوة متجاورة ، بحيث يصعد المرء ويهبط شوارعها أكثر من مرة فى الاتجاه الواحد ، كما فى المحلة الكبرى مثلا.

أما الشوارع المشعة فقد يمكن بالعين أحيانا ملاحظة صعودها وهبوطها بحسب كنتورها ما بين القلب والأطراف . وأحيانا قد يختزل انحدار الربوة فى قطاعات سلمية مدرجة وذلك على مسافات مناسبة ، قد يصل ارتفاعها أحيانا من ٣ الى ٤ أمتار ، كما فى كثير من شوارع طنطا القديمة . وهذا وسط سهل الدلتا شديد الاستواء حواليك من كل الجهات ، يعطى شعورا غريبا يذكر توا بشوارع مالطه أو قبرص وغيرها من المدن الجبلية المدرجة رغم اختلاف البيئة الجغرافية المطلق .

وفى مدن الوادى الواقعة عند أقدام الهضبة الصحراوية سواء على الضفة الشرقية أو الغربية ، بما فى ذلك القاهرة وأسيوط وأخميم وأسوان ، كانت المدينة القديمة تستغنى بالطبع عن الربوة الصناعية وتفيد من التلال البارزة أو ألسنة الهضاب الطبيعية ، ومنها بالتالى تنحدر أرضية المدينة صوب النهر إما غربا أو شرقا . وهنا تصبح الشوارع المنحدرة والسلمية ظاهرة مألوفة شائعة للغاية وطبيعية تماما ، كما فى الأحياء الشرقية من القاهرة فى أحضان المقطم : القلعة ، الدراسة ، السيدة زينب ، الخليفة ... الخ .

هذه المدينة القديمة لا ريب نواة المدينة ككل ، ترجع أصولها على الأقل إلى العصور الوسطى كالقاهرة الفاطمية ، وهى اليوم المدينة «الوطنية» او الاحياء «البلدية» التى يسودها طابع الحياة الشعبية الفولكلورية وتفوح منها رائحة الماضى فى المبانى والعمارة ، فى الوظائف والحرف ، فى العادات والتقاليد ، فى مستوى المعيشة والدخل .. الخ .فمورفولوچيا ، ابرز مايميز المنطقة المبنية انها كتلة مصمتة غير متمايزة او متباينة undifferentiated من المبانى السكنية المتواضعة عمارة وارتفاعا ، لا تزيد فى المدن الصغرى عادة على طابق او اثنين تصل فى المدن الكبرى الى ثلاثة او اربعة ، والاعم والاغلب ان بروفيل المدينة مخروطى او هرمى الشكل ، اعلى المبانى فى الوسط ثم تنخفض نحو الاطراف الى طابق واحد اساسا ، وطرز المعمار هنا شرقية عتيقة (لفانتية) بواجهاتها الخشبية البارزة (الشكمات) واشغال الارابسك المخرمة المميزة (المشربيات) .

كثير من هذه المبانى القديمة التى قد يبلغ عمرها بضع مئات من السنين ،

وبعضها من الاحكار والاوقاف ، متهالك متداع رث يحمل كل اعراض البلى ويمثل بؤرات تقليدية من ظاهرة «الوباء المدنى urban blight» : لا صيانة او تجديد ، قليل من الاحلال والابدال ، كثير من الانهيارات وحوادث سقوط المساكن ، ثم خلايا العشش والاكواخ ومدن الصفيح على الاطراف .. الخ ، وهذا الوباء قد يصل الى حد اصابة المبانى الاثرية القيمة التي ، كما سنرى ، تغص بها المنطقة عادة ، وبقدر ماتبدو الكتلة المبنية صماء لخلوها تماما او تقريبا من الحدائق والمساحات الخضراء العامة او الخاصة الا مافرض عليها مؤخرا بالتخطيط الحديث ،تبدو مثقبة مخرمة بفراغات المبانى الخربة والمتهدمة (الخرابات) التى تتحول الى مقالب للقمامة واوكار للقذارة والفساد .. الخ

مدينة العصور الوسطى

فى الاصل والقديم كانت المنطقة ، وظيفا ، سكنا لسراة التجار والاعيان وطبقات الحكام والفرسان وعليه القوم الى جانب سائر طبقات مجتمع العصور الوسطى او عامة الناس ، وربما كانت الطبقة الغنية العليا آنذاك تتوسط قلب المدينة على اعلى الربوة أو التل حول المسجد الجامع او الجامع الكبير حيث يقوم عادة ، ثم من حولها ينحدر الوزن الاجتماعى تدريجيا نحو الاطراف . كان العالى اجتماعيا ، يعنى ، هو العالى طبوغرافيا ايضا ،والواطى اجتماعيا هو كذلك الواطى اجتماعيا، مثلما هو الوضع الان فى المدن الاوروبية المضرسة .

معنى هذا ايضا ان نمط الطبوغرافية الاجتماعية كان حلقيا الى حد بعيد ، وان تكن تلك العلاقة عارضة نوعا او من نوع خاص لان الربوة صناعية فى العادة ، وفى المدن الكبرى كالقاهرة خاصة كان الاغنياء والكبراء فى مراحل لاحقة يهجرون سكن القلب الى الاطراف النائية حيث تتبرعم ضواح منفصلة ممتازة .

وفى ذلك العصر ، عصر الدين بامتياز ، كانت المساجد ، تماما كالكنائس فى المدينة الاوروبية الوسيطة ، تنبت وتنمو بغزارة فى كل انحاء المدينة بلا استثناء حتى لتكاد تتبع كثافة السكان بل وربما تجاوزتها فى بعض الحالات ،ومن هنا فان المدينة القديمة تبدو اليوم كمتحف اثرى جامع وتعد مزارا دينيا وسياحيا من الدرجة الاولى ،ونحن حين نتكلم مثلا عن القاهرة «مدينة الالف مئذنة» فانما نقصد القاهرة القديمة بالدرجة الاولى .

واذا كان هذا شأن العاصمة ، فان اصغرالمدن الريفية لاتخلو من دستة على

الاقل من المساجد ، بينما ترصع العواصم الاقليمية بالعشرات والعشرات منها خاصة حين تكتسب مسحة دينية كطنطا ودسوق ولأمر ما فى المحلة الكبرى بالذات ، تتكاثف المساجد فى المدينة القديمة بدرجة مذهلة لا مثيل بها بالتأكيد فى أية مدينة مصرية مماثلة فى الحجم .

كذلك كان الفصل الدينى عنصرا بارزا فى الطبوغرافيا الاجتماعية ، حيث كان لطوائف الاقباط وسائر المسيحيين وكذلك اليهود جزر او اسافين سكنية خاصة فى جسم المدينة ،تتجاذب عادة حول كوكبة من مؤسساتهم الدينية ومدارسهم المجمعة، ومازال بعض هذه المستعمرات والتجمعات او بقاياها وآثارها محفوظة فى اسماء الاماكن ،مثل «درب النصارى» ، «حارة اليهود» ، «شارع كنيسة الاقباط او الروم» (طنطا المنصورة..... الخ) او منطقة الديورة وديرابو سفين وكنيسة مار جرجس والكنيسة المعلقة فى مصر القديمة بالقاهرة .

ولامر ما نجد تجمعات هذه الاقليات الدينية فى القطاع الجنوبى من المدينة اكثر منها فى اى قطاع اخر ، والطريف ان بعضها قد يلاصق احيانا بعض المجمعات الاسلامية . ففى طنطا نجد «درب النصارى» الذى يؤدى الى كنيسة ومدرسة الاقباط يتفرع من «شارع المسجد» ، وكلها تقع الى الجنوب الغربى من المسجد الاحمدى غير بعيد عنه كثيرا .

نواة المدينة القديمة فى الاصل هى «السوق » او«البازار» الوطنى ، اى القلب التجارى فى مدينة العصور الوسطى ،والذى كان يقوم عادة فى ظل الجامع الكبير بمثل ما تنتثر حوله غابة من المساجد الصغرى ، وغالبا مايحتل الجامع الكبير قمة ربوة المدينة او يتوسطها ،مثال ذلك الاحمدى فى طنطا والدسوقى فى دسوق ، عدا الازهر بالطبع وعشرات المساجد المحيطة والمجاورة فى القاهرة القديمة ،وهذا الارتباط بين السوق والمساجد علامة على العلاقة الحميمة القديمة بين التجارة والدين ، والتى تتجسم خاصة فى مناسبات الاعياد والمواسم والاحتفالات الدينية كما فى مولد السيد البدوى بطنطا والدسوقى بدسوق والقنائى فى قنا وابو الحجاج فى الاقصر .. الخ . ولا تكاد مدينة مصرية هامة تخلو من «شارع الجامع» بصفة عامة.

هذا القلب التجارى قد يقتصر- فى المدن الصغرى - على شارع واحد رئيسى او شارعين متقاطعين كما كان فى اشمون حتى الحرب الثانية ، ثم يتدرج حتى يصل الى احياء برمتها شاسعة كما فى طنطا والاسكندرية ولكن القاهرة اساسا . هاهنا كانت تتركز وكالات و«خانات» التجار «كخان الخليلى» و «المسافر خانات» ،

الى جانب تجارة الجملة والتجزئة بشتى انواعها وفروعها ، كما تنتشر بينها وحولها مناطق الصناعة الصغيرة والكبيرة من طراز الحرف والحرفيين السائدة ، والتى تختلف بالطبع من مدينة الى مدينة بحسب التخصصات المحلية والاقليمية ، وهنا ايضا كان يسكن التجار والمهنيون ،والحرفيون ، عادة فوق متاجرهم وحوانيتهم او خلف ورشهم ومعاملهم مباشرة ، فلقد كان التداخل قويا بين مكان السكن ومكان العمل دون فصل جغرافى واضح .

واذا كان التقسيم -الجغرافى - الاجتماعى هكذا شاحبا للغاية فى المدينة القديمة ، فقد كان التقسيم المهنى حادا فائق التبلور ، فهذه المناطق التجارية والصناعية ، التى كانت غالبا تدار وتجرى على نظام الطوائف المهنية والحرفية guilds التى تجمع «المعلمين والاسطوات والصبية» واصحاب الاعمال والعاملين وتقابل النقابات اليوم ، وكانت تتخصص عادة بحسب الشوارع والحارات ، لكل مهنة او حرفة شارع او اكثر او جزء من شارع ، ولايقل اهمية ولا بروزا مبدأ التجاور الجغرافى بين الحرف والنشاطات المترابطة فنيا او اقتصاديا (١).

من ثم تخرج الصورة النهائية كالموزايكو او الفسيفساء المرصع برقع المهن المتعاقبة كالجزر المتلاصقة . الوحيدة التى تقع خارج المدن على هوامشها او فى ظاهرها هى الحرف الضارة او المقلقة او التى ترتبط وظيفيا بالجبهة المائية ، فهذه كانت ، كالمقابر ، تعزل على حدة : مثال ذلك المدابغ والمعاطن ومضارب الطوب والجيارات التى توقع عادة على الترعة او النهر او فى سند الجبل على الترتيب .

وهذا كله هو فى جوهره قانون مدينة العصور الوسطى الاوروبية ايضا، وهو نفسه الصورة التى نرى بقاياها اليوم معدلة او كاملة فى لاندسكيب النواة القديمة فى كل مدننا الحالية ، والتى كثيرا ماتنعكس فى اسماء الشوارع والاماكن بصورة معبرة ومختصرة بل وربما تكررت بحذافيرها فى كثير منها . وبطبيعة الحال فقد زال معنى بعض هذه الاسماء وفقد مغزاه ومدلوله بعد اندثار وظائفها التى كانت ترتبط بعصر الكفاية الذاتية ونقل الدواب ونمط حياة العصور الوسطى ، ولكن ماتزال لبعضها، من الناحية الاخرى ، شهراتها المتوطنة المتخصصة فى السلع والمنتجات والمتاجر البلدية .

ففى القاهرة : التوابل والعطارة فى الغورية والحمزاوى ، والاقمشة والملابس

(1) H.A.R. Gibb H, Bowen , Islamic society and the West , O.U.P.1963 I,P.22 34 .

والادوات المنزلية والحلى والمصوغات فى الموسكى والتربيعة ، والمجوهرات والذهب فى الصاغة ، والتحف والهدايا والتذكارات فى خان الخليلى ، هذا بينما يتخصص تحت الربع فى الادوات المنزلية ،والنحاسين فى النحاس والالومنيوم والموائد ولوازم المقاهى ، والدرب الجديد فى الشنط والجلديات ، والفحامين فى الأحذية ، والرويعى فى لوازم الخياطة وماكيناتها ، ووكالة البلح فى الخردة والمنسوجات الشعبية والخرنفش فى الخيش والكهنة ، وفى حين تنصرف الصنادقية الي الكتب القديمة ، ودرب سعادة الى تجارة الاخشاب ، يتجه شارع التمبكشية كما يدل اسمه الى التمباك والدخان ، وبالمثل تختص الخيامية بالخيام حتى الان (هل نضيف اخيرا : حتى الباطنية لها شهرتها غير الاثيرة فى تجارة المخدرات ؟)

وعموما فان الامثلة على اسماء الشوارع لاحصر لها فى اى من مدننا ، خذ ان شئت ابرزها فقط : شارع السوق ، الصاغة ، الصنادقية ، القزازين (النسيج) ، ثم شارع السروجية والمدابغ وهما عادة متجاوران لارتباطهما بخامة واحدة وهى الجلود ، وقد يضاف اليهما شارع المغربلين (صناعة الغربال من امعاء الحيوان) ، شارع السمكرية والحدادين وهما ايضا متجاوران ، وغير بعيد قد تجد شارع الفحامين وسوق السلاح ،وفى بعض الحالات كما فى دسوق قد يضاف شارع الخنزيرة حيث تصنع انواع السواقى (ومنها الخنزيرة) ، حارة الغلال ، شارع الجرن ، الخبازين ، الدقاقين ، الكحكيين ، ثم هناك الفوالة ، البرسيم ، البغالة ، الجمالة ، شارع الصيادين والمراكبية ، درب اللبانة اللبان (اللبن) ودرب التبانة (التبن) ، وهما عادة على الاطراف قرب الريف واخيرا وعلى الاطراف ايضا يأتى شارع الجبانة و/ أو شارع جبانة المسلمين ، شارع مقابر المسيحيين ، شارع جبانة الاروام ... الخ

انحدار المدينة القديمة

منذ العصرالحديث بدأ جزرالمدينة القديمة فأخذ كل من يستطيع أن يتركها الى الحديثة يهاجر منها ، بحيث صفيت سريعا من معظم طبقاتها العليا والوسطى ولم يتبق الا الطبقات الفقيرة والبسيطة وغير القادرة ، فنشأة المدينة الحديثة كانت هى اشارة البدء لتدهور المدينة القديمة وانزلاقها بسرعة الى مرتبة متواضعة فى المكانة الاجتماعية والقيمة السكنية والعمرانية. فى النتيجة أصبحت نسبة كبيرة من مؤسساتهاومنشآتها بلا رواد او ممولين او بما فيه الكفاية منهم ، وبالتالى اصبحت تقدم خدمات اقل من طاقتها وتتلقى الصيانة اقل مما يجب ، ولذا تسير هى الاخرى فى طريق الذبول والتدهور . من ابرز الامثلة المساجد الاثرية المهملة الآن وشبه المقفرة من روادها ، الا ان يكونوا من زوار المدينة الحديثة او السياح .. الخ

على اننا ينبغى ان نضيف ان المدينة القديمة اذا كانت قد فقدت الكثير من سكانها ووظائفها وصناعاتها للمدينة الحديثة فى البداية ، فان نمو الاخيرة المتزايد وعجزها عن استيعاب كل الجديد داخلها لا يلبث بعد حين ان يضطره الى الاتجاه الى اطراف المدينة القديمة على شكل حلقات او زوائد حديثة وقد يغزو اجزاء من قلبها احيانا ، واذا كان هذا يعيد بعض الحياة الي المدينة القديمة وبعض التوازن بين المدينتين ، فانه عادة انما يجعل من المدينة القديمة مجرد «مقلب dumping ground» ميسور وملائم للمدينة الحديثة تلفظ اليه كل ما لا تتسع له او لا تريده من النشاطات والاستعمالات غير المرغوبة كالصناعات الثقيلة والمزعجة او الضارة والمخازن والشون الى جانب السلخانات ومستشفيات الامراض المعدية والجبانات ... الخ.

اخيرا ، ففى هذه المدينة الام تتكدس اليوم غالبا الطبقات العمالية والبورجوازية الصغيرة والفقراء ، والقليل جدا من الجاليات الاجنبية الذى قد يقيم هنا هو قطعا من الشرقيين وحدهم ، كالعناصر المتوطنة شبه المتمصرة والآخذة فى الذوبان من فقراء الشوام والايرانيين والافغان والمغاربة .. الخ درجة التزاحم مرتفعة واحيانا مروعة ومعدلات المواليد والوفيات والتزايد مرتفعة ، بقدر ما ان مستويات المعيشة والدخول والخدمات منخفضة متواضعة . حتى المياه والكهرباء لم يدخل بعضها الا مؤخرا جدا، بينما تفتقر المنطقة الى خدمات المواصلات الشبكية ، وفى ظل هذه الطبقات المتواضعة المتقاربة يختفى الى حد بعيد التمايز الاجتماعى جغرافيا ، فليس هناك مناطق سكنية خاصة بكل طبقة او حرفة وانما التوزيع اقرب الى التداخل والاختلاط نسبيا ، فالمدينة القديمة اليوم كتلة غير متمايزة او متباينة اجتماعيا مثلما هى بنائيا .

المدينة الحديثة

هذا هو القطاع الثانى من المدينة المصرية ، وهو ابن القرن الماضى او الاخير عادة ، واخو النمط الاوروبى فى تخطيط المدن دائما ، تحرر من ضرورة واسار التل الصناعى او الكوم بعد ان انتهى عصر الرى الحوضى ، ولذا فأرضيته منبسطة غير مضرسة وشوارعه فى مستوى الريف المحيط خطته هندسية منتظمة مخططة ، مستطيلة او مربعة ، وشوارعه مستقيمة واسعة نوعا . هذا الامتداد الجديد هو الجزء العصرى من المدينة وقطب الجاذبية السائد والغلاب فيها ، بحيث احتل قمة السلم الاجتماعى بها على حساب المدينة القديمة باختصار ، ان تكن المدينة القديمة هى المدينة «الشرقية» ، فان المدينة الحديثة هى المدينة «الغربية» او «الاوروبية» بالمعنى الدارج .

هذا ولما كانت الاولى بحكم التل الصناعى هى الاعلى طبوغرافيا بينما الثانية

أوطأ لاستوائها ، فان العلاقة بين خط الكنتور والطبقة الاجتماعية هنا – رغم انها اصطناعية عرضية كما نعرف – تنقلب بين المدينتين ابتداء ، فيصبح العالى اجتماعيا هو الواطى طبوغرافيا والعالى طبوغرافيا هو الواطى اجتماعيا ، وهذا على النقيض تماما مما تعرف المدن الاوروبية المضرسة الباردة المطيرة ، حيث يرتبط الاغنياء «بأعلى التل» بعيدا عن الضباب والرطوبة التى تتجمع فى «قاع الوادى» فتترك للطبقات الفقيرة .

وعموما ، فان مساحة المدينة الحديثة بالنسبة الى مساحة القديمة تتحدد بدرجة نمو وحيوية وازدهار المدينة عموما مثلما تعكسها ، فكلما كانت المدينة ككل اكبر حجما واعظم نموا وتطورا ، كانت الرقعة الكبرى منها للمدينة الحديثة بينما تتقلص المدينة القديمة الى مجرد نواة محدودة ضامرة دفينة فى نسيجها. مثال ذلك القاهرة والاسكندرية الى اقصى حد ، وطنطا والمنصورة واسيوط وسائر العواصم الاقليمية المتوسطة الى حد اقل ، بينما فى المدن الصغرى وشبه الريفية محدودة النمو تقتصر المدينة الحديثة على رقعة محدودة وتظل المدينة القديمة هى الكتلة الكبرى .

البنية والبناء

مورفولوچيا ، العمارة هنا فى المدينة الحديثة ارقى واحدث فنا ، بالوسائل المسلحة والخامات العصرية ، متراوحة بحسب اهمية المدينة بين العمارات الضخمة العديدة الطبقات والابراج الشاهقة وبين فيللات الحدائق الجميلة والقصور الفخمة ، ولا تقل على اية حال عن المساكن والمبانى المتوسطة .حتى من الخارج تمتاز المبانى بالطلاء الجديد بحيث تبدو المدينة كلها اكثر اشراقا وبهجة من المدينة القديمة الى ابعد حد . من هنا فالمدينة اعلى بكثير من المدينة القديمة فى قيم الارض واغلى فى الايجارات واثمان العقارات .

الطرز المعمارية العصرية الوظيفية هى السائدة ، تنقطها احيانا طرز «الاستيل» الغربية ابتداء من اللفانتى والشرقى saracenic الى الاوروبى والريفى rustique وطرز العصور period styles .. الخ ، وذلك كنزوات تقليدية فجة غالبا .الشوارع واسعة مبلطة ومسفلتة واحيانا مشجرة ، تكثر بينها الميادين الدائرية والمضلعة الفسيحة ، وتتناثر على امتدادها الحدائق العامة المهندسة – يكاد «منتزه البلدية» يكون موتيفا حتميا فى معظم مدننا الاقليمية وعواصم المحافظات ، مثلما اصبحت ضواحى«الجاردن سيتى» من المعالم الشائعة على الهوامش والاطراف .

وعموما فان كثافة البناء مخلخلة كثيرا بالقياس الى المدينة القديمة ، ونسبة

الفراغ الى البناء والمساحات الخضراء الى الكتلة المبنية اعلى بكثير . على ان ضغط سكان المدن المتزايد فرض فى العقود الاخيرة عملية تكثيف حاد للبناء فى معظم الحالات ، فحدائق الفيلات تنكمش ثم تختفى ، ثم تحل العمارات الضخمة محل الفيلات المتقلصة ... الخ.

الموقع الشمالى «البحرى»

موقعا، اهم شىء ، هو انه ، باستثناءات معدودة جدا ومحددة تماما بضرورات الموضع المحلية ، تقع المدينة الحديثة دائما او غالبا الى الشمال من القديمة ، فتصبح بذلك وهى تمثل القطاع الشمالى من المدينة ككل . ونحن عادة نستطيع ان نتعرف على جبهة الالتحام بين المدينتين القديمة والحديثة بتقوس الشارع العريض الذى يفصل بينهما ، فهذا القوس ليس الا جزءا من داير الناحية الكبير الذى كان يلف المدينة القديمة .

من دمياط ورشيد والمحلة وطلخا وبلقاس وبيلا وفوه ودسوق ودمنهور وغيرها فى الشمال ، الى طنطا وكفر الزيات وزفتى وميت غمر وبنها وشبين الكوم ومنوف وغيرها فى الجنوب من الدلتا ، لن تجد لهذه القاعدة تبديلا ، وعلى امتداد الوادى برمته فى الصعيد من الجيزة حتى اسوان لا تفعل القاعدة سوى ان تزداد تأكيدا ووضوحا ، اما الاستثناءات القليلة فمفهومة بالطبع ولا حكم لها الا حكم الموضع . فمدن الساحل الشمالى . كموانىء نشأت نواتها على الماء مباشرة ، لامجال امامها للنمو بالطبع الا جنوبا و/ او على الجانبين ، كالاسكندرية وبورسعيد مثلا . بالمثل المنصورة التى تقع على قطاع مستعرض تماما من مجرى الفرع تقوم هى على ضفته الجنوبية بحيث يستبعد النمو شمالا منذ البداية .

الشمال ، بوضوح قاطع اذن هو قطب الجاذبية فى المدينة المصرية ، وهى تنمو بالضرورة وربما تزحف ببطء نحو القطب الشمالى ، والقطاع الجديد والحديث والعصرى منها يقع دائما فى الشمال والقديم الوطنى فى الجنوب بلا استثناء ذلك بلاشك هو قانون المدينة المصرية الاول ، جاذبية الشمال ، وهو بها - نكاد نقول - لا يقل صحة وقوة وسريانا عن قانون الجاذبية العام بين الاجسام والاجرام .

وواضح ان اولى نتائج اتجاه نمو المدينة المصرية هذا نحو الشمال انها تتحول بالتدريج الى الشكل الطولى الشريطى ، وهواتجاه يدعو اليه ايضا ويدعمه ويتفق معه توجيه وجاذبية نهر النيل من هنا فان شكل المدينة المصرية الصغيرة او

المتوسطة يتألف عادة من دائرة فى الجنوب هى المدينة القديمة ، ويستقر عليها مربع او مستطيل في الشمال هو المدينة الحديثة (شكل ١٠) وفى المدن الاكبر يطرد مستطيل المدينة الحديثة فى النمو حتى اذا بلغ حد الافراط بدأ يضيق ويدق بحيث يتحول فى النهاية الى مثلث مسحوب كما كان الحال فى طنطا .

لا استثناء تقريبا لهذه القاعدة بدورها ، وهو بالاحرى تعديل ، الا فى المدن الاكبر حجما والاسرع نموا حيث وحين يبتعد النمو نحو الشمال بأطراف المدينة عن قلبها ابتعادا شديدا غير اقتصادى ، فحين يصل طول المدينة من الشمال الى الجنوب الى بضعة او عدة كيلو مترات ، يتحتم على النمو ان يستدير عائدا الى الجنوب لينتشر حول محيط المدينة القديمة ،لكنه فى هذه الحالة لا يقارن قط بالنمو الشمالى مساحة بل يظل رقعة ثانوية ، كما انه غالبا ما يخصص للاستعمالات المتواضعة او غير المترفة كالسكن الاقتصادى والمتوسط وكالصناعات بأنواعها ومستشفيات الحميات والامراض المعدية وكالمدارس الاولية والمجازر والقمائن وماشاكلها .

هذا نجده بصورة قاطعة فى طنطا ، والى حد اقل فى شبين الكوم ، اما فى القاهرة بنموها الهائل فلا مفر من البداية ان يطوق النمو الجديد المدينة القديمة ليس فقط من كل الجهات ولكن ايضا اكثر من مرة والقاهرة فى هذا كما فى كل مجال آخر تقريبا هى قانون قائم بذاته على ان هذا كله استثناء او استكمال للقاعدة ، قاعدة النمو الحديث نحو الشمال ،لاينفيها بقدر مايؤكدها .

ويبقى السؤال هو : لماذا الشمال ؟ لا تفسير لهذا بيقين سوى الرياح الشمالية السائدة (البحرى) فرغم كل جاذبية ومغنطيسية شاطئه المحققة فى كل مدننا تقريبا، فانها لاتعمل الا على ضلع واحد من المدينة بالضرورة ،كما لا مجال للنمو ناحيتها بعد حد معين ، وهى على اية حال يمكن ان تجمع بين الحسنيين دون تعارض : الموقع النهرى والبحرى ، الجبهة المائية ، وجبهة الرياح ، وهكذا لا يتبقى الا الشمال المكشوف المفتوح وحده برياحه المنعشة الملطفة المرغوبة جدا فى صيف مصر المدارى الحار من ثم يسعى القطاع الاحدث والاقدر من المدينة الى ان يكون فى مستقبل هذه الرياح ، طازجة نقية ، وبذلك تحتكر المدينة الحديثة الموقع والمناخ الامثل من المدينة ككل ، تاركة للمدينة القديمة فى الجنوب منصرف الرياح بتلوثه وتراكم نفاياته وافرازاته الجوية فضلا عن قيظه المكتوم .

ليس صدفة ولا عبثا بعد ذلك ان المدينة الحديثة تدفع – حرفيا – ثمن الرياح فى صورة قيم الارض وايجارات المبانى . فلو اتيح لنا ان نرسم خريطة لخطوط القيم

العقارية المتساوية isovals للمدينة المصرية المتوسطة ، لوجدناها تزداد ارتفاعا باطراد بل وبحدة من الجنوب الى الشمال ، وللسبب نفسه فإن السكن داخل المدينة الحديثة نفسها كما سنرى يرتفع مستواه باطراد فى الاتجاه نفسه اى من الجنوب الى الشمال ، بذلك تجد ترتيبا طبقيا تصاعديا فى السكن والسكان من الجنوب الى الشمال تحكمه قوة جاذبية الرياح الشمالية المحسوسة وإن تكن غير المرئية.

ولما كانت المدينة القديمة هى قاع المدينة ككل موقعا وقيمة ، فان المنحنى الاجتماعى يطوى المدينة برمتها ككل طيا من اقصى شمالها الى اقصى جنوبها كترافيرس شامل فى انحدار حاسم وحاد من الاعلى والاغلى والارقى الى الادنى والارخص والشعبى .باختصار ،الشمال فى المدينة المصرية هو دائما القمة والجنوب هو القاع والقطب الشمالى منها هو القطب الموجب والجنوبى السالب تماما كما فى خريطة العالم الحضارية وإنما على مقياس محلى بعبارة اخرى واخيرة لما كانت المدينه القديمة عندنا هى المدينة «الشرقية» والحديثة هى «الغربية» اى الاوروبية ، فان «الشرق» فى المدينة المصرية كقاعدة عامة هو الجنوب و«الغرب » هو الشمال .

ومرة اخرى واخيرة ايضا ، الاستثناء هنا هو المدن االساحلية او النهرية النواة، ففيها تنعكس العلاقة او تنقلب ، وهناك ايضا القاهرة التى تنمو نحو الغرب بقدر ماتنمو نحو الشمال ، فهنا «الشرق (شرق) والغرب (غرب) » – وقد يلتقيان ، فى وسط المدينة يلتقيان ...

عند هذا الحد ، والى هذا المدى ، فلنا ان نعلم ان قانون الشمال هذا فى المدينة المصرية ليس الا تعبيرا محليا عن قانون عام عالمى فى جغرافية المدن . ففى معظم مناطق العالم لوحظ اثر جاذبية مستقبل الرياح السائدة على السكن الراقى والقطاع العصرى من المدن ، ففى معظم مدن بريطانيا واوروبا الغربية عموما حيث تسود الرياح العكسية الغربية ،نجد الغرب قطب الجاذبية فى المدينة والشروق القطب السالب من هنا مثلا حى «الوست اند» الفاخر في لندن مقابل «الايست اند» الفقير (١) . فالشمال فى المدينة المصرية هو «وست اندها» والجنوب هو الايست اند.

القلب التجارى

وظيفيا ، تركز المدينة الحديثة بعد القلب التجارى على السكن والادارة

(1) Smailes, Geog. of towns . P . 91- 3 .

والخدمات مع بعض الصناعة الخفيفة فأولا تبدأ تنمى لنفسها قلبا جديدا عصريا ليصبح مبرر وجودها ومحور ارتكازها ومركز خدماتها ومحرك نموها الدافع ، باختصار ليكون نواتها الجديدة ونواة التجمع او المركب المدنى برمته على السواء،انه من المدينة بمثابة العاصمة من الدولة ، ففى هذا القلب يتركز كل ثراء وتفوق المدينة الحديثة ، فهو القوة الضاربة فيها . مساحته تتفاوت بالطبع بحسب حجم وثراء المدينة من بضعة او عدة شوارع مكتظة متقاطعة او متعامدة او متشعبة فى المدن الصغرى الى اقليم جغرافى حقيقى هائل فى العاصمة ، وبالتدريج نفسه تتعدد وتتنوع فيه النشاطات والخدمات المتخصصة .

ها هنا بالطبع تتركز تجارة التجزئة اساسا ، وحولها او خلفها تجارة الجملة والاستيراد والتصدير ، ثم بينهما الخدمات المركزية والادارة المركزية بالاضافة الى خدمات الترفيه والمال والمهن الحرة ومركز النقل والمواصلات الداخلية والخارجية . فالى جانب المحلات والمتاجر و المستودعات المختلفة ، تجد البنوك والشركات والسينمات والمسارح والاندية الاجتماعية وعيادات الاطباء ومكاتب المحامين والمهندسين والمطاعم ومحطات السكك الحديدية والاوتوبيس والترام ... الخ.

ولا تصل مورفولوچية القلب فى مدينة ما من مصر الى قمة النضج والاكتمال والتبلور الايكولوچى كما تصل فى القاهرة بالطبع ، وذلك بحكم عراقتها وضخامتها، اى بحكم الكيف والكم على السواء ان قلب العاصمة هو ببساطة وبلا مبالغة قلب مصر ، والقاهرة فى هذا لا تقل الآن مستوى عن اكبر وانضج العواصم والمدن الغربية فى اوروبا وامريكا وسائر العالم فلنلق اذن نظرة سريعة محلقة على مورفولوچية قلب القاهرة كمثال نموذجى لقلب المدينة المصرية الحديثة بعامة ، وان تسلسلت هذه دونها بالطبع فى مستويات ودرجات لا حصر لها .

بداية ، تتخذ من منطقة القلب فى القاهرة شكلا بيضاويا متطاولا يعكس شكل كتلة المدينة المبنية المختنقة بين النيل والمقطم ، وهى تتحدد بالتقريب حاليا برؤوس مثلث محطة مصر - العتبةالخضراء - ميدان التحرير .كما تطوقها حلقة محطات المواصلات الرئيسية من سكك حديدية ومترو وترام واتوبيس ،ابتداء من محطة مصر وكوبرى الليمون فى الشمال الى العتبة الخضراء والازبكية فى الشرق الى محطات باب اللوق ثم ميدان التحرير فى الجنوب.

والحقيقة الكبرى فى التركيب الاقليمى لهذه المنطقة هى بلا ريب التقسيم

الثلاثى أفقيا ورأسيا . فهى تنقسم الى ثلاث حلقات او اقاليم وظيفية وتركيبية على المستوى الافقى ، تقابلها ثلاث طبقات او آفاق على مستوى الرأسى ، فعلى المستوى الاخير ، فان بنايات وعمارات منطقة القلب ككل تتخصص وظيفيا بحسب الطوابق الى ثلاثية راسية محددة . فالطابق الارضى بطبيعة الحال لتجارة التجزئة من محلات وحوانيت وبوتيكات ومؤسسات من كل الانواع والخطوط والاحجام مما يتطلب الاتصال المباشر والدائم مع الشارع والجمهور اليومى ، ثم تخصص الادوار الوسطى غالبا للمكاتب بانواعها من مقار شركات وادارات وعيادات ومحامين ووسطاء ونقل وتجارة جملة ... الخ واخيرا تترك الطوابق العليا ،البعيدة نسبيا عن جمهور الشارع وضوضائه فى آن واحد ، تترك للسكن بمختلف أنواعه خاصة السكن التجارى أى الفنادق والبنسيونات إلى جانب السكن الارستقراطى القديم وسكن الاجانب سابقا والعرب حاليا ، فضلا بالطبع عن سكن العائلات العادى المستقر .

اما على المستوى الافقى ، فهناك ثلاثة اقاليم جغرافية او مناطق ايكولوجية تتابع حلقيا من الداخل الى الخارج ، ولاتقل وضوحا وتبلورا رغم تداخلها واختلاطها احيانا وتغير حدودها بالتوسع والنمو نحو الخارج دائما ، ففى عين القلب تسود تجارة التجزئة بكل انواعها وخطوطها من اصغر الحوانيت الى اكبر المحلات المسلسلة ومتاجر الاقسام بالاضافة الى محال الخدمات المتعددة من ترفيه وتغذية كالمطاعم والكافتيريات ودور السينما والمسارح والاندية الاجتماعية.

ثم تلى المنطقة او الحلقة الوسطى المحيطة بعين القلب ،وهى عادة الشوارع الخلفية والجانبية الاقل ارتيادا بعيدا عن شوارع العين الشريانية والمحورية ، فهذه تكرس لتجارة الجملة وخدماتها من كل الاصناف كالوساطة والتصدير والاستيراد واجنسات السيارات وورش التصليح وقطع الغيار ، كما فى منطقة شوارع الجلاء والتوفيقية وعرابى وزكريا احمد والبوسطة شمالا وحى معروف وشوارع شامبليون وما حوله جنوبا .

ثم اخيرا وعلى اطراف القلب فى الحلقة الخارجية تسود الوظيفه الادارية المركزية بكل اشكالها واجهزتها المباشرة وغير المباشره . فعدا دوله الموظفين النووية السائدة فى حى الوزارات والبرلمان بقصرالعينى ومجمع التحرير فى الجنوب بكل امتداداتها حتى وزراة الخارجية والجامعة العربية غربا وحتى قصر عابدين شرقا ، يمكننا ان نتتبعها على محور شارعى رمسيس والجلاء فى مجموعات المتحف المصرى ومصلحة التليفونات والجمعيات العلمية والدينية العديدة،

وإزاءها الشهر العقارى والقضاء العالى ، ثم فى سلسلة النقابات المهنية المتعاقبة ودور الصحف الكبرى حتى قسم الازبكية قرب محطة مصر .

تلك تضاريس قلب العاصمة،وهذه طبوغرافيتها ، ان تكن اقل بروزا وتبلورا فى سائر المدن المصرية فان خطوطها العريضة وخطتها العامة تتكرر بدرجة او بأخرى نزولا من الاسكندرية حتى عواصم المحافظات والبنادر الكبرى على الاقل وعلى اية حال وباستبعاد مدننا الكبرى المعقدة والتى تحوى كل مجالات وخطوط النشاط بكل ثراء ، ففى مدننا الاقليمية المتوسطة ، تماما كما فى نظيراتها بغرب اوروبا ، نجد «البنك» علامة دالة على القلب التجارى (١) بينما هو «المطعم» فى مدننا الصغرى ،وهذا الفارق انما يعبر بطريقة اختزالية عن الفارق بين الخدمات الاقليمية الواسعة خارج المدينة في الحالة الاولى وخدمات الكفاية الذاتية والمعاشية المتواضعة فى الحالة الثانية.

كذلك فلأن للقطن دورا حيويا وجذريا ، خاصة فى مراحل النشأة الاولى، فى اقتصاد معظم مدننا وعواصمنا الاقليمية – التجميع والحلج والاعداد والشحن ..... الخ فان بصماته تبرز على قلبها تماما ، فلا يكاد يخلو على اطرافه، خاصة بالقرب من محطة السكة الحديدية ، من «حلقة» القطن الشهيرة ، وربما «بورصة» القطن فى المدن الكبرى كطنطا واسيوط ، ثم مجموعة من المحالج او «الوابورات» وربما كذلك عدد من «شونات» القطن غير بعيد.

وفى القلب الحديث ميل الى التخصص الجغرافى فى كثير من خطوط وانواع النشاطات المختلفة يزيد وضوحا ويشتد تبلورا كلما كان القلب اكبر واضخم ، فلكل نشاط منطقة سائدة وان لم تكن مطلقة بالطبع ،والنشاطات المترابطة تتقارب ، مثلما فى القلب القديم ولكن على مستوى ارقى واحدث ، غير ان تقليد اسماء الشوارع الحرفية يختفى هنا ،وتسود اسماء تعبر عن الهيكل المدنى الحديث بمعالمه وعلاماته الجديدة ، ففى معظم مدننا ستجد غالبا شوارع : المديرية (سابقا) او البلدية ، المحكمة ، المركز ، المحطة ، البوسطة ، حلقة القطن ، الوابورات الكوبرى، البحر ، الترعة ، الجنابية ، المستشفى (او السبتالية) مدرسة الصنايع .. الخ ..

ذلك قلب المدينة المصرية الحديثة من حيث الدور والشكل . اما من حيث الموقع

(1) A.E. smailes. « Urban hierarchy in England & Wales », Geog., Vol XXIX, 1944 , P. 42 ff .

فان هناك ثلاثة قوانين اساسية حاكمة " الموقع الاستراتيجي بين القطاعين القديم والحديث ، القلب المزدوج ، النمو نحو الشمال فأولا ، يتحتم ان يكون موقع القلب استراتيجيا وحاكما الى اقصى حد ، فنجده فى معظم مدننا يقوم بالدقة عند وعلى طول جبهة الالتحام بين كتلة النواة الوطنية والامتداد العصرى ، اى بين المدينة القديمة المدورة الجنوبية والمدينة الحديثة المربعة الشمالية ولهذا كثيرا ما نجده يتركز بوضوح تام ، كما فى طنطا وشبين الكوم والمحلة واسيوط ، على قطاع قوسى عريض من داير الناحية المحيط بالمدينة القديمة.

بعبارة اخرى يتوقع القلب الحديث فى اقصى الشمال من المدينة القديمة واقصى الجنوب من المدينة الحديثة . وبهذا يكون موقعه استراتيجيا بالنسبة للطرفين حيث يحقق افضل مكان وأداة للتكامل بينهما ، لاسيما وان المدينة القديمة بطبيعة خطتها الدائرية المشعة تميل الى ان تنعطف وتنطوى على نفسها وظيفيا بينما تعانى المدينة الحديثة بخطتها الهندسية المربعة من التشتت الجغرافى وتفتقد المركزية والبؤرية الصالحة لقلب تجارى غلاب .

ظهور القلب الجديد يعنى انه قد اصبح للمدينة ككل قلبان ، وطنى قديم وعصرى جديد ، وهذا هو القانون الثانى فى قلب المدينة المصرية المعاصرة ، وهو مايرمز الى ثنائية المدينة المركبة اساسا ، ولعل هذه ايضا هى المرحلة السائدة فى معظم مدننا بدرجات متفاوتة ، اما عمليا فان بزوغ القلب الجديد لا مفر يحدث حركة دينامية ترج التوازنات الوظيفية المستقرة فى القلب القديم ، فبفضل قوته الطاغية وامكانياته واغراءاته العصرية و«الموضة» يفرض القلب الحديث جاذبيته على تجارة ونشاط القلب القديم المتوطن فى المدينة القديمة ، فيبدأ فى جذب واسر الكثير من متاجره واعماله ، خاصة منها الاكثر تقدما وطموحا ، وتفريغه منها بالتدريج لتهاجر شمالا لكى تتوطن فى القلب الحديث النامى.

والصاغة والجواهرجية ثم تجار الاقمشة والملابس ،كما لوحظ فى معظم مدننا ، من اول رجال الاعمال تركا للقلب القديم وتلهفا على الهجرة الي الجديد ، وقد يفتتح بعض المؤسسات التجارية فرعا جديدا له في القلب الحديث مع الاحتفاظ بالاصل القديم الي حين وهذا النزيف والنزوح من القلب القديم من الناحية الاخرى هو الذى يفسر وجود مساحات وبقع شاسعة من الخراب والخواء في القلب القديم ومدينته هى مخلفات عملية الاخلاء ،وهذا كله يعبر عن الصراع الحاد والمنافسة بين القلبين خصوصا وبين القديم والحديث عموما .

ولقد يظل القلب القديم يقاوم طويلا ، وقد يستمد تماسكا خاصا أو نادرا من

بعض «الاوتاد » والثوابت العريقة كالمؤسسات الدينية الكبرى كالجامع الاحمدى فى طنطا واكثر منه القلب الدينى الكامل فى القاهرة القديمة .ولكن حتى مع ذلك فان القلب القديم انما يخوض معركة خاسرة ، يقاوم الانقراض الحتمى ان عاجلا او آجلا وهو آسن عاجز لا يخدم الا سوقا منكمشة متدهورة فعادة يقتصر القلب القديم باطراد على النشاطات والخدمات المتواضعة البسيطة والاذواق غير الموضة او الشعبية كما يصبح ارتباطه الغالب هو بسكان الريف المجاور اكثر منه بسكان المدينة نفسها ، فضلا عن انه يتحول من تجارة التجزئة الى الجملة ... الخ .

كذلك فلعل منطقة القلب القديم نفسها تزحف وتهاجر ببطء لتقترب اكثر ما يمكن من تخوم القلب الحديث حتى تذوب فيه او يبتلعها هو الى ان يتوحد القلبان فى النهاية فى قلب واحد مشترك متطور متجانس ولعل مدينة فى مصر لم تصل بعد الى هذه المرحلة ولكن القاهرة بالذات قد تكون اقربها اليها . ولهذا تعتبر قصة قلب القاهرة قمة لتطور المدينة المصرية عموما ونموذجا دالا يرسم مستقبلها بالتقريب .

فقبل العصر الحديث ،وقبل نشأة المدينة الحديثة كان القلب التجارى يقع فى وسط القاهرة القديمة حول الازهر والحسين ممتدا حتى شارع الازهر والموسكى ، ولكن منذ بزغ القلب العصرى الحديث فى المدينة الحديثة حول شوارع فؤاد وسليمان ، وبدأ القلب القديم يفقد الكثير من وظائفه وقوته وبريقة واخذ يتوارى فى الظل ، ولعله حاول ان يتقدم غربا الى منطقة العتبة وشارع عبد العزيز ليقترب من قطب الجاذبية الجديد لكن دون جدوى فلم يعد هو منطقة الشراء والتسوق العادى shopping للقاهرى الحديث وقل ان يطرقه الا فى مناسبات ولأغراض محدودة .

من الجهة الاخرى ، انتقل كثير من متاجره نهائيا الى القلب الحديث فى منطقة الاوبرا وعماد الدين وفؤاد وسليمان حيث تجددت وتعصرت ، والبعض الاخر احتفظ بفرعه الاصلى فى القلب القديم الذى تراجع نشاطه هو بالتدريج الى خدمة الطبقات الشعبية من القاهريين وكذلك من ابناء الريف والاقاليم الزائرين وغيرهم من اصحاب الطلبات والقدرات المتواضعة والاذواق التقليدية او العتيقة هذا شأن الموسكى اليوم مثلا والصاغة والسكة الجديدة ، بينما تحولت مناطق كالغورية وتحت الربع وخان الخليلى وغيرها الى تجارات متنحية كالعطارة والقديم المستعمل من الملابس والاثاث والتحف الشرقية ، فى حين انحسر معظم نشاط شارع الازهر الى تجارة الجملة ومعاملات الاقاليم والريف كالمنسوجات اليدوية والبلدية ... الخ.

النمو نحو الشمال هو القانون الثالث والاخير فى قلب المدينة المصرية ،

فباستثناء بعض الحالات الخاصة ، تتوسع منطقة القلب فى نموها بل وفى النهاية تهاجر فى زحفها ، تجاه الشمال اساسا فى كل مدننا تقريبا ، وبذلك ينتقل القلب بالتدريج بعيدا عن جسم المدينة القديمة متوغلا داخل جسم الحديثة اكثر فاكثر ليس ذلك مع الاتجاه العامل نمو المدينة الحديثة فقط ، ولكن ايضا واساسا مع السكن الراقى ونحو الاحياء السكنية الغنية وهذا يتفق تماما مع مايحدث فى المدينة الاوروبية والامريكية ، حيث وجد ان القلب التجارى ينمو ويزحف تجاه السكن الراقى وتحت مغناطيسيته (١) ، وان كان هذا كما رأينا يقع فى الغرب من المدينة وليس فى الشمال كما فى المدينة المصرية (٢) .

واذا كان قلب القاهرة الحديث يتوسع ويزحف صوب الغرب اكثر منه نحو الشمال فان هذا من الاستثناءات القليلة وابرز الحالات الخاصة ، فمنذ الحربين وخلال العقود الاخيرة تحرك قلب القاهرة وئيدا ولكن اكيدا من منطقة العتبة - الاوبرا الى منطقة عماد الدين - فؤ اد ثم الي منطقة فؤاد - سليمان واخيرا الي منطقة سليمان - التحرير . يفسر هذا الزحف غربا نمو الاحياء السكنية الراقية والغنية فى الغرب ونحو الغرب بإطراد ابتداء من الزمالك وجاردن سيتى الى الامتداد الجديد على الضفة الغربية فى العجوزة والدقى والجيزة ... الخ (٣) . وفيما عدا القاهرة ، فان نمو القلب فى المدن الساحلية والعرضية كالاسكندرية وبورسعيد والمنصورة لا يمكن بالطبع الا ان يكون بالتمدد على الجانبين بطول الواجهة المائية او بالعمق الى الجنوب . ولكن هذا كله هو الاستثناء لا القاعدة .

الوظيفة السكنية

القطاع الاكبر من المدينة الحديثة منطقة سكنية اساسا ، وسكن راق او بورجوازى عامة ، يجمع الطبقات الغنية والموظفين اى الطبقات القادرة والمتوسطة والمتعلمة والمتطلعة التى تمثل القوى الاجتماعية القيادية والصاعدة في المجتمع الجديد باختصار المدينة الحديثة هى موطن الطبقات الاجتماعية الاكثر تقدما وثراء، إليها ايضا هاجرت كل العناصر الاكثر تطورا و امكانيات وتطلعات من المدينة القديمة وهى هجرة تلخص ببلاغة ، وترمز الى ، منحنى التطور الحضارى والاجتماعى عند كثير من العائلات عبر الاجيال القليلة الاخيرة.

---

(1) Dickinson , City region & regionalism , P.150 .

(2) Clerget , t . I, P. 267.

(٣) ديزموند ستيوارت ، القاهرة ، ترجمة يحيى حقى ومقدمة جمال حمدان ، سلسلة كتاب الهلال ، ١٩٦٩ .

وإذا كانت اسماء الشوارع فى المدينة القديمة تشتق غالبا من الحرف والصناعات والنشاطات السائدة بها ، فلا شيء من هذا عادة فى المدينة الحديثة ، وبدلا منه يسود تقليد متفش جدا وهو اسماء الاشخاص والافراد من اوائل المعمرين ورواد المتوطنين الذين بدأوا البناء فى هذه التخوم الجديدة وكثافة السكان، فضلا عن مستويات الدخول والمعيشة والتعليم ، لا تقارن البتة بالمدينة القديمة ، ويتمشى مع هذا بالطبع كل المقاييس الحيوية والاجتماعية المألوفة كمعدلات المواليد والوفيات والتزايد وحجم الاسرة وضبط النسل وانماط الحياة ومثلها ، فتقل نسبة الاطفال الى الكبار بينما ترتفع نسبة الخدم الى السكان .. الخ .

على خلاف المدينة القديمة ايضا ، تمتاز المدينة الحديثة بالفصل السكنى الواضح على الاساس المادى و/ او الادبى ، فلكل طبقة منطقة ، وهناك عادة ثلاث درجات من السكن ، اولى وثانية وثالثة، تتوالى تنازليا من حيث نوع وحالة المبانى ونسبة المساحات الخضراء واتساع الشوارع والايجارات ... الخ. وأحيانا تفرض قوانين الاسكان والتخطيط حدودا ومقاييسات دنيا لكل هذه المواصفات بالنسبة لكل درجة ، فتختلف الاحياء مابين الاسكان الشعبى او العادى الى فوق المتوسط الى الفاخر و«اللوكس» .... الخ.

وعادة ايضا ماتترتب مناطق الدرجات الطبقية ترتيبا جغرافيا محددا ، بحيث تكون ادناها هى اقربها موقعا الى المدينة القديمة ثم يرتفع مستواها كلما بعدنا عنها حتى نصل الى اقصى الضواحى النخبة او شبه الممتازة او فوق المتوسطة اى ان المكانة الاجتماعية ترتفع كلما بعدنا عن قلب المدينة الى اطرافها، او ان المسافة الاجتماعية تتناسب تناسبا طرديا مع المسافة الجغرافية هذا تجده فى القاهرة بدءا من محطة مصر شمالا عبر شبرا وشمالا شرقا نحو مصر الجديدة . كما تجده فى طنطا الجديدة تجاه قحافة ، وكذلك شمال كل من شبين الكوم ودمياط ورشيد وحتى فوه ودسوق ثم الجيزة وبنى سويف والمنيا واسيوط حتى اسوان .

على خلاف المدينة القديمة ايضا وعلى خلاف الفصل الطبقى كذلك ليس فى المدينة الحديثة فصل طائفى واضح ولا اثر له على اية حال فى اسماء الاماكن والشوارع تقريبا ، واذا كانت هناك تجمعات او تركزات تلقائية فى بعض الاحياء ، فانها لاتصل الى حد الفصل الحقيقى فضلا عن العزل ، ولقد تنمو لبعض هذه الاحياء شهرة عامة او خاصة بهذا التركز ، كالاقباط فى شبرا او المسيحيين عموما فى الظاهر وغمرة وذلك فى حالة القاهرة ، ولكن هذه الشهرة على صحتها العامة عادة ما تنطوى على شيء من مبالغة كما تثبت الاحصائيات فى الغالب .

ومرة اخرى على خلاف المدينة القديمة التى هى وطنية صرف ، تجمع المدينة الحديثة كل الجاليات الاجنبية حين توجد سواء فى العاصمة اوالاقاليم بل الواقع ان بداية المدينة الحديثة فى كثير من الحالات فى القرن الماضى كان للجاليات الاوروبية بالذات دور كبير فيها ، حيث لم يكن لهم لاسباب عديدة مكان فى المدينة الوطنية ولاكانوا هم على استعداد للمغامرة او القبول بالعيش فيها ، وهكذا ظهر احيانا «الحى الافرنجى » فى كثير من مدننا ولعل هذا العزل او الانعزال الاجنبى كان صارما فى البداية ، ولكنه باستثناءات قليلة خف وتخلخل بالتدريج بحيث تداخل ولا نقول اختلط المقيمون الاجانب بالسكان الوطنيين ، فتحولت مستعمراتهم عادة الى جزر او اسافين واضحة بدرجة او بأخرى فى وسط الاحياء السكنية الوطنية العريضة .

اما اجتماعيا ففى العاصمتين القاهرة والاسكندرية كانت تلك الجزر تتبع المستوى الطبقى العام للاحياء من الدرجة الاولى فنازلا ولذا فانها تتوزع بين اكثر من منطقة من مناطق المدينة وان كان هذا لا يمنع من تبلور تجمعاتهم هنا وهناك ، اما فى المدن الاقليمية المتوسطة حيث الحجم الكلى للجالية محدود ، فقد كانت جنسياتهم المختلفة اكثر تقاربا وتداخلا فى نطاق سكنى واحد ، تنتشر فيه ايضا مؤسساتهم وخدماتهم الخاصة من كنائس واديرة ومدارس ومستشفيات وربما اندية ، هكذا على جميع خرائط مدننا الاقليمية كانت تكرر اسماء «المدرسة الايطالية» ، «مدرسة الراهبات الفرنسية» ، «كنيسة اللاتين» ، الكنيسة الانجيلية» ، وكلها مؤشرات مباشرة الى توزيع وتوقيع جالياتها المقابلة بل كثيرا ما حملت الشوارع اسماء بعض الافراد من اقطاب تلك الجاليات ، كما فى المنصورة وطنطا والمحلة واسيوط .. الخ

الادارة

اذا كانت الوظيفة السكنية هى التى تحتل الجزء الاكبر من رقعة المدينة الحديثة، فان الوظيفة الادارية تأتى بعدها مباشرة ، فيما هى تختفى او تكاد من المدينة القديمة فالمدينة الحديثة هى مقر الادارة المحلية والمصالح الحكومية والدواوين وسائر اجهزة الدولة العصرية ، ففى كل مدننا تقريبا تتركز معظم هذه الاجهزة والمؤسسات القطاع الحديث في الشمال من المدينة ، عادة فى شكل عدة تجمعات منفصلة ولكنها متقاربة : دور المحافظات (المديرية سابقا) ،المحاكم بأنواعها ، مراكز الامن واقسام البوليس ، فروع المصالح الحكومية المختلفة والاستراحات الحكومية ... الخ وكثيرا ماتنعكس هذه المعالم فى أسماء الشوارع كما رأينا .

والعادة ان المبانى الادارية تظهر فى البداية على الأطراف الخارجية من المنطقة السكنية وقد تستقر على ذلك الموقع طويلا اذا كانت المدينة صغيرة او بطيئة النمو كما فى فوة وطلخا ومنوف مثلا ولكن فى حالة المدن الكبيرة عالية النمو لا يلبث مد المبانى السكنية ان يستدير حولها ويتجاوزها بعيدا الى الخارج لذا فحين تتوسع الاجهزة الادارية تضطر الي ان تقفز فوقها الى نطاق جديد خارجها ، وهكذا دواليك وهذا مايفسر انشطار التجمعات الادارية الى عدد من المجموعات المتفرقة .

وفى المدن الاكبر قد تضطر المؤسسات الادارية تفاديا للمواقع المتزايدة التطرف الى التحول عائدة الى الجنوب والالتفاف حول اطراف المدينة القديمة لتنتشر فى جيوب بارزة هنا وهناك ، كما فى طنطا بصورة واضحة حيث تتوزع الاجهزة الادارية بكثرة لا فى المدينة الحديثة فى الشمال فقط انما كذلك الى الغرب والشرق من المدينة القديمة فى الجنوب ،وانتشار الادارة الدائرى هذا يصل بالطبع الى قمته فى القاهرة التى لها وضعها الخاص فى هذا المجال كما فى كل مجال عمرانى آخر.

الخدمات

للخدمات بعد هذا مكان اساسى فى المدينة الحديثة ، على خلاف المدينة القديمة حيث لاتكاد تعرف الا على المستوي الشعبى المتواضع والمحدود وفي المدينة الحديثة بدورها يختلف هذا المكان بالطبع من حالة الى حالة ومن حى الى حى بحسب درجة الثراء والرفاهية ولكن عموما تتوزع الخدمات على رقعة المدينة بحسب كثافة السكان ومستوى المعيشة وطبيعة ونوع الخدمة (١) «فخدمات الجيرة neighbourhood services» التى تلبى الحاجات اليومية العادية المباشرة تنتشر بتجانس ملموس داخل الاحياء السكنية ، كحوانيت البقالة والتموين والمكوى والحلاقة ......الخ وكذلك مدارس الصغار بدرجاتها المختلفة ثم المساجد والكنائس.

ويلاحظ هنا ان المساجد تقل بدرجة ملحوظة جدا بالمقارنة الى امثالها فى المدينة القديمة ، وقد تصبح نادرة للغاية فى بعض الاحياء الغنية ، بينما علي العكس قد تزيد نسبة الكنائس بالمقارنة ، اما الخدمات المتخصصة او الاعلى مستوى فبحكم طبيعتها تتركز غالبا علي اطراف المنطقة السكنية او المدينة : المدارس الثانوية والصناعية والكليات ، الملاعب والاندية الرياضية واحيانا المتنزهات والحدائق العامة، المستشفيات العامة والخاصة غيرالمعدية ، الملاجىء والاديرة ان وجدت ... الخ (٢) .

(1) Dickinson . City region etc ., P. 152.
(2) Ibid .

الصناعة (١)

الصناعة أخيرا ، هى بلا ريب اضعف الوظائف فى المدينة الحديثة، وان وجدت لا تعدو الصناعة الخفيفة اساسا ، وهى عادة تتوزع جغرافيا بين مجموعتين : صناعات القلب وصناعات الاطراف ، من الاولى حلج الاقطان كإرث من ايام النشأة الاولى ، ولكنها عادة مايتضح قصور توقيعها مع نمو وتطور المدينة ، ولذا كثيرا مايعاد توقيعها بعيدا خارج المدينة وترثها استعمالات غير صناعية انسب للقلب اما صناعات الاطراف فاغلبها الصناعات الغذائية البسيطة كالتعليب والحفظ والمكرونة والثلج والمثلجات ... الخ تلك هى الصورة العامة فى معظم مدننا المتوسطة ، والاغلب كما رأينا ان تتحلق الصناعة الحديثة حول المدينة القديمة او تستعمر فراغاتها المهجورة .

غير أنه اذا وجدت الصناعة على نطاق كبير وثقيل كما فى القاهرة والاسكندرية او المحلة ، ففى هذه الحالات الخاصة تنفرد الصناعة فى الواقع بمدينة كاملة قائمة بذاتها تقع حيثما اتيح لها خارج المدينة الحديثة فضلا عن القديمة . ففى المحلة تقع مدينة الغزل والنسيج ، كمدينة شركة واحدة هائلة الى الشرق من ثنائية المدينة القديمة - الحديثة ، وبذلك تحول التجمع المدنى ككل الى ثلاثية اشبه فى هيئتها بالزهرة ثلاثية الاوراق .

اما فى القاهرة والاسكندرية فقد استقطبت الصناعة فى قطبين هامشين على المحور الطولى فى الاولى والعرضى فى الثانية ففى القاهرة هناك شبرا الخيمة بكل توابعها وملحقاتها فى الشمال (النسيج ومعظم الصناعات الاخرى) ثم حلوان (الصلب والحديد والسيارات وتوابعها) وذلك بالاضافة الى سوابقها طره والمعصرة (الاسمنت) فى الجنوب ،وفى الاسكندرية هناك مدينة السيوف فى أقصى الشرق (النسيج) والمكس فى الغرب (منوع) . وكل قطب من هذه الاقطاب يعد عمليا بمثابة مدينة كاملة تضاف الى المدينة الحديثة اكثر مما تؤلف جزءا منها .

الشخصية المدنية

بماذا ، فى النهاية نخرج من هذه الصورة المفصلة للمدينة المصرية ؟ تطورا ، واضح ان النغمة الاساسية هى التجانس فى البداية ثم فى النهاية وان اختلف

(1) E.W. Miller A geog. of manufacturing , U,S.A., 1962; Geog of industrial location , 1970 .

أنظر أيضاً : سعاد الصحن « صناعات العواصم » المجلة الجغرافية العربية ، ص ٢٦ وبعدها ، « موقع صناعات العواصم » المجلة نفسها ، ١٩٧٥ ، ص ٦٦ وبعدها .

مفهوم التجانس فى الحالين بعد رحلة تطورية حافلة ومعقدة تحولت بها من جسم بسيط الى هيكل مركب ، اما توزيعا ، فيما عدا اقلية معدودة هى العاصمتان، ومدن القنال وبعض حالات خاصة ،او قل على الجملة المدن الكبرى بما فيها العقدالساحلى المتوسطى – القنالى فان التشابه الوظيفى والتركيبى يعود فيسود معظم مدننا تقريبا رغم كل الفروق والالوان المحلية ،والخاصة بالطبع .

وهذا مايعود بنا الى رأى لوزاك ولوران وغيرهما فيما تصوره أو صوره من غياب الشخصية المستقلة بين المدن المصرية ولعل وارين تومبسون اقرب الى الحقيقة حين لاحظ ان المدن فى معظم البلاد القديمة انما تتشابه فيما بينها لأنها نشأت ونضجت ، واكتسبت طابعها المميز قبل عصر المواصلات الحديثة والاتصال العالمى السريع (١). ومهما يكن ، فالحقيقة ان هذا التشابه العائلى عندنا لايعنى الرتابة او التنميط ، بقدر مايعنى ان للمدينة المصرية طابعا عاما مشتركا قويا وشخصية متميزة قد لاتختلف جذريا بين مدينة واخرى ولكنها تميز المدينة المصرية اساسا عن سائر مدن البلاد الاخرى وتلك نقطة اصالة لا ضعف ، ومثلها نجده بسهولة فى المدينة الانجليزية أو الفرنسية او الايطالية بل وحتى الامريكية ..الخ (٢)

ذلك ان مورفولوچية المدينة فى أى اقليم هى ، كما يؤكد لنا فلير ، من اقوى الطوابع التى تمنحه شخصيته وتعكس روح المكان فيه (٣) اما التجانس الداخلى العريض فذلك لوحدة الضوابط والمؤشرات الطبيعية والبيئية ،والامر كله في النهاية انما هو – بغير حتم جغرافى – هذه العلاقة البسيطة : وحدة البيئة الطبيعية : وحدة البيئة العمرانية ،تجانس البيت الجغرافى الكبير : تجانس البيت السكنى الصغير.

---

(1) Warren Thompson, Population problems N.Y. 1930 . P. 115.
(2) Smailes, Geog. of towns, P. 68 - 71 .
(3) H.J. Fleure,« Some types of cities in temperate Europe »G.R., vol. 10 , 1920 , P. 103 .

الفصل التاسع عشر

التجانس البشرى

تاريخ مصر الجنسى القديم

نحن المصريين ، من نكون؟ ما الأصل والعرق والنسب، ومنذ متى ظهر المصريون كشعب وكشعبة من البشر؟ كيف يبدون اليوم شكلا، وأين يقع الإنسان المصرى فى العائلة البشرية؟ أيبدى المصريون من التجانس البشرى الجنسى مثلما تبدى مصر من التجانس الطبيعى والمادى والحضارى وغير ذلك؟

قد لا تكون مصر مهد الجنس البشرى أو الموطن الأول للإنسان، بل إن من المسلم به أنها ليست كذلك، ولكن الإنسان المصرى يعد بالتأكيد من أقدم سلالات الأرض، فمن المحقق أن تعمير مصر بدأ مبكرا جدا منذ وقت بالغ القدم، يسبق فجر التاريخ المكتوب بمراحل سحيقة على أقل تقدير، فالإنسان ظهر على مسرح الحياة فى هذا الجزء من العالم فى عصر البلايستوسين أى فى العصر المطير على الأقل.

ومنذ أوائل العصر الحجرى القديم بالقطع تظهر مصر وهى منطقة معمورة مسكونة بواسطة جماعات مختلفة منتشرة فى معظم أجزاء الوادى، تدل على ذلك بقايا الأدوات الصوانية والآلات الحجرية ومخلفات السكن والمساكن التى تركتها تلك الجماعات، رغم أننا لم نجد لها بقايا جثمانية من جماجم أو هياكل عظمية.. من هنا، للأسف، فلسنا نعرف شيئا محددا عن إنسان العصر الحجرى القديم المصرى من الناحية الأنثروبولوچية، وكل ما يمكن أن يقال عنه إنما من قبيل التنظير والتكهنات العلمية.

وعلى العكس، وللأسف أكثر، فان البقايا الجثمانية لا تتكاثر، بل والى حد لامثيل له فى أى بلد آخر.. إلا فى العصور التاريخية أيام الفراعنة، أى حين وحيث لاجدوى منها كثيرا فى معرفة الأصول الجذرية الأسبق والجذور الأولى السابقة للسلالة والسكان.. هذا وذاك فضلا بالطبع عن الصعوبات الأكاديمية التى تتمثل فى اختلاف اجتهادات العلماء، بل ومحض اختلاف تسمياتهم للجماعات أو الجنس الواحد اختلافا يجعل من الصعب توحيدها أو التنسيق بينها.

لا يمكن القطع إذن بشأن الأصول الجنسية الأولى لسكان مصر فى عصور ما قبل التاريخ، أو ما يمكن أن نسميه مع بيجهوت «فترة تكوين الأجناس - race making period ، إذ تتكاثر النظريات المتعارضة وتقل الأدلة اليقينية.. والباحث فيما كتب عن تعمير مصر وأجناسها الأولى يدخل - فى معنى حقيقى جدا - فى متاهة كلها ضباب.. ولو أنه أخذ ببعض النظريات القديمة التى شاعت زمنا، لكانت مصر ما قبل التاريخ مثلا بل أمثولة لاختلاط الأخلاط والأمشاج الجنسية ابتداء من البوشمن والزنوج الى الليبيين والآسيويين والى الهللينيين والبلقان... إلخ.. وفارق جذرى بين أن تتسرب بعض هذه الدماء إلى العرق المصرى وأن يكون هذا العرق أنبوبة مزج واختبار لها بلا تحفظ أو استثناء.

وكثير من هذه النظريات يصر على استيراد سكان مصر الأول من مصدر خارجى، إما من الجنوب من افريقيا أو من جهة البحر الأحمر.. أى نظرية الأصل الافريقى للمصريين، وإما من الشمال من آسيا أو عن طريق الدلتا، أى نظرية الأصل الآسيوى للمصريين، ومنها ما يستمد السكان الأول من اختلاط وتصادم تلك الأجناس الدخيلة الوافدة (١)، وبالتالى يصور سكان مصر الأول على ثنائية جنسية تتألف من عنصر قوقازى وعنصر زنجى... إلخ، غير أن الأبحاث الحديثة أثبتت جموح كثير من هذه النظريات، وأنها إنما بنيت على شبهات ثم نمت بالتأويلات حتى سقطت بالفعل علميا.

ومن الطبيعى، مادامت مصر ليست مهد الجنس البشرى، أن سكانها الأوائل والأولين جاءوها من خارجها، أى كانوا عناصر وافدة مستوردة أتت عن طريق الهجرة، ولا شك أيضا أن هذا الوضع استمر طويلا، بقدر ما يختفى كذلك فى ضباب الماضى، ولا ضير فى هذا ولا مشكلة.. إنما المشكلة هى إلى أى مدى ظلت العناصر الوافدة تظهر على المسرح، ومنذ متى أصبحت متوطنة توطدت جذورها فى المنطقة حتى أصبحت أصيلة بالمعنى المفهوم عن قدماء المصريين منذ العصر التاريخى أو عصر الأسرات.. فلئن صح أن يقال عن أوائل المعمرين الذين دخلوا مصر البكر إنهم وافدون، فليس يصح على الاطلاق أن يقال هذا عن مصر الفراعنة مثلا وبهذا الشكل المباشر.

---

(1) W. M . Flinders Petrie , "Migrations ," Jour Roy . Anthroop . Inst, 1906,P. 5ff, A.G. Haddon, Wanderings of Peoples, P.56-7, A.H. Brodrick, Early Man, 1948.

انسان العصر الحجرى

العصر الحجرى القديم

عن إنسان العصر الحجرى القديم المصرى، ثمة من يرى أن كل سكان إفريقيا الشمالية فى ذلك العصر وفدوا إليها من وسط القارة، وكانوا ينحدرون مما يسمونه الجنس الأورافريقى Eurafrican الذى يعد بمثابة الجد الأعلى لجنس البحر المتوسط فيما بعد أو بمثابة طلائعه (بمثل ما يعد البروتو - نورديين Proto - Nordics فى شمال أوروبا أسلاف وطلائع النورديين بعد ذلك).

ورغم أن هؤلاء الأورافريقيين لم يخلوا من تأثيرات زنجية ما تسربت إليهم من خلال اختلاطهم بالأجداد القدماء للبوشمن، فان العناصر التى وصلت منهم الى مصر خلت من تلك المؤثرات بالذات، فظلت مصر خالصة فى ذلك العصر لجنس الأورافريقى النقى، أى الحامى، ومع ذلك لا يستبعد البعض أن تكون قد تسربت إليها عناصر تحمل بعض صفات زنجية – قزمية حملتها معها بعض الهجرات من شمال إفريقيا (١).

على أنه فى أواخر العصر الحجرى القديم، أى فى الحجرى القديم الأعلى، يمثل السبيليون فى جنوب الوادى نمطا من جنس البحر المتوسط المنسق، يسبق أنماط الحجرى الحديث، بل ويستبق نمط ما قبل الأسرات ويكاد يبشر به جنسيا(٢).

وبتحديد أكثر، يمكن القول إنه فى العصر الحجرى القديم كانت هناك وحدة أساسية فى كلا التاريخ والتركيب الجنسى فى كل افريقيا شمال الصحراء من الأطلسى حتى الأحمر أو من أطلس حتى النيل، وذلك رغم الفروق المحلية، كذلك كانت مصر على اتصال وفى احتكاك وثيق مع سائر أجزاء القارة الافريقية سواء المتوسطية أو الصحراوية أو جنوب ذلك.

أما التركيب الجنسى فى العصر الحجرى القديم الأعلى كما يتمثل فى السبيليين فيرسمه لنا روبير شارل على النحو الآتى، كان الجسم الأساسى من السكان يتكون من العنصر الحامى القديم Paleo-Kamitique، تختلط به عناصر متوسطية عتيقة Sub-mediterraneenne وأخرى من شمال الصحراء -Nord saharienne، وقد كان العنصر المتوسطى دائما أقوى وأكثر إنتشارا فى الدلتا منه فى الصعيد.

---

(1) A.C Haddon, Races of man, Cambridge. 1924. P. 35.
(2) C.S Coon, Races of Europe, N.Y. 1939. P. 92.

ثم من أواخر الحجرى القديم ، ومع تزايد الجفاف فى منطقة الصحراء الكبرى، أخذت الجماعات التى كانت تسكنها أصلا تهاجر شمالا إلى أطراف الصحراء تجاه وقرب ساحل المتوسط، وقد وصل التيار الرئيسى منها الى منطقة خليج قابس، حيث انشعبت جماعاته شعبتين: غربا الى اقليم أطلس، وشرقا الى النيل، والأخيرة لم تتجه الى الدلتا وإنما الى مصر الوسطى، كذلك اتجه تيار مباشر من الصحراويين الى مصر العليا آتيا من الجنوب الغربى.. بذلك اجتمعت على مصر العليا مؤثرات جنوبية أكثر مما عرفت الدلتا.

وهكذا أضيفت دماء جديدة الى قاعدة السكان، فحدث تطور تدريجى فى التكوين الجنسى خلال الألف الخامس والرابع قبل الميلاد، ويتلخص هذا التطور فى تراجع القاعدة الحامية القديمة الأصيلة قليلا، وبروز العنصر المتوسطى العتيق، وكذلك العنصر المتزنج Sub-negroide، وقد كان بروز العنصر المتوسطى أقوى ما يكون فى الدلتا، وبروز العنصر المتزنج أقوى ما يكون فى الصعيد(١).

العصر الحجرى الحديث

تتضح الصورة أكثر، ولكنها لا تختلف كثيرا، فى العصر الحجرى الحديث، فقد تركت جماعاته المنتشرة مواقعها فى أرجاء الوادى بقاياها العظمية كاملة الى جانب بقاياها الحضارية، وأول وأقدم هذه البقايا هى التاسيون فى جنوب الوادى أيضا، ورغم قليل من عرض الأنف وربما بروز الفك، فانها تشير الى جنس أبيض قوقازى عموما، ويتكهن كون بأن هذا النوع قد يكون به عرق من جنس الأفالو Afalou الذى عاش فى العصر الحجرى القديم الأعلى فى الجزائر، أو يمثل امتدادا للجنس الناتوفى Natufians الذى عاش فى فلسطين فى العصر نفسه، وبهذا يكون التاسيون حلقة وصل فى تطور السلالات بين المغرب والشام، كما بين العصرين الحجريين القديم والحديث، غير ان جماعة التاسيين هذه لا قيمة لها على أية حال فى تكوين المصريين، إذ يبدو أنها اختفت بعد ذلك جنسيا كما اختفت حضاريا.

بالمثل أيضا اختفت جماعتان أخريان معاصرتان تقريبا للتاسيين وان كانتا تنتميان الى الشمال، هاتان هما أهل مرمده وأهل الفيوم. وعند البعض أنهم ربما اختفوا لأنهم هاجروا غربا حتى وصلوا الى أوروبا حيث أدخلوا حضارتهم الزراعية الحديثة، ومهما يكن، فان بقاياهم تشير الى رأس طويل، أكبر نوعا من رؤوس

(1) Robert - P. Charles , « Recherches sur lunite de structure et dorigine du peuplement de lAfrique mediterraneenne » B.S.G.E., 1963 P.79 - 86 .

مصريي ما قبل الأسرات، وتدل على جنس البحر المتوسط دون أدنى شبهة من أثر زنجي قط (١)، وعن التكوين الجنسي لأهل مرمده بالذات، فانه يتألف حسب روبير شارل من عناصر حامية قديمة وحامية وليبي - بربر وصحراوي شمالي ومتوسطي عتيق (٢).

غير أن الأثر الزنجي يتضح في الجماعة التالية زمنيا لمرمده والفيوم وهم البداريون في قلب الصعيد، فالأنف عريض كثيرا، وبهم بروز قوى في الفك، مما يوحى بقدر من تزنج، غير أن الجزم صعب، إذ أن الشعر غير زنجي على الاطلاق، فهو خشن مموج، أسود وبني قاتم، أما البشرة فأبيض برونت، ولذا يعتقد مورانت أن جماجم البداريين شديدة الشبه برؤوس أقباط شمال الحبشة أو الدرافيديين في جنوب الهند أو حتى الفدا في سيلون (سرى لانكا) هذا بينما يرى كون أنهم أقرب ما يكونون إلى الصوماليين، والى حد ما الى سكان سردينيا من بين الأوربيين.

وعلى هذا الأساس يرجح كون أنهم جاءوا من الجنوب من قرب منابع النيل الأزرق ، كموجة حامية مبكرة مازالت بقايا أصولها موجودة في الحبشة والصومال وان كانت قد دخلتها هناك ومنذ ذلك الوقت دماء زنجية كثيرة . وعلى أية حال فقد كان البداريون قادمين جددا الى وادى النيل بالقطع ، وقد أزاغوا التاسيين وربما سابقيهم وحلوا محلهم.. والمهم أنهم مرتبطون قطعا بنمط وسلالة ما قبل الأسرات التي تلي بعد ذلك رغم خلو هذه من المؤثرات أو المؤشرات المتزنجة(٣).

ما قبل وقبيل الاسرات

أما أولى سلالات ما قبل الأسرات هذه فهي أهل نقاده في ثنية قنا، والنقاديون يشبهون البداريين كثيرا في جوانب، كما يختلفون عنهم في جوانب، مما يجعلهم في الواقع جماعتين مختلفتين من أصول مترابطة أو متقاربة، فأهل نقاده طوال، ربما أطول من البداريين، والأنف أضيق، وكذلك بروز الفك أقل، أما الرأس فطويل ويخلو تماما من عرض الرأس، ولأن عددهم أكبر، فيبدو أنهم قد امتصوا البداريين في النهاية.

أما عن مصر ما قبيل الأسرات، فان روبير شارل يقدم لنا صورة خاصة من

---

(1) Coon, P.101 .
(2) 1963 P. 82 .
(3) Coon , P. 93 - 6 .

دراسة على عينة عظمية من مقابر حلوان، فأولا، ٩٠٪ هم من طوال الرؤوس ومتوسطيها، بينما لا يزيد عرض الرأس على ١٠٪ من السكان، ثانيا، فان معظم السكان نحو ٦٠٪ من العينة ينتمى الى النوع الحامى، بينما ينتمى العشر الى مجموعة الكرومانيون بأنواعها المختلفة من المتوسطى القديم والألبى - المتوسطى والألبى، يكملها عناصر جريمالدية وأخرى أطلنطية - نوردية.

بصيغة أخرى، فان ثلث السكان تقريبا يشير الى أصول افريقية خالصة من الأثر الزنجى، والربع الى أصول افريقية بها تأثيرات زنجية أو متزنجة، ونحو الخمس الى أصول متوسطية، والعشر الى أصول هللينية Helladique، والباقى إلى أصول من الشرق الأوسط Nord-canaaneenne ، و تبلغ نسبة العناصر الأصلية فى العينة نحو أربعة الأخماس، مقابل الخمس للعناصر الوافدة، وهى نسبة عالية تشير الى ارتفاع نسبة المقيمين الأجانب فى مصر، خاصة من العالم الهلينى، منذ وقت مبكر.

الخلاصة النهائية أن الغالبية العظمى وقاعدة الأساس تتكون من عناصر أصيلة من افريقيا البيضاء والبحر المتوسط Sub-mediterraneenne ، أضيفت إليها عناصر ثانوية من افريقيا السوداء متزنجة بل وأحيانا زنجية، ثم أخيرا عناصر من عالم البحر المتوسط كالسورية - الكنعانية وحتى البلقانية واليونانية (١).

تلك صورة مبسطة للتكوين الجنسى فى عصر ما قبل وما قبيل الأسرات على الترتيب، فى نقاده ثم فى حلوان.. ومن الناحية الأخرى هناك نظريات وآراء أخرى مختلفة.. فمن دراسة بعض الجماجم فى منطقة طيبة ترجع الى ما قبل الأسرات حتى العصر الرومانى، وجد طومسون وماكيفر منذ وقت مبكر مجموعتين: مجموعة ذات وجه عريض قصير وأنف عريض، وأخرى ذات وجه طويل ضيق وأنف ضيق، تضاف اليهما مجموعة أخرى وسط بين الاثنتين.. أما مورتون فيلخص الصورة فى أن المصريين فى الشمال كانوا وسطا بين العنصر الهندو - أوروبى والعنصر السامى، بينما كان المصريون فى الجنوب أقرب الى العنصر الهندى - العربى، ثم منذ الدولة الحديثة وقع الاختلاط بين الطرفين بالتدريج، مع تسرب آثار زنجية باستمرار من الجنوب.. بالمثل ذهب رايزنر من دراساته على منطقة الاهرام بالجيزة الى أن هناك مؤثرات زنجية وأخرى أرمينية دخلت فغيرت التركيب الجنسى للمصريين فى عصر الأسرات عما كان عليه فى عصر ما قبل الأسرات، ولكن

(1) Robert - P. Chaarles, "Contribution `a l'anthropologie de l'Egypte ancienne. Etude des cranes protodynastiques d'Helouan", B.S.G.E., 1961, P. 218 - 221.

البعض يرفض هذا الرأى (١).

غير أن أهم النظريات المطروحة فى التاريخ والتكوين الجنسى لمصر فى تلك المراحل المبكرة قد تكون نظرية مورانت والبطراوى، وهى تبدأ من الثنائية العنصرية فيما قبل الأسرات، ولكنها تنتهى بالوحدة الشاملة فى العصر التاريخى، فيجد مورانت أن هناك عنصرين فى مصر ما قبل الأسرات : واحد فى الدلتا ومصر الوسطى، والآخر فى مصر العليا، ثم توغل العنصر الشمالى بالتدريج جنوبا فحدث الاختلاط بين الاثنين.. من هنا لا نصل الى العصور التاريخية إلاوالمصريون قد أصبحوا جماعة بشرية متجانسة بالمعنى السلالى.

بالمثل يشير البطراوى الى شعبين أو قومين منذ ما قبل الأسرات، شعب الشمال وشعب الجنوب، فأما شعب الشمال فيتركز فى ٣ مجموعات فى مصر الوسطى ما بين رأس الدلتا والفيوم، والنسبة الرأسية بينه ٧٥، والأنف معتدل.. أما شعب الجنوب فيتوزع بين ٤ مجموعات تمتد من المنيا حتى وادى حلفا أى الشلال الثانى، والنسبة الرأسية بينه ٧٢ أى أن الرأس أطول، والأنف أعرض نتيجة للأثر الزنجى الذى تسرب من الجنوب خاصة فى النوبة وبالأخص بين النساء، وقد ظل هذان الشعبان - يمضى البطراوى - فى عزلة حتى الدولة الوسطى، حين أخذ شعب الشمال يتوغل سلميا نحو الجنوب حتى ظهر فى طيبة فى ذلك العصر، ثم فى دندره فى عصر الدولة الحديثة، ومن ثم تم الاختلاط بين الشعبين الى أن أصبح سكان مصر العليا وسطا من الناحية الأنثروبولوچية بين شعبى الشمال والجنوب (٢).

ولعلنا نستطيع أن نلخص مجمل نظرية مورانت والبطراوى فى تاريخ مصر الجنسى المبكر فى أنه كانت هناك سلالتان من مصريى العصر الحجرى القديم، متميزتان ولكن مترابطتان، واحدة فى الشمال فى مصر الوسطى، والثانية فى الجنوب فى مصر العليا، والأخيرة تمتاز بنسبة رأسية أقل، ونسبة أنفية أعلى مع بعض بروز فى الفك، أى مؤثرات أكثر زنجية، وقد استمر هذا الفارق بين الشمال

(1) G. Elliot-Smith, in : the archaeological survey of Nubia, Cairo, 1910, vol. 2, P. 16-28.

(2) A. Batrawi, " The racial history of Egypt & Nubia", J.R.A.I., vol. 75, 1945, P. 91 ff., "The racial relationships of the ancient & Modern population of Egypt & Nubia," J.R.A.I vol. 76, 1946, P. 1137 ff.

والجنوب حتى عصر ما قبل الأسرات.. حتى اذا ما كان عصر الأسرات أخذ العنصر الجنوبى يتقهقر ويتراجع نحو الجنوب، وإن تخلفت منه جيوب فى الصعيد، بينما أخذ العنصر الشمالى يزحف تدريجيا أعلى النهر حتى صار سائدا فى كل أنحاء مصر منذ حوالى الدولة الوسطى.

وعلى الجملة، يبدو أن بداية تاريخ مصر الجنسى تتلخص أساسا وفى الاتجاه السائد فى أنه بينما كانت هناك جماعات من طوال الرؤوس فى الصعيد، كانت بالدلتا جماعات أخرى من جنس البحر المتوسط أيضا إلا أنها أعرض رأسا نوعا والأنف أضيق نسبيا، ولئن كان هذان النمطان هما طرفى النقيض فى سكان مصر الأصليين أو الأولين، فقد أصبحا منذ بداية عصر الأسرات وحتى العصر المسيحى قطبى أنثروبولوچية مصر جميعا.. وكل تطورها إنما هو محصلة التفاعل بينهما.. فكل تاريخ مصر الجنسى عبر ٣٠٠٠ سنة كان ببساطة إحلال نمط مصر السفلى بالتدريج محل نمط مصر العليا، بمعنى أن الرأس يزداد عرضا باستمرار مع الاتجاه الى ضيق الأنف المطرد.

من هذا نرى أن بعض الدراسات الأنثروبولوچية، وكذلك الأركيولوچية، نشير إلى أنه قد لا يكون هناك اتصال واستمرار بالضرورة بين سكان العصرين الحجرى القديم والحديث، إذ ترجح أن الجماعات الأولى ربما اختفت أو انقرضت وحلت محلها الجماعات الثانية، كما أن بعض الدراسات الأخرى تشير الى العكس، غير أن هذه وتلك فروض نظرية غير قاطعة أو يقينية.

على أن الأدلة توحى قطعا ، من الناحية الأخري ، بأن ثمة استمرارية جنسية ما بين سكان العصر الحجرى الحديث وما بين عصر ما قبل وما قبيل الأسرات إلى عصر الأسرات ، بمعنى أن هذه العناصر جميعا قد دخلت بدرجة أو بأخرى وبصورة ما فى تكوين سكان مصر التاريخية . ولسنا بحاجة طبعا إلى أن نضغط على استمرارية الجنس المطلقة بين ما قبل الأسرات والأسرات (١) .

المصريون القدماء

هذا إذن، بشكل عام، عن المصريين «الأقدمين» فماذا ـ إن صحت التفرقة ـ عن المصريين «القدماء» بالمعنى المعروف، أى أولئك الذين انحدر منهم مباشرة مصريو

(1) C.S. Myers, "Contributions to Egyptian anthropology", J.R.A.I., 1905,P. 91, 1908, P. 130.

ما قبل وما قبيل الأسرات، والذين يعد فراعنة الأسرات نفسها تتويجا تاريخيا لهم؟ (كان المصريين التاريخيون أى الـفرعونيون بناة الأهرام الأنو Anu أى البدائيون) (١) ثمة هنا حقيقتان أساسيتان أو ثلاث ينبغى أن تعلو فوق كل التفاصيل، الأولى كما يقول شانتر، هى أن المصريين القدماء شعب أصيل فى مصر autochtone ولم يفدوا إليها من مكان آخر (٢)، الثانية كما يقول مايرز، هى أن المصريين القدماء الأصليين يبدأون وهم جنس متجانس أساسا فى صفاته وتركيبه (٣) الثانية كما يقول كون، هى أن احتمالات الاختلاط الهامة قلت مع ومنذ بداية عصر الاسرات التاريخية.

فيما عدا هذا، فان هنا أيضا تختلف النظريات اختلافا بعيد المدى، ويمكن على سبيل التيسير والتبسيط أن نصنف معظم النظريات المتاحة والآراء المطروحة فى تيارين رئيسيين على طرفى نقيض، الأول يذهب الى وحدة النوع أو الأصل، بمعنى أنه نشأ عن عنصر نقى واحد فقط أو رئيسى، والثانى يذهب الى تعدد العناصر الجنسية التى دخلت فى تكوين ذلك الأصل، وبين هذين القطبين المتنافرين تتراتب النظريات المختلفة بصورة انتقالية من البسيط الى المركب الى المعقد فالأعقد، وكلها، على أية حال لم ينج من النقد أو الاستبعاد علميا.

فأما وحدة الأصل فان أول وأقوى من يمثلها هو شانتر، الذى انتهى الى أن المصريين القدماء - كالمحدثين - يمثلون جنسا أو عنصرا واحدا رغم كل الهجرات الدخيلة، على أن الملاحظ أنه عاد فميز فى التركيب الجسمانى للمصريين بين نوعين أساسيين، واحد دقيق ضئيل الجسم، وآخر ربعة أقصر وأكثر امتلاء، كذلك اعتبر بول Boule أن المصريين ينتمون الى عنصر متوسطى واحد هو ممثل نقى للجنس الأبيض.

ثم جاء سيرچى بجنسه الشهير جنس البحر المتوسط، وأدخل فى فرعه الافريقى المصريين القدماء والمحدثين على السواء، ومن بعده قسم چوفريدا - روچيرى ذلك الجنس الى شعبتين: الليبيين والإثيوبيين، وأدخل المصريين القدماء، مصريى ما قبل

---

(1) Haddon, P. 39.

(2) E. Chantre, Recheerches anthropologiques dans l'Afrique orientale, Egypte, 1904, P. 302 - 3.

(3) C.S Myers, "Contributions to Egyptian anthropology", J.R.A.I., 1905, P. 91, 1908, P. 130.

الأسرات، فى الشعبة الاثيوبية (١) وهاتان الشعبتان تقابلى بالتقريب شعبتى الحاميين الشماليين والشرقيين على الترتيب عند سليجمان فيما بعد، الذى صنف المصريين القدماء والمعاصرين فى الشعبة الأخيرة، وهو التصنيف السائد الآن والمقبول كقاعدة عامة.

أما نظريات تعدد الأصل فتبدأ بحسب ترتيبها من البسيط الى المركب، بنظرية تومبسون وماكيفر التى ترى فى سكان طيبة القديمة دليلا على تواجد جنسين مختلفين تماما فى التكوين الجنسى هما الأبيض والأسود، وترى كذلك أنهما ظلا بلا تغيير بسبب الانعزال الجنسى بينهما(٢).

ثم تلى نظرية إليوت ـ سميث المعروفة والتى تتلخص فى أن أهم العناصر الجنسية، أى القاعدة الأساسية، فى تكوين المصريين القدماء عنصر يشبه أكثر الأنواع شيوعا بين البربر المحدثين غير أنه فى أوائل عصر الأسرات غزت مصر السفلى موجة من العناصر الأرمينية (أى اللفانتية) عدلت فى القاعدة الأساسية، أما مصر العليا والنوبة فقد تأثرت فى الأصل ومنذ البداية بخليط طفيف من نوع البوشمن، كما دخلت مؤثرات زنجية من عناصر طويلة القامة إبان الأسرة الثالثة، وأخيرا وفيما بعد أدخلت هجرات الليبيين وأهل البحر Sea Folk جنس البحر المتوسط، ومن هذه العناصر جميعا تشكل التركيب الجنسى لمصر القديمة (٣).

ثم أتى دارت Dart بتركيبة أكثر تعقيدا واختلاطا، فعلى أساس قياس نحو ٣٠٠٠ جمجمة، حاول دارت أن يحدد ذبذبات التكوين الجنسى لسكان مصر عبر ٧٠٠٠ سنة، فانتهى الى أن هناك ٩ أنواع جنسية دخلت فى هذا التكوين هى بحسب تسمياته: البوشمنية Bushmenoid ، البوسكوبية Boskopoid، المتوسطية، الأرمينية، المغولية، أقزام افريقيا الشرقيون Eastern Negritoes، النوردية، ثم ٣ أنواع مختلطة بين تلك السابقة.. ولكن عند فيرتشنسكى أن هذه النظرية غير محتملة ولا مقبولة، ويكفى كما يقول أن أهل البدارى يظهرون فى تصنيف دارت كنورديين فى معظمهم.

---

(1) V Giuffrida - Ruggeri, "Were the predynastic Egyptians Libyans or Ethiopians ?", Man, 1915, P. 51 - 6.

(2) R. Thompson, D. Randall-Maciver, The ancient races of the Thebaid, Oxford, 1905.

(3) G. Elliot-Smith, The ancient Egyptians, Lond., 1923, P. 14 et seq.

وبعد دارت جاءنا فالكنبورجر Falkenburger بخلطة لا تكاد تقل تعقيدا . فعلى أساس دراسة ١٨٠٠ جمجمة ، تعرف على ٤ أنواع أو عناصر أساسية تدخل فى تكوين المصريين الأقدمين : عنصر الكرومانيون ، عنصر الزنوج ، نوع البحر المتوسط ، ثم نوع يمثل خليطا من الثلاثة الأخرى . وقد وجد فالكنبورجر أن نسبة العناصر الثلاثة الأولى مجتمعة تؤلف الغالبية العظمى من السكان ، بينما يتراوح العنصر الرابع والأخير بين نحو الربع والنصف من المجموع . غير أن هذا يشكك البعض فى نتائج وقيمة الدراسة كلها ، إذ أن القاعدة العامة فى جميع المجتمعات البشرية هى أن الأغلبية العددية أو النسبية هى دائما للعناصر المختلطة لا النقية (١) .

أخيرا وليس آخرا ، توصل فيرتشنسكى من دراسة مجموعات من الجماجم تمتد مما قبل الأسرات حتى الدولة الحديثة ، إلى أن التركيب الجنسى لمصر القديمة يشتمل على ٨ أنواع مختلفة هى : المتوسطى ، الحامى (أو البربرى) ، الشرقى (أو السامى) ، الأرمينى ، الكرومانيون Cro-Magnonoid ، النوردى ، القزمى ، الزنجى (أو السودانى أو النيلوتى) ، هذا طبعا بالاضافة إلى كل توليفات الخلط الممكنة بين تلك الأنواع الأصلية . أما من حيث الأهمية النسبية ، فانه يجد أن العنصر الحامى هو أكثرها شيوعا وله الصدارة ، خاصة فى شكل خليط مع المتوسطى والشرقى والأرمينى. وعلى العكس ، فان أثر العرق الزنجى ظل ضئيلا جدا حتى الدولة الحديثة .

غير أن فيرتشنسكى يجد للحامى مفهوما خاصا يختلف عن المفهوم التقليدى . فبدلا من التصور السائد للحاميين كشعبة من الجنس الأبيض مع ملامح انتقالية إلى الجنس الأسود ، فانه ينظر إليه كشعبة من الجنس الأبيض مع ملامح انتقالية إلى الجنس الأصفر ، وذلك على أساس وجود بعض الملامح المغولية الطفيفة فى المصريين المحدثين كما رآهم ويراهم . وتنحصر هذه الملامح أو المؤثرات المغولية ، أولا وقبل كل شئ ، فى الأرضية المصفرة المحققة – على حد تعبيره – فى قاع لون البشرة . ثانيا ، هناك عرض الوجه الذى لا يرجع إلى تأثير زنجى وإنما إلى شدة ارتفاع عظام الوجنتين . ثالثا ، بروز الفك الأعلى ، ولكن دون الأسفل ، الأمر الذى لا يعد ظاهرة زنجية . رابعا ، ضيق إطار العين ،المائلة أيضا فى بعض الحالات ، مع درجة أو أخرى من الطية المغولية أحيانا .

(1) A . Wiercinski, "Introductory remarks concerning the anthro pology of ancient Egypt", B.S.G.E., 1958, P. 77-78.

ورغم أن مجموع هذه الصفات يشير إلى مؤثرات من الجنس المغولى الأصفر ، ورغم أن البوشمن يعدون تقليديا بمثابة عنصر انتقالى بين الجنسين الأصفر والأسود ، فان فيرتشنسكى يستبعد كلية إمكان ردها إلى مؤثرات بوشمنية قديمة فى أصول المصريين الأقدمين . أولا لخلو المصريين تماما من الشعر المفلفل ، وثانيا من قصر القامة كذلك ، فضلا - على الجانب الأركيولوچى البحت - عن غياب رسوم الصخور الملونة (الشهيرة الارتباط بالبوشمن) من كل الآثار المصرية القديمة .

وبدلا من ذلك فانه يجد تشابها مثيرا فى الجمجمة بين العنصر المصرى والعنصر الحامى من درافيد الهند الذين يحملون مؤثرات مغولية . ومن هنا ينتهى إلى أن العنصر الحامى لابد قد نشأ بين مجموعة بشرية قديمة جدا فى مكان يمكن فيه تبادل الچينات مع عناصر مغولية صفراء . وأكثر المناطق احتمالا لهذا الموطن الأصلى هى الأجزاء الغربية من وسط آسيا ، خاصة التركستان . وعلى هذا يفترض أن واحدة من أولى هجرات العصر الحجرى الحديث جلبت الحاميين من هناك إلى مصر ، حيث لم يكونوا بها من قبل .

معنى هذا ، حسب فيرتشنسكى ،أن الحاميين و/ أو أقدم حضارات العصر الحجرى الحديث فى مصر وافدة لا أصيلة ، كما أن مهد الحاميين الأول ليس أفريقيا كما كان الاعتقاد السائد ، وبالمثل لا يصح الحديث عن مهد أفريقى لجنس البحر المتوسط أو الشرقى حيث أن موطنه الأصلى غرب آسيا وجنوب أوروبا (١).

ومن قبل فيرتشنسكى ،كان لآرثر كيث رأى يقترب من بعض هذه الآراء ويبتعد عن بعضها الآخر . فعنده أن الحاميين الأفريقيين كانوا فى أواخر عصر البلايستوسين مرتبطين بالعناصر الدرافيدية الهندية عن طريق سلسلة من العناصر الانتقالية . وهكذا يكون المصريون على علاقة قرابة بعيدة مع سكان الهند، لكن علاقتهم مع الحاميين السمر الشعث كانت أقرب وأكثر مباشرة . وحتى إلى اليوم فانهم مرتبطون بجماعات قلب إفريقيا عن طريق سلسلة من العناصر الانتقالية تترامى بطول وادى النيل . ولعل أوثق قرابة لهم هى مع الليبيين الذين يترامون غرب الدلتا بطول ساحل المتوسط . ثم لما تحولت الهضاب المحيطة إلى صحراء واتجهت مختلف الجماعات إلى أوطان جديدة فى وادى النيل وعلى ساحل البحر الأحمر والمتوسط انقطعت بقوة صلة أجداد مصريى ما قبل الأسرات بسائر أعضاء جنسهم من الليبيين غربا وجماعات البحر الأحمر شرقا ، إلا أن صلتهم بأفريقيا المدارية استمرت بلا انقطاع .

(1) Ibid., P. 81 - 3.

وفيما عدا هذا ، فان كيث يرى أن تكوين الجنس القوقازى إنما حدث وتم فى غرب آسيا ، وأن من غرب آسيا انتشر العنصر القوقازى لا إلى أوروبا وحدها ولكن أيضا إلى أفريقيا شمال الصحراء . فاذا كان ذلك كذلك - والأدلة قوية على ذلك فى تقديره - فلا يستبعد أن القوقازيين قد استقروا فى مصر السفلى فى تاريخ أسبق بكثير لعصر ما قبل الأسرات ، ولهذا فقد يكون العنصر ذو الرأس الكبير الذى عثر عليه بمصر السفلى هو من أصل قوقازى (١) .

النظرية الأصولية : الحاميون الشرقيون

هذا حصر ومسح واف لمعظم الاجتهادات العلمية فى أصول المصريين القدماء أجداد الفراعنة المباشرين ، ولكن الرأى السائد بين جمهرة الأنثروبولوچيين والأكثر قبولا لديهم كان ولا يزال حتى الآن هو رأى سليجمان (٢) ، أى أنها النظرية الكلاسيكية يعنى . جوهر النظرية أن المصريين القدماء ينتمون أساسا إلى مجموعة الحاميين الشرقيين ، الذين ينتشرون حاليا فى كل شمال شرق أفريقيا حتى القرن الافريقى ، والذين يؤلفون مع الحاميين الشماليين فى شمال غرب أفريقيا (أى إقليم أطلس أو البربر أو المغرب) مجموعة لغوية واحدة .

ورغم فروق محلية كثيرة فى اللغة كما فى الجنس، نتيجة للانتشار الجغرافى الواسع المدى لكلتا الشعبتين، الأولى على المحور الطولى والثانية على المحور العرضى، فانهما معا وحدة اثنية أو اثنولوچية واحدة لاشك، من أصل واحد مشترك بلا جدال، بل من أصل ضيق وتشعبهم وتباينهم لم يقع إلا منذ عهد حديث للغاية نسبيا، ربما فى أواخر عصر الجفاف بالصحراء .

ففى العصر المطير كان العمران فى النصف الشمالى من افريقيا على عكس نمطه الحالى: كانت الصحراء هى المعمور، ووادى النيل وإقليم جبال أطلس هى اللامعمور، فكان سواد السكان ينتشر فى رقعة شاسعة تغطى الصحراء المصرية ـ الليبية.. فلما حل الجفاف تحولت هذه الرقعة الى بؤرة انتشار وتوزيع لكتلة سكان الصحراء يمينا ويسارا، يمينا الى النيل ويسارا الى أطلس، وبذلك انشطرت الكتلة الأم الى جزيرتين بشريتين منفصلتين انفصالا تاما وواسعا هما على الترتيب الحاميون الشرقيون والحاميون الشماليون، ولعل هذا أن يفسر الأصل الجنسى

---

(1) Arthur Keith, Anew theory of human evolution, Lond., 1948, P. 305 - 6.
(2) C.G. Seligman, Races of Africa, H.U.L., 1939, P. 96 ff.

ا شترك ثم الانفصال الجغرافى الذى لا يغير مع ذلك من وحدة المجموعة الحامية ككل.

وهذه الوحدة بدورها تقابل وتقارب وحدة أخرى كبرى وشقيقة هى المجموعة السامية فى الجزيرة العربية أو غرب آسيا العربية، وكلتاهما معا تؤلف فرعا من جنس البحر المتوسط الأوروبى القوقازى، وان كان البعض ـ خطأ ـ يقصر العلاقة مع الأوروبيين على الحاميين الشماليين دون الشرقيين مميزا إياهم باسم الجنس الليبى.

ومن المسلم به أن الحاميين والساميين تعديلات من أصل واحد مشترك، وأن هذا التفرع والتباين لم يحدث هو الآخر إلا منذ فترة حديثة للغاية نسبيا وإن كانت أقدم بالطبع من تفرع الحاميين الشرقيين والشماليين، ولو أننا لا نعرف على وجه الدقة أين كان البيت الجغرافى المشترك للحاميين والساميين قبل أن ينفصلوا ويتباعدوا ويتخصصوا.

وحتى من الناحية اللغوية نفسها فان الحامية، التى تنقسم الى ثلاث مجموعات هى البربرية والمصرية القديمة والكوشية، يتشابه كل فرع منها مع السامية بقدر ما يتشابه مع الفرع الآخر، الى حد دعا البعض الى اعتبار الحامية والسامية مجموعة كبرى واحدة مع ضم السامية كفرع رابع.. بل إن أوزفالد منجين كان يعتبر اللغة المصرية القديمة مجرد خليط من الفروع الثلاثة الأخرى، أى البربرية والكوشية والسامية (١).

والمتفق عليه بعد هذا هو أن الموطن الأصلى للحاميين آسيوى، لعله فى جنوب الجزيرة العربية أو ربما فى منطقة إلى الشرق من ذلك أكثر، على أن هناك، مثل سيرچى أو معه، من يضع هذا الموطن فى القرن الإفريقى، ومهما يكن فلابد للحاميين فى الحالين من أن يمروا بمنطقة القرن الإفريقى وصولا إلى أوطانهم النهائية سواء فى حوض النيل أو فى اقليم المغرب.. وهذا ما حدث بالفعل بالنسبة للحاميين الشرقيين فى طريقهم إلى مصر.

فأغلب الظن أنهم استداروا مع ساحل البحر الأحمر الغربى ثم تتبعوه حتى دخلوا مصر عن طريق الصحراء الشرقية ومنها انحدروا إلى وادى النيل عن طريق وادى الحمامات على الأرجح . وبهذا كان المحور الجبلى المحصور بين حوض النيل والبحر الأحمر منذ أقدم العصور ممرا للرعاة نحو الشمال مثلما كان وادى النيل

(1) Coon, P. 445.

نفسه ممرا للزراع فى الاتجاه نفسه بعد ذلك (١) . ومنذ ذلك الوقت شكل هؤلاء الحاميون الشرقيون الفرشة الأساسية والأساس القاعدى فى تكوين مصر الأنثروبولوچى .

غير أنهم تركوا قبل ذلك على امتداد الطريق أجزاء من جسمهم الأنثروبولوچى تنتشر كالجزر البشرية فى الصحراء ابتداء من ارتريا حتى جنوب صحراء مصر الشرقية . وهذه الجماعات ، التى تعرف فى مجموعها باسم البجا ، هى التى تعد اليوم بمثابة الممثلين الأحياء لقدماء المصريين فى عصر ما قبل الأسرات ، أو هم كما يعبر سليجمان « قدماء المصريين الأحياء » (٢)

ويجوز لنا هنا أن نتسأل : ما الذى جذب أو دفع الحاميين من الجنوب إلى مصر فى الشمال ؟ لعل نظرية العصر المطير ثم عصر الجفاف ، مرة أخرى ، هى التى يمكن أن تقدم إجابة معقولة . فأثناء عصر الجفاف أخذ نطاق المطر ينحسر عن الصحراء الكبرى تدريجيا فى اتجاهين : نحو الشمال ونحو الغرب ، أى أنه بدأ فى الجنوب قبل الشمال وفى الشرق قبل الغرب . وعلى العكس استمر نطاق من المطر إلى وقت متأخر أكثر فى الشمال وفى الغرب (٣) . وربما من هنا بدأ الجفاف يدهم منطقة القرن الأفريقى مبكرا وأولا ، فاضطر السكان إلى الهجرة التدريجية من الجنوب إلى الشمال خطوة بخطوة ونطاقا بنطاق مع تأرجح المطر فى هذا الاتجاه .

هكذا تحرك الحاميون باطراد نحو الشمال على طول امتداد البحر الأحمر وعبر كل الصحراء حتى أوصلتهم الرحلة فى النهاية إلى مصر وصحاريها أولا، إلى أن تم الجفاف النهائى واكتملت الظروف الصحراوية فتراجع بعضهم عائدين من الصحراء المصرية - الليبية إلى الوادى بينما تقدم البعض الآخر إلى اقليم أطلس على نحو ما رأينا فى انشعاب الحاميين الشرقيين والشماليين.. وبهذا وذاك تكون هجرة الحاميين من القرن الأفريقى شمالا إلى مصر قد تعاصرت مع البدايات الأولى لعصر الجفاف ، بينما انشعابهم إلى شرقيين وشماليين قد تعاصر مع نهاياته الأخيرة .

نقطة أخرى لابد أن تستوقفنا فى موجة الحاميين الشرقيين : مصدرها الجنوبى فمصر القديمة ، مصر ما قبل الأسرات ، عمرت بهذا أساسا من مصدر جنوبى شرقى عبر القارة وعن طريق وادى الحمامات فى النهاية . اللافت هنا هو أن

(1) Coon, P. 458.
(2) Races of Africa, P. 109.
(3) V.G Childe, New light on the most ancient East, Lond., 1935, P. 90.

الرواية الشعبية التقليدية تتفق مع النظرية العلمية وتدعمها . فالمصريون القدماء فى رواياتهم الشفوية لبعض الرحالة المتأخرين من الاغريق وغيرهم أشاروا إلى تقليد قديم شائع بينهم مؤداه أن أجدادهم إنما أتوا من الجنوب والشرق ، وأنهم دخلوا وادى النيل من خلال وادى «رهنو» ، الحمامات ، وقد كان من هنا تقديسهم لهذا الطريق طريق الأجداد حتى سموه « طريق الآلهة » .

وقد يكون من الطريف بعد هذا أن نربط هذا التاريخ الافتتاحى للتعمير بتسميات أصحابه وبتسميات وطنهم الجديد . فالحاميون من ناحية هم نسبا أبناء حام بن نوح ، ومن ناحية أخرى يقول لنا كثير من المؤرخين العرب إن مصر سميت باسم مصر بن بيصر بن حام بن نوح ، ثم قبط ثم أتريب (١) . فاذا كان ذلك كذلك فلعلنا نستطيع أن نتصور أن الحاميين الشرقيين عندما دخلوا وادى النيل من وادى الحمامات عند ثنية قنا أطلقوا اسم قبط على أول مدخل لهم فكانت قفط ، المدينة المعروفة . ثم أطلق اسم مصر (ابن بيصر) على البلد كله بعد أن تقدموا فيه وعمروه نهائيا ، مثلما أطلق اسم أتريب ضمن ما أطلق فيما بعد على المدينة المعروفة جنوب شرق الدلتا ...إلخ .

النظريات المضادة

تبقى وقفة أخرى لازمة لنناقش ونفند نظرية علمية حديثة مضادة ، ولا نقول ضد – علمية فلبيترى نظرية خاصة يفسر بها ظهور حضارة الأسرات الفرعونية حولتها من ظاهرة حضارية إلى ظاهرة جنسية . فقد جاء بحضارة الأسرات على يد جنس جديد من عراض الرؤوس «الجنس الجديد New Race » أو «جنس الأسرات Dynastic Race » كما سماه، استورده من مصدر آسيوى، لعله من منطقة العراق، أتى به عن طريق البحر الأحمر وأدخله عن طريق وادى الحمامات (٢)، فكأن هذا الجنس الجديد لا يمثل فقط انقطاعا تاما فى الاستمرارية الأنثروبولوجية فى تكوين مصر، بل وحضاريا كذلك. وعلى الجانب الأول نقصر مناقشتنا هنا.

فأما عرض الرأس كظاهرة أنثروبولوچية فموجود فى مصر منذ ما قبل الأسرات من خلال المؤثرات الأرمينية، ولا حاجة بأحد الى استيراد جنس جديد الى مصر لتفسيرها، ولذا ينتهى فيرتشنسكى مثلا الى أن نظرية غزو الجنس الجديد

---

(١) المسعودى ، مروج .

(2) W. M. Flinders Peetrie, "Migrations", J.R.A.I. vol XXXVI, 1906, P. 12.

عريض الرأس «بعيدة عن الاحتمال» (١) والأحرى أن يقول محض خرافة وخيال، وفيما عدا هذا الجانب الطبيعي، فان كل دليل بيترى وكل أساسه لهذه النظرية الضخمة لا يعدو وجود رسوم فرعونية لسفن مرتفعة المقدمة والمؤخرة مما لم تعرف مصر وكان شائعا فى السفن السومرية بالعراق ، إلى جانب أسطورة الرواية المصرية عن طريق وادى الحمامات كطريق الأجداد.

ومن الواضح كم هى هشة دلالة رسوم السفن ، كما أن دلالة طريق الحمامات تحتمل تأويلا آخر أكثر إقناعا . وأهم من ذلك أن طريق الحمامات طوال التاريخ المعروف لم يكن مدخلا هاما أو حتى ثانويا لمصر ، ولم تدخله حتى غزوة حربية عابرة واحدة . وليس من المعقول أن تعمر مصر البرية بجنس كامل عبر طريق بحرى يدور بالضرورة حول كل الجزيرة العربية برمتها ، فى حين أن الطريق البرى عبر الهلال الخصيب مطروق منذ فجر التاريخ وكان منذ ما قبل التاريخ طريق الغزاة والمعمرين إليها .

هذا ، وقد عاد هنرى فرانكفورت فيما يبدو إلى نظرية شعب وادى الحمامات ، فأتى بهجرة لجماعة من البشر عن طريقه فى أواسط عصر ما قبل الأسرات انتهى بها إلى وادى النيل . وفى الفترة نفسها أتانا نيوبرى ، من الناحية الأخرى ، بموجة من المهاجرين من سوريا ، شمال سوريا ، استوطنت مصر ، بل ذهب إلى أبعد من هذا فزعم أنها هى التى اخترعت الكتابة الهيروغليفية (٢) . وفضلا عن هذا فان نيوبرى نفسه تصور موجة مهاجرين أخرى أتت من حافة الدلتا الغربية من منطقة مريوط ، كما تكررت كنتيجة لفترة من قلة المطر موجة مماثلة حملت بدوا ليبيين بهم ميل إلى قدر من الشقرة هم التحنو (أو التمحو) (٣)

وهناك نظرية ، أشد تعقيدا وأبعد احتمالا ، تربط أو ترادف بين التحنو والعموريين . فتذهب النظرية إلى أن العموريين المعروفين فى تاريخ الشام هم نورديون أتوا إلى الشام إما مباشرة من الاستبس الأوراسى وإما لفوا عن طريق غرب أوروبا وأيبيريا وشمال إفريقيا فليبيا حيث ظهروا كالتمحو الذين أسقطوا الأسرة السادسة فى مصر كما يقال إلى أن طردوا فى الأسرة العاشرة ثم ظهروا كالعموريين شرق الأردن فى النصف الأول من الألف الثالث قبل الميلاد(٤).

---

(1) P. 83.

(٢) هارولد بيك، هربرت جون فلير، الأزمنة والأمكنة، مترجم، القاهـرة، ١٩٦٢، ص ١٦٧.

(٣) السابق ، ١٥٧، ١٧٠ .

(4) Haddon, P. 98.

وأيا كان الأمر فى هذه الموجات أو تلك ، فان فلير يرى أن هؤلاء المهاجرين الجدد ، القادمين من جبال البحر الأحمر بطريق الحمامات من جهة ومن الاتجاه السورى من جهة ومن حافة الدلتا الغربية من جهة ثالثة ، قد أضافوا إضافة هامة كبيرة لسكان مصر فى عصر ما قبل الأسرات . كما يضيف أن هذا انتظم كثيرا من الصراع بين المهاجرين والسكان الأصليين من ناحية وبين المهاجرين بعضهم البعض من الناحية الأخرى كما تشير نقوش وآثار عديدة (١) . غير أن المفهوم أن هذه الاضافات كانت مكملة فقط ، ولم تغير الأساس الحامى القاعدى .

الانثروبولوچيا التشريحية
مصريو ما قبل الأسرات

كيف كانت تبدو هيئة المصريين القدماء فى عصر ما قبل الأسرات ؟ قدم لنا إلليوت سميث الاجابة فى هذا البروفيل الواضح . كان أقدم من عرفنا من سكان مصر العليا قوما دون متوسط الحجم المعتاد للإنسان ، كما لم يكن تكوينهم العضلى بادى النمو بل كان ضعيفا إلى حد يصعب معه جدا أن نحدد إلى أى الجنسين تنتمى بقاياهم من جماجم أو عظام ، وإلى حد أن دعاهم البعض – ربما دون مبرر لائق – « بالجنس النسوى Feminine rac » . على أن صفاتهم الطبيعية تبدى قدرا عظيما من التجانس . فالقامة عموما حوالى المتوسط ، ١٦٣سم . أما النسبة الرأسية فحوالى ٧٥ ، أى رأس طويل . غير أن الرأس كان صغيرا نوعا وضيقا ، مع مؤخر بارز وجبهة غير عادية الضيق ، بحيث يبدو شكل الرأس كله حين ننظر إليه من أعلى فى نمط متميز جدا هو نمط « صندوق كفن الموتى » المعروف كما سمى بالفعل coffin-shaped . كذلك كان الوجه بيضاويا طويلا وضيقا نوعا . أما الأنف فأعرض قليلا وأكثر تسطحا من الأنف الأوروبى ، دون أى ميل متزنج مع ذلك . وكان الشعر بنى اللون داكنا أو أسود ، إما مسترسل وإما مموج ، لكن بلا أدنى شبهة من الصفات الزنجية . أما شعر الوجه فخفيف ، إلا الذقن حيث تتكثف لحية كثة كتلك التى تتواتر فى لوحات الرسوم الفرعونية (١) .

من هذا التشريح نرى بوضوح أن المصرى القديم قبل الأسرات إنما ينتمى إلى تلك المجموعة الجنسية متوسطة القامة داكنة الشعر والعين التى توجد على شاطئ

---

(١) الأزمنة والأمكنة، ص ١٦٩ .

(2) G. Elliot-Smith, The ancient Egyptians, P. 50 - 61.

البحر المتوسط . كذلك نرى أن المصرى القديم يشبه بقدر ما الأوروبى المتوسطى كما يؤكد سليجمان ، وأيضا بربر المغرب حيث أن الجماجم التى عثر عليها فى ليبيا واقليم أطلس والتى تعود إلى نحو ٣٠٠٠ سنة قبل الميلاد تشبه جماجم مصريى ما قبل الأسرات كما يمكن تتبع وجود نمط مصريى ما قبل الأسرات فى بربر المغرب حتى اليوم (١) .

كذلك نرى أن المصرى القديم يشبه إلى حد بعيد قبائل البجا التى تسكن بين النيل والبحر الأحمر ، لاسيما منها الأكثر نقاوة (٢) . هذا بينما تتبع كون تشابه المصرى القديم ، على الجانب الآخر ، إلى الطبقات العليا من الصوماليين وأرستقراطية رعاة البقر فى أوغندا معلقا على ذلك بأن « العنصر الكوشى فى اللغة المصرية كان له مقابله الجنسى» (٣) .

ومن بين الجماعات الرئيسية الأربع التى ينقسم إليها البجا ، وهى العبابدة والبشارية والهدندوه وبنى عامر ، لما كان العبابده قد مصروا إلى حد بعيد ، وكان بنى عامر هم أقل جماعات البجا تعديلا واختلاطا ، فان من الممكن أن نعدهما أقرب البجا شبها بمصريى ما قبل الأسرات وأشدهم تمثيلا لهم . ولاشك أن الذى يلفت النظر فى هذه المقابلة الأنثروبولوچية ليس التشابه بين طرفيها وحده ، وإنما كذلك استمرار وبقاء هذا التشابه عبر آلاف السنين . لكن هذه الخاصية النادرة أدخل من باب أولى فى دراسة المصرى نفسه على نحو ما سوف نتتبعه كما سنرى.

غير ان لنا هنا ان نتساءل اولا عن نقطة اللون، فمن الواضح رغم تشابه الصفات التشريحية والطبيعية بين المصريين القدماء والبجا المعاصرين ان هناك فارقا محسوسا فى لون البشرة، فالأولى أميل الى الابيض الداكن والثانية الى البنى القاتم على الاقل.. فأى اللونين الاصلى والاصيل، الموروث، وايهما المكتسب؟ من البديهى ان اللون القاتم لايفقد على مر الزمن فى بيئة مناخية أكثر اعتدالا واقل حرارة، وإنما هو يكتسب من اصل فاتح فى بيئة أشد حرارة وشمسا.

لهذا فان الاستنتاج هو ان المصريين القدماء جنبا الى جنب مع البجا بدأوا فجر تاريخهم الجنسى ببشرة مشتركة فاتحة اللون أقرب الى بشرة الطرف الأول الذى احتفظ بها الى حد أو آخر فى بيته الجديد وبيئته المعتدلة، بينما اكتسب الطرف الثانى سمرته الشديدة فى بيئته المدارية الحارة عبر تلك الآلاف من السنين،

---

(1) Races of Africa, P. 128, 132 , 140

(2) Id., P. 100.

(3) Races of Europe, P. 459.

يضاف كذلك بلا شك فى الحالين تأثير الاختلاط الجنسى مع الجيران والوافدين، اى تأثير الوسط الجنسى المحيط.. حيث كان فى الحالة الأولى ادخل فى محيط العناصر القوقازية البيضاء وفى الثانية فى محيط العناصر الزنجية السوداء.

مصريو الأسرات : مصر الفرعونية

حسنا، فماذا - بعد مصريى ما قبل الأسرات - عن مصريى عصر الأسرات أى العصر الفرعونى نفسه؟ مصريو عصر الأسرات هم ببساطة نسل وسلالة مصريى ما قبل الأسرات، فهم استمرار وامتداد لهم، بكل ما يعنى ذلك من صفات جسمية محددة مميزة ولقد ترك لنا التحنيط وعادة دفن الموتى عند قدماء المصريين متحفا أنثروبولوجيا كاملا لمصر الفرعونية وعينة احصائية لا مثيل لها عددا واطرادا وتمثيلا فى أى بقعة أخرى فى مثل مساحتها فى العالم كما يقول مورانت، وفضلا عن هذا ترك لنا المصريون القدماء صورة كاملة لنمطهم الجسمي الطبيعى لا نظير لها ولثرائها كذلك عند أى شعب آخر، هى تلك الآلاف من الرسوم والنقوش وكذلك التماثيل، بحيث ينبغى لنا كما يقول كون أن نتعرف عليهم جنسيا تماما كما نعرف المصريين المحدثين (١).

ومن هذه العينات والرسوم نستطيع ان نرى ان النمط الجسمى السائد هو الجسم النحيف المعروق Wiry، ذو الحوض الضيق والأيدى والأقدام الصغيرة نوعا، مع الرأس والوجه الانسيابى الكنتور، البديع الشكل، المتوسطى القالب جيدا.. كذلك فبينما تشير الرسوم الى التنوع الفردى فى النمط الجسمى وشكل الرأس والوجه ما بين الطويل والمتوسط، فان أبرز ما توحى به هو أن الموظفين ورجال القصر والكهنة وغيرهم من الطبقة العليا من المجتمع الفرعونى كانوا كما يقول كون يبدون الى حد لافت بشدة كالأوروبيين المحدثين، خاصة منهم طوال الرؤوس، ولعل هذا يرجع، كما يضيف الى أن المصريين القدماء لم تكن جذور أنوفهم عالية مرتفعة على نحو ما كان العراقيون القدماء مثلا (٢).

ولقد كان تلوين الرسام المصرى القديم للبشرة تسجيلا دقيقا للخريطة الجنسية لذلك الجزء من العالم الذى يتوسطه هو، وهى حقيقة لا يكاد كتاب عن مصر القديمة يخلو من الإشارة إليها.. فبينما كانوا يصورون الليبيين باللون الأبيض أو الافتح مع الشعر الاصفر والعيون الملونة، والاسيويين الساميين بلون مصفر خفيف

(1) Races of Europe, P. 91.
(2) Ibid., P. 96 - 8.

مع شعر اسود كث ملفوف، والنوبيين والإثيوبيين والزنوج بالأسود، كان المصريون القدماء يصورون أنفسهم باللون الأحمر أو بالدقة بالأبيض البرونت، فالرجال بالأحمر والنساء بلون أخف، بل حتى أبيض، ولو أن الشعر دائما أسود أو بنى داكن للجنسين، والعيون بالبنى دائما.

المثير مع ذلك أن ابنة خوفو تبدو فى النقوش كبلوند تماما، فالشعر أصفر محمر أى أصهب، والبشرة بيضاء، والأكثر إثارة أن هذا هو أول دليل وتسجيل للبلوندية فى العالم، والمرجح أن هذه الحالة النادرة هى شذوذ بحت يرجع الى أصول غير مصرية ربما ليبية، وان دلت فى الوقت نفسه على أن المؤثرات الاجنبية داخلت الدماء المصرية منذ وقت مبكر جدا، على الأقل فى الطبقات الحاكمة أو المالكة (١).

صورة مصر الأسرات من الناحية الأنثروبولوچية إذن هى امتداد لصورتها ما قبل الاسرات، كما أنها لا تكاد تختلف عن صورة مصر المعاصرة، غير أن الأدلة والشواهد قاطعة بأن هناك تغيرا تدريجيا حدث فى تركيب السكان منذ بداية عصر الأسرات، بحيث نجد حين نصل الى عصر الاهرامات أن السائد بين السكان هو عنصر أعرض وأضخم بنية، وجمجمته أيضا أكثر عرضا وانتفاخا، وكذلك وجهه أعرض، كما كان فكه أشد وأغلظ. وهذه الصفات الأجنبية التى ظهرت فجأة فى أوائل عصر الأسرات أيام الدولة القديمة وعصر الأهرام أخذت تتسع وتنتشر نحو الجنوب إبان الدولة الوسطى حتى بلغت النوبة فى نهايتها . وقد استمر المزج الذى بدأ حينذاك حتى وقتنا الحالى بتجانس شديد (٢) . ولايعد هذا التغيير ابتعادا عن الأصل القاعدى مما قبل الأسرات بقدر ما يعد تعديلا له وإضافة إليه ، لاسنيما وأن عرض الرأس عامل موجود ولو بنسبة محدودة للغاية من قبل ذلك.

وقد أتت هذه التغيرات عن طريق المؤثرات الأجنبية الدخيلة ، التى يفترض عادة أنها أرمينية ألبية ، لعل مصدرها الشام أو على أية حال الشمال . ورغم استعراض الرأس البازغ هذا ، فان من الخطأ الجسيم جدا ما ذهب إليه فيرشوف Virchow من أن المصريين القدماء كانوا جنسا عريض الرأس – بنى فيرشوف زعمه على أساس قياس رؤوس « التماثيل » الفرعونية القديمة ! (٣)- فهم بكل تأكيد طوال الرؤوس بقوة وتجانس نادرين .

ذلك النمط هو بحذافيره الذى رسمته لنا روائع أعمال الدولة القديمة الفنية ،

(1) Id.
(2) Haddon, P. 38.
(3) J. Deniker, Les races et les peuples de la terre, Paris, 1926, P. 530.

وإليه ترمز ببراعة تماثيل « الكاتب الجالس القرفصاء » و« شيخ البلد » . وهو نمط يمثل جزءا كبيرا من سكان مصر فى عصر الدولة القديمة ، على الأقل فى مصر العليا ، حيث لم تترك لنا رواسب الدلتا السميكة أدلة مباشرة من بقايا هياكل ، وإن كان من الأرجح جدا أنه كان أكثر وأوسع انتشارا بها منه فى الصعيد بحكم الموقع على طريق تلك المؤثرات الشمالية . ولا سبيل إلى الشك فى أن هذا النمط قد تكاثر عدده وساد خلال عصر الأسرات . والواقع أنه هو بعينه نمط الفلاحين المصريين المحدثين اليوم بالفعل .

وعند هذه النقطة نستطيع أن نلمح أن نوعا من الانفراج ، ولا نقول الازدواج ، قد حدث فى نمط سكان مصر الجنسى عبر العصور ، بحيث نستطيع أن نميز طوال العصر التاريخى بين شعبتين أو شبه نمطين . الأول هو رجل الصحراء النحيل القوام الضئيل الجرم نوعا ، الذى هو بحق طراز أو نوع حى من مصريى ما قبل الأسرات . والثانى هو الفلاح زارع وادى النيل بجرمه وجمجمته الأضخم وتكوينه الربعة العريض ، وهو على خط النسل المباشر لأجداده من عصر الدولة القديمة والوسطى .

وإذا كان هذا التمايز قد بزغ أو برز نتيجة للمؤثرات الدموية ، فلسنا نستطيع أن نتجاهل عامل البيئة على الأقل بالنسبة للصفات غير العظمية . إذ لاشك أن بقاء النوع الأول فى بيئة الصحراء والرعى والترحل ، بفقرها وحركتها الدائبة ، يستبقى الجسم ضامرا نحيلا ، وهذا يختلف عن بيئة الوادى الزراعية بغناها ووفرتها واستقرارها وراحتها التى هى أدعى إلى اكتناز الجسم واكتساب الوزن .

وعند هذا الحد أيضا يمكننا أن نضيف أن المؤثرات الدموية الدخيلة التى ابتعدت قليلا بسكان مصر الأسرات عن النمط القاعدى المشترك ما قبل الأسرات قد تكررت أيضا بين بعض جماعات البجا، أقارب أو أخوة مصريى ما قبل الأسرات.. فقد تعرض الهدندوه بوجه خاص لدماء أرمينية أتت من عبر البحر الأحمر، فأدت الى زيادة عرض الرأس بينهم مع ظهور الأنف الأقنى الأرمينى.. هذا بينما ظل العبابدة وبنى عامر كما رأينا أشد نقاء وبالتالى قربا من النمط الأصلى الأول.. من ثم فاذا كان العبابدة وبنى عامر أقرب الى أجداد المصريين القدماء من عصر ماقبل الأسرات ويمثلون نمطهم الحى، فان البشارية والهدندوه هم بمعنى ما أقرب الى مصريى عصر الأسرات أنفسهم وهم أوضح ممثل لهم بين الأحياء.

التاريخ الجنسى الحديث

التجانس والتجنيس

تلك إذن قصة الإنسان المصرى وصورته كما تطورت حتى تبلورت فى عصر الأسرات، ومنذ ذلك الحين والتاريخ الجنسى المصرى ليس إلا عملية نمو و«تجنيس» داخلى وتطور تدريجى طبيعى خال من العقبات أو الهزات الى درجة جعلته مضرب الأمثال، يقول كون «لابد أن تظل مصر القديمة أبرز مثال معروف فى التاريخ حتى الآن لمنطقة معزولة طبيعيا أتيح فيها للأنواع الجنسية المحلية الاصيلة أن تمضى فى طريقها لعدة آلاف من السنين دون أن تتأثر اطلاقا باتصالات أجنبية» وفى النتيجة - يضيف الكاتب نفسه - فان «التغيرات التى لحقت النمط الجنسى فى أى جزء من أوروبا خلال السنوات الخمسمائة الأخيرة كانت أكبر منها فى مصر خلال خمسة آلاف» (١) ، وفى نفس المعنى، وربما بتأكيد أقوى، يقول برودريك: «... من الواضح طوال الستة آلاف سنة الأخيرة أو يزيد أنه لم يكن هناك أى تغير ملحوظ فى مظهر جمهرة المصريين، فالبداريون، وأهل النقادتين، ومصريو الأسرات والفلاحون الذين تراهم يعملون فى الحقول اليوم، كلهم من نفس النمط القاعدى - المتوسطى » (٢) وببساطة ومباشرة أكثر، يعبر كيث عن هذه الاستمرارية الجنسية، «فالفلاحون الذين يؤلفون جسم الأمة اليوم هم النسل المباشر لفلاحى سنة ٣٣٠٠ ق . م »(٣).

وليس معنى عملية التجنيس تلك القول بأن اختلاط أو امتزاج عدد من العناصر الإثنية المختلفة على مدى الزمن الطويل، ينتهى الى ذوبانها وانصهارها فى نمط موحد ومتجانس أى كنوع من المتوسط العام المشترك بالضرورة، فمثل هذه النظرية البسيطة أو التبسيطية، التى يسميها فيرتشنسكى بنظرية الاختلاط الشامل Panmixionist ، هى كما يدمغها بحق غير علمية لأنها سابقة للمندلية Pre -Mendelian (٤) وسواء بدأ سكان مصر الأوائل بعدد من العناصر الإثنية المتباينة أو بعنصر واحد أساسى مع عدد من العناصر الثانوية، ثم امتزجت بالتزاوج الداخلى، فلاشك أن أجزاء من هذه العناصر كانت وتظل تعود فتظهر من جديد، وذلك بحسب قوانين مندل فى عزل

(1) P. 96.
(2) A.H. Brodrick, Tree of human history, Lond., . P. 118.
(3) P. 303.
(4) P. 73.

الصفات الوراثية ثم نقاوتها وبقائها وعودة ظهورها، كما كانت أجزاء أخرى تندمج وتذوب في نوع مشترك موحد متوسط.

وعلى هذا فان عملية التجنيس عندنا، كما تستبعد التنافر الشديد بين الأنماط والأنواع الجنسية من مصر، لا تعنى التنميط المطلق أيضا، ويتضح هذا من الدراسات المقارنة بين المصريين القدماء والمحدثين ودرجة التغير ومدى الابتعاد أو التباين الذى حدث بينهما عبر آلاف السنين، فمثلا وجد مايرز أن شكل الرأس وحجمه السائدة من البحر الى الشلال اليوم هى نفس ما كان سائدا فى العصور القديمة، كما وجد أن درجة التباين داخل المحافظة الواحدة فى الصفات الجسمية المختلفة ثابتة وواحدة ما بين القدماء والمحدثين (١)، كذلك وجد جريج ميلا فى كل محافظة، لاشك نتيجة للزواج الداخلى المحلى، الى أن تنتج نمطها الجسمى الخاص المتميز(٢).

وأهم من ذلك ما توصل اليه سيدنى سميث، فقد انتهى الى أنه برغم التغيرات الجمجمية الثانوية فان المصرى المحدث قد عاد فارتد بالمعنى الجنسى الى نمط ما قبل الأسرات Reversion، حدث هذا برغم كل الإضطراب وتدفق الدماء الغريبة خلال ٧٠٠٠ سنة، ففى نهاية هذه المدة كان نمط ما قبل الأسرات، «كبقرات فرعون العجاف» قد ابتلع وتمثل الكل فى كيانه الذاتى(٣)، وهذا نتيجة لقوة امتصاص غير عادية، مثلما هو دليل عليها، وعلى الجملة، وفى الميزان الختامى، فكما ينتهى مورانت «خلال الستة آلاف سنة الأخيرة يبدو أنه كان هناك تغيير طفيف فى درجة تفاوت الجماعات الجنسية»(٤).

منذ فجر التاريخ إذن يبرز الشعب المصرى كوحدة جنسية واحدة الأصل متجانسة بقوة فى الصفات والملامح الجسمية، وقد ظل محافظا على هذا التجانس حتى اليوم دون أن تحدث أى ابتعادات ملموسة عن النمط الأول أو تتنافر معه تخصصات محلية ضيقة.. والواقع أن من أطرف الحقائق الأنثروبولوچية بقاء أو ثبات النمط المصرى عبر العصور persistence ، إذ لم يكد يتحرك منذ آلاف السنين ، حتى أن ثمة من التماثيل الفرعونية من عصر الأهرامات حين كشفت فى

(1) C.S. Myers, "Contributions to Egyptian anthıopology" J.R.A.I., 1905, vol. 55 P. 80, 1908, vol. 58, P. 99

(2) J.I. Craig, "Anthropometry of modern Eggyptians"., Biometrika, 1911, vol. 8, P. 121.

(3) Sydney Smith, Journal of anatomy, 1926. vol. 60 P. 121.

(4) G.M. Morant, Biometrika, 1927. vol. 27, P. 306.

القرن الماضى ما تعرف الفلاحون وعمال الحفائر على بعضه كشبيه وممثل لبعض أفراد من بينهم (١).

وهذا الثبات وحده جدير بالدهشة والتساؤل، لا لأنه يتحدى البعد الزمنى الطويل فحسب، وإنما لأنه يتحدى كذلك القاعدة الأصولية من أن الهجرة الخارجة تؤدى الى التجانس والداخلة الى التنافر (٢)، وأن البيئات الغنية بالتالى تجنح كمناطق اغراء وجذب بشرى الى الخلط والتنافر الجنسى (٣)، ولكن الذى يفسر هذا هو التعارض بين أثر الموقع وأثر الموضع، فالموقع مركزى مطروق بل قلب دوامة بشرية، والموضع غنى ولكنه محمى معزول بدرجة لعبت غلالة الصحراء حوله دور «ماصة الصدمات أو المصفى» الذى غربل الموجات الداخلة وكسر حدتها، وأخضعها للون قاس ولكنه صحى من الانتخاب الطبيعى، وحال دون أن تتعرض مصر للمصير الذى تعرضت له بلاد أخرى كثيرة من اجتياح الموجات البشرية الكاسحة التى تزيغ السكان الاصليين أو تخلطهم تخليطا (٤) واذا كان النطاق الساحلى الشمالى ابتداء من سيناء حتى مريوط ممرا عبوريا مطروقا، فمن الراجح كما حدث فى عصور ما قبل التاريخ أن كثيرا من الموجات التى انتقلت من غرب آسيا الى شمال افريقيا اخترقته دون أن تمس جسم مصر تماما أو أن تؤثر فيه بكثير أو قليل.

وبين هذه الضوابط وتلك، كان الحل الوسط هو أن مصر لم تتعرض أساسا للهجرات البشرية وإنما للغزوات الحربية، الأولى تتغلغل وتسرى غالبا فى الريف كما تسرى فى المدن، أما الثانية فتقتصر على المدن تقريبا، الأولى تمثل حركات ضخمة الحجم كما، أما كيفا فهى «هجرات كلية» أى تشمل الجنسين ولهذا يكون تأثيرها الجنسى محققا، أما الثانية فبضعة محدودة من حركة «ذكرية» بحتة ولذا تذوب ان لم تبد، واذا كان من المسلم به أن الأثر الجنسى للغزوات الحربية محدود للغاية فى الأساس، فربما كان من المغالاة أن نغفله تماما، لاسيما وأن بعض الغزوات كان يتحول الى استعمار طويل العمر نسبيا، كما أن حروب الماضى كانت تنتظم قدرا كبيرا من الأسر والسبى والاسترقاق وبالتالى اختلاط الدماء بقدر أو آخر، وذلك فى وقت كانت روح العصر لا تعرف فيه الحواجز العنصرية أو اللونية ولا الوعى القومى الحاد بالمفهوم الحديث.

هذا، والى جانب الهجرات والغزوات ينبغى أن نضيف نوعا ثالثا من الحركات

---

(1) H. Vallois, Races humaines, Paris, 1948, P. 40
(2) Corrado Gini, in : Population . Lectures on the Harris foundation, Chicago, 1930.
(3) W.B. Fisher, Middle East, P. 77.
(4) G. Elliot-Smith, Ancient Egyptians, P. 51.

أو التحركات الوافدة، ليس له قوة الهجرات بشريا ولا وقع الغزوات عسكريا ولكنه قد لا يقل خطرا جنسيا، ذلك هو التسرب أو التسلل السلمى الهادىء البطىء المستمر غير الملحوظ الذى عرفته تخوم مصر عبر العصور بلا انقطاع، والذى كان يشتد أحيانا فى أعقاب الهجرات والغزوات وأحيانا أخرى كان يحل محلها حين تنقطع مثلما يسبقهما جميعا من الناحية التاريخية. وبينما كانت الغزوات تأتى من قريب أو بعيد، من بعيد أكثر، كان التسلل قريبا مصدره فى العادة، عبر تخوم مصر مباشرة، أى على ضلوعها الثلاثة، ليبيا، السودان، الجزيرة العربية والشام.

فاذا نحن نظرنا الى تاريخ مصر وجدنا فعلا أن الغزوات لا الهجرات هى السائدة تماما، بل بقدر كثرة الأولى بقدر ندرة الأخيرة، وحتى فى المراحل التى تحولت مصر فيها الى مستعمرة من الناحية السياسية، فان الاستعمار إنما يدخل تحت هذه الصفة من الناحية الجنسية، أى أنه يعد غزوا لا هجرة.. أما الاستعمار الاستيطانى فى مصر فكان شذوذا نادرا للغاية، لا يكاد يستثنى من ذلك إلا اتجاه محدود أيام الاغريق.. غير أنه ليس من السهل دائما أن نميز تماما بين الهجرات والغزوات والتسللات أو أن نضع الخط الفاصل بينها بصفة قاطعة.

فمعظم الغزوات مثلا كانت تأتى بعديد من الجيوش المتجددة التى يبدو أنها فى معظمها أو بعضها كانت تستقر ، خاصة عن طريق اقطاعها أراضى بور أو غير بور ، وبذلك تندمج وتذوب فى النهاية فى السكان ، لاسيما وأننا لا نكاد نسمع عن عودتها بعد زوال دولها ولا نعرف بالضبط أين ذهبت . ثم إن بعض الغزوات استطالت وتعمقت إلى حد يقترب بها كثيرا من الهجرة ، كالاستعمار الاغريقى بصفة خاصة .

كذلك فان بعض التسللات ، على هدوئها وضآلتها ، استمرت تياراتها المتصلة تتراكم حتى لترقى فى محصلتها النهائية إلى آثار جنسية لا تكاد تقل عن آثار الهجرات الحقيقية . وبعض العناصر الوافدة والمتجددة باستمرار كالجند المرتزقة والمماليك فى العصور الوسطى ، لا ندرى أنصنفها تحت بند الغزوات أو التسللات . والإشارات التاريخية متوافرة بغزارة على كثرتها العددية وعلى تزاوجها مع المصريين واستقرارها فى النهاية .

من هنا جميعا يختلف الباحثون فى تحديد عدد الهجرات الحقيقية كما يختلفون على تحديد آثارها الجنسية بالمقارنة إلى الغزوات والتسللات . والواقع أن الذى يطالع تاريخ مصر بتفصيل يكاد ينتهى إلى أن الأثر البيولوچى للغزوات ، بحكم تعددها الشديد – نحو الأربعين– ورغم محدوديته النوعية ، بالإضافة إلى أثر التسللات

المتسربة التى لاتنقطع ، قد لا يقل فى مجموعه عن مجمل أثر الهجرات الحقيقية . وفى كل الأحوال فليس من الواقعى أن نهمل أو نقلل من الأثر الجنسى للغزو والتسلل وأن نقصره على الهجرة . وإذا لم تكن مصر تنفرد بهذه الخاصية غير المألوفة ، فانها على الأرجح تعد ملمحا خاصا فى كيانها وتكوينها .

ومهما يكن من أمر ، فمن بين نحو ٤٠ موجة دخيلة أو داخلة عدت فى تاريخنا هناك على الأقل ثلاث هجرات حقيقية لا شبهة فيها هى الهكسوس فالإسرائيليون ثم العرب . لكن البعض يضيف الاغريق قبل العرب ، جاعلا منها أكثر من مجرد غزوة استعمارية ، كما يضيف بعد العرب ما يسميه بالموجة المغولية ، جامعا تحتها العناصر الآسيوية الوافدة طوال العصور الوسطى من الأتراك والأكراد والشراكسة والغز والديلم ، وهى التى تتراوح أصلا ما بين الغزو والتسلل . فاذا صح هذا لكان لدينا خمس هجرات فى تاريخنا . ولكن لعل الصحيح أن نقول : ثلاث هجرات رئيسية هى الهكسوس واليهود والعرب ، واثنتان ثانويتان هما الاغريقية وتلك المسماة المغولية أو لعل الأصح أن نعتبر الآخيرتين نمطا انتقاليا بين الهجرة والغزو والتسلل ومزيجا من أنواعها الثلاثة .

الغزوات

فاذا بدأنا بالغزوات ومعها التسللات وما تطور عنهما معا من حالات اقتربت من الهجرات، فان العصر الفرعونى يحفل بالإشارات التاريخية إليها ويشير بوضوح إلى آثارها الإنثولوچية . فلقد تواترت الحروب والفتوح المصرية وتعددت سواء شرقا مع الآسيويين من سوريين وفرس أو غربا مع الليبيين أو جنوبا مع الإثيوبيين (النوبيين) . ومع هذه الحروب ، خاصة المنتصرة منها ، كانت أفواج الأسرى تتدفق بالآلاف ، خاصة فى العاصمة . فيشير مارييت إلى الفراعنة المحاربين من التحامسة والرعاسمة والمحاتبة أو المنافسة « يسحبون خلف عرباتهم الحربية أسرى من جميع الأجناس التى عرفها ذلك الزمان » .وبالمثل يقول مابرو إن الآلاف من العبيد كانوا يجلبون إلى المدن المصرية الكبرى كل عام بحسب مصائر الحروب (١) . والوثائق التاريخية تسجل مثلا أعدادا أكبر من ضخمة من الأسرى فى طيبة ، كما تسجل تسرب أو توطن ثم تمصر كثير من الليبيين فى فترات أخرى ...إلخ والراجح عموما أن ظاهرة أسرى الحروب لعبت فى مصر القديمة دورا شبيها بدور تجارة الرقيق فيما بعد فى العصور الوسطى . وفيما بعد كذلك لم يخل الغزو الفارسى على ما يبدو من أثر خلفه وراءه.

(1) G. Maspero, Life in ancient Egypt and Assyria, Lond., 1892, P. 31 .

وفى أخريات العصر الفرعونى ، حين أخذت بعض الأسرات تعتمد على الجنود المرتزقة ،ازداد تدفق الأجانب، خاصة من حوض البحر المتوسط الشرقى وجزره ، وبالأخص ، الاغريق الذين يرقى ظهورهم إلى القرن السادس ق.م على الأقل أى لثلاثة قرون قبل الاسكندر ، والذين أقاموا بصفة أساسية فى مدن الدلتا . وتحت الأسرة الـ ٢٦ كان بسماتيك أكبر من شجع اليونانيين على الهجرة إلى مصر لمساعدته فى حروبه الداخلية ، ومنح الجنود منهم أراضى يزرعونها ، وسهل للتجار منهم سبل الاقامة .

ويبدو أن هذه الأعداد لم تكن ضئيلة ، حيث واجه أمازيس من بعده مشاكل اقتصادية واجتماعية خطيرة أثارها اتساع نطاق هجرة اليونانيين إلى الدلتا ، فعمل على تركيزهم فى مناطق معينة أهمها ما عرف بعد ذلك بنقراطيس (نقراش الحالية قرب نبيره فى البحيرة) . حتى إذا جاء الاسكندر كان سكان المدن المصرية « خليطا من أجناس مختلفة وخصوصا من الاغريق والفرس » (١) .

الغزوة - الهجرة الاغريقية

على أن التسلل الاغريقى بالذات لم يلبث أن تحول إلى غزو فالى هجرة مع الاسكندر نفسه والبطالسة من بعده . فكما يذكر جوجيه ، شهدت مصر فى القرن الثالث ق.م هجرة يونانية قوية وحقيقية . ولقد تراخت هذه الهجرة بعد ذلك فى أواخر العصر البطلمى ، لكن بعد أن كانت قد حققت حجما مؤثرا بالفعل وتحولت إلى استعمار استيطانى لاشك فيه (٢). فمثلا يقدر سيجرى Segre عدد الاغريق البالغين الذين أقاموا بمصر فى تلك الفترة بنحو ١٥٠ ألفا، فى حين يعادله بوتزر بأقل من ٢٪ من مجموع سكان مصر(٣) . ولو صح هذا - أسس التقدير غير واضحة - لكان معناه أن الاستعمار الاغريقى الكلاسيكى قد يتجاوز مجموع الاستعمار الاستيطانى الأوروبى الحديث فى القرن الأخير حيث بلغ هذا فى أوجه ربع المليون ونسبة ٢٪ من مجموع السكان .

ورغم أن الاغريقى ، نتج بيئة الجزر والبحر ، كان معمرا مستوطنا بالطبع بل

---

(1) G. Hanotaux, Histoire de la nation egyptienne,

صبحى وحيده، فى أصول المسألة المصرية، نشر مكتبة مدبولى، ص ٢٥ - ٣٧.

(2) P. Jouguet, La vie municipale dans L'Egypte-romaine, Paris, 1911, P. 110.

(3) Butzer, «Remarks on the geog. of settlement. Hellenistic etc». P. 8,

وأقدم وأنجح معمر مستوطن ، طالما انتشرت منه خلايا صغيرة زرعت نفسها فى مستعمرات حول سواحل البحر المتوسط « كالنمل والضفادع حول بركة » كما وضعها أفلاطون (١) ، ورغم أن مصر فى هذا المجال لم تكن بالتأكيد باستثناء ، فيبدو أن هذه التقديرات مبالغ فيها بدرجة أو بأخرى .

وعلى أية حال فقد تركز الوجود الاغريقى فى الدلتا فى الدرجة الأولى ، وفى النطاق شبه المتوسطى من شمال مصر بصفة خاصة ، وفى منطقة مريوط - البحيرة والفيوم على الأخص . وعموما أقام الاغريق كطائفة منعزلة مميزة إلى حد كبير . والملاحظ فى المنطقتين الأخيرتين بالفعل أنهما تمثلان دائرتين منعزلتين على حدة أو على جنب إلى حد ما جغرافيا ، ربما ضمانا للعزلة عن جسم الشعب المصرى ولعدم الاحتكاك به . كذلك فانهما وحدهما إقليم الزيتون والكروم فى مصر الكلاسيكية ، بحيث قد يصح أن نصف الاستعمار الاغريقى من حيث توزيعه الجغرافى الأساسى بأنه كان « استعمارا زيتونيا » إلى حد معين (٢).

على أنه فى كل الأحوال جاء التوطن الاغريقى مدنيا فى الصف الأول . ثمة كانت نقراطيس - التى هى مؤسسة اغريقية أصلا وأساسا - ثم الفيوم (أرسينوى Arsinoe) وفى الصعيد الأوسط بطلمايس Ptolemais (المنشاة) ، وذلك بالطبع عدا العاصمة الاسكندرية التى وصفها بوليبيوس بأنها «شعب هجين». كذلك كان للاغريق أحياء كاملة فى منف ومدن الدلتا الكبيرة ومدن الصعيد حتى أمثال تونا الجبل .

ورغم انعزال اليونانيين فى المدن ، فان هذا لم يمنع شيوع التزاوج مع المصريين. فرغم أن الزواج المختلط بين العنصرين كان ممنوعا داخل المدن الاغريقية ، فقد كان للاغريق المقيمين خارجها حق الزواج من المصريين. ومن الثابت أن هذا كان يحدث على نطاق واسع ، خاصة بعد تراخى الهجرة الاغريقية الوافدة . وبهذا نشأت فى الريف جاليات مختلطة من المصريين والاغريق ، امتصت فيما بعد بالتدريج فى جسم السكان الوطنيين.

بل يصل البعض بهذا التزاوج والاختلاط إلى « حد الفناء فى جيل اغريقى مصرى جديد يذكرنا بما حدث بعد ذلك فى مصر نفسها من امتزاج الترك

---

(1) W. Gordon East, An historical geography of Europe, Lond., 1950, P. 3.

(2) M Rossovtzeff, Social & economic history of the Hellenistic Woıld, Oxfoord, 1941, vol, I, P. 265, 287, 360-2.

والشراكسة بالمصريين رغم ما بين العنصرين من تنافر» (١). وهذا يفسر بعض البللنة التى حدثت وشملت تبنى أسماء الأشخاص اليونانية كما تخلقت عنها الديموطيقية كثمرة زواج بين اللغة الهيروغليفية وشكل الكتابة الاغريقية . بل يذهب ماسبرو إلى حد القول بأن «المصريين كانوا سائرين إلى اليونانية كما ساروا إلى العربية بعد ذلك»(٢).

ولقد يكون هذا تأويلا مبالغا فيه باسراف ، ولكن المقريزى يأتى من الجانب الآخر ليخبرنا أن مصر على قدوم العرب كانت خليطا من القبط والروم والنوبة ، حيث يقول بالتحديد « وأهل مصر حينئذ مصريون واغريق فى الغالب من ناحية الجنس » (٣). كذلك كان العرب يدعون جميع أهل مصر قبطا دون أن يفرقوا قبل فتحهم لها بين مصريين واغريق (٤). وهذا كله ، كما يوحى بأن الاغريق النازحين إلى مصر لم يغادروها إلى وطنهم الأصلى بعد نهاية سيطرتهم وعصرهم وإنما أقاموا بها نهائيا حتى ذابوا فيها ، يذهب ليشير إلى حد أدنى على الأقل من الأثر الجنسى للوجود الاغريقى فى مصر أيا عد نوعه ، غزوا أو تسربا أو هجرة.

(فى هذه الفترة التى تبنى فيها المصريون الأسماء الاغريقية تبدو معظم هذه الأسماء وقد اتخذ الشكل اليونانى المنتهى عادة بالمقطع os . غير أن هذا لا يعنى أنها جميعا يونانية الأصل ، بل كان بعضها على العكس مصرى الأصل استعاره اليونان بالمقابل وحرفوه إلى قالبهم ذلك . وعلى أى الأحوال ، فان هذه الفترة هى ، بين قوسين ، التى تفسر تلك الأسماء التى انحدرت إلينا بعد ذلك محرفة كما نجدها اليوم بين الأقباط وتبدو غير مفهومة الأصل والمعنى بغير ذلك ، والتى ترتبط من ثم وبطريق غير مباشر بكثير من الأسماء الشائعة بين الأوروبيين فى صور أخرى منوعة ، وذلك تمييزا لها جميعا عن الأسماء المسيحية التوارتية والانجيلية Biblical names المشتركة بين الطرفين الأخيرين.

(مثلا : باخوم (Pachomius) ، اسطفان ، اسطفانوس (Stephen Stefan , Stevens) ، باسيلى ، باسيليوس ، وسيلى ، بسالى (Basilius , Bazil , Bazille , Vassili , Vesalius) ، مقار ، منقريوس مغاريوس (Macaire , Makarios) ، تيطس (Tito , Titus) ، مكسيموس (Maxmilien , Massimi , Maximus) ، بقطر (Vittorio , Victor) ، سرجيوس (Serge , Sergi , Ser-

---

(١) وحيده ، ص ، ٤.

(٢) خطط .

(3) Butler, Arab conquest etc.

Pierre , Peter , Perdo , Pietro) بطرس ، (Marx , Marcus) مرقص ، (gius
. (, Petros

(أمثلة أخرى : أرمانيوس (Armando , Armand) ، فلتس ، فلتاؤوس
Theophilius , Theo-) حبيب الل ، تاوفيليس ، مقلوب السابق = Philtheos)
Andreotti , Andreossi , Andrews , Andre) أندراوس ، (محب الله = phile
Claudia , Claudel , Claude ,) قلدس ، إقلاديوس ، (, Andrea , Andreas
Sylvia , Silvana , Sil-) سلوانس ، (Severus) ساويريس ، (Claudius
، (Powell , Paul , Paulos) بولس ، (Athenaeus) إثناسيوس ، (vanos
Tudor , Theore , The-) تادرس ، تاوضروس (Ignazio , Ignatius) إغناطيوس
، (odorus , Deodorus) غرغورى (Gregory) بســطوروس (بستاورو ،
باستير) ...إلخ (١) .

العصور الوسطى

من الاغريق نقفز فوق الرومان ، الذين كانوا مجرد غزو عسكرى بحت لم تصحبه هجرة ما ولا كان له أثر جنسي يذكر ، لنصل إلى تلك الفترة العجيبة التى تلت الفتح العربى وهجرته الكبرى واستطالت طوال العصور الوسطى والتى امتزج فيها الغزو الثانوى بالتسلل المجلوب وربما بالهجرة الخفيفة ولا نقول الخفية ، وذلك فى نمط جديد غير مألوف ولا مسبوق بعد أن زال الحاجز الدينى تماما وانفتحت مصر على العالم الإسلامى جميعا بلا عوائق ولا عقد .

يصدق هذا على أتراك الطولونية والاخشيدية ، وأكراد الأيوبية ومعهم الغز والديلم ، ثم على أتراك وتركمان وشراكسة وقوقاز وقجاق (قوزاق) المماليك ، كمايصدق على مغاربة وبربر الفاطمية ومعهم بعض الصقليين والصقالبة والأندلسيين ، حتى أتراك العثمانية ومعهم بعض الألبان والبلقان ....إلخ .

ففى كل هذه الفترات كانت كل دولة تأتى بجيوشها التى تعد بعشرات الآلاف ، تتجدد وتتعدد من حين إلى آخر ، تبدأ كمجرد غزو وأجلاب ولكنها لا تلبث لأسباب أو لأخرى أن تستقر وتتحول إلى نوع من الهجرة المتسربة أو التسلل المقيم . ورغم

(١) فى أصول هذه الأسماء ، راجع :
Encyclopaedia Britannica, Dictionnaire Larousse.

أن مثل هذه العناصر الوافدة أو المجلوبة كانت محدودة العدد نسبيا ، مذكرة غالبا، تتركز فى المدن أساسا ، وتمثل مستعمرات مغلقة تتزاوج داخليا فى العادة ، إلا أنها كانت بالتدريج تفقد خصائصها تلك ومعها وظائفها الحربية وتنزلق اجتماعيا وتستقر فى الأرض وتتزاوج من الأهالى الوطنيين فتندمج وتضيع نهائيا فى جسم السكان الرئيسى ومن الجهة الأخرى فاننا لانسمع كثيرا عن هجرات راجعة بين هذه العناصر تعود بها إلى أوطانها الأصلية (التى قد لا يعرفها بعضهم أحيانا).

أضف إلى هذا أن الأخطار المغولية والتترية التى اجتاحت وسط وغرب آسيا فى تلك المراحل قذفت إلى مصر بسيول من اللاجئين من دار الإسلام اتخذتها ملجأ وملاذا ومقرا ، كما أن هجرة المغاربة المتسربة من الجانب المقابل لم تكد تنقطع طوال العصور الوسطى .

وأخيرا ، وإلى هذا كله ، ينبغى أن نضيف الرقيق كنوع خاص من التسرب . فقد ظلت تجارة الرقيق واستخدامه قاعدة عامة خلال أغلب مراحل مصر الإسلامية - كان بالقاهرة وحدها كما يذكر المقريزى ٢٨ سوقا للعبيد وتجارة الرقيق . كما كان هذا شديد التنوع فى أصوله متراوحا ما بين الرقيق الأبيض (الغلمان) من الشراكسة والاسبان والسلاف ... إلخ وما بين الرقيق الأسود (العبيد) من إفريقيا والسودان والحبشة . ويبدو أن الأخير ، لأنه كان أرخص كثيرا ، كان الأكثر عددا وانتشارا ، لاسيما بين طبقات العامة الفقيرة . وعموما فلقد كان عامل الرقيق أشبه باللحن الخلفى ولكن المستمر الايقاع طوال العصور الوسطى وحتى القرن الماضى نفسه .

لذا فان هذه العناصر ، التى وصلت أحيانا إلى أرقام لا يستهان بها والتى استوطنت نهائيا ولم تغادر البلاد فى الأعم الأغلب (١) ، لا يمكن إلا أن تكون قد ذهبت فى تكوين السكان العام وساهمت فى تلوين النمط الجنسى بعد أن انصهرت فى البوتقة المصرية سواء قبل أو بعد تحرير الرقيق . ومازالت هذه الحالات تنعكس فى بعض أسماء الأشخاص حتى اليوم ، مثال ذلك : أغا ، عتيق ، معتوق ، العبد ... إلخ ومعظم أصحابها بالفعل متطرفو اللون ، إما بيض البشرة تماما ويوشكون أن يكونوا كالأوروبيين ، وإما شديدو السمرة أو حتى السواد ، وذلك على الرغم مما عسى أن يكون قد حدث من اختلاط بعد ذلك فى الحالين .

من هنا وهناك جميعا ، فاذا كان لنا أن نقيم الوزن الجنسى لدور هذه الغزوات

(1) Coon, P. 459.

-التسللات - الهجرات المركبة خلال العصر العربى والإسلامى ، وبدون أن نبالغ فى قيمة الغزوات وحدها من حيث المبدأ ، فان علينا أن نفترض بحكم طبيعة الأشياء أنها تركت بعض أثر فى تكوين أو تلوين مصر مهما يكن محدودا أو ثانويا كذلك فلما كانت معظم هذه العناصر آسيوية الأصل والمصدر ، وكانت تلك هى الفترة التى برز واشتد فيها البعد الآسيوى فى توجيه مصر ، فلعلها هى التى تفسر بعض الملامح والسحنات الآسيوية التى تميز بعض المصريين فى الوقت الحالى . وفى هذا المجال فان تاريخ مصر التفصيلى ملئ بالاشارات والمؤشرات وبالشهادات والشواهد .

عن جيوش بن طولون ، مثلا يقول المقريزى إنها كانت تتكون من ٤٠ ألف أسود،٢٤ ألف تركى ،٧ آلاف مرتزق . وعن قوات الاخشيديين يقول إنها ٤٠٠ ألف مقاتل من السود والترك المرتزقة . أما الغزو الفاطمى فيكاد بذاته يصل إلى موجة هجرة ، وهو على أية حال قد انتهى كذلك عمليا . ويكفى أن نذكر أن جيش المعز بلغ ١٠٠ ألف ، أغلبهم من البربر (كتامة وزويلة) مع بعض الصقليين والصقالبة والأندلسيين. هذا بينما مال العزيز إلى استخدام الجنود الديلم والترك مقدما إياهم على المغاربة والصقالبة من جند أبيه .

أما أيام المستنصر فقد كانت القوات تتألف ، كما يروى لنا ناصرى خسرو ، من ٢٠ ألف فارس كتامى ،١٥ ألف مغربى ،٢٠ ألف أسود ، ١٠ آلاف مشرقى بين تركى وعجمى « ولد غالبهم فى مصر » ، بالاضافة إلى ٣٠ ألف عبد أسود ومشترى ، ٥٠ ألف بدوى من الحجاز ، ١٠ آلاف رجل من أجناس مختلفة ، ثم فرقة كاملة من أبناء الملوك وأمراء المغرب واليمن والروم والسرب والحبشة والهند وجورجيا ودلماسيا وتركستان ممن كانوا يقيمون بالقاهرة (١).

من هذه الأخلاط والأجلاب ، التى تشير إلى أن الموجة التركية لم تكن قد بدأت بعد ، لا نعرف كم عاد على وجه الدقة وكم أقام وذاب . ولكننا نعرف ، من الناحية الأخرى أن تيار الحجاج والمستقرين المغاربة لم ينقطع بعد ذلك قط . وهذا التيار ، الذى يشمل أبناء المغرب الكبير جميعا، كان يضم أيضا الشناقطة أهل موريتانيا وبعض التكرور من السودانيين فضلا عن الأندلسيين العائدين (الأندلوسى) . هذا بالإضافة إلى تيار متسلل باستمرار تقريبا من الليبيين لا يمكن أن يقل فى مجموعه النهائى عن بضع مئات من الآلاف موزعة آثارها على معظم جبهة مصر الغربية ابتداء من البحيرة حتى الفيوم والصعيد الأوسط . وعلى سبيل المثال ، فإن قرية

---

(١) وحيده ، ص ١٠١

كتامة الغابة مركز بسيون وقرية كتامة الشرقية مركز شربين إنما تستمد اسمها اليوم من قبيلة كتامة البربرية التى استقرت بالمنطقة أيام الفاطمية. بل يرى بعض العلماء أن كثرة بدو مصر كانت فى وقت ما من المغاربة وليس من عرب الجزيرة ، نزحت فى القرون ١٦ – ١٨ بصفة خاصة . كذلك كان فى القاهرة دائما عنصر مقيم من المغاربة حتى أنه كان يسمى أيام الجبرتى « بالمغاربة البلدية »(١).

مع الأيوبية يبدأ المد التركى كما يسميه البعض أو المغولى كما يسميه البعض الآخر، ومرة أخرى كان المصدر الأساسى هو منطقة جنوب غرب آسيا عامة وهضاب أرمينيا وكردستان إلى الأناضول خاصة . ولابد أن ندرك أن هذه المنطقة الطاردة الفقيرة هى ، بطبيعتها الجبلية المعقدة وبموقعها كملتقى طرق قارى ، من أكثر مناطق العالم تعقيدا وتركيبا فى تكوينها الجنسى ، ففيها تتعدد السلالات والعناصر وتتداخل كالموزايكو.

وكان هذا يترجم مباشرة فى إثنولوچية الجند والجيوش الداخلة إلى مصر وسائر الأجلاب والمرتزقة التى كان معظمها يأتى تحت باب الرقيق باسم المماليك . فلم يكن الأمر لهذا يقتصر على الأتراك وحدهم ، بل امتد إلى التركمان والغز Oghuz والديلم والأوزبك والخوارزمية ، فضلا عن الأكراد والشراكسة والقفقاز (القوقاز) والقجاق (القوزاق Cossaks) والكرج (چورجيا) وحتى الأرمن ...إلخ . ورغم آسيوية هذه العناصر جميعا ، فهى لم تكن مغولية بالمعنى الحقيقى على الإطلاق ، وإنما طورانية وتركية على الأغلب ، وربما ألبية فى حالة الأتراك .

كذلك فرغم أن المصدر الآسيوى سائد على هذه العناصر ، فإن منها الأوربيين ابتداء من الروس والصقلب (كلمة سلاف فى اللغات الأوروبية أصلها كلمة عبد slave) إلى الإسبان والصقليين وأحيانا الجرمان ، والذين كانت البندقية تتخصص فى جمعهم من الشرق والغرب وتوريدهم إلى مصر وغيرها . وأيام العثمانية ، حين امتدت سياسيا داخل أوروبا إلى البلقان برمته وعبر الدانوب ، انعكس هذا على تكوين الجاليات والجيوش الوافدة . فإلى جانب الأتراك والبوشناق والتختجى واليوروك والقيزلباش والبكتاشية وغيرهم من الأناضول (٢) ، أضيف الألبان والأرناؤوط وأهل الجبل الأسود والبوسنة والهرسك ومسلمو البلقان واليونان وحتى المجيار المجلوبون أو الوافدون من كل بقاع الإمبراطورية المخلطة .

وقد تصاعد تيار المماليك المجلوبين والوافدين إلى مصر بعد الطوفانات المغولية

---

(١) الجبرتى ، عجائب الآثار ، القاهرة، ١٨٨٤ ، ج ٣ ص ٩٤ .

(2) Coon, P. 620 - 1 .

المخربة فى غرب آسيا وشرق أوروبا، حيث كثر الأسرى والهاربون والمقتلعون وأصبحت تجارة الرقيق ملمحا أساسيا من ملامح العصر وركنا فى طريقة حياة العصور الوسطى، وكان كل حاكم جديد أو دولة جديدة يأتى بجيش من عدة آلاف أو بضع عشرات من الآلاف من المرتزقة والمماليك، بحيث تتجدد من حين إلى آخر.

مثلا قدم صلاح الدين مصر فى نحو ١٢ ألف فارس من الأكراد والأتراك أحلهم محل الجند الذين وجدهم من المصريين والعربان والأرمن والسود، وفى أيام الدولة المملوكية نفسها، حين اشتدت أيضا وطأة الغزو المغولى، ارتفع عدد المماليك بمصر الى أقصاه فكانت القاهرة تعج بهم أيام أيبك وقطز وبيبرس وكتبغا... إلخ، وكان مماليك قلاوون عشرة آلاف، ومماليك ابنه اثنى عشر ألفا وهكذا(١).

ولما كان هؤلاء المماليك يستجلبون أصلا كأفراد محاربين فقط، فقد كانت الوظيفة الحربية، فضلا عن حياة المؤامرات والاغتيال المنتظم بين صفوفهم، تعنى الوفاة المبكرة للغالبية فى الميدان أو فى الديوان. كذلك فقد كان المماليك أحيانا وفى البداية يمارسون الزواج الداخلى كما لوحظ كثيرا أنهم كمستعمرة مغلقة كانوا خلية عقيمة لا تعقب، مما استلزم استيراد دفعات جديدة منهم بانتظام من الخارج حتى لا ينقرضوا، وقد قيل منذ وقت مبكر - بروكا - إن هذا العقم يرجع إلى مناخ مصر، ولكن العلم أثبت خطأ هذه النظرية، وأكد أن هذه الظاهرة إنما ترجع إلى الزواج الداخلى الضيق من جهة وإلى أخطار الوظيفة الحربية من الجهة الأخرى (٢).

ومع ذلك فقد كانت نهاية معظم المماليك هى الحياة العادية، الحياة المصرية، والتزاوج مع المصريين إلى أن يضيعوا فيهم ويتوحدوا معهم فى النهاية، دون أن ينسخوا بالطبع لون الشعب الأساسى وان ساهموا فى تعديله بعض الشىء، فالنص صريح على أنهم كانوا يتزوجون من المصريات - «مصريات لم يمسهن الرق» - بحرية تامة وعلى نطاق واسع للغاية، كما كان المصريون يتزوجون من بناتهم حيث أنهم - كالأمراء أنفسهم - «افتتنوا بهم لصورهم الجميلة» بل و«اشتدت الرغبة فى الكافة فى أولادهم على اختلاف الآراء فى الإناث والذكور»(٣).

كذلك فإن هذه العناصر الحاكمة أو المحاربة كثيرا ما كانت تفقد سلطتها

---

(١) وحيده ، ص ٧٠ وما بعدها .

(2) A . Nubar Pasha, in : W. Muir, Mameluke dynasty in Eggypt, Lond., 1896, P. 228, W.Z. Ripley, Races of Europe, Lond , 1899, P. 580.

(٣) المقريزى، خطط ، وصبحي وحيده، ص ٨٥ – ٩٣ .

السياسية فى صراعاتها المتصلة من أجل القوة، كما كانت تفقد صفتها العسكرية بالسن أو بالعجز، فتنزلق اجتماعيا فتتحول إلى الحياة المدنية إما فى إقطاعيات الأرض أو فى التجارة والأسواق أو حتى قد يصل بهم الانحدار إلى حد التسول والاستجداء... الخ، وفى النتيجة كانوا يندمجون فى الشعب ويذوبون فيه، والتاريخ حافل بهذه الحالات والتحولات سواء فى عصر المماليك أو العثمانيين.. فمثلا كانت الأجيال القديمة من المماليك، التى تزيحها أفواج الأجلاب الجديدة عن السلطة، تتحول تدريجيا إلى المماليك المتمصرين ويعرفون باسم «الأمراء المصرلية» كما يخبرنا الجبرتى.

وعدا المماليك، فإن الأخطار والإغارات المغولية فى آسيا، خاصة بعد سقوط بغداد حولت مصر بالذات إلى ملاذ المسلمين من جميع البلاد والأجناس، فانصبت عليها موجات متوالية من الفارين واللاجئين «كفى من هبط منها القاهرة وحدها، بعد سقوط بغداد، لتعمير ما كانت مجاعات العهدين الفاطمى والأيوبى خربته من أحيائها، وبلغ من قدم منهم، تحت كتبغا، عشرة آلاف عائلة... واتصل إقبالهم هذا على مصر حتى صاروا العنصر الغالب فى جيوشها، وظلوا كذلك إلى أن هبط الفرنسيون مصر فى القرن الثامن عشر بفضل من كان يجلبه الحكام إليها منهم لهذا الغرض» (١).

وطوال هذه العصور، فلقد كانت صراعات القوة الدامية بين هذه العناصر جميعا، كما تنتهى إلى فناء بعضها، كانت تنتهى ببعضها إلى الهرب فى أعماق الوادى خاصة فى الصعيد والنوبة، الأمر الذى ترك أثره حتى الآن فى ملامح بعض السكان المحليين حاليا، مثال ذلك «الكشاف» الأتراك فى النوبة وجماعات «المجيار» فى الصعيد الأقصى، كذلك فمن الثابت أن بعض العناصر الوافدة أو المجلوبة كانت توطن فى الريف، خاصة فى أطراف الدلتا، كالمورالية (من المورة) فى ههيا والابراهيمية بالشرقية (٢)، والأبازة (الأباظة ، من أبخازيا والأبخازيين من القوقاز Abkhasians) فى الشرقية ، والهنادى القبيلة الليبية التى نقلها محمد على من البحيرة إلى الشرقية ليضع حدا للصراع الدامى بينها وبين قبيلة أولاد على . أيضا كان البعض الآخر ، خاصة فى القرن الماضى ، يقطع إقطاعيات ضخمة فى برارى الشمال لاستصلاحها ، فكانت تخرج إليها من العاصمة لتستقر فيها بالتدريج ، ومنها تأصلت بالفعل بعض الأسر الاقطاعية الكبيرة التى كانت معروفة هناك إلى وقت قريب .

كذلك فنحن نعرف الانتشار النسبى لظاهرة زواج البورجوازية المصرية من

---

(١) وحيده ، ص ٧٠ .

(2) A. M. Ammar, People of Sharquiya, Cairo 1944, P. 67

الأتراك فى القرن الماضى وحتى أوائل هذا القرن، ولعلنا نذكر جيدا كيف كانت مثل هذه البورجوازية الإقطاعية إلى عقود خلت فقط هى «التعلم فى المدارس الفرنسية والزواج من فتاة تركية» وليس هناك شك أن الأتراك كانوا من أكبر التيارات التى وفدت على مصر من منطقة غرب آسيا طوال العصور الوسطى والحديثة، وأغلب الظن أن أعدادهم التى أقامت بمصر كانت كبيرة بأى مقياس.. من هنا فإذا كان البعض يرى أن كثرة بدو مصر كانت فى وقت من المغاربة وليس من عرب الجزيرة، فإن البعض الآخر يذهب الى حد أن مصر - فى حدود تأثرها بالعناصر الداخلة - قد تكون تركية أكثر منها عربية.

ودون التوقف للحكم على هذا الفرض، الذى يعوزه البرهان على أقل تقدير، فإن كل ما يمكن أن يقال هو أن الأثر الدموى للأتراك، وربما للمغاربة بدرجة أقل، على فرض تساوى العدد أو تساوى العوامل الأخرى، حرى بالطبع أن يكون أشد وضوحا من الأثر العربى، لا لشىء سوى أن العنصر العربى قريب للغاية من العنصر المصرى أنثروبولوجيا، بينما أن العنصر التركى مختلف عن المصرى للغاية سواء فى الصفات الجلدية كلون البشرة والعين والشعر أو فى الصفات العظمية كالرأس الألبى العريض.. ولهذا السبب بالدقة فإن من السهل الوقوع فى خطر المبالغة فى تقدير وزنه الحقيقى ومجموع أثره النهائى.

على أن الذى ينبغى أن يتوقفنا هنا هو أن التيار التركى، كالمغربى، يكاد كلاهما يرقى فى النهاية إلى مرتبة مخففة من الاستعمار الاستيطانى، ويوشكان بذلك أن يخرجا من مجرد مرتبة الغزو، دون أن يدخلا مع ذلك فى مرتبة الهجرات، أو قل إنهما فى المنزلة بين المنزلتين أو إنهما تحولا إلى مرتبة انتقالية بين الهجرات والغزوات والتسربات، إنهما أقل من الهجرة العربية وأكبر من الغزوات العادية، فاذا كان ذلك كذلك، فلعلهما بين غزوات العصر الإسلامى أن يشبها بذلك التيار الإغريقى بين غزوات العصور القديمة.

وفى النهاية، لا ننسى ما حدث لكثير من الجاليات الأجنبية المقيمة فى مصر منذ العثمانية وفى ظلها حين اكتسبت الجنسية المصرية بالجملة فى أوائل القرن الحالى، وهذا يصدق على الرعايا الأتراك أنفسهم كما على الشوام من سوريين ولبنانيين وفلسطينيين، وكذلك السودانيين، كما ينطبق على بعض عناصر الجاليات الأوروبية الحديثة الدخول من يونانيين وإيطاليين خاصة ومن رعايا الامبراطورية البريطانية كالمالطيين والقبارصة... إلخ فبينما عادت الأغلبية العظمى من هذه العناصر الأخيرة من حيث أتت، تجنس كثير من العناصر الأولى قانونيا ودخل بلاشك فى مرحلة الذوبان والانصهار فى الجسم المصرى الكبير وإن لم تنقطع بعد جذورهم تماما بأوطانهم الأصلية.

وبين الحين والحين ـ لعلنا نضيف ـ نرى ترجمة بسيطة لهذه الحقيقة فى الحياة اليومية حين نطالع مثلا فى صفحة الوفيات نعيا يشير إلى أقارب المتوفى فى مصر ولبنان وسوريا أو فلسطين، وربما كذلك فى المهجر بأمريكا أو أستراليا... إلخ، وأحيانا ما يكون النعى للزوجة اليونانية أو الايطالية التى عائلتها من أثينا أو نابولى أو ميلانو... إلخ.

الهجـــرات

إذا انتقلنا الى الهجرات، الهجرات الحقيقية أو الرئيسية الثلاث الهكسوس واليهود والعرب، فسنلاحظ على الفور أن ثلاثتها من الرعاة أصلا، أى أن الهجرات الحقيقية فى تاريخ مصر البشرى تقتصر على الرعاة، بينما تتفاوت الغزوات التى تعرضت لها مصر بين الرعاة والزراع بصفة عامة وبلا تحديد، وهذا ارتباط منطقى إلى حد كبير لأن الرعاة عنصر حركى جدا بالطبع Mobile واحتمالات الهجرة الكلية عنده واستبدال وطن بوطن احتمالات أقوى منها عند الزراع المستقرين الثابتة جذورهم فى الأرض، ومن الناحية الأخرى فإن الزراع هم الأقدر ماديا وعدديا على التطلع إلى الغزوات الحربية .

يلاحظ بعد هذا أن الهجرات الثلاث هى جميعا من عناصر سامية، وأنها آسيوية أتت من الشمال الشرقى ودخلت عن طريق سيناء، وأهم من ذلك أن الهجرتين الأوليين قد طردتا تماما بعد حين، وكان الاستقرار فيهما محليا أساسا، كما أن كلتيهما كانت هجرة سالبة من ناحية آثارها ونتائجها الجنسية وانتهت إلى مجرد جملة اعتراضية عابرة فى تاريخ مصر الأنثروبولوچى، وعلى العكس من ذلك تماما الهجرة الثالثة والأخيرة، الهجرة العربية، فهى وإن كانت أحدثها إلا أنها جاءت الوحيدة الموجبة فى نتائجها الجنسية، وتعد بذلك أول وآخر إضافة حقيقية وفعالة إلى تكوين مصر البشرى منذ وضعت قاعدة الأساس فى عصر ما قبل التاريخ وما قبل الأسرات.

الهكسوس

فأما الهكسوس فقد جاءوا فى القرن الـ ١٧ ق. م (١٦٧٥ تقريبا) ـ آخرون يقولون القرن الـ ١٨، ولأمر ما كانت هذه فترة بارزة من الاضطراب البشرى العام فى التاريخ القديم، فقد خرج الرعاة الآريون من وسط الاستبس الآسيوى، ربما بسبب موجة جفاف، كطوفان من المستعمرين المعمرين، وكهجرات كلية شاملة تستهدف الاستيطان النهائى الدائم فى مناطق الاستقرار الزراعى الغنية إلى الجنوب.. فاتجه الآريون الى الهند، وعلى العراق تدفق الكاسيون، بينما انقض الهكسوس على مصر، وفى تصوير آخر أن الهكسوس إنما دفعوا من سوريا أو

من منطقة ما شرقها تحت ضغط الكاسيين فى العراق والميتانى فى الأناضول(١)، وعلى أية حال فلقد تعاصرت هذه الموجات الثلاث تقريبا (القرن ١٧ ـ ١٨ ق . م) ونجحت جميعها حربيا بفضل الخيل والعجلة أدوات الاستبس، ولكن نتائجها ومصائرها البشرية اختلفت كثيرا فيما بينها.

ففى مصر احتل الهكسوس الدلتا وتوغلوا فى جزء كبير من الصعيد أيضا، أما إقامتهم فقد طالت إلى ١٥٠ سنة، أما قوتهم العددية فغير معروفة بالطبع، ولكنها كانت ضخمة بلا شك، ويقدرها فليندرز بيترى فى قمتها بنحو مليونين أو ثلاثة، وذلك على أساس عددهم عند الخروج وهو كما يذكر ٢٤٠ ألفا (٢) غير أن الواضح أن التقدير الأول هو مجرد تخريج تخمينى صرف لا سند له علميا، أما الثانى بدوره فرقم لا ندرى مصدره أو أساسه، وفى الاثنين قدر كبير من المبالغة على الأرجح.

وليس من الممكن القطع إلى أى جنس ينتمى الهكسوس، فالآراء العلمية فيهم، كما فى كثير جدا من شعوب الشرق القديم، تختلف اختلافا جوهريا، والرأى الغالب أنهم ساميون، لكن البعض يربطهم بالآريين وهجراتهم، بينما يعدهم آخرون سوريين ببساطة(٣)، وسواء كان هذا أو ذاك، فإنه لا يغير من الأمر شيئا من وجهة تكوين مصر الجنسى، إذ إن الهكسوس خرجوا من مصر كما دخلوها بلا أثر، دمويا كما هو حضاريا .. فالثابت أن الهكسوس من جانبهم، أو «العامو» كما سماهم المصريون، أقاموا فى مصر كمجتمع مكتف بذاته أنثروبولوجيا، بمعنى أنه كان يتزاوج داخليا، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فقد عاشوا فى عزلة تامة فرضها عليهم المصريون من جانبهم ولم يختلطوا بهم جنسيا، فظلوا كجزيرة بشرية مقاطعة ومحاصرة، إلى أن نجح المصريون فى هزيمتهم وطردهم نهائيا من البلاد، حيث عادوا إلى فلسطين والشام من حيث كانوا قد أتوا مباشرة، وبهذا يمكن الجزم بأنهم لم يتركوا أثرا جنسيا فى تكوين الشعب المصرى ولم يدخلوا دماءه، كما لم يتركوا بقايا أو فلولا منهم بين السكان.

أما النظرية الغريبة التى تذهب إلى أن قبائل الهوارة الحالية فى صعيد مصر هى من نسل بقايا الهكسوس، على أساس أن اسم هوارة هو تحريف لكلمة أواريس (أفاريس) عاصمة الهكسوس فى شرق الدلتا، فتخريج فيلولوچى فج وسقيم وزعم علمى أشد فسادا، ولسنا نعرف لهما سندا أو دليلا أو مبررا.

وفى النهاية لابد أن يسترعى انتباهنا ذلك الفارق الجسيم فى مصير الغزاة

(1) Haddon, P. 97.
(2) Petrie, "Migrations", P. 14 .
(3) Haddon, P. 101.

المهاجرين فى كل من مصر والهند - حالة العراق غير واضحة تاريخيا، فبينما لفظت مصر الهكسوس كجسم غريب دخيل احتوته وعقمته حتى طردته، كان الغزو الآرى للهند هو أساس تشكيل كيانها الأنثروبولوچى كله بعد ذلك وكما نعرفه اليوم، فقد كان هو الذى خلق الثنائية العنصرية الأساسية فى شبه القارة: الآريين ضد الدارفيديين، وكان هو الذى شطرها رأسيا إلى طبقات اجتماعية على اساس اللون والعنصر كما شقها فيما بعد أفقيا كدول منفصلة مستقلة.

بعبارة أخرى، لقد نجح رعاة الاستبس الآريون فى الهند أنثروبولوچيا حيث فشل رعاة الاستبس الهكسوس فى مصر، رغم أن النسبة العددية إلى سكان المهجر كانت على الأرجح أكبر جدا فى الأخيرة منها فى الأولى، فلماذا؟ لا شك أن بعض هذا راجع إلى الفارق بين قوة الغازى وقوة المقاومة ومدى الانحدار الحضارى بينهما، ثم الى مدى صلابة وتماسك النسيج البشرى لسكان المهجر، ولعل هذا أول دليل تاريخى، من سلسلة كاملة، على حيوية الشعب المصرى وطاقته الكامنة منذ القدم وقدرته على لفظ الأجسام الدخيلة إذا شاء وقدرته على امتصاصها إذا أراد.

اليهـود (١)

وما قيل عن الهكسوس يقال، بقوة أكبر، عن اليهود أو العبريين أو الاسرئيليين الذين هم ساميون بلا جدال والذين كان المصريون يسمونهم الهابيرو Habiru أو الخابيرو Khabiru أى البدو - والكلمة تحريف واضح لعبرى، فلقد دخل اليهود مصر فى ١٧٨٥ ق.م، أى القرن الـ ١٨ ق. م، فى فترة أخرى من الاضطراب العام فى العالم القديم، ربما أيضا بسبب موجة جفاف أخرى، بل إن البعض يربط بصورة ما بين أولئك وهؤلاء، الهكسوس واليهود، فالمقول أن الاسرائيليين دخلوا مصر أثناء فترة سيطرة الهكسوس عليها، حيث سمح لهم هؤلاء بدخولها كتابعين أو عملاء لهم، ثم خرجوا مع طرد حماتهم الهكسوس أو بعد ذلك بقليل (٢).

ولكن هذه العلاقة إن صحت على الإطلاق فهى غامضة تماما إلى حد يثير الشك، ليس فقط للفارق الجنسى إذا صحت نظرية آرية الهكسوس، ولكن أيضا للفارق الزمنى الكبير بين الجماعتين، فالتضارب الكرونولوچى تام بين الموجتين، فإذا صحت التواريخ المعطاة السابقة لكان اليهود أسبق دخولا من الهكسوس وليس العكس، وحتى إذا تعاصرا بالتقريب فى الدخول، فقد طالت إقامة اليهود إلى

(1) Coon, P. 495 ff.
(2) Haddon, P. 99.

٣ أمثال إقامة الهكسوس على الأقل، فكأنهم خرجوا بعد خروج الهكسوس بقرون، وأخيرا فإن المؤرخين يختلفون حول هذا الخروج، أكان فى الأسرة ١٨، ١٩، أم الـ ٢٠.

أيا ما كان، فقد اقتصر الوجود الإسرائيلى فى مصر على «أرض جاشان Land of Goshen» (وادى الطميلات والشرقية)، فكانت بحق «حظيرة اليهود» Jewish Pale الأولى فى التاريخ، بل إنها باعتبارها ممرا لهم اكثر منها مقرا، كانت «حارة اليهود أكثر منها «جيتو» كبيرا، وقد مكث اليهود بمصر نحو ٤٣٠ سنة فى التقدير الشائع، أما حجما، ففى التوراة،سفر الخروج، أن اليهود عند طردهم لم يكن عددهم ليزيد على ٦٠٠ ألف.

واضح، فى الختام، أن وجودهم كان هامشيا على أطراف المعمور المصرى، كما كان هامشيا فى حياة المصريين نفسها، حيث تشرنقوا على أنفسهم فى خلية متكيسة ومن ثم لم يتركوا أى أثر جنسى فى البلد(١)، لقد دخلوا مصر «لاكأعضاء فى أسرة واحدة، ولكن كجماعة قائمة بذاتها» كما يقول كيث.. وبعدها عادوا سكان صحراء مثلما كانت تفعل دوريا كثير من القبائل العربية، تحط حينا على أطراف الدلتا ثم ترحل، كما يشبه كيث أيضا (٢).

الهجـرة العربيـــة

لا يمكن المبالغة فى قيمة وخطر هذه الموجة من الناحية اللغوية، فهى التى غيرت لسان مصر القديمة وعربتها كليا ونهائيا.. لكن فى الناحية الجنسية بالذات مجالا للخلاف فى التقييم، والواقع أن موجة أو هجرة ما فى تاريخ مصر لم تتعرض للاختلاف على تقييمها جنسيا كما تعرضت الموجة العربية، فهناك دائما أحد اتجاهين.. إما الى المبالغة المفرطة فى تقدير أثرها ووزنها، وإما إلى المغالاة الشديدة فى التقليل من خطرها ونتائجها، والاتجاه الأول، وهذا طبيعى، يظهر غالبا فى كتابات بعض المصريين أنفسهم أو العرب، بينما يسود الثانى بداهة عند بعض كتاب الغرب والعالم الخارجى.

من جانبنا، فان بعض من يكتب منا عنا يصورنا أحيانا كما لو كنا عربا مستوردين من الجزيرة العربية أو أن عملية إحلال وإبدال كاملة أو حتى جزئية قد حدثت بين المصريين القدماء والعرب القادمين.. وليس هذا صحيحا بالطبع والقطع، بل ليس أبعد منه عن الحقيقة سوى النظرة العكسية الغربية التى تقلص الوجود العربى الجديد فى مصر إلى مجرد قشرة رقيقة هشة على السطح لا وزن لها لاكما ولا نوعا.

---

(١) جمال حمدان ، اليهود أنثروبولوجيا ، القاهرة، ١٩٦٧ ، ص ٨ – ١١.

(2) A new theory . P. 379 .

فعلى هذا الجانب الأخير، أما أكثر ما يشكو الأنثروبولوچيون الأوروبيون مثلا من إطلاق بعض الأفراد والجماعات فى افريقيا الشمالية، بما فى ذلك مصر، لتسمية عربى على أنفسهم وهم أبعد ما يكونون عن ذلك ظاهريا أو تاريخيا، وبعض أولئك الأنثروبولوچيين أقنع نفسه بأن كلمة عربى إن هى إلا ادعاء شائع يكاد يصل إلى حد العقدة النفسية ـ الاثنولوچية بين الأفريقيين ، ولا يعدو أن يعنى متعربا باللسان أو أن يرادف الإسلام، أى مجرد تعبير ثقافى لا جنسى، وعلى هذا الأساس يبالغ فى التحفظ فى تقييم الوزن الحقيقى للعرب، يقول شانتر مثلا «أما عن العرب الذين كثيرا ما يطلق اسمهم بطريقة غير سليمة على المصريين، فقد نسب اليهم تأثير أكبر بكثير مما كان لهم فى الحقيقة» (١)، بينما يقول بيترى بلاتحفظ «إن الفتح العربى كان تغييرا فى السادة الحكام أكثر منه تغييرا فى الجنس» (٢).

والحقيقة أن كلا الاتجاهين متطرف تعوزه الدقة، وربما الموضوعية.. أما الحقيقة العلمية، حين تفهم صحيحة، فليست فقط وسطا بين النقيضين، ولكنها كذلك أبسط من أن تمثل مشكلة خلافية معقدة، فالذى لا شك فيه هو أن الهجرة العربية أول وآخر وأخطر هجرة استيطان موجبة فاعلة وناجحة فى تاريخ مصر، ومن ثم أهم وأخطر إضافة، ولا نقول بالضرورة تغيير أو تعديل، إلى تكوين الدم المصرى منذ عصر ما قبل الاسرات، وبالتالى فى تاريخ الشعب المصرى برمته بعد أن وضعت فرشته الأساسية، أو كما يقول بحق كيث مشيرا إلى الفتح العربى «فى فترة واحدة فقط من تاريخ مصر اللاحق كان هناك تدفق كبير من الدماء (أو الچينات) الجديدة» (٣)، لا يقلل أو يغير من هذا أنها لم تغير أو تبدل بأى قدر مذكور من تركيب المصريين ذاته، ولذا فهى دون تناقض نقطة انقطاع، مثلما هى وبقدر ما هى، نقطة اتصال فى تاريخنا الجنسى.

أنثروبولوچية التعريب

تفسير ذلك هو التشابه الجنسى بل والقرابة الانثروبولوچية الأساسية بين طرفى العملية، فعرب الجزيرة من الساميين، بل هم قلب السامية إن لم يكونوا أصلها، وليس من شك أن الساميين والحاميين، الذين ينتمى المصريون إلى المجموعة الأخيرة منهم، هما تعديلان من عرق جنسى مشترك أو فرعان من شجرة واحدة، وأن التمايز بينهما إنما تم فى زمن ليس بالبعيد جدا، بدليل أوجه التشابه العديدة بينهما لغويا وحضاريا، فضلا عن الصفات الجسمية ذاتها التى تجعلهما معا أقارب للأوروبيين من جنس البحر المتوسط كما رأينا (٤)، إنهما أقارب بعيدون نوعا.

---

(1) Chantre, Recherches etc., op. cit, P. 202 - 3 .
(2) "Migrations", P. 15
(3) P. 303 .
(4) Seligman, P. 98.

وإذا كان الحاميون ينقسمون إلي شرقيين وشماليين، وكان الساميون ينقسمون بدورهم إلى شماليين وجنوبيين، فإن من الواضح أن الساميين الشماليين مع الحاميين الشرقيين هم الأقرب بين المجموعتين انثروبولوجيا كما هم جغرافيا.. كذلك فإذا كان البحر الأحمر قد فصل بين الساميين والحاميين، فإن الاستثناء الوحيد كان سيناء، وبالتالى لم ينفصل ساميو الجزيرة عن حاميى مصر أبدا، وفى النتيجة النهائية، فإن عرب الجزيرة ومصريى النيل يمثلون معا المجموعتين الأكثر تشابها وتداخلا والأشد تقاربا وقرابة من بين كل الساميين والحاميين معا، انهم الأقارب الأقرب على الإطلاق بين مجموعة من الأقارب البعيدين نوعا بدرجة أو بأخرى (١).

وعند هذه المرحلة قد نستطيع أن نغامر، أو دون مغامرة بالأحرى، بأن نتفهم لماذا نجحت موجة الهجرة العربية فى مصر حيث فشلت سابقتاها أو سابقاتها، أمن المبالغة، او يكون من المستكثر، أن نقول إنها مسألة «قرابة عائلية»؟ نريد أن نقول إن من الراجح جدا أن جزءا من تقبل المصريين للعرب الوافدين يرجع إلى إحساسهم وإدراكهم بأنهم بعض أقاربهم وأصولهم وليسوا بغرباء أجانب حقا أو تماما كسابقيهم، إنهم من الناحية الشكلية على الأقل، أى من حيث اللون، بنو «جلدتهم» كذلك فلا شك أن حاجز اللغة، فضلا عن الدين، ساعد على إزالة حاجز الجنس، بمعنى أن قرب اللغة العربية السامية من اللغة المصرية القديمة الحامية السامية - عد البعض ١٠ آلاف كلمة مشتركة بينهما - قد سهل التقريب بين العنصرين وشجع الامتزاج الكامل بينهما بحيث تحول التعريب إلى بوتقة للشعبين.

ولئن قد يشكك فى هذه الاعتبارات أو يقلل من أثرها، نلفت النظر إلى كيف سادت العروبة كل العالم السامى والحامى خارج الجزيرة العربية، بينما توقفت عند سفوح زاجروس الآرية وأقدام الأناضول التركية كما ارتدت عن الأندلس القوطية، كل ذلك بصرف النظر عما يصاحب تلك الاعتبارات من علاقات أو ملابسات تضاريسية أو مناخية أو دينية.. بل وحتى فى مصر نفسها من قبل، أقام اليونان ثم الرومان بأعداد لا يستهان بها بلا شك ولنحو ٣ أو ٤ قرون كل، ومع ذلك لم تحدث «أغرقة» ولا «رومنة» لغويا أو دمويا، وقصارى ما نجح اليونان والرومان فى تحقيقه هو مزج الكتابة الإغريقية واللاتينية باللغة المصرية القديمة فى شكل الديموطيقية التى لم تلبث أن إختفت هى الأخرى.

وأخيرا فإن هذه القرابة الأنثروبولوجية والتقارب الاثنولوجى هو الذى يفسر

(1) Ibid.

«متناقضة» الأثر الجنسى العربى فى مصر، فرغم الأعداد الكبيرة التى انصبت من العرب فى مصر، ورغم الاختلاط البعيد المدى الذى تم مع المصريين، فإن هذا لم يغير من التركيب الأساسى لجسم السكان أو دمهم، لماذا؟ - لا لسبب سوى أن العنصر العربى من أصل قاعدى واحد مشترك مع العنصر المصرى الذى لايختلف جسميا عن «البدوى» كما يضعها كيث (١)، فكلاهما كما رأينا أقارب جنسيا منذ ما قبل الإسلام بل وما قبل التاريخ، والصفات الجسمية الرئيسية متشابهة متقاربة خاصة الرأس الطويل ولون البشرة والشعر والعين والطول والقوام... الخ، حتى عنصر الرأس العريض السائد فى عرب الجنوب - وهى منطقة عرض رأس مؤكدة - لم يكن غريبا على مصر، حيث رأينا فى المصريين القدماء عنصرا بازغا من عرض الرأس منذ عصر الأسرات المبكر، وقد كشفت الأبحاث فى بعض المقابر العربية قرب القاهرة عن مجموعات كبيرة من جماجم متطرفة فى عرض الرأس، ولكن لها يقينا مثيلاتها بين المصريين أنفسهم.

هكذا كان الاختلاط الجنسى المصرى - العربى بمثابة زواج بين أقارب بعيدين، ولهذا قيل إنه إذا كان العرب قد عربوا مصر ثقافيا، فإن مصر قد مصرتهم جنسيا (٢)، وأيا ما كان، فإن هذا لاينفى قدرا، وقدرا كبيرا، من أثر جنسى للعرب، ولو أنه لم يغير من التجانس الأصلى للسكان، ويتضح هذا أكثر إذا قارنا بالسودان مثلا، فالأثر الجنسى البحت - الأثر الدموى - للعرب فى السودان واضح تماما رغم أن ما انصب منه فيه قد يكون أقل مما انصب فى مصر، والسبب فى ذلك أن هنا فى السودان يختلف الأساس الجنسى القاعدى اختلافا عظيما ما بين السكان الأصليين والعرب الوافدين.

مراحل الهجرة

ومن المسلم به بعد هذا أن الهجرة العربية إلى مصر سبقت الإسلام بكثير، بل ترقى إلى أقدم عصور تاريخ مصر الفرعونية على الأقل، فسجلات التاريخ الفرعونى تشير باستمرار وبانتظام إلى جماعات البدو الشرقية تطلب الإذن بالدخول إلى مصر أو تتسلل عبر سيناء من الجزيرة العربية والشام إلى صحراء مصر الشرقية وأطراف الوادى والدلتا حيث تضرب بجذورها إلى الأبد، ومعنى ذلك أن «تعريب» مصر، إن جاز التعبير فى تلك المرحلة، هو سابق للإسلام، أو على أية حال فإن الاختلاط الجنسى والدموى بين المنطقتين والشعبين هو كذلك .

(1) P. 303 .
(2) Encyclopaedia of Islam, art. Egypt.

من أمثلة هذه المرحلة، قبل الميلاد، هجرة الإسماعيليين من منطقة الحجاز، ثم النبطيين من منطقة مدين، وبعد الميلاد، انتقل فرع من قضاعة الحميرية بالحجاز هو قبيلة بلى الى سيناء حيث امتدت منازلها الى الفرما، وكان ذلك فى القرن الأول، فى القرنين الثانى والثالث أيضا وصلت إلى منطقة العقبة قبائل «جذام ولخم وربيعة وثعلب وبنو صخر».

ومن المسلم به كذلك أن الموجة العربية الإسلامية، مثلما بدأت غزوا لا هجرة، بدأت بأعداد محدودة كعملية فتح عسكرى بحت وكغزوة ذكرية مطلقة أقامت كحاميات مدن حربية أساسا، وقد كانت سياسة عمر هى الحفاظ بصرامة على التقليد العسكرى للجند بعيدا عن الزراعة والأرض، بينما كان عمرو هو واضع تقليد «الارتباع» كنوع من الترانس هيومانس البشرى ينتقل به العرب كل ربيع إلى الصحراء ومراعيها حفاظا على تقاليد البدو والبداوة (١) وقد ظلت هذه السياسة سارية ونافذة لمدة قرن كامل عقب الفتح، بعده فقط بدأ التحول إلى الزراعة والاستقرار بالتدريج .

غير أن عملية الوفود كانت قد تحولت إلى هجرة واسعة النطاق مختلطة النوع، فقد اخذت مجموعات وبطون من القبائل العربية تنزح إلى مصر، أولا فى موجات محدودة، ثم راح الخط البيانى يتصاعد إلى أن أصبحت موجات مدية زاحفة إلى حد بعيد، غير أن هذا الزحف المدى ارتبط ارتباطا وثيقا بالوضع العربى والقوة السياسية العربية فى المجتمع، يرتفع معها ومعها ينخفض، ولهذا نستطيع أن نقسم تاريخه وتذبذبه بحسب تقسيم عصور الحكم المتعاقبة، ولكنه على الجملة يرسم خطا هابطا باطراد وإن دون انتظام من البداية إلى النهاية.

فالعصر العربى نفسه، الذى امتد زهاء قرنين ونصف قرن، كان بيقين العصر البطولى فى تاريخ نزوح القبائل العربية وتدفقها، فلقد كان هناك ميكانيزم خاص يتكرر كالقاعدة ويحكم عملية النزوح. فكل حاكم عربى كان يستحضر معه أو يستدعى إليه أهله وعشيرته ـ أحيانا عدة آلاف أو بضع عشرات من الآلاف ـ بحسبانها عصبيته وعزوته، وكانت كل قبيلة تقطع إقطاعات من الأراضى البور أو الزراعية لاستغلالها، خاصة على أطراف الدلتا فى «الحوف الشرقى والغربى» ولكن أيضا فى قلبها أو «بطن الريف».

ولقد كان هذا كله عاملا جوهريا فى الاتجاه التدريجى نحو الاستقرار والتحول

(١) ابن عبد الحكم ، فتوح مصر ، القاهرة، ١٩١٤ ، ص ١٤١ – ١٤٣ .

دن الرعى إلى الزراعة.. بل لقد اتبعت الأموية سياسة عامدة لتشجيع القبائل على الاستقرار، وهى سياسة «العطاء» أى المساعدات والمنح المالية المباشرة، على أن العباسية، على العكس، بدأت تفرض الضرائب على البدو مثلهم مثل الفلاحين، مما بدأ الصدام والصراع الخالد بين الحكومة والبدو(١).

وعلى أية حال، فهكذا كانت القبائل المختلفة تتقاطر وتتراكم تباعا، ولو أن بعضها كان ينسحب أحيانا إلى الجزيرة فى النهاية أو يترك إلى المغرب أو السودان، نتيجة لضياع نفوذها، أو للمنافسات القبلية والأسرية وصراع القوى السياسية، كالصراع بين الأمويين والعباسيين والعلويين، وبين السنة والشيعة، وبين قيس وطيىء، وقد ظل هذا الميكانيزم سائدا ساريا ما ظل الحكم والسلطان للعرب، ولم يتوقف الا حين أديل من العرب إلى الترك فالمماليك.

أما عن القبائل التى دخلت خلال العصر العربى، فلقد كان أهمها أيام الفتح هى جذام ولخم وبلى بالإضافة إلى قريش (٢)، واللافت هنا أن أغلب هذه القبائل كانت لها تدفقاتها على مصر قبل الاسلام، كذلك فلقد كانت قريش هى السائدة فى الهجرة العربية أيام الأموية والعباسية، مثال ذلك قيس عيلان فى القرن الـ ٨ تحت الأموية وكنز ربيعة فى القرن الـ ٩ تحت العباسية (٣)، وفى العصر الأموى ككل قدم مصر ١٢ قبيلة من قريش وقيس وجهينة والأزد ولخم وحمير.

هذا وقد كانت قيس، التى استقرت فى منطقة بلبيس وهى بور وخراب، من أوائل من تحولوا إلى الزراعة، كما عادت فانتقلت من الحوف الشرقى إلى منطقة قفط لإعادة الهدوء هناك بعد غارات البجا، كذلك فإن أزد من القبائل المبكرة التى اندمجت فى حياة المدن، وبالمثل بنى جمعة (وهى بطن من كنانة) (٤).

وإذا كان العنصر العربى قد انزوى على هامش السلطة فى أواخر المرحلة العربية وضعف مد القبائل الوافدة، فقد جاءتهم الفاطمية، وهى أصلا عرب وبدو، عصرا ذهبيا جديدا، ففى هذه الفترة، التى امتدت نحو قرنين، كانت القبائل الداخلة

---

(1) A. H. Saleh, " Quelques remarques sur les bedouins d"Egypte au moyen age", Studia Islamica, Paris, XLVIII, 1973, P. 55.

(٢) القلقشندى، صبح الأعشى ، القاهرة، ١٩١٤ ، ج ٣ ص ٣٢٩ وما بعدها .

(٣) المقريزى، البيان والإعراب عمن بأرض مصر من الأعراب .

(4) Saleh, op. cit.. P. 48-54.

كثيرة، والخارجة قليلة، واتسعت أملاك القبائل وزادت ثرواتها، فتحت الفاطمية، هبطت مصر قبائل من عرب الشام والمغرب إلى جانب بنى سليم وهلال وخزام .

ولقد كان للفاطمية بعد هذا سياسة خاصة تواترت كثيرا فى نقل وإعادة توطين القبائل المختلفة تأديبا لها أو مضاربة بينها، وذلك كجزء من اللعبة السياسية والأمن الاستراتيچى داخل إطار صراع الخلافات، المثل الأكبر بنو هلال وسليم، فقد استدعوهم ليسكنوا مصر أولا، ثم منها وجهوهم نحو المغرب فيما بعد، بالمثل نقلوا عدة بطون من طىء إلى مصر، من أهمها قبيلة سنبس التى هجرت من غزة إلى البحيرة غرب الدلتا، كذلك كانت كنانة فى عسقلان، فانتقلت إلى دمياط .

وعلى الجملة، فمنذ الفتح وإلى نهاية الفاطمية كان قد تراكم بمصر عدد كبير من القبائل يعدده المقريزى فى قوله «ولما قدم الغز صحبة أسد الدين شيركوه إلى مصر، كان بأرض مصر من العرب طلحة وجعفر وبلى وجهينة ولخم وجذام وشيبان وعذره وطيىء وسنبس وحنيفة ومخزوم، وفى جرائد الدولة الفاطمية منهم ألوف» (١) .

ولعل من الممكن بعد هذا اعتبار الأيوبية مرحلة انتقال فى وضع القبائل العربية بمصر، وذلك ما بين العصر الذهبى السابق وعصر الحضيض اللاحق أيام المماليك، فلقد عامل صلاح الدين البدو العرب بحزم وقوة بقصد تحييدهم فى صراعه ضد الصليبيين، ذلك أن بعض القبائل تعاونت مع الصليبيين وساعدتهم بالأخبار وأمدتهم بالغلال، ولهذه الأسباب السياسية والاستراتيچية كرر صلاح الدين تكتيك نقل وإبعاد بعض القبائل العربية من جنوب فلسطين وسيناء إلى داخل مصر.

فأولا نقل ثعلبة من منطقة الخروبة بجنوب فلسطين، وجرم من غزة والداروم (دير البلح حاليا) وكلتاهما من طيىء، إلى الشرقية حيث كان بعض جذام، وهذه الأخيرة كانت لها إقطاعات فى هربيط وتل بسطه ونوب وأم رمادة، إلا أنها أيضا كانت تبيع من حبوبها للصليبيين، فصادر أراضيها ومحاصيلها، ثم نقلها أخيرا إلى البحيرة (٢).

على أن نقطة التحول الحقيقية فى وضع وحال القبائل العربية كانت بلا ريب هى بداية العصر المملوكى فى منتصف القرن الـ ١٣ الميلادى، فمنذ البداية رفض العرب حكم المماليك باعتبارهم عبيدا لا أحرارا، واعتبروا أنفسهم أصحاب مصر

---

(١) البيان والاعراب، ص ٢٢ -٢٤ .

(2) A . H . Saleh , "Saladin et les bedouins d'Egypte" , Atti della accademia nazionale dei lincei, Roma, 1979, P. 2-5.

الحقيقيين وأولى بالحكم، بينما نظر المماليك إليهم بدورهم باعتبارهم أجانب وجسما غريبا عن مصر مثلهم لا أكثر (١).

لهذا كانت العلاقة بين العرب والمماليك هى العداء المطلق، ولم تنقطع «تجريدات» المماليك ضدهم قرونا، وتعددت المعارك الدامية والإبادية بينهما، وكانت أبرزها فى دهروط وسخا حيث انتصر المماليك وقتل الكثير من البدو العرب أو هربوا إلى الصحراء، فمثلا يذكر إبن إياس أن نصف العربان فى الصعيد قتلوا (٢)، بينما يسجل المقريزى أنه فى القرن الـ ٨ الهجرى (١٥ الميلادى) لم يعد هناك بدوى واحد فى الصعيد كله (٣)، أما فى الدلتا فقد تشتتت سنبس مثلا بعد معركة سخا واختفت فى ثنايا الغربية.

وهكذا منذ بداية عصر المماليك انكسرت شوكة العرب وانحطت هيبتهم كما قلت أعدادهم إلى أدنى حد، ذلك أنه بعد أن انقلب الوضع السياسى للعرب تماما، انحصرت الاختيارات أمامهم فى ثلاثة: فبعضهم ترك مصر نهائيا إلى الجزيرة العربية أو السودان أو المغرب.. والبعض الآخر انسحب من وادى النيل إلى أعماق الصحراء بعيدا عن المماليك، والبعض الأخير تحول إلى الزراعة واستقر نهائيا، أو كما يلخص عبدالحميد صالح الموقف ببراعة فى بحوثه الرائدة: كان الخيار فى النهاية «اما ان يظلوا بدوا فيرحلوا، وإما أن يصبحوا مستقرين فيبقوا» أى «إما بين بداوة مضطهدة أو استقرار مقبول» (٤).

مع من بقى من القبائل، اتبع المماليك أيضا تكتيك النقل والإبعاد للأسباب السياسية، ففى القرن الـ ١٥ الميلادى طرد السلطان قبيلة زنارة المشاغبة، وهى بطن من لواتة البربرية، طردها من البحيرة وأتى محلها بقبيلة لبيد من برقة، وهى بطن من بنى سليم، ومن ناحية أخرى، فكنتيجة للحروب الداخلية بين قبائل البحيرة والغربية، فرت بعض قبائل البحيرة إلى برقة.

ولكن أهم من هذا كله نقل قبيلة الهوارة البربر من البحيرة إلى الصعيد فى جرجا وأخميم، وكانت المنطقة الأخيرة خرابا وبورا بعد أن فرغتها مذابح المماليك ضد العربان، فكان للهوارة فضل إعادة تعميرها وإدخال زراعة وعصر القصب

---

(١) المقريزي ، البيان والاعراب، ص ٩

(٢) بدائع الزهور ، ص ١٧١ – ١٧٢ .

(٣) السلوك، ج ٣ ، ص ٩١١ .

(4) Saleh, " Quelques remarques.. etc", , P. 48 , 65.

بها.. ولفترة طويلة أصبحت الصدارة والسيطرة بين قبائل البدو فى الصعيد لهوارة دون سواها (١).

خريطة التوزيع

ختاما، ومن خلال هذه الذبذبات التاريخية الحادة والعنيفة أحيانا والانتقالات الجغرافية الواسعة المدى أحيانا أخرى، مضى توطن تلك القبائل العربية البدوية المتجولة يأخذ توزيعه النهائى بالتدريج، ربما واضعا كذلك الخطوط العريضة لتشكيله الحالى، وكلوحة عامة على التتابع أو التعاصر، يمكن أن نرسم هذه الخريطة التخطيطية لتوزيع أهم القبائل عبر العصور الوسطى وحتى العصور الحديثة، بادئين بالدلتا ثم مثنين بالصعيد.

فى أقصى تخوم شرق الدلتا فى الجفار والفرما، كانت بلى وبياضة وبنى صدر والأهاريسة، وفى سواحل تنيس والمنزلة حتى دمياط، نجد عذرة وكنانة وخزيمة وبنى عدى ثم مدلج.. أما فى شرق الدلتا أو الحوف الشرقى، فهناك فى الشرقية جذام ومن بطونها سعود جذام وبنى سعد، كما نجد بنى وائل (من ربيعة) وبطونا من جهينة، ثم ثعلبة وجرم من طيىء ، بالإضافة إلى فروع من كنانة وعذرة.. وفى القليوبية نجد بنى سليم مع بطون من بنى وائل.. أما فى الشمال فى الدقهلية والمرتاحية فليس ثمة سوى بنى بقر والحمارنة، بالمثل تقل القبائل فى وسط الدلتا أو بطن الريف، فنجد بعض اللواتة والمزاتة البربر ثم فزارة العربية فى المنوفية، ثم سنبس وبنى عمر فى الشمال بالغربية.

ثم تعود القبائل فتتكاثر فى غرب الدلتا أو الحوف الغربى حيث «عربان البحيرة» الذين لا ينفك ذكرهم يتواتر فى معاجم التاريخ، كما يبرز فيها العنصر البربرى إلى جانب العربى على قدم المساواة تقريبا، فثمة من القبائل العربية بنى عباد وبنى جفاجة وبنى سليم، ثم فايد ولبيد وسنبس، ومن البربر هناك لواتة وزنارة ومزاته ثم أساسا الهوارة.

ومن الواضح عموما أن توزيع القبائل يرتبط بأطراف وجانبى الدلتا شرقا وغربا فى الحوفين ويقل فى قلبها بطن الريف، كما يرتبط فى المحل الثانى بأراضى البحيرات والمستنقعات فى الشمال حيث تكثر مراعى البرارى، وواضح كذلك أن

---

(1) A . H . Saleh, "Les relations entre les Mamluks et les bedouins d'Egypte", Annali dell' istituto orientale di Napoli", vol. 40 , 1980, P. 380-4.

الجانب الشرقى من الدلتا حكر تقريبا على القبائل العربية، بينما يجتمع العنصران العربى والمغربى بشدة على الجانب الغربى، ولنا أن نضيف أخيرا أن شرق الدلتا بخاصة يغص اليوم بأسماء الأماكن المستمدة من توطن تلك القبائل، فعلى سبيل المثال لا الحصر، استمدت دار البقر وبحر البقر أسماءها من بنى بقر، وقرية السعديين اسمها من بنى سعد (سعود جذام)... الخ.

إذ ننتقل إلى الصعيد، نجد حيا من عرب العزالة فى الجيزة، ثم جماعات من اللواتة فى كل من الجيزة والبهنسا، وفى كلتيهما أيضا نجد قبيلة محارب (وهى بطن من بنى سليم) ثم نجد بنى عدى (من لخم) فى إطفيح، وفى الفيوم استقر بعض بنى سليم وبنى كلاب، ويمتد بنى سليم أيضا إلى المنيا مع الهوارة والعكارمة، وفى العثمانية تركزت قريش(١).

ومن أسيوط عبر منفلوط حتى إخميم تمتد جهينة، تشاركها فى الأولى ربيعة، وفى الثانية بنى كلب، وفى الثالثة بلى وبنى قرة وبنى عامر، والواقع أن جهينة، وكذلك الهوارة، اقامت كلتاهما من أسيوط حتى قوص، ثم بالتدريج تركزت جهينة فى وسط الصحراء الشرقية أساسا، والهوارة فى قنا أساسا.

أما إلى الجنوب من ثنية قنا فقد أقام بنى عقبة فى إسنا، وبنى جميلة فى أصفون، ثم من قوص حتى السودان استقرت قبائل العليقات والجعافرة والكنوز (بنى كنز)، بالإضافة إلى بنى هلال وسليم فى أسوان، وأخيرا، وعلى جانبى الوادى، انتشرت الجوازى والغوايا وأولاد على من اسيوط حتى السلوم، فى حين ترامت قبائل الحويطات والسنارى والنبعات من أسيوط حتى العريش(٢).

وكنظرة عامة سيلاحظ أن معظم قبائل شرق الدلتا والنيل هى من قحطان، أما معظم تلك التى غربه فمن عدنان والبربر، وكما فى الدلتا، وربما أكثر، تعيش أسماء كثير جدا من هذه القبائل والبطون فى أسماء الأماكن الحالية بصورة تتجاوز الحصر، بل التمثيل.. ولقد سبق أن عرضنا لمحة او قائمة منها فى دراستنا للسكن والمسكن الريفى، كما سنزيدها تفصيلا فى أواخر هذا الفصل وللقارىء المعنى أن يرجع إلى تلك الفقرات وجداولها.

تقييم عام

من المستحيل بالطبع أن نقدر العدد المطلق أو النسبى للعنصر العربى الوافد

(1) A.H. Saleh, "Les Migrations bedouinses en Egypte au Moyen Age", Annali dell' istituto orientale di Napoli, vol. 41 1981, P. 18-32.

(٢) احمد لطفي السيد، القبائل العربية فى مصر.

عبر عدة قرون، ولكنه بلا ريب لم يكن هينا أو بسيطا (١)، رغم محاولات التقليل العامدة من جانب البعض، فمثلا يقدر فليندرز بيترى حجم الموجة العربية فى مصر فى مجملها طوال تاريخها من ذكور وإناث بنحو ١٥٠ ألفا (٢) وهذا التقدير الجزافى أو الخرافى، الذى يسرف فى التقليل من قوة الموجة بقدر ما بالغ فى تقدير قوة سابقتيها، مرفوض بالتأكيد ولا عبرة به شكلا أو موضوعا، ولعل الأقرب إلى الصواب تقدير مرى بنصف المليون(٣).

هذا عن جانب الكم، أما عن الاستقرار، ففى البدء ظل الطابع العسكرى سائدا، فالعرب إما مقاتلون للجهاد لا فلاحون للزراعة وإما بدو للرعى فى الصحراء، ثم حل دور من شبه استقرار على أطراف الصحراء وحواف المدن، خاصة الحوف الشرقى أى شرق الدلتا، وكشبه معسكرات فى المدن، ثم لم تلبث أن إستقرت فى بطن الريف أى داخل الأراضى الزراعية وقلب الدلتا كما انتشرت فى المدن، لاسيما منذ انتهى العصر العربى وبدأ العصر التركى وحل الجند الأتراك محل الجند العرب، وكنموذج لهذا الشريط التطورى، فبينما كانت قيس فى منطقة بلبيس أول من مارس الزراعة بعد الفتح، تأخر العهد بقبائل الحوف الشرقى بممارسة الزراعة إلى ما بعد عصر المماليك رغم قدمهم هناك، على حين كان العبايدة فى جنوب الحوف هم آخر من تحول إلى الاستقرار والزراعة.

وقد ظلت القبائل العربية البدوية طويلا تمارس لونا خاصا من الانتخاب الجنسى فى الزواج، فكانوا يتزوجون إناث الفلاحين ولا يزوجونهم إناثهم، غير أن هذا التقليد بدأ يتراخى من قديم نسبيا حتى انتهى أخيرا، كما أنه لم يعق عملية الانصهار، وساعد على هذا تحول المصريين بتزايد مطرد إلى الإسلام، وهكذا تم الاختلاط، لا فى بؤرات المدن وحدها كما فى حالة اليونان والرومان من قبل، وإنما كذلك فى تضاعيف الريف، ولهذا كتب للتعريب أن يكون تحولا خالدا لا ظاهرة عابرة كالهللينية.

غير أن الأمر لو كان قد اقتصر على موجة الفتح الإسلامى لما كان للعروبة والتعريب هذا الشأن الذى بلغته فى مصر، ولكن موجة مدية جديدة عارمة حقا

(1) S . Lane - Poole , A history of Egypt in Middle Ages , Lond . 1901 P . 28 - 37 .
(2) « Migrations » , P . 15 .
(3) G . W . Murray . J.A.R.I 1937 . vol , 57 , P . 39 : Sons of Ishmael , Lond ., 1935.

دفعت بالعملية إلى مرحلة ومستوى جديدين تماما، لا تقل إن لم تزد فى أثرها الجنسى عن موجة الفتح الإسلامى نفسه، بحيث يمكن أن نفترض أو نتصور لمنحنى عملية تعريب مصر قمتين بارزتين لا قمة واحدة، أو خطا متعرجا لا خطا واحدا صاعدا كان أو هابطا، تلك هى موجة بنى هلال وسليم فى القرن الـ ١١ أيام الفاطمية.

فقد استقرت هذه القبائل الضخمة أولا فى الصعيد، ثم لأسباب التوازنات والتنافسات السياسية دفعت بها السلطة الحاكمة ووجهتها كلية من الصعيد إلى المغرب تخلصا من أخطارها ومناوأة لأعدائها، «فمد كل رجل بجمل» كما ينقل سليجمان، «ومنح قطعة ذهبية، والشرط الوحيد هو أن عليه أن يستقر فى المغرب» - من هنا «التغريبة» الهلالية، وإذا كان ذلك قد وضع الأساس الحقيقى لتعريب المغرب، إلا أن موجة راجعة من الهلالية قد عادت إلى وادى النيل حيث عادت سيرتها الأولى، فكان لها دور كبير للغاية فى عملية التعريب به، ولو أن هذا كان ألصق خاصة بالسودان منه بصعيد مصر(١).

ولقد ظل النفوذ العربى فى مصر مستمرا نحو ٧ قرون بعد الفتح، أى حتى القرن الـ ١٤ تقريبا، حين بدأ العصر التركى، وهنا بدأ المد العربى الصاعد فى الهبوط، أو قل دخل مرحلة الاستقرار، مثلما دخلت عملية الاستقرار فى الأرض والانصهار فى المصريين دورا جادا، وبدأ التعريب يتحول على العكس إلى تمصير، أى انقلبت كفتا الميزان، وكما يقرر المقريزى فى إشارة موحية «إعلم أن العرب الذين شهدوا فتح مصر قد أبادهم الدهر وجهلت أحوال أكثر أعقابهم » وعلى هذا يمكن تقسيم تاريخ التعريب إلى أربع مراحل، كل منها طوله بضعة قرون وتفصل بينها انخفاضات ثانوية: الأولى ما قبل الإسلام، الثانية الفتح الإسلامى، الثالثة موجة بنى هلال وسليم، الرابعة مرحلة التوازن والاستقرار.

وإذا أردنا ، فى النهاية الصافية، تقييما شاملا لدور الموجة العربية ووزنها فى تكوين مصر البشرى، فلنا أن نقول إنه إذا كان العرب قد عربوا مصر ثقافيا، فإن مصر قد مصرتهم جنسيا، وأن التعريب (تعريب المصريين) تحول فى النهاية إلى تمصير (تمصير العرب)، أو كما يعبر شانتر «يمكن القول بأن العرب هم الذين اختلطوا بالمصريين أكثر من المصريين بالعرب»(٢)، وصحيح كما يقرر فون كريمر

(1) Seligman, Races of Africa, P. 230-1, A.H. Saleh, "Le role des bedouins d'Egypte a` l'epoque fatimide", Rivista degli studi orientali, Roma, vol. LIV, 1980, P. 52-6.
(2) Recherches, P. 302-3.

A.Von Kremer «إنه لخطأ أن نسمى المصريين عربا» ولكن الموجة العربية تقف في الحقيقة وحدها من حيث ثقلها ووقعها، وهى نقطة تحول هامة فى أنثروبولوچية مصر الطبيعية وإن يكن بدرجة أقل كثيرا منها فى انثروبولوچيتها الحضارية، وعلى هذا الأساس وحده ينبغى أن ينظر إليها.

ولعل من المفيد بعد هذا أن نذكر اختلاف السرعة بين الفتح والتحول إلى الإسلام والتعريب، فاذا كان الفتح قد تم فى ضربة واحدة، فقد تطلب التحول الدينى نحوا من قرنين إلى ثلاثة أو أربعة، والمقدر انه اكتمل على عصر المماليك، أما اللغة فكانت أثقل خطوة وتأخرت عنه (١)، ولعلها لم تسد تماما ونهائيا إلا حوالى القرن الـ ١٤، أى فى الوقت نفسه الذى اكتمل فيه اتجاه العرب من جانبهم إلى الإستقرار النهائى والتوطن والانصهار، فكأن الطرفين التقيا فى نقطة واحدة وكأنما على ميعاد، هذا وكما فى بقية المشرق العربى، وبعكس ما نجد فى المغرب العربى، سيلاحظ أن عملية التعريب فى مصر جاءت أقوى من صبغها بالإسلام، فبينما نجد الإسلام كاملا فى المغرب والأقلية لغوية (البربر)، نجد العربية كاملة تماما فى مصر بينما الأقلية دينية (الأقباط)، وبهذا يمكن أن نلخص الموقف كله فى مصر فى أنه كان عملية تغيير لسان أولا، وقلب ثانيا، ثم كان عملية تغيير جلد فى المرتبة الثالثة، بينما لم يكن تغيير دم إلا فى المرتبة الرابعة.

والواقع أننا ينبغى أن ننظر إلى الموجة العربية كشىء نادر خارق بطريقة ما، فمصر الفرعونية التى سيطرت على مناطق كثيرة من الشرق الأوسط وصدرت حضارتها المادية إليها، لم تستطع أن تمد لغتها خارج حدودها، فى حين أن العرب الذين جاءت سيطرتهم الحربية فجأة، ولم يكن لهم حضارة مادية خارج الدين واللغة، استطاعوا أن يفرضوا لغتهم حيثما ذهبوا، وربما يذكرنا هذا الوضع بالفارق بين اليونان والرومان، فقد كان للأولين حضارة مادية كاملة، وكان لهم امبراطورية هللينية، ولكن رغم بعض «الأغرقة» اللغوية المؤقتة لم تستطع اللغة اليونانية أن تعيش نهائيا خارج اليونان، فى حين أن الرومان الذين بدأوا كقوة عسكرية فقط بلا حضارة ثم استعاروا حضارة الاغريق وبنوا عليها، استطاعوا أن يعمموا اللغة اللاتينية فى كل امبراطوريتهم.

وإذا كان يقال إن روما وإن استعمرت اليونان حربيا فقد استعمرتها اليونان حضاريا، فكذلك إذا كانت العرب قد عربت مصر لغويا ودينيا فقد مصرتهم مصر

(1) Philip K. Hitti, The Arabs, 1948, P. 106.

حضاريا وماديا.. أما الفارق بعد هذا بين دور العرب والرومان، بين التعريب و«الرومنة»، فهو أنه بينما تشعبت اللاتينية إلى لغات محلية منفصلة، ظلت اللغة العربية شيئا واحدا بين كل العرب بفضل قوة جاذبة مركزية، بفضل «چيروسكوب» لغوى خالد هو القرآن.

شخصية مصر الجنسية

من واقع هذا التاريخ الجنسى الموجز، تبرز لنا عدة قواعد عامة أو هامة فى تكوين مصر الجنسى، هى بمثابة الأبعاد التى تحدد شخصيتها الانثروبولوچية، وتعد دليل الرجل المصرى إلى أصله ونوعه وجسمه ورسمه، أو قل ترسم صورته الذاتية فى المرآة، ونستطيع أن نجمل ثم نحلل هذه المبادىء تحت خمسة بنود هى على الترتيب المنطقى: التكوين الجنسى الأساسى، المؤثرات الثانوية، النمط الجغرافى للموجات البشرية، ميكانيزم التجانس، ثم أخيرا القالب الجغرافى والقالب الجنسى.

التكوين الجنسى الأساسى

تكوين أساسى قديم سابق للتاريخ

استمدت مصر الفرشة الأساسية القاعدية الدائمة والباقية فى تعميرها من الجنوب، من الحاميين، من افريقيا.. وإذا كان يقال عادة ان تاريخ افريقيا إنما هو أساسا تاريخ الحاميين (١)، فان هذه المقولة لا تصدق كما تصدق على مصر، وبحكم تعميرها الأساسى هذا، فإن التكوين الجوهرى للشعب المصرى تم قبل الفراعنة.. ففى عصر ما قبل الاسرات كان العنصر الجوهر فى جسم الشعب قد نشأ وتبلور واتخذ قالبه وشكله الذى استمر بعد ذلك دون تعديل جذرى إلا من إضافات وتغييرات ثانوية، أى أن الشعب المصرى التاريخى أصله يرجع إلى ما قبل التاريخ، وبحكم تعميرها الأساسى هذا أيضا، فإن مصر القديمة بدأت وهى تبدى قدرا نادرا من التجانس الجنسى، إذ لا دليل على أن مصريى ما قبل أو قبيل الاسرات كانوا مخلطين أو مختلطين بدرجة مذكورة أو غير عادية.

فترات تكوينية ثلاث

هناك بعد هذا ثلاث فترات أساسية وحاسمة فى تكوين مصر الجنسى والثقافى تبرز تماما كالقمم فوق كل تاريخها الطويل المعقد بكل مؤثراته الثانوية الجانبية والهامشية، تلك الفترات هى مرحلة ما قبل الأسرات، ثم الفتح العربى فى القرن

(1) Seligman, Races of Africa, P. 96.

الـ ٧، ثم موجة بنى هلال وسليم فى القرن الـ ١١، فالأولى هى التى وضعت أساس تكوين مصر الجنسى ذاته، والثانية هى التى عربت مصر، والثالثة هى التى أكدت هذا التعريب بصفة حاسمة وقاطعة، ولقد يفضل البعض أن يدمج المرحلتين الأخيرتين فى مرحلة واحدة ذات قمتين ثانويتين، وفى هذه الحال تكون الفترتان الحاسمتان فى تكوين مصر كشعب هما الفترة ما قبل الفرعونية والفترة العربية عموما.

وعلى هذا الأساس، فإذا كانت مصر قد استمدت الفرشة الأساسية فى تعميرها من الجنوب، من الحاميين، من افريقيا، فقد استمدت تعريبها الحاسم من الشمال، من الساميين، من آسيا، الجنس، يعنى، من الجنوب، والثقافة من الشمال، ومثلما كان تاريخ افريقيا كما رأينا هو تاريخ الحاميين، فإن تاريخ غرب آسيا هو أساسا تاريخ الساميين، ولكن مصر تتميز بأن فيها اجتمع بصورة متوازنة جناحا العائلة اللغوية الكبيرة الواحدة الحامية ـ السامية.

ويرجع هذا، ضمن ما يرجع إليه، إلى أن الساميين كانوا أكثر حركية وايجابية من الحاميين، تماما بمثل ما كان هؤلاء الأخيرون أكثر نشاطا وفاعلية بالنسبة إلى الزنوج جنوبا، فالساميون قد تحركوا وهاجروا من الشمال إلى الجنوب أو من الشرق الى الغرب، وضغطوا وأثروا بالتالى على الحاميين جنوبا أو غربا.. وهذا نفس ما فعله الحاميون من الشمال والشرق على افريقيا الزنجية جنوبا وغربا حيث كانوا هم العنصر الحركى الموجب، متوالية تنازلية من التأثير والفاعلية من الشمال إلى الجنوب وعكس عقارب الساعة على ما يبدو.

ولقد لوحظت فى كل التاريخ البشرى عامة قاعدة متواترة كأنها القانون، مؤداها أن الحضارة دائما من الجنوب، والهجرات من الشمال (١)، أو إذا أردنا الدقة: الحضارة والثقافة والأديان من الجنوب والشرق، والهجرات والغزوات والحروب من الشمال والشرق، غير أن هذه المقولة مستمدة على الأخص من تجربة أوروبا، وهى صادقة عليها إلى حد بعيد.. أما فى مصر فمن الصحيح أن الهجرات من الشمال، لكن الحضارة لم تأت من الجنوب لسبب بسيط، وهو أن الحضارة نفسها ما نشأت إلا فى مصر وعلى يد المصريين بعد أن أتوا من الجنوب وليس قبل ذلك.

المؤثرات الثانوية

الحوض البشرى التاريخى

من حيث المؤثرات الثانوية، يمكن اعتبار المنطقة الممتدة من جبال القوقاز شرقا

(1) Ripley, P. 135.

حتى جبال أطلس غربا والتى تمس أطرافها أشباه الجزر الأوروبية الثلاث شمالا وهوامش السودان جنوبا ، يمكن اعتبارها بمثابة « الحوض البشرى التاريخى » لمصر، فأغلب الموجات والمؤثرات الثانوية التى انصبت فيها بعد أن تحدد تعميرها الأصلى والقاعدى لا تخرج كثيرا عن هذا النطاق، وليس معنى هذا أن ذلك الحوض يدخل فى تكوين مصر الأساسى بحال، وانما هو يحدد المجال الجغرافى للمؤثرات الثانوية جدا، سواء هجرات أو غزوات، والتى أضيفت إلى هذا التكوين فيما بعد.

والملاحظ أن الحوض كله، ابتداء من خط الألب ـ الهملايا الجبلى فى الشمال حتى خط الصحراء ـ السفانا فى الجنوب، يكاد يكون منطقة طرد بشرى مزمن وهجرة خارجة بطبيعته، فالمنطقة تبدأ شرقا وغربا بجبال طاردة تنتظم بينها كل حوض البحر المتوسط بأشباه جزره الفقيرة، ثم تنطوى فى داخلها على مناطق طرد أخرى وأشد فقرا هى الصحراوات الشاسعة التى تحف بمصر، والحوض كله إلى هذا ينحدر تضاريسيا من الجهات الأصلية الأربع أى وسطه حيث مصر، وهنا فى قلب المنطقة لا تكاد توجد منطقة جذب حقيقى سوى مصر وإلى حد آخر العراق، فلا عجب إذن فى تدفق الجماعات البشرية الطامعة نحو هذا القلب وانصباب العناصر المتباينة على مصر بصفة خاصة.

على أن الملاحظة الأساسية بلا شك هى أن معظم منطقة هذا الحوض تتبع الجنس الرئيسى الذى تنتمى إليه مصر وهو جنس البحر المتوسط القوقازى، والواقع أن هناك مبدأ أو قاعدة عامة فى توزيعات السلالات كثيرا ما نغفلها فى الجغرافيا الجنسية ولكنها ذات مغزى هام، فمن طبيعة الأقاليم الجنسية ومن قوانين توزيعاتها الأولية أن المناطق المتجاورة ـ إلا حيث توجد حواجز وفواصل طبيعية فجائية وعاتية كالهيملايا ـ مثلا ـ تتقارب فيها السلالات والأنواع الإثنية بحيث تؤدى كل منطقة تلقائيا إلى ما جاورها فى انتقال تدريجى شديد، وبحيث لا يظهر الاختلاف الجنسى ويشتد إلا حين يزداد البعد الجغرافى ويشتد، من هنا فإن كل منطقة جغرافية واسعة نوعا هى بالضرورة متقاربة، ولا نقول أقارب أو أشباه أقارب، جنسيا، وهذا يصدق على الحوض البشرى التاريخى لمصر، على الأقل فى قلبه، وهو أخيرا ما يفسر ضعف أثر المؤثرات الثانوية التى أتت منه وقلة تغييرها للأساس القاعدى الجنسى لمصر.

أنثروبولوچية الأسماء

هذا، وفى الإطار الاقليمى لهذا الحوض التاريخى، يمكننا أن نطالع نتائج

علاقاته ومؤثراته كما هى موجودة الآن بين السكان فى أسماء الأشخاص، أو بالأصح أسماء العائلات، فكثير من أسماء المصريين اليوم تنتهى بأسماء مشتقة من أصول جغرافية واضحة، واضح بعد ذلك أنها أسماء أماكن غير مصرية، وتدل بذلك على أصل خارجى وافد ثم هجرة فاستقرار فتمصر فانصهار، وبطبيعة الحال فليس كل اسم شخصى يحمل جذرا جغرافيا يعد بالضرورة مباشرا جغرافيا أو ذا دلالة على الأصل الوافد («حجازى» بنوع خاص مثلا) ولكن الأغلبية هى كذلك.

وأغلب الظن بعد هذا أنه إذا أتيح للباحث أن يستقصى مثل هذه الحالات على الطبيعة لوجد انعكاس هذه الأصول الجغرافية والإثنية على ملامح أصحابها وصفاتهم الجسمية الحالية إلى حد أو آخر، مع عدم إغفال أثر الاختلاط والانصهار عبر الأجيال أو القرون بالطبع.

والحق أن أسماء الأشخاص قد تكون أحيانا بالنسبة إلى الأنثروبولوچيا أو الأنثروبوجغرافيا كأسماء الأماكن بالنسبة إلى الجغرافيا او الجغرافيا الطبيعية، فالواقع أن مثل هذه الأسماء الشخصية، التى هى فى الحقيقة أسماء أماكن بطريقة أخرى، يمكن أن ترسم لنا خريطة جغرافية تكاد تكرر الحوض البشرى التاريخى لمصر كما حددناه، وكما هو المتوقع، فإن أغلب هذه الأسماء هى من مصادر وأقاليم عربية وتشير إلى تدفق وانصهار العرب فى المصريين، ولكن البعض منها يقع فى الحلقة الخارجية من الحوض التاريخى وخارج الوطن العربى، لاسيما المجال التركى، غير أنها ليست أقل دلالة ومغزى، وكل ما علينا أن نفعل لنحقق هذه الظاهرة هو أن نتتبع نماذجها فى اتجاه مطرد بانتظام.

فإذا بدأنا من المغرب مثلا، فسنجد من الأسماء الشائعة أو المعروفة بين العائلات المصرية المعاصرة مايلى: الشنقيطى (شنقيط هى الاسم العربى الوسيط لموريتانيا الحالية) ، المغربى ، الوليلى (وليلة بالمغرب)، اللواتى (قبيلة لواتة)، الجزايرلى، التونسى أو التوانسى أو الطوانسى، التاجورى (تاجورة بطرابلس ليبيا) الطرابلسى (ليبيا ولبنان معا)، الترهونى (طرابلس ليبيا)، والأمثلة من الجنوب أقل ربما، منها: الحلفاوى (حلفا)، السنارى (سنار)، حبشى، السودانى، برنو أو برناوى (البورنو، تشاد).

حتى إذا عبرنا إلى المشرق، تكاثرت الأسماء ذات الأصول الأقليمية حتى تتكاثف بالنسبة للشام بالذات، فثمة من الأولى مثلا: حجازى، النجدى، المدنى، مكاوى ومكى، التهامى (تهامة)، اليمنى أو اليمانى، عراقى أو العراقى، البغدادى أو البغدادلى، الموصلى، النقشبندى، الكردى، التكريتى.. ومن الثانية هناك :

الشامى، غزاوى أو غزى، العسقلانى أو عزقلانى، النابلسى، القدسى، الطبرانى، عكاوى، صيدناوى (صيدا) حاصبانى، حموى (حماه) حمصى، الحلبى، البابى (الباب قرب حلب)، لادقانى (اللاذقية).

أما خارج الوطن العربى شرقا، فلإيران تأثير واضح فى أسماء مثل: تبريزى، نمازى، كازرونى، الشيرازى، أصفهانى، تفتازانى (تفتازان) الجيلانى (جيلان مقاطعة جنوب بحر قزوين)،رشتى (رشت على ساحل قزوين الجنوبى) الداغستانى (داغستان بالقوقاز غرب بحر قزوين) الكورانى (نهر الكور بالقوقاز)، الكرجاتى (الكرج، جورجيا)، الكابلى (كابل، أفغانستان) ذلك ودون أن نذكر هندى أو هنداوى بعد ذلك أو أبعد من ذلك.

غير أن أكبر إضافة من خارج العالم العربى هى بلاشك الإضافة التركية، سواء من الأناضول نفسها أو من جبهة الالتحام بينها وبين الشام والقوقاز أو غرب آسيا عموما أو من البلقان والعالم الإيجى، وجميعها عادة ما يحمل بصمات الطابع التركى فى لام النسبة أو المقطع - لى كاسم صفة، ها هنا نجد من الأولى، بالطبع، تركى، ثم العنتبلى أو عنتباوى (عينتاب)، المرعشلى (مرعش)، المردنلى أو الماردينى (ماردين)، أورفلى (أورفا، الرها قديما)، الخربوطلى (خربوط)، البابلى (الباب، حلب)، موشلى (موش)، الملاطيلى (ملاطية)، وانلى (بحيرة وان)، الشيشينى (شعب الشيشن Chechen المجاور للشراكسة)، أباظة (ابخازيا)، الشوباشى (شعب الشوفاش Chuvach على الفولجا).

أما من الأناضول والبلقان فلدينا الكثير: الدرمللى (مدينة دراما بمقدونيا)، السلانكلى (سلانيك)، الجريدلى أو الجريتلى أو الكريتلى (كريت)، الاسلامبولى (اسلامبول، اسطنبول)، المناسترلى (موناستر فى البلقان)، الازميرلى (أزمير)، البورصلى (بورصه)، القبرصلى (قبرص)، البوسنلى (البوسنه)، الكولى (من كافالا وهى قوله)، المورالى (من الموره).

النمط الجغرافى للموجات البشرية

إعصار بشرى عكس عقارب الساعة

فى مجموع تاريخها الجنسى تعميرا وإضافات، تبدو مصر أشبه بإعصار بشرى تنصب فيه أسهم الموجات ليس فقط من الخارج إلى الداخل، ولكنها كما فى الأعاصير المناخية فى نصف الكرة الشمالى تدخل باتجاه عكس عقارب الساعة، فأولا ومن الجنوب الشرقى أتت موجة التعمير الحامية الأساسية، ثم إلى الشرق

منها جاءت الموجة العربية الإسلامية من قلب الجزيرة العربية، ومن قبل فى التاريخ القديم تلاحقت هجرات الهكسوس والعبرانيين من الشمال الشرقى، ومن بعد ومن نفس الاتجاه جاءت غارات الفرس، وفى تاريخ أحدث الغزو التركى.

ثم إلى الغرب اكثر، جاء من اليونان الاستعمار الاغريقى، ثم إلى الغرب منه الاستعمار الرومانى، ومن منطقة شرق البحر المتوسط ووسطه كانت غارات شعوب البحر قد تدافعت فى التاريخ القديم، وأخيرا ومن الغرب مباشرة أتت الموجة الفاطمية، كما استمر تسلل المغاربة طوال العصر الإسلامى، كذلك ينبغى أن تضاف فى النهاية المؤثرات الافريقية التى تسللت باستمرار من الجنوب نصا مع انحدار النيل، ومجموع هذه الموجات أو المؤثرات يرسم نمطا مركزيا جاذبا أسهمه تدور باطراد عكس عقارب الساعة.

«وردة الرياح» الأنثروبولوچية

ورغم صعوبة القطع واستحالة التحديد، فيبدو أن وزن المؤثرات الثانوية ووقعها من الناحية الجنسية يختلف كثيرا، وان لم يكن كثيرا جدا، ما بين الجهات الأصلية الأربع فى هذا الحوض، ولقد كان هناك دائما ثلاثة مداخل للمؤثرات الوافدة من الشمال، وثلاثة أخرى من الجنوب، كل مجموعة منها تتلاقى كالحزمة داخل مصر.

ففى الشمال هناك طريق الشمال الشرقى أو سيناء وهو أهمها خارج كل مقارنة، ثم طريق الشمال أو البحر نفسه، ثم طريق الشمال الغربى أو المغرب وليبيا ومريوط، وهذه الطرق هى التى حملت إلى مصر، خاصة شمالها، المؤثرات السامية والأرمينية والتركية الآسيوية من ناحية، والليبية والمغربية الافريقية من ناحية ثانية، وأخيرا المؤثرات الأوروبية البيضاء، ولهذا فإليها مجتمعة يرجع بعض عرض الرأس فى مصر، وكذلك الأنف الأقنى، فضلا عن لون البشرة والشعر والعين الفاتح بما فى ذلك بعض الشقرة البازغة.

أما حزمة الجنوب، فثمة من الجنوب الشرقى طريق الصحراء الشرقية بمؤثراته الحامية، وفى الوسط طريق النيل نفسه بمؤثراته النوبية والزنجية وهو بلا ريب عمودها الفقرى، ثم من الجنوب الغربى طريق درب الأربعين من السودان بمؤثراته السودانية، وبطبيعة الحال فإن هذه الأسهم هى المسئولة عن حمل الدماء المتزنجة أو شبه الزنجية إلى مصر، خاصة جنوبها، بما فى ذلك اللون الداكن والشعر المجعد والأنف العريض المقعر.

وبالمقارنة، يبدو أن أثر الأسهم الشمالية كان أقوى وأكثف من أثر الأسهم

الجنوبية، لأن تياراتها كانت أكثر عددا بكثير وأكبر حجما وتدفقا، كما أن مقاومتها أو التحكم فى دخولها كانت غير ممكنة لاتساع جبهتها المترامية، وذلك رغم خطوط الحصون الحربية التى كانت مقامة فى الشرق والغرب، أما أسهم الجنوب فقد كانت تياراتها أقل عددا بكثير وأضعف ثقلا، وأغلبها تم بالتسرب البطىء المتخفى، فضلا عن أن طريق النيل المحدد الضيق كان قابلا للضبط والتحكم، ولقد كان الفراعنة منذ وقت مبكر يحتفظون بقلاع حربية عند الشلال الأول والثانى، واعتبروا الشلال الثانى هو الحد الشمالى الأقصى لعالم الزنوج وحرموا عليهم التقدم بعده إلى مصر، كما يدل شاهد قائم عند سمنه قرب الشلال الثانى (١).

ويلفت لوران أنظارنا كذلك إلى أن أسرى الحروب التى تظهر فى رسوم ونقوش احتفالات النصر على جدران المعابد والمقابر الفرعونية يأتى معظمها من الآسيويين والآشوريين واليهود وأحيانا من الإغريق، ولكن من النادر جدا من الزنوج، ويضيف أن مصر القديمة لم تعرف بالكاد الجنس الأسود، تماما مثلما لم تعرف منابع النيل (٢)، من هذا كله، ورغم طبيعة اللون الأسود التى تميل إلى الانتشار كالبقعة، ورغم شدة وضوحه النسبى ضد أرضية بيضاء، فالغالب أن الوزن الكلى للمؤثرات الجنوبية أقل بكثير مما للمؤثرات الشمالية.

هذا على المحور الشمالى - الجنوبى.. أما على المحور الشرقى - الغربى فأهمية الدماء التى انصبت من الجزيرة العربية والمشرق العربى، أى السامية عموما، قد تتكافأ مع تلك التى تسربت من المغرب ابتداء من ليبيا حتى مراكش، أى البربرية والحامية الشمالية عموما، بل إن هناك من يرى أن الأخيرة قد ترجح الأولى، وعموما، وعلى كل المحاور طولا وعرضا، فقد وازنت جميع هذه المؤثرات الثانوية بعضها بعضا وربما حيدتها أيضا، بحيث كانت محصلة وقعها النهائى على الجسم الأساسى لسكان مصر محدودا ومتعادلا.

الشمال الشرقى مركز الثقل

ورغم أن المؤثرات الخارجية أتت هكذا من كل الجهات الأربع تقريبا، فقد كان الشمال الشرقى هو المصدر الأساسى لأغلبها عددا وأخطرها نوعا، فمن هذا الاتجاه جاءت موجات الهجرة الثلاث الوحيدة، بالإضافة إلى أكبر عدد من الغزوات

(1) Seligman, P. 111
(2) Lorin, P. XII.

وحركات التسلل، ولا يقارن بهذا البتة وزن المصدر الغربى أو الجنوبى، وهذا يتفق إلى حد بعيد مع قاعدة عامة لوحظت فى كل التاريخ البشرى، وهى أن الهجرات والحركات البشرية تأتى دائما من الشمال (١)، أو بالدقة من الشمال والشرق أى الشمال الشرقى جملة، قل إن شئت مع حركة الشمس الظاهرية أو عكس دوران الأرض حول نفسها!

ففى كل مراحل التاريخ وأكثر مناطق العالم، بالأخص أوروبا، وكذلك معظم افريقيا، كانت الهجرات والغزوات والغارات تأتى من الشمال والشرق وتنقض على الجنوب، كل تاريخ أوروبا تقريبا يرسم أسهم موجات وهجرات من ناحية آسيا شرقا أو المانيا شمالا على جنوب وغرب القارة، وكل تاريخ الأجناس فى افريقيا هو غارات الحاميين من الشمال على الجنوب سواء فى الصحراء أو جنوب الصحراء.. وهذا فى الوقت نفسه هو حركة رعاة رحل ضد زراع مستقرين.

وسواء كان موجه هذا الاتجاه هو الصلابة التى يكتسبها أهل الشمال من صراعهم الدائم مع مناخهم القاسى كما يزعم بيترى فى حتم جغرافى أو عنصرى لا نـدرى، أو كان هو الغنى المتزايد فى المطر والبيئة الطبيعية كلما اتجهنا غربا فى أوروبا وجنوبا فى أفريقيا، أو طمع الراعى فى الزراع، أو لأسباب حضارية أو غير ذلك، فإن القانون يصدق على مصر الى درجة مثيرة، فتاريخ الموجات الوافدة على مصر، هجرات كانت أو غزوات أو تسللات، هو ببساطة وفى الأعم الأغلب تاريخ رعاة الشمال والشرق ينقضون تحت إغراء البيئة الطبيعية واستجابة لنداء النهر.

ميكانيزم التجانس :
الامتصاص ضد التدفق

دخول بلا خروج

بحكم موقعها المتوسط وموضعها الغنى، كانت مصر اقليم جذب لا طرد، ومن ثم اقليم حركة داخلة لا خارجة، من هنا تعرضت لما رأينا من طوفان الموجات البشرية المختلفة سواء الهجرات الاستيطانية أو الغزوات الحربية أو التسلل السلمى.. ولكن كما نعرف بقدر ندرة الأولى، بقدر تعدد الأخيرة، على أنه فى أغلب الأحوال كانت هذه الموجات من أصول جنسية لا تختلف أو تبتعد كثيرا عن العرق المصرى الأساسى.

(1) Ripley, P. 135. W.M. Flindeers Petrie, Revolutions of civization, Lond., 1922, P. 125-6.

كذلك فبحكم نداء النهر وجاذبيته وثرائه، جنبا الى جنب مع العزلة الصحراوية، كان من السهل الاغراء بدخولها ولكن من الصعب القبول بالخروج منها، لهذا كانت القاعدة تقريبا أن من دخلها لا يخرج منها فى الغالب والا فى النادر، لا يستثنى من ذلك سوى موجتى الهكسوس واليهود ثم عودة بعض القبائل العربية الاسلامية الى الجزيرة شرقا وخروج موجة الهلالية الى المغرب غربا، ومعظم الخارجين هم من الغرباء المصريين.

وعلى أية حال فان علينا علميا أن نفترض أن كل عنصر دخل مصر وترك أثرا مهما تضاءل فهو داخل فى تكوينها النهائى، لأن الدم - كالمادة - لا يفنى ولايستحدث من العدم، إلا أن يكون الأمر عملية إبادة جسدية كاملة، وهذا أمر غير وارد، فبغير الابادة التامة لا جنس أو عنصر ينقرض حتى وان اختفى بالاذابة أو الانصهار، والمصريون فى التحليل الأخير والمحصلة النهائية هم ببساطة كل أولئك الذين استقروا بمصر وذابوا فيها واقاموا عليها بصفة دائمة ونهائية.

ورغم هذا كله، فمنذ وضع الاساس الجنسى للسكان فيما قبل التاريخ ،لم تؤد المؤثرات الوافدة بعد ذلك الى تغيير حقيقى أو هام فى التكوين الأنثروبولوچى لمصر، ذلك أن معظم هذه المؤثرات الوافدة كانت تنصب فى المدن وتتحول الى سكان مدن، ولما كان الريف، كما فى كل الدنيا، هو الذى يغذى المدن بالسكان، فان النتيجة كما يقول كون هى الاستمرارية الجنسية بين فلاحى الأرض فى مصر القديمة وبين الفلاحين المحدثين (١) ومن هنا الاستمرارية الاساسية فى التركيب الجنسى، مع التجانس القوى دائما، رغم كل المؤثرات والتداخلات الأجنبية المتواترة، ومن هنا وهناك جميعا تخرج مصر من أعماق التاريخ وحتى نهاية التاريخ وهى «أم الأمم»، ولكن أبعد شىء عن أن تكون «أمة الأمم» أى أمة من أمم، إنها أقدم الأمم، ولكنها قط لم تكن عصبة أمم.

وبديهى أنه من المستحيل علميا تقدير الحجم العددى أو أرقام وأوزان العناصر البشرية التى وفدت على مصر عبر التاريخ، وكل ما يطرح أو يذكر فى هذا الصدد إنما هو محض تخمين، هامش الخطأ فيه لا يقل عن هامش الصواب، فضلا عن أنه يخضع للعامل الشخصى ولا نقول التحيز الشخصى مثلما رأينا فى أرقام بيترى عن الهكسوس والعرب، وبالمثل فان الارقام التى نشرت فى الصحافة المصرية فى السنوات الأخيرة من أن عدد المصريين المعاصرين من أصل ليبى يصل الى ٨ ملايين، ليست فقط من أوهام العوام ولاحتى من أوهام الفولكلور، لا ولا تخرج عن

(1) Races of Europe, P. 459.

حدود العلم، وإنما هى تخرج عن حدود العقل، وصحة الرقم، إن كان ولابد من أرقام، لا تعدو بضع أو عدة مئات من الآلاف على الأكثر.

على أن المشكلة بعد ليست مشكلة أرقام واحصاء فقط، ولكنها كذلك مشكلة الكيف والتطور البيولوچى: مدى الاختلاط والانصهار والانقراض أو التكاثر وآثار الانتخاب الطبيعى والاجتماعى والجنسى... الخ، باختصار الجوانب الاثنوچينية فى تطور السكان Ethnogenics، وهكذا تزداد القضية تعقدا وتعذرا، ومع ذلك فاذا كان لنا أو علينا أن نغامر بتقدير تقريبى جدا، مع كل التحفظ العلمى، فلعلنا لانبعد كثيرا عن الحقيقة اذا تصورنا أن المجموع الكلى الشامل لجميع المؤثرات الخارجية الاجنبية الوافدة والداخلة على مصر منذ بداية عصر الأسرات حتى الآن تناهز نحو + ١٠٪ من مجموع سكانها فى أى وقت خلال هذه المدة، وهذا قصارى ما يمكن أن يتصور أو يقال.

ملكـــة الامتصـاص

فى مواجهة موجات الغزو الخارجى، كانت مصر تمارس «الغزو من الداخل»، بمعنى أنها كانت دائما تتمتع بقوة امتصاص نادرة وحيوية بيولوچية تبتلع وتهضم بها معظم العناصر الوافدة حتى تصهرها ـ كأنها البوتقة ـ فى الجسم الكبير، على حد تعبير جوستاف لى بون «شعوب مختلفة غزت مصر، لكن البلاد استطاعت مع ذلك أن تهضم هؤلاء الفاتحين جميعا، محتفظة بفنونها ولغتها وعقائدها، فلم يتح لأولئك الغزاة أن يؤثروا فيها، فيما عدا العرب الذين فرضوا عليها دينهم ولغتهم وفنونا أجنبية، وحتى مع ذلك فقد ظلت مصر رغم هذا الاخضاع فرعونية الدم»(١) وعلى حد تعليق شانتر، «لقد استطاع تراب وادى النيل بصفة خاصة أن يمتص كل الأنواع أو العناصر الأجنبية تقريبا»(٢).

أو كما يصور بيترى «شعب مجد قوى، يعتريه الضعف كل بضع مئات من السنين ـ طبيعة الاشياء ـ فتتعرض بلاده للغزاة من الجنوب والغرب والشرق، فيتعرض هو لمؤثرات مختلفة، لكنه بالرغم منها ظل يحتفظ بطابعه وصفاته القومية وبشخصيته المتميزة البارزة المعالم » (٣) وأخيرا فكما يعلق كيث على تصوير بيترى، «لقد عد فليندرز بيترى القدرة على امتصاص وتمثل العناصر الأخرى فى

(١) الحضارات الأولي ، مترجم، القاهرة، ص ١١٤.

(2) P. 305.
(3) Social life in ancient Egypt, London., 1923, P. 111.

العنصر الأصلى الذاتى كعلامة من علامات الأمة أو الجنس، ويقينا كان للمصريين هذه القدرة » (١) وإن عممها البعض على معظم الشعوب الشرقية والآسيوية(٢).

هكذا كانت العناصر الوافدة تحتوى وتمصر فى النهاية، دمويا كما هو حضاريا، وبدلا من أن يفرضوا شخصيتهم الجنسية على مصر كانت هى التى تفرض شخصيتها عليهم، وحتى اذا فرضوا عليها سيادتهم كانوا يعجزون عن أن يفرضوا عليها قالبهم، وكانوا هم الذين تقولبوا بقالبها الاثنولوچى كما بقالبها الحضارى.

ولعل من مصادر هذه الحيوية أن مصر لم تعرف بصفة عامة الحاجز اللونى أو الحضارى القومى ولا التمييز العنصرى، ومن ثم فقد كانت تمثل وحدة كبرى من التزاوج الداخلى على المستوى الاقليمى، وفى الوقت نفسه كانت - فى حدود ما تعرضت للعناصر الوافدة - وحدة من التزاوج الخارجى على المستوى الجنسى ، وبهذا كانت مصر - القديمة المخضرمة - تتجدد بمقدار بواسطة الهجرات والعناصر الداخلة، وتكتسب عروقها دماء جديدة مهما كانت كميتها ضئيلة محدودة، وتلك ظاهرة صحية ومفيدة ومنشطة للبنية البشرية للسكان، وفى الوقت نفسه وبهذا المعنى يمكن أن نقرر أن مصر لم تكن «مقبرة للغزاة» بالمعنى السياسى فحسب، بل وبالمعنى الجنسى أيضا.

ختاما، نقطة ضوء كاشف يلقيها هنا بيترى على ميكانيزم عملية الامتصاص الحيوية هذه، فاذا كان الاختلاط الجنسى مستحيلا بعد الغزو بسبب حواجز الكراهية والعقيدة والمكانة الاجتماعية، فان حواجز الاختلاط هذه تسقط جميعا مع مرور الزمن، فاذا فرضنا بعدئذ أن متوسط الجيل ٣٠ سنة، فيكون لكل فرد فى عملية الاختلاط - يحسب بيترى - ١٠ أجداد فى مدى القرن الواحد، وذلك حتى باستبعاد زيجات الأقارب، من ثم يكون لكل فرد مليون من الاجداد فى ٦ قرون، ١٠ ملايين فى ٧ قرون، ١٠٠ مليون فى ٨ قرون، معنى هذا أنه فى غضون سبعة أو ثمانية قرون يضمن الاختلاط أن كل عرق فى احدى السلالتين قد امتزج بكل عرق فى السلالة الاخرى (٣)، فاذا صحت هذه الحسابات المثيرة، ثم طبقناها على تاريخ مصر الطويل، لأدركنا مدى عمق عملية امتصاص الغزاة والدخلاء والوافدين.

عوامل الترشيح والامتصاص

كل هذه المؤثرات التاريخية التى أضيفت الى تكوين مصر بعد أن تم تعميرها

(1) P. 305.
(2) K. Marx, On colonialism, Moscow, 1963, P. 84.
(3) Revolutions of civilization , Lond., 1922, P. 127-8.

الاولى القديم تعد فى النهاية عنصرا ثانويا للغاية مهما أبرزها التفصيل، فمن ناحية أدت مصفاة الصحراء حول مصر الى تباعد الفاصل الزمنى بين الموجات والغزوات التى دخلتها، ومن ناحية اخرى فان ترامى البعد التاريخى لمصر قد باعد زمنيا بين تلك المؤثرات وخفف بذلك من وقعها، وكلا الاثنين ـ المصفاة والبعد الزمنى ـ أدى الى هضم وتشرب العناصر الداخلة بالتدريج دونما هزات فجائية عنيفة، فكأن العامل التاريخى كان عامل ترشيح جنسى، بمثل ما كان العامل الجغرافى مصفى وعامل امتصاص، لقد حفظت عزلة الموضع النسبية على مصر شخصيتها الجنسية وحدد تبلوره تجانسها فى النمط الجثمانى.

كذلك فلا شك أن ضخامة عدد السكان فى مصر فى أغلب مراحل تاريخها كانت من العوامل الهامة فى تحديد نتائج المؤثرات الجنسية الوافدة، فمهما تكن هذه قد بلغت من قوة، فان ضخامة المحيط المصرى ديموغرافيا كانت كفيلة بابتلاعها وامتصاصها دون أن تحرف النمط الاصلى تحريفا جوهريا أو مبالغا فيه.. ولنا أن نضيف أيضا أن قصر متوسط الاعمار فى مصر والزواج المبكر ـ وهى ظاهرات قديمة مزمنة ـ كان معناها سرعة تعاقب الاجيال، مما قد يعنى زيادة تثبيت النمط الجنسى بها.

ثم يبقى أخيرا أن مصر عموما ومن الوجهة العملية كانت دائما وحدة كبيرة واسعة من التزاوج الداخلى، مما لا شك ثبت وكثف فيها صفاتها وملامحها الخاصة المعطاة (١)، يقول كيث «انهم (المصريين) قوم معزولون متزاوجون داخليا، كانوا كذلك منذ عصور ما قبل الاسرات، ومحكوم عليهم بأن يظلوا كذلك» بل ويستطرد مضيفا «وكل قوم هكذا هم أمة»(٢) المهم هنا، على أية حال، أن الزواج الداخلى الضيق عبر آلاف السنين يحيل السكان فى نهاية المطاف أقارب لا مجرد جيران، ويحول الشعب كله أو يوشك الى عائلة واحدة كبرى.

وظاهرة الزواج الداخلى على المستوى المحلى والاقليمى ماتزال ملحوظة حتى اليوم، بل وتعد متفشية فى أقاليم مصر وريفها بدرجة لافتة، وقد أوضحت الدراسات الحديثة أن ٣٢٪ من مجموع الزيجات فى مصر، قل الثلث، يتم بين أقارب، وما أكثر ما يطالع المرء مثلا فى صفحة الوفيات بصحفنا ذلك النعى التقليدى الذى يشير الى أن المتوفى «قريب ونسيب جميع عائلات» قرية أو بلدة كذا،

(1) E.M. East D.F. Jones, Inbreeding & outbreeding, Philadelphia, 1919.
(2) P. 303.

بل وأحيانا تمتد هذه القرابة الى أكثر من قرية، عادة او غالبا متجاورة او متقاربة فى نفس المركز او المحافظة.

هذا ملاحظ بشدة فى كل محافظات الصعيد بلا استثناء، كما يتواتر كثيرا فى الدلتا خاصة فى المناطق النائية المعزولة نسبيا على اطرافها كجزر المعمور حول مصبى الفرعين والبرلس، وكذلك فى مدن سيناء وقطاعات ساحلها كالعريش مثلا، فضلا عن واحات الصحراء الغربية حيث التزاوج الداخلى أشد وأضيق بالضرورة وحيث نجد سكان كل واحة شبه اقارب جميعا او تقريبا.

ومعنى هذا كله على كل المستويات أن سكان القرية الواحدة هم جميعا شبه عائلة كبيرة واحدة، وأن القرية وحدة دموية بيولوچية تقريبا مثلما هى وحدة سكنية جغرافية، أو كأنما هى قبيلة ولكنها مستقرة، وبارتباط العديد من عائلات محافظة ما هكذا بكثرة عائلات المحافظة المجاورة، يصبح كل الناس تقريبا اقارب بعض على مستوى المنطقة، ونصل بالتالى الى نوع خفيف من قرابة عائلية دموية متصلة سارية وزاحفة بين كل محافظات مصر بالتجاور والالتصاق، وهى قرابة تتم فى الصعيد على محور خطى وفى الدلتا على خطة دائرية بالتقريب، وأخيرا، ومن مجموع هذه القرابات المتشابكة والمتدرجة نصل فى النهاية الى أن مصر كلها، على مستوى اقل كثيرا بالطبع، توشك ان تكون شبه عائلة كبرى واحدة أو قرية عظمى موحدة بالتصاهر وقرابة الدم، وذلك قمة التجانس البشرى لاشك.

القالب الجغرافى
والقالب الجنسى
أنبوب مغلق لا صندوق مغلق

كما رأينا، بينما أتى تعمير مصر القاعدى من الجنوب، أتت معظم المؤثرات الثانوية التكميلية بأشكالها المختلفة من الشمال، ولقد تعاقبت هذه المؤثرات تباعا عبر التاريخ، تدخل الوادى من الشمال وتتوسع فيه تجاه الجنوب بامتداد هذا «الأنبوب المغلق» وفى مثل هذه الحالات التى يتتابع فيها الغزاة على السيطرة على اقليم محدد أو مغلق جغرافيا، يحدث كثيرا أن تدفع كل موجة لاحقة بكل موجة سابقة، أو أن يدفع الكل بالسكان الاصليين الى اعماق الاقليم وهوامشه غير المرغوب فيها أو الفقيرة التى تتحول بالتالى الى أقاليم عزلة والتجاء للعناصر المستضعفة المغلوبة، وبذلك يخلق هذا الميكانيزم القاسى ترتيبا جغرافيا صارما

لعناصر السكان المختلفة فتظهر على شكل نطاقات اقليمية هى ترجمة مكانية لنوع من الطبقية العنصرية، مثل هذا حدث على اوسع نطاق فى الهند والى حد ما فى بريطانيا.

ولكن شيئا منه لم تعرفه مصر أبدا، ولا كانت قط مسرحا لصراع الاجناس والعزل الجغرافى أو البيولوجى بين الغالب والمغلوب، ولقد كان من الممكن مع الامتداد الطولى المفرط فى وادى النيل، أن يبزغ أو يبرز هذا النمط الجغرافى - العنصرى - الطبقى، وأن تظهر نطاقات أو قطاعات أو أشباه ذلك جنسيا وبشريا، ولكن على العكس تماما كانت مصر دائما تمتص كل موجة وافدة وتصهرها فى بوتقتها الأم، وليس هناك جزر ولا جيوب ولا أسافين بشرية داخل كتلة المعمور أو جسم السكان، وبالتالى لا تكاد توجد فروق هامة أو حادة فى الشكل أو البنية أو الملامح بين أجزاء البلد المتجاورة.

قارن هذا مثلا بسوريا وفلسطين المجاورة حيث لكل قرية تقريبا كما يقول شارل عيسوى «طريقتها الخاصة المتميزة فى الكلام وحيث يمكن أن يرى البدوى الأسمر أجعد الشعر يتدافع بالمناكب مع اهل المرتفعات زرق العيون بيض البشرة»(١)، ولعل هذا ينطبق بصورة أقوى على المغرب العربى الكبير، وقد كان جغرافيا وبشريا «شاما» أكبر دائما، أما مصر فلا هى «شام أكبر» ولا«مغرب آخر».

ولا شك أن حيوية مصر البيولوجية وطاقتها الامتصاصية النادرة هى المسئولة أو صاحبة الفضل هنا، ومن القوانين الاساسية فى صراع الاجناس أن أكبر عائق لتوسع الانسان إنما هو الانسان(٢)، ولقد كانت كتلة وتماسك الجسم البشرى المصرى تحتوى كل المؤثرات الدخيلة فتذيبها وتمنع تجمدها أو تحجرها كأجسام غريبة فى نسيجها.

كذلك لا جدال فى أن اتصال أرض مصر نفسها فى الداخل، وعدم وجود عقبات طبيعية متخللة كالغابات أو المستنقعات أو الجبال أو غيرها من أقاليم العزلة الطبيعية ومعاقل الالتجاء، كان مما ساعد على تجنيس السكان وتحقيق التجانس البشرى العام رغم المؤثرات الدخيلة، وقصارى مشكلة الدخول أو الولوج فى الوادى هى تزايد شقة المسافة كلما تعمقنا فى محوره المتطاول، مما قد يصيب قوة اندفاع الحركة ووقعها ببعض الفتور والبطء لكن دون أن يمنعها قط، والنتيجة هى التدرج

Issawi, P. 4.
(2)Ripley, P. 31.

لا الانقطاع.. ان قانون الارض نفسها كما رأينا هو التدرج الفيزيقى، وانعكاسه على الانسان إنما هو نتيجة منطقية من باب أولى، ولا ننسى أيضا ضآلة مساحة مصر المعمورة بصفة عامة، فهذه مضروبة فى تاريخها الالفى الطويل، عامل رئيسى آخر فى تجنيس الامة واستبعاد الانقطاعات أو القطاعات والنطاقات أو المناطق النشاز فى تكوينها البشرى.

ثبات بلا قفص حديدى

رغم كل التحفظ الواجب، ومع الاحتفاظ بعنصر النسبية السليم، كانت المؤثرات الثانوية التاريخية تؤدى الى تغيير بطىء جدا، بقدر ما كان طفيفا جدا، فى التركيب الجنسى، فهو تغيير على جرعات ضئيلة للغاية، من النوع التدريجى الوئيد وليس فجائيا أو كبيرا، ولعل الاستثناء الوحيد هو التأثيرالعربى، فقد جاء ضربة واحدة وبجرعة ضخمة نسبيا، ولكن سواء وئيدا أو سريعا، فان ذلك التغيير الطفيف أمر منطقى، فالشعوب دائما أكثر تغيرا من الأوطان، والجنس أكثر مرونة من الأرض، الأولى أقرب الى المتغيرات، والثانية أقرب الى الثوابت، وليس هناك شىء اسمه النقاوة الجنسية عموما.

بل اننا ليمكننا أن نذهب الى حد القول إنه ما من شعب - مهما كان منعزلا أو معزولا - الا وهو مختلط بدرجة أو بأخرى، دون أن يعنى هذا بالضرورة التخليط أو «السلاطة» الجنسية، ومصر وان لم تكن شعبا مخلطا بالقطع، فقد عرفت الاختلاط يقينا، وليس من الدقة العلمية فى شىء أن نصور مصر بوعاء جامد يتشكل كل من دخله بشكله، فليس هناك أطر ثابتة الى هذا الحد كأنها الاقفاص الحديدية، واذا كان النمط الجنسى المصرى قد امتاز بالثبات لاشك، فذلك بالمعنى العريض ولا يرادف الجمود المطلق.

استمرار مع تجانس رغم اختلاط

المحصلة النهائية أن مصر - اذا استعرنا تشبيها شائعا عن الخلية عند علماء الوراثة - لم تكن حصانا تغير عليه عدد من المسافرين أثناء الرحلة أو عدد من الركاب اثناء سباق التتابع، وإنما استمر راكبه - المصرى القديم والمعاصر - هو الأول والاخير والوحيد طوال الرحلة دون أن يتغير، وقصارى ما تغير فيه رداؤه ولونه وجلده ربما، وبعبارة أخرى، فان التكوين الاساسى لمصر يظل كما كان منذ مصر القديمة، أما الاضافات الدموية الثانوية بعد ذلك فلا تغير جوهره وان عدلت بعض لونه.

فكما يقول هادون «رغم تسرب الزنوج والعرب والعناصر الأرمينية ، واجتياح

الاثيوبيين والآشوريين والإغريق والرومــان لطيبة ، فمـــازال يوجد فى الاقليم الطيبى Thebaid أعداد كبيرة من أهلها يبدون ملامح وهيئة جسمية شبيهة بالضبط بتلك التى كانت لاجدادهم الاقدمين، طلائع المصريين أو البروتو ـ مصـريين» (١). هذا بينما يقول شانتر، «إن نمط المصريين القدماء والمحدثين مدموغ بوحدة وبشخصية نادرتين، رغم التغيرات العديدة والهجرات المتعددة التى خضعتا لها» أو أخيرا كما يقول إرمان «إن الشعب الذى سكن مصر القديمة يعيش حتى الآن فى السكان الحاليين».

مصر القديمة والمعاصرة، اذن جنسيا وغير جنسى، جسم متجانس أساسا، دون أن يرادف هذا التجانس النقاوة الجنسية، وكذلك دون أن يكون هذا التجانس مطلقا، إنه نسبى كتجانس اللاندسكيب الطبيعى فى مصر، وان كان من الصعب أن نحدد من أكثر تجانسا: مصر أم المصريون، التراب أم الدم.

وشخصية مصر الجنسية هى فى التحليل الأخير، نهاية وبداية كلتاهما متجانسة، يفصل أو بالاصح يصل بينهما قدر ضئيل من الاختلاط لا التخليط، والاستمرار، مع التجانس، رغم الاختلاط ـ تلك اذن فى معادلة ذات ثلاثة حدود هى شخصية الانسان المصرى الانثروبولوچية، وهذه المعادلة فيها من البساطة ومن التركيب معا ما يجـعلها أقـرب الى نوع من التفاضل والتكامل الانثروبولوچى Anthropological calculus، ومصر فى هذا كله أشبه شىء بالصين وأبعد شىء عن الهند: إنها الى حد بعيد «صين صغرى» بقدر ما لم تكن قط «هندا أخرى».

وختاما، قد لا يعبر عن تجانس مصر الجنسى ووحدتها البشرية، كما يعبر كيث، وان يكن ذلك بطريقته الخاصة التى لايمكن أن يقبلها الكثيرون، ونحن منهم، فلسنا على استعداد لأن نذهب الى المدى المتطرف الذى ذهب اليه، ولكن المغزى وارد أو مفهوم على الأقل، فعنده أن المصـريين ليسوا فقط أمة، أقدم أمة سياسية فى التاريخ، ولكنهم أيضا «جنس» بكل معنى الكلمة، بل بكل معانيها .

ذلك أن كيث ينفرد بفهم خاص مزدوج لكلمة الجنس، فأولا، كل جماعة أو شعب من نسل أصل واحد، تتزاوج داخليا وتتنسل نوعها منفصلة عن غيرها، هى عنده

---

(1) P. 38.

جنس بالمعنى اللغوى الصارم الدقيق، وثانيا، هناك المعنى العلمى السائد فى الأنثروبولوچيا، وهو مجموع أمثال تلك الجماعات والشعوب التى تتشابه فى صفاتها الجنسية الاساسية، وبهذا المعنى المزدوج، فان الأمة، لاسيما مع العزلة الجغرافية والتزاوج الداخلى، هى صانعة جنس بالقوة، هى جنس بازغ، بل ونوع Variety تحت التكوين.

وبهذا المنظار يجد كيث أن المصريين من أكثر الشعوب فى درجة اختلافهم وتمايزهم فى المظهر الجسمى، والشكل الجنسى عن جيرانهم، عربا كانوا أو سوريين أو ليبيين أو أتراكا أو يونانيين «فالامة المصرية إذن» يخلص هو «يمكن أن تدعى أنها جنس بكلا معنيى تلك الكلمة، لقد نجحت صناعة الجنس فى أن تحولها الى «نوع» متميز Variety من العائلة البشرية» (١).

ولأكثر من سبب منهجى، فضلا عن الخلط الاقليمى، لا يمكننا أن نوافق على هذه النظرية مقدمات ونتائج، ولكن كحد أدنى نستطيع أن نتخذ منها مؤشرا تقريبيا على علاته الى مدى تجانس مصر البشرى وكم هى دامغة فى وحدتها الانثروبولوچية.

نحن المصريين :
مصر المعاصرة

فى ضوء هذه المؤشرات والضوابط، نجد داخل قاعدة التجانس العام أن كل شىء فى مصر لا يختلف ولا يتباين نسبيا الا على الاطراف، سواء أطراف الوادى المعمور نفسه أو رقعة الوطن الجغرافى كله، ففى أقصى الشمال وأقصى الجنوب فقط من الوادى نفسه، تتبلور نسبيا الفروق الثانوية فى الصفات الطبيعية للسكان، وكذلك الى حد ما على أطراف الوادى يمينا ويسارا سواء فى الدلتا أو فى الصعيد، ذلك لأن هذه الأطراف هى التى تلقت أكثر ما تلقت المؤثرات الوافدة من الخارج ومن الصحراء، خاصة من عرب الجزيرة شرقا والمغاربة غربا، وكذلك من بدو الصحراء الشرقية والغربية على الترتيب.

ويترتب على هذا أن الريف المصرى العميق فى قلب الدلتا وفى قلب الصعيد هو الى حد او آخر المعقل الاول للعنصر المصرى الاصلى أو الاصيل حيث الحد الادنى من مؤثرات الدماء الوافدة، واذا كان هذا هو الرأى السائد فى النقاوة النسبية للريف، فيحسن أن نذكر أن هناك رأيا آخر يناقضه ويرى أنه «كان على عكس ذلك

(1) A new theory, P. 319-321, 327.

تماما» فهو البقعة التى «إستوطن فيها مرتزقة المحاربين من الاغريق، وكذلك رجال القبائل من العرب، وبدو الصحراء» (١) ومهما يكن، فلا جدال فى أن أطراف الوادى أكثر تأثرا بالعناصر الوافدة وبالاختلاط من الريف العميق، وفى المحصلة ولكن بصورة مخففة وطفيفة جدا، تبدو مصر نوعا ما أكثر مصرية ونقاوة فى أصولها الجنسية قرب النيل فى قلب الوادى، وتزداد أصولها المصرية اختلاطا ولكن بنسبة محدودة للغاية كلما بعدنا عن النيل واتجهنا الى الاطراف الصحراوية.

داخل هذا الاطار الواحد والموحد والمحدد، يبقى فقط أن نتساءل عن الفارق بين الدلتا والصعيد، طفيف هو الاخر أيضا، وان كان مؤكدا. فسعة الدلتا وغناها الطبيعى المغرى، الى جانب موقعها المتقدم المفتوح والمكشوف، قد عرضها لمؤثرات خارجية أكثر بيقين مما عرف الصعيد الداخلى العميق غير المطروق والضيق غير الفسيح، ولذلك كانت الدلتا ايضا أكثر تعرضا للاختلاط والامتزاج، والصعيد أدنى الى العزلة والنقاوة النسبية. غير أن اتساع الدلتا وضخامة عدد سكانها مكناها، بالمقابل، من هضم تلك العناصر الوافدة والدخيلة على كثرتها، هذا فى حين أن ضيق الصعيد وقلة سكانه نسبيا كانت كفيلة بأن تحفظ على المؤثرات الاجنبية الدخيلة شخصيتها، وتميزها متى وصلت، على صعوبة وقلة وصولها (٢) أضف الى هذا الفروق المناخية الطبيعية التى تجعل لون البشرة مثلا يزيد سمرة فى الصعيد عنه فى الدلتا، فى الوقت الذى يزيد فيه الرأس استطالة على الترتيب، وفى هذا كله فان الفيوم سواء فى الماضى أو الحاضر اقرب الى الدلتا عامة والبحيرة خاصة منها الى الصعيد فضلا بالطبع عن نطاق الساحل الشمالى الغربى، فهى أشد ارتباطا بالدلتا منها بالصعيد فى موجات التعمير القديمة والمؤثرات التاريخية الحديثة وكذلك فى التركيب الجنسى المعاصر(٣).

هذا عن الوادى ككل، حتى اذا ما خرجنا من الوادى الى الصحراء نفسها وجدنا بحكم اختلاف البيئة والعزلة أنماطا مختلفة نوعا، أو قل أشد ابتعادا عن النمط السائد فى الوادى، من هنا فاذا كان ثمة اختلافات محسوسة أو نسبية بين السكان فى مصر فانها ليست داخل الوادى بقدر ما هى بين الوادى ككل والصحراء ككل... وعلى هذا فان التباين فى مصر بين الوادى والصحراء هو الذى

---

(١) محمد شفيق غربال، تكوين مصر، القاهرة، ص ٤.
(2) Cf. S.A.S. Huzayyin, The place of Egypt in prehistory, Cairo, 1941, P. 314.
(3) Robert-P. Charles, "Structure cephalique des populations du Fayoum et de l'oasis du Beheira", B.S.G.E., t. XL, 1967, P. 121.

يعادل أو يقابل مثلا التباين فى بريطانيا بين المنخفضات والمرتفعات أو فى الهند بين الشمال الغربى والجنوب الشرقى، مع هذا الفارق الجذرى وهو أن التباين الأخير تباين اثنولوچى حقيقى لأنه بين معمور ومعمور، بينما هو فى مصر تباين أجوف فارغ يكاد يكون شكليا لأنه ببساطة بين معمور ولا معمور تقريبا، اذ أن مجموع سكان الصحراء لا يعدو حفنة ضئيلة لا تذكر بجانب سكان الوادى، ولا يقارن بالتالى بالثنائية الجنسية الحقيقية فى أى من بريطانيا أو الهند.

وعلى هذا كله يمكننا أن ننظر الى نمط جغرافية مصر الجنسية فى جوهره كنمط حلقى أساسا، تتوسطه نواة دفينة كثيفة سميكة شديدة الأصالة والنقاوة، تتحلق حولها دوائر تزداد اتساعا وتقل فيها درجة النقاوة وترتفع بها نسبة الاختلاط والدماء الدخيلة بالتدريج الوئيد على أطراف المعمور، حتى نصل الى دائرة الصحراء الأوسع، ثم دائرة أطراف الصحراء الاكثر اتساعا واختلاطا ومن ثم ابتعادا عن نوع منطقة النواة، وبذلك يكون قلب الوادى هو معقل العنصر المصرى الاكثر نقاوة، بينما قلب الصحراء وأطرافها المتطرفة هى معقل العنصر غير المصرى الأكثر نقاوة.

وبطبيعة الحال، فليس معنى هذا أن النمط الجغرافى برمته دائرى منتظم، وإنما هو بأكمله ينبعج الى هيكل خطى متطاول تحت تأثير شكل الوادى الجغرافى، دون أن يغير هذا من مبدأ تداعى الانحدارات والتدرجات الحلقية من الداخل الى الخارج، وهذا هو النمط نفسه الذى وجدناه حتى فى مورفولوچية مصر الطبيعية نفسها بأرضها وحتى بمناخها ونباتها وزراعتها الى حد أو آخر.

أخيرا، وعلى هذا الأساس أيضا، يمكننا للدراسة التفصيلية أن نقسم خريطة مصر الجنسية الى اقليمين رئيسيين نسبيا هما الوادى والصحراء، ثم ينقسم الوادى بدوره الى اقليمين ثانويين هما كتلة جسمه المصرى الكبرى أو الوادى المصرى، وذيل صغير فى الجنوب هو النوبة المصرية، وبالمثل تنقسم الصحراء بدورها الى الشرقية والغربية.

مصرى الوادى

الخريطة العامة (١)

المصرى المتوسط العادى المعاصر متوسط القامة فى الأعم الأغلب الى فوق

(1) Coon, P. 458-461.

المتوسط، ومن المحتمل أنه أطول نوعا من أجداده الفراعنة، وتتراوح متوسطات المقاسات بحسب المناطق بين ١٦٥ ، ١٦٨ سم، اما المتوسط القومى فبين ١٦٦ ، ١٦٧ سم، ولا توجد فروق اقليمية منتظمة فى القامة، فيما عدا أن سكان المدن أقصر كقاعدة من سكان الريف والفلاحين.. أما القوام والبنية فأميل الى الاعتدال عموما، مع ميل إما الى بعض النحافة أو بعض الامتلاء بحسب الظروف البيئية والمعيشية.. وعموما فان الفروق الاقليمية والمحلية فى القامة والقوام محدودة للغاية.

وأقل منها بالتأكيد ما يعرفه شكل الرأس، فعن هذا الأخير، وهو مقياس أنثروبولوچى بالغ الاهمية ولعله أهم الأسس على الاطلاق، فان المصرى طويل الرأس، حوالى ٧٥، وبدرجة نادرة من التجانس ذلك، فكل الاختلاف بين الدلتا والصعيد لا يعدو وحدة واحدة، حيث يوجد بعض عرض الرأس فى الدلتا نتيجة تأثير العناصر الآسيوية الوافدة من الشمال، ومتوسط النسبة الرأسية السائد هو ٧٤ ، ٧٥ ، وهى لا ترتفع عن ذلك الا فى الاسكندرية والقاهرة ومدينة أسوان الهامشية فتصل الى ٧٦، أما عرض الرأس الفردى فنادر للغاية، وأبعاد الرأس كبيرة عادة، وقبة الجمجمة أكبر نوعا منهاعند معظم عرب جنس البحر المتوسط، وهى تتفق مع شكل وأبعاد المصريين القدماء.

الوجه، كالرأس، طويل مائل الى البيضاوية، أما الأنف فان الاقنى والمقعر قلة، والسائد هو الانف المستقيم أو المتعرج، أما عن العرض فمتوسط معتدل أميل الى الاستطالة، ولكنه يزداد اتساعا وامتلاء فى الجنوب خاصة، دليلا على، ونتيجة، لبعض المؤثرات الافريقية المتسربة، التى تظهر أيضا فى خشونة الشعر المتزايدة، وفى امتلاء وأحيانا غلظ الشفاة، دون أن تصل مع ذلك قط الى حد الشفة المقلوبة Everted وعموما فان الصفات اللحمية قوقازية منسقة أساسا وهى الغالبة على المصرى دائما، تتضاءل فيها المؤثرات الزنجية الى حد التلاشى فى الغالب الاعم، ولو أن شعر الجسم يظل عادة قليلا خفيفا على عكس السائد بين الاوروبيين (١).

أما عن اللون، فلعل المصرى العادى أميل فى بشرته غالبا الى البياض الباهت المنطفىء منه الى السمرة الخفيفة، أو هو باختصار أبيض برونت Brunet White يسود بينه اللون القمحى الحنطى أو العاجى الشمعى.. ولكن البعض يضغط على السمرة أكثر مثل سميث فى «جنسه الاسمرBrown Race» بينما يود البعض

(1) J.I. Craig, "Anthropometry of modern Egyptians", Biometrika, vol. 8, 1911, P. 60-69.

الآخر - فيرتشينسكى - أن يضغط بشده على «الارضية المصفرة فى قاع لون البشرة» فى حين يؤكد البعض الآخر على الجمع بين ايحاءات السمرة والصفرة الخفيفة فيضمن المصرى العادى بين ما يسميهم العناصر «السمراء الصفراء Yellow Browns» والراجح، بعد، أن لون المصرى المتوسط لم يتغير تغيرا يذكر خلال الخمسة آلاف سنة الأخيرة.

اما من حيث لون الشعر والعين فالمصرى برونت على الأقل، فالشعر اما أسود أو بنى قاتم، كذلك العيون، اللوزية الشكل عادة، على أن الملاحظ هو سواد أو سمرة الشعر باستمرار، فمهما اختلف لون البشرة بين الابيض التام والاسمر الداكن، فان لون الشعر ثابت لا يكاد يتغير.

هذا ودرجة اللون عموما أفتح بطبيعة الحال فى المرأة عنها فى الرجل - هذه قاعدة عالمية بل وفارق جنسى من الدرجة الثالثة - كما أنها أخف دائما فى أجزاء الجسم المغطاة منها فى الاجزاء المكشوفة المعرضة، ولهذا الاعتبار الاخير فان المصرى العادى هو فى الواقع افتح لونا مما يبدو من وجهه ويديه، وهو نفسه السبب فى أن المصرى العادى يولد وهو أفتح لونا نسبيا منه حين يموت، وللسبب نفسه فان معظم الاقباط أفتح لونا من المسلمين على العموم، وذلك فقط لاحترافهم اعمالا داخلية وابتعادهم عن الزراعة.

تلك هى الصورة اللونية السائدة أو الشائعة، ولكن على جانبيها توجد فروق وتدرجات اقليمية ومحلية لا نقول حادة ولكن ملحوظة، فلون البشرة فى مصر، بامتدادها الطولى الشاسع عبر نحو ١٠ درجات عرضية، يكاد يبدو كمقياس مدرج يتبع خط العرض من الجنوب الى الشمال، ومن البنى الداكن الى الابيض الكامل مرورا بكل درجات السمرة بين النقيضين أو بكل درجات «القهوة باللبن» كما يذهب التعبير الانثروبولوچى المأثور، وهذا يصدق على الاقباط كما يصدق على المسلمين، ففى نطاق الساحل الشمالى، خاصة فى المدن الكبيرة أو القديمة مثل الاسكندرية وبورسعيد ودمياط، تعرف البشرة الفاتحة والشعر المذهب نسبيا والعيون الرمادية الفاتحة أو العسلية الخفيفة، وتقدر نسبة البلوندية البازغة Incipient Blondism فى العيون بنحو ١٠٪، معظمها فى الدلتا بالطبع(١) .

وفى الدلتا نفسها يسود الابيض البرونت المشرب بصفرة خفيفة أو مسحة عسلية، ثم تزداد البشرة سمرة كلما اتجهنا جنوبا فى الوادى، الى أن تصبح فى أقصى الجنوب بنية محمرة أو بنية برونزية أو بلون الشيكولاتة، وبطبيعة الحال فان

(1) Coon, P. 460.

هذا التدرج والترابط ليس استبعاديا مطلقا، فكما أن فى الشمال والدلتا عناصر كثيرة بادية السمرة، فان هناك فى اعماق الصعيد الجوانى عناصر كثيرة تامة البياض، وكما أن بين المسلمين من هم اغمق لونا من الاقباط، فكذلك فان بين الاقباط من هم أشد سمرة او أغمق بكثير من المسلمين.

وكصورة عامة، فان لدينا نتائج دراسات البعثة المصرية البولندية التى قامت فى الخمسينيات بمسح علمى شامل للتركيب الانثروبولوچى لمصر، وهى نتائج حاسمة ودالة، فقد صنفت اللون الى مجموعتين أساسيتين: المجموعة البيضاء والمجموعة السوداء، مضمنة الأولى ٦ أنواع هى النوردية، الكرومانيونية، البربرية، المتوسطية، الشرقية، الارمينية، ومضمنة الثانية ٤ انواع هى: الزنجية، القزمية، السودانية، الاستوائية، وعلى هذا الأساس وجدت البعثة أن نسبة العناصر البيضاء فى مصر ككل هى ٨١,٥٪ مقابل ٣,٤٪ للعناصر السوداء، وتبلغ نسبة العناصر السواء أقصاها فى محافظة أسوان (التى تشمل النوبة) حيث تصل الى ٢٥٪، بينما هى تهبط فى تاليتها سوهاج الى ٧,٩٪، مقابل ٦٧,٥٪ للعناصر البيضاء (١) .

وليس من شك فى أن جزءا من تفاوت اللون هو بيئى يرجع الى الفروق المناخية، ولو قد كان المعمور المصرى يساحل الساحل أى يوازيه كما هى الحال حول معظم سواحل البحر المتوسط، بدلا من أن يتعامد عليه، لكان المصريون بالتأكيد أكثر تجانسا فى لون البشرة وما يرتبط به من صفات اخرى كالعين والشعر، ولاقتصر اللون السائد بينهم على الدرجات الافتح وحدها، ولكانوا بذلك أشبه بمعظم سكان الساحل الجنوبى ابتداء من الشام حتى المغرب ، وعلى أية حال، فاذا كان هذا هو دور البيئة والمناخ، فان جزءا آخر من تفاوت اللون بيولوچى مستمد من الدماء الدخيلة، ففى الشمال تشتد المؤثرات الشمالية ويكثر اللون الفاتح، بينما تظهر المؤثرات الجنوبية شبه الزنجية أو المتزنجة على استحياء فى الجنوب ، فى حين أن المدن الكبرى العاصمية هى نسبيا أشد المناطق خلطا وانصهارا، اى أن أثر وطبيعة المناخ والمؤثرات الخارجية يتفقان ويتواكبان فى اتجاه واحد نحو اللون الافتح فى الشمال والاغمق فى الجنوب.. ولكن يخفف من وقع المؤثرات الدخيلة فى أقصى الشمال والجنوب.. بل ومن أثر المناخ ذاته كذلك، أنها جميعا تتفق الى حد بعيد مع أقل المناطق كثافة سكان، وفضلا عن هذا فان الهجرة الداخلية والهجرة الى المدن الكبرى تعود فتعيد توزيع الكل.

وبصفة عامة يصل تباين لون البشرة إلى حد قد يقال معه إن المصريين المحدثين

(1) I. Michalski, Remarks about the anthropological structure of Egypt, in Publications of the joint Arabic-Polish anthropological expedition, 1958, Cairo, 1964, vol. 2, p.2.P. 220-1.

يتصفون بتناقض خفيف بين الصفات العظمية والملامح الجلدية: تجانس كبير فى شكل الرأس وطول القامة ولون الشعر، وتباين محسوس فى لون البشرة، الأولى من الثوابت، والثانية من المتغيرات، أو لقد يقال إن المصريين نصف - بيض، ونصف - سمر، أو قد يصنفون أو ينصفون الى نصفين: نصف ابيض ونصف ملون، كذلك تظهر بحكم الاختلاط وتعدد أو تعارض المؤثرات الدموية او المناخية توليفات غير مألوفة من الصفات الجسمية اى ظاهرة «عدم التناسق disharmony » كالشعر الناعم المستقيم او العيون الفاتحة مع البشرة الشديدة الاسمرار او شبه السوداء، او كالانف العريض أو الشعرالخشن مع بشرة شديدة البياض... الخ.

وعلى أية حال، فلأن لون البشرة هو الابرز للعيان، فان الاختلافات فيه تبدو ملحوظة بوجه خاص للعين الاجنبية، فهى اول ما يحبههم فى شكل المصرى وسحنته واكثر ما يثير انتباههم وتعليقهم، ولعل هذا هو السبب أيضا فى تضارب كثير من الرحالة قديما، وحتى بعض الانثروبولوچيين، الى حد التناقض التام فى تصنيف المصريين جنسيا، فبينما جعلهم البعض بين السلالات البيضاء، ولم يضممهم البعض الى القوقازية إلا بعد تردد كما يقرر كيث(١)، اعتبرهم البعض - خطأ بالتأكيد - من الجنس الزنجى أو الافريقى، بينما سماهم البعض الآخر بالقوقازيين السود Black Caucasians (!) (٢)، وربما كان عذرهم أن من دخل مصر من الجنوب قد يظنها إفريقية الجنس، بينما سيراها أوروبية من يدخلها من الشمال.

مهما يكن، فمخطىء لا شك من قد يرى المصريين - من خلال اللون وحده - مخلطين بقدر يذكر، فى حين قد يبدو الاوروبيون فى نظر المصرى العادى متجانسين تماما فى لون البشرة وان الكل أبيض سواء بسواء، ولكن هذه الرؤية ليست أصح من تلك، فهناك فروق فى لون البشرة بين الاوروبيين يدركونها فيما بينهم بوعى تام، بينما تكاد فروق لون الشعر والعين تكون هى البديل عن فروق البشرة فى مصر وهى التى تثير الاختلاف الشديد بين سنحهم.. بل ان كلمتى بلوند وبرونت، اى ذهبى الشعر وأسمره، اللتين تعبران عن هذه الاختلافات وتنصرفان أصلا الى الشعر والعين، أصبحتا تمتدان الآن الى لون البشرة، ولو أنهم حين يصفون شخصا منهم بأنه «أسود» فانما يقصدون أسود الشعر فى حين بشرته بيضاء مطلقة بالطبع .

وعدا هذا فان الابيض البرونت لون شائع كثيرا فى جنوب اوروبا المتوسطية

(1) P. 240 .
(2) J.W. Greggory, Geography, structural, physical & comparative, Lond ., 1908, P. 205-6.

ابتداء من قبرص الى صقلية وجنوب شبه الجزيرة الايطالية، بل وحتى ساحل فرنسا الجنوبى فى بروفانس، وفى كل هذه المناطق كثيرا ما نجد افرادا سمر البشرة بالفعل وأشد سمرة من بعض المصريين.. بل ان المسافر المصرى العادى هناك قد يؤخذ لأول وهلة على أنه من مواطنى تلك البلاد.

وعموما، وعلى أية حال، فان الفروق السطحية فى لون البشرة بين المصريين لاتقلل ولا تعدل من الوحدة الجنسية الاساسية للشعب المصرى، حيث أن الصفات الوراثية الدفينة والحيوية تكشف عن وحدة قاعدية نادرة، واذا كانت هذه الصفات الاخيرة تثبت انتماء المصرى المتوسط الى جنس البحر المتوسط بصورة أساسية Basic Mediterranean ، كما يصنف مونتجيو (١)، وأنه شبيه الى أقصى حد بالاوروبيين الجنوبيين، كما يقول سليجمان(٢)، فان الأولى تؤكد أيضا ما يقوله كون من أن جنس البحر المتوسط بدوره ما هو إلا «نسخة ملونة» بدرجة طفيفة جدا من الجنس النوردى الشمالى(٣).

والواقع أن المصرى العادى أقرب شىء من الناحية الانثروبولوچية الى أن يكون اوروبيا ملونا بصبغة خفيفة للغاية أو بطبقة باهتة من السمار، أى نسخة ملونة بدرجة او بأخرى من الاوروبى غير الالبى، واذا كان من نافلة القول ان المصرى والاوروبى كليهما قوقازى، وكان من البديهى أيضا أن المصرى ليس اوروبيا، فلعل التشخيص الدقيق يتلخص فى ان نقول ان المصريين جنسيا هم أساسا أنصاف أو أشباه اوروبيين، أو Europinoids بتعبير كيث (٤).

تفاصيل محلية

تلك هى الأرضية أو الخلفية الأساسية لصورة مصر الجنسية المعاصرة، ولكنها لاتكتمل إلا بلمسات وتفاصيل محلية او اقليمية تتعدل بها قليلا او تملأ فجواتها هنا وهناك، وذلك نتيجة فى العادة للمؤثرات الخارجية التى تسربت وتوطنت عبر التاريخ، ولذا فان هذه التعديلات او الاضافات تعد حالات خاصة وتوزيعها الجغرافى موضعى أساسا، على عكس الأرضية العامة التى هى عالمية التوزيع بالطبع، ويمكن

---

(1) Ashley Montagu, Intruduction to physical anthropology, Springfield, 1951, P. 327.
(2) P. 100.
(3) P. 83.
(4) P. 237.

أن نحدد هذه الحالات الخاصة بثلاث: العاصمة، بعض بقع محلية معينة، أطراف الوادي.

فأما العاصمة، فباعتبارها البؤرة والمصب الأول للوافدين والمؤثرات الاجنبية، فانها تعد اليوم أكثر اختلاطا فى تكوينها وأصولها الجنسية، ويندر اليوم بين الكتاب الاجانب عن مصر من لا يشير الى اختلاف وتعدد الأنماط الجنسية كأول ما يفاجئه فيها، بل لقد يتطرف بعضهم فيعتبرها تنافرا وتخليطا(١)، ولكن هكذا هى العاصمة عموما فى كل الدنيا، متعددة الدماء كما هى كوزموبوليتانية الحضارة بدرجات متفاوتة، ويسرى هذا الى حد ما على العواصم القديمة، اذ كما يقول ماسبيرو «لاشىء يمكن أن يكون أكثر اختلاطا من سكان مدينة مصرية كبرى» ففيها كان أسرى الحرب والتجار الاجانب والعناصر الدخيلة تمتص دائما فى السكان الاصليين حتى تضيع فيها نهائيا(٢) ، وبالمثل يقول شفاينفورت عن العصر الحديث «هكذا يتفق أن مواطنى المدن المصرية يتكونون من كل لون من البنى الداكن الى الابيض، بملامح من عبدة أوزيريس أو بروفيل البدو الحاد، وبجسم الفلاح النحيل أو سمنة التركى»(٣) .

ولا شك أننا فى القاهرة، أكثر من أى بقعة أخرى من مصر، نجد اكبر تنوع وتعدد فى الانماط والعناصر الجنسية المختلفة كل الاختلاف، ابتداء من الاشقر والأصهب الذى لا يفترق عن الاوروبى الابيض فى شىء تقريبا الى الاسود الفاحم الذى لا يختلف عن الزنجى فى شىء كذلك، ليس ذلك فقط لأن العاصمة أكثر ما تستقطب العناصر والمؤثرات الدخيلة، ولكن لأنها أيضا أكثر ما يختزل الشعب الوطنى نفسه جميعا، فالعاصمة أكبر عينة مجمعة من كل أقاليم الدولة، وبالتالى من عناصر سكان القطر، والقاهرة بهذا إنما هى أكبر كبسولة مكثفة مضغوطة ممثلة للشعب المصرى برمته، والى حد ما يسرى هذا على الاسكندرية، ثم المدن الكبرى الاخرى بدرجات متفاوتة.

أما عن البقع المحلية الخاصة فهى غالبا نقطية بحتة أو محدودة الانتشار، تبلورت نتيجة لظروف وملابسات أو صدف تاريخية صغيرة أو محدودة، وطنت أو صبت بعض العناصر أو المؤثرات أو الدماء الخارجية فخلفت وراءها بقاياها وآثارها، من أشهر الأمثلة منطقة المنصورة وريفها المحيط الذى يمتاز بمظاهر

---

(1) Maurice Hindus, In search of a future, Lond., 1949, P. 120, Harry Hopkins, Egypt, the crucible, 1960, Desmond Stewart, Cairo.

(2) Life in ancient Egypt etc., P. 31.

(3) G. Schweinfurth, in " Baedeker, Egypt & the Sudan, 1914, P. lix.

جسمية شبه أوروبية، كالشعر الفاتح والعيون الخفيفة الزرقة أو الخضرة والبشرة البيضاء، كما تشتهر بارتفاع مستوى ونسبة الجمال الطبيعى... الخ، والمقول إن هذا يرجع الى تأثير الحملة الفرنسية فى أواخر القرن الـ ١٨، وعلى غرار ما فعلت الصليبيات فى الشام عموما على نطاق أكبر بكثير جدا، وفى البحيرة بقعة أخرى من اللون الفاتح وشبه الخضرة فى العيون فى منطقة حوش عيسى، وهى تمثل حالة محلية متبلورة نوعا من التأثير الليبى العام المنتشر انتشارا خفيفا فى غرب البحيرة وهوامشها(١).

وفى الصعيد، يذكر لنا لوران حالة البلينا، أقصى جنوب سوهاج، حيث تبدو وما حولها كجزيرة دقيقة من اللون الفاتح فى البشرة والشعر والعين، نتيجة لآثار بعض العناصر الاوروبية من الهاربين من سجن كبير كان يحشد فيه معظم المجرمين المحكوم عليهم أيام العثمانية وبعدها(٢) ، كذلك فان حالة «المجيار» فى الجنوب الاقصى من الصعيد بأسوان هى بقايا مستعمرة عسكرية من الهنغاريين من جند الدولة العثمانية، ألقت بهم الظروف السياسية والحربية فى المنطقة، ثم تركوا بها حتى ذابوا فيها، ولعلهم الوحيدون فى مصر الذين ينطقون اسم المجر بنطقه الاصلى الصحيح وهو المجيار.

وعدا هذا ففى الصعيد أيضا، كما فى الدلتا أكثر، عائلات كثيرة منتشرة من بقايا الاتراك والمماليك وربما الشراكسة والاكراد وغيرهم ممن أتت بهم تقلبات الظروف السياسية عبر القرون، ثم تصاهروا وانصهروا، ومن هذه بعض العائلات الشهيرة المعروفة، وكثير منهم يبدو غريبا وسط المحيط الاسمر بلونه الابيض وملامحه الفاتحة... الخ، وحتى فى حالة الاقباط، فقد تم الاختلاط أحيانا مع العناصر السورية واللبنانية المسيحية، وربما أيضا مع اللفانتية واليونانية والايطالية وإن يكن على نطاق أضيق.

وعلى العكس من هذه المؤثرات المحلية الشمالية أو «البيضاء» قد تكون المؤثرات الجنوبية أو «السوداء» أقل حدوثا وانتشارا، ومن الامثلة مدينة السويس والى حد ما بورسعيد، فمنذ شق القناة،تجاذبت أعداد كبيرة من السودانيين عن طريق بورسودان والبحر الاحمر للعمل فى مدن القناة، ثم استقرت واندمجت، ولكن آثارها تظل باقية مقروءة فى كثير من العائلات ذات البشرة البرونزية أو السمراء الى حد السوداء أحيانا مع سائر ما يصاحبها من ملامح الوجه وشكل الشعر... الخ.

ولما كانت مدن القناة، لا سيما بورسعيد، تضم كثيرا من العناصر الفاتحة اللون

---

(١) عوض ، الشعوب والسلالات الإفريقية ص ٤٤٣.

(2) Lorin, P. 49.

بشدة من أصل مهاجرى السواحل المصرية خاصة دمياط ومنطقتها، فانها تبدو بسهولة وهى تشمل كل درجات لون البشرة فى مصر، بحيث تكاد تختزل كل ترافيرس مصر اللونى فى قطاعها، وتذكر فى هذا الى حد معين بالعاصمة القاهرة نفسها.

أما أطراف الوادى، أخيرا فمناطق تخوم جنسية مثلما هى تخوم طبيعية وزراعية وسكانية، شديدة التدرج واضحة الاختلاط، فسيحة الامتداد نسبيا على جانبى الدلتا شرقا وغربا، ولكنها مترامية الطول ضيقة مضغوطة بشدة ومتضاغطة بسرعة على امتداد الصعيد، وهى أساسا مناطق اختلاط وتداخل بين النواة المصرية الأصيلة وبين القبائل العربية أو المغربية التى استوطنت واستقرت منذ القدم، يمكن أن نميز منها ثلاثا، فى كل منها يسود طابع اثنى خاص: شرق الدلتا، غرب الدلتا والفيوم، الصعيد الاوسط والاعلى.

ففى شرق الدلتا نجد الطابع المصرى - العربى الذى يمثل الاختلاط مع قبائل الجزيرة العربية وسيناء وربما كذلك جنوب فلسطين، وتقل نسبة العنصر العربى فى هذا المركب الاثنى كلما توغلنا غربا فى الارض السوداء، بينما يزداد كلما ابتعدنا عنها الى هوامش الصحراء حيث مازالت توجد قبائل توطنت واستقرت ولكنها تحتفظ بالاصل العربى النقى، مثل حويطات المطرية المستقرة الآن قرب بحيرة المنزلة، ومثل بعض جماعات صيد السمك بالبحيرة نفسها والذين يتتبعون أصولهم الى سيناء (١).

وعموما يمتد هذا النطاق بطول تخوم شرق الدلتا، ابتداء من مشارف وضواحى القاهرة نفسها مرورا بالقليوبية حتى شرق الشرقية والدقهلية، والقليوبية بالذات معروف عنها من قديم كثرة العائلات الاقطاعية الكبيرة ذات النفوذ والثروة من ذوات الاصول العربية، والتى هى فى الواقع سلالة القبائل البدوية التى أقطعتها الدولة فى الماضى أراضى زراعية شاسعة لكى تستقر وتكف عن الترحل وإثارة المتاعب لها.

ولا تعكس هذا النطاق برمته مثلما تعكسه أسماء الأماكن، فكثير منها يشير الى العنصر العربى فى الاستقرار كما فى التكوين الاثنولوچى.. ففى النصف الشرقى من شرق الدلتا تتعدد هذه الاسماء بصورة دالة للغاية، بينما تقل كثيرا فى غربها، ثم تكاد تتلاشى فى وسط الدلتا وحتى فى غرب الدلتا حيث لا نجد، على عكس شرق الدلتا، صدى للاستقرار الليبى فى أسماء الأماكن، وكثير من تلك الاماكن يلتصق

---

(1) Seligman, Races of Africa, P. 235.

بحد الصحراء مباشرة فى القليوبية والى حد ما فى الشرقية، بينما يرتبط البعض الآخر بمناطق ظهور السلحفاة فى شرق الدلتا أو وسطها، ومن الممكن، كما يفعل الجدول الآتى، أن نصنف تلك الاسماء بحسب المقاطع الدالة فيها الى فئات مختلفة مثل عرب (أو عربان) وبنى، وأولاد، ونزلة (أو منزل أو دوار)... الخ.

شرق الدلتا				وسط الدلتا
عرب	بنى	أولاد	نزلة	
عرب الحصن	بنى عامر	أولاد عابدين	نزلة سليمان زايد	عرب الرمل
عرب العراق	بنى صالح	أولاد خلف	نزلة عودة حمود	كفر العرب
عرب العبايدة	بنى أشبل	أولاد حمام	نزلة المقابلة	كفور العرب
عرب الشعارة	بنى قريش	أولاد حانا	نزلة غانم أبو راس	بنى غريان
عرب فودة	بنى هلال	أولاد موسى	نزلة والى راشد	بنى بكار
عرب ابو طويلة	بنى نقا	أولاد العدوى	نزلة شومان	**غرب الدلتا**
عرب التربة	بنى عباد	أولاد مهنا	نزلة السباعات	فزارة
عرب جهينة والصوالح	بنى عبيد	أولاد سيف	نزلة بنى أيوب	بنى سلامة
عرب القليعات	تل بنى تميم	أولاد صقر	نزلة العارين	منية بنى موسى
عرب الحمامشة	كوم بنى مراس	كفر أولاد حجى	نزلة خيال	كفر بنى هلال
عرب الحويان الحساينة	بنى عياض	كفر أولاد موافى	نزلة الشراقوة	
عرب بتمدة			النزل	
عزبة عرب القديرى	بنى حسن		منزل حيان	
عزبة عربان اولاد على	بنى جرى		دوار جهينة	
عزبة العرب	بنى عليم			
العربان				
كفر العرب				
طرانيس العرب				
برج نور العرب				

أما فى غرب الدلتا فان اثر الاختلاط الليبى هو البارز، وينعكس فى انتشار الالوان الافتح فى الجلد والشعر والعيون بصفة عامة خفيفة فى معظم البحيرة الغربية، مع تركز خاص فى نقط معينة منها مثل ما ذكرناه عن حوش عيسى، غير أن الأثر الليبى يمتد جنوبا الى الفيوم، حيث تكثر نسبته بدرجة هامة بلاشك، وحيث نجده يتوزع فى داخل الواحة وخارجها وعلى الاطراف شبه الصحراوية، ففى الداخل نجد كثيرا من العائلات الكبيرة الغنية المعروفة من أصول ليبية استقرت، وفى الخارج مازالت توجد القبائل شبه البدوية الرعوية الأكثر نقاوة كالحرابى والسمالوس والبراعصة والضعفاء... الخ، وعلى طول أطراف بنى سويف والمنيا الغربية يمتد هذا الأثر الليبى بلا انقطاع ايضا ولكن بصورة أخف.

وأخيرا، فى الصعيد الاعلى، تتوزع على أطراف الوادى غربا وشرقا كثير من القبائل العربية الاصل التى تدفقت فى العصور الوسطى وظلت طويلا على بداوتها، ثم تحولت عنها بالتدريج واختلطت بالفلاحين فاستقرت وتمصرت، دون أن تفقد كل ذكريات الماضى واصوله حتى الآن، مثال ذلك عرب الهوارة البربر فى قنا وحولها، ولهم شهرتهم المعروفة فى منازعات الثأر المزمنة مع الفلاحين، بقايا آخر حلقة فى سلسلة صراع الرمل والطين حتى بعد الاستقرار.

وتكاد أسماء الاماكن مرة اخرى ترسم هنا خريطة توزيعية للتداخل الاثنى كما لجغرافية السكن، فالاسماء العربية الاصول او الاشتقاق تملأ الصعيد الاوسط والجنوبى، وحتى الشمالى، بالمئات سواء قرى أو مدن، سواء على الضفة الشرقية او الغربية، والمهم اللافت هنا أنها تزيد فى الصعيد عنها فى كل الدلتا أضعافا مضاعفة، مما قد يوحى بأن استقرار العناصر العربية فى الصعيد، خاصة جنوبه، جاء أكثف بكثير منه فى الدلتا، بما فى ذلك حتى شرقها: فاذا صحت دلالة اسماء الاماكن هذه، لكان معنى ذلك أن توغل المد العربى فى وادى النيل عموما كان أقوى واعظم كلما اتجهنا جنوبا، على العكس من الوضع فى الصحراوين المحيطتين شرقا وغربا.

ومهما يكن الامر، فان اسماء الاماكن العربية الاشتقاق او الدلالة تزداد بصورة مطردة جدا فى الصعيد كلما اتجهنا جنوبا، فهى تعرف فى الجيزة، ولكنها أكثر بوضوح فى بنى سويف، ثم أكثر وأكثر فى المنيا، وابتداء من اسيوط حتى مدينة أسوان تتكاثر بحيث تتجاوز الحصر ويتحتم الاكتفاء ببعض الامثلة البارزة، على أن هذه الاسماء تختلف نوعا من منطقة الى منطقة، كما تتفاوت بين اسماء ترتبط بجغرافية السكن وأخرى باسماء القبائل والعائلات اى باثنولوجية السكان، والملاحظ أن الأخيرة اكثر حدوثا وانتشارا بكثير من الأولى.

فمن اسماء السكن نزلة (او نزالى او منزل او بيت) ثم نجع، وارتباطها جميعا بمنازل البدو ومنتجعات الكلأ واضح، وتشير بالتأكيد الى أصول ما قبل الاستقرار العربى، بل ويبدو ان نزلة، لفرط تغلغلها وتفشيها، قد انتقلت الى اسماء الحلات الحديثة جدا حتى توشك ان تصبح بديلا محليا أو صعيديا عن عزبة، اذ نلقاها بكثرة شديدة مرتبطة باسماء اشخاص حديثة بما فى ذلك القبطية، ومعظم الحلات التى تبدأ بنزلة تتوزع بين محافظتى المنيا واسيوط، بينما لا تبدأ معظم حلات نجع الا مع أسيوط او بالاحرى بعدها بالتدريج الى أن نصل الى اسوان فنجدها تتواتر بالعشرات والعشرات

أما اسماء الاماكن المشتقة من اسماء القبائل والبطون او الافراد العرب، وهى وحدها بالمئات، فتقع عادة فى ثلاث فئات: بنى، اولاد، ثم الـ أى آل، بالاضافة الى قلة من مقاطع عرب، بيت، أو اسم القبيلة فقط، وكما يتضح من الجدول الآتى أدناه، فان مقاطع «بنى وأولاد وعرب» تتوزع عموما فى جذع الصعيد من الجيزة حتى بداية ثنية قنا، وقلما تتجاوزها الى الجنوب، ولكنها تختلف فى كثافتها وفى مناطق تركزها.

فالمقطع «بنى» هو الى ابعد حد اكثرها حدوثا وانتشارا، ويبلغ اقصى كثافته فى اسيوط، وهو يكاد يختفى تماما بعد سوهاج حيث يحل محله ويسود تماما المقطع «نجع» الذى يقترن به كثيرا فى نوبة اسوان المقطع «آب» فى نهاية الاسم، مثل الحمدناب، المراداب... الخ.. اما المقطع «اولاد» فأقل حدوثا من «بنى»، كما أن اقصى كثافته تقع فى سوهاج، واقل من الاثنين انتشارا مقطع «عرب»، الذى يسبقه عادة اسم «نجع» على ان اهم خصائص توزيعه ارتباطه بصرامة بأطراف الوادى وحد الصحراء سواء شرقا أو غربا، وكذلك يفعل «بيت» المحدود الانتشار.

اما عن فئة «الـ» فانها تحتشد بصفة خاصة فى سوهاج، ولكن بصفة أساسية فى اسوان، فمن امثلة الاولى الكوامل، النواصر، العوامر، الشواهين، المغاربة، المحاسنة، الخوالد، ومن أمثلة الثانية الفارسية، الكلابية، السباعية، الحميدات، الهلايلة، الشراونة... الخ، وأخيرا فان اسماء القبائل المجردة قلة معدودة نجدها فى مزغونة (الجيزة)، فزارة، جهينة (سوهاج).

أسماء الأماكن ذات المقطع «بنى»

بنى سويف	بنى سويف	المنيا	أسيوط
بنى محمد البحرية	بنى قاسم	بنى سعد	بنى عدى
كفر بنى عثمان	بنى مؤمنة	بنى عبيد	بنى سند
بنى غنيم	بنى صالح	بنى حسن الشروق	بنى رزاح
بنى جدير	بنى منين	بنى خالد	بنى حسين
بنى نصير	بنى وركان	بنى روح	بنى زيد
بنى سليمان الشرقية		بنى حرام	بنى عليج
بنى خليف	**المنيا**		بنى مر
بنى عدى		**أسيوط**	بنى طالب
بنى زايد	بنى عامر		بنى غالب
بنى موسى	بنى خالد	بنى يحيى	بنى سميع
بنى رضوان	بنى خلف	بنى هلال	بنى فيز
بنى حمد	بنى واللمس	بنى صالح	
بنى بخيت	بنى سامط	بنى يحيى	**سوهاج**
بنى عفان	بنى مزار	بنى زيد بوق	
بنى هارون	بنى على	بنى قرة	بنى حرب
بنى سويف	بنى عمار	بنى رافع	بنى عمار
بنى أحمد	بنى خالد	بنى شقير	بنى هلال
بنى عوض	بنى الحكيم	بنى شعران	بنى وشاح
بنى محمد	بنى حماد	بنى مجد	بنى زار
بنى خليل	بنى موسى	بنى ابراهيم	بنى عيش
بنى ماضى	بنى خيار	بنى محمديات	

أسماء الأماكن ذات المقاطع «أولاد» ، «عرب» ، «بيت»

أولاد		عرب	
المنيا	سوهاج	الجيزة	سوهاج
نزلة اولاد الشيخ	اولاد سلامة	وراق العرب	كوم العرب
اولاد نوير	اولاد الشيخ	عزبة عرب اسكر	نزلة عرب العمايم
نزلة اولاد جويد	اولاد حمزة	عرب الديسمى	عرب نجواج
	نجع اولاد بكر		عربان بنى واصل
اسيوط	اولاد يحيى	**بنى سويف**	نجع عرب العطيات
	اولاد طوق		العرابة المدفونة
القوط واولاد بدر	(شرق وغرب)	عزبة عرب البخايتة	
نزلة اولاد سراج	اولاد عليو		**قنا**
اولاد ابراهيم	اولاد سالم	**المنيا**	
البارود واولاد إلياس	اولاد خلف		نجع عرب العبابدة
اولاد إلياس		نجع عرب الجهمة	نجع العرب
	قنا	نجع عرب المداح	
سوهاج		نجع عرب يونس قاسم	**بيت**
	اولاد نجم	نجع عرب الحسون	
اولاد اسماعيل	اولاد عمرو	نجع عرب يونس عقيلة	**سوهاج**
اولاد نصير	نجع اولاد نصير	نجع عرب مسلم امبارك	
اولاد عزاز		نجع عرب أبو قلتة	بيت خلاف
اولاد ماس			بيت الخريبى
اولاد شلول		**أسيوط**	بيت داود سهل
اولاد على			بيت علام
		نجع عرب الجهمة	
		عزبة عرب الجهمة	
		عرب العطيات البحرية	
		عرب الشنابلة	
		عرب مطير	

النوبة المصرية

تبدأ النوبة المصرية عند مدينة أسوان وتمتد على جانبى النهر حتى الحدود أى نحو ٣٥٠ كم، أو بالدقة من الشلال الأول عند أسوان الى الشلال الثانى عند حلفا.. ولكن تكملها عبر الحدود النوبة السودانية حتى ثنية النيل عند الدبة، وبهذا تترامى النوبة والنوبيون لمسافة نحو ١٠٠٠ كم، ومن الثابت تاريخيا ان النوبيين كانوا ابعد انتشارا من حدهم الجنوبى الحالى، ربما امتدوا الى الشلال السادس، أى نحو ضعف امتدادهم الحالى(١) وعلى الجانب الآخر، اذا كان وطنهم قد تقلص نحو الشمال، فقد كان ثابتا فى حده الشمالى فى مصر، وليس هناك دليل على انه تقلص من هذه الناحية.

تاريخ النوبيين فى النوبة قديم جدا تتعاصر بداياته المعروفة مع بدايات التاريخ المصرى القديم فيما قبل الاسرات على الاقل، وفى دراساته الاركيولوچية على النوبة، قسم رايزنر Reisner هذا التاريخ الى عدة مجموعات أو مراحل تتعاصر مع مراحل التاريخ المصرى القديم وترتبط بها ارتباطا حضاريا وثيقا، وقد تعرض النوبيون عبر هذا التاريخ المترامى لكثير من المؤثرات الجنسية الاجنبية التى عدلت نمطهم ودخلت فى تكوينهم الى ان صار على ما هو عليه الآن، فهم بصورتهم الحالية اذن - ورغم عزلتهم الجغرافية وفقر وطنهم الطبيعى - شعب مخلط شديد التخليط.

وقد اختلف العلماء طويلا حول أصل النوبيين جنسيا، وكذلك حول أصل النوبية لغويا.. وجزء من هذا الاختلاف مرده الى العلاقات بين النوبة والنوبا، فبين النوبيين فى وادى النيل والنوباويين فى دارفور تشابه لغوى محقق وان كان جزئيا، يؤمىء اليه حتى الاسم ذاته، وقد ارجع البعض هذا التشابه الى مجرد العلاقات التجارية المتواترة بين المنطقتين، لاسيما وأن الاودية الصحراوية تربط بينهما وعليها يمتد طريق درب الاربعين جزئيا، لكن البعض الآخر ارجع ذلك التشابه الى الاصل الجنسى الواحد، محددا منطقة التخصص فى دارفور أساسا(٢).

وهكذا كانت هناك دائما نظريتان متعارضتان: الأولى ترجعهم الى أصول زنجية افريقية أتت من الجنوب، ثم تعدلت بعناصر ودماء حامية من الشمال، وعلى الجانب اللغوى أيضا، ترى النظرية أن النوبية من أصل زنجى أضيفت إليها عناصر

---

(١) عوض ، الشعوب والسلالات الإفريقية ، ص ٣٠١ ــ ٣٠٣

(٢) شويقة ، النوبة المصرية ، ٢٠٨ ــ ٢٠٩

حامية.. أما النظرية الثانية فترى ان الاساس القاعدى هو على العكس حامى قوقازى أتى من الشمال، بينما ان العنصر التكميلى الذى عدل وشكل نمطهم فى النهاية انما هو المؤثرات الزنجية الوافدة من الجنوب، والرأى نفسه ينطبق على اللغة، فهى اساسا لغة حامية داخلتها مؤثرات شديدة من اللغات السودانية من الجنوب(١).

ولقد حسمت الدراسات الحديثة الموقف نهائيا لصالح النظرية الأخيرة، بينما سقطت النظرية الزنجية بشقيها الجنسى واللغوى الى الابد، فقد أثبتت الدراسات الانثروبولوچية التى قام بها اليوت - سميث على جماجم وهياكل المجموعات الاقدم من التاريخ النوبى أنها لاتختلف فى شىء عن مقاسات المصريين القدماء فيما قبل الأسرات، ثم اثبت سليجمان وحدة السلالتين الجنسية وتعاصرهما، ومعنى هذا ان النوبيين يبدأون تقريبا من نفس نقطة البداية ونفس الاصل الجنسى الذى بدأ منه المصريون القدماء، أى من الحاميين الشرقيين بكل صفاتهم المعروفة، كما أنهم لم يكونوا غرباء عنهم كثيرا، فمنذ البداية وهم على علاقة وثيقة بمصر، تأثروا بحضارتها حتى مصروا الى حد بعيد على عهد الدولة الحديثة، أى أننا نستطيع أن نقول انهم بدأوا وهم «ظل» مصر حضاريا كما كانوا جنسيا.

غير أن النوبيين من الناحية الأخرى تعرضوا لمؤثرات دموية كثيفة من الجنوب السودانى كما من البجا فى الجنوب الشرقى، فكان هذا هو الذى باعدهم وابتعد بهم عن النمط المصرى، ولعله لهذا السبب أن صور المصريون القدماء النوبيين فى رسومهم باللون الاسود والملامح المتزنجة بشدة، وهكذا اجتمعت فيهم او عليهم ثلاثة مؤثرات مختلفة دمغت طابعهم الجنسى منذ البداية، البجاوية، المصرية، الزنجية.. ومن هذا الخليط تحدد نمطهم التاريخى السائد، الى أن أتى العرب - ربيعة أساسا، ثم مضر وجهينة - بعد فتح مصر(٢)، فأضيف البعد الرابع فى الخلطة.

ولا جدال فى أهمية الدور العربى البالغة فى تركيب النوبيين الراهن، وان لوحظ الميل التقليدى الشائع الى ادعاء الانتساب الى العرب، كما بين المحس مثلا حيث يزعمون أنهم من بنى أمية، وعلى أية حال، فرغم هذه الاهمية المحققة، فإن من المحقق أيضا أن فقر النوبة الطبيعى فى المرعى بالقياس الى غنى السودان به الى الجنوب قد حد منها نوعا، ذلك أن القبائل العربية، وهى رعاة أولا وأخيرا، كانت تنزح عن النوبة سريعا الى السودان سعيا وراء مراعى السڤانا الأغنى، متخذة منها بالتالى ممرا أكثر منها مقرا، وبالمقابل، فلقد كان من دوافع اتجاه العرب الى النوبة فى العصور المتأخرة زوال نفوذهم السياسى بمصر والميل الى استبدال الاتراك

---

(١) عوض ، السابق ، ص ٣٠٥

(٢) المسعودى ، مروج ، جـ ١ ، ص ١٩١

والمماليك بهم في الدولة والجيش حتى آثر بعضهم النزوح بعيدا الى الجنوب الأقصى(١) .

حتى الأتراك تركوا أثرهم الجنسى فى النوبيين، ولو كرذاذ خفيف، فكشافهم الغز والبوشناق والألبان من البلقان والاناضول كانوا يوفدون بانتظام الى مراكزها الرئيسية مثل قصر ابريم وعنيبة للحكم والإدارة، ولكنهم كثيرا ما كانوا ينتشرون فى المنطقة ويقيمون بها حتى يذوبوا، ولايزال اسمهم ـ «الكاشف» ـ موجودا حتى الآن بين السكان (٢) بالمثل المماليك الفارون دوريا الى اعماق النوبة، على أن هذه وتلك ليست سوى لمسة ثانوية، ويبقى أن النمط الانثروبولوچى الحالى للنوبيين تحدد بتلك الرباعية الأولية: البجا، المصريين، الزنوج، العرب.

للنوبى المعاصر قامة متوسطة وقوام أميل الى النحافة لا يخلو من رشاقة تميزه بسهولة عن نمط الفلاح المصرى شماله الاكثر امتلاء، الا من كان منهم شديد التزنج، الرأس طويل، قد يكثر فيه نمط رأس مصريى ما قبل الاسرات شكل «صندوق الكفن» دليلا لاشك على علاقة الاصل أو النسب مع المصريين القدماء، الوجه طويل اكثر استطالة من وجه المصريين.. أما اللون فداكن شديد القتامة كالقهوة، ولكنه ليس أسود.. أما الشعر فرغم أنه مجعد، إلا أنه يندر أن يكون كشعر الزنوج، أما الملامح والتقاطيع فقوقازية بعيدة تماما عن الصفات الزنجية، فالانف مستقيم غير عريض والشفاة معتدلة(٣)، وعلى الجملة، فلعل تعبير «القوقازيين السود» أقرب ما يكون الى الصحة فى حالة النوبيين، كما قد يكون أصدق تلخيص لحالتهم.

أخيرا، فان النوبيين غير معروف مجمل عددهم على وجه الدقة، ولكن البعض يقدره فى مصر والسودان بنحو ربع المليون، وعلى أية حال فان النوبيين المصريين هم الاقلية عدديا، فهم لا يتعدون ١٠٠ الف تقريبا، والنوبيون عموما ينقسمون الى خمس مجموعات، قل قبائل بمعنى ما، هى من الجنوب الى الشمال: الدناقله، المحس، السكوت، الفديجه، الكنوز، والثلاث الاولى فى النوبة السودانية، والاخيرتان هما النوبيون المصريون، وخط التقسيم بينهما هو ثنية كرسكو ـ الدر ، أو بالاحرى اسفين وادى العرب الذى يختلف عن كلتا المجموعتين، وهذا التوزيع كله بالطبع هو توزيع النوبة القديمة قبل الانتقال الى النوبة الجديدة.

---

(١) شويقة ص ٢٠٦ ، ٢١٠ .

(2) H.A. MacMicael, A history of the Arabs in the Sudan, N.Y , 1967, vol. 2. P. 325.

(٣) عوض السابق، ص ٣٠٤، شريقة، ص ٢٣٠ وما بعدها، وسليجمان ص ١١١ – ١١٣.

فأما الكنوز فكانت منطقتهم تمتد من الشلال واسوان حتى كم ١٤٥ عند بلدة المضيق، وكانت تضم نحو ١٧ قرية ونجعا، لهم لهجتهم الخاصة هى الماتوك او المتوكية، ورغم الخطأ الشائع، فلا علاقة لاسمهم ببنى كنز (ربيعة) وانما هى تسمية عارضة تاريخيا، والكنوز هم نوبيو مصر القدامى، ومن ثم الاكثر تعريبا لغة وجنسا، كما أن ملامحهم هى الاكثر تنسيقا وتعديلا واعتدالا، بحيث لا يكادون يختلفون كثيرا فى مظهرهم الطبيعى عن جيرانهم من صعايدة الجنوب الاقصى.

أما الفديجة، نسبة الى لهجتهم، فتمتد منطقتهم السابقة من ك ١٨٣ حتى الحدود، وتضم ١٩ قرية، غير أن الفديجة مهاجرون جدد فى مصر، فهم أصلا جماعة من المحس والسكوت لجأوا الى الشمال هربا من اضطرابات المهدية فى القرن الماضى، وأقاموا فى جنوب النوبة المصرية حيث اكتسبوا اسمهم الجديد (فديجة تعنى ببساطة: سنهلك!) (١).

أخيرا، المنطقة الفاصلة بين الكنوز والفديجه، منطقة وادى العرب، تمتد من كم ١٤٥ حتى كم ١٨٤، وتضم ٦ قرى هى: وادى العرب، السبوع، المالكى، شاتورمه، السنقارى، كرسكو، ووادى العرب اسم على مسمى، فسكانه اصلا من قبيلة العليقات - يحرفونها الى عرب العقيلات - التى هاجرت من سيناء فى أوائل القرن الـ ١٨ (٢)، وبينما يؤكد عليقات سيناء صحة هذه القرابة، تذهب روايات عليقات النوبة أنفسهم الى أن العليقات الاول هاجروا الى مصر أيام الحجاج، ثم انقسموا الى ٧ شعب (رايات) واحدة استقرت بجبل الطور، واخرى بأبو زعبل بالقليوبية، واثنتان بوادى العرب بالنوبة، وخامسة فى بلانة، وسادسة فى أدندان، والسابعة فى السودان (٣).

وفى كل الاحوال فان هذا الاصل العربى ينعكس بوضوح فى تركيبهم الجنسى، فلون بشرتهم أفتح نوعا من جيرانهم شمالا وجنوبا على السواء، شعرهم مموج أكثر مما هو مجعد، وهم قلما يمارسون الزواج المختلط مع جيرانهم من النوبيين، بل وتصل نسبة الزواج الداخلى بينهم الى ٩٤٪ للذكور ، ٨١٪ للاناث، ولعل كروسكو هى الاستثناء الوحيد، فلأنها نقطة التقاء وطن العليقات فى الشمال والفديجة فى الجنوب والعبابدة فى الشرق فقد اختلطت العناصر الثلاثة بها محليا، وأخيرا فانهم

---

(١) عوض ، ٣٠٤ - ٣٠٦ .

(٢) عقيل ، ص ١١٩ - ١٢٠ .

(٣) شويقة، ص ٢١١ .

يتكلمون العربية وحدها(١)، وبهذا يمثلون جزيرة صغيرة من اللغة العربية دفينة فى قلب جزيرة اللغة النوبية التى تنحصر بدورها فى وسط جزيرة العربية الكبرى بحوض النيل.

يستوقف النظر، فى النهاية، ذلك التناقض الحاد فى تعمير النوبة بين قدمها التاريخى الشديد فى قاعدة الاساس وبين حداثة سكنى بعض جماعاتها السابقة الذكر، ففى هذه المنطقة التى ارتبطت بالنوبيين منذ فجر التاريخ الفرعونى على الاقل، تبرز بلاشك غرابة قدوم عرب العليقات منذ قرنين او ثلاثة والفديجة منذ قرن فقط، ومن ناحية اخرى، ولانقول بالمثل، فرغم تعرب النوبيين عموما الى حد بعيد، فلا تزال اسماء الاماكن فى النوبة تعكس اختلاف لغتهم الاصلية، فمعظمها غير عربى لا معنى له بالنسبة للمصرى العادى، مثل الامبركاب، كرسكو، توشكى، كورته، أرمنا، أشكيت، دهميت، ولا يكاد يستثنى من ذلك سوى حالات قليلة من أصول فرعونية نادرا، مثل أبوسمبل (ابسامبول)، أو عربية مثل عنيبة، الديوان، سيالة، المضيق (هل نضيف قسطل، بلانة، عافية؟).

سكان الصحراء

على العكس من الوادى، يدخل العنصر المصرى فى التكوين الجنسى لأهل الصحارى المصرية كعامل تكميلى أكثر مما هو أساسى، بينما يصبح العنصر العربى والبجا فى الصحراء الشرقية والعربى والليبى فى الصحراء الغربية هو قاعدة الاساس، ولعل على هذا الاساس الانثروبولوچى أى الجنسى، بجانب الاساس الجغرافى أى الموقع، ولكن بعيدا تماما عن الاساس السياسى اى الحدود، كان تمييز هيرودوت بين الصحراء «العربية» والصحراء «الليبية» كما سمى صحراوينا الشرقية والغربية على الترتيب، وهى التسمية التى قيض لها أن تبقى حتى العصور الحديثة والعقود الاخيرة.

وبهذا أيضا يكون العنصر العربى مشتركا بين الصحراوين، ولكن لأنه جاء من الشمال فهو يقل فيهما على السواء جنوبا تاركا الجنوب نفسه فى كليهما للعناصر الاقدم الاخرى، البجا يمينا والواحيين يسارا، غير ان الدفع العربى جنوبا، وبالتالى الوجود العربى، كان أقوى فى الصحراء الشرقية الاقرب الى مصدره منه فى الغربية الابعد، فهو فى الاولى يتوغل حتى منتصف الصحراء تقريبا، بينما يقتصر فى الثانية على النطاق الساحلى.

---

(١) عقيل ، ص ١١٩ ــ ١٢٠ ، شويقة ، ص ٢١٢ ــ ٢١٣

وهذا وذاك يعكس ببساطة النمط الحلقى لانثروبولوچية مصر العامة، كما ينعكس هو ببساطة فى اسماء الاماكن، فكثير من اسماء الاماكن فى الصحراوين ينتمى الى لغات غير عربية كالبجاوية فى جنوب الصحراء الشرقية وكالبربرية فى بعض واحات الصحراء الغربية، وهذا ما يعود فيؤكد ما رأيناه من ان كل شىء فى مصر، حتى أسماء الاماكن، لايختلف الا على اطراف الرقعة الجغرافية.

ويبلغ عدد القبائل البدوية الآن فى مصر جميعا نحو ٥٠ قبيلة (١)، معظمها فى الصحراء وأقلها يتداخل ويشارك فى الاطراف الصحراوية لوادى النيل، ومن الملاحظات الهامة ان قبائل كل من الصحراء الشرقية والغربية لا تعبر أو تجتاز الوادى لتمتزج ببعضها البعض أو لتتبادل المواقع إلا نادرا وبالكاد، فتقدم قبائل سيناء والصحراء الشرقية يقتصر على أطراف الوادى الشرقية وخاصة شرق الدلتا، بينما يقتصر تقدم قبائل الصحراء الغربية على اطراف الوادى الغربية وخاصة غرب الدلتا، الاستثناء الوحيد المعروف هو قبيلة الهنادى التى نقلت عمدا من البحيرة الى الشرقية لأسباب تاريخية معروفة (٢).

الصحـراء الشرقيـة

فأما الصحراء الشرقية فتكاد تنصف بين عنصر البجا الحامى فى الجنوب والعنصر العربى فى الشمال، وخط التقسيم هو خاصرة الصحراء عند ثنية قنا، الأول قديم تاريخى مصدره من الجنوب، أما الثانى فأحدث وأتى من الشمال، ونظرا للعزلة الشديدة فى الحالين، فقد احتفظ كلاهما بنقاوته وطابعه الى حد بعيد، وكل يعتبر ممثلا جيدا لعنصره الكبير الحاميين والساميين على الترتيب بصفاتهما المعروفة.

والبجا، الذين يمتازون بالبشرة السمراء الضاربة الى الحمرة بصفة خاصة، وبالشعر المرجل بطريقة خاصة «كالكمبوشة» (فظى ـ وظى Fuzzy-Wuzzy البحارة الانجليز قديما)، ينقسمون الى مجموعتين هما البشارية فى الجنوب والعبابدة فى الشمال، والبشارية عموما وعلى قلة عددهم المطلق ـ بضع عشرات من الآلاف ـ يحتلون منطقة شاسعة جدا بين النيل والبحر الاحمر تمتد من أسوان حتى الخرطوم تقريبا، ولكن الجزء الاكبر الى أقصى حد من أرضهم يقع فى السودان، ثم هم ينقسمون الى مجموعتين ثانويتين: بشارية أم ناجى فى الجنوب وبشارية أم على

(1) Murray, Sons of Ishmael.
(2) M. Awad, "Settlement of nomadic etc." op. cit., P. 23.

فى الشمال، وهذه الأخيرة تتوزع بدورها على جانبى الحدود بين السودان ومصر، فالبشاريون فى الصحراء، كالنوبيين على النهر، يمتطون الحدود، ولذا فهم مشطورون، وبنفس النسب كالنوبيين، بين بشارية مصر وبشارية السودان، وبشارية مصر ينتشرون بين البحر الاحمر وأسوان، ورغم أن معظم البشاريين يتقنون العربية، فان لهم مازالوا لغتهم البجاوية الخاصة، التبداوى Te Bedawi أو البداويت.

أما العبابدة فهم جميعا فى مصر، يحتلون بقية الصحراء الشرقية حتى الخاصرة، أو هضبة العبابدة كما تنسب اليهم، وهم لايختلفون عن البشارية جسميا، ولكنهم اصبحوا مختلفين كلية فى الثقافة، فقد فقدوا لغتهم البجاوية تماما وتبنوا العربية وتم تمصيرهم الى حد بعيد منذ وقت طويل، خاصة تجاه النيل، ولو أن البعض فى معازل الجبال تجاه البحر الأحمر مازالوا يحتفظون بطريقة حياتهم العتيقة.

الى الشمال من خاصرة الصحراء يبدأ العنصر العربى ويتمثل هذا العنصر اساسا فى قبائل المعازة، ولكن هناك أيضا قبيلة جهينة وسط الصحراء الشرقية فاصلة بين العبابدة فى جنوبها والمعازة فى شمالها، وبهذا ينتشر المعازة، الذين يحتلون الهضبة التى تحمل اسمهم، بحيث يصلون الى مشارف القاهرة والسويس، والمعازة من القبائل القليلة التى تمتاز بنقاوتها وعروبتها التامة، حفظتها عليها عزلة البيئة، وهى فى هذا أشبه ببعض قبائل جنوب سيناء العربية التى انعزلت فى جيب شبه الجزيرة المثلث، وعلى العكس من قبائل شمال شبه الجزيرة التى تقع على طريق مطروق فاختلطت كثيرا أو قليلا بمؤثرات خارجية.

بسيناء، أخيرا، ١٧ قبيلة، كلها كما يقول مرى من أصول آسيوية، ومعظمها مرتبط أصلا بقبائل جنوب فلسطين والاردن وشمال السعودية، كما تمتد فروعه الى قبائل اطراف شرق الدلتا المستقرة، ولا تكاد توجد اليوم قبيلة سينائية واحدة رحل حقا، فكثيرها مستقر وقليلها نصف رحل ـ نصف مستقر (١)، وقبائل الشمال، على الطريق التاريخى المفتوح طريق الشام وطريق الحج، أكثر اختلاطا مثلما هى أكثر تطورا وأبعد استقرارا، بعكس قبائل الجنوب المنعزلة فى معقل المثلث الجبلى، فهى أكثر نقاوة، ولكنها أشد تخلفا وترحلا.

(1) Sons of Ishmael, 247.

أما توزيعا، فان بعض القبائل موزع ابتداء فى أكثر من منطقة فى سيناء، وتعد السواركة كبرى قبائل شبه الجزيرة، تليها الرميلات فالبياضية، ومن أهم قبائل الشمال المساعيد وعرب قطية والترابين، وللأخيرة فروع بالجيزة، وفى الوسط تسود فى هضبة التيه الحويطات التى تمتد بعض فروعها الى القليوبية (الشدايد) ثم التياهه ـ نسبة الى التيه حيث تنتشر حول نخل وجبل الحلال ووادى العريش.. أما فى الجنوب فهناك حول جبل الطور الجباليا ـ نسبة الى الجبل، ثم العليقات، هذا بينما يجتمع فى وادى فيران عدد كبير من القبائل والبطون يشمل الحويطات والحوارشة والصوالحة ومزينة واولاد سعيد والعليقات، ولأولاد سعيد فرع فى قليوب، بينما تمتد فروع العليقات الى النوبة فى أقصى الجنوب.

الصحراء الغربيــة

تنقسم الى منطقتين: الواحات فى الجنوب والساحل فى الشمال، والفارق الانثروبولوچى بينهما طريف، فالأولى خلت تقليديا من أى تأثير متوسطى آسيوى المصدر، أى سامى من عرب الجزيرة أو المشرق، بمعنى أن أثر العنصر العربى فى مصر لم يصل تقريبا الى واحات الصحراء الغربية، هذا فى حين أن المنطقة الثانية عربية المصدر تماما، ومن الناحية الاخرى فلا عبرة بالتساول القديم عما اذا كان سكان الواحات أصلا مصريين أو ليبيين أيام الفراعنة، إذ أن من الثابت أنهم كانوا مصريين تماما، على الاقل منذ الرومان.

ويمكن القول بعد هذا على الفور بأن الواحات، التى تتباعد منتشرة على مساحة شاسعة، هى اثنولوچيا شركة بأسهم وبنسب متفاوتة بين ثلاثة مؤثرات أساسية، مصرية من الشرق، بربرية من الغرب، وزنجية من الجنوب، رغم أنها جميعا تتكلم العربية وممصرة تماما حضاريا وثقافيا، وبحسب موقع كل واحة يتحدد توازن الشد والجذب بين هذه القوى الثلاث، بينما تعكس أسماء الاماكن ـ مرة أخرى ـ نتيجة هذا التوازن، فأقربها الى النيل أكثرها مصرية، وأبعدها عنه أكثرها بربرية، وأكثرها جنوبية أكثرها زنجية.

فالخارجة مصرية مطلقة تماما، لا تختلف فى شىء عن صعايدة الوادى، ولو أن القامة أقصر قليلا والرأس أصغر نوعا، فى حين أن لون البشرة أفتح بعض الشىء كما أن الشعر أكثر استقامة، وفيما عدا ذلك فإن الملامح هى نفس ملامح المصريين، كذلك تتميز الخارجة بعرق زنجى واضح فى نحو ثلث السكان، كما وجد هدلتشكا بروز الفك الاسفل Prognathism فى نحو خمس السكان، وهذا يرجع الى المؤثرات

السودانية من الجنوب، بما فى ذلك أثر تجارة الرقيق نتيجة الموقع على طريق درب الأربعين، والمؤكد أن هذا الاثر الزنجــى لـم يكتســب الا منـذ العصر الرومـانى، إذ لاوجود له فى جماجم وهياكل العصر الفرعونى.

وعلى العكس تماما من الخارجة سيوه، فهى بربرية أى مغربية أو ليبية من الحاميين الشماليين، وهى فى هذا امتداد جنسى كماهى امتداد جغرافى للواحة التوأم الجغبوب عبر الحدود، كما أنها آخر «جزيرة» ومحطة من لسان الجزر والمحطات البربرية الناتىء من كتلة المغرب الكبير فى أقصى الغرب، وبين هذين الطرفين، الخارجة وسيوه، تكاد تتكافأ العناصر المكونة الثلاثة فى الواحات الوسطى بصورة انتقالية وتدريجية (١).

أما عن الساحل، أخيرا، فهو نطاق قبائل اولاد على الذى يستمر عبر الحدود فى برقة، ويبلغ عدد اولاد على + ١٠٠ الف، اى فى حجم النوبيين فى مصر، وهى بهذا كبرى قبائل الصحراء الغربية بل قبائل مصر عموما . وهى تنقسم تقليديا إلى أولاد على الأحمر والأبيض . وليس من الصحيح أن هذه قبيلة ليبية كما يظن البعض (أو يدعى البعض الآخر)، على أساس امتدادها فى ليبيا ، مع وقوع الجزء الأكبرمنها فى برقة ، وكذلك مع تشابه حياة البداوة لديها مع البداوة الغالبة على ليبيا . وإنما الصحيح أنها قبيلة عربية منقولة مزروعة ، أتت أصلا من الجزيرة العربية واستوطنت منذ العصور الوسطى غير أنها تداخلت بدرجة مذكورة فى وسط العنصر المصرى واختلطت به خاصة فى أقصى الشرق تجاه الاسكندرية . ويمكن اعتبار هذا بمثابة الخطوة الأولى فى عملية تمصير تدفعها قدما التطورات الحضارية الحديثة فى المواصلات والاتصالات فضلا عن عملية التطور الاقتصادى والانتاجى المتسارعة فى المنطقة .

إلى جانب أولاد على ، ثمة أخيرا عدد من القبائل الصغيرة تنتثر أو تنتشر فى تضاعيف نطاق الساحل الشمالى الغربى أو إلى الجنوب الشرقى منه حيث تتداخل فى أطراف الدلتا والفيوم وشمال الصعيد وتشارك بذلك تصنيفا فى فئتى قبائل الصحراء وقبائل أطراف الوادى . ثمة منها الجميعات حول مريوط ، ثم الجوابيص حول وادى النطرون وبه ينزلون ويعملون فصليا فى استخراج النطرون والصناعة أو نقل التمر من الواحات البحرية وغيرها. ثم هناك السمالوس الذين ينتشرون فى معظم المنطقة حتى الفيوم . وحول الفيوم وداخلها تتكوكب فى النهاية مجموعة القبائل نصف الرحل - نصف المستقرة التى سبق ذكرها كالبراعصة والضعفاء والحرابى ... إلخ .

---

(1) A. Hrdlicka, The natives of Kharga, Wash., 1912, P. 100 - 117.

بروفيل مقارن

منذ بداية التعمير حتى نهاية التعريب ، تمت لنا دراسة تاريخ مصر الجنسى والثقافى كفصل إما فى الجغرافيا الجنسية أو جغرافية السلالات ، وإما فى الجغرافيا التاريخية وهى المأتى الأكثر شيوعا حاليا والذى يفضله كثير من الجغرافيين مثلما هى الأكثر شمولا. ثم من تحليل القواعد والخصائص الأساسية فى أنثروبولوچية مصر انتقلنا إلى رسم وتشريح خريطة مصر الجنسية المعاصرة . وبهذا وذاك تم الجانب الديناميكى ثم الاستاتيكى من الدراسة ، واكتملت لنا بذلك القصة والصورة ، الماضى والحاضر . وعند هذه المرحلة ، وكنظرة أو قفلة ختامية ، يحسن بنا أن نرفع أعيننا قليلا عن الصورة التحليلية المحلية لنضعها فى إطار تركيبى مقارن أوسع وأشمل ، به تزداد أبعادها هى نفسها وضوحا وعمقا ، كما تزداد شخصية مصر الجنسية تبلورا وتجسما ، فبضدها - كما بمثلها - تعرف الأشياء.

فمما يسترعى النظر بشدة ، بحيث يستدعى البحث والدراسة ، وجود جوانب معينة، عديدة أحيانا ، من التشابه أو التناظر فى الوضع الجغرافى والخريطة الجنسية بين مصر وبعض بلاد بعينها كالهند وايطاليا وبريطانيا . والواقع أن البلاد الأربعة ، التى تكاد تقع على محور قاطع واحد يمتد من الجنوب الشرقى إلى الشمال الغربى ، توشك أيضا أن تؤلف معا متوالية جغرافية فى درجة التجانس الجنسى والثقافى تتراتب ترتيبا تصاعديا إلى أن تصل إلى قمتها فى مصر . وهذا التشابه النسبى أو الجزئى المتدرج، الذى لا يتجاهل أو يقلل مع ذلك من الاختلاف على الجانب الآخر ، يرجع أساسا ورغم اختلاف المساحات والأحجام إلى تشابه بعض الظروف العامة فى الموقع والبيئة الجغرافيين .

مصر والهند (١)

ونبدأ مقارنتنا بالهند فنقول إن أول ما يقفز إلى الذهن فى هذا الصدد هو يقينا «صندوقها المغلق». فكشبه جزيرة هائلة يعزلها البحر المحيط كلية ويغلقها حائط الهملايا المصمت إلا من فتحة ممر خيبر، تبدو شبه القارة الهندية أقرب عمليا إلى الجزيرة المنفصلة على ضلوع القارة الآسيوية لايربطها بها إلا بجسر أرضى بالغ الدقة ولكنه بالغ الأهمية هو ذلك الممر الحاسم الذى أصبح بذلك مدخل الهند الأساسى إن لم يكن الوحيد . إنها إذن كالعلبة المقفلة أو الصندوق المغلق مفتاحه خيبر .

(١) جمال حمدان، بين أوروبا وآسيا، دراسة فى النظائر الجغرافية، القاهرة، ١٩٧٢، ص ٥٤ - ٧٨ .

ونظرا بعد هذا لغناها الطبيعى وثرائها الزراعى الشديد كقمة الموسميات ، خاصة فى سهولها النهرية الفيضية الهائلة الجانج والسند ، فقد اجتمعت فيها « جاذبية السهل » و« نداء النهر » ، فكانت قبلة الهجرات ومطمع الغزاة عبر التاريخ. ولهذا تقاطرت عليها الموجات البشرية والهجمات الحربية بلا انقطاع أولا ، ومن مدخل وطريق واحد هو الشمال الغربى ثانيا ، وبحيث أن من دخلها لا يخرج منها ثالثا ،سواء ذلك لأنه «انحبس» فى الصندوق المغلق أو لأنه لا معنى لأن يخرج طائعا من الجنة ليعود بقدميه إلى البيداء

وهكذا إلى حد بعيد كانت مصر . فهى كشبه واحة أو كواحة فى الصحراء ، يفصلها البحر أيضا من الشمال ، تبدو هى الأخرى أقرب من الناحية العملية إلى الجزيرة أو شبه الجزيرة على ضلوع قارتها . ورغم تعدد مداخل مصر الجغرافية نوعا وكثرتها عن الهند نسبيا فان لها كالهند مدخلا أساسيا واحدا فقط هو سيناء وطريق الشمال الشرقى يقابلان خيبر وطريق الشمال الغربى الخالدين فى حياة الهند . فمصر إذن كالهند من حيث تحديد الإكيومين وصرامة هذا التحديد ، ثم من حيث المدخل الجغرافى وجاذبية هذا المدخل . إلا أن مصر بعد هذا ، ولإختلاف الشكل الجغرافى مابين شريط وادى النيل الخطى ومعين الهند المضلع ، مصر « أنبوب مغلق » حيث الهند « صندوق مغلق » .

أما من حيث الجاذبية الجغرافية والإغراء الطبيعى ، فمصر لاشك تتفوق ، حيث يصل نداء النهر إلى أقصى درجة وحدة يعرفها نهر فى العالم . ولهذا لا يقل ،إن لم يزد جدا ، تدافع الموجات والغزوات على مصر . وفى الحالين كان أغلب هذه الهجرات والغزوات هى لرعاة رحل على جانب الحركة دائما . لقد يزيد تواتر الغزوات كثيرا فى حالة مصر عنه فى حالة الهند ، بينما قد يكون عدد الهجرات أكثر ودورها أكبر وأخطر فى الهند منها فى مصر ، ولكن هذا يرجع إلى الظروف المحلية والاقليمية .

كذلك يختلف موقع الهند المتطرف النهائى terminal فى العالم القديم بطبيعة الحال اختلافا جذريا عن موقع مصر الوسطى المركزى central. ولهذا فبينما تلقت الهند موجاتها وغزواتها من مصدر واتجاه واحد هو الشمال الغربى ، مع استثناءات مغولية محدودة الوزن جدا من الشمال الشرقى تجاه الصين . وأخرى أجنبية من جهة بعض السواحل ، فان مصادر واتجاهات الحركات البشرية المتدفقة على مصر تنوعت أكثر ما بين الشرق والغرب والشمال والجنوب . ومع ذلك فان الأغلبية العظمى من الهجرات البشرية والغزوات الحربية التى انصبت فى مصر إنما أتتها من مصدر واحد وأساسى هو الشمال الشرقى ، السينائى ، الآسيوى .

لهذا تظل الخطوط العريضة فى الصورة الجغرافية - التاريخية - الجنسية متقاربة، وتظل مصر كالهند اقليم تدفق واحتشاد وتراكم بشرى، فيه تتكدس وتتراكم الموجات والهجرات الدائمة او العابرة وعليه تمر الغزوات العارضة وترحل، باختصار اقليم بشرى من دخله لم يخرج منه إلا مضطرا أو مطرودا.

وأخيرا، نستطيع ان نضيف ان مصر كما استمدت تعميرها القاعدى وفرشتها الاساسية من الجنوب ممثلا فى مصريى ما قبل الاسرات بينما تلقت معظم موجاتها وغزواتها من الشمال بما فى ذلك تعريبها، فكذلك على الارجح تفعل الهند، فرغم اننا نعرف ان الدرافيديين والسابقين للدرافيديين هم اول من عمروا الهند وقدموا فرشتها الاساسية، الا اننا لا نعرف بالضبط من أين أتوا، ولكن المصدر الجنوبى هو الراجح، فاذا صح هذا فان معناه ان التعمير الاساسى الاول جاء من الجنوب، بينما جاء من الشمال كل اضافة وتعديل، كل هجرة وغزوة، بعد ذلك.

غير ان التشابه بين مصر والهند ينتهى عند هذا الحد، ففى الهند تعددت الموجات البشرية والهجرات الاستيطانية أكثر كثيرا مما عرفت مصر، واهم من ذلك أنها كانت شديدة التنوع والاختلاف فيما بينها واشد تنوعا واختلافا فى مجموعها عن الاساس القاعدى للسكان الاصليين، وهم الدرافيديون وما قبل الدرافيديين الذين تصل فيهم الخصائص والتأثيرات الزنجية فى البشرة والشعر والملامح الى حد بعيد جدا احيانا، فعلى هذه الفرشة الاساسية انصب الآريون باسم الهندو - آريين أو الهندو - أوروبيين فى التاريخ القديم، وهم كما يتضح من التسمية من الاصول الجنسية نفسها التى نشأت منها العناصر الاوروبية القوقازية البيضاء، وهناك ايضا مؤثرات قوقازية قديمة افغانية وايرانية وبلوخية تدفقت باستمرار من الشمال الغربى، الى ان اضيفت اليها بعض المؤثرات العربية الاسلامية مع الفتح الاسلامى ثم مع الغزو الغزنوى، وهناك اخيرا مؤثرات مغولية تسربت باستمرار من فتحات الشمال الشرقى الى ان جاء الغزو المغولى وامبراطورية المغول «اكبر» التى ارتبطت ايضا بالاسلام.

لهذا كله تعددت وتعقدت الصورة الجنسية ما بين بيضاء وصفراء وسوداء، بجميع درجاتها وتدرجاتها، حتى تحولت الهند الى متحف جنسى حقيقى يكاد يلخص ويختزل اجناس النوع البشرى جميعا ولا يخلو من عينة ممثلة لكل عناصرها وسلالاتها، حتى قيل ان كل المجموعات البشرية فى العالم موجودة فى الهند لايستثنى من ذلك سوى الهنود الحمر والاسكيمو! ومعنى هذا بوضوح ان الهند ابعد ما تكون عن التجانس الجنسى واقرب ما تكون الى التنافر البشرى.

ليس هذا فحسب، فقد كانت كل موجة غازية تدخل الهند تطمع فى أرض

الشمال الخصبة السهلة الغنية، فتطرد سابقتها الى الجنوب اللانهائى بأدغاله والسفانا، حيث تتدهور وتنحط فى فجواتها المعزولة القاسية، ومن هذا ادى تعاقب الموجات من الشمال الغربى الى دفع السكان نحو العمق والجنوب باستمرار، فكانت الهند اقليم تراكم بشرى وسكانى بالدفع والتضاغط population par refoulement وأدى هذا بدوره الى ترتيب الاجناس ترتيبا جغرافيا من الشمال الى الجنوب كنطاقات متميزة جدا، تبدأ من الابيض فى اقصى الشمال وتنتهى بالاسود فى اقصى الجنوب.

اكثر من هذا، فنظرا لشدة تباين هذه الاجناس المتعددة المتعاقبة الى حد التنافر فى السحنة والهيئة والمظهر، وكذلك بالتأكيد فى الحرفة والحضارة والمستوى المادى فضلا عن مستوى القوة، فقد نشأ منذ وقت مبكر جدا، على الاقل منذ الآريين، حاجز لونى متبلور منع التزاوج والاختلاط بينها، لم يلبث ان تحجر حتى تحول فى النهاية الى نظام حياة اجتماعى كامل بين الغالب والمغلوب والراعى والزارع، هو نظام الطبقات الشهير الذى تنفرد به الهند caste system.

فقد كرس هذا النظام الصارم الغريب الفصل بين المجموعات الجنسية وذلك بطرق وبطقوس دينية وحولها الى طبقات اجتماعية جامدة مجمدة الى اقصى حد، وبذلك اصبح الفصل بين الجماعات مزدوجا، جنسيا واجتماعيا، رأسيا وافقيا، جغرافيا وبشريا، الى ان جاء الاسلام فازداد هذا التنافر والفصل حدة، ثم الى ان كان عصر القوميات أخيرا فترجم هذه التناقضات البشرية العميقة فى ثنائية ثم فى ثلاثية سياسية هى الهند والباكستان وبنجلاديش.

أما مصر فما أبعدها عن هذا النمط كله، ففيها تعددت الهجرات واكثر منها جدا الغزوات، ولكنها جميعا لم تخرج اولا واساسا عن النوع الانثروبولوجى الاساسى للمصريين انفسهم، فقد كانت معظمها مؤثرات متقاربة ومتشابهة فى أصولها واجناسها، اما من جنس البحر المتوسط ذاته غالبا او على الاقل من الجنس الاب القوقازى عموما، اى ان معظمها كانت مؤثرات بيضاء، اما التأثيرات الزنجية او المتزنجة من الجنوب فكانت محدودة جدا، بينما لا تكاد تعرف المؤثرات المغولية الحقيقية فى تكوينها كله.

وللتبسيط، يمكن أن نبلور الفرق بين البلدين فى معادلة بسيطة كالآتى: مصر كل الالوان ولكن لونا واحدا رئيسيا، والهند كل كل الالوان ولكن كلها بنسب رئيسية، مصر كل الالوان ولكن جنسٌ واحد، والهند كل الالوان ولكن ايضا كل الاجناس، مصر تعدد لونى ولكن وحدة جنسية، والهند تعدد لونى وتعدد جنسى كذلك،

مصر قمة التجانس الجنسى، والهند قمة التنافر البشرى، واخيرا فاذا كان الملاحظ ان كثيرا من المصريين يبدون فى السحنة والملامح واللون أشبه ببعض الهنود، فان معظم المصريين يختلفون تماما فى الشكل عن أغلب الهنود، والخلاصة ان مصر متجانسة منذ البداية وحتى النهاية، ومن ثم فهى جنسيا لا تلخص حتى قارتها رغم ان منها استمدت قاعدتها الجنسية، وكل ما يمكن ان يقال فى هذا الصدد هو انها انما تلخص نفسها اساسا.

ليس هذا فقط، اذ لا يقل عنه اهمية ان مصر لم تعرف الفصل او العزل الجنسى او الثقافى، فرغم ان الموجات الداخلة انصب اغلبها من الشمال وتقدمت نحو الجنوب حيث تعاقبت وتراكمت، فلم تحدث قط عملية ازاحة او زحزحة للقديم على يد الجديد او للسكان على يد الغزاة، ولا تحولت الموجات الى مناطق جغرافية محددة أفقيا أو طبقات إجتماعية محددة رأسيا كالهند، وإذا كان لون البشرة يبدو اليوم متدرجا من الأفتح إلى الاغمق كلما اتجهنا جنوبا، فان هذا انما بفعل تدرج المناخ لا بفعل تضاغط الموجات، وليس هناك اى دليل مثلا على ان النوبيين كانوا اكثر انتشارا تجاه الشمال، ثم ازاحهم العرب نحو الاتجاه المضاد، ولا القبط كذلك ازاحهم المسلمون جنوبا.

على النقيض من هذا تماما، تحولت مصر الى «بوتقة melting-pot» انصهرت فيها كل عناصرها ومكوناتها الرئيسية بالاختلاط والذوبان والامتصاص، فاندمج الكل فى مزيد من التجانس الجنسى والحضارى، الطبيعى والثقافى، الدينى واللغوى، والسبب الاساسى فى هذا هو التقارب الجذرى بين معظم العناصر والموجات التى دخلت مصر، فما عرفت الحاجز اللونى او الدينى او اللغوى.. هذا فضلا عن صغر حجم البلد والسكان وانبساط الرقعة السهلية، على العكس تماما من الهند شبه القارة الضخمة الحجم مساحة وسكانا الشديدة التنوع والتقطع والتضرس جغرافيا وبشريا، من هنا، فليست مصر، ولا كانت قط، هندا اخرى او هندا صغرى، والواقع ان مصر جنسيا احرى بأن تشبه بحوض السند على حدة، بينما ان الهند ان كان ولابد من التشبيه فهى اقرب الى حوض النيل برمته بشريا الى حد معلوم وطبيعيا الى حد آخر.

مصر وايطاليا (١)

ونحن نتقدم خطوة اخرى نحو المزيد من التشابه النسبى حين ننتقل بالمقارنة من

(١) المرجع السابق.

الهند الى ايطاليا، وان كانت وقفتنا أقصر نوعا، فهناك كما هو معروف، تشابه أساسى بين الهند وايطاليا يوشك ان يجعلهما فى أكثر من ناحية بمثابة نظائر جغرافية، ولما كنا قد رأينا - رغم الاختلافات - قدرا معينا من التشابه بين مصر والهند جنسيا، فقد بات منطقيا ان نتوقع قدرا او آخر مماثلا بين مصر وايطاليا، وانه لكذلك بالفعل، بل انه لأشد واكبر، من ناحية لتقارب المقياس النسبى أرضا وسكانا، ومن ناحية اخرى لتقارب الشكل الجغرافى الخطى المتطاول، فضلا فى النهاية عن التشابه الاساسى فى نوع جنس البحر المتوسط الذى ينتمى اليه الطرفان على شاطئى البحر المتقابلين.

فكالهند، تنفصل ايطاليا عن القارة بحائط الألب ولكنها تتصل بها بممراته، وكشبه جزيرة طويلة ضيقة معزولة بالمياة من جهات ثلاث، فانها تقترب نوعا من وادى النيل الخطى الضيق المعزول بالصحراء من جهات ثلاث أيضا، فايطاليا هى الاخرى اذن اقرب الى نمط العلبة شبه المقفلة، وهى لها أيضا سهلها الشمالى العظيم الجاذبية والإغراء للجميع، بحيث تدفقت عليه موجات التعمير والغزو بلاانقطاع حتى عد حوض البو أرض المعركة والصراع فى اوروبا Cockpit Of Europe وبالمثل كان المدخل الشمالى هو الاساس فى معظم الموجات، رغم أن مصادرها متعددة كما فى مصر بحكم الموقع المركزى الوسطى، كمصر كذلك.

النتيجة الصافية هى أن التعدد الجنسى والبشرى الذى عرفته الهند بصيغة منتهى الجموع أو افعل التفضيل خفف فى حالة ايطاليا الى ثنائية عريضة ولكنها بسيطة، كما أنها من جنس أكبر واحد أساسا هو الأوروبى القوقازى بالطبع، الجنس الألبى عريض الرأس الأكثر بياضا، والمتوسطى طويل الرأس والذى يمتاز بسمرة فى الشعر والعين - برونت - دائما وحتى فى البشرة أحيانا، والسلالتان تتقاسمان ايطاليا بالتنصيف تقريبا، بين الحوض وشبه الجزيرة، وليس من الواضح تماما ما اذا كان قد حدثت عملية ازاحة او زحزحة بين الطرفين، واذا كان فمن ازاح من، فالمفروض ان الالبيين سكان الجبال اندفعوا فى قلب القارة كاسفين هائل على محور الالب فشطروها جنسيا ثم هبطوا من الجبال الى السهول بالتدريج، وهذا يشبه الى حد بعيد ما حدث فى الهند، ويختلف الى أبعد حد عما عرفت مصر.

وعموما فمازال الفرق بين الشمال والجنوب فى ايطاليا متبلورا ليس فقط على المستوى الجغرافى الطبيعى او الجنسى الدموى، ولكن أيضا حضاريا وثقافيا واجتماعيا بشكل مثير، وعليه، يمكن ان نلخص الموقف كله فى أنه فى موقع وسط

بين مصـر والهند من حيث درجة التجانس أو التنوع البشرى، اقرب فى نواح الى الاولى والى الثانية فى نواح اخرى، وان كانت إلى الاولى اقرب فى الجملة وعلى وجه العموم.

مصـر وبريطانيا (١)

مع بريطانيا نصل الى قمة التشابه النسبى، وقد تبدو هذه نتيجة ثورية او اكتشافا مثيرا، ولكن الواقع ان بين مصـر وبريطانيا تقابلا نادرا فى تاريخ وجغرافية التعمير والاستعمار البشرى رغم ما يبدو لأول وهلة من اختلاف كامل، فبريطانيا تعد أكثر بلاد اوروبا تجانسا من الناحية الأنثروبولوچية كما يضغط بشدة كل من ريبلى وكون، مثلها فى ذلك مثل أيبيريا، وعلى النقيض جدا من فرنسا التى تعد من أشد بلاد أوروبا خلطا وتنوعا وتنافرا اثنولوچيا، وهذا يضع الاساس الاول والنهائى للتشابه بين مصـر وبريطانيا، ويرجع هذا فى الحالين الى ان معظم الموجات الداخلة تنتمى الى عائلة جنسية واحدة أساسا، هى فى مصـر سلالات البحر المتوسط وفى بريطانيا سلالات الجنس النوردى، فباستثناء جزيرة أيرلندا (المستبعدة دائما من مقارنتنا هنا) تمتاز بريطانيا بأنها نوردية تماما، فهى تخلو من أى أثر للجنس الالبى، أما المؤثرات المتوسطية فتدخل فقط فى الاصول القديمة ما قبل التاريخية.

ثم ان جزيرة بريطانيا تنفصل عن القارة تماما، منها وليست فيها، بمثل ما أن مصـر جزيرة وان يكن مجازا بين الصحراء والبحر، من القارة وليست فيها، كل الفارق ان الاولى استمدت تعميرها واستعمارها من القارة عن طريق البحر، بينما أتت معظم هجرات مصـر وغزواتها عن طريق البر، ولقد يكون البحر فى حالة بريطانيا فاصلا أوضح من الصحراء في حالة مصـر، ولكن اتساع الصحراء يعوض، وعلى أية حال فقليلة جدا هى الحالات المعروفة التى خرجت فيها الموجات البشرية من البلدين بعد ان دخلت، كبعض القبائل العربية بعد زوال سلطتها السياسية وكذلك الهلالية عندنا، يقابلها بعض العناصر الكلتية من كورنوول الى بريتانى فى فرنسا لأسباب خاصة ايضا ... الخ.

وفيما عدا هذا فلاشك ان العزلة الجغرافية فى الحالين هى المسئولة عن (أو صاحبة الفضل فى ؟) ذلك التجانس البشرى الكبير، فقد كانت الصحراء هنا والبحر هناك بمثابة المصفاة التى تكفلت بتنقية وانتخاب الموجات الداخلة وباعدت بينها زمنيا بحيث لاترج الوجود الجنسى القائم، مما أعطاها الوقت الكافى أيضا

(١) المرجع السابق، ص ١٥٩ ــ ٢٢٦.

للاختلاط والهضم او التشرب، كذلك فان ضآلة المساحة فى بريطانيا - «جزيرة الجيب» كما توصف - ساعدت، كما فى مصر، على تجنيس السكان وتوحيدهم وصهرهم فى بوتقة لا مفر منها، ونقول لا مفر، لأن بريطانيا كمصر، بل أكثر من مصر، إذا دخلتها الموجات أو الغزوات أصبح من الصعب عليها جدا أن تخرج منها بسبب الفاصل البحرى المانع المنيع.

ولسنا بحاجة بعد هذا الى أن ننص على أن موقع بريطانيا يختلف جذريا عن موقع مصر طوال التاريخ، فلقد كانت الاولى على أطراف اليابس الاوروبى وعلى نهاية العالم القديم Land's End، فهى المثال النموذجى للموقع النهائى المتطرف Terminal، بينما مصر فى قلب الدنيا وعلى ناصية القارات ونموذج الموقع الوسطى المركزى الكلاسيكى، ومع ذلك فليس ثمة فارق كبير بين الاثنتين فى تعدد المداخل الجغرافية الطبيعية او حتى مواقعها النسبية الاساسية.

ففى مصر كما رأينا أتت الهجرات والغزوات من جميع الجهات نظريا، ولكنها عمليا استقطبت فى المدخل الشمال الشرقى، كذلك فلقد تلقت بريطانيا تعميرها من القارة، من الشرق أساسا بالطبع، ولكن ايضا من الجنوب ومن الشمال بل ومن الغرب استدارة حول الجزيرة كما فعل الفايكينج النورس والنرويجيون.. بل ان من الجنوب يحتمل ان تكون بريطانيا قد تلقت تعميرها الاول قبل التاريخ، من منطقة أيبيريا ومن الكلت بالذات، ولو أن الكلت وأصلهم مازالت نقطة غامضة، ومهما يكن، فاذا صح هذا فان بريطانيا تكون، كمصر، قد تلقت تعميرها القاعدى من الجنوب، بينما أتت الاضافات التكميلية التالية من الشرق، كمصر أيضا.

ثم نمضى قدما الى استعراض الموجات والغزوات التى تدفقت على الجزر البريطانية لنجد ان التشابه مع مصر يصل الى حده الاعلى والى درجة التناظر الغريب، مع ملاحظة ان معظم الموجات فى حالة بريطانيا بدأت غزوات وتحولت دائما الى هجرات، على العكس من الحال فى مصر حيث تقل الهجرات جدا وتتعدد الغزوات بلا حدود، فالى جانب عشرات من الموجات الثانوية القديمة والحديثة التى لعبت دورا ثانويا تكميليا فقط فى التاريخ الجنسى، هناك فى كلا البلدين ثلاث مراحل حاسمة فى تكوينها الجنسى هى التى حددت وشكلت كيانها من البداية الى النهاية.

ففى مصر كما رأينا ثمة الاساس القاعدى الفرعونى وما قبل الاسرات، ثم الموجة العربية الاسلامية التى عربت مصر، وأخيرا موجة الهلالية التى اكدت تعريبها، أما فى بريطانيا فالاساس القاعدى ما قبل التاريخ هو الكلت وما قبل

الكلت، واليه ينتمي البريطانيون القدماء Brythonic Briton على نحو ما ينتمي القدماء المصريون الى قاعدة ما قبل الاسرات.

ثم حملت فترة القرنين الخامس والسادس الميلاديين موجة الانجلز والساكسون من السهل الالمانى العظيم، وقدر لها ان تقلب التاريخ الانثروبولوجى للجزيرة، فقد تم لها السيادة عليها وكانت هى التى وضعت نهاية لبريطانيا الكلتية والتى أعطتها لغتها وطبعتها بطابعها الانجلو ـ سكسونى الذى ساد منذ ذلك الوقت، وهذا يناظر مباشرة الموجة العربية الاسلامية فى القرن السابع الميلادى التى وضعت نهاية لمصر الفرعونية القبطية، كما تكاد تعاصرها أيضا: هذه عربت مصر وهذه «جلنزت» أو «نجلزت» بريطانيا.

ثم أخيرا، وفى القرنين العاشر والحادى عشر الميلاديين، أتى الفتح النورماندى من شمال فرنسا (وليم الفاتح) وكان النورمانديون او النورمان شعبة الا أنها محلية من النورس او النرويجيين او النورديين، اى من نفس المصدر الجرمانى، وكل ما فعلت الموجة النورماندية، عدا السيادة السياسية، أنها اكدت التحول الجنسى واللغوى والثقافى الذى فرضته الموجة الانجلو ـ سكسونية، وبهذا فان دورها يشبه تماما دور الموجة الهلالية ـ السليمية العربية فى تأكيد وتعريب مصر نهائيا والى الابد، كما أن تاريخها لا يبتعد كثيرا عن تاريخها.

تلك الثلاثية السائدة هنا وهناك هى اذن التى وضعت اركان التكوين الجنسى والثقافى فى البلدين، ابتداء من التعمير الاولى فيما قبل التاريخ حتى تركيبته الراهنة، ولكن فيما بينها أتت الموجات والغزوات والمؤثرات الثانوية لتكمل الصورة وتضع التفاصيل او اللمسات المحلية، وهنا أيضا نجد تشابهات لافتة، فكما توالى الليبيون والاثيوبيون والفرس والاغريق والرومان على مصر قبل العرب، ثم الفاطميون المغاربة والايوبيون الاكراد والمماليك الشراكسة ثم العثمانيون الاتراك بعدهم، فكذلك تدفقت على بريطانيا عدا الرومان من الجنوب عناصر من كل غرب القارة ابتداء من النورس والفايكينج النرويجيين الى الدينز والجوت من الدنمرك وجوتلاند، وغيرهم من الجرمان والتيوتون.

وكما كان أثر الرومان فى مصر عابرا لا يعدو الغزو العسكرى، كذلك كان فى بريطانيا، وكل تراثهم بها لا يعدو الآثار والمدن والطرق الرومانية الشهيرة، وكذلك فكما خرجت موجتهم من مصر. خرجت من بريطانيا فى النهاية، أما بقية الموجات والغزوات فكان تأثيرها فى الحالين ثانويا، اما لضآلة حجمها واما لتشابهها جنسيا مع أغلبية السكان السابقين واما لأنها كانت مجرد غزو لا هجرة.

ورغم ان معظم هذه الموجات التى دخلت بريطانيا واستقرت فيها قد تزواجت واختلطت فيما بينها فى كل متجانس فى النهاية مثلما حدث فى مصر، فعند هذه النقطة يبدأ الافتراق بين الحالتين وينتهى التشابه، ففى بريطانيا كانت كل موجة غازية تنتزع السيادة السياسية وتنتزع معها السهل الجنوبى الشرقى الخصب الغنى الدافىء طاردة منه سابقتها أو سابقاتها الى الداخل نحو الغرب الجبلى الوعر المطير، وكانت عملية الزحزحة والازاحة البشرية هذه عملية دموية قاسية تتم كقاعدة من خلال الحرب والصراع القبلى المسلح الذى كثيرا ما وصل الى حد الافناء والابادة، وبهذا تحول الغرب او الشمال الغربى الجبلى الى اقليم طرد تراكمت فيه العناصر الاقدم المغلوبة وخاصة الكلت القدماء أول سكان الجزيرة.

من هنا نشأت تلك الثنائية الدائمة والخالدة فى بريطانيا والتى مازالت تقسمها جنسيا وثقافيا وتاريخيا بل وسياسيا وتلعب دورا خطيرا فى الحياة اليومية والعادية لبريطانيا لا يدركه عادة الاجانب والزائرون، وتلك هى ثنائية الكلت فى مرتفعات الشمال الغربى والانجلو ـ سكسونية فى منخفضات الجنوب الشرقى، فمازال للعناصر الأولى لغاتها وثقافاتها المختلفة تماما كاللغة الاسكوتش والويلش (الويلزية) كما أن لها حتى الآن انعكاساتها السياسية العكسية الى تأخذ شكل الحركات أو المطالب الانفصالية فى سكوتلند وويلز.

وفى هذا تذكر بريطانيا بالهند، حيث أدت موجات وغزوات التعمير فى صندوق مغلق الى شق البلد على محور أفقى كما فى بريطانيا الشمال الغربى الكلتى ـ الجنوب الشرقى الانجلو سكسونى هنا، مقابل الشمال الغربى الآرى ـ الجنوب الشرقى الدرافيدى هناك، والفارق الوحيد، وهو فارق هام، هو أن الفارق الجنسى الأساسى طفيف جدا فى الحالة الاولى، ولكنه شاسع للغاية فى الحالة الثانية.

ليس هذا فحسب، فرغم امتزاج وتزاوج العناصر والموجات المختلفة التى دخلت فى تكوين بريطانيا، فإن هناك مازالت توطنات إقليمية ومحلية بارزة، بحيث يكاد يكون لكل عنصر منطقة جغرافية محددة يسود فيها، الأمر الذى يدل على أن الاندماج والانصهار لم يكتمل كلية، بل ان كل نطاق منها يكاد فى موقعه يناظر موقع مصدره من القارة، بحيث يوشك ترتيب هذه النطاقات يعكس ترتيب تلك المصادر من الشمال الى الجنوب ابتداء من سكنديناڤيا وألمانيا حتى أيبيريا وايطاليا، فمثلا يسود النرويجيون فى الشمال الشرقى والغربى واقليم البحيرات، والدانمركيون فى يوركشاير وما جاورها، والانجلوسكسون فى الجنوب الشرقى بمنخفضاته الفسيحة حيث تركز الرومان أيضا من قبل ثم النورمان (النورمانديون) من بعد.

وليس كأسماء الأماكن الجغرافية فى الجزيرة كاشفا يعكس هذه النطاقات ويرمز اليها، ففى كل منها تسود أسماء من اصول لغوية مختلفة وضعها عنصرها السائد، وهى اسماء تمتاز عادة بمقاطع ونهايات مختلفة معروفة جيدا لدارس الجزيرة، وكمجرد إلماعة مركزة بكل شدة، فان تشستر Chester ـ رومانية، ing ـ ham ـ ton ـ أنجلوسكسونية، بينما أن by ـ thorpe ـ fell ـ دنمركية ـ beau ـ هى نورماندية، وهكذا الى آخره (١).

الآن، فى هذا كله، تختلف مصر، فكما رأينا، لا أزاحة ولا ازاغة للعناصر الاقدم او الاسبق، ولا نطاقات بشرية داخلية ثانوية او غير ثانوية، بل اندماج وتشرب وهضم كامل، حتى أسماء الاماكن فى مصر، رغم اختلافات أصولها واشتقاقاتها، لاتبدى نطاقات اقليمية ملحوظة، بل تتوزع عموما بلا تخصص جغرافى، وفى هذا كله تتفوق مصر على بريطانيا فى درجة التجانس البشرى عموما، جنسيا وثقافيا، حضاريا ولغويا، ولاشك ان اتساع مساحة الجزيرة البريطانية بالنسبة الى مصر يفسر هذا الفارق جزئيا، فرغم ان الطول واحد تقريبا، فان بريطانيا اعرض بكثير جدا، ومساحة المعمور المصرى لاتعدو شريحة أو شريطا من مساحتها.

ومع ذلك، وعلى الجملة، تظل بريطانيا من أقرب البلاد الى مصر فى هذا الصدد ويكفى من الناحية الجنسية ان نذكر، مع ريبلى، ان فروق النسبة الرأسية بين أجزاء بريطانيا لاتعدو وحدتين اثنتين فقط، وهو أمر لا مثيل له فى أى بلد أو مساحة مماثلة فى بقية أوروبا، وهذا بلاشك مؤشر قاطع الى نسبة عالية من التجانس الإثنى، غير أننا إذا تذكرنا، مع سليجمان، أن الفروق فى النسبة الرأسية نفسها بين الدلتا والصعيد فى مصر لا تعدو وحدة واحدة، لأدركنا مدى تجانس مصر النادر.

---

(1) J .B. Mitchell, Historical geog, P. 67, Wooldridge & East, Spirit & purpose, P. 91 - 6.


محمد خطاب



الباب الخامس

ثوابت جغرافية ومتغيرات تاريخية


محمد خطاب

الفصل العشرون

من السبق الحضارى الى التخلف

قضية العزلة

كثيرون ممن كتبوا عن مصر يضغطون على العزلة كملمح أساسى فى شخصيتها وتاريخها ، وانها بصورة او بأخرى عالم كامل وحده قائم بذاته وربما مكتف بذاته ان لم يكن مستغرقا فى ذاته ، ولعل هيرودوت - كالعادة - اولهم ، فاحاطة الصحارى ،والجبال والبحار بها جعلتهم كما قال «يختلفون عن بقية الشعوب وعاداتهم وتقاليدهم ومعتقداتهم» (١) . ومن بعد يقول هويتلزى ان مصر «كانت دائما عالما وحده وبذاته ، وهى اليوم تعطى برهانا متزايدا على تميزها عن بقية القارة .. وكالواحات الأخرى فانها مقطوعة عن العالم بحواجز الصحراء ، ولكنها فريدة فى امتلاكها لمخرج عند كلتا نهايتيها لتسهيل التجارة الخارجية» (٢) ، وبالمثل يذهب فلير (٣) وجان درش وغيرهم كثيرون ، فى حين يتكلم مايرز عن مصر «كإقليم معزول بدرجة غير عادية وذى تركيب خاص» (٤).

وهذا وذاك بينما اولى الاوليات التى لا تحتاج الى تكرار وان تحملته دائما ان موقعها من العالم هو موقع القلب من الجسم او العاصمة من الدولة ، وانها حجر الزاوية وارض الركن ، مجمع القارات ومفرق البحار ، وملتقى الشرق والغرب ... الخ . وبديهى ان هناك تعارضا مابين الحقيقتين ، غير انه فى الحقيقة تعارض على السطح . ويعبر جوبليه بنفاذ ثاقب عن هذا التعارض فيقول : «وعزلة مصر المفترضة، تلك التى تعرف عليها المؤرخون القدامى بل حتى المحدثون ، لم تكن قط اكثر من ظاهرية ، لان البلد من اقدم العصور كان له علاقاته الدائمة مع جيرانه» (٥) ، ومثله يؤكد كون : « ابدا لم تكن مصر معزولة حقا» (٦) .

---

(1) Herodotus, The historices, Lond , 1954, P. 115
(2) P. 372.
(3) H.J. Fleure, "GGeogg. study of society and world problems", G.R., Sept. 1932, P. 262.
(4) J.L. Myres, Dawn of history, H.u.L 1933 . P. 833.
(5) Yves M. Goblet, Political geography & the world map, Lond., 1955, P. 83.
(6) P. 458.

والواقع ان العزلة المطلقة ،كالنقاوة المطلقة ، شيء لا تعرفه ولم تعرفه الجغرافيا قط ، فالحقيقة الجغرافية الأساسية هى انه ما من إقليم معزول تماما ، حتى فى اقصى اركان الارض او فى الماضى السحيق ، ودعك تماما من قلب الارض وقلب العصر الحديث . كل عزلة ، باختصار ، هى إذن عزلة نسبية .

وواقع الأمر ان عزلة مصر الجغرافية ، التى يتردد عنها الحديث بالفعل فى معظم مايكتب عن مصر ، مبالغ فيها جدا ، دون ان تجد من يتصدى لها بالتوضيح او التصحيح ، والا فماذا نقول ، مثلا ، عن الصين او الهند او افريقيا برمتها جنوب الصحراء ، عن اليابان او الجزر البريطانية قبل الكشوف الجغرافية، فضلا عن سكانديانفيا والبلطيق دع عنك القارات الجديدة فى العالم الجديد والاوقيانوسية ؟ إنها جميعا بصورة أو بأخرى يمكن ان تعد من «نهايات الارض Land,sEnd Finisterre» مضرب الامثال فى العالم ، ولاتنس ايضا ان العزلة ، حتى بالمعنى النسبى ، كانت ظاهرة عالمية فى القديم ، بمثل ما انه لا عزلة الآن على الاطلاق ، كما ان هناك تدرجا تاريخيا مابين النقيضين ، وذلك كله بحكم تقدم المواصلات وتطور الحضارة .

ولهذا فنحن حين نعترف كجغرافيين ببعض عزلة لمصر خفيفة لا نقصد اكثر من ذلك ، لانقصد عزلة «رهبنة» ولكن عزلة حماية فما كانت مصر قط «دولة رهبنة hermit state» وانما كانت «دولة طريق route state » ، كما يعبر جوبليه مرة ثانية، وبمزيد من الدقة ، كانت مصر فى آن واحد «اقليم مرور او عبور region de passage» و« اقليم عزلة region d, isolement » ، مثلها فى ذلك الى حد معين مثل سويسرا التى توصف تقليديا بانها اقليم عزلة تحول الى اقليم عبور ، او كلبنان الذى يوصف بدوره تقليديا بانه «سويسرا الشرق الاوسط» وذلك مع الفارق الاساسى بالطبع بين بيئة الجبال المضرسة الوعرة هنا وبيئة النهر السهلية هناك .

مصر اذن تكاد تنفرد بأنها تجمع فى تناسب نادر بين قدر من عزلة فى غير تقوقع ، وبين قدر من احتكاك لا يصل الى حد التميع ، وبهذه المعادلة الدقيقة تحتفظ بكيان وشخصية متميزة قوية ، ومرة اخرى نرى اصل هذه الخاصية يكمن فى الجمع بين نقيضتى الموقع والموضع ، فالموضع كواحة صحراوية يعنى – وحده – لونا من العزلة الجغرافية ويرسم ملامح اقليم عزلة ، فشرنقة الصحراء تغلفها لمئات الاميال شرقا وغربا وجنوبا ، ولاينفى هذا ان هناك فى كل من هذه الاتجاهات شريطا ضيقا ما يربطها بالخارج العربى ، كنطاق كثبان سيناء الساحلية شرقا ، مرمريكا مريوط غربا ، ونيل النوبة جنوبا . اما شمالا فهناك دائما مستنقعات

الشمال والبرارى التى فصلت مصر عن البحر الى حد ما . هى اذن «جزيرة» فى الصحراء (١) .

وفى مراحل الحضارة المبكرة وتخلف المواصلات ، كان طبيعيا ان تنمى هذه العزلة الجغرافية الطبيعية الشعور بالذات فى المصريين القدماء ، ربما الى درجة الاستغراق الذاتى ethnocentrism ، وقد انعكس هذا فى اسم مصر ذاتها " فكانت كيمى khemi تعنى معا ارض مصر السوداء وعالم الارض الكوكب ، كما كان المصريون يقسمون العالم ببساطة الى «الارض السوداء كيمى» ، مصر ، فى القلب ، و«الارض الحمراء دشرت» وهى الصحراء والبرابرة ومن يعيشون على المطر حولها ، بل كان المصريون احيانا هم «الناس» والاخرون الاجانب ، ومثل هذه النظرة عرفتها في الواقع شعوب كثيرة اخرى ، اى أن تلك العزلة تحولت الى عزلة مترفعة superior isolation أحيانا ، او - اذا استعرنا وصف بريطانيا فيما بعد - تحولت إلى عزلة رائعة splendid isolation .

والواقع ان النيل بما منح مصر من حياة مستقرة ومتجددة معا ومن غنى ووفرة مع ترف وجمال ، وبالتالى من امن وطمأنينة (٢) مع تفاؤل بالمستقبل وثقة بالنفس ، ربما جنح بهم الى قدر من غرور فأوحى اليهم انهم اكرم عنصرا وارقى معدنا ممن حولهم من افريقيين وآسيويين ومن صحراويين ورعاة ومن أجانب وبرابرة .. الخ (٣) . بل تذهب روث بينيديكت فى تصوير نظرة المصريين الچينية الاستعلائية الضيقة فى ظل عزلتهم الجغرافية الى حد القول بانهم استسلموا للاغراء باعتبار انفسهم جنسا اسمى super - race وشعبا مختارا chosen people (٤) .ولكن الحقيقة أن هذه العزلة والشعور بالتفرد والانفصال فى مصر القديمة لم تتحول قط الى نظرية عنصرية او الى كراهية للاجانب ، بل بمجرد دخول الاجانب واستقرارهم كانوا يعدون مصريين ، فالوعى - الحاد نوعا - بالذات فى مصر كان اقليميا اكثر منه عنصريا ، وجغرافيا قبل ان يكون جنسيا (٥).

ولقد كان من الممكن لهذا كله ان يجعلها تنعطف على نفسها فى انطوائية تاريخية تجتر فيها حضارتها المحلية ، دون ان يصبح التطور والتغير وظيفة للزمن

---

(1) O.J.R. Howard, The world around us, Lond., 1925, P. 48.

(2) G. Hanotaux, Histoire de la nation égyptieenne, Paris, 1931, t.I. P. 5 - 6.

(3) Before philosophy, P. 41.

(4) Ruth Benedict, Patterns of culture, 1935, P. 111.

(5) Before philosophy, ed. J. A. Wilson, pelican, 1949, P. 35.

فيها ، كان يمكن ان يسير خط التاريخ فيها فى زقاق مغلق تدور فيه حول نفسها ، واذا كانت العزلة فى التاريخ ، كما فى البيولوچيا ، يمكن ان تكون نقطة البدء فى تأصيل انماط وابتعادات جديدة تتبلور الى انواع او حضارات جديدة ، فان هذا النوع من التطور تدهورى فى الغالب ، لانه لايلبث ان يتحول من التبلور الى الجمود والتحجر ، ومن الحيوية الى التكيس او التكلس ، وكما وجد داروين ان الجزر المحيطية المتطرفة المنعزلة هى مواطن الانواع القديمة المنقرضة ، فكذلك يمكن ان تكون الجزر الصحراوية المنعزلة متاحف جغرافية لحضارات بائدة منقرضة (١) ، او كما يضعها فلير ، ان مجتمعا مكتفيا بذاته اذا ترك وشأنه قد يطور روتينا ، ولكنه قد «يستنقع» فيه ، والضمان الوحيد ضد هذا هو الاتصالات الخارجية (٢).

ولكن مصر ، وان كانت جزيرة صحراوية بالموضع ، فانها بالموقع اقليم مرور وعبور ، فى قلب الدنيا وعلى ناصية كل التيارات الحضارية والثقافية ، انها برج مراقبة او مرصد يغطى العالم القديم برمته ، ولهذا فلم تملك ان تنعزل ابدا عن تيارات التاريخ وحركات الحضارة ، ومن هنا فان وعى مصر القديمة بنفسها اقليميا سرعان ماتضاءل مع التاريخ وتطور المواصلات وانفتاح مصر على الشرق القديم ، حتى اذا ماوصلنا الى مراحل التاريخ الوسيط والحديث لم تعد تلك العزلة الجغرافية - التى لم تكن قط كاملة او حادة - الا ظلا باهتا وكما محدودا لا سبيل الى المبالغة فيه ، وفى الحضارة ، كما فى البيولوچيا ، ان البديل الوحيد للعزلة كعامل فى تأصيل الانماط والانواع الجديدة الخصبة الثرية انما هو الاختلاط والاحتكاك (٣) . ولكن الافراط فى الاختلاط ، كالافراط فى العزلة ، ليس تطورا خلاقا : اذ يمزق الاحتكاك الخارجى الشديد خيوط التقاليد ونسيج الاصالة ، فتتحول المرونة الى تميع والحيوية الى تحلل ، ويصبح التزاوج خلاسية والاتصال انحلالا ، وتكون المحصلة النهائية حضارة لا فقرية لا قوام لها .

ونحن نستطيع ان نرى ان التناسق الدقيق بين اثر الموقع والموضع فى مصر قد زاوج فيها بين العزلة والاحتكاك فى زواج سعيد ، اخذ من كل منهما محاسنه دون اضداده ، وجعل منها منطقة اتصال zone of junction ومنطقة انفصال disjunction فى الوقت نفسه وبالتالى منطقة توصيل وتأصيل معا فلم تكن مصرمجرد منبع لحضارة حفرية آسنة ، ولامصبا فقط لكل وباء او نزوة حضارية

(1) P.V. La Blache, Principes de géog. Humaine.

(2) H.J. Fleure, The peoples of Europe, Lond, 1922, P. 5.

(3) La Blache, loc. cit.

وافدة ، بل كانت دائما منبعا ومصبا معا ، تأخذ وتعطى ابدا ، ومن هنا حيويتها التاريخية وبقاؤها . ان هذا التناسق الدقيق هو مفتاح جوهرى لشخصية مصر التاريخية ، وبه نستطيع ان نحلل كيانها الحضارى ما كان منه وما سيكون .

واذا نحن اردنا ان نلخص القول فى قضية العزلة الجغرافية سواء فى الماضى أو الحاضر ، فلعل خير مانفعل ان نضعهافى اطار العالم العربى حتى تتحدد بالمقارنة ابعادها لاسيما وان للقضية اهميتها السياسية كما سنرى فيما بعد فنحن حين نقول ان مصر جزيرة او واحة في الصحراء ، فلسنا نضفى عليها تفردا طبيعيا شاذا ، وانما هى صفة تشارك فيها معظم البلاد العربية كأمر واقع . فكل البلاد العربية ايضا جزر صحراوية مبثوثة فى تضاعيف المحيط الصحراوى الكبير من المحيط الى الخليج ، وكل منها يبدو ككتلة من المعمور واضحة الحدود والتباعد عن غيرها .

وبالتالى فكل منها يعرف قدرا من عزلة جغرافية بالضرورة ، دون ان تكون هذه صفة تنفرد بها مصر . بل ربما كان منها ، خاصة على الاطراف ، من هو اكثر عزلة من مصر ، وفى النتيجة فان العالم العربى فى مجموعه ارخبيل بشرى كبير يترامى فى بحر الرمال او بالاحرى بين بحر الرمال وبحر الماء ، ان امتاز بقدر محدود من عزلة داخلية خفيفة مابين وحداته ، فقد الغتها من الناحية العملية ثورة النقل والمواصلات الحديثة بعد ان ظلت تنكمش وتتقلص عبر التاريخ ، فضلا عن انه ككل يشارك ، مع مصر ، فى موقع بؤرى هو كالقلب من العالم القديم .

من ثم فان مصر ، ككثير من شقيقاتها العربيات ، قد تعرف قدرا من العزلة الجغرافية بالموضع ، اى بحكم الموضع ، ولكن هذه عزلة يصححها تلقائيا وطرديا الاحتكاك بالموقع ، اى تصحح بقوة وبفضل الموقع ، صحيح ان مصر ، لانها بلد بلا أمطار ، شعب بلا جيران – اعتبر شرنقة الصحراء الكثيفة العميقة كفاصل طبيعى عازل حول الوادى من كل الجهات . ولكن كما كان لهذا سلبياته ، كان له ايضا ايجابياته – نعمة احيانا ان تكون بلا جيران – حيث وفر لها الحماية والامن واتاح التبلور لاسيما فى مراحل النشأة الاولى ، غير ان تلك كانت اصلا عزلة خفيفة نسبية فقط كما كانت فى تناقص وشحوب مع الوقت ، فى حين كان الاحتكاك والاتصال فى ازدياد باطراد ،اى ان عزلة الموضع كانت دائما وباطراد تتناسب على العصور تناسبا عكسيا مع احتكاك الموقع ، الى ان تحولت مصر نهائيا من دولة حماية الى دولة طريق ، واصبحت دولة برزخ مثلما هى دولة نهر .

ثم أنها ، تلك العزلة ، عزلة من طرف واحد عزلة من الداخل فحسب إذ

أن العالم لا ينفك يأتى الى مصر ، صحيح ان مصر ، لانها كثافة بلا هجرة ، كانت لاتصدر الرجال وانما الحضارة ولكن لانها من الناحية الاخرى منطقة دخول لاخروج، كانت دائما مصبا للرجال ، والحقيقة ان مصر يكاد يأتى اليها كل شىء ، وان قل ان تذهب هى الى احد : التجارة ، البحارة ، الهجرات والغزوات ، الاستعمار (هل نضيف حتى النيل ، حتى الرياح ؟!) كلا يقينا ، لم تكن مصر قط فى عزلة حقة ، انما هى «عزلة بلا اعتزال» كما قد نقول .

السبق الحضارى : «أم الدنيا»

اول مانرى حضارة مصر الزراعية الراقية نراها مع بداية عصرالاسرات (٣٢٠٠ق . م) ، حين تبرز لنا فى صورتها المتطورة الكاملة التى ترتبط فى اذهاننا بمصر الفرعونية عموما ، وبديهى ان وراء هذه اللوحة التامة تاريخا تطوريا سحيقا، وتبدأ الجرثومة الاولى فى هذا التاريخ فى نهايات العصر الحجرى القديم ، غير ان هنا بالضبط تبدأ المشكلة العلمية ، فكما راينا فى دراسة الاصول الاولى لتعمير مصر ، ربما اكثر ، تبدو الاصول الحضارية الاولى غامضة سديمية الى اقصى حد. فبقدر ماتتعدد النظريات والآراء ، بقدر ماتتعارض وتتضارب ، بل لقد غير بعض العلماء آراءه او حتى قد يناقض نفسه احيانا ، ومن اسف ان المزيد من البحث لم يعن الا المزيد من الغموض والتعقيد لا المزيد من الوضوح والبساطة .

كذلك فبعد ان كانت النظريات الكلاسيكية تعطى مصر مكانة الصدارة فى مجال الحضارة ، تتجه بعض النظريات الحديثة الى ان تسلبها الكثير من هذه المكانة ، سواء فى ذلك الحضارة الفرعونية نفسها او حتى الحضارات الحجرية القديمة السابقة عليها ، والواقع اننا هنا فى باب الحضارة ، اكثر من اى باب آخر ، نلمس الاتجاه العام الى المبالغة فى تقدير مصر اما بالايجاب واما بالسلب ، اما بالمغالاة فى تقييم دورها واما بالافراط فى التقليل من هذا الدور ، فبينما يجنح البعض الى أن يجعل مصر بداية وأصل كل شىء ، يصر البعض اصرارا – مريبا ؟ – على تجريدها من كل فضل تقريبا ويجعلها مجرد صدى او صورة منقولة .

لهذا فلا مفر لنا من ان نعرض لأكثر من رأى ونظرية على حدة فى الحالين ، ثم بعد التحليل والنقد نستخلص منها النتائج الضرورية والمواقف والاحكام النهائية ولنبدأ بالنظرية الكلاسيكية فى نشأة الحضارة فى العصور الحجرية ، ثم نتبعها بالآراء الحديثة المضادة أو المعارضة .

النظرية العاملة (١)

من العصر الحجرى القديم الى الحديث

العصر المطير

نقطة البداية فى تطور الحضارة هى ما لحق المناخ من تغير جوهرى فى نهايات العصر الحجري القديم ، تغيرت معه البيئة الطبيعية تغيرا جذريا هى الاخرى ، والصورة العامة السائدة والمتفق عليها بين اغلب الاركيولوچيين يمكن ان تبسط فى أن ماهو اليوم نطاق الصحارى فى وسط العالم القديم كان يعيش فى ذلك الوقت فى ظل «عصر مطير Pluvial Age » يقابل «عصر الجليد Ice Age» فى العروض الشمالية بأوروبا ، ذلك ان نطاقات المناخ الكوكبية كانت - كما وضح بروكس اولا او مبكرا - قد انزلقت وتأرجحت جنوبا ، بحيث كان نطاق مناخ البحر المتوسط الحالى ينطبق على نطاق الصحراء الكبرى - صحراء العرب (٢).

من ثم كان وجه الإقليم كالسفانا او الاستبس او البامبا المكشوفة ، تغطيه الحشائش والاعشاب الغنية والحيوان الغزير ، وعليهما عاش الانسان صيادا عرف القنص دون الاستئناس وجامعا عرف الحصاد قبل البذر ، هذا بينما كانت أودية الانهار كثيفة بالمستنقعات والآجام او الادغال ، اشبه شيء باقليم السد الحالى فى اعالى النيل او مستنقعات بحيرة بنجويلو فى وسط افريقيا الجنوبية ، ولذا كانت على العكس خالية من الحيوان والانسان ، ولربما كان الحيوان يقترب من حواف الاودية للشرب ، كما كان الانسان يرتادها للصيد ، ولكنها جميعا لم تكن لتخترقها او تدخلها ، اى ان صورة الحياة كانت عكس الصورة الحالية ، او قل كانت نسختها السالبة .

وفى مصر ، فلقد انتهت الابحاث الحديثة الى ان العصر المطير عصران ، الاول والاكبر حدث فى البليوسين الاعلى والبلايستوسين الاسفل ، اما الثانى فوقع فى البلايستوسين الاعلى ، ويفصل بين الاثنين فترة جفاف فى البلايستوسين الاوسط ، ولئن كان العصر المطير الثانى فى البلايستوسين الاعلى هو الاقصر ، الا انه الاخطر بشريا وحضاريا اذ أنه تعاصر مع وجود وظهور الانسان،ولذا فهو محور

---

(1) V.G. Childe, Man makes himself, Lond., 1955, What happened in history, pelican, 1948, H. Frankfort, Birth of civilization in the Near East, 1951, P 34 - 40, Dorothy Davison, Story of prehistoric civilization, 1951, P. 2 ff, Huzayyin, Place of Egypt, P. 263 ff., Butzer, "Environment & human ecology etc." P. 63 ff. Elise J. Baumgarlel, Cultrrues of prehistoric Egypt, Lond., 1947 .

(2) C.E.P. Brooks, Evolution of climate Lond . 1925 .

كل دراستنا الاركيولوجية هنا ، والمقدر ان هذا العصر المطير قد غلف الصحراء المصرية لنحو ١٢٠ الف سنة ، من حوالى ١٣٠ الف سنة الى ١٠ الاف سنة مضت، حين حل الجفاف الحالى ، والمرجح ان للعصر قمتين من الرطوبة او ثلاثا .

وبطبيعة الحال فان البيئة الطبيعية فى مصرتغيرت فى ظل العصر المطير تغيرا جذريا فقد كانت الصحراء مرصعة ببحيرات عديدة ، بعضها من مقياس عظيم يقارن ببحيرة فيكتوريا او تشاد حاليا ، ومن اهم هذه البحيرات التى امكن تحديدها بحيرة بير طرفاوى ، التى يقدر ان مساحتها بلغت ٥٠ الف كم٢ اما زمنيا فالمقدر ان هذه البحيرة ظهرت منذ ٤٠ الف سنة ، وعاشت ١٥ الف سنة ، ثم جفت مرتين، مرة منذ ٣٥ الف سنة ، واستمر ذلك الجفاف لمدة ١٢ الف سنة ، ثم عادت الى الوجود بعد انتهاء الجفاف ، وظلت موجودة حتى ١٠ الاف سنة مضت حين جفت واختفت نهائيا .

على الجانب البشرى ، فان تلك الفترة من العصر المطير يقابلها حضاريا العصر الحجرى القديم بمراحله الاربع " الاسفل ، الاوسط ، الاعلى والنهائى او الختامى Final Palaeolithic ، والمقدر فى مصر ان الاسفل انتهى منذ ٥٠ر٠٠٠ سنة ق. م ، والاوسط منذ ٢٠ر٠٠٠ سنة ق . م ، والاعلى منذ ١٠ ر٠٠٠ سنة ق . م ، بينما امتد النهائى او الختامى من ١٠ر٠٠٠ الى ٨٠٠٠ او ٧٠٠٠ ق . م ، وقد وجدت الادوات الحجرية القديمة منتشرة فى كل جهات الصحراء الكبرى ، مما يدل على ان الانسان كان يغطى وجهها جميعا ، حيث كان يجتمع ويتركز بصفة خاصة حول مناطق البحيرات الكبرى السابقة فى قطاع الداخلة والخارجة وبير طرفاوى وبير مساحا وجبل العوينات .. الخ

كذلك تدل تلك الادوات على شدة قدم انسان العصر الحجرى القديم بمصر ، خاصة فى صحاريها الجنوبية ، ربما منذ ٢٠٠ - ١٨٠ الف سنة . ففى قرية بلاط بالداخلة عثر حديثا جدا فى بئر مطمورة مرتفعة على بقايا الات شيلية واشيلية ترجع الى ١٥٠ الف سنة مضت ، وهذا فيما يقدر اقدم انسان حجرى قديم بمصر . ثم فى بير طرفاوى عثر على صناعة موستيرية ترجع الى نحو ٨٠ الف سنة مضت . وفى تفسير آخر ان انسان بير طرفاوى قد يكون معاصرا لانسان بلاط ، جاءا الى الصحراء الغربية منذ ٧٥ الف سنة ، ولعلهما من اصل واحد ، وهما على اية حال اقدم انسان وطىء ارض مصر.

كذلك عثر فى الخارجة على صناعة عاطرية ترجع الى ٣٠ الف سنة مضت .

والمعتقد ان الانسان العاطرى هو اول من استقر فى الخارجة فى ذلك الوقت ، وبعدها بقليل منذ ٢٥ الف سنة كان الانسان قد بدأ يتسرب الى وداى النيل ، غير انه لم ينتقل اليه ويستقر به نهائيا الا منذ ١٥ الف سنة ، وهنا فى الوادى فان ابرز ماترك لنا الحجرى القديم من آثار هى الحضارة السبيلية ، من القديم الاعلى ، فى منطقة كوم امبو ، تضم ادوات حجرية وصوانية مصنوعة كأدوات للصيد .

وختاما فلعل هذا التتابع الحضارى لمواقع العصر الحجرى القديم ان يشير فى مجمله الى تعاقب فترات الرطوبة والجفاف أثناء العصر المطير ، بحيث حدث جفاف بعد الاشيلية لمدة ١٠٠ الف سنة ، ثم عاد المطر فظهر معه الانسان الموستيرى ، ثم حل الجفاف مرة اخرى لمدة ٤٤ الف سنة ، ثم عاد المطر لآخر مرة قبل ان يحل الجفاف النهائى وينتهى العصر الحجرى القديم ، وعموما فواضح من طول العصر الحجرى القديم شدة بطء التطور الحضارى عامة فى تلك المراحل الاولية السحيقة ، وهذاماينقلنا الى المرحلة التالية وهى عصر الجفاف والعصر الحجرى الحديث .

عصر الجفاف

فلقد بدأ الجليد فى اوروبا ينحسر ويتراجع تجاه القطب ، فأخذ العصر الجليدى في الشمال والعصر المطير فى الجنوب فى الانتهاء بالتدريج الشديد ، على شكل ذبذبات متعددة Oscillations بينها وقفات مؤقتة ولها قمم متتابعة اولية maxima وثانوية sub- maxima ، ولكنها جميعا هابطة فى ترتيب تنازلى بصفة عامة ، بينما اخذ الجفاف على العكس يسود بالتدريج ، هكذا منذ ٧٠٠٠ سنة قبل الميلاد ، اى منذ نحو ٩٠٠٠ سنة الان ، بدأ مايسمى «عصر الجفاف Desiccation» الذى تقدم بالتدريج الوئيد تنقطه او تقطعه فترات عابرة او عارضة من زيادة المطر المحدودة او تحسن المناخ النسبى الى ان سادت الظروف الصحراوية فى كل النطاق الجنوبي . لقد تم «تصحير desertification » المنطقة وتبلورت الصحراء كما نعرفها اليوم .

هنا تحتم على كلا الحيوان والانسان ، مطرودا بالجفاف ، أن يهاجر بسرعة ليتجمع فى الاودية النهرية التى على العكس تحسنت بالجفاف ظروفها من خلال صرف المستنقعات واختفاء أو تخفيف الادغال، وكان النيل والرافدان اهم تلك الاودية فى المنطقة ، ولذا كانا القطبين او البؤرتين الاساسيتين اللذين احتشدت فيهما مظاهر الحياة الجديدة ، ولما كان مصدر المطر سابقا هو من الغرب ، فان بعض العلماء يرى ان الجفاف بدأ من الشرق مبكرا وتقدم بعد ذلك نحو الغرب ، وبذلك حل الجفاف فى الرافدين مبكرا عنه فى وادى النيل حيث تاخر بعض الوقت ، وان كان هذا يستدعى ان نفترضَ كذلك ان الصحراء المصرية خلال العصر المطير

كانت بالضرورة اكثر مطرا من صحراء العراق .

المهم على اية حال انه لم يعد فى البيئة الجديدة المحصورة والمحدودة من مجال للحرفة القديمة الصيد ، بل لزم الاعتماد على جمع النباتات البرية ثم تقليد الطبيعة باستنباتها ، فكان اكتشاف الزراعة ، ومع اجتماع الانسان والحيوان ، تم استئناسه ، وربما تم ذلك اول الامر بصيد صغار الحيوان الرضع ثم تربيتهم فى الاسر ، وربما ارغم هذا امهاتهم من الاناث على الخضوع للاسر والايلاف فى مرحلة تالية ، مكنت بدورها من استدراج ذكورهم الكبار الي الوقوع في الاسر فى مرحلة اخيرة ، ربما مع الخصى ، وخاصة منهم الصغار .

المهم انه مع استئناس الحيوان اصبح الانسان يملك « حجرة كرار حية ودولاب ملابس يمشى على اربع living larders and walking wardrobes» كما يضعها جوردون تشايلد ، ومع الجمع بين الرعى والزراعة اصبح الانسان يفلح مزرعتين : كراع يفلح «مزرعة حية» بتعبير ارسطو القديم (١) ، وكزارع يفلح مزرعة حقة. وبذلك تمت نقلة ثورية من «اقتصاد استهلاك الغذاء food- producing economy»الى اقتصاد انتاج الغذاء food-gathering economy». لقد بدأت «الثورة الزراعية» او «الثورة الاقتصادية» كما يسميها تشايلد (٢) .

هذا ، ومن الثابت والمسلم به انه قد حدثت في المناطق الجافة فترات او دورات من الرطوبة والمطر فيما بعد البلايستوسين ، ولو ان ذبذباتها طفيفة لاتقارن بذبذبات العصر المطير نفسه ، وتشير كل الادلة الجيولوجية فى مصر الى حدوث قمة ثانوية مطيرة اثناء العصر الحجرى الحديث ، مايسمى Neolithic Wet Phase or Sub-pluvial تقابل ، وتتفق مع مايعرف فى العروض الشمالية باسم Climatic Optimum ، والمقدر ان تلك القمة وقعت فيما بين سنتى ٥٠٠٠ ، ٢٣٠٠ ق . م، وان كان البعض يضعها بين ٥٥٠٠ ، ٢٥٠٠ ق . م .

بهذا كانت الفترة هذه من العصر الحجرى الحديث وماقبل الاسرات وحتى الدولة القديمة تمتاز بمناخ اكثر رطوبة ومطرا مما هو الآن ، وقد بلغت هذه الرطوبة اقصاها قبل حضارة العمرة ، بينما كانت نهاية الفترة الرطبة كلها فى حوالى

---

(1) J. Mogey, The study of geography, H.U.L. 1950 P. 67.
(2) V.G. Childe, New light on the most ancient East, Lond., 1954.

الاسرتين الخامسة والسادسة اللتين شهدتا بذلك اشتداد الجفاف ، ذلك الذى وصل الى قمته فى عصر الدولة الوسطى حيث زحفت الرمال على نطاق مترام من ارض الوادى .

فى خلال تلك الفترة ايضا زاد المطر في الصحراء الى حد كبير ، خاصة المرتفعات ، واكتست الصحراء بغطاء نباتى سفانى خفيف تكثر فيه اشجار السفانا، كما انتشرت الحيوانات السفانية المعروفة . وقد سجلت الرسوم والنقوش الفرعونية ورسوم الكهوف وغيرها كل هذه المظاهر بدقة ، كما ظهرت مؤشرات على وجود الانشوطة lasso ، دليل الصيد . وبالاختصار فلم تكن الصحراء فى تلك الفترة صحراء كاملة.

ولكن من الناحية الأخرى حدثت عدة ذبذبات ونبضات ثانوية داخل تلك الفترة ، فقد وقع داخلها نوبتان من الجفاف القوى ، الأولى فى فترة حضارة جرزة حوالى ٣٦٠٠ ق . م والثانية بين الاسرتين الاولى والثالثة ، وفى كلتا هاتين النوبتين هلكت النباتات والحيوانات السفانية وانقرضت وحلت محلها انواع افقر واصغر على الترتيب .

ولقد يلاحظ عند هذا الحد أن فترة رطوبة الحجرى الحديث تتعارض الى حد ما مع منطق نظرية الجفاف كأصل للزراعة ، او هى على الاقل لا تتوافق معه كل التوافق . فالزراعة بدأت تحت ضغط ازمة مناخية هى الجفاف ، وبفضل الجفاف تخفف الوادى من غطائه النباتى الاسفنجى المصمت المشبع القديم ، ولكن فترة رطوبة الحجرى الحديث تعنى تحسن المناخ النسبى وعودة الرطوبة وبالتالى تدهور الوادى من جديد الى حالة شبه مستنقعية . غير ان الحقيقة ان فترة مطر الحجرى الحديث كانت قمة متواضعة محدودة او شبه قمة لا تقارن قط بمستويات العصر المطير .

هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فلقد دلت الدراسات الفيزيوغرافية على ان النيل منذ اواخر الحجرى القديم لم يكن يتعرض للجفاف فحسب ولكن ايضا لعملية نحت وتعميق وتخفيض لمجراه degradation ساعدت كثيرا على تصريف مياهه ومستنقعاته . وفي فترة رطوبة الحجرى الحديث توقفت هذه العملية وانعكست نسبيا الى عملية ارساب وتعلية للمجرى ، aggradation لاشك اعاقت تصريف مستنقعاته بعض الوقت بعض الشىء .

ويخرج حزين من هذا المأزق ، بحل مقنع لايبدو بعيد الاحتمال ، فهو يهبط ، مع النظرية العامة ، بالانسان فى عصر الجفاف من الهضبة الى القلب الوادى الذى صرف واصبح صالحا للسكنى ، وهناك يتم اكتشاف الزراعة والاستئناس ، الى آخر النظرية .

ولكنه بعد ذلك يخرج به مهاجرا من قلب او قاع الوادى الي اطرافه وحوافه اى اطراف الدلتا وحواف الصعيد حيث يقيم الانسان ابان فترة رطوبة الحجرى الحديث تلك تاركا لنا آثار حلاته بطولها . ثم اخيرا حين تنتهى فترة الرطوبة العارضة هذه ويستعيد الجفاف منحناه ، يعود صاحب النظرية بالسكان الى قلب الوادى مرة ثانية وأخيرة حيث يبدأ الاستقرار النهائى بلا انقطاع بعد ذلك (١) . فكأنها ليست تعميرا وانما اعادة تعمير re-settlement وبهذا نعود من جديد الى صلب النظرية العامة فى عصر الجفاف – الثورة الزراعية ، وفضلا عن ان هذه النظرية التكميلية الحصيفة تحل مأزق التعارض بين طرفى المعادلة الاساسية ، فانها ايضا تفسر لنا لماذا سنجد كل حلات الحجرى الحديث فى مصر موقعة على اطراف الوادى وحوافه الصحراوية دون قلبه بالتحديد .

فلسفة التطور

تلك بايجاز هى النظرية العاملة الاساسية فى اصل الحضارة والزراعة كما يتفق عليها معظم العلماء والباحثين ، وان نقد البعض شيئا من جزئياتها او اختلف على تفاصيلها . فعند بريدوود مثلا ان الصورة المناخية فى البلايستوسين لم تكن على تلك البساطة التى تصورها او صورها بروكس ، وان من الصعب جدا ان نجد دليلا قاطعا على عملية الجفاف اثناء فترة بدء الزراعة الراقية . أما هانز بوبك فيشك كلية فى أن « حزما مطيرا » متجانسا حول العروض دون المدارية قد وجد على الاطلاق أثناء البلايستوسين (٢).

على ان هذه الاعتراضات او التحفظات لم تنل من القبول العام لجوهر النظرية الاساسية ، تلك النظرية التى سيلاحظ – حتى لا ننسى – انها نظرية مناخية اساسا، المناخ سبب والزراعة نتيجة ، كما لن تفوتنا طرافة المتناقضة الأساسية فيها ، شكليا بالطبع ، من حيث ان الذى خلق الزراعة انما هو الجفاف ، هذا ، ومن ابرز أنصار هذه النظرية عدد كبير من الاعلام مثل جوردون تشايلد وتوينبى وفرنكفورت وغيرهم .

فمثلا ، عن عصر الجفاف بعد عصر الجليد كحافز للسكنى الاولى للنهر ، تلك التى انبثقت عنها حضارة الحجرى الحديث ، يقول تشايلد : «عندئذ قد يدفع

---

(1) Place of Egypt etc., P. 319 - 322.
(2) R.O Whyte, Egolution of land use in south - western Asia, in: Ahist. of land usc in arid regions, op. cit. P. 67.

الحيوان والانسان الى الاحتشاد معا حول البرك والاودية التى كانت تزداد عزلتها بفواصل من الرقع الصحراوية ، ومثل هذا التجاور الجبرى من شأنه فى حد ذاته ان يدفع بذلك النوع من التبيؤ بين الانسان والحيوان الذى تنطوى عليه كلمة الاستئناس » (١).

اما توينبى ، انطلاقا من تشايلد ، فيصوغ فكرة التحدى المناخى والاستجابة البشرية . «فلما تحولت مراعى الاعشاب التى تطل على وادى النيل الادنى الى الصحراء الليبية» ، يقول هو ، «قفز هؤلاء الرواد البطوليون – تحفزهم الجسارة او اليأس – الى مستنقعات الادغال فى قاع الوادى ، التى لم يخترقها الانسان قط من قبل ، والتى قدر لديناميتهم ان تحول إلى ارض مصر ...» (٢)

اما فرنكفورت فيقول «امتازت الفترة منذ ٧٠٠٠ ق .م فصاعدا علي الارجح بالجفاف المطرد (...) جاعلا أودية الانهار الكبيرة صالحة للسكنى ، وحين بدأت المروج واراضى الشجيرات تبرز من المستنقعات ومسطحات الطين على طول مجارى الانهار ونزل الانسان من المرتفعات » (٣).

واذا كانت نقطة التحول من العصر الحجرى القديم الي الحديث هى حوالى ٧٠٠٠ق . م ، فان العلماء يختلفون فى تقدير بدايات ونهايات واطوال العصرين ومراحلهما المختلفة ، وفى مصر يقدر بصفة عامة ان الحجرى القديم بمراحله الاربع قد استمر حتى ٨٠٠٠ – ٧٠٠٠ ق . م ، بينما استمر الحجرى الحديث حتى ٤٥٠٠ ق . م ، ولو ان البعض يحدد بدايته فى النصف الاول من الالف الخامس قبل الميلاد (٤) . وبصفة عامة يمكن القول بان الزراعة بدأت فى مصر حوالى ٥٠٠٠ ق . م (٥) . اما بعد ٥٠٠٠ او ٤٥٠٠ ق . م فيبدأ عصر ماقبل الأسرات الذى يستمر حتى قيام الاسرات وبداية التاريخ المكتوب فى ٣٢٠٠ ق . م اى ان الالف ونيفا السابقة على مينا هى تقريبا عصر ماقبل الاسرات .

هذا العصر الأخير لا يختلف عن الحجرى الحديث الا فى ظهور الآلات النحاسية الى جانب الادوات الحجرية ، ولذا يمكن ان يعتبر عصر النحاس Chalcolithic مع

---

(1) The most ancient East, London., 1929, P. 42.
(2) A.J. Toynbee, A study of history, 1945, Vol. I, P. 305.
(3) Frankffort, Birth etc., P. 29.
(4) Robert-P Charles, "Eassai sur la chronologie des civilisations predynastique D'Egypte", Jour. Near Eastern Studies, vol XVI, 1957, P. 240 - 253.
(5) Butzer , op. cit., 1959, P. 43.

ملاحظة ان كلتا الخامتين .. الحجر والنحاس ظلت مستخدمة لفترة طويلة خلال العصر الفرعونى نفسه ، كذلك يمتاز عصر النحاس فى مصر ماقبل الاسرات كما فى فلسطين المعاصرة بأنه هو الذى بدأ فيه شق الترع وإنشاء الجسور ، ولهذا يسميه البعض مثل اولبرايت بعصر «حضارة الرى irrigaton culture » (١) وعموما ، وبمصطلحات تشايلد الخاصة نوعا فى التطور الحضارى ، يقابل العصر الحجرى القديم عصر الهمجية Savagery، ويقابل عصر ماقبل الأسرات عصر البربرية Barbarism، بينما يقابل عصر الاسرات عصر الحضارة Civilization (٢).

ومن الواضح تماما شدة قصر الحجرى الحديث ولواحقه زمنيا بالنسبة للحجرى القديم ، فالاخير اضعاف اضعافها طولا ، وهذا بطبيعة الحال بقدر مايشير الى بطء عملية التطور الحضارى فى المرحلة الاولى الى حد الجمود ، بقدر مايشير الى الطبيعة الانفجارية للتطور بعد ذلك ، حيث تتدافع التغيرات والتطورات الجديدة فجأة بعد ان تعبر النقطة الحرجة ثم تتسارع وتتراكم بحيث يلد كل تطور او يولد تطورا جديدا ، وبذلك ترتفع الحضارة باطراد الى آفاق اعلى واعلى دائما حتى لايكاد يبدو لها سقف منظور بعد ان ظلت طويلا جدا عند قاع الارض بلا حراك . ذلك قانون عام فى الچيولوچيا والباليونتولوچيا ، اى فى النبات والحيوان القديم ، وليست الحضارة باستثناء ، وهو مايعرف جملة بقانون التطور الانفجارى explosive evolution (٣).

كذلك لابد لنا هنا ان نلاحظ طبيعة وميكانيزم التطور الجديد ، فلقد كان العالم كله يغطيه اقتصاد الصيد والجمع خلال العصر الحجرى القديم ، وهكذا ضمنا كانت مصر ، الى ان عرفت الزراعة والرعى ، فاخذ اقتصاد انتاج الغذاء الجديد يزيغ اقتصاد جمع الغذاء ويزيحه بالتدريج عبر التاريخ بعيدا نحو الخارج حتى انحسر فى النهاية واقتصر اليوم على اطراف الدنيا جميعا فى اقصى اركان الارض المعزولة فى الشمال والجنوب ، والمهم فى هذه العملية التاريخية هو من اين بدأت ، والرد هو من القلب الى الاطراف ، فسواء كانت من مصر وحدها بدأت او من مصر وغيرها ، فذلك يعنى انها انما بدأت من وسط العالم ، ثم بعملية طرد

---

(1) W.P. Albright, Archaeology of Palestine, Pelican, 1956.
(2) Social evolution, Lond., 1951, P. 136.
(3) F.E. Zeuner, Dating the past, an introduction to geochronology, Lond., 1950, P. 361 - 9.

مركزية اكتملت حتى اطراف الدنيا ونهاية الارض (١) . ومن هنا ، حتى فى تلك المراحل الباكرة الافتتاحية جدا من تاريخ البشرية ، فان الموقع الاوسط لم يكن فى النهاية والنتيجة باقل اثرا ولا اهمية من الموضع الامثل .

العصر الحجرى الحديث

سلسلة حضاراته

ترك لنا كل من الحجرى الحديث وما قبل الأسرات فى مصر عددا من آثار الحلات الزراعية تضم مخلفات من الحبوب والفخار والفؤوس والمناجل الحجرية وقطع النسيج والأدوات المنزلية ، الى جانب الاقواس والسهام وكذلك الخطاف والسنارة ، مما يدل على أنهم جمعوا الى حين بين الزراعة وتربية الحيوان - بما فى ذلك الخنزير - وبين الصيد البرى وصيد الاسماك يستكملون بها غذاءهم ، وتمثل هذه الحلات او المواقع مراحل متراتبة من نمو وتطور الحضارة الزراعية ، وبصفة محددة مراحل انتقال من اقتصاد الزراعة، والجمع الى اقتصاد الزراعة والتربية والصيد (٢) .

واهم حضارات الحجرى الحديث أربع هى على الترتيب الزمنى دير تاسا ، مرمدة ،الفيوم ، البدارى . فاما حضارة دير تاسا فى مصر العليا فيؤرخ لها بحوالى ٦٠٠٠ - ٥٠٠٠ ق. م . وتشير مخلفاتها إلى ان المستنقعات مازالت تغطى الوادى ، أى انها اقرب الى فترة الانتقال بين العصر المطير وعصر الجفاف . وتمتاز أوانى دير تاسا الفخارية ، التى وجدت بها بقايا حبوب ، بدرجة ملحوظة من التطور الفنى .

أما مرمدة على أطراف الحافة الجنوبية لغرب الدلتا ، والوحيدة التى عثر عليها فى الدلتا عموما ، فحتى وهى مسكونة كان المناخ يتغير والصحراء تطغى وتزحف ، إذ كثيرا ما دفنتها العواصف الرملية إلى نصفها تقريبا ، حتى أضحت الحياة فى النهاية غير محتملة فتركها أصحابها ، إلى أين لا نعلم ، ولكن الذى نعلمه هو أن نسل هذه الجماعات أثر فيما يعد تأثيرا كبيرا على حضارات غرب أوروبا (٣) . وتمتاز مرمدة ، على أية حال ، بقرية مخططة تتوزع بيوتها فى صفوف منتظمة على جانبى شارع مستقيم . وقد أرخ الكربون المشع حضارة مرمدة مؤخرا بحوالى ٧١٠٠ ق.م . هذا ولقد تم فى السنوات الأخيرة كشف حديث فى هضبة أبو غالب

(1) Mogey, P. 84.
(2) V. G. Childe, Progress & archaeology, Lond., 1945, P. 17-8.
(3) Dorothy Davison, P. 27 .

إلى الجنوب من مرمدة بني سلامة بنحو ١٠كم ، يبدو معاصرا للمحطة الأم إن لم يكن حقا امتدادا لها .

كرونولوجيا ، قد تقترب ، أو بالأصح قد لا تبتعد ، مرمدة كثيرا عن حضارة الفيوم « أ » ، التي قامت قريتها غير المنتظمة على أطراف بحيرة موريس (١) ، والتي قدر الكربون المشع عمرها بنحو ٦٥٠٠ سنة بالنسبة ليومنا هذا (٢) . والاثنتان ، مرمدة والفيوم ، قد لا تبتعدان كثيرا عن دير تاسا ، وعموما كان يؤرخ لهما بحوالي ٥٠٠٠ ق.م ، كما يقدر البعض أنهما أقدم حلات زراعية معروفة في إفريقيا .

أما البداري بمصر العليا فأحدث الحجري الحديث ، حوالي ٤٠٠٠ ق . م ، أو بين ٣٧٠٠ - ٣٤٠٠ ق . م في تقدير آخر (٣) ، ولذا كان المناخ فيها جافا للغاية بالقياس إلى دير تاسا . وقد عرف البداريون النحاس ، أي أن المرحلة انتقالية من الحجري الحديث إلى عصر المعادن . كذلك عرفوا السفن والملاحة في النيل ،لكن المقول أنهم حضارة جديدة وافدة مع جماعة دخيلة أتت من الجنوب ، ربما من منطقة القرن الافريقي أو منابع النيل الأزرق .

وإذا نحن نظرنا الآن إلى هذه الحلات وحضاراتها نظرة شاملة ، فسنجد أنها تنتثر على أطراف الصعيد وهوامش رأس الدلتا ، لاسيما عند نهايات الأودية الصحراوية الصغيرة التي تصب في وادي النيل . وإذا لم يكن قد عثر على مثل هذه الحلات الحفرية في معظم الدلتا ، فليس ذلك لأنها لم تدخل دائرة الثورة الزراعية ، وإنما لتآكل الحفريات وصعوبة البحث تحت طميها الرطب السميك . بل إن هناك ، مثل فون روزين ، من يتساءل عما إذا كانت حضارة مصر ما قبل الأسرات قد بزغت في الأصل بين سكان المستنقعات في شمال الدلتا (٤) .

وأيا ما كان ، فإن المهم أن ذلك الموقع الهامشي المتواتر قد يشير إلى المرحلة الانتقالية في حركة هجرة السكان من قلب الهضبة الصحراوية في قلب الحجري القديم من قبل ، إلى صميم وادي النيل في صميم الحجري الحديث فيما بعد . وهذه

(1) Huzayyin, Place, P. 300.
(2) Butzer, P. 43.
(3) Robert-P. Charles, "Essai sur la chronologie.. Prédynastique etc." loc. cit.
(4) Eric von Rosen, "Did prehistoric Egyptian culture sppring from a marsh-dwelling people ?" Riksmuseets ethnografiska etc ., Stock - holm, no. 8, 1929, P. 3 -13.

الحركة النازلة نحو الوادى تشبه حركة الهبوط التى حدثت فى أوروبا فيما بعد فى عصرها الحجرى الحديث من خطوط التلال والمرتفعات إلى الأودية والسهول (كسهل سولسبرى مثلا فى انجلترا) (١) . وعدا هذا فان انتخاب مواضع اتصال الأودية الصحراوية الصغيرة بوادى النهر قد يشير إلى مرحلة متقدمة كان الفلاح الحجرى الحديث فيها أقدر على مغالبة مشاكل الرى على نطاق محلى صغير وأعجز عن مواجهتها فى خضم النهر الكبير نفسه . إنها جميعا مرحلة الانتقال فى الزحف التاريخى والجغرافى التدريجى من الرمل إلى الطين ، ومن الرويفدات إلى النهر الأب .

أصل محلى أم مستورد ؟

وقبل أن نغادر الحجرى الحديث ، لابد من كلمة أخيرة عن أصوله التاريخية أو الجغرافية . فالبعض يعتقد أن فخار دير تاسا ، نظرا لتقدمه الكبير ، يوحى بفترة طويلة من التطور سبقت ظهوره ، ثم يضيف أن ذلك ربما حدث فى جنوب غرب آسيا وليس فى حوض النيل (٢) . كذلك فقد كان الرأى السائد وقتا ما هو أن الزراعة واستئناس الحيوان دخلا مصر أثناء عصر ما قبل الأسرات الأوسط . ولكن العثور على حبوب فى فخار دير تاسا هدم هذا الرأى ، إذ أن تاسا حجرى حديث أقدم بكثير من ما قبل الأسرات الأوسط (٣) .

مع ذلك يعود أصحاب الرأى القديم عن دخول الزراعة إلى مصر فيجادلون بأن آثار تاسا والبدارى لا تخلق أى صعوبات فى وجه النظرية الجديدة التى تؤكد أهمية النطاق الممتد من قيليقيا إلى شمال إيران فى نشأة الزراعة . فهم يرون أن هذه الآثار تدل بشكل واضح على أثر حضارى آسيوى (٤) . هذا فى حين تشير آثار البدارى إلى مصدر جنوبى من منطقة القرن الافريقى أو منابع النيل الأزرق كما سبق .

على أن هناك كشوفا جديدة بمصر خلال السبعينيات ترجع إلى العصر الحجرى القديم ولكنها تتجاوز كل حضاراته السابقة فى القدم ، بحيث تنسخ ببساطة كل نظريات أصولها الأجنبية . وأهم هذه الكشوف ثلاثة : سيوة ، النوبة ، جنوب الصحراء الغربية .

---

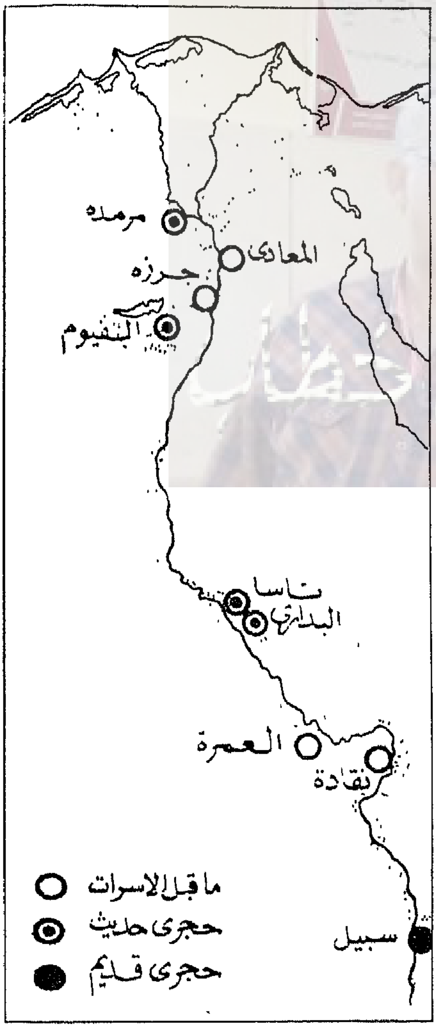
(1) M. Aurouseau, "Distribution of population", G R., Oct. 1921, P. 568.

(٢) بيك وفلير ، الازمنة والأمكنة، ص ١٦٤ .

(٣) السابق ، ص ١٦٦.

(٤) السابق ، ص ١٦٤ .

ففى سيوة عثر على بقايا حضارة زراعية تم تحديدها بالكربون المشع ١٤بنحو ١٢ ألف سنة قبل الميلاد ، أى على الأقل ضعف عمر اقدم الحضارات التى سبق العثور عليها فى الوادى ، وبهذا ، وبعد ان كان اتجاه الرأى يذهب إلى أن الزراعة بعد ان بدأت فى مصر منذ ١٢ الف سنة قبل الميلاد ماتت على ضفاف النيل نتيجة الفيضانات المدمرة والجفاف المستشرى وصعوبة الحياة بالتالى ،اثبتت هذه الابحاث الحديثة استمرار وبقاء الزراعة المصرية كاملة فى الواحات حتى ٦٠٠٠ سنة قبل الميلاد على الاقل ، فلئن كان الوادى هو المشتل الأول للزراعة المصرية ، فلقد لعبت الواحات دور الخزانة الحافظة لها حتى عادت منها إليه كالمعقل الاخير فى نهاية المطاف .



شكل ١١ — مواقع حضارات مصر القديمة فيما قبل التاريخ .

اما فى النوبة فلقد كشفت الحفائر عن ادوات صوانية بوادى الكوبانية شمالى اسوان يرجع تاريخها الى اكثر من ٣٠ الف سنة كذلك عثر على رحايات قديمة فى منطقة توشكى ترجع الى نحو ١١,٥٠٠سنة وتدل بذلك على طحن الغلال ومعرفة زراعة الحبوب . واخيرا فقد عثر فى جبل عدى بالنوبة على مقبرة بها آلاف من الجماجم قدر عمرها بنحو ١٠ آلاف سنة ، وقد دعا هذا كله البعض الى القول بأن الزراعة نشأت اول ما نشأت فى النوبة ، وان اول انسان زرع الارض كان هناك وليس فى اى مكان آخر كفلسطين او العراق .. الخ .

اما فى جنوب الصحراء الغربية ، فإلى الغرب من ابو سمبل بنحو ١٠٠ كم وجدت بمنطقة جبل النبطة أدلة على استئناس الحيوان منذ ٨١٠٠ سنة وعلى هذه الأسس الجديدة لايستبعد ان يكون الانسان المصرى هو أول من عرف

الزراعة وإستئنس الحيوان ، وقد تغنى هذه الاسس ايضا عن نظرية الواحات وتعود بالنشأة الى الوادى نفسه مباشرة.

قبل الأسرات

اذ ننتقل الى الحضارات ماقبل الأسرات ، التى تنقسم الى المبكرة او السفلى والمتأخرة او العليا ، نجدها تمثل تطورا ارقى وترتبط مراحلها ببعضها البعض تطوريا .كما تشير على الجملة الى بداية العلاقات الخارجية الواسعة النطاق شمالا وجنوبا خارج مصر ، فضلا بالطبع عن تميزها باضافة النحاس الذى يدل دائما على الاتصال بسيناء وقد كانت اكواخ القرى تبنى اولا مغروسة فى التربة بعمق متر تقريبا ، وتبطن جدران الحفرة بالقش او الحطب ، ثم يستكمل البناء مرتفعا فوق الارض مغطى بالطلاء ، وكان هذا المسكن اولا دائريا او كروى الشكل ، ثم تحول بالتدريج الى الشكل المربع ، كما استخدمت فيه مواد اقوى كالخشب والحجارة (١).

واهم حضارات ماقبل الاسرات اربع هى العمرة ، جرزة ، سماينة ، المعادى . فالعمرة اقدمها ، وهى حضارة محلية ظهرت فى جنوب الصعيد ، وتسمى احيانا بنقادة الاولى (٣٤٠٠ - ٣٠٠٠ ق . م) (٢) ، وبها تأثيرات بدارية واضحة . أما آثارها فتشمل مساكن ومقابر وانواعا مختلف من الفخار الملون عليها رسوم لحيوانات مثل فرس البحر والزراف والتمساح وكذلك لنباتات وقوارب واشخاص . هذا عدا الالات والادوات والاوانى الحجرية ، الى جانب الذهب الذى يشير إلى الاتصال بالنوبة ، وهناك اخيرا بعض نباتات غريبة تدل على الاتصال بشرق البحر المتوسط .

اما حضارتا جرزة وسماينة فى مصر الوسطى فمتداخلتان بحيث تمثل الاخيرة امتدادا للاولى ، حتى اطلق عليهما معا حضارة نقادة الثانية (٣٠٠٠ - ٢٨٠٠ ق . م) بل ثبت عند البعض ان سماينة ليست الا خرافة chimera والمهم ان مصدر هذه الحضارة المركبة قد يكون شمال مصر فى الدلتا وتخومها الصحراوية ثم انتشرت فى مصر الوسطى (٣) . وهى بعامة ارقى من العمرة ، كما يبدو ان كثافة السكان فيها كانت اعلى والنمو اكبر (٤) ففيها ارسيت قواعد الزراعة المصرية :

(1) Butzer, P. 51, A. Badawy, A history of Egyptian architecture, Cairo, 1954, vol. I.
(2) Robert-P. Charles, I oc, cit.
(3) Huzayyin, P. 312..
(4) Frankfort, P. 42.

استصلاح الاراضى الزراعية بازالة الاحراج وتجفيف المستنقعات وحفر الترع وبناء الجسور ، تحديد المواسم الزراعية حسب الفيضان ، تحديد السنة والشهور ، تعدد الحرف والصناعات والمهن بما فى ذلك التجارة البعيدة المدى مع الشرق الادنى ، تطور المساكن وظهور البيوت ذات الجدران الاربعة ، تطور الحياة الدينية وظهور المقابر ، بل وربما معرفة الكتابة ، يضاف الى هذا تطور بالغ فى الآلات الحجرية والفخار اشكالا والوانا ورسوما ، ومن الاوانى الفخارية مايشبه الاوانى السورية حتى ليظن ان تجار الزيت السوريين هم الذين ادخلوها الى مصر ، وان استبعد البعض ذلك لطول الرحلة واحتمالات كسرها .

اما حضارة المعادى فتمثل حضارة الشمال او الدلتا ، وهى تتبع نقادة الثانية ، بينما يراها البعض من نسل حضارة مرمدة وابو غالب احدث حضارات الحجرى الحديث ، تشمل آثارها قرية كبيرة بهامساكن ومقابر ومواقد ومخازن حبوب ، عدا الفخار الملون والادوات والاوانى الحجرية والخشبية والتماثيل ، وكذلك بقايا حيوانات الزراعة ويشير الفخار بصفة خاصة الى اتصالات مع فلسطين ، كما تشير المعادن الى الاتصال بسيناء بطبيعة الحال .

وكما حاول البعض رد اصول حضارات مصر الحجرية الحديثة الى مصادر خارج مصر ، فكذلك فعلوا بحضارات ماقبل الاسرات ، وكذلك لا تعليق لنا إلا ماسبق ان قلناه فعلى اساس انواع الفخار التى عثر عليها خلال الفترة والمنقوش على نمط السلال ، هناك مثل بيترى من يرى لها اثرا ليبيا ، كما يرى نيوبرى ان هناك جماعة هاجرت من حافة الدلتا الغربية ومريوط ، ولكن الرد أن ليبياصحراوية جافة بدرجة لا تتفق بيئتها مع انماط السلال ، كذلك فعلى أساس انواع اخرى من الفخار، ذهب البعض الآخر الى انها سورية الاصل ، ربما وفدت من شمال سوريا فى عصر ماقبل الاسرات الاوسط ، بل وربماجلب اصحابها معهم زراعة الكتان اذا لم تكن قد عرفت من قبل فى مصر . بل يذهب نيوبرى الى ابعد من هذا فيدعى ان هؤلاء المهاجرين قد اخترعوا الكتابة الهيروغليفية بعد ذلك حين استوطنوا مصر ، وفى عصر ماقبل الاسرات الاوسط ايضا ، الذى امتاز بالاوانى الحجرية ، يأتى البعض بسكان جبال البحر الاحمر او شعب وادى الحمامات الذى هبط الى وادى النيل بعد ذلك (١).

تلك بايجاز هى حضارات ماقبل الاسرات ، وبنظرة عامة نستطيع أن نرى أنها

(١) الأزمنة والأمكنة ، ص ١٦٧ ـ ١٦٨ .

تمثل مرحلة انتقالية من الناحية التكنولوجية وواضح انها هى المرحلة التكوينية الشاقة التى تسد معظم تلك الثغرة او الفجوة الواسعة بين سنة ٧٠٠٠ ق . م وسنة ٣٢٠٠ ق . م ، وتمثل الحلقة الصلبة بين حضارة الحجرى الحديث بمستواها المحدود بالضرورة وبين مستوى الحضارة الفرعونية كما انفجرت مع الاسرات بمركبها المعروف ، او قل بين المرحلتين الجنينية والانفجارية فى تاريخ الحضارة المصرية القديمة ، او بين مرحلتى الهمجية والحضارة عند تشايلد او - افضل - بين «الثورة الزراعية الاولى» و«الثورة الزراعية الثانية» ، او اخيرا - وخيرا - بين «الثورة الزراعية» و «الثورة المدنية» كما يعبر تشايلد ايضا ، والواقع ان هذا التصنيف الاخير هو خير تقسيم يكفل لنا الوضوح والدقة ولهذا فليكن نقطة ارتكازنا فى دراستنا للحضارة الفرعونية فيما بعد .

النظرية المضادة

غير ان من الضرورى اولا ان نتوقف هنا لنعرض لنظرية احدث تناقض كثيرا من معطيات النظرية الكلاسكية السابقة فى نشأة الحضارة الاولى وتكاد تنقضها . وقد كانت البدايات الطبيعية للنظرية الجديدة هذه على يد الجغرافى الألمانى بسارجة، ثم استكمل آخر نهاياتها الحضارية الاركيولوچى بوتزر ، وعلى هذا يمكن ان نقسم المناقشة الى جانبين : الاساس الفيزيوغرافى والفرضية الاركيولوچية (١).

الأساس الفيزيوغرافى

فلقد أعاد بسارجة النظر فى نظرية تشبيه بيئة النيل قبل التاريخ ببيئة السد الحالية ، ووجد أنها خاطئة ولا صحة لها ، وذلك لسببين جوهريين ، اولا ، ان النظام النهرى للنيل يتألف من فصلين ، فصل المياه العالية فى الفيضان حين يغرق الوادى كله ، وفصل المياه المنخفضة فى التحاريق حين تنحسر المياه ، وكنتيجة لهذا يمتاز الوادى بثلاثية الشطوط الطبيعية العالية جنب النهر ، ثم الاحواض الواسعة ، ثم سلاسل البرك والغدران او المستنقعات الخلفية فى اوطأ حواف الوادى عند حد الصحراء كذلك كان لكل نطاق من هذه الثلاثية مركبه النباتى الخاص الملائم ، فعلى الشطوط المرتفعة تجمعات من السنط والاثل والجميز ، وفى الاحواض اعشاب قصيرة وحشائش طويلة وشجيرات صغيرة وفى المستنقعات الخلفية فقط يظهر البردى واللوتس والبوص والغاب .

---

(1) Butzer, P 47 - 85.

اما اقليم السد ، على العكس ، فلا يعرف ، اولا ، نظام المياه العالية والمنخفضة الفصلى نظرا لأن كل مياهه تأتى من بحيرات هضبة البحيرات ، ومن ثم فإن الاقليم غارق كله تحت المياه باستمرار وطوال العام ، مع حياة نباتية مناسبة بالطبع ، ثانيا ، يمتاز إقليم السد براوسب بحيرية بلايستوسينية شديدة السمك والامتداد ، فالحوض الحالى يمثل بحيرة قديمة تحولت الى مستنقع عظيم ، وهذا المستنقع لا يفتأ يمتلىء بالرواسب العضوية وغير العضوية ، ومن هنا جاءت الجزر النباتية العائمة ومستنقعات البردى وغير ذلك من معالمه النباتية الشهيرة ، ولكن لاشطوط طبيعية عالية هناك ولا احواض ، وهذا بالدقة هو الفارق الحاسم بين مورفولوچية السهل الفيضى الطبيعى لنهر النيل قبل التاريخ وبين اقليم بحيرة السد القديمة التى تحولت الى مستنقعات بحر الغزال اليوم .

وعلى هذا فان التشبيه الكلاسيكى الشائع لوادى النيل فى مصر ماقبل التاريخ بمستنقعات السد الحالية والذى يمثل فكرة محورية فى كل اركيولوچيتها وقبله «من أسف» كثير من الجغرافيين والعلماء ، انما هو محض خطأ فى رأى بسارجه . واذا كان لارسن Larsen قد عثر على نوع من النبات يدل بطبيعته على بيئة مستنقعية او كالادغال فى وادى النيل فى عصور جرزة ، فقد وجد بوتزر ان الرواسب التى تم فيها هذا الكشف ليست نيلية بل بلايستوسينية . كذلك فان اية ادلة على ان مستوى قاع النهر او منسوب الفيضان كانا اعلى فى اى وقت مضى مما هما عليه الآن لا تغير من مورفولوچية السهل الفيضى .

معنى هذا كله ان مساحة المستنقعات والبرك والبحيرات الدائمة في الوادى كانت صغيرة ، ان لم تكن تافهة ، حتى فى بداية التعمير والسكنى قبل فجر التاريخ . وكان الجزء الأكبر من السهل الفيضى يتألف من الاحواض التى تغرق فصليا كل عام كما هى الحال الآن تماما ، وبالتالى فليس اخطأ من فكرة ان الوادى كان غاصا مختنقا بالأدغال والآجام الكثيفة الكثة سوى فكرة انه كان منطقة طرد للحياة خاليا منها ، على العكس ، كما يقول بوترز ، كان بيئة صالحة جدا وجاذبة تماما للحيوان والانسان .

فعلى الشطوط المرتفعة التى لا يغرقها الفيضان إلا بضعة اسابيع كل عام كان يمكن منذ فجر الحياة ان تقوم القرى والحلات والسكنى ، بالمثل على حافة الصحراء، حيث تقدم المستنقعات أيضا رصيدا من طيور وحيوان الصيد ومابين الاثنتين كان يمكن للانسان دائما بعد ان تنحسر مياه الفيضان أن يبذر حبوبه فى التربة الرطبة أو يرعى ماشيته وقطعانه على الحشائش والاعشاب الغنية المرعة ،

وقبل حلول الفيضان التالى يكون المحصول قد تم حصاده ، بينما تنسحب القطعان للمرعى اما على الشطوط العالية أو على الحافة الصحراوية .

على هذا كله – تستطرد النظرية – فإن عملية إزالة واستصلاح المستنقعات لم تكن ، كما هو الظن الشائع ، النشاط الاساسى للانسان فيما قبل الاسرات او الدولة القديمة . والادلة التاريخية متوافرة على استمرار وجود هذه المستنقعات الخلفية حتى نهاية الدولة الحديثة والرعامسة والأسرة العشرين ، بدليل رحلات الصيد العديدة إلى هناك .

واخيرا ، فلئن كانت هذه الصورة الايكولوجية مثالية فى بيئة الوادى اى الصعيد، فقد عوضت مناطق ظهور السلحفاه فى الدلتا عن ضعف نمو الشطوط العلية وعن انخفاض الأحواض الى ذلك الحد الذى تتحول معه الى مستنقعات وبرك ولقد كانت ظهور السلحفاة ، الى جانب هذا ، أوسع مساحة مما هى الآن بكثير ، حيث ان رواسب الطمى من حولها كانت اقل سمكا وارتفاعا ، فعلى حواف هذه الجزر الرملية اذن كان يمكن للقرى ان تقوم ، بينما كانت الارض الصالحة فسيحة ، دون منطقة مستنقعات على الاطلاق او على الاغلب ، وبعبارة اخرى ، لم تكن الدلتا اقل صلاحية وجاذبية للحياة والسكان من الصعيد .

الفرضية الأركيولوچية

حسنا ، اذا كان ذلك كذلك ، فان السؤال الذى يثور هو : لماذا اذن لم نجد حلات السكنى القديمة قبل التاريخ الا على اقصى اطراف الوادى الصحراوية؟ الرد ، اولا، ان هذا الحكم يتجاهل كثيرا من المقابر التى عثر عليها دون قرى معها ، غير ان هذا يحتم ان نفترض لها قرى بادت واندثرت ، ثانيا ،أن ليس من المحتم ان الدفن كان يتم فى الصحراء اذ ليس ثمة مايمنع ان يكون فى قلب السهل الفيضى . ثالثا ، من المؤكد ان هناك حلات كثيرة مطمورة تحت الطمى سواء فى الصعيد او الدلتا ، والاستنتاج كما ينتهى اصحاب النظرية الجديدة هو ان كل الدلتا ، فضلا عن الصعيد ، كان كلها مرصعا بالقرى والحلات منذ بدأ اقتصاد انتاج الغذاء من نحو ٧٠٠٠ سنة على الأقل .

اما عن حجم وكثافة السكان ، مادام الأمر كذلك فإن بوتزر يقدر كل سكان الوادى والدلتا من آخر جامعى الغذاء النهائيين terminal food- gatherers بعد نهاية الحجرى القديم الاعلى حوالى ٥٠٠٠ ق . م بنحو ١٠٠٠ نسمة فقط ، والتقدير مبنى على أساس معدل الكثافة العالمى الذى يعطيه بريدوود وريد لمثل هذه

الجماعات والذى يبلغ ٥ نسمة لكل ١٠٠ كم٢ ، وعلى اساس احتساب نحو ثلث مساحة وادى النيل لبند المستنقعات وللاستصلاح اللاحق فى الفيوم ثم توسع السهل الرسوبى الطبيعى فيما بعد ، وهذا الرقم المتواضع جدا يكفى للدلالة على مستوى الحضارة الى ماقبل العصر الحجرى الحديث .

وقد يكون من المفيد هنا ، على سبيل المقارنة ان نذكر تقديرا آخر لسكان مصر فيما قبل اقتصاد الزراعة ، ففى تقدير كيث ان كثافة السكان فى هذه المرحلة البالغة الطول ، التى سادها اقتصاد الجمع والصيد ، والتى يسميها بالعصر الاولى primal period تمييزا لها ككل عما بعدها ككل وهو العصر مابعد الاولى post-primal، فى تقديره ان الكثافة هى شخص واحد فى كل ميل مربع من الاراضى الصالحة . وعلى اساس ان الظروف الصحراوية كانت قد حلت ، وتحددت السكنى بمساحة الوادى البالغة ١٢ الف ميل مربع ، فان مجموع سكان مصر فى ذلك العصر يناهز ١٢ الف نسمة وهذا يبلغ ١٢ مرة مثل تقدير بوتزر .

ورغم ان اكثر من نصف هذه المساحة فى الدلتا وأقل من النصف فى الصعيد، فقد كان الصعيد أفضل كأراضى صيد ، ولذا يمكننا ان نقسم عدد السكان بين الاقليمين بالتساوى تقريبا ، ولما كان طول الصعيد نحو ٥٥٠ ميلا ، فان سكانه الـ ٦٠٠٠ تتوزع تلقائيا فى مجموعات بمعدل ٩ اشخاص على مدى كل ميل من النهر . واذا فرضنا ان كل مجموعة محلية تحتل رقعة تمتد نحو ١٠ اميال بطول النهر ، فان حجمها الكلى رجالا ونساء واطفالا جدير بأن يدور حول ٩٠ نسمة ، وبهذا يكون سكان الوادى فى الصعيد مقسمين بين نحو ٥٥ جماعة محلية منفصلة ، ولنا بعد هذا ان نفترض نفس التقسيم فى الدلتا ، مما يعطى مصر كلها مائة ونيفا من هذه الوحدات المحلية الاولية ، ولسوف تتضخم هذه الوحدات فى الحجم ، ولكنها ستقل فى العدد بالالتحام والاندماج ، وذلك مع الزراعة فى العصر الحجرى الحديث (١)

مع هذا العصر الاخير . نعود من جديد إلى تقديرات بوتزر فعلى اساس تقدير بريد وود وزميله ايضا لكثافة ١٠٠٠ نسمة لكل ١٠٠ كم٢ ، فان سكان وادى النيل فى مصر يصلون الى مابين ١٠٠,٠٠٠ ، ٢٠٠,٠٠٠ نسمة ، وهى نسبيا ثورة سكانية بلاشك ، اما فى عصر ماقبل الاسرات فمن الصعب التقدير لكن يمكن الجزم بأن لا اكثر من نصف سكان مصر كانوا يعيشون على حافة الصحراء ،

(1) A new theory, P. 301.

أخيرا ، ومن دراسة توزيع الأدوات الحجرية السابقة للحجرى الحديث يصل بوتزر إلى أن الإنسان كان قد سكن وادى النيل نفسه بصفة عامة منذ ٢٥,٠٠٠ ق . م على الأقل ، وبصفة مطلقة منذ ١٥,٠٠٠ ق. م أى أن الإنسان كان قد تحرك إلى داخل منطقة وادى النهر قبل مجئ العصر الحجرى الحديث بنحو ١٠ آلاف إلى ٢٠ ألف سنة . وهذا يتعارض تماما مع كل أسس نظرية عصر الجفاف – العصر الحجرى الحديث الكلاسيكية التى يسخر منها بوتزر ومن دعاتها ابتداء من تشايلد وتوينبى إلى فرنكفورت وغيره .

فعنده أنه لا اجتماع الانسان والحيوان فى الوادى أدى ، كما قال تشايلد ، إلى استئناس الحيوان ، بل ظلا فيه معا لنحو ١٠ آلاف سنة على الأقل قبل بدء الزراعة. ولا هو اندفع إلى الوادى ، المهجور فرضا ، ليحوله بديناميته إلى ما أصبح أرض مصر كما يصور توينبى ، بل لقد كان يقطن هذا الوادى فى قناعة وبلا دينامية كما يبدو قبل أن يبدأ طريقه إلى الحضارة الزراعية . لا ، ولا الجفاف حول الوادى من كتلة كثة إلى أرض صالحة للسكنى كما يقول لنا فرنكفورت ، فان الجفاف لا يؤثر على نهر متدخل exotic كالنيل يستمد ماءه من خارج منطقته .

بالمثل – يستطرد بوتزر – تنهار وتسقط نظرية « هبوط » الانسان أو نزوله من الهضبة إلى الوادى ، تلك النظرية الفجة الأسطورية كما يدمغها . كذلك فان نظرية سكنى الانسان للمدرجات النهرية البلايستوسينية فى طريق نزوله إلى الوادى هى مجرد جهل بمعنى ومغزى المدرجات ، لا أكثر . وإنما كان الانسان ، يضيف بوتزر ، على راحته الكاملة على كل من الصحراء والوادى منذ العصر الحجرى الأسفل فصاعدا ولو أنه تركز قرب الأخير فى المراحل الأكثر جفافا كما منذ نهاية الحجرى القديم الأوسط على نحو ما رأينا .

من هذا كله يصل بوتزر إلى أن هناك فجوة كبيرة فى مصر بين آخر جامعى للغذاء وأول زراع الحجرى الحديث الأصلاء مثل مرمدة . أى أن مرحلة الحضارة النباتية vegeculture ومرحلة الزراعة البازغة incipient agriculture الانتقالية تمثل حلقة مفقودة فى مصر . ولذا فانه يتساءل عن أصل الحجرى الحديث بها ، ويذهب فى تفسيره إلى تيار حضارى من نوع ما من الهلال الخصيب حيث عثر على مثل تلك المرحلة الانتقالية . ورغم أن هذه مجرد نظرية بلا برهان ، فانه يشير إلى أن مرمدة ظهرت بعد بدء فترة العصر الحجرى الحديث المطيرة بوقت طويل ، وكذلك متأخرة عن أول زراع فى الهلال الخصيب بألفى سنة على الأقل ، وأن عصر الجفاف ما بعد الجليد لم يدفع إلى الانتقال من جمع الغذاء إلى انتاج الغذاء بأى

شكل ، لا ولا حفز الانسان إلى أن يسكن وادى النهر لأول مرة ليبدأ عملية صرف المستنقعات ، تلك العملية غير الضرورية أصلا . وكل ما فعل جفاف نهاية البلايستوسين أنه أعطى دفعة لضرورة تركز السكان فى أنسب المناطق وهى النهر وذلك قبل بداية الزراعة المحلية بعشرة آلاف سنة على الأقل .

وعلى النقيض تماما من نظرية الجفاف والاتجاه إلى النهر كأصل الحجرى الحديث – يمضى بوتزر – فان سكنى الصحراء حققت كثافة وأهمية لم تعرفها وذلك بعد الانتقال إلى انتاج الغذاء . فهناك كثير من المحطات الحجرية الحديثة والنحاسية على طول هوامش الوادى من مرمدة حتى النوبة العليا وعلى امتداد الصحراء ابتداء من الجلف إلى الخارجة وسائر الواحات وهضّاب الصحراء الليبية إلى صحراء مصر الجنوبية الشرقية ووادى الخريط ...إلخ . وقد تعرف هانز فينكلر Winkler على ست مجموعات إثنية على أساس رسوم الكهوف والصخور ، من أهمها « الصيادون الأوائل » المعاصرون للحجرى الحديث المصرى وحضارة العمرة ، وكانوا يسكنون أصلا صحارى النصف الجنوبى من مصر. ومنها كذلك من يسمون « سكان الجبال الأصلاء » ، وهم رعاة ماشية ظهروا أيام العمرة وربما كانوا أجداد البشاريين ، وسكنوا أراضى الصيادين الأوائل ولعلهم امتصوهم بالتدريج . ومنها أخيرا « سكان النيل الأوائل » الذين يبدو انهم كانوا أهم من نشر حضارة جرزة ، ويرتبطون بما يسمى سفن نقادة

ولقد شهد العصر الحجرى القديم الأعلى والعصر الحجرى الأوسط الصحراء الكبرى وهى شبه خالية من السكان ، ولم يتم إعادة تعمير مرتفعاتها بالانسان إلا مع قدوم أول المجتمعات الزراعية إلى وادى النيل . والواقع أنه قد حدث انفجار سكانى بعد ٥٠٠٠ ق . م يوازى السكنى الجديدة فى كل أجزاء الصحراء الكبرى ، لا بسبب زيادة امكانيات اقتصاد انتاج الغذاء ، وإنما بسبب تحسن المناخ وزيادة المطر فى بعض مرتفعات الصحراء . وبذلك شهد الألف الخامس قبل الميلاد مجموعة حضارية مترابطة نوعا من « الصيادين الأوائل » يحتلون مرتفعات الصحراء من الأطلسى حتى البحر الأحمر . وقد بلغ السكن والاتصالات الحضارية عبر الصحراء الكبرى قمة نادرة خلال العصر الحجرى الحديث بفضل فترة مطرها ٥٠٠٠ – ٢٣٠٠ ق.م

وخلاصة القول عند بوتزر أن جماعات عديدة ولكنها غير معروفة من البشر سكنت الجزء الأكبر من مصر فى عصر ما قبل الأسرات ، مثال ذلك التامحو الليبيون الذين سكنوا الواحات أثناء الدولة القديمة ، كل ذلك قبل ختام فترة مطر الحجرى الحديث . وقد أدى انتهاء هذه الفترة نهائيا إلى إخلاء مرتفعات الصحراء

الكبرى ، كالجلف والواحات ، من السكان قبل الألف الأولى قبل الميلاد ، الأمر الذى كان له انعكاساته التاريخية على مصر فى الأسرة السادسة . وفى الدولة الحديثة لم يعد جيران مصر الصحراويون يلعبون أى دور فى مصر العليا ، واقتصر الصراع مع الرحل على استبس الساحل الشمالى .

ولقد اتفق التوسع الفجائى والدرامى فى حضارات الحجرى الحديث القائمة فى الهلال الخصيب منذ ٧٠٠٠ ق .م على الأقل ، عبر الشرق الأوسط والبحر المتوسط وأوروبا وعبر مصر إلى الصحراء الكبرى ، اتفق مع بداية الظروف الرطبة بعد ٥٠٠٠ ق . م . وبالمثل ، لعل الظروف نفسها دفعت الانسان إلى ملء فراغ الصحراء الكبرى ونشر الحضارة عبر كل النطاق الجاف من العالم القديم .

نقد النظرية

تلك هى الخطوط الرئيسية فى النظرية الجديدة فى الانتقال من العصر الحجرى القديم إلى الحديث فى مصر . واضح تماما أنها النقيض المطلق للنظرية الكلاسيكية السائدة ، قل كالصورة وسالبها . ولعل أخطر ما فيها أنها لا تجعل الحضارة الزراعية نبتا أو انبثاقا محليا كالنظرية الكلاسيكية ، بل تعود إلى نظرية الأصل المستورد، الأصل الآسيوى ، من الرافدين ، لتفسير بدء الزراعة فى مصر . فهى تجرد مصر من أبسط بذور أصالتها الحضارية . ولعل هذه أيضا هى أضعف ما فى النظرية ، لأنها ترتبها على أسس واهية للغاية وهى الحلقة المفقودة فى مصر من العصر الحجرى الأوسط .

كذلك فإنها لا تفسر كيف ولماذا يقيم الانسان فى وادى النيل ، الصالح للسكنى تماما كما تذهب النظرية ، عشرة آلاف سنة أو أكثر دون أن يعرف الاستئناس ثم ما الذى يمنع أصلا من تعدد الأصول أو الاختراع المستقل ؟ ولماذا يكون كل من يدخل مصر قبل التاريخ وبعده من الرعاة ، إلا هؤلاء الزراع القادمين وحدهم من الرافدين ؟ على أن هذا كله أدخل فى مناقشة أصل الحضارة عامة كما سنرى .

كل ما نستطيع أن نقوله الآن هو أنه بينما يبدو الجانب الطبيعى من النظرية الجديدة معقولا وممكنا ، فان الجانب الحضارى لا يترتب ولا يلزم بالضرورة مثلما يبدو غير مقنع إلى حد بعيد . بل يمكن القول إنه نجح فقط فى هدم النظرية القديمة دون أن يقدم بديلا إيجابيا لها.

وعلى الجانب الحضارى ، فان الكشوف والبحوث الحديثة فى السبعينيات فى

أرجاء مصر الصحراء والوادى قد جاءت كما رأينا نقلة خطيرة إلى الأمام (أم نقول الخلف ؟) لكل كرونولوچيا الحضارة المصرية وضعتها من جديد فى مقدمة السباق الحضارى فى كل منطقة الشرق الأوسط والأدنى القديم ، كما سدت الثغرة الواسعة المقولة فى مصر بين نهايات الحجرى القديم وبدايات الحجرى الحديث ، عبر الحجرى الأوسط ، وبين ما قبل الأسرات فالأسرات، فأكدت بذلك أو أعادت تأكيد الاستمرارية الأساسية فى الحضارة الزراعية المصرية ، مبرزة كذلك عنصرا جديدا فى القصة هو التكامل البيئى - الحضارى أو الجغرافى - الأركيولوچى بين الوادى والواحات أو بين النيل والصحراء ، وناسخة بذلك كله فى النهاية نظرية استيراد الحضارة الزراعية من خارج مصر .

أصل الحضارة ؟

السؤال الآن : هل كانت هذه الثورة الحضارية المصرية الوحيدة فى العالم ؟ وإذا لم تكن ، فهل هى الأولى ؟ لقد كشف البحث عن حضارات من الثورة الزراعية الأولى والثانية فى أكثر من منطقة خارج مصر ، تكثر بينها جميعا أوجه التشابه - ولكن ليس التماثل - وأهمها العراق حيث حضارة سومر وبابل وآكاد ، ثم حوض السند حيث حضارة هارابا وموهنجو دارو . وسيلاحظ أن ثلاثتها أودية أنهار فيضية فى نطاق صحراوات العالم القديم ، وثلاثتها كالأحواض تحيط بها الجبال أو الصحراء من ثلاث جهات أما الجهة الرابعة فتتصل بالبحر مباشرة (١) ، فالنهر يعطى قاعدة الحياة ، والجبل والصحراء قاعدة الحماية ، والبحر قاعدة الاتصال .

نشأة الحضارة إذن فى هذه المناطق لم تكن صدفة أو اعتباطا . فبغير حتم جغرافى ، كانت البيئة الجغرافية هنا مثالية لقيام الحضارة فى القديم ثم لاستمرارها وبقائها بعد ذلك لآلاف السنين . المناخ المعتدل المتغير ، وجود أنسب أنواع النبات والحيوان فى العالم للزراعة والاستئناس ، الأنهار المتدخلة التى تدعو إلى الرى ، ندرة المعادن والأخشاب التى تؤدى إلى التجارة ، إلى جانب الحماية الصحراوية - تلك جميعا هى خامات مثلما هى عناصر البيئة ، بينما كانت البيئة مسرحا طبيعيا لما حدث فعلا بالضبط . أو كما يقول كون « ليحرص المؤرخون والأركيولوچيون على ألا يتركوا الانطباع بأن نظم النيل والدجلة - الفرات أصبحت مواطن الحضارات القديمة الراقية بطريق أى نوع من أنواع الصدفة . وإنما كان

(1) East, Geog. behind hist., P. 156.

الأمر خطة عامدة وضعها الجغرافى الأعظم » (١).

على الجانب الآخر ، هناك اتجاه نحو التوسع فى تحديد المواطن الأولى الممكنة لاكتشاف الزراعة خارج منطقة الشرق الأوسط القديم . فعند كارل ساور أن من المراكز الممكنة ، إلى جانب منطقة البحر المتوسط حتى السند المركزية ، هناك جنوب شرق آسيا والصين وإثيوبيا (٢) ، بينما يضيف ميردوك مركزا آخر فى غرب إفريقيا عند ثنية النيجر . وفى تقدير بريد وود أنه ليس ثمة ما يمنع من أن تكون جنوب شرق آسيا وغرب إفريقيا مراكز ممكنة ، إلا أن الدليل الأركيولوچى الفعلى يعوزها تماما (٣). كذلك فحتى فى حدود الشرق الأوسط القديم ، يترك البعض كلا من مصر والعراق ليعطى الأولوية إلى كل من فلسطين وسوريا ، بينما يعطيها البعض الآخر لكل من قزوين والتركستان .

ومهما يكن الأمر فليس من السهل أن نعرف على وجه اليقين أين نشأت الحضارة بالتحديد فى أى من تلك الأودية النهرية ، وإن كان الأرجح أن نشأة الزراعة لم تخرج عن إطارها العام . فهل نشأت فى موطن واحد ثم انتشرت منه إلى المواطن الأخرى ، أم نشأت مستقلة فى أكثر من موطن واحد ثم انتشرت حتى تقابلت وتقاربت ؟ ومن الأسبق إذا تعددت الأوطان ؟ حول هذه القضايا الخلافية تعددت المدارس وتضاربت ، ويمكن القول إن لكل نظرية بلا استثناء مدرستها ، إن لم نقل إن لكل باحث « موقعه المدلل pet site » (٤). على أننا نستطيع منهجيا أن نصنف كل هذه الاتجاهات فى مذهبين أساسيين متعارضين وعلى طرفى نقيض : الانتشارية diffusionism ، والتطورية evolutionism . فالأخيرة ، على أساس وحدة العقل البشرى ، تؤمن بأن أى مجتمع فى المرحلة المناسبة من النمو التكنولوچى والاقتصادى والاجتماعى قادر على أن يصل إلى نفس الاختراع الواحد إذا ما توافرت امكانياته . أما الانتشارية فتجادل بأن كل اختراع أساسى إنما حدث تاريخيا وكأمر واقع مرة واحدة فقط ، ولا حيلة لنا فى هذا الأمر الواقع (٥) .

وبمزيد من التفصيل ، فان مدرسة الانتشاريين لا ترى إلا موطنا وحيدا للحضارة انتشرت منه إلى مراكز ثانية فثالثة حتى غطت وجه الأرض . وإذا كانت

---

(1) Coon, Caravan, P. 19, 23.
(2) Carl O. Sauer, Agricultural origins and dispersals, N.Y., 1952.
(3) Whyte, P. 74.
(4) Ibid., P. 75.
(5) Childe, Progress & archaeology, P. 57-8.

مصر والعراق هما عادة الموطن المختار لهذه المدرسة ، فقد ظهر اتجاه محدث نسبيا ولكنه ضعيف نوعا يرى أصلا مشتركا وأوليا لحضارات مصر والعراق والسند مركزه سوريا وأطراف هضبة الأناضول (١). أما من التطوريين ، فثمة أولا مدرسة « الاكتشاف أو الاختراع المستقل parallelism , origination » التى ذهبت إلى تعدد المواطن مع استقلالها التام فى النشأة . وقريب منها اتجاه يقول بالتعدد والاستقلال ولكن على أساس أن كل موطن نشأ نتيجة لتفاعل أصحابه النهريين والجماعات المحيطة به مباشرة (٢) . وأقوى منهما الاتجاه الذى يذهب إلى التعدد والاستقلال دون أن يستبعد بعض تفاعلات وتبادلات ثانوية لا تنال من مبدأ النشأة المستقلة . ولعل هذا هو الاتجاه السائد الآن والمقبول . وهو فى جوهره حل وسط وموقف توفيقى بين الانتشارية والتطورية . وإذا كانت مواطن النشأة المستقلة بحسب نظرية التعدد قد تحددت عموما فى مصر والعراق والسند ، فيبدو أن الأبحاث الحديثة تتجه إلى اعتبار حضارة السند أحدث بكثير أو قليل ، بحيث لاتقف على قدم المقارنة مع الأولين ، إن لم تستبعد حقا كموطن أصلى على الاطلاق ، حيث يرجح البعض أن الزراعة إنما أدخلت إليها من الغرب (٣).

وهكذا نجد أن المناقشة قد صفت نفسها بنفسها بالتدريج لتنتهى فى الأعم الأغلب عند جمهرة العلماء إلى تعدد مستقل ثنائى ينحصر فى قطبى مصر والعراق. وهنا صار السؤال هو : فى البدء كانت مصر أم العراق ؟ أى أن المشكلة أصبحت مشكلة الأولوية . وهذه ترددت بينهما جيئة وذهابا من وقت إلى آخر فى ذبذبات ثلاث . فحتى الثلاثينيات أو الأربعينيات كان الاجماع أقوى على أن مصر هى أصل الزراعة والحضارة ، ومنذ الحرب الأخيرة مال البندول إلى العراق ، وأخيرا وفى السنوات القليلة الماضية فقط عاد يجنح إلى مصر من جديد .

المدرسة المصرية

فالجولة الأولى تمثلها « الانتشارية » التى قادها إليوت – سميث وبرى ويفرز . ولئن كان الأول بالذات قد أصبح علما على هذه المدرسة أو معلما ، فيحسن أن نذكر أن كثيرا من العلماء قبله بكثير كانوا يعدون مصر أم الحضارة والمهم أن المدرسة ترى فى مصر ، مصر العليا بالذات ، أصل الحضارة فى العالم أجمع قامت منذ

---

(1) East, op. cit., P. 155, 173.
(2) Childe, Man makes etc., P. 135-6.
(3) Whyte, P. 109.

٦٠٠٠ سنة على يد « الجنس الأسمر » أو « أبناء الشمس » كما يسمون المصريين القدماء ، وقد اطلق سميث على هذه الحضارة «حضارة الشمس والحجر Heliolithic culture» ، وهي تسمية قد لا تعبر عنها تماما كما لاحظ هـ . ج . ولز ، ولذا دعاها برى «بالحضارة الآركية Archaic» . وجوهر النظرية ان هذه الحضارة هى من خلق البيئة النيلية اكثر منها صنع الجنس الاسمر ، فلقد كان تفرد النيل دون كل انهار العالم القديم بنظام فيضى معين هو الذى جعلها رائدة المدنية .

سيناريو الزراعة

كيف ؟ ببساطة فإن النيل يقدم كل عام درسا عمليا فى أوليات الزراعة ، والطبيعة قد رسمت الطريق للانسان والقت عليه محاضرة زراعية متكررة من خلال النيل ، والزراعة من جانبها إنما تأصلت عن طريق تقليد الطبيعة ، فهى اكتشاف أكبر مما هى اختراع ، اذ ان ماكانت تقوم به الطبيعة تلقائيا بدأ الانسان يقوم به صناعيا فلقد وجدوا انه حيثما فاض ماء النهر اصبحت الارض خصبة وخرج منها النبات الطبيعى فالزراعة اذن من صنع وخلق نظام الفيضان الدورى للنيل .

وفى كل الاحوال فإن الزراعة ، كالنار ، هى عند سميث اكتشاف حدث فجأة وطفرة ، وليس نتيجة عملية تدريجية تطورية ، فإنه إما زراعة وإما لا زراعة كما يقول . والمصريون لم يجلسوا يفكرون فى وسيلة لفلاحة الارض ، كلا وانما عرفوا الزراعة ~~بالصدفة~~ وعلى غرة ودون جهد أو مشقة عرفوها ، يعنى ، بقانون الصدفة الرياضى البحت الذى من المحتم بمقتضاه ان يقع أحد ما مرة ما على حل ما لمشكلة ما ، والخلاصة من ثم ان النيل هو استاذ الفلاح ، والفلاح تلميذ مقلد للطبيعة ، وخير تلميذ هو ذلك العبقرى الذى لاحظ الفيضان وضبط النهر ، فكانت جائزته الملك والألوهية . لقد علم النيل المصريين الزراعة والرى .

ولقد كانت الخطوة الأولى الصعبة ، واهم فترة فى تاريخ الانسان ، هى حين بدأ يشق قنوات ضحلة لينشر الماء على مساحة اوسع فبعدها عرف بالتجربة والخبرة اين يجب ان تعمق او ترفع مستوياتها ... الخ أى نشأ نظام الحياض ، ولعل معرفة معالجة التربة بعصا او بفأس بدائى نشأت بعد ذلك عن ملاحظة سكان الوادى ان الأرض التى تطؤها اقدام وحوافر الحيوان تفره فى محصولها من الشعير اكثر من غيرها ، فبدأوا يقلدون الحافر hoof بالفأس hoe، وقد كانت الحبوب ، القمح والشعير اساسا ، هى اساس كل شىء ، وليس صحيحا فى هذا الصدد مايقال من ان الانسان عرف زراعة الكروم والنبيذ اولا ثم طبق طرق زراعته هده على

الحبوب فيما بعد ، ولو ان تزوينر يقترح ان زراعة الخضروات ربما سبقت زراعة الحبوب (١).

ومن المشكوك فيه عند سميث بعد ذلك ان يكون الانسان قد استأنس الحيوان ، اى حيوان ، الا بعد ان عرف الرى على شاطىء النيل ، فالأرجح ان الصيادين من قبل لم يعرفوا قيمة اللبن كغذاء . كذلك فلربما كان الانسان حينذاك يعتمد على الغذاء الحيوانى اكثر منه على الغذاء النباتى كالفواكه البرية والجذور ، اى لم يبدأ كآكل اعشاب ، لان علم التشريح والفيزيولوچيا المقارنة قد اثبتا ان تركيب القناة الهضمية للانسان تعادل فى طولها بالنسبة لجسم الانسان نسبتها فى الحيوانات آكلة اللحوم أكثر منها فى الحيوانات آكلة الأعشاب.

ولربما كذلك سكن الانسان البدائى فى الاعم الاغلب عند شواطىء البحار وضفاف الانهار ، معتمدا فى غذائه على السمك والمحار والزواحف ، بينما كانت حصته من النباتات ضئيلة ، وعلى اية حال فالملاحظ عموما أن البلاد التى تنمو بها الفواكه النباتية بريا كالموز والجوز لم تقم فيها حضارة ومن ثم فقد كان الاعتماد على الحبوب فى مصر ، إلى جانب الحيوان المستأنس ، عاملا طفريا وجديدا تماما فى التاريخ البشرى .

ولقد كانت اولى نتائج هذه الطفرة ثورة ديموغرافية كبرى بمقياس العصر ، هى بلا شك الاولى من نوعها فى العالم ، كما لم تلبث ان تحولت إلى ثورة عالمية حين انتقلت حضارة الزراعة المصرية الجديدة الى بقية اجزاء العالم ، وقبل ذلك فى العصر الحجرى القديم كان كل سكان العالم قلة محدودة جدا ، متباعدة عناصرها تماما فى عزلة كاملة كالجزر ، مما كان له تأثيره على عملية تكوين وتشكيل الأجناس ، اما بعد تلك الثورة الديموغرافية فلم يطفر سكان العالم عدديا فحسب ، بل وتقاربوا ايضا جغرافيا وتواصلوا وتداخلوا فاختلطوا ، فكان ذلك نقطة تحول فى عملية تشكيل الأجناس والسلالات .

صرح الحضارة

اما داخل مصر ، فقد تقاطرت بعد الزراعة كل إنجازات الحضاره ، فإغراق الفيضان للاراضى المنخفضة كل عام اضطر السكان إلى السكنى على الاكوام ،أى

---

(1) F.E. Zeuner, Cultivation of plants. In Singer et al A history of technology, Oxford, 1954, P. 353-375.

دفعهم إلى التجمع على شكل قرى . وفى القرية بدأ التنظيم الاجتماعى يظهر ، بما فى ذلك حتى عادة ارتداء الملابس بعد ان كان العرى عند الرحل حالة طبيعية ، ثم الزراعة كما تطلبت كثيرا من الفنون والاختراعات والآلات التابعة ،اعطت وقت فراغ كافيا لتوجيه النشاط البشرى الى اشباع هذه الحاجات ، ومنها المعادن.

وعن الأخيرة ، يرى اليوت – سميث أن لون النيل الأخضر ولون الشعير الأخضر جعلا للون الاخضر اهمية خاصة فى حياة المصريين ،هى التي امتدت الى الملاكيت ، ذلك الحجر الاخضر الذى ربما من فرط استعماله عرفوا استخراج النحاس من مادته الخام ، فكان هذا بدوره بدء عصر المعادن والانقلاب الهائل الذى ترتب عليه فى الصناعة .

وفى النيل كذلك ظهرت السفن ، وفى كتابه «الملاحون القدماء Ancient Mariners» اثبت درايل فورد بيقين أن السفن عرفت واخترعت لأول مرة بمصر . وصناعة السفن غير ممكنة الا بعد معرفة صناعات النجارة والمعادن جيدا ، والادلة كافية على أنها عرفت لأول مرة بمصر ايضا ، بل ان المصريين ايضا، يضيف سميث ، هم اول من عرف الذهب ، وهم الذين اعطوه تلك الأهمية السحرية التى اصبحت صفة عالمية له بعد ذلك .

ومن الناحية الاجتماعية ، كان توزيع المياه الفيضية بعدالة ضرورة أولية لبقاء المجتمع . فالزراعة الفيضية تفرض تركيز السلطة كلها فى يد رجلٌ واحد لضمان العدالة المائية وللتنبؤ بحجم الفيضان القادم والنظر إلى الامام للتخزين . من هنا ظهرت الملكية من ناحية ، ومن ناحية اخرى منح الملك الصفة غير البشرية أو الطبيعية اى ظهر التأليه ، وهذا وذاك يرتبط كلاهما بنظام الطوطمية التى يؤكد سميث ان مصر هى الوحيدة التى تساعد فيها الظروف البيئية على خلقها . ومن تأليه الملكية ظهرت الحاجة الى الحفاظ على جسمه ، فكان التحنيط ، ففكرة الملكية والتحنيط كلتاهما إذن من صنع الزراعة والبيئة النيلية.

فضلا عن هذا ، ففى القرية ايضا ظهرت الافكار الدينية والدين ، فعلى حين كان الرحل يتركون الميت حيث مات وكما مات ، فالان مع اجتماع الناس فى قرية فلقد استحال ذلك لاسباب صحية واقتصادية ، فكان لابد من دفن الموتى بعيدا فى الصحراء ولكن الصحراء «فريجيدير» طبيعى ممتاز حفظ الاجسام ، فخيل الى عقلية المصرى البسيط ان الميت لم يمت حقيقة مادام جسده كما هو ، من ثم اتجه الى الاهتمام به فى حياته الاخرى بوضع الطعام والشراب والادوات معه فى القبر ، منذ ذلك مع التحنيط زيادة فى [illegible] ومع الاهتمام «بمساكن» الموتى هذه ، كان تشييد المقابر التى تحولت الى مصاطب ثم إلى اهرامات ... الخ

الدين وعقيدة الحياة الاخرى وحفظ الموتى هكذا اذن ادت الى خلق او دفع النجارة (صنع الاكفان) والى فن البناء (المقابر بأشكالها) . كذلك فان ادراك العلاقة بين النهر والزراعة خلقت الحساب والتقويم ، حين ربطوا بين الفيضان وبين الشمس والنجوم وحيث كانت الشعرى اليمانية تعين بدء الفيضان ، وهنا سلبت الشمس الاهمية من القمرالذى ربما كانوا يربطون بينه وبين النهر فى السابق ، مثلما سلبت من النهر قدسيته فيما بعد فأخذت عبادة الشمس وأشعتها تحل محل عبادته.

تفرد مصر

ذلك سيناريو نشأة الزراعة والحضارة كما يصوره اليوت – سميث . ولكن يبقى السؤال الجوهرى : لماذا مصر، ومصر بالذات ؟ يرد سميث بأنه قد يبدو من غير المحتمل لأول وهلة ان يبدأ الانسان الزراعة بالرى ، ومع ذلك فإن الحقيقة الثابتة هى أن أول آثار الحضارة انما وجدت فى اقاليم جافة تماما مثل مصر والعراق . ويؤكد سميث ان من الخطأ الجسيم تلك الاراء الحديثة التى تبحث عن ارض خرافية او اسطورية اخذ عنها المصريون معرفة الزراعة والحبوب ثم اقلموها هم حسب بيئة النهر اقلمة رى بدل المطر ، وقد اثبت توماس تشيرى Cherry ان الرى والزراعة عرفت لأول مرة بمصر ، وبالتالى الحساب والهندسة واوجه القمر والشمس والنجوم .. الخ .

اما لماذا مصر ، مرة اخرى ، فلأنها هى الوحيدة فى العالم كله التى تنفرد بنظام فيضان نهرى دورى سنوى يتفق مع دورة المناخ الفصلى السنوية بحيث يلائم الاثنان معا دورة النمو الفصلى للحبوب خاصة القمح والشعير والدخن والكتان باختصار دورة الفيضان تتلاءم تماما مع دورة زراعة القمح والحبوب ، فالفيضان يتم فى اواخر الصيف وأوائل الخريف ، ثم تبدأ المياه فى الانحسار فى اواخر الخريف ، حيث يكفل انحدار الوادى الطبيعى الصرف الجيد والخلو من المستنقعات الراكدة . فتكون الارض جاهزة تلقائيا لتتلقى البذور ، وذلك ايضا فى انسب موعد لبذر القمح ، ثم ان جفاف المناخ صيفا يجعل هذه البذور فى الأرض بمأمن من الحشرات والآفات ، وبعد ذلك يكون الفصل البارد فى الشتاء قليل البخر جدا ومناسبا جدا لنمو النباتات بينما خلال الربيع وأوائل الصيف ترتفع الحرارة بالتدريج فى ايقاع يلائم نضج المحصول ثم حصاده .

مثل هذه الظروف الطبيعية ليس لها مثيل فى العالم القديم برمته سواء فى الرافدين او الجانج والسند أو انهار الصين . ففيها جميعا لابد من وسائل صناعية للرى .

ومن الصعب ان نتصور ان يصل الانسان فيها فجاءة الى هذه المعرفة المعقدة . بل الادنى الى المنطق ان يتعلم الانسان اولا من الطبيعة بالتقليد فى بيئة تقوم بالعملية تلقائيا ، ثم بعد ذلك تنتشر معرفة الرى ، ومعهاالزراعة ، الى هذه البلاد ، والطبيعة تعطى هذا الدرس فى مصر ، ولكنها لا تعطيه فى اى من تلك البلاد جميعا.

فى العراق ، مثلا ، مصدر الفيضان هو الثلوج الذائبة فى مرتفعات ارمينيا فى اواخر الربيع ، اما صيفا فان المطر منعدم ، واذا كان ثمة مطر قليل ففى الشتاء . هكذا يصل الفيضان الى قمته فى نهاية مايو ، وفى يونيو ترتد المياه فتنحصر بين ضفتى النهر ، ولكن هذا انما يكون فى قلب الصيف ، ولذا تجف الارض بسرعة جدا ويتحول الطمى الى تراب تذروه الرياح فى ايام معدودات ، لهذا فاذا ظهرت بعد الفيضان بادرات فى السهل الفيضى فإنها لا تلبث ان تذوى وتموت قبل ان تبلغ مرحلة النضج ، اى ان الفيضان وحده وبطبعه لاينبت نباتا ، من هنا فاذا ما اريد استغلال هذا الفيضان للزراعة فلابد اولا من معرفة التحكم فيه وضبطه ، والحضارة السومرية لم يمكن ان تقوم الا بعد معرفة الرى الصناعى وضبط الفيضان ، وهذا غير ممكن محليا .

ومايقال فى هذا عن الدجلة والفرات يقال تماما عن الجانج والسند ، اما انهار الصين ، حيث الفيضان من صنع المطر الموسمى الصيفى ، فلا محل لزراعة حبوب القمح والشعير بطبيعة الحال . وهكذا ، فى الخلاصة ، فان الظروف الطبيعية والبيئية لا ولم تسمح بقيام زراعة الا فى مصر ، ثم منها انتقلت معرفة الرى والزراعة الى بقية اجزاء العالم الخارجى.

ولقد جاءت حاجة مصر بعد ذلك الى الاخشاب لبناء السفن وغيرها فدفعت بها الى الشام وسواحل اللفانت وكريت وشرق افريقيا وبلاد العرب حتى وصلوا الى الخليج العربى ليبذروا هنا وهناك بذور الحضارة فى كريت مرة وفى عيلام وسومر مرة اخرى ، وفى كل هذه المناطق لم يأخذ المستقبل كل حضارة مصر بل انتخب منها عناصر معينة ، فهذا هو ميكانيزم الانتشار الطبيعى ، ولذا لم يلبث الرأسمال الحضارى المستعار فى كل حالة ان تطور فى خط خاص به كالحضارة السومرية فى بابل والمينوية فى كريت ، فلم تكن تلك اذن مجرد مستعمرات حضارية مصرية انتقلت .

هكذا يصل اليوت – سميث ، بعد نشأة الحضارة لاول مرة فى مصر ، الى عملية انتشارها منها الى الخارج مع التجارة والملاحة . وقد اطلق سميث على هذه العملية اولا هجرة الحضارة ، ولكن انتقال الحضارات ممكن بمجرد الاحتكاك ، ولذا عاد فدعاها انتشار الحضارة ، وقد بدأ الانتشار اولا الى كل اركان الشرق القديم

المهمة ابتداء من سومر وعيلام فى العراق الى كريت ، ومن تلك المحطات ازداد انتشارا الى كل اركان العالم القديم ، ثم عبر من الاخير الى العالم الجديد ، وبهذا انتهى سميث الى ثلاثة مبادىء عامة هى عالمية انتشار الحضارة المصرية ، ثم وحدة الحضارة العالمية لاشتقاقها من جذر واحد ، ثم استمراريتها مع انتقال المشعل دائما من يد الى يد (١).

تقييم نقدى

هذه النظرية الكاسحة – وكاسحة هى بالتأكيد ! – لقيت رواجا كبيرا واكتسحت الميدان العلمى فى حين ما . ولكن الانتقادات لم تلبث ان وجهت اليها بعنف ، وكانت أهم هذه الانتقادات ثلاثة . اولا ، ان القول بأن كل اركان وعناصر وافكار الحضارة برمتها قامت فى موطن واحد هو مصر قول بالغ التطرف والمغالاة ، وقد ردت المدرسة الانتشارية بأن الزراعة فرضت بالفعل كثيرا من الاختراعات والافكار الحضارية ولكن ليس كلها .

ثانيا ، ان النظرية تنفى إمكان اعادة أى اختراع او فكرة مرة أخرى مما يتنافى مع وحدة العقل البشرى وحتى مع قانون الصدف ، وقد دفع الانتشاريون بأنهم لم يقولوا بهذا ، غير ان الذى حدث بالفعل ان ذلك لم يحدث تاريخيا .

ثالثا ، استحالة وصول الآثار الحضارية من مصر الى المناطق البعيدة كأطراف القارات وكالعالم الجديد مثلا بسبب عامل البعد الجغرافى السحيق ، ولكن الانتشاريين يجيبون بأن الامر ليس انتقالا او احتكاكا مباشرا بل غير مباشر عن طريق عديد من الحلقات والمحطات الثانوية والثالثة ... الخ

فى وجه هذه الانتقادات او على ضوئها ، قبل البعض الانتشارية بتعديلات خاصة فهناك من أخذ بها مع اضافة العراق وسوريا واليونان كمراكز اختراع جنبا إلى جنب مع مصر ، وهناك من قبل الانتشار من اى من هذه المراكز الاربعة مع نفى حدوث العكس ، اى الانتشار من اى مركز آخر إلى اى من هذه المراكز . واخيرا فإن هناك ، مثل برستيد فى كتابه Conquest of civilization من قبل الانتشار من اصل واحد هو مصر الى كل العالم القديم ، ولكن ليس الى العالم الجديد حيث المركب الحضارى والزراعى مختلف جذريا ومستقل النشأة ، وعلى

(1) In the beginning, Lond., 1928.

العكس من هذا تماما موقف امبلونى Imbelloni الذى ينفى حدوث اى انتشار حضارى داخل العالم القديم ، ولكنه يقول به بين العالم القديم ككل والعالم الجديد (١).

الطريف بعد ، انه فى خضم هذا المعترك الفكرى حول الانتشارية من مصر ، مازال هناك الى وقتنا هذا من يعود اليها بصورة لا تقل اصرارا وان تكن اشد اختلافا . ففى السنوات الاخيرة فقط اعلن استاذ بهارفارد ، بارى فيل Bary Fell، نظرية جديدة وغريبة عن الانتشار الحضارى بل والجنسى لمصر فى المحيط الهادى والعالم الجديد فى عصر تاريخى متأخر للغاية هو العصر البطلمى ، وفيما يبدو لنا فإن النظرية محض اسطورية ، غير علمية على الاطلاق ، ولا تستقيم مع حقائق الانثروبولوچيا الطبيعية فضلا عن الادلة التاريخية ، لكننا نوردها هنا لمجرد السجل وكنموذج للانتشارية المتطرفة .

فعلى اساس مزدوج من التراث الفولكلورى واللغة ، انتهى فيل الى أن سكان نيوزيلند الاصليين ، الماورى ، هم فضلا عن حضارتهم المادية سلالة منقولة بالكامل من نسل المصريين القدماء ، فمنذ ٢٢ قرنا ارسل بطليموس الثالث بعثة بحرية لكشف المجاهل المجاورة ، خرجت من الاسكندرية بقيادة الضابط ماوى ، فاجتازت البحر الاحمر الى الهندى حيث تتبعت سواحله حتى الهند وماجاورها ، لكن العواصف الموسمية قذفت بالبعثة الى جزر اندونيسيا وماشرقها حتى دخلت الهادى، فعبرته بكامله الى السواحل الغربية للامريكتين الجنوبية كالشمالية (حيث أعلنت ضمها لمصر!) ثم عادت البعثة فتخللت جزر الاوقيانوسية حتى استقرت فى نيوزيلند واقامت بها نهائيا ، وربما شجع على هذا الاستيطان الدائم اعتدال المناخ فى الوطن الاب .

ومن نسل هذه المستوطنة جاء الماورى ، الذى ينتسب اسمهم الى قائدها ماوى نفسه ، والذين هم بذلك من سلالة مصرية لا من اصل بولينيزى كالمقرر انثروبولوچيا وكما أن اساطير الماورى انفسهم تشير الى ان اجدادهم دخلوا الجزيرة من وراء البحار (أية اساطير لاتفعل ؟) ، فان تحليل فيل للغتهم يؤكد كما يقول تشابهها مع لغة مصر البطلمية السائدة حينئذ وهى الديموطيقية وبالتالى اشتقاقها منها .

مهما يكن الامر ، فليس من شك اذن فى ان النظرية الانتشارية ، بقدر ماتضم من حقائق راسخة وآراء سديدة ، تنطوى ايضا على كثير من المبالغة والتطرف وربما الاسراف فى الخيال ، ولذا فهى اليوم شبه مهجورة ، يرفضها الاكثرون

(1) G. Elliot-Smith, The diffusion of culture, Lond., 1930.

ولايكاد يذكرها احد ، وانما نذكرها هنا لا قولا او قبولا بها جميعا ، بل استكمالا للمناقشة العلمية ، ولتكون مثالا حيا على نظرية نصف ميتة ، وحتى ندرك انه لانهائية مطلقة فى الاصول الاولى السحيقة ، وعندنا ان من الممكن ان ناخذ من النظرية جانب النشأة دون الانتشار ، او الاصل بغير النقل ، بمعنى ان مصر وان تكن اصل الزراعة الراقية ومهد قاعدة الحضارة فليس من الضرورى ان تكون اصل كل شىء فيها ولا فى العالم بعد ذلك .

وليس معنى هذا ان الانتشار كعملية حضارية لا وجود له بل ، هو حقيقة تاريخية ثابتة ، وانما على نطاق محلى او اقليمى ، واغلب الباحثين يقبلون حدا ادنى من الانتشار ، ومن مصر بالدقة ، لكنهم يرفضون الحد الاقصى الذى ذهبت اليه مدرسة سميث وبيرى ، ولهذا فنحن ننتهى معهم الى القول بالانتشارية الاقليمية دون الانتشارية العالمية ، وليس هناك اقل شك او اعتراض على ان الحضارة المصرية قد انتشرت فى حوض البحر المتوسط الشرقى والشرق الاوسط القديم وخاصة فى مراكز اشعاع استراتيجية مثل جبيل فى فينيقيا وكريت فى ايجه (١).

اما نحو الجنوب ، فان المتفق عليه ان حضارة شاهيناب قرب الخرطوم فى السودان والتى يؤرخ لها بأواخر الالف الرابع ق. م انما تمثل انتشارا او هجرة فى اوائل الالف الثالث لحضارة دير تاسا والبدارى ، كما ان القمح والشعير منذ ذلك التاريخ والكتان والعدس والعنب والنخيل بعده دخلت السودان من مصر القديمة . وبالمثل انتشرت الحضارة المصرية المبكرة غربا على طول ساحل البحر الى شمال أفريقيا .

كذلك فخلال الالف الاول ق . م وصلت معرفة الحديد من مصر ، كما تؤكد سونيا كول ، الى السودان (حضارة مروى) ومنها الى السودان الغربى (تشاد) وغرب افريقيا (النيجر) غربا ، ثم جنوبا الى هضبة البحيرات (حضارة الباجندا) بل وربما إلى منطقة روديسيا (حضارة زيمبابوى) فى اقصى افريقيا الجنوبية (٢) . وفيما بعد خلال العصر الفرعونى وصلت سائر المعادن المصرية الى كثير من اجزاء افريقيا جنوب الصحراء ، كما تدل التماثيل الفرعونية البرونزية والنحاسية التى عثر عليهاهناك ، والخلاصة ان الانتشار الحضارى من مصر فى حدود اقليمية معينة هو حقيقة تاريخيةلا تقبل الجدل .

---

(1) Brodrick, Tree of human history, P. 104.
(2) Sonia Cole, Pre-history of East Africa, Lond., 1954, P. 278 ff.

المدرسة المعارضة

غير ان المشكلة ان هناك من لا يرفض الانتشارية من مصر فحسب ، وانما ايضا مصر كأصل للحضارة بل وحتى كموطن لحضارة اصيلة على الاطلاق ، وهذا الاتجاه الذى يجعل من حضارة مصر حضارة مستوردة مستعارة مجلوبة ودخيلة بالضرورة ، بدأ مبكرا فى فترة مابين الحربين لكنه تزايد باطراد فى السنوات الاخيرة ، فمن قبل لخص كيث الموقف بأنه ، وقد زاد علمنا بحضارات جنوب غرب آسيا زيادة هائلة فيما بين الحربين ، فقد اتضح ان وادى السند انما يقع على نهاية منطقة الحضارة ومصر على النهاية الاخرى ، بينما ان هضبة ايران بموقعها المركزى المتوسط هى الموطن المرجح لبدء انقلاب الزراعة التاريخى والحضارة . «وكان المصريون والهنود مقلدين اكثر منهم خالقين» .

وفى حالة مصر - يستطرد كيث - فان هناك ادلة على انها تلقت مهاجرين فى وقت مبكر ، وذلك من غرب آسيا عموما ومن العراق على وجه التخصيص ، ففى ابيدوس عثر على هياكل ترجع الى الالف الخامس ، اى فى وقت جاء السومريون الى بابل بحضارة عبيد Ubaid وقد وجد من الناحية الانثروبولوچية ان هذه الهياكل تختلف تماما عن هياكل مصريى ماقبل الاسرات ولكن تشبه هياكل اور الكلدانية ، فلقد كان الرأس والمخ كبيرين ، الاخير فى حجم مخ الاوروبى الحديث ، فى حين ينقص حجم مخ ماقبل الاسرات عن هذا المتوسط بنحو ١٠٠ سم٣ . بالمثل حضارة تاسا ، التى ترجع الى اوائل الالف الخامس معاصرة بذلك حضارة تل خلف فى العراق ، او قد تكون من اواخر الالف السادس ، ففيها ايضا تبدو الجماجم آسيوية اكثر منها مصرية الاصل.

أما أن البقايا الاسبق لفن الزراعة فى مصر اقدم من اى شىء عثر عليه فى آسيا - يضيف كيث - فأمر مشكوك فيه وعلى هذا ينتهى الى أن لآسيا فى الحساب الصافى والختامى الادعاء الاقوى ، ثم يعود الى مزاعمه العنصرية المرفوضة عن تلك الخصائص العقلية التى قصر فيها المصريون وبرز البابليون ، القيادة والمبادرة والخلق والابتكار ، فيختتم مفسرا او مفلسفا «واضح ان اضافة قليل من الخميرة البابلية الى العجينة المصرية كفيل بأن يكلل بالنتائج السعيدة ولقد كان شىء من هذا القبيل هو الذى حدث بالفعل فى فجر الحضارة » (١).

هذه النغمة نفسها ، ولكن بصيغة اخرى ، يعبر عنها بوتزر بإصرار فى تاريخ

(1) N new theory, P. 299-300.

احدث . «مما يزداد ادراكنا اليوم» يقول هو ، «ان جراثيم الحضارة المصرية كانت نتاج احتكاك مثمر بين قوم أصلاء من صيادى آخر العصر الحجرى القديم من ناحية والجماعات الحضارية والإثنية الجديدة التى جاءت من منطقة الهلال الخصيب من الناحية الاخرى ، فهؤلاء يبدو انهم احضروا معهم الافكار الاساسية فى استئناس النبات والحيوان» ، وهو لا ينسى ، بعد ،ان يشبه هذا التلاقى او التلاقح بما حدث فيما بعد ايام الفتح العربى والعصر الاسلامى حين «سبق تلاحم مشابه بين العنصر المصرى وعنصر الشرق الادنى المرحلة الثانية من حضارة مصر الحضارة الاسلامية» (١).

وكالعادة ، فان منهم من يجادل بأنه إذا كانت آثار الحضارة الفرعونية هى اقدم الآثار الراقية التى عثرعليها ، فما ذاك الا لأن مناخ مصر الصحراوى الجاف هو ببساطة الذى ساعد على حفظ جميع ماكان من حضارتها ، بحيث تصور البعض انها اصل الحضارة ، (ولكن من الممكن الرد على هذا موضوعيا بأن هناك مناطق بها كثير من البقايا مع ان مناخها ليس صحراويا) (٢).

وعدا هذا كله فان هناك مشاكل عويصة خاصة بالموطن الاصلى لاستئناس كل من النبات والحيوان على حدة ، ثم بكل نوع او صنف منها وحده ، فابتداء يرفض البعض وحدة الموطن الاول لاكتشاف الزراعة ولاستئناس الحيوان معا ويفصل بينهما تماما ، مثال ذلك منجين الذى يرى موطنا منفصلا لكل من الزراعة والرعى على حدة (٣). كذلك ، وسواء للزراعة او الاستئناس ، فان النظرية الاصولية من دى كاندول حتى فافيلوف تفترض ان الموطن الاول لابد ان يكون حيث تكثر وتتنوع الانواع البرية ، فمنها وحدها يمكن للانسان ان يستأنس ثم ينتخب ويهجن .. الخ (٤) .

وعلى هذه الاسس ، يرى البعض ان من الممكن ان تكون مصر الموطن الاصلى للشعير الذى ثبت نموه بها بريا ، اما القمح فلا (٥) ، ومع ذلك فثمة ادلة على قدم وأصالة بعض انواع القمح فى مصر وانتقالها منها الى كثير من المناطق المجاورة ومن جهة اخرى فلقد عثر على الزيتون والتمر ضمن مخلفات الالف الرابع قبل

(1) Butzer, P. 44 - 45.
(2) Elliot-Smith, Human history.
(3) Whyte, P 74.
(4) Sauer, loc. cit.
(4) Coon, Caravan, P. 34

الميلاد فى كل من مصر وفلسطين على قدم المساواة على انه يبدو ان فلسطين هى المهد الاصلى للبرسيم الذى تعرفه مصر الآن جيدا (١).

ثم هناك آخرون يقولون بامكانية نشأة الزراعة فى مصر ، اما استئناس الحيوان فلا (٢) ، ولكن الثابت ان الحمار وحيوانات اخرى اصيلة فى مصر ، فالحمار استؤنس بها وبالنوبة منذ الالف الخامس قبل الميلاد وبقايا الخنزير شائعة فى ماقبل الاسرات ، كما ان استئناس الاغنام استئناسا مستقلا فى مصر امر غير مستبعد رغم الادلة على تأصله فى مناطق اخرى عديدة كذلك ، ويعتقد هايشلهايم ان استئناس القط والبط والاوز فى مصر تأخر نسبيا (٣) ، لهذا كله يعود آخرون فيقبلون بامكانية استئناس الحيوان فى مصر كموطن اول ، ولكنهم من الناحية الاخرى لا يرجحون مصر كموطن اول للزراعة المختلطة نظرا لغياب الاغنام البرية بها (٤) .

كذلك فثمة رأى يشكك فى امكانية بدء الزراعة فى مرحلتها الجنينية فى انهار ضخمة يصعب التحكم فيها كالنيل ، وان الانهر الصغيرة قد تكون مشتلا معقولا ، أو على الاقل ففى الاودية الصحراوية الصغيرة التى تصب فى النيل على حواف الهضبة مثل هذا المشتل وعدا هذا وذاك يحتج آخرون بأن من الصعب أن نرى كيف ان نظاما تطور تحت الظروف الاستثنائية والخاصة بوادى النيل يمكن زرعه فى العراق او ايران او غيرهما بظروفهما المختلفة جدا والاقل ملاءمة (٥) ، وعموما ، وعلى اية حال ، فهناك من قد لا يرفضون احتمال نشأة الزراعة فى مصر ، ولكنهم بكل تأكيد يرفضون الزعم بانتشارها على النحو الكاسح الخرافى الذى تصوره الانتشاريون .

المدرسة البابلية

ومن ثم انتقل الجدل الى العراق حيث ظهرت مدرسة الاصل البابلى للحضارة Panbabylonians، ومنها جاك دى مورجان وشفاينفورت ولينارد وولى وكرفورد وغيرهم . ومن هذه المدرسة اتجاه يقول بأصل آسيوى للحضارة المصرية ، وأنها مشتقة من حضارة سومر ، كما فعل دى مورجان ، ورتب البعض لهذا هجرات

(1) Whyte, P. 87-89.
(2) Davison, P. 33.
(3) Whyte, P. 90 - 91.
(4) Childe, Man makes, P. 67.
(5) Id., P. 66.

بشرية لغزاة من بابل وسومر اقتحمت مصر ونشرت فيها تلك الحضارة ، ومنهم من أتى بهذا الغزو من الشمال عن طريق الدلتا ، ومنهم من جاء به - تحت اسم «جنس الاسرات» او «الجنس الجديد» - من الجنوب عن طريق البحر الاحمر - ثنية قنا ، بل هناك من جمع بين الغزوين والطريقين فى وقت واحد ! (١) وبغير تفاصيل ، فان هذه النظريات جميعا لا تعتمد الا على الاساطير الخرافية .

بالمقابل ، يحاول البعض ان يربط بين النظرية البابلية وبين نظرية عصر الجفاف بطريقة اقليمية معينة ، فلما كان المطر فى نطاق الصحراء قد اخذ يتناقص فى اعقاب العصر الجليدى ابتداء من الشرق اولا ثم تجاه الغرب بعد ذلك ، فمعنى هذا أن الجفاف قد اصاب حوض الرافدين قبل وادى النيل ، وبذلك بدأت دورة العصر الحجرى الحديث فى الاول اولا ، فكان أسبق الى الزراعة والحضارة الزراعية بكل مركباتها وعناصرها .. الخ . على ان هذا الاساس الطبيعى للنظرية لا يكفى وحده وبهذه الميكانيكية المفرطة البساطة ،والا لكان منطقيا ان يكون السبق لحوض السند اكثر وذلك بحكم موقعه الشرقى اكثر .

ومن الناحية الاخرى فلم يثبت بأى دليل قاطع أو مقنع سبق الحضارة البابلية تاريخيا ، ولا ان الحضارة المصرية القديمة انحدرت عنها او اشتقت منها ، فان نقول بأن الحضارة المصرية جاءت من اصل بابلى او سومرى لمجرد ان للمصريين القدماء رواية قديمة بأن اجدادهم اتوا من الجنوب ، او لأن رسومهم ونقوشهم تتضمن سفنا ذات مقدم او مؤخر مرتفع كتلك التى عرفتها بابل ، او لأن الصقر حورس بكل ماله من وزن فى الميثولوچيا المصرية القديمة مشتق من الطائر العربى المعروف حتى الآن بالحر ، فذلك ادعاء عريض جدا يقوم على اساس واه جدا بحيث تبدو النظرية كلها فجة بالغة الركاكة.

ثم ان هناك فيما يلوح حلقة مفقودة فى المناقشة كلها ، لعلها هى أصل اللبس كله . فاذا كانت هناك عناصر معينة فى الحضارة المصرية تبدو شمالية أدخلت فى مصر العليا ، فليس بالضرورة أن تدل على مصدر آسيوى أيا كان ، فلعلها ان تكون من اصل دلتاوى لا نعرف عنه شيئا بعد ، والواقع أن الدلتا هى الحلقة المفقودة الحقيقية فى سلسلة تطور الحضارة المصرية حتى الآن ، وقد يسفر البحث فى المستقبل عما يملأ هذه الثغرة .

وحتى اذا افتراضنا الاصل البابلى جدلا ، فليس من المعقول ان يأتى عن طريق

(1) Myres, Dawn, P. 64 - 5.

البحر ، وبهذه اللفة المتطوحة ، فى فجر التاريخ وبدايات الحضارة ، ولقد كان اتصال مصر والعراق عبر كل مراحل التاريخ المعروف هو عن طريق البر ، طريق الهلال الخصيب ، ولم يكن قط عن طريق البحر . كذلك فلقد كانت كل الحركات والمؤثرات التى دخلت مصر مبكرا او متأخرا هى لرعاة اساسا ، فلماذا نستثنى شذوذا واحدا للزراع على هذا البعد ودون اى دليل مباشر ؟

اما ان اجداد المصريين القدماء اتوا من الجنوب ، فهذا كما رأينا يمكن أن ينصرف الى الحاميين الشرقيين ، وهو بالفعل الذى يصدق عليهم ، وهذا بدوره يعنى ايضا أن اجداد المصريين الاوائل دخلوا مصر اولا كرعاة ، مثلهم مثل البجا الآن ، ولم يحضروا معهم الزراعة وانما هم قد اكتشفوها وطوروها فى بيئتهم وبيتهم الجديدين فى مصر كانجاز حضارى محلى اصيل ، وهذا دليل آخر على ان الزراعة في مصر لم تبدأ مستوردة دخيلة ، على الاقل فى حدود مايخص هذا المصدر الجنوبى .

على الجانب الاخر ، فان البابليين انفسهم يقولون ان الحضارة اتتهم من رجل برز من مياه الخليج العربى ، والثابت ان المصريين هم الشعب الوحيد الذى عرف بناء السفن فى فجر التاريخ ، كذلك فان بيئة العراق الجغرافية كما راينا ابعد ماتكون عن المثالية لزراعة الحبوب ولا تصلح لمعرفة الرى الصناعى وضبط الفيضان الا منقولة عن بيئة اخرى اصلح وانسب بالطبع ، اما عن تشابه الحضارتين القديمتين المصرية والسومرية - البابلية تشابها شديدا فحقيقة تاريخية لاشك ، ولكن مجرد التشابه وحده كما يعرف كل انثروبولوچى لايكفى لوحدة الاصل (١) . وحتى اذا دل على وحدة الاصل ، فالارجح ان يكون التأثير فى اتجاه مصر - العراق لا العكس .

كذلك فحتى لو كانت حضارة سومر ارقى من الحضارة المصرية ، كما يعتقد البعض خطأ، فليس ذلك دليلا على الاولوية ، والواقع ان حضارة سومر وبابل ظهرت فجأة وبصورة ناضجة ، بحيث قد تبدو من ناحية ارقى ولكن من ناحية اخرى بلاجذور محلية او اصول ذاتية ، فمثلا يؤكد جوردون تشايلد التشابه بين حضارة مصر ماقبل الاسرات وبين حضارة سوسة ماقبل الطوفان Pre-diluvian ويرى ان الاخيرة ارقى واقدم ، ثم ينتهى الى ان الاولى نشأت عنها .

غير ان الواقع ان حضارة مصر ماقبل الاسرات تنقسم الى ثلاث مراحل متطورة ، المبكرة، الوسطى ، والمتأخرة ، وحضارة سوسة كما شخص تشايلد انما

(1) Clark Wissler, American Indian, N.Y., 1922, P. 152.

تشبه حضارة مصر الوسطى من هذه المراحل ، ولعل هنا ، كما يقترح اليوت – سميث ، مكمن الحل الحقيقى ، فحضارة مصر الوسطى قبل الاسرات لها اصل سابق محلى عنه تطورت ، هو حضارة ماقبل الاسرات المبكرة ولقد اكد رايزنر استمرارية الحضارة المصرية قبل الاسرات تأكيدا نهائيا ، فما اصل حضارة سومر تلك التى ظهرت ناضجة فجأة ، الا ان تكون عن الاصل المصرى المبكر فيما قبل الاسرات ؟ .

وحتى اذا فرضنا جدلا اى اثر بابلى على مصر ، فكيف يستقيم ان يتفوق الفرع المنقول على الاصل الاصيل ، ونحن نعرف ان تراث الحضارة المصرية الفرعونية ارقى واعلى بكثير من كل ما وصلت اليه حضارات العراق قبل التاريخ وبعده ؟ يقول برستيد «لم يكن فى ذلك العصر السحيق ، من القرن الـ ٣٥ الى القرن الـ ٢٥ ق.م ، نمو مطرد متتابع فى اى بقعة اخرى (غير مصر) من بقاع العالم القديم ، وهذه الالف سنة هى التى وضعت مصر معنويا وحضاريا فى مرتبة تفوق بمراحل ما كان ببابل حيث كان الصراع على أشده بين بعض المدن وبعضها الآخر » . لكن الاغرب ان تشايلد نفسه يعود فيرى ان «سومرماكان ليمكن ان تكون مسرح ثورة الحجرى الحديث » ، بل وان سكانها لابد قدموا اليها من مكان آخر فى غرب آسيا شرقا او غربا (١).

لهذا كان يعود سميث فيؤكد ، بحق فيما يبدو ، اولوية مصر على اسس اربعة : ان حضارة مصرترقى الى زمن ابعد من اية حضارة اخرى معروفة ، ان الظروف التى خلقت فيها الزراعة لا تتوافر جغرافيا الا فى مصر ، ان الرى يستحيل ان يكون قد عرف او اخترع فى بيئة مناخية مثل عيلام وسومر ، ان المصريين كانت لديهم الوسائل الكافية للوصول برا وبحرا الى سومر وعيلام والعكس غير صحيح .

وأخيرا ، فاذا كان البعض يتساءل عن كيفية زرع نظام نمى وطور فى ظل بيئة النيل الخاصة فى بيئة الرافدين المختلفة ، فان من الممكن ان نرد التساؤل فى الاتجاه العكسى ، اذ كيف يمكن لنظام طور فى بيئة الرافدين الخاصة ان يزرع بسهولة فى بيئة النيل بظروفها الخاصة جدا والمختلفة تماما ؟

لكل هذه الاسباب مجتمعة يعود فرانكفورت أيضا فينتهى الى ان العلاقات بين الحضارتين المصرية والعراقية ، وان تكن مؤكدة ، فان من الخطأ ان نرى مولد الحضارة المصرية كنتيجة للاحتكاك مع العراق ، فلسنا نعرف متى كان هذا

(1) New light on the most ancient east.

الاحتكاك ولا كيف كان (١) ، ولو قد هناك اى نصيب من صحة فى نظريات الاصل المستورد ، لكان اولى بالحضارة ان تظهر فى تلك المصادر المفترضة قبل أن تظهر فى مصر، بينما ان العكس هو الصحيح ، ولهذا فان الحاح بعض الاثريين حتى الآن على ان كل شيء فى مركب الحضارة المصرية هو مستعار مستورد ، ابتداء من المدينة وعمارة الحجر والطوب الضخمة الي شق الترع والرى الى الكتابة والتنظيم العسكرى والتجارة والصناعة (٢) (!) ، امر غير مفهوم تماما من الناحية العلمية .

وغير مفهوم كذلك ان تظل نظرية الاصل الآسيوى للحضارة المصرية «معلقة» على رؤوسنا اكثر من نصف قرن دون اى دليل مقنع ، تطل علينا فترة ثم تختفى ، دون ان يقتنع اصحابها بخطئها فيدفنوها الى الابد ، ولولا شبهة الشوفينية لظن المرء ان هناك محاولة منتظمة ومنظمة لتجريد مصر ليس فقط من اصول حضاراتها الفرعونية التاريخية ، ولكن ايضا حتى من اصول حضارتها الاولية قبل التاريخية .

ومن الطريف ان نلاحظ ان اغلب من يزعمون اصلا مستوردا للحضارة المصرية او يذهبون الى انها نتيجة التفاعل والالتحام بين حضارتين ، واحدة وافدة من آسيا من الشمال واخرى محلية او وافدة من افريقيا من الجنوب ، هؤلاء هم انفسهم الذين يؤكدون ان الحضارة المصرية كانت «شيئا مصريا خاصا» او انها فى كل تطوراتها اللاحقة « كانت مرتبطة بظروف وادى النيل المناخية الفريدة الى حد ان الحضارة المصرية لم تصدر كما صدرت حضارة سومر» (٣) فالتناقض هنا صريح بين خلاصية وتهجين الاصل المزعوم ، وبين اصالة وتفرد بل و «غرابة» التركيب المقول.

اما عن تصدير حضارة سومر دون مصر ، فيتناقض بدوره مع الواقع التاريخى. صحيح، كما يلاحظ تشايلد ، ان مصر اكثر عزلة نسبيا عن جيرانها من العراق (٤).ولكن ذلك انما بالموضع المحلى المباشر ، اما بالموقع العريض فالعكس هو الصحيح تماما. فاذا كان العراق اسهل اتصالا بالسند والهند وما خلفها بآسيا، فمصر كانت دائما اسهل اتصالا باليونان وما خلفها بأوروبا ، واليونان باعترافها اخذت حضارتها عن مصر ، وأوروبا أخذت أصول حضارتها كما هو معروف عن اليونان ، ولهذا فان دين أوروبا الحضارى لمصر اكبر منه للعراق وخير مايعبر عن هذا ماقاله برٌستيد من انه لو كان الفرات يصب فى البحر المتوسط ، لكان ديننا

(1) Birth of civilization . P. 110.
(2) Lewis Mumford, City in history, Pelican, 1966, P. 74.
(3) Brodrick, op cit, P. 196 - 7.
(4) Man makes, P. 159.

لبابل عظيما بنفس القدر الذى ندين به لوادى النيل (١).

فى التحليل الأخير ·

هذا، واذا كان الاتجاه الاقدم الى اشتقاق الحضارة المصرية من البابلية قد سقط ، فان الاتجاه الاحدث إنتقل الى القول بنشأة مستقلة لكل منهما تتسع لتفسير التشابه الكبير بينهما جنبا الى جنب مع الفروق ، الا ان هذا الاتجاه يعطى السبق الزمنى - عدة قرون فقط قد تصل الى الخمسة - لحضارة بابل ، كما يرى تفوقا وسبقا زمنيا لبابل فى معرفة واستعمال المعادن بوجه عام . وقد لا تكون المقولة الاولى مقبولة ، ولكن الثانية معقولة جدا .

فمما لاشك فيه ان العراق متفوق على مصر فى مجال المعادن عموما ،ربما لوفرتها بجباله الغنية من ناحية ولقربه من مرتفعات الاناضول ذات الميزة المحققة فى جغرافية وتاريخ الثروة المعدنية من الناحية الاخرى ، والحقيقة ان كلا البلدين كسهل فيضى يعد فقيرا فى الثروة المعدنية ومواردها ، وكان يعتمد على منطقة جبلية خارجه ولكن بجانبه كمورد للمعادن ، ولقد كانت مرتفعات وجبال الاناضول كمنجم للعراق بمثابة سيناء لمصر ولكن على مقياس هائل .

ويتضح هذا التفوق تاريخيا فى ان سومر مثلا بدأت عصر البرونز كاملا حوالى ٣٥٠٠ ق . م ولم يدم بها الا عدة قرون بدأ بعدها عصر الحديد حوالى ١٤٠٠ق . م أما مصر فلم تبدأ عصر النحاس إلا حوالى ٤٠٠٠ ق.م أيام البداريين ثم استمر بها حتى ١٨٠٠ ق . م حين بدأ عصر البرونز اى ايام الاسرة الخامسة ، اما الحديد فرغم انها عرفته فى اواخر عصر ماقبل الاسرات كمجرد مادة نادرة الا انه لم يعمم ويستعمل كصناعة وآلات واسلحة الا فى الدولة الحديثة وزاد خاصة فى عصر اليونان (٢).

ومهما يكن الامر ، فثمه رأى أن من الصعب ان نرى لأى من الحضارتين المصرية او البابلية اصلا محليا اصيلا وان كانا لاشك اصيلين فى معنى محدد وهو قيام حضارة المدن فى كل منهما (٣) . كما ان هناك من يرى ان توقيت الفيضان وعلاقته بمواعيد الزراعة الشتوية انسب فى مصر منه فى العراق ويعطى الاحتمال

---

(1) J.H. Breasted, A history of Egypt, Lond., 1948, P. 3.

(2) Coon, Caravan, P. 34, Childe, Progress & archaeology, P. 34.

(3) Coon, id. P. 34 - 5.

الاقوى للاولى كمهد وموطن اول ، ومن الناحية الجغرافية وظروف البيئة الطبيعية عموما ، فلا يمكن ان يكون هناك شك او خلاف على ان مصر هى الانسب نظريا لظهور الزراعة والحضارة الزراعية .

وهكذا ، اذا كانت المدرسة البابلية قد تخلت عن الزعم بأنها أصل الحضارة المصرية وانتهت الى الاكتفاء بسبق زمنى قصير عليها ، فقد عادت الاسبقية فيما يبدو مرة اخرى الى مصر فى السنوات الاخيرة مع كشوف النوبة والواحات والصحراء . ولاشك ان هذه تشير الى مرحلة اولية بعيدة عن مركب الزراعة الكاملة وحضاراتها المتطورة التى هى موضع الجدل ، غير أنه من الواضح بعد هذا كله ان نظرية عصر الجفاف التى اتخذت اساسا للمناقشة كلها ، تفترض – منطقيا – ان كشف الزراعة انما كان محليا بالضرورة حين انحصر الانسان فى شقة الوادى (١) ، كذلك فان سبق العراق الى المعادن بنحو ٥ قرون ، يقابله سبق مصر الى الوحدة السياسية بنحو ٥ قرون على الاقل كذلك .

الاتجاهات الحديثة

واخيرا ، فاذا كان الجدل ، ولا نقول الصراع ، حول أصل الحضارة قد استقطب تقليديا بين قطبى مصر والعراق ، وحاول البعض تجريد الاولى من أولويتها وأصالتها لحساب الثانية، فمن الضرورى ان نعلم كذلك ان الحلبة قد انتقلت برمتها فى العقود الاخيرة خارج الاثنتين كلتيهما ، والمحاولة الآن هى لتجريدهما على حد سواء من الاولوية والسبق الحضارى . فمركز الثقل اليوم فى البحث عن اصل الزراعة والحضارة ومصب النظريات الجديدة فيها انما يستقطب ، لا فى الاودية النهرية النيل او الرافدين ، ودعك من السند ، وانما فى منطقة المرتفعات الواقعة بينها والممتدة من قيليقيا حتى فارس ، اى فى مرتفعات الاناضول وسوريا وايران (٢) والبعض يمد منطقة اقدام المرتفعات المرشحة كأصل الزراعة الى هضبة ايران بل والى هضبة الحبشة ، او بصورة عامة إلى المثلث الهضبى الاناضول – إيران – الحبشة، أو بصيغة اخرى مثلث بحر قزوين – الخليج العربى – البحر الاحمر(٣).

---

(1) Brodrick, Early man P 176.
(2) Coon, Caravan, P. 78.
(3) Mogey, P. 73.

فعند ريد مثلا ان الزراعة بدأت على ضلوع التلال فى منطقة نواة مركزية فى جنوب غرب آسيا ، وهى تسبق معرفة استئناس الحيوان جميعا عدا الكلب ، وأن فى المنطقة نفسها تم استئناس الاغنام والماعز فى الالف السابع قبل الميلاد ، بينما تأخر استئناس الماشية بها عن ذلك نوعا والخنزير كثيرا . ثم ينتهى الى ان مجتمعات زراعية كثيفة وناجحة نسبيا من الزراع ورعاة الحيوان ظهرت فى تلال ومقدم زاجروس العشبية قبل ان يظهر اى نظير من نوعها فى اى مكان آخر ، وأنه وإن ظهرت حضارات مشابهة ايرانية ومصرية الا انها كانت «متأخرة وهامشية » (١) .

كذلك يذكر تشايلد ان حضارة فلسطين (اريحا) قديمة وتنافس عمرا كلا من مصر والعراق ، ولعلها ترقى الى الناتوفية (الحجرى الاوسط) بحيث قد تكون نشأة الزراعة والاستئناس بدأت هناك فى الالف السابع الى السادس قبل الميلاد (٢) ، وربما حتى فى الالف الثامن ، بينما لم تظهر فى العراق (جارمو بكردستان) الا فى منتصف الالف السادس ، وفى مصر (مرمدة والفيوم) الا فى اواخره. من ثم ذهب البعض الى ان الحضارة المصرية الزراعية استعيرت من فلسطين وادخلت عن طريق برزخ السويس .

وهم هنا يضيفون ان الفخار ظهر مع الزراعة فى مصر منذ بدايتها ومن اول لحظة ، بينما نشأت الزراعة فى اريحا بلا فخار اولا ثم ظهرت صناعته بالتدريج بعد ذلك فقط ، وهذا التدرج الاخير يدل على تطور طبيعى محلى ، بينما تدل الطفرة المصرية على الاستعارة الجاهزة ولقد يبدو هذا فهما شكليا وضيقا للتطور ، ولكن الاعتراض او التعارض الهام هو ان الزراعة فى فلسطين اعتمدت كثيرا كما هو مقرر على الاستعارة من مصر فى فنون الرى بالذات (٣) .

على ان اقدم من فلسطين بدورها تأتى سوريا كالموطن الأول للزراعة والحضارة فالرأى الآن كما توحى الابحاث الاحدث ان سوريا هى منشأ كل من الاستقرار والزراعة والمدن والابجدية : الاستقرار حيث عثر على اقدم سكن بشرى فى العالم يرجع الى ٩٠٠٠ ق . م فى تل المريبط ، والزراعة واستئناس الحيوان معا فى تل الرماد والمدن فى تل خلف ، والابجدية فى رأس شمرا على الساحل .

---

(1) C. Reed, " Animal domestication in the prehistoric Near East", Science, vol. 130, 1959, P. 1629-39.
(2) New light etc.
(3) Whyte, P. 99.

وسواء كانت الاسبقية لفلسطين او لسوريا ، فعموما وعلى الجملة تتجه الابحاث الحديثة الى اعتبار منطقة غرب اسيا ابتداء من الاناضول والشام حتى التركستان وايران بمثابة «منطقة النواة » core area فى نشأة الحضارة والزراعة الراقية ، بينما ان مصر (بفضل الحفظ الجيد بها والتحنيط) استثناء نوعا ما ، ولكن كانت بداهة خارج منطقة النواة» (١).

اما اودية الانهار القديمة النيل والرافدين فلم تصبح فى نظر هذه الاتجاهات الحديثة، مراكز هامة للحضارة الا فيما بعد فقط ، لأن الفيضان النهرى وتجدد الغرين منع الزراع البدائيين طويلا من استنزاف وانهاك التربة ، فكانت بيئة ممتازة للزراعة الراقية حين ادخلت من مناطق الاصل بالمرتفعات ، كذلك فلأنها تحتاج الى مشاريع جماعية ضخمة لضبط النهر والرى ، كان عليها ان تنتظر نشأة الزراعة خارجها .

على أن الرد على هذه النظريات جميعا ، اولوية فلسطين او سوريا او منطقة النواة ، هو الكشوف الاحدث فى سيوة التى رجعت «بسنة الصفر الأركيولوچى» فى الشرق القديم الى ١٤٠٠٠ ق . م ، اى قبل اقدم كشف آخر معروف حتى الآن فى المنطقة ببضعة آلاف كاملة ، فوضعت هذه الآراء الحديثة موضع التحفظ واعادت مصر من جديد الى قلب منطقة النواة بدلا من هامشها .

ومهما يكن من امر . فالحقائق الراجحة التى يمكن ان نخلص بها من هذا العرض كله هى انه وان كان من الممكن والمتصور ان تعرف الزراعة البسيطة بمراحلها الاولية فى اكثر من موطن كاكتشاف مستقل ، فان مركب الزراعة المتطورة الذى يحدد بدء الحضارة الحقيقية قد ظهر فى مصر مبكرا بما فيه الكفاية كنمو محلى مستقل غير مشتق ولا منقول من مصدر خارجى على سبيل القطع ، وغير مسبوق على الارجح، ونقول على الارجح ،لان الذى يبدو جليا هو ان لكل من الموطنين الاولين او المواطن الاولى سبقا وتفوقا فى خط ما او عنصر بعينه من المركب الحضارى الكبير ، بحيث يتعذر الحديث عن الاسبقية المطلقة . وان كان مجموع نقاط السبق المصرى ارجح عند جمهرة العلماء وعلى رأسهم برستيد خاصة وفى كل الاحوال فان الحضارة المصرية القديمة لا هى آسيوية المصدر ، ولا هى حتى بالمقابلة افريقية الاصل ، وانما هى ببساطة ولكن بصرامة مصرية الاصل والمصدر والنشأة والمهد جميعا – على الاقل الى ان يثبت العكس بصورة علمية قاطعة موضوعية وغيرة متحيزة

(1) Whyte, P. 58.

الثورة الزراعية

بصرف النظر اذن عن قضية الاصول الخلافية وعن الجدل النظرى الهش غير المحسوم وربما العقيم حولها ، فان علينا الآن ان نواجه ونعالج الطفرة الحضارية الجديدة فى فجر التاريخ المصرى كحقيقة واقعة او طالعة ، هى تينك الثورتان الزراعيتان الاولى والثانية او الثورة الزراعية والمدنية على الترتيب بتسميات جوردون تشايلد .

بصرف النظر يعنى عن الاسبقيات المطلقة ، التى ربما لن تتوافر الادلة اليقينية على تحديدها بسهولة ، وبصرف النظر عن اولوية الدلتا او الصعيد ، فالذى لاشك فيه ان الزراعة ، ان لم تكن قد ولدت بالفعل فى تربة النيل وأحضانه وعمدت لأول مرة بمياهه ، فان مصر كانت بأى مقياس من البلاد الرائدة السباقة إلى تأصيل الثورة الزراعية وإقامة أسس حضارة العصور القديمة التى فاجأت العالم بها مكتملة او شبه مكتملة مع بداية عصر الاسرات . لقد أعطت مصر العالم دولته الاولى بالقطع، وثورته الزراعية الاولى وثورته المدنية الاولى على وجه الاحتمال ، عدا سلسلة مطولة من الاولويات الاخرى على وجه اليقين ، والسبق الحضارى اذن سمة أصيلة من سمات شخصية مصر التاريخية – من هنا تلك الكنية الشهيرة والاثيرة عند المصريين اليوم «أم الدنيا» وإذا نحن قسمنا الاقاليم – كالدول – إلى موجبة وسالبة (١) ، فلقد كانت مصر دائما إقليما موجبا بقوة ، وشخصية مشعة منذ البداية .

غير ان من الضرورى أولا ان ندرك ان كلمة الثورة هنا لا تنفى التطور ولا تعنى حرفيا انقطاعا فجائيا فى تسلسله وإنما هو تعبير مكثف عن تضاغط التطور فى مرحلة حاسمة من عملية نمو ذاتى طويل ، وبهذا فإن الثورة الزراعية الثانية هى نتج محلى مباشر للثورة الاولى وهذه استمرار متصل ولكنه قمى لما قبلها وبمعنى آخر فان حضارة مصر الزراعية فى العصر الفرعونى هى تطور ذاتى داخلى ومحلى لحضارة مصر الزراعية فيما قبل الاسرات ، فى الحجرى الحديث ، وفيما قبله فهناك – حضاريا – استمرارية اساسية وجذرية ، محلية وداخلية ، بين الحجرى القديم والحديث والفرعونية ، بين الثورة الاولى وبين الثانية التى خرجت من رحمها، وكل من صلب مصر الذاتى خرج .

ورغم التشكيك المضاد ، والى ان يثبت العكس بأى قدر ، فليس هناك أى مجال

(1) A.E. Moodie, Geography behind politics, Lond., 1947 P. 67.

للقول بدخول أى حضارة أجنبية أو بأى استعارة خارجية من عناصر وافدة والجذور الاولى بل البذور الام فى حضارة مصر الفرعونية مستمدة أصلا وإطلاقا من تربة مصر الذاتية ، وحضارة مصر التاريخية أصيلة الأصول والفروع منذ ماقبل التاريخ وليست قط نبتا دخيلا او مستوردا ، ولا كانت طفرة فجائية كذلك ، وإن تحدث البعض عن «المعجزة المصرية» أو بدت مصر للبعض الآخر وكأنها «صين أخرى ولدت مكتملة النمو – وكأنما ولدت شيخا هرما وان اتسمت بسمات من الشيخوخة والطفولة معا» (١) فهذه الصورة المكتملة انما هى القمة المنظورة لتاريخ تطورى طويل ومعقد للغاية .

الثورة الزراعية الأولى : الحجرى الحديث

فأما الثورة الأولى ، ثورة الحجرى الحديث ، والتى تبدأ ٧٠٠٠ ق . م وتنتهى ٣٢٠٠ ق . م ، فتعنى أن الاستقرار الزراعى فى مصر بدأ منذ ٩٠٠٠ سنة على الأقل ، واستمر بعدها فى توطن نادر دون انقطاع وربما دون نظير فى العالم فى التاريخ أو ماقبل التاريخ (٢) . (وهذا – بالمناسبة – يجعل من النظرية التى تربط اسم مصر فى اللغات الأوروبية باسم الغجر Gitanes- Gypsies - Egypt تخريجا فيلولوچيا سقيما ليس كمثله خطأ ، فهذه من اقدم بلاد العالم ارتباطا بالأرض وهؤلاء من اقدمهم تشرداً فى الارض !)

تمتاز ثورة الزراعة الأولى بمركب حضارى أساسى يتألف من ثلاثية الرى شبه الطبيعى – الزراعة البسيطة – القرية فالزراعة هنا تعتمد ، بعد إزالة الآجام والأدغال وتصريف المستنقعات وتطهير البردى ، على الحد الأدنى من الرى الصناعى والاقصى من الرى الطبيعى ، بمعنى ان الجسور والترع كانت أولية بسيطة ومحلية ولم تكن الزراعة تغطى كل ارجاء الوادى ، بل كانت المستنقعات والأدغال بحيواناتها القديمة لاتزال تتخللها جزئيا ، وان كانت فى انكماش مطرد.

اما مركب الزراعة البسيطة فيعنى الزراعة والصناعات المرتبطة ، ويتألف أساساً من ثلاثية الحبوب – النسيج – الفخار (٣) الى جانب بعض صناعات وفنون تكميلية كالأخشاب والسلال .. الخ . والنسيج هنا فى مصر يعنى الكتان ، بينما كان يعنى القطن فى الهند . كما ان الفخار هنا ايضا يدوى الصنع لم يعرف عجلة الفخرانى

(١) رينان ، مقتبس فى : غربال ، ص ١٤

(2) J. Brunhes, C. Vallaux, Géog. de L'Histoire, Paris, 1921, P. 130, 144.

(3) Childe, P. 75.

بعد وهنا نلاحظ ارتباط الحبوب بالأياف دائما ، او القمح والشعير بالكتان ، كما نلاحظ ارتباطها جميعا بالفخار ، وكل ارتباط عضوى لا عفوى فقديما فى الحجرى القديم كان الانسان يستمد ملبسه من جلد الحيوان ، حيوان الصيد ، أما الآن بعد ان انتقل إلى الزراعة وقل الحيوان فقد تحتم زراعة محصول نباتي للملبس .. ولهذا فلم يكن صدفة ارتباط ظهور الحبوب مع الكتان .او ان صناعة النسيج قديمة قدم الزراعة تماما . اما ارتباط زراعة الحبوب بالفخار فللتخزين من ناحية ومن ناحية اخرى بفضل طمى النيل الذى قدم الخامة الطبيعية الموحية والملائمة (١) ، وكذلك بفضل الجفاف الذى ساعد على حفظ اوانى الفخار طويلا .

ولولا الفخار ، فى الحقيقة ، لما امكن التخزين ، تخزين الغذاء والحبوب خاصة ، ولولا التخزين لما زاد ضمان توافر الغذاء باستمرار وطوال العام كثيرا عما كان عليه قبل الزراعة ، لاسيما وأن الزراعة كانت حولية والانتاج مقصورا على موسم واحد من العام ، وبالتالي لما تقدمت الحضارة تقدما يذكر ، باختصار ، الفخار اعطى الزراعة معناها كاملا وترجم كل امكانياتها الكامنة الى حقيقة واقعة ولولاه لما استطاع الانسان ان يعتمد على الزراعة اعتمادا تاما (٢).

اما القرية ، أخيراً ، فهى الشكل الأساسى للاستقرار الزراعى فى ظل الثورة الاولى . فلقد اصبح للأرض قيمة الحياة ، فما انتزعت من اللاندسكيب الطبيعى البدائى الاَّ بالجهد الجماعى الشاق المضنى ، وغرين الفيضان المتجدد يحفظ ويجدد خصوبتها ، فضلا عن أن الربوة الصناعية التى تقوم عليها القرية تثبتها فى التربة ابداً كأنها «اوتاد» الارض . ولكن هذا يعنى ان الثورة الأولى ثورة ريفية بالدرجة الأولى ، ولذلك فان تقسيم العمل وظهور الطبقات ، وتعدد الحرف الثانية والثالثة أى الصناعة والتجارة ، محدود نوعا قوامه الاكتفاء الذاتى ، وان لم ينف هذا تطورات اجتماعية وصناعية مهمة ونشاطات وتبادلات تجارية بعيدة المدى نسبيا داخل الوادى وخارج مصر ، ويتصور تشايلد وادى النيل من الشلال حتى القاهرة تحف به سلسلة من قرى الفلاحين المزدهرة ، بدأت كلها فيما يبدو فى الحجرى الحديث، و كلها ينمو باستمرار حتى حوالى ٣٠٠ ق . م . ومع القرية ، كان الشكل السياسى الأساسى هو الوحدات الإقليمية المحلية أو الصغيرة التى تطورت عن الوحدات القبلية السابقة فى الحجرى القديم .

---

(1) J. H.G. Lebon, Introduction to hum. geog, London, 1955, P. 72.
(2) Huntington, Mainsprings, P. 582.

ختاما ، ومن الناحية البشرية ، فلاشك فى أن أخطر وأبرز نتائج الزراعة البسيطة هى الثورة السكانية ، وهى ثورة بكر وكبيرة لعلها الاولى فى التاريخ ، فوفرة الغذاء تحولت إلى فورة فى السكان ، وقديما فى ظل اقتصاد الصيد فى الحجرى القديم كان حجم السكان ضئيلا محدودا جدا ، فقد كانت عوامل الموت تحصد السكان حصدا بسبب اخطار الطبيعة والحرفة والحياة نفسها حتى منذ الطفولة دون ان تترك لهم فرصة للنمو بالكاد ، إذ أن فرص الموت بلا حدود وفرص الحياة فى أضيق الحدود ، ولقد لوحظ فى مجموعات البقايا العظمية التى عثر عليها فى الحجرى القديم سيادة هياكل الأطفال والصغار بينهم ، الأمر الذى لا يدل إلا على ارتفاع معدل وفيات الاطفال ارتفاعا مخيفا فوق مستوى ارتفاع معدل الوفيات العام ، اما فى الحجرى الحديث فقد وفر الرعى غذاء الأطفال الأمثل وهو اللبن (١). مثلما وفر الغذاء والاستقرار والأمن للمجتمع عموما، فترجم هذا كله إلى الطفرة السكانية تلك .

الثورة الزراعية الثانية : الفرعونية
المركب القاعدى

وهذا ماينقلنا إلى الثورة الزراعية الثانية ، او الثورة المدنية ، التى تتفق مع توحيد مصر السياسى ، اى مع بداية عصر الأسرات ٣٢٠٠ ق . م إنها هى المركب الحضارى الفرعونى بالمعنى المعروف فى أذهاننا ، وهى القمة الانفجارية المنظورة لتطور طويل وئيد – ولكنه غير منظور لنا تماما – طوال الثورة الزراعية الاولى ويمكن ، تمييزا لها عن الثورة الاولى ، أن نوجزها فى ثلاثية الرى الصناعى – الزراعة المركبة – المدينة ، فقد بدأ مينا بالتوحيد ، ثم كان هو الذى وضع هيكل نظام الحياض المعروف بجسوره الطولية والعرضية وترعه وقنواته الشبكية على الضفة اليسرى ، بينما ستمده الاسرة الـ ١٢ فيما بعد إلى الضفة اليمنى (٢) ، فضبط النيل إذن قد اكتمل أو هو فى طريقه الى الاكتمال ، وأصبح الرى صناعيا محكما أكثر منه طبيعيا أو بدائيا وكان معنى هذا تمام الاستقرار وشمول الزراعة لكل الوادى ، ونهاية المستنقعات والنباتات البرية ، ووضع هذا كله أساس ثورة سكانية ثانية وكبرى ، ورفع كثافة السكان إلى مستويات العصور التاريخية التالية عموما .

أما الزراعة المركبة فتمثل تقدما كبيرا على الزراعة البسيطة ، فحل الفأس

---

(1) Dorothy Davison, P. 231.
(2) H.F. Hurst. The Nile, London., 1952, pp.. 39 ff.

الخشبى اليدوى، محل المحراث الذى يجره الحيوان ، وبذلك حلت الزراعة الحقة أى زراعة الحقول محل الفلاحة اى زراعة الحدائق الصغيرة ، وحتى ١٥٠٠ ق . م كانوا يحصدون الحبوب بالمنجل الصوانى المثبتة أحجاره فى ذراع خشبية أو عظمية ، ولكن بعد ذلك التاريخ عرف المنجل البرونزى . كذلك عرفت عجلة الفخار منذ الألف الثالث ق . م وحلت محل الفخار اليدوى (١).

وفى النتيجة فلقد تفجرت ثورة اخرى مترابطة فى الاقتصاد والانتاج ، وزاد الفائض الانتاجى إلى حد نسخ الكفاية الذاتية القديمة ووسع آفاق وأعماق التبادل التجارى داخليا وخارجيا وكانت أحادية البيئة النيلية ، وفقرها فى المعادن والأخشاب خاصة ، من محركات التجارة والتبادل المبكر (٢) ، وتشير الأدلة الأركيولوچية إلى ان لبنان منذ فجر التاريخ الفرعونى كان يصدر أخشاب الارز والسرو وغيرهما إلى مصر ، وإلى أن فلسطين منذ ٣٠٠٠ ق . م وكريت منذ ٢٠٠٠ ق . م كانت تصدر زيت الزيتون او النبيذ إلى مصر ، ومنذ ١٥٠٠ ق . م كان الفخار الميكينى يستورد بكميات كبيرة من ميكيناى وكريت واليونان وروِدس ، وبالمقابل عثر على كميات هائلة من الفازات الحجرية المصرية فى سوريا وكريت واليونان وإلى جانب نحاس سيناء وذهب النوبة وارز لبنان ، كانت مصر تستورد اللازورد من افغانستان والرخام من جزر ايجه (٣) .

بهذا كله بدأ تكتيل الثروة ينعكس فى تبلور الطبقات ، او كما يقول تشايلد زحفت طبقات جديدة على ظهر الفلاحين لقد قام نظام اقتصادى جديد . كذلك توسع تقسيم العمل وبدأ بروز الحرف الثانية والثالثة إلى المقدمة ، وانعكس هذا بدوره على الحياة الاجتماعية ، فكانت المدينة بالضرورة ، المدينة الاولى فى التاريخ ، وظهرت عمارة الحجر بدل الطين ، وقد ساعد النقل النهرى كثيرا على نمو وتضخم المدن حيث سهل عملية تجميع الغذاء لها من دوائر واسعة تصل أقطارها أحيانا إلى ٣٠ أو ٥٠ ميلا والرسوم المصرية القديمة كثيرا ماتقدم لنا صورا للماشية والاغنام تنقل فى سفن وصنادل على النيل (٤) حقا ، وبجدارة اذن ، استحقت الثورة كلها ان توصف بالثورة المدنية .

وهى ثورة مدنية أصيلة بلا شك ، غير مستعارة ولا متقولة . ويسخر ممفورد من

---

(1) Childe, Progress & archaeology, P. 21, 23, 37.
(2) Ibid., P. 63, 65, Smailes, Geog. of towns, P. P. 8.
(3) Childe, id., p. 63-5.
(4) Id, p. 22.

النظرية الجزافية التى تزعم ان المدينة المصرية لم تظهر قبل ١٥٠٠ ق . م (١) ، بينما يقول تشايلد عن المدن «حوالى ٢٥٠٠ ق . م سطعت امثالها كالنجوم المنعزلة او كالكوكبات الدقيقة فى ليل البربرية الامية وذلك فقط على النيل ، وادى الدجلة والفرات ، وعلى نهر السند» (٢).

ولربما صح ان التحولات الحضارية العظيمة فى مصر لم تؤد إلى تحول السكان والتنظيم الاجتماعى إلى حضارة مدن وإلى التركز الشديد فى المدن على نحو ماحدث فى العراق ، ولربما ظلت الصفة الغالبة على مصر هى حياة الريف ، غير أن المدن الكبيرة والكثيرة ، مدن الاسواق والمدن الاقليمية والمدن العواصم ، كانت بلاحصر (٣) . كذلك تؤكد ج . ب ميتشل أن مصر كانت غاصة بالمدن والمدن الكبرى حين كانت حتى أوروبا المتوسطية (اليونان ، ايطاليا ، اسبانيا) لاتعرف إلا القرى بل والقرى الصغيرة ، بينما لم تكن بريطانيا فى الوقت نفسه تعرف بعد حتى الزراعة والزراع على الاطلاق (٤).

والواقع ان المدينة فى مصر قديمة قدم الكتابة الهيروغليفية على الأقل ، لأن الحرف الأبجدى الدائرى فيها يدل على المدينة ويشتق شكله من شكلها وسورها (٥). ومنذ ذلك الحين والحضارة ترتبط بالمدن ارتباطا لا انفصام له ، أبسط مظاهره الاشتقاق اللغوى فسواء فى العربية أو فى اللغات الاوروبية تأتى المدينة والمدنية او الحضارة والحاضرة من جذر واحد ، أضف أيضا ، ومع التوحيد وتكوين الدولة ، ظهور المدن العواصم ، وكان الفراعنة عموما من «مؤسسى المدن» – مينا نفسه هو الذى أنشأ «الحائط الأبيض» أو «المكان الجميل » (منف فيما بعد)

بل لقد سجل المصريون القدماء تقدما كبيرا حتى فى تخطيط المدن ، فمدينة كاهون Kahun (اللاهون الحالية) تعد اليوم نموذجا غير مسبوق لتخطيط مدن العمال على الخطة الهندسية المربعة (٦) ، وكذلك فإن مدينة إخناتون الملكية

---

(1) City in history, P. 98.
(2) Progres & archaeology, P. 77.
(3) Frankfort, Birth etc., P. 83.
(4) Historical geography, P. 170.
(5) Janine Monnet-Saleh, "Fortresses ou villes-Proteggées thinites", Bull. inst. français arch. orient., t. LXVII, 1969, P. 180-1.
(6) P. Abercrombie, Town & country planning, H.U.H., 1933, P. 11, 30.

اخيتاتون (تل العمارنة) تقوم كلها على الخطة الهندسية المنتظمة ، التى تسود ايضا كل مدن الموتى المصرية القديمة ، بل إن هناك نظرية محدثة – لأفيدان – تذهب إلى أن مورفولوچية المدينة الفرعونية لم تكن على خطة مدينة العصور الوسطى العشوائية المعقدة الضيقة ، بل كانت فسيحة مترامية واسعة الشوارع تلتزم الخطة المربعة او المستطيلة الهندسية بصرامة كأنها نسخة مبكرة جدا من المدينة الامريكية المعاصرة . أما لماذا ، فاستجابة لأغراض الوظيفة الدينية من احتفالات ومواكب ومعابد .. الخ (١) اضف ما اكتشفه موريه من «سياسة مدن جديدة new towns policy » موضوعه ومنهجه فى مصر الفرعونية . فإن صح هذا كله، فلا مفر من ان نعتبر تخطيط المدن فنا مصريا اصيلا وسبقا حضاريا مبكرا .

العلوم والتكنولوچيا

على أن هذا الانقلاب الخطير ما كان ليتم لولا سلسلة تطورات مهمة فى العلوم والفنون ، مثلما حتم هو بدوره المزيد منها ، لقد كانت الحضارة المصرية الوليدة تنمو ككرة الثلج وبمعدل الربح المركب ، وكان لوفرة الانتاج الزراعى الى جانب فائض وقت الفراغ فى ظل نظام الحياض دور أساسى وجذرى فى هذه التطورات الحضارية وتطور الفنون ، فلقد كان نظام الزراعة الحوضية يترك الفلاح أغلب العام، او لنصفه على الأقل ، فى حالة فراغ تقريبا ، دون ان ينتقص هذا من حجم الانتاج ، ولهذا امكن توجيه طاقة بشرية كبيرة نحو الانصراف إلى ، والتخصص فى ، فنون الحضارة الراقية بل والمرفهات والكماليات الحضارية ، وهذا هو السبب الذى مكن الفراعنة من تشغيل مئات الألوف من العمال فى بناء الاهرامات والمعابد والمقابر بكل تحفها وملحقاتها .. الخ ، دون ان يتأثر اقتصاد الانتاج قط مع ذلك.

حتى النظام الطبقى شبه الاقطاعى الحاد الذى ساد مصر الفرعونية ، شأن النظام الطبقى كقاعدة سوسيولوچية عامة ، كان على علاته وشروره الاجتماعية من دواعى ودوافع تقدم فنون الحضارة والرفاهية والذوق والجمال بما يخلق من طلب الطبقات الحاكمة والغنية عليها ، الامر الذى ينعكس فى ، مثلما يفسر ، كنوز اثار الفراعنة المتراكمة المذهلة التى تغص بها المتاحف الآن (٢).

(1) P. Lavedan, Historie de l'urbanisme, Antiquité-Moyen Age, Paris, 1926, P. 51, P. Deffontaines, Géog. et religion, Paris, 1948, P. 156.
(2) Childe, Man makes, P. 126.

ومن هنا وهناك جميعا كوكبة متألقة من الانجازات المترابطة اتخذت من البيئة النيلية خامة ووحيا فى آن واحد ، فالزراعة المرتبطة فصولها بالفيضان تستدعى التنبؤ بمواقيته التى ربطوها بنجم الشعرى اليمانية ، والفلك والمراصد من ثم ضرورة شرطية ، بينما ان السماء الصافية إمكانية مواتية . ولكن دورة الفيضان لاعلاقة لها بالقمر ، وانما مع الشمس علاقتها ، من هنا وضع المصريون التقويم الشمس لأول مرة فى التاريخ ، وانفردت به مصر عن سائر المجتمعات المعاصرة التى اعتمدت التقويم القمرى واعتمدت عليه ، وبينما جنح التقويم القمرى ببعضها إلى التنجيم قبل الفلك ، وخاصة فى العراق حيث كان الفيضان الجامح خطرا يصل إلى حد الذعر (تذكر قصة الطوفان) (١) ، لم ينحرف الفلك فى مصر عن الاتجاه العلمى ، وليس غريبا بعد ذلك ان يكون تقويم عالمنا اليوم هو التقويم المصرى مباشرة وبلاتعديل ، او كما يقول تشايلد : «فالمصرى ، لابد لنا ان نعترف ، هو ابو كل تقاويم العالم القديم الشمسية ، بما فى ذلك تقويمنا نحن انفسنا» (٢) . لقد اعطى النيل التقويم لمصر ، واعطته مصر للعالم .

ومع الأرض الزراعية وتقسيم الحقول والمحاصيل والضرائب والبناء وتوزيع المياه وتوريث الكل ، اتى علم الحساب والمساحة وابتكار المقاييس والأطوال والمكاييل بل والنظام العشرى ، فضلا عن الكتابة بالطبع ، والواقع ان اختراع الكتابة ، مثله مثل علوم الرياضيات ، كانت ضرورة حتمتها الثورة الاقتصادية والمدنية ، وهو يرتبط عموما بالتحول من الاساس الدموى وعامل القرابة إلى الاساس الإقليمى فى تنظيم المجتمع (٣)

ومن جانبه ، قدم النيل خامة الكتابة جاهزة تقريبا وهى البردى ، الذى لولاه لتحتم الاعتماد على الواح الطين كما اعتمد العراق مثلا ومن ثم ففى حين امتازت الكتابة المصرية بلفائف البردى ، امتاز العراق بألواح الطين المحروق (٤) ، ولقد كان البردى هدية مصر إلى صناعة الورق فى العالم فيما بعد ، فهو اصلها غير المباشر او جدها الأعلى ومازال هذا النسب شاخصا إلى اليوم فى تسمية الورق فى اللغة الاوروبية (paper papyrus)

الصناعة أيضا كانت وحدها ثورة كبرى ، كانت نتيجة وسببا ووسيلة وغاية :

---

(1) Wilson, in : Before philosophy.
(2) Man makes, P. 112.
(3) Ibid., P. 152-3.
(4) E. Huntington, Mainsprings of civilization, N.Y , 1945, P. 583.

اختراع النسيج ، واختراع الزجاج ، والتعدين ، والحلى ، والاثاث ،والملابس ، الصباغة والدباغة ، الاسلحة والآلات ، وسائر الفنون الصغرى التى وصلت بالذات إلى درجة من الإتقان والمهارة يقول عنها ديورانت أن « أحدا فيما نعرف لم يصل إليها من قبلهم ، وقلما باراهم فيها من جاء بعدهم» (١).

كذلك دفع التحنيط والتطور عامة، بالطب والكيمياء كثيرا ، وكلمة الكيمياء نفسها مشتقة اصلا من كيمى ، اسم موطنها الأول مصر ، أيضا فإن التجارة النشطة أعطت دفعة قوية لفنون الملاحة ، فقد كان النهر شارع مصر الرئيسى ، فظهرت مراكب البردى على النيل لأول مرة فى التاريخ (٢) ، وكان النهر بذلك مشتل الملاحة كما كان الوادى مشتل الفلاحة.

ولئن كان النهر كطريق سائل قد اضعف الحاجة إلى الطرق البرية ، ولم يكن المصرى القديم بالتالى مهندس طرق بالدرجة الأولى (قارن الرومان فيما بعد) ، فقد جعله النيل مهندس رى ومعمار من الطراز الأول ، وكانت العمارة والهندسة المدنية المتطورة العلامة المميزة حقا لمركب حضارة الاسرات ، وليس صدفة بالتأكيد أن المصرى القديم كان مهندس أكثر منه فيلسوفا ، ومعمارا أكثر منه نجارا ، مثلما رأيناه فلكيا اكثر منه منجما ، فأما هندسة الرى فكل انقلاب اللاندسكيب الطبيعى فى مصر ، بل كل الثورة المدنية ، إنما تدفقت منه ، وظلت فنونه واشكاله الأساسية قائمة معنا حتى العصر الحديث ، بينما لم تزل مصر مدرسة سباقة فى كل فنون الرى الحديث .

العمارة

وأما العمارة فهى عمارة الطين والحجر ، والواقع أن حضارة مصر القديمة ، بقدر ما كانت حضارة نباتية من حيث الغذاء والملبس (عكس بيئة الاستبس والرعاة) ، كانت من حيث المعمار والبناء والمسكن حضارة الطين والحجر لاحضارة خشب (عكس بيئة الغابات والأدغال) وكلا الطين والحجر مستمد من البيئة مباشرة، ويعد خامة تشكيلية لينة قابلة للتطويع ، فضلا عن انه عازل ممتاز فى مناخ قارى متطرف

وليس من قبيل التبسيط أو التطرف أن تعد العمارة المصرية القديمة فنا جغرافيا إلى حد بعيد ، ليس فقط من حيث المادة الخام بل وكذلك فى الشكل والتكوين كما

(١) ويل ديورانت، قصة الحضارة، مترجم ، القاهرة ،

(2) Man makes, P. 104, J.H. Breasted, C. Huth. S.BHarding, European history atlas, Chicago, 1951, P. IV.

يرى البعض ، ولنا بلا تجاوز أن نعتبرها نوعا من الجغرافيا التشكيلية البشرية الدقيقة أو طبوغرافيا الفن بتعبير الجغرافى الأمريكى جون ب . ليلى ، والحقيقة أنه اذا كان المنهج اللاندسكيبى فى الجغرافيا لازما لفهم الهيئة الطبيعية فى مصر ، وألزم لتمثل الهيئة الحضارية بها ، فإنه ألزم وألزم بالتأكيد لتفهم الهيئة المعمارية والأثرية التى تنفرد بها والتى تعطى وجه الإقليم فى بعض قطاعاته طابعه الخاص والمميز جدا .

ولقد حدث نوع من تقسيم العمل بين الخام والموقع وبين الحياة والموت ، او تداخل بين الفنون التشكيلية والعقيدة الدينية . فقد كانت المساكن تبنى من الطين واللبن او الطوب النيىء – الخامة الطبيعية المتاحة – فى الوادى نفسه ، يكملها عادة البوص والبردى أو الطفل كخلطة (او كنوع من «الأسمنت الباكر» كما يضعها لوران) (١) . ومنذ الالف الثالث قبل الميلاد كانت البيوت تبنى من طابقين عادة ، غير ان تقدم البناء الحقيقى لم يعرف الا فى المدن ، اما الإسكان الريفى فلم يتقدم أو يتطور كثيرا منذ العصر الحجرى فى الواقع (٢) ، وفيما عدا الطوب النيىء فقد عرفت مصر القديمة الطوب المحروق ، وإن لم يعمم استعماله إلا منذ العصور الهلنستية (٣) .

وليس معنى الطوب النيىء ، بالمناسبة ، عمارة بدائية بالضرورة ، فلقد شيدت به بعض الاهرام ، ولعل طين الانهار العظمى كان ، كما يقول ليذابى ، أنفس هدايا وهبات الطبيعة للإنسان البناء ورجل البناء (٤) ولن نكرر هنا ماسبق ان عرفناه عن كلمة الطوب وأصلها الفرعونى فى معظم اللغات الحية الهامة .

على ان الخامة الاخرى الاكثر بقاء ، والتى برز المصريون فى تطويعها ، هى الحجر ، حتى ليقال : إن عمارة الحجر المنحوت هى فن مصرى إلى درجة كبيرة (٥) ولعله كان فى هذا المعنى ماقاله كورت لانجه من ان «مصر القديمة ، حتى نهاية حياتها الفرعونية ، ظلت ابنة العصر الحجرى» (٦) غير أن فن الحجر يقتصر غالبا على حافتى الوادى الهضبيتين حيث المحاجر الطبيعية ، كما اقتصر عادة على الموتى ، فكانت الأرض السوداء مدينة الأحياء ، وكان الرمل مدينة الموتى .

---

(1) Lorin, P. 121.
(2) Progress & archaeology, P. 48-51.
(3) W.R. Lethaby, Architecture, H.U.L., 1953, P. 58.
(4) Id. , P. 20.
(5) Id. P. 65.

(٦) مقتبسة فى حسين فوزى، سندباد مصرى القاهرة، ١٩٥٩، ص ٢٤٩،

فعلى طول الحافتين ، وخاصة الغربية حيث «العالم الآخر» ، حفر الفراعنة المقابر فى الصخور وبنوا المعابد بالحجارة ، ونحتوا التماثيل الضخمة الثابتة أو المنقولة . ويبدو كما يقول ليذابى ، ان مصر كانت أرض المقابر حيث كانت بابل أرض المعابد (١) ، ولقد كان غنى مرتفعات وتلال الحافتين الهضبيتين وجبال الصحراء الشرقية بأنواع الصخور المختلفة المتتابعة من جرانيت فأحجار رملية فجيرية ، بكل درجات ألوانها وعروقها المتعددة ، عاملا طبيعيا هاما قدم المادة الخام المباشرة لفنون العمارة والنحت الفرعونية الباذخة ، بل وأوحى اليها ايضا بالشكل والتكوين فيما يرى البعض .

فعن الخامة ، كان الحجر الجيرى الإيوسينى الابيض ، بحكم أنه الأطول امتدادا على جذع الوادى من ثنية قنا حتى رأس الدلتا ، هو المادة الرئيسية التى بنيت أو نحتت منها معظم المعابد والهياكل والتماثيل بما فى ذلك الاهرامات فى الشمال ، ولكن الحجر الرملى الخرسانى الصلب وكذلك الجرانيت الفولاذى ، المتطوحين والمقصورين على الجنوب الاقصى ، قدما الخامة الانسب للأعمال الأضخم والأصلب.

اما عن الشكل ، فالبعض يعتقد أن البيئة الجغرافية المحيطة لم تكن ، وما كان ليمكن أن تكون ، بلا أثر على الفنون التشكيلية الفرعونية عموما وعلى العمارة خصوصا . الأولى بشمسها الساطعة وجفافها وحدة ألوان السماء وضخامة المقياس الطبيعى وأفقية السطح التضاريسى ... الخ والثانية فى أحجامها وألوانها وأشكالها، خاصة ذلك الشكل التقليدى والمميز جدا للمعابد والمبانى الفرعونية ، شكل المعين trapezoid الذى لا تتعامد فيه الحوائط بل تميل تدريجيا بحيث يتسع المبنى عند قاعدته عنه عند أعلاه ، فكانت اعمال العمارة والفنون لاتقل درامية وعظمة وضخامة عن البيئة نفسها .

او كما يقول بيرجرن «إن العمارة تعكس اللاندسكيب فى تأكيده الأساسى على الأفقية غير المنكسرة (اطر الكورنيشات الغليظة ، الابراج ، الجدران) وفى تأكيده على أوضاع العناصر الرأسية (التماثيل ، المسلات ، الأعمدة) ، إذ أنها صممت من أجل المفارقة وتوازن الخط فى معظم الحالات » ثم يضيف إن «التأكيد على الخطوط الأفقية جنبا إلى جنب مع الضخامة والصلابة الهائلة فى هذه المبانى كانت تعكس خطوط اللاندسكيب المستقيمة غير المنكسرة وأحجامه ، والواقع ان هذه البنايات

(1) P. 69.

كانت تبدو وطيدة منيعة البنيان ولا تعرف التغير ، تماما كالقلاع والسهول الشاسعة التى تكون قاعدتها وإطارها (١) أو كما يلخص ويلسون الموقف كله ، فإن «التناسق او السمترية فى الطبيعة المصرية طبع الفنان المصرى على التقسيم المتناسق والتوزيع المنسجم» (٢) ومهما يكن من أمر ، فإن المؤكد أن المصرى القديم كان على وعى وإحساس كاملين ببيئته الجغرافية المحيطة.

وفى هذا كله رادت الحضارة المصرية القديمة كثيرا من فنون العمارة التى انتقلت بعد ذلك الى العالم الذى لايزال يدين لها بابتكارها وتطويرها ، ومن أبرز هذه التأصيلات وأخلدها العقود والاقواس والأقبية ، فهى تظهر منذ أقدم مراحل عصر الأسرات والقوس الحجرى الكامل لاشك فى ان مصر هى موطن نشأته ومركز انتشاره وتوزيعه ، والمرجح ان القباب ايضا ظهرت اول ماظهرت فى مصر ، والأرجح أنها كانت تستعمل فى بناء صوامع الغلال بصفة خاصة ، بالمثل كان طراز عمارة الأعمدة المتراصة ، كما يتمثل فى معبد هرم سقارة وبنى حسن ، النموذج الرائد الذى انتقل عبر البحر ونقله الاغريق والاتروسكيون والرومان وتوسعوا فيه حتى ظن علما عليهم (٣)، وكل هذه الابتكارات الأصيلة آلت فيما بعد إلى الاغريق، لقد أخذوها عن مصر ، ولكن «ظاهرة مصر» ، كما يعترف ليذابى «لم يكن لتحدث مرة أخرى، رسالة اليونان كانت بالأحرى ان تعكف على مهمة جمع وتلوين وتجويد هبات مصر وكريت والشرق » (٤).

غير أن خريطة طبوغرافية الفن فى مصر القديمة لاتكتمل ، يقينا ، بغير الاشارة إلى الأهرامات ، أو بالأصح دون رسم حدود ومعالم «إقليم الأهرامات» ، نعم ، فانه يكاد يكون إقليما بالمصطلح الجغرافى المعروف ، فمن أبو رواش شمالا حتى اللاهون والهوارة جنوبا ، اى على امتداد نحو ٨٠ كم ، يرصع وجه اللاندسكيب نحو ٨٠ هرما (٥) ، بكثافة هرم لكل كيلو تقريبا ، هاهنا ، يعنى نهر مجره صخرى فريد ، او غابة حجرية او متحجره لا مثيل لها ، أو سلسلة جبلية من صنع الانسان .

---

(1) Lois Berggren, Some summary comments on dynastic Egyptian, art, in " Guidebook to geology & archaeology in Egypt, P. 40 - 46.
(2) In : Before Philosophy, P. 27.

(٣) محمد حماد، مصر تبنى ، القاهرة، ١٩٥٨.

(4) Lethaby, P. 53. 110, 56 - 7.
(5) A. Fakhry, The pyramids, In " Guidebook etc. op. cit., p. 53.

والاهرام كقاعدة من الحجر الجيرى الايوسينى ، إلاّ أن بعضها من الطين أو اللبن مع تكسية من الصخر ، وهى تنتشر عادة فى أسراب أو كوكبات تتباعد او تتقارب وتتفاوت حجما وتألقا ، اهمها بعد كوكبة الجيزة أو أهرام العاصمة أو عاصمة الأهرام ، مجموعات زاوية العريان ، ابو صير ، سقارة ، دهشور ، اللشت ، ميدوم .

بهذه الكثافة ، وبأحجامها التى تعد أضخم بناء بشرى على وجه الأرض حتى الأن (١) ، وبأشكالها الهندسية التى تعد شكلا رابعا للمادة وبأعمارها الألفية المتحدية التى تعد البعد الرابع للمكان ، تصبح هذه الاهرامات بلا ريب عنصرا فى صميم اللاندسكيب الحضارى ، ولا نقول الطبيعى نفسه ، ويصبح قطاع الوادى من رأس الدلتا حتى ، واحة الفيوم هو بغير تجاوز اقليم الاهرامات بين اقاليم مصر الجغرافية ، لا تكاد تقل فيه الاهرامات كعنصر من عناصر التباين الاقليمى عن الخضروات مثلا فى مركب استغلال الأرض .

أو قل ان هذا الاقليم الجغرافى الحفرى ، الذى يشكل بوظيفته جغرافية دينية منحوتة او معلقة ، قد ترك لنا بصورة ما «ماكيت» لمصر القديمة او هو متحف جغرافى للتاريخ على نطاق اقليمى ضخم ، او اخيرا ، هو بتعبير برون وفاللو «التراب الجغرافى للتاريخ poussiere geographique de l`histoire» (٢) ، تضافر الصخر والرمل والجفاف على حفظه .

طبوغرافية الفن

من العمارة والآثار ننتقل تلقائيا إلى الفن عموما ، الفن التشكيلى والتطبيقى ، دون أن نبتعد مع ذلك عن البيئة أكثر بأى درجة محسوسة ، فالفنون التشكيلية الفرعونية هى ايضا وإلى حد بعيد «فن جغرافى» موصولة مظاهره بالبيئة الطبيعية وغائرة جذوره فيها ، فضلا عن أنها متحف جغرافى طبيعى حفظ لنا صورة حية أو نسخة باقية من البيئة المصرية المعاصرة .

فالفن الفرعونى كان فنا طبيعيا سواء فى خامته أو أشكاله او الوانه ، فالأوانى والأوعية والفازات والفخار كلها من خامة البيئة ، الطفل أو الطين أو الحجر أو

(1) Berggren, P. 46.
(2) J. Brunhes, C. Vallaux, Géographie de l'histoire, Paris, 1921, P. 4.

الرخام والالباستر . كذلك دخل البردى فى بناء المساكن وصناعة الورق والأثاث والحصر والسلال ، أى فى العمارة والديكور ، بينما الأثاث الخشبى من أشجار الوادى ولبنان ، أما التحف الدقيقة فمن معادن الصحراء وأحجارها الكريمة .

اما التلوين والنقوش والزخارف المرسومة على كل هذه الاشياء ، فضلا عن اللوحات الحائطية ورسوم الجدران ، فكل موضوعاتها وموتيفاتها تعكس معالم البيئة الطبيعية المحيطة والحياة اليومية مباشرة من نباتات وحيوانات الوادى والنهر ، خاصة البردى واللوتس والأسماك والتماسيح ، بالاضافة إلى حيوانات الصحراء والسفانا المجاورة بما فيها انواعها المنقرضة الآن كالفيل والأسد والخرتيت والزراف والغزال والنعام ... الخ ، دون ان ننسى قرص الشمس وأشعته العالمية . كل أولئك بألوان زاهية قوية شديدة التباين تناظر ، فى تفسير البعض الوان اللاندسكيب الطبيعى بشمسه الساطعة واضوائه الباهرة ومعالمه المحددة بحدة وتباين (١) .

وعلى الجملة ، كما يقول ليذابى ، فان «النيل ، فيضاناته وشطوطه الصخرية المرتفعة ، طبعت نفسها بعمق على العقول التى انتجت الفن المصرى . (فهناك) فخار ماقبل الاسرات المرسوم بمناظر النيل وكانت النباتات التى ينعشها الفيضان ، بالحيوانات التى تمرح فيها ، موضوعا اثيرا «لزخرفة» الجدار والأرضية . اما الاهرام فكانت جبالا اصطناعية من الحجر .. لقد ادى وجود الحجر المتاح من ارقى الانواع إبتداء من الجيرى حتى الجرانيت الى نوع من عبادة الاحجار الضخمة – إلى المونوليثية» (٢).

الدين

واذا كان الفن المصرى القديم برمته لا انفصال له عن الدين ، فلا انفصال لكليهما عن البيئة الجغرافية ، ولقد كانت انجازات الثورة الزراعية الثانية او الثورة المدنية الاولى فى الدين والنواحى الروحية جديرة بالذكر ، فقد عرف المصريون القدماء فكرة الخلود والبعث مبكرا وكانوا أول المتدينين (٣) ويحاول بعض المؤرخين ان يربط هذا بالبيئة الجافة ، الرمل والشمس على افتراض ان المصرى الاول كان يدهش حين يرى اجساد اجداده المدفونة فى بطن الصحراء فى حالة حفظ جيدة ، فجعله هذا «يعتقد فى حياة خالدة بعد الموت وبالتالى آمن بالبعث» (٤).

---

(1) Berggren, P. 40 - 41
(2) Legthaby, p 34.
(3) Leon Aufrére "Le paysage spirituel de l'Occident", A.G., Sept. 1936. P. 453.
(٤) سيد توفيق ، الاهرام ، ٢٤ اغسطس ١٩٦٩، ص ٧ .

وآخرون يردون فكرة الخلود إلى إحساس المصريين ببهجة الحياة فى بيئتهم الرخية الرغدة ، وبالتالى تعلقهم بها إلى حد اسقاطها على حياة أخرى بعد الموت وتمديدها فيها ، ومن ثم كل إعدادهم الغريب لها إبتداء من التحنيط إلى مراكب الشمس إلى أثاث المقابر وأطعمتها .. الخ (١) . «فالنيل قد علم قدماء المصريين حب الحياة يلقونها دائما بين يديه ، فيتعلقون بها ولايرضون بها فى الآخرة بديلا .. فجنة المصريين مصر خالدة » (٢).

كذلك فإنه «لولا الفراغ الآمن الذى اعان عليه الموقع الجغرافى والغنى الحافز والترف القادر .. لولا هذه الامكانيات التى هيأها النيل» لمافكروا فى الخلود ، و «لو كانت مصر قطعة مكررة من الصحراء المشابهة تحيا حياة محروبة متنقلة ... ما كانت هذه الحياة تستحق الحرص عليها والسعى إلى تخليدها» (٣)

ومن هذا المنطق نفسه يحاول بعض الجغرافيين الربط بين عدم تفسير المصريين القدماء للموت وبين إحاطة الموت – ممثلا فى الصحراء – بالوادى (٤) . غير أنه قد لا يكون من الضرورى فيما يبدو ان نذهب إلى هذا الحد من الحتم الجغرافى ، فلعل هذه ومثيلاتها محاولات غير مقنعة تماما ، وغير مجدية حقا وربما غير عملية ايضا حسبنا ان البيئة الطبيعية المصرية بكل عناصرها كانت منعكسة تماماً فى الديانة المصرية القديمة .

والواقع ان هذه الديانة كانت ديانة «جغرافية» ، «محلية» ، أو «بيئية» إلى حد بعيد ، فقد بدأت ديانة طوطمية كديانات أفريقيا البدائية الحالية ، بل يجزم إليوت – سميث ان «مصر هى الوحيدة فى العالم التى تساعد فيها الظروف البيئية على خلق الطوطمية» (٥) غير انها لم تلبث ان اصبحت ايضا ديانة استحيائية animism تكاد ترى الحياة فى كل عناصر الطبيعة .

من هنا تعدت الالهة بالمئات والمئين (بلغ عدد الالهة خلال العصر الفرعونى نحو ٢٠٠٠ إله !) معظمها مستمد من عناصر ومعالم البيئة المحيطة من حيوان ونبات اما لكثرتها وإما لندرتها (هل عبدت مصرالقديمة العجل ابيس لندرته فى بلد بلا

---

(1) E. Ludwig, On Mediterranean shores, P. 100.

(٢) احمد بدوى ، فى موكب الشمس .

(٣) نعمات فؤاد ، النيل ، ص ٦٩ .

(4) Rachel M. Fleming, "Geoggraphic aspets of tradition" . G .R . , Oct 1921,P .244

(5) Human history.

مراع . مثلما يعبد البقر فى الهند الهندوسية حاليا؟) ولكن الملاحظة الهامة هى أنه على كل هذه الالهة جميعا كانت تسيطر فى الدرجة الاولى الشمس (رع) والنهر (حابى) .

على ان هناك خلافا حول عبادة النيل ، ففي بعض التفاسير أنه إله وعبد بل وعد احيانا «أبا الآلهة» ، وفى أخرى انه لم يؤله ولا كانت له معابد كسائر الآلهة ، ولكن الثابت فى كل الأحوال أنه ظفر بأعظم التقديس والتقدير النابع من واقع الحياة سواء مع الاساطير والمعتقدات وداخلها او بعيدا عنها وبالرغم منها .

وكما كان طبيعيا جدا ان تؤله الشمس والنهر مانحا الحياة ويعبدا ، كان طبيعيا ايضا ان تصطبغ الديانة المصرية عموما بدورة الخصوبة والفناء والحياة والموت المستمدة من دورة الفيضان وعلاقته بالأرض ، فلقد كان المصرى القديم يرى فى هذه العلاقة السنوية نوعا من الزواج المقدس ومن الولادة ثم الوفاة ثم البعث والمرجح ان ملحمة ايزيس وأوزريس ليست الا تجسيدا لهذه الفكرة ، فهى رغم أسطوريتها لا تنفصم عن الارض والنهر والزراعة المصرية ، حتى فكرة البعث إذن ربطوها بالنيل .

بل إن النهر ، كما لم يكن يغيب قط عن عين المصرى ، لم يكن ليغيب أبدا عن فكره او عن عقله الباطن او وجدانه االدينى فيما يبدو ، فمن المثير للغاية ان نعلم ان اتجاه النهر فى مصر كان دائما يوحى الى السكان بالتوجيه فى ادق تفاصيل الحياة ، حتى فى الدفن وقبور الموتى ، ذلك ان القبور كانت تمهد او تمد ومحورها الطولى يتبع محور النهر عادة (١)

وأخيرا ، وبالمثل فلقد كانت الكوزمولوچيا المصرية ، كالميثولوچيا المصرية ، تعبيرا مباشر عن البيئة الطبيعية المصرية ، فقد كانت فكرة المصريين القدماء عن الوجود الخارجى ونشأة الكون والكوكب مكيفة إلى حد مثير بجغرافية الوطن المحلى الضيقة بعناصرها واشكالها ومكوناتها المألوفة الأليفة والساكنة الداجنة (٢).

وختاما ، فاذا كانت الديانة الوثنية المصرية القديمة تعد اكثر بدائية نوعا من مثيلتها الاغريقية مثلا ، فقد كادت مصر الفرعونية ، من الناحية الاخرى ، تتوصل فيما بعد إلى ارهاصات التوحيد (اخناتون) فيما يقدر ، وكادت تكون هى وعراق ابراهيم – وكل بيئة فيضية زراعية لا صحراء رعوية – الاولى فى العالم وقبل عصر الرسالات . بل ان برستيد ليرى فى حركة الاصلاح الدينى التى قام بها اخناتون

(1) Seligman. Races of Africa, P. 101
(2) Wilson, loc. cit.

«انقلابا بعيد المدى لايقل عن الانتقال من الوثنية إلى المسيحية وابعد مدى من الانتقال بعدها من المسيحية إلى الاسلام » ولكن يبدو أنها كانت بادرة لم تجد التربة الصالحة بعد أو اللحظة الحضارية الصحيحة فانقرضت مباشرة .

وعلى العموم ، فان هناك من يرى ان الديانة الفرعونية ليست وثنية مطلقة ولانقول مطلقا ، فاميلينو يقرر انه رغم تعدد الآلهة كانت الكهانة المصرية دائما على إدراك بوحدانية الله ، هذا بينما تذهب «نعمات فؤاد» الى ان الديانة المصرية القديمة «يظلمها من يسميها وثنية» وان «الحضارة المصرية هى القاعدة الكبيرة للديانات السماوية» ، « تبشر بالمسيحية والاسلام » بل «ان الديانة المصرية القديمة فى آخر عهدها أوشكت ان تكون مسيحية قبل المسيح» ، وانه لهذا كله لم يكن اى من المسيحية والإسلام جديدا تماما على مصر فيما بعد ، ففيهما منها الكثير ، وكلاهما مانجح بها إلا - جزئيا - لما هو فيه منها «وبما فيه منها» ، وفى مجمل النتيجة ، فإن المصريين كانوا منذ البداية مؤمنين بالفطرة ، وكانت مصر دائما بلد الايمان قبل وبعد الاديان (١).

مراحل تاريخنا الحضارى :

أنثروبولوچى ينظر إلى مصر

إذا كان السبق الحضارى سمة أصيلة فى شخصية مصر ، فإن التخلف الذى حدث وأزمن طويلا بعد ذلك إنما يأتى ليؤكد القاعدة اكثر مما ينفيها ذلك اننا نعود لنجد ذلك السبق يعود ليؤكد نفسه فى اكثر من مرحلة لاحقة ليس اقلها اهمية الفترة الحديثة المعاصرة ولهذا فلنستعرض ، وفى نظرة تلسكوبية شاملة ، مراحل الحضارة المصرية ككل لنتعرف على نبضها وضوابطها واتجاهاتها .

ومراحل تاريخنا الحضارى ليست إلاَّ النتيجة المتغيرة على العصور للشد والجذب بين قوتى العزلة والاحتكاك ، اى الموضع والموقع على الترتيب ، ويمكننا فى الواقع ان نقسمها الى اربع نناقشها تباعا هى مرحلة صناعة الحضارة ، ثم مرحلة تصدير الحضارة ، ثم مرحلة الاكتفاء الذاتى ، واخيرا مرحلة استيراد الحضارة ، والجدير بالملاحظة ان هذه المراحل ترتبط وثيقا بمراحل تطور المواصلات باعتبارها

(١) شخصية مصر ، ص ٨٤، ٨٩، ٢٧٢، ٩٣، ١٤٠، ٦٩.

من دوافع الاحتكاك ومذيبات العزلة مع العلم بأن دور العزلة يقل ويضعف كاتجاه عام على مدى التاريخ بينما يزداد الاحتكاك ويتضاعف .

مرحلة صناعة الحضارة

فأما مرحلة صناعة الحضارة فتتفق مع مرحلة التاريخ النهرى potamic حين كانت مصر مشتلا ممتازاً لتأصيل حضارة مبكرة سباقة ، مادتها الخام هى فيض الثروة الفيضية ، وصوبتها الزجاجية التى تحمى طفولتها هى الغلاف الصحراوى ، فالعزلة النسبية كانت لازمة فى المراحل الأولى لضمان الطمأنينة والاستمرار حتى تنضج البادرة بعد ان تجرثمت وحتى تتحول فى النهاية إلى عود صلب لقد كان ظهور الحضارة هنا «خـطة عـامدة متعـمدة وضـعها الجغرافى الاعظم » كما يقول كون (١).

وكانت مصر اذن «مصنع» الحضارة وهكذا حين بدأت الحضارة المصرية الفرعونية تخرج من مشتلها ظهرت فجأة فى مرحلة نامية متطورة راقية انبهرت لها الشعوب المجاورة ، كما كان لها طابع خاص قوى الشخصية والتفرد بحكم العزلة التى تأصلت فى ظلها ، ولعل هذا التفوق المبكر مع العزلة النسبية الخفيفة هو السبب فى تلك العزة والشعور بالعظمة التى عرفت عن مصر القديمة دون أن تصل الى حد الاستعلاء والعنصرية مع ذلك على الاطلاق (٢).

ولن نذكر هنا بطبيعة الحال تلك النظرية الهازلة التى تقول : إن حضارة الفراعنة من اصل خارج الارض ، اتى بها خلال الفضاء الخارجى رواد فضاء من كوكب آخر أعلى حضارة من سكان الارض وأسبق تطورا (!) فهذه النظرية الخرافية تذكرنا بنظرية قديمة ميتة عن أصل البترول أرجعته إلى سقوط أجرام فلكية على سطح الكوكب الأرضى (!) ، وكلتاهما إما سابقة لعصر العلم او تقع كلية خارج دائرته ، ولكن اذا كان لتلك النظرية ، على سفهها ، من مغزى ، فهو بلاشك روعة الانجازة المصرية الى حد الظاهرة الخارقة للتاريخ وللتطور ، تلك مجرد تذكرة لمن يحاولون كما رأينا التقليل من هذه الانجازة .

---

(1) Caravan, p. 19.
(2) Ruth Benedict, Patterns of Culture, 1935.

مرحلة تصدير الحضارة

وقد كان طبيعيا مع توسع شبكة الاتصالات فى العالم المعروف وخروجها من مرحلة الانهار الى البحار thalassic أن يزداد احتكاك مصر بالخارج وكانت حاجتها إلى كثير من الخامات التى لا تتوافر فى البيئة المحلية كالاخشاب والبخور مما دفعها إلى الملاحة البحرية والتجارة البعيدة المدى ، وكان طبيعيا أن يأخذ هذا الاحتكاك شكل «تصدير الحضارة » المصرية . فأصبح مصنع الحضارة «متجرا» لها أيضا وبهذا الدور ظهرت مصر الفرعونية «جدا اعلى لجميع الامم» كما قال ماريت والاستعارة من المركب الحضارى المصرى حقيقة عرفتها فينيقيا والشام حتى ميديا وأرض الحيثيين ، وامتدت عناصرها الى بابل وآشور ، وفى رأى أن الفينيقيين ،، الذين سيكونون امة بحرية وملاحة من الطراز الاول ، انما اخذوا فن الملاحة عن مصر ، بعد ان ترجموا صناعة السفن من البردى النيلى إلى الأرز اللبنانى .

ومن المعروف أن جاليات مصرية من التجار أو الموظفين او المحاربين كانت توجد بالشام من فترة الى اخرى فى العصور الفرعونية ، كما كانت بيبلوس (جبيل) قاعدة امامية للتبادل والنفوذ المصرى ، وقد قدمت اللغة المصرية القديمة احدى الخامات القاعدية للابجدية التى تفاعلت مع الفينيقية حتى تحورت الى الابجدية السينائية التى ستكون عنصرا اساسيا فى تطوير الكتابة فى اوروبا ، ففى سيناء تحولت الهيروغليفية لاول مرة حوالى ١٨٠٠ ق . م من ابجدية تصويرية الى ابجدية صوتية ، وعموما فلقد كان الشام كله مشبعا بالفكر المصرى على ايام التوراة والعهد القديم .

وبالمثل كان نفوذ مصر الحضارى على يهود العهد القديم ، الذين كانوا تابعين لمصر سياسيا اغلب تاريخهم سواء كانوا داخل ارضها او فى ارض فلسطين ، فالحضارة المصرية دمغت كل وجودهم المادى والادبى بل والدينى نفسه المشبع بتأثيرات مصرية عميقة ابتداء من معمار سليمان إلى مزامير داود ... الخ ، وقد كان تشتت اليهود وانتشارهم فيما بعد عامل نشر وتمديد غير مباشر للمؤثرات المصرية على نطاق العالم الاووربى بدرجات مخففة او مختلفة .

اما غربا فقد تشبعت حضارة كريت واليونان - والأولى هى أقرب شريحة من أوروبا إلى مصر - بالمؤثرات المصرية . والثابت على الأقل ان الحضارة المينوية اقتبست كثيرا من دفعتها وعناصرها من الحضارة المصرية بالذات . بل إن آرثر ايفانز ، المرجع الحجة فى حضارة كريت ، يرى ان الكريتيين مستعمرة من مصر

أصلا (١) ، وأن التحنو الليبيين قد هاجروا من حافة الدلتا الغربية إلى كريت أيام مينا ، وربما لم يتم هذا إلا أيام الأسرة الثالثة التى حـدثت فيها تغيرات كثيرة ومهمة (٢) . وعلى أية حال ، فمن المسلم به أن كريت كجزيرة لم يكن ليتم تعميرها والوصول إليها إلا بعد معرفة السفن القوية ، وهى اختراع لابد عرفه قوم لهم حضارة متطورة من قبل . كذلك فمن الثابت أن رأسمال كريت الحضارى مشتق معظمه من مصر وغرب آسيا .

أما عن اليونان ، فثابت أيضا أن الحضارة اليونانية قامت على أسس من الاستعارة الصريحة من المينوية . كذلك فقد كانت الرياح الإتيزية هى التى حملتهم منذ وقت مبكر إلى مصر ، ومن ثم بدأ الاحتكاك الحضارى الكبير . والواقع أنه منذ عرفت « لعبة الإتيزية » هذه ، لم تـكد حضارة الاغـريق تنفصـل عن الحضـارة الفرعونية (مثلما تأثرت حضارة الهند الحديثة بالأوروبيين منذ اكتشفت « لعبة الموسميات »).

ولهذا مثلا كانت حضارة ميكيناى ، حضارة الآخائيين الذين عرفهم المصريون باسم الأكواواشى ، شديدة الشبه بالحضارة الفرعونية وخاصة فى العمارة والمعمار لكل هذا لم يكن غريبا أن يعترف هيرودوت ، الذى يقول إن الاغريق كانوا أول شعب فتح لهم المصريون صدورهم ، بفضل الحضارة المصرية على اليونانية ، بل لقد شبه الاغريق بالنسبة إلى المصريين حضاريا بالأطفال بالنسبة إلى الكبار .

من هوميروس ، مثلا آخر ، يستفاد أن مقاتلى إلياذته كانوا يستوردون عرباتهم الحربية من مصر (٣) ، فى حين يذكر ديودور أن أرجوس Argos كبرى مدن اليونان فى وقت ما هى أصلا مستعمرة مصرية ضمن مستعمرات عديدة أنشأها المصريون على سواحل المتوسط ، كما يروى أن المصريون أنفسهم كانوا على عهده يدعون أن أهل أثينا نفسها منحدرون من مستعمرة أقامها بعض المهاجرين من مدينة سايس المصرية القديمة (صا الحجر) .

هذا بينما يلخص ماسبرو الموقف كله فى أن العلاقات بين مصر واليونان ، التى يرقى بها إلى القرن الـ ١٦ ق.م على الأقل ، بلغت مدى « أبعد بكثير مما قد يحب

---

(1) Margaret A. Murray. The splendour that was Egypt, Lond., 1949, P. 70.

(٢) بيك وفلير، الازمنة والأمكنة ، ص ١٧٥.

(3) A. Moret, Au temps des Pharaons.

أن يتمثل محبو أو أحباب الثقافة الاغريقية اليوم Philhellenes » (١) . والحقيقة أن اليونان كانت تقف بالنسبة إلى مصر – دورا وموقعا حضاريا – كما تقف اليابان اليوم بالنسبة إلى الغرب (٢) .

عدا هذا وبعده فلقد عبرت الديانة المصرية القديمة ، عبادة إيزيس ، البحر لتغزو جنوب أوروبا بعض الوقت تحت اسم إلويزيس المحرف Eleusis (مثلما حرف قرينها أوزيريس إلى سيرابيس Serapis) ، بل ولتصبح الديانة الرسمية للإمبراطورية الرومانية حينا ما . بالمثل ومن قبل الكتابة . فالإتروسكيون ، الذين سكنوا إيطاليا خاصة ليجوريا قبل الرومان وأصحاب فن الكتابة الإتروسكية السابقة على الكتابة اللاتينية ، الإتروسكيون فى رأى ليسوا سوى جماعة « الترشو » أبناء طور سيناء انتقلوا إلى إيطاليا عبر البحر حاملين معهم الأبجدية السينائية . كذلك وختاما فلقد امتدت المؤثرات الحضارية المصرية غربا إلى ليبيا ، كما تسربت جنوبا حتى بونت الصومال وسودان العالم الزنجى .

لعلنا إذن ، ودون أن نلتزم بنظرية الانتشاريين الكاسحة ، لا نبعد عن الحقيقة كثيرا إن قلنا إن مصر الفرعونية فى الجزء الأكبر من تاريخ الأسرات كانت بمثابة نواة وقلب لمنطقة حضارية بالمعنى الأنثروبولوچى Kulturkreise تترامى عبر كل هذه الآفاق ، منها تتوزع التجديدات والعناصر الحضارية المادية واللامادية وواقع الأمر أن مصر ، بحكم موقعها المتوسط وإحاطة الصحراء بها ثم العمران من بعد الصحارى ، هى هيكل طبيعى جاهز لمنطقة حضارية مثالية بكل خصائصها التقليدية المعروفة للأنثروبولوچيين . فهى أساسا منطقة دائرية لها مركز ثم انحدارات ومحاور ، وهناك بعد النواة النووية منطقة الظل ثم شبه الظل ثم الصدى ...إلخ . ففى هذه النطاقات والمناطق كان النبض الحضارى يعكس النبض التاريخى والسياسى لمصر صعودا وسقوطا ، ارتفاعا وهبوطا ، ومدا وجزرا .

ولقد كانت تلك المنطقة هى الأولى والعظمى والمسيطرة فى العالم ، شأنها بالتقريب شأن منطقة الحضارة الغربية الأوروبية – الأمريكية فى عالم اليوم ، ولقد رأينا كيف كانت تقع اليونان منها كاليابان من الأخيرة . وكما تقول مارجريت مرى فان كل المناطق المحيطة تدين فى حضارتها لمصر ، ابتداء من الحضارة الأوروبية الحديثة إلى روسيا وفارس والعرب والهند بل والصين أيضا (٣).

---

(1) Causeries D'Egypte.
(2) Lethaby, P. 82.
(3) P. 5.

ومن الضرورى هنا أن نعرض للاتجاه الذى ظهر منذ سنين إلى التقليل من انجازة الحضارة المصرية ، وإلى التقليل أكثر وأكثر من أثرها خارج حدودها . فهناك من ينتقد فقرها النسبى فى النواحى العقلية ، وهناك من يرى أنها كان ينبغى أن تقدم أكثر مما قدمت بوجه عام . أما عن أثرها الخارجى فيدور النقد على أساس أن « الحضارة المصرية ظلت شيئا على حدة فى العالم القديم » ، فلم تصدر كما صدرت حضارة سومر ، وأن « من الغريب أن نتذكر أن مصر ، رغم كل أمجادها ، لم تمدين حتى أى جزء من إفريقيا ، بينما أن السومرية ترقد عند أصل وأساس الحضارة الغربية » (١) .

لكن هذا الاتهام يتناسى حقيقتين بارزتين . الأولى جغرافية ، وهى ذلك الفاصل الصحراوى الهائل الذى يقع بين مصر وإفريقيا جنوب الصحراء ، مما لا مثيل له حول سومر وبابل . والثانية تاريخية ، هى أنه رغم ذلك فقد كانت أولى نبضات الحضارة التى تلقتها إفريقيا السوداء هى من مصر الفرعونية ، بل إننا إذا استعرضنا تاريخ القارة الحضارى لوجدنا أن أكبر شحنة من الدفع والوقع التمدينى فى القارة عبر التاريخ وحتى قدوم الأوروبيين كانت لمصر والحضارة المصرية . ويلخص كورت لانجه الموقف برمته كما يحسمه بقوة فيقول «ليست بمصر حاجة إلى إثبات أثرها الظاهر فى الحضارات التالية لحضارتها – وما أكثر ما ينكرون عليها هذا الأثر – ولكن الرأى مجمع ، حتى عند أولئك الجاحدين ، على أن أثر مصر القديمة مازال يعمل إلى اليوم » .

مرحلة الاكتفاء الذاتى

منذ نهاية الفرعونية وعصر الأسرات ، بدأت مرحلة تعاقب فيها الغزاة والحكم الأجنبى على مصر . وإذا كانت قوة مصر السياسية قد هبطت بالضرورة فى ظل هذه المرحلة ، فان قوتها الحضارية لم تتراخ كثيرا ، وظلت حضارتها القديمة قائمة مستمرة ، ربما بلا زيادة ولانقصان . بل قد يمكن القول : إن حضارات هذه القوى الأجنبية صنعت جزئيا على أرض مصر ، إما بالأخذ منها أو بالمشاركة معها .

فالحضارة الهللينية الإغريقية والهللنستية المتوسطية من بعدها لم تصنع فى العالم الإيجى وحده أو اللفانت حوله ، وإنما كانت الاسكندرية المصرية وظهيرها المصرى كله أحد أركانها وأقطابها الأساسية والفعالة . وبالمثل كانت روما والاسكندرية . والدور نفسه يتكرر بقوة أكبر مع العرب ثم الأتراك . فالحضارة

(1) Brodrick, Early man, P. 177, Tree etc., p. 125.

الاسلامية العربية ثم الاسلامية التركية صنعت جزئيا على أرض مصر وبقوة الدفع المصرى وعلى رصيد من الرأسمال الحضارى المصرى .

ورغم أن مصر لم تكف طوال تلك المراحل عن الاشعاع الحضارى حولها ، ولاعن تطوير مركبها الحضارى ، كما لم تتقاعس عن الاقتباس من الحضارات الوافدة ، فالأغلب عليها مع ذلك هى صفة مرحلة الاكتفاء الذاتى الحضارى ، أو على الأفضل مرحلة الانتقال بين تصدير الحضارة والاكتفاء الذاتى الحضارى . ولعل الحقيقة البارزة فى هذه المرحلة ، والتى لها مغزاها الكبير ، هى أن القوى الأجنبية إذا كانت قد فرضت نفسها عليها سياسيا من أعلى ، فقد فرضت هى نفسها عليهم حضاريا من أسفل .

فالظاهرة اللافتة هى أن كل الحكام ، ابتداء من البطالسة حتى الأتراك ، تركوا نظم الانتاج والحياة المادية والحياة اليومية كما هى دون تدخل ، وتركوا إدارة الزراعة والرى للمصريين ، بل عجزوا عن تغيير المركب الحضارى القاعدى أو تعديله أو حتى الاضافة إليه إضافة تذكر . فلقد كانت هذه كلها فى مجموعها هى الحضارة النيلية الأصيلة التى صنعتها البيئة من قبل وكان المصريون سادتها إلى الأبد .

الأبعد من هذا أن الحكام الأجانب لم يحترموا فقط طريقة الحياة المصرية ابتداء من الزراعة حتى الدين ، بل تطبعوا بها وقلدوها . لقد خضعوا ، كما يقول لوران ، لهيبة التقاليد الألفية العريقة التى لا تقاوم لأرض مصر التى كانوا يفاخرون بأنهم أخضعوها (١). والمغزى واضح : لقد كان المغلوب عسكريا أرقى حضاريا من الغالب ، وهو أمر شائع كالقاعدة فى صراع الزراع والرعاة .

البطالسة ، مثلا ، « فرضوا أنفسهم على مصر » ، كما يقول لوران أيضا ، « ولكنهم تقولبوا بقالبها » (٢) . ويروى بوليبيوس الاغريقى نفسه أنه حين زار مصر البطلمية وجد المصريين أرقى حضارة من إغريقيى الاسكندرية نفسها (٣) . ولم يكن الرومان فيما بعد أكثر إيجابية أو مقاومة أو أعلى مستوى من اليونان فى هذا الصدد .

وبعدهم لم تكن العرب ثم الترك أكثر من تلاميذ « مجاورين » وضيوف مقيمين على حضارة مصر ، فكلاهما أتاها بلا حضارة مادية تقريبا كبدو ورعاة . والأتراك

(1) P. XVIII.
(2) P. X VII.

(٣) صبحى وحيده ، ص ٤٦،

فى مصر بالذات ما أكثر ما وصفهم كتاب العصور الوسطى العرب من ابن إياس حتى الجبرتى ومنذ سليم حتى نابليون بالتخلف والهمجية والبدائية (ابن إياس ، وهو تركى الأصل : « وأما عسكره (عسكر السلطان سليم) فكانوا جميعا عيونهم دنية ونفوسهم قذرة .... وليس لهم نظام يعرف لا هم ولا أمراؤهم ولا وزراؤهم ، وهم همج كالبهائم ») . هذا بينما لا خلاف بين الكتاب الأوروبيين المحدثين على أن تركيا المتروبول نفسها فى القرن الـ ١٩ كانت أقل تحضرا وتمدينا من مصر محمد على وإسماعيل.

حتى من الناحية الدينية كان الحكام الأجانب حريصين كل الحرص على إظهار الاحترام للديانة المصرية وتقديم الولاء لها بل والتقرب إلى آلهتها ، ابتداء ذلك من الاسكندر ورحلته الشهيرة إلى معبد چوبيتر آمون بسيوة إلى آخر البطالسة كليوباترا التى « أعادت إحياء كل التقاليد العتيقة للفرعونية القديمة ذات الجاذبية التى لا تقاوم » (١) .

ومن جانبها فإن مصر لم تتوان عن الاستعارة الحضارية كلما أتيح لها ذلك . فكما أخذت عن غزاتها الهكسوس من قبل الخيل والعجلة ، وهما نتج أصيل لبيئة الاستبس لم يكن للبيئة الفيضية النيلية من سبيل إليه بطبيعتها ، فكذلك أخذت الجاموس والابل فى العصور اليونانية والرومانية على الترتيب . فالجاموس ، الذى لم يكن معروفا فى مصر الفرعونية ، وموطنه الطبيعى أصلا هو الهند وجزر الهند الشرقية ، دخل أيام البطالسة على الأرجح حين اتسعت التجارة والاتصالات الخارجية ، فوجد فى مصر النيلية المائية دون المدارية بيئة صالحة فتوطن وتكاثر . أما الجمل ، إن لم يصح ما أثبته بيترى وشارف Scharff وكيتون – تومبسون من أنه قديم فى مصر قدم الرعامسة على الأقل ، فقد أدخل إلى الصحراء الكبرى فى العصر الرومانى ، فوجد فى صحارى مصر بدوره امتدادا لبيئته الطبيعية ، فتوطن إلى أن تكاثر مرة أخرى مع العرب .

وعلى الجانب الحضارى والزراعى ، فإن مصر قد أخذت الطنبور (Archi-medean screw، لاحظ دلالة التسمية عن اليونان ، وكذلك لباس الجلابية وباسمها ذاته بالمثل كان الفرس هم الذين أدخلوا الساقية Persian Wheel ، لاحظ الاسم أيضا ، وكذلك السمسم من المحاصيل الزراعية (٢) .

---

(1) Lorin, P. XVIII.
(2) Whyte, P. 101.

دور مصر المسيحية

وفيما بعد ، حين دخلت المسيحية مصر أو دخلت مصر المسيحية ، لم يكن ذلك إلا استجابة واستمرارا للتقليد الدينى العميق الذى تأصل فى طبيعتها النيلية الأساسية . ثم هى لم تأخذ المسيحية بلا تصرف ، بل فى ترجمة مصرية خاصة ، فكانت القبطية هى النسخة المصرية من المسيحية . وعند البعض أن هذه الترجمة ماهى إلا تعبير عن الملاءمة بين الديانة المصرية القديمة وبين المسيحية الجديدة . لقد مصرت مصر المسيحية .

وقد لعبت مصر القبطية دورا حاسما فى تاريخ المسيحية الأولى فى أوروبا وخارجها ، حتى قال البعض إن تاريخ المسيحية فى القرون الخمسة الأولى ليس إلا تاريخ الكنيسة القبطية ، بينما قال البعض الآخر إنه ما من بلد أثر فى انتشار المسيحية بأعمق مما فعلت مصر (١) . فلقد كانت كنيسة الاسكندرية هى أولى وكبرى كنائس المسيحية قاطبة ومركز الأساس للاهوت فى العالم ، وكان آباؤها هم نموذج الحياة المسيحية المحتذى . وكما كانت مصر قاسما مشتركا بل قطبا أعظم فى كل حركات ومناقشات ومجامع المسيحية المسكونية فى أوروبا ابتداء من مجمع نيقيا حتى مجمع خالقدونيا ، كانت الحبشة لا تنفصل قط عن كنيسة الاسكندرية .

وعدا هذا فكثير جدا من نظم ومراسم وتقاليد الكنيسة فى أوروبا اليوم ، بما فى ذلك النظام الرعوى نفسه ومراتب الهيراركية الدينية ، مقتبس من الكنيسة القبطية ، تماما مثلما اقتبست جامعات أوروبا الجديدة نمط جامعة الاسكندرية القديمة . ومن المؤثرات الجلية الباقية للديانة الفرعونية المصرية على المسيحية العالمية الغناء الدينى والموسيقى الكنسية ، والبخور ، بل وعلامة الصليب نفسها كما يقال والتى تشبه علامة الحياة عند قدماء المصريين ... الخ (٢) .

وفى العصر البيزنطى بالذات دخلت مصر القبطية فى علاقات مكثفة مع الإمبراطورية الرومانية الشرقية وكل حوض البحر المتوسط الشرقى . وهنا كان لمصر أكبر الأثر على العمارة البيزنطية ، خاصة العمارة الدينية ، ومنها امتد هذا الأثر إلى كل أوروبا المسيحية فيما بعد . البناء الدينى الأيرلندى ، مثلا ، يشبه البناء القبطى إلى حد بعيد ، بينما تعد جلاستونبرى Glastonbury فى جنوب غرب انجلترا تقليدا أمينا لنمطه.

---

(١) صبحي وحيده، ص ٥٤ ومابعدها .

(٢) نعمات فؤاد، شخصية مصر، ص ٨١، ١١٢.

وقد أصبح من المسلم به أن أكبر قدر من فنون العمارة المسيحية المبكرة أتى من مصر ، وأنه إذا كان لآسيا الصغرى وسوريا والعراق مساهمتها فى الفن البيزنطى المسيحى فان الصدارة هى بلا جدال للمدرسة المصرية (١) . فقباب الكنائس البيزنطية وعقودها وأقبيتها مأخوذة من مصر المسيحية حيث كان السقف القبابى ابتكارا فرعونيا أصيلا وقديما . وبالمثل فن الأيقونات والزخارف والنقوش ...إلخ . حتى فن الكتابة عرف بصمة مصر . فالأبجدية الروسية استعارت بعض حروف قبطية ديموطيقية الأصل .

وفيما عـــدا ذلك ، فحين تعـــرضت مصر للاضطهاد الرومانى الوثنى ، خلقت مصر إضافة جــــديدة للمســـيحية هى الرهبنة وتجســيدها المادى الدير . فمنذ خرج الأب باخوم St. Pachome والأب أنطوان St. Antoine إلى الصحراء ، خرج كثير من المصريين من الوادى إلى أطراف الصحراء بل وإلى أعماق الصحراء بحثا عن عزلة جغرافية يلجأون إليها من الاضطهاد الدينى ويحافظون فيها على عقيدتهم (يقدر البعض عـدد الرهـبان فى مصـر البـيزنطية بما لايقل عن ١٠٠ ألف) (٢) .

ولعل طبيعة مصر الجغرافية ، حيث يتجاور المعمور والصحراء ، وحيث تتوافر العزلة الهامشية لكن دون موت الصحراء الكاملة ، قد مكنت لهذا النمط من الحياة ، ولا نقول من التعمير. فالصحراء فى مصر قريبة للغاية للجميع ، وعند أطراف أصابع كل من يريد اعتزال العالم . ولهذا نجد توزيع الأديرة فى مصر اليوم إما على أطراف الوادى القصوى ترصعه ابتداء من أسوان حتى مصر القديمة ، وإما فى زوايا وأركان الصحراء بعيدا عن طرق الحركة الأساسية ابتداء من قلعة جنوب سيناء الجبلية الوعرة المتطوحة (دير سانت كاترينا) وأعماق الصحراء الشرقية الجبلية السحيقة غير بعيد عن البحر الأحمر (ديرا الأب انطوان وباخوم) إلى أطراف الصحراء الغربية ومشارف مريوط (وادى النطرون ومارمينا) .

ومنذ خرج باخوم وأنطوان هكذا ، خرجت الرهبنة ومعها الدير إلى العالم المسيحى بأسره . فكانت الرهبنة هدية مصر القبطية إلى المسيحية الغربية ، وكان الدير هو طابع وبصمة أصابع مصر على وجه المسيحية العالمية . فمن جهة خرج الرهبان المصريون يتجولون فى أوروبا بكثافة مبشرين بالمسيحية فيها ، خاصة فى سويسرا وفرنسا وبلجيكا وحتى أيرلندا . ومازالت آثارهم باقية هناك ومعروفة .

(1) Lethaby, P. 138, 142.

(٢) وحيده ص ٥٩.

سان موريتز ، مثلا ، إنما تستمد اسمها فى سويسرا من اسم قس مصرى هو موريس . وفى أيرلند تشتهر بلدة أوليده ديزرت بمقابر مجموعة من الرهبان المصريين (١) .

من جهة أخرى جاءت الطوائف والفرق الأوروبية المشهورة كالفرنسسكان والدومينيكان على غرار النظام المصرى . ومن جهة أخيرة كان الدير القبطى ، عبادة وعمارة ، هو النسخة الأم blue-print لأديرة أوروبا ، حتى أن واحدا منها فى إيطاليا ، مونت كاسينو « لايكاد يختلف عن أى دير باخومى فى قنا» (٢) .

دور مصر الاسلامية

مع العرب تدخل مصر مرحلة لعلها وسط بين الاكتفاء الذاتى والتصدير الحضارى وابتداء ، فلقد دخلت مصر فى الاسلام ، كما يرى البعض ، مثلما دخلت من قبل المسيحية : استجابة لطبيعتها الروحية الفطرية والكامنة منذ فجر التاريخ و« فجر الضمير » . وكما تحولت من قبل إلى المسيحية ، تحولت عنها الآن إلى الاسلام للسبب نفسه : أنه أقرب إلى تلك الطبيعة وأكمل شبها بتلك الفطرة . بل إن من المصريين من رأى فى الاسلام « مذهبا جديدا من مذاهب المسيحية » . وبهذا المعنى إن صح ، « وبما فيه منها » من قبل ، لم يكن الاسلام جديدا عليها كل الجدة (٣) .

وفيما عدا هذا ، فان من المشكوك فيه كثيرا ما يتردد عادة فى كتابات الغرب من أن سهولة فتح العرب لمصر وسرعة تحول المصريين إلى الإسلام إنما ترجع إلى « ضعف تنظيم» الوجود الرومانى أو الكنيسة . والثابت أن مصر رحبت بالعرب والاسلام كمخرج وكمخلص من وقر الاستعمار الرومانى والاضطهاد البيزنطى .

ولقد يمكن بعد هذا أن نعتبر العصر العربى الاسلامى امتدادا لمرحلة تصدير الحضارة المصرية . فرغم أن مصر تمثلت الثقافة العربية كلية ، فإن النهضة الحضارية العربية التى حدثت من تفاعل العرب مع أبناء البلاد التى دخلوها هى انتاج مشترك أساسا . والحضارة العربية الجديدة التى بدأ تصديرها إلى أوروبا الجنوبية وغيرها كانت تشمل بالضرورة خيوطا مصرية كثيرة فى نسيجها . والواقع أن ملكة مصر الطبيعية ، ملكة الحد الأوسط ، تبرز حتى مع العرب : فمصر القبطية تأثرت بالجديد الذى أتى به العرب من لغة وعقيدة لا لأن المغلوب مولع بتقليد الغالب فقط ، ولا لأن الصراع اللغوى يحدده الصراع السياسى فحسب ، وإنما أيضا

(1) Butler, Arab Conquest of Egypt, P. 304.

(٢) نعمات فؤاد ، شخصية مصر، ص ١٠٦.

(٣) المصدر السابق، ص ٩٤ .

لأنها أدركت بسرعة أن العرب قد أتوا بجديد حقا . ولكنها بعد أن أجادت ما أخذته ، لم تلبث أن جودته كعهدها دائما .

ولا نحسب أننا نتوهم إذ نقول : إن اللهجة المصرية مثلا كانت دائما أقرب لهجة عربية إلى الاستقامة والاعتدال . بل نرجو ألا يجانبنا التوفيق إذا زعمنا أن ممارسة الاسلام نفسه بلغت على يديها درجة من الرصانة والاستواء جعلت من أزهرها قلعة للاسلام وكعبة للاسلاميات . ومنذ وقت مبكر فى تاريخ الاسلامية كان واضحا أنها تتقدم بثقة لتكون من طليعة سدنة الاسلام وحفظة تراثه والقوامين عليه . بل لنا أن نلاحظ أن كل الخطوط المتطرفة أو الابتعادات غير « الأرثوذكسية » فى العقيدة لم تجد بيئة تعيش أو تعشش فيها بمصر حتى وإن فرضت عليها ، كالشيعية التى أشاعتها الفاطمية وحقنتها بها طويلا ثم ما لبثت أن انقرضت تلقائيا مع زوالهم ، فلم تكن أكثر من مجرد جملة اعتراضية فى إسلام مصر . وبالمقابل ، فكما خلقت مصر الرهبنة فى المسيحية وأشاعتها من قبل ، كانت هى أيضا التى خلقت التصوف فى الإسلام ونهجته . ولم يكن دور ذى النون المصرى الرائد فى الحالة الثانية بأقل من دور باخوم وأنطوان فى الأولى .

ومهما يكن ، فان دور العرب عموما فى مصر وفى غيرها لابد أن يدعو إلى التفكير . فهم لم يأتوا معهم بحضارة ذات بال ، ومع ذلك بعثت الحضارة على أيديهم حيث دخلوا . لقد تتلمذ العرب الفاتحون فى مدرسة مصر المفتوحة ، وعلى يديها تحضروا . والواقع أن دور العرب الحضارى كان دور الشرارة التى ألهبت الوقود الحضارى الخامل فى مصر دون أن تجيئنا بجسم الوقود نفسه ، ثم ذابت النار فى الوقود كما انصهر الوقود فى النار . أو كان هو دور الذكر الذى كل وظيفته أن يلقح ملكة النحل .

وفى إطار هذا الدور - الذى لايقلل قط من خطورة الأثر العربى فى مصر - يمكن أن نفهم بعض الجوانب التى تبدو متعارضة فيه . فأغلب نظم الإدارة وشئون الحكم وفنون الرى والزراعة ...إلخ التى صنعتها من قبل ضرورات البيئة الفيضية ، ورثها العرب بقليل من تغيير. وعلى مستوى التفاصيل الصغيرة ، فلقد ظلت السنة الزراعية ، مثلا ، هى السنة القبطية أى الفرعونية أصلا بفصولها وأسماء شهورها وأمثالها وفولكلورها .....إلخ ، ببساطة لأنها السنة النيلية ، هى التقويم البيئى الطبيعى (١).

(1) Lorin, P. 117.

حتى الأعياد والاحتفالات ومظاهرها وطقوسها المتوارثة لم تغيير ، لأنها هى الأخرى نتج البيئة الزراعية والحياة اليومية الطبيعية .

على أن العرب ، من الناحية الأخرى ، كان لهم دورهم فى تغيير بعض عناصر المركب الحضارى المادى وغير المادى . فمن جهة طعموا الاقتصاد الزراعى بعناصر جديدة وخطيرة حين أدخلوا القصب والأرز والموالح وغيرها . وفى مجالات أخرى نجد أثرهم واضحا ، حين أدخلوا - فى البداية وقبل الورق - جلد الرق للكتابة وهو نتج بيئة الرعاة ، وأحلوه محل البردى ، الذى كان انبثاقا طبيعيا فى بيئة فيضية (١) .

وفى جوانب أخرى حدث العكس ، فيقال مثلا : إن قطع يد السارق لم يتح له أن يحل محل قطع أنفه على نحو ما كان يفعل المصريون القدماء فى بيئة زراعية يد الفلاح فيها هى أداة الحياة (٢) . كذلك كان طبيعيا أن تنسخ الحضارة العربية الاسلامية بعضا من عناصر الحضارة المصرية القديمة وتدفنها إلى الأبد ، فلم يكن لأى من نحت التماثيل أو فن التحنيط مكان فى الحضارة الاسلامية ، فهجر الأول واختفى الثانى حتى ضاع سرُه تماما .

وعلى أية حال ، فلقد كانت مصر العربية خلية حضارية مضطرمة فى قلب العالم الاسلامى ، وترتبط بجميع أجزائه وبالعالم الخارجى مما زاد فى عملية الاخصاب الحضارى . وقد ظل هذا حتى بداية « العصر المحيطى » حيث حدث الأسر النقلى وتحولت مصر مع بقية الشرق العربى إلى العزلة مرة أخرى ، فكانت المرحلة مرحلة الاكتفاء الذاتى الحضارى فى حدود الدائرة الاسلامية : عملية استهلاك محلى واجترار للتراث الحضارى المتراكم من العصر الفرعونى المتنحى والعصر العربى السائد ، دون ما إضافة أو تجديد حتى استنفدت نفسها وانتهت فى عزلتها إلى عقم وجدب معروفين .

حتى إذا كان العصر العثمانى وصلت هذه العزلة إلى نقطة الحضيض ، وأصيبت مصر ضمن الشرق العربى « بتصلب شرايين حضارى » حاد ، وانكفأت على وجهها فى « بيات أو سبات شتوى تاريخى » لم يسبق له مثيل فى تاريخها . إنها «فترة العزلة Seclusion Period » التى تذكر بالفترة الشهيرة فى تاريخ اليابان قبل الحديث والسبب ؟ - لقد دخلت مصر « سور الترك العظيم » ، فخرجت من مجرى التاريخ : انعزلت - كالروسيا على الطرف الآخر من أوروبا - عن كل

(1) Myres, Dawn of hist., P 50.
(2) Margaret Murray, P. 78.

تيارات التاريخ الحديث فى أخطر مراحل تفجره وصناعته وعن الحضارة الجديدة فى آخر مراحل تخمرها وتشكلها ، فلم تكد تعرف عنها فضلا عن أن تشارك فيها : النهضة الأوروبية ، الكشوف الجغرافية ، الانقلاب التجارى والاستعمار الخارجى ، عصر التنوير والاصلاح الدينى ، عصر الحرية والثورات السياسية والاجتماعية ، عصر القومية ونشأة القوميات الوطنية الحديثة ، الثورة العلمية والانقلاب الصناعى ..إلخ (١) .

والنتيجة ؟ – فى هذه الفترة تحولت مصر تقريبا إلى شىء أشبه «بأهل الكف » الذين لبثوا فى كهفهم ثلاثمائة سنين وازدادوا تسعا (الغريب ان الفترة العثمانية من الغزو ١٥١٧ حتى الحملة الفرنسية ١٧٩٨ لا تقل كثيرا ، نحو ٢٨١ سنة أى ثلاثمائة سنين ينقصون عشرا وتسعا !) . وكما استيقظ اهل الكهف ليجدوا انفسهم فى عالم غريب تماما ، استيقظت مصر من سباتها الوسيط على طرقات نابليون ، كما استيقظت اليابان فيما بعد على طرقات الكومودور بيرى ، لتجد نفسها امام عالم آخر تماما كما لو من كوكب آخر . لقد تحول مصنع الحضارة القديم ومتجرها السابق الى «متحف» للحضارة على احسن تقدير .

مرحلة استيراد الحضارة

والقصة بعد هذا هي قصة مرحلة «استيراد الحضارة» التى بدأت حين انتقلت قبلة الحضارة العالمية من الشرق الى الغرب ، واقتحمت الحضارة الحديثة والمواصلات العالمية اركان الارض وراحت تتفجر حول العالم وتغزو الشرق كله حضاريا ، وهنا لم يعد للعزلة مكان ، واصبحنا بحق فى «عصر الاحتكاك الحضارى» الذى تعيشه مصر كما تعيشه بقية العالم المتخلف او النامى او العالم الثالث عموما (أو حرفيا «العالم الترسو Li Monodo Terzo Tiers Monde»!) . ولكن الشىء الذى يميز الاحتكاك فى مصر خاصة عنه فى كثير من مناطق العالم انه لم يكن عملية احلال وذوبان ،ولم يكن مجرد عملية تحضير -accultua-tion ولا كان ابتلاعا حضاريا enculturation انما اساسا عملية تبادل حضارى transculturation او تداخل crossculturation عملية امتزاج انتخابى خرجت منها الشخصية المصرية كما كانت دائما ذات طابع قوى دفين دون ان تفقد قط قوامها الأصيل.

بعبارة اخرى ، لم تتحول مصر نافورة الحضارة القديمة الى مجرد بالوعة للحضارة الجديدة، ولكن الى بوتقة صهرتها لتشكلها بما يتفق وتراثها . بمعنى آخر

(١) لويس عوض، «الملحمة الأخيرة» ، الأهرام، ٣٠ – ١٢ – ١٩٧٧ ، ص ١٥.

جاء الدور المعاصر دور «المعمل الحضارى» . ونحن نرى ان هذا ليس الا صورة جديدة من معادلة التوازن الدقيق المتأصلة بين الموقع العقدى على مفترق طرق العالم، وبين الموضع المحمى فى اطاره الصحراوى ، والواقع ان عملية الاحتكاك مع الغرب مرت فى ثلاث مراحل واضحة بما فيه الكفاية ، ولا تبعد عن منطق الديالكتيكية من تقرير فنقيض فتركيب .

فالأولى مرحلة الانبهار الحضارى والانهيار النفسى ، فقد فوجئنا باننا اقزام امام عمالقة ، وكان رد الفعل « مركب نقص» حضاريا شديدا ، افقدنا كل ثقة فى تاريخنا وتراثنا وكياننا ، وجعلنا نتهافت على النقل والتقليد بلا تمييز ، فكانت صيحات التفرنج ومحاولات تحويل مصر الى «قطعة من اوروبا» بل وصل الامر الى حد اقتراح الحروف اللاتينية المعروفة ، والى المناظرة الجوفاء فى الثلاثينيات بين الثقافة اللاتينية والسكسونية . كانت هذه مرحلة مستغرقة غارقة فى التقليد والمحاكاة plagiarism ممعنة ضائعة فى النقل والاقتباس eclecticism، وتنذر من ثم بالخلاسية pastiche تتحول بها مصر الى لا فقرية حضارية ومخلوق شاذ مخلط pseudomorph بتعبير شبنجلر .

(هذه هى المرحلة التى اشتد فيها طغيان المد الاوروبى وموجة التأورب ، خاصة مع وجود الجالية الاوروبية الضخمة ، فبدأت فيها «موضة » اقتباس الالفاظ الأجنبية فى لغة الحياة اليومية الدارجة ، فضلا عن اسماء الاشخاص الأوروبية بين الأقباط فتركت حتى اليوم تراثا مذكورا من الدخيل «المودرن» فى قاموس المصرية المعاصرة وهذه الالفاظ تتراوح مابين الفاظ الحضارة الحديثة التى لا مقابل لها فى العربية ، ولذا بقيت ، وبين مجرد استعارات متهافتة محض تقليدية ، ولذا خفت وطأتها او انقرضت مع نضج الوعى الوطنى ، وفى هذه الاقتباسات والاستعارات يلاحظ ايضا صراع اللغات الاوروبية المؤثرة المختلفة فيما بينها ، خاصة الايطالية والفرنسية فى البداية ثم الفرنسية والانجليزية فيما بعد ، مثلما تلاحظ حصافة الذوق المصرى فى تبنى اقربها الى المخرج والمنطق العربى . كذلك يلاحظ دور طوائف المهن واصحاب الحرف المختلفة فى انتخابها وتطويعها)

تلك إذن كانت المرحلة الأولى ، مرحلة التقليد المتهافت ، فى مراحل عملية الاحتكاك الحضارى مع الغرب ، لكن المرحلة الثانية جاءت رد فعل عكسيا فبعد ان خبرنا ومارسنا دخائل الحضارة الجديدة – والالف يورث الاحتقار – زال الانبهار وعادت الينا بعض الثقة فى انفسنا وادركنا فضلنا غير المباشر فى اصول هذه الحضارة ، ولكن البعض تطرف فطالب بالرجوع الى الماضى واشتدت الحركات

«السلفية» وقد كانت هذه المرحلة الانتفاض السياسى ايضا ، وادى نجاحها بالبعض الى تطرف جديد وصل إلى درجة الغفلة احيانا ، فقد انقلب مركب النقص الحضارى الى مركب عظمة هو فى الحقيقة مركب نقص مقلوب .

غير ان المرحلة الثالثة بدأت بسرعة وربما كنا نعيشها اليوم ، وهى مرحلة الاتزان فأدركنا اننا لابد ان نستعير ، ولكن استعارة رشيدة انتخابية ، استعارة هضم وتمثيل لا اغراق وذوبان ، واستعارة تماك لا تهالك ، تاخذ الزُبْدَ دون الزَبَدْ ، ولهذا فنحن الأن نجمع بين الاصيل والدخيل، القديم والجديد ، بين التقاليد والتقليد، فى نسب متفاوتة وفى اتزان واختيار محسوب ، كذلك فقد أدركنا اننا وان كنا يجب ان نعتز بما قدمناه للحضارة والتاريخ ، الا اننا لا ينبغى ان نعتمد على ذلك اكثر مما ينبغى ، ولكننا من الناحية الاخرى اذا كنا سنستعير ، ففى تواضع لا فى ضعة . بإختصار ، ليس فى ماضينا ما نتبرأ منه ولا فى حاضرنا ما نخجل له .

إن دور مصر الحضارى ، وهذا مجمل الخلاصة وصفوة القول ، لم يختف عبر العصور وان اختلف من عصر الى عصر فكما يقول مارييت «مصر لا تشرق بضع لحظات ثم تغيب فى ليل طويل ، مثلما حدث فى بلاد اخرى ، وانما العكس هو الصحيح ، فلقد اراد بها طالعها العجيب ان تواصل عملها سبعين قرنا ، وان تترك أثرها فى كل ناحية من النواحى واضحا جليا» وخلال هذا الدور المتصل كانت اما صانعة الحضارة وإما حافظتها ، ولم يخل عصر منها قائدة للحضارة أو حارسة لها، اما على الجملة وفى الجزء الاكبر من التاريخ فلقد كانت فى الصدارة اكثر منها فى الصفوف ، واذا كانت الامم التى قادت العالم حضاريا قلة معدودة بالضرورة ، فمصر بالضرورة منها (١) ولهذا كله كانت دائما موضع عجب واعجاب الرحالة الاجانب ، ومن المرجح فى النهاية ان مصر اعطت العالم على مدى تاريخها عموما اكثر مما اخذت.

وهنا يجدر بنا ان نعرض لدعاوى الغرب والاستعمار التى تصور واقعنا الحضارى المعاصر بل وكل وجودنا البشرى ذاته على انه فضلة من فيضه وفضله ، فما اكثر مايتردد فى كتابات الغربيين وخاصة الانجليز من أن كيان مصر الحديثة هو من صنع الادارة والتكنولوجيا والطب الاجنبى ، وذلك ابتداء من السدود والخزانات ونظم الرى والزراعة الحديثة الى مدننا وطرقنا بل وحتى الى وجودنا

(١) حسين مؤنس، مصر ورسالتها، القاهرة ، ١٥٤، ص ١٢٢، ١٢٤ – ١٣٢.

البيولوجى نفسه ممثلا فى نمو السكان وتزايدهم (١) !

وتلك فى الواقع وبلا زيادة ولا نقصان هى نظرية الاستعمار كثمن للحضارة الحديثة ولكن مما لاشك فيه أنها نظرية خاطئة بقدر ماهى ظالمة . ظالمة لأن الاستعمار ظاهرة لايمكن الدفاع عنها ولاتبريرها بأى منطق ، فضلا عن تمجيدها وتحويلها الى رسالة . وخاطئة ، لأن الثابت تاريخيا أن معظم التطورات الحضارية الحديثة فى مصر سابقة للاستعمار ، فمثلا لم يكن الرى الدائم اختراعا بريطانيا ولا كان القطن أو القصب من ادخال الاستعمار ، بل هى جميعا ترقى الى محمد على واسماعيل ولم يفعل الاستعمار البريطانى سوى ان ارتقى بها الى قمة اعلى ، حتى ليقال بقدر من الصحة اكثر مما قد يظن البعض ان كرومر تابع فقط أعمال اسماعيل، احيانا بنفس الوسائل (٢)

وفضلا عن هذا ، فان الحقيقة ان هذا الغرب يدين ، وان يكن بطريق غير مباشر، بأصول حضارته الى ماقدمناه فى القديم سواء عن طريق ما استعماره اليونان من مصر القديمة خاصة او ما استعارته اوروبا الوسيطة من عرب الاسلام عامة ، ولهذا فاذا عد الغرب نفسه اليوم استاذنا حضاريا ، فقد كان تلميذنا بالامس . (لم يبدأ العصر الحجرى الحديث فى بريطانيا الا فى ٢٥٠٠ ق . م ، حين كانت مصر قد دخلت عصر البرونز منذ ١٠٠٠ عام ، وفى الدنمرك ، مثلا آخر ،، استمر العصر الحجرى الحديث حتى ١٥٠٠ ق. م)(٣) ومن ثم فان هى الا بضاعتنا - مهما تحورت وتطورت - ردت الينا ، وماهو الا دين قديم تأجل سداده قرونا ، ونحن فى هذا نختلف عن بلد كاليابان اخذ بالحضارة الاوروبية الحديثة اخذا شديدا دون عطاء سابق ، اما نحن فعلاقتنا الحضارية علاقة اخذ سبقه عطاء.

ومن المثير بعد هذا ان احدا لا يلخص الموقف برمته فى قضية العلاقة الموضوعية بين الحضارة والاستعمار ، بل وبالتحديد بين مصر وبريطانيا بالذات قديما وحديثا ، ولا يضعه فى إطاره التاريخى الصحيح وبصيغة الصراع الحضارى والصراع السياسى ، ولا يصدر الحكم الأكاديمى المتجرد فيه ، مثلما يفعل عالم غربى هو آشيلى مونتجيو . ولندعه هو بألفاظه يعرض الدعوى ويقيم الدفاع وينطق بالحكم .

---

(1) Hindus, P. 135., Lord Lilyd, Egypt sice Cromer, Lond. 1933. Jacqueline Beaujeu-Gaarnier, Economie du Moyen-Orient, Coll. que sais je?, 1951, P. 70.
(2) Charles Issawi, P. 23.
(3) Childe, Man Makes, P.42.

« منذ خمسة آلاف سنة » ، يقول مونتجيو ، « كان أجداد شعوب غرب أوروبا الحالية العالية التحضر جامعى غذاء بدائيين . فكان أجداد الانجليز المحدثين يعيشون في مرحلة حضارية من العصر الحجرى قلما تعد متقدمة عن مرحلة سكان أستراليا الأصليين . وفى هذا الوقت فى الشرق كانت مدن عديدة عالية التنظيم تزدهر فى السهول الفيضية للدجلة والفرات ووادى النيل فكان اهالى مصرالعليا والسفلى(الاسرتان ١ - ٢ ، حوالى ٣٢٠٠ - ٢٧٨٠ ق . م) اعضاء فى حضارات عظيمة فى وقت لم يكن اوروبيو الغرب قد اكتشفوا فيه بعد استعمال المعادن او المحراث ومنذ ٥٠٠٠ سنة وأقل فقط كان يمكن لأصحاب هذه الحضارات العظيمة أن ينظروا الى الاوروبيين كهمج متوحشين اشبه بالحيوانات وعاجزين تماما بالطبيعة عن الحضارة - ومن ثم فالافضل ابادتهم حتى لا يلوثوا دم سادتهم الارقى !» (١).

ولكنهم - نحن نضيف - لم يفعلوا بالطبع ولا استعمروا ، بل على العكس عملوا على تحضير الاوروبيين حتى وصلوا بعد ذلك إلى ماوصلوا اليه الآن ، ولعل هذا ابلغ رد على نظرية التحضير كمبرر للاستعمار او السيطرة او لدعاوى التفوق والفضل عند الاستعماريين الغربيين .

غير ان هذا الحكم ، حتى بعيدا عن دعاوى الاستعمار ، يثير ، قضية اخرى حرجة هى : لماذا تفوق الغرب علينا اذن بهذه السرعة بعد طول تخلف عنا ، فحققوا فى قرون مالم نحققه فى آلاف السنين ؟ أو كما يقول مونتجيو مرة أخرى «أيا كانت خطايا الاوروبيين التى ارتكبوها منذئذ ، فانهم على الاقل قد اثبتوا انهم وقد اتيح لهم قدر كاف من الوقت والخبرة كانوا قادرين على تنمية حضارية لاتقل عن تلك التى بلغتها ممالك مصر القديمة» ، او كما يمضى فى صيغة سؤال «لقد اتيح للمصريين وقت اطول بكثير مما اتيح لنا لكى ينموا الى المدى الذى وصلنا اليه حضاريا - فلماذا لم يفعلوا ؟ » (٢) .

يجيب مونتجيو على نفسه بنفسه قائلا ان هاهنا مثلا من النسبية الحضارية فالزمن وحده ليس مقياسا صحيحا للنمو الحضارى ، وانما مجرد اطار ميسور لملاحظته ، فبعض التغيرات الحضارية التى تأخذ قرونا حتى تحدث عند بعض الجماعات ، قد تقع عند البعض الآخر فى بضع سنين ، والفيصل المعول عليه التغير الحضارى هنا هو التحدى الذى يستثيره حافز الخبرة الجديدة ، فبدونه يكون التغير الحضارى بطيئا للغاية ، فالحضارات الاكثر تقدما كانت فقط اكثر حظا فى

(1) An introduction to physical anthropology, P. 378.
(2) Id.

اتساع وتنوع الخبرات والاحتكاكات من الحضارات الاقل تقدما .

«فبمحض صدفة الموقع الجغرافى ، اكثر مما هو بكمية الوقت الذى اتيح لهم ، ويصدف التاريخ وجد سكان اوروبا أنفسهم فى صميم قلب دوامة النمو الحضارى، فحضارات أوروبا الغربية ، مثلا وقد خبرت الآثار المخصبة للتيارات المتقاطعة المختلفة للحضارات «المنوية» المختلفة التى تعرضت لها ، لم تكن لتستطيع بالكاد ان تتجنب التقدم بعد مرحلة النمو التى بلغتها حضارات عديدة اخرى ، تلك الحضارات التى ظلت بالمقارنة معزولة نسبيا عن مثل هذه الآثار الحافزة» (١) وهذه بحذافيرها هى جناية عزلة مصر الوسيطة على تطورها المعاصر ، الامر الذى يثير قضية ضوابط السبق والتخلف الحضارى من جذورها وبرمتها .

ضوابط السبق والتخلف

عند هذا الحد ، وبعد هذه الدورة الحضارية الكاملة والمفعمة لابد لنا من أن نقف الآن امام هذه المتناقضة : السبق الحضارى والبداية المبكرة اولا Precocious، ثم الجمود والخلف الحضارى بعد ذلك وربما مبكرا ايضا وقبل الاوان premature. اى اننا ازاء بداية مبكرة ونهاية مبكرة معا ، فكيف تعلل لذلك ؟ لعلها اولا ان تذكرنا – عابرين – بمتناقضة مناظرة سارت موازية لها على المستوى السياسى ، ونعنى بها تحول مصر من امبراطورية من طلائع الامبراطوريات فى التاريخ الى واحدة من اطول المستعمرات التى عرفها التاريخ ، وربما كانت الدورتان مرتبطتين عضويا ، ولعلهما وجهان لحقيقة واحدة ، غير ان علينا هنا ان نبحث عن الاسباب النوعية ، ولعلك واجدها اساسا فى ضوابط البيئة الطبيعية ورد الفعل البشرى . كذلك فلعل صيغة توينبى الايكولوچية الشهيرة عن «التحدى والاستجابة» ان تقدم لنا مفتاحا مقنعا للسبق المصرى فى البداية .

ففى ازمة «عصر الجفاف» التى حزبت سكان الصحراء الافريقية فى اواخر الحجرى القديم وحشدتهم قسرا فى بيئات الاودية النهرية المحدودة ، يرى توينبى التحدى الاول الذى واجه سكان مصر وألهب مخيلتهم الابداعية من اجل البقاء ، فكان اكتشاف الزراعة هو الاستجابة الحرجة والخلاقة (٢) ومن السهل ان نتصور ان عملية الاحتشاد فى رقعة الوادى الضيقة كانت عملية انتخاب طبيعى قاسية

---

(1) Id., P. 387 - 380.
(2) A.J. Toynbee, A study of hist., O.U.P., 1945, Vol. I, pp. 302-315

ابقت على العناصر الصالحة لمواجهة البيئة الجديدة ، وكذلك فلعل هذا الاحتشاد المزدحم فى رقعة ضيقة ان يفسر لنا مايراه البعض من ان الحضارة المبكرة ، السابقة لعصرها ولأوانها ، اسهل ظهورا واكثر احتمالا فى البيئات الصغيرة ، المحدودة المساحة ، لاسيما اذا تمتعت بحماية طبيعة كوادى النيل ، فهناك يتضاغط التطور تسارعا وتصاعدا (١)..

على أن القضية التى تثور هنا على الفور هى قضية دور البيئة والانسان فى صناعة حضارتنا ، هل مصر هبة النيل ، ام هبة المصريين ؟ - هذا هو السؤال ، والواقع ان القضية اكثر من مجرد جدل لفظى ، ولكن هناك دائما الخطر فى أن تنزلق إليه ، وأخطر منه أن تغفل عن المغزى الفلسفى الكامن خلفها ، ومن الضرورى فى كل الحالات ان نحتفظ بالنظرة الموضوعية العلمية .

فمنذ قال هيرودوت مقولته الشهيرة ، تعترضت للتأويل فى اتجاهات متضادة تماما تراوحت بين الحتم الجغرافى والنظريات العنصرية ، وهما فى الحقيقة طرفا نقيض ، فقد رحب بها البعض، وخاصة فى الغرب ، على اساس انها ترد الفضل فى روعة الحضارة المصرية الى النهر ونظامه الطبيعى وخصبه وتربته ، مناخه وحمايته ... إلخ ، وبذلك تجرد المصرى من اى فضل مذكور . من هنا ولنفس هذا السبب رفض البعض الاخر ، ولاسيما من الكتاب العرب ، مقولة هيرودوت ، وبهذا الموقف وذاك يبدو الحتم الجغرافى - للغرابة والدهشة - وكأنه غطاء وكبش فداء لعنصرية معكوسة او مقلوبة فى الحالة الاولى ، بينما يمكن ان يبدو رفضه وكأنه قناع للعنصرية او كأنه يتردى فى الشوفينية .

كمثال للموقف الاول ، هذا هانوتو يصف النيل بأنه «الاب ذو الايادى البيضاء الذى انقذ شعبه من الصحراء الموحشة ومن المستنقعات الغاصة بالادغال» ، ثم يزيد مؤكدا «بل ان مايشاهد فى مصر من تقدم كبير بالنسبة الى سكان الارض وخاصة بالنسبة الى افريقيا المتأخرة لا يمكن الا ان ياتى من النيل » (٢) ، ومن قبله انتهى شيلى فى نهاية القرن الماضى الى ان النيل هو الذى جعل من مصر مجمع العالم المتمدين (٣) . ومن بعد رد ارمان ورانكة الى النيل كل ماقام بمصر ، خاصة فى العصور الاولى ، من نظم رى وتقسيم ومهارة فنية وعمل منظم بل ومن نشأة

(1) Semple, Influences of Geog. Environ., P. 12.
(2) Op. cit., P. 5 - 6.
(3) A. Chélu, Le Nil, le Soudan, L'Egypte, Paris, 1891, 642.

الحضارة نفسها (١) . وبالمثل ردد لودفيج الفكرة قائلا ان «النيل قد صنع ، وفرض حدودا على ، كل شيء فى مصر » (٢) . وأخيرا ، فهذا فيرجريف يعلنها فى صراحة أن تقدم الدولة المصرية «لم يكن بسبب الامتياز الذاتى فى سكانها» ، وإنما كانت الظروف الجغرافية هى التى سمحت بذلك التقدم (٣) .

أما الموقف الثانى فنخشى أنه يقترب من موقف بعض الكتاب الأوروبيين من العامل الجغرافى فى تفسير تفوق أوروبا الحديثة حضاريا ، حين يرفضونه لاستنكارا للحتم الجغرافى من حيث هو ، وإنما تمهيدا لتأكيد عامل بديل مفسر هو الجنس ، أى التفوق العنصرى . وبوضوح أكثر ، فإن جوهر موقف هؤلاء الكتاب الأوروبيين يتلخص صراحة أو ضمنا فى أن فضل شعوب الشرق القديم وعلى رأسها مصر فى السبق الحضارى فى بداية التاريخ وتخلف أوروبا المطلق آنذاك إنما يرجع إلى البيئة وسهولتها وإغداقها أساسا وبلاجدال ، بينما أن تخلف الشرق بشدة بعد ذلك وسبق أوروبا فى العصور الحديثة سبقا عظيما إنما يرجع رغم صعوبة البيئة ومعوقاتها إلى الجنس والتفوق العنصرى أساسا وبلا مواربة . الشرق، باختصار شديد ، بدأ الحضارة فى مراحلها الأولية المحدودة ، فقط بفضل البيئة لا الجنس بل رغم الجنس ، والغرب هو الذى رفعها فى النهاية إلى القمة بفضل الجنس وحده لا البيئة بل رغم البيئة . نظرية عنصرية فاقعة اللون والرائحة ، مثلما هى فجة هشة !

من هنا يأخذ علماء آخرون موقفا أكثر حذرا . فتشايلد مثلا يرفض إقحام كلمة « الجنس» فى قضية الحضارة ، ويعيب على بعض الأعمال الجادة تواتر عبارة « عبقرية المصريين فى كذا وكذا » ، كما يرفض اعتبار مظاهر الحضارة كرد فعل آلى للبيئة ، وينتهى إلى أن «الإنسان انما يصنع نفسه» (٤) هذا بينما يؤكد ايست ان قولة هيرودوت ، رغم مابها من حقيقة واضحة ، يمكن ان تكون مضللة جدا ، فمصر هبة الانسان بقدر ماهى هبة النيل (٥).

وعندنا ان هذا عموما هو الموقف الصحيح فالمصريون، حين هبطوا الوادى فى

---

(١) مصر والحياة المصرية في العصور القديمة، مترجم ص ٨..
(2) The Nile, P. 45.
(3) Jame Fairgrieve, Geography and world power, Lond., 1941, P. 20-30.
(4) Man Makes etc., PP, 187-8.
(5) Geog. behind hist, P. 166 ff.

فجر التاريخ وجدوا بيئة بدائية لا تصلح للسكنى والاستغلال : المستنقعات والبرك والأدغال والآجام والنباتات والحيوانات البرية ، وكان عليهم ان يغيروا هذا كله بالجهد الشاق والعمل الجماعى المضنى المتصل فى تطهير النبات والحيوان وشق المصارف والترع ، ومجابهة اخطار الفيضان او الجفاف وضبط النهر (١) لقد كان على المصرى ان يكون حفارا قبل ان يكون زارعا ، وكان عليه ان يحول اللاندسكيب الطبيعى إلى لاندسكيب حضارى «بالدم والعرق» كما يعبر تشايلد (٢) وفى كلمتين بغير الرى ، بغير الانسان المصرى ، فان مصر الوادى هى اما مستنقع هائل او صحراء كاملة .

ولم يكن هذا الجهد الخارق الجسيم لينتهى مرة واحدة والى الأبد بعد إذ تم أول مرة ، فان طبيعة البيئة النهرية تستدعى استمرار التطهير والتقنيل وحفظ السدود والصرف بانتظام ، فلا محل للقعود والتكاسل او الراحة والدعة بعد بذل الجهد الاول، ولعل هذا كله كان اشق فى الدلتا منه فى الصعيد . كذلك كان خطر الفيضان دوريا متجددا ، وبذلك عاشت مصر دائما فى خطر من الداخل ، كما عاشت فى خطر من الخارج ، فكان التحدى متجددا ، ولكنه كان بمثابة المهماز الدائم للسكان وحافزا على الابتكار المستمر . وبغير هذا كله لظل الوادى كما كان اول مرة منذ عصر الجفاف : مستنقعا كبيرا مسدودا ، وبيئة اسفنجية ملارية طاردة تئد الحضارة بدلا من ان تلدها ، وهكذا لم يكن الانسان سلبيا خاضعا للبيئة بل طوعها وأخضعها لنفسه ، وكان تلاؤمه معها موجبا لا سالبا (٣) وعن هذا المعنى عبر سترابو بقوله عن المصريين : «إنهم يقهرون الطبيعة بالعمل والجهد.. وكثيرا ماينجح الجد حيث تخفق الطبيعة» (٤).

الطبيعة ، البيئة ، النهر ، النيل ، ليست وحدها اذن كل شيء، بدليل ان ثمة فى العالم انهارا كثيرة دون ان تعرف وديانها حضارة على الاطلاق او حضارة جديرة معمرة على اية حال . المثل الحى بلاشك هو انهار العالم الجديد التى عاشت طوال التاريخ انهارا ميتة حضاريا لا تختلف وديانها البتة عن سهوب الصيد والصيادين البدائيين المحيطة ، اين ، مثلا ، مسيسبى الهنود الحمر من نيل مصر ؟ حتى انهار الحضارة فى العالم القديم لا تقارن بالنيل من حيث الاستجابة الحضارية ، ابتداء

(1) Semple, Influences, P. 328-9.
(2) Man makes etc. P. 88.
(3) C. Vallaux, La géog. sociale, Le sol et l'état, Paris 1911, P. 18-9.
(٤) وهيب كامل، استرابون في مصر، القاهرة، ١٩٥٣، ص ٤٦.

ذلك من الرافدين اللذين يقاربان النيل حتى الاردن الذى هو تصغير للجميع . «إنما هى عظمة الاستجابة التى استجاب بها المصريون لعرامة التحدى» يخلص توينبى بحق ، «التى تضفى على التاريخ المصرى مغزاه الحقيقى» .

مصر اذن هبة الانسان كما اكد ايست منذ وقت مبكر ، ولكن أى انسان ؟ إن كل ارض هى ارض مختلفة لكل جماعة من الانسان تسكنها ، وليس من المحتم ان تتشابه استجابة كل جماعة للأرض الواحدة ، او يتكرر فعلها فيها او رد فعلها لها ، وليس لنا اذن ان نتكهن بما كان يمكن ان يكون عليه المركب الحضارى فى مصر لو كان قد نزلها شعب آخر ، حتى وإن تصادف ودعوناه فيما بعد بالمصريين ، ومن الناحية الاخرى فاننا لانغفل او نغفل عن ان الاستجابة الحضارية تشابهت بصورة تقريبية وفى مجملها فى مواطن الحضارة الاولى الثلاثة مصر والعراق والسند وهى التى تتشابه الى حد بعيد فى ظروف البيئة الطبيعية وتختلف كثيرا فى الاصل والعنصر . ومن ثم – وبغير عنصرية – فمصر هبة المصريين كما وضعها غربال (١).

ولكن – مرة اخرى – اى مصر ؟ إذا كنا قد ضغطنا على دور الانسان المصرى وفضله الذى لا يمكن ان يجحد او ينال منه ، فان من الاتزان العلمى ان نذكر ان ذلك انما تم فى مصر النيل، بكل معطياتها الطبيعية المعروفة من مائية وتربة ومناخ وحماية ... الخ ، وبديهى انه لولا النيل لما كانت تلك الخامة الطبيعية التى عمل فيها المصرى بجهده الخلاق ، ونحن فى غنى عن ان نتساءل عما إذا كان من الممكن للمصرى ان يكون على الاطلاق ، فضلا عن ان يخلق حضارته تلك ، قل على مسافة مائة ميل مثلا الى الشرق او الغرب من وادى النيل او كما تتوجه نعمات فؤاد بحزم الى من تدهشه نسبة الاشياء كلها فى مصر الى النيل ، «هب النيل لم يجر بيننا .. فمن نكون ؟ ! وماهو حظنا فى الحياة والحضارة والغنى ومايتبع الغنى من تحضر وفنون» (٢) واضح ان الانسان لايعمل فى فراغ ، وإنما فى الطبيعة وعليها يعمل ، واذا كانت الحاجة ام الاختراع ، فان البيئة خامة الاختراع ، وفى البدء كان النيل ، ومن هنا فان مصر هبة النيل ، وتظل مقولة هيرودوت صحيحة دون حتم جغرافى .

هل ثمة اذن من تعارض بين الانتهائين : هبة النيل ، وهبة المصريين ؟ ان التطرف وحده ، سواء نحو الحتم الجغرافى الأعمى او العنصرية البدائية ، هو الذى يشوه الحقيقة العلمية ، والانسان انما يصنع نفسه ، ولكن داخل البيئة

---

(١) تكوين مصر .
(٢) النيل، ٧١ .

لاخارجها . فمصر هبة النيل طبيعيا (ولعل هذا – ولا اكثر – ماعناه هيرودوت اصلا) وهبة المصريين حضاريا ، النيل خلق اللاندسكيب الطبيعى، والمصريون خلقوا اللاندسكيب الحضارى ، ان بيئة النيل هى الخامة ، والمصرى هو الصانع . والمقولتان متكاملتان لا متعارضتان ، ولكن ايا منهما على حدة نصف حقيقة ، اما الحقيقة الكاملة فهى ان ها هنا زواجا موفقا سعيدا بين البيئة والانسان ، بين التراب والتراث ، الحضارة المصرية السباقة ثمرته الطبيعية ، ومصر هبة مشتركة من النيل والمصريين .

والآن وقد رأينا أن الفضل فى السبق الحضارى يرجع الى النيل معلم الفلاح ، مثلما يرجع الى الفلاح ، ذلك «العامل الجغرافى» والمهندس المشترك الذى اعاد تشكيل وخلق الطبيعة الى لاندسكيب بشرى ، فان السبق المصرى الحضارى يؤكد قانونا ايكولوچيا هاما للغاية وهو ان الذى يبدأ الحضارة لاول مرة انما هى تلك البيئات «السهلة» ، بيئات الرخاء والوفرة الطبيعية حيث تأخذ الطبيعة جانب الانسان وبيده او كما يقول فورد بصدد كشف الزراعة فى مصر ، يبدو انها قاعدة عالمية فى الجغرافيا البشرية ان التطورات الجديدة فى غزو الانسان للطبيعة انما تحدث فى المناطق التى تكون الظروف الجغرافية فيها ملائمة ومشجعة جدا للابتعادة الجديدة وحيث تكون الخطوات الاولى اقل وابسط ما تكون (١).

ولاشك أن بيئة مصر الفيضية قد جمعت فى تناسب معقول بين حوافز النشاط وبين امكانيات العمل ، بين الضرورة والاحتمالية ، فمصر كانت فى طبيعتها غنية دون ان تصل حد التبذير ، «فلم تكن الثمرة تساقط من الاشجار لفلاحين كسالى » (٢) ، وكانت الطبيعة تمنح وتمنع عطاياها بانضباط متساو (٣) ولقد وفر النيل والشمس خامات الحياة ، ولكن كان لابد لصنعها من معركة ضد الموت : ضد الفيضانات ، وضد الرمل والملح .. الخ ، ولهذا كان الجهد البشرى شرطا للتقدم ، وكان التقدم مكافأة الجهد البشرى ، وتلك بالدقة خصيصة اقاليم الوفرة ، وبدرجة اكبر خصيصة اقاليم الجهد ، كلما حددها فلير ، ولعل مما له مغزاه ان فلير لا يصنف مصر جميعا فى اقاليم الوفرة ، وانما يقسمها بينها وبين اقاليم الجهد (٤) فالسهولة هنا لا نعنى بها السهولة المفرطة التى يصدق عليها قانون توينبى من انه

---

(1) D. Forde, "Values in Human Geog.," Geog., no. 73, 1925, P. 218.

(2) Wilson, in : Before Philosophy, P. 45.

(3) East, Geog. Behind Hist., P. 168.

(4) H.J. Fleure, "Human regions", Geog.Teacher, 1917 P. 30 ff., "Régions Humaines," Ann. de Géog., Mai, 1917, P. 165.

«كلما زادت سهولة البيئة ، كلما ضعف الحافز الى الحضارة » (١) ، وان كان من الصحيح ايضا ان الصعوبة المفرطة تئد امكانية الحضارة لاقل ، كذلك لا ننسى المناخ ، المناخ الدافيء ، خاصة فى الشتاء ، فغياب البرودة القارسة القاسية وسيادة الدفء او اعتدال الحرارة او حتى الحر المحتمل هى من اهم شروط قيام الحضارة فى مراحل الطفولة والنشأة الضعيفة العاجزة ، وحقا ماقاله فولتير من ان «اولى الامبراطوريات فى التاريخ هى امبراطورية المناخ» ، وعند دربير Draper ان حضارة مصر اعتمدت لبدئها على اطراد واستقرار المناخ الافريقى».

البيئة السهلة إذن هى حضانة الحضارة ومشتل التاريخ ، وهذا تفسير مقنع للسبق المصرى ، دون حتم جغرافى او نظرية عنصرية فى نفس الوقت . ، ولكن التخلف الحضارى الذى حل بعد ذلك انما يجيء ليكمل الشطر الثانى من القانون وهو ان الذى يصعد بعد ذلك بالحضارة الى اعلى مراتبها واعقد مراحلها انما هى البيئات «الصعبة» التى يزداد فيها تحدى الطبيعة للانسان ولا يمكنه ان يقتحمها الا بالمفتاح الحضارى المناسب الذى طورته البيئات السهلة من قبل وقدمته هدية او اعارة له اى ان الانسان يغزو البيئات الصعبة بحضارة البيئات السهلة . ومن ثم فالبيئات السهلة قد تكون مشتلا او حضانة حقا ، الا ان المشتل ليس الحقل الاخير والحضانة بطبيعتها مرحلية . واذن فمشعل الحضارة دوار ابدا .

واذا كانت البرودة من اقسى العقبات البيئية وكانت الحرارة المعتدلة عاملا مساعدا للإنسان فى ادوار حضارته الاولى ، فقد كان طبيعيا ان تهاجر الحضارة بالتدريج من العروض الدافئة الى العروض الباردة ، بعيدا عن خط الاستواء و فى اتجاه القطب – او هكذا على الاقل يعتقد بعض الكتاب (٢) وزحف الحضارة التاريخى يرسم بالفعل قوسا يبدأ من الشرق الاوسط القديم متتبعا سواحل البحر الموسط ثم الاطلسى – من الجنوب الى الشمال ومع زاوية ميل الشمس كما يقول المناخيون مثل جيل فيلالان ، او من الشرق الى الغرب ومع حركة الشمس الظاهرية كما يقول الفلاسفة مثل هيجل (٣) وعلى العكس من اتجاه حركة الغزو والهجرة فى الحالين كما يقول الانثروبولوچيون مثل ريبلى (٤).

---

(1) A Study of hist., vol. II.

(2) E. Huntington, Climate & civilization , P. 396-7, Mainsprings of civilization, N.Y. 1945, S.F. Markham, climate &energy of Nations, 1947, P. 11-18.

(3) Brunhes & Vallauc, Géog. de l'histoire, P. 145,240.

(4) Races of Europe, P. 135.

ولهذا فكما فاجأت مصر القديمة الشرق القديم بحضارة رائعة مكتملة فى حينها ستجد مصر الحديثة امامها فجأة حضارة معقدة ارقى بكثير تطرق او تقتحم ابوابها عليها بلا استئذان، حيث كانت الحملة الفرنسية كزيارة الكومودور بيرى لليابان ، وكل وضع حدا «لفترة عزلة» شهيرة، واذا اردنا مثلا واحدا يختزل هذه الدورة الكاملة ، فلعل شيئا لا يمثلها كما تمثلها مراحل ضبط النيل عندنا بالذات ، فالنيل اعطى مصر حضارتها الاولى التى سبقت بها العالم وفاضت بها عليه ، واليوم بعد ان طور ذلك العالم هذه االحضارة ونماها الى اعلى واعقد تركيب عاد بها الينا لنصل بضبط النيل الى قمته فى السد العالى .

غير ان هذا التفسير ، نظرية البيئات السهلة هى التى تساعد على نشأة الحضارة والبيئات الصعبة هى التى تتطور بها ، يثير على الفور سؤالا هاما هل تعنى هذه النظرية مثلا ان منطقة كمصر انما كل طاقتها الكامنة وقصارى امكانياتها بالقوة هى - كما حدث بالفعل والواقع - ان تخلق حضارة كبرى فى الماضى فقط ، لينتهى دورها بعد ذلك ولتصبح ثانوية متخلفة متحجرة الى الابد ؟ هل التخلف الحضارى اللاحق هو الثمن الحتمى للسبق السابق ؟

بحكم منطق النظرية نفسها ، فمثل هذا إن هو الا تخريج سطحى فج وسقيم فصميم القضية هو زيادة التحدى مع زيادة الامكانيات ، والبيئة الصعبة تجد الاولى لديها بالطبع ، وتقترض الثانية من البيئة السهلة الى حين ، وتستطيع البيئات السهلة هى الاخرى ان تجد زيادة التحدى فى تقدم تلك البيئات الصعبة ذاته ، وفى نفس الوقت يمكن ان تستعير امكانياتها المتزايدة إلى حين ، لتعيد تقييم بيئتها كما اعادوا هم من قبل تقييم بيئتهم .

كذلك لا ينبغى ان نغفل العوامل والنظم الاجتماعية المباشرة ، فكثير من الكتاب يذهب الى ان الحضارة المصرية القديمة انما تجمدت وتعطلت فى النهاية بسب نفس العوامل التى فجرتها وساعدتها فى البداية (١) فالانقلاب الحضارى الذى قام اساسا على الابتكار والاقدام والنظام ، ولم يلبث بعد ان اكتمل ان تحول الى المحافظة على القديم والتقاليد (٢) وتحت ضغط وابتزاز النظام الاقطاعى والحكم المطلق اخذ المجتمع المصرى يتسم بالجمود والعقم والتكرار ولم يعد يشجع روح المبادرة ، والواقع أن التقدم الحضارى والتطور ليس فقط مسألة تكنولوچيا فى بيئة طبيعية ، ولكنه ايضا قضية ايديولوچيا فى بيئة اجتماعية والايديولوچيا . كما قيل

---

(1) Man Makes Himself, P. 183.

(٢) غربال ، ص ٣٨ .

هى قفل البيئة الطبيعية ، ان تكن التكنولوچيا مفتاحها ، اى انك لايمكن ان تصل الى الاستغلال الامثل للبيئة الطبيعية بالتكنولوچيا وحدها وانما مرورا بالأيديولوجيا ايضا واولا ، والتحدى مزدوج ، وبمعنى آخر ، فالمطلوب الآن هو الوعى بالتقدم وبالمنافسة الحضارية ، داخليا وخارجيا ، تكنولوچيا وايديولوچيا ، بينما ان الخطر الحقيقى هو الانعزال عن التطور الخارجى ولو قد كنا تفتحنا على النهضة الاوروبية والانقلاب الصناعى وواجهنا التحدى منذ وقت مبكر لاختلف الموقف اليوم.

واذا كانت امكانيات بيئتنا لم تتح خامة الحضارة الجديدة من فحم وحديد بدرجة كافية ، فان الحضارة الجديدة نفسها وبطبعها تتجاوز نفسها دائما ، وقد وصلت من قبل الى الكهرباء ، وبالكهرباء يمكن ان يتحول النيل الزراعى الى النيل الصناعى والبيئة النيلية الى بيئة صناعية كبرى بمقياس العصر ، ومن هنا فليس ثمة شيء كتخلف حتمى تفرضه البيئة على الحضارة غدا كمقابل او كضريبة للسبق بالامس بل ابعد من هذا يمكن القول ان كل تخلف حضارى هو بالضرورة مؤقت ومرحلى مهما طال ، وأمام مصر كل الفرص الطبيعية للحاق بالعصر ومواكبته ان لم يكن تجاوزه بعد ذلك .

وفى نهاية المطاف ، اذا كانت قصة الحضارة المصرية فى قيامها وانحدارها بهذا الشكل هى جوهريا قصة التفاعل بين البيئة والانسان ، فلا ينبغى لتفسير هذين العاملين ان ينحرف نحو الحتم الجغرافى أو الحتم العنصرى مثلما حدث ويحدث كثيرا والاشارة هنا هى الى النظريات المناخية ونظريات الاختلاط العرقى على الترتيب فلا التفسير المناخى للتاريخ ولا التفسير العرقى للحضارة مما يقبله العلم ،ولذا لابد لنا من وقفة ختامية نقدية لهاتين النظريتين .

فأما عن النظرية المناخية فى تفسير قيام وتدهور الحضارة المصرية ، فان البعض من انصار الحتم الجغرافى ، خاصة الحتم المناخى ، وعلى رأسهم هنتنجتون ، يرد ارتفاع وسقوط الحضارات بعامة الى تحسن المناخ وتدهوره مابين فترات مطر وفترات جفاف ، وعن مصر ، يربط هنتنجتون مثلا بين زيادة المناخ الاعصارى فى اوائل العصر المسيحى وبين ازدهارها الحضارى الكلاسيكى ايام البطالسة والرومان ، ثم بين انتهاء هذا التحسن المناخى وبين انتكاس مصر الحضارى بعد ذلك (١) .

فهو يرجح اولا ان مناخ شمال مصر فى اوائل العصر المسيحى كان خاضعا

---

(1) Huntington, Mainsprings, P. 543.

لمزيد من الاضطرابات الاعصارية والرياح الغربية والامطار الرعدية ، ثم من هذا الانتهاء يتطرق الى انتهاء اعم واخطر . فمصر فى قمة تألقها الحضارى ، شأنها شأن اليونان وغيرها من مراكز الحضارة القديمة ، يبدو ان المناخ فيها كان اكثر عواصف واعصارية مما هو الآن ، وكثير من هذه العواصف الاضافية كان يقع فى تلك الفصول التى كان متوسط حرارتها (٥٠ - ٧٠ ف) يشبه متوسط مدينة بوسطن الحالية فى امريكا فى فصل قدوم الهواء القطبى وحتى فى الايام الممطرة والتى وجد هو انها اعظم حافز للنشاط الفكرى ممثلا فى ارتياد المكتبات العامة كما ذهب ، فمثل هذه الدرجات من الحرارة تستمر اليوم فى القاهرة من اول اكتوبر حتى منتصف ابريل .

«وهكذا فى اليونان ومصر القديمة ، لمدة نصف السنة او اكثر ، قدم المناخ فيما يبدو حافزا عقليا حادا من ذلك النوع الذى يميل بالبوسطونيين الآن فى فصول معينة الى الذهاب الى المكتبات بأعداد كبيرة غير عادية حين يتوقف المطر فى الصباح ويجلب الهواء القطبى البارد شعورا بالنشاط والحيوية» (١) ، ومن المفهوم بعد هذا ، عند هنتنجتون او عنه ان تدهور تلك الحضارة نفسها فيما بعد إنما يرجع بالدقة الى تغير هذا المناخ المقول الى ما اصبح عليه الآن .

وبغض النظر هنا عن صحة او عدم صحة فرضية تغير المناخ ، فان الاتجاه العلمى يرفض الحتم الجغرافى الكامن فى ترتيب ذبذبات الحضارة على ذبذبات المناخ والواقع ان من المشكوك فيه كثيرا ان نعلق كل تطور حضارى على تطور مناخى مزعوم او هموم ، بدليل ان مناخ مصر كان الى الثبات اقرب ، بينما مرت حضارتها فى ادوار عديدة من الارتفاع والانخفاض ، اى انها منفصلة مستقلة عن حتم المناخ واذا كان من المحقق ، بعد ، ان مناخ مصر الجيد حافز جيد للحياة والنشاط والحضارة فهذا عامل سامح لا مانع ولكنه ليس بالعامل المحتم .

بالمثل ، لسنا بحاجة بالتأكيد لأن نشجب النظرية الشاحبة التى ترد تدهور او انحطاط مصر الحضارى فى أسوأ مراحله الى تسرب الدماء الدخيلة والاجنبية اليها سواء من افريقيا او غير افريقيا (٢) فهذه النظرية التى كانت تتردد كثيرا فى الكتابات القديمة عن مصر ولاتزال تبرز بين الحين والحين ، هى نظرية عنصرية بلاموارية ، على سبيل المثال ، يقول لودوفيكى «انما انحدرت مصر فقط حين

(1) Id., P. 373.
(2) Goblet, P. 53.

انهارت اسوارها من التزاوج الداخلى » (١) ، بينما يأسى بيترى للمصريين المحدثين اذ شاب عنصرهم الاصيل عناصر دخيلة عديدة (٢).

لكن التفسير العنصرى للتاريخ والحضارة مرفوض شكلا وموضوعا ، ولقد كانت مصر تعرف الاختلاط العرقى وهى فى ارقى مراحلها الحضارية ، كما ان الثابت ان الاختلاط الجنسى كان على العكس حافزا لكثير من الحضارات وان كل الامم ذات التاريخ الحضارى المهم تمثل خليطا جنسيا بدرجة أو بأخرى (٣).

---

(1) Anthony A. Ludovici, "Eugenies & consanguineous marriages", Eugenics Review, Vol. XXV, no. 3, Oct. 1933, P. 151.

(2) Social life in ancient Egypt.

(3) Friedrich Hertz, Race and history.

الفصل الحادى والعشرون

الوحدة السياسية

الوطن السياسى

الأساس الطبيعى للوطن السياسى

من المبادىء الاولية فى الجغرافيا السياسية ان الانهار الصغيرة تميل - عادة وليس دائما - الى ان تكون احواضها او وديانها نواة طبيعية لوحدة سياسية واحدة، اما الانهار الضخمة المترامية الابعاد فلا يمكن غالبا ان تضمها دولة واحدة ولامفر من ان يتقاسمها عدد قليل او كبير من الدول المختلفة (١) ، والنيل ، اطول انهار الدنيا (٦٧٠٠ كم ، ٣٥ درجة عرضية) ومن اكبرها حوضا (٢٫٩٠٠٫٠٠٠ كم٢) ، ليس باستثناء ، فهو منذ البداية موطن لعدة اوطان مختلفة ودول منفصلة ، غير ان المهم فى هذا ان الاوطان الطبيعية فى حوض النيل تبدى علاقة ارتباط واضحة بما فيه الكفاية مع الاقاليم الفيزيوغرافية الكبرى فى الحوض ، تلك التى تحددها بدورها خطوط التقسيم الطبيعية الرئيسية سواء مناخية او نباتية او چومورفولوچية تعمل كحواجز بشرية او كعوائق حركية او كفواصل سياسية بدرجة أو بأخرى .

فمصر السياسية هى تاريخيا وادى النيل من الشلال حتى البحر ، اى انها جغرافيا مجموع السهل الفيضى الرسوبى فى الصعيد والدلتا ، بينما ان حدودها الطبيعية هى عقبة چيومورفولوچية - الشلال نفسه - تعترض مجرى النهر فتفصلها عما وعمن سواها . ولقد كان المصريون القدماء على وعى عميق بهذه الحقيقة ، وعبروا عنها تعبيرا حاسما فى نص فرعونى منقوش يقول «كل بلاد يغمرها النيل فى فيضانه هى من مصر ، وكل من يشرب من ماء هذا النيل تحت جزر الفانتين فهو مصرى» ، فعند اسوان اذن تبدأ مصر السياسية التاريخية مثلما تبدأ مصر النيلية الحقيقية وليس صدفة ان جزر الشلال المحض صخرية ، كما حملت دائما

(1) Moodie, Geography behind politics, P. 44-5.

بعضا من طمى النيل اشارة الى بدء السهل االفيضى ، كانت دائما تحمل بعض قلاعها الحربية وحامية عسكرية قوية منذ الفراعنة الى البطالسة والرومان على التعاقب حتى العرب ، رمزا بلاشك الى ان هاهنا يبدأ الوطن السياسى الكبير ، انها ، هذه الجزر ، اشبه بقائم او شاهد او علامة حدود سياسية فى وسط النهر (١).

غير ان منطقة شلال اسوان كعقبة چيومورفولوچية لا تأخذ معناها الحقيقى الا اذا اخذناها فى اطارها الطبيعى الجغرافى الكامل ، فهى ليست الا الحلقة الاخيرة فقط فى سلسلة الشلالات - الجنادل - الست التى تترامى على مسافة نحو ١٨٥٠ كم . فهذه الارخبيالات السديمية الصخرية العارية الحادة المترامية على امتدادات غير عادية ، اذ تشل النهر وتجندل الملاحة ، تمثل انقطاعا اساسيا ليس فقط فى النقل والمواصلات او فى السكان والاجناس ولكن ايضا وبالضرورة فى الاوطان السياسية.

وحتى ثنية -S النوبة الهائلة نفسها ، بصرف النظر عن الجنادل ، تطيل النهر على غير طائل، ولهذا ظهر الطريق الصحراوى المباشر من ابو حمد الى حلفا ليختزل هذه اللفة غير الاقتصادية ، غير ان هذا الطريق ليس احسن حظا ، فإن الاطار الصحراوى الاكبر يحتويه كما يحتوى النهر وجنادله جميعا ليصبح بكل وضوح وتأكيد الفاصل الطبيعى الحقيقى والأكبر بين الوطن السياسى المصرى والوطن السياسى السودانى . شلال اسوان اذن ليس الا نقطة فى خط ، خط الشلالات ، والشلالات بدورها ليست الا خطا فى منطقة ، منطقة الصحراء والكل معا هو حدود مصر السياسية كما رسمتها الطبيعة .

غير أن نفس هذه المنطقة العازلة تحمل وطنا سياسيا من مقياس اصغر وفى تفكك اكبر (ولعل هذا وذاك سبب اقتسامه كمنطقة تخوم marcher zone بين الوطنين الكبيرين المحيطين فالنوبة هى عموما وطن الجنادل ، والنوبيون هم شعب الشلالات الى حد كبير ، اما السودان الشمالى العربى فهو سودان السفانا اساسا او سودان الانهار الخمسة («بنجاب النيل» كما قد نقول) ، بينما ان السودان الجنوبى النيلوتى هو حوض السد بصفة تقريبية ، اما اوغندا ، ومن قبلها ممالك المنطقة التاريخية القديمة ، فهى بسهولة حوض البحيرات ، بمثل ما ان الحبشة بكل مقاطعاتها القديمة او اثيوبيا بوحدتها الحديثة هى كتلة الهضبة البركانية المتميزة تماما كقلعة منفصلة و «كسقف افريقيا».

---

(١) انظر قبله ، الجزء الأول.

عوامل الوحدة الطبيعية

تستمد مصر وحدتها الطبيعية من الخارج من الموقع ، ومن الداخل من الموضع، يعنى على الترتيب من الشكل ومن الموضوع ، فمن الخارج هناك الصحراء والبحر ، اما من الداخل فهناك الوحدة المورفولوچية للوادى والوحدة الوظيفية للنهر. فوحدة مصر الطبيعية اذن ليست بسيطة بل مركبة متعددة الابعاد والعناصر ، ولكل بعد او عنصر منها حقه فى وقفة تحليلية خاصة.

من الخارج

فاذا بدأنا من الخارج ، فان الشيء الغريب الذى يستلفت النظر هو ان مصر تحاط على كلا جانبيها بصحراوين تتنازعان فيما بينهما فى كتب المراجع الجغرافية شهرة اجدب صحارى العالم واشدها جفافا وقسوة ، فالصحراء الليبية تحتكر تقليديا مرتبة الصدارة بين صحارى العالم فى الجفاف والقحولة ، بينما تنافسها صحراء النوبة فى الشهرة كأشد صحارى العالم المدارية حرارة وتطرفا فى المناخ القارى ، ومن ثم تتنافس كلتاهما كمناطق جغرافية عازلة وكتخوم طبيعية فاصلة كأشد مايكون العزل والفصل الجغرافي والطبيعى ، لقد أحكمت الصحراء المطلقة عزلة مصر النسبية ، ومن ثم ايضا كانت حدود مصر السياسية الحقيقية عبر التاريخ تضم هاتين الصحراوين كجزء لا يتجزأ من رقعة الوطن السياسى ، فتترامى تلقائيا الى اقدام هضبة برقة وضلوع بحر الرمال العظيم من ناحية ، وتتجاوز الشلال الاول لتصل بصفة آلية الى الشلال الثانى أو الثالث على الاقل من الناحية الأخرى .

مصر اذن من الخارج واحة صحراوية او بالأحرى شبه واحة ، او هى جزيرة ، فى الحقيقة شبه الجزيرة ، فى محيط الصحراء حيث تبدو كعالم واحد متناه صارم الحدود والمعالم ، ملمومة فى نفسها ومتماسكة ، وجسمها يبدو كأقدم واضخم واكثف جزيرة بشرية منفردة فى افريقيا وقلب العالم القديم ، وهى فى كل هذا وبكل هذا تتنافر بوضوح تام مع الصحراء المحيطة ، حتى ليبدو الفاصل بين الحياة والموت كالخط الصقيل ، وحتى ليمكن للمرء احيانا ان يضع – حرفيا – قدما على الارض السوداء وأخرى على رمل الصحراء (١) .

والواقع ان هذا يلفتنا الى حقيقة هامة وهى ان مصر واحة صحراوية ، بعكس العراق مثلا الذى هو واحة استبسية ، ويعنى هذا ان الغطاء النباتى والبشرى – الحياة بصفة عامة – تتدرج حول العراق من النهر الى الصحراء تدرجا بطيئا حتى يتلاشى فيها بحيث يحف بقلب المعمور نطاق عريض من الحياة كظل معمور او

---

(1) Wilson, in : Before philosophy, P. 39.

كشبه ظل ، اما فى مصر فالفاصل بين المعمور واللامعمور صارم كحد السيف ، خاصة فى الصعيد ، وبالاخص فى الصعيد الاقصى ، وان خفت حدته تدريجيا شمالا لاسيما فى اطراف الدلتا ، وحتى هنا فان نطاق الظل ضيق جدا وثانوى للغاية .

ليس هذا فحسب فالصحراوان لا تقدمان لمصر تخوما طبيعية عازلة وفاصلة فقط ، ولكنهما ايضا تؤكدان وحدتها الطبيعية بطريقة اخرى فالصحراء الشرقية ، بحافتها الجبلية الحائطية ، انما تعطى ظهرها للبحر الاحمر ، وفى الوقت نفسه فانها بانحدارها السائد غربا انما تتجه وتنظر نحو الوادى ، وحتى الصحراء الغربية ، على خلوها نسبيا من خطوط التضاريس العالية او الشاهقة ، تكاد تعطى ظهرها هى الاخرى للصحراء الام الصحراء الكبرى وذلك بفضل بحر الرمال العظيم الذى يعد عامل فصل اقوى ربما من اى سلسلة جبلية عادية ، والخلاصة هى ان الصحراوين اذ تنحدران نحو الوادى فانهما تتطلعان كما تؤديان اليه ، وبذلك تضعانه بين قوسين كبيرين حادين محددين فى صميم البؤرة من الرقعة السياسية

مصر اذن فى حكم الواحة المثالية – كلمة واحة العربية نفسها هى كما رأينا من أصل فرعونى، رغم ان المصريين انما اطلقوها على واحات الصحراء المجاورة تمييزا لها عن واديهم بالذات ، واذا كان لابلاش يتحفظ لهذا السبب على تسمية مصر بالواحة (١) فالمقصود بالطبع واحة فى معنى خاص ومن نوع خاص ، تماما مثلما نصفها بالجزيرة ، فلنقل –اذن – واحة مجازا ، او فلنقل – مع لوران ، تلميذ لابلاش – واحة سيكولوجيا (٢) المهم ان هذا وحده يجعلها تبدو منذ اللحظة الاولى كوحدة متميزة بذاتها ، فالصورة الطبيعية واضحة بسيطة كل البساطة . وذلك الوضوح وتلك البساطة الاساسيان فى مورفولوچية مصر هما من عوامل تبلور شخصيتها ووحدتها ، فاذاً اضفنا الى ذلك البحرين من الشمال والشرق تأكدت لنا، على قاريتها الفعلية الشديدة الوضوح ، جزريتها المجازية مثلما تبدت لنا واحيتها التجاوزية .

والواقع ان مصر عاشت تقليديا وهى واحة جزرية معلقة او مغلقة بين الصحراء والبحر معا وعلى حد سواء ، ولذا كانت دائما جزيرة من الزراع يحيط بها البدو الرعاة من كل الجهات ، وحول الكل يحيط بها البحارة من كل الجهات . من الجماعات الاولى ثمة بدو العرب والمغرب خاصة ، ورعاة سهوب الشام وسفانا

---

(1) "Les grandes agglomerations humaines", A.G., Nov. 1917, P. 403.

(2) P. 19.

السودان بدرجة اقل ، ومن الجماعات الثانية يأتى الاغريق والفينيقيون فى المقدمة ، ثم سائر جزر البحر المتوسط وشواطئه ، ومن ثم كانت الاخطار المحدقة بها اخطارا مضاعفة مركبة ، من جميع الجهات الاصلية والفرعية ، من بحارالماء وبحار الرمل ، ومن قراصنة البحر وقراصنة الصحراء ، لذلك كان الشعور المشترك بالاخطار الخارجية المتواترة منذ فجر التاريخ قوة لاحمة بلورت الشعور بالذات وطنيا (١).

ثم ان هناك ، الى ذلك كله ، ماسبق أن رأيناه من دور الصحراء كمصفى للترشيح وكماصة للصدمات فى وجه الغزوات والهجرات ، غربلتها جيدا وباعدت بين بعضها البعض بحيث نظمت تدفقها واستبعدت الى حد معين عنصر الاضطراب والقلقلة الفجائية من حياة الوادى ، فساعدت بذلك على تحقيق التجانس البشرى فى سكانه انثروبولوجيا وحضاريا وعلى اطراد نموه وتكونه الاجتماعى والسياسى . فاذا نحن اضفنا هذا الدور الى دور الاخطار المشتركة الى دور الفصل الجغرافى ، لتأكد لنا دور الصحراء عموما فى تكوين مصر التاريخى السياسى .

فرغم سلبية دور الصحراء طبيعيا وماديا ، فلقد كان لها دور ايجابى سياسيا ، حتى وان يكن هو الآخر بطريقة سلبية كذلك ، وهذا تناقض مفهوم ديالكتيكيا . انها لم تخلق الوحدة الوطنية فى مصر ، ولكنها انضجتها وحفظتها ثم عادت فدعمتها وبلورتها ، لقد كانت الصحراء هى «الرحم الجغرافى» (٢) الذى ولدت فيه الوطنية الجنينية ، ثم كانت «الصوبة الزجاجية» او «البيت الدافيء» الذى نمت فيه ، واخيرا كانت الدرع الكثيف الذى إحتمت به وقد شبت وترعرعت ، او كما لخص ديودور الصقلى الموقف كله قبل الميلاد، فإن مصر «محمية من كل الجوانب بواسطة الطبيعة» (٣).

من هنا فان الباحث المدقق لا يلبث ان يكتشف ان الصحراء فصل لا ينفصل من تاريخ الامة المصرية مثلما هى جزء لا يتجزأ من الوطن المصرى السياسى . ان دور الصحراء - نحن نخلص - قد لا يقل كثيرا جدا من حيث الخطر والاهمية عن دور النهر فى صنع وصهر وطرق الوطنية المصرية منذ فجر التاريخ وذرات الرمل كقطرات الماء ومعها تدخل فى نسيج مصر السياسى كاللحمة والسدى وتمتد بجانبها فى جسمها كالشرايين والاوردة او هى تجرى سويا فى دمائها كالكريات

(1) Wilson, P. 122.

(١) نجلاء عز الدين، العالم العربى، مترجم ، القاهرة، ص ٩ .

(3) Goblet, P. 53.

الحمراء والبيضاء على الترتيب ، ورغم ان مصر بلا شك هى النيل ، فانها لا يمكن ان تتصور جغرافيا ، كما ان تطورها السياسى لا يمكن ان يفهم تاريخيا ، بغير شرنقة الصحراء الهائلة الكثيفة المحيطة . حتى الفراغ الجغرافى ، انت ترى ، له دور ومكان فى الجغرافيا .

ومادام هذا هو دور الصحراء السياسى ، فقد يجوز لنا ان نتساءل اى الصحراوين هى الاهم فى تاريخ مصر وفى تكوينها الوطنى ، اذا اعتبرت سيناء جزءا من الصحراء الشرقية ، فلا جدال ان الاخيرة تفوق الصحراء الغربية فى الاهمية خارج كل حدود ، ذلك لأن سيناء تكاد تستقطب كل تاريخ مصر السياسى والحربى ، اما اذا عدت سيناء منفصلة على حدة ، فلعل الصحراوين ان تتكافأ من حيث الأهمية كدرع وكدرقة وكوعاء للوطنية المصرية الناشئة ثم النامية ثم الناضجة

من الداخل

هذا عن وحدة مصر الطبيعية من الخارج ، ومن الموقع ، اما عن وحدتها من الداخل . من الموضع ، اى من حيث الوادى نفسه ، فهذه تنقسم تلقائيا الى اثنتين : الوحدة المورفولوجية او التركيبية ، والوحدة الفيزيولوجية الوظيفية ، والاولى تنصرف الى كتلة المعمور ، ولها جانبان : المساحة والوحدة ، والثانية تتعلق بالنهر ، ولها ايضا جانبان : الرى والمواصلات .

الوحدة التركيبية

فاذا بدأنا من البداية ، فلاشك ان ضآلة مساحة المعمور المصرى ادعى الى تسهيل الوحدة الوطنية بما توفر من تجانس بشرى وتشابه فى طرق الحياة والتفكير وتقارب فى الجوار وتشابك فى المصالح .. الخ ، فضلا عن سهولة الضبط والربط . باختصار ، ضآلة المساحة ادعى الى التوحيد السياسى كقاعدة ، وليس من شك ان مصر المعمورة بلد صغير الحجم جدا ، على النقيض مما يبدو على الخريطة السياسية . فالرقعة السياسية مليون كيلو متر مربع بالضبط (١٫٠٠٢٫٠٠٠) ولكن مساحة الوادى الصالح للزراعة والعمران لاتعدو ٣٥٫٠٠٠ كم٢ فقط اى بنسبة ٣٫٥٪

هذا ، على سبيل المقارنة ، يعنى ان المعمور المصرى يكاد يعادل فى اوروبا مساحة دولة مثل هولندا (٣٣٫٦٠٠ كم٢) ، بينما ان مساحة مصر الدولة تكاد تعادل مساحة هولندا وبلجيكا وفرنسا والالمانيتين وسويسرا مجتمعة (اى ٣٣٫٦٠٠

، ٥٠٠ر ٣٠ ، ٥٤٧ر٠٠٠ ، ٢٤٨ر٠٠٠ ،١٠٧ر٩٠٠ ، ٤١ر٣٠٠ كم٢ على الترتيب ، والمجموع ١ر٠٠٨ر٣٠٠ كم٢) اما فى افريقيا ، فان ذلك يعنى ان المعمور المصرى لايزيد كثيرا على دولة مثل ليسوتو (٣٠ر٣٠٠ كم٢) ، فى حين توشك مصر وموريتانيا (١ر٠٣٠ر٧٠٠ كم٢) ان تتعادلا مساحة . وفى آسيا كذلك ، بينما تقترب مصر المعمورة من تايوان (فورموزا) (٣٦ر٠٠٠ كم٢) كان اقرب تقريب الى مصر الدولة هو باكستان قبل انقسامها (٩٤٦ر٠٠٠ كم٢) ولا شبيه لهذه النسب فى العالم الجديد كله الا بالكاد ، فمصر المعمورة لاتزيد كثيرا جدا عن مساحة دولة الجيب هايتى (٢٧ر٨٠٠ كم٢) بينما لاتقل مساحة مصر كثيرا جدا عن مساحة بوليفيا (١ر٠٩٨ر٦٠٠كم٢)

مصر المعمورة اذن رقعة محدودة المساحة للغاية ، ومن الصعب ان يتصور كيف يمكن ان تتوافر فيها فرص التنافر أو التعدد البشرى ، وعلى العكس انها لتمثل اولى وابسط خامات الوحدة الوطنية ولعل ابسط ، كما هو اقوى ، تعبير عن هذه الحقيقة هو وضع النيل فى مصر كحد جنسى او انثربوجغرافى او غير ذلك ففى كثير من انهار الدنيا يختلف السكان على احدى الضفتين اختلافا كليا فى الجنس والجنسية عن السكان على الضفة الاخرى ، اى انها شعوب وقوميات مختلفة تلك التى تقع على الضفتين ، بحيث يصبح النهر اوتوماتيكيا حدا سياسيا بين دولتين مثلما هو حد انثروبوجغرافى بين مجتمعين بشريين مختلفين ، من ابرز الامثلة فى اوروبا الراين (فرنسا - المانيا) والدانوب (رومانيا - بلغاريا).

نيل مصر العكس تماما ، ومجرد الفكرة نفسها غير واردة بل غير متصورة على الاطلاق ، لماذا ؟ - لأنه ، وهو النهر الصحراوى ، ليس مجرد خط آخر او عائق داخل معمور شاسع متباين ، وانما هو العمود الفقرى فى معمور ضئيل للغاية داخل لا معمور بلا نهاية ، بل هو نفسه المعمور الوحيد فيه ، انه ليس حدا بل نواة ، ليس أطرافا بل قلب .

وهذا أيضا ينقلنا تلقائيا الى وحدة المعمور ، التى تعنى ببساطة انه كتلة واحدة متصلة لا انقطاع لها او فيها فمصر المعمورة بقعة زيت واحدة ممدودة tache d'huile ولكنها مهما امتدت او تشعبت تظل واحدة ، والواقع ان مصر ككل اذا كانت برزخا ضخما بين كتل اليابس فى العالم القديم ، فان معمورها نفسه «برزخ من برازخ» اى برزخ كبير يتألف بدوره من عدة برازخ اصغر ، فكتلة الفيوم الثانوية تتصل بكتلة الوادى الرئيسية عن طريق برزخ صحراوى ضيق صغير هو عنق اللاهون - الهوارة ، وكتلة القناة الثانوية الحديثة تتصل هى الاخرى بكتلة الدلتا الكبرى من خلال برزخ صحراوى آخر ضيق متطاول هو وادى الطميلات .غير

ان هذه البرازخ الداخلية مهما دقت فان فصوص المعمور جميعا تظل متصلة ويظل جسمه كله كائنا عضويا واحدا متماسكا وهذا وحده كاف وكفيل منذ البداية بأن يوفر الخامة الطبيعية للوحدة السياسية الىٰ الأبد.

وحتى نستوعب قيمة هذا الاعتبار ، يكفى أن نتذكر مثلا الدول الأرخبيلية المفتتة الى عشرات وربما مئات الوحدات الارضية والشظايا المنفصلة : اندونيسيا ، الفيلبين ، اليونان ... الخ الاخيرة مثلا - والمغزى الجغرافى التاريخى اوضح من ان يذكر - كانت مهد «دول المدن» القزمية الانفصالية ، فى الوقت الذى كانت فيه مصر مهد الدولة الكبيرة الموحدة ، هذا بينما أن الأرخبيلين الآسيويين لم يعرفا الوحدة السياسية الا متأخرا جدا فى العصور الحديثة ، وحتى ذلك تحت ضغط الاستعمار، وحتى عند ذلك ، فمثل هذه الدول مهددة ابدا بخطر الانشطار والحركات الانفصالية، كما هى حالة الجزر البريطانية نفسها على الرغم من كل تطورها وتقدمها ونضجها السياسى وغير السياسى ، والمغرب ، المغرب الأقصى مراكش ، مثل من نوع آخر . فأنت تجوس هنا خلال الصحراء الكاملة مرات عديدة بين أجزاء معموره المنفصلة المتباينة كأنما تتنقل بين عوالم أو أوطان صغيرة لا رابط بينها تقريبا .

الوحدة الوظيفية

من الوحدة التركيبية ننتقل الى الوحدة الوظيفية التى لا تقل خطرا وأهمية فى دفع وتوطيد الوحدة الوطنية ، فعن الرى ، أولا ، لايمكن مهما حاولنا أن نبالغ فى قيمته كعامل سياسى لاحم من الدرجة الاولى بل ومحتم أكثر حتى مما هو سامح ولقد رأينا كيف كان المصريون القدماء يعدون مصريا كل من يشرب من ماء النيل حتى الفانتين .

فمن اعلى حوض عند جبل السلسلة فى أسوان الى أدنى حقل فى «الجزيرة الخضراء» عند «فم البحر» تؤلف مصر سلسلة متصلة الحلقات متكاملة هيدرولوچيا ووظيفيا يتفاعل الماء بين أجزائها المختلفة كما لو فى أوان مستطرقة ، فلايمكن أن تخطط لمشاكل الماء فيها تخطيطا محليا، بل لابد من ان تعالج كوحدة هيدرولوچية واحدة والا اختل فيها ذلك «التوازن الايكولوچى» الحرج الدقيق ، وبالتالى اختلت فيها عناصر الحياة . بمعنى آخر ، انها كل غير قابل للتجزئة ، ولا يمكن ان تدار او تحكم كعدة وحدات مستقلة (١) . لقد قضى النهر ، الرى النهرى ، أن يتعامل

(1) Semple, Influences, P. 328.

السكان مع بعضهم البعض وأن يتشاركوا فى ماء الحياة لا عن طريق قبائل وعشائر تتحارب مع بعضها البعض ولكن عن طريق قنوات تصلهم ببعضهم البعض .

خذ مثلا دور الفيوم منذ فجر التاريخ وفى فجر الوحدة بموقعها الحرج بين الصعيد والدلتا ، وبدورها كمصيدة كامنة للفيضان فى طريقه من الجنوب الى الشمال ، فان بحيرة قارون تستطيع بغير ضبط للنهر أن تستوعب او بالأحرى تستلب نحو ٢٥٠ مليون متر مكعب من مجموع تصريف النهر اليومى أثناء الفيضان العادى الذى يبلغ فى المتوسط نحو ٦٠٠ مليون متر مكعب ، أى نحو ٤٠٪ من مجموع تصريف النهر طوال فترة الفيضان البالغة ٤٠ يوما فى المتوسط ، مثل هذا يمكن أن يكون له بالطبع تأثير خطير جدا وسيىء للغاية على رى الدلتا ، كما أنه جدير بأن يحرم أحواضها من الطمى المخصب . من هنا يتضح أن البحيرة لابد أن كانت ذات دور هام وحيوى فى توحيد مصر العليا و السفلى (١) ولعلها لم تكن محض صدفة ان مينا موحد مصر كان عليه أن يحول ، وكان هو الذى حول ، مجرى النيل ونقله شرقا اعلى منف ، اى فى منطقة اتصال الفيوم بالوادى بصورة عامة .

وعامل النقل والمواصلات ، كالهيدرولوچيا ، عامل توحيد وظيفى محقق فى بيئة مصر النيلية ، ففى تناسق نادر ، يتضافر النهر مع الرياح فى ربط أجزائها ربطا محكما : النهر ينحدر من الجنوب انحدارا تدريجيا لطيفا (١ : ١٠٫٠٠٠ – ١٤٫٠٠٠) آخذا بيد الملاحة الهابطة فى يسر وسهولة ، والرياح الشمالية السائدة – التى عرفها اليونان من قديم بالرياح الاتيزية – تساعد الملاحة الصاعدة ضد التيار ، وقد كان النهر وملاحة النهر أساس انتشار الحضارة داخل الوادى، وكان أيضا وسيلة توحيده سياسيا ، قارن هذا بالرافدين فى العراق مثلا ، فبينما النيل شريان ملاحى من الدرجة الاولى ، لايكاد الرافدان ان يصلحا للملاحة الا الهابطة منها ، وحتى هذا بتحفظ اما لشدة اندفاع التيار أو انحداره الجبلى أو عمق الوادى ... الخ . اما الملاحة الصاعدة فشبه فاقدة تقريبا – حتى لقد كانت الزوارق قديما تبنى فى أعالى النهرين لتقوم برحلة هابطة واحدة تفكك اجزاؤها بعدها عند المصب ! (٢)

والواقع أن رقعة ما من مصر لا تبعد عن النيل أو فروعه أكثر من كيلو مترات قليلة ، بل فى الجنوب يتحول الصعيد الخطى برمته الى شارع هائل يطل على النيل

---

(1) A. Shafei, "Lake Moeris & Lahun", B.S.G.E. 1960 P. 199
(2) Aronld J. Toynbee, "Man and his settlements : an historical approach", Ekistics, Feb. 1966, P. 76, Semple . Influences, P. 328, Mumford, City in history, P. 96.

مباشرة ، ويتحول النهر الى «طريق متحرك» كما يعبر جوردون تشايلد (١). وهو الى ذلك طريق جاهز الصنع من قبل ، ولا يبلى مهما استعمل ولعله ليس من مجرد الصدفة البحتة ان الرومان – و «الطريق الرومانى» أشهر من نار على علم حيثما دخلوا – لم يدخلوا شيئا منه فى مصر ، فنحن لا نسمع عن طرق رومانية بالوادى ولسنا نعرف منها واحدا فيه : لقد الغى الطريق السائل المتحرك الحاجة الى الطريق الرومانى الثابت المتحجر ، ان النهر . كما منح الحياة منح المواصلات والوحدة السياسية معا .

تطور الوحدة السياسية

مراحل التطور

على اساس هذه الوحدة الطبيعية الآمرة ، وعلى أساس ما رأينا قبلا من تجانس طبيعى وبشرى محكم ، كان طبيعيا أن تظهر جرثومة الوحدة السياسية فى مصر منذ أول فرصة ممكنة (٢) . . هنالك تبدأ مرحلة مايسميه بيجهوت«فترة تكوين الامم nation- making period » ، وهى مرحلة لم تعرفها دول أخرى الا بعد ذلك ببضعة آلاف من السنين ، بل لاتزال بعض الدول العربية وغير العربية الرعوية تعيشها أو تعانيها اليوم ، تلك – المرحلة – النقلة تبدأ فى الواقع مع بدء الاستقرار الزراعى فى فجر التاريخ ، على الأقل فى عصر ماقبل الأسرات ، وربما فى العصر الحجرى الحديث نفسه ، وان كنا لا نعلم بالضبط متى ، وبعدها نستطيع ان نقسم تطور الوحدة الوطنية فى مصر الى ثلاث مراحل نمو واضحة الأبعاد والمعالم ، هى على الترتيب الوحدة المحلية ، الوحدة الاقليمية ، الوحدة الوطنية .

تبدأ مرحلة الوحدة المحلية حين تم الاستقرار الزراعى بصورة نهائية وحاسمة عندما تحولت القبائل الرحل والعشائر الرعوية الطوطمية السحيقة الى أقاليم مقاطعات أو دول مدن هى التى تعرف عن الاغريق باسم Nomes ، وبها انتقلت وحدة المجتمع من وحدة دموية مغلقة الى وحدة سكنية واسعة ، ومن وحدة قرابة ضيقة الى وحدة جوار رحبة ويبلغ عدد هذه النومات ٢٠ فى تقدير و٤٠ فى تقدير آخر (٣) ومهما يكن العدد ، فان التاريخ يسجل لنا مرحلة سابقة للتاريخ كانت

---

(1) Social evolution, P. 139.
(2) C. Cluckhohn, Mirror for man, 1950, P. 72, Howarth, The world around us, P. 34.
(3) P. E. Newberry, Nature, 1923, vol. 112, P. 940, G.W. Murraay, Sons of Ishmael, 1935.

تتقاسم مصر فيها كوكبة من تلك المقاطعات ، أشبه ماتكون بمرحلة الاقطاع السياسى ودول المدن التى لم تعرفها أوروبا الا فى العصور الوسطى ، أو هى أشبه ماتكون بالـ Pays فى فرنسا حتى الثورة ، وقد كانت تلك الوحدات فى الحقيقة وحدات هيدرولوجية محلية أو قد يكون أساسها هو مخزن حبوب الدولة كما يرى بيترى ، فهو يجد أن عواصم هذه النومات فى الدلتا كانت تتباعد عن بعضها البعض بفاصل منتظم الى حد بعيد مقداره نحو ٢١ ميلا ، ويعتقد أن السبب هو صعوبة نقل الحبوب والغلال لمسافات أبعد ، فكان اقتصاديا أن تتحد الوحدات السياسية بهذه الأبعاد (١)

أيا ما كان ، فلقد كانت المرحلة قصيرة العمر نسبيا ، وسرعان ما اختزلت هذه الوحدات الى وحدتين رئيسيتين هما الوجهان البحرى والقبلى ، تداران من عاصمتين متطرفتى الموقع بوضوح هما على الترتيب بوتو (تل الفراعين) وطينة (ابيدوس ، العرابة المدفونة) ، وبذلك بدأت مرحلة الوحدة الاقليمية ، ولنا هنا أن نلاحظ أن الصعيد بمساحته المحدودة وشكله الملموم على نفسه رغم طوله قد يكون أسهل توحيدا من الدلتا الواسعة المترامية الأنحاء لاسيما مع كثرة مستنقعاتها ومجاريها المائية (٢)

ويبدو بعد ذلك أن التوحيد النهائى للشمال والجنوب لم يكن عملية سهلة بل تعرضت العملية لكثير من المد والجزر، كما كانت عملية دموية قاسية عرفت حروبا عديدة لاتعرف الرحمة ، يدل عليها سيادة ظاهرة السور حول كل مدن المرحلة (٣) .

فاذا كان المعروف أن الوحدة القومية تمت على يد الوجه القبلى مع مينا ، فان الثابت أيضا ان الدلتا حاولت ان تفرض الوحدة من الشمال ، ونجحت فى ذلك بالفعل ، الا انها لم تعمر طويلا (٤) والبعض يؤرخ لهذه المحاولة البكر بنحو ألف سنة قبل الأسرات ، كما يرجح أون (عين شمس) عاصمة لها ، ومعنى هذا أن محاولة الوحدة الوطنية من الشمال تتعاصر مع فترة ماقبيل الأسرات ، ونظرا لاجهاضها ، يمكن اعتبار المرحلة كلها بمثابة مرحلة انتقال بين الوحدة الاقليمية والوحدة الوطنية .

أما هذه الاخيرة فلم تتحقق الا على يد الجنوب ، وانطوت بدورها على صراعات مريرة ، ويعتقد بيرين أن مدن الدلتا ذهبت فى معارضتها لتوحيد تحت الأسرة

(1) Petrie, Social life in ancient Egypt, P. 4.
(2) Huzayyin, Place of Egypt, Etc., P. 314
(3) Janine Monnet-Saleh, "Fortresses ou villes-protegées thinites"?, loc. cit., P. 186.

(٤) وهيبه ، دراسات فى جغرافية مصر التاريخية ، ص ١٤.

الأولى الى حد الاستعانة بدويلات آسيا الصغرى (١) ومن الناحية الاخرى فان مما يدل على حدة الصراع ما لتشير اليه النصوص التاريخية من أن مينا حين غزا (سايس) عاصمة الدلتا أخذ ١٠٠,٠٠٠ اسـير ، ٤٠٠,٠٠٠رأس من البـقر ، ١,٤٢٢,٠٠٠ من الماعز (٢) ، وحتى اذا افترضنا المبالغة أو تجاوزنا عنها ، فان هذه الأرقام ، كما تدل على غنى الدلتا حينذاك ،تدل على مدى ضخامة العملية ، وفى رواية أخرى أن الجانب المهزوم خسر ٦٠٠٠ قتيل ، ١٢,٠٠٠ اسير .

المهم . كما يقول كيث ، أنه «هكذا ظهرت الى الوجود أول أمة (بالمعنى الحديث) لدينا عنها سجل . لقد خلقت أول أمة بواسطة الحرب ، ومنذ ذلك والى الأبد أثبتت الحرب انها مولدة (داية) الامم » (٣) وهكذا ، أخيرا وعلى أية حال ، تمت واستقرت الوحدة الوطنية نهائيا ، ومعها انتقلت العاصمة الموحدة الى ممفيس أو منف (البدرشين وميت رهينة) فى موقع مركزى عند رأس الدلتا وقمة الصعيد .

وهناك ، على الهامش ، رأى يقول بأن شعبا يعبد أوزيريس ، يربط البعض أصوله بالسوريين كان يعيش فى الدلتا ومنها انتشر جنوبا ، كما كان التحنو الليبيون يعيشون على حافتها الغربية ، وأن ملك التحنو أصبح ملكا على مصر السفلى ، وعلى الجانب الآخر فى مصر العليا ، كان شعب يعبد حورس ، يربط البعض أصوله بشعب وادى الحمامات الذى هبط الوادى من الصحراء الشرقية . ثم حدث ان غزا الجنوب بقيادة مينا ارض الشمال وتزوج ابنة ملك التحنو المهزوم ولبس تاج الوجهين وبذلك تم توحيد مصر نهائيا بتاج مزدوج (٤).

أخيرا ، اذا كانت مصر هكذا أقدم ألامم وأقدم موطن لعملية بناء الأمم ، فما المقصود بقولنا بالتحديد أمة بالمعنى الحديث ؟ لندع كيث ، الذى يعتبر الأمة المصرية وحدة تطورية ، الاولى من نوعها الى الوجود ، يتولى الاجابة ، أولا ، لقد أقيمت حكومة مركزية واحدة ، ثانيا ، كان الشعب المحكوم بهذه الصورة يحتل اقليما فسيحا متصلا ، ثالثا بالتدريج نسيت الجماعات القبلية ، أو النومات ، اختلافاتها المحلية وأصبحت على وعى بعضويتها فى وحدة أكبر أو وحدة وطنية ، بحيث حول أبناء هذه النومات ولاءهم السابق كليا أو جزئيا من قادتهم المحليين الى

---

(1) Pirenne, Historie des institutions et de droit privé de l'ancienne Egypte.

(2) P.E. Newberry, Egypt as a field for anthropological research, Brit. Assoc., 1924, P. 11.

(3) P. 298.

(٤) بيك وفلير ، الأزمنة والأمكنة ، ص ١٧٣ .

الفرعون المركزى خامسا ، اتسع حب المصرى لأرضه الوطن ، أى اتسعت وطنيته الى كل الأجزاء التى يسكنها رفاقه من الرعايا ، سادسا أصبح المصريون على وعى بأنهم وأمتهم منفصلون ومختلفون عن كل الأمم والجماعات الأخرى . سابعا ، أصبحوا متكلمين بنفس اللغة وورثة نفس العادات والتقاليد وخاضعين لنفس القوانين ومعتقدين في نفس الآلهة ، وكل هذه الخصائص انما عملت كروابط وطنية ثامنا ، أصبحوا مدركين أن أمنهم وأمانهم الشخصى مرتبط تماما بأمن وأمان بلدهم ، وتعلموا أن الأمن الوطنى لايمكن أن يشترى الا بثمن من التضحية الشخصية (١)

مغزى التطور

نصل من هذا ، أيا كان الامر ، الى أنه لا يوشك فجر التاريخ أن يبدأ حتى تكون الوحدة قد تمت ، وذلك منذ نحو ٣٤٠٠ - ٣٢٠٠ سنة قبل الميلاد ، أى منذ اكثر من ٥٠٠٠ سنة الآن ، وبهذا كانت مصر أول أمة أو شعب بمعنى القومية أو الوطنية الحديث ، وأول دولة بالمعنى السياسى الكامل ، فى كلمة واحدة أول دولة وطنية Nation state وأول دولة نووية كثيفة بالمعنى الجيوبوليتيكى intensiv state (٢) وبصيغة أخرى فلقد كانت مصر أول منطقة فى العالم تتحول من «تعبير جغرافى» فقط الى «تعبير سياسى» أيضا ، ومنذ فجر ذلك التاريخ وهى تبدو لنا بالصفتين معا وعلى حد سواء ، تعبيرا جغرافيا وتعبيرا سياسيا ، ولم تعد قط مجرد تعبير جغرافى .

ولمجرد أن نضع هذا التطور فى اطاره التاريخى الصحيح ، يكفى أن نقفز عبر العصور لنذكر القارىء بأن تلك بالدقة كانت مشكلة دول حديثة هامة جدا ومتقدمة جدا مثل ايطاليا والمانيا حتى أواخر القرن الماضى - انها «مجرد تعبير جغرافى» merely a geographical expression كذلك فاذا كان القرن الـ ١٩ ، قرن الاستعمار ، قد عرف هكذا حالات من «الأمم بلا دول» (٣) ، فقد شهد القرن الـ ٢٠، قرن التحرير ، من بعده نشأة اكبر حشد فى التاريخ من «الدول بلا أمم» ، خاصة فى إفريقيا ، ولسوف تظل هذه الظاهرة (أو المظاهرة !) مستمرة طويلا على الأرجح قبل أن تتجرثم أو تبزغ فيها أمم حقيقية ، قارن الآن هذا كله بمصر التى تجوهرت فيها أول أمة - دولة وتبلورت أول دولة - أمة قبله بنحو ٥٠٠٠ سنة ، وفى

(1) P. 298.
(2) Goblet, P. 187.
(3) Id., P. 185.

عصور لم تكن تعرف فيها فكرة الأمة أو القومية ، لكى تخرج بالنتائج والدلالات المنطقية .

وهنا أيضا نرى أن بيئة مشابهة طبيعيا وحضاريا وندا تاريخيا كالنهرين تتأخر وحدتها السياسية عن ذلك كثيرا - نحو ٥٠٠ سنة على الأقل فيما يقدر ، فبينما كان أول فرعون يصنع الوحدة الوطنية فى مصر بضربة واحدة وفى قفزة واحدة ، كانت مدن بابل الانفصالية ماتزال فى مرحلة حضارة جمدة نصر (١) . السبب أنه بينما كان كل شىء فى التنظيم السياسى فى العراق يدور حول المدينة كوحدة مستقلة مغلقة وكعالم بذاته داخل أسوارها ، كانت المدينة المصرية لا تنفصل عن اقليمها الريفى التابع (٢) بل فى ظن تشايلد ان النوم المصرى كان يأخذ مكان المدينة فى العراق ، والأول اقرب الى الوحدة فى النهاية بينما الثانى أدعى الى استمرار التجزئة والانفصالية فلكى تكون مستقرة ، لابد لأى سكان ان ترتكز على الارض برسوخ ، وهنا يبرزْ دور عاطفة الفلاح المصرى الشديدة نحو أرضه ، بينما كان فلاحو القرى فى بابل يتركون الأرض بحرية ليعيشوا فى المدن ويشاركوا فى التجارة (٣) .

ولن نتوقف هنا عند عامل آخر يضيفه كيث - فهو مرفوض شكلا وموضوعا - هو مايزعمه عن عقلية المصريين القدماء ، فهو يدعى أنهم «كانوا أدنى بالطبع الى أن يطيعوا ويتبعوا أكثر من أن يقودوا ويأمروا. كانت تنقصهم القدرة اللازمة للاختراع والمبادرة ، ولكنهم كانوا مهرة فى التقليد والتعديل ، لم تكن عقليتهم عقلية غيورة تنافسية» وتلك بعينها - يمضى كيث - كانت الصفات العقلية التى تميز بها البابليون بشدة (٤) فأقل مايوصف به هذا التشخيص أنه غير علمى ، وأبسط مايقال فيه أنه خارج الموضوع ، موضوع الوحدة الوطنية . وأدخل - ان كان ولابد - فى باب الحضارة ، وقد عرضنا له فيه بالفعل .

أما السبب الجوهرى غير الخلافى فى سبق مصر فهو العامل الطبيعى لاشك فمصر نهر واحد فقط ، ممتاز ملاحيا ، صغير المساحة ملموم ، بينما العراق نهران منفسحان بل متباعدان فى رقعة مترامية نسبيا ، بل اننا اذا اعتبرنا التوزيع الحقيقى لامكانيات العمران فى الرافدين لكان العراق بلاد النهرين Duopotamia اكثر منه بلاد مابين النهرين Mesopotamia بل ان العراق يكاد يؤلف الجزء الأكبر

---

(1) Keith, P. 298.
(2) Mumford, City in history, P. 106.
(3) Keith, P. 299.
(4) Ibid .

من حوض نظام نهرى كامل ، فى حين أن مصر قطاع محدد ومحدود من حوض كبير ثم إن مصر شبه واحة صحراوية متفردة ، بينما العراق شبه واحة استبسية تتلاشى بالتدريج فى البلاد المجاورة دون تحديد قاطع .

بالتالى لم يكن فى مصر معاقل جبلية أو غيرها تتراجع وتنسحب اليها أو تعتصم بها الاقليات الثائرة ، وانما الكل معرض مكشوف على ضفاف النهر ، وفى استطاعة حكومة مركزية تستخدم النيل كطريق شريانى أن تحضر قوة متفوقة لتقمع أى نوم مناوىء (١) والنتيجة الصافية أن «الوحدة التى حققها أهل العراق بقوة القهر من خلال المدينة ، حققها المصرى كهدية من الطبيعة فى وادى النيل» (٢) وكان العنف أوضح فى الحالة الاولى منه فى الثانية نسبيا ، كما كانت هذه اضعف تماسكا واوشك الى التمزق .

الشمال والجنوب

لنا عند هذه النقطة أن نتساءل : لماذا نجحت الوحدة من الجنوب فى حين فشلت من قبل من الشمال ؟ ثم ماهو توزيع الأدوار الوطنية بين الوجهين بعد أن تمت الوحدة ؟ وما الأسس والضوابط الجغرافية الكامنة خلف هذا كله ؟ من البديهى أن موازين القوة النسبية وتوزيع القوى والأدوار الوطنية وعلاقات التوازن الاقليمي بين الوجهين ترتبط الى حد بعيد بالضوابط الطبيعية من موقع ومساحة وموارد طبيعية .. الخ ومن الثابت بعد هذا أن هذه الموازين والعلاقات قد تغيرت عبر العصور ، ربما لتغير تلك الضوابط الطبيعية الحاكمة .

ففى البدء ، ورغم أن من الخطأ أن نظن أن الدلتا فى حياة الانسان وفجر التاريخ كانت كلها مستنقعات وأهوار غير صالحة للسكنى وغير مأهولة ، فليس من شك فى أن جزءا كبيرا منها فى الشمال كان كذلك ، ولقد أشار هيرودوت الى أن الدلتا كانت تغطى فى كثير من جهاتها بالبرك والمستنقعات ، فى الوقت الذى كان الصعيد فيه معمورا تام النضج والعمران ، اغلب الظن اذن أن الدلتا فى العصور الباكرة كعصر ماقبل الأسرات لم تكن بعد معمورة كلها تماما (٣) ولعل هذا أن يفسر عدم نجاح محاولتها البكر فى فرض الوحدة .

من الناحية الاخرى يبدو أن الصعيد فوق تفوقه الطبيعى اذ ذاك على الدلتا كان

---

(1) Ibid.
(2) Mumford, City etc., P. 103.
(3) Erman, Life in ancient Eggypt, P. 15-16.

أيضا أكبر امتداد بالعمران نحو الجنوب ، أعلى أسوان وفى منطقة النوبة . فهذا القطاع الفقير المتدهور حاليا من الناحيتين الطبيعية والبشرية يعج بالآثار الضخمة من معابد وهياكل وتماثيل ، بحيث يرى البعض أنه ليس من المعقول أنها أنشئت فى فراغ عمرانى و أرض مهجورة ، فالأمر ما - هكذا ينتهون - كانت المنطقة اغنى بالحياة مما هى اليوم (١) ، فاذا صح هذا ، فمعناه ان الصعيد كان اطول وأغنى مما هو الآن ولعل هذا أيضا أن يفسر - بالمناسبة - بعضا من تطرف موقع طينة ، عاصمة الجنوب القديمة ، ومن بعدها طيبة فيما يلى ، ذلك التطرف الذى يبدو غريبا وغير مفهوم الى حد ما ، والذى يخفف منه نوعا تمديد أو استطالة الوادى المفترضة نحو الجنوب .

ورغم احتمالات تفوق الصعيد قوة وقدرة فى تلك المرحلة بالفعل ، فلعل انفتاح الدلتا فى رقعة فسيحة شاسعة محظوظة العطاء بالمقارنة الى الصعيد الضيق المحصور شحيح العطاء والموارد عموما أن يكون مما أوحى الى الأخير دائما بالتطلع الى الاولى ، ولا نقول أغراه بالطمع فيها . ولا نغفل أيضا احتمال عامل الضغط السكانى كأحد محركات وضواغط الوحدة وحوافزها المرحلية ، فنظرا لسبق الصعيد الحضارى تاريخيا على الأرجح ، وقدم تعميره مع اكتظاظ رقعته المحدودة بالقياس الى الدلتا ، فلعله كان دائما - مثلما هو الآن حقا - الأكثف سكانا ، وبالتالى كان ضغط السكان فيه على الأرجح أشد وأسبق ، وكان أقرب الى نقطة أو حالة افراط السكان ، وأدعى من ثم الى البحث عن مجالات للتصريف والتوسع .

فلئن صح هذا الفرض ، لكانت الضغوط والانحدارات الديموغرافية اى العامل السكانى باختصار من دوافع ودواعى الوحدة السياسية بين الجنوب والشمال .ولعل الوحدة بهذا تحولت ايضا الى عملية من اعادة توزيع السكان بين الوجهين بالهجرة ونقل الكثافة من الضغط المرتفع فى الجنوب الى الضغط المنخفض فى الشمال ، وفى ذلك ، بالاضافة ، عملية ضمنية وفرصة متاحة لمزج سكان الوجهين من حيث السلالة والعرق ، دمجا وتقريبا وتجنيسا لها فى مجال الوحدة الجنسية بجانب الوحدة السياسية (٢) ومهما يكن ، فالخلاصة ان الغلبة المادية والقوة فى فجر التاريخ كانت للصعيد ، وهو بلاشك مايفسر باقناع نجاحه فى فرض الوحدة الوطنية نهائيا لأول ولآخر مرة . لقد بدأ كل شىء فى مصر القديمة فيما يبدو من الجنوب : الرى ، الزراعة ، الحضارة ، الوحدة ... الخ .

(١) عوض ، نهر النيل ، ص ١٢٤.
(2) Hamdan, Population of the Nile Mid-Delta, vol. I, P. 15-16.

غير أن ميزان الثروة والقوة لم يلبث بالتدريج الوئيد أن انقلب فيما بعد لصالح الدلتا ، وذلك حين أخذ استصلاحها وعمرانها يطرد ويكتمل . ولعل ترك العاصمة الوطنية طيبة فجأة بعد الدولة الحديثة وبعد تركز طويل فيها أن يشير إلى هذا التزايد المحسوس فى وزن الدلتا عبر التاريخ (١) . ولقد كان حتما أن يحدث هذا يوما ما نظرا لأن مساحة الدلتا كاملة هى ضعف مساحة الصعيد . مثلا فى العصر الصاوى ،القرن الـ ٦ ق.م ، كان الوادى قد أصبح مجرد « ملحق أو زائدة للدلتا » على حد تعبير برستيد (٢) . وبحكم الموقع المتقدم البارز أيضا ، فازت الدلتا كذلك بمزيد من الثراء إلى جانب التفتح والتطور نتيجة للاحتكاك الحضارى والاتصالات الخارجية المتواترة . أما الصعيد فبحكم عزلته الجغرافية النسبية ، نتيجة لموقعه الداخلى وموضعه الغائر ودرقته الصحراوية ، أصيب بشئ من العزلة الحضارية وربما التخلف والانغلاق نسبيا .

غير أن الموقف بين الدلتا والصعيد من الناحية السياسية والحربية كان النقيض مما هو عليه من الناحية المادية والحضارية إلى حد أو آخر . فاذا كانت الدلتا قد كسبت أكثر ماديا وحضاريا من موقعها المميز ، فقد عرضها هذا الموقع المكشوف المفتوح نفسه إلى خطر الغزو والإستعمار المتواتر أكثر ، وبذلك دفعت ثمنا باهظا لتقدمها الحضارى من حريتها الوطنية . أما الصعيد فقد نجا على العكس من خطر الغزوات ومن قبضة الاحتلال الأجنبى أكثر من الدلتا ، وذلك بفضل تطوحه الجغرافى وعمقه الاستراتيجى الواضح .

بل أكثر من هذا ، تحول بفضل تحرره هذا من قبضة الاستعمار إلى النواة العميقة والدفينة للمقاومة والصمود وإلى القاعدة الوطنية الصلبة للانقضاض والتحرير . ولذا ففى معظم الحالات عبر التاريخ ، منذ أحمس على الأقل ، كان الصعيد هو غالبا قاعدة التحرير أو إعادة التحرير مثلما كان فى البدء قاعدة التوحيد . وهذا يرمز ببلاغة إلى دور الصعيد فى الوحدة الوطنية طوال التاريخ . وبهذا الشرف الذى ظفر به عوض أيضا عن الثمن الذى دفعه من تقدمه وتطوره نوعا .

وفى المحصلة النهائية فانه إن تكن الدلتا فى نظرتها النفسية وعقليتها الحياتية تأخذ من سعة ورحابة أرضها ، بينما يأخذ الصعيد فى نظرته الحضارية من ضيق قاعدته وعزلتها نوعا – والمقصود هنا أثر إمكانيات الاحتكاك أو العزلة المادية

(1) Erman, P 16-7.
(2) P. 573.

البحث، وبعيدا تماما عن أى مفهوم وراثى أو تمييزى - فان هذا وإن كان يعنى الثراء والتقدم والتفتح المادى النسبى للدلتا ، فانه يعنى للصعيد العصبية أو العزيمة والشكيمة . أو كما يلخص حزين ببلاغة « لئن كانت الدلتا قد أمدت مصر بالمال ، فقد أمدها الصعيد بالرجال » (١) . وبهذا يتكامل دور كل منهما فى صنع الوحدة الوطنية .

بين الأمة والدولة

ثمة الآن سؤال يثور : من الأسبق : الأمة المصرية أم الدولة المصرية ؟الأصل فى الدولة أنها نتاج الأمة ، بمعنى أن الأمة سابقة على الدولة ، هى سبب والدولة نتيجة، هى الأساس الوطنى أو القومى والدولة هى الصرح السياسى الذى يشاد عليه . ففى إقليم معين ، ثمة يتبلور بالتدريج كيان وشعور وطنى بين مجموعة السكان نتيجة لإحساسها بالتجانس أو الأصل والانتماء الواحد أو الرباط الواحد ، فتعمل على تنظيم نفسها فى نظام سياسى واحد هو الدولة .

تلك هى النظرية الكلاسيكية فى قيام الدولة ، والأساس الجوهرى فيها هو أن الدولة قد تتحلل وتسقط ولكن الأمة تظل باقية كالنواة الصلبة الدفينة التى قد تقفز من جديد بقوة ديناميتها الذاتية الكامنة فتنبعث الدولة من جديد إلى الوجود ، وهكذا دواليك ، قيام وسقوط للدولة ثم بعث وإعادة خلق بفضل « قانون بقاء الأمة » . فالأمة - كالمادة - لا تفنى ولا تستحدث من العدم .

ومن الواضح أن تاريخ الدولة المصرية مفعم بهذه الظاهرة الدورية من قيام وسقوط ، إما لأسباب خارجية كالاستعمار والغزو الأجنبى وإما لأسباب داخلية كعصور الاقطاع والانحطاط الوطنى . غير أن الأمة ، الشعب المصرى ، ظلت باقية خالدة منذ فجر تاريخها حتى اليوم . بل ان مصر بالذات من أقوى الأمثلة التى تضرب والأدلة التى تساق فى النظرية السياسية على صحة قانون بقاء الأمة . والحديث عن كيف تحدى الشعب المصرى الزمان والأحداث والقوى الخارجية ، لم يتفتت أو يتحلل أو ينقرض ، هو من نافلة القول فى هذا المجال ، أو هو من بديهيات التاريخ وأجرومية الجغرافيا السياسية المقررة التى لا تستدعى الإطناب كما لاتحتمل الجدل .

---

(1) Place of Egypt, P. 314 ff.,

«البيئة والموقع الجغرافى وأثرهما فى تاريخ مصر العام » مجلة الجمعية الجغرافية المصرية، ١٩٤٣، ص ٤٤٦-٤٤٧.

ومع ذلك فثمة نظرية جديدة ، ينادى بها جوبليه ويلح عليها إلحاحا شديدا ، تنقض النظرية الكلاسيكية وتناقضها على طول الخط . فالأمة عند جوبليه لا يمكن أن تسبق الدولة إلى الوجود أبدا ، وإنما الدولة كتنظيم سياسى تقوم أولا ، ثم فى داخل هذا الإطار الهيكلى تتكون الأمة من شتات وأشتات قد تكون متنافرة ومختلطة ولكنها تنمو وتتوحد وتتجانس بالتدريج الوئيد عبر الأجيال والقرون حتى تصبح كائنا عضويا موحدا حقيقيا ، بحيث حين تتعرض الدولة للتحلل والانهيار كما يحدث كثيرا فتعمل الأمة على إعادة قيامها يبدو لنا كما لو أن الأمة هى السابقة عليها فى الوجود وهى الأصل فى قيامها ، ومن هنا يأتينا الوهم الرومانسى كما يعبر جوبليه بصدد خلود الأمة . غير أن الحقيقة – هكذا ينتهى ويصر جوبليه – هى أن فى البدء كانت الدولة ، أما الأمة فنمو تاريخى وعملية تراكمية ولا تظهر إلى الوجود كاملة أو فجأة ، والدولة هى خالقتها الأولى وسببها الأصلى ، أما هى فنبتها ونتيجتها (١) . ولذا فليس غريبا أن يدعى جوبليه وهو يتحدث عن الماضى القديم أن « المرء لا يمكن أن يحلم بأن يتكلم عن أمة مصرية ... » ، هذا فى الوقت الذى لا يمانع فى إطلاق صفة الأمة على دول مدن اليونان (!) (٢) .

والمعلومات المتاحة لنا عن الجذور الأولى للدولة والأمة المصرية هى بطبيعة الحال من القلة بحيث لا تتيح لنا القطع بأى النظريتين ينطبق عليها . ولقد رأينا كيف تتابعت أو تعاصرت مجموعات مختلفة من السكان فى مناطق مصر ما قبل وقبيل الأسرات ، منها ما اختفى أو انقرض ومنها ما امتص فى غيره ، إلى أن جاءت الفرشة القاعدية من الحاميين الشرقيين وغطت وجه الاقليم بغطاء بشرى متجانس وغامر ، كما رأينا بعد ذلك صراع النومات ثم الوجهين إلى أن صهرت الجميع نار الوحدة وخرجت ، أو بالأحرى ظهرت ، لنا تلك الأمة الموحدة المتجانسة النادرة المثال التى ظلت مضرب الأمثال منذ ذلك الحين حتى اليوم . وقد يكون فى هذا الشريط المتسلسل أو السيناريو ما يثبت نظرية جوبليه ، بمعنى أنه ، فى أصولها الأولى ، سبقت الدولة المصرية الأمة المصرية إلى الوجود ثم ساقتها بعدها إليه .

غير أن قليلا من التفكير جدير بأن يجعلنا نتساءل أيضا : أكان من المحتم حقا أن تظهر الأمة المصرية بفضل قيام الدولة (أو حتى بفعل قهر الدولة) ما لم تكن خامتها الطبيعية الصالحة قائمة وموجودة من قبل ؟ ماذا لو كانت تلك المجموعات البشرية من السكان هى من الأخلاط والأمشاج المتنافرة إلى الحد الذى يستحيل

(1) Goblet, P. 53, 87, 107.
(2) P. 185.

مـنه صهرها فى بوتقة الدولة الجديدة وطرقها على سندانها ؟ وحتى إذا فرضت الدولة نفسها عليهم بالقوة كتنظيم موحد ، فهل كان حتما أن تبقى ؟ لماذا لا نفترض أنها عاجلا أو آجلا ستتمزق وتتحطم ؟ وإلا فلماذا انهارت وبادت إمبراطورية النمسا – المجر الخلاسية مثلا وعشرات مثلها قبلها وبعدها ؟ أما كان يكون من الممكن حينذاك ظهور أكثر من أمة فى أكثر من دولة ؟

أما ظهور دولة واحدة فى النهاية ثم بقاؤها بعد ذلك إلى الأبد فدليل قاطع على أنها كانت خامة أمة واحدة تلك التى عملت عليها الدولة . وبالفعل ، فان نظرية الفرشة الحامية القاعدية التى عمرت مصر أساسا تفترض صحة نظرية الأمة الموحدة من قبل لتقوم عليها الدولة ، أو على الأقل الخامة الصالحة من قبل لتعمل عليها الدولة .

ولهذا يبدو لنا أنه لا تناقض بين النظريتين العامتين بالضرورة ، وأن حل التناقض يكمن فى أنه ، كما أن الأمة لا تستحدث من العدم ، فان الدولة لا تعمل فى فراغ أو على لاشئ ، وإنما على خامة وطنية أو قومية صالحة من قبل وقائمة من قبل هى خامة الأمة تصنعها الجغرافيا والتاريخ ثم تصنعها وتشكلها الدولة والسياسة . ولولا أن « الأمة بالقوة » موجودة خامتها وإمكانيتهاأصلا ، لما تحولت على يد الدولة إلى « أمة بالفعل » .

معنى هذا أن دور الدولة هو بلورة ، ولكن مجرد بلورة ، لكيان الأمة الموجود ، دون أن تخلقه من العدم أو من التنافر . وبعد ذلك ، وبعده فقط ، تتبادل الدولة والأمة التأثير والتأثر ويؤكد كل منهما الآخر ويعيد تشكيله وتلوينه . وتلك فيما نرى هى بحذافيرها قصة نشأة وتطور الأمة والدولة فى مصر القديمة . وذلك أيضا ما ينقلنا منطقيا خطوة أخرى ولكنها متقدمة أكثر إلى فكرة الوطن السياسى الطبيعى المرتبطة ، والتى تعد علما على مصر أو تعد مصر علما عليها ، والتى يناقضها جوبليه كذلك .

وطن سياسى طبيعى أم أنسب ؟

فى كل كتب الجغرافيا السياسية ومراجعها الأصولية تعد مصر المثال الكلاسيكى للدولة – الوحدة وللوطن السياسى « الطبيعى » ، بمعنى أنها وطن سياسى من معطيات الطبيعة . فرغم تغير الأسرات والنظم الحاكمة فى الداخل ، ورغم كل الغزوات ومراحل الاستعمار الأجنبى من الخارج ، ورغم العديد من حالات الضم فى إمبراطوريات أكبر ، فضلا عن دورات التوسع الإمبراطورى من الداخل ، ظل الوطن السياسى نفسه ثابتا لم يختف قط ، بل لم يكد يتفتت بالتقسيم من

الخارج أو بالانفصال من الداخل ، كما ظلت حدوده واضحة متبلورة تماما كقلبه ونواته وعاصمته . وبديهى أنه ما من تفسير لهذا الثبات والبقاء إلا الطبيعة الجغرافية الكامنة فى هذا الوطن السياسى بمعموره الشديد التبلور وغلافه الصحراوى حاسم الحدود إلى جانب تجانس ووحدة سكانه وتماسكهم فى أمة ناضجة بالغة الأصالة ... إلخ

ولقد ظلت هذه القضية من المسلمات ، إلى أن جاء جوبليه لينقضها وينقض معها فكرة الوطن السياسى « الطبيعى » عموما (١) . فعنده أنه ما من وطن سياسى فى العالم القديم إلا وقد بنى على أساس من أوطان سياسية سابقة ، وإن كان امتداده يتفق بالضرورة جزئيا مع امتداد تلك الدول السابقة . ثم يضيف جوبليه أنه فقط من هذه الحقيقة الأخيرة وضعت النظرية القائلة بأنه رغم تغير الأسرات الحاكمة يظل الوطن السياسى ثابتا . ولما كان هذا الثبات يفسر بحقائق الجغرافيا الطبيعية، فقد اســتنتج من هــذا أن هــناك « أوطانا سياسية طبيعية natural political territory »

غير أن هذه النظرية – يستطرد جوبليه – نظرية خاطئة ، والجغرافيا التاريخية لا تكشف لنا عن حالات من التحديد الطبيعى للأوطان السياسية إلا أن تكون الحالات الاستثنائية للجزر المحيطية أو الواحات الصحراوية أو بعض الأودية الجبلية التى لا تعدو كلها أن تكون وحدات قزمية من « حفريات » الجغرافيا السياسية . باختصار ، ليس هناك فى رأى الكاتب وطن سياسى « طبيعى » ، ثمة فقط وطن سياسى « أنسب » ، ليس هناك دولة من صنع وتجهيز الطبيعة وقضاء القدر ، وإنما تناسق وتوازن مرحلى متغير ومتطور بين الظروف الجغرافية وطبيعة الأرض من جهة وبين الدولة من الجهة الأخرى . وحتى المثال الــكلاسيــكى للوطــن الســياسى « الطبيعى » الذى له أى قيمة ، وهو مصر، يتضح من التحليل الدقيق أنها ليست كذلك . فالطبيعة لا تمهد أو ترتب أوطانا مهيأة ومعدة تماما لإقامة دولة « مثلما تقدم الشقق المفروشة المجهزة المريحة لأى ساكن مجهول »

ويستند جوبليه فى مناقشته هذه إلى أن الأوطان والرقع السياسية للدول المصرية المتعاقبة لم تكشف أبدا عن ظهور تلك المملكة الطبيعية التى رتبها القدر والتى رآها ديودور الصقلى « محمية من كل الجوانب بواسطة الطبيعة » . فشريط النيل الخصب الواقع بين الصحراء الليبية والعربية ليس إلا جزءا واحدا فقط من إقليم نهرى يبدأ فى قلب القارة . وإمبراطورية الفراعنة تجاوزت الدلتا إلى برقة والوادى إلى منطقة الجنادل . وتوجه مصر السياسى تغير ما بين البحر المتوسط

(1) P. 53-55, 98-99.

وبين أفريقيا والجزيرة العربية . وقد شهد القرن العشرون ميلاد دولة جديدة على النيل هى السودان ، استقلت عن مصر .

واليوم فان وادى النهر – يمضى جوبليه – ليس وطنا سياسيا طبيعيا أكثر على الإطلاق مما كان خلال الخمسة آلاف سنة الماضية . وكما فى أيام الفراعنة ، فان مصر الآن مهتمة بمناطق البحر المتوسط حولها وبالعالم العربى والإسلامى فى الشرق الأوسط . وجوهر علاقاتها بالسودان إنما يكمن فى توزيع مياه النيل ولكن ليس فى دولة متجانسة . كذلك فليست كل دول النيل نهرية فى طبيعتها ، ولو أنها جميعا مرتكزة على النهر . وأخيرا فلأنها لا يفصل بينها إلا حدود اصطناعية بحتة، فانها تبدو مرتبطة ببعضها أو منقسمة على أنفسها بسبب العلاقة التى تنشأ من هذا الأساس المشترك وحده ولا أكثر .

من هذا ينتهى جوبليه إلى أن تحليل الدولة المصرية ينقض النظرية القائلة بأن الأوطان السياسية مبنية تماما على أساس طبيعى وأنها لذلك نمو طبيعى . ثم يضيف فى النهاية أنه فقط بانكار أن « طبيعى » تعنى « من صنع الطبيعة » وبابتسار معنى الوطن ، يمكننا أن نقبل اصطلاح « الوطن الطبيعى » فى قاموس الجغرافيا السياسية .

ودونما تعرض للنظرية العامة التى يطرحها جوبليه ، فان الذى يبدو لنا هو أن مصر لامفر من أن تبقى النموذج المثالى للوطن السياسى الطبيعى والأنسب معا ، وأن تظل على أية حال الاستثناء الذى إما يناقض القاعدة وإما يؤكدها . والمرجح أن جوبليه يخلط العرضى بالجوهرى ، وربما أيضا السبب بالنتيجة . إن الدولة فى نهاية المطاف كيان مصنوع بمعنى ما ، مفروض على رقعة من الأرض ومجموعة من الناس ، ولكنه مصنوع بمعنى من صنع الإنسان وليس بالضرورة بمعنى مصطنع ، وإن كان يمكن أن يكون مصطنعا فى بعض الحالات ، تماما كما يمكن أن يكون طبيعيا لا بمعنى من صنع الطبيعة ولكن بمعنى أنه يتلاءم مع الطبيعة وينسجم مع منطقها .

واللاندسكيب السياسى المصرى أو الرقعة السياسية المصرية تبدى عبر تطورها ونبضها وذبذباتها التاريخية خصائص ومظاهر موضوعية فريدة لا يمكن تجاهلها أو إنكارها وتؤكد أنها وطن سياسى طبيعى . وسواء انفردت مصر بهذه الخصائص أو شاركتها فيها دول أخرى ، فانها تمثل جوهر قوامها السياسى وقوام شخصيتها الچيوبوليتيكية ، وعلى هذا الأساس ينبغى أن ندرسها وسوف نتقدم الآن لدراستها. وهذه الخصائص والملامح يمكننا أن نحصرها فى أربعة هى : لاندسكيب سياسى ناضج ، كيان سياسى موحد ، رقعة سياسية ثابتة ، حدود سياسية فاصلة .

الوطن السياسى الطبيعى
لاندسكيب سياسى ناضج

« كل دولة فهى قطعة من الأرض وقطعة من البشرية » (١) - هذه المقولة الراتزلية الشهيرة ، التى ذهبت مثلا مثلما تعد قانونا أوليا فى الجغرافيا السياسية ، نستطيع أن نطورها قليلا فنقول « كل دولة ناضجة طبيعيا فهى قطعة من الأرض الواضحة الحدود وقطعة من البشرية الواضحة التبلور » . بوضوح أكثر ، القلب المركزى الناضج المتبلور والأطراف القاطعة الحادة المحددة ، أو النواة النووية والحدود الفاصلة على الترتيب ، هذان هما الشرطان الأساسيان للدولة السليمة چيوبوليتيكيا أو للاندسكيب السياسى الناضج أو للوطن السياسى « الطبيعى ».

ولاتكاد تنطبق هذه الوصفة على دولة كما تنطبق على مصر . فالمعمور المصرى كما رأينا نواة نووية مكثفة متضاغطة ململومة على نفسها بصرامة رغم طولها الشديد . وحول هذا القلب الدفين شرنقة سميكة من الصحراء العازلة الفاصلة تنتهى على الأطراف بالبحر أو بالسلاسل الجبلية الوعرة أو بحار الرمال التى لاتخترق ، وهذه الحقيقة الجغرافية تبدو أولية جدا الى حد البديهية العلمية ، بحيث فرضت نفسها على غير الجغرافى منذ فجر الفكر إلى آخر العصر ومن المؤرخ حتى الأديب ، مثلا من ديودور ودولته « المحمية من كل الجوانب بواسطة الطبيعة » ، إلى أمين الخولى الذى لمح صلاحية مصر « بتكوينها المتميز المتحيز المتحدد المحوط بفواصل من الصحراء والماء أن تكون مهدا للوجود المستقل والدولة المنفردة والقومية الشاخصة وبهذه الخاصة الفطرية الطبيعية وماتكسبه أهلها من خصائص معنوية وفنية تهيأت لقيام الدول ذات الشخصية فى إبان قوة الأمم التى اتصلت بها .. » تلك إذن قمة النضج فى اللاندسكيب السياسى .

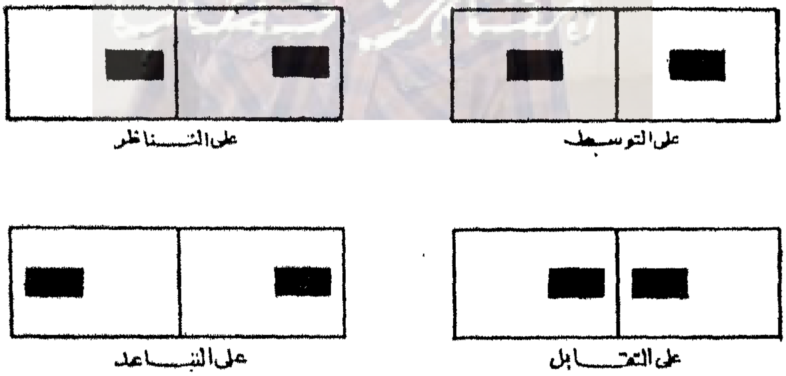
الآن قارن هذا بالدول الأخرى ، فثمة فى العالم دول كثيرة تملك قلبا مركزيا واضحا ، ولكن يعوزها حدود طبيعية بارزة ، كما هى حال بولندا مثلا وثمة على العكس بلاد تمتاز بحدود طبيعية قوية ، ولكنها تفتقر إلى بؤرة عقدية ناضجة ، كما هو شأن إيطاليا . وأسوأ من الاثنتين دولة لاتمتلك قلبا ولا أطرافا طبيعية ، كألمانيا.أما مصر فهى ، كفرنسا ، من الندرة القلائل التى تتمتع بحدود طبيعية حامية مانعة كأقوى مايكون ، لاتقل هنا عمقا عن الصحراوين الشاسعتين ، وفى

---

(1) F. Ratzel, Politische geographie, Munchen & Loipzig, 1897, P 210.



شكل ١٢ ـ توزيع المعمور فى العالم العربى وحوله . مراكز التجمعات السكانية الأساسية هى الموضحة ، ولكن بدون تحديد حد أدنى موحد لكثافة السكان .



شكل ١٣ ـ التشكيلات النظرية الأساسية لموقع المعمور بالنسبة إلى اللامعمور ، أو نواة الدولة من إطارها السياسى . قارن بخريطة التوزيع الفعلى .

الوقت نفسه تتبلور وتتجسد بصرامة ولهفة حول نواة أو قلب بالغ النضج والجاذبية ويوشك ألا يقل فى امتداده عن الوادى برمته . بل ان مصر ، اكثر من فرنسا ،هى المثال الكلاسيكى للدولة – الوحدة والوطن الانسب فى ادب الجغرافيا السياسية ، وتمتاز ، اكثر من فرنسا مرة اخرى ، برقعة سياسية منتظمة تكاد تؤلف مربعا نموذجيا.

ولقد يلاحظ على اللاندسكيب السياسى المصرى مع هذا تناقضان خفيفان بين القلب والاطراف ، لكن الواقع انهما شكليان للغاية ، فبينما تمتاز مصر برقعة سياسية منتظمة الشكل مربعة التكوين ، يمتاز المعمور بشكله الخطى الطولى الضيق ، غير ان هذا انما يذهب ليؤكد العمق الاستراتيچى للمعمور ويضاعف من عامل الأمان الچيوبوليتيكى فى الدولة ككل ، كذلك فبينما تملك مصر حدودا جغرافية طبيعية من الدرجة الأولى ، تبدو الحدود السياسية الحديثة خطية هندسية أو فلكية، ومن ثم مصطنعة تتنافر مع الارضية الطبيعية خلفها . غير أن تلك فى الحقيقة ضرورة تنظيمية بحتة ومنطقية تماما فى الوسط الصحراوى ، وذلك تنافر مفهوم بين الحدود كخطوط وبين التخوم كمناطق .

وتتبدى مثالية فكرة الوطن الانسب فى مصر اكثر حين ننظر الى موقع النواة السياسية من الرقعة السياسية ، او موقع المعمور بالنسبة الى اللامعمور ، فهناك عدة تشكيلات نظرية ممكنة تحدد مثل هذا الموقع بالنسبة للدول المجاورة على التناظر – حين تقع نواتا الدولتين الجارتين على جانب متشابه من الرقعة السياسية، كسوريا وتركيا ، على التقابل – حين تقع النواتان على جانبى الحدود المشتركة ، كالعراق وايران ، وعلى التباعد – حين تقعان على الجوانب القصوى من رقعتيهما، كسوريا والعراق ، وفى كل هذه الانماط تثور بالضرورة مشاكل وصعوبات سياسية من نوع او آخر ، اما من احتكاك او تفكك او اطماع .. الخ . أما فى مصر فالنمط هو على التوسط : لا يتطرف المعمور ولا ترتكز نواة الدولة على حدود هذا الجار او ذاك ، فتتوافر الحماية السياسية والعمق الاستراتيچى من ناحية ولا تظهر المشاكل او الاحتكاكات من الناحية الاخرى (١).

حسنا ، اذا كان تبلور المعمور المصرى المطلق ثم توسطه النسبى داخل الاطار الصحراوى نقاط قوة محققة فى تركيب مصر من وجهة نظر الدولة ككائن سياسى . أفليس فيها نقاط ضعف ما ؟ من الواضح ان مصر اذ تترامى ١٢٠٠ كم فـانما تنتمى الى ، وتعانى من ، نمط الدولة الخطية المتطاولة attenuated state او

(١) جمال حمدان ، افريقيا الجديدة ، القاهرة، ١٩٦٦، ص ١٢٣ –١٢٤.

«النمط الشيلى» ، الذى نجده ايضا متواترا فى التوزيع الحقيقى للمعمور فى معظم دول العالم العربى ، فهذا النمط يكاد يحقق الجمع بين الحد الادنى من المساحة والحد الاقصى من المسافة ، وبصيغة مباشرة ، ان مصر أساسا مسافة لامساحة .

ويعتقد هويتلزى ان استطالة مصر الخطية الشديدة هذه تعد مشكلة من الناحية السياسية يمكن ان تنعكس على وحدتها وتماسكها . «ان التهديد الابدى للحكومة الوطنية فى مصر » يقول هو ، «هو الشكل الشريطى للمعمور ، مع مايترتب عليه من خطر الثورة عند الطرف القصى عن مركز الحكم » (١) بالمثل يضغط برستيد على ان مصر بامتدادها المترامى ليست ملمومة بما فيه الكفاية لتوفير التنظيم السياسى المستقر المتماسك تماما (٢) . كذلك يرى ارمان أن فرط طول مصر آخر عملية التوحيد فى فجر التاريخ (٣) ، هذا بينما يلاحظ توينبى انه ، بسبب شكل البلد المتطاول ايضا، كانت حاجات ومتطلبات كل من الدفاع والادارة تشد فى اتجاهات مختلفة (٤) . ومن الواضح ايضا ان القليل من المراحل والحركات الانفصالية التى عرفتها مصر خلال تاريخها لاتنفصل عن هذا العامل بصورة ما والى حد ما .

غير أن معادلة الوحدة الوطنية من الناحية الأخرى ، معادلة مركبة ، ليس شكل المعمور الطولى الا احد اطرافها فقط ، ان كان من الممكن وحده ان يعمل الى حد أو آخر فى اتجاه التفكك وضد الوحدة فان هناك اطرافا اخرى اكثر وافعل تعمل فى الاتجاه المضاد ، ومن محصلة الشد والجذب بين هذه القوى المتعارضة خرجت مصر بالفعل وفى الواقع التاريخى بوحدة مستمرة ابدية تقريبا ، وحدة بلا انفصال عمليا ، بينما لم تزد مشكلة مصر الخطية اساسا عن مشكلة ادارية ومسألة تنظيم اقليمى داخلى وتوزيع للادوار الوطنية ، دون ان تتحول عمليا الى مشكلة سياسية ومسألة وجود وكيان ، وهكذا كان الكيان السياسى الموحد من اخص خصائص الوطن المصرى طوال التاريخ ، وهو موضوعنا التالى .

كيان سياسى موحد

«ما من امة كبيرة فى العالم توحدت توحدا كاملا تحت سيطرة رجل واحد

---

(1) Derwent Whittlesey, Earth & state, Wash., 1944, P. 372.

(2) P. 7.

(3) Adolf Erman, Life in ancient Egypt, trans,. Lond., 1894, P. 16.

(4) Man & his settements, loc. cit., P. 78.

كمصر» ، هكذا يؤكد لنا و . س . سميث (١) وبالفعل ، هناك ظاهرتان أساسيتان بارزتان فى تاريخ مصر السياسى تطبعانه معا بطابع الوحدة غير القابلة للتجزئة بل وبطابع الوحدة الحتمية : غياب الانفصال من الداخل وغياب الاقتسام من الخارج ، والاثنتان وجهان لحقيقة واحدة فى الواقع، فأما الاولى ، فالواقع ان مصر لم تسبق العالم كدولة سياسية فقط ، وإنما هى أطول دولة حافظت على وحدتها القومية عبر التاريخ ، فدون ان نبالغ فنزعم أن هذه المحافظة كانت كاملة تماما او سهلة هينة على الاطلاق ، لم يحدث خلال ٦٠٠٠ سنة أن انفرط عقد وحدتها وتدهورت الى انفصاليات اقليمية الا فى حالات نادرة وشاذة للغاية ، لا تمثل فى مجموعها الا فصلا قصيرا ولا نقول بضع جمل اعتراضية فى كتاب تاريخ الوحدة المصرية .

وحتى فى تلك الحالات المعدودة التى تطلع فيها الى السلطة وتحدى الدولة المركزية بعض الحكام المحليين ممن تعاظمت قوتهم بصفة خاصة ، فانهم لم يكونوا غالبا يطمحون الى الانفصال السياسى عن الدولة الأم كدولة مستقلة ، وانما لأمر ما كان عليهم أن يعملوا على السيطرة على السلطة المركزية نفسها بانقلاب سياسى من نواة اقليمية . ومع ذلك فنظرا لقوة الحكومة المركزية تقليديا ، فقد كان الأغلب أن تسحق المحاولة وتفشل .

والتاريخ لايسجل من حالات الانفصال الا بضع مراحل عابرة عارضة ، أولها ومن أهمها عهد الانحلال والاقطاع بين الدولة القديمة والوسطى ، فبعد نحو ٨٠٠ سنة من الوحدة ، أى نحو ٣٠ جيلا ، ولمدة ٢٠٠ سنة من الاسرة السادسة حتى الحادية عشرة ، تفككت الوحدة . وتشير نصوص ايبوير الى ثورة عاتية تركت البلاد ممزقة بين عدة اقطاعيات واقليميات منفصلة ، وكان الانقطاع والتدهور الثانى بين الدولة الوسطى والحديثة ، ودام ايضا نحو ٢٠٠ سنة حتى الأسرة الـ ١٨ . على أن الملاحظ أن هذه الانقطاعات الانفصالية كانت أوضح فى بدايات التاريخ القديم وأوائل عصر الوحدة ، ولكنها بعد ذلك تضاءلت وقل خطرها ، ولعل هذا يرجع ، فيما يرجع اليه ، الى أن وسائل المواصلات كانت ماتزال متخلفة وقبضة الدولة المركزية من ثم غير قوية تماما ولكن مع تطور وسرعة المواصلات تغير الموقف كثيرا . ولقد رد البعض زيادة ثبات واستقرار امبراطوريات الشرق القديم عموما فى الألف الثانية بالمقارنة اليها فى الالف الثالثة الى زيادة سرعة المواصلات الرسمية

---

(1) W.S. smith, Ancient Egypt as represented in the museum of fine arts, cambridge, 1931, P.11 .

باستعمال العجلة (١) . وهذا لا شك يصدق على مصر بعد الهكسوس وبعد ان أخذوا العجلة عنهم .

وبعد الدولة الحديثة وفي عصر الاسرات المتأخرة حين تغلغل النفوذ الاغريقى فى مصر ، اتخذت الدلتا صبغة ووجهة هيللينية تقريبا وانتشرت بها دول المدن ، على العكس من الصعيد الذى بقى محافظا على طابعه المصرى الوطنى . فترتب على هذا ان عاد الانقسام بين الوجهين البحرى والقبلى الى الظهور ، وعادت الحروب من جديد بين ملوك الشمال وملوك الجنوب ، مثلما حدث فى القرن الـ ٨ ق . م بصفة خاصة (٢)

وفيما بعد فى العصر الاسلامى ، فان ظهور العنصر العربى ، مع تركزه البارز فى الصعيد خاصة ، ومع بقايا تقاليدهم كبدو رعاة سابقا لايعرفون بالكاد سلطة الدولة ، كان من أبرز عوامل الحركات الانفصالية فى العصور الوسطى ولا يكاد يخلو اى عمل لمؤرخى العصر من ذكر لثورة للعرب او العربان فى مكان ما من مصر أو هيمنة لهم على قرى البحيرة او الشرقية أو الصعيد او حتى منطقة القاهرة نفسها . ولكن الصعيد بالذات ، لتعمقه وتطوحه السحيق ، كان معقلهم الاكبر ، وبالمقابل ، فلقد كانت «التجريدة» العسكرية هى «الأمر اليومى» تقريبا للحكومة المركزية.

ففى ذيول صراع الأمويين – العباسيين ، ثار عرب مصر على العباسيين وأعلنوا خلافة مستقلة ، وفيما بعد فى اول القرن الـ ١٤ الميلادى نجح بدو الصعيد فى اقامة حكومة مستقلة بمنفلوط شمل نفوذها الصعيد كله تقريبا ، حيث أنشأوا دولة كاملة بجيشها وضرائبها ظلت متمردة علي الدولة المملوكية حتى دالت (٣) لكن الاقطاع المملوكى نفسه لم يكن ليقل خطرا ولا انفصالية ، فلقد ضربت الفوضى اطنابها طوال العصر وأدت صراعات المماليك على السلطة وحروبهم الاقطاعية البدائية الى تمزق الوحدة اكثر من مرة بشكل أو بآخر ، وفى ظل هذه الفوضى عاد خطر انفصالية بدو الصعيد من جديد ، كما يتمثل فى محاولة شيخ العرب همام فى القرن الـ ١٨ الذى اقام حكومة مستقلة فى الصعيد ، وان لم تلبث الحكومة المركزية أن سحقتها .

على أنه لابد فى الختام من رنة تحفظ بصدد «انفصالية» البدو فالواقع أن فكرة الدولة عند البدو منفصلة بطبعها عن فكرة الاقليم ولم يكن البدو ، فى نزعتهم

---

(1) Childe, Progress &archaeology, P. 68.

(٢) صبحى وحيدة ، ص ٣٧ .

(٣) السابق ، ص ٦٢ .

الاستقلالية عن سلطة الدولة وعدم الخضوع لها ، يمثلون فى الغالب اكثر من «دولة بلا اقليم etat sans territoire (١) ، ولا كانوا يتطلعون عادة الى «دولة خارج الدولة» بقدر ماكانوا يطمعون فى «دولة داخل الدولة» فحسب ، وبعبارة أخرى ، فلعل الهدف السياسى للبدو العربان لم يكن فى الأعم الأغلب « دولة انفصال» ينفردون بها ، بقدر ماكان «دولة فوضى» يتمتعون فيها بحرية السلب والنهب .. الخ

هذا تقريبا كل شيء عن الانفصال ، أو بالاصح نفى الانفصال ، من الداخل ومثله على الأكثر يقال عن الاقتسام من الخارج ، فحتى فى ظل الاستعمار الاجنبى لم تفقد مصر وحدتها تقريبا ، فلم يكد يحدث أن تقاسمها اكثر من مستعمر فى أى فترة أو خضعت لأكثر من قوة فى وقت واحد الا فيما ندر وعلى سبيل الاستثناء الشاذ والشذوذ البحت ، بل لقد قيل فى هذا الصدد ، سواء خطأ او صوابا ان المشكلة فى الاستيلاء على مصر ليس غزوها وانما الوصول اليها (٢) لأنه متى تم هذا ووضع الغازى قدمه على موطيء ما منها قادته الطبيعة بسهولة الى بقية أجزائها كما لو بالانحدار والجاذبية او كالفقاعة الهوائية فى الميزان المائى تقطعه من طرفه الى طرفه أنى بدأت .

ففيما عدا حالة الهكسوس الذين انفردوا بالدلتا وجزء من الصعيد فى حين ظلت بقية الصعيد معقل الدولة الوطنية المستقلة ، لم تتقاسم مصر قوتان استعماريتان اجنبيتان فى وقت واحد الا فى مرحلة محددة ووحيدة هى مرحلة الاستعمار الليبى – الاثيوبى – الآشورى – فلمرتين على الاقل ، تقاسم كل طرف من هذه الأطراف الثلاثة مع احد الطرفين الآخرين مصر وتداولا فيما بينهما السيطرة على الدلتا ثم الصعيد على التعاقب أخذا ثم فقدا ثم استردادا ، الى ان صفى التحرير الوطنى اللعبة الشاذة برمتها مرة واحدة والى الأبد .

هكذا اذن ، سواء من الداخل أو من الخارج ، وعلى عكس ماعرفت أنهار كثيرة فى أوروبا الحديثة وفى العالم العربى الوسيط والحديث ، ولم تكد مصر تعرف التنصيف أو التربيع على أساس النيل فما كان النهر فاصلا ولا حدا سياسيا قط داخلها سواء على المحور الافقى او الرأسى ، لا بين الدلتا والصعيد ولابين الضفة الشرقية والغربية فى الدجلة والفرات ، مثلا ، كثيرا ما انقسم الحوض رأسيا أو

---

(1) CF. A.H. Saleh « Quelques remarques sur les bedouins dEgypte au moyen age » Studia islamica op. cit., p.45, 54.

(2) L. Dudley Stamp, Africa, Lond., 1959 , P. 210 .

أفقيا على حدة مابين دولتين شرقا وغربا أو شمالا وجنوبا أو على المحورين معا ما بين أربع دول فى الجهات الأصلية الأربع ، والشام كذلك ما أكثر ما قسم او اقتسم على المحور العرضى بين الشمال والجنوب أو على المحور الطولى بين الساحل والداخل ، واحيانا على المحورين كليهما مابين أربع وحدات منفصلة أو أكثر . كذلك فى الراين انقسم الحوض رأسيا بين الدلتا لهولندا والوادى لألمانيا ، والوادى بدوره كثيرا ما اقتسم بين الضفة الشرقية لألمانيا والغربية لفرنسا ، وبالمثل فى الدانوب انقسم حوض النهر أفقيا مابين رومانيا على الضفة اليسرى وبلغاريا على اليمنى .

وحدة الكيان السياسى المصرى اذن حقيقة تاريخية وأمر واقع لاشك فيه ، على خلاف كثير من الدول والبلاد الاخرى ، فلماذا ؟ – أساسا لأن مصر كائن عضوى واحد غير قابل للقسمة على أثنين أو أكثر ، ويجوز لنا هنا موضوعيا أن نتساءل: هل كان يمكن أن تقوم فى مصر دولتان للدلتا والصعيد مثلا ، أو أكثر ؟ والرد الشكلى نعم ، فقبل مينا هذا حدث ، كما تكرر احيانا اثناء العصر التاريخى . غير أن الذى حدث أيضا أن ذلك لم يستمر ، ببساطة لأنه كان مستحيل الاستمرار ، وهذا هو الرد الحقيقى .

فلو أن الوضع الانفصالى السابق للتاريخ عاد – جدلا وكمجرد فرض نظرى – فتكرر الآن لأى سبب ، فلسوف يعود التوحيد حتما ليفرض نفسه من جديد وعلى الفور . ان الوحدة هى القاعدة ، والتقسيم الاستثناء ، بل الشذوذ ، بل المستحيل . والسبب كامن فى صميم الجغرافيا ، جغرافية مصر الطبيعية والبشرية والهيدرولوچية ، إذ لا يمكن الحياة فى وادى النيل بدولتين أو أكثر أو أن نخطط للرى فى ظل تنظيمين سياسيين أو أكثر ، ولعل الحتم الجغرافى فى هذا الصدد هو احدى الحالات القليلة من الحتم «الحميد».

لو أن رقعة من الارض فى منطقة كالجزيرة العربية أو الصحراء الكبرى أو أمريكا الشمالية أو حتى غرب أوروبا انفردت بنفسها على حدة كدولة مستقلة ، فقد لا تضير أحدا وقد تبقى ماظلت قادرة على البقاء والحفاظ على استقلالها ، اما فى مصر فالأمر جد مختلف ، فلو فرضنا مثلا أن دولتين قامتا فى الوجهين ، فمن المحتم أن يقوم النزاع بينهما وشيكا على مشكلة المياه اساسا ، وربما كذلك على مشكلة الخروج access , egress ، اذ لن تعدو دولة الدلتا فى تلك الحال أن تكون مجرد «مصرف» للمياه المالحة لدولة الصعيد ، بينما تعيش دولة الصعيد بدورها دولة داخلية حبيسة لا مخرج لها الا على البحر الأحمر وبالتالى دولة شبه افريقية لاعلاقة لها بالبحر المتوسط وعالمه ، هذا والا تحتم ترتيب عملية تقسيم المياه فى مقابل أن

تكون دولة الدلتا دولة المخرج لدولة الصعيد ! وهكذا لا مفر عند نقطة ما من أن يتحول النزاع الى صراع والصراع الى صدام مسلح ، أى الى الحروب ، الهدف منها ضم احدى الدولتين الى الأخرى حتى تفرض عليها الوحدة ، وهذا بالضبط ماحدث مع مينا . إن حتمية وحدة مصر السياسية ، نحن نرى ، هى حتمية الوحدة الهيدرولوچية على اقل تقدير والعكس بالعكس .

رقعة سياسية ثابتة

ثبات الرقعة السياسية المصرية عبر التاريخ الطويل المفعم بالأحداث العاصفة والغزوات المتواترة والاستعمار المزمن ، فضلا عن دورات التوسع المصرى نفسه وما صحبه من حروب عديدة ، هو من أخص خصائص الدولة الچيوبوليتيكية وواحد من أكبر تحدياتها للتاريخ واحتمائها بالجغرافيا ، وفى هذا ، مرة أخرى ، تختلف مصر كثيرا عن عديد من الدول ، فكثيرة هى الدول التى تعرضت عبر تاريخها الى عمليات جذرية من البتر او الاضافة ، اقليم هنا تفقده وآخر قد تضمه ، والعكس فى فترة أخرى ، وهكذا مرات ومرات ، كل مرة يعاد رسم الخريطة السياسية وتتغير الحدود وتتذبذب الرقعة وتنساح بحرية مقلقة ، والواقع أن معظم الدول الحالية والقديمة عرفت الحدود المتغيرة وتذبذبت اجسامها قليلا أو كثيرا الى أن استقرت أخيرا على شكل أو آخر.

ولكن ليست كذلك مصر . فهى طوال تاريخها اما برقعتها الوطنية السياسية كاملة غير منقوصة سواء كدولة مستقلة أو حتى كمستعمرة ، واما برقعتها تلك مضافا اليها امبراطورية قد تتسع او تضيق ، أو فى النهاية تختفى ، وذلك فى عهود القوة والتوسع المصرى كعصر الدولة الحديثة أو حين دخلت كإقليم أو ولاية ضمن إمبراطوريات مختلطة عديدة النوايا poly - nuclear كالدولة العربية الاسلامية ففى الحالة الأولى لم يحدث قط ان اقتطع من مصر جزء من اراضيها او تخومها أو بتر أو فقد لدولة مجاورة وفى الحالة الثانية كانت مصر تتحول من دولة نووية كثيفة الى دولة مختلطة مكونة من النواة الوطنية نفسها مضافا اليها الامبراطورية ،ولكن دون أن تختلط النواة بالنمو او النمو بالنواة التى تظل فى جميع الاحوال ثابتة لاتزيد ولاتنقص ولا تتذبذب بتذبذب الامبراطورية التابعة المضافة أو «المضيفة» من هنا فرغم أن الحدود السياسية الرسمية شىء جديد وطارىء تماما فان الوطن السياسى ثابت تماما منذ فجر التاريخ بشرنقته الصحراوية التى قد تتسع أو تنكمش على الخرائط الافتراضية فقط . وبهذا فان حدود مصرالطبيعية لم تكن قط مشكلة ولم تدخل مطلقا فى عملية المد والجزر والشد والجذب المرتبط بالتوسع الخارجى أو الانكماش .

وفى النتيجة النهائية والمحصلة الصافية ، فان الدولة المصرية لم يكن من الممكن

أن تضم رقعة أقل من رقعتها المعروفة من الشلال الى البحر ، كما كان من المستحيل أن تضم رقعة أكبر منها سواء شرقا أو غربا لأنها بذلك كانت قمينة بأن تتحول من التجانس الى التنافر طبيعيا وبشريا ومن التماسك الى التخلخل سياسيا وچيوبوليتيكيا . إن مصر الجغرافية - التاريخية - السياسية ، فعلا ، هى الوطن السياسى الأنسب بلا زيادة ولانقصان بمثل ما إنها هى بعينها الوطن السياسى الطبيعى بلا حتم او قدرية

ولعل خير ما نفعل بعد ان وصلنا الى هذا المدى من التشريح والتحليل هو أن نضع رقعة مصر السياسية موضع المقارنة مع بعض حالات أخرى ذات شهرة خاصة ، ولتكن بولندا عن الرقعة السياسية وفرنسا عن الحدود السياسية فكل من مصر وبولندا دولة حوض نهر أساسا ، النيل الأدنى والفستيولا، ولا انفصام لأى منهما عن النهر قط فالفستيولا نواة بولندا النووية الصلبة ، حيث النيل هو جسم مصر جميعا ، لكن قارن الآن بين المصير السياسى والنسيج الچيوبوليتيكى لكل منهما .

فبولندا هى النموذج الكلاسيكى للدولة - الضحية ، الدولة المتأرجحة داخل حدودها بل داخل حدود سائلة مذبذبة الى أقصى حدود السيولة والتذبذب : قلب طبيعى وحدود صناعية بل قلب بلا حدود فى الواقع ، فهى تقع فى صميم السهل الأوروبى العظيم بلا حدود بل بلا ملامح طبيعية واضحة على الشرق والغرب ، وذلك أيضا بين كتلتين سياسيتين عملاقتين هما الروسيا السلافية والمانيا الجرمانية ، من هنا قسمت بولندا ثلاث مرات فى ربع قرن فقط خلال أواخر القرن الـ ١٨ ، كما قسمت مرة رابعة قبيل الحرب العالمية الثانية ، بل لقد زالت من الوجود تماما فى أحد هذه التقسيمات .

مصر على النقيض تماما : هى النموذج الكلاسيكى للدولة الثابتة والبالغة الثبات وذات الحدود الجغرافية والتاريخية المحددة ، هى أقدم وأطول وأثبت دولة فى التاريخ، لم تقسم قط عبر آلاف السنين رغم ماخضعت له أحيانا بل كثيرا من استعمار اجنبى . السبب ببساطة فى الحالين هو العلاقة بين الموقع الجغرافى والموضع الطبيعى ، فبولندا اقليم ممر وعبور فى سهل بلا حدود طبيعية ، اما مصر فاقليم ممر وعبور ولكن فى صحراء عازلة محمية .

لمصر ولفرنسا أيضا رقعة سياسية مثالية الشكل تقريبا أقرب الى المربع أو الدائرة ، ولذا تمتاز كلتاهما بالعمق الاستراتيجى والحماية الطبيعية بقدر أو آخر ولكلتيهما أيضا قلب مركزى قوى وسائد ، وان تعددت أحواض الأنهار فى فرنسا ، غير أن فرنسا من الناحية الاخرى وبغض النظر عن تاريخها السياسى الاقصر

بكثير كدولة . انفقت معظم هذا التاريخ في محاولة واحدة لا تنتهى كما لا تتحقق ، وهى الوصول الى «الحدود الطبيعية les limites naturelles » ، تلك التى اصبحت عقدة السياسة الفرنسية والدولة الفرنسية منذ لويس ١٢ وريشيليو ومازاران الى فوبان ومن نابليون حتى الآن ، والتى دخلت من أجلها عشرات الحروب في بضعة قرون من هنا ظاهرة البتر والضم المتعاقبين بلا انقطاع على حدودها الشرقية والسبب ، رغم خط المرتفعات الجبلية المحيطة ، هو أن الراين نهر على هامش الدولة وليس كالنيل نهرا فى قلب الرقعة السياسية ، وهذا بدوره يرتبط بالفارق الجذرى فى الغلاف الصحراوى السميك فى مصر مقابل الارض المفتوحة فى فرنسا .

الحدود السياسية

تطور الحدود

قديمة حديثة

قديمة جدا فى الجغرافيا بقدر ماهى حديثة جدا فى التاريخ ، تماما مثلما هى طبيعية للغاية على الارض بقدر ماهى اصطناعية غالبا على الخرائط ، وبالتالى ثابتة للغاية كتخوم بقدر ماهى مذبذبة كحدود - تلك فى جملة مركزة هى حدود مصر السياسية ولاتناقض فى هذا ولا ذاك .

فاذا نحن تتبعنا اقدم نصوص متاحة لنا عن توقيع حدودنا ، وهى النصوص العربية فى العصور الوسطى ، لوجدنا ان جوهرها العريض لم يكد يتغير لا بالزيادة ولا بالنقصان ، خذ مثلا اليعقوبى ، فهو بعد ان يذكر رفح كآخر أعمال الشام ، يشير الى «موضع يقال له الشجرتين ، وهى أول حد مصر» ، ثم العريش «وهى اول اعمال مصر» (البلدان) . هذا بينما يوشك الهمذانى ان يرسم مربع مصر السياسى المنتظم المتساوى الاضلاع الحالى حين يقول «وطول مصر من الشجرتين اللتين بين رفح والعريش الى اسوان ، وعرضها من برقة الى أيلة ، وهى مسيرة أربعين ليلة فى أربعين ليلة».

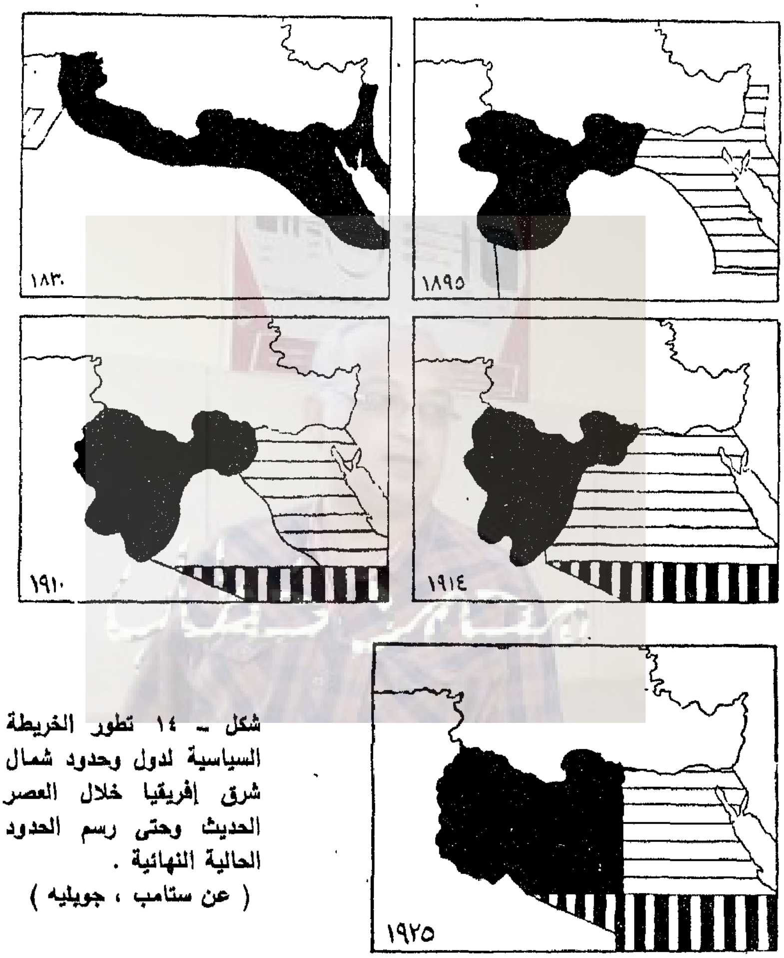
ثم أخيرا يأتينا ابو الفدا ليرسم حدود مصر بتحديد يكاد يستبق ويتصور خريطة اليوم المعاصرة جملا وتفصيلا ، فهو يقول : «وحد ديار مصر الشمالى بحر الروم من رفح العريش ممتدا على الجفار الى الفرما ثم الى الطينة الى دمياط الى ساحل رشيد الى الاسكندرية الى مابين الاسكندرية وبرقة على الساحل ، آخذا

جنوبا الى ظهر الواحات الى حدود النوبة والحد الجنوبى من حدود النوبة المذكورة آخذا شرقا الى أسوان الى بحر القلزم المذكور قبالة أسوان الى عيذاب الى القصير الى القلزم الى تيه بنى اسرائيل ، ثم ينعطف شمالا الى بحر الروم الى رفح الى العريش».

فاذا قفزنا الى العصور الحديثة ، فحتى أواخر القرن الـ ١٩ وبالتحديد قبل دخول أو تدخل الاستعمار الاوروبى ، لم تكن فكرة الحدود السياسية واضحة بين دول الصحراء الكبرى ، ولاعرف العالم العربى ولا الشرق الاسلامى الحدود السياسية المخططة المحددة بالمعنى الحديث التى هى على اية حال ظاهرة جديدة فى العالم على وجه العموم . وبدلا من الحدود الخطية المرسومة boundaries، لم يكن ثمة حينئذ الا تخوم طبيعية مناطقية عامة عائمة frontiers فالصحراء بطبيعتها القاحلة وسكانها المتناثرين ورعاتها الرحل ، فضلا عن التجانس القومى القاعدى جنسا ولغة ودينا ، كانت عوامل مضادة للتحديد السياسى الصارم .

ولهذا فان مانراه دائما على خرائط الماضى فى العصور القديمة والوسطى من تحديد مجمل وتقريبى لرقعة مصر السياسية هى كلها توقيعات اجتهادية بحتة ان لم تكن افتراضية حقا ، تشير فقط الى قلب الوطن السياسى ونواته اكثر منها الى اطرافه وهوامشه بل احيانا دون هذه الاطراف والهوامش ، فعلى اغلب هذه الخرائط تبدو رقعة مصر السياسية كمجرد بقعة اكثر او اقل اتساعا فى شمال شرق القارة، اقرب احيانا الى المثلث المتعرج يصل فى خط مقوس بين البحرين المتوسط والاحمر كيفما اتفق مابين تخوم برقة وتخوم السودان .

واذا نحن تتبعنا الخرائط الاولية المتاحة عبر القرن الـ ١٩ ، حين كانت المنطقة كلها تحت سيادة واحدة دون تحديد هى الامبراطورية العثمانية ، فقد لانجد حدودا معينة على الاطلاق كما فى خريطة ١٨٣٠ وفى خريطة ١٨٩٥ لا تنبثق الحدود البدائية الا بصورة خطية غامضة على اطراف المعمور قرب الساحلين فقط ، بينما يظل قلب الصحراء يظهر كبقعة بيضاء مفتوحة على فراغ الصحراء الكبرى الداخلى كأرض بلا صاحب واذا كانت الحدود الجنوبية ثم الشرقية قد ظهرت بعد ذلك حول دورة القرن ، فقد ظلت الصورة فى الغرب مبهمة على خريطة ١٩١٠ ، ولو ان حدود مصر ازدادت اتساعا وتحديدا نحو الغرب ، بينما تحولت الارض الفراغ بلا صاحب الى عازل بين الجارات الثلاث مصر والسودان وليبيا اقرب الى المثلث شكلا ، وفى ١٩١٤ ، بعد ان اصبح الوجود الايطالى فى ليبيا خطرا يهدد النفوذ البريطانى فى مصر ، تمددت حدود مصر على الخرائط غربا لتملأ الفراغ السابق



شكل ـ ١٤ تطور الخريطة السياسية لدول وحدود شمال شرق إفريقيا خلال العصر الحديث وحتى رسم الحدود الحالية النهائية .
(عن ستامب ، جوبليه)

بما فى ذلك معظم شرق ليبيا الحالية شاملا حوض الكفرة نفسه (١).

ولم تحدد حدود مصر السياسية وترسم الا منذ وبيد الاستعمار ، والاستعمار البريطانى بالذات ولهذا فهى بنت القرن الاخير على اكثر تقدير ، كما يصح ان يقال عنها انها «صنعت فى انجلترا» . (وفى هذا الصدد فليس دقيقا بالضبط مايردده بعضنا من ان حدودنا هى الحدود الوحيدة فى العالم العربى التى لم يرسمها الاستعمار ، فأقدم حدودنا دوليا لاترجع الى ابعد من دورة القرن وأحدثها الى مابعد الحرب الاولى ، اى ان بعض المعمرين الاحياء من المصريين اليوم اطول عمرا

(1) Stamp, Africa, P. 11 - 25

من اقدم حدودنا ، بينما شهد الجيل الماضى على الاقل إنبثاق معظم حدودنا الباقية، فأقدم هذه الحدود وهى الجنوبية لم تتحدد الا فى نهاية القرن الماضى سنة ١٨٩٩ وتلتها الشرقية فى ١٩٠٦ ، بينما تأخرت الغربية الى ١٩٢٥ ، ومعنى هذا أيضا أن تحديد حدودنا ، الذى تم فى ربع قرن فقط ، تتابع زمنيا فى حركة عكس عقارب الساعة كما قد نقول .

اما انها من صنع الاستعمار اساسا ، وهى الآن ارثه بالتالى ، فذلك لانها توقفت فى النهاية على صراع القوى الاوروبية المستعمرة والمتنافسة فى المنطقة وخاصة فى الاقطار المجاورة ، وهى فى الدرجة الاولى الاستعمار البريطانى فى مصر والسودان ، ثم التركى فى فلسطين ، ثم الايطالى فى ليبيا ، ولما كانت كل قوة تسعى الى توسيع الرقعة التى تحت نفوذها الى اقصى حد ممكن ، فقد جاءت الحدود بمساراتها واتجاهاتها وخصائصها وظيفة لهذه الصراعات تعكس توازناتها ونتائجها ، وتمثل فى الواقع حدود التقاء وتحايد تلك الضغوط والمناورات ،ومعنى هذا ابتداء انها انما تمثل حدود التوازنات السياسية الدخيلة اكثر منها حدود القوميات الطبيعية الداخلية ، او على الاقل بقدرها أو على أقل القليل بقدر أو بآخر وهذا كفيل بأن يجردها على التو من كثير من القيمة الاصيلة وربما الموهومة.

على هذه الاسس «فصل» الاستعمار البريطانى حدودنا لتخدم مصالحه المشتركة او بالاحرى المبيتة حينا كالحدود مع السودان ، والمتعارضة حينا آخر كالحدود مع فلسطين ، عن وعد حينا او عن وعيد حين آخر كالحدود مع ليبيا ، ومن ثم كان نبض المد والجزر بين هذه القوى يترجم الى ذبذبات فى الحدود اما بالانكماش واما بالتوسع او بالتقدم والتقهقر ، وقد تم هذا عادة اما بالمساومات واما بالمصادمات ، اما بالتنازلات واما بالمبادلات ، وغالبا ما كان ذلك كله بالتناطح او بالتواطؤ .

من هنا نفهم ليس فقط المواقف المتعارضة والمتضادة للقوى الاستعمارية فيما بين بعضها البعض ، ولكن ايضا تلك المواقف المتناقضة وغير المنطقية او بالاحرى الانتهازية والمريبة لها هى فى حد ذاتها ، فرغم انها جميعا كانت تطلب الحد الاقصى من توسيع الرقعة الخاضعة لها ، فانها هى نفسها كانت تسعى الى تقليصها الى الحد الادنى ما ان تخرج منها او تستشعر انها قد تطرد منها فى المستقبل مثال ذلك موقف تركيا من حدود سيناء ، فرغم ان سيناء كانت تتبع ولاية مصر طوال العصر العثمانى ، كما كانت بيقين طوال التاريخ من قبل ، فما أن وضع الاستعمار البريطانى قدمه فى حذاء تركيا بمصر حتى اصبح هدف الاخيرة هو سلخ سيناء عن مصر او تقليص حدودها الى اقصى حد ممكن .

بالمثل الموقف البريطانى المزدوج على الحدود الجنوبية ، فقد رسم الاستعمار البريطانى حدود مصر والسودان بعد المهدية ، ولكنه ما ان استشعر ضعف موقفه فى مصر واحتمال خروجه منها وشيكا حتى ابتدع وفرض بجانب الحدود السياسية حدودا «ادارية» اقتطع بها من أرض مصر لصالح السودان الذى كان يقدر ويبيت البقاء فيه طويلا ، ولا يختلف الموقف كثيرا على الحدود الغربية حيث آثر الاستعمار البريطانى السلامة فى وجه تهديد الاستعمار الفاشى الايطالى الصاعد فى ليبيا ، فاشترى سلامته فى مصر بصفقة الحدود الخاسرة التى تنازل فيها عن الجغبوب مقابل رقعة ضئيلة جدا بالمقارنة فى السلوم

طبيعية اصطناعية

وكما رسمها الاستعمار ، فلقد جاءت حدودنا حدودا خطية هندسية بحتة فى معظمها ، بل وفلكية عند ذلك فى الاعم الاغلب ، تتبع خطوط الطول والعرض اكثر مما تتبع خطوط الحياة والارض ، اى تتبع الشمس اكثر مما تتبع الانس او الجنس. ولهذا فهى كثيرا ما تتعامد على الحقائق البشرية سواء الاثنولوجية او التاريخية او الحضارية او الاقتصادية ، فتمزق الجماعات والمجتمعات الواحدة ، كما تتجاهل اللاندسكيب الطبيعى نفسه وتتعامد على الحقائق الفيزيوغرافية بصورة صارخة ، فتشطر الجبال والوديان الواحدة .

لذا فان السواد الاعظم من حدودنا يصنف كحدود فلكية ، بينما أقلها يصنف كحدود فيزيوغرافية او جغرافية او طبيعية ، فى حين تأتى ماتسمى بالحدود الانثروبوجغرافية او القومية او الجنسية او الحضارية او التاريخية وهى اقل من القليل وبوجه عام يتألف كل حد من حدودنا الثلاثة بنسب متفاوتة من قطاع اكبر خطى يقع نحو الداخل فى قلب الصحراء وقطاع اصغر متعرج يقع قرب الساحل او يركب النهر وفى النتيجة العامة يغلب على حدودنا صفة الاصطناعية .

ورغم ان هذه الخطية او الخطة الاصطناعية السائدة تمنح مصرالسياسية جسما مكتنزا ربعة وملموما ، خاليا من الزوائد والاطراف والاسافين الاقليمية سواء الناتئة او الغائرة ، المتصلة او المنفصلة ، الدخيلة او السلبية enclavas exclaves فانها على العكس تظل تتركها مرصعة بالاسافين والجيوب البشرية الممزقة او المشطورة او المشتركة على كلا الجانبين فى اكثر من قطاع او نقطة ، ومن هذه الزاوية ، فاذا نحن رسمنا خطا يصل بين سيوة وادندان ، فانه يقسم كل حدودنا الى قطاعين : الى الغرب قطاع اكبر من الحدوده «الميتة» يجرى فى الصحراء المطلقة

ويخلو بالتالي من مشاكل الحدود ، وقطاع اصغر الى الشرق يظهر فيه معمور خفيف مخلخل وتتركز فيه معظم مواطن الخطر ومشاكل الحدود الفعلية .

رغم هذه الاصطناعية وهذه الاخطاء ، فان حدودنا على الجملة لا يمكن موضوعيا أن تعد حدودا عشوائية تماما ولا المنطق الاساسي خلفها فاقد كلية مع ذلك . فالخطوط الهندسية والفلكية منطق حتمي سليم ولا مفر منه من الناحية العملية في وراء صحراوي من اللامعمور المطلق او شبه المطلق فاذا كان لابد كمبدأ من اقتسام الصحراء الشاسعة الفاصلة بين الدول الواقعة بها ، واقتسامها بطريقة أو بأخرى ، فان افضل طريقة لذلك هي يقينا ابسط طريقة ، حيث لا داعي للتعقيد والتعرج في الفراغ .

واذا كانت الخطوط الفلكية تحقق هذا بوجه عام ، فلنلاحظ انها انما تتحدد اصلا ، الى جانب الاستعانة في الداخل بتوجيه الواحات الصحراوية ، بالاشارة اساسا الى نقط ارتكاز أولية هي جبهات الانقطاع القومي الاساسية ، أي آخر نهايات وأطراف المعمور الوطني إما على النهر كما مع السودان واما على ساحل البحر كما مع ليبيا وفلسطين بصفة خاصة والى حد ما مع السودان ايضا . والواقع أن هذه النهايات والاطراف ، بالاضافة الى واحات الصحراء النائية ، هي التي عينت بدايات ومسارات حدودنا ، وهي بالتالي التي وسعت نصيب مصر من رقعة الصحراء الشاسعة اللانهائية وغير المحددة .

وعلى هذا فلعلنا نضع الموقف كله في اطاره الصحيح إذ نقول إن «الحدود» إن تكن اصطناعية في مجملها ، فان «التخوم» طبيعية بدرجة أو بأخرى ، ان تكن الاولى خطوطا سياسية، فان الثانية معطيات جغرافية ، والاولى مركبة على الثانية بصورة ما .

واذا كانت هذه خصائص وأخطاء حدودنا كما خططها الاستعمار ، فان الاسوأ منها انها جاءت حدودا «منقوصة» ورقعتنا رقعة «مقلمة» بقدر أو بآخر ، فلا الاولى حدود «جامعة مانعة» تماما تضم كل ابناء الامة وتستبعد كل اقلية من القوميات المجاورة . ولا الثانية تمثل الوطن السياسي الانسب التاريخي او الطبيعي بصفة محققة او مثالية ، وبكل سوالبها ومثالبها هذه ، كان حتما ان ترث مصر مع الدول الجارات بعضا من مشاكل الحدود الحادة او المزمنة التي خلقها الاستعمار بسياساته وخلفها وراءه كالقنابل الموقوتة ، والتي مازالت تؤرق العلاقات بينها ، حتى صارت بعض حدودنا على غير المتوقع كحقول الالغام المزروعة وباتت تخومنا أشبه بمشاتل المشاكل .

ولئن بدا هذا مفهوما على ضلوعنا الشرقية مع العدو الغاصب الدخيل ، فانه يبدو غير متصور وغير معقول على الاطلاق جنوبا وغربا مع الشقيقات العربيات ، ولاشك ان من الغريب اللافت حقا ان مصر ، بكل ثقلها ووضعها كأقدم دولة امة فى التاريخ وكأكبر دولة بين العرب ، وبكل حدودها الطبيعية والتاريخية النموذجية نادرة المثال ، لم تسلم حدودها الدولية من المشاكل حتى مع اقرب الاشقاء جنوبا وغربا ، فمصر تجد نفسها اليوم فى مواجهة مشاكل حدود بل وادعاءات ومطالبات اقليمية من جانب شقيقتيها فى افريقيا ، دع عنك بالطبع الاطماع الشريرة للعدو الاسرائيلى على الجانب الآسيوى .

وبصفة عامة يبدو كما لو ان المطلوب هو تقليم او اقتطاع و «قص» اركان مربع مصر وزواياه القائمة : الركن الجنوبى الشرقى فى علبة – جلايب ، الركن الشمالى الغربى فى السلوم – مطروح ، فضلا عن الركن الشمالى الشرقى فى سيناء او على الاقل قطاع رفح – شرم الشيخ منها ! ولكن يقينا لا يمكن القول بأن الصحراء المصرية فى أى جزء او هامش منها ، ليست مصرية لمجرد ان بضع عشرات من الآلاف من العناصر البدوية المختلفة تتبعثر كرشاش متطاير على مساحتها الشاسعة . فجميع هذه العناصر لا تعدو معا حجم بضع قرى كبيرة من الريف المصرى ، وكل سكان الصحراء المصرية لا تعدو حجم مدينة اقليمية كبيرة او متوسطة

ومن الناحية الاخرى ، لابد لنا ان نعترف بأن المصريين ، مثلما أهملوا الموقع تقليديا وتركوا التجارة الخارجية والموانىء الساحلية والسواحل والبحر للاجانب يبنونها ويتبنونها ، اهملوا الصحراء واستغرقهم الوادى ، ولا نقول «استنقعوا» فيه ، فتركوا أطراف مصر السياسية فراغا ومرتعا للعناصر المجاورة على الحدود يملأونه ويلونونه . فحتى صحارى مصر توغل فيها بدو الصحارى المحيطة . والرد الوحيد الآن على هذا ، تصحيحا للتقصير التاريخى ، هو تكثيف المصرية على هذه التخوم أى تمصيرها تماما بنقل وزرع العنصر المصرى فيها بمشاريع التنمية والاستثمار والتخطيط الاقليمى الواعى ، فان الحدود السياسية الآمنة الوثيقة حقا إنما هى الحدود البشرية الكثيفة الصلبة .

إن الدول ، على عكس الأفراد ، لا يمكن أن تختار جيرانها ، أكثر مما يمكنها أن تغيرها أو تغير موقعها . إنها قدرها الجغرافى وعليها أن تعيش وتتعايش معها إلى الأبد . والحدود ، وهى بطبيعتها أطراف الرقعة السياسية ، تمثل خطوط توازن القوة السياسية وجبهات التحام الضغوط السياسية على جانبيها ، فيها تتحدد المداخل والنقط الاستراتيجية الحاسمة ، وحولها عادة تتركز الأقليات القومية

الحساسة . وهى من ثم أشبه بحد الموسى . ومن هنا فان الوحدة الجغرافية ، أى علاقة الجوار سلاح ذو حدين . فكل المشاكل الخطيرة لا تكون إلا مع الجيران المباشرين حتى ولو كانوا أشقاء ، بينما أنها مع غير الجيران لا تبلغ حد الخطر الحقيقى مهما بلغ الخلاف . ومن ثم فان على مصر أن تدعم حدودها وترعاها ، ليس فقط كشرط أولى للوحدة الوطنية ولكن أيضا كشرط مسبق لأى وحدة قومية فى المستقبل .

جغرافية الحدود

مسح عام

لأن السواحل البحرية لا تعتبر حدودا دولية بل وطنية ، رغم أنها كحدود مائية هى الحدود الطبيعية الكاملة والمطلقة بامتياز ، فان حدود مصر تكاد تقتصر أساسا على ضلعين اثنين على الجانب الأيسر الافريقى ، تقريبا دون الجانب البحرى المقابل، ولذا لا تشترك إلا مع ثلاث دول فقط ، هى بالضرورة دول عربية (باعتبار العدو الاسرائيلى فى فلسطين ظاهرة عارضة عابرة فى النهاية) . ورغم قلة عدد الجارات هكذا ، فان الحدود تنتظم نقطتين حرجتين بصفة خاصة من النقط الثلاثية Tripoint التى تلتقى فيها ثلاث دول ، وذلك فى أقصى الركن الجنوبى الغربى عند العوينات حيث تتقابل مصر مع السودان وليبيا بل وتقترب أيضا من تشاد ، ثم فى الركن المقابل فى أقصى الشمال الشرقى عند رأس خليج العقبة حيث تلتقى مصر مع فلسطين والأردن وتقترب من السعودية .

معنى هذا أن معظم حدودنا الدولية أى البرية هى فى افريقيا ، بينما لا تأتى الحدود مع آسيا إلا ككسر ضئيل للغاية . وبهذا أيضا تصنع كل من الحدود البرية والبحرية زاوية قائمة تتقابل وتتكامل مع الأخرى فى ذلك المربع شبه النموذجى بزواياه شبه القائمة وأضلاعه شبه المتقاربة . ولأن مساحة هذا المربع النادر المثال هى الأخرى قيمة « مستديرة » نادرة الحدوث ، مليون كيلومتر مربع بالضبط ، فان أضلاع المربع الأربعة تتقارب بشدة ويتراوح كل منها حول ± ١٠٠٠ كم ، كما يوضح هذا الجدول .

الحدود الجنوبية	١٢٨٠ كم
الحدود الغربية	١٠٩٤ كم
الحدود الشرقية	٢١٠ كم
مجموع الحدود البرية	٢٥٨٤ كم

الحدود البحرية الشرقية	١٤٥٠ كم
الحدود البحرية الشمالية	٩٥٠كم
مجموع الحدود البحرية	٢٤٠٠ كم
مجموعة الحدود البرية والبحرية	٤٩٨٤ كم

ورغم أن امتداد مصر على المحور الطولى أكبر فى المتوسط منه على المحور العرضى ، فنظرا لانحراف خط ساحل البحر الأحمر نحو الجنوب الشرقى بنحو نصف زاوية قائمة ، فان الحدود الجنوبية هى أطول حدودنا البرية . فهى تمثل نحو ٤٩,٥٪ أى النصف من مجموع حدودنا البرية ، وتكاد تناهز مجموع الحدين الآخرين إلا قليلا . أما الحدود الغربية فتشكل نحو ٤٢,٣ ٪ من تلك الحدود ، مقابل ٨,١ ٪ فقط للحدود الشرقية ، أى أقل من عشر المجموع ، فهى أقصر حدودنا خارج كل مقارنة .

أما مجموع الحدود البرية فيبلغ نحو ٢٥٨٤ كم ، أى أكثر نوعا من مجموع سواحلنا البالغ ٢٤٠٠ كم . على أن توزيع هذه السواحل بين البحرين أشد اختلالا من توزيع الحدود البرية ، إذ يتفوق ساحل الأحمر بشدة بفضل تعرج سيناء ، فتتوزع النسبة بينه وبين ساحل المتوسط فى حدود ٦٠ : ٤٠ ٪ على الترتيب . ولهذا السبب نفسه تتفوق الحدود البحرية الشرقية على أطول الحدود البرية وهى الجنوبية. وعلى هذا كله فان حدودنا برية وبحرية معا وعلى السواء تتابع تنازليا من الأطول الى الاقصر كما لو فى دورة مع عقارب الساعة : بالترتيب من الحدود البحرية الشرقية الى الحدود الجنوبية الى الغربية الى الشمالية الى الشرقية .

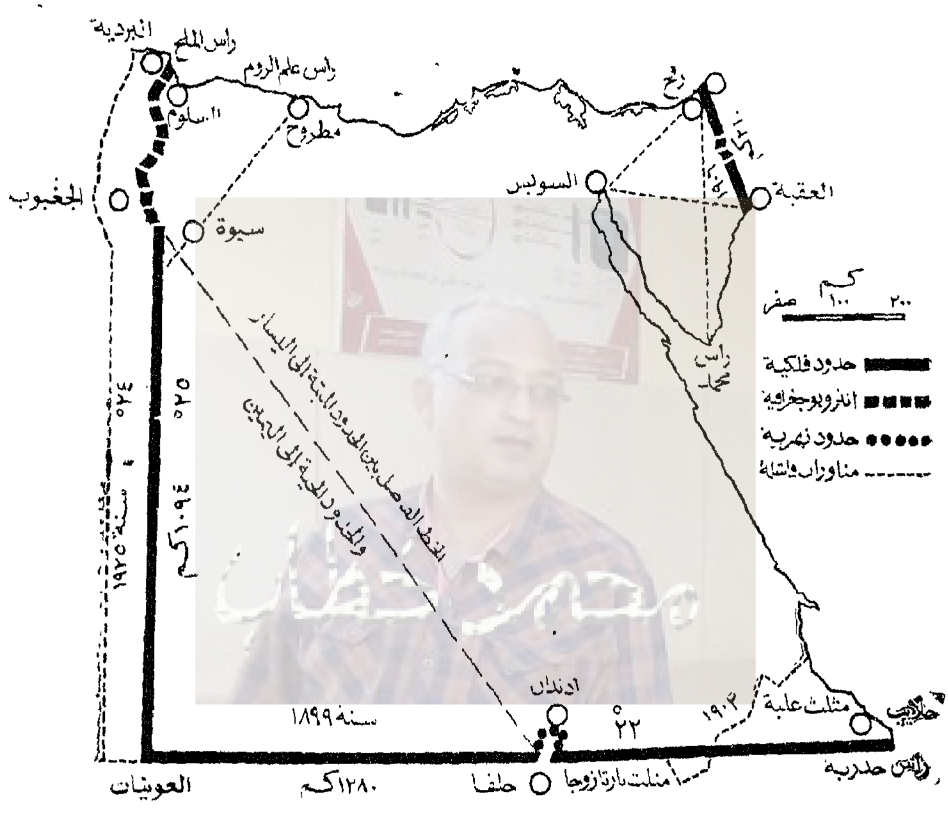
اخيرا ، وبالارقام المستديرة ، فان مجموع كل من حدودنا البرية والبحرية يتراوح حول ± ٢٥٠٠ كم ، وبالتالى يناهز مجموعهما معا نحو ٥٠٠٠ كم ، وواضح من هذا ان حدود مصر حدود مترامية ، تمثل بالضرورة صعوبات كثيرة وتتطلب جهدا كبيرا لمراقبتها والدفاع عنها ، وهذا الطول ، الذى يتناسب مع الرقعة الشاسعة وتعدد الاضلاع ، يضاعف من صعوباته غلبة الصحراء عليه وبعد نواة المعمورة عنه من هنا لايكفى ان ننسب ابعاد الحدود الى بعضها البعض ولكن الى ابعاد الدولة الحيوية من مساحة وسكان ، على نحو مايفعل هذا الجدول .

نسبة الحدود البرية إلى المساحة	٢٥٨٤ : ١ مليون كم٢	١ : ٣٨٧
نسبة الحدود البحرية إلى المساحة	٢٤٠٠ كم : ١ مليون كم٢	١ : ٤١٧
نسبة الحدود بنوعيها إلى المساحة	٤٩٨٤ كم : ١ مليون كم٢	١ : ٢٠٤
نسبة الحدود البحرية إلى المساحة	٢٤٠٠ كم : ٢٥٨٤ كم	١ : ١,١
نسبة الحدود البرية إلى المساحة	٢٥٨٤ كم : ٤٣,٠٠٠,٠٠٠	١ : ١٦٦٤١
نسبة الحدود البحرية إلى المساحة	٢٤٠٠ كم : ٤٣,٠٠٠,٠٠٠	١ : ١٧٥٠٠
نسبة الحدود بنوعيها إلى المساحة	٤٩٨٤ كم : ٤٣,٠٠٠,٠٠٠	١ : ٨٦٢٤
نسبة الحدود البرية إلى المساحة	٢٥٨٤ كم : ١,٠٠٠,٠٠٠	
× كثافة السكان فى الكم٢	كم٢ × ٤٣	١ : ٩

نستطيع ان نرى اولا ان مقابل كل كيلومتر من الحدود هناك ٣٨٧ كم٢ من المساحة ، ومقابل كل كيلو متر من السواحل هناك ٤١٧ كم٢ من المساحة ، فالنسبتان متقاربتان ، وذلك لتقارب اطوال نوعى الحدود ، الذى تشير اليه ايضا النسبة بينهما او معامل القارية وهى ١:١ر١، اى نحو الواحد الصحيح ، والتى تدل على توازن معقول بين درجة القارية والساحلية ، اما بالنسبة الى السكان ، فان هناك خلف كل كيلومتر من الحدود البرية نحو ١٦٦٤١ر١٦ مواطنا للدفاع عنه ، وخلف كل كيلو متر من السواحل نحو ٥٠٠ر١٧ نسمة للغرض نفسه مقابل نحو ٨٦٢٥ نسمة خلف كل كيلو متر من حدود مصر جميعا برية وبحرية .

على ان السكان اجدر بالطبع ان تنسب الى الحدود البرية اساسا ، ويكون ذلك بحساب «معامل احتكاك الحدود coefficient of Friction» الذى ينتج من حاصل ضرب كثافة السكان الحسابية العامة فى نسبة الحدود البرية الى رقعة المساحة السياسية ، ويصل هذا المعامل فى حالتنا الى التسع تقريبا ، وهو رقم منخفض نسبيا ، يشير الى وضع مناسب سياسيا ، لأن القاعدة العامة ان هذا المعامل كلما زادت قيمته كلما زادت احتمالات وفرص الاحتكاك على الحدود (١) والواقع ان تكدس السكان فى نواة دفينة فى قلب الرقعة السياسية بعيدا جدا عن الحدود السياسية ، كما يعقد مشكلة الدفاع عنها بعض الشىء ، يترك معظم حدودنا ميتة ينخفض معدل الاحتكاك حولها الى الحد الادنى .

(1) SW. Boggs, International boundaries, N.Y, 1940, P. 25..



شكل ١٥ ـ حدود مصر السياسية

الحدود الجنوبية (١)

كما هى اقدم واطول حدودنا ، فانها اكثرها هندسية واقلها تعرجا ، بل هى خط واحد مستقيم ، وفلكى مطلق تقريبا ، يتبع خط عرض ٢٢ شمالا من العوينات حتى ساحل الاحمر بلا انقطاع الا حين وحيث يمتطى وادى النهر نفسه فقط ، فهنا يظهر نتوء او لسان وادى حلفا الذى يتعمق شمالا لصالح السودان نحو ٢٥ كم على جانبى النيل حتى ادندان ، آخر قرية مصرية على الحدود وهدف هذا اللسان ان يبعد وادى حلفا السودانية عن الحدود مباشرة ، وحتى يضم الى السودان الاوملاند umland الزراعى والريفى للمدينة وهو ذلك الشريط الضئيل الذى يقع شمال خط العرض القاعدى.

(١) جمال حمدان، دراسات فى العالم العربى ، القاهرة، ١٩٥٨، ص ٩٤ - ٩٦.

وككل حد فلكي ، ليس من تفسير لاختيار هذا الخط بالذات ليكون الحد الا عامل الصدفة التاريخية ، فلقد كان الحد الجنوبي للمناطق التى لم تتخل عنها مصر مطلقا اثناء انسحابها من السودان ايام المهدية ومن ثم فلا هو بالحد التاريخي الحضارى ولا الوطنى الإثنولوچى . فالحد التاريخي والحضارى لمصر لا يقل عن الشلال الثانى أو الثالث ، بينما يضيع الحد الوطنى والإثنولوچى فى جسم النوبة الموزع على جانبى الحد السياسى . وفى كل الأحوال ، فانه هو أو غيره شمالا أو جنوبا لن يمكن إلا أن يمزق وحدات فيزيوغرافية وجنسية واجتماعية واقتصادية متصلة .

فيما عدا مجرى النهر نفسه ، لا يمر الخط حاليا بمعمور إلا شرق النيل ، حيث نطاق خفيف من الكثافة يصل بين السودان البحرى ونيل أسوان - نطاق أو «جسر» البشارية والعبابدة . فهناك يشطر الحد القبائل المستمرة والأودية الصحراوية التى تنتهى إلى نيل أسوان ثم يشطر أخيرا سلاسل جبال البحر الأحمر نفسها . وهنا يظهر فشل هذا الخط الميكانيكى فى أن يكون حدا حيويا حيث المصالح متداخلة متشابكة من ثم كانت ظاهرة ازدواج الحدود الفريدة .

ففى ١٩٠٢تحدد خط حدود « إدارية » متعرج إلى جانب الحدود السياسية لكى يصحح أخطاءها الحيوية - شئ جديد تماما تحت الشمس - وكان هذا فى حد ذاته دليلا على عدم كفاية التخطيط السياسى الأصلى . غير أن ازدواجية الحدود هذه ، التى تعد نوعا من الشذوذ السياسى وإحدى أعاجيب الجغرافيا السياسية Political curio ، إنما تعكس ازدواجية السياسة الاستعمارية. فلقد كان الاستعمار ، تحت وطأة الحركة الوطنية فى مصر ، لم يعد يضمن بقاءه فيها طويلا ، بينما كان ينظر إلى السودان كرصيد أو كاحتياطى « آمن » . وكما بدأ يبيت لفصل جنوب السودان عن شماله ، أخذ يعمل لسلخ أكبر قدر ممكن من جنوب مصر لدمجه وابتلاعه فى شمال السودان.

تفصيلا ، يقع هذا الازدواج شرق النيل على شكل مثلثين : غربى أصغر يقطع فى السودان، وهو مثلث جبل بارتازوجا ، مساحته ٦٠٠ كم٢ ، وشرقى أكبر يقطع على العكس فى مصر ، وهو مثلث جبل علبة ومساحته ١٢,٥٠٠كم٢ ، وطول كل من ضلعيه الشرقى البحرى والغربى الصحراوى نحو ٢٠٠ كم ، بينما يبلغ طول قاعدته على الخط السياسى نحو ٣٠٠كم . وقد تحدد مثلث علبة ليوحد إدارة شئون بشارية مصر مع كتلتهم الرئيسية فى السودان ، ومثلث بارتازوجا ليوحد إدارة شئون عبابدة السودان مع كتلتهم الرئيسية فى مصر . ولكن من الواضح أنه حتى الحدود الإدارية هذه - تماما كالسياسية - لا قيمة لها عمليا وواقعيا فى وسط رعوى

رحل ، لاسيما وان حدود مثلث علبة ظلت تترك جزءا من البشارية حتى اسوان .

الحدود الادارية التكميلية اذن ليست اكثر كفاءة من السياسية الاصلية . فلماذا اذن كانت ! الثابت ان المحرك خلف لعبة الحدود الادارية كان الاطماع الاستراتيجية البريطانية . فالقطاع الذي سلخ او سلب من الادارة المصرية يبلغ اكثر من ٩ امثال مساحة التنوء الذى ضم اليها او الحق بها . كما يشمل منطقة مرتفعات غنية بالرطوبة والحياة النباتية نسبيا ، بل انها لأعلى وأرطب وأغنى قطاعات جبال البحر الاحمر فى مصر ، فضلا عن ثروتها وامكانياتها المعدنية المؤكدة فى مواضع مثل جبل علبة وشنديب . كل هذا بالاضافة أخيرا وليس آخرا الى أن المنطقة تمثل جبهة بحرية واسعة متفوقة الموقع ، فى حين لا يعدو المثلث الغربى جيبا داخليا حبيسا من الصحراء الكاملة .

ولقد كانت الحدود الجنوبية على علاتها لا تمثل خطرا بالنسبة لمصر ، بل كانت اشبه بالحدود الكندية – الامريكية ، حدودا غيرة محروسة او مخفورة Our un-guarded Frontiap ولكن اتضح كم كان فى هذا من اسراف في التفاؤل. فلقد ادعى النظام الانقلابى العسكرى فى السودان المستقل مرارا ان الخط السياسى هو الادارى ، واتخذ سياسة الامر الواقع ليتجاهل الحق الدولى ، حتى تأزم الموقف على الحدود اكثر من مرة . بل وكادت تحدث بعض المناوشات ولا نقول المواجهة فى الوقت ما .

ومازالت المشكلة من أسف معلقة لا يدرى أحد بالضبط الى اين انتـهت . فبـين « السلم والصمت» تحولت المنطقة ، منطقة جبل علبة ، الى شىء اشبه «بالاعراف» بيننا وبين السودان، كما عبرت نعمات فؤاد ببلاغة ونفاذ (١) ومن جانبها ، فلقد كانت كثير من القرى المعادية تواقة الى تأجيج المشكلة والوقيعة بين الشقيقين ، فلم تتوان توا عن ان تغفل الحدود السياسية القانونية اغفالا تاما فى اطالسها وخرائطها الرسمية وغير الرسمية، ومن اسف ومن عجب معا ان بعضا منا راح ينقل عنها هذه الخرائط فى غفلة وبلا وعى ولا فطنة .

ومن الصعب علميا وموضوعيا ان يفهم المرء الموقف السودانى ، فالقبائل الموزعة عبر الحدود ليست سودانية اكثر مما هى مصرية ، فهى من البجا الذين ينظر اليهم كغرباء بالنسبة لعرب السودان . اما اذا كانت الاطماع اقليمية ، فان السودان، اكبر دول افريقيا مساحة واكثر من ضعف مصر رقعة ، ليس بحاجة يقينا الى مزيد من ارض ، ارض لا تخصه ، فان كان يعانى من ضآلة ساحله على البحر ،

(١) أعيدوا كتابة التاريخ، ص ٣٧.

ويطمع فى توسيع جبهته البحرية ، فليس ذلك هو المخرج الطبيعى ولا هو اسلوب التعامل بين الاشقاء .

ومن الناحية الاخرى ، فقد ادى التقارب المصرى – السودانى مؤخرا وقيام خطة «للتكامل» السياسى والاقتصادى بين البلدين الى وضع مشروع بانشاء منطقة حدود مشتركة تضم محافظة اسوان والمديرية الشمالية على جانبى الحدود لتكون منطقة تكامل نموذجية ونواة للانطلاق نحو مزيد من اشكال التنسيق بين القطرين . وهذا المشروع ، الذى يعبر عن العلاقة الخاصة والوحدة النهرية بين شطرى الوادى يعتبر منطقة الحدود المشتركة هذه وحدة تخطيط اقليمى وتنمية اقتصادية واحدة ، تتلاشى فيها الحواجز والرسوم الجمركية وعوائق المواصلات والانتقال وتيسر فيها تسهيلات حركة المواطنين والسلع على الجانبين . والمشروع بهذا يذكر ، كما سنرى، بالمشروع المماثل والسابق لخلق منطقة حدود مشتركة بين مصر وليبيا تضم الساحل الشمالى الغربى من الاولى وشرق برقة من الثانية وكل مانرجو هو ألايتحول المشروع الجديد – كالقديم – الى اداة او نقطة بداية لادعاءات أو مطالبات اقليمية جديدة .

الحدود الغربية (١)

اقل فلكية من الحدود الجنوبية مثلما هى اقصر ، واحدث حدودنا مشكلات مثلما هى احدثها تخطيطا ، فمعظم امتدادها ، الذى يناهز ١١٠٠ كم ، خط فلكى يتبع خط طول ٢٥ شرقا ، ولئن كان هذا يصمها بالاصطناعية عموما فانها فى النهاية انما تجرى وسط صحراء مطلقة من اشد صحارى العالم جفافا ووحشة ووحشية . ولهذا فرغم انها لم تتحدد الا بعد مشكلات سياسية معقدة ممطوطة ، فانها لم تكن تمثل ولا تثير – او هكذا كان الظن – مشاكل على اى مستوى ، الى ان ثبت اخيرا عكس ذلك ، تماما كما فى حالة الحدود الجنوبية .

فالحدود مع ليبيا تحددت فى ١٩٢٥ بعد نزاعات ومساومات مطولة بين مصر وبريطانيا في جانب وتركيا وايطاليا فى الجانب الاخر ، فلقد حاولت كل من تركيا وايطاليا علي الترتيب دفع الخط شرقا ليبدأ من رأس علم الروم (اى عند مرسى مطروح) الى سيوة وبهذا تفقد مصر «الزجاجة» ولايبقى لها منها الا «عنقها» فتحرم

(١) حمدان ، دراسات فى العالم العربى، ص ٩٣ – ٩٤، الجمهورية العربية الليبية، دراسة في الجغرافيا السياسية، القاهرة، ١٩٧٣، ص ٨٧ – ٩٠.

من كل عمق استراتيچى . هذا بينما كانت مصر وبريطانيا تطالبان بأن يبدأ الخط عند رأس الملح (وبذلك ينقل البردية الى مصر) الى ان ينتهى عند الجغبوب ، وفيما عدا هذا ، فلقد كانت بريطانيا تحاول ان تدفع بخط الحدود غـربا ليتبع خط طول ٢٤ْ بدلا من ٢٥ْ . بينما كانت تركيا ثم ايطاليا تحاولان العكس .

واذا كان الحد التاريخى هنا غير واضح أصلا ومذبذبا باستمرار ، فان الحد الحالى الذى انتهت اليه اتفاقية ١٩٢٥، انما يمثل فى الواقع النتيجة النهائية لصراع قوة البحر وقوة البر ، قوة البحر بريطانيا وقوة البر ايطاليا . ذلك انه تقرر بحيث تكون الجغبوب لليبيا وسيوة لمصر مقابل ظهير برى للسلوم ، وبذلك تكون الاولى من الناحية العملية نقطة احتشاد لقوة ايطاليا البرية، بينما تقدم السلوم قاعدة لقوة بريطانيا البحرية . وبذلك أيضا تكون مصر قد فقدت الجغبوب التى كانت تتبعها باستمرار ، والتى ان لم يكن ضياعها يهدد مصر ككل فانه يهدد سيوة والساحل الشمالى الغربى على الاقل وقد ارغمت بريطانيا مصر على هذا التنازل لليبيا ، مثلما ارغمتها من قبل على قبول الحدود المزدوجة مع السودان ، وذلك لكى تشترى رضا ايطاليا التى كان الاستعمار العجوز العتيق قد بدأ يخشاها كاستعمار شاب فتى .

عن الخط نفسه ، فان الحدود الغربية تنقسم الى قطاعين متميزين وغير متكافئين طولا : قطاع متعرج فى الشمال ، وآخر خطى فلكى فى الجنوب . فالأول ، وطوله ٢٩٠ كم ، يأخذ شكل رقم ٤ شديد الانفراج ، ويمتد من نقطة تقع غرب السلوم المصرية وشرق البردية الليبية ، وينتهى عند التقاء خط عرض سيوة بخط طول ٢٥ْ ، تاركا واحة الجغبوب لليبيا وواحة سيوة لمصر .

واذا كان هذا يشطر حوضا طبيعيا واحدا اساسا ، هو ايضا وحدة اقتصادية متكاملة تقليديا ، وكتلة بشرية وحضارية وثقافية بربرية واحدة ، اى باختصار بفصل «توأمين سياميين» جغرافيا ، فانه كذلك يمزق الهضبة الشمالية التى تنحصر بينه وبين البحر، هضبة مرمريكا - مريوط التى تمتد من برقة حتى مشارف الاسكندرية ، كما ينصف القبائل الرعوية التى تترامى فوقها وهى بدو اولاد على ، ولهذا كله فرغم ان قطاع الحدود الشمالى هذا متعرج ، فلا يعنى ذلك انه حد طبيعى، بل هو اصطناعى الى مدى بعيد ، ومن هنا استدعى تنظيما خاصا للقبائل والمراعى وتحركات القطعان والسكان ، تنظيما يكاد يتجاهله من الناحية العملية ويوشك أن يدينه من الناحية العلمية .

على أن القطاع برمته انما يستمد خطره من الناحية الاستراتيچية ، فكما أنه المدخل الشرقى لليبيا ، فانه المدخل الغربى لمصر ، واذا كان مفتاحه الحرج يقع

بعيدا داخل الجانب المصرى ، فان امتداده الليبى يمثل وحدة استراتيچية متصلة كما تشهد الحرب الثانية بصفة خاصة ، ومن الناحية الطبيعية ، ينقسم القطاع الى ثلاثة اقسام فيزيوغرافية من الشمال الى الجنوب : شريط السهل الساحلى ، نطاق الهضبة الجيرية ، خط المنخفض الواحى وكل منها يمثل خط اقتراب حربيا هاما ، ولكن الأول أهمها لسهولته ، بينما أن آخرها أقلها أهمية لرخاوة ارضه ، فى حين لم تعد وعورة الثانى عقبة للحركة الميكانيكية .

اذ ننتقل من القطاع الشمالى الى الجنوبى نجد امامنا خطا بسيطا مستقيما يمتد مع خط طول ٢٥ْ شرقا لمسافة ٨٠٤ كم حتى نقطة السودان الثلاثية على خط عرض ٢٢ْ شمالا عند جبل العوينات ، والعوينات بارتفاعه كجبل شاهق وكعلم مفرد شاخص فوق مستوى افق الهضبة ، وبموقعه الدقيق عند مفرق او ملتقى الحدود الغربية والجنوبية ، يبدو حرفيا كحجر الزاوية الذى أرسته يد الطبيعة ليكون مركز انطلاق احداثى حدود مصر فى هذا الجزء القصى النائى والخاوى من تخومها القارية فى الصحراء الافريقية الكبرى ، والخط كله يمر فى فراغ بشرى مطلق ، فلاخطر له ولا منه ، انه حدود ميتة ، وفضلا عن ذلك فهو مانع طبيعى لا نظير له ، اذينقسم من الناحية الطبيعية الى قطاعين : صحراء رملية من الغرود فى الجزء الشمالى والأكبر منه ثم صحراء صخرية وحصوية من الحمد والرق فى الجزء الجنوبى والاصغر .

فالأول هو بحر الرمال العظيم ، أعظم منطقة غرود فى العالم تقريبا ، ان وقع معظمه داخل الجانب المصرى ، فان معظم اطرافه تمتطى الحدود على الجانبين ، فضلا عن ان امتداده العرق الكبير يقع على الجانب الليبى ، والبحر كله غير منفذ للجيوش البرية مطلقا ، فلا يمكن لأى قوة اختراقه ، اما القطاع الثانى فمنطقة صخرية فسيحة تتداخل فيها الكتل الجرانيتية بالمسطحات الحصوية ، كما تعلوها هنا وهناك كثبان الرمال والعزوق ، وتتمثل فى هضبة الجلف الكبير على الجانب المصرى وسرير الكفرة وسارة على الجانب الليبى والمنطقة ان مكنت للحركة الميكانيكية الا ان بعدها السحيق عن مراكز العمران لايجعلها مدخلا او حتى بابا خلفيا (١) .

ولقد كانت الحدود المصرية – الليبية تقليديا نموذجا لحسن الجوار بين الاشقاء وللتنسيق السلمى الهادىء للمصالح الرعوية والقبلية على جانبيها حيث تترامى قبائل

(1) R.F. Peel; A"Libya : some notes on the geographical background of the present operations", S.g M., Feb. 1941, P. 18-22

اولاد على من مشارف غرب الدلتا حتى اقدام هضبة برقة ، بل لقد اتخذ هذا النطاق برمته كتجربة رائدة فى عملية الدمج القومى داخل اتحاد الجمهوريات العربية ليكون نواة للوحدة الشاملة فيما بعد ، ولكن يبدو ان التجربة اذا كانت قد فشلت كنموذج ، فقد نجحت فى ان تلهب خيال الاطماع الاقليمية العابثة وغير المسئولة

ففى السنوات الاخيرة ، وكما شهدت الحدود الجنوبية فى الستينيات ، تحولت الحدود الغربية من خط سياسى خامد هادئ الى مشكلة حادة ملتهبة ، فكما فعل مثيله السابق فى السودان ، افتعل النظام الانقلابى العسكرى فى ليبيا «الجماهيريات» احتكاكات وأثار تحرشات على القطاع الساحلى من الحدود كشفت عن مطامع وادعاءات اقليمية سافرة ومعلنة فى صميم واعماق التراب المصرى ، فلقد اتضح ان مانسميه فى مصر «الصحراء الغربية» يسميه البعض (او احدهم) فى ليبيا «بالصحراء الشرقية» (ص . ش) ، وما نعتبره نحن محافظة الشمال الغربى او مطروح يدعونه محافظة بنغازى ! والطريف ان هذه الاطماع تصل الى مداخل الاسكندرية ذاتها وحواف البحيرة بعدها ؛ والاكثر طرافة ان النظام الليبى الحاكم اعلن انه لن يتورع عن استخدام كل الطرق لتحرير هذه الارض السليبة المغتصبة (كذا ؟) وقد تطور الامر بالفعل الى حد المناوشات العسكرية ثم الصدامات المسلحة .

علام تؤسس التوسعية الليبية المحدثة دعواها العدوانية هذه ؟أولا على اساس ان قبائل بدو اولاد على الرعوية فى مصر ان هى الا امتداد لجسمهم الاكبر وابناء عمومتهم فى برقة ولكن هذا خطأ من أوهام العوام يسقطه العلم تماما وبسهولة تامة، فاولاد على ليست قبيلة ليبية ، وانما هى كما رأينا قبيلة عربية الأصل والمصدر ، قدمت فى العصور الوسطى واستقرت على امتداد المنطقة . ثانيا ، وكأمر واقع ، لايخفى أن ليبيا الجماهيريات ، المتخمة بتروليا ، تشرع ثروتها الطارئة وفارق الرفاهية الحاد بين شطرى القبيلة عبر الحدود كاغراء مادى تلوح به وكطعم تلقيه لتخرب ولاء الجانب المصرى وتستدرجه خارج الحدود . وهى لعبة خاسرة كما هى غير كريمة . فمصر لا تعرف ولم تعرف قط لقبائل حدودها سواء شمالا أو جنوبا ولاء مزدوجا ولا ولاء خارج الحدود . وبالفعل فلقد أعلنت قبائل الساحل ولاءها المطلق للوطن الأب مصر .

وأخيرا ، وفى النهاية ، لن نضيف أن الأرض السليبة هنا ، إن كان ولابد ، إنما هى الأرض المصرية ، الجغبوب ، وذلك ايضا دون ان نذكر أن تبعية الأرض خارج الحدود هنا إنما كانت دائما للجانب المصرى حيث كان الاقليم السياسى المصرى يشمل تقليديا كل برقة حتى الخليج، خليج سيرت . يكفى فقط أن نقول إن مثل هذا

النوع من العلاقات المؤسفة والادعاءات الاقليمية التوسعية لا مكان له ببساطة بين الأشقاء ولا محل له من العروبة أو الإعراب .

ومن جانبنا ، فان الرد العملى هو المبادرة بملء الفراغ البشرى الذى يثير الشهية ثم تلطيف أو نسخ الانحدار المادى الذى يثير الغواية ، وذلك بمشاريع التنمية الاقتصادية المكثفة والتوطين والاستصلاح والاستزراع ونقل الكثافة المصرية الثقيلة من الوادى إلى الساحل . وقد بدأ هذا لحسن الحظ ويكل الوعى فعلا كجزء من الخطة الوطنية الشاملة لتخفيف الضغط السكانى فى الوادى وتعمير الصحارى. كذلك لا ننسى - بالمناسبة - أن نتحفظ ، جغرافيين خاصة ومصريين عامة ، إزاء تسمية الصحراء الليبية بل ونسقطها تماما (وكذلك الصحراء العربية) التى أشاعها الاستعمار ، وأن نحل محلها دائما تسمية الصحراء الغربية (والشرقية) ، فهى أدق وأصح عمليا وجغرافيا وآمن وأسلم سياسيا ووطنيا .

الحدود الشرقية (١)

رغم أن هذه هى أقصر حدود مصر - ٢٠٠ كم ونيف فقط - فانها بلا تردد أخطرها خارج كل حدود . مصدر هذه الخطورة بالطبع أنها حدود بوابة مصر الأولى ومدخلها الشرقى الحى المفعم بالأخطار والمتضاغط بالغزوات والموجات البشرية ونعنى بذلك سيناء . ولعل هذا أن يفسر لماذا كانت هذه الحدود هى الوحيدة التى تم تخطيطها تحت تهديد السلاح مباشرة حين تصادمت تركيا وبريطانيا صداما مسلحا وجها لوجه حول الحدود ، وذلك فى حادثة طابا الشهيرة سنة ١٩٠٦ التى لم يحسمها سوى ظهور الأسطول البريطانى فى مياه المنطقة .

فكما رأينا كانت سياسة تركيا طوال القرن الـ١٩ هى تقليص رقعة مصر فى سيناء ومحاولة دفع خط الحدود إلى أقصى حد ممكن داخلها . وفى المحادثات التى تم بها تحديد الحدود بين القوتين المستعمرتين فى ذلك العام عادت تركيا فى مساومات لا تنتهى فاقترحت عديدا من الخطوط : بين رفح ورأس محمد مرة ، وبين رفح والسويس مرة أخرى ، وبين رفح والسويس والعقبة مرة ثالثة ، إلى أن سلمت راغمة بخط رفح - العقبة فى النهاية (٢) .

يبدأ الخط من طابا قرب رأس خليج العقبة ، ثم يتجه كقاطع نحو الشمال

---

(١) حمدان، دراسات فى العالم العربى، ص ٩٢.

(٢) عباس عمار، المدخل الشرقي لمصر، القاهرة، ١٩٤٦، ص ١٩٧ - ٢٠١.

الغربى حتى رفح حيث يفصل بين رفح المصرية غربا ورفح الفلسطينية شرقا . الخط مستقيم أغلبه ، ولو أنه لايخلو من التعرج الطفيف ، كما يتوسطه تقريبا نتوء خفيف سالب فى منطقة جبل عنيجة وعين جديرات . هى إذن فى معظمها حدود فيزيوغرافية وطبوغرافية أكثر منها فلكية هندسية ، على عكس بقية حدود مصر . والحق أنها فى مجموعها أدنى وأجدر على الأصح أن تشبه بالقطاعات الساحلية وحدها فقط من تلك الحدود دون بقية قطاعاتها . والخط يتعامد على محور الهضبة ويمزق أوديتها وقبائلها الرحل ، مما اقتضى الاتفاق على وضع خاص لحركاتها ومراعيها وملكياتها تتجاهل الحد السياسى .

تقليديا ، كانت أخطر قطاعات الخط هى نهايته عند رأس العقبة ، ففى نصف دائرة صغيرة جدا تتقارب ، وإن لم تتقابل ، حدود أربع دول هى مصر ففلسطين فالأردن فالسعودية . وهذه الأهمية الاستراتيچية الواضحة هى التى جعلت بريطانيا من قبل تنتزع العقبة من السعودية لحساب الأردن ليجد مخرجا إلى البحر . على أن الخطورة والحساسية الفائقة للخط إنما برزت وتضاعفت منذ قيام إسرائيل ، التى إن كان الحد الأقصى لأطماعها الاقليمية هنا هو سيناء فان الحد الأدنى هو أن تدفع بالحدود عدة كيلو مترات غربا إلى خط يقع غرب رفح – إيلات – شرم الشيخ . ولئن كان العدو الاسرائيلى قد فشل فى كلا الهدفين ، فانه إلى اليوم مازال بطريقة أو بأخرى يحاول العبث بخط الحدود الدولى فى التواء واضح ، ولكن هيهات لاجدوى ومن الناحية الأخرى ، فانه لا أمن ولا أمان لحدودنا الشرقية حقا وصدقا إلا بازالة الوجود الإسرائيلى الغاصب من كل أرض فلسطين الجارة العربية الطبيعية الشقيقة.

الوحدة الوطنية

بمنتهى التركيز والتحديد ، إن تكن الوحدة الطبيعية أخص خصائص الوطن السياسى المصرى كقطعة من الأرض ، فان الوحدة الوطنية هى بلا ريب أبرز ملامح المجتمع السياسى الذى احتواه ذلك الوطن عبر العصور كقطعة من البشرية . ومن جماع ومجموع هاتين الخاصيتين بالدقة والضبط ، الوحدة الطبيعية والوحدة الوطنية ، جاءت وحدة مصر السياسية بلا زيادة ولا نقصان . فمن الوحدة الإثنية ، إلى الوحدة الدينية ، إلى الوحدة اللغوية ، إلى الوحدة السيكولوچية – على هذا الترتيب نصل إلى متوالية تصاعدية أساسية ، وإلى هذه المتوالية جاء تطور الوحدة الوطنية .

والوحدات الثلاث الأخيرة مفهوم أمرها . فبغير الوحدة اللغوية لا وحدة الشعب

فى الحقيقة، إنها وحدة الفكر . وبغير الوحدة الدينية قد تقاسى وحدة الشعب كثيرا، إنها وحدة القلب . والاثنتان معا تؤلفان الوحدة الثقافية التى هى تراث التراب الوطنى وطابع الأمة المميز . وكلها معا تصنع الوحدة السيكولوچية ، وحدة المزاج والطبع والنفسية والعقلية والسلوك والعادات وطريقة الحياة ... إلخ ، وهى وحدة ليست بالأقل خطرا من أخواتها وإن كانت المحصلة النهائية لها ، فانما هى فى واقع الأمر الوحدة الوطنية كلها فى التطبيق والممارسة المباشرة والحياة اليومية أكثر حتى مما هى البعد الرابع من أبعادها .

غير أن للبعد الأول من الرباعية وضعا خاصا أو مختلفا. فالوحدة الاثنية أو الجنسية ، أى وحدة الدم والأصل ، لاتعد فى نظر الكثيرين شرطا أساسيا أو حتميا لوجدة الشعب أو للدولة السياسية ، بل إن اشتراطها قد لا يرادف أو يخلق إلا الدولة العنصرية بكل شرورها وخطاياها ، وإن كان من المسلم به من الناحية الأخرى أن الفروق الحادة فى العنصر داخل الدولة قد تسبب مشكلات سياسية أكثر حدة ومع هذا وذاك ، فان مصر تملك من الوحدة الإثنية أقصى درجة يمكن أن تحوزها أو تحرزها دولة فى مثل مساحتها وعددها ، وذلك دون سعى منها ودون أدنى شبهة من عنصرية ، فلقد كانت دائما مجتمعا سياسيا مفتوحا متفتحا لم يعرف كراهية الأجانب xenophobia ولا عرف التعصب العرقى أو الحاجز اللونى . ولعل مصر من البلاد المعدودة التى تمثل خير تمثيل تلك المقولة الأساسية فى الجغرافيا السياسية من أن المواطنين فى التحليل الأخير هم كل أولئك الذين يظلهم الوطن واندمجوا فيه وأقاموا به بصفة دائمة ، وأن وحدة الأمة إنما هى وحدة الوطن فى نهاية المطاف . ومن ثم فان الوحدة الإثنية تلك إنما هى ميزة إضافية وبعد ثالث يدعم الوحدة الوطنية ويقوى النسيج السياسى للشعب وللدولة حيث يعنى المزيد من التجانس البشرى الأساسى .

فى ضوء هذه الصورة ، فلا شئ يقينا أدعى إلى الدهشة ولا أبعد عن الحقيقة العلمية من محاولة الاستعمار قديما - كرومر مثلا - تصوير مصر الحديثة كمجموعة من الأخلاط والمجموعات الجنسية المتباينة من مسلمين وأوروبيين وآسيويين وإفريقيين ، تبدو بها كمصر «الدولية أو الكوزموبوليتانية العالمية » أكثر منها كأمة موحدة أو كوحدة سياسية واحدة . فمصر ، يقول هو أولا ، « بلد غير محدد الحدود » ، و« المصريون ليسوا أمة أو شعبا ، وإنما تجمع عشوائى من عدد معين من العناصر المتباينة والخليطة المهجنة » (١) .

---

(1) Cromer, Modern Egypt.

فبغض النظر عن منطق التبرير الاستعمارى المكشوف ومبرر هذا الادعاء المحسوب وهو سلب الاستقلال السياسى ، فان السخرية هنا هى أن من أصعب الصعب أن نجد شعبا أكثر تجانسا ووحدة فى الأصول الجنسية والتكوين البشرى وأقرب إلى فكرة الأمة المثالية من مصر بالذات والتحديد كما رأينا وكما يعرف كل علماء الأجناس والسياسة . وحسبنا ردا على كرومر ما يقرره أجنبى معاصر ، فان بيملين ، من أن « هناك إذن أمة مصرية ، لها وعى بقوميتها....» (١) .

كلا ، لم تكن مصر السياسية أو غير السياسية « أمة الأمم » قط ، وإن كانت « أم الأمم » بالفعل ، لم تكن « عصبة أمم » ، وإنما كانت بسبقها وأصالتها « عاصمة الأمم » إن صح التعبير . وبصيغة أخرى ، لم تكن مصر « بابل » أخرى فى أى معنى أو شعبا هجينا مخلطا ، ولا كان المصريون فى مصر « أقلية » قط كما يحاول البعض أن يجعلهم أو يصورهم بين تلك الأخلاط والأمشاج التى يتوهمونها أو يؤلفونها من شظايا الأمم والشعوب المختلفة التى انصبت أو انصهرت فيها ، وإنما العكس تماما هو الصحيح : كانت تلك الشظايا الدخيلة هى الأقلية القليلة أبدا ، والمصريون هم السواد الأعظم والأغلبية الساحقة فى مصر دائما .

حقا لقد كانت « مصر وطن من لا وطن له » (٢) . بمعنى أنها قبلة اللاجئين وبلد مضياف وشعب لا يعرف كراهية الأجانب من حيث هم ، ولكن ما أبعد هذه المقولة عن مقولة الاستعمار الزائفة . بالمثل ، فاذا كانت بولندا ، التى قاومت بكل إصرار وضراوة عوامل التقسيم بل والانقراض كدولة عبر عدة قرون ، توصف بأنها « أمة الأمم nation of nations » (٣)، ففى مثل هذا المعنى وحده وبمثل تلك الصفة ، بل وبقوة أكبر بلا حدود ، يجوز أن توصف مصر التى قاومت عوامل الفناء ونجحت فى البقاء آلاف السنين . أما إذا كان المقصود بهذه المقولة أو تلك هو دعوى الاستعمار الجهول ، فليس أبعد منها عن مصر ولا أبعد من الاثنتين عن الحقيقة . ولنا أن نمضى باطمئنان إلى تحليل أبعاد وحدتنا الوطنية القوية السوية دون احتفال أو اعتداد بمقولات الاستعمار أو تقولاته .

الوحدة اللغوية

معا لا تزيد الأقليات اللغوية والدينية اليوم فى مصر عن المليونين ونصف المليون

---

(1) P. Van Bemmelen, L'Egypte et :'Europe, Leiden, 1881, vol, I, P . 26-27

(٢) نعمات فؤاد، أعيدوا كتابة التاريخ ، ص ٣٢ .

(3) Goblet, P. 107...

من ٣٨,٢ مليون ، أى بنسبة ٦,٥٪ فقط من مجموع الأمة ، أو قل بالأرقام المستديرة ٣ ملايين من ٤٣ مليونا بنسبة ٧٪ (١٩٧٦) . فاذا عرفنا أن الدولة التى لاتتجاوز فيها الأقليات نسبة ٢٠٪ تعد فى عرف الجغرافيا السياسية دولة سليمة چيوبوليتيكيا متجانسة متماسكة وطنيا (١) ، أدركنا مدى قوة الوحدة الثقافية فالوطنية فى مصر حتى من الناحية العددية البحتة وحدها وبدون الاستدراكات والتحفظات النوعية الواجبة فى حالتنا .

فاذا بدأنا بالجانب اللغوى فسنجد تجانسا كاملا كأكمل ما فى العالم العربى ، بل هو مطلق فى الواقع . فرغم بعض الجيوب المحلية من غير العربية والتى لا وزن لها عدديا أو سياسيا من الناحية العملية ، فان مصر لا تعرف الأقليات اللغوية على الاطلاق ، فحتى تلك الجيوب تجمع بينها أى العربية وبين لغاتها الخاصة . ولا داعى لأن نكرر المقارنة بالمغرب أو السودان أو العراق ... إلخ ، فضلا عن الدول المتعددة اللغات خارج الوطن العربى .

وفضلا عن وحدة اللغة ، تمتاز مصر أيضا بوحدة اللهجة . وقد تبدو هذه اعتبارا ثانويا للغاية من الناحية النظرية ، ولكنها مع ذلك لا تخلو من أهمية عملية . فرغم وجود عدد من اللهجات الاقليمية كما فى برارى الدلتا ومدن السواحل والصعيد والواحات ... إلخ ، فانها أدخل فى العالم الفلكلور منها فى عالم السياسة ، وقد بدأت اللهجة القاهرية تغزوها وتزيغها بالتدريج لتصبح اللهجة الوطنية العامة . والأهم من ذلك أنها لا تقارن قط بما يعرفه كثير من البلاد العربية الأخرى حيث قد تتعدد وتتعقد وتتباعد اللهجات بدرجة ملحوظة ، مثلا فى الشام حيث تكاد تكون لكل قرية لهجتها أو طريقتها الخاصة فى الكلام (٢) .

كذلك فان مصر لا تعرف شيئا كاللهجات الطبقية أو حاجزا كحاجز ما يسمى « h,p» الذى تعرفه وتعانى منه بريطانيا مثلا . وعموما فان الذى يعرف انجلترا والانجليزية جيدا يعرف إلى أى مدى تتباين اللهجات المحلية والاقليمية ، فضلا عن الاجتماعية والطبقية ، أحيانا بصورة صادمة ، وهى ظاهرة لا تقارن قط بما فى مصر . ولقد نقترب من الصورة أكثر ومن النسب الصحيحة إذا قلنا إن فروق اللهجات داخل انجلترا إنما تعادل فروق اللهجات لا داخل مصر ولكن بين العرب عموما .

---

(1) S. Van Valkenburg, Elements of political geography, London, 1940, P. 282..
(2) Ch. Issawi, P. 4.

أما ما يمكن أن يسمى تجاوزا بالأقليات اللغوية فلا يعدو منطقتين – كدت أقول نقطتين – أو ثلاثا : إسفين النوبة ، جيب البشارية البداويت ، وواحة سيوة البربرية والملاحظ أنها جميعا وإن مثلت جيوبا محلية واضحة ، إلا أنها كأقليات لغوية تقع على أقصى هوامش المعمور والرقعة السياسية ، فى أبعد مدى عن المدخل الأول للعروبة . وأهم من ذلك الوزن ، فعددهم ليس بالكبير ، النوبيون نحو ١٠٠ ألف تقليديا ، وسيوة بضعة أو عدة آلاف ، والكل لا يجاوز المائة ألف إلا بالكاد أى أقل من مدينة مصرية متوسطة إلى صغيرة الحجم ، أو نحو جزء من ٤٠٠ جزء من مجموع السكان . إنها إذن ليست حتى « متاحف » لغوية وإنما « حفريات » لغوية بالأحرى .

وحتى بعد هذا فمن الخطأ اعتبارهم أقلية بالمعنى المفهوم ، فهم ليسوا أكثر من « قبيلة » متميزة نوعا فى الجسم الكبير . وإذا كانت لهم لغة خاصة فهى لسان داخلى يجمعون بينه وبين العربية ، فهم مزدوجو اللسان جميعا ، بينما استعارت النوبية من العربية ثلث مفرداتها ، كل ذلك كخطوة لاشك فى سبيل التعريب المطلق . وسيلاحظ أنه منذ مشاريع الرى فى خزان أسوان ، وبصفة أخص فى السد العالى ، حدثت عملية انتشار وانصهار للنوبيين فى تضاعيف السكان بحيث نرى تركزهم كجماعة محلية آخذا فى الذوبان ، وعملية تمام تمصيرهم آخذة فى التسارع . وبالمثل فان مصير البشارية هو كمصير إخوتهم العبابدة من قبل ، التمصير والتعريب الكاملين.

والواقع أن بقاء هذه الجيوب الثانوية على أطراف المعمور المصرى حتى قلب العصر الحديث ليس إلا أحد النواتج الجانبية لعصور التخلف الماضية ، تخلف المواصلات وغياب التنمية واستمرار العزلة ... إلخ . أما الآن ، وخاصة مع طفرة مشاريع التنمية الحديثة والتحديث والتعليم ووسائل المواصلات المكانية واللامكانية ، أى كل مركب الحضارة الجديدة المعاصرة ، فان هذه الأقليات قد ختم على مصيرها، فهى محكوم عليها بالذوبان التام فى كتلة الجسم الوطنى الكبير إن عاجلا أو آجلا.

الوحدة الدينية

الحجم والتطور

كانت الأقلية القبطية فى مصر دائما ثابتة النسبة تقريبا ، كما كانت محدودة الحجم عموما ، كانت أقلية ضئيلة mini - minority إن صح التعبير ، مثلما كانت بتعبير ويكين أقلية وحيدة أو متوحدة لا أقارب أو امتدادات لها فى الخارج

غالبا minority lonely (١) . ففى أيام الحملة الفرنسية قدر عددها بنحو ١٥٠ ألفا (٢) ، وهذا من مجموع السكان البالغ حينئذ نحو ٢,٥ مليون يعادل نحو ٦٪ بالتقريب . وفى ١٨٦٨ قدر مرى Murray عددالأقباط فى القاهرة وحدها بنحو ٦٠,٠٠٠ ، فى وقت لم يزد تعداد العاصمة كلها عن ٢٤٠,٠٠٠ ، أى بنسبة الربع ، وهى نسبة « لا تكاد تصدق » كما يعلق بيرت (٣) ، ولذا فهو تقدير خاطئ مبالغ فيه بوضوح . وفى ١٨٧٧ قدر عدد الأقباط بنحو ٥٠٠,٠٠٠ (٤) ، أى أكثر من ثلاثة أمثاله أيام الحملة . ولعل هذا التقدير بعيد عن الدقة هو الآخر ، بدليل أن عددهم فى تعداد ١٩٠٧ مثلا بلغ ٧٠٦,٣٠٠ فقط

ومنذ أن انتظمت التعدادات العشرية ، تبدو نسبة المسيحيين فى مصر وقد ارتفعت باطراد حتى الأربعينيات ثم أخذت تنخفض لتستقر الآن على ما كانت عليه تقريبا أيام الحملة . ولكن نسبة المسيحيين فى هذه الحالة إنما تشمل إلى جانب الأقباط الوطنيين قطاعا هاما من الجاليات الأوروبية المسيحية التى كانت مقيمة فى مصر والتى زاد عددها كثيرا خلال تلك المرحلة ثم أخذت تنخفض حتى صفيت تقريبا فى السنوات الأخيرة . مثلا فى ١٩١٧ بلغت نسبة الأقباط ٨١,٤٪ فقط من جملة المسيحيين فى مصر ، فى حين أنهم اليوم يمثلون السواد الأعظم بينهم .

لهذا فان تطور نسبة المسيحيين فى مصر فى العقود الأخيرة إنما يعكس فى الدرجة الأولى نسبة تلك الجاليات الأوروبية ، وعلينا لذلك أن نميز بين نسبة المسيحيين عموما ونسبة الأقباط على حدة . فكما يوضح الجدول الآتى (٥) ، ارتفعت نسبة المسيحيين ككل من ٦,٨٧٪ فى ١٩٠٧إلى ٨,٣٣٪ فى ١٩٢٧ ثم من هذه القمة عادت فانخفضت حتى بلغت أدناها أخيرا وهو نحو ٦,٣٢ ٪ فى ١٩٧٦ . وهذا الهبوط الأخير هو أساسا نتيجة للخروج الأوروبى .

---

(1) Edward Wakin, A lonely minority, Lond , 1961,.
(2) Issawi, P. 16.
(3) N.C Burt, The Far East or letters from Egypt, Palestine& other lands of the Orient, Cincinatti, 1868, P. 23
(4) J.C. McCoan, Egypt as it is, P. 23..

(٥) الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء ، نتائج تعداد ١٩٧٦.

السنة	عدد المسيحيين	النسبة المئوية
١٩٠٧	٨٨٢,٠٠٠	٧,٨٧
١٩١٧	١,٠٢٦,٠٠٠	٨,٠٦
١٩٢٧	١,١٨٢,٠٠٠	٨,٣٣
١٩٣٧	١,٣٠٤,٠٠٠	٨,١٩
١٩٤٧	١,٥٠٢,٠٠٠	٧,٩١
١٩٦٠	١,٩٠٥,٠٠٠	٧,٣٣
١٩٦٦	٢,٠١٩,٠٠٠	٦,٧٤
١٩٧٦	٢,٣١٦,٠٠٠	٦,٣٢

أما نسبة الأقباط الوطنيين نفسها فلم تكد تتغير تغيرا محسوسا ، وهى أقرب عموما إلى الثبات . وهكذا ، وبخروج الجاليات الأوروبية ، عادت نسبة المسيحيين عموما فى مصر اليوم لتقترب من نسبة الأقباط وحدهم أيام الحملة من ناحية ، ومن ناحية أخرى أصبحت نسبة الأقباط ترادف عمليا نسبة المسيحيين بلا فارق هام ، أى عاد جسم السكان المسيحيين يقتصر كما كان تاريخيا على كتلة الأقباط الوطنيين وحدهم فى الأعم الأغلب . ويمكن القول الآن بأن واحدا من كل ١٥ إلى ١٦ مصريا هو من الأقباط . وبهذا أيضا فان الأقلية القبطية وإن كانت بتعدادها المطلق – مليونين وربع المليون تقريبا – تمثل أكبر جزيرة مسيحية فى أية دولة عربية بما فى ذلك لبنان ، فانها تبدو محدودة النسبة جدا بالمقارنة : أقل من ٦,٣٪ مقابل ١٦٪ فى سوريا ، وأقل نوعا من ٥٠٪ فى لبنان .

وفيما عدا هذا فان عدد الأقباط فى مصر بلغ ٧٠٧,٠٠٠فى ١٩٠٧ ، ثم ارتفع إلى ٨٣٥,٠٠٠ فى ١٩١٧ ، ثم سجل علامة المليون لأول مرة فى أواسط الثلاثينيات تقريبا حيث بلغوا ١,٠٨٥,٠٠٠ فى تعداد ١٩٣٧ بنسبة ٦,٨٪ من مجموع السكان وحوالى منتصف القرن يمكن القول إن الأقباط ، وقد ناهزوا علامة المليون ونصف المليون ، كانوا قد ضاعفوا عددهم أيام الحملة الفرنسية عشرة الأمثال ، وذلك يعنى خلال قرن ونصف قرن من الزمان . وبعد ذلك سجل عدد الأقباط علامة المليونين لأول مرة فى أواسط الستينيات ، حيث بلغوا ٢,٠٠٨,٠٠٠ فى ١٩٦٦ بنسبة ٦,٦٪ من مجموع السكان ، وهو ما يعنى أيضا أنهم قد تضاعفوا فى نحو ٤٠سنة منذ ١٩٣٧ . أما الآن ، إذ يناهز عددهم المليونين وربع المليون ، فانهم على سبيل التقريب يعادلون كأقلية بين السكان حجم الاسكندرية كتجمع بشرى فى هيكل مصر .

أخيرا ، ورغم ثبات نسبتهم الإحصائية ، فمن الثابت أن النسبة الفعلية تتناقص تناقصا طفيفا ولكنه مستمر مع الوقت ، وذلك بفعل ثلاثة عوامل : تفوق معدل مواليد المسلمين ، التحولات الدينية إلى الإسلام ، تفوق هجرة الأقباط إلى الخارج . فعن الأول ، كان المعدل فى ١٩٢٧ مثلا ٤٥ فى الألف عند المسلمين مقابل ٣٨ عند المسيحيين ، وفى ١٩٣٧ كان ٤٤ مقابل ٣٥ على الترتيب . ولما كان معدل المسيحيين حينئذ يشمل إلى جانب الأقباط الجالية الأوروبية الضخمة ، وكانت هذه تمتاز بمعدل مواليد شديد الانخفاض ، فقد يجوز أن نضع معدل مواليد الأقباط فى مرتبة وسط بين تلك الأرقام . وانخفاض الخصوبة القبطية عن المسلمة أو « تفاوت الخصوبة differential fertility » يرجع إلى أسباب تقليدية عديدة ربما كان منها غياب تعدد الزوجات وصعوبة الطلاق وبالمقابل انتشار تحديد الأسرة وعلى نطاق ضئيل وجود نظام الرهبنة ... إلخ

من الناحية الأخرى نجد معدل الوفيات ، وخاصة وفيات الأطفال ، أعلى بين المسلمين عنه بين المسيحيين بما فى ذلك الأقباط : ٢٦ فى الألف مقابل ٢١ فى ١٩٢٧ ، ٢٨ مقابل ٢٢ فى ١٩٣٧ على الترتيب . وبذلك كانت معدلات النمو بين المسلمين والمسيحيين ١٩ فى الألف مقابل ١٧ فى ١٩٢٧ ، ١٦ مقابل ١٣ فى ١٩٣٧ أى أن معدلات النمو بين المسلمين ، وإن كانت لاتتناسب تماما مع ارتفاع معدل مواليدهم ، فانها عموما أعلى منها بين المسيحيين بما فيهم الأقباط ، وذلك عكس ما يستنتج - خطأ أو سهوا لاشك - شارل عيسوى من الأرقام نفسها(١) . فاذا نحن استبعدنا كذلك من أرقام الوفيات والنمو أثر الجاليات الأوروبية الذى لاشك يخفضها بشدة ، برز اختلاف معدل النمو بين المسلمين والأقباط بصورة أوضح .

ثانيا ، عن التحولات الدينية التى تحدث سنويا إلى الإسلام ، يقول عيسوى « من المعروف أنه كل عام يتحول بضع مئات من الأقباط فى مصر العليا إلى الإسلام ، ومن المحتمل أن هذا يرجع ، على أية حال ، لا إلى الضغط الإدارى أو الاجتماعى وإنما إلى أن أنيميا الكنيسة القبطية قد حرمت القرويين من التعليم الدينى ، وأن كثيرا من الأقباط بالتالى لا يرون سببا لأن يستمروا فى الانتماء إلى طائفة تفرقهم عن جيرانهم دون أن تعطيهم أى شئ إيجابى فى المقابل » (٢) . والمعروف أيضا أن بعض حالات التحول إلى الإسلام على مختلف المستويات الاجتماعية والمناطق الجغرافية تحدث لأسباب جانبية أوغير مباشرة كالتخلص خاصة من قيود الطلاق الكنسية .... إلخ .

---

(1) P. 45..
(2) P. 162..

ثالثا ، وأخيرا ، هناك عامل « الهجرة المتفاوتة differential emigration » وهو عامل مستحدث للغاية ، ودوره – إذا استمر – مستقبلى أكثر مما ينتمى إلى ، أو ينطبق على ، الماضى . ذلك هو ما لوحظ فى السنوات الأخيرة ، منذ عرف المصريون الهجرة إلى الخارج والعالم الغربى وخاصة أمريكا الشمالية (كندا والولايات) ، من ارتفاع نسبة الأقباط ارتفاعا ملحوظا فى هذا التيار الذى يقتصر غالبا على المتعلمين تعليما عاليا أو شبه ذلك . ولعل بهذه الحقيقة يرتبط نشاط ودور رجال الكنيسة القبطية البارز فى دول المهجر . فاذا صح هذا الاتجاه فستكون الهجرة المصرية إلى العالم الجديد فى النصف الأخير من القرن العشرين قد كررت إلى حد أو آخر عنصر الانتخاب الدينى الذى عرفته الهجرة السورية واللبنانية الأكبر والأسبق بكثير إلى المهجر فى النصف الأول من القرن .

التوزيع الجغرافى

حين ننتقل من الوزن النسبى والتطور التاريخى لحجم الأقلية القبطية إلى التوزيع الجغرافى ، فان هناك عدة حقائق تبرز من الجدول الآتى لتوزيع المسيحيين فى المحافظات بحسب تعداد ١٩٧٦ ، مع ملاحظة الفارق الطفيف بين مضمون المسيحيين والأقباط . أهم تلك الحقائق ست هى : سكان مدن ، التركز العاصمى ، تفوق الصعيد عددا ، تفوق الصعيد كثافة ، تزايد الكثافة جنوبا ، الصعيد الأوسط قمة الكثافة .

المحافظة	عدد المسيحيين	النسبة المئوية
القاهرة	٥١٥,٠٠٠	١٠,١٣
الاسكندرية	١٥٦,٠٠٠	٦,٧٤
بورسعيد	١١,٠٠٠	٤,٢٤
الإسماعيلية	١٠,٠٠	٢,٧٨
السويس	٨,٠٠٠	٤,٣٧
دمياط	١,٠٠٠	٠,٢٥
الدقهلية	٣١,٠٠٠	١,١٤
الشرقية	٣٦,٠٠٠	١,٣٨
القليوبية	٤٦,٠٠٠	٢,٧٦
كفر الشيخ	٩,٠٠٠	٠,٦٧
الغربية	٤٣,٠٠٠	١,٨٨
المنوفية	٣٤,٠٠٠	١,٩٨

البحيرة	٣٨,٠٠٠	١.٤٧
الجيزة	٩٣,٠٠٠	٣.٨٣
بنى سويف	٦٣,٠٠٠	٥.٦٤
الفيوم	٤٣,٠٠٠	٣.٧٧
المنيا	٣٩٨,٠٠٠	١٩.٣٨
أسيوط	٣٣٩,٠٠٠	١٩.٩٩
سوهاج	٢٧٣,٠٠٠	١٤.١٦
قنا	١٢٩,٠٠٠	٧.٥٩
أسوان	٣٤,٠٠٠	٥.٥١

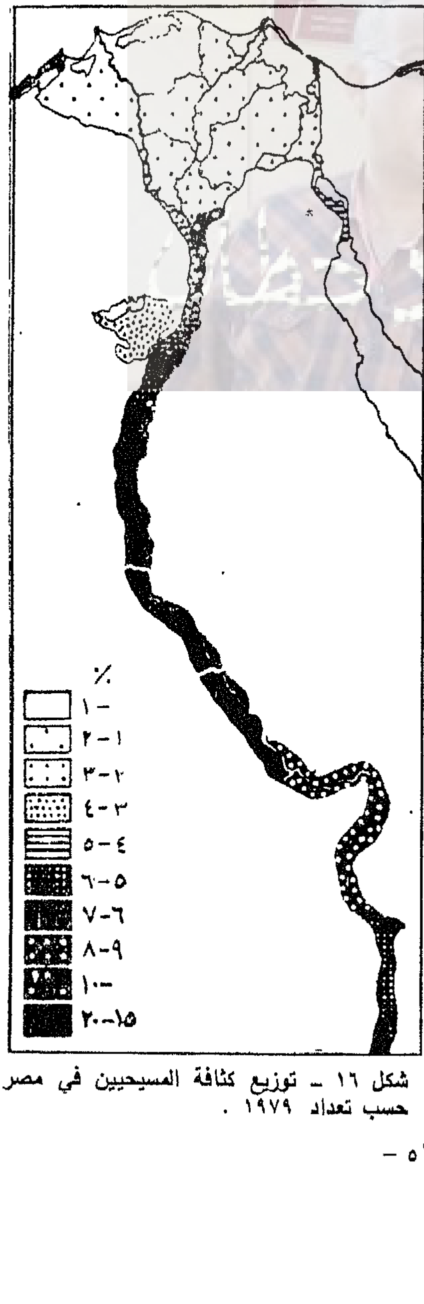
أولا ، سكان مدن . فمن حيث التوزيع الوظيفى ، يميل الأقباط إلى أن يكونوا سكان مدن الى حد بعيد . وهذا إتجاه تقليدى يسير مع اتجاههم السائد إلى الوظائف غير الزراعية كالتجارة والمهن الحرة والوظائف الكتابية والحكومية .. إلخ . فقد بلغ عدد المسيحيين فى محافظات المدن الحضرية الكبرى الخمس القاهرة والاسكندرية وبورسعيد والإسماعيلية والسويس نحو ٧٠٠ ألف ، أى بنسبة ٣٠٪ من مجموع المسيحيين فى القطر ، أو الثلث تقريبا . وهذا العدد يعادل أيضا نحو ٧٥٪ من جملة المسيحين فى كل الدلتا بما فى ذلك تلك المدن الخمس ، أى أن ثلاثة أرباع المسيحيين (أى عمليا الأقباط) فى الدلتا الكبرى هم سكان مدن . فاذا أضفنا إلى ذلك مجموعهم فى مدن سائر الأقاليم ، وهو نسبة عالية محليا ، فلعل نسبة سكان المدن العامة ترتفع بينهم إلى النصف على الأقل . وبالتالى فان الأقباط أكثر تمدنا من المسلمين

ثانيا ، التركز العاصمى . وتتركز أكبر كتلة من المسيحيين و / أو الأقباط فى مصر جميعا فى القاهرة التى تضم وحدها أكثر من نصف المليون ، تمثل نحو عشر سكان محافظة العاصمة نفسها ونحو ٢٢,٢٪ أى بين الخمس والربع من مجموع المسيحيين فى مصر . وتلى الاسكندرية بنحو ١٦٠ألفا تمثل أقل من ٦,٧٪ من سكان المدينة ونحو النسبة نفسها ٦,٧٪ من مجموع المسيحيين فى مصر . وبذلك أيضا تضم المدينتان العاصمتان نحو ٦٧١ ألفا أى ثلثى المليون ، تعادل ٢٨,٩٪ من مجموعهم الوطنى . أى أن أكثرمن ربع المسيحيين فى مصر جميعا يحتشد فى العاصمتين .

ثالثا ، تفوق الصعيد عددا ، فسواء ضمنا الدلتا محافظات المدن الحضرية الخمس الكبرى، العاصمتين ومدن القناة ، او قصرناها على بقية المحافظات الاقليمية ، فان الغلبة العددية هى للصعيد الى اقصى حد ، فمقابل ٢٤٩ر٠٠٠ فى محافظات الدلتا الاقليمية ، او ٩٤٠ر٠٠٠ فى كل الدلتا بما فى ذلك العاصمتان

ومدن القناة ، يستأثر الصعيد بنحو ١٫٣٧٢٫٠٠٠ نسمة ، اى ان المسيحيين يتوزعون بين الدلتا (الكبرى) والصعيد بنسبة ٤٠٪ . ٦٠٪ على الترتيب ، والواقع اننا اذا استبعدنا القاهرة من حساب الدلتا ، لما بقى لهذه الا ٤٢٥٫٠٠٠ مقابل ١٫٣٧٢٫٠٠٠ للصعيد ، اى تخرج الدلتا بنحو ٣٠٪ من الصعيد او يصبح الصعيد ثلاثة امثال الدلتا علي الاقل ، ذلك رغم ان مجموع سكان الدلتا بدون القاهرة يبلغ ١٨٫٦٦٧٫٠٠٠ ، مقابل ١٢٫٦٧٠٫٠٠٠ للصعيد .

معنى هذا ان الصعيد يضم نحو ٦٠٪ من مجموع المسيحيين فى مصر بينما لايزيد حجمه على ٣٣٪ من مجموع سكان مصر ، قل بالتقريب الشديد الثلثين مقابل الثلث على الترتيب . هذا فى حين لا تزيد نسبة الدلتا (بغير القاهرة) على ١٨٫٣٪ من مجموع المسيحيين فى مصر ، رغم ان الدلتا تعادل ٤٨٫٨٪ من مجموع سكان مصر، قل نحو الخمس مقابل النصف على الترتيب.



شكل ١٦ ـ توزيع كثافة المسيحيين في مصر حسب تعداد ١٩٧٩ .

رابعا ، تفوق الصعيد كثافة ، لما كان مجموع المسيحيين فى كل الدلتا بما فى ذلك القاهرة هو نحو ٩٤٠٫٠٠٠ ، وكان مجموع كل سكانها هو ٢٣٫٧٥١٫٠٠٠، فان نسبة المسيحيين بها تبلغ نحو ٤٪ فقط ، بل اذا نحن استبعدنا القاهرة من حساب الدلتا لانخفضت هذه النسبة الى اقل من ٢٫٣٪ اى ان معدل نسبة المسيحيين فى الدلتا ككل او فى كل محافظاتهاعلى حدة فيما عدا العاصمتين هو اقل من معدلهم الوطنى العام وهو ٦٫٣٪ .

على النقيض الصعيد فمجموع المسيحين به ١٫٣٧٢٫٠٠٠ من مجموع

سكانه العام البالغ ١٢٫٦٧٠٫٠٠٠ ، اى بنسبة ١٠٫٨٪ . اى ان متوسط كثافة المسيحيين فى الصعيد اعلى عموما من المتوسط الوطنى فى مصر عموما ، كما ان معظم محافظاته على حدة تفوقه قليلا او كثيرا، وبهذا ايضا تبلغ نسبة المسيحيين فى الصعيد ثلاثة امثالها فى الدلتا على الاقل .

اخيرا فبينما يوجد اثنان او اربعة من المسيحيين بين كل مائة مواطن فى الدلتا ، فان المسيحيين فى الصعيد يشكلون عشر سكانه مقابل تسعة الاعشار للمسلمين ، قل تقريبا بنفس نسبة مساحة السهل الفيضى به بين الضفتين الشرقية والغربية على الترتيب . فى هذه الحدود اذن كأقلية مطلقة دائما ، وعلى مستوى المقارنة داخل حدود هذه الاقلية نفسها ولكن ليس على مستوى الوطن ، يمكن القول ان الوجه القبلى هو الوجه القبطى .

خامسا ، تزايد الكثافة جنوبا ، اذا كان من الواضح ان كثافة المسيحيين تزداد من الشمال الى الجنوب على المستوى العام بين الدلتا والصعيد ، فان هذا يصدق ايضا على المستوى التفصيلى داخل كل منهما على حدة ، وبالتالى على سلوك او انحدار الكثافة فى مصر عموما ، فباستثناء المحافظات الحضرية التى تحف بأطراف الدلتا كمدن نقطية بحتة لها طبيعتها الخاصة ، نستطيع ان نلحظ فى الجدول اتجاها مطردا الى تزايد النسبة المئوية للمسيحيين فى محافظات الدلتا كلما اتجهنا من الشمال الى الجنوب داخل جسمها نفسه ، بالمثل فى الصعيد بوجه عام ، الا ان الكثافة تعود فى الجنوب الاقصى الى الانخفاض نسبيا ، فهى تزحف صعدا من الجيزة حتى تبلغ قمتها فى اسيوط، ثم تنخفض قليلا فى سوهاج ، ثم بسرعة وبشدة من قنا الى اسوان .

سادسا ، واخيرا ، الصعيد الاوسط قمة الكثافة ، فبينما تقل نسبة المسيحيين المئوية فى كل محافظات الدلتا وشمال الصعيد حتى بنى سويف عن المعدل الوطنى العام ، اذا بها ترتفع فجأة وبشدة فى الصعيد الاوسط ، أو بالدقة فى النصف الجنوبى من جذع الصعيد ابتداء من المنيا حتى سوهاج ، تهبط بعدها الى حوالى المتوسط الوطنى العام ، ففى كل من هذه المحافظات الثلاث يتراوح عدد المسيحيين بين اكثر من ثلث واكثر من ربع المليون بحيث يزيد أقلها على كل مجموع المسيحيين فى الدلتا باستثناء المدن الحضرية الخمس ، اما النسبة المئوية فيها فتتراوح بين حوالى ٢٠٪ ، ١٥ ٪ اى يشكل المسيحيون فيها بين خمس وسدس السكان بالتقريب ، اى اكثر من ثلاثة امثال الى ضعف المتوسط الوطنى العام .

وفى هذه الثلاثية تأتى المنيا فى الصدارة من حيث العدد المطلق ، بينما تتصدر

اسيوط فى الكثافة النسبية ، ولو ان الفارق طفيف فى الحالين ، وبهذا تضم المحافظات الثلاث فيما بينها وحدها مليون نسمة (١,٠١٠,٠٠٠) تمثل نحو ثلاثة ارباع المسيحيين فى الصعيد كله (٧٣,٥٪) ، او اقل من نصف مجموعهم الوطنى جميعا (٤٤٪) . هذا النطاق اذن هو مركز الثقل فى توزيع الاقلية المسيحية او المعقل الاساسى للاقلية القبطية .

وحدة الأصل

تلك هى خريطة المسيحية او جغرافية الاقباط فى مصر ، فماذا تعنى سياسيا من حيث النسيج والتماسك الچيوبوليتيكى والوحدة الوطنية والسياسية ؟ ابتداء . ان كثافة المسيحية تزداد كلما تعمقنا جنوبيا ، اى كلما بعدنا عن مدخل الاسلام من الشمال ، فهذا لا يعنى مطلقا ان الموجة العربية الاسلامية - اذا كان لنا ان نضع الحاضر فى اطار الخلفية التاريخية - قد ازاحت الاساس «القبطى» الى جيب الجنوب المغلق فى الصعيد ، وذلك كما حدث مثلا للفرشات الاساسية فى الشام او المغرب حيث التجأت الى المعاقل الجبلية والمرتفعات. فالانتشار العربى كان أشبه شىء بعملية الانتشار الغشائى الاسموزى : عالمية وسارية : عملية تغلل لا زحزحة، وتخلل لا ازاغة ، ولهذا فقد اثبتت الابحاث الانثروبولوچية الحديثة خطأ النظرية التى كانت ترى بين «الفلاحين والقبط» فارقا كالذى بين «العرب والبربر» فى المغرب : «رأى بعض المؤلفين أن بينهما نفس الاختلافات التى بين من يدعون بالعرب وبين البربر . ولكن علم الاجناس لم يؤيد هذا الرأى : فالاقباط والفلاحون يكادون يكونون شيئا واحدا» (١) وهكذا ، ميتة طبيعية لنظرية غير طبيعية .

والواقع ان الغريب فى هذه النظرية ليس سقوطها وانما اصلا قيامها ، ذلك لأن، وحدة الاصل بين المسلمين والاقباط ليست علميا الا تحصيل حاصل ومجرد بديهية انثروبولوچية ، ببساطة لأن تكوين مصر الجنسى سابق على تكوينها الدينى بنحو ٣٠٠٠ - ٤٠٠٠ سنة على الاقل فالأساس القاعدى لأنثروبولوچيتها أسبق كما رأينا من المسيحية بأكثر من ٣٢٠٠ سنة ، ومن الاسلام بأكثر من ٤٠٠٠ سنة ، على اقل تقدير ، او كما يضعها حزين بكل وضوح لأن «الطابع الجنسى العام للمصريين قد وجد واتخذ صورته المميزة قبل ان يكون هناك اقباط ومسلمون» .

وفى هذا ، بالمناسبة ، رد ضمنى وتوضيحى ايضا على النظرية الشائعة من ان

(1) Chantre, op. cit, P. 149, Vallois, op. cit, P. 39..

الأقباط أقرب الى تمثيل المصريين القدماء من المسلمين ، ولاشك ابتداء أن هذا صحيح (٢) - وانما بالنسبة الى جزء من المسلمين وليس كلهم ، فليس كل المسلمين بالضرورة قد داخلتهم دماء عربية او غير عربية ، فهؤلاء اذن لا يقلون قربا من المصريين القدماء عن الاقباط والأصح ايضا ان نقول عن معظم الاقباط لا كلهم ذلك لان الاقباط هم ايضا قد داخلتهم بعض مؤثرات خارجية ، وان تكن غير عربية او اسلامية بالطبع ، وذلك من خلال الزواج المختلط مع بعض العناصر والجاليات المسيحية اللفانتية والاوروبية .

بل ان المسلمين الذين انحدروا من الاصل المصرى الاول دون التأثر بالدم العربى هم ببساطة شديدة اضعاف اضعاف أولئك الذين تأثروا به ، وهم بالتالى عشرات اضعاف الاقباط انفسهم ، وهم من ثم ايضا ليسوا «دخلاء» على مصر فى اى معنى ولا هم اقل «مصرية» فى الاصل عن الاقباط - والا لكان معنى هذا ان الغالبية العظمى من المصريين «دخلاء» وهو توهم مختل على النقيض المطلق من الحقيقة العلمية التاريخية وانحراف منطقى على النقيض المطلق مع أوليات العقل .

بعبارة اخرى فان معظم المسلمين المصريين أو الكثير منهم اليوم انما هم معظم القبط المصريين أسلموا بالامس ، بمثل ما ان اقباط اليوم هم بقية قبط الامس الذين استمروا على عقيدتهم السابقة ، ومن هنا وحده ايضا قد نستطيع ان نتفهم ، ان لم نستطع ان نتقبل ، وجهة نظر البعض او تعبيرهم حين يقولون ان المصريين اما «قبط مسلمون» واما «قبط مسيحيون» ، يقصدون ان كلمة قبط انما هى تحريف او شكل آخر لكلمة «ايجبت» اى مصر ، اى مرادف لكلمة مصرى ، ولقد تكون هذه طريقة خاصة جدا للتعبير عن وحدة الاصل بين الطائفتين ، ولكن الجوهر فيها سليم عمليا ، وهو تلك الوحدة بعينها ، وعلى اية حال ، فقبل اخوة الدين ، والعقيدة وعوضا عنها ، هناك اخوة الوطن والعرق بين الطائفتين ، فالكل مصريون قبل الاديان وبعدها ، واذا صح التشبيه الشائع عن الزواج الطبيعى بين ارض مصر وفيضان النيل ، فان من الصحيح ايضا ان ثمرته هى المصريون جميعا ، فالنيل ابوهم ومصر امهم (١).

ولعل العقاد كان عالما باحثا قبل ان يكون اديبا متحمسا حين لخص الموقف كله فى قضية الوحدة الوطنية بقوله الجامع «ينقض التاريخ كل مايقال عن التفرقة بين عناصر الوطنية المصرية . فمن الحقائق الواضحة ان المسلمين والمسيحيين سواء

---

(1) Coon, P. 459..

(٢) نعمات فؤاد ، أعيدوا كتابة التاريخ ، ص ٨٤ .

فى تكوين السلالة القومية ، ولا فرق بين هؤلاء وهؤلاء فى الاصالة والقدم عند الانتساب الى هذه البلاد ، فاذا كان بين المسلمين المصريين اناس وفدوا من بلاد العرب أو الترك ، فبين المسيحيين المصريين كذلك أناس وفدوا من سورية واليونان والحبشة ودانوا بمذهب الكنيسة المصرية او بغيره من المذاهب المسيحية ، ويبقى العدد الاعظم بعد ذلك سلالة مصرية عريقة ترجع بآبائها واجدادها الى اقدم العهود قبل الميلاد المسيحى وقبل بعثة موسى ...» (١)

وبهذه المناسبة ، واختتاما للمناقشة ، نذكر ان كثيرا من الاجانب خاصة الاوروبيين يدعون القدرة على التمييز بين المسلمين والاقباط على نحو ما يفعلون مثلا فى اوروبا بين المسيحيين واليهود ، غير ان من الصعب علميا ان نفهم كيف فحتى المصريون انفسهم يعجزون ، وكم ذا تحدث من مفارقات ، ليست غير محرجة احيانا ، اذا ماهم حاولوا ، والمحقق ان هذه الفكرة الشائعة هى اما من اوهام العوام واما من اوهام الخواص ، وتفسيرها العلمى هنا لا يختلف عن تفسير نظيرتها الخاصة باليهود فى اوروبا ، ولندع سليجمان يلخص ، ويحسم ، لنا الموقف كله فى حالتنا نحن بألفاظه هو .

«يعتقد الاجانب غالبا» ، يقول الانثروبولوچى الكبير ، «انهم قادرون على التمييز بمجرد النظر بين المسلمين والاقباط ، ولكن لما كان التحليل الجسمى لا يشير الى اختلاف كبير ، فان التمييز ان وجد لابد ان يكون حضاريا اساسا ، يرجع الى العادات والسمات التى تعتمد على طريقة الحياة ، فالاقباط ، وهم مسيحيون وسكان مدن فى الدرجة الاولى ، هم بصفة خاصة من الكتبة واصحاب المحلات ، فى حين ان الاغلبية العظمى من الفلاحين هم من المزارعين ، فلعل اثر العادات السائدة والتابعة لكليهما قد احدث اذن فارقا ملحوظا ، وصحيح ان فروقا طفيفة فى مظهر الوجه قد وصفت، فللاقباط عيون وبشرة افتح لونا وانف اضيق قليلا ، ولكن بالرغم من ذلك فان من المشكوك فيه ما اذا كان التشخيص بالنظر بين القبطى والمسلم ليس برمته سوى مسألة عوامل مثل المشية والملبس » (٢).

ولنا على نقطة اللون والانف التى يشير اليها سليجمان هامش تفسيرى ، فاذا كان لاخلاف على ان هذا الفارق بيئى اساسا ، ومهنى بالتحديد ، حيث لا يرتبط الاقباط كثيرا بالزراعة والعمل فى الخلاء وبالتالى لا يتعرضون للشمس كالفلاح

---

(١) سعد زغلول ، القاهرة، ١٩٣٦، ص ٢٥ وما بعدها .

(2) Races of Arfica, P. 108-9.

المسلم ، فان لنا مع ذلك ان نضيف ان لون البشرة ومعه سائر الصفات الجسمية المرتبطة به كالشعر والعين تتفاوت بين الاقباط مثلما تفعل بين المسلمين مابين الشمال والجنوب او فى المنطقة الواحدة ، وعلى سبيل المثال فان كثيرا من الاقباط هم اشد سمرة من كثير من المسلمين ، خاصة منهم اهل الجنوب الاقصى مثل قنا واسوان ، حتى ان بعض من يعمل منهم كبوابين مثلا فى العاصمة لايكادون يختلفون فى مظهرهم عن البواب النوبى التقليدى .

هذا على الجانب الجسدى البحت ، ولكن حتى على الجانب الحضارى يصعب ان نجد كذلك فارقا محسوسا ذا بال بين الطائفتين ، حتى كرومر نفسه عرف هذا واعترف به . «فالقبطى» ، كتب هو «فى مصر الحديثة» ، «هو من قمة رأسه الى أخمص قدمه ، فى السلوك واللغة والروح ، مسلم وان لم يدر كيف ، فالقبطيات تتشبهن بالمسلمات ، والاطفال تكيفوا بصفة عامة ، وعادات الزواج والجنائز تشبه ما عند المسلمين » (١) ورغم ان كرومر يرد هذا التشابه الى قانون تأثر الاقلية بالاغلبية وتقليدها لها على نحو ماكان فى الهند بين الهندوس والمسلمين ، الا ان اثر البيئة والحضارة والحياة المشتركة لايمكن تجاهله .

التداخل السكنى

وليس اقل خطأ بعد هذا تلك المحاولات السطحية عند بعض الكتاب الغربيين لتصوير او تصور «نطاق قبطى» فى الصعيد الاوسط حاليا (٢) واذا كان هناك تركز مؤكد فى هذا القطاع ، فهو ليس نطاقا الا على المستوى القبطى نفسه ، بمعنى انه قمة تجمع الاقباط فى هيكل توزيعهم العام ، ولكنه ليس نطاقا قبطيا على المستوى الوطنى ، بمعنى انه لايشكل اغلبية محلية او اقليمية على الاطلاق فى جسم الوطن ، فأقصى كثافة لاتعدو خمس السكان ، اى يظل اقلية موضوعية بين اربعة اخماس من الاغلبية .

لا ، ولا كانت مدينة الفيوم فى القرن الماضى ولا مدينة اسيوط فى الوقت الحالى (٣) «عاصمة» للاقباط الا فى المعنى المجازى جدا ، وعلى اية حال ، فاذا كان للاقباط فى مصر عاصمة حقيقية ومجازية فهى العاصمة الوطنية القاهرة ، عاصمة الجميع

(1) Modern Egypt, P. 158.
(2) Bdnjamin E. Thomas, in : World geography, ed. Freeman & Morris, 1958, P. 409.
(3) Chantre, P. 153, Stamp, Africa, P. 203.

فلعل فيها وحدها الآن اكثر من ربع اقباط مصر جميعا ، اى اكبر تجمع منفرد لهم فى اى منطقة من القطر ، وفى هذا الصدد ربما جاز ان نقول ان حى شبرا بالذات ، حيث تحتشد اكبر نسبة من اقباط العاصمة ، هو بدوره «عاصمة الاقباط فى العاصمة».

· فيما عدا هذا . فرغم ان نسبتهم ترتفع بين السكان محليا ، فانهم لايمثلون الاغلبية فى اى مساحة على اى مستوى : فليس ثمة تركزات او توطنات محلية ، وانما الكل منبثون فى تضاعيف وخلايا الجسم الكبير كجزء لا يتجزأ ولا يتميز ، والقرى التى تخلو من الاقباط تماما فى مصر نادرة للغاية ، واندر منها جدا تلك التى يمثلون فيها الاغلبية النسبية ، بينما لاتعرف مصر قرية ينفردون بها تماما مثلما تعرف مناطق مختلفة فى الشام مثلا ، وكثير من الحالات التى توصف فى بعض المراجع بأنها مدينة او قرية «قبطية» يتضح من الارقام الدقيقة ان هذه الصفة المطلقة ان هى الا من قبيل التبسيط الشديد على الاقل ، فمثلا يذكر لوران نقادة – وهى بالصدفة من اعلى نسب الاقباط فى اى مدينة صغيرة بمصر – على انها مدينة «قبطية» (١) ، بينما تصل النسبة الاحصائية الى الثلثين بالتحديد .

ولعل من المفيد هنا ان نتوقف عند بعض الامثلة والعينات والحالات الخاصة . الى الشمال من المنيا ، وعلى الاخص فى الدلتا ، يندر ، ان تتجاوز نسبة الاقباط فى الحلات المختلفة مدنا كانت او قرى حوالى ٥٪ كسقف اعلى ، اما جنوب ذلك ، وبالاخص ابتداء من اسيوط ، فيمكن ان ترتفع النسبة فى بعض المدن المتوسطة الحجم الى الربع او الثلث ، ولكنها تقل عن ذلك كلما كان حجم المدينة اكبر اصلا ، ولا تتجاوزها الا فى المدن الصغيرة نسبيا ، فالنسبة مثلا نحو الربع فى كل من مدينتى اخميم وجرجا ، ولا تزيد على الثلث فى الاقصر ، بينما ترتفع الى الثلثين فى نقادة الصغيرة كما رأينا ، والى اكثر من ذلك فى بوش (بنى سويف) ونزلة عبيد (المنيا)

هناك بعد هذا مجموعة من الحلات الصغرى تحمل من اسماء الاماكن كلمة «دير» وتقتصر على الصعيد دون الدلتا . وهذه التسمية تشتق من اصولها التاريخية الغابرة حين بدأت بالفعل كأديرة ، ولكنها لم تلبث بالتدريج ان تحولت الى حلات سكنية عادية عامة ، وهى من وجهة جغرافية السكن تقابل الحلات التى تبدأ بمقطع «زاوية» او «مسجد» عند المسلمين والتى تتناثر بالعشرات وربما بالمئات فى كل انحاء الريف المصرى بلا تمييز او تحديد جغرافى . ولهذا فليس كل مكان يحمل اليوم اسم دير يعنى أديرة دينية بالطبع ، فهذه هى الأقلية المعدودة ، بينما تظل

(1) P. 47.

الاغلبية العظمى حلات سكنية لا وليست كل حلة سكنية منها تدل اليوم بالضرورة على اغلبية قبطية .

ترجع أصول هذه المجموعة فى الغالب الى أيام الالتجاء الى حواف الصحراء من الاضطهاد الرومانى للمسيحية ، من هنا فان نواتها فى الاعم الاغلب بدأت بالسكنى الدينية ثم تحولت بمرور الزمن الى سكنى مدنية عادية للاهالى عامة ولكن بطبيعة الحال للاقباط خاصة ، ومن ثم قد يغلبون عليها بدرجة أو بأخرى . غير أن أحجامها بالضرورة محدودة للغاية ، بضعة آلاف أو مئات تتألف من عدة عائلات تعيش فى كنف الدير ، وحيث تقترب هذه الحلات من المدن الكبرى فانها تفقد بالضرورة انفصالها وتندغم فى نسيجها العمرانى المترامى وان لم تفقد بالضرورة تركز الاقباط بها بدرجة أو بأخرى . مثال ذلك دير الطين ودير الجوابر فى مصر القديمة جنوب مجمع القاهرة ، ودير الملاك فى شماله الشرقى .

وفيما عدا ذلك فان الاصل الدينى القديم يفسر انتخاب كثير منها لحواف الصحراء حيث كانت تنشد العزلة والحماية ، فنجدها اليوم اما على اقصى اطراف الارض الزراعية فى الضفة الغربية من الصعيد ، واما فى فراغ الضفة الشرقية اللامعمور او قرب جيوبها الزراعية الصغيرة . كذلك فان بعضها يبدو فى عمارته اقرب الى الحصون منه الى الاديرة .

والمجموعة تبلغ نحو العشرين حلة ، اغلبها فى أسيوط وسوهاج وبعضها فى بنى سويف والمنيا ، وأقلها ماهو اليوم دير حقيقى (+) كما يوضح الجدول الآتى.

بني سويف

دير الميمون
عزبة دير الحديد
دير الانبا انطوان (+)

اسيوط

رزقة دير المحرق
دير درنكة
دير الجنادلة
دير القصير
دير الجبراوى
دير بصرة
ديرتاس

قنا

الدير

المنيا

دير سمالوط
دير جبل الطير (او دير البقيرة) (+)
دير ابو حنس
دير البرشا
دير مواس

سوهاج

نجع دير الملاقطة
نجع الدير
دير مار جرجس
دير الحديد (+)
دير الملاك
الدير الابيض (دير الانبا شنودة) (+)
الدير الاحمر (دير الانبا بشـوى) (+) .

فيما عدا هذه الحالات الخاصة المحدودة يتوزع السكان الاقباط حيثما توزع السكان المسلمون بلا حدود او تمييز ، حتى اسماء الاماكن يندر ان تحمل دلالة دينية . فما اقل القرى والنواحى امثال كودية الاسلام وكودية النصارى (اسيوط) او نزلة النصارى وبياض النصارى (بنى سويف) او اشنين النصارى (مغاغة) او غيط النصارى (دمياط) او عزبة الاقباط (سوهاج) . فهذه وامثالها اقل من القليل على الخريطة ، ولها عادة اصول خاصة فى التاريخ ، ولذا لايقاس عليها .

كذلك فى داخل القرى والمدن لانكاد نعرف تجمعات او تركزات طائفية سكنية خاصة او بارزة بل السكن مختلط مشاع ، وكثيرا ما تتداخل المساجد والكنائس فى اللاندسكيب المدنى ، وقد تتجاور ، اما ظاهرة «الحصة» ، «حصة الاقباط» او «الدرب» ، «درب النصارى» ، فاستثناء بل شذوذ محلى نادر ، وظاهرة تاريخية عند ذلك ، معنى هذا ، بعيدا تماما عن اى عزل سكنى ، هو التعايش والتداخل الجغرافى على كل المستويات ، تماما كالتداخل والتشابك الاقتصادى والمهنى حيث لايختص الاقباط بحرف معينة بذاتها وان كانت نسبة الزراعة بينهم اقل نوعا والمهن الحرة اعلى نوعا .

التماسك السياسى

نصل من هذا كله الى أن ثنائية المسلمين - الاقباط فى مصر لا تتعارض مع الوحدة الوطنية ، بل الدينية ، ولاهى تنسخها . فبالاصل الاثنولوجى . كما بالوضع الاجتماعى ، كما بالتوزيع السكنى ، تعد الاقلية القبطية من صميم الكيان المصرى الكبير ، وكتلة رصينة رصيفة من جسم الأمة شديدة التماسك فيه والالتحام به . وقد تبدى ذلك سياسيا حتى فى العصور الوسطى ، فضلا عن العصر الحديث . فى العصور الوسطى ، ربما فرضت بعض حالات فردية عابرة من التمييز فى الملبس والمظهر وما أشبه ، مثلما وقعت بعض «حوادث مؤسفة» انتقامية نتيجة انفلات الاعصاب اثناء الحملات والغارات الصليبية على بعض المدن المصرية لكن هذا كله لم يكن الا الشذوذ النادر ، وذلك ايضا فى فترة كانت ماتزال مرحلة انتقال وتحول الى الاسلام (١) وفيما عدا ذلك فان صلابة الوحدة الوطنية ابان الصليبيات هى مضرب المثل بشهادة المستشرقين أنفسهم .

اما فى العصر الحديث ، فالثابت المسجل انه لم تقع لا اثناء الحملة

(١) عباس حلمى اسماعيل، «التسامح الاسلامى مع أهل الذمة فى عهد الدولة الأيوبية » مجلة مرآة العلوم الاجتماعية، ديسمبر ١٩٦٤، ص ٥١، ٧١.

الفرنسية ولااثناء الثورة العرابية (بشهادة النديم) اية صدامات او انفعالات ، دعك من ثورة ١٩١٩ التى كانت نموذج الوحدة الوطنية ، وبصورة عامة فان مصر الحديثة لم تعرف التعصب الدينى او التفرقة الطائفية ، ولا كان وضع الاقباط فى يوم غير مريح قط ، اما كل ماقيل بعكس ذلك فهو عادة من ترويج المغرضين من أعداء مصر، خاصة الاستعمار (الذى - بالمناسبة - لم ينفك حتى اليوم يشكك حتى فى صحة ارقام تعدادهم الرسمية المعلنة ونسبتهم الاحصائية من مجموع السكان ، ويروج من تزييفه أرقاما مضخمة قد تبلغ احيانا ثلاثة أو اربعة أمثال الحقيقة) .

من الثابت المقرر ، مثلا ، ان الاقباط كانوا دائما يتمتعون بمستوى اقتصادى ومستوى معيشة اعلى عموما من متوسط الشعب ككل ، وكمؤشر واحد الى هذه الحقيقة ، يذكر تقرير المؤتمر القبطى فى اوائل هذا القرن ان الاقباط كانوا يدفعون ١٦٪ من ضريبة الأراضى رغم ان نسبتهم من السكان ٦٪ فقط . (١) كذلك فانهم الى وقت قريب كانوا يشغلون فى وظائف الادارة نسبة اكبر واقوى بكثير من نسبتهم العددية ، مثلما انتقلوا بعد ذلك الى وضع مماثل فى المهن الحرة العالية ، فضلا عن ارتفاع نسبة التعليم وانخفاض نسبة الامية بينهم بالقياس الى المستوى الوطنى العام (٢) .

ويمكن لأى عابر سبيل فى مصر ان يطالع هذا كله مختزلا ببلاغة ومنعكسا عمليا فى اللاندسكيب المدنى ، حيث تبرز ابراج الكنائس العديدة بكثافة اعلى بكثير من كثافة السكان الاقباط نفسها الى حد انه - كما يفعل بعض الزوار الاجانب - لو اتخذ كثافة الكنائس المرئية مقياسا لكثافة الاقباط غير المرئية لخرج بنسبة بعيدة جدا عن الحقيقة ويعدد هو اضعاف الواقع تماما ، احيانا ما اتخذه الاستعمار دليلا مزعوما على ارقامه المضخمة المكذوبة عن عددهم كأقلية ، غير ان هذا كله ومثله انما يدل على مستوى اعلى من الثراء والدخل ، ولهذا فاذا كان هناك حقا تمييز ، فهو بالتمييز لا بالتحيز وبالموجب لا بالسالب ، وهذا فى الواقع قانون عام شبه عالمى، اذ من المعروف ان الاقليات عادة تظفر بمزايا عديدة قد لا تتمتع بها الاغلبية احيانا (٣).

من هنا جميعا فلقد فشلت كل محاولات الاستعمار الحديث ابتداء من الحملة الفرنسية الى الاحتلال البريطانى (هل نضيف : والصهيونية الاسرائيلية ؟) فى خلق مشكلة الطائفية او مشكلة الاقليات ليضرب بها الوحدة الوطنية ، فمن الثابت المحقق ، بل والمعترف به الآن رسميا ، ان الاستعمار فى استراتيچيته التقليدية

(1) Issawi, P. 34.
(2) Id., P. 161.
(3) E.E. Bergel, Urban sociology, McGraw-Hill, 1955, P 274 ff.

«فرق تسد» كان يلعب فى مصر دائما لعبة ثنائية مزدوجة محورها ثنائية الدين ، فيضارب كلا من الطائفتين بالاخرى ويوغر ويؤلب كلتيهما سرا ضد الاخرى ، موهما اياها بأخطار ومخططات خيالية تبيتها نحوها ، مدعيا فى ذلك كل الانحياز اليها والتعاطف معها وأن موقفه اقرب اليها منه الى الاخرى اما بحكم ديانته او بحكم موقعه ، بحسب الحالة .

غير ان موقف الاقباط فى وجه هذه الاستراتيجية كان دورا ايجابيا بناء للغاية فقد رفضوا كل مناورات واغراءات ودسائس الاحتلال البريطانى لاحتضانهم وفرض حمايته المزعومة عليهم على غرار ما كانت تفعل القوى العظمى من بسط نوع من الحماية والرعاية التقليدية كل منها على احدى الاقليات الدينية فى الشام مثلا ، وهى نفسها تلك الحماية التى تذرع بها ، من بين ماتذرع ، لفرض الحماية على مصر نفسها والتى تشبث بها فى التحفظات الاربعة بعد الغاء الحماية (١) .

ومن قبل ومن بعد رفض الاقباط مع المسلمين لعبة تحويل ثنائية المسلمين - الاقباط الى ثنائية تركيا الخلافة - بريطانيا الاستعمار ، واذا كان بعض المسلمين قد والى الاتراك فى تلك اللعبة ، وكان بعض الاقباط قد والى الانجليز ، فلم يكن ذلك عن خيانة بل عن جهالة ، ولا عن نقص فى الوطنية ولكن عن نقص فى التفكير ، «ومامنع الاسلام تركيا ، ولا المسيحية انجلترا ، ان تظلم مصر كلها باستعمارها ، ثم باستغلالها ، وتعويقها وقهرها » (٢) وقد انعكس رد مصر على تلك اللعبة السياسية المزدوجة بصورة رائعة فى ثورة ١٩١٩ على الاستعمار حين «تعانق الهلال والصليب» تحت شعار «الدين لله والوطن للجميع» وفيما بعد فى الفترة الاخيرة ، وعلى عكس دعاوى الاستعمار ، لم يكن الاقباط اقل تحمسا من سائر المصريين لفكرة القومية العربية ودولة الوحدة العربية ، كما ساهموا مساهمة مشرفة فى حروب التحرير وفى صنع اكتوبر سواء فى الميدان او فى الجبهة الخلفية.

هذا ، واذا كان قد وقع خلال تلك المراحل النضالية كلها بعض «احداث مؤسفة» ، فهى حالات فردية بحتة وثانوية للغاية لا تنفى القاعدة العامة بقدر ما تؤكدها ، كما ان اغلبها ينبع لا من سوء النية ولكن من سوء المعرفة ان لم يكن الجهل المخجل حقا ، من ذلك مثلا صيحة بعضهم العصبية المفلوتة بعد هزيمة يونيو «فليعودوا الى صحراء العرب التى أتوا منها !» - يقصدون المسلمين . وهى دعوة مترتبة منطقيا على دعوى ان المسلمين «دخلاء» فى مصر ، تلك الدعوى التى لسنا

(1) W.B. Fisher, The Middle East, P. 104-5.

(٢) اعيدوا كتابة التاريخ ، ٨٣ .

بحاجة الى ان نكرر فسادها وخطأها الى حد يثير الشفقة اكثر مما يثير السخرية، والذى يدعو الى السخرية فى هذه الصيحة الجهول انها دعوة الى طرد الاغلبية العظمى والسواد الاعظم من المصريين ابناء مصر الاصلاء .

والغريب بعد هذا انها تذكر - مع الفارق الهائل - بصيحة الأب سييس الشهيرة فى فرنسا أبان الثورة «اعيدوهم الى مستنقعاتهم الجرمانية التى اتوا منها !» (١) - يقصد طبقة النبلاء والارستقراطية ، الذين هم بالفعل غزاة ومهاجرون معا فى الاصل ولكن يبدو انه فى الازمات القومية حين يصبح «الوطن فى خطر» او فى مراحل الانحطاط السياسى تنفلت الانفعالات وقد تختلط الامور والحقائق الى حد التشويش والاضطراب الفكرى .

ولاشك ان هذا الوضع بلغ بل تجاوز قمته الدرامية والمأساوية فى احداث اواخر السبعينيات حتى ١٩٨١ فلأول مرة فى تاريخ مصر السياسى والوطنى الحديث وربما القديم كله وباعتراف الدولة الرسمى علنا للأسف ، وصلت المشكلة الطائفية فى مصر الى حد الانفصالية السياسية السافرة ، حيث طالبت علنا بدولة قبطية مستقلة داخل مصر وعن مصر ، وبغض النظر عن دوافع الدعوة المزعومة من اضطهاد وقهر موهوم او صدامات عاصفة او مشاكل متراكمة مكبوتة ، فليس من شك ان هذه الدعوة الانفصالية الى دولة اقلية دينية فى الداخل لا اصل لها من الدين ولا العلم لا من التاريخ ولا من الجغرافيا ، بل لا من العقل ولا من المنطق ، فمصر لم تنقسم قط داخليا ولا عرفت التقسيم ولا هى قابلة للقسمة تحت اية ظروف أو ضغوط .

لذا كان حتما ان تسقط الدعوة المنحرفة وان تمنى بالعجز والفشل ، بحيث لو عدت الدعوة الانفصالية خيانة وطنية لوجب ان تعد انعكاسا لما هو اعظم وتصغيرا لما هو اكبر وفرعا لما هو أصل . وعلى اية حال، فان كلتا الظاهرتين او المظاهرتين، على هولها وبشاعتها كوصمة دامغة وسبة ابدية فى سجل التاريخ ، لاتعدو فى تاريخ مصر العريض العريق اكثر من جملة اعتراضية وزوبعة فى فنجان وانحرافة ضد حركة التاريخ لا يلبث تياره ان يكسحها الى بالوعته حيث يطويها الى الابد .

(1) Ripley , P. 157.

فيما عدا هذا الاستثناء الوحيد اذن ، بل هذا الشذوذ البحت ، الذى يؤكد القاعدة ولاينفيها ، فان مثل تلك الحوادث والاحداث الطائفية العابرة مهما كانت مؤسفة تبقى فى النهاية «مسألة عائلية» بحتة بلا جدال ، مسألة «خلافات عائلية» كتلك التى تقوم وتتفجر داخل كل من الجانبين ذاته وحتى عند ذلك فلربما كان لها ايضا على علاتها بعض الفضل ، كالبثور على سطح الجلد ، فى نزح وتصريف المستنقعات الفكرية الضحلة الآسنة والمفاهيم الخاطئة المنحرفة ، الموروثة او المكتسبة، التى عششت بعض الوقت فى عقول البعض من الجانبين .

وأخيرا فلعلها آخر بقايا عصور التخلف والجهل التى تذوب الآن بسرعة فى بوتقة التقدم والتقدمية ، وقد آن لكل هذه الخرافات الوطنية أن تنقرض الى الابد . وكما يلخص شارل عيسوى «لقد ربت السنوات الثلاثون الاخيرة من الحرية والتسامح جيلا من الشبان الذين لايبدون شيئا من رذائل الاضطهاد ، الذين تعاونوا مع المسلمين فى النضالات السياسية والاجتماعية فى روح من المساواة التامة والاحترام المتبادل ، والذين هم مهيئون جيدا للوصول الى تفاهم أعمق وأبقى بين كلتا الطائفتين» (١).

وبالفعل فلقد اثبتت التجارب السياسية الاخيرة انه اذا كانت الازمات الوطنية «اختبار احماض » قاسيا للوحدة الوطنية ، فانها ايضا اختبار صحى مفيد ودرس عملى فيها ، بينما اثبت الاقباط فيها انهم إذا كانوا لايزيدون على معظم المسلمين (مصرية) بالاصل الاثنولوچى ، فانهم لا يقلون عنهم «مصرية» بالحس الوطنى وإذ كان ثمة شىء ، فلقد خرجت الوحدة الدينية ومعها الوحدة الوطنية من هذه التجارب القاسية او الاحداث المؤسفة وهى اكثر صلابة ونقاوة منها فى اى وقت مضى ، كالمعدن تخلص من شوائبه بعد نار الصهر وسندان الطرق ، ومصر - نحن نخلص - ليس لها مشكلة طائفية ولا عانت مشكلة اقليات ، الا ان تكون من صنع او وهم الاستعمار او من افرازات عصور الانهيار والانحطاط السياسى ، وتظل مصر رمزا للوحدة الدينية مثلما تخرج علما على الوحدة الوطنية .

---

(1) P. 162

الوحدة السيكولوچية

عن الوحدة السيكولوچية ، أخيرا ، دعنا أولا لا ننسى أحادية البيئة المصرية لأن بينهما علاقة وثيقة ، وللبيئة الطبيعية الاحادية من وجهة الدولة السياسية مزاياها وعيوبها ، فالدولة المؤلفة من اقليم طبيعى واحد قد تفتقر احيانا الى تنوع الموارد الاقتصادية والخامات والانتاج، اما الدولة المتعددة الاقاليم الطبيعية فتتمتع لاشك بهذا التنوع ، ولكنها قد تخسر احيانا وحدة السكان وتجانسهم ، على الاقل فى انماط الحياة الاقتصادية واليومية ومن ثم فى طرق الحياة والتقاليد والعادات والنظرة العامة (١). واذا كانت مصر الاحادية قد افتقدت بالفعل بعض السلع وخامات الانتاج سواء معدنية او زراعية ، وكان الاساس الطبيعى للدولة احاديا بصفة عامة ، فانها قد كسبت عبر التاريخ مصر الموحدة نفسيا وقوميا وشعبيا ، وكان هذا من الناحية السياسية مادة لاحمة من الدرجة الاولى .

ولعل ابسط مظهر وانعكاس لهذه الوحدة السياسية المكتسبة من البيئة الاحادية، قصة الرعى ودورة الرعاة فى مصر ، فنحن نعلم كم هى كثيرة موجات ونزحات الرعاة التى تدفقت على مصر صحارى ووديا ولكنا نعلم ايضا ان انصبابها لم يؤثر كثيرا – فيما عدا بعض اضرابات ومشاكل واحتكاكات مألوفة – على تركيبها السياسى ووحداتها الوطنية ، فلم تكن القبيلة وروح الانفصال العشائرية ظاهرة بارزة فى تاريخها القومى ، ولقد عانت مصر كثيرا من البدو فى العصر المملوكى التركى خاصة ، لاسيما على اطراف الدلتا والصعيد شرقا وغربا ، وكان النهب والسلب والغارات الخاطفة على القرى والفلاحين هى الامر اليومى فى تراث البدو التاريخى .

فهؤلاء البدو ، الذين يمكن ان يقال عنهم بحق انهم وضعوا قدما فى الرمل وقدما فى الطين، وكانوا معلقين على هامش الوادى جغرافيا كما على هامش الحياة اقتصاديا وحضاريا وسياسيا ، كانوا فى حالة غزو شبه مستمر للوادى او حرب اهلية غير نظامية ضد الدولة كما كانوا فى حالة حرب اهلية داخلية متقطعة فيما بينهم هم انفسهم . والواقع ان تاريخ مصر طوال العصور الوسطى يتألف داخليا من نغمتين او نقمتين سلبيتين : كوارث الفيضان الدورية وغارات البدو النكبائية

(1) Moodie, Geog. behind politics, P. 47-53.

.ولكن من الناحية الاخرى فان التاريخ يسجل ايضا تحول بدو وادى النيل طوال العصور الوسطى ببطء وتدريج الى الزراعة ، خاصة طوال حكم المماليك ، حتى اذا كان القرن الـ ١٨ كان اغلبهم قد تحول نهائيا الى زراع ثابتين وشيئا فشيئا اصبحت مشكلتهم ووجودهم ثانويا نسبيا فى القرن الـ ١٩ وايام محمد على الذى قطع شوطا بعيدا فى اخضاعهم وتسكينهم بالقوة وبالسياسة معا (١) ومنذ ذلك الحين والتقديرات المتاحة والتعدادات تكشف عن تناقص اعدادهم بسرعة وبشدة وعن اقترابهم من نقطة الانقراض الحتمية ، كما يوضح هذا الجدول:

التاريخ	التقدير	المصدر
الحملة الفرنسية	١٣٠ر٠٠٠	جومار
١٨٤٦	١٨٠ر٠٠٠	دى رينى (٢)
١٨٧٧	٣٠٠ر٠٠٠	ماك كون (٣)
١٨٧٧	٧٠ر٠٠٠	مارسيل وريم (٤)
١٨٨٢	٩٨ر١٩٦	مبوريا (٥)
١٨٩٢	٢٠٠ر٠٠٠	كرومر (٦)
اوائل القرن الـ ٢٠	٨٠ر٠٠٠ – ١٠٠ر٠٠٠	باير (٦)
١٩٠٧	٩٧ر٣٨١	التعداد
١٩١٧	١ر٥١٣	التعداد
١٩٢٧	٣٠ر٠٠٠ – ٥٠ر٠٠٠	
الربع الاول من القرن	٥٠ر٠٠٠ – ٨٠ر٠٠٠	
١٩٤٧	٥٥ر٠٠٠	التعداد

(1) M, Awad, "Settlement of nomadic & semi-nomadic tribal groups in Middle East", B S.G E., 1959. P, 12 ff,

(2) E. de Régny, Statistique de I Egypte, Alex, 1870, P. 12.

(3) McCoan, Egypt as it is, P. 23.

(4) J.J. Marcel, A Ryme et al., L'Univers pıttoıesque, L'Egypte sous la domination de Mohamed-Aly, Paris, 1877, P. 103.

(5) L Mborıa, La Population de I Egypte, Le caire, 1938, P. 144.

(6) Gabriel Baser, Populatıon & Society ın the Arab East, Lond., 1964, P. 127.

تضارب الارقام ،وتناقض اتجاهاتها فى كل التواريخ والحالات جد واضح ، ولكن اذا اخذت على علاتها ، لكان حجم البدو ايام الحملة مقاربا الى حد بعيد لحجم الاقباط حيئذاك (١٥٠ الفا) كذلك فلو صح رقم الحملة ، لصح بالمقارنة تقدير ١٨٤٦ البالغ ١٨٠ الفا اما تقدير ماك كون لسنة ١٨٧٧ بنحو ٣٠٠ الف ، وهو اكبر تقديرات البدو بين كل الارقام المتاحة فى اى تاريخ ، فيبدو بالمقارنة مبالغا فيه بشدة، يؤكد هذا ايضا تقدير مارسيل وريم لنفس التاريخ بنحو ٧٠ الفا ، الذى هو على العكس اصغر تقديرات البدو جميعا خلال القرن الماضى ، والذى يبدو انه يبالغ فى الاتجاه المضاد ، ولعل الحقيقة وسط بين التقديرين ، وليست الارقام المنسوبة الى كرومر لسنة ١٨٩٢ بافضل ، فهى تتأرجح تأرجحا بين ١٠٠ ، ٢٠٠ الف

اما تعداد ١٩٠٧ فيزيد الصورة تعقيدا واضطرابا ، ولكنه يشير الى حقيقة هامة وهى المدى البعيد جدا الذى قطعته غالبية البدو نحو الاستقرار ، فهو يذكر ، الى جانب نحو ١٠٠ الف من البدو الرحل ، ٦٠٠ الف مما يسميه عرب قبائل او قبائل عرب من المستقرين فى المدن والقرى ، والغريب ان تعداد ١٩١٧يأتى بعده برقم خرافى ، فهو يهوى بعدد البدو الى نقطة الصفر تقريبا ، الف ونيف ، ومن المؤكد أنه خطأ مطلق ، ولا يعتد به اطلاقا ، ولهذا يقدر باير عدد البدو فى اوائل القرن الـ ٢٠ بحوالى ٨٠ – ١٠٠ الف . وفى ١٩٢٧ يذهب التقدير الى ٣٠ – ٥٠ الفا ، وعموما ، يضع البعض الرقم خلال الربع الاول من القرن الـ ٢٠ حول ٥٠ – ٨٠ الفا ، واخيرا يأتى تعداد ١٩٤٧ بنحو ٥٥ الفا ، اى نصف تعداد ١٩٠٧ تقريبا .

على الجملة اذن ، ورغم كل هذا الاضطراب والخلط ، يمكن القول باطمئنان بأن الاتجاه التنازلى نحو التناقص حقيقة لاشك فيها ، ويتأكد هذا اكثر اذا نسبنا اعداد البدو الى مجموع السكان ، كما يفعل الجدول التالى ، فمنه نرى ان نسبة البدو ، التى بلغت ايام الحملة الفرنسية نحو ٢ر٥٪ ، هوت الى ٢٨ر٠٪ فى ١٩٤٧ – انقراض حقيقى . ولمجرد المقارنة ، فعلى حين كان عدد البدو يناهز عدد الاقباط ايام الحملة ، جاوز الاقباط اليوم المليونين وربع المليون ، بينما ذوى البدو الى خمسين الفا على الاكثر ، اى مالايزيد كثيرا على تعداد قرية كبيرة فى الوادى واقل كثيرا من تعداد نوبيى مصر ، لقد اصبح بدو مصر ظاهرة محض تاريخية ، ويقينا غير جغرافية او بالكاد جغرافية .

التعداد	سكان مصر	البدو المستقرون والرحل		البدو الرحل	
		العدد	٪	العدد	٪
الحملة الفرنسية	٢ر٥٠٠ر٠٠٠	١٣٠ر٠٠٠	٥ر٢٠	١٣٠ر٠٠٠	٥ر٢٠
١٨٩٧	٩ر٧٣٤ر٤٠٥	٦٠١ر٤٠٠	٦ر١٨	٧٠ر٥٠٠	٠ر٧٣
١٩٠٧	١١ر٢٨٧ر٣٥٠	٦٣٥ر٠١٢	٥ر٦٠	٩٧ر٣٨١	٠ر٨٥
١٩٤٧	١٩ر٠٢٠ر٨٤٠	—	—	٥٥ر٠٧٣	٠ر٢٨

واليوم تكاد مصر تكون البلد العربى الوحيد – باستثناء لبنان – الذى يخلو عمليا من القبائل والقبلية والرعى والرعاة تقريبا . واذا شئنا رمزا دالا من الحياة اليومية يعبر عن هذا الاختلاف ، فسنجده فى ظاهرة طريفة فى الملبس ، فمن الشائع المألوف جدا – مئات الألاف – فى مجتمع الشام والعراق من يجمعون فى ملبسهم بين البدلة والعقال ، وهى ظاهرة تعبر عن مرحلة انتقال من البداوة الى الحضر ومن الصحراء الى المدينة . هذه الظاهرة وامثالها نادرة جدا فى مصر التى ودعت آخر الرعاة وشهدت نهاية القبلية منذ بعيد .

والسبب فى هذا كله ببساطة ان مصر ليست فقط بيئة احادية ، ولكنها ايضا واحة صحراوية بحت كما رأينا ، التناقض فيها مطلق او شبه ذلك بين الوادى والصحراء ، ليس بينهما باستثناء هامش ضيق على جانبى الدلتا منزلة بين المنزلتين من الاستبس الرعوى الفسيح كما فى العراق والشام .. الخ ، والنتيجة ان الرعاة النازحين كانوا يفتقدون بيئتهم الرعوية ولا يجدون مجالا حيويا لهم وسرعان ماتعجز الهوامش الفقيرة عن تحملهم ، فيضطرون تدريجيا الى التوطن فى الارض الزراعية والتحول من الرعى الى الزراعة ومن القبيلة الى القرية او من «الخيش والدوار» الى «السكن والعمار» اى ان بيئة مصر الاحادية كانت تمنحها قوة امتصاص حتى فى نمط الحياة الاقتصادى . فحتى الرعاة هضمتهم وحولتهم الى زراع ، واذا كانت الصحراء هى مهد الرعاة والترحل والقبلية فان الوادى كان لحدها ، وتنتهى الدورة كلها لتؤكد وحدة مصر الوطنية .

وفى داخل مصر المستقرة ، كان للنيل والزراعة دور هام فى توحيد المصريين فى حياتهم اليومية والاجتماعية وفى تقاليدهم وطقوسهم .... الخ ، وهذ دقائق صغيرة

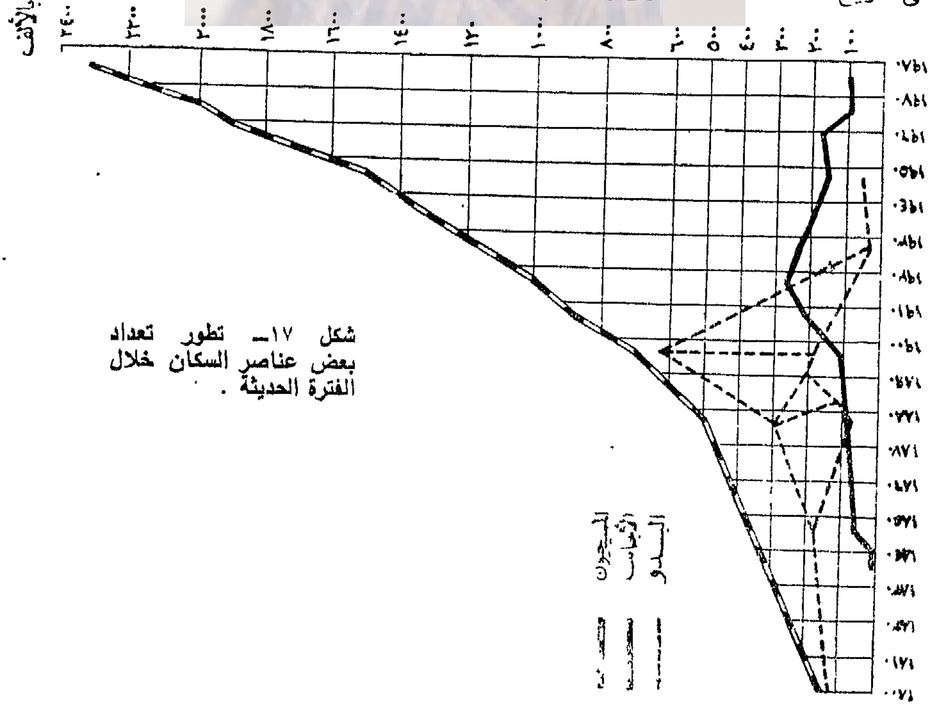
ولكنها تدخل فى صميم جذور الوحدة الوطنية فى النهاية لأنها تخلق نفسية او عقلية متقاربة وحياة عامة مشتركة ، او فى كلمة واحدة تخلق الوحدة السيكولوچية . فالنيل فى مصر ضابط ايقاع الحياة الاجتماعية ومنظم دورة الحياة اليومية ومفتاح دولاب النشاط الجارى ، باختصار هو المحور الذى تدور حوله عجلة المجتمع من حيث هو مجتمع ، فالنيل عن طريق الفيضان حدد مواسم الزراعة والمحاصيل ، وبهذه تتحدد دورة العمالة والبطالة ، فالرواج والزواج ، وبالتالى المواليد (بل والجريمة ايضا !) فموسم الزواج السائد هو بعد القطن عموما (او القصب فى الجنوب والارز فى الشمال) . وفصل المواليد او موسمها – ان صح التعبير او اذا استعرنا تعبير هنتجتون (١) – يتحدد بنسبة ما بموسم قمة الزواج ابتداء من نوفمبر وانتهاء بابريل (٢) وقديما وحتى قريب كان موسم الجفاف فى الرى الحوضى هو موسم البطالة ، وربما الحاجة والفقر نسبيا ، والى حد ما الجريمة كما كان الحال فى جيوب من الصعيد .

وحتى على المستوى غير المادى المباشر ، كان النيل يدخل فى طقوس الحياة الدينية الفرعونية كمعبود وقرابين .. الخ ، كما دخل فى الحياة الدينية الاسلامية كوفاء النيل وصلاة الاستسقاء ، وكذلك فى الاعياد والعادات القومية كشم النسيم والحصاد ... الخ ، هذا عدا ان النيل محور من محاور الفن الشعبى والملاحم التاريخية .. الخ ، والنيل بهذا يجمع فى الواقع ايضا بين عنصرى الامة فى كثير من مناحى ومناشط الحياة اليومية والمجتمعية ويدعم بذلك اسس الوحدة الوطنية بقدر مايضيق الفجوة التى تخلقها الثنائية الدينية وما يمد من جسور غيرها، او كأنما هو دين مشترك ثانوى او ثنائى او ثالث بين الطرفين ، انه دين المصلحة المشتركة والخطر المشترك والحياة المشتركة ، دين الوطن المشترك فعلا ، وهو من ثم اكثر من مجرد قاسم مشترك اعظم بين عناصر الامة ، بل ان لودفيج ليذهب الى حد ان يجعل النيل فى مصر «دينا رابعا» بين اديان الشرق ، يتوارى خلفها متنحيا فى لباقة ولكنه يوجهها ويكيفها ولا نقول يوحدها . حقا ان اولى الامبراطوريات فى التاريخ المصرى هى امبراطورية النيل .

ومن هذا جميعا نرى ان الوحدة التاريخية التى لم تنقطع والتى كانت جزئيا ثمرة للتجانس البشرى قد ضاعفت بدورها من هذا التجانس حتى قل ان نجد شعبا

(1) E. Huntington, Season of birth, N Y., 1938.
(2) G.Hamdan, Pop. Nile Mid-Delta, vol. II, P. 48, I. Lévi, "La nuptialité et les divorces en Egypte," B.I.E., t. XXI, 1938-9, P. 195.

متماثلا فى ملامحه الجسمية والنفسية ، فى مزاجه وتقاليده (١) ، باختصار فى «طابعه القومى» ، كالشعب المصرى ، ولربما زدنا هذه الحقيقة وضوحا اذا ما وضعناها موضع المقارنة مع بلاد او شعوب اخرى مجاورة ، فى الشرق العربى مثلا ، عبر العصور الطوال كما فى يومنا هذا ، نجد ان سوريا تمتاز فى كل نواحى حياتها وكيانها بمعادلة اقليمية اساسية تعد مفتاحا لكل اعماق شخصيتها: انها تتألف من عدد كبير من الوحدات الضئيلة : فى الارض والطبوغرافيا، فى العروق والسلالات ، فى اللهجات والاتجاهات ، فى الطوائف والملل ، حتى فى المدن والواحات ! انها فى ذلك كله كومة مفككة من الاحجار الصغيرة وأكاد أقول من حصى وتراب، والعراق اكثر تجانسا وتماسكا ، فهو بنهريه وبيئتيه الطبيعيتين السهل والجبل.. الخ اقرب الى الثنائية التركيبية – الى حجرين كبيرين نوعا . اما مصر فى هذه المتتالية التصاعدية فتأتى على القمة : فهى حجر واحد monolith، حجرضخم عند ذلك megalih ، فهنا جسم بشرى واحد ووحيد، ووسط جغرافى احادى بالتأكيد ، ونهر سائد وفريد ، وهى لذلك كله ابعد ماتكون عن التنافر الداخلى او التخلخل التركيبى ، ومنه تستمد ثقلا ووقعا وقوة اندفاع فرضت نفسها على تاريخ المنطقة ، كما سنرى بعد قليل .



شكل ١٧ــ تطور تعداد بعض عناصر السكان خلال الفترة الحديثة .

---

(1) Issawı, P. 4.

الفصل الثانى والعشرون

من الطغيان الفرعونى

الى الثورة الاشتراكية

فى جغرافية مصر الاجتماعية

من النظريات البيئية الشائعة فى الدراسات الاجتماعية نظرية تربط بين الطغيان السياسى وبين البيئة النهرية. والنظرية قديمة الى حد كبير، على الاقل تسبق مونتسكيو الذى أطلق سلسلة ضخمة من علاقات الربط بين الظاهرات الطبيعية والظاهرات البشرية عموما، ولكنها لقيت رواجا وذيوعا خاصين فى القرن التاسع عشر، ولم تزل تعيش أو تعشش فى كثير من المذاهب والمراجع حتى يومنا هذا بصورة محددة أو مجددة.

فمن قبل فى أواخر القرن الماضى لاحظ الاقتصاديون الكلاسيكيون والاشتراكيون على حد سواء أن ثمة فى العالم مجموعة من البلاد تعيش على الأنهار، المجتمعات النهرية وزراعة الرى، تشترك فى ملامح اجتماعية وسياسية تختلف بها عن مجتمعات الزراعة المطرية وتصل الى قمتها فى النهاية فى الطغيان، فسماها الكلاسيكيون «المجتمع الآسيوى» أو «أسلوب الإنتاج الشرقى mode de production asitique » بينما تعذر على الاشتراكيين ادخالها فى برنامج التطور الطبقى الماركسى وسموها «بالأسلوب الآسيوى أو الشرقى للإنتاج » وفى كل الحالات صك «الطغيان أو الاستبداد الشرقى oriental despotism » كتعبير متداول يركز تلك العلاقة.

وفى أول هذا القرن عاد ماتويتزى Matteuzzi الى النظرية ولخصها فى أن الظروف الجغرافية الطبيعية فى مصر القديمة والعراق وآشور وفارس وفينيقيا واليونان وروما مسئولة عن نوع التنظيم السياسى الذى نشأ بها، فالأربعة الأولى سادها الحكم المطلق، والثلاثة الأخيرة سادها الحكم غير المطلق، ثم أرجع الحكم المطلق فى مصر والعراق الى الطبيعة النهرية وزراعة الرى، بينما ردها فى فارس

الى الطبيعة الجبلية، ومن السهل ـ كما لاحظ سوروكين ـ أن تنقد آراء ماتويتزى، أولا فى تحديد طبيعة الحكم السياسى المفترض، ثم ثانيا فى الربط مع البيئة الطبيعية حيث رد التنظيم السياسى الواحد الى أكثر من بيئة طبيعية واحدة (١).

وفى خمسينيات هذا القرن عاد كارل فيتفوجل الى النظرية من زاوية أخرى هى زواية التفسير الاقتصادى الماركسى للتاريخ، أو بالاحرى أعاد التعبير عنها، فاختبرها وطبقها على البيئات النهرية فى مصر والعراق وفارس والصين والهند الى جانب حضارات العالم الجديد القديمة، وذلك فى كتاب يقرأ من عنوانه «الاستبداد الشرقى، دراسة مقارنة فى الحكم المطلق»(٢).

وسواء عند ماتويتزى أو من سبقوه، أو عند فيتفوجل أو من يمثلهم (٣)، فالنموذج المثالى للنظرية هو مصر دائما، ومصر القديمة بالدقة. وفى القرن الماضى، قرن الاستعمار، أثار الكثيرون ممن كتبوا عن مصر هذه النظرية بتحديد مباشر، ولهذا لابد من التصدى لها ولمغزاها وللنتائج التى ترتب عليها أو تخرج منها، وفى هذه المناقشة لابد من التمييز بين جانبين أو قضيتين فى النظرية: الظاهرة الاجتماعية السياسية فى حد ذاتها، ثم العلاقة الايكولوچية (أى البيئية) المفترضة بينها وبين الظاهرة الطبيعية، وفى الحالين يتعرض الباحث الموضوعى بالضرورة لآراء قد تبدو أو قد تكون افتراءات على مصر والمصريين، ولكننا ـ وهذه نقطة حيوية بقدر ما هى بديهية ـ نذكرها لا لنرددها، بل لنرد عليها، ونُشرحها لنشرحها، وفى النهاية لكى نحدد موقعها من العلم وموقفنا العلمى منها، وبغير هذا قد يساء الفهم، خاصة من جانب السطحيين أو الأدعياء، وبالاخص الديماجوجيين والمتشنجين.

ايكولوچية النيل الاجتماعية

المجتمع الهيدرولوچى

ولنبدأ بالحقائق الطبيعية غير الخلافية أو الجدلية، الحقيقة الكبرى فى كيان

---

(1) P, Sorokin, Contemporary sociological theories, N. C., 1928, P. 187-180.
(2) Karl A. Wittfoggel, Oriental despotism, a comparative study of total power, New Haven & Lond., 1957.
(أنظر ايضا : ابراهيم عامر، الأرض والفلاح، القاهرة، ١٩٥٨، «مصر النهرية»، مجلة الفكر المعاصر ، ابريل ١٩٦٩، ص ٣٠-٣٢ .

(3) Mumford, City in Hist., P. 26.

مصر هى أنها بيئة فيضية لا تعتمد على المطر الطبيعى فى حياتها وانما على ماء النهر، وقوامها هو زراعة الرى، الرى الصناعى، لا الزراعة المطرية، ومن هنا بالدقة يبدأ كل الفرق فى حياة المجتمع النهرى وطبيعته، ففى البلاد التى تعيش على الامطار مباشرة يختزل المجهود البشرى الى حده الادنى، فبعد قليل من اعداد الارض والبذر يتوقف العمل او يكاد حتى الحصاد، وبين هذا وذاك فليس هناك من يحفر الترع والمصارف أو يقيم الجسور والسدود، وأهم من هذا كله أن ليس هناك من يمكنه ان يحبس عنك المطر أو أن يتحكم فى توزيعه.

حقا إن الزراعة المطرية عرضة لذبذبات المناخ، وفلاحها من ثم تحت رحمة الطبيعة، لكنك لست بحاجة - ولن تستطيع ان اردت، وهذا هو المهم - أن «تخطط» المطر، من هنا فقد تكون الطبيعة سيدة الفلاح، ولكن الفلاح بعد ذلك سيد نفسه، وهذا فى نفس الوقت يمنح الفلاح فرصة للفردية بدرجة أو بأخرى.

أما فى بيئة الرى فالأمر مختلف كل الاختلاف، فالوادى فى فجر تاريخه ليس مصرفا طبيعيا ولكنه مستنقع اسفنجى ملارى مشبع، ولا زراعة ولا تعمير إلا بعد التصريف و«التقنيل» لابد، يعنى، من مجهود بشرى جماعى ضخم حتى تعد الارض مجرد اعداد لاستقبال البذرة، وبعد هذا فلا بذر حتى توصل المياه الى الحقول، أى لابد من شبكة غطائية كثيفة من الترع من كل مقياس ابتداء من قنوات الحمل وقنوات التغذية الى مساقى الحقول، حتى تزرع إذن لابد لك أولا من ان تعيد خلق الطبيعة، ثم ما جدوى تلك الشبكة اذا لم تسيطر على اعناقها و رؤوسها بالنواظم والقناطر والسدود؟ أعنى أى جدوى فيها بغير «ضبط النهر»؟

وأكثر من هذا، ما جدوى الجميع بغير «ضبط الناس»؟ ان زراعة الرى اذا تركت بلا ضابط يمكن ان تضع مصالح الناس المائية فى مواجهة بعضها البعض مواجهة متعارضة دموية، ذلك ان كل من يقيم على أعلى الماء يستطيع ان يسيىء استعماله أما بالاسراف أو بحبسه تماما عمن يقع أسفله، أى أن كل حوض علوى يستطيع أن يتحكم فى حياة - أو موت - كل حوض سفلى، وكل من يقع على أفواه الترع يستطيع أن يهدد حقوق المياه لمن يقع على نهايات الترع، كذلك يمكن للمحاباة والتحيز أن تسخو بالماء لمن تريد وتقبضه عمن تريد، إن العلاقات المائية داخل الوادى بأكمله، أشبه ما تكون بقانون الأوانى المستطرقة، كل تغير فيها هنا يستتبعه بالضرورة تغيير هناك، واى مضخة كابسة هنا هى بمثابة مضخة ماصة هناك.

المحصلة اذن واضحة، بغير ضبط النهر يتحول النيل النبيل الى شلال حطم

جارف، وبغير ضبط الناس يتحول توزيع الماء الى عملية دموية، ويسيطر على الحقول قانون الغاب والادغال، ولو تركت البيئة المصرية غابة إجتماعية لما تطورت عن الغاب الطبيعى الذى بدأت منه، والواقع أن البيئة الفيضية يمكن أن تجعل من «المجتمع الهيدرولوچى» - كما يسميه برون (١) - مجموعة من المصالح المتعارضة، فتصبح سلسلة الاحواض سلسلة من المتنافسين، ومما له مغزاه أن كلمة منافس فى اللاتينية مشتقة من كلمة نهر(٢) rivus، rivalus ولعلها ليست صدفة كذلك أن المصريين القدماء اشتهروا بكثرة الخصام والتقاضى ، وفيما بعد بالأخذ بالثأر (٣).

وكمجرد مثال من القرن الماضى، كان رفاعة الطهطاوى (الذى قد يعد أبا الجغرافيا الحديثة أو من آبائها فى مصر) على وعى كامل بضرورة الوحدة المائية، فهو يذكر عصر المماليك فيربط بين تفككه السياسى (السناجق) وبين تضاربه المائى «... فكان فى أيامهم لكل قسم وكل قرية ترع وجسور خصوصية لا ينتفع من السقى منها إلا أهاليها ولم يكن بينهم روابط عمومية، فكان أصحاب الاراضى والمزارعون لها المجاورون شطوط الماء يحتكرون الرى والسقى ويختلسون من المياه ما هو قريب منهم ويمنعون الاراضى البعيدة من ذلك مع كونها لها حق فى مشاركتهم فى المياه عند الفيضان.. فكان ينشأ من هذا ما لا مزيد عليه من عداوة قرية لأخرى، وربما ترتب على ذلك القتال وسفك الدماء» (٤).

فى ظل هذا الاطار الطبيعى يصبح التنظيم الاجتماعى شرطا أساسيا للحياة، ويتحتم على الجميع أن يتنازل طواعية عن كثير من حريته ليخضع لسلطة أعلى توزع العدل والماء بين الجميع، سلطة عامة أقوى بكثير مما يمكن أن تتطلبه بيئة لاتعتمد على نهر فيضى فى حياتها ومصيرها، وبذلك لا تكون الطبيعة وحدها سيدة الفلاح، وإنما بين الاثنين يضيف الرى سيدا آخر هو الحاكم، هنا يصبح الحكم والحاكم «وسيطا» بين الانسان والبيئة أو وصيا على العلاقة بينهما وهمزة الوصل بين الفلاح والنهر، أى أن الحكومة - فكرة وجهازا - هى بالضرورة أداة التكامل الإيكولوچى بين البيئة والانسان، إنها تبدأ نتيجة وضرورة جغرافية، لتنهى «عاملا جغرافيا» بكل معنى الكلمة.

---

(1) J. Brunhes, La Géog. humaine, 1934, vol II, P. 794.
(2) E C. Semple, "Irrigation.. in Mediterranean", A.A.A.G, Sept. 1929 P. 142.
(3) H El- Saaty, Juvenile delinquency in Egypt, Ph. D. thesis, Lond, Univ., 1948, P. 43. - 7.

(٤) مناهج الألباب المصرية القاهرة، ١٨٦٩، ص ٢٣٥-٢٣٦.

ومن تلك العناصر جميعا يتألف فى النهاية المجتمع الهيدرولوچى النموذجى الذى تنسج خيوطه من ثلاثية: الماء، والفلاح، والحكومة - والاخيرة طرف فى المعادلة لا يقل أصالة وضرورة وحتمية عن الطرفين الآخرين، بل إننا لنستطيع أن نذهب الى حد القول بأن أصل وظيفة الحاكم والحكم فى المجتمع الهيدرولوچى على وجه التحديد إنما هى وظيفة وزارة الاشغال والرى أكثر منها وزارة الزراعة بعامة، وأن أساس الملك فيه هو وظيفة «محكمة المياه» water court أو كما وضعها رفاعة الطهطاوى «العدل اساس العمران»(١).

واذا كانت تلك هى ضرورات وطبيعة البيئة النهرية والرى من الداخل، فينبغى ألا نغفل عاملا هاما خارجيا من حولها، فالبيئة الفيضية، كواحة صحراوية، معرضة لأطماع وغارات الرعاة البدو باستمرار، وهذا فى ذاته يستدعى تنظيما سياسيا قويا متماسكا فى الداخل، هو وحده جدير بأن يعطى للحكومة سلطة قوية (٢)، ولقد رأينا كم هو حافل سجل الغزوات والغارات الرعوية على مصر طوال التاريخ، وكيف كان بقاؤها يتوقف على الدفاع الخارجى بقدر ما كان يتوقف على الضبط النهرى فى الداخل.

فاذا ما التفتنا الى مصر القديمة بصورتها الفرعونية، فستجابهنا هذه الملامح، ملامح المجتمع الهيدرولوچى، الى حد نادر المثال.. فقد عد فرعون ضلعا أساسيا فى مثلث الانتاج الى جانب الضلعين الطبيعيين الماء والشمس(٣) واصبحت العبقرية الضلع الثالث فى مثلث الحضارة الى جانب الضلعين الآخرين الحاجة والامكانية(٤)، وليس صدفة بعد هذا ان كلا من هذه الاطراف الثلاثة قد عبد وأله، فمن ناحية كانت الديانة والميثولوچيا المصرية القديمة تعطى مكانا بارزا لكل من النيل (حابى) والشمس (رع) كآلهة، بينما - للمقارنة الدالة - لم يكن للرياح الشمالية أو القمر أهمية ذات بال.

ومن ناحية أخرى، اذا كان فرعون قد تحول الى الملك - الإله، فذلك أساسا بصفته ضابط النهر، بصفته الملك - المهندس، وبصفته بطريقة ما «صانع المطر» البعيد (٥)، بل يرى البعض، على أساس أن ضبط النهر كان بداية كل شيء، أن حكومة مصر الفرعونية كانت فى معنى حكومة الفنيين، أى التكنوقراط (٦).

---

(١) تلخيص الابريز، القاهرة، ١٨٣٤.

(2) H. J. Fleure, "Régions humaines", loc., cit., P , 170 , S ,G .M March 1919, P. 100.

(3) Ch. Perain, Méditerranée, Paris, 1936, P. 119.

(4) R. B. Dixon, Building of cultures, 1928, P. 43.

(5) Wilson, loc, cit., P. 43, 56, 89, 90.

(٦) غربال ، ص ٢٦ .

ولم يكن غريبا بعد ذلك أن العقد الاجتماعى، كما يقول سايس، كان قائما على الماء: «أعطنى أرضك وجهدك، أعطك أنا مياهى»(١) ومثل هذا العقد لا يمكن أن يتصور أو أن يقوم فى ظل زراعة المطر.

وها هنا يكمن الفارق الجوهرى بين زراعة الرى وزراعة المطر، فالحكومة فى ظل الأخيرة لاغنى عنها حقا، ولكن فى أبعاد وحدود أضيق بكثير منها فى زراعة الرى، فوظائفها هناك أقل، وليست بحاسمة بالضرورة، وفى النتيجة فإن سلطانها ونفوذها لا يتضخم الى هذا المدى الذى تمكن له زراعة الرى، ونحن قد نستطيع أن نتصور بيئة زراعة المطر بلا حكومة لحين ما، أو لأحيان، دون أن تنهار فيها الحياة كلية وبالضرورة، ولكنا نعجز تماما عن أن نتصور المجتمع الهيدرولوجى مجتمعا أناركيا أو فوضويا دون أن يتهدد كيانه فى ذاته وصميمه.

من أول وأبرز من أدركوا هذه الحقائق الطبيعية وعبروا عنها بدقة علمية، كان نابليون «لا توجد فى بلد حكومة ذات أثر فى رخاء الأهالى» كتب هو يقول فى مذكراته بالمنفى Memorial St Helene «بالقوة التى فى يد حاكم مصر، فهنا، اذا أحسنت الحكومة قيادتها، جرى الماء فى قنوات أعتنى بحفرها وصيانتها، وان روعيت العدالة فى توزيع مياهها، تبعا لقواعد مرصودة، غطى الفيضان مساحات اوسع، أما اذا ساءت الادارة الحكومية، بسبب فسادها أو ضعفها، سد الطمى القنوات، بينما تتهرأ السدود المقامة بالاهمال عندما لا تراعى قواعد المناوبات نتيجة للقلاقل أو تغلب الاغراض الخاصة للأفراد والجماعات، فليس الأمر فى مصر كما هو عندنا، حيث ينعدم أثر الحكومة على سقوط المطر أو الجليد فى ضياع البرى والبوس».

كذلك ومرة أخرى نجد ادراكا ثاقبا لهذا الوضع عند الطهطاوى، ربما متأثرا بكلوت بك «ان خصب مصر ويمنها» كتب هو يقول «متسبب عن النيل، ويمن غيرها الزراعى متسبب عن اختلاف الفصول والامطار، فبهذا كانت مصر مستعدة لكسب السعادة أكثر من غيرها بشرط انتظام حكومتها واجتهاد أهاليها، لأن اختلال حكومتها يخل بمزارعها بخلاف إختلاف غيرها من الحكومات فلا يوثر شيئا فى جريان الفصول والامطار» ثم يمضى الى الحكومة المركزية كالنتيجة المنطقية والشرطية فيقول: «فلابد من صورة تنظيمية وأصول اجتماعية مستوفية للمذاهب المائية وقوة اجرائية، ومثل هذا لا يكون من وظيفة الآحاد والافراد، ولا من محض وظيفة القرى والبنادر والبلاد. سواء كان بالاجتماع والانفراد بل هذه وظيفة القوة

(1) E H. Carrier, The thirsty earth, 1928, P. 45

الحاكمة العمومية.. فنفوذ الحكومة هو الذى يتعهد اصلاح هذه الدرة اليتيمة... ولما كان رى مصر دائما صناعيا مدبرا كان لابد فيه من حسن الادارة المائية والضبط والربط فى تطهير الترع وبناء الجسور والقناطر.. فاذا كانت الحكومة المتولية على مصر سيئة التدبير تجحف بالمصلحة العمومية، وهذا الخلل إنما يترتب على عدم الحكومة المركزية»(١).

الحكومة والمجتمع

عند هذا الحد من التسلسل الايكولوچى، نصل منطقيا الى انتهاء محدد عن أخص خصائص المجتمع النهرى الفيضى، به يختلف عن مجتمع الزراعة المطرية بدرجة أو بأخرى، ولاختلافه هذا جانبان احدهما يتعلق بالحكومة والآخر بالمجتمع، فاما عن الحكومة فهى مركزية بالضرورة، ولها قوة أكبر بدرجة محسوسة، ولكنها معقولة، مما يتاح أصلا لنظيرتها فى الزراعة المطرية، فيقول چان برون ان سلطة الحكومة فى البلاد الجافة مثل مصر تصبح أكثر أوتوقراطية، وفى أوقات الازمات خاصة يختار مجتمع الرى من بينه ديكتاتورا يتمتع بسلطات الحاكم المطلق(٢)، وبالمثل يقرر أدولف ارمان عن مصر أن «منطق الحقائق الصارم يعلمنا أن الحكومة الاوتوقراطية ضرورية دائما من أجل ضبط وتنظيم الرى»(٣).

أو كما يقول جوردون تشايلد باستفاضة، ان «ظروف الحياة فى وادى نهر أو واحة أخرى تضع فى أيدى المجتمع قوة غير عادية لاكراه افراده، إذ يستطيع المجتمع أن يحرم الناشز الوصول الى الماء وأن يغلق القنوات التى تروى حقوله، ان المطر يساقط على الخير والشرير على حد سواء، ولكن مياه الرى تصل الى الحقول بقنوات بناها المجتمع، وما قدم المجتمع، يستطيع المجتمع أيضا أن يسحب من الشرير ويقصره على الخير وحده، وهكذا فان التضامن الاجتماعى الذى يحتاجه اصحاب الرى يمكن أن يفرض فرضا بحكم صميم الظروف التى تستدعيه، لا، ولايستطيع الشباب أن يفلت من كبح الكبار عن طريق تأسيس قرى جديدة حيث أن كل ما وراء الواحة صحراء بلا ماء، من هنا فحين يأتى دور التعبير عن الارادة الجماعية من خلال رئيس أو ملك، فانه لا يتقلد مجرد سلطة أدبية، ولكن قوة القهر

---

(١) مناهج الألباب، ص ١٥٤ – ١٥٧، قارن ايضا : كلوت بك، لمحة عامة الى مصر، ترجمة محمد مسعود ، ج ٢ ص ٦٩٥ وبعدها .

(2) J. Brunhes, L'Irrigation dans la péninsule ibérique et dans I'Afrique du Noord, Paris, 1902, Willcocks & Craaig, Egyptian irrigation, vol. II, P. 796.
(3) Life in ancient Egypt. P. 13.

كذلك، انه يستطيع أن يوقع العقوبات ضد من لا يطيع» (١).

وفى مصر فان هذا ما عبر عنه الطهطاوى بجلاء وعمق حين قال: «وليس فى ممالك الدنيا لصاحبها النفوذ الحقيقى على الزراعة والفلاحة الا صاحب مصر فانه لا يجد فى اهمالها فلاحه، وبقدر نفوذه على ادارة الزراعة يكون له النفوذ على الاهالى، وأما فى غير مصر من البلاد التى ريها بالمطر فليس للحكومة عليها ولاعلى قلوب أهلها كبير تسلط»(٢).

هذا عن الحكومة، أما عن المجتمع فهو أساسا مجتمع تعاونى منظم لا يعرف من الفردية صورتها الضارية أو الدموية المتوحشة، ويدرك قيمة وحتمية العمل الجماعى المنسق، وأن مصلحته ووجوده رهن بالتضامن والتكافل الاجتماعى، بالنظرة المتفتحة بلا أنانيات محلية أو نعرات ضيقة أو نزعات عدوانية، ويعبر إميل لودفيج عن هذا بصيغة أخرى هى صيغة الكثافة، كثافة السكان، فيقول «هذه الكثافة التى حتى منذ آلاف السنين كانت تتناسب مع مجموعة السكان، كان لا يمكن الا أن تخلق قوما اما اجتماعيين للغاية او غير اجتماعيين على الاطلاق، ولقد قرر النيل الاحتمال الاول»(٣).

وهنا نجد فى القرية المصرية، فى صميم تركيبها وسيكولوجيتها وزراعتها، قدرا كبيرا متوطنا ومتأصلا من التعاونية والمشاركة التلقائية، فالقرية المصرية بالضرورة الجغرافية نووية مجمعة، فهى خلية بشرية متلاصقة متلاحمة، ثم ان أغلب حياة الفلاح هى ـ تحت مناخ مصر المشرق ـ فى الهواء الطلق خارج المسكن، وهذا ابتداء يجعله كائنا اجتماعيا غير منعزل أو انطوائى.. ثم تبدأ التعاونية من البداية الأولى مع العمل الجماعى فى اقامة أساس الحلة نفسها، وهو التل أو الكومة الصناعية الرافعة عن مستوى النهر، فضلا عن شق الترع والمصارف، وتمتد بعد ذلك الى التجمع والتكتل فى وجه أخطار الفيضان بحماية الجسور وتعليتها، ثم تتدرج الى تنسيق مناوبات الرى ودورة الزراعة فى الحقول الفردية وجزئيات العمل الحقلى اليومى... الخ.

ويلاحظ فى هذا المجال أنه بينما عرفت أوروبا فى ريفها القلاع الاقليمية والمحلية بالمئات، ربما رمزا للصراع الدامى بين الانسان والانسان، فقد كانت قلاع ريف

---

(1) Man makes himself, P. 90.

(٢) مناهج الألباب ، نفس المكان .

(3) E. Ludwig, The Nile. Life-history of a river, Lond., 1936, vol. II, P. 21.

مصر الوحيدة هى ربى القرى الصناعية، تجسيما لصراع الانسان مع البيئة ورمزا الى تجميع طاقة وعنفوان الانسان ضد الطبيعة لا ضد الانسان.

فى هذا الاطار تستحق مواجهة خطر الفيضان العالى بالذات نقطة ضوء مركزة، ففى وجه خطر الفيضان الجامح، أكثر من أى خطر آخر، تتبدى وتتحدد طبيعة وحتمية التعاونية كحقيقة واقعة تكاد تتحول من الجبر الجماعى الى الاختيار الفردى، قل الى نوع من الجبر الذاتى والالزام أو الالتزام الداخلى، ذلك لأن التعاون حينئذ قد يكون شرط البقاء ذاته، ولهذا كانت السخرة، على كراهيتها وبغضها من حيث المبدأ وقسوتها وأهوالها أحيانا وانحرافاتها ومظالمها غالبا من حيث التطبيق، مقبولة كبديهية عند الفلاح مثلما هى عند الحاكم، فانها هى اما السخرة واما ألا نكون جميعا، السخرة أبغض التعاون الى الفلاح، ولكنها ألزمه للبقاء ، ولذا تستمد اسمها الدارج «العونة»، من نفس الجذر.

واذا كانت العونة تبدأ فى الظروف العادية بقاعدة الفلاحين («العونة يا فلاحين، قال من كل بلد راجل» كما يذهب المثل العامى) فانه كلما زاد خطر الفيضان وأصبح داهما، كلما امتدت العونة وزحفت صاعدة الى الطبقات الاجتماعية الأعلى طبقة فطبقة حتى تشمل كل الطبقات جميعا بلا استثناء، ولقد كان التشريع المصرى ينص بالفعل على أن النيل اذا بلغ ٢٤ ذراعا تحتم على كل مصرى من أى طبقة أو فئة أن يضع نفسه تحت تصرف الحكومة ليجند فى جيش المقاومة (١).

ان خطر الفيضان الجامح هو ، بوضوح غنى عن كل تعليق، معركة ميدانية حقيقية وان مع عدو هو الطبيعة، والسخرة هى التعبئة العامة وجيشها هو التجنيد الاجبارى العام حماية وانقاذا للوطن، بل ان جيش السخرة ضد الفيضان كان عمليا، فى غياب الجيش العسكرى الوطنى عمدا فى معظم عهود الاستعمار، هو الشكل البديل الوحيد او الحقيقى للعسكرية الوطنية أو الجندية القومية.

الحكومة المركزية والمجتمع التعاونى ـ هاتان إذن هما الظاهرتان الحتميتان فى كيان مصر الفيضية، ليس من شك بعد ذلك أن مجموعهما يعنى القوة: حكومة منظمة وقوية، ومجتمع منظم متماسك، فالظاهرتان اذن نقط قوة لا ضعف لصاحبيهما، وليس فى أى منهما ما يسىء الى الآخر، أو الى الدولة على الجملة، ولهذا فليس غريبا ـ ولا هو شر يقينا! ـ أن زراعة الرى هى التى علمت مصر

---

(١) نعمات فؤاد ، *النيل*، ص ٢٧٦ .

الحضارة والنظام والقانون، هى التى فجرت التاريخ والحضارة فى مصر دون سواها لأول مرة، وهى التى وحدتها مبكرا ومنحتها النظام والقوة التى خلقت بها أول امبراطورية فى التاريخ.

بعد هذا، وأبعد منه، فان مجموع هاتين الظاهرتين يعنى مجتمعا اشتراكيا بالطبع ، فاذا كانت البيئة الفيضية تحتم قيام حكم قوى وتنظيم سياسى مؤثر، فما معنى هذا؟ معناه ببساطة أن النظام النهرى وايكولوجية النيل تؤهل بطبعها وتلقائيا لعنصر كامن أصيل وبعيد المدى من الاشتراكية، نعم، الاشتراكية، والاشتراكية التعاونية بالدقة، ومن الطريف أن نفس هذا التشخيص والتعبير حدد واستعمل فى أوائل هذا القرن، حيث يقول عطية وهبى عن فرعون إنه كان يدير الزراعة والصناعة بشكل اشتراكى(١)، بينما تحدث هانوتو عن «اشتراكية الدولة»(٢)، بل ان مما له مغزاه الكبير أن نظام الملكية المستبدة المطلقة، الذى ساد الدولة القديمة.. حين تخفف نوعا فى الدولة الوسطى بعد الثورات والقلاقل فانما تحول كما يقول موريه الى نوع من نظام اشتراكى فى الدولة (٣).

ويمزيد من التحديد والتركيز معا، فان النظام الاجتماعى والسياسى الذى تضعه أو تصنعه البيئة النيلية والرى الفيضى هو بطبيعته نوع ما من الاشتراكية العملية: نوع يمكن أن نعتبره اشتراكية ما قبل الاشتراكية العلمية بمعناها الفكرى المنظر المخطط الحديث pre-scientific socialism.

فالماء، عصب الحياة وأهم أدوات الانتاج، مؤمم بالضرورة والتعريف، الدولة هى التى تملكه باسم الناس وهى التى تقوم بتوزيعه على الناس، كل بحسب حاجته أى كل بحسب مساحة أرضه.. أما التعاونية، فلأن مواجهة أخطار النهر وذبذباته الجامحة، وبناء القرى المجمعة، ونظام الحياة اليومية فى القرية من تنظيم المياه والدورة الزراعية... الخ.. كل أولئك لا يمكن إلا أن يتم كعمل جماعى منسق يقوم على التعاون، وقد زاد هذا الدور خطورة وأهمية بعد الرى الدائم ومشاريعه وسدوده وقنواته ومصارفه، وبعد أن أصبحت مصر الزراعية كلها وحدة ادارية واحدة تديرها وزارة الزراعة كمصنع كبير للانتاج الزراعى.

---

(1) Attia Wahby, "L'Econommie Politique dans lancienne Egypte", B.I.E. IV, 1910, P. 3-5.
(2) G. Hanotaux, Histore de la nation égyptienne, Paris, 1931, t.I. P. XII et seq.
(3) Le Nıl et la civilization etc.

لهذا ولمثله لم تكن دورين ووريتر تبالغ حين رأت بذرة الاشتراكية كامنة فى تربة الزراعة المصرية، وحين وجدت جنينها يعيش - وان يكن مجهضا - فى رحم الاقطاعية اللاندوقراطية، فكما تقول فى جملة عابرة ولكنها معبرة عن مصر ما قبل الثورة، «من حيث تنظيم الانتاج، تعتبر مصر بالفعل مزرعة ادارية ضخمة، تقوم فيها مصلحة الرى بمراقبة كمية الماء الموزعة ومعها مساحات المحاصيل، وللحكومة رقابة على الزراعة، على أساس من التخطيط، أكبر بكثير جدا مما لأعظم واشد الحكومات اشتراكية فى العالم » (١).

ذلك إذن توجيه البيئة الفيضية البشرى وتأثيره الاجتماعى والسياسى، فاذا كان ذلك حتما طبيعيا أو جغرافيا - وما هو - فهو حتم حميد بالتاكيد، بل تلاؤم طبيعى صحى وحكيم، وان خلق ذلك طابعا قوميا فى أصحابه، فهو طابع حسن وسليم ومطلوب، والشىء المؤكد علميا بالقطع أن الطغيان أو الاستبداد، شرقيا أو غير شرقى، ليس من حتم البيئة النهرية أو من فعل النيل أو غير النيل، ولا هو لعنة طبيعية عمياء، وبالمثل فان أية انحرافات قد يفرضها الطغيان فهى لا علاقة لها قط بزراعة الرى أو جغرافية النهر من حيث هو، وليست وصمة قدر غاشم، فان وقع الطغيان وملابساته تاريخيا بعد ذلك، فعلينا على الفور أن نبحث عن أسبابها جميعا خارج الجغرافيا وخارج النهر، فماذا نجد بالفعل اذا التفتنا الى واقع التاريخ، تاريخنا المصرى؟

النظام الاجتماعى

التركيب الاجتماعى لمصر القديمة استدلال اجتهادى ناقص ومبتور بالضرورة ويسمح باختلافات التفسير والتأويل، فالموضوع بطبيعته ليس بكرا كما هو معقد فحسب، بل وغامض مبهم الى حد بعيد، ليست الآراء والمذاهب وحدها هى التى تتضارب فيه وتتعارض الى حد مزعج، ولكن الحقائق والدلالات والشهادات التاريخية نفسها ايضا تبدو أحيانا متناقضة متضادة، ولذا فبقدر ما تتعدد النظريات وتتباعد، ينبغى أن نتحفظ ونتحرز، وأن ندرك أن الموضوع بطبيعته لا يسمح بأحكام قاطعة ولا بانتهاءات نهائية.

النظرية الاقطاعية

وهناك ثلاثة اتجاهات أساسية فى توصيف وتكييف أو تشخيص هيكل النظام الاجتماعى فى مصر القديمة هى على ترتيب ظهورها الزمنى: الاتجاه الاقطاعى،

---

(1) Doreen Warriner, Land & Poverty in the Middle East, 1948. P. 48.

العبودى، الآسيوى، فالاقطاعى أقدمها وأوسعها انتشارا حتى الآن، فلقد كان السائد بين أغلب الدراسات الغربية فى تاريخ النظام الفرعونى والتركيب الطبقى للمجتمع المصرى القديم أنه «ذو طابع اقطاعى بشكل عام» كما حدد ايمرى (١)، أو أنه نظام الاقنان serfdom كما سبقه بيترى (٢)، أساس هذا التقييم هو الوجود المتواتر لطبقة من كبار ملاك الارض الزراعية التى يعمل فيها الفلاحون كأجراء أو كتابعين مقهورين تحت أسوأ ظروف الاستغلال التى تنعكس فى بؤس وتعاسة الفلاح المصرى العادى القديم، وبذلك كان فائض العمل يتحول من الطبقة الفلاحية الكادحة العاملة المستغلة الى طبقة كبار الملاك المستغلة.

واضح أن هذا التكييف الطبقى متأثر بالفعل بالأفكار النمطية والتطورات الاجتماعية التى عرفها الغرب نفسه فى أوروبا، والأوضح منه أنه يخلط ما بين نمط الانتاج والاستغلال الاقتصادى فى جانب وبين شكل علاقة الملكية والتبعية الاجتماعية فى الجانب الآخر، فجوهر الاقطاع الأوروبى القديم والوسيط بالمعنى الدقيق هو تبعية الفلاحين تبعية شخصية للسيد الاقطاعى الذى يملك الارض ومن عليها قانونيا ملكية فردية مباشرة وملكية السيد للعبد تقريبا، ولهذا كان الفلاح قنا serf وكان نظام الاقطاع هو نظام الاقنان serfdom .

وكما سنرى، فلم يكن هكذا وضع الفلاح المصرى قط أو فى الاغلب الاعم، ولهذا فان وصف مصر القديمة بالنظام الاقطاعى هو خطأ علمى وفنى بالمعنى الصارم، أو هو مع التساهل تعبير مجازى سائب غير دقيق وغير مقبول الا كاصطلاح شرقى خاص أو كخطأ مشهور أصبح لا فكاك منه، ولكن حتى عند ذلك.. فان هذا «الاقطاع الشرقى» لا يرادف أو يناظر «الاقطاع الغربى» قط فهو ليس إقطاعا على الاطلاق(٣)، والمحقق أن مصر لم تعرف نظام الاقطاع بالمعنى الاوروبى الصحيح طوال تاريخها، ولا عرفت نظام الاقنان كذلك، ثم ان جوهر الاقطاع، دعنا لا ننسى، هو اللامركزية السياسية، عكس الدولة الفرعونية تماما، قمة المركزية والتوحيد والتنميط، ولذلك فقد اتجه البحث مؤخرا الى تبديد «خرافة» الاقطاع المصرى بعنف وحدة (٤).

(1) W B. Emery, Archaic Egypt, Penguin, 1961, P. 111.
(2) Petrie, Social life in ancient Egypt, P 17, 30.
(3) Maxime Rodinson, Islam et capitalisme , Paris, 1966, P. 73-38, Anouar Abdel-Malek, Idéologie et renaissance nationale. Egypte moderne, Paris, 1969, P. 111-112, 499.

(٤) المراجع السابقة، ابراهيم عامر، الأرض ، ص ٢٩.

النظرية العبودية

أما المدرسة العبودية فهى أقل الاتجاهات الثلاثة انتشار وأقصرها عمرا، وهى بالتأكيد أشدها خطأ إن لم يكن انحرافا، فالى فترة ما بين الحربين كان تشخيص الفكر الاشتراكى السائد للمجتمع الشرقى القديم أنه أولى وسفلى مراحل العبودية التى أعلى مراحلها هى المجتمع الاغريقى - الرومانى القديم، وعن مصر بالتحديد، يرجح برستيد أن السكان فى عهد الاسرات الاربع الأولى، وربما باستثناء طبقة حرة من الحرفيين والتجار، كانوا عبيدا فى أبعاديات النبلاء (١)، على أى أساس ذلك، لا يذكر ولا ندرى، هذا بينما تحدث البعض بصدد فجر تاريخ مصر القديم عن دول، ثم دولة قائمة على ملكية العبيد Slave-owning state ، العبيد الذين كان مصدرهم الحروب خاصة(٢)، ومن الواضح أن النظرية محاولة لتنظير مرحلة من العبودية والمجتمع العبودى كجزء من مراحل تطور المجتمع الطبقى الخمس فى الماركسية وهى الشيوعية البدائية فالعبودية فالاقطاع فالرأسمالية فالاشتراكية.

وصحيح أن أسرى الحروب تدفقوا على مصر كثيرا مع الانتصارات العسكرية - فى عصر رمسيس الثالث يقدرهم بيترى جزافا بنحو ربع المليون(؟)(٣) غير أن هذا يختلف جذريا، فهم لم يكونوا يستخدمون أو يدخلون كأساس فى عملية الانتاج والزراعة بالذات، وإنما اقتصروا على الخدمة المنزلية أو كجند أرقاء أو للعمل الشاق فى الطرق والمناجم... الخ، وصحيح أيضا أن العبودية عرفت فى مصر كثيرا، ليس فقط عن طريق أسرى الحروب ولا حتى عن طريق الرقيق المجلوب، ولكن أيضا ببيع الفقراء أبناءهم أثناء المجاعات والأزمات وما الى ذلك، إلا أن هذا كان الاستثناء لا القاعدة وظاهرة فردية عارضة أكثر منها نظاما اجتماعيا سائدا ومقررا.

لذا فان المحقق، كما يؤكد بيترى بحق هذه المرة، أن مصر لم تعرف نظام العبودية (٤) بالمعنى الذى عرفته أوروبا حيث كانت بعض مدن اليونان وايطاليا تملك مثل أو أضعاف عددها من العبيد ولاتكاد أصغر أسرة من المواطنين «الأحرار» تخلو من عبد أو أكثر فى حوزتها، ومما له أبلغ الدلالة أنه حتى حين سيطرت على مصر قوى تعيش فى أوطانها على النظام العبودى مثل اليونان والرومان لم ينقلوا نظامهم هذا اليها ولا تغير النظام المصرى القديم فى شىء، ولهذا يمكننا بسهولة وبلا تردد

---

(1) P 44.
(2) Y. Savelyev, G. Vasilyev, An outline history of Africa, P. 7-9.
(3) Social life etc., P. 24.
(4) Id., P. 17, 30.

أن نستبعد نظرية الدولة العبودية فى كل أشكالها وبأى من مراحلها.

النظرية الآسيوية

أما الاتجاه الثالث والأخير وهو الآسيوى فهو عود الى، أو اعادة اكتشاف، لبعض آراء غير ذائعة لماركس وانجلز فيما أسمياه بنمط الانتاج الشرقى أو الآسيوى، وهو نفسه الذى أبرزه مؤخرا فيتفوجل - وهو ماركسى سابق أو آبق - تحت اسم الطغيان الشرقى، فقد لاحظ الأولان فى المجتمعات الشرقية القديمة، لاسيما المجتمعات النهرية فى آسيا وفى مصر، أن النظام الاجتماعى الطبقى لا يتسق أو يستقر فى مراحل تطورهم الخمس، فلا هو ينطبق عليه النظام العبودى ولا هو يدخل فى النظام الاقطاعى، ولكنه نظام مستقل متميز يختلف عنهما كليهما، ويرجع أساسا الى طبيعة الأنهار وضرورة الرى الصناعى.

فهذه الضرورة تحتم قيام سلطة عليا مركزية، هى الدولة، تشرف على ضبط الماء وتوزيعه على الفلاحين عن طريق جهاز ضخم من الموظفين، والكل يخضع لها خضوعا هرميا مطلقا، بحيث تملك هى نظريا كل الارض ملكية عامة وكحق رقبة ثم توزعها على الفلاحين وكذلك على كبار الموظفين والقواد والملاك ليزرعوها بحق الانتفاع فقط كما تعيد توزيعها عليهم دوريا(١)، فالفلاحون إذن لايعملون فى هذه الأرض إلا كأيد عاملة مقابل ما يكفى أودهم، بينما اليها هى يعود فائض العمل فى صورة ريع الأرض أو الضريبة العقارية أو الجزية الزراعية.

على هذا فان جوهر النظام الآسيوى هو غياب الملكية الفردية للأرض من ناحية وسيادة ملكية الدولة العامة القانونية للأرض من الناحية الأخرى، وبذلك تتركز الملكية وتتجسد فى الدولة و/ أو رأس الدولة كرمز للمجتمع بأسره، وذلك على النقيض من نظام ملكية الأرض الفردى فى النظام الاقطاعى، وبالتالى فان الفلاحين ليسوا تابعين لأفراد سواء كعبيد لأحرار أو كأقنان لاقطاعيين، ولكنهم تابعون مباشرة للدولة ورأسا لرأس الدولة، الذى يؤله لهذا السبب حتى يصبح رمزا لكل شيء ومالكا لكل شيء.

لذا فليست هناك عبودية فردية، وإنما هى «عبودية معممة» كما دعاها ماركس

---

(1) Abdel-Malek, op. cit , P. 495.

وانجلز، والفلاحون «عبيد عموميون» أو عبيد الملك، وفى هذا يختلف النظام الآسيوى جذريا عن كلا النظامين العبودى والاقطاعى حيث تبعية أو ملكية العبد أو القن شخصية مباشرة ، وعلى الجملة، فلا ملكية فردية هناك، ولـكن لا عـبودية فردية كذلك (١).

وفى مصر، فقبل العصر الفرعونى، رغم ضبابية الصورة، يخمن البعض أن النظام المحتمل هو ما سمى فى التصنيف الاصولى العام «مجتمع السافا Sava» الذى عرفته المجتمعات الشرقية الآسيوية، وقطباه الرى الصناعى الدقيق وملكية الارض الجماعية على المشاع، ولكن لا سبيل الى القطع بالطبع، وإن كان موريه يصنف نظام مصر قبل التوحيد كمجتمع على الشيوع.

أما عن مصر الفرعونية، فان الاتجاه الحديث السائد هو اعتبارها داخل نمط الانتاج الآسيوى أو الشرقى (٢)، بل ان البعض ليعد التاريخ المصرى «مثالا من أنقى الأمثلة للنمط الآسيوى» ولو أن الكاتب نفسه يعود فيضيف أن «النظام الفرعونى كان يحتوى على المشاعية، وعلى بذور العبودية بل والاقطاع والعمل المأجور (...) ومع ذلك كله، فالنمط السائد للانتاج كان «آسيويا»......(٣).

وعندنا أنه لا أحادية مطلقة أو صارمة فى تركيب مصر الاجتماعى، فكل ما مس الانسان قل أن يخضع لمبدأ العامل الوحيد، المونيزم monism، وإنما هو للمبدأ الكلى يخضع، الهوليزم holism، والمسلم به فى تطور مراحل الانتاج الاجتماعية أنه لا توجد أبدا أنماط نقية، وإنما أنماط سائدة تتغير داخليا باستمرار وتنطوى على بقايا الأنماط السابقة وبذور الانماط المستقبلة، والنمط السائد تاريخيا فى تركيب مصر الاجتماعى عموما هو نمط الانتاج الآسيوى أو الشرقى، ولكنه وإن عجز عن التطور الجذرى الى ما بعده، فقد انزلق وارتد أحيانا وعلى نطاق محدود الى النمط العبودى أو شبه العبودى، بينما كاد يتطور أحيانا أخرى الى النمط الاقطاعى أو شبه الاقطاعى، وعلى هذا الاساس المركب نتقدم الآن لمعالجته.

الطغيان الفرعونـى

التصور السائد أنه قبيل التحول الى الزراعة والاستقرار سادت مرحلة المشاعية

(1) Wittfogel, P. 14 et seq.

(٢) ابراهيم عامر، الارض والفلاح، محمود عودة، القرية المصرية بين التاريخ وعلم الاجتماع، القاهرة، ١٩٧٢.

(٣) احمد صادق سعد «حول النمط الاسيوى للانتاج. مصر الفرعونية » مجلة الطليعة ، فبراير ١٩٧٤، ص ٧٥ .

أو الشيوعية البدائية، فكانت كل جماعة من الجماعات الصغيرة العديدة التى تقطن الوادى من الصيادين والجامعين تملك أرضها ملكية عامة على الشيوع، وبالتالى كانت حياة الفرد تتوقف على انتمائه الى العشيرة التى وضعت يدها على الأرض أصلا والمالكة لها حاليا، وكان هذا الانتماء يتجسد من خلال الطوطم أو الإله - الأب المشترك لأفراد الجماعة.. أما رؤساء هذه الجماعات أو العشائر الطوطمية فكانوا يختارون لسنهم أو لعلمهم السحرى الخاص، ولأن الانتاج بدائى جدا.. والثروة محدودة للغاية لا تترك فائض عمل، والملكية مشاعة على الجميع، فان التمايز الطبقى لم يكد يظهر أو لم يبزغ إلا بالكاد، فلم يكن لرؤساء هذه الجماعات امتيازات تذكر، ولم يزيدوا عن أن يكونوا «أوائل بين أكفاء أو أنداد Primus inter pares ».

مع الزراعة والاستقرار، بدأ الأمر يختلف، رغم أن الاستزراع الجماعى أصبح - كما كان الاستغلال الجماعى سابقا - شرطا أساسيا لحق الانتفاع بالأرض باعتبارها ملكية جماعية، فالى هؤلاء الرؤساء آلت، بجانب الحماية والدفاع الخارجى، وظائف الادارة الجديدة الداخلية من إزالة مستنقعات واستصلاح أرض واقامة قرى وحمايتها من الفيضان وضبط وتوزيع الماء واعادة توزيع الارض دوريا على القرى المختلفة وعلى عائلات وأفراد كل قرية مع تحديد مناطق المنافع المشتركة كالمراعى والغابات... الخ، وذلك أيضا مع الاحتفاظ بوظائفهم الدينية - السحرية القديمة، وقد كان اجتماع هذه الوظائف والسلطات معا لأول مرة فى يد هذه القيادات مصدر نفوذ خاص جديد لأول مرة، فكانت فيه بذرة الدولة.

مجتمع الانتاج الشرقى

ومع تقدم الانتاج وتكاثر الثروة، ظهر فائض عمل محسوس لأول مرة، فبدأ التمايز الطبقى وأخذت تلك القيادات تتحول الى نوع من الارستقراطية أو النبالة البدائية التى تستولى على فائض العمل وتتمتع بامتيازات كبيرة، أى تحولت الى طبقة ليست حاكمة فقط وانما حاكمة ومستغلة معا، وقد ساعد على هذا التحول المكاسب الاضافية والنفوذ المضاف كنتيجة لانتصارات بعض هذه القيادات فى حروبها القبلية على البعض الآخر وتوسيع حكمها وملكها، ومن ثم بدأ الرئيس أو الحاكم يصبح رمزا تتجسد فيه الجماعة كلها، وبالتالى ليس كاهنا أعظم فقط ولكن الاله المحلى أيضا، لقد بدأت نواة مجتمع الانتاج الشرقى أو الآسيوى.

تلك الحروب القبلية نفسها كانت أداة تطوير الهيكل الجديد الى قمته، فمن خلالها تحولت بعض تلك الجماعات بالغلبة والقهر الى اتحادات فيديرالية أوسع

وأوسع على مراحل متعاقبة، الى أن امتصت كلها فى كيان واحد شامل هو الدولة الموحدة تحت زعامة حاكم واحد هو ـ كما نرى عند قيام الاسرة الاولى ـ الملك، فرعون، «برعو» أى البيت الكبير أو الباب العالى كما قد نقول، ومفهوم بالطبع أن هذا التطور الإنتاجي ـ الاجتماعى ـ الطبقى مصاحب ومواز لعملية التوحيد السياسى الاساسية التى نعرفها جيدا من النومات الى الاسرات حين يلتقى ويلتحم التطوران الاجتماعى والسياسى فى نقطة واحدة.

ومفهوم أيضا أن المحرك الأساسى خلف هذه السلسلة من الاتحادات المتوسعة هو ضرورة تنسيق ضبط النهر واعمال الرى فى حوض الوادى برمته ككل وكوحدة، على عكس وحدات نظام الاقطاع فى أوروبا المطرية، مثلا، ولضخامة العملية فانها تحتاج الى تعبئة عمالة ضخمة، وهذه تحتاج الى قدرة خاصة على تقسيم العمل الجيد، والكل يستدعى سلطة مركزية طاغية(١).

المهم فى هذه العملية أن كل حاكم منتصر أقوى كان يختزل القيادات السابقة المناوئة بعد أن يخضعها، وذلك «ببرقطتها» أى بجمعها حوله كموظفين كبار تابعين، محولا إياها بذلك من أرستقراطية اقليمية الى بيروقراطية عليا أو نبالة بيروقراطية، وفيما بعد، استغنى الحاكم المنتصر عنها كلية وأحل محلها قادة وموظفين كبارا سواء فى بلاطه والحكومة المركزية أو فى الاقاليم والحكومات الاقليمية، لقد اكتمل، أخيرا، هيكل دولة الرى الصناعى الموحدة المركزية ومجتمع نمط الإنتاج الشرقى الآسيوى، وكما أصبحت مصر أقدم دولة عرفت تدخل الدولة فى تنظيم الانتاج، أضحت أيضا أول وأقدم دولة شمولية فى التاريخ والنمط الاولى البدائى للدولة الاشتراكية والقهر الطبقى.

وبدأ، بالموازاة، نظام الطغيان الشرقى، أو فى حالتنا الطغيان الفرعونى، فكقمة، ولكن أساسا كاستمرار، للتقليد القديم من تجسيد حق الجماعة والمجتمع فى ملكية الارض وتجسيمه فى شخص الزعيم الطوطمى، أصبح فرعون شرعيا أو قانونيا أو نظريا هو بصورة تلقائية المالك الأوحد للأرض، وصار البلد كله «قطاعا عاما» والوطن جميعا ملكا للدولة، بل وبات فرعون مالك الارض بما عليها ومن عليها وذلك بصفته أيضا الإله أو ابن الإله أو ظل الإله على الأرض، والكل يخضع له خضوعا مطلقا كاملا (٢).

---

(1) Wittfogel, P. 100 ff.
(2) Ibid P. 115-127.

لذلك كان تأليه فرعون بصورة أو بأخرى ظاهرة قديمة وجوهرية لا مجرد صدفة أو حلية، لقد أصبح المصريون «عبدة النيل» أصلا، «عبيد النيل» أيضا، ثم أصبح عبيد النيل عبيد الدولة أو «عبيد فرعون» بالتبعية وفى النهاية، وتلك هى «العبودية المعممة» وفى هذا كله كانت جرثومة الطغيان الفرعونى.

أصل الطغيان

كيف، ولماذا؟ أدوات الإنتاج الأساسية فى مصر الزراعية، كعالم فيضى نهرى، إنما هى فى التحليل الأخير الأرض والماء، ان يكن الماء دم الحياة فان الارض جسمها، وان تكن الأرض خامة الزراعة فان الماء وقودها، فأما الأرض فقد ألغيت الملكية الفردية بضربة واحدة منذ اللحظة الاولى التى اعتبرت فيها كل أرض البلد ملكا قانونيا للدولة ممثلة فى الحاكم فرعون، والواقع أن هذه الظاهرة الموغلة فى القدم هى احتكار قانونى أو مصادرة عظمى من حيث الشكل، أما من حيث الموضوع فقد قصرت حيازة الأرض على حق الانتفاع فقط دون حق الرقبة.

بهذا تحولت مصر ابتداء الى ضيعة كبرى للحاكم، بينما أصبح الفلاح مجرد أداة انتاج بشرية(١)، وفى مراحل كان فرعون يملك ثلث أراضى مصر وحده (٢)، وفى التوراة أن ضريبة الأرض التى كان فرعون يجمعها من الفلاحين بلغت خمس المحصول، بينما قدر البعض مقابلها النقدى بأسعار سنة ١٩٢٤ بنحو ٤٢ ـ ٦١ مليون جنيه (٣).

أما الماء فلعله، بحكم البيئة الفيضية، فى يد الحاكم أكثر من الأرض، ومن يملك الماء فى مناخ صحراوى يملك الحياة ـ تذكر «أعطنى أرضك وجهدك... الخ»، وبحكم الطبيعة وطبيعة الاشياء أيضا كان الماء «مؤمما» بشكل ما، كما كان تقليديا وكما يقال دائما سلعة مجانية فى مصر طوال التاريخ، غير أن هذا صحيح شكلا فقط وعلى السطح.. أما فى الحقيقة فقد كان للماء ثمنه، وكان هذا الثمن هو حرية الفلاح التى سلمت كاملة للدولة، بما فى ذلك حق أو فرض السخرة، أى وضع نفسه تحت تصرفها للعمل لحسابها لفترة ما كل عام، أحيانا «بتكاليف البطن» وأحيانا مع التزامه أو الزام أهله بتكاليف معيشته، وذلك فى مشاريعها العامة ابتداء من إقامة السدود الواقية ضد خطر الفيضان الى شق الترع والطرق الى بناء المعابد

---

(١) غربال، تكوين مصر، ص ٣٦، ٣٨.

(٢) وحيده،، ص ٣٤٠ .

(3) O. Toussoun, Memoire sur les finances de l'Egypte, Le Caire, 1924, P. 83-5.

والاهرامات... الخ، ومن الواجب هنا أن نلاحظ أن نظام السخرة وتوطنه وتوطده فى مصر كان يتناسب تناسبا عكسيا مع ظاهرة استجلاب الرقيق والعبيد من الخارج، فقد حدت الأولى من الثانية الى حد بعيد.

بهذا اذن تجمعت كل حقوق الملكية وخيوط القوة وأزمة السلطة فى يد فرعون، بحيث صار الحكم هو الحكم الفردى المطلق فى أعتى صوره أى الأوتوقراطية، وكانت الأوتوقراطية العارمة هى نظام الفرعونية الطبيعى(١)، والدولة الفرعونية بدورها هى سلطة مركزية ونظام شمولى يحكم كما يملك ويتحكم كما يحكم، كانت الفرعونية باختصار نظاما ديكتاتوريا مطلقا، وكانت مصر بذلك تقليديا أبعد شىء عن الديموقراطية، وليس صدفة بعد ذلك أن مصر الفرعونية لم تشتهر بقانون كبير ولم يعرف فيها «منحة قوانين law-givers » حتى من مثل حمورابى أو الرومان.

ولعل الحكم الاوتوقراطى المطلق ، على علاته، قد أدى وظيفته فى البداية والى حين، حيث وضع أسس الحضارة المصرية وأرسى دعائمها، غير أنه لم يلبث أن تعدى نفسه الى القهر السياسى والاجتماعى حين أصبح موزع الماء هو مالك الماء، والحاجز بين الرقاب هو المتحكم فى الرقاب، ومانح الحياة هو مانع الحياة، «لقد انبثقت الدولة عن المجتمع، ولكنها وضعت نفسها فوقه» وتحولت ـ والسلطة مفسدة، «أليس لى ملك مصر وهذه الأنهار تجرى من تحتى؟» تحولت من قوة قهر الى قوة بطش.

ولعلنا لا نتجاوز الحقيقة اذا قلنا ان الفرعونية كانت نوعا من «الاستعمار الداخلى» أو اذا اقتبسنا تعبيرا موفقا من صبحى وحيده نوعا من «الاستعمار الاجتماعى» (٢)، ورغم مسحة سطحية من الأبوية أو النظام الأبوى Paternalism ينظر بها فرعون الى رعاياه كأبنائه القصر (وان كانت النظرة لا تخلو أيضا من مفهوم التملك) فلقد كانت الفرعونية دولة بوليسية استبدادية اساسا تتبع سياسة القمع والارهاب والترويع والتخويف والتنكيل والتمثيل بالنسبة للجميع.

يقول الملك خيتى لابنه مريكارع حوالى ٢٠٠٠ ق.م. «اذا وجدت فى المدينة رجلا خطرا يتكلم أكثر من اللازم ومثيرا للاضطراب، فاقض عليه واقتله وامح اسمه وأزل

---

(1) Erman, Life in ancient Egypt, P. 13.

(٢) ص ١٠٣ .

جنسه وذكراه وأنصاره الذين يحبونه، فان رجلا يتكلم أكثر من اللازم لهو كارثة على المدينة» لا غرابة أن تلح نصوص الاخلاق فى مصر القديمة إلحاحا شديدا على كلمة «الصمت» بالذات كفضيلة أساسية تتطلبها من الفلاح وغير الفلاح، وهى كلمة يمكن أن نترجمها كما يقول ويلسون «بالهدوء، السلبية، السكون، الخضوع، المذلة، والانكسار»(١)، لقد اكتمل الطغيان الفرعونى وبلغ الطغيان المائى ذروته، وينص القرآن أيضا «... فرعون إنه طغى».

لقد جاء الطغيان الفرعونى نتيجة حتمية للدولة المركزية، وكانت الدولة المركزية ضرورة حتمية للبيئة الفيضية، وكما كان لهذه المعادلة أو المسلسلة الايكولوچية مزاياها الواضحة، فلقد كان لها عيوبها الأوضح، نعم، بها كانت مصر أول وحدة سياسية أو أول دولة موحدة فى التاريخ، لكنها أيضا صارت بها على الارجح أول طغيان فى الارض، وأقدم وأعرق حكومة مركزية فى العالم، ولكن أقدم وأعرض استبداد أيضا، لقد دفع المصرى منذ البداية ثمن وحدته السياسية المبكرة من حريته السياسية، واشترى الأمن الاجتماعى بالحرية الاجتماعية، وفى النتيجة أصبحت العلاقة عكسية بين المواطن والدولة، فتضاءل حجم الشعب بقدر ما تضخم وزن الحكم، وكلما كبرت الحكومة صغر الشعب، من هنا فان الحكومة المركزية السباقة، التى نسرف فى التفاخر بها عادة، ليست خيرا محضا بل لها مثالبها وثمنها الفادح، وسنرى كم يصدق هذا حتى وقتنا الحالى.

هيكل النظام

وبطبيعة الحال، فليس يقصد بالفرعونية فى ذلك البناء فرعون وحده، وإنما هو والذين معه، أى هيكل النظام ككل، تلك الشرنقة الكثيفة من كبار الموظفين ورجال الدين والجيش وكبار الملاك وأتباع هؤلاء جميعا، والواقع أن هيكل النظام الفوقى أوالطبقة الحاكمة الذى تستقر فوقه الاوتوقراطية الطاغية وتستند إليه كان يتحلل فى عناصره الأولية الى ثلاثة أعمدة أساسية: بيروقراطية منتفخة متضخمة، وثيوقراطية هى الأخرى متورمة، وأرستقراطية عسكرية شديدة البأس، والكل يقوم على قاعدة عريضة محكومة من بروليتارية فلاحة عاملة.

الأوتوقراطية

فأما الملكية الاوتوقراطية فان البعض يرى ببساطة أن فرعون، مالك كل شيء

(1) Op. cit, P. 125

نظريا أو قانونيا، كان عمليا «أعظم محتكر شهده التاريخ» (١) أو هو «التاجر الكبير الوحيد»(٢) فبينما كانت التجارة الداخلية، كالصناعة أيضا، محدودة متواضعة نظرا لسيادة الاكتفاء الذاتي وتواضع مستوى معيشة السواد الاعظم من الشعب، كانت التجارة الخارجية البعيدة المدى والتعدين المحلى مزدهرة وضخمة كما كانت احتكارا حكوميا بحتا، ولكن كما كانت هذه التجارة مقصورة على السلع الكمالية والترفيه كالجواهر والمعادن النفيسة والبخور، كان استهلاكها مقصورا على الطبقة الحاكمة.

والواقع أن كميات الذهب والحلى والنفائس والتحف الخرافية التى أحاط الفراعنة حياتهم (وموتهم) بها عبر العصور، وكذلك أتباعهم ، كانت هى التعبير الوحيد المتاح عن الثروة فى عصر ما قبل العملة وعن الرأسمالية قبل عصر رأس المال واستعراضا ظاهرا للثراء ومظهر القوة المادى، أو هى بعبارة ماركس الموجزة «التعبير الجمالى عن الاكتناز».

البيروقراطية

أما البيروقراطية فهى الأساس الصلب الراسخ للفرعونية والقوة الضاربة الرئيسية لنظامها فى الداخل، اذ تجمع السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية بمفهوم الماضى، أى ادارة الدولة والحكم على العموم، فاليها تنتهى مهام ضبط النهر والرى وتوزيع المياه وتنفيذ المشاريع العامة ومواجهة الفيضانات وادارة وتنظيم السخرة ومسح الاراضى وحصر الحيازات وتوزيع واعادة توزيع الأرض للزراعة سنويا أو دوريا وفرض وجباية الضرائب وتنظيم التجارة الخارجية. واستخراج المعادن، ثم تقنين وتنفيذ هذا كله، حتى النقل الداخلى النهرى أو البرى والبريد هى وظيفة مركزية تحتكرها الدولة لأنها أساسا تحمل شبكة مخابراتها اللازمة للضبط والربط وإحكام السيطرة على الشعب(٣)، الجهاز كله، باختصار، يعمل لحساب النظام - حتى مهندس الرى كان دائما خادما للفراعنة لا خادما للفلاحين (٤).

ومع هذا الدور الخطير، كان يتناسب وزن البيروقراطية الثقيل، فكان جيش

---

(١) محمد فهمى لهيطه، علم الاقتصاد للمصريين، القاهرة، ١٩٣٩، ص ٢٦٦.

(٢) احمد صادق سعد، " حول النمط الاسيوي للانتاج . مصر الفرعونية" .، الطليعة ، مارس ١٩٧٤، ص ٥٩.

(3) Wittfogel, P. 137.

(4) Wyn F. Owen. "Land & water use in the Egyptian High Dam era", Ekistics Feb. 1965, P. 108

الموظفين لا يقل حجما وعددا عن جيش المحاربين فى أكبر حالاته، فهى جهاز ضخم من الموظفين أساسا، التكنوقراط كنواة والبيروقراط كشرنقة، فالحكومة الفرعونية النهرية فى جوهرها حكومة تكنوقراط (١) والمجتمع المائى المصرى القديم مجتمع موظفين الى حد بعيد، وحدة الجهاز الأولية هى الكاتب الذى يمثل قيمة خاصة للغاية فى الهيئة الاجتماعية والعامة، والذى يمكن أن يرقى من صفوف الفلاحين (مثل أونى) بل والعبيد أحيانا (تذكر يوسف) الى مرتبة الوزارة والحكم.

لذا فمنذ فجر تاريخه، يبرز مركب تعليم الكتابة ووظيفة الكاتب بشدة فى حياة المجتمع الفرعونى ويأتى فى الصدارة من قيمه المقررة، «ضع فى صميم قلبك العزم على أن تكون كاتبا» هكذا يذهب نص فرعونى موجه الى تلاميذ المدارس، «ذلك سوف يجنبك العمل الشاق من أى نوع كان، وسوف يقودك الى الطريق لكى تصبح حاكما ذائع الصيت (....) وربما يمكنك كذلك من أن تدير الدنيا بأسرها».

والواقع أن طبقة البيرقراطية العليا أو النبالة أو الارستقراطية البيروقراطية، كما كانت من عمد النظام، كانت أحد القطاعات الرئيسية التى تتلقى الاقطاعات والملكيات الكبيرة من فرعون وتدخل دائرة كبار الملاك باستمرار، هذا بينما كانت البيروقراطية الصغيرة هى المخرج أو المهرب الأساسى لعامة الشعب من دائرة العبودية المعممة بكل متاعبها والتزاماتها المادية من تعرض للأخطار والتعذيب أو السخرة والابتزاز... الخ.. وفى الوقت نفسه المدخل والأمل الأوسع الى بعض المكانة والنفوذ والمزايا والامتيازات والثروة، من ثم كانت جاذبية الكاتب كمهنة لاتقاوم واغراءاته بالتصعيد الاجتماعى لا حد لها، حتى بات التهالك أو التطلع البيروقراطى ملمحا موروثا أكثر مما هو مكتسب أو أصيلا بقدر ما هو موروث.

رجال الدين

طبقة الكهنة ورجال الدين قد تكون الأقرب شكلا وموضوعا الى طبقة البيروقراطية، ولعلها تقع عند جذورها جزئيا مثلما تقع عند أصول الملكية نفسها، هى القوة المعنوية للفرعونية ، إما «غلاف السكر» الذى تحيط هذه نفسها ليسيغ الشعب ابتلاع الطغيان، واما اكبر جهاز للتخدير الشعبى لضمان الخضوع للنظام، وكمعقل من معاقله، كان النظام يغدق عليه بلا حساب لتقوية سيطرته الدينية على الفلاحين وسائر الشعب، بالاقطاعيات الزراعية الواسعة وأملاك المعابد وأوقافها وحصصها من غنائم الحروب والأسرى... الخ.

(١) غربال، ص ٢٥ – ٢٦ .

وقد بلغ نفوذ الكهنة حدا خطيرا حيث تضخمت طبقة رجال الدين الى كتلة غليظة الحجم وتضخمت المعابد الى حد شاذ وصل فى أيام رمسيس الثالث فى القرن الـ ١٢ ق.م الى ١,٠٧٤,٤١٨ فدانا ١٦٩ ، بلدة، عدا ١٠٣,١٧٥ خادما، أو ١٠٪ من مجموع الأراضى الزراعية فى أحد التقديرات (١) (فى برستيد، عن بردية هاريس، أن هذه الارقام هى ١٠٧,٠٠٠ عبد بنسبة ٢٪ من مجموع سكان مصر، ثلاثة أرباع مليون فدان بنسبة ١٤,٥٪ أو سبع كل أرض مصر الزراعية (٢).) الإله آمون، مثلا، كان له ٨٦,٥٠٠ فلاح يعملون فى أراضيه، بجانب ٤٢١,٠٠٠ رأس ماشية، فضلا عن منجم ذهب فى النوبة مع خراج أو جزية ٩ مدن سورية محددة.

وفى أخريات الدولة الحديثة بلغ مجموع املاك المعابد فى طيبة ومنف وأون ٢٨٦٢ كيلومترا مربعا من الأراضى الزراعية يعمل فيها ٩٧,٠٠٠ فلاح، ٤٧٧,٠٠٠ رأس ماشية، هذا عدا ٨٨ سفينة، ١٠٤ كيلوجرامات من الذهب(٣) بل فى تاريخ آخر وصل مجموع أملاك الكهنة الى ثلث أرض مصر الزراعية وخمس سكانها(٤)، وواضح أن رجال الدين كانوا من أكبر المنتفعين بالنظام، مثلما كانوا دعاته وعملاءه ومن أكبر ضواغط المحافظة والاستقرار.

العسكريون

أما رجال الجيش أو النبالة العسكرية، فالى جانب ضخامة حجم القوات المحاربة التى مكنت لها وفرة الإنتاج القومى، فانها بالطبع السند الأساسى والمباشر للنظام كله فى الداخل كما فى الخارج حيث كانت حاميات الأقاليم تساند وتساعد عمليات جباية الضرائب وتجييش السخرة فضلا عن قمع كل انتفاضة شعبية للفلاحين، والنبالة العسكرية تنال من الأراضى والاقطاعيات والامتيازات ما يجعلها دائما فى طليعة طبقة كبار الملاك، كما أن منها معظم حكام الاقاليم الذين يمثلون فرعون مباشرة.

ولأن تجنيد وتسليح الشعب والفلاحين لم يكن دائما مأمون الجانب ويحمل أخطارا واضحة على النظام، فقد لجأ الفراعنة منذ وقت مبكر الى الاعتماد المتزايد على العبيد الأجانب والجند الأرقاء سواء من أسرى الحروب أو الرقيق المجلوب أو المرتزقة، بينما أبعدت القوات المصرية غالبا بعيدا الى الحدود ومناطق التخوم ،

(1) Wilson, P. 123.
(2) P. 491,
(3) M.F. Gyles, Pharonic policies & administration, 1959, P. 58.
(4) Wilson, id.

وهذا تقليد استمر بعد ذلك طويلا، ثم ساد فى عصور ما بعد الفرعونية، وظل بيننا الى مطلع العصر الحديث.

لا إقطاع ، لا ارستقراطية ، ولا بورجوازية

تلك إذن هى قطاعات الطبقة الحاكمة وثالوث اعمدة النظام ومجمع السلطة السياسية فى الدولة، وهى نفسها التى تشكل فى مجموعها طبقة كبار الملاك فى الوقت نفسه، فهى وحدها التى كانت تتلقى كل منح فرعون من الأراضى الزراعية الشاسعة وما يصحبها من امتيازات واعفاءات من الضرائب، ورغم أنها طبقة الملاك الوحيدة فى البلد والتى تقع خارج نطاق غياب الملكية الفردية، فقد كانت ملكيتها محددة وحقوق ملكيتها مقيدة كمجرد منحة ملكية من الدولة مؤقتة ومقصورة على حق الانتفاع لا الرقبة، دون انتقاص من حقوق الدولة الاصلية بما فى ذلك حق استرجاعها وقتما تشاء.

لذا فلم تكن تبعية أو عبودية فلاحى هذه الأراضى لطبقة كبار الملاك هذه مباشرة ولكن لفرعون نفسه ووحده، ومن ثم فانها لم تكن اقطاعا بالمعنى الصحيح ولا كان فلاحوها أقنانا بأى معنى، وانما هؤلاء وأولئك جميعا وعلى حد سواء من عبيد فرعون فى النهاية، أما أملاك وامتيازات تلك الطبقة المالكة فانما تنبثق عن الدولة كجهاز سيادى ولا تنبع من الارث فى عائلة معينة، غير أنها من الناحية الاخرى وفى الواقع العملى كانت تمثل قوى نازعة الى الملكية الفردية بالضرورة.

لذا كان على هذه الطبقة، وقاية وتحوطا، أن تخضع لفرعون خضوعا مطلقا، وكثيرا ما كان يمنع عنها مثلما يمنح، فينزع عنها كل أو بعض أراضيها وامتيازاتها ويمثل بمن يخرج منها عن طاعته ليعيد تأكيد حقوقه وسلطته بطريقة عملية، فكثيرا ما تعرض كبار الموظفين للمصادرة بالجملة، لاسيما عند قيام أسرات حاكمة جديدة أو استيلائها على الحكم .. أما رجال الدين فقصة اخناتون مع كهنة آمون دالة بما فيه الكفاية، فقد صادر كل أملاكها وضمها الى خزانة الدولة، وهيرودوت يخبرنا بأن رمسيس الثانى وزع الأرض على كل المصريين بالتساوى، لاشك حدا لطغيان نفوذ الطبقات العليا.

هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فلقد كان فرعون حريصا على أن يضع تلك القوى الثلاث موضع المضاربة وأن يستغل تناقضاتها الداخلية ليوازن بعضها البعض، وذلك حتى لا تهدد احداها أو كلها مكانته وسلطاته، فهو مثلا كان يلجأ الى تكثيف حلقة موظفيه المركزيين فى العاصمة لكى يقلل من نفوذ ودور حكام الأقاليم،

ومع ذلك فكثيرا ما استشرى نفوذ هذه القوى وفرضت لنفسها أوضاعا خاصة انتزعتها من فرعون أو اعترف لها بها، وأحيانا ما واجهها بالقمع المسلح.

فحكام الاقاليم من النبلاء أو الكهنة كثيرا ما تحولوا الى فراعنة صغار أو فراعنة محليين.. وفي تاريخ الفرعونية أسس قادة الجيوش، بما في ذلك المرتزقة العبيد، أسرات جديدة أكثر من مرة بالانقلاب على فرعون والاستيلاء على السلطة، مما أدى أحيانا الى انتقال الحكم الى أجانب أو ارتقاء العبيد الحكم، كذلك لم تكن ثورة اخناتون الدينية جزئيا الا للحد من نفوذ الكهنة، كهنة آمون، وخطرهم المتعاظم على السلطة، فأزاحهم جانبا وصادر أملاكهم، إلا أنه فشل في النهاية واستولى حرحور كبير كهنة آمون على العرش وأسس أسرة مالكة جديدة.

ولعله لهذه الأسباب مجتمعة لم تنشأ أو تتأصل، ثم تتبلور في مصر طبقة أرستقراطية وراثية أى من نبالة الدم بالمعنى المفهوم في أوروبا مثلا، فمن الضرورى أن ندرك أن مصر لم تعرف طوال تاريخها طبقة متميزة ثابتة وراثية في الريف والأقاليم مثلما عرفت أوروبا الاقطاعية(١)، غياب الملكية الفردية أولا وأساسا، أى غياب الاقطاع بالمعنى الدقيق، ثم غياب «الملكية المقيمة» وسيادة «الملكية الغيابية» absente landlordism بالتالى، تكمن خلف هذه الظاهرة، فلأن ملكية كبار الملاك كانت محددة، كانت القاعدة في مصر هى الملكية الغيابية، فلم يكن الملاك يقيمون في أراضيهم بالريف، ليكونوا بالتالى شبكة من الطغيان الصغير التى تناظر الطغيان المركزى، ولعل هذا الميل الى الملكية الغيابية جزء من الميل العام الى المركزية العاصمية والادارية.

وفي هذا الصدد يلاحظ أيضا أن مصر لم تعرف القلاع، قلاع الاقطاع، في الريف على النحو الذى تنبث به بالآلاف في أقاليم أوروبا، ففيما عدا قلاع الدفاع الخارجى في الموانىء والثغور، لم تكن هناك قلعة إلا واحدة تقريبا وفي العاصمة وحدها، ولكنها قلعة كبرى وحاكمة كأنما هى مركزية أخرى استقطبت كل قلاع الاقاليم والريف، مثال ذلك في العصر العربى قلعة صلاح الدين، التى غنيت عن التعريف فعرفت «بالقلعة» فقط إذ لا سواها.

وليس صحيحا أن يفسر غياب القلاع في الاقاليم باستواء سطح مصر وخلوه من الجبال والتلال والصخور الكبرى لترفع القلعة فوق مستوى الارض المحيطة، فان من الممكن اقامة ربوات صناعية كربوات القرى وأكبر وأعلى، وبالمثل ليست بعقبة

(1) Issawi, Egypt, P. 5, 149.

مشكلة المياه، فمن الممكن مدها بالمياه بآبار المياه الجوفية العميقة، أو برفعها آليا كما فى حالة قلعة صلاح الدين بالفعل، وإنما السبب الحقيقى هو غياب الاقطاع كنظام بالمعنى الأوروبى، أى هو التنظيم الاجتماعى لا البيئة الجغرافية، والظاهرة فى النهاية إنما ترمز الى انعدام الارستقراطية الوراثية فى النظام المصرى .

وعند هذا الحد يبدو من المرجح جدا أن غياب الاقطاع فى مصر وتأصله فى أوروبا هو اختلاف يرتبط ارتباطا وثيقا بالاختلاف الجذرى بين بيئة المطر وبيئة الرى، كما لا ينفصل عن ظاهرة المركزية والانفصالية، ففى ظل الزراعة المطرية لاأحد يملك أو يتحكم فى المطر كما رأينا، ولذا لا يبقى من أدوات الانتاج سوى الأرض، عليها يتركز الصراع والتسلط والاستغلال، فكان الاقطاع، ذلك الذى بزغ بالضرورة جغرافى الشكل، أى اتخذ شكلا إقليميا أو محليا territorial، أى حرا من أى سيطرة فوقية من قبل سيد مركزى أعلى أو أعظم.

أما فى مصر النهر والرى فالماء ملك الحكومة التى هى مركزية بقوة نفس هذا النهر وهذا الرى، أما الأرض فقد ترك منها للفلاح حق الانتفاع فقط، بينما أن «الاقطاعات» الممنوحة من الحكومة والحاكم المركزى المطلق الى عماله أو عملائه ليست إلا منحا مؤقتة تسترد دائما أو غالبا، وبالتالى فلم ينبثق ثمة اقطاع جغرافى محلى أو مجزأ كما فى أوروبا، وحتى إن عدت تلك الاقطاعات المؤقتة شبة أقطاع أو نصف إقطاع أو إقطاعا من أعلى لا من أسفل (أى من الحاكم المركزى لا من الاقطاعى المحلى) فهو على أية حال مركزى شامل، وعلى هذا يتلخص الموقف كله فى أن الاقطاع الجغرافى الانفصالى هو القاعدة فى أوروبا والمركزية هى الاستثناء، بينما أن الاقطاع الاقليمى الانفصالى فى مصر هو على العكس الاستثناء والمركزية المطلقة هى القاعدة.

ترتيبا على هذا كله نجد سمة أساسية ودامغة فى النظام الاجتماعى الطبقى فى مصر القديمة اتصلت حتى الآن، لقد كان حكم طبقة الملاك عادة امتدادا وتابعا للحاكم المركزى وليس انتقاضا عليه أو انتقاصا منه الى حد كبير، وكانت طبقة ملاك الأراضى تنطوى تقليديا، بعكس الاقطاع الأوروبى، تحت جناح الحكم الأوتوقراطى المركزى الذى تستمد منه قانونيا وفعليا وجودها ومبرره، لقد كانت عميلا للنظام أكثر منها منافسا له، وكلاهما معا أقرب أن يكونا شركة مساهمة أكثر منها منافسة، شركة ثقيلة من رأسمالية الدولة العاتية تقع على رأس الشعب وعلى حسابه.

تلك الظاهرة هى التى بدورها تفسر اختلاف التطور التاريخى بين الملكية الاوتوقراطية وحكم الاقطاع فى كل من مصر وأوروبا، فواضح فى أوروبا أن حكم

الاقطاع كمرحلة سبق نظام الملكية المركزية الموحدة، وأن هذا انبثق من قلب ذاك عن طريق اخضاعه تدريجيا لسلطته بالقوة، وكان الصراع هو صراع الملك ضد نفوذ وحكم النبلاء والاقطاع ومن أجل إزاحته، الى أن أزاله بالفعل وركز كل السلطة فى دولة موحدة مركزية هى الدولة الوطنية الحديثة التى نعرفها والتى لم تظهر إلا حديثا للغاية فى القرون القليلة الأخيرة أى منذ العصور الحديثة فقط.

أما فى مصر فانه العكس حدث: منذ بداية التاريخ كان النظام هو الملكية المركزية المطلقة المهيمنة بلا اقطاع ولا ارستقراطية ولا بورجوازية بمعنى الكلمة، أى بلا نظام طبقات مركب حقيقى، وكان الصراع هو صراع كبار الملاك والحكام ضد قبضة الملك ومن أجل التحول الى ملاك اقطاعيين حقيقيين، وقد ظل هذا هو الوضع حتى بداية العصر الحديث مع محمد على واسماعيل كما سنرى حين تبزغ لأول مرة نواة الاقطاع والرأسمالية بدرجة أو بأخرى.

فالخلاصة النهائية أن التطور فى أوروبا أتى من الاقطاع الى الملكية والرأسمالية الفردية، بينما جاء فى مصر من الملكية ورأسمالية الدولة الى الاقطاع، معنى هذا أن الاقطاع الانفصالى فى أوروبا كان البداية، والوحدة المركزية هى نهاية الصراع، بينما كانت الوحدة المركزية هى البداية فى مصر، والاقطاع هو خاتمة المطاف، وهذا الفارق هو مفتاح الموقف الذى يضع أيدينا على جوهره النهائى.

ففى مصر كانت الوحدة المركزية هى هدية من الطبيعة النهرية، فى حين كان صراع الاقطاع من أجل الظهور، ودعك من الانفصال عن الملكية الحاكمة، ظاهرة ضد الطبيعة ومنطق البيئة الى حد بعيد.. ولذا كان عابرا فطيرا أو فاشلا فى الغالب، أما فى أوروبا فقد كان الانفصال الاقطاعى من صنع أو مشاركة الطبيعة المطرية الى حد أو آخر، ومن هنا أنفق الملوك قرونا عديدة وجهودا مضنية لإخضاعه واستقطابه، أو فى خلاصة أخيرة، ما قدمته البيئة النهرية فى مصر تلقائيا وبلاصراع دموى، استدعى واستغرق كل جهود الملكية فى أوروبا لتحقيقه بالقوة والقهر.

كتلة الشعب

رغم كل التناقضات الداخلية بين قطاعات الطبقة الحاكمة (ربما أيضا بفضلها)، فلقد كانت تمثل فى نهاية الأمر جبهة موحدة إزاء الكتلة المناقضة المضادة وهى كتلة المحكومين وجسم الشعب خاصة طبقة الفلاحين، فالانقسام الطبقى الأساسى

والتناقض الجذرى فى المجتمع إنما هو ذلك الذى وقع بين الحاكم والمحكوم، أى بين الطبقة الحاكمة وبين سواد المحكومين وسوادهم الفلاحين، ودور النظام العضوى ودورته الدموية الحيوية هى جوهريا تحويل فائض العمل من الطبقة الأخيرة الى الطبقة الأولى، وليس فى المجتمع حقيقة سوى طبقتين: الحاكم والمحكوم، دون أى طبقة وسطى تستحق الذكر أو تخفف من حدة الانحدار والتناقض بين القطبين المتنافرين.

طبقة التجار مثلا كانت دائما ضامرة ضعيفة، بل كان التاجر غالبا «موظفا» آخر فى جهاز الدولة المركزية الاحتكارية، كذلك كانت أهم الورش والترسانات الصناعية والحرفية ملكا للدولة، وعلى الجملة كان وزن التجارة والصناعة محدودا وقوتهما الاجتماعية ضعيفة نسبيا، ولهذا لم تتبلور طبقة وسطى صلبة أو جديرة فى المجتمع المصرى عموما طوال الفرعونية.

بهذا بقى الطغيان الاوتوقراطى محض رأسمالية دولة بلا بورجوازية، بينما تحول استقطاب الطبقات الاجتماعى الى استقطاب سياسى فى الدرجة الأولى، فكانت ثنائية الطبقة التى تملك والطبقة التى لا تملك هى دائما ثنائية الحاكم والمحكوم، الدولة بموظفيها هى أساسا الطبقة المستغلة فى جانب، والفلاحون بكتلتهم هم الطبقة المستغلة أساسا فى الجانب الآخر.

بعبارة أخرى، كانت مصر تقليديا تنقسم أساسا ما بين فراعنة وفلاحين، وبقدر قوة وقسوة وثراء ونفوذ الطبقة الاولى، بقدر انسحاق وفقر وتبعية الطبقة الثانية، والخلاصة النهائية أن المجتمع كان ينقسم تقليديا الى أقلية تملك ولاتعمل وأغلبية تعمل ولا تملك، الذين يملكون والذين لا يملكون haves & have nots، أو بالأحرى الذين يملكون والذين يملكون، وفى النتيجة تدهورت الفرعونية الى دولة بوليسية تحمى الاقطاع وحكم الملاك وتجعل الفلاحين فيه أشبه «بعبيد الأرض».

وكما يقول أوفرير، فان المعابد الضخمة تشير الى قوة كهنتها، والمقابر الهائلة إلى سطوة فراعنتها، وليس هناك سوى الملكيات المطلقة - بضرائبها والسخرة - تستطيع بناء آثار كالأهرام(١).. والواقع أن الأهرام - وهى عقيمة اقتصاديا - ليست فى رأى البعض إلا نصبا تذكاريا هائلا للطغيان (٢)، ولا ترمز كما ترمز الى البناء «الهرمى» للمجتمع، وسواء صح هذا أم لم يصح - البعض الآخر يراها علامة حب

(1) Leon Aufrére, "Paysagge sppirituel etc.", loc. cit.. P. 452-3,

(٢) لهيطه ، المصدر السابق، ص ٢٦٦.

روحى مرتبط بالدين وأن الاستعباد لايمكن أن ينتج مثل هذا الاتقان، بينما يرى البعض الآخر فيها نفس المغزى الرمزى للكاتدرائيات الكبرى فى العصور الوسطى بأوروبا المسيحية (١) - فان الفارق بين عظمة وخلود الآثار وبؤس وزوال المساكن العادية فى مصر القديمة ليس إلا وظيفة للطغيان الفرعونى ودالة عليه.

وكما كان الاستغلال المطبق هو القاعدة الأصولية، كان الاستبداد المطلق هو «الأمر اليومى» فلقد كانت السخرة والكرباج والتعذيب من وسائل الارهاب منذ الفراعنة (٢) وحتى العثمانيين، وكانت تتدرج على كل المستويات ابتداء من الحاكم خلال الباشا والعمدة حتى الخفير النظامى» (٣) وكما يقرر ماسبرو، كانت العصا هى التى بنت الاهرامات وشقت القنوات وأحرزت الانتصارات الحربية... إلخ، ولذا دخلت تماما فى الحياة اليومية للناس، يقول نص مثل فرعونى «للانسان ظهر، وهو ينصاع فقط حين يضرب» (٤) وفى نص آخر لكاهن من القرن الـ ٢٠ ق.م أنه «كل يوم يستيقظ الرجال فى الصباح لكى يعانوا... وليس للفقير قوة تنقذه ممن يفوقه... تمر المصائب اليوم، ولكن أحزان الغد ليست ماضية بعد».

تلك إذن طفيليات بشرية قديمة أزمنت فى كيان المجتمع المصرى، مثلما أزمنت الطفيليات العضوية فى ايكولوچية بيئة الرى، وكما امتصت هذه الأخيرة دم الفلاح وحيويته، امتصت تلك منه روحه والمادة، ولذلك فاذا كانت مصر اللاقطاعية لم تعرف نظام الاقنان، فقد كانت السخرة بصورتها تلك هى البديل الموضوعى، أى أن مصر والمصريين لم يفلتوا من وصمة العبودية الشخصية الفردية الا بثمن فادح أيضا هو العبودية المعممة وغير الشخصية.

ولئن كانت مصر القديمة لم تعرف نظام الكاست، فلقد عرفت طبقية صارمة جامدة تضعف فيها الحركة الاجتماعية كثيرا، ومع ذلك فان من حسن الحظ أن الطبيعة كثيرا ما كانت تتدخل لتصفى الاقطاع مؤقتا وتفرض عنصرا من المرونة الاجتماعية، فكثيرا ما أثبت النيل الطائش طبيعيا أنه فى الحقيقة النيل النبيل اجتماعيا: فقد كانت المجاعات والاوبئة التى تترتب على جموحه أو جنوحه كثيرا ما يستتبعها اعادة توزيع قومية للثروة تحول الفقراء الى أغنياء، ويضع عبداللطيف البغدادى أيدينا على هذه الظاهرة التى تواترت كثيرا مع المجاعات الدورية، فيذكر التفاصيل الغريبة للأغنياء الجدد الذين ظهروا من البروليتاريا بعد المجاعات بطريقة

---

(١) حسين فوزى ، سندباد مصرى ، ص ٢٨٦ .

(2) Erman, P. 129, 445.
(3) A Moret, Le Nil et la civilization égyptienne, 1926.
(4) Maspero, Life in ancient Egypt & Assyria, P. 7.

غامضة فجائية، وكيف كان «موتان» الناس بالجملة يترك الثروات والعقارات مهجورة خاوية تبحث عن أى مالك أو محتل أو واضع يد جديد... الخ (١).

مضاعفات ومضاعفات

البيئة الجغرافية

وثمة بعد هذا عوامل ساعدت على احكام الطغيان، فالبلد ـ المعمور ـ صغير المساحة صارم الحدود: «عالم متناه» كالزقاق المغلق، سهل متواضع ليس فيه من معاقل الالتجاء أو دروب الهرب ما تعرف البيئات الجبلية أو الصحراوية مثلا، فلايمكن لهارب أو ثائر متمرد أن يبتعد كثيرا عن يد السلطان وقبضته، إلا إذا آثر النفى الذاتى تقريبا الى نهاية العالم فى مستنقعات وبرارى الشمال المنعزلة أو مفازات النوبة المهجورة كما فعل المماليك الفارون من محمد على ومذبحة القلعة، وحتى فى الناحية الدينية، حين حدثت فتنة المذاهب المسيحية أيام الرومان، لم يكن الاضطهاد الدينى إلا صورة متخصصة من قاعدة الطغيان، ولم يكن من ملجأ إلا أطراف الصحراء كما فى الصعيد حيث لم تزل تقوم الأديرة والصوامع المعزولة كذكرى لهذا التاريخ.

وعدا الوباء والمجاعة كما سنرى، فان شيئا لم يستطع أن يقتلع الفلاح إلا فرط الطغيان والظلم، كما حدث أيام المماليك ومحمد على حين يسجل المؤرخون هرب الفلاح المصرى الى الشام، ومع ذلك فالهجرة كمهرب من الطغيان كانت دائما أمرا نادرا جدا، لأن عزلة الوادى الجغرافية داخل شرنقة شاسعة من أشد الصحراوات جفافا وضراوة جعل أقرب المهاجر الممكنة شرقا أو غربا أبعد من أن تجعل الهرب بالهجرة مشروعا عمليا، وكانت أشد إرغاما للفلاح على البقاء من قوة الطغيان المحلى على الطرد، أى أن العزلة الجغرافية التى حدت من الهجرات الداخلة، حددت أيضا من امكانيات الهجرة الخارجة، مما مكن للطغيان المحلى أن ينفرد بالفلاح من الناحيتين، وهذا فى الواقع امتداد على نطاق أكبر أو تكبير لملاحظة تشايلد من أن الشباب لم يكن ليستطيع أن يفلت من كبح الكبار عن طريق تأسيس قرى جديدة حيث كل ما وراء الواحة صحراء بلا ماء.

---

(1) Abdollaatiphi historia Aegypti, Oxford, 1800, P. 260 ff, Lane Poole, P. 215-6.

نمط السكني

وقد أكد أثر طبيعة الاقليم العامة عامل آخر داخلي هو نمط السكنى النووية المجمعة السائدة، فلم تكن حلة الكومة أو التل من الناحية الاجتماعية سوى مجتمع «تل النمل»: مجتمع يلغى الفردية ويفرض التنميط الجمعي والتعايش السلمى وغريزة القطيع، ثم يركز رقابة وسلطة الحاكم مما يجعل السلامة فى الامتثال، حتى تحول الفلاح الى وحدة ميكانيكية مسحوقة تقريبا، أما الفردية العارمة rugged individualism واستقلال الشخصية ونمو روح المقاومة والتحدى والتمرد التى يمكن ان تشجع عليها السكنى المبعثرة فى البيئات الجبلية أو الوعرة (١)، فلم تعرفها مصر، وحتى العزب الحديثة جدا لا تمثل سكنى مبعثرة بمعنى الكلمة.

هذا كله قد يعنى النظام والوداعة والاستقرار، لكنه يمكن أن يكون له ثمنه الباهظ من غياب روح المبادرة وزمام المبادأة والنزوع الى المخاطرة والمغامرة، مما ينتهى بالفلاح فى النهاية الى جهاز استقبال وامتثال، وعلى الجملة، فلعل الانسان المصرى كان دائما «كائنا اجتماعيا» أكثر مما كان «حيوانا سياسيا» وربما من هذا الفارق بالدقة حاول حكم الطغيان أن يعامله فعلا كمجرد «كائن بيولوچى».

أحادية الاقتصاد

هناك بعد ذلك أحادية الاقتصاد المصرى السائدة، فنظرا لأحادية البيئة النيلية غلبت الزراعة بشدة على الاقتصاد دائما، الأمر الذى حد كثيرا كما رأينا من نمو طبقة بورجوازية هامة وقوية من التجار أو الصناعيين بدرجة يمكن أن تنافس الاقطاع الزراعى المتسيد وتنازعه السلطة والنفوذ وتعطيه تحديا يكسر احتكاره للقوة فى المجتمع وتقدم مصلا مضادا لانحراف طغيانه، أى باختصار يحدث تغييرا جذريا فى قوى الانتاج، ومثل هذا التحدى ما كان يمكن أن يأتى - قبل العصر الحديث - إلا من التجارة أساسا، والتجارة كانت دائما أقوى مذيب فوار وقلاب للاقطاع المستبد المتخثر، وصحيح أن مصر عرفت بعض فترات من تاريخها ازدهرت فيها تجارتها العبورية واقتربت ربما من المركانتلية فى معنى ما وبقدر ما، إلا أنها لم تصل إلى درجة ذلك التحدى حجما ووزنا أو الى حد تغيير قوى الانتاج.

وليس من الصعب أن ننتهى من هذا الى أن مصر لم تستغل موقعها الفريد كما

---

(1) Ellsworth Huntington, Character of races, N.Y., 1927, P. 193.

كان يمكن وينبغى (١)، وركزت أساسا ـ على ما بذلت ـ على الموضع، ولو قد فعلت لشهدت قيام طبقة بورجوازية وأوليجاركية ضخمة تسلب الحكم المطلق الزراعى أهميته الطاغية وتجعل منه نمطا متنحيا عتيقا وتعجل بتحلله وبنهايته قبل أو بعد أن تحول الى مرض مزمن اجتماعيا، ولسبقت مصر أوروبا على طريق التطور الاجتماعى أو واكبتها، ولربما تغير قدرها وتاريخها وشخصيتها بعد ذلك، أى أن الانطواء الزراعى القانع داخل قوقعة الموضع كان من عوامل استمرارية الاوتوقراطية واستشراء طغيانها، وبعبارة أخرى، لو أن مصر ركزت أكثر على استثمار الموقع كما ينبغى، لأنقذ الموقع البلد والمجتمع، من نتائج تحريف الطغيان وتشويهه لإمكانيات الموضع.

الاستعمار الأجنبى

على أن أكبر وأخطر مضاعف لانحراف النظام نحو الاستبداد إنما أتى من الخارج، ربما أكثر من الداخل، ونعنى بذلك الاستعمار ولاشك، فقد أصيبت مصر بالاستعمار الاجنبى فترة طويلة من تاريخها، ولسنا بحاجة الى أن نقرر أن الاستعمار مرادف للطغيان الخارجي، بل هو أعلى مراحل الطغيان وأبشع أنواع الاستبداد عموما.. وقد تعرض المجتمع المصرى لتجارب قاسية من الضغط والقهر من المستعمر الأجنبى ابتداء من البطالسة حتى العثمانية ثم الانجليز بلا استثناء، وبهذا أضاف الاستعمار أسوأ ما فى الطغيان الاجنبى الى الطغيان المحلى وضاعف من انحرافه، بل إنه وحده كان حريا بأن يخلق الطغيان لو لم يوجد.

وعموما، فقد كان الطغيان الاستعمارى يتخذ من الطغيان المحلى عميلا له وأداة للارهاب والكبت، كما فعل الاستعمار التركى مع المماليك بل ومع بدو الاطراف، فسلط الاثنين على الشعب فى مقابل اختصاصه إياهما بالاقطاعيات وتدعيم اقطاعهما، لهذا كانت أسوأ انحرافات الاستبداد تاريخيا هى مراحل الاستعمار الاجنبى بصفة خاصة.

ولكن رغم ذلك كله يبقى فى النهاية أن الشعب لم يستكن ولا استسلم أبدا فى مواجهة الطغيان المستبد وشراسة الحكم المطلق محليا كان أو استعماريا، لا ولا انقطعت مقاومته الايجابية قبل السلبية، فالتاريخ المصرى القديم سجل صراع طويل وحافل تنقطه الانتفاضات الشعبية المتواترة، التى قد تفصل بينها فترات اعتراضية من الصبر المتربص، ولكنها قد تتحول أيضا فى حالات الى انفجارات عارمة وثورات مسلحة تعرف الدموية والعنف والوعى الطبقى، ولئن رجحت فى هذا

(١) مصر ورسالتها ، ص ١٠ .

السجل عموما نسبة الهبات والحركات غير الحمراء على الثورات الدامية الثقيلة، فذلك لأن مصر بحجمها جسم ضخم ثقيل الوزن، لايتحرك باندفاع متهور، بل بدفع محسوب، ولذا فان ثوراتها الشاملة قليلة العدد نسبيا ولكنها فاعلة وحطمة حين تقع، ومن ثم تصبح علامات تحول بارزة وأحيانا سباقة تاريخيا، وفى المحصلة العامة، فكما كانت الدولة المصرية محاربة فى الخارج بانتظام على المستوى السياسى، كان المجتمع المصرى محاربا فى الداخل باستمرار على المستوى الاجتماعى.

ولعل أبرز تلك القمم الثورية هى أولاها وأقدمها، ونعنى بها ثورة إيبوير فى الدولة القديمة، فهى فى رأى بعض المؤرخين الماركسيين أول ثورة طبقية فى التاريخ (١)، ففيها حدث انقلاب دموى رهيب رج الحياة فى مصر وحطم الشعب عامود النظام الطبقى الاوتوقراطى لسنوات، وان انتكست فى النهاية، كذلك فلعل أول اضراب عمالى فى التاريخ هو ذلك الذى حدث على عهد رمسيس الثالث حيث أضرب عمال جبانة طيبة بسبب «الجوع». والعصر الرومانى يسجل كثيرا من الفورات الشعبية على الطغيان المزدوج والاستبداد المركب الداخلى والخارجى، وفى هذا الكفاح لعبت الكنيسة القبطية والرهبنة دورا هاما بالمقاومة الايجابية والسلبية على السواء.

العصور الوسطى (٢)

فى الجوهر، لم يكد النظام الاجتماعى والتركيب الطبقى يختلف فى مصر الاسلامية عنه فى مصر الفرعونية، فالأرض ماتزال نظريا ملك الدولة، ملك السلطان، والملكية الفردية ضعيفة للغاية، «ونظرة السلاطين والأمراء والمماليك الى الدولة نظرتهم الى متاع خاص يملكونه»(٣) وسواء من سياسة «ذهب المعز وسيفه» الى همجية الأتراك الى أناركية المماليك فلقد كان الجميع ترجمات أو طبعات جديدة للطغيان الشرقى، أما ثالوث الطبقة الحاكمة و/ أو شبه المالكة تحت السلطان فلم يزل كما كان تحت فرعون رغم بعض الأشكال والشكليات الجديدة، فقط أصبح الفلاحون «عبيد السلطان» بعد أن كانوا عبيد فرعون.

إقطاع شرقى ؟

الاختلاف الوحيد الطفيف أو الهام نسبيا هو، فيما يبدو، انعطافة ما بزاوية ما

(1) Savelyev, Vasilyev, op. cit., P. 9.

(٢) المقريزي، الخطط، وحيده، ص ١٠٢ – ١١٠.

(٣) وحيده، ص ٩٧ .

نحو مسحة أقوى من الاقطاع، دون أن يصل مع ذلك قط الى حد الاقطاع بالمعنى الأوروبى لا كما ولا كيفا، ونقول الاقطاع، لأن هذه هى الكلمة المستخدمة بالفعل طوال العصور الاسلامية، والتى تتواتر بالحاح فى كل كتابات المؤرخين العرب فى وصف أو تحديد ذلك النوع من الملكية أو الحيازة.

فلقد كان النمط السائد حينئذ هو أن يقطع الحاكم اقطاعيات معينة من الأراضى الزراعية لأفراد أو لفئات معينة فى أشكال وتحت ظروف وبشروط مختلفة، ولكنها جميعا لا تعدو ملكية انتفاع لا حق رقبة وقابلة للاسترجاع بل واجبة الاسترجاع فى أى وقت مهما طال الاقطاع أو قصر، فهى منحة من الدولة ومنبثقة من ملكيتها العامة، مؤقتة غير وراثية.

ولعل هذا الاتجاه نحو هذا الاقطاع أو التوسع فيه أن يرتبط ببدء تعاقب الحكام الأجانب أو المجلوبين، حيث كان كل حاكم أو نظام حكم جديد يجلب معه جيشه وقبيلته وأتباعه، كما يستخدم عماله أى موظفيه الجدد، فيجرى عليهم جميعا أرزاقهم بأن يقطعهم أراضى معينة يعيشون إما على زراعتها أو على ريعها أو على حصيلة ضرائبها، وغالبا ما كان كل حاكم أو نظام جديد يلغى الاقطاعيات الممنوحة قبله ويعيد توزيعها على مقطعين جدد وعلى أسس جديدة، وهكذا تتكرر الدورة وتتجدد الملكية.

أنواع الاقطاعيات

ومن أكثر أنواع الاقطاعيات شيوعا تلك التى كانت تعطى للقبائل النازحة، قبائل الجند خاصة، وكانت تقطع لها كقبائل لا كأفراد، فهى غير قابلة للتجزئة أو التوريث أو البيع، وإنما تؤول عائدة الى الدولة حين تنقطع صلة القبيلة بالجندية بالتقاعد أو بتغير السلطة الحاكمة، ففى أوائل العصر العربى منحت قبائل الجنود العرب اقطاعيات زراعية، فلما حل الاتراك محل العرب فى الجندية أسقطت عنهم اقطاعاتهم وآلت الى الجند الجدد، وفيما بعد أصبحت هذه الظاهرة هى القاعدة طوال العصور الاسلامية.

ولقد كان الاختيار عادة إما أن يتقاضى جنود الجيش رواتب منتظمة من الدولة مباشرة كأيام الفاطميين أو أن تقطع أراضى زراعية تكون عوائدها بمثابة رواتبها كأيام الأيوبيين، ولهذا يختلف الاقطاع العربى عن الفاطمى عن الايوبى عن المملوكى، ولو أن الجميع فيما يبدو جمع بين كل أنواع الاقطاع وأشكاله بنسب متفاوتة.

من هذه الاشكال الشائعة ما يدعوه كتاب العصر المملوكى «اقطاعات الاستغلال»

التى ينصرف حق مقطعها الى حصيلة ضرائبها فقط.. وهناك «القرى السلطانية» التى تعطى للحاكم نفسه، وفى الأيوبية تفشى نوع من الاقطاع يعتبر شاذا فى تاريخ مصر هو «اقطاع المدن» فكثيرا ما كان السلطان يقطع بعض الأمراء بعض المدن مثل قوص وعيذاب أو أسوان والاسكندرية... الخ، ربما على غرار ما عرف الشام أحيانا ، والى هذا كله تضاف الأوقاف التى هو نوع من «الاقطاع الدينى» وفيما بعد، خاصة تحت العثمانية، أتى نظام «الالتزام» الذى بمقتضاه يلتزم أحدهم بتحصيل وتوريد الضرائب والجزية عن منطقة معينة مقابل اقطاعها له، فأضاف بذلك انحرافا جديدا نحو الاقطاع.

الى أى مدى تفشت هذه الاقطاعيات، نستطيع أن نقدر اذا عرفنا من المقريزى أنها شملت آخر أيام الأيوبية جميع الأراضى الزراعية فى مصر عدا الأوقاف الخيرية - «والدولة هى مجموع هذه الاقطاعات» كما ينتهى بحق صبحى وحيده، بل وليس السلطان نفسه إلا «الاقطاع الاكبر» وقد كان هذا الانتشار الشامل هو السبب الرئيسى فى توقف تطور الملكية فى مصر طوال العصور الوسطى الاسلامية(١).

هرم الطبقات

ليس صعبا بعد هذا أن ندرك مدى قوة ونفوذ ثالوث الطبقة الحاكمة فى ظل هذا «الاقطاع الشرقى» العميم وتحت أوتوقراطية السلطان: أرستقراطية العسكر، بيروقراطية عمال الدولة، ثيوقراطية علماء الدين، فالأمراء، أمراء الأجناد والمماليك والجيوش، «سلاطين صغار» كما يضعها القلقشندى، لكل منهم اقطاع وديوان يديره ومماليك يقودهم، وهم ساسة الحكم الحقيقيون، الصراع الدموى بينهم قاعدة الملك، بمعنى أنهم يعينون ويعزلون السلطان من بينهم، ومن منهم يقتله يخلفه (!)، وفى وسط هذه الفوضى السياسية الضارية، تحولوا الى قوة استغلال وابتزاز لجماهير الشعب فى المدن والريف، وفى أواخر العصر التركى - المملوكى بلغ مجموع اقطاعات المماليك ثلث الأراضى المزروعة فى مصر(٢).

عمال الدولة وعلماء الدين

طبقة كبار الموظفين، لأنها تسيطر على الادارة الحقيقية والحياة اليومية للبلاد، الى جانب اقطاعياتها الضخمة، كان لها هى الأخرى نفوذها الكبير، بالمثل طبقة

(١) وحيده ، ص ١٠٩، ٩٧، ١٢٩

(٢) السابق، ص ١٩٥

علماء الدين، الذين كانوا يمثلون السلطة القضائية أيضا بحكم الشريعة، والذين زاد نفوذهم بصفة خاصة فى العصر المملوكى حين كان السلاطين من غير العرب وإلمامهم بقواعد الاسلام محدود، وبفضل اقطاعاتهم وأوقافهم وامتيازاتهم، تضخم نفوذهم المدنى بالتدريج.

حتى اذا كان العصر العثمانى كانوا قد «تعلمنوا» و«تبرجزوا» كما ينعى عليهم الجبرتى، وأصبحوا سادة اقطاعيين ينافسون الأمراء فى الثراء والعقار والقصور والسلطة والاستبداد، كما دخلوا فى صراعات داخلية مع بعضهم البعض، فتحولوا الى مراكز قوة وابتدعوا «المغارم والشهريات والفرض... وصار بيت أحدهم مثل بيت أحد أمراء الألوف الاقدمين واتخذوا الخدم والمقدمين والأعوان وأجروا الحبس والتعذيب والضرب بالفلكة والكرابيج... وصارت لهم استعجالات وتحذيرات وانذارات عند تأخر المطلوب مع عدم سماع شكاوى الفلاحين... الخ»(١). صورة تذكر ـ أليس كذلك ؟ ـ بكبار رجال الكنيسة من الأساقفة والكرادلة فى أوروبا الاقطاعية الوسيطة، وتؤكد أنهم كانوا جزءا لايتجزأ من الطبقة الحاكمة أكثر مما هم القيادة الروحية للطبقة المحكومة(٢).

ومرة أخرى، وكما فى الفرعونية، تركزت تلك الطبقة الحاكمة فى المدن عموما والعاصمة خصوصا حيث كانت تتركز الحياة الاجتماعية للبلد، وهكذا حيل بين الأمراء المماليك مثلا وبين الاستقرار فى اقطاعاتهم بالريف استقرارا يحيلهم الى أرستقراطية وراثية أو الى انفصالات اقطاعية، كما كان الحال فى أوروبا المعاصرة،(٣)، بل المثير أن ارتباط أشباه الاقطاعيين هؤلاء بسكنى العاصمة وصل الى حد مقاومتهم ـ المسلحة أحيانا ـ للعودة الى السكنى فى اقطاعياتهم الريفية باعتبار ذلك نوعا من النفى! وقد عرف العصر العثمانى ـ المملوكى هذه الظاهرة كثيرا بين الملتزمين الاقطاعيين، كما يحدثنا الجبرتى (٤).

هذا، واذا كانت سلطة الحاكم قد تدهورت فى نهايات العصور الوسطى وفى ظل التركية ـ المملوكية، وذلك لحساب ثالوث الطبقة الحاكمة، أى فى عهود الاقطاع والانحلال ولمصلحته، فان من الممكن القول ان الاقطاع فى مصر كان سياسيا

---

(١) الجبرتي ، ج ١ ، ص ١٣٥.
(٢) وحيده ، ص ١٦٨ ، ١٦٩
(٣) السابق، ص ١١٧ – ١١٨.
(٤) الجبرتي ، ج ١ ، ص ٣٥–٣٦.

لاجغرافيا، اقطاع قوة لا اقطاع أقاليم، بمعنى أنه كان أساسا صراعا على السلطة المركزية وعلى توازن القوى المشاركة فيها لا صراعا للانتقاض على السلطة المركزية والانفصال عنها، كانت هناك أناركية جسيمة فى السلطة المركزية، ولكن لا انفصالية سياسية عن الدولة.

قاعدة المجتمع

على الجانب الآخر من المجتمع أو عند قاعدة الهرم، كانت تقع كتلة المحكومين جملة، هلامية مسحوقة على ضخامتها كالعادة، فالطبقة الوسطى لا وزن فعال لها رغم أهمية التجارة والتجار فى هذا العصر، ورغم ظهور بعض النفوذ لبعض كبار التجار والصناع وأصحاب الحرف.. أما السواد الأعظم من الشعب، وسواده الفلاحون، فهم الطبقة المستغلة: فضلا عن الضرائب والسخرة كالمعتاد، عليهم تقع كل المظالم والمغارم وأدوات التعذيب (التوسيط ، الخوزقة، الالقاء فى النيل، الكرباج... إلخ).

ويقدم لنا المقريزى تصنيفا سوسيولوچيا طبقيا رائدا لطبقات الأمة فى العصور الوسطى، فيقسم «الناس فى إقليم مصر فى المالية» الى سبعة أقسام «أهل الدولة، أهل اليسار من التجار وأولى النعمة من ذوى الرفاهية، الباعة وهم متوسطو الحال من التجار ويلحق بهم أصحاب المعايش وهم السوقة، أهل الفلح وهم أهل الزراعات والحرث وسكان القرى والريف، الفقراء وهم كل الفقراء وطلاب العلم والكثير من أجناد الحلقة ونحوهم، أرباب الصنائع والأجراء وأصحاب المهن، ذوو الحاجة والمسكنة وهم السؤال الذين يتكففون الناس...» والطبقات الفقيرة والمعدمة، يضيف المقريزى ، هلك معظمها فى المجاعات والأوبئة والمحن.

أما الفلاحون فيفهم من كلامه أنهم انزلقوا الى مرتبة الاقنان أو أوشكوا، ولو أنه متناقض فى هذه القضية الخطيرة، «يسمى المزارع المقيم بالبلد فلاحا قرارا» يقول المقريزى، «فيصير عبدا قنا لمن أقطع تلك الناحية، إلا أنه لا يرجو أن يباع ولا أن يعتق، بل هو قن ما بقى ومن ولد له»(١)، غير أنه يعود فيقول عن الفلاحين انهم كانوا يهجرون الارض لارتفاع أجرها، مما يعنى أنهم كانوا يستأجرونها وليسوا أجراء مقيدين بها.

---

(١) الخطط، ج ١ ص ١٠٤ ..

غير أنه على أية حال، ومع ملازمة الفلاح الأرض التى ولد عليها وما كان ينبنى على توارثهم من العلاقات بالمقطعين وعدم تخلصهم منها بانتقال الاقطاع من مقطع الى آخر، ومع انتشار الاقطاعات، ثم تفاقم الأزمات فى أواخر العصر، لا يستبعد أن يكون الفلاح قد سقط الى حالة تشبه الرق، أو على الأقل قيام طبقتين منفصلتين لا تداخل بينهما، طبقة المقطعين ومعظمهم من الأغراب، وطبقة الفلاحين ومعظمهم من الأجراء (١).

فى هذا كله ألا تلوح، فيما يبدو، بعض أعراض أو بوادر أو ميول نحو جرثومة الاقطاع بمعناه الاوروبى المعاصر؟ ربما بتأثير روح العصر نفسه، ربما لوجود طبقة حاكمة سائدة أجنبية المصدر كما كان فى أوروبا بعد غزوات القبائل الجرمانية، ربما للتطور الداخلى للنظام الطبقى المحلى ذاته.. لكن هذه نظرية تتطلب تحقيقا دقيقا خاصا.

مهما يكن، فلقد كان هروب الفلاحين من الارض، الى المدن أو الصحراء أو خارج البلاد كلية، من أكثر الظاهرات تواترا فى تلك المرحلة، ورغم اقتفاء الحكام لهم وامتداد أيديهم الطويلة اليهم حتى خارج الحدود، فقد أدى هذا الى انتشار البوار فى كثير من الأراضى الزراعية المهجورة وتوسع الصحراء على حساب المزروع بحيث أصبح ذلك سمة من أبرز سمات العصر.

وعلى العموم، فان العصور الوسطى، خاصة أخرياتها، لا أقل من العصور القديمة، تحمل بصمة أو وصمة الطغيان الشرقى كاملة، يقول فولنى: «إن كل ما يقع فى مصر... يدل على أن هذا البلد هو بلد الاستعباد والاستبداد»(٢) والصورة نفسها برسمها كلوت بك عن عصره (٣)، ويؤكدها دى سان فريول الذى يقرر أن «الشمس لا تطلع على شقاء ولا تعاسة أشد مما يوجد بهذه الجنة الأرضية، بفضل نظام من الحكم أساسه استغلال الفرد والسطو المنظم»(٤).

المقاومة الشعبية

فى وجه هذا الطغيان والارهاب، لم تنقطع المقاومة الشعبية بالطبع ولااستكانت ، فالعصورالوسطى منقطة مرصعة بالانتفاضات والمواجهات، الى أن كان العصر

---

(١) وحيده ، ص ١٥٠ ـ ١٥١.

(2) Voyage en Syrie etc., T.I, P. 185.

(3) Clot Bey Apercu general sur lEgypte, Paris 1840 . t . I . P. 170 .

(٤) مقتبس فى حسين فوزى ، ص ٨٨ .

التركى ـ المملوكى حين تصبح الثورات تيارا متقطعا ولكنه لا ينقطع، وحيث تتعدد أنواعها بين الثورات الزراعية وثورات المدن، بين ثورات البدو والفلاحين والرقيق، فى الدلتا والصعيد وفى العاصمة... الخ.

صحيح أن أكثر هذه الانتفاضات لم يزد على أن يكون مجرد هبات أو «هوجات» وتمردات، عاجزة فاشلة، وبعضها كان محض دفاع عن النفس فى وجه غياب وانهيار السلطة المركزية أثناء أناركية المماليك، ولكن من الصحيح أيضا أن الكثير منها كان مواجهات دامية مع الطغيان ونجح فى كسر وتقييد الاستبداد نسبيا وإرغام الحكم على تقديم التنازلات الهامة.

وفى هذا الصراع كثيرا ما كانت الجماهير تلجأ الى كبار رجال الدين، خاصة علماء الأزهر، مثقفى العصر، كقيادة شعبية أو كضاغط على الحكم، ورغم أن العلماء لعبوا فعلا هذا الدور مرارا، خاصة فى العصر العثمانى وقبيل الحملة الفرنسية وبعدها، فقد كانت الاغلبية عادة قوة سلبية تدعو فقط الى التهدئة والمحافظة على الوضع الراهن.

مهما يكن، فاذا كانت تلك الفورات الشعبية لم تنجح فى النهاية فى قلب النظام لأنها تمت فى اطار توزيع قوى الانتاج الطبقى القائم وانتهت الى فورات شعبية ضاغطة فحسب، فانها وصلت أحيانا الى (أو قريبا من) فكرة الجمهورية، ربما فى ثورة همام، كما فرضت فى نهاية النهاية عزل الوالى وفرضت بديله، محمد على.

ولا شك أن تتويج محمد على، رغم كل شىء بعد ذلك، كان تتويجا لكفاح الشعب الطويل من أجل فرض إرادته والمشاركة فى تقرير الحكم والحاكم، ولاشك كذلك أن العملية نفسها كانت ثورة شعبية حقيقية هزت المجتمع المصرى وحققت مقولة قيادته الجماهيرية عمر مكرم، رغم ما بها من مبالغة متفائلة نوعا بل جدا، من أنه «جرت العادة من قديم الزمان أهل البلد يعزلون الولاة، وهذا شىء من زمان، حتى الخليفة والسلطان اذا سار فيهم بالجور فانهم يعزلونه ويخلعونه»(١).

مصر الحديثة

آخر المماليك العظام وأول الفراعنة الجدد، أتى به مزيج من الثورة الشعبية

(١) الجبرتى، ج ٢، ص ١١١.

والانقلاب العسكرى، وجاء هو بنظام سياسى واقتصادى واجتماعى هو مزيج من الفرعونية والمملوكية، ليصبح بالتالى نسخة جديدة من الطغيان الشرقى وعلما حديثا على الاوتوقراطية المطلقة ـ ذلك هو محمد على بداية ورأس مصر الحديثة.

فكما وضع الفراعنة نظام الرى الحوضى بجهد الفلاحين، اصطنع محمد على نظام الرى الدائم بعرق الملايين على مدار السنين فى شق الترع وتطهيرها وتعميقها وبناء القناطر والجسور ومواجهة الفيضانات العالية واستصلاح البرارى، كل أولئك بالسخرة غالبا وتحت الكرباج (والفلكة) دائما، وكما كان فرعون مالك الأرض، أعلن محمد على نفسه المالك الوحيد وصادر ملكية الفلاح وغير الفلاح تاركا له حق الانتفاع وحسب ، هذا بعد أن ألغى نظام الالتزام واسترد للدولة أراضى الاوقاف واقطاعيات المشايخ العلماء والأمراء المماليك ـ الاخيرة ثلث الاراضى الزراعية فى مصر حينئذ – ثم لم يلبث أن فرض نظام الاحتكار على الانتاج الزراعى رغم ارادة ومعارضة الفلاح وهربه، ثم على التجارة الداخلية والخارجية والصناعة المحلية جميعا، وبذلك تحول المحتكر الاوحد، ربما متأثرا بأفكار السان سيمونيين الاشتراكية التى كانت الحملة الفرنسية قد أدخلتها وشيكا فى مصر، تحول الى صورة كالحة من رأسمالية الدولة، لقد تحولت الملكية الى الملكية.

نشأة الاقطاع

ولئن كان محمد على بذلك قد صفى الاقطاع النظرى أو الشكلى الموروث عن أيام العثمانية ـ المملوكية، فانه من الناحية الأخرى قد خلق بدلا منه، ولأول مرة فى تاريخ مصر فيما يبدو، اقطاعا فعليا حقيقيا، فكانت هذه الطفرة ابتعادة كاملة عن تاريخ مصر القديم والوسيط كله وبداية عصر جديد تماما فى تاريخ الملكية الزراعية بمصر، تطور واكتمل منذئذ بالتدريج، فبدعوى استصلاح البور غالبا، أقطع محمد على الأبعاديات والرزق والشفالك والوسايا والعزب لأفراد أسرته فى الدرجة الأولى ولعملائه وعماله وأتباعه بما فى ذلك شيوخ البدو لتوطينهم وتهدئتهم فى الدرجة الثانية، وذلك على نطاق ضخم أرسى نواة الاقطاع الحديث والمعاصر حتى قريب (١).

مثلا من أراضى «العهدة» المعفاة من الضرائب والممنوحة أصلا كحق انتفاع فقط، ثم تحولت فيما بعد الى ملكية تامة كأمر واقع، خص الاسرة المالكة ٣٠٠,٠٠٠ فدان من مجموعها البالغ ١,٢٠٠,٠٠٠ فدان، وتحت اسماعيل، وصلت أملاك

(1) Mackenzie Wallace. Egypt & the Egyptian question, Lond., 1883, P. 230, 242, 326.

الاسرة الى نحو المليون فدان، منصفة بالتقريب بين «الدائرة السنية» وأراضى «الدومين» ومنذئذ تراوحت ملكية الاسرة المالكة حول رقم المليون عادة، وكان الحاكم نفسه كقاعدة هو أكبر الملاك الزراعيين فى مصر قاطبة(١).

والواقع أن هذه الفترة كانت بداية انبثاق وظهور ثم تبلور كل من الملكية الفردية بالمعنى المطلق ونظام الطبقات بالمعنى الحديث فى مصر، فمن ناحية تطور نظام الملكية الزراعية على خط الملكية الفردية فى مراحل ثلاث: محمد على أقر للفلاح حق الانتفاع دون التوريث، سعيد فى «اللائحة السعيدية» أقر الملكية المقيدة بتحفظات، اسماعيل فى «قانون المقابلة» أقر حق الملكية التامة انتفاعا ورقبة(٢)، وبذلك أصبح الفلاح لأول مرة فى تاريخ مصر المالك المطلق لأرضه، وهنا نلاحظ أنه بينما أتى حق الملكية فى أوروبا كنتيجة للكفاح البطىء والتدريجى للشعب، جاء فى مصر كتنازل من الحكام نتيجة لحاجتهم الى المال.

من الناحية الأخرى، فلقد تسارعت عملية اقطاع الأرض للأسرة المالكة والحاكمة وحاشيتها ومقربيها والأعوان والأذناب خاصة من الأتراك والشراكسة وبالأخص فى عصر اسماعيل، حتى تحولت مصر فى جزء كبير منها من اقطاعية حكومية واحدة هائلة الى اقطاعيات خاصة متعددة (٣) وكثيرا ما شملت هذه الاقطاعيات الممنوحة زمام قرى بأكملها، كما شمل بعضها عشرات القرى دفعة واحدة، وفى هذه العملية كانت نشأة تلك العائلات الكبيرة التى عرفت حتى الأمس بملكياتها الزراعية الشاسعة أو الضخمة، وفى الوقت نفسه ، فطوال القرن ١٨٥٠ ـ ١٩٥٠ كانت نسبة مجموع ملكيات الفلاحين الصغيرة فى تناقص مطرد وذلك لحساب الملكيات الاقطاعية الضخمة التى كانت نسبتها فى ازدياد مطرد (٤).

هرم الطبقات

بالموازاة، وكنتيجة جانبية أو أساسية، بدأ نظام طبقات هرمى شبه كامل شبه حديث يتكون تدريجيا، ففى سياسة محمد على فى التعليم الموسع والبعثات إلى أوروبا كانت، أولا، جرثومة طبقة المثقفين، وخلال تشريعات عباس وسعيد تبلورت، ثانيا، طبقة الفلاحين، أما سياسة اسماعيل فكانت العمل الواعى المصر على خلق

(1) Abdel-Malek, P. 81-83.

(٢) روبرت مابرو ، ص ٩٥ ـ ٩٦ .

(٣) وحيده ، ص ٢٦٩،

(٤) مابرو، ص ٩٦ – ١٠٠ .

طبقة أرستقراطية «يزين بها بلاطه» (١) ويرضى طموحاته نحو العظمة المظهرية والتأورب... الخ.

والقصة بعد ذلك وحتى يوليو لا تخرج عن تدعيم هذا الهيكل الاقطاعى الجديد وتأكيده باطراد، مع دخول الاستعمار الأجنبى طرفا فى المعادلة، ثم هى لا تخرج فى النهاية عن تطعيمه برأسمالية محلية نامية، وفى مرحلة اكتماله، كان بناء النظام يتلخص فى الأوتوقراطية بقهرها الطبقى والطغيان السياسى، تقوم على ساقين من «اللاندوقراطية Iandocracy الاقطاعية الثقيلة والبنكوقرطية Bankocracy الرأسمالية البازغة، وهذا يكاد يكرر هيكل البناء الفرعونى فيما عدا أن ثيوقراطية المعابد والكهنة قد أعطت اليوم مكانها لبنكوقراطية المال والصناعة.. ومع ذلك فقد كان الاتجاه العام هو نحو تعدد الطبقات وتزايد وضوحها وتمايزها، خاصة الطبقة الوسطى البورجوازية، اذا ما قورنت الصورة بهيكل العصور القديمة.

وعند هذه النقطة تستوقفنا ملاحظة لافتة، وهى أن نشأة وتطور النظام الاقطاعى فى مصر تكاد تكون نقيض نظيرتها فى أوروبا من الناحية التاريخية، فمن الغريب أن مصر لم تعرف الاقطاع بالمعنى الصحيح للكلمة طوال تاريخها الالفى، ثم أخيرا جدا فى بداية العصر الحديث وأثناء القرن الـ ١٩. فقط بدأ يظهر بها بصورة أو بأخرى.. هذا فى الوقت الذى كان فيه الاقطاع قد زال وانتهى فى أوروبا منذ بدايات العصر الحديث خلال القرنين الـ ١٨، ١٩ بعد أن كان قد أزمن بها طوال العصور الوسطى على الأقل، كذلك، فبينما عمر الاقطاع فى أوروبا نحو الالف عام على الأقل، لم يعمر فى مصر الا قرنا ونصف قرن على الاكثر.

ولكن أيعد الاقطاع المصرى الوليد هذا اقطاعا بالمعنى الأوروبى الدقيق، حيث أن ما عرفت مصر من قبل لم يكن كذلك كما رأينا؟ الرد أنه اقرب اليه من اى وقت مضى، ولكنه مع ذلك لم يصل الى حد التشابه معه، فالاتجاه الغالب يتحفظ فى تشبيهه بالاقطاع الأوروبى الوسيط، كل من دورين وورينر وروبرت مابرو، مثلا، يكتفى باعتباره اقطاعا من نوع ما.. انه شبه اقطاع أو اقطاع جنينى فى أولى مراحل التكوين: ملكيات شاسعة، وأجراء مرتبطون بالارض بصورة وراثية تقريبا، ثم حرس وخفر خصوصى ضخم يحتفظ به المالك لحماية أمنه وفرض سيطرته... الخ (٢).

---

(١) وحيده، ص ٢١٢.

(2) D. Warriner, Land & poverty etc. P. 50, Mabro, P. 100-3.

ونحن نستطيع ان نختزل جوهر النظام الجديد فى هرم توزيع الملكية الزراعية، فالمقدر بصورة تقريبية عامة أن من بين الملايين الخمسة أو الستة من الأفدنة التى كانت تمثل رقعة مصر الزراعية، كان نحو المليون للأسرة المالكة، ونحو مليون آخر لطبقة الاقطاع، ومثله للاستعمار ولطفيليات الاستعمار ممثلا فى الملكيات الأجنبية من أفراد وشركات عقار واستصلاح، وتلك عناصر أغلبها اما أجنبية أو من أصول أجنبية متمصرة، هذا بينما لم يكن لكتلة الشعب إلا البقية الباقية. ,

أما من حيث التوزيع الجغرافى، فقد كانت معاقل الاقطاع التقليدية هى أراضى شمال الدلتا الجديدة خاصة فى البحيرة والغربية، تليها المنيا وقنا فى الصعيد.. هذا بينما كانت العائلات الاقطاعية ذات الأصول البدوية من أبناء شيوخ القبائل والعرب أكثر انتشارا فى هوامش الوادى الصحراوية خاصة فى القليوبية والشرقية ثم الفيوم والمنيا.

ولا ننسى بعد هذا أن معظم الطبقة المالكة للأرض كانت هى نفسها الطبقة المسيطرة على الانتاج الصناعى والثروة الصناعية، فكما يقول مابرو «لم تكن البورجوازية المالكة للأرض والبورجوازية الصناعية تمثل فئتين تختلف الواحدة منهما عن الأخرى»، بل كانتا فى الأعم الأغلب متداخلتين بدرجة تقترب من التماثل(١).

فى النتيجة، فلقد قدر أن نصفا فى المائة من مجموع السكان كان يملك نصف الدخل القومى («مجتمع النصف فى المائة») وحول هذه النواة النووية كانت تتراتب حلقات وطبقات المجتمع، مرورا بطبقات متوسطى الملاك الريفيين أو كولاك مصر kulak كما كان يمكن تشبيههم (٢)، حتى تصل الى أوسع وأعرض قاعدة من المعوزين والمعدمين ، بحيث أصبحت مصر رمزا حيا للاقطاعية الطاغية المتحجرة، ويصنف مابرو هذا النظام الزراعى من الناحية الاقتصادية على أنه رأسمالى، ومن الناحية الاجتماعية على أنه إقطاعى بمعنى معين وينطوى على عناصر قوية من القهر الاجتماعى والظلم وإساءة استعمال السلطة (٣).

أما سياسيا، فان الغلاف العصرى الهش من الحياة النيابية والدستورية والبرلمانية والحزبية وسائر مظاهر الديموقراطية الليبرالية، المستعارة من أوروبا كموضة العصر، لم يكن ليخفى قط جوهر النظام الاوتوقراطى الديكتاتورى الضارى بكل ملامح الطغيان الفرعونى المتوطنة أبدا.. وعلى الجملة، فكما قال هيندس: «كانت

(١) ص ٣٢٩ .

(2) Abdel Malek, P. 87.

(٣) ص ١٠٠ ، ١٠٣ .

مصر عشية اصلاحها الزراعى أكثر تأخرا من الناحية الاجتماعية من فرنسا عشية الثورة»(١).

والجدول الآتى يلخص توزيع ملكية الأرض الزراعية فى مصر سنة ١٩٥٢ فى نهاية عصر الاقطاع، ومنه نرى أن نحو ٩٤٪ من الملاك كان يتقاسم ٣٥,٤٪ أو نحو ثلث الارض، من بينهم أكثر من مليونين يملكون ٧٣٨,٠٠٠ فدان أى ١٣٪ من المساحة الكلية،بمتوسط نصف فدان لكل، أى أنهم كانوا معدمين من الناحية العملية، هذا بينما كان ثلثا الارض (٦٤,٤٪) حكرا لنحو ٦٪ من الملاك، منهم نحو ٠,٣٪ أى ٣ فى الألف يبتلعون وحدهم أكثر من ثلث الأرض (٣٤,١٪) من بينهم ٢٠٠٠ فرد يمتلكون وحدهم نحو ١,٢ مليون فدان أو ١٩,٦٪ من المساحة.

فئة الملكية	عدد الملاك	٪	المساحة المملوكة	٪
٥-	٢,٦٤٢,٠٠٠	٩٤,٣	٢,١٢٢,٠٠٠	٣٥,٤
٥-١٠	٧٩,٠٠٠	٢,٨	٥٢٦,٠٠٠	٨,٨
١٠-٥٠	٦٩,٠٠٠	٢,٤	١,٢٩١,٠٠٠	٢١,٥
٥٠-١٠٠	٦,٠٠٠	٠,٢	٤٢٩,٠٠٠	٧,٢
١٠٠-٢٠٠	٣,٠٠٠	٠,١	٤٣٧,٠٠٠٠	٧,٣
٢٠٠+	٢,٠٠٠	٠,٠٧	١,١٧٧,٠٠٠٠	١٩,٦
المجموع	٢,٨٠١,٠٠٠	١٠٠,٠	٥,٩٨٢,٠٠٠٠	١٠٠,٠

المقاومة الشعبية

على الجانب المضاد، كانت المقاومة الشعبية متواترة متصاعدة فى تناسب طردى، وكانت التطورات الحديثة والحضارة المعاصرة فى القرن الأخير عوامل مذيبة بطبيعتها للرواسب العتيقة وللعزلة، فمع التحضر والتنوير والتعليم والاحتكاك بالعالم الخارجى والانفتاح على تطور العصر، تنبه الوعى الاجتماعى وبدأ الحس الثورى بين جماهير الشعب.. فمن الطهطاوى الذى نقل مثل الثورة الفرنسية فى الحرية والليبرالية والجمهورية والديموقراطية، الى الافغانى ثم الكواكبى اللذين حملا على الاستبداد والطغيان بالذات وحملا لواء الدعوة الى الثورة على الظلم الاجتماعى والطبقى والحاكمى.

هذا على مستوى التوعية والدعوة السياسية، أما على مستوى العمل الثورى، فمن ثورة مسلحة وطنية طبقية كادت تصل الى فكرة الجمهورية وأوشكت أن تنجح

(1) Hindus, In search of A future, P. 150.

لولا الاحتلال الاستعمارى ١٨٨٢ الى ثورة شعبية تاريخية عارمة ١٩١٩، الى ١٩٥٢ آخر «الثورات» تاريخا وأولها نجاحا الى حد أو آخر.

والواقع أنه منذ الحرب الثانية، وردا على شرور الطغيان الاقطاعى التى استشرت واستفحلت، بدأت الآراء والمذاهب الاشتراكية وظهرت الدعوة الى الاصلاح الزراعى وتحديد الملكية، غير أن النظام الرجعى أجهضها جميعا بشراسة.. وفى الخمسينيات جاءت انتفاضات الفلاحين الدموية ضد الاقطاع الزراعى الذى قمعها بوحشية فى بهوت (غربية) والغراقة والسرو (دقهلية) وكفور نجم (شرقية) - لاحظ الموقع الجغرافى فى معاقل الاقطاع والملكيات الضخمة فى شمال الدلتا - جاءت ارهاصا ونذيرا بالثورة الشعبية الكاسحة، تلك الثورة التى تنبأ بها الكثيرون والتى سلم بحتميتها الجميع فيما بعد، لولا أن سبق يوليو فقطع عليها الطريق، لقد وصل الطغيان الاقطاعى الحديث الى قمته - وربما أيضا الى نهايته.

شخصية مصر الاجتماعية

أرض الطغيان ؟

الآن لا يعرف تاريخ مصر من ينكر أن الطغيان أو الاستبداد، الباطش أحيانا غير الإنسانى دائما، هو كظاهرة واقعة موضوعيا وبعيدا عن كل تفسير شخصى أو تنظير أكاديمى، نغمة دالة أساسية Leitmotif بل النغمة الحزينة فيه وأسوأ خط فى دراما الشعب المصرى، وقد لا تكون مصر أكبر سجن فى العالم، ولكنها أقدم سجن فى التاريخ، ويكفى أن نشير الى كتاب أريد له «أن يكون ملحمة للشعب المصرى، فاذا هو مرثية طويلة لما عاناه...»(١).

غير أن السؤال الفيصل بعد إذ حللنا مراحل تاريخ مصر الاجتماعى - السياسى من الوجهة الأيكولوچية مرحلة مرحلة، هو: هل هذا يعبر، ببساطة ومباشرة وبصورته الخام أو الفجة، عن حقيقة شخصية مصر الاجتماعية الكامنة؟

---

(١) حسين فوزى ، سندباد مصرى، ص ٣٤٦. انظر ايضا ص٥١ ، ٧٢، ٧٣ ، ٧٨، ٨٤، ١٣٨، ١٤٩، ٢٠١، ٢١١، ٢٧٤.

Erman, P. 17.

أهو، يعنى، صفة موروثة أم مكتسبة، خالدة أم عارضة؟ ثم هل تنفرد به مصر أم يشاركها فيه غيرها؟ وان كان هذا أو ذاك.. فما أسبابه وأصوله وما نتائجه وانعكاساته؟

أما أن الظاهرة التعسة لم تقتصر، أولا، على مصر ولا انفردت مصر بها سواء ذلك فى الماضى البعيد أو القريب، فان الامبراطوريات الاستبدادية فى التاريخ القديم تفوق الحصر: بابل وأشور وفارس وفينيقيا، عدا الهند والصين وكل حضارات العالم الجديد... الخ(١)، أما اليونان وروما التى جعل البعض منها أسطورة الديموقراطية ومنبع الحرية.. فقد كانت على العكس تماما مثالا بشعا للاستبداد والظلم والتعذيب، بل كانت مجتمعات العبودية الكلاسيكية، وفى الامبراطورية الرومانية بالذات كان الامبراطور الطاغية قيصر يؤله كفرعون فى مصر، ولم يكن أقل منه طغيانا وبطشا.

أما أوروبا الوسيطة فقد كان المجتمع الاقطاعى نظاما استبداديا سافرا، وكان الفلاح الاوروبى قنا حيث لم تعرف مصر القنانة قط مثلما لم تعرف العبودية من قبل، أى أن الرجل الأوروبى ربما كان أسوأ حالا وحظا من الانسان المصرى سواء فى العصور القديمة أو الوسطى، وحتى بالنسبة للرقيق، الذى لم ينتشر بمصر نسبيا مثلما انتشر بأوروبا، فلقد كان يعامل برفق نوعا اذا ما قيس بنظيره الأوروبى.

أما النظرية الكاسحة البراقة التى تقول ان الشرق بطبعه نزاع الى الاستبداد والملكية والغرب الى الديموقراطية والجمهورية، فقطعة من اللغو اللغوى لا أكثر، أكثر منها حتى مجرد تبسيط مخل، بالاختصار، الاستبداد أو الطغيان حقيقة عرفتها معظم البلاد فى معظم العصور على اختلاف بيئاتها - والفروق بين البشر أقل بكثير من التشابه الأساسى.. بل لقد كان أغلب تاريخ العالم حتى وقت قريب هو فى الواقع الحكم المطلق والاستبداد بصورة أو بأخرى.

نصل من هذا، ثانيا، الى أن ما عرفته مصر فى أغلب تاريخها من الطغيان والأوتوقراطية الضارية انما كان - للأسف - روح العصر Zeitgeist وليس - لحسن الحظ - روح المكان Genius loci، وهو اذا كان قد طال فى مصر بعد أن كان قد صفى فى أوروبا مثلا لعدة قرون، فذلك بفعل الاستعمار الدخيل الآتى من أوروبا نفسها، وها هنا تبرز لنا متناقضة غريبة: تاريخيا وكأمر واقع، أصيبت مصر طويلا بالطغيان الاوتوقراطى الجاهل الذى ضاعف منه الاستعمار الأجنبى الغاشم، فى

(1) Fleure, "Régions humaines", P. 170.

حين أننا رأينا أن مصر كبيئة فيضية إنما مؤهلة بطبعها للاشتراكية التعاونية الرشيدة الخالية من الاستغلال والابتزاز، فكيف؟ ان الطغيان ومركبه هنا حقيقة بالفعل، لا بالقوة، وهذا بالدقة مفتاح الحقيقة العلمية، انه حقيقة بالتاريخ، لابالجغرافيا، وظاهرة تراثية لا وراثية، أى موقوتة مهما طالت.

هو إذن لا يعبر عن أى طبيعة كامنة فى مصر كبيئة أو كشعب، ولا يمثل انبثاقة طبيعية من المكان وانما انحرافة سياسية عبر الزمان، وفى النهاية لا يعبر عن شخصية مصر الاجتماعية الكامنة الاصيلة قط، وانما شخصية مصر الحقيقية، طلقة حرة من الانحراف أو الضغط، هى بيئة ومجتمعا المشاركة الجماعية والجهد المشترك فى ظل التعاون والتماسك والتضامن - الاشتراكية الرشيدة باختصار، وليس أدل على هذا من أن انحرافة الطغيان، حين قومها الشعب بالعنف والثورة، أعطت مكانها تلقائيا لصورة أو لأخرى من النظام الاشتراكى مثلما حدث فى الدولة الوسطى بعد ثورة إيبوير وكما حدث فى يوليو جزئيا.

كذلك فإذا كان لكبت الطغيان واضطهاده من آثار نفسية أو خلقية، فقد كانت فردية سطحية عابرة ولم تمس جوهر الشخصية الصلبة المتحدية ولا حرفت الطابع القومى الصحى فى قليل أو كثير، فما كانت طبيعة أولى فى الدم والعرق (بداهة!)، ولا طبيعة ثانية مكتسبة من البيئة (كما رأينا) ولا حتى طبيعة ثالثة مبتسرة من فرض وفرط الضغط والقسر والقهر (كما نصر) ان مصر ليست أرض الطغيان» كما زعم البعض ، وان كان هذا قد طغى على أجزاء من تاريخها بعض أو كل الوقت، وليست دماثة الفلاح وصبره وداعة واستكانة وخنوعا، كما أن نظامه وطاعته ليسا خوفا وطمعا، وإنما هى جميعا خامة الحضارة والتقدم نشأها النيل ولكن شوهها الاستبداد، وقد بقى النيل ولسوف يزول الاستبداد.

وعند هذا الحد تسقط يقينا تلك النظرية البيئية الشائعة التى تربط بين الطغيان السياسى وبين البيئة الفيضية، والواقع أن منطق النظرية ضد منطقى شكلا وموضوعا، فهو يعنى أن النيل حتم أحد أمرين: إما أن تكون مصر غابا بدون ضبطه، أو سجنا بضبطه، وهذا بدوره يعنى خيارا بين بديلين نقيضين ليس لهما قط أن يجتمعا: إما الحضارة وإما الكرامة، إما الاستقرار وإما الحرية، إما العداوة الاجتماعية، وإما العدالة الاجتماعية، ولكن هذا المنطق الحتمى الأعمى وهذا الخيار القدرى الضيق لا يستقيم، والا فهل يمكن عقلا أن تكون مصر هبة النيل، فيصير النيل لعنة مصر أو وصمة المصريين؟ أيمكن أن يكون النيل « كارثة اجتماعية أو

نقمة سائلة» على أصحابه؟ كلا، ليس حتما أن تكون مصر غابا داميا ولا سجنا كبيرا، بل يمكن يقينا أن تكون وطنا، ووطنا حرا كريما، مع الضبط - فقط ضبط الحاكم -. فصميم المشكلة والمأساة اذن ليس ضبط النيل، ولا ضبط الناس، وانما هو ضبط الحاكم.

ولا حتم جغرافى هناك اذن، وانما هناك - إن صح التعبير - حتم بشرى منحرف لاعلاقة له بالنهر، واذا كان حتم جغرافى هناك، فالذى يحتمه النيل انما هو النظام والتنظيم والانضباط والتعاون وروح الجماعة... الخ، وهى جميعا مزايا مجتمعية ونقاط قوة، وهو إذن لمصلحة الشخصية المصرية لا ضدها، وأن موضعنا - البيئة النهرية - لم يجن قط على شخصيتنا، بمثل ما أن موقعنا لم يجن كما سنرى على استقلالنا، وشخصية مصر والشخصية المصرية ليست منحرفة بقدر ما هى محرفة، ليست منحرفة بحكم طبيعتها ولكنها محرفة بطبيعة حكمها، لا، وليس صحيحا ما يلمح اليه البعض أحيانا من ان خير ما فى مصر جغرافيتها الطبيعية وليس جغرافيتها البشرية.. يقصدون بذلك روعة نيلها وخصبها ومناخها من ناحية ولوعة مجتمعها وآلام فلاحها من ناحية أخرى.

وهنا يثور السؤال: فما أصل تلك النظرية إذن؟ من الثابت الآن عند كثير من الجغرافيين أن الحتم الجغرافى - على علاته الفلسفية - كان كبش فداء وقناعا كاذبا ما أكثر ما اتخذه الحكم المطلق فى الداخل ليبرر نفسه، مثلما اتخذه الاستعمار من الخارج ليبرر كثيرا من دعاويه الاحتكارية او الابتزازية أو الاستعلائية. وبالفعل، فلقد كان الحكم العتيق المتخلف فى مصر يبرر انحرافه الرجعى الجاهل نحو الاستبداد بضرورات البيئة الزراعية كحجة وذريعة، كما أن الاستعمار البريطانى فى مصر هو الذى روج فى القرن الماضى لهذه النظرية ليخرب روح المقاومة الوطنية ويشوه الطابع القومى.

غير أنه وجد الرد على نظريته الفجة منذ وقت مبكر، عند بارتلمى سانت هيلير مثلا حيث يقول: «منذ الفراعنة كتبت على سكان مصر العبودية السياسية، وانى لأبعد ما أكون عن القول بأن النيل هو السبب الوحيد لهذا الوضع المحزن، وانى لمدرك أن ثمة كثيرا من الناس أكثر عبودية وبؤسا دون أن يكون لديهم نيل، كل ما أود أن أقول هو أن النظام الطبيعى لهذا النهر العظيم كان فى مصر أحد أسباب الطغيان، لقد وجد فيه الطغيان نوعا من الضرورة، وكذلك حجة وذريعة خاصة»(١).

(1) B. Saint-Hilaire, Lettres sur L'Egypte, Paris, 1857, P. 191.

وعلى أية حال، وسواء صح ان النيل كان سببا موضوعيا أو مجرد حجة مزجاة للطغيان الفرعونى، فلاشك من الناحية العملية أن مصر قد دفعت تاريخيا ثمنا فادحا جدا من الاجتماع لحساب السياسة، من المجتمع لصالح الحاكم، من الحرية والديموقراطية والكرامة من أجل هدف الوحدة السياسية المبكرة ومبدأ النظام والاستقرار السياسى.

رواسب وشوائب

من الناحية الأخرى، من غير الطبيعى بعد هذا كله أن تخلق هذه الانحرافة الاستبدادية والاستعمارية بيئة اجتماعية تخلو من بعض السلبيات والشوائب المفروضة العارضة (١)، فمثلها بيئة قد تفرض قدرا غير صحى من الانتخاب الاجتماعى ربما يصل أحيانا الى حد الانتخاب العكسى المعوج Contra-Selection، ذلك لأن لكل نظام حاكم انتخابيته التى ينتقى بها أعوانه وعملاءه الذين يحشدهم حوله ويحكمهم تحته، وهم دائما وبالضرورة على شاكلته ومن جنسه، ليس فقط خلقيا بل وكذلك خلقيا (ابتداء أحيانا من الشكل والسمت حتى الجلد واللون!)، فعصر الرجل القوى أو الفرعونية الكبيرة مثلا هو عصر التهريج والأدعياء والمتجبرين عادة، وعصر الرجل الصغير أو الفرعونية الصغيرة هو عصر التفاهة والأوساط والمتكبرين غالبا.

وفى جميع الحالات فان هذه الانتخابية تشجع العناصر الرخوة الهلامية الهشة الانتهازية الوصولية واللافقريات أخلاقيا، وتشيع بذلك مناخ النفاق والتزلف والتملق وتنمى روح الانحناء والخنوع والاستكانة، وبالتالى تتكاثر وتفره الأذناب والزواحف والمتسلقات والهوام والامعات وسائر الكائنات الدنيئة الذيلية القميئة فى المجتمع، وعلى العكس، تحارب العناصر الصلبة الأبية المستعصية التى تتمسك بالكرامة والعزة، فتتضاد حتى تباد أو تنقرض وتتوارى بالتدريج فشلا وانهزاما.

وهكذا كثيرا ما يصبح الفاشلون أخلاقيا هم الناجحون اجتماعيا، فى حين أن الناجحين أخلاقيا قد يجدون أنفسهم فاشلين اجتماعيا، وفى النتيجة تصبح الأمة وهى لا يحكمها خيرة أبنائها، بل ربما شر أبنائها أحيانا، وليس هذا يقينا مما يثرى الشخصية القومية فى شىء، بل هو يخربها على المدى الطويل تخريبا ويدفعها على الأقل الى السلبية والصمت والتوجس، وقديما قال المقريزى فى المصريين، صح أو

(١) غربال، ص ٣٤، ٣٧.

لم يصبح «ولهم خبرة بالكيد والمكر، وفيهم بالفطرة قوة عليه وتلطف فيه... حتى صاروا مضرب المثل فيه بين الأمم»(١).

كذلك فلربما جنحت هذه البيئة الاجتماعية بالفلاح المفترى عليه الى اليأس اذا استعرنا ثلاثية فلير المشهورة ـ من «الحياة» نفسها وأمل «الحياة الجيدة» من بعدها، فكان متنفسه الوحيد هو «الحياة الجديدة» أى انتاج الأبناء (٢) وربما أضفنا أيضا «الحياة الأخرى» أى الدين كمجلأ وملاذ، وقد كان لهذا نتائجه التى أكدت مرة أخرى فرص الطغيان.

فمن ناحية بحث الفلاح عن التعويض عن الحياة فى الحياة الأخرى، فكان الدين مهربه، ويضغط هيرودوت فى هذا الصدد بصورة غير عادية على شدة تدين المصرى القديم، ومن ناحية أخرى كانت الحياة الجديدة تعويضا عن الحياة الجيدة، وهذا فى ذاته كان من عوامل ارتفاع الخصوبة البيولوچية وضغط السكان المزمن فى مصر، والمهم أن هذا الافراط البيولوچى أدى الى شدة انخفاض المنفعة الحدية للانسان واتضاعه وهوانه على الحكام مما زاد من فرص الطغيان والاستبداد، وقد كان الحكام يرحبون دائما بهذا الافراط البيولوچى والديموغرافى لأنه يزيد من قبضتهم وتسلطهم.

مع ذلك كله فلقد طالما قاوم الشعب هذا المناخ الطغيانى المريض بروح التحدى والحق ـ راجع «خطب الفلاح الفصيح» المأثورة، وكذلك بروح السخرية المريرة المشهورة، حتى ليعد البعض النكتة السياسية الشكل الأساسى للمعارضة الحقيقية فى مصر الاستبدادية تقليديا، وعلى الجملة، فلقد كان «الفلاح» بكل صفاته الموجبة

(١) الخطط، ج ١، ص ٧١، ٧٨، ٨٠.

(2) Fleure, id., P. 160.

والسالبة هو النتج ولا نقول الفتات النهائى لعملية الانتخاب الاجتماعى الطاحنة الطويلة هذه، حتى أصبح عند شبنجلر نمطا اجـتماعيا بـذاته هو «نمـط الفلاح Typus des Fellachen»(١).

«الفلاح المصـرى» يقول مثلا كاتب مصـرى معاصر «انسان يخشى السلطة ويدين لها بالطاعة، وهو يعشق الاستقرار ويكره العنف، ثم هو طويل البال لايفكر فى الثورة ولا يسعى اليها، ولكنه يتمرد حينما تضيق به السبل ولا يبقى فى قوس صبره منزع» (٢) لا غرابة اذن أن الفلاح كان ومازال يتوجس من الحكومة ويرهبها ويستريب فى كل عمالها وأعمالها، ولايثق فيها قط.

نظريـات خاطئة

غير أنها مرفوضة تماما أية محاولة لتصوير هذه المضاعفات على أنها انحرافات أو سلبية، أو تخرج بها عن حجمها الطبيعى كحالات فردية طارئة وعابرة لا تعبر قط عن روح الشعب الصلب الذى قاوم كل محاولة للكبت ولم يعرف الاستكانة فى وجه انحراف الطغيان المستبد، ولهذا فان من المؤسف مثلا أن نجد احد كبار كتاب العصور الوسطى، المقريزى، يقول ناقلا بأسلوب العصر « قال العقل أنا لاحق بالشام فقالت الفتنة وأنا معك، وقال الشقاء أنا لاحق بالبادية فقالت الصحة وأنا معك، وقال الخصب أنا لاحق بمصـر فقال الذل وأنا معك»(٣)، لا، وليست «الدعة والجبن وسرعة الخوف والنميمة والسعى الى السلطان» على الاطلاق من صفات المصـريين التى تغلب عليهم، كما تورط المقريزى أيضا للأسف فى سقطة أشد خطأ وخطيئة.

---

(1) Untergang, vol. II, p. 125.

(٢) كمال المنوفى، "«الفلاح المصري قبل ٥٢» الاهرام ، ٢٢-٥-١٩٧٨.

(٣) المقريزى، المواعظ والاعتبار فى ذكر الخطط والآثار ، القاهرة ، ج ١، ص٧٩-٨٠

فمن حيث الشكل، ليست هذه المقابلات التى يملأ مثلها كتب العصر سوى انطباعات شخصية كاسحة وغير علمية، ان لم تكن من أوهام العوام التى لا أساس لها، ومن حيث الموضوع، فان الربط المزعوم بين الخصب والذل هو أصلا نعرة - نعرة الصحراء كما تسمى Snobisme du desert (١) - مألوفة فى تراث البدو الرعاة عن الزراع عموما، تحتقر الفلاحة وترى أن «الزراعة دار ذل»، ذلك أن سيكولوچية الرعاة البدو، كاستراتيچيتهم، تختلف اختلافا جذريا عن سيكولوچية الزراع المستقرين، فحياة البداوة والترحل والحرية بلاحدود تعطيهم شعورا متضخما بالتكبر والكبرياء والأنفة والإعتزاز والعظمة - العظمة الجوفاء الكاذبة غالبا لأنها بلاأساس مادى حضارى أو اقتصادى صلب صحيح سوى القوة المدمرة المؤقتة، من ثم فذلك مركب عظمة زائف، هو فى حقيقته مركب نقص مقلوب.

أما الزراع المستقرون فعلى العكس لهم القوة المادية والحضارة والثقافة والاقتصاد، ولديهم رخاء وشعور بالثراء والتراث، مما يمنحهم ابتداء مركب عظمة حقيقيا بالنسبة الى البدو، فكما ينظر هؤلاء اليهم على أنهم «جرذان الحقول» فانهم ينظرون اليهم بالمقابل على أنهم «فئران الفيافى وصعاليك الصحراء» معا، أو كما يلخص توينبى.. كما كان البدوى ينظر الى الزارع على أنه «مغروس فى الطين a stick-in-the mud» كان الزارع ينظر الى البدوى على أنه أفاق متشرد «vagabond»!(٢) فالنعرة متبادلة، والحساب مسوى، غير أن خطر البدو الماثل وغلبتهم وسيطرتهم على الزراع فى كثير من الأحيان بحكم ميزتهم الحركية والاستراتيچية تولد بينهم شعورا بالقلق والتوجس والخوف، بحيث يكاد مركب العظمة الطبيعى فيهم أن يتحول الى مركب نقص مقلوب وان زائف، مما يتوهمه

(1) W.B. Fisher, The Middle East, P. 105-6..
(2) A study of hist., vol. 3, P. 17.

البدو خطأ علامة على الذلة والمسكنة أو غياب الشعور بالعزة والكرامة، وبالاختصار: البدو فقر مع كبر على شقاء، والفلاح ثراء بلا حرية، ورخاء بلا نعرة.

فنظرية «الخصب ـ الذل» او «الزراعة دار ذل» اذن نظرة بدوية عامة تجاه الزراع والفلاحين والمستقرين عموما، وهى بهذا لايمكن ان تنصرف الى مصر بالتخصيص أو على حدة، وهى بعد وجهة نظر منحرفة غير حضارية ومخربة، ويكفى لدحضها والرد عليها وجهة نظر الطرف الأخر فى أصحابها الأعراب «الذين هم أقبح الأجناس وأعظم بلاء محيط بالناس» كما يشكو الجبرتى(١)، ومن قبل كان المماليك ـ حتى المماليك! ـ ينعتونهم تقليديا وبانتظام «بالعربان المفسدين» (ابن إياس والقلقشندى).

وبالمثل تتعدل نظرية أحدث تحاول أن تدخل دائرة العلم فتربط بين صفاء وهدوء وسهولة البيئة الطبيعية المصرية النسبية أرضا ومناخا، وبين دعة ووداعة بل ومسالمة تفترضها فى الطبيعة المصرية(٢)، خذ مثلا هذا الرأى، وان كان لا يصل الى حد التطرف الذى تصل اليه النظرية نفسها: «فالطبيعة المصرية تكاد تكون نائمة: فالجو معتدل فى جميع الفصول لايكاد يختلف.. والسماء السافرة والصحراوان الوسيعتان لاتكاد مناظرهما تتغير، فاذا لم تكن طبيعة بلادنا نائمة، فهى على الاقل مسالمة، لأنها لاتزعجنا بالزلازل العنيفة ولاتهزنا العواصف الرعن، ولاتخزنا بالبرد القارس والحر اللافح، فطبعت أهلها على الوداعة والفكاهة والبشاشة والكسل والمحافظة على القديم»(٣) فهذه النظرية البيئية أدبية أكثر منها علمية، وهى تفرط فى تبسيط صعوبات البيئة الطبيعية كما تبالغ فى تبسيط الطابع البشرى وصلابته الخشنة بل والعنيفة، وقصارى ما قد يكون فيها من صحة أن المزاج المصرى الغالب اجتماعى

---

(١) عجائب الاثار، ج ٣ ص ١١٠ – ١١١.

(٢) حسين فوزى، ص ٩٧، ١٤٣، ٢٠١، ٢٠٤.

(٣) مقتبسة فى : شكرى عياد، «احمد حسن الزيات» مجلة المجلة، يوليو ١٩٦٨، ص ١١.

انطلاقى متفتح extravert بعيد عن الانطوائية المنغلقة أو المتوحشة بقدر ما هو بعيد عن اللين أو السكون أو المسالمة.

الاتهام والدفاع

اذا كان النيل وريه الصناعى والمناخ وبيئته الهادئة غير مسئولين عن انحرافات الطغيان فى الماضى، فان من الصعب مع ذلك أن ننكر أن ثمة رواسب وشوائب وبقايا عالقة ما تزال كامنة فى الشخصية المصرية تسىء اليها فى نظر البعض، وتصمها بعدم النضج والوعى السياسى بعد فى نظر البعض الآخر، وتستدعى الاجتثاث فى تقدير الجميع حتى تنطلق مصر على وجهها الحقيقى المشرق.

فمثلا، ما أكثر ما تتردد كلمة «قرون العبودية الطويلة» فى معظم ما يكتب عن مصر، كأنما قد صرنا بحق أو غير حق شعبا مريضا تاريخيا! بالمثل تتكرر كلمة دعة أو «استكانة الفلاح docility » دون ان نذكر ما هو أسوأ منها مثل «خنوع أو خضوع الفلاح Submissiveness» باعتبارها مرفوضة تماما وافتراء كاذبا من صنع ودسيسة الاستعمار قديما وحديثا كبيره وصغيره، ابتداء من كرومر بريطانيا حتى باير اسرائيل، وذلك بقصد تدمير النفسية المصرية وتحطيم معنوياتها(١).

حتى نحن لم ننج من ترديد النغمة نفسها، خذ الأفغانى مثلا أولا، فكما خاطب أو خطب، أيا كان مدى توفيقه «انكم معاشر المصريين قد نشأتم فى الاستعباد، ورببيتم فى حجر الاستبداد، وتوالت عليكم قرون منذ زمن الملوك الرعاة حتى اليوم وأنتم تحملون عبء نير الفاتحين وتعنون لوطأة الغزاة الظالمين، تسومكم حكوماتكم الحيف والجور وتنزل بكم الخسف والذل وأنتم صابرون بل راضون».

---

(1) Cromer, Modern Egypt, vol. 2, p. 186, Gabriel Baer, The submissiveness of the Egyptian peasant", New Outlook, v, 1962, no. 9,P. 15-25.

ثم الكواكبى ـ كيف لا ؟ ـ انه المرجع الاكبر فى الموضوع، فعنده ان «داء الشرق هو الاستبداد، والاستبداد هو أن تتصرف الحكومة فى شئون الرعية كما تشاء بلارقيب أو حسيب، واذن فمبعث الاستبداد هو غفلة الأمة، فالأمة التى لاتقيم من نفسها رقيبا على الحكام، تحاسبهم عن كل صغيرة وكبيرة أشد الحساب، سيستبد بها حتما وكلاؤها، اذ ان الاستبداد أمر طبيعى فى السلطان، وما من حكومة عادلة تأمن المسئولية والمؤاخذة بسبب غفلة الامة أو اغفالها الا وتسارع الى التلبس بصفة الاستبداد، وبعد أن تتمكن فيه لاتتركه» (١).

بالمثل فى كثير مما يكتبه الأجانب عنا، نحن متهمون بأننا شعب يبالغ أشد المبالغة فى تقدير حكامه وفى ابداء فروض الطاعة والاحترام والخضوع لهم، بل وبأننا شعب سهل القياد والانقياد لارادتهم وسلطانهم، فمثلا، بينما يؤكد كيث بشدة على وطنية المصرى الصميمة، يستدرك فيقول ان «فلاحى مصر كانوا دائما وطنيين سلبيين أكثر منهم ايجابيين. لقد كانوا قانعين بأن يتبعوا أولئك الذين هم فى القيادة، انهم لم يكونوا قط ديموقراطيين» (٢).

بل ان البعض ليذهب الى حد القول بأن المصريين قد نموا لأنفسهم عبر التاريخ «حسا ما بالعبودية للحاكم a sense of servility »: انهم أقدم عبدة الأوثان فى التاريخ ، إذ يوشكون أن يؤلهوه مهما كان قميئا أو غير جدير، ألا يقول المثل المصرى «اذا وجدتهم يعبدون العجل، حش برسيما وأعطه»؟ تفسيرهم لذلك أنهم باتوا تقليديا يشعرون ازاءه بنوع من التقديس وبالتالى من الدونية والتبعية فعدم الرفض فالرضوخ... الخ، بحيث ينقادون انقيادا أعمى لكل نزواته دون أن يجسروا على الاعتراض والتحدى: انهم يفعلون ما يؤمرون.

---

(١) عبد الرحمن الكواكبى ، طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد.

(2) A new theory, P. 303.

وهكذا فى النهاية ينتهى هذا الرأى الى أننا نحن المصريين مازلنا فراعنة: الحاكم يمجد ويؤله وهو حى، وما يقوله يقدس ويحفظ ، ثم يشيع حين يموت فى جنازة وطنية ملايينية «كفرعون مهيب».

ولقد يدفع البعض منا هذا الاتهام وأمثاله ويستخف بها بكل بساطة، ولكن فى منطق هروبى نعامى مغلف بفلسفة استعلائية، ولا نقول بعنجهية أو عنترية العجز، فعند العقاد مثلا ان هذه «أمة ذات ارزاق مطردة ومعيشة مستقلة لايعنيها صلاح الحاكم كما يعنيها صلاح الارض والسماء والعوارض والاجواء، فإذا دعاها الحاكم الى حرب لا تعنيها، فذلك شأنه وليس بشأنها، وتلك خسارته وليست بخسارتها، أما اذا أصيبت فى عقائدها وموروثاتها أو ظهر لها الجور على أرزاقها ومرافقها، فهنا يستعصى قيادها كأشد ما يستعصى قيادة أمة » (١) ولكن الواضح من هذا الدفع أن الشعب المصرى لايستثيره الا تافه الامور وسفسافها وأكل العيش فى الواقع، بينما يتحاشى أن يتصدى للحاكم فى أخطر أمور المصير والحرية والسيادة ، ولهذا فلسنا من أسف نستطيع أن نشارك فى هذا الموقف على حسن نيته ونزاهة قصده.

وفضلا عن هذا فإن من المعروف أن الحاكم والحكومة شىء هام جدا فى حياة مصر بالذات، لأن هذه الحياة تعتمد على ضبط النيل، وضبط النيل يتوقف بدوره على صلاح الحكم والحاكم، وفى هذا المقام بالمناسبة.. ولكن على النقيض تماما، يذهب البعض الى أن أهمية الحكم والحاكم فى مصر انما تبلغ حد الافراط لالسبب سوى أن المصريين شعب تعود ان يقود لا أن يقاد، ولذا يتوقف مصيره على الحكم والحاكم ، فان صلحا صلحت حال مصر وان فسدا أو فشلا تدهورت.

(١) سعد زغلول ، ص ٢٧.

وفى النتيجة وكحقيقة واقعة، لم يكد يحدث أن قال الشعب للحاكم لا، فضلا عن أن يسقطه، ولاشك أن عمر مكرم كان مسرفا فى التفاؤل بقولته «جرت العادة من قديم الزمان أهل البلد يعزلون الولاة... الخ » ولكن لعل هذا كان جزءا من تكتيك الحرب النفسية فى صراعه مع الوالى الحاكم، محمد على (وعلى أية حال فقد دفع مستقبله السياسى ثمن تفاؤله هذا على يد الحاكم الجديد نفسه الذى عمل على تعيينه بدل القديم) وحتى فى هذه الحالة اليتيمة التى نشط فيها الشعب وشارك ايجابيا، فانه من أسف لم يول الا أجنبيا أولا وعسكريا ثانيا، وفيما عدا ذلك لم يحدث فى تاريخنا كله أن ولى الشعب الحاكم أو عزله الا فيما ندر وكشذوذ بحت.

الجانب الآخر

على الجانب الآخر من الصورة، وعلى النقيض تماما من السيناريو السابق، فان المشاهد ان كل ما يقوله ويفعله الحاكم صواب وحكمة مادام حيا أو فى السلطة، فاذا ما مات أو سقط أصبح كل ما قاله وفعله محض خطأ ومطلق خطيئة فى الأعم الأغلب، فالشعب قد يعبد حاكمه اليوم، ويلعنه غدا، ويعلق البعض على هذا - تهكما لا شك ، ولكنه التهكم الذى يحمل من الحقيقة قدر مايحوى من المرارة - بأن المصريين «يعارضون» الحاكم بعد موته او ذهابه فقط ، ولا يقولون رأيهم الحر الحقيقى فيه الا حينذاك، وهو دائما - يلاحظ البعض الآخر - عكس رأيهم فيه تماما وهو حى أو فى السلطة.

على أية حال، فلئن كان هذا ينفى تهمة الغفلة السياسية عن الشعب، فانه من المؤسف إنما يستبدل بها تهمة ليست أفضل بحال وهى النفاق السياسى نتيجة الخوف والتخويف، وبعيدا عن نظرية «أرض النفاق» المنبوذة، ودون أن ندفع

اشتراكنا فى مقولة «يا أمة عريقة فى النفاق» المنبثة فى كثير من أدبنا الحديث... الخ، بل ومع رفضنا الكامل للقول غير المكتوب بأنه ان يكن العراق بتنافر أقلياته وتنابذها وبعنفه واضطراباته هو «أهل الشقاق والنفاق» كما وصفه الحجاج، فان مصر باستقرارها الشديد وفرط هدوئها وخضوعها وسلمها هى «أهل الوفاق والنفاق» نقول بغير هذا كله فان الملاحظ كأمر واقع وكتقرير لواقع الحال ان النفاق قد استشرى فى الفترة الاخيرة أكثر منه فى أى وقت مضى.

وعند هذا الحد، يبسط البعض الموقف كله بجميع تناقضاته ومفارقاته فيقول ان هذا شعب مغلوب على أمره، على أساس أنه ضحية الطغيان، وبالتالى فهو ميئوس منه، فانه بين العجز والسلبية غير قابل للثورة ولا قادر عليها، شعب غير ثورى باختصار، الانسان المصرى، بمزيد من الوضوح، مخلوق غير ثورى بالطبع أو بالتطبع، بالوراثة أو بالبيئة، بالجغرافيا أو بالتاريخ، فمصر لم تعرف الثورة فى تاريخها على طول المدى قط، الثورة الشعبية الحقيقية أعنى («ثورة» إيبوير السحيقة البعد فى الدولة القديمة فى أوائل العصر الفرعونى غامضة جدا بحيث تقبل كل تأويل).

سلم المسئولية

أين الحقيقة العلمية، الآن، فى هذا كله؟ حسنا، آفة مصر، ابتداء، اثنتان: الطغاة فى الداخل والغزاة من الخارج، الديكتاتورية فى الداخل والاستعمار من الخارج ، هاتان هما نقطتا الضعف الأساسيتان فى شخصية مصر، ولا نقول النقطتين السوداوين فى الشخصية المصرية، وهما قد تبدوان للوهلة الأولى شيئين منفصلين، ولكن الحقيقة أنهما جانبان لشىء واحد، والعلاقة بينهما مباشرة هى علاقة السبب والنتيجة، فنحن كشعب نخضع بانتظام لحكامنا الطغاة، وحكامنا يركعون بسهولة للأجانب الغزاة.

ومن جانبنا كوطنيين، فلقد درجنا تقليديا على أن نبرىء ساحتنا كشعب من مسئولية هذا الوقر المزدوج القاصم لظهورنا، بمقولة أننا ببساطة شعب مغلوب على أمره مفترى عليه، وأن الفاعل المباشر هو الطغيان والمجرم الأكبر هو الاستعمار، ومن جانبه، فإن الطغيان الداخلى بدوره يزيح المسئولية عن كاهله مسارعا، بكل ترحيب، بالقائها على عاتق الاستعمار الآثم الزنيم... الخ.

والاستعمار ولا شك آفة وأفعى، احتلال وطغيان معا فى آن واحد، إلا أنه ليس رأس الأفعى ولا الآفة الوحيدة، كما يروج بعض السطحيين ومنظرى عملاء الطغيان، والحقيقة أننا أسرفنا على أنفسنا فى اتخاذ الاستعمار «كمشجب» نعلق عليه كل مآسينا وعيوبنا، ومشاكلنا سياسية وغير سياسية، أولا لأنه هدف وطنى (أو ضد ـ وطنى) سهل مباشر مشروع لا شبهة فى عدائه وعدوانيته، وثانيا لأننا لا نكاد نجسر على أن نعلق الجريمة والعقاب فى رقبة الطغيان المحلى لأنه الحاكم المالك وظل الله

فى أرضه أرض مصر... الخ، وبهذا وبذاك اصطنعنا لأنفسنا سلما مريحا ومرضيا (ولكنه كما سنرى مقلوب رأسا على عقب) من المسئولية، قمته الاستعمار، وقاعه الشعب نفسه، يأتى بينهما ـ على استحياء أحيانا! ـ الطغيان المحلى.

غير أن الحقيقة التاريخية التى تثبتها مرارا وتكرارا تجربة ألفى سنة مازالت مستمرة معنا حتى اليوم، الحقيقة التاريخية هى أن كبرى الآفتين ليست الاستعمار الأجنبى ولكن الطغيان المحلى.ذلك أن الذى مكن للأول غالبا، بل استدعاه واستعداه أحيانا انما هو الحكم المطلق الداخلى بعجزه عن حماية الوطن فعلا أو بخيانته له علنا ومساومته وتواطؤه مع المستعمر ليحفظ على نفسه عرشه أو مركزه، إن الذى أتاح للاستعمار الخارجى أن يدخل ويبقى فى كثير من الحالات بصورة غير مباشرة دائما وبصورة مباشرة أحيانا هو الطغيان الداخلى وحده لا سواه، انه فى كثير من الأحيان «وجه مصر القبيح» فى الخارج كما فى الداخل (تذكر فقط الخديوى توفيق).

ليس هذا فحسب، وإنما الحقيقة بعد هذا أن مسئولية الطغيان الحاكم تتضاءل بدورها أمام مسئولية الشعب نفسه، الشعب ـ ولا أوهام فى هذا ـ هو المسئول الأول والأخير، الأصلى والأصيل، حتما وبالضرورة، فاذا كان الحكم فى مصر مأساة أو ملهاة، كارثة أو مهزلة، فان سببها الشعب وحده نظريا وعمليا، وكم كان الكواكبى صحيحا صادقا حين قال ان مبعث الاستبداد هو غفلة الأمة، ومرفوض مرفوض هو المنطق الانهزامى المعكوس الذى يعتذر للشعب أو عنه بأنه مغلوب على أمره لاقدرة له على الثورة، مكبل أعزل من السلاح... الخ، فالطغيان لايصنعه الطاغية، وانما الشعب هو الذى يصنع الطاغية والطغيان معا، والشعب مسئول عن الطغيان

مسئولية الطاغية نفسه وزيادة، المثل الشعبى المصرى نفسه يقول «قال يافرعون من الذى فرعنك؟ قال: لم أجد من يمنعنى» والمثل الانجليزى المعروف يقول «القوة المطلقة مفسدة، كل سلطة فهى مفسدة all power corrupts »، (ليست مفسدة فقط، بل مذهبة للعقل أيضا، يمكن للحاكم من خلالها أحيانا أن يرى كل حق باطلا وكل باطل حقا، وفى كل شىء عكس ما كان يراه من قبل بغيرها)، وهذا وذاك جميعا ما عناه الكواكبى بعبارته النفاذة الثاقبة «الاستبداد أمر طبيعى فى السلطان».

ومن هذه الزاوية فان الشعب لا يعفى من اللوم، وليس له الا أن يلوم نفسه أساسا، فهو الجانى مثلما هو المجنى عليه، الفاعل والضحية، ظالم لنفسه كما هو مظلوم بحاكمه.. بل ولعل الاوضاع السيئة التى يتردى فيها وإليها كل يوم أن تكون العقاب الطبيعى المستحق لتفريطه فى حق نفسه وتهاونه فى الدفاع عن حريته وكرامته وعزته وسيادته، فالحاكم الردىء الطاغية انما هو عقاب تلقائى وذاتى لشعبه الذى سمح له بأن يكون ويبقى حاكما (وقديما كان قادة التتار والمغول من عتاة السفاحين والطغاة يتوعدون ضحاياهم بقولهم عن أنفسهم إنهم لعنة الله على الأرض أرسلهم نقمة وعقابا!).

أى أن خير عقاب لمصر دائما على ما هى فيه ، هو ما هى فيه بالفعل، وكأنها بهذا أيضا تعاقب نفسها بنفسها بانتظام، والحديث يقول «كما تكونوا يول عليكم»، بينما يذهب القول الفرنسى المأثور الى أن «لكل شعب الحكومة التى يستحقها les peuples ont les gouvernments quils deservent » وأخيرا وليس آخرا «فقل لى من حاكمك، أقل لك من أنت» ، «قل لى من الحاكم، أقل لك من الشعب».

علينا اذن أن نعيد ترتيب أولويات المسئولية: الشعب أولا وكسبب أساسى، الحكم

ثانيا وكسبب مباشر، ثم الاستعمار أخيرا كثالثة الأثافى فقط، أما وقد اصبح هذا الأخير على أية حال من حديث التاريخ ، فإن السلم الثلاثى الدرجات يعود فيختزل الى معادلة ذات حدين وطنيين: الشعب كقطب موجب والحكم كقطب سالب (وليس العكس) وبهذا تتحول القضية الى مسألة داخلية، مسألة عائلية بحتة، وبهذا أيضا يبدو الخطر الحقيقى على مصر وهو ينبع من داخلها، هو مصر نفسها، أكثر من الآخرين أو الغرباء، هو بطش وعجز الحاكم من جانب ورد فعل الشعب أو سلبيته من الجانب الآخر، هو قضية الديكتاتورية ضد الديموقراطية أو باختصار مشكلة نظام الحكم، وذلك هو التحدى الأعظم الذى كان الشعب المصرى يواجهه دائما ليثبت نفسه ووجوده وسيادته.

الديموقراطية هى الحضارة

والديكتاتورية على المستوى الفردى هى تعبير مباشر وضمنى عن النقص، فالحاكم الذى يعانى لأمر ما من مركب نقص شخصى أو فكرى أو عملى... الخ. يعوض عن هذا النقص بفرض ارادته ومشيئته بالبطش والقهر والتحكم والطغيان ليثبت لنفسه وللآخرين أنه «الرجل القوى» لا «الرجل الضعيف» ولا «الرجل الصغير» كما يشعر فى قرارة نفسه.

أما على المستوى الجماعى فإن أصل الاستبداد والديكتاتورية هو بلا ريب التخلف، التخلف الحضارى بعامة، فالديكتاتورية هى نتيجة للتخلف وعلامة عليه، مثلما هى سبب أو مضاعف له أيضا، وكل مجتمع استبدادى سياسيا هو حتما مجتمع متخلف، والمجتمع المتخلف هو لامفر مجتمع استبدادى سياسيا ذلك أن

الاستبداد والطغيان من خصائص وطبيعة مرحلة البدائية والطفولة فى كل المجتمعات السياسية، وبينما تتناسب الديموقراطية تناسبا طرديا مع درجة التقدم الحضارى، تتناسب الديكتاتورية تناسبا طرديا مع درجة التخلف الحضارى، إن الديموقراطية هى الحضارة والحضارة هى الديمقراطية، بمثل ما أن الديكتاتورية هى التخلف والتخلف هو الديكتاتورية، وما الديكتاتورية فى وقتنا هذا الا الصيغة العصرية من عبودية العصور القديمة، فالفرد والمجتمع تحتها عبد للحاكم فى صورة مقنعة أو مبرقعة، مخففة أو ملطفة.

والطغيان والديكتاتورية فى مصر هى ببساطة بقايا الماضى الطويل المحزن من ناحية والنواتج الطبيعية أو الجانبية لحاضر التخلف من الناحية الاخرى، فالى جانب ارث الماضى التعيس، يأتى التخلف الحضارى ومعه التخلف الثقافى والفكرى فيحكم على الشعب بالتخلف السياسى، حقا قد تكون مصر شعبا عريقا فى التاريخ، ولكنها فى السياسة ـ كما فى الديموغرافيا ـ حدث فتى للغاية أو صبى يافع.. فلقد يكون المصرى شيخ التاريخ وحكيم الحضارة، إلا أنه جديد على كل ما هو جديد فى الحضارة العصرية، بما فى ذلك السياسة المعاصرة، ولا نقول كما يريدنا البعض أن نقول أقدم شعب تاريخيا ولكنه ليس بشعب سياسيا.

لذا فهو من حيث الوعى والنضج السياسى الحديث قد لا يعدو مرحلة الطفولة الجديدة ولا نقول «الطفولة الثانية» أو المرحلة البدائية، ودعك تماما من النظرية المزعومة عن الشعب المريض تاريخيا، وهذا ما يفسر كثيرا من مظاهر الشذوذ والاضطراب التى نلمسها فى العلاقة بين الشعب والحاكم، ومن المسلم به أنه كلما

زاد ولاء الشعب وخضوعه واتباعه للحاكم، ظالما كان أو غير ذلك، على خطأ أو صواب، حتى بغير قهر أو بطش، كلما دل ذلك على عدم نضج الشعب وضعفه وسهولة انقياده ولين عريكته، فحجم الحاكم ونفوذه ودوره كلها تتناسب تناسبا عكسيا مع حمية الشعب وصلابته وقوته ومقاومته.




محمد خطاب

الباب السادس



شخصية مصر السياسية


محمد خطاب

الفصل الثالث والعشرون

من إمبراطورية إلى مستعمرة

من الغريب حقا أن مصر بعد أن أنشأت أول إمبراطورية فى التاريخ، تدهورت إلى ما يبدو- لأول وهلة على الأقل - أطول مستعمرة عرفها التاريخ ! فتاريخ مصر يقع بوضوح فى مرحلتين متناقضتين : مرحلة أولى كانت تمثل فيها قوة طاردة مركزية من الناحية السياسية ، انطلقت فيها إلى العالم المجاور وفرضت عليه نفوذها ونشرت فيه ظلها السياسى ، واستمرت هذه المرحلة أكثر من ألفى سنة متقطعة حتى نهاية الدولة الحديثة تقريبا . ثم تلت هذا المرحلة الثانية التى تصل بنا إلى العصر الحديث بلا إنقطاع تقريبا ، وفيها تحولت مصر سياسيا إلى قوة جاذبية مركزية خضعت لقوى دخيلة وأصبحت مستعمرة تابعة ، أصبحت مجرد ظل نفسها سابقا.

غير أننا إذا كنا قد ميزنا بين مرحلة الإمبراطورية ومرحلة المستعمرة ، فإنما هو من قبيل الاختزال التبسيطى ، إذ لم تخل المرحلة الأولى من فترات انتكاس فقدت مصر فيها استقلالها ، كما أن المرحلة الثانية لم تعدم فترات توهج وانبعاث أكدت مصر فيها وجودها وشخصيتها كاملة أو شبه كاملة ، على الأقل موضوعا إن لم يكن شكلا . غير أن السمة العامة لكل من المرحلتين تظل هى السائدة . كذلك نستطيع أن نضيف إلى هاتين المرحلتين وبينهما مرحلة ثالثة انتقالية تجمع بين خصائص كل منهما ، وذلك أيضا دون أن تتغير الثنائية الأساسية.

وهذه المتناقضة وتلك الثنائية ظاهرة جذرية فى الخلفية التاريخية لمصر ، بحيث تستدعى تحليلا دقيقا وتعليلا محددا ، لا يضيع فى زحمة آلاف الحقائق الجارية وجزئيات التاريخ بل يعتصرها اعتصارا ، حتى يستصفى منها جوهر شخصية مصر الاستراتيجية الدائمة . والتاريخ كما قيل بحق معمل الجغرافى ومخزن الاستراتيجى ، ولكننا هنا إنما نريد «المتوسط» التاريخى أو «الجذر الجبرى» للتاريخ، ونريده لا كدراما فى الزمان ولكن أساسا كاستراتيجية فى المكان . ولمثل هذا لابد أن نختزل التاريخ إلى جغرافية تاريخية والسياسة إلى جغرافية سياسية .

وبهذا يكون التاريخ بمثابة العمق الاستراتيچى للجغرافيا مثلما تقدم الجغرافيا الأساس الاستراتيچى للتاريخ ، دون أن ننزلق فى الوقت نفسه إلى منزلق التفسير الجغرافى للتاريخ أو نتورط فى فلسفة التاريخ بدلا من فلسفة الجغرافيا.

وبهذا أيضا تصبح دراستنا دراسة فى الجغرافيا التاريخية السياسية أو السياسية التاريخية ، أى على الترتيب دراسة فى الجوانب السياسية من الجغرافيا التاريخية أو فى الجوانب التاريخية من الجغرافيا السياسية إن شئت . ولمثل هذه الدراسة شقان رئيسيان : الچيوبوليتيكا والچيوستراتيچى: الأولى جغرافية السلم والسياسة ، والثانية جغرافية الحرب والعسكرية : الأولى أقرب إلى الدراما ، والثانية ألصق بالمسرح . وهذا بالفعل هو المنهج الذى سوف نتبناه فى كل مرحلة ، فنخضع أولا مورفولوچية التاريخ المصرى لمورفولوچية الجغرافيا ، ثم نحلل المبادئ الاستراتيچية الحاكمة ، حتى نصل فى النهاية إلى القوانين العامة والدائمة فى استراتيچية مصر جميعا.

أول امبراطورية

كانت مصر «أول أمة» فى التاريخ القديم نمت فى نفسها عناصر الأمة بمعناها الكامل الصحيح ، وبعدها كانت «أول دولة» بالمعنى السياسى المنظم تظهر على مسرح العالم القديم . ولم يمض قليل حتى كانت أعظم قوة سياسية فيه ، كانت «أول امبراطورية» فى التاريخ حققت لنفسها نطاقا ممتدا من السيطرة والنفوذ ، وظلت بعامة أعظم حقيقة سياسية فى الشرق القديم لمدة نحو ألف عام مجتمعة أو على مدى ألفين متقطعة . وقد انتابت هذه الامبراطورية دورات متعاقبة من الاتساع والانكماش أو الصعود والهبوط ، من مجموعها يتألف نبض مصر التاريخى وتتشكل مورفولوچية تاريخها القديم.

ولكى نضع هذه المورفولوچية فى إطار جغرافى مركز ، فربما لن نجد خيرا من تكنيك دورة حياة الدولة كما طوره فان فالكنبرج (١) . فبعيدا تماما عن نظرية الدولة ككائن عضوى حى بكل تعقيداتها واعتراضاتها الفلسفية ، يمكننا أن نميز مع فالكنبرج بين أربع مراحل تطورية واضحة فى نمو الدولة وانحدارها ، لكل منها ملامح سلوكية حادة ، ولكن ليس لها أطوال محددة ، فقد تختزل الدورة كلها أو بعضها فى صيغة مضغوطة وقبل الأوان ، أو قد تمتد ممطوطة ، بحسب الظروف

(1) S. Van Valkenburg, Elements of political geog., N.Y., 1939.

السياسية والتاريخية.

فثمة أولا مرحلة «النشأة أو الطفولة» ، وفيها تنفق الدولة الجديدة كل اهتمامها فى ترتيب البيت من الداخل ، أى فى لم الشمل أقاليمها وتدعيم وحدتها الداخلية ، وتحديد وتأمين حدودها والدفاع عنها ، مع تحاشى الحروب الخارجية ما أمكن . أما مرحلة «الشباب أو التوسع» فهى مرحلة التوسع بالضرورة ، تنطلق فيها بعد أن اشتد عودها داخليا إلى توسيع رقعتها ونفوذها فى الخارج ، فتنتقل بذلك من الدفاع إلى الهجوم وقد تدخل عصر الامبراطورية وتعرف تطلعات الاستعمار . ومع تحقيق هذه الأهداف وتلك الرقعة تتسع مسئوليات الدولة وتزداد مشاكلها ، من تعقيدات الضبط والربط والتماسك والمواصلات ، إلى أقليات مضمومة وثورات تحررية ، إلى منافسات امبراطورية مضادة ... إلخ . فهنا تصبح الخاصية الأساسية للدولة هى محاولة المحافظة على الوضع الراهن status quo ومقاومة قوى التفكك والتحلل فى الامبراطورية ، ولا تعود تجد لها مصلحة فى الحروب الكثيرة إلا الدفاعية منها لتفرض بها «سلامها» هذه الملامح تعنى أن الدولة قد بلغت مرحلة «النضج أو الاستقرار» التى كل هدفها السلامة والاستقرار . غير أن مرحلة «الشيخوخة أو الانهيار» تحل بالضرورة حين تعجز الدولة عن المحاقظة على توسعاتها . فتأخذ المستعمرات تنسلخ عنها بالحرب واحدة واحدة ، حتى تنتهى الدولة إلى الانعطاف على نفسها فى قوقعتها الوطنية الأولى ، فتتم بذلك دورة چيوبولتيكية كاملة فى تاريخ حياتها.

والآن ، وتماما كما نطبق هذه الدورة على دول الامبراطوريات الحديثة كالبريطانية والفرنسية فى الجغرافيا السياسية المعاصرة ، نجد أن من الممكن إسقاط النظرية بكل فروضها ومعطياتها على تاريخ الدولة المصرية الفرعونية ، ولكن مع الفارق الجوهرى بين طبيعة وأغراض التوسع . فنحن نستطيع أن نتعرف خلال العصر الفرعونى على أربع دورات طويلة تتفاوت كثيرا فى أطوالها ولكنها عموما تتناقص كلما كانت أكثر حداثة ، وترتبط إلى حد ما بتقسيم الدولة القديمة والوسطى والحديثة وعصور الانتقال بينها وإن كانت لا تتساوق أو تتوازى معها تماما . ويمكننا – مع فيرجريف – أن نعد قمة كل دورة منها «عصرا ذهبيا» بكل معنى.

دورات الامبراطورية

الدورة الأولى

الدورة الأولى تغطى الأسرات السبع الأولى ، أى نحوا من ٧٠٠ سنة (١) ، فهى

(١) اعتمدنا فى الجانب التاريخى على برستيد دائما :
J. H. Breasted, A history of Egypt, Lond., 1948.

ممطوطة بدرجة غير عادية ، مما يشير إلى بطء عمليات التفاعل والاختمار السياسى وإيقاعها فى المراحل الأولى ربما. الدورة تبدأ مع توحيد - أو إعادة توحيد - مصر من الصعيد بعد أن كانت الوحدة التى فرضتها الدلتا من قبل قد تمزقت ، بينما أنفقت الأسرتان الأولى والثانية نفسيهما فى تدعيم هذه الوحدة وتشديد قبضة الدولة المركزية على الأقاليم . فهذه بسهولة مرحلة النشأة . ومع بدء الدولة القديمة وعلى امتدادها من الأسرة الثالثة إلى السادسة ندخل بوضوح مرحلة الشباب ، بما يعبر عنها من حيوية وازدهار حضارة الأهرام العظيمة فى الداخل ، وبما فيها من توسع حربى فى الخارج سجلته الأسرة الخامسة ضد الليبيين وضد الآسيويين . والسادسة نفسها تمثل مرحلة النضج حيث حافظت على المكاسب السابقة عسكريا وصدت غارة تاريخية مبكرة للرعاة الآسيويين وسحقتها فى فلسطين (بيبى) ، ودخلت فى العلاقات اقتصادية وحضارية بعيدة المدى ، تؤكد هيبتها السياسية ، مع سوريا وبونت (الصومال) . والسابعة التى شهدت ثورة اجتماعية مدمرة عاتية (إيبوير) هى على التحقيق مرحلة الشيخوخة والانهيار التى وضعت نهاية الدولة والدورة معا ، حين فقدت مصر بعدها وحدتها وتعددت دويلاتها المستقلة فى عصر الاقطاع أو الانتقال الاول . ولقد تمت دورة كاملة من قيام وسقوط الدولة المصرية الموحدة.

الدورة الثانية

أما الدورة الثانية ، التى تشمل الأسرات ١١ حتى نهاية ١٤ وتمتد أكثر من ٣٠٠ سنة ، فتبدأ حين نجحت الأسرة الـ ١١ فى فرض الوحدة بالقوة من جديد ضد استقلال ملوك الاقطاع ، وكانت بذلك مرحلة النشأة . هذا بينما تعكس الأسرة الـ ١٢ ، التى بدأت الدولة الوسطى ، ملامح مرحلة الشباب بكل معنى . فهى القمة الحضارية الفوارة واستصلاحات الأرض الجديدة (الفيوم) فى الداخل ، وهى فى الخارج حروب التوسع فى النوبة التى ضمت بنجاح إلى الرقعة السياسية . والأسرة الـ ١٣ نجحت فى أن تحافظ على الوحدة وإن يكن فى شئ من الضعف ، ولكنها بسهولة مرحلة المحافظة على الوضع الراهن ، أى مرحلة النضج . ثم تأتى - مؤكدة - مرحلة الشيخوخة بعودة التفكك الخطير وفرط تعدد الدويلات خلال الأسرة الـ ١٤، وهو الانهيار الذى تدهور من وفاة طبيعية بطيئة للدولة الوطنية إلى ميتة فجائية كالسكتة على يد الاستعمار الأجنبى ، أول استعمار فى تاريخ مصر.

والإشارة بطبيعة الحال إلى غزو الهكسوس الذين يمثلون طوفان الرعاة الحطم الذى اجتاح الشرق القديم فى القرن الـ ١٨ ق.م آتيا من وسط آسيا . وكما سقطت

بابل للكاسيين ، سقطت مصر للهكسوس ، ولسبب واحد هنا وهناك هو التفوق التكنولوچى. فقد أتى الرعاة أبناء الاستبس على عجلات الخيل الحربية التى هى نتج حضارى مباشر لبيئة الاستبس بسهولها المنبسطة وحيوانها العداء (كان البابليون الذين احتكوا مبكرا بوسط آسيا يسمون الحصان «حمار الشرق» !) (١) . ولهذا أتى غزو الهكسوس -أى ملوك الرعاة كما يسمون أنفسهم ، أو العامو أى البدو كما سماهم المصريون - ضربة قاصمة . فهو وإن لم يشمل مصر جميعها فقد سيطر على الدلتا وجزء كبير من الصعيد حتى ملوى ، فضلا عن أنه خضرم قرنا ونصف قرن ابتلع فيها الأسرتين ١٥ ، ١٦.

وقد حاول الهكسوس استراتيچية مبكرة ستتكرر فيما بعد هى استراتيچية الكماشة ، فأرادوا - بلا جدوى - دفع النوبة إلى التحالف معهم ليحاصروا المصريين من الشمال والجنوب . ومن معقل الصعيد المتبقى ، وفقط بفضل استعارة سلاح الدخيل نفسه ، وبعد حروب عديدة ، تم التحرير . ولكن خطر إعادة الغزو لم يرتفع نهائيا إلا بعد أن تعقبه التحرير المصرى إلى جنوب فلسطين ، حيث كان الهكسوس قد تركزوا بعد طردهم متخذين منها قاعدة لإعادة الزحف ، وهناك أعطاهم هزيمتهم النهائية فى معركة شاروهن . وبذلك انتهى احتلال الهكسوس إلى مجرد جملة اعتراضية فى تاريخ الامبراطورية.

الدورة الثالثة

وهنا ومع التحرير تبدأ دورة جديدة هى الثالثة ، ولعلها القمية ، فى حياة الدولة المصرية ، تترامى فى بداية الأسرة الـ ١٧ حتى نهاية الـ ٢١ ، أى عبر نحو ٥٠٠ سنة . والأسرة الـ ١٧ ، التى حققت التحرير وأعادت الوحدة إلى البلد ، تمثل من هذه الدورة مرحلة النشأة ، التى تنقلنا بسرعة إلى مرحلة الشباب بكل خصائصها التوسعية المثالية . فهذه المرحلة ، التى تستوعب الأسرة الـ ١٨ ، جديرة بأن تعد «العصر البطولى» فى التاريخ المصرى القديم جميعا . فقد عادت الامبراطورية المصرية تتواثب وتتفجر كما فعلت دائما فى كل مجالاتها التقليدية ، بل كما لم تفعل من قبل وفى خارج مجالاتها التقليدية ، لتسجل أقوى نجاحاتها العسكرية وأعظم توسعاتها الاقليمية . ذلك كان عصر الامبراطورية بامتياز ، والامبراطورية الحربية بالتحديد.

(1) Whyte, Evolution of land use in south-western Asia, loc. cit., p. 101

غير أن البعض يود فيما يبدو لو جرد مصر من فضل هذا التطور الكبير . فقد حاولوا أن يجعلوا من الأسرة الـ ١٨ مجرد أسرة هكسوسية متمصرة ، على أساس أنها تختلف كثيرا عن الأسرات المصرية الأخرى فى النزعة الحربية وفى الحرب بالخيل ، وعلى أساس أن المصريين كانوا فى مراحل الازدهار السابقة يجلبون التجارة برا وبحرا وربما سيروا بعض الغزوات الحربية كلما احتاج الأمر ، أما سياسة الغزو وبناء الامبراطورية على ذلك النحو البارز «فلم تدخل من قبل نطاق الطموح المصرى» (١). على أن هذه النظرية محض تكهن بلا دليل ، ويظل العصر عصر الامبراطورية ، والامبراطورية الحربية المصرية بالدقة والأصالة.

افتتحه تحتمس الثالث فى القرن الـ ١٥ ق.م حين اكتسح فى سلسلة متواترة من الحملات - سبع عشرة عددا - الشام الذى جمع - حرفيا - بضع مئات من الدويلات الضئيلة فى معركة مجدو - أرمجدون التاريخ القديم . ثم استمر المد المصرى حتى عبر نهر الفرات ووصل إلى تخوم الأناضول ، كما سيطر على كل سواحل وجزر شرق البحر المتوسط . وقد كانت هذه أول - وآخر - مرة تخضع مصر فيها أجزاء من أطراف العراق والميتانى فى التاريخ القديم . وسيلاحظ فى هذا أن مصر قد دخلت مع غرب آسيا فى علاقات وثيقة جدا وبعيدة المدى وارتبط تاريخها بهـا ارتبـاطا لم تعـرفه من قبل ، كما دمغتها بنفوذها الحضارى إلى أبعد حد.

ورغم أن تاريخ الأسرة الـ ١٩ لا يقل حربية عن سابقتها ، إلا أن المحتمل أنها تمثل مرحلة النضج من حيث أنها امتازت لا بالتوسع وإنما بالمحافظة . فقد تعرضت الامبراطورية لكثير من الطرقات والأخطار ، معا من البر والبحر ، وكان كل همها ونشاطاتها الردع والدفاع ، كما كان قصاراها ومحصلتها المقاومة أو المساومة . تحت هذا التشخيص تأتى حروب سيتى الأول ضد غزوات الليبيين فى الغرب واختراق الحيثيين - «الخاتى» أو قوة «خيتا» الصاعدة فى آسيا الصغرى - لسوريا فى الشمال . ولكن القمة بلاشك هى معارك رمسيس الثانى الملحمية المطولة فى الشام ضد الحيثيين ، حيث دارت قادش غير الواضحة النتائج ، وحيث انتهى الصراع بالتحييد والتنصيف بين القوتين ، الشمال السورى للحيثيين والجنوب الفلسطينى لمصر.

وبالمثل جاءت حروب مرنبتاح المنتصرة ضد غزو الرعاة شرق الدلتا ثم غربها

---

(١) بيك وفلير، الازمنة و الأمكنة ، ص ١٨٠ .

على السواء . ولكن أهم منها معارك رمسيس الثالث فى بداية الأسرة الـ٢٠ ضد الليبيين وحلفائهم من «شعوب البحر See Volker, Peoples of the Sea» كما سماهم المصريون والتى اجتاحت العالم المتوسطى طوال القرن الـ١٢ ق.م . فمن الساحل الشمالى للمتوسط ، ربما تحت ضغط من خلفها من الجماعات الأخرى على القارة ، تدفقت شعوب البحر هذه على ساحل المتوسط الجنوبى والشرقى مخربة مدمرة حيث أصابت من بين ما أصابت شمال إفريقيا وسوريا . وتشمل هذه الشعوب فى النقوش الفرعونية - لاحظ مدى تحريف الأسماء فيما بعد - الثيكل Thekel أو السيكيلى Sikeli (الصقليين) ، والبلست Peleset وهم الفلسطينيون فيما بعد والذين كانوا قبيلة قديمة من كريت ، والأكواواشى وهم الآخائيون Achaeans من اليونان ، والدنين Denyen (الدانوى Danaoi) ربما من منطقة الدانوب أو لعلهم البلازجيون Pelasgians سكان اليونان القدماء (١) ، ثم الشردن أو الشرادنة Sherden وهم سكان سردينيا ، ثم أخيرا الوشش Weshesh والشكلش Shekelesh ..إلخ (٢).

وقد كان خطر هذه الشعوب عظيما ، خاصة الثيكل والبلست ، غير أن موجاتها تكسرت على سواحل مصر بالذات حيث أعطتهم هزيمتين على التوالى برا وبحرا . ولعلنا أن نعد هذا أول تطلع لقوى البحر الأوروبية إلى مصر ، وأول لقاء أو مجابهة بين مصر وأوروبا ، وكذلك أول جولة فى تلك المبارزة التاريخية - الجغرافية الحادة والحافلة وصراع الأضداد المصيرى والقدرى بين ساحلى البحر المتوسط الشمالى والجنوبى ، وسيكون سابقة ومؤشرا هاما إلى المستقبل.

على أن صمود وتماسك مرحلة النضج هذه لم يلبث أن أعطى مكانه للتحلل والانكماش فى مرحلة الشيخوخة ، التى تصم أعراضها النموذجية أغلب تاريخ الأسرة الـ٢٠ وكل الحادية والعشرين (العصر التانيسى) . فاذا النوبة تستقل ، وهى التى ظل شمالها بين الشلالين الأول والثانى خاضعا لمصر نحو ١٨٠٠ سنة ، وجنوبها .. بين الشلالين الثانى والرابع تابعا نحو ١٠٠٠ سنة . وإذا النفوذ المصرى فى فلسطين ينتهى ، وكان ذلك هو الانحسار الذى ترك المجال لظهور مملكة إسرائيل وخاصة داوود ...إلخ. وعادت مصر تتشرنق على نفسها داخل حدودها المحلية ، لتنتهى دورة جيوبوليتيكية كاملة من حياة الدولة المصرية ، مثلما انتهى من

(1) A. Malet, Histoire di L'antiquité, Paris, 1925, P. 144.
(2) Breasted, P. 477-8.

قبل عمر الدولة الحديثة من عصر الأسرات.

استراتيجية الامبراطورية

قاعدة الأساس

السؤال الأول هو: لماذا أول امبراطورية؟ من الواضح أن عوامل الطبيعة ، عوامل الموضع والموقع ، تتضافر هنا لتمنح مصر ثقلا غير عادى من البداية . والموضع الجغرافى كما قلنا هو البيئة الطبيعية المحلية داخل مصر نفسها - شكلها وطبيعتها ووزنها . فهى كواحة فيضية تستقطب حول النهر قد تجانست بشريا وتوحدت سياسيا منذ البداية ، وعلمتها دورة النهر النظام والقانون ، ثم منحتها زراعة الرى «قاعدة أرضية تعد بمقياس العصر ضخمة هائلة : قوة إنتاجية سخية واكتفاء ذاتى تقريبا ، وقوة بشرية نادرة قوامها الكثافة لا المساحة . وعلى ضوء إمكانيات الرى الحوضى يمكن أن نقدر قوة تحمل مصر بالسكان طوال العصور القديمة هذه بنحو ١٢± مليون مع احتمالات خطأ معقولة . وحول هذا كله كانت الصحراء «الرحم الجغرافى» الذى ولد فيه هذا الموضع فى الأول ، ثم «الدرقة» الطبيعية التى حمته جميعا بعد ذلك . إن أولى الامبراطوريات فى التاريخ - رغم فولتير وامبراطورية المناخ - هى امبراطورية النيل.

فإذا ما أرسلنا النظر عبر الصحراء رأينا أننا إنما نقف فى واسطة العقد فى كل معنى . فحولنا منتثرا فى كل الجهات شتيت من شعوب وجماعات ضئيلة الحجم والوزن ، ضعيفة الموارد والتنظيم : دول رعاة (الليبيون والجزيرة العربية) ، أو أنصاف رعاة (سوريا) ، ودول ملاحين وصيادين (الاغريق) ، وفى النادر دول فلاحين (العراق) . ولم تكن رقعة المعمور الفعال حينئذ orbis terrarum تزيد على هذا الإطار كثيرا ، تبدأ بعدها منطقة شبه ظل باهت لا وقع لها ولا خطر ، تمثل كما مهملا quantite negligeable إن لم نقل لا شئ res nullius.

والحقيقة أن مصر طوال الجزء الأكبر من تاريخها القديم ، كما كانت النواة النووية لمنطقة حضارية بكاملها هى معظم العالم المعروف حينئذ ، كانت أيضا من الناحية الاستراتيجية النواة النووية لمنطقة قوة عالمية لا تكاد تختلف فى الامتداد والأبعاد . بلغة ماكيندر ، كان الشرق القديم هو «هارتلاند» العصور القديمة ومصر «محور ارتكازه pivot area» (١).

(1) H. J. Mackinder, The geographical pivot of history, Lond. 1951 (reprint).

وبتشبيه عالمى معاصر ، فقط مع حفظ النسب بين فجر التاريخ وقمة التاريخ ، كانت مصر كدولة وقوة ، مثلما كانت كحضارة وانتاج ، أشبه شىء فى العالم القديم بالولايات المتحدة الأمريكية فى عالم اليوم : جزيرة مجازية كبرى معزولة نسبيا بين بحرين شاسعين من الرمال وسط المعمور ، حجم ضخم، طليعة العالم ، أقوى دولة ...إلخ ، وهذه جزيرة قارية عظمى معزولة جيدا بين محيطين هائلين وسط العالم ، حجم ووزن بلا حدود ، وانتاج وقوة لا مثيل لها ولا منافس ...إلخ. لقد كانت مصر سنة ٢٠٠٠ ق.م هى «أمريكا» العالم ، بمثل ما أن أمريكا سنة ٢٠٠٠ م هى «مصر» العصر.

بهذا كله كانت مصر القمة والقلب معا : القمة موضعا والقلب موقعا . وبفضل هذا الأخير كان من السهل عليها أن تمد ذراعيها بعيدا يمينا ويسارا وشمالا وجنوبا . وبفضل ذلك الأول ليس من الصعب أن نعلل لسر قوة العسكرية المصرية القديمة Wehrmacht, تلك التى تتبدى فى ضخامة الجيوش التى ملكتها منذ فجر التاريخ والتى مكنت لها بالطبع وفرة الانتاج القومى وضخامته . وفى هذا المقام ، قد تفيد بعض الأرقام.

هيرودوت ، مثلا ، يذكر أن قوة مصر العسكرية ٤١٠,٠٠٠ جندى ، بينما يقدرها سترابو فى طيبة القديمة بنحو المليون . أما ديودور فيخبرنا بأن رمسيس الثانى حشد فى حملته الكبرى ٦٠٠,٠٠٠ من جنود المشاة إلى جانب الفرسان والعربات الحربية . حتى جيش بسماتيك الذى دخل إثيوبيا لم يكن يقل عن ٢٠٠,٠٠٠ (١) . هذا ، وبالتوازى ، لم يكن غريبا أن أهم قوانين وفنون الحرب وقواعد الاستراتيچية والتكتيك ، باختصار أهم فصول كتاب الحرب ، كانت من وضع مصر القديمة كما يجمع المؤرخون العسكريون.

من الناحية الأخرى ، كان طبيعيا أن يغرى ثراء مصر وخصبها بعض هذه الأطراف الفقيرة إما فى تسللات متلصصة أو فى مغامرات تشنجية لا تخرج فى مجموعها عن طمع من جانب الرمل فى الطين أو الرعاة فى الزراع . وبهذا أصبحت أرض التخوم بالنسبة لمصر هى أرض المعركة ، والمعركة التأديبية أساسا land of insolence كما يقول الأمريكيون الآن (٢) . من هنا أدركت مصر أن حدودها الطبيعية إنما تبدأ خارجها فى فلسطين وفى برقة ، بينما لا يقل نطاق

---

(1) E. Jomard, Mémoire sur la population comparée de L'Egypte ancienne et moderne, Description de LEgypte, t. II. P. 107.
(2) Coon, Caravan, P. 19.

الأمان من حولها عن الشرق الأوسط تقريبا . ومن هنا توسعت الامبراطورية إلى حدودها القصوى كلما أمكنها ذلك ، لا كاستعمار بالمعنى المفهوم ، وإنما لنشر «السلام المصرى Pax Aegyptiana» بل إننا لنستطيع أن نزعم بقليل من خشية أن الامبراطورية المصرية كانت فى جوهرها وفى معنى ما «امبراطورية دفاعية» أساسا ، حتمتها كما سنرى ظروف الصراع الاقليمى والاستراتيجية العريضة فى الشرق القديم.

معادلات الصراع

تلك إذن قاعدة الأساس فى المسرح الطبيعى الذى تمت عليه دراما الامبراطورية المصرية فصولا وأدوارا ، يمكن باقناع أن تقدم لها تفسيرا عريضا . غير أنها يمكن أيضا أن تكشف عن جوانب أخرى من شخصية مصر الاقليمية وعن العوامل الثابتة والمتغيرة فى توجيهها التاريخى . فأولا ، لايمكن للعين الفاحصة أن تخطئ معادلة قوة بعينها ترين على عصر الامبراطورية وتسيطر على كل استراتيجيته . وتلك هى معادلة الصراع بين الرمل والطين ، أى بين الصحراء والنهر ، أو الاستبس والمزروع، أو أخيرا بين الرعاة والفلاحين . والأغلب أن هذه بدأت معادلة محلية نوعا، تسود فى المراحل المبكرة عامة كما بين مصر وبين ليبيا والنوبة فى الدولة القديمة ، ولكنها سرعان ما تتسع إلى آفاق اقليمية واسعة تستغرق دائرة الشرق القديم عموما كما فى هكسوس الدولة الوسطى . وصراع الرمل والطين هو بالضرورة صراع أضداد لا أشباه ، ولكنه فى الوقت نفسه صراع بين قوة بر وقوة بر.

أما الصراع بين قوة البر وقوة البحر فنغمة خفيضة ومتأخرة فى عصر الامبراطورية ، فلا نسمعها إلا مع محاولات شعوب البحر الفاشلة أيام الدولة الحديثة. وإذا كان الصراع بين البر والبحر لايقاس قط بصراع الرمل والطين فى ذلك العصر ، فينبغى ألا ننسى صراع الأشباه الداخلى، صراع الطين والطين ، الذى يعنى أساسا البيئتين الفيضيتين مصر والعراق . ولكن ضرورى أيضا ألا ننسى أن اللقاءات والمواجهات المباشرة بينهما كانت محدودة لم تصل مصر إلا إلى تخوم العراق بينما تأخر وصول العراق إلى مصر إلى ما بعد ، وذلك رغم أنهما كانا أهم طرفين فى السباق من أجل القوة فى المنطقة وفى صراع الامبراطوريات.

وهذا ينقلنا إلى توزيع مراكز القوى ومواقع الصراع من ناحية ، وأرض المعركة من ناحية أخرى . فأما عن مراكز القوى فكثيرا ما يصور تاريخ الشرق الأوسط القديم فى كتابات الغرب على أنه أساسا مبارزة تاريخية بين القوتين النهريتين

الفيضيتين مصر والعراق . غير أن هذا قد يكون تبسيطا مخلا وربما مضللا . فطوال عصر الامبراطورية كانت أقطاب القوة ، أو القوى القطبية كما قد نسميها، ثلاثة هى مصر ، العراق ، آسيا الصغرى (ليديا ، ميتانى ، الحيثيون ، خيتا على التعاقب) ، وهى بذلك صراع أشباه وأضداد معا . وإذا كانت الأخيرة قوة رعوية أكثر منها زراعية ، فان الثلاث يشتركون فى أنهم قوى ليست برية مطلقة وإنما تجمع بين صفتى قوة البر وقوة البحر بدرجات متفاوتات ، وكلها تمثل كتلا ضخمة بمقياس العصر.

وبين رؤوس المثلث الثلاثة هذه تحددت أرض المعركة برقعة سوريا الطبيعية أساسا ، والشد والجذب بينهم هو الذى سيحدد مصائر سوريا السياسية . وإذا كانت سوريا أكثر الجميع ارتباطا بالبحر وأكملهم كقوة برمائية فإن نقطة ضعفها بينهم كانت تكمن دائما فى ضآلة كتلتها العامة ، وهى ضآلة يضاعف منها تفتتها الداخلى الشديد المزمن . (والموقف كله يشبه إلى حد ما موقف الأراضى المنخفضة فى العصر الحديث كنطقة الضعف الحرجة بين رؤوس المثلث الضخمة فى غرب أوروبا ، ألمانيا وفرنسا وبريطانيا).

فى هذا المجال كانت خطوط التقدم المصرى تتم على أحد محورين : جنوبى شمالى فى مواجهة آسيا الصغرى ، أو غربى شرقى إزاء العراق . وفى الغالب كانت سوريا من نصيب مصر ، ولكن الأغلب أنها كانت تسيطر على نصفها الجنوبى ، أما النصف الشمالى فإما أن تفرض تحييده أو أن يقع إما للعراق أو لآسيا الصغرى (١) . ولعل بيلوس والأرز أن تلخصا هذا النفوذ وتلك العلاقة ، بينما ترمز إليه الاثار المصرية العديدة حتى اليوم فى كل تلك المناطق . كذلك يلاحظ أن العمل السياسى المصرى طوال ذلك العصر القديم اقتصر على النصف الشمالى من الشرق القديم دون أن يتقدم إلى جنوبه فى الجزيرة العربية ، فهذا تطور سيتأخر إلى العصور الإسلامية أساسا.

أخيرا، وختاما ، هل بولغ بعض الشئ فى تقدير عظمة وضخامة مصر القديمة كقوة چيوبوليتيكية وچيوستراتيچية؟ البعض يرى أن التاريخ قد بالغ إلى حد أو آخر فى تصوير قوة مصر الاقليمية والامبراطورية عبر الفرعونية ، مثلما بالغ - فى زعمهم أيضا - فى تقييم إنجازاتها الحضارية فى السلم والإنتاج والفن

(1) Fairgrieve, P. 44-5.

والتكنولوچيا ..إلخ. وهم فى هذا يشيرون أساسا إلى أن إمبراطورية مصر القديمة كانت على ضخامتها وطول عمرها أصغر حجما واتساعا وأبعادا من بعض الامبراطوريات المعاصرة كالآشورية والحيثية ، فضلا عما بعدها كالإسكندر وروما.

وعندهم أنها كانت امبراطورية قاعدة أو قعيدة بيتها إلى حد ما sedentary ، لم تغامر بعيدا خارج مجالاتها المألوفة المحيطة بمصر مباشرة ، لم تتغلب إلا على القوى الصغيرة كسوريا وليبيا والنوبة ، ولكنها لم تصمد أمام الكبار كالحيثيين والفرس وآشور ، على الجملة امبراطورية زراع تقليدية تتضاءل بجانب امبراطوريات الرعاة الحركية الشاسعة كالمغول والعرب فيما بعد ، أو حتى امبراطوريات البحر المترامية كالفينيقية أو القرطاچنية من قبل.

حسنا ، من المحتمل أن الامبراطورية المصرية القديمة كانت تستطيع ، وربما كان ينبغى ، أن تحقق مجالا أوسع مما حققت بالفعل . ولكن يقينا ليس أخطأ من المقارنة خارج السياق الزمنى والطبيعى . فالامبراطورية المصرية كانت امبراطورية دفاع وبناء وتحضير ، امبراطورية سلام باختصار ، لم تعرف الغزو للغزو ، فضلا عن أنها حققت أوسع مدى ممكن لأطول مدة ممكنة لامبراطورية زراعية مستقرة ، أى جمعت بين الحد الأقصى من التوسع الرأسى مع الحد الأقصى من التوسع الأفقى إن صح التعبير.

على النقيض من هذا ، كانت معظم الامبراطوريات الأخرى لا تقوم إلا لتسقط ولا تنساح إلا لتنداح، قصيرة العمر والنفس وإن كانت سريعة الخطى بعيدة المدى ، كانت باختصار كقصور تبنى على الرمال . ولربما كان لبعض تلك الامبراطوريات بريق خاطف سناه ودوى صاخب ، ولكن إلى حين ، فما تلبث أن تهوى بسرعة كما قامت بسرعة . إنها كالنيازك والشهب بين الأجرام السماوية ، حيث كانت الامبراطورية المصرية كالشموس الثابتة الباقية تشع فى هدوء ولكن بقوة واطراد.

بين الامبراطورية والمستعمرة

رأينا أن استعمار الهكسوس لم يكن أكثر من جملة اعتراضية لم تمنع استئناف مسيرة الامبراطورية المصرية التى حققت ذروتها بعد ذلك واستمرت إلى نهاية الدولة القديمة . وبهذا كانت الامبراطورية هى القاعدة ، والمستعمرة هى الاستثناء بل الشذوذ طوال تلك الفترة . أما الآن ، منذ الأسرة الـ٢٢ حتى الـ٢٥ ، فسنجد العكس: المستعمرة القاعدة ، والامبراطورية الاستثناء . فبين سلسلة رباعية من

القوى الأجنبية تحكم مصر من البداية إلى النهاية ، لن نجد إلا انتفاضة استقلالية منعزلة فى الوسط تكسر الاتجاه العام وتجعل من الفترة كلها منطقة انتقال بين الماضى القديم الذى سادته الامبراطورية أساسا وبين المستقبل القريب الذى سيسوده طابع المستعمرة المطلق. وهذا يعطى الفترة كلها طابعها المميز ، ويمنحها وحدة خاصة فى تاريخنا تنفرد بخصائص نادرة فى استراتيجيتها السياسية ، بل سنجد أنها فى الحقيقة طور شاذ ، ولا نقول غير مفهوم ، بصفة عامة.

والبعض يحاول أن يجد للفترة كلها تفسيرا فى صميم تاريخ الامبراطورية السابق وبخاصة ذروة الدولة الحديثة، حين كانت مصر قوة حربية متفوقة إلى أقصى حد وشعبا محاربا بلا إنقطاع . فكنتيجة لهذا النزيف المتصل من القوة البشرية – هكذا يرون – تخلخلت القوى الداخلية للبلد واستنزفت طاقته إلى الحد الذى أعجزه عن صد الغزاة حين تدفقوا عليه (١). فالضعف والسقوط هنا رد فعل متأخر لفرط القوة والارتفاع . وسواء صحت النظرية أو لم تصح ، فإن هذه المرحلة، التى تبدأ حوالى دورة الألف الأولى قبل الميلاد ، تمتد نحو سبعة قرون حيث تنتهى مع الاسكندر.

الاستعمار الصغير

بالاستعمار الليبى تبدأ المرحلة . فبعد أن تحطمت ثلاث محاولات للغزو أمام قوة مرحلة النضج من الدولة القديمة ، نجح المد الليبى فى التسرب والتسلل السلمى خلال الدلتا ، أساسا كجند مرتزقة ، حتى شبهوا «بمماليك» الفرعونية . وكالمماليك من بعد ، استولوا على السلطة «بالغزو من الداخل» ، فكانت الأسرة الـ٢٢ (شيشنق ، من المشويش) التى استمرت قرنين كاملين ، إلي أن أعطت مكانها للاحتلال الإثيوبى أو النوبى (طهراقه) . وقد بدأ الغزو الإثيوبى من قاعدته الحديثة النشأة فى النوبة ، مملكة نباتا ، ثم امتد نحو ٨٠ عاما متداخلة مع الأسرات الليبية الأربع (٢٢ –٢٥) وموزعة على عدة أسرات قصيرة العمر انتهت بالخامسة والعشرين ، وتخللها غزو ثالث هو الآشورى القادم من شمال العراق (أسر حدون وآشور بانيبال) . ولم يستطع هذا أن يقتحم مصر إلا عن طريق الصحراء المباشر بعيدا عن كتلة الدلتا ، ثم لم يعمر أكثر من العقد إلى القرن بعد إذ لم تلبث آشور نفسها أن سقطت لبابل ، التى لم تلبث بدورها أن سقطت لفارس . على أنه يلاحظ أن مصر حتى تحت هذه السلسلة من الاحتلال لم تتخل عن نشاطاتها الحربية فى

(1) Savelyev & Vasilyev, op. cit, P. 10.

سوريا ، خاصة الجنوبية ، حيث استمرت صراعات القوى بين دول الشرق القديم.

وفى هذه الثلاثية الاستعمارية تتبدى لنا جوانب استراتيجية دالة وهامة . فأولا، تلك جميعا كانت من قوى الرعاة بدرجة أو بأخرى ، إما صحراوية أو شبه صحراوية أو جبلية . فالليبيون رعاة رحل أساسا ، والنوبيون رعاة أكثر منهم زراعا ، بينما أن الآشوريين أبناء هضبة آشور الجبلية الفقيرة رعاة بقدر ما هم زراع . فهذا جميعا فصل من قصة الصراع بين الرمل والطين ، وهو أشبه بغارات البرابرة على الامبراطوريات الزراعية الكبيرة فيما بعد.

ثانيا ، ولهذا ، ورغم ميزة الرعاة الحركية ، يبدو غريبا أن تتغلب هذه القوى بمستواها الحضارى الأضعف ووزنها البشرى الضئيل . والغزو الليبى والإثيوبى ، اللذان هما أول مرة تخضع فيها مصر لجيران محليين مباشرة ، يبدوان أمرا شاذا بوجه خاص ، لأنهما كانا تاريخيا تابعين لمصر غالبا – النوبة مثلا لم تكن أكثر من «محجر» كبير لمصر (١) . على أن هذا الشذوذ قد يفسره أن الغزو الليبى إنما تم على يدى سلالة شعوب البحر ، والإثيوبى على أيد مصرية مهاجرة . أما الآشوريون فتلك كانت أول مواجهة بين مصر والعراق تسقط فيها الأولى ، وبينما لم تسيطر مصر إلا على تخوم جزئية للعراق ، وقعت مصر برمتها له الآن . غير أن الآشوريين لم يصلوا إلى مصر إلا بعد أن كانوا قد كونوا امبراطورية ضخمة فى كل غرب آسيا ، بغيرها ربما ما كان يمكن لهم أن يقتحموا مصر.

ثالثا ، يمثل مجموع هذا القوى الجديدة نمطا جديدا لتوزيع القوة فى الشرق القديم يختلف جذريا عن النمط السابق . فبعد أن كان توزيع القوى العظمى ينحصر فى مثلث مصر – العراق – الأناضول ، انتقل الآن إلى مثلث ليبيا – إثيوبيا – آشور . لقد تبادلت القوى القطبية والبينية القديمة المواقع . وهذه طفرة شاذة ، بل وخطوة تدهورية إلى الوراء ، لأن هذه أصلا قوى ضئيلة تقع على هامش المثلث القديم وزنا مثلما تقع بالفعل على هوامشه جغرافيا . غير أن هذا النمط الطارئ الباهت كان أساسا قصير العمر وسيختفى بسرعة.

رابعا ، يلاحظ فى تسلسل هذه القوى ، من الليبيين إلى الإثيوبيين إلى الآشوريين على الترتيب ، أنها انتقلت تاريخيا من قوة ضعيفة نوعا إلى قوة أكبر حجما ووزنا . وبهذا أيضا تحركت جغرافيا عكس عقارب الساعة (وسنرى الغزو الفارسى فيما بعد يتمم هذا الاتجاه) . كذلك فان الكل يرسم رؤوس مثلث حول مصر التى تحولت إلى مجرد قوة بينية داخلها . وكان الصراع بين هذه الأطراف يأخذ شكل مبارزة أو شد حبل يسقط فيها طرف طرفا آخر ، ثم يسقطه الطرف الثالث أخيرا . ولئن بدت مصر الضحية فى هذه اللعبة فمؤقتا ، فقد كانت نفس

---

(1) Myres, Dawn of hist., P. 79.

استراتيچية التصفية هذه سلاحا استغلته فى مضاربة أطرافها ببعضها البعض ثم ضربها فى النهاية . فكما تصادم الغزو الإثيوبى مع الليبى حتى ورثه ، تصادم الآشورى مع الإثيوبى ، حتى استطاع البعث المصرى أن يطرد الاثنين.

خامسا ، فى استراتيچية التحرير التى لم تنقطع ثوراتها، تظهر جليا معادلة اقليمية بالغة الدلالة . ففى الصراع بين الإثيوبيين والليبيين كما بين الآشوريين والإثيوبيين تكررت مرتين استراتيچية محددة . ففى البداية انتزع الإثيوبيون الصعيد وحده ، بينما ظلت الدلتا موزعة بين الأمراء الليبيين ، لكنها لم تلبث أن سقطت وأصبحت مصر كلها تحت الإثيوبيين ، وهنا عادت الدلتا فانتزعت استقلالها بالحرب فارتد الإثيوبيون إلى الصعيد مرة أخرى ، ولكنهم عادوا فقفزوا منه على الدلتا لتعود مصر جميعا فى أيديهم.

نفس هذه الاستراتيچية ، وإنما على نمط معكوس ، تكررت بين الآشوريين والإثيوبيين . فبعد عدة لقاءات دامية على أرض الشام صمد فيها الإثيوبيون مرارا وطويلا قبل أن ينتصر الآشوريون ، انتقل الصدام إلى داخل مصر نفسها . فانتزع الآشوريون الدلتا وحدها أولا ، فانحسر الإثيوبيون إلى الصعيد وتخندقوا فيه حتى استعادوا الدلتا ، فعاود الآشوريون استرداد الدلتا بينما ارتد الإثيوبيون إلى الصعيد ثانيا إلى أن اكتسحهم المد الآشورى فانسحبوا إلى نباتا نهائيا وإلى الأبد.

سادسا ، وترتيبا على ما سبق ، فإذا كان الصعيد قد لعب دور معقل التحرير ضد الهكسوس بينما كانت الدلتا هى الضحية ، فإن الموقف عموما أكثر تعقيدا وتوزيع الأدوار الوطنية إنما يتوقف على الموقع وجهة مصدر الخطر الخارجى . فان أتى الغزو من الشمال تلقت الدلتا بالضرورة الضربة الأولى ، بينما احتمالات الصعيد أكبر فى أن يظل المعقل الأخير ، كما حدث مع الهكسوس وفى الصراع الآشورى – الإثيوبى والعكس صحيح إذا أتى الخطر من الجنوب ، كما حدث فى الصراع الليبى – الإثيوبى.

سابعا ، إذا كان غزو الهكسوس هو أول مرة تتقاسم فيها القوة الوطنية والقوة الغازية أرض مصر بنسبة أو بأخرى ، فان مرحلة الاستعمار الليبى – الإثيوبى – الآشورى هو أول – وستكون آخر – مرة تتقاسم مصر فيها قوتان استعماريتان أجنبيتان فى وقت واحد . فقد رأينا كيف تكرر مرارا اقتسام أو تنصيف رقعة مصر بين أطراف الصراع خلال مراحل عملية شد الحبل تلك . وهذه الظاهرة النادرة إلى حد الشذوذ فى تاريخ مصر ، تميز هذه المرحلة وحدها دون سواها ، وهى من الملامح التى تعطيها طابعا خاصا . إنها المرحلة الوحيدة التى يتقاسم فيها الاستعمار أرض مصر بمثل ما إنها المرحلة الوحيدة التى تتقاسم فيها الامبراطورية والمستعمرة تاريخ مصر.

الامبراطورية الأخيرة

وهذا ما ينقلنا إلى الانبعاثة الوطنية الأخيرة فى تاريخنا القديم ، عصر النهضة الأخير كما يسمى ، والذى استعادت مصر فيه استقلالها وأعادت امبراطوريتها ، بحيث يمكننا أن نعود فنطبق عليه مراحل تطور الدولة بمنهج فالكنبرج . غير أن الفورة ، التى تتفق مع الأسرة الـ٢٦ ، هى أقصر دورات الامبراطورية فى تاريخ مصر ، أقصرها عمرا وقامة معا ، فهى لم تعمر أكثر من القرن وثلث القرن ، ولم تصل إلى آفاق الذرى السابقة ، كأنما هى الهدوء الذى يسبق العاصفة.

مرحلة النشأة فى هذه الدورة المختزلة المضغوطة للدولة المصرية تبدأ حين نجح بسماتيك ، الليبى الأصل الذى كان قد مصر تماما ، فى طرد الآشوريين ومحو آخر نفوذ للإثيوبيين ، وأعاد وحدة مصر الداخلية . وبسرعة ولكن فى تواضع نسبيا ، جاءت مرحلة الشباب ، حين استفادت مصر من صراع القوى فى الشرق بين الآشوريين والبابليين لتمد ذراعها إلى مجالها التقليدى فى سوريا ، حيث سجلت عدة جولات منتصرة – أبرزها مجدو – وضمت كل سوريا وفلسطين ، بل وكادت تطرق أبواب نينوى نفسها عاصمة آشور . وعلى الجانب الآخر تقدمت مصر لمناجزة إثيوبيا بنجاح.

ولكن ظهور قوة بابل الصاعدة لم تسمح إلا مؤقتا وبالكاد بالمحافظة على هذه المكاسب . فبعد انتصار بختنصر فى قرقميش على المصريين ، حاولوا استعادة سوريا مرة أخرى ، دون جدوى ، وأجهضت آخر محاولة امبراطورية . إلا أن المرحلة شهدت محاولة قوة أخرى وأخيرة حين خرج نخاو بمحاولاته البحرية: بعثة الدوران حول إفريقيا بحرا ، ومشروع قناة البحرين وإن لم يتحقق . وهكذا لتختزل مرحلة النضج قبل الأوان ، ولتبدأ مرحلة الشيخوخة التى ضعفت مصر فيها داخليا وتغلغل النفوذ والتوطن الاغريقى فيها بالتدريج ، إلى أن أتت النهاية على يد الغزو الفارسى فى القرن الـ٥ق.م ، فانتهت الدولة والدورة معا.

وهنا نعود مرة أخرى من الامبراطورية إلى المستعمرة ، بل ويتداخل الاحتلال والاستقلال تداخلا مريكا بوجه خاص . فمنذ انتصر قمبيز فى معركة بيلوزيوم وبسط الاستعمار الفارسى نفوذه على مصر خلال أكثر من قرن وأقل من قرنين (الأسرة الـ٢٧) ، لم تنقطع ثورات التحرير الوطنية، فسجلت ثلاثة انتفاضات خطيرة خلخلت قبضة الفرس كثيرا . ومن الناحية الاخرى استطاعت ثلاث أسر مصرية مستقلة أن تنشأ خارج أو داخل الوجود الفارسى ، معاصرة أو مصارعة له ، حتى عاد الغزو الفارسى من جديد فى آخرها ليسيطر تماما ويطيح بها .

(1) G. Maspéro, Struggle of nations.

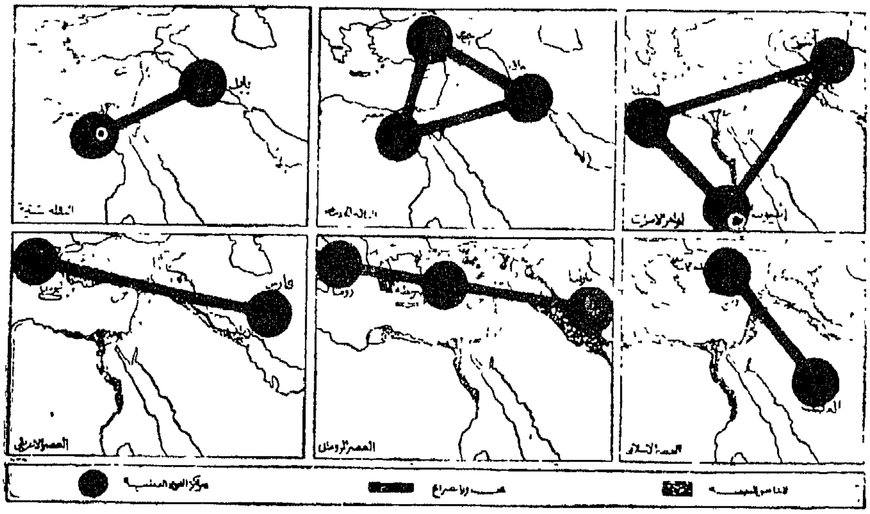
ولكنما هى سنوات حتى يطيح به هو نفسه الاسكندر (١).

وهنا لابد أن نلاحظ أن هذه هى أول مرة فى التاريخ تسيطر فيها فارس على مصر ، بينما أن مصر لم تسيطر على فارس من قبل أو من بعد . كذلك فان هذه الغزوة تذكرنا فى مداها وامتدادها وربما فى مصدرها بموجة الهكسوس إلى حد كبير . غير أن فارس - نصف الرعوية نصف الزراعية - أتتنا مثل آشور من قبل كامبراطورية كبرى بعد أن كانت قد توسعت وأضافت الكثير إلى ثقلها الذاتى المحدود . وإذا كان هذا الغزو الفارسى يتمم اتجاه تنقل مراكز الاستعمار الأجنبى حول مصر فى حركة عكس عقارب الساعة ، فأهم منه أنه يشير إلى انتقال توزيع مراكز القوى فى الشرق القديم إلى نمط أو توازن جديد تماما.

فلقد رأينا من قبل كيف انتقلت مراكز القوى من مثلث مصر - العراق - آسيا الصغرى فى العصور القديمة ، إلى مثلث شاذ يقع على أطرافه هو مثلث ليبيا - إثيوبيا - آشور . أما الآن فقد استقطبت القوى فى قطبين اثنين جديدين هما فارس واليونان اللتين لم ترثا القوة فحسب من العراق ومصر أصلا ، بل وعلى أيديهما تعلمتا الحضارة كل على الترتيب . لقد خرجت أركان القوة عن حدود المنطقة التقليدية أساسا وهذا - سنرى - مفتاح استراتيجية وجيوبوليتيكية المستقبل (شكل١٨).

أطول مستعمرة عمرا؟

ميزنا - على حدة - مرحلة انتقال من الاستقلال المتقطع أو الاستعمار المتقطع



شكل ١٨ - تغير مراكز القوى الاستراتيجية ومحاور الصراع السياسى عبر العصور . لاحظ كيف بدأت القوة فى مصر ثم خرجت منها وتعددت حولها .

(1) G . Maspero, Struggle of nations

تفصل بين عصر الامبراطورية المطلقة وعصر المستعمرة المطلقة . وهذا الأخير يبدأ مع الاسكندر ، والشائع والمفترض أنه استمر بلا انقطاع حتى الأمس القريب توا – ثورة التحرير المعاصرة – ليجعل مصر أطول مستعمرة فى التاريخ ، لم تعرف الحكم الوطنى طوال ألفى سنة (١) (كذا)! ولئن صح هذا التقدير أو التأويل شكلا ، فينبغى أن نتحفظ منذ الآن موضوعا ، فهو بالقطع غير صحيح فى أكثر من معنى كما سنرى . أما الآن فنكتفى بأن نردف العنوان بعلامة استفهام ، لنلتفت إلى القصة الچيوبوليتيكية فصولا وأدوارا .

الاستعمار الكلاسيكي

بعد أن كانت اليد العليا لقوة البر فى فجر الصراع بين البر والبحر ، وبعد أن سيطرت فارس على مصر ، لم يلبث ميزان القوى أن انقلب انقلابا حاسما : لقد ظهر الاسكندر ، وعلى يديه انكسرت قوة البر فارس لترثها اليونان البحرية كالقوة العالمية الأولى . ومنذ فشل أول هجوم بحرى على مصر أيام شعوب البحر ، تبدأ مع اليونان ألف سنة من سيطرة قوة البحر على مصر ، ابتداء من الاغريق فى القرن الـ٣ ق.م عبر البطالمة فالرومان إلى نهاية بيزنطه فى القرن السابع الميلادى ، وذلك بعد أن ورثت روما اليونان واستقطب صراع السيادة العالمية بين روما (Hroma = الجبارة) وفارس (Persae = المخربين) . (هذا بينما – للمقارنة – لم تدم السيطرة الاغريقية على العراق بعد الاسكندر إلا قليلا عادت بعدها إلى سيطرة فارس البرية) وهذا الاستعمار البحرى الألفى إن دل على شئ فإنما يدل على مدى خطورة البعد البحرى فى تكوين مصر الأمفيبى لاشك .

ومن مفارقات الأرقام فى التاريخ أن هذه الألف سنة تنقسم إلى ثلاث مراحل متساوية تقريبا ، طول كل منها حوالى ثلاثة قرون ، تنفصل أو «تتمفصل» كلها حول أرقام الثلاثين أو الثلاثمائة بالتقريب (البطالسة ٣٢٣ ق.م – ٣٠ ق.م ، روما ٣٠ ق.م – ٣٣١م ، بيزنطه ٣٣١ – ٦٤٠) . وبالموازاة ، فان من مفارقات الموقع فى الجغرافيا أن مصر خضعت خلال تلك المراحل لعواصم ثلاث تقع على عروض متقاربة على الجانب الآخر من المتوسط ، فعلى التعاقب خضعت لوسطاها أثينا أولا، ثم ليسراها روما ثانيا ، ثم ليمناها بيزنطة ثالثا .

ولكن كيف أتيح ذلك الانقلاب لليونان ، الأرخبيل الجزرى الضئيل الحجم والوزن بشريا ، ومن بعدها لإيطاليا التى لم تكن قطعا لتزيد على مصر سكانا ، بل كانت بالفعل تقل ؟ ذلك جزئيا لأن الاسكندر – الذى دخل مصر برا من الشرق لا بحرا

---

(1) Fairgrieve, P. 29:
رولاند أوليفر، جون فيج، موجز تاريخ افريقية، مترجم ، القاهرة، ١٩٦٥، ص ١٦٠ .

من الشمال – لم يصل مصر إلا بعد أن كان قد ملك امبراطورية عظمى فى غرب آسيا . وبالمثل كانت روما حين انزلقت اليونان – ومعها دلفت مصر – إلى فلك امبراطوريتها العظمى . فيقدر مثلا أن عدد سكان الامبراطورية الرومانية حوالى العصر المسيحى بلغ ما بين ٥٧ ، ١٠٠ مليون نسمة (١) ، مقابل ٨ أو ٨,٥ مليون لمصر (٢).

الاستعمار اليوناني

ومع ذلك فقد لعبت مصر دورا خطيرا فى السياسة العالمية تحت ورغم هذا الاستعمار الكلاسيكى . فكانت الاسكندرية – كبرى مدن الهللينية ومنافسة روما – محورا أساسيا من محاور صراع القوى وقطبا فى السياسة الامبراطورية . فقد كانت مستقلة فعلا تحت البطالسة.. وإن كان الحاكم أجنبيا . وقد حتم هذا أن البطالسة كانوا بلا قاعدة أم أو دولة خاصة بهم يستندون إليها كما كانت مقدونيا مثلا بالنسبة للاسكندر من قبل . فكان عليهم أن يستقلوا سياسيا بمصر التى انتقلوا إليها بجذورهم نهائيا ، مثلما كان عليهم أن يذوبوا فيها ويتقربوا إلى أهلها حضاريا حتى يمكنهم البقاء ، لا سيما بعد أن توقف سيل الهجرة الاغريقية إلى مصر (٣). ومن هذا الوضع الخاص مارست مصر أكثر من حرب ونصر فى سوريا ضد السلوقيين ، بينما تداخلت بشدة وبندية مع روما فى سياسة الحكم حينا ، كما استقل عنها حكام وطنيون مصريون فى طيبة لسنوات حينا آخر ، دون أن تنقطع ثورات التحرير الوطنى كل الأحيان خاصة فى أقصى الجنوب وفى بحيرات ومستنقعات الشمال.

وفى ضوء هذا الوضع الخاص يجادل البعض بأن مصر البطلمية كانت دولة مستقلة ذات سيادة أكثر منها مستعمرة تابعة أو خاضعة ، شأنها فى ذلك شأن الأسرة الليبية أو الإثيوبية فى أواخر الفرعونية وما بعد الدولة الحديثة من قبل أو شأن دولة المماليك فى مصر وربما الفاطمية أيضا من بعد . وعلى هذا الأساس يقترح أصحاب هذا الرأى أن يعدوا البطلمية ملحقا أو تذييلا وتتمة لعصر الأسرات

---

(1) J. Huxley, A.C. Haddon, A.M. Carr-Saunders, We Europeans, Pelican, 1939, P. 152.

(2) Theodore Mommsen, History of Rome, Lond., 1886, trans., P. 260, T. Walek-Czernecki, Population de L'Egypte ancienne, Congrés international de la population, Paris, 1937, vol. II, P. 8.

(٣) وحيدة، ص ٤٥ .

المصرية ، الأسرة الـ٣١ يعنى (١) . وسواء كان هذا مبالغة لا تستقيم أو ابتسارا عنيفا للحقيقة التاريخية ، فان المحقق أن مصر لم تفقد شخصيتها السياسية تماما ككيان منفرد تحت البطالسة.

أما عن نوع الاستعمار الاغريقى ، فقد كان بطبيعته استعمارا بحريا كاملا فكانت الأساطيل الحربية والتجارة البحرية والموانىء الجديدة من أبرز عناصره ومميزاته سواء ذلك فى المتوسط أو الأحمر . فمن ناحية احتكر البحارة الاغريق ، مع الفينيقيين واليهود ، تجارة مصر الخارجية (٢) . ومن ناحية أخرى لم يكن صدفة أن معظم موانىء مصر الجديدة كانت من إنشاء الاغريق ابتداء من الاسكندرية إلى ميوس هورموس (أبو شعر قبلى حاليا).

بالمثل فى مجال الزراعة ، امتاز الاستعمار الاغريقى بعملية استصلاح الأراضى ، خاصة فى مريوط والفيوم ، حيث ارتبط بزراعة الكروم والزيتون بصفة خاصة . غير أن هذا النشاط جميعا ارتبط أساسا بظاهرة التعمير والتهجير والتوطن ، بحيث اكتسب طابعا سكنيا أو استيطانيا لاشك فيه.

فالاغريقى ، مجاج بيئة الجزر الجبلية الطاردة الفقيرة ، كان من أسبق المستعمرين إلى الاستيطان عبر البحار ، كان أول وأقدم استعمار استيطانى ناجح معروف فى التاريخ . وكما رأينا فى دراسة التاريخ الجنسى ، فان حجم المستعمرة الاغريقية المقيمة فى مصر البطلمية ، والتى أزمنت بضعة قرون وربما توطنت نهائيا، بلغ حد مئات الآلاف حسب التقديرات المتداولة . وهذا إن صح قد يتجاوز حجم المستعمرة الأوروبية الحديثة فى قرننا الأخير جميعا ، ويفوق بالتأكيد حجم الشريحة اليونانية منه . وبهذا الحجم والكثافة لابد لنا أن نفترض أن الاستعمار الاغريقى كاستعمار استيطانى كان استعمارا من الدرجة الأولى ، حيث لم يعد الاستعمار الأوروبى الحديث فى هذا المضمار الدرجة الثانية إلى الثالثة على الأكثر.

هذا ولما كانت سياسة البطالسة هى التقرب إلى المصريين ومحاولة الاندماج ، فان البعض يشبه الوضع كله بمراكش ليوتى ويشبه دور يهود الاسكندرية فيه بدور

(1) Butzer, "Remarks on the geography of settlement in the Nile Valley during Hellenistic times", B.S.G.E., 1960, P. 1 .
(2) Lorin, P. XVI

يهود الجزائر قبل التحرير (١). ولكن كما حدث هنا وهناك ، كان الجسم السكانى الوطنى الضخم جديرا بأن يلفظ أو يبتلع مثل هذا الغزو البشرى السلمى مهما كانت أبعاده . وهكذا بالفعل كان.

الاستعمار الروماني

فى ظل الرومان ، الذين باع لهم البطالسة أنفسهم وسلموا إليهم مصر بأيديهم بلا ثمن ، انزلقت مصر إلى مستعمرة أو مجرد إقليم من أقاليم الامبراطورية ، عملية «تنزيل» لاشك يعنى . ومع ذلك فلقد كان لمصر وضع خاص فى هيكل الامبراطورية . فكان شعب مصر ، وحده من بين كل شعوب الامبراطورية ، لا يعد رعايا رومانيين ، وإن كان البعض يذهب إلى أن الجنسية الرومانية منحت فى مصر لا لسكان المدن فقط كما فى سائر أقاليم الدولة ولكن لسكان المدن والريف على السواء (٢). كذلك فلقد كانت مصر الوحيدة التى تتبع قيصر مباشرة ، كما تدخل المصريون بشدة فى حياة وحكم روما بالسياسيين والمستشارين وأعضاء مجلس الشيوخ الرومانى وبالمصاهرات الملكية والمؤامرات الأسرية ، حتى كانت الاسكندرية أحيانا تنصب الامبراطور مدعية بذلك مكانة كروما نفسها ، وحتى ظهر أحد القياصرة من أصل مصرى ، بل وحتى فكر بعض الأباطرة وقتا ما فى نقل عاصمة الامبراطورية من روما إلى الاسكندرية.

وفيما بعد فى عصر المسيحية ، كان لبطاركة الاسكندرية نفوذ أدبى ومادى ضخم على الأباطرة ومكانة خاصة جدا لديهم . وفى أواخر العصر الرومانى كانت الكنيسة القبطية تكاد تكون الحاكم الفعلى لمصر ، حتى اتخذت الكنيسة «اتجاها محليا فاقعا وتحول أساقفة الاسكندرية إلى فراعنة سافرين» ، فوق وقبل الحاكم الرومانى المحلى بالتأكيد ، «ثم حكموا العالم حين انتشرت المسيحية من كنيسة الاسكندرية» (٣). من هنا كان الرومان يقولون إن «مصر ظل الإله على الأرض ، وقدس أقداس العالم» (٤). ومن هنا جميعا كان من المستحيل فهم تاريخ روما وبيزنطة بدون الدور المصرى البارز فيه.

ومن هنا ، أخيرا ، اختلف المؤرخون فى تشخيص نوع العلاقة الحقيقى بين

---

(١) حسين فوزى، ص ١٢٢ ، ١٤٨

(٢) وحيده ، ص ٥٠

(٣) السابق، ص ٢١٥ – ٢١٨

(٤) حسين فوزى، ص ٣٠٤

مصر وروما وعلى تقييم وضع مصر السياسى فى الامبراطورية . فالبعض يراها ببساطة علاقة التبعية والخضوع، بدليل المعاملة السيئة والاستنزاف والتفرقة بين رعايا الطرفين . ولكن البعض يراها علاقة من نوع خاص ، ويرى فى مصر أكثر من مجرد مستعمرة . فعندهم أن الوضع إنما صورة من صور «الاتحاد الشخصى» يقوم على الانضمام لا الضم (١). وعلى أية حال ، فان بعض المؤرخين يقدر أن العرب حين الفتح لم تر فى مصر إحدى ممتلكات بيزنطة ، وإنما بدت لهم مملكة تكاد تكون مستقلة (٢).

أما عن نوعه وطبيعته ، فاذا كان الاستعمار الاغريقى سكنيا استيطانيا إلى حد أو آخر فقد جاء الاستعمار الرومـانى - كما كان دائما - عسـكريا فى الدرجـة الأولى ، استعمار الفيالق والزوارق Legionsand galleons ، أى أنه استعمار استراتيجى أساسا . وبينما كان الاغريقى استعمارا بحريا كامل الصبغة ، كان الرومانى - كما كان فى كل مكان - يجمع إلى الصبغة البحرية شيئا من الصبغة البرية والعقلية القارية. ولأنه كان استعمارا استراتيچيا بالدرجة الأولى ، فقد كان توسعه أبعد مدى وأطول نفسا من الاغريقى.

فعلى حين اقتصر هذا الأخير على مجال البحر الأحمر فى الخارج وعلى تجارته وموانئه ، تجاوزه الرومانى فى قفزة واسعة إلى المحيط الهندى والموسميات . وعلى حين اقتصر الاستعمار الاغريقى تقريبا على الوادى فى الداخل بالاستصلاح والتعمير ، قصر الاستعمار الرومانى فى هذا المجال كثيرا ، ولكنه غامر بقوة واندفاع فى الصحراء شرقا وغربا ، مناجم الصحراء الشرقية وواحات الغربية . فدور الرومان فى صحارينا يفوق الدور الاغريقى خارج كل مقارنة ، وكانوا هم أول رواد الصحراء بحق منذ الفراعنة ، وبصماتهم فيها ما تزال منتشرة حتى اليوم . لكن الاستعمار الرومانى على الجملة كان توسعا أفقيا أكثر منه رأسيا ، له مسطح أكثر مما له عمق . من هنا عقم الرومنة حضاريا بالقياس إلى الهللنة الأقصر عمرا .

غير أن الاستعمار الرومانى ، إلى جانب البعد الاستراتيچى ، اتخذ منعطفا اقتصاديا حادا أيضا . وبهذا كان فى مجمله ثنائى الأغراض : استراتيچيا واستغلاليا. وفى هذا المجال الأخير كان البعد الابتزازى واضحا بل فاضحا: لمدة أربعة شهور من كل عام عاشت روما - بغير مقابل - على قمح مصر ، «صومعة

---

(١) وحيده، ص ٢١٣

(١) غربال، ص ٧٦

غلال الامبراطورية» (١). وإلى هذه الحركة فى اتجاه واحد ، يضاف النبيذ وزيت الزيتون (٢). فاذا أضفنا أن العصر الرومانى لم يكن عصر استصلاح أو توسع زراعى أو تقدم خاص فى الرى والانتاج ، أدركنا مدى الاستنزاف والاستبداد الذى تعرضت له مصر والذى وقع عبؤه الأكبر على الفلاح.

وفى العصر البيزنطى ، خاصة أخرياته حين تدهور الاقتصاد الزراعى والانتاج بالاهمال والعجز والبطش إلى حد الانهيار ، وصل ابتزاز الفلاح إلى حد المصادرة والإرهاب والتعذيب حتى أوشك أن ينزلق إلى طبقة من أقنان الأرض فى تقدير البعض وهبطت حالته الاجتماعية إلى نقطة الحضيض فى كل تاريخ مصر تقريبا . وقد كان هذا من أكبر دوافع ثورات المصريين المتصلة على الاستعمار البيزنطى (٣).

وإذا كان هذا الاستعمار ، الذى تعاصر مع ظهور المسيحية ، قد تحول إلى عصر اضطهاد دينى عنيف وحروب طائفية رهيبة - «عصر الشهداء» - فقد كان هذا الصراع الدينى فى حقيقته صراعا قوميا وحروب تحرير ضد الاستعمار ، أصبحت المسيحية والقبطية فيه رمزا وتعبيرا عن القومية والمصرية ، بل كان ظهور نظام الرهبنة به أيضا نوعا من المقاومة الوطنية السلبية كما يرى البعض ، كما كان الموقف السلبى ، بل المرحب ، من الفتح العربى موقفا إيجابيا ضد ذلك الاستعمار المبتز الغاشم.

العصر العربى الإسلامى

ثمة شعور عام أن مصر تراجعت نسبيا فى العصر العربى الإسلامى، تعرضت للتبعية السياسية ، تخلفت حضاريا عن المشرق العربى بالذات ، وتخلت له عن الصدارة والقيادة السياسية والمعنوية ، فلم تعد بؤرة المنطقة بل عاشت ربما على هامشها ، وانزلقت إلى الصف الثانى بين أقاليمها ودولها . باختصار ، لم يكن العصر العربى بنوع خاص أعلى وأقوى مراحل تاريخ مصر ولا كانت هى أبرز مراكز القوة السياسية والزعامة الاقليمية فيه . ولا محل ، ولا داعى ، موضوعيا لإنكار هذه الحقيقة التاريخية.

غير أن الحقيقة العلمية هى أن تلك إنما نصف الحقيقة فقط . أما النصف الآخر فهو أن هذا التخلف النسبى مقصور فقط على المرحلة الأولى من العصر العربى ، قل حتى نهاية الإخشيدية ، وحتى أثناءها فلقد كان لمصر وضع خاص ومعقد نوعا

(1) A.C. Johnson, Roman Egypt. Baltimore, 1936, P. 18, 246.
(2) Butzer, id., P. 24.
(3) Id., P. 31

بين العرب والإسلام ، بينما تمثل الفاطمية مرحلة تكافؤ وندية وتعدد مراكز بين مصر والمشرق ، بحيث يمكن اعتبارها منطقة انتقال من مرحلة التبعية والدرجة الثانية إلى مرحلة استعادة الصدارة المطلقة والمكان الأول التى ستميز الفترة الأخيرة من العصر الإسلامى.

ففى هذه الفترة ، التى تتفق مع الأيوبية والمملوكية ، طفرت مصر من جديد إلى المقدمة ، واستعادت قيادة المنطقة ، وأصبحت كأمر واقع قطب القوة والحضارة والتوجيه فيها . وعلى هذا فليس صحيحا أن الخط البيانى لتاريخ مصر السياسى وقوتها الاستراتيچية فى العصر العربى الإسلامى مجرد خط بسيط هابط إلى أسفل باطراد ، وإنما هو منحنى مركب من قوس هابط أولا ثم صاعد بعد ذلك إلى قمة من أعلى ما سجلت مصر فى كل تاريخها . وعلى هذا الأساس وحده ينبغى أن نعالج المرحلة جميعا.

السيولة السياسية وتعدد المراكز

مع العرب – التى لم تكن أكثر من جيب فارغ على هامش حلبة صراع القوى التقليدية – تبدأ مرحلة جديدة لها وضعها الخاص فى أكثر من معنى . فالفتح العربى بدأ كقوة برية : لقد رجحت من جديد كفة البر على البحر فى الميزان ، رغم عودة بيزنطة إلى مهاجمة الاسكندرية بحرا بعد أن تم طردها برا ، ولكنها ردت على أعاقبها ، ونشر العرب «السلام الإسلامى Pax Islamica » . ولكن العرب إذ ورثت مصر عن روما ، فان هذا على العكس ما تذهب بعض التأويلات لا يعد استبدال استعمار باستعمار – برى أو بحرى لا يهم – بل لقد جاءت الامبراطورية الإسلامية العربية أساسا «امبراطورية تحريرية» كما قد نقول ، بل وسرعان ما هاجرت نواة السلطة السياسية فيها من موطنها الأصلى وتنقلت بحرية بين الأقاليم الدولة المختلفة كما لو كانت تؤلف فيما بينها شركة مساهمة أو «كومونولث» لعله الأول من نوعه فى التاريخ . وفى ظل هذا الوضع الخاص جدا ، كانت الأقاليم تخضع لبعضها البعض بالتناوب وعلى التعاقب بلا عقد أو صراعات.

وعلى هذا الأساس ، وهذا الأساس وحده ، كانت مصر أيام الأموية تابعة لسوريا لأول مرة فى تاريخهما ، كما صارت تابعة أيام العباسية للعراق وذلك للمرة الثانية بعد آشور ، بينما سرعان ما أصبحت العرب وجزيرتهم التى كانت النواة الأولى للامبراطورية تابعة على التعاقب لسوريا والعراق ومصر جميعا بلا غرابة أو شذوذ وعلى هذا الأساس وحده أيضا نفهم ظاهرة ملحة ربما بدت بغيره متناقضة

غير مفهومة . فرغم أن مصر ستفقد استقلالها مرات طوالا فى العصور الوسطى لامبراطوريات أو خلافات واسعة ، فكثيرا ما سنجابه بها تتحرك فى الميدان الدولى كقوة لها وزنها الخاص ولا ينقصها الحكم الذاتى . أو قد تفقد استقلالها لأسرة حاكمة أجنبية ، ولكنها من داخل تلك الأسرة تتصرف كدولة مستقلة – دولة داخل الدولة كما قد نقول – وتبرز فيها من جديد خصائص شخصيتها الاستراتيچية الكامنة . ولا مفر لنا لهذا من أن نعد مسألة السيادة أو التبعية فى تاريخ مصر الإسلامية مسألة نسبية أو خاصة تستلزم الاستدراك أو التحفظ فى الحكم.

والواقع أن العصر الإسلامى الوسيط عموما يمتاز سياسيا بخاصية فريدة ، بدونها قد نخطئ فهم الخريطة السياسية كلها . تلك هى «السيولة السياسية» غير العادية . فلقد كان العصر عصر الدين ، عصر القومية الدينية ، وكان الإسلام هو العقيدة والعصبية والجنس والجنسية والوطن والوطنية جميعا . وكان روح العصر أن يتنقل المسلمون بحرية وبلا قيود داخل «دار الإسلام» أو الكومونولث الإسلامى . كذلك غلبت فكرة الوطن المحلى على الوطن الإقليمى ، فكان المسلم ينسب إلى بلدته أكثر مما ينسب إلى بلده ، فيقال البغدادى أو البصرى أو السامرائى ولا يقال العراقى ، والدمشقى أو الحلبى أو الطرابلسى أو المقدسى ولا يقال السورى ، والقاهرى أو السكندرى لا المصرى ، والقابسى والوهرانى والفاسى لا المغربى ، وهكذا.

أما من الناحية السياسية فلم تكن الوحدات الجغرافية الاقليمية بنواتها الطبيعية المحددة ، ولاكانت فكرة الوطن والوطنية بمعنى القومية الحديث والولاء الضيق ، ظاهرة متبلورة أو جامدة ، بل كانت غير واضحة متميعة داخل فكرة الوطن الإسلامى الكبير ومتداخلة معها بصورة شبه هلامية . وبالتالى كان العالم الإسلامى وعاء ضخما أو هيكلا أخيرا تقوم فيه الدول المختلفة وتتعدد ، وتتنافس وتتصارع ، ولكنها أساسا تقوم على أصل أو أساس شخصى أو أسرى بحت أى حكومة عائلة بعينها أو حاكم بعينه فى الإعتبار الأول ، ولقد تستقر على نواة اقليم جغرافى كامل أو محدد بعينه أو أكثر ، ولكنها يمكن دائما أن تتنقل أو تتمدد إلى أيما أبعاد إقليمية جغرافية يستطيع أن يصل إليها نفس تلك الأسرة الحاكمة بلاتحديد سوى قوتها السياسية وطاقتها التوسعية وبلا أى عائق أو حرج قومى ما بقيت فى إطار الوطن الإسلامى الكبير نفسه.

بعبارة أخرى ، للدول السياسية الإسلامية أبعاد أو مستويات ثلاثة تتداخل وتترجرج بسهولة وبلا تحديد واضح . فهى على المستوى القاعدى حكومات

شخصية ودول شخصية وامبراطوريات شخصية ابتداء وانتهاء . وهى على المستوى الجغرافى لا ترتبط بنواة اقليمية إلا عشوائيا وكما اتفق . وهى على المستوى الأعلى والنهائى لا ترتبط إلا بحدود العالم الإسلامى الكبير نفسه أخيرا . إنها ، باختصار شديد ، دول شخصية لا جغرافية.

من هنا كان الحكام يتحركون من قطر إلى قطر ، أو يفتحون أو يضمون قطرا من قطر ، دون حساسيات اقليمية أو قومية حادة ودون أى مدلول أو محمول استعمارى . الإستثناء الوحيد - وبعنف وضراوة عند ذلك - كان فى حالة «الكفار» من وثنيين أو غير مسلمين كالتتار والصليبية . (يبدو أن الظاهرة نفسها وبرمتها كانت تسود داخل أوروبا المسيحية المعاصرة حيث كان الجرمان يحكمون فى إيطاليا أو إنجلترا ، أو الفرنسيون فى ألمانيا ، أو الإسبان فى هولندا...إلخ.)

ليس هذا فحسب . الأكثر منه ، وما قد يبدو لنا اليوم الأغرب ، أن هذه الدول ، تماما مثلما سلم البطالسة أنفسهم من قبل للرومان ، كثيرا ما كانت تسلم نفسها بنفسها لبعضها البعض ، ربما بكثير من الصراع السياسى والصدام العسكرى ، ولكن بغير حساسيات قومية حادة تستثار أو تتراكم وبلا نعرات اقليمية وطنية تثلم أو تمتهن . وإنما الأقوى والأقدر على المحافظة على الإسلام والعصبية الإسلامية فى وجه الخطر الأجنبى ، أى الكفار ، هو ببساطة الذى يدال إليه وربما يستدعى استدعاء من جانب المدال منه لكى يقوم بالمهمة المقدسة التى تعلو على الطرفين جميعا . أو على الجملة وكما يمثل ويلخص صبحى وحيده ، «كان الذين واطأوا الفاطميين ومهدوا لدخولهم مصر عربا لا مصريين ... كذلك كان أهل الدولة الفاطمية هم الذين دعوا الأيوبيين إلى إسقاط هذه الدولة بعد أن عجزت عن الوقوف فى وجه الكفار . وكان الأيوبيون بالذات هم الذين أنشأوا فرق المماليك ومهدوا لهم الحكم . وكان المماليك هم الذين واطأوا بنى عثمان وانهزموا لهم وتعاونوا معهم فى الحكم....» (١).

حتى الرقيق المستجلب إذا أسلم وكان الأقدر حربيا وعسكريا على المهمة - المماليك مثلا أساسيا وصارخا ، وهم كظاهرة تاريخية نتج عصر عدم الإستقرار والاضطراب والاقتلاع البشرى الذى أحدثه الطوفان المغولى المخرب فى وسط آسيا وحصاد ما صاحبه من أسرى الحروب والمعدمين المقتلعين وعادة بيعهم أو بيع أنفسهم كرقيق - حتى هذا الرقيق لا مانع سياسيا أو قوميا أو عنصريا من أن

(١) ص ٦٨ .

يكون السلطة والحكم والدولة دون أن يقال إن هذه أو تلك «أمة يحكمها العبيد الأجانب» كما يصور البعض تحريفا وتشويها ، ولعل الأصح أن يقال تلك أمم تصنع حكامها بأيديها وعلى أيديها.

وأخيرا ، ففى ضوء هذه المعطيات يمكن أن نفهم معنى «التبعية السياسية» فى عالم الإسلام الوسيط . فقد كانت الأسرة الحاكمة تنتقل بالفتح من بلد إلى بلد وتنشئ دولة جديدة دون أن يتبع البلد الأخير البلد الأول سياسيا بالضرورة أو يعد «مستعمرة» من مستعمراته ، بل هى التى تكتسب جنسية وتبعية البلد الجديد بكل بساطة وسيولة . بل لقد تترك تلك الأسرة بلدها الأصلى تماما ، كما ترك الفاطميون المغرب واستقروا بدولتهم فى مصر ، «ولعلهم كانوا تاركيها لو أفلحوا فى نزاعهم مع العباسيين» (١). كذلك فلقد كان المماليك يستجلبون ويحكمون فى مصر والشام دون أن يخطر لهم قط أن «يضموا» موطنهم الجديد إلى مواطنهم القديمة فى قلب آسيا . ذلك أنهم لم يكونوا يأتون كغزاة فاتحين أو كطبقة أرستقراطية مستعمرة ، وإنما كأفراد محاربين للخدمة العسكرية يفقدون بوصولهم كل علاقاتهم وجذورهم مع أوطانهم الأصلية التى قد لا يعرفونها أحيانا على وجه التحقيق.

هكذا فى ظل هذه السيولة السياسية النادرة دارت القوة طويلا من يد إلى يد داخل الدولة الإسلامية ، ولكنها استقطبت بصفة خاصة فى العرب والأتراك – وكل من بيئات رعوية صحراوية أو استبسية أصلا – فاستقطبت فى عرب الجزيرة منذ البداية ، حتى آلت كلية إلى الأتراك العثمانيين فى النهاية . وفيما بين البداية والنهاية تسلل الأتراك ومعهم أو من بعدهم الشراكسة والأكراد والتركمان والقوقاز والقوازق (القجاق) والديلم والغز بل والأرمن...إلخ ، تسللوا منذ العباسية إلى السلطة حتى تنازعوها بالتدريج مع العرب فى لعبة شد حبل تاريخية ممطوطة ، كانت ترتكز على أيما قطر إسلامى أتيح لها. فكان مركز القوة يتحرك من قطر إلى قطر بحسب ذلك الشد والجذب ، وكان القطر الواحد تابعا اليوم ومتبوعا غدا على التناوب ودون حرج.

من هنا لم يكن الأمر أمر سيطرة الشام على العراق (الأموية) ، أو مصر على الشام (الأيوبية والمملوكية) ، أو المغرب على مصر (الفاطمية)...إلخ ، وإنما كانت تلك الأقاليم من وجهة النظر الچيوبوليتيكية مجرد قواعد جغرافية متعددة لسيادة

(١) السابق، ص ٦٦

واحدة متنقلة . وإذا كان الأكراد والمماليك قد حكموا فى مصر ، فقد كانوا من قبل يحكمون شمال الشام وشمال العراق . وإذا كانت العناصر التركية قد أسست حكما فى مصر داخل العباسية ، فقد كانت تتحكم فى مقر العباسية من الداخل . وهكذا لم تكن الظاهرة مقصورة على مصر ، بل تشاركها فيها أغلب دول المشرق العربى . باختصار ، كان الأصل فى توزيع القوة السياسية هو نظرية «تعدد المراكز» داخل العالم العربى الإسلامى.

من هنا - وليس من هناك - نفهم كيف توالت على مصر سلسلة من الأسرات الحاكمة أو الدول المستقلة فعلا ، التابعة للعباسية اسما ، كالطولونية والإخشيدية ، وهما من أصول تركية ، كما نفهم كيف استقلت مصر الفاطمية ، وهى التى فتحت من المغرب . بل إن الفاطمية ، ذات الأصول العربية ، قد يمكن أن تعد فى معنى ما بمثابة إعادة فتح عربى لمصر ، وإنما من قاعدة المغرب ، أى أنه بعد أن فتح العرب مصر والمغرب ، أعادوا فتح مصر من المغرب ، واستردوها من الترك . ولم يكن معنى هذا أن مصر تابعة للمغرب ، بل العكس هو الصحيح على وجه الدقة والغرابة معا ، وظل شمال إفريقيا حتى الأطلسى تابعا لمصر إلى أن انفصل المغرب نفسه عن الدولة الفاطمية فى مصر واستقلت به أسرة محلية حاكمة (١). أما مصر الفاطمية فلم تلبث أن عاودت التوسع الاقليمى فى مجالها الآسيوى التقليدى ، وتحولت إلى خلافة كبرى تنافس الخلافة العباسية فى العراق وتتطلع إلى السيطرة على الدولة الإسلامية جميعا . بل وحكمت العباسية بالفعل فى سنة ما من السنين.

. ومثل هذا قد يقال عن المراحل التالية من أيوبية ومملوكية . فقد كان الحكم يستورد أو يفرض أجنبيا من الخارج ، ولكنه لا يلبث أن يؤلف دولة مصرية مستقلة إن لم يكن امبراطورية صغيرة أحيانا، دون أن تتحول مصر بالضرورة إلى تابع سياسى للبلد الذى أتى منه ذلك الحكم . فمثلا بدأت الأيوبية من قاعدة الشام ، وانتقلت منها إلى مصر ، ولا يقال ضمت مصر إلى الشام ، فان الذى حدث أنها منذ انتقلت إلى مصر دخل الشام معها فى إطار سياسى واحد . والمماليك - الذين كانوا من أصول تركية عريضة والذين بدأوا بمثابة «انكشارية الدولة العربية» - المماليك حين حكموا مصر لم يجعلها ذلك تابعة لمصدرهم الأصلى فى غرب ووسط آسيا . وهم لم يستقلوا بمصر فحسب ، بل أنشأوا بها أكبر دولة امبراطورية إسلامية معاصرة حققت وزنا فى السياسة العالمية فرض نفسه على أوروبا تماما ، كما تطلعت إلى زعامته واعترفت بها كل دول العالم الإسلامى نفسه (ابتداء من

---

(١) اوليفر ، فيج ، موجز تاريخ افريقية ، ص ٨٨ - ٩٠.

المغرب حتى الهند).

والخلاصة أن مصر الإسلامية ، وإن حكمت بعناصر أجنبية دائما وكل الوقت ، وإن عرفت شكلية التبعية السياسية للخارج أحيانا وبعض الوقت ، فقد كانت فى الحقيقة والواقع قوة لها شخصيتها الذاتية الغلابة . فحتى فى ظل التبعية الشكلية فى أوائل العصر العربى ، كانت العرب تعترف لها بمنزلتها الخاصة ، فكان القول المأثور والدال لعمرو «ولاية مصر جامعة تعدل الخلافة» . وثمة متناقضة أخرى فذة، فبينما سقطت قاعدة الخلافة فى العراق أمام المد المغولى ، سقط هذا المد نفسه أمام مصر الولاية.

وفيما عدا هذا ، وابتداء من الفاطمية إلى الأيوبية حتى المملوكية ، كان نفوذ مصر السياسى والاستراتيجى ، إن لم يستوعب شمال العراق وتخومه ، يشمل الشام كله أو جنوبه على الأقل ، كما كان يمتد بدرجات متفاوتة إلى النصف الغربى من الجزيرة العربية بحجازه واليمن ، وهذا الأخير بعد جديد لمجال النفوذ المصرى لم يكن يعرفه قبل العصر الإسلامى . بل كثيرا ما امتد ظل مصر بعيدا إلى جزر الحوض الشرقى للبحر المتوسط قبرص (قبرس) وكريت (إقريطش) وصقلية...إلخ. وبهذا تمددت إلى امبراطورية ذات أبعاد برية وبحرية معا ، بل وشبه قارية عند ذلك.

ومن السهل هنا أن نرى - مع حسين مؤنس - قصور الافتراض الشائع من أن أول نتيجة للفتح العربى هى سيادة بلاد العرب على مصر . فاذا كانت الخلافات المشرقية قد سيطرت على مصر قرنين ونصف القرن، فإن مصر منذ الطولونية قد بدأت تتمدد شرقا فى ظل الإسلام لتشكل تلك الامبراطورية فى قلب المشرق أغلب تاريخها الوسيط (١). والحقيقة أن زعامة العالم العربى ، التى كانت قد أصبحت شركة منافسة بين العراق ومصر منذ الفاطمية ، انتقلت برمتها شكلا وموضوعا ، خلافة وقوة ، إلى مصر منذ الأيوبية حتى وصلت إلى أوجها فى المملوكية.

دور مصر بين الصليبيات والمغوليات

بل إن مصر لعبت فى هذه المراحل دورا قميا فريدا فى كل تاريخها يكشف عن جوهر ومكنون شخصيتها الاستراتيجية كاملة ربما أكثر من أى وقت مضى أو تلا، وذلك بغض النظر عن شكلية التبعية أو الاستقلال . بل إن فصلا من أروع فصول هذا الدور لعبته مصر تحت زعامة كانت تخضع أصلا لإحدى أتابكيات شمال الشام ، وبالتالى تتبعها ولو مؤقتا من حيث الشكل البحت ، ونعنى بذلك قدوم صلاح الدين إلى مصر كعامل فى البداية لنور الدين.

والإشارة هنا بطبيعة الحال إلى الصليبيات والمغوليات . وإذا قلنا الصليبيات

---

(١) مصر ورسالتها، ص ١١٦

والمغوليات فقد قلنا جغرافيا زحف أوروبا وآسيا ، وحضاريا خروج الزراع المستقرين والرعاة الرحل ، واستراتيجيا قوى البحر والبر مباشرة ، وإيديولوجيا الاستعمار الدينى والوثنى على الترتيب . وإذا كان الطوفان المغوليات المدمر يمثل حل الرعاة التقليدى لمشكلة ضغط السكان ، فكذلك كان الخروج الصليبى على الأرجح هو الحل الأوروبى لمشكلة الإنفجار السكانى بها فى ظل الإقطاع والدين . وكما كان الأول مدفوعا على الأرجح بموجات الجفاف المناخى فى قلب آسيا الميت، كان الثانى مدفوعا بالجفاف الحضارى الذى أصاب النظام الإقطاعى وكشف عقمه حين بدأ خطر جرثومة البورجوازية البازغة فى المدن الجديدة يهدده بعد نحو ألف سنة من الاستقرار الزراعى الجامد (١).

كذلك فان كلا المدين لم يخرج فى موجة واحدة بل فى عدة أو عديد من الموجات الكاسحة المتلاحقة ، لا تنكسر إحداها إلا لتعلوها غيرها ، كما خرجا على حد سواء بجيوش كثيفة جدا بمقياس العصر وفى أعداد لا يسعها حصر . المؤرخون الغربيون أنفسهم شبهوا الموجات الصليبية «بغزارة رمال البحر ونجوم السماء» ، بينما نعتوا جحافل المغول والتتار بأنهم كأرجال الجراد المنتشر والانهيارات الجليدية المنقضة . وبعض الحملات الصليبية تجاوزت المليون محارب ، ولم تقل عادة عن نصف مليون ، ذلك عدا شرنقة أكثف وأضخم من المتطوعة والأتباع (٢) . وبالمثل لم تكن جيوش الفرسان المغول والتتار لتقل عن مئات الآلاف.

وأخيرا ، فإذا كان الخطر الصليبى أسبق الاثنين . فقد تعاصرا جزئيا ، بل كادا أن يتعاونا على هذا الأساس ، وبهذا وجد الشرق العربى نفسه تماما إزاء استراتيچية الكماشة أو الرحى . وهاهنا بالدقة يتحدد موقع ودور مصر المحورى فى تحطيم القوتين على حد سواء . فقد نجحت الصليبيات فى أن تنتزع موطئ قدم لها فى الشام الساحلى بضعفه وتفككه التقليدى ، بل وحاولت منه أكثر من مرة أن تغزو مصر برا ، دون جدوى.

ويسجل التاريخ هنا ثلاث غزوات صليبية برا خلال القرن الـ١٢ ، هلكت أولاها فى بيئة الصحراء والمستنقعات بشمال سيناء عند سبخة البردويل ، ونجحت ثانيتها فى التسلل بطريق صحراء شرق الدلتا إلى القاهرة ، أما الثالثة فقد انسحبت فى مواجهة المقاومة الشعبية التى تفجرت فى شكل حرب عصابات مرهقة فى شمال الدلتا حول بحيرة المنزلة . وعندها تقدمت مصر فى النصف الثانى من القرن الثانى عشر لتسجل حطين صلاح الدين التى ستكون بداية النهاية وأرماجدون الصليبيات،

---

(١) لويس عوض ، الملحمة الأخيرة، الأهرام ٣٠-١٢-١٩٧٧، ص ١٥

Philip Hitti, The Arabs, Lond, 1948

(٢) وحيدة ، ص ٧٦

بل وغير بعيد بالفعل عن موقع مجدو تحتمس.

هنالك أدركت الصليبيات أن مركز ثقل القوة فى كل المنطقة إنما يرقد فى مصر، التى اعتبرتها حرفيا «رأس الأفعى ، مستودع الامدادات» . وإلى مصر اتجهت من ثم بطريق جديد هو الغزو البحرى المباشر . وهنا أيضا نجد ثلاث غزوات فى القرنين الـ١٢ ، ١٣ تركزت جميعا حول دمياط ، ميناء الشرق الكبيرة . فأما الأولى فقد جاءت على أساطيل بيزنطة وصقلية ونزلت دمياط ليتصدى لها صلاح الدين بالحصار المحكم حتى أرغمت على الانسحاب وأما الثانية - أيام الكامل - فنجحت فى اقتحام المدينة وتخريبها ثم اختراق الريف المحيط ، ولكن لتسقط وشيكا فى مصيدة فيضان النيل وشبكة الرى الكثيفة التى قطعت عليها ، حيث حوصرت مجمدة عاجزة حتى عن الارتداد وحتى سلمت بالجلاء . وفى الثالثة - حملة لويس فى منتصف القرن تماما - تكررت الاستراتيچية العريضة ، فقد حوصرت فى طريقها إلى المنصورة وسط كتلة السكان والجيش إلى أن سقطت فى حرب مدن حقيقية بفارسكور ، حيث أبيدت بالضربة القاضية (١).

وعادت الشام من جديد أرض المعركة . فتقدمت مصر المملوكية إلى أقصى شمال الشام حتى تخوم الأناضول وأرمينيا والفرات ، ولتسحق الصليبيات نهائيا مع نهاية القرن الـ١٣ على يد بيبرس . ولكن الصليبيات بعد أن قذف بها إلى البحر ارتدت إلى قبرص - بموقعها الجغرافى الملائم - قاعدة أخيرة للهجوم على الشام ومصر كما كانت فى بدايتها قاعدة للقفز على الأراضى المقدسة ، فشهد القرن الـ١٤ غارة قرصنة مخربة على الاسكندرية ، ردتها مقاومة سكان المدينة . ولكن كان لابد من حرمان العدو من قاعدة تهديده ، فجردت مصر المملوكية عليها فى القرن الـ١٥ ثلاث حملات بحرية حتى ضمتها إلى أملاكها . وهكذا ، على البر والبحر ، كانت مصر حجر الزاوية فى صد القوى البحرية.

وهكذا أيضا كانت بالنسبة لخطر فرسان الاستبس برابرة الوثنية . فمنذ القرن الحادى عشر بدأ وسط آسيا يلفظ بأعاصيره البشرية الحطمة التى أشاعت الخراب فى كل غرب القارة . فمن قبل اكتسح السلاجقة العراق وسوريا ، غير أن أنفاسهم تقطعت دون مصر . ولكن القرنين الثالث عشر والرابع عشر كانا عصر المغوليات الوثنية الرهيبة حقا ، وذلك فى الوقت كان الشرق الإسلامى يواجه على جبهته الغربية الغزو الصليبى . فشهد القرن الثالث عشر موجة چنكيزخان ثم هولاكو التى ختمت على مصير العراق إلى الأبد ثم اكتسحت شمال سوريا فى طريقها إلى

---

(1) Lane - Poole , P 223

الهدف الأكبر والأخير دائما - مصر.

ولسنا بحاجة إلى أن نقرر أن المغول الذين تقدموا نحو مصر هم بالضرورة شئ آخر يختلف كثيرا عن المغول الذين تقدموا من قبل نحو العراق . فالمغول ، الذين وصل تفوقهم العسكرى كرعاة فرسان محاربين من ناحية والرعب النفسى منهم بين دول الزراع والامبراطوريات المستقرة من الناحية الأخرى إلى حد الاعتقاد بأنهم «لا يغلبون» ، المغول إنما يجيئون مصر الآن مزودين بقوة مضافة ومضاعفة وبدعاية داوية بل صاعقة : نصر العراق الساحق بكل مكاسبه المادية والمعنوية وبكل ما يعنى من عبء حربى ونفسى رهيب على المقاومة المصرية . ومع ذلك فكما فشل الهكسوس فى مصر بينما نجح الآريون فى الهند قديما . فشل المغول والتتار الآن فى مصر حيث نجحوا فى العراق.

فرغم أن الصليبيات كانت قد عبرت خط الزوال حينذاك بعد حطين ، إلا أنها كانت لا تزال تستوعب كل المقاومة المصرية . ومع ذلك فقد تقدمت مصر المملوكية تحت قطز لتعطى المغول أول وآخر انكسار لهم فى عين جالوت التاريخية التى حددت بلا مغالاة مصير الإسلام جميعا . وبعدها وصلوا فى مطاردة فلولهم إلى الفرات الذى حدد بذلك مجال نفوذ مصر الجديد ودورتها التوسعية النادرة . ولكن الموجة الثالثة عادت مع تيمورلنك فى القرن الرابع عشر لتكتسح العراق وشمال سوريا حتى دمشق ، ولكنها تعجز دون جنوبها إذ تتكسر على صخرة المقاومة المصرية مرة أخرى.

ومن الممكن ، دون أن يكون من العبث ، أن يتكهن المرء بما عساه أن يكون شكل العالم ، العالم العربى والإسلامى على الأقل ، لو أن مصر فشلت فى قهر المد التتارى المغولى . أكانت العرب تظل حتى اليوم أمة واحدة ، أو حتى قائمة؟ ما مصير الإسلام ، الآسيوى على الأخص ؟ لا سبيل بالطبع إلى إجابة قاطعة ، ولكن المقطوع به أن صورة المنطقة اليوم وتاريخ العرب الوسيط كله كان حريا بأن يصبح شيئا مختلفا تماما . على أحسن الفروض ، كان العالم العربى كله سيكون عراقا أعظم مخربا محطما مصابا بشلل تاريخى رهيب.

مهما يكن ، فلابد هنا من وقفة تحليل وتأمل . فأولا ، لقد جاء انتصار عين جالوت تاريخيا ، كما هى جغرافيا ، بين قوسين من الانتصار على الصليبيات ، أعنى بين حطين وعكا ، أى أن مصر الأمفيبية حاربت بنجاح وفى وقت واحد ضد قوى البر والبحر . ثانيا ، سنرى أن المتتالية الإستراتيجية التقليدية تتكرر هنا بحذافيرها : أغلب غارات الاستبس تصل دائما إلى العراق الذى يكاد يتاخمه ،

وقد تصل أحيانا إلى الشام ، ولكنها لا تصل إطلاقا أو بالكاد إلى مصر - ربما بحكم المسافة المتزايدة ولكن قطعا كرد فعل للقوة البشرية . ثالثا ، نرى بوضوح أن سوريا استراتيجيا جسر برى إلى مصر ، على كل من يبغيها أن يعبره ، حتى بعض الصليبيات أتت عن طريق بيزنطة قاصدة مصر عبر سوريا . من هنا نجد كل المعارك المصرية الدفاعية أو الهجومية تتم على أرض الشام ، وبالأخص جنوبه الفلسطيني.

ذلك إذن دور مصر الاستراتيچي في مرحلة لم تكن مستقلة - في جزء منها - شكلا على الأقل . وهو إن دل على شئ فإنما يدل على أن الاستقلال أو التبعية الشكلية لم تطمس شخصية مصر الاستراتيچية وثقلها المحوري في المنطقة . بل إنه ليدل على أن مصر في غضون عصرها الطويل كمستعمرة لم تعدم دورات توسعية لا تقل طموحا وقوة عما عرفت في أروع مراحل عصرها الامبراطوري الغابر . لقد كانت القاعدة الأرضية - البشرية ، والجغرافية - الاستراتيچية ، تؤكد وجودها وتفرض ثقلها ومغناطيسيتها وتشع جاذبيتها ، بصرف النظر عن القشرة الحاكمة أو القيادة العابرة التي قد تذهب وتجئ ، من الخارج أو الداخل . إنه التناقض - الطبيعي أحيانا - بين الثوابت الجغرافية الصلبة والمتغيرات السياسية السطحية.

الاستعمار التركي

وإذا كنا بحاجة إلى مزيد من الأدلة ، ففي قصة العثمانية نجدها . فآسيا الصغرى التي كانت قاعدة لقوة قطبية هامة في التاريخ القديم ، لم تستطع قط أن تكون ندا مناظرا أو مكافئا لقوة مصر . ومن هنا كانت كفة مصر هي الراجحة غالبا في عملية شد الحبل التاريخية بينهما عبر الجسر السوري ، فكانت لمصر السيطرة على سوريا في أغلب الأحيان ، وإلا اقتسمتاها في بعض الأحيان . غير أن الميزان انقلب بين كفتي مصر وآسيا الصغرى مع العثمانية في القرن السادس عشر ، ربما لأن آسيا الصغرى لم تكن الآن مجرد آسيا الصغرى ، بل تحمل وراءها امبراطورية مترامية في شرق أوروبا (قل «أوراسيا الصغرى») ، في الوقت الذي كانت مصر المملوكية قد فقدت فيه قاعدة أساسية من قواعد اقتصادها وهي تجارة المرور.

ربما أيضا لعامل التفوق التكنولوچي . فلقد كانت المواجهة بين المملوكية والعثمانية لقاء بين الفرسان والبارود ، بعد فشل الأولون في إدراك القيمة الاستراتيچية للسلاح الجديد الذي كان قد التقطه الآخرون مبكرا . وبذلك الفشل ، بالإضافة إلى عنصر الخيانة المندسة بين صفوف المقاومة المصرية ، سلم المماليك

فى الواقع مصر للأتراك . وتلك متناقضة مثيرة بقدر ما هى مؤسفة ، لأن ذلك اللقاء كان – حضاريا – لقاء بين زراع ورعاة ، وفى كل التاريخ الوسيط جاءت الأسلحة النارية نجدة القدر للزراع الذين انقلب ميزان الصراع الاستراتيچى لصالحهم لأول مرة وإلى الأبد – كالروسيا مثلا – بعد أن ظلوا طويلا تحت رحمة طرقات فرسان الرعاة.

كذلك فلقد كان اللقاء لقاء بين حضارة مستقرة عريقة راقية وبين غزاة أشبه بمتبربرى الامبراطوريات القديمة، فالأتراك العثمانيون ليسوا إلا آخر موجات رعاة وسط آسيا البدائية المتخلفة التى انطلقت غربا . وشحن سليم للآلاف من مهرة الصناع المصريين إلى استنبول تعبير حاسم عن مستوى الحضارتين ، كما كان كلا الطرفين على وعى تام به ، حيث يذكر ابن إياس أن المصرى العادى كان ينظر إلى «عسكرهم كهمج» ، بينما كان الأتراك يرددون إلى القرن الـ١٨ أن «المسموع عندنا فى الديار الرومية أن مصر منبع الفضائل والعلوم» . غير أن هذا التقدم الحضارى العام لم يجد إزاء التفوق التكنولوچى العسكرى ، فكلف هذا مصر استقلالها لثلاثة قرون على الأقل ، ولولاه لتغير مصير مصر والشرق العربى جميعا.

فكر فقط ، على سبيل الاجتهاد ، فيما لو كانت مصر المماليك قد انتصرت على العثمانين فى مرج دابق أو الريدانية مثلما انتصرت من قبل على المغول والتتار فى عين جالوت والفرات . لا سيما وأن الأدلة التاريخية تشير إلى أن الدائرة فى مرج دابق كانت قد أوشكت أن تدور على الأتراك ، الذين جاء انتصارهم بذلك عشوائيا إلى حد ما وأقرب إلى الصدفة التاريخية منه إلى الحتم التاريخى ولا نقول الجغرافى بالضرورة . إذن لتغير وجه التاريخ والمنطقة جميعا . وعلى الأقل ، فلقد كانت مصر حرية بأن تستقطب إلى الأبد زمام القيادة والزعامة فى العالم العربى الإسلامى ، ولعلها كانت قد أقامت صرح الوحدة العربية راسخا ونهائيا منذ ذلك الحين وأسست دولة الوحدة الكبرى لقرون الآن.

ومهما يكن الأمر ، فكما فعلت مصر من قبل بوعى استراتيچى تام ، زحفت لمعركتها إلى خط دفاعها الأول جغرافيا وتاريخيا ، فكانت مرج دابق حلب على التخوم بين الأناضول وسوريا . وكأنما جاءت الهزيمة لتؤكد التجربة التاريخية التى تحدد مصير مصر على أرض الشام ، إذ لم تصمد مصر بعدها فى خط دفاعها الأخير فى قلب أرضها فى ريدانية القاهرة . فكانت تلك أول مرة تقع فيها مصر لقوة استبسية منذ الهكسوس والفرس . وبذلك عادت مصر لتحكم لثانى مرة من

متروبول واحدة ، استنبول بعد بيزنطة ، وكانت تلك أول وآخر مرة من نوعها ، كما كانت بذلك أطول عاصمة استعمارية فى تاريخ مصر ، نحو ٧ قرون (٣٠٠ سنة تحت بيزنطه + ٤٠٠ تحت العثمانية) . وبذلك أيضا ولأول - ولآخر - مرة انتزعت قوة خارج العالم العربى الزعامة فيه ، فحرمت به مصر ، ومصر بالتحديد ، من دورها الطبيعى وأنهت بغير حق وقبل الأوان بكثير إرثها التاريخى الذى آل إليها بحق قبل أو منذ الأيوبية على الأقل.

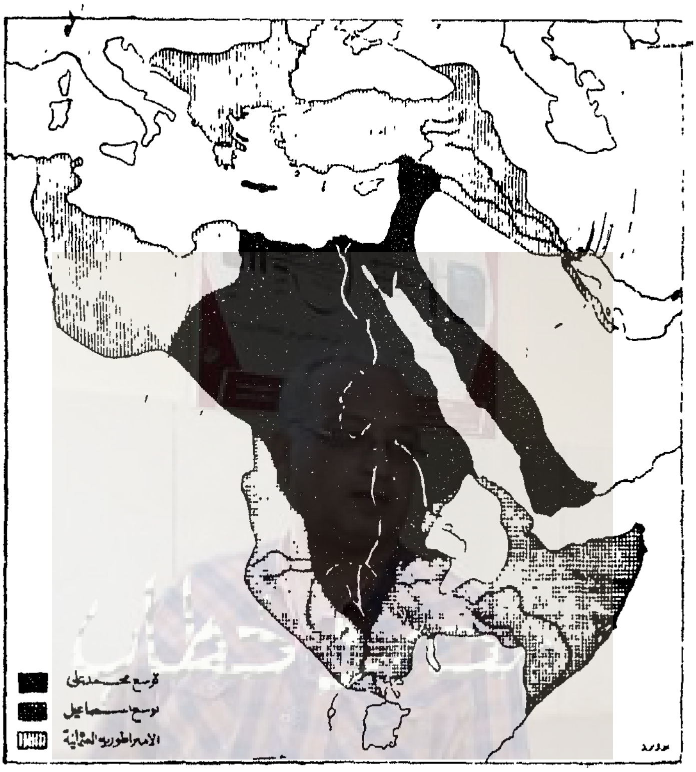
ورغم تبعية قرون أربعة للإستعمار التركى - البعض يعدها ثلاثة باعتبار أن تبعية القرن التاسع عشر كانت صورية بحتة أو نوعا - فإن مصر لم تعدم وضعا خاصا فى كثير من الفترات . ففى حدود هذه التبعية كانت لها ملحقاتها فى الحجاز وأحيانا فى الشام . ولكن المثل الدال يأتى فى صورة انتفاضات أو انتقاضات جعلتها دولة داخل دولة ، بل كادت يوما ما وفى معنى ما تجعلها دولة فوق الدولة . ولقد نقصد بهذا حركة على بك الكبير فى القرن الثامن عشر حيث فتح اليمن والحجاز والشام لحسابه وأنشأ علاقات خارجية بعيدة المدى ، خاصة مع البندقية والروسيا العدوة التقليدية لتركيا ، فخرج بمصر من المحلية إلى الدولية ، غير أن محمد على هو بلا شك المثل الكلاسيكى الأعلى.

آخر إمبراطورية مصرية

معه - محمد على - تحولت ولاية مصر العثمانية إلى امبراطورية مصرية كاملة تشمل الحجاز ونجد واليمن وسواحل الخليج العربى والشام والسودان وكريت ، وتنشر أسطولها فى البحرين المتوسط والأحمر لتصبح قوة أمفيبية حقيقية تسيطر على حوض المتوسط الشرقى وتكاد تحيل البحر الأحمر بحيرة مصرية خالصة . أو كما يقول بحق دريو «من الخليج الفارسى إلى الصحراء الليبية ، ومن السودان إلى المتوسط ، وعلى هذا الجانب وذاك من البحر الأحمر ، تمتد على مساحة خمسة ملايين كيلو متر مربع : عشر مرات مساحة فرنسا ، ونصف أوروبا ، امبراطورية نابليونية أو فرعونية» (١). بل لقد كانت طموحات محمد على تشمل بعد الصحراء الليبية طرابلس وتونس ، كما عرضت عليه فرنسا الاشتراك فى حملة الجزائر ، وكانت أيضا تشمل بعد السودان الحبشة لولا بريطانيا وخوفها من أن يهدد طريق الهند كلية.

وعلى أية حال ، فلعل تلك الإمبراطورية قد جمعت بذلك بين أبعاد جغرافية لم

(1) E Driault, Mohamed-Aly et Napoleon, P. 74



شكل ١٩ - الامبراطورية المصرية فى القرن الماضى . لاحظ كيف تربد مساحتها على نصف مساحة الامبراطورية العثمانية المتروبول .

تصلها مصر فى أى عصر من عصورها الامبراطورية القديمة . فاذا أضفنا أن هذه الامبراطورية المصرية تكاد تعادل من الامبراطورية العثمانية نصفها مساحة ، لحق القول بأن الامبراطورية العثمانية فى واقعها ووقتها إنما كانت دون الاسم وقبله مملكة ثنائية dual monarchy كامبراطورية النمسا - المجر المعاصرة على نحو من الأنحاء ، أو إن شئت حكما ثنائيا condominium بين تركيا ومصر بالدقة . فما عادت مصر مجرد ولاية أو إيالة أخرى فى الامبراطورية ، أو حتى كبراها ، وإنما المنافس الحقيقى لها والند والغريم الوحيد.

والحقيقة أن ميزان القوة بين دائرة مصر ودائرة آسيا الصغرى كاد ينقلب فى الاتجاه العكسى حين اخترقت مصر محمد على قلب الأناضول وهددت الآستانة فى وقت ما - كل أولئك فى إطار التبعية الشكلى! لقد أصبحت مصر «رجل الامبراطورية القوى» فى الوقت الذى تحولت فيه الإمبراطورية نفسها إلى «رجل أوروبا المريض» . ويرى البعض هنا أن موقعتى حمص ونصيبين هما المقابل المضاد

لمرج دابق والريدانية تاريخيا واستراتيچيا ، بهما تم الثأر وتصفية الحساب نهائيا بين الدائرتين الجغرافيتين . بل إن البعض ليرجع بالمقابلة إلى التاريخ القديم ، فيعدها الرد على تحدى الحيثيين فى العصر الفرعونى (١).

بل لقد وصلت طموحات محمد على إلى حد الوصول إلى الخلافة فى استانبول نفسها وبالتالى إلى زعامة العالم الإسلامى . وبدا هذا وشيكا ، أو أوشك ، حين تكشف عجز تركيا عن مواجهة التهديد الروسى فى المضايق وبدأت الطبقة الحاكمة فى إستانبول تقول علنا «إن المصريين مسلمون مثلهم ، ومن الأفضل أن يحكموا هم الآستانة من أن يحكمها الروس» (٢).

ولنا هنا ، مرة أخرى ، أن نتصور ما كان يمكن أن يحدث فى التاريخ الاقليمى بل والعالمى لو كانت مصر محمد على قد وصلت إلى الآستانة وفرضت عليها قوتها أو سيطرتها . أكانت تتحقق دولة الشرق العظمى الأولى التى تقف ندا للقوى العظمى وفى وجه أوروبا الاستعمارية ، ترث العثمانية وتستحى الاسكندر وتكرر نابليون؟ أو على الأقل ، هل كانت تحققت دولة الوحدة العربية الكبرى، لا سيما وأن محمد على وجيوش ابراهيم كانت بالفعل تحقق الوحدة العربية فى كل معاركها وانتصاراتها؟

القوى واستراتيچية المضاربة

أيا كان الرد ، فاذا كانت هذه الفورة قد انتكست فى النهاية وعاد الاستعمار التركى بكامل ثقله فما ذاك إلا لأسباب تؤكد الوجود المصرى الاستراتيچى أكثر مما تنفيه، وتلك هى استراتيچية صراع القوى ، القوى العظمى ، وبتحديد اكبر لعبة صراع قوى البحر والبر . فلقد كان يحكم سياسة القوى البحرية العظمى السائدة حينئذ ، وعلى رأسها بريطانيا بصفة خاصة ، استراتيچية مزدوجة قطباها هما : أولا حصار وإحتواء الروسيا كقوة البر العظمى ومنعها من التمدد والخروج الى المياه الدافئة ، ثم ثانيا تأمين طريق الشرق أو الهند البحرى عبر الشرق الأوسط (٣).

وللهدف الاول تبنت القوى البحرية سياسة معاونة تركيا بأى ثمن فى وجه الخطر الروسى والمحافظة على الامبراطورية العثمانية من الانهيار داخليا أو خارجيا ، مما

---

(١) محمود كامل، القانون الدولي، بيروت ١٩٦٥، ص ١٥١-١٥٢

(٢) وحيده ص ١٩٣

(3) John S Badeau "The Middle East: conflict in Priorities", Foreign affairs, Jan, 1958 P. 233-7

مد كثيرا فى عمر الرجل المريض أطول مما ينبغى (١). وللهدف الثانى كانت سياسة دول غرب أوربا البحرية ، خاصة بريطانيا ، هى إلا تسمح مطلقا بأن يقوم مركز قوة دولى حقيقى فى مصر ، وكانت على استعداد لأن تفعل أى شئ لمنع قيامه ولتحطيمه إذا قام.

ومن هنا كان عداء بريطانيا العامد والحاقد لمصر محمد على ومحاربة محاولتها الاستقلال عن تركيا من جهة ، ومن جهة أخرى إيقاف تمدد امبراطوريتها حين بدأت تهدد طريق الهند تجاه الحبشة والبحر الأحمر والخليج العربى . وبالاختصار، لقد كانت كل زيادة فى قوة مصر ، من وجهة استراتيچية القوى العظمى ، تعنى انخفاضا في قوة تركيا ، وكل إضعاف لتركيا يعنى زيادة الخطر الروسى فى الشمال وتهديد طريق الهند فى الجنوب.

من هنا فعلى حين كان محور استراتيچية تركيا من أجل الإبقاء على الامبراطورية هو سياسة المضاربة، stalemate مضاربة قوى البحر بريطانيا وفرنسا بقوة البر الروسيا وأحيانا النمسا ، كان محور استراتيچية مصر من أجل الاستقلال وتوسع الامبراطورية هى أيضا سياسة المضاربة ، ولكن مضاربة الكل بالكل ، أحيانا بريطانيا بالروسيا وأحيانا تركيا بفرنسا ولكن أساسا بريطانيا بفرنسا وتركيا بالروسيا (٢).

وهذه الخطة الأخيرة هى التى تفسر تأرجح مصر محمد على من حين إلى حين بين محاولة التقارب مع تركيا ومصالحة السلطان والحرب له وبين الانتقاض عليه والحرب معه ، وكذلك التناقض الظاهر أو الكامن بين سياسة محمد على «العثمانية» وسياسة إبراهيم «العربية» . والخطة نفسها هى التى تفسر محاولة محمد على من وقت إلى آخر استمالة بريطانيا والتخفيف من عداء بالمرستون الدائم من ناحية، ومن ناحية أخرى نكوص فرنسا وتخليها عن مصر أحيانا رغم صداقتها التقليدية أو النسبية لها.

ولهذا أيضا فإذا كان من الصحيح أن عداء بريطانيا الأساسى والدائم كان فى النهاية من أكبر أسباب انهيار الامبراطورية المصرية ، فليس صحيحا على الجانب الآخر ما كان يزعمه بعض الفرنسيين من أن مصر كانت مدينة باستقلالها لصداقة فرنسا (٣). وإنما بقوة استراتيچية المضاربة ، التى فرضتها أصلا بقوتها الذاتية

(1) Reader Bullard, Britain & The Middle East, Lond, 1952, P. 28-36
(2) WB Fisher, P. 13-4.
(٣) وحيده ص ٢١٤ .

وحدها ، استطاعت مصر أن تنتزع استقلالها الفعلى عن تركيا وأن تحافظ ء ى امبراطوريتها المتوسعة بين أطماع وعداء الآخرين جميعا ، كما لم تسقط هذه الاستراتيچية وتسقط معها مصر إلا حين اجتمع عليها الآخرون جميعا.

فكما كلفت سياسة المضاربة هذه تركيا ثمنا باهظا هو التغلغل الأوروبى السلمى والامتيازات الأجنبية فى الامبراطورية ، كلفت مصر نفوذ القناصل وبداية التوغل السياسى والاقتصادى . على أنه نظرا لاختلاف سياسة القوى من الطرفين اختلافا جذريا ، اختلفت المصائر تماما . فعلى حين أدت تلك السياسة إلى مد عمر تركيا قرنا على الأقل أكثر مما كان يمكن لها أن تعيش ، فإنها على العكس فى مصر أدت إلى تقصير عمرها قبل الأوان ، ربما قرنا أيضا على الأقل . ولولا هذا وذاك لربما سقطت الامبراطورية العثمانية قرنا أو نحو قرن قبل ما حدث فعلا ، ولربما كانت مصر بنفس المدى الزمنى دولة مستقلة تماما بل ولربما ورثت تلك الامبراطورية فى معظمها أو بعضها (١).

هذا ، وعلى مقياس أكثر تواضعا وبقوة أقل بروزا ، تكررت الاستراتيچية نفسها بعد محمد على ، خاصة مع اسماعيل . فقد ظلت القوى بعد محمد على تحاصر مصر وتكبلها داخل حدودها الاقليمية ، ومضت تتغلغل داخلها بمصالحها السياسية والاقتصادية والاستعمارية . ومع ذلك استطاعت مصر تحت إسماعيل وباستراتيچية المضاربة أن تكسر حصار القوة مرة أخرى وتخرج من قوقعة المحلية التى أريدت لها وفرضت عليها . إلا أن استراتيچية إسماعيل فى المضاربة تختلف جذريا عن تلك التى تبناها محمد على ، فهى قوة السياسة بدلا من سياسة القوة ، واستراتيچية السلم بدل استراتيچية الحرب.

وفى ظل هذه الاستراتيچية خرجت مصر من جديد إلى المسرح الدولى وتداخلت بشدة فى السياسة الأوروبية ولعبة القوى العالمية ، كما أنشأت امبراطورية أخرى لابأس بها ، وإن كانت لاتقارن بالطبع بامبراطورية محمد على الشامخة . فإذا كانت مصر قد فقدت الشام والجزيرة العربية فى الشمال ، فقد عوضت بتمدد حاسم وشاسع فى الجنوب ، فقفزت إلى هضبة البحيرات والصومال وشملت القرن الإفريقى وأشرفت على المحيط الهندى . وبهذا تحرك جسم الامبراطورية المصرية الجديدة كليا نحو الجنوب وانتقل من آسيا تماما إلى إفريقيا أساسا ، متحولة بذلك

(١) جمال حمدان ، استراتيچية الاستعمار والتحرير ، القاهرة ، ١٩٦٨، ص ١٢٠ - ١٢٥ .

من امبراطورية نيلية – عربية إلى امبراطورية نيلية – إفريقية . ولكن مرة أخرى اجتمعت القوى جميعا لتضع حدا لهذه الامبراطورية ، بل ولتضع يدها على مصر نفسها . وهذا ما ينقلنا فى الوقت نفسه إلى المرحلة الختامية فى تاريخ مصر مستعمرة.

استراتيچية المستعمرة

فيما عدا هذه المرحلة الختامية ، التى تتطلب وتستحق دراسة مفصلة منفصلة ، تم لنا الآن استعراض مراحل مصر مستعمرة من الناحية الچيوبوليتيكية . ولقد آن لنا عند هذا المدى أن ننظر إلى هذا الشريط الطويل بلقطاته المتتابعة نظرة تلسكوبية شاملة تستخرج من تطوراتها أو تكرارها ومن متغيراتها وثوابتها تلك القواعد والضوابط الأساسية التى يمكن أن تقدم مفاتيحها الاستراتيچية العامة ، خفيفة الحمل فى الذهن مثلما هى شاملة فى التطبيق.

المتغيرات التاريخية

تخلف الموضع عن الموقع

فأولا ، لماذا حدث ذلك الانقلاب الخطير الذى تحولت به مصر من امبراطورية عظمى إلى مستعمرة أو شبه مستعمرة ؟ من الصعب أن نجد تفسيرا لهذا فى تغييرات داخلية فى الموضع نفسه أو فى الموقع الخارجى ، ولكن من السهل أن نتقصاه فى تغييرات خارجية فى العلاقة النسبية بين الموضع وبين الموقع . لقد ظلت موارد مصر وانتاجيتها وطاقتها البشرية ، بالقوة إن لم يكن بالفعل،عاملا ثابتا أساسا فى المعادلة وذلك باعتبارها وظيفة دائمة للرى الحوضى . صحيح أنها كانت تتعرض لذبذبات خطيرة أو طفيفة إما بعوامل طبيعية كالفيضان أو بشرية كسوء الإدارة وضبط النهر ، ولكن مثل هذه الذبذبات ليست حادثة طارئة بل هى كامنة فى نظام البيئة الفيضية.

أما الموقع فقد ظل هو قلب العالم المعمور المتوسع – على الأقل حتى كان كشف الرأس . أما قبل هذا الكشف فكل ما حدث هو توسع المعمور إلى آفاق جديدة مترامية لم تفعل سوى أن أكدت خطورة موقع مصر وزادت من توسطها وجعلتها ركن الزاوية بحق بين عوالم وقارات «جديدة» أكثر منها مجرد نواة فى حلقة أو دائرة مغلقة . بل إن الأبعاد الحقيقية والشخصية الكامنة لموقع مصر لم تكتمل وتبرز فى الحقيقة إلا بعد هذا التوسع فى العالم المعمور . فمن قبل لم تكن إلى حد بعيد أكثر من مجرد رقعة غنية – موضع أثير – بين مجموعة من المواضع الفقيرة.

أما الآن فقد أصبحت موقعا فذا بصرف النظر عن ثروته أو غناه : لقد أصبحت

«مفتاحا جغرافيا» لكل الأبواب - أبواب الشرق والغرب ، الهند وروما ، وأبواب البر والبحر ، فارس واليونان ....إلخ . ولم تعد معادلة الصراع بين الرمل والطين تكفى لتفسير التاريخ المقبل ، بل قد طغت عليها معادلة جديدة ظهرت مع توسع المعمور وهى صراع البر والبحر . وقد كان من الممكن نظريا أن تطفر الامبراطورية المصرية القديمة مع هذه الطفرة الجغرافية إلى امبراطورية عالمية من مقياس يزرى بما عرفته من قبل ، وذلك بحسبانها تملك الآن الموقع المفتاح الجديد إلى جانب الموضع الغنى القديم . ولكن العكس هو الذى حدث فعلا . لقد فقدت مصر استقلالها عند أول لقاء بين أو مع القوى الجديدة. فلماذا؟

لقد تكشف المعمور المتمدد عن قوى جيدة ، مواضع أغنى ، وقواعد أرضية وبشرية من مقياس أضخم من المقياس المصرى . وفى صراعاتها فيما بينها أو فيما بينها وبين القوى القديمة وجدت هذه القوى أن المفتاح يرقد دائما فى أرض الزاوية تلك - مصر ، ومن هنا أصبحت قبلة الغزاة . ونظرا لأن وزن موضعها لم يعد يسعفها إزاء هذه القوى الأكبر جرما ، فقد وقعت مصر فريسة لها . بمعنى آخر، إن الانقلاب الذى حدث فى مصير مصر هو أن خطر موقعها زاد كثيرا عن قوة موضعها . لقد تخلف الموضع عن الموقع ولم يواكب تطوره ، ولم تعد إمكانيات الأول التقليدية ترقى إلى متطلبات الثانى الباهظة.

الأخطار الخارجية

تعدد الأخطار الخارجية

رأينا فى عصر الامبراطورية أن مواقع القوة العالمية القديمة كانت محددة بصرامة بين مثلث مصر - العراق - آسيا الصغرى . ولكن عصر المستعمرة بدأ حين أصبحت مراكز وزمام القوة فى الشرق الأوسط تقع خارجه . ومع هذا التطور تحدد التغيير الجذرى فى موقع مصر الاستراتيجى - كما فى موقع الشرق الأوسط كله - فى معادلة أساسية ، وهى أنه تحول من «قوة قطبية» أى قوة مركزية فى ذاتها تحصر بينها مناطق نفوذ وقوى تابعة ، إلى «قوة بينية» أى منطقة تابعة محصورة بين قوى قطبية جديدة . وفى هذا الموقف الجديد أصبحت بالضرورة «جبهة ارتطام أو تصادم» بين تلك القوى القطبية الجديدة.

وإذا كانت أهم القوى القطبية فى عصر الامبراطورية تتركز فى مصر والعراق الفيضيتين ، فانها فى عصر المستعمرة سوف تستقطب أساسا فى الجزيرة العربية

وتركيا الرعويتين شبه الصحراويتين . أى أن محور القوة داخل المنطقة انقلب من قاطع عرضى إلى قاطع طولى . وإذا كان الصراع بين الرمل والطين هو النغمة السائدة فى عصر الامبراطورية ، فإن الصراع بين البر والبحر هو الذى سوف يسود فى عصر المستعمرة . وهذا التطور والتوسع يعكس تزايد مجال الأخطار الخارجية على المنطقة.

ويبقى بعد هذا أن نميز بين ثلاث مراحل وتطورات هامة فى طبيعة ومصدر القوى الغازية . فإذا كنا من قبل قد وجدنا الصراع التاريخى يختزل نفسه فى معادلة الصراع بين الرمل والطين فى الدرجة الأولى ، أى بين قوى البر والبر أساسا ، فهاهنا تبرز إلى جانبها وعلى قدم المساواة ، بل وعلى التناوب ، معادلة الصراع بين البر والبحر . فالمرحلة الأولى - من الغرب - مرحلة استعمار بحرى استطالت إلى ١٠٠٠ سنة كاملة تتمثل فى الاستعمار الكلاسيكى اليونانى والرومانى والبيزنطى من القرن الـ٣ ق.م إلى القرن الـ٧ م . والمرحلة الإسلامية أو الوسيطة من العرب حتى الأتراك تعود فيها السيطرة لقوى البر من الشرق لأكثر من ١٠٠٠ سنة أخرى حتى القرن الـ١٩ . وفى المرحلة الثالثة والأخيرة يعود الاستعمار البحرى الغربى الحديث ممثلا فى الحملة الفرنسية ثم الاحتلال البريطانى.

تطور خطر البر والبحر

غير أن مصائر مصر ستختلف فى جوانب عن مصائر نظير قديم كالعراق . فالجانب البحرى فى مصر أوضح منه فى العراق وإن جمعت بينهما الطبيعة الأمفيبية برمائى بدرجة أو بأخرى . فبحكم موقعه قريبا من قلب العالم الآسيوى وبعيدا عن أوروبا البحرية ، كان العراق أكثر تعرضا من مصر لأخطار قوى البر ، بينما قل أن تمتد ذراع القوى البحرية إليه . أما مصر فان موقعها على ناصية القارتين بعد بها عن قلب آسيا وقواه البرية ، ونأى بها كذلك عن أعماق إفريقيا . قارن مثلا أطوال عمر الاستعمار الفارسى البرى (البارثى والساسانى) والاستعمار الكلاسيكى البحرى (الإغريقى والرومانى) فى كل من العراق ومصر : فالأول خضرم فى العراق قرونا مقابل عقود فى مصر ، بينما أزمن الثانى فى مصر طويلا حيث لم يقم فى العراق إلا عابرا . قارن أيضا ارتباط مصر دون العراق تقريبا بالصليبيات البحرية ، فى مقابل ارتباط العراق أكثر بالمغوليات البرية.

لذلك فكثيرا ما سنجد متتالية جيوبولتيكية تكاد تتكرر كالقانون ، وتتلخص فى أن موجات القوى الآسيوية التى تستهدف المنطقة ، غالبا ما تكتسح العراق ،

ولكنها لا تنتزع إلا نصف سوريا الشمالى ، بينما قل أن تتقدم إلى مصر . ولعل هذا أوضح ما يكون فى موجات المغوليات المتوالية . فهاهنا عمق استراتيچى واضح لمصر بالنسبة إلى أخطار قوى البر . ولكن هذا من الناحية الأخرى وفى الوقت نفسه جعلها هدفا فى متناول قوى البحر من الغرب . وجزء طويل من تاريخ مصر كمستعمرة يرتبط بالاستعمار البحرى ، لعله أطول من ارتباطاتها بالقوى البرية ، وهو أطول بالتأكيد من نظيره فى العراق مثلا . مصر إذن أكثر تعرضا بالطبع لأخطار البحر من العراق المهدد بريا أكثر . ولكن لما كانت أخطار البر هى السائدة والمباشرة فى العصور القديمة بينما لم تظهر أخطار البحر إلا متأخرة نسبيا ، فقد كان العراق معرضا أكثر فى الماضى ، ومصر فيما بعد.

وعلى الجملة ، فان الفروق بين مصر والعراق ، ليس فقط من حيث الأخطار الخارجية وموجات الجيوش واستراتيچية الحرب ، ولكن أيضا وكما يتفق من حيث طبيعة التركيب البشرى وموجات التعمير ودرجة التعقيد الجنسى ، يمكن أن تتلخص جميعا وتتجسد جيدا بالمقارنة الجغرافية مع غرب وشرق أوروبا على الترتيب ، لاسيما وأن مصدر موجات الأخطار والتعمير فى الحالين واحد هو قلب آسيا الرعوى الكبير.

فبحكم الموقع ، كان وضع مصر أشبه بوضع غرب أوروبا إلى حد ما ، موقع ومنطقة انتهاء ومحطة وصول نهائية ، أبعد ما تكون عن مصدر الغزو والهجرة ، ولذا أقل تعددا وتعقدا جنسيا وتعميريا وأكثر هضما وتشربا وتجانسا مثلما هى أقل تعرضا واهتزازا واضطرابا من الناحية الاستراتيچية والسياسية.

أما العراق ، إلى الشرق أكثر وقريبا من قلب آسيا ، فهو كشرق أوروبا محطة طريق وأرض عبور وهجرات وغزوات متعاقبة لا تنقطع ، وبالتالى فهو منطقة عدم نضج وتبلور أو هضم بشريا ، متعدد الموجات التعميرية ، ومن ثم معقد التركيب للغاية جنسيا ، شديد التعرض للغزوات العديدة المتواترة التى لم تفقد عنفوانها بعد، وأخيرا ، وفى النتيجة ، يسمه الاضطراب والقلقلة سياسيا وعسكريا (١).

اتساع محيط الخطر الخارجى

سيلاحظ أن مراكز القوى الأجنبية التى سيطرت على مصر بدأت قريبة منها ، ثم تباعدت عنها بالتدريج وباستمرار حتى وقتنا هذا . وقد ترتب على هذا أن مصر ستقع منذ الآن فى أيدى قوى لم تسبق أن وقعت – ولن يحدث أن تقع هى يوما –

(1) Cf Mitchell Historical Geog P. 78 - 9

فى يد مصر . أى أن علاقة التبعية ستكون منذ الآن من جانب واحد للأسف ، وليست متبادلة بين الجانبين كما كان الغالب فى الماضى.

ويمكن جغرافيا أن نتتبع حركة الاتساع والتباعد هذه بحيث تتنضد فى أنماط اقليمية وبيئات طبيعية متتالية سواء على البر أو عبر البحر على النحو التالى . فعلى البر نجد نطاقا من القوى الصحراوية على كل من ضلوع مصر الغربية والجنوبية (الليبيين والإثيوبيين) ثم الشرقية والشمالية (الجزيرة العربية) . يلى هذا من الناحيتين وعلى بعد متزايد نطاق من القوى الجبلية والهضبية ، فالى الغرب كان المغرب (الفاطمية) وإلى الشرق كان الفرس قديما (البارثية والساسانية) والأتراك حديثا (العثمانية).

أما على البحر ، فرغم الانقطاع التاريخى الواسع بين الاستعمار الكلاسيكى والاستعمار الحديث ، فإن الكل يرسم سواء من حيث الترتيب التاريخى أو الجغرافى محورا قاطعا يمتد من جنوب شرق أوروبا إلى شمالها الغربى : فإذا كان أول استعمار أوروبى أتى مصر من وراء البحر هو الاغريقى ، فقد انتقل مركزه بعد ذلك بانتظام نحو الشمال الغربى : إلى روما إلى فرنسا نابليون ، إلى بريطانيا القرن التاسع عشر . وإذا كان انتقال مركز الاستعمار الرومانى من روما إلى بيزنطة يمثل ارتدادة عكسية داخل هذا الاتجاه تاريخيا ، فإنها لا تكسر ذلك المحور القاطع بل تكمله جغرافيا . وبذلك أيضا تبدو آسيا الصغرى وكأنها حلقة الوصل المشتركة بين مجالى الاستعمار البرى شرقا والبحرى غربا . وبذلك أيضا سنلاحظ أن مصر تعرضت للاستعمار من أشباه الجزر الثلاث فى شرق البحر المتوسط وهى الأناضول واليونان وإيطاليا.

ومن الممكن بعد هذا أن نحدد المجال الاستعمارى الشامل الذى تعرضت مصر لأخطاره عبر تاريخها كله ، وذلك من مجموع توزيع تلك القوى الغازية القارية والبحرية . فنجد هذا المجال أشبه بنطاق قاطع يترامى من الشمال الغربى إلى الجنوب الشرقى ، ويمتد من الجزر البريطانية حتى هضبة إيران ومن جبال المغرب حتى الجزيرة العربية . والملاحظ أن هذه رقعة أرضية متصلة عموما تمتد ما بين المحيط الأطلسى غربا والهندى شرقا ، وتحدها السلسلة الألبية فى آسيا وأوروبا من الشمال والصحراء الكبرى من الجنوب ، ولا يستثنى داخلها أو يخرج منها إلا أيبريا أبعد وآخر أشباه جزر البحر المتوسط.

تعدد أغراض الاستعمار

جمعت مصر على مدى تاريخها ، سواء على التتابع أو التعاصر ، بين كل أنواع الاستعمار فى تصنيفاته المعروفة . فإذا كان الاستعمار الاستغلالى قاسما مشتركا

أعظم فى كل استعمار ، فقد عرفت أيضا الاستعمار الاستراتيچى بأهدافه العسكرية البحتة كما حدث مع الرومان قديما وبريطانيا حديثا ، كما تعرضت (بدرجة أقل كثيرا) لمشاريع الاستعمار الاستيطانى إما كتجربة واقعة وإن تكن محدودة أيام الاغريق وفى ظل الاستعمار وإما كأحلام كما عند نابليون.

أما لماذا هذا التعدد فى أغراض الاستعمار ، فلأن مصر من البلاد القليلة التى تجمع بين الموضع الأمثل والموقع الأمثل والمناخ الأمثل . فهى بامكانياتها الزراعية والانتاجية تغرى بالاستعمار الاستغلالى ، بينما تعد بموقعها قطب الجاذبية لكل مغامر استراتيچى ، فى حين أن مناخها المعتدل دون المدارى شبه المتوسطى لايعوق مشاريع الاستيطان إذا وضعت ، ولو أن كل هذه المشاريع بالذات قد فشلت وأجهضت لأن حيوية مصر البيولوچية والحضارية كانت كفيلة دائما إما بابتلاعها أو لفظها فى النهاية . وقد كان هذا التعدد فى أنواع الاستعمار من العوامل التى مكنته من البقاء طويلا وأغرته بالتشبث كثيرا ، وبنفس القدر ألقى من الأعباء على حركة التحرير والمقاومة والوطنية.

الأخطار المركبة

لم تكن مصر فريسة هينة فى أى الأحوال ولم تكن قط «القشة الهشة المكسورة» التى توهمها المتنبئ العبرى (١). فرغم أنها وقعت ضحية لكثير من القوى الأجنبية والغزاة ، فإنها بفضل قوتها الذاتية وضخامة حجمها لم تقع بسهولة ولا لأسباب بسيطة ، وإنما لعوامل مركبة غالبا ، شاذة غير عادية أحيانا . ولعل هذا ما يفسر كيف نجحت بعض القوى فى الاستيلاء عليها وهى أقل منها حجما ووزنا ، وهى متناقضة تبدو بغير ذلك غير مفهومة وغير منطقية إلى حد بعيد.

من هذه العوامل ، التى قد تعمل منفردة أو مجتمعة ، ثمة أولا عامل القوة المضافة أو المضاعفة، ونعنى به أن يأتينا الغزاة لا كقوة بسيطة فى ذاتها بل كقوة مركبة بما أضافت إلى نفسها قبلا من فتوح سابقة ضاعفت من وزنها وقدراتها ومواردها . فهذا لقاء ليس بين اقليمين بسيطين سياسيا ومتكافئين ، وإنما بين إقليم بسيط وإقليم مركب ، بين بلد وامبراطورية . تلك ظاهرة لا ترقى إلى الاسكندر فحسب (٢) ، بل تسبقه مع الآشوريين والفرس ، ولا تستثنى روما نفسها، وتصدق على العثمانية صدقها على الاستعمار الأوروبى الحديث ذاته . وباستثناء هذا الأخير ، كانت مصر عادة أكبر وأضخم وحدة فى تلك

---

(١) فير جريف ، ص ٣١ .

(2) Mackinder, Democratic ideals P. 72

الامبراطوريات الاستعمارية ، بل غالبا ما كانت تفوق المتروبول على حدة وتضارعها وتنافسها . والدرس الذى تعلمه هذه الحقيقة بوضوح هو أن مصر ينبغى ألا تقف وحدها فى وجه القوى المركبة المضاعفة.

وهناك عامل آخر وهو التفوق التكنولوچى . فقديما لم يتغلب الهكسوس إلا بالحصان والعربة ، بينما تغلب الأتراك فى العصور الوسطى لتخلف فروسية المماليك وقصورها أمام بارود البندقية ، فى حين عجز الأتراك والمماليك فيما بعد ببنادقهم أمام مدفعية نابليون . والواقع أن التخلف التكنولوچى يرقى عمليا فى بعض الحالات إلى أن الاستعمار سلم مصر لبعضه البعض حتى لكأنما هو تداعى أو توارث الاستعمار ، وذلك كما فعل المماليك للأتراك ، وربما كذلك الأتراك للانجليز، ومثلما فعل اليونان قديما للرومان . ومهما يكن ، فالدرس الواضح هو أن مصر ، أكثر من أى بلد آخر ربما ، لاتملك أن تتخلف عن العصر تكنولوچيا – أو تدفع الثمن باهظا.

دور الرعاة

حكم الرعاة

لقد ألفنا أن نردد عادة أو دائما كم أصيبت مصر عبر تاريخها بالاستعمار الأجنبى وكم طال هذا الاستعمار ، ولكننا غفلنا غالبا أو تقريبا عن دور الرعاة بالذات فى هذا التاريخ . فلعل أغرب حقيقة فى تاريخ مصر السياسى ، ولعلنا أيضا أقل ما نكون وعيا وإدراكا بها ، هى غلبة الرعاة وحكم الرعاة على الجزء الأكبر من تاريخنا الاستعمارى وبعض تاريخنا المستقل . فلا يكاد أحدنا يدرك أو يتصور – أليس صحيحا ؟ – أن الرعاة والبدو استأثروا وحدهم بالسيطرة والحكم فى مصر لنحو خمسى مجمل تاريخها العام من مينا إلى اليوم . ليس هذا فحسب، بل إنهم ليمثلون أطول أنواع ومراحل السيطرة والاستعمار فى كل تاريخنا ، حتى ليبلغ ضعف تاريخ الاستعمار البحرى على الأقل . وأخيرا ، وفضلا عن هذا ، فإن هناك نمطا أو إيقاعا تاريخيا لنمو وتطور هذا الاستعمار وذاك يختلف ويتغير بالتدريج ما بين العصور الفرعونية والعصور الإسلامية . وللتوضيح ، إليك هذا الجدول المقارن.

فأول حكم للرعاة فى مصر هو الهكسوس ، قرنا ونصف قرن ، يأتى فى قلب العصر الفرعونى، ولذا يبدو ظاهرة منفردة معزولة فيه إلى حد الشذوذ تقريبا . فقط بعد فاصل زمنى ألفى ، يعاود الرعاة الظهور ويعودون إلى الحكم والسيطرة ، ولكن هذه المرة فى سلسلة متصلة أو فى متتابعة متعاقبة تناوب فيها الليبيون ثم الإثيوبيون ثم الآشوريون وأخيرا الفرس السيطرة على مصر . والغريب أن الليبى كان أطول مراحل هذه السيطرة ، نحو قرنين ، على عكس الإثيوبى والآشورى ، فى

حكم الرعاة			الاستعمار البحرى		
القوة	التاريخ	المدة بالسنة	القوة	التاريخ	المدة بالسنة
الهكسوس	حول القرن ١٨ ق.م	١٥٠	–	–	–
الليبيون	الأسرة ٢٢–٢٥	٢٠٠	–	–	–
الإثيوبيون	الأسرة ٢٥	٨٠	–	–	–
الآشوريون	الأسرة ٢٥	١٠٠	–	–	–
الفرس	الأسرة ٢٧	١٥٠	–	–	–
–	–	–	الاغريق	٣٢٣ ق.م – ٣٠ ق.م	٢٩٣
–	–	–	روما	٣٠ ق.م – ٣٣١م	٣٦١
–	–	–	بيزنطة	٣٣١م – ٦٤٠ م	٣٠٩
العصر الإسلامى	٦٤١ – ١٩١٧	١٢٧٦	–	–	–
–	–	–	فرنسا	١٧٩٩ – ١٨٠١	٣
–	–	–	بريطانيا	١٨٨٢ – ١٩٥٦	٧٤

حين طالت إقامة الفرس إلى نحو إقامة الهكسوس قديما ، زهاء قرن ونصف قرن.

وعلى الجملة يبلغ مجموع هذه «البطارية» الاستعمارية حوالى ٥٠٠ سنة متصلة، تصل إلى ٦٥٠ سنة بإضافة الهكسوس . وبهذا يمثل حكم الرعاة خلال العصر الفرعونى البالغ طوله نحو ٣٠٠٠ سنة (من ٣٤٠٠ أو ٣٢٠٠ ق.م إلى ٣٢٣ ق.م) أكثر من خمسه ، معظمه يتركز فى نهايته بل ويحتكرها تماما.

ولكن هذا كان أيضا نهايته هو نفسه ولو إلى حين . فبعدها وضع الاستعمار البحرى قدمه فى حذائه لمدة ألف سنة متصلة تفصل بين الفرعونية والإسلامية وتمثل نحو خمس التاريخ المصرى كله . وبذلك أديل تماما من حكم الرعاة إلى حكم الملاحين أو من قوة البر إلى قوة البحر ، كما كان هذا التحول إيذانا بتحول مصر من التوجيه القارى الآسيوى – الإفريقى إلى التوجيه البحرى المتوسطى . ومرة أخرى تتابع الاستعمار الجديد «كبطارية» موصولة متكافئة الشحنات تقريبا تعاقبت فيها اليونان فروما فبيزنطه بنحو ± ٣ قرون لكل.

وقد كان هذا أطول مرحلة للإستعمار البحرى فى تاريخ مصر جميعا ، بل وربما الوحيدة الحقيقية عمليا . فرغم عودة هذا الاستعمار فى نهاية العصر الحديث مع

الحملة الفرنسية ثم الاحتلال البريطانى ، فإن مداه يقصر دون القرن بكثير ، بحيث لا يعدو نسبيا تذييلا أو ملحقا أخيرا للتاريخ الاستعمارى عموما . ولهذا أيضا فرغم ما يبدو من تعاقب السيطرة القارية والبحرية مرتين أو ثلاث مرات على التناوب فى تاريخنا بعامة ، فلعل الأصح أن نقول إن الأخيرة أتت كفاصل بينى ، قل «كانتر ميتزو أو كسندويتش» داخل الأولى.

مع الإسلام يتذبذب البندول مرتدا مرة أخرى إلى التوجيه الآسيوى القارى من ناحية ، وإلى حكم الرعاة معه من الناحية الأخرى . وهاهنا تجبهنا أغرب مرحلة على الإطلاق فى تاريخنا السياسى أو الإستعمارى جميعا . فلمدة ١٣٠٠ سنة متصلة ، أى طوال العصر الإسلامى برمته ، سيطر حكم الرعاة على مصر . ففضلا عن العرب أنفسهم ، لم تكن الأسرات الطولونية فالإخشيدية فالفاطمية فالأيوبية ثم المماليك فالأتراك من بعدهم إلا عناصر من الرعاة البدو أساسا أو على أكثر تقدير من الرعاة – الزراع تجاوزا . أى أن مصر ، سواء أكانت ولاية تابعة أو دولة مستقلة ذاتيا ، كانت طوال العصر الإسلامى تحت حكم الرعاة الرحل الغازين أو الوافدين . إن العصر الإسلامى هو عصر حكم الرعاة الأكبر بالضرورة والامتياز فى تاريخ مصر جميعا.

هذه المرحلة وحدها تعادل إذن ضعف حكم الرعاة القديم فى الفرعونية وزيادة ، كما تفوق وحدها مجموع مراحل الاستعمار البحرى قديمه وحديثه . كذلك فبينما سادت سيطرة قوى البحر فى الماضى القديم ثم تقلصت إلى حد التلاشى أو الضآلة عبر التاريخ ، فإن سيطرة قوى الرعاة زحفت على العكس صعدا عبر التاريخ من استثناء وحيد فى قلب الفرعونية إلى مرحلة مؤثرة فى نهايتها إلى القاعدة المطلقة فى العصر الإسلامى.

أما إذا أضفنا طول حكم الرعاة فى الفرعونية إلى طوله فى العصر الإسلامى ، فإن المحصلة هى نحو ١٩٥٠ سنة ، أى نحو ضعف طول الاستعمار البحرى من جهة ، أو من ثلث إلى خمسى مجموع تاريخ مصر العام من مينا إلى اليوم (٥٤٠٠ – ٥٢٠٠ سنة) . فكأن أطول سيطرة خارجية فى تاريخ مصر إنما تحققت للرعاة الرحل البدو وأشباه الرعاة الرحل البدو . حقيقة مذهلة كأنها الاكتشاف الجديد.

كيف حدث هذا ، ولماذا ؟ كيف أتيح «لتراب البشرية poussiere de l'humanite » المخلخل المشتت المشرد هذا ، كما يسميه برون ، أن يطغى على تلك «الإرسابة البشرية» الكثيفة السميكة المستقرة الوطيدة ؟ متناقضة جغرافية وتاريخية فذة ، لكنما تلك ببساطة هى قصة الرعى والرعاة عموما مع الزراع جميعا فى العالم القديم بعامة وحول آسيا بخاصة . فغزو الرعاة للبلاد الزراعية المستقرة وسيطرتهم عليها هو أحد أبرز الثوابت والمتكررات التاريخية على امتداد القوس

المحدق بقلب آسيا الميت ابتداء من الصين إلى الهند إلى العراق حتى الروسيا وشرق أوروبا . وهو يرتبط طبعاً بالفارق الاستراتيجى فى القوة والصراع بين حركية وفروسية الرعاة الدينامية الهجومية وبين استقرار الدول الزراعية التى كانت بالضرورة على الدفاع .

وفى حالتنا فلقد كانت الصحراء، ومعها الرعاة، «فى ظهر» مصر دائما، ومن الظهر قفزوا إلى الكتفين ثم استقروا على الرأس . وهذا إنما يشير إلى خطورة الصراع بين الرمل والطين ومدى إمكانية طغيان الأول، وإن كنا أميل عادة إلى الاستخفاف بقدراته وإمكانياته، على الأخير الذى نبالغ عادة فى الاطمئنان إلى قوته ومنعته . وفى كل الأحوال، فكما أن الصحراء بعد أساسى فى كيان مصر الطبيعى، فإن الرعاة بعد جوهرى فى تاريخ مصر السياسى، ودورهم فيه أخطر مما نظن أو نتوقع تقليديا مثلما هو أكبر يقينا مما يتناسب وحجمهم الطبيعى .

ميكانيزم قيام وسقوط الدولة

حين نستعرض تاريخ مصر الچيوبوليتكى والچيوستراتيچى بعد الفراعنة، بل منذ الأسرات الأخيرة من الفراعنة، نجد الصورة العامة تتلخص فى دورة محددة تتكرر بانتظام: دولة أو أسرة حاكمة من الغزاة تقوم ثم تسقط بعد حين طال أو قصر، لتقوم على أنقاضها دولة أو أسرة جديدة من غزاة جدد تلقى بدورها المصير نفسه . والملاحظ كما رأينا توا أن كثيرا من هذه الأسرات، إن لم يكن معظمها، هى من الرعاة الغزاة تؤسس دولا زراعية فى بيئة هى جغرافيا كالواحة فى الصحراء ، وذلك كجزء من الصراع التقليدى بين الرمل والطين. وهذا وذاك يشير على الفور إلى نظرية ابن خلدون الشهيرة فى العمران والعصبية ودورهما فى قيام وسقوط الدول .

فابن خلدون شخص وفسر التاريخ العمرانى والسياسى لمناطق واسعة من عالم الصحراء والمزورع فى شمال افريقيا وغرب آسيا بفكرة العصبية والبداوة أو عصبية البدو والبادية . فبفضل حياة البداوة الجافة القاسية وخشونتها وصعوبتها، يملك البدو الرحل من الرعاة عصبية حادة متماسكة نادرة التلاحم، تمنحهم قوة وحيوية فى الانقضاض على الدول الزراعية الحضارية المستقرة المجاورة، تضمن لهم الغلبة والاستيلاء عليها، فيؤول إليهم الحكم والملك ، وتقوم لهم دولة بالقوة وبحد السيف .

غير أن هذه الأسرة القبلية الحاكمة، التى تعتمد فى سلطانها أساسا على عصبية قبيلتها أو قبائلها الأقارب، لا تلبث أن تتسرب إليها أمراض الحضارة

والاستقرار من الدعة والليونة والترف والرفاهية، فيدب إليها الضعف والوهن بالتدريج، إلى أن تفقد عصبيتها فى النهاية وتتحول إلى سلسلة من الملوك أو الحكام الضعفاء، لا تلبث أن تقع فريسة ناضجة سهلة لأسرة جديدة غازية من الرعاة لا تزال فيها عصبية البداوة البكر وقوة شكيمة الحياة الرعوية وغلظتها الخشنة ولكن الصحية. وهنا تقوم دولة جديدة من الغزاة الرعويين على أنقاض سابقتها التى بدأت رعوية بدوية وانتهت زراعية مستقرة، لتلقى بدورها نفس الدورة والمصير. وهكذا إلى ما لا نهاية .

والنظرة التحليلية المتعمقة تكشف بسهولة أن نظرية ابن خلدون تكاد بحذافيرها تنطبق على مصر، بحيث تقدم مفتاحا أساسيا لميكانيزم قيام وسقوط الدول والأسرات بها طوال تاريخها كمستعمرة . فتعاقب وتتابع الأسرات الحاكمة وتوالى دولها العديدة من عرب الفتح أولا إلى طولونية إلى إخشيدية إلى فاطمية فأيوبية بعد ذلك، ثم إلى مملوكية برجية فبحرية ثم أخيرا إلى تركية عثمانية بل حتى ألبانية محمد على، كل هذا إنما هو ببساطة حلول أسرة رعوية حاكمة جديدة غازية أو نازحة محل أخرى سابقة تدهورت وتحللت بعد أن استقرت وتحولت عن البداوة والعسكرية إلى الزراعة والحضارة والرفاهية وتحولت معها إلى الخمول والعقم والعجز . حتى فى العصر الفرعونى المتأخر يصدق القانون نفسه . فالليبيون ثم النوبيون فالآشوريون والفرس على الترتيب، ومن قبل الهكسوس، ما هم إلا رعاة أغاروا واستقروا وحكموا ثم ضعفوا وسقطوا .

ولعل من أبرز المؤشرات الدالة على هذا العقم والعجز الذى تنتهى إليه كل أسرة وافدة ما وصلت إليه الفاطمية، بربر وعرب المغرب الجبلى الرعوى، التى دخلت مصر ووضعت يدها عليها بثقة واعتداد نادرين كأنما هى إرثها الطبيعى، والتى أقامت بها صرحا باذخا وادعاءات أعرض . ففى نهايتها بلغت الفاطمية من الاتضاع المؤسف المخجل والانهيار التام والعجز المطلق عن تصريف الأمور ومواجهة الأزمات ما حتم استدعاء أجنبى وافد - بدر الجمالى - من أرمينيا الرعوية الجبلية لإنقاذ الموقف . وبالمثل وضع «صلاح الدين الأيوبى» من كردستان المماثلة نهاية للفاطمية، إلى أن وضع المماليك المجلوبين من جبال القوقاز نهاية للأيوبية بدورها .

كذلك فلقد رأينا كيف تدهور المماليك كعصبية ورجال حرب فعزفوا عن القتال وحمل السلاح وانزلقوا إلى حياة التجارة والأسواق والدعة والترف بل وانحط بعضهم إلى الاستجداء .. إلخ . لقد فقدوا بالتدريج هم الآخرون عصبيتهم

وشكيمتهم ودورهم كمحاربين أشداء . فكان الفشل والإحباط والفوضى الشاملة التى آلت إليها المملوكية هى التى مهدت الطريق للغزاة الجدد من رعاة الأناضول العثمانيين الذين مازالوا على غلظتهم البكر وشراستهم البربرية .

ولقد كان ما أصاب مصر من تدهور مخيف، كجزء مما أصاب الدولة العثمانية فى أخرياتها، هو بدوره الذى مكن لمحمد على أن يرثها من باطنها بعصبية جديدة هى قبيلته التى لم يلبث أن استقدمها من موطنه فى هضاب وجبال ألبانيا ومقدونيا الرعوية . (هل نضيف فى النهاية أن التخبط والعجز الفاضح فى مصر ما قبل الثورة يحقق النظرية والدورة حتى آخر لحظة فى تاريخ مصر الحديثة ، بحيث كان هو الذى وضع نهاية ليس فقط لدورة الأسرة الحاكمة ولكن لدورة عصر المستعمرة برمته وبدأ الحكم الوطنى لأول مرة منذ ٢٠٠٠ سنة ؟) .

الفصل الرابع والعشرون

الاستعمار الأوروبى الحديث

الصراع الاستعمارى

منذ طرد الرومان ، ومع فشل الحملات الصليبية البحرية ، وإلى أن ظهر الاستعمار الأوروبى الحديث ، لم تخضع مصر لقوة بحرية أجنبية أو تتعرض لأخطارها جديا . ولكن مع ظهور الامبراطوريات البحرية الماموث بمصالحها الكوكبية واستعمارها العالمى ، لم يكن مفر من أن تصبح مصر قطب الجاذبية فى الاستراتيچية البحرية ، ولن تلبث أن تكون أرض معركة فى كل صراع عالمى . لقد كانت قوى الاستعمار ترى فى مصر منطقة أهم من أن تترك لنفسها ، وأهم بالتأكيد من أن تترك لغيرها . حتى قبل القناة - قناة السويس - ذلك . بل حتى قبل الحملة الفرنسية . فنحن غالبا ما نغفل عن أن الفيلسوف ليبنتز ، منذ أكثر من قرن قبل نابليون وبالتحديد فى ١٦٧٢ ، كان يقترح على لويس الرابع عشر أن يضرب الهولنديين الذين رادوا البحار ما بين أوروبا والهند فى ذلك الوقت "rouliers des mers, wagoners of the sae" وذلك باحتلال مصر (١). بل أكثر من ذلك نغفل عن أن لويس الـ١٤ عرض على تركيا مشروع شق قناة مباشرة بين البحرين عدة مرات دون جدوى ، وأن فرنسا ما برحت طوال القرن الـ١٨ تدرس سرا إمكانية الاستيلاء على مصر لكى تكون مستعمرة فرنسية . وبالمثل ومن قبل فكرت وتطلعت النمسا .

الحملة الفرنسية

ولكن نابليون هو أول من وضع هذه الصيغة موضع التنفيذ ، وكانت الحملة الفرنسية أولى محاولات القوى البحرية للسيطرة على أرض الزاوية ، التى اعتبرها نابليون أهم موقع استراتيچى فى العالم أجمع حتى قيل من بعده : «قل لى من يسيطر على مصر ، أقل لك من يسيطر على العالم» . ومهما يكن من أمر ، فقد حددت مصر موقع واحدة من كبريات مواقع الصراع البحرى الفاصلة - أبو قير . وبديهى أن اللقاء بين فرنسا نابليون ومصر المماليك كان أول لقاء منذ الصليبيات

(1) J. Beaujeu - Garnier, Econ du Moyen - Orient, P.50

بين حضارتين لا ندية بينهما الآن قط . وعدا هذا التخلف الحضارى العام ، كان التخلف التكنولوچى يعنى مباشرة أنه مواجهة بين المدفعية الحديثة وبنادق الفرسان، لعلها الأخيرة من نوعها فى التاريخ بين فروسية العصور الوسطى و «قنبر» العصور الحديثة . فكانت النتيجة محتومة ، وكررت التركية - المملوكية بذلك قصة المجابهة بينهم هم أنفسهم من قبل منذ ثلاثة قرون.

وقد كانت خطة نابليون العظمى أن تصبح مصر «لؤلؤة الامبراطورية الفرنسية» ، بمثل ما كانت الهند «لؤلؤة الامبراطورية البريطانية» . ويبدو أن نابليون - الذى كان يحاول أن يكرر الاسكندر - كان يستهدف فى النهاية نوعا أو آخر من الاستعمار الاستيطانى على نحو ما فعل الاغريق فى مصر من قبل قديما أو شبه ما فعله الفرنسيون فى الجزائر من بعد . فقد كتب كبير علماء الحملة مونج يقول «لو أن ٢٠ ألف أسرة فرنسية استوطنت هذه البلاد ، ليعمل أفرادها بالمشروعات التجارية والمؤسسات الصناعية....إلخ ، لأصبح هذا البلد أجمل مستعمراتنا وألمعها وأفضلها موقعا» . ومن قبل عد البارون دى توت مصر مستعمرة مثالية لخصوبة أرضها وصلاح مناخها لإقامة المستعمرين الفرنسيين.

ومن بعد كشف نابليون بنفسه أحلامه فى اعتراف صريح فى مذكراته فى المنفى Memorial St. Helene ، إذ كتب يقول : «تأمل ما تصبح عليه حال هذه البلاد الجميلة بعد خمسين سنة من الرخاء والحكم الصالح . إن المخيلة لترتاح إلى صورة جذابة : ألف هويس تتحكم فى طول البلاد وعرضها ، لتوزع ماء الفيضان وثمانية أو عشرة ملايين قامة مكعبة من ماء النيل ، تضيع كل عام فى البحر ، يمكن أن توزع على كل منخفضات الصحراء وفى بحيرة موريس حتى تبلغ الواحات وأبعد منها إلى الغرب . أما إلى الشرق فتبلغ البحيرات المرة ، وكافة منخفضات برزخ السويس ، وفوق امتداد الصحراء بين البحر الأحمر والنيل . وعدد كبير من الطلمبات البخارية أو طواحين الهواء ترفع المياه إلى خزانات عالية ينحدر منها الماء لرش الأرض وريها» .

ثم يسترسل نابليون فيمضى إلى هدفه الأبعد قائلا : «وتأمل هجرات إلى مصر ، غفيرة الأعداد ، من أعماق إفريقيا ومن بلاد العرب والشام واليونان وفرنسا وبولندا وإيطاليا وألمانيا ، تضاعف عدد سكانها أربع مرات».

وإذا كانت الحملة قد فشلت لعوامل ليس أقلها المقاومة الوطنية الصامدة المثلة فى ثورات القاهرة ، فقد لفتت الأنظار بصورة درامية إلى موقع مصر

الحاكم بعامة ، وكشفت للغريمة البحرية بريطانيا بخاصة أن مصر هى «عنق الهند» الذى يمكن أن تخنق منه الامبراطورية (١). حتى إذا كانت قناة السويس أصبح عنق الهند فى نظرها هو «شريان الامبراطورية وخط الحياة» فيها . ومن هذا وذاك تحددت استراتيچية الاستعمار البريطانى فى مصر : تحطيم قوتها البشرية والعسكرية أولا ، ثم الاستيلاء عليها ثانيا . ومن المنطلق الأول ، كانت خططها كما رأينا لتحطيم امبراطورية مصر محمد على (حملة فريزر) وتدمير قوتها البحرية الصاعدة (معركة نفارينو) وإخضاعها للاستعمار التركى ولاية أو إيالة متقوقعة (معاهدة لندن) . ومن المنطلق الثانى ، ناورت لتشارك فى شركة قناة السويس بعد أن حاربتها طويلا ، وجاءتها صفقة أسهم القناة لتكون - بتشبيه الكاتب الانجليزى هـ. ا. ل. فيشر - كمن تعثر صدفة فى ثروة ضخمة ظل غيره يكدح فيها (فرنسا) فالتقطها هو ببساطة (بريطانيا)(٢). ثم تقدمت منها وبعدها لتضع يدها على مصر ذاتها.

بين الحملة والاحتلال
مقارنة استراتيچية

وإذا كان لابد هنا من مقارنة چيوستراتيچية بين الحملة الفرنسية والاحتلال البريطانى ، فإن علينا أولا أن نلاحظ الفارق الجذرى بل المفارقة الساخرة فى وضعيات الصراع فى الحالين . فرغم أن كليهما غزو استعمارى سافر ومبيت من جانب أكبر قوة أوروبية بحرية حديثة فى عصرها ، ورغم أن المواجهة كانت أبعد شئ عن الندية والتكافؤ فى الحالين ، فقد كان الفارق الحضارى والعسكرى فى حالة الحملة أكبر منه بكثير فى حالة الاحتلال.

حقا لم تأت فرنسا الحملة فى نهاية القرن الـ١٨ إلا عشية أو قبيل الانقلاب الصناعى ، كما كانت قد فقدت امبراطوريتها الاستعمارية الأولى قبل الثورة ، بينما أتت بريطانيا فى ثمانينيات القرن الـ١٩ فى أوج الانقلاب الصناعى الذى صنعته وقادته ، وذلك أيضا على قمة موجة أكبر امبراطورية استعمارية حديثة عرفها العالم حتى ذلك الوقت . ومع ذلك فلقد كانت مصر فى الحالة الأولى ماتزال فى أعماق عصورها الوسطى وعصر الفرسان ، بينما كانت فى الثانية قد تحولت إلى

---

(1) H.J. Mackinder, Democratic Ideals & reality, Pelican, 1944, P. ..103.
(2) W.B. Fisher, P. 147-8.

دولة عصرية متطورة نسبيا ذات حضارة وجيوش على الطراز الأوروبى الحديث . ومع ذلك فقد جاءت الحملة لتذهب ، بينما جاء الاحتلال ليبقى.

التفسير الوحيد ، رغم استبسال المقاومة الشعبية فى الحالين على حد سواء ، هو خيانة النظام الحاكم فى الحالة الأخيرة ، ذلك الذى استدعى الاحتلال الأجنبى لحمايته من الثورة العرابية الشعبية. ولولا ذلك لكان مصير الاحتلال البريطانى على الأرجح كمصير الحملة الفرنسية ولما عمر أطول مما عمرت.

أما عن استراتيجية المعركة ، فلنلاحظ أولا أنه بينما أتت الحملة من الغرب ، جاء الاحتلال من الشرق . فقد اندفعت الحملة الفرنسية من الاسكندرية عن طريق فرع رشيد حيث قوبلت بمقاومة نظامية وشعبية عنيدة فى سلسلة من المواقع المتعاقبة وإن كانت قد تخطتها بانتظام : الاسكندرية، صحراء البحيرة ، دمنهور ، الرحمانية وشبراخيت ، ثم أخيرا إمبابة حيث كانت الموقعة الفاصلة.

أما بريطانيا ، التى كانت من قبل قد تلقت درسا من المقاومة الشعبية فى بداية القرن فى حملة فريزر حيث هزمت حتى انسحبت فى رشيد ، فقد نزلت أولا فى الاسكندرية ، لكنها تلقت الدرس ثانية فى كفر الدوار حيث عجزت عن التقدم أمام دفاع القوات العرابية . هنالك استدار الاحتلال إلى بورسعيد والقناة ليطعن مصر من الخلف عن طريق وادى الطميلات ، بعيدا بقدر الامكان عن كتلة كثافة السكان الرئيسية وعن أكثف إمكانيات المقاومة الشعبية.

ولو قد ردمت العرابية القناة كما اقترح عليها وقتئذ ، لسدت الطريق على الأسطول البريطانى ولربما تغير مصير الغزو والمعركة ومصر جميعا ، ولكن فرنسا، كما خذلت مصر محمد على سنة ١٨٤٠ ، خدعت العرابية بحياد القناة الدولى المزعوم الذى أكده لها ديلسبس . وبين الخيانة من الداخل ومن الخارج ، فى السياسة وفى الميدان ، وفى صفوف القوات كما فى النظام الحاكم ، جاء الانكسار الأخير فى التل الكبير . لقد بدأ الاستعمار الحديث.

بين الاستعمار الجماعى والثنائى

عند هذه النقطة ينبغى أن نلاحظ أن الاحتلال البريطانى إنما وضع نهاية (أو جاء قمة) لمرحلة متميعة وعاجزة بدأت بعد إنهيار محمد على واختلطت فيها طلائع تدفق استعمار استيطانى أوروبى على مصر كادت تصل إلى نوع من «الاستعمار الجماعى» الأوروبى مع صراع استعمارى سياسى ثنائى بين فرنسا وبريطانيا كاد يقترب من «حكم ثنائى» خفى إلى أن إختزلته بريطانيا بالاستعمار المسلح . ذلك أن

مصر منذ ما بعد محمد على بالتحديد أو حوالى منتصف القرن بالتقريب ، لم تلبث أن تحولت إلى ميدان للصراع الامبريالى السافر والباطش بين فرنسا وبريطانيا ، بحيث قد يمكن وصف هذا التدافع «بالتكالب على مصر Scramble for Egypt »، كما يمكن اعتباره الطليعة المتقدمة وإشارة البدء للموجة الأكبر فيما بعد وهى «التكالب على إفريقيا Scramble for Africa».

وقد اشتد التوغل الأوروبى بعد ذلك فى حياة مصر السياسية والإقتصادية والمالية ، فكان فى هذا بداية فقدان مصر لاستقلالها الحقيقى . وبسبب ، أو بذريعة، ديون إسماعيل خاصة ، تحول التغلغل المالى بالذات إلى نوع من «الاستعمار المالى» ، الذى لم يلبث أن تحول إلى ذلك الغطاء المكشوف من الوصاية المزدوجة أو الحكم الثنائى بين فرنسا وبريطانيا (١). وقد تأكد هذا الوضع مرة ثانية بعد أن اكتسبت الأخيرة لنفسها موطئ قدم وثيق فى شركة القناة.

غير أن هذا الحكم الثنائى كان فى الوقت نفسه قمة الصراع الاستعمارى الثنائى ، إلى أن حسمته بريطانيا بالقوة المسلحة . وبهذا حسم الصراع الامبريالى الطويل الذى بدأ منذ نهاية القرن الـ١٨ واليد العليا لفرنسا (الحملة) وانتهى فى أواخر القرن الـ١٩ لصالح بريطانيا (الاحتلال) . غير أن المنافسة الفرنسية لم تنته عند هذا الحد . فبفضل وجودها أو نفوذها البشرى والثقافى والمادى الأكبر والأقدم ظلت فرنسا تناوئ الاستعمار البريطانى فى مصر ، إلى أن عقدت الصفقة الاستعمارية النهائية والشاملة فى «الوفاق الودى Entente Cordiale» حوالى دورة القرن ، تلك التى بمقتضاها أطلقت يد بريطانيا فى مصر فى مقابل إطلاق يد فرنسا فى مراكش.

أما داخل مصر ، فإن الوضع كله أثناء تلك المرحلة كان أقرب إلى سياسة المضاربة التقليدية المعهودة التى حاولت بواسطتها أن تحافظ على استقلالها بمضاربة الدول الأوروبية ببعضها البعض ، أساسا فرنسا وبريطانيا – نفس وضع تركيا نفسها فى مرحلة «المسألة الشرقية» . وحتى بعد الاحتلال البريطانى ، ظلت مصر على نفس السياسة أملا فى استعادة استقلالها ، إلى أن كانت صفقة الوفاق. وفى هذا كله كانت القناة فى مصر هى محور الصراع والتوازن ، مثلما كانت البواغيز فى تركيا إلى أن تحولت مع الاحتلال من بوابة ذهبية تجاريا إلى بوابة دموية استراتيجيا ، إذ أن القناة كما لا يخفى كانت مدخل الاحتلال جغرافيا وعسكريا مثلما كانت تاريخيا وسياسيا.

---

(1) Lorin, P. 182.

الاستعمار البريطانى

وما أن استقرت بريطانيا فى مصر حتى تحولت هذه إلى أكبر قاعدة حربية لها عبر البحار وثانية أكبر وحدات الامبراطورية بعد الهند . وخلال الحربين العالميتين تحولت مصر إلى أرض معركة رئيسية بل ونقطة تحول حاسمة فى مصيرهما ابتداء من سيناء والحملة التركية إلى العلمين وغزو المحور . وفى هذا كله لم تكن مصر مجرد قاعدة أرضية استراتيجية عظمى ، وإنما قاعدة بشرية كبرى كذلك . فالحقيقة أن بريطانيا استغلت كثافة السكان فى مصر كمصدر للقوة البشرية أثناء الحرب كما فى وقت السلم ، على غرار ما كانت تفعل فرنسا فى الجزائر كبديل عن نقص القوة البشرية بالمترويول.

استغلال القاعدة البشرية

وأبسط ، كما هو أبشع ، نموذج لذلك قوة العمل («أنفار السلطة») التى انتزعتها بريطانيا قسرا من بين الفلاحين وأبناء مصر وحشدتها كالقطيع أثناء الحرب الأولى وسخرتها فى آلة الحرب وجهاز الاحتلال تحت ظروف أسوأ من عصر السخرة والكرباج ، داخل القطر وخارجه ، فى سيناء وفلسطين والعراق وجزيرة مودروس ببحر إيجه بل وحتى فرنسا . وتختلف المصادر فى تقدير حجم هذه القوة، فهى فى تقدير نحو ١٢٥ ألفا ، خدم ٢٣ ألفا منها فى فرنسا (١) . وفى تقدير آخر أن الجهاز الأساسى للسلطة Egytian Labour Corps ، شحن فى ١٥ – ١٩١٦ نحو ٨٥٠٠ رجل إلى العراق ، ١٠,٥٠٠ إلى فرنسا . وإبتداء من ١٩١٧ ارتفع طلب السلطة إلى ١٧,٠٠٠ رجل كل شهر ، ثم إلى ٢٦,٠٠٠ فى ١٩١٨ . وفى نهاية الحرب كان هناك ١٣٥ ألفا من المصريين يعملون فى سوريا .

بالإضافة إلى هذا فإن الجهاز الثانوى ، Camel Transport Corps ، جند ١٧٠ ألف رجل(٢). بل لقد وصل إلجود بتقديره لمجموع القوة العاملة المهاجرة حتى نهاية الحرب إلى رقم لا يكاد يصدق وهو ١,١٧٠,٠٠٠ شخص ، لم يتم التأكد من عودة بعضهم إلى الوطن . وعلى أية حال ، فقد كانت الخسائر فى الأرواح فادحة،

(1) Issawi, Egypt, P 38.

(2) P.C. Elgood, Egypt & the army, London, 1924, P. 243-5 316- 22, E.W. Polson Newman, Great Britain & Egypt, Lond., 1928, P. 211-4.

بالآلاف وربما بعشرات الآلاف ، حتى لقد انعكس هذا فى معدل الوفيات العام فى مصر ككل ، حيث ارتفع متوسط الوفيات من ٣٠٠ ألف سنويا قبل ١٩١٤ إلى ٥١٠ آلاف فى ١٩١٨ (١).

فى الحرب الثانية أيضا كانت مصر الصناعة (« الأورنصOrdnance») والانتاج والزراعة قاعدة أساسية فى تموين وإشاعة قوات الحلفاء بملايينها ، من كل أرجاء الامبراطورية والدنيا . وفى كلتا الحربين كانت السلطة الاستعمارية تخضع كل موارد البلد لأغراض التموين العسكرى والجيوش...إلخ.

قاعدة التوسع الاستعمارى

من مصر أيضا لم تشدد بريطانيا قبضتها على الهند والشرق الأقصى فقط ، وإنما كذلك اتخذت منها قاعدة للمزيد من التوسع الاستعمارى الدائرى فى الشرق الأوسط . فكما اتخذت فرنسا من الجزائر قاعدة ارتكاز دوارة Tourne -Table للتوسع الاستعمارى شرقا فى تونس وغربا فى مراكش ، اتخذت بريطانيا من مصر قاعدة مماثلة «كالصينية» زحفت منها جنوبا إلى السودان ثم شمالا إلى فلسطين والأردن ثم استدارت منها فيما بعد غربا إلى ليبيا (٢).

فبدعوى استرجاع السودان من تمرد المهدية ، وتحت قناع الحكم الثنائى المصرى - الإنجليزى الذى كان فى حقيقته استعمارا بريطانيا مزدوجا لكلا مصر والسودان والذى وصف بحق بأنه على أساس «خمسين - خمسين : خمسين حصانا وخمسين أرنبا» (!) ، تمدد الاستعمار البريطانى من مصر إلى السودان ليسيطر بذلك على معظم حوض النيل من منبعه إلى المصب ومن البحر الأحمر حتى المتوسط ، وليتصل الوجود البريطانى فى شمال شرق القارة بوجوده فى وسط وجنوب القارة ممتدا بلا انقطاع من القاهرة إلى الكاب (٣).

أما التوسع فى فلسطين والأردن فقد جاء دوره فى الحرب الأولى ضد تركيا وبعد الحملة التركية على سيناء والقناة . وكما كان فى هذا التوسع بذور نكبة فلسطين وبداية الكيان الإسرائيلى ، فإنه حقق للاستعمار البريطانى طريقا بريا واتصالا جغرافيا مستمرا ما بين مصر والعراق أو المتوسط والخليج . وبالمثل فى الحرب الثانية ، بعد صراع المد والجزر الرهيب بين الحلفاء والمحور ، فيما بين

---

(1) Ch. Issawi, Egypt at mid-century, P. 41.

(١) حمدان، الاستعمار والتحرير فى العالم العربى، ص ٢٩.

(٣) السابق، ص ٤١.

مصر والمغرب ، توسع النفوذ البريطانى غربا إلى ليبيا حيث ورث الاستعمار الإيطالى الذى كانت أطماعه فى مصر نفسها قد أصبحت علنية سافرة ، والذى كان يهدف إلى أن يتخذ منها قاعدة ارتكاز لامبراطورية نيلية تضم السودان وتصل بذلك بين رقعة الاستعمار الإيطالى الليبية فى شمال إفريقيا وبين رقعته الحبشية والصومالية فى شرق إفريقيا.

وإلى هذا المدى ، نستطيع أن نلاحظ تشابها إن لم يكن تناظرا دالا مثلما هو مثير فى استراتيجية الصراع الاستعمارى حول كل من مصر وتونس ، وإن كان الصراع الأول بين بريطانيا وفرنسا والثانى بين فرنسا وإيطاليا ، بينما تدخل إيطاليا بطريقة ما حلقة وصل جغرافيا واستراتيجيا فى الحالين . فرغم أن الأطماع الفرنسية فى مصر أسبق (نابليون) ، والنفوذ والوجود والجالية الفرنسية أسبق وأقوى بكثير (إسماعيل) ، نجحت بريطانيا بعد مرحلة صراع أو تعايش ثنائى فى أن تزيح فرنسا من مصر وتنفرد بها بقوة العمل المسلح.

بالمثل فى تونس : كانت الأطماع الإيطالية أقدم ، والجالية الإيطالية أقوى وأكبر بكثير ، ولكن فرنسا نجحت مع ذلك فى أن تنتزع تونس لنفسها بفضل القوة العسكرية . وكما ظلت فرنسا بعد ذلك تناوئ بريطانيا فى مصر إلى أن تمت صفقة التسوية فى الوفاق الودى ، فكذلك ظلت إيطاليا شوكة فى جنب الوجود الفرنسى فى تونس إلى أن تمت التسوية فى اتفاق موسولينى - لافال فى الثلاثينيات حيث انتزعت إيطاليا لجاليتها امتيازات خاصة.

غير أن إيطاليا عادت بعد ذلك أيام الفاشستية لتتطلع من قاعدتها الاستعمارية البينية فى ليبيا إلى السيطرة على كل من مصر شرقا وتونس غربا على السواء وانتزاعهما من كل من بريطانيا وفرنسا على الترتيب . فمقابل ادعاءاتها وأطماعها غير المكتومة فى مصر ، كانت هناك صيحة «تونس لنا Tunisia Nostra» على الجانب الآخر . ورغم أنها شاركت بالفعل أثناء الحرب الثانية فى غزو كلا القطرين ، فإنها فشلت فشلا ذريعا ومخجلا فى الحالين ، قبل أن تتم تصفية الاستعمار جميعا من المنطقة برمتها (١).

على أن المهم بالنسبة لمصر أننا من هذا كله نفهم لماذا تشبث الاستعمار البريطانى مستميتا بالبقاء ، وكيف أزمن أكثر من ٧٠ سنة فى مصر ، وهى التى

(١) جمال حمدان ، الجمهورية العربية الليبية ، ص ٤٤ - ٤٦.

وقفت طوال الجزء الأكبر من القرن الـ١٩ ندا للقوى الكبرى ، وكانت الدولة الوحيدة فى إفريقيا التى فرضت عليها معاملتها «كقوة» بالمعنى الأوروبى رغم تبعيتها الشكلية لتركيا ، بل وكانت أحيانا طرفا موجبا فى لعبة السياسة الدولية شأنها شأن تركيا (١). ومن هذا كله أيضا نفهم كيف وصل التكالب ببريطانيا إلى حد التفكير الجدى فى تحويل مصر إلى «مستعمرة» تابعة للتاج كالهند (كذا!) كما كشفت الوثائق أخيرا ، ولو أن مشروعا كهذا كان محتوم الفشل فى ظل القوة الحضارية والعراقة التاريخية والحيوية السكانية لمصر . ومن هذا كله ، أخيرا ، نفهم ضراوة المقاومة الوطنية التى بدأت من ثورات التحرير الشعبية الكبرى فى الوادى (١٨٨٢ ، ١٩١٩) وانتهت بحروب التحرير الميدانية الحقيقية فى القنال (١٩٥١ ، ١٩٥٦) حيث قذفت بالاستعمار فى البحر إلى الأبد.

دورة رائدة

وفى هذا المقام ، تفرض نفسها ملاحظة ختامية توحى بقدر ما تلخص . لقد كان التدافع على مصر هو بداية التدافع على إفريقيا ، مؤشرا إليه ومؤذنا به . فإذا كان الاحتلال البريطانى لمصر ١٨٨٢ قد تعاصر مع الحرب السبعينية ومؤتمر برلين الذى قسمت فيه إفريقيا بين القوى ، فإن الصراع على مصر يرقى إلى أيام الحملة ومؤتمر ڤيينا . كذلك فلأن الاستعمار الاستغلالى - الاستيطانى فى مصر سبق الاستعمار الاستراتيجى - السياسى ، على العكس مما حدث فى معظم إفريقيا المدارية حيث بدأ الاستعمار «بوضع اليد» أولا ثم «وضع القدم» بعد ذلك ، فقد كانت جالية الاستعمار الأوروبية فى مصر من أولى الجاليات فى إفريقيا باستثناءات معنية فى الجزائر والمستعمرات البرتغالية وجنوب إفريقيا.

هذا من ناحية . من الناحية الأخرى ، ولكن فى الاتجاه العكسى ، كانت مصر أولى دول إفريقيا تصفية للاستعمار وبداية الخروج الأبيض ، أى كانت النموذج المبكر بل المحرك الحقيقى لتصفية الاستعمار والامبراطورية فى كل إفريقيا والعالم الثالث . وبهذا وذاك ، سواء بداية ونهاية ، فى التدافع أو فى التصفية ، كانت مصر بمثابة دورة رائدة كما هى مضغوطة مختزلة لتاريخ الاستعمار الأوروبى فى القارة.

غير أن مصر ، ككل الرواد ، دفعت الثمن باهظا مرتين . أول مرة حين فقدت استقلالها أيام إسماعيل وبعده بسبب الديون كما تذرع الاستعمار . وسواء صحت

---

(1) Whittlesey, P. 372,

اوليفر وفيج ، ص ١٥٩ - ١٦١ .

هذه الذريعة أو كانت مجرد غطاء للأطماع الامبريالية ، فكم ذا من دول العالم اليوم، والعالم الثالث بالذات تستدين بمئات وآلاف الملايين ، بل كم دولة لا تستدين دون أن يكون واردا أدنى خطر أو تلويح بالاحتلال والاستعمار؟

ثم دفعت مصر الثمن ثانى مرة حين انتزعت استقلالها بقوة إرادتها وبإرادة القوة لما أممت القناة ومصرت الاقتصاد وصفت الاستعمار الاستيطانى فى الخمسينيات . والآن ينظر المرء بدهشة وتعجب إزاء السهولة والبساطة التى يتم بها استقلال الدول بالعشرات فى إفريقيا وغيرها فى الستينيات دون أن يحرك الاستعمار القديم أو الجديد ساكنا وبلا رد فعل مسلح عنيف . بل إن المرء ليقف مذهولا أمام حالة تصفية الاستعمار الاستيطانى بعد ذلك فى المستعمرات البرتغالية كمجرد مثال . أما مصر فهى وحدها تقريبا التى دخلها الاستعمار بحرب ولم يخرج منها إلا بحرب ، وفيما بين الحربين تحملت ضراوة الاستعمار فى أعلى مراحله : عصر الاستعمار العتيق الشرس وعصر دبلوماسية البوارج المسلحة.

مثال آخر أقرب وأغرب . حين أممت مصر قناتها فى الخمسينيات ، أقام الاستعمار والغرب الدنيا وأقعدها وألب العالم كله عليها وحاول حصارها وعزلها ثم شن عليها أقذر حرب فى القرن العشرين ونعنى بذلك العدوان الثلاثى المتآمر . والآن فى السبعينيات وبعد الجهد المصرى فى حرب أكتوبر ، واستثمارا لهذا الجهد مباشرة ، أممت كل دول البترول العربية وغير العربية فى الشرق الأوسط وإفريقيا بترولها بجرة قلم . وأخطر من هذا وأفدح ، ضاعفت سعر بترولها أضعافا مضاعفة فى ضربة واحدة – نحو ١٦ بل ٢٠ مثلا فى بضع سنين حتى الآن فقط – مما ألقى بالعالم بأسره وبالغرب على رأسه فى دوامة اقتصادية رهيبة بل قاتلة تكاد آثارها وأبعادها تعادل أو تفوق كل عملية تصفية الاستعمار القديم فى العالم أجمع وتجريد الغرب من امبراطورياته السابقة ومكاسبها جميعا . كل أولئك – وعائدات قناة مصر لا تعدو أو تعدل عائد حقل واحد متواضع من عشرات حقول بترول الشرق الأوسط – دون أن يحرك الغرب والاستعمار ساكنا سوى تمثيلية التهديد اللفظى الأجوف ، بل مع الرضوخ والركوع لما عده «ابتزازا» ونهبا سافرا من قبل البتروليين ، إن لم نقل مع محاولة التقرب والتودد إليهم وكسب رضاهم . وبدلا من التلويح بالسلاح أو شنه عليهم ، أغرقهم به صفقات وتسليحا وتدريبا ....إلخ.

ومن قبل ، وكمثال آخر سابق لعصر التأميم ولكنه معاصر لعصر الاستعمار، فبينما وقعت مصر فريسة للاستعمار الأوروبى الحديث فى أوج عنفوانه وعنفه لغناها وثرائها وأهميتها الاستراتيجية والمادية ، نجا قلب الجزيرة العربية من لعنته،

ربما للعامل الدينى حيث أراضى الإسلام المقدسة ، ولكن يقينا وفى الدرجة الأولى لفقره الصحراوى الذى لا يجذب بقدر ما يطرد . ثم ماذا ؟ – ثم حين تدفق البترول بغزارة ثم بصورة خرافية فى الجزيرة وأصبحت لها كل الأهمية الاستراتيچية وكل الجاذبية الاقتصادية والمادية ، بحيث يمكن أن تكون مطمعا مغريا جدا للاستعمار المباشر ، كان هذا قد زال وصفى من العالم كله . من ثم فبينما جاءت ثورة وثروة القطن فى مصر فى القرن الماضى أداة ومدعاة وجاذبا للاستعمار رغم كل مقاومتها وكفاحها ، جاءت ثورة وثروة البترول العربى فى القرن الحالى أداة للتحرير وطرد الاستعمار دون جهد مقاومة يذكر . وهكذا نجت دول الجزيرة من قبضة الاستعمار وهى فقيرة وغنية على السواء ، بينما كان محكوما على مصر أن تكون الضحية غنية وفقيرة على السواء.

كيف حدث هذا ، وما الذى حدث ؟ فقط تغير روح العصر ، انتهى عصر الاستعمار القديم وصفيت الامبراطورية . وكانت مصر بالذات بكفاحها وتضحياتها ونضالها وفدائها أحد أبرز عوامل هذه النهاية وتلك التصفية . وبسبب هذا الدور بالتحديد عوقبت بأشد مراحل ومظاهر الاستعمار عنفا وبطشا . لقد كان لها القياد، وكان للآخرين الاقتداء . كانت هى التى وضعت السابقة وضربت المثل ورسمت النموذج ، وسار الآخرون على خطاها وترسموا طريقها . ولكن ، بالمقابل ، كان عليها الغرم والخسارة مرتين ، وكان لهم الغنم والمكاسب مرتين . سخرية الأقدار ؟ – كلا ، أو ربما ، ولكن ذلك هو قدر الرواد دائما . ومصر فى هذا كله إنما افتدت قارتها التى لم تلبث أن اقتدت بها ، ثم العالم الثالث الذى لم تلبث هى أن خلقته وقادته . وما يحصده هذا العالم وتلك القارة الآن إنما هو ثمرة العمل المصرى الرائد والفدائى الذى مهد الطريق أمامهما بدمه ونضاله.

المستعمرة الأوروبية فى مصر

ارتبط بالاستعمار الأوروبى الحديث فى مصر وجود بشرى على شكل جاليات أجنبية («النزالة») لعبت دورا غير عادى فى حياتها السياسية والاقتصادية والمالية وكذلك المادية والحضارية والاجتماعية . وقد آن لنا الآن فى ختام هذا الفصل أن نحلل بصورة مفصلة نوعا طبيعة ذلك الاستعمار وأنواعه وأنماطه وخصائصه ومظاهره ، سواء ذلك على المستوى السياسى أو الاقتصادى أو البشرى ، وأن نضع تلك المستعمرة الأجنبية أو الأوروبية فى مصر تحت المجهر.

والمألوف فى هذا الصدد أن الاستعمار الحديث يرتبط فى مصر

بالاستعمار البريطانى أساسا ، وأن الاستعمار البريطانى بدوره يرتبط بالاستعمار الاستراتيچى أساسا . غير أن الحقيقة هى أن الاستعمار الحديث فى مصر أوسع من الاستعمار البريطانى وأسبق ، كما أن الاستعمار البريطانى نفسه أوسع من الاستعمار الاستراتيچى وأسبق . صحيح أن الاحتلال البريطانى يحدد بداية الاستعمار الرسمى ، كما يمثل منعطفا حادا وحاسما فى تطور وتصعيد المد الاستعمارى بعد ذلك ، فضلا عن أنه بدأ استراتيچيا ولكنه انتهى متعدد الأغراض. لكن يبقى أن الاستعمار الحديث فى مصر كان أوروبيا جماعيا أكثر منه بريطانيا أحاديا ، وبدأ اقتصاديا قبل أن يصير استراتيچيا . وعلى الجملة فقد كان استعمارا مثلثا : استراتيچيا فى الدرجة الأولى ، استغلاليا فى الصف الثانى ، واستيطانيا فى المحل الثالث.

فلقد بدأ التدافع على مصر ، أو التكالب ، منذ محمد على ، أو بعده على الأصح مارا فى ثلاث مراحل . فمع مشاريع الرى والاستصلاح وزراعة القطن والتحضير الجديدة ، تدفقت الاستثمارات ورؤوس الأموال الأوروبية فى تغلغل مالى يشكل طلائع الاستعمار الاقتصادى أو الاستغلالى . ومع توسع عملية التنمية الاقتصادية والحضارية والعمرانية ، خاصة أيام اسماعيل ، تدفق آلاف المهاجرين والمستوطنين من أوروبا ، فكان فى ذلك بدايات الاستعمار الاستيطانى أو الديموغرافى . وأخيرا مع الاحتلال البريطانى بدأ البعد الثالث والأخير وهو الاستعمار الاستراتيچى أو العسكرى . وهكذا بدأ المد باستعمار «زاحف» ، «فجماعى» ، «فرسمى».

معنى هذا أن الإستعمار الفعلى سبق الاستعمار الشكلى ، كما أن الاستعمار العسكرى لم يسبق الاستعمار البشرى وإنما لحقه . غير أن الاستعمار العسكرى ، بالمقابل ، ما أن تحقق حتى فتح بدوره الباب على مصراعيه لشكلى الاستعمار الآخرين ، فبدأت المرحلة الانفجارية المدية فى الموجة الاستعمارية . ورغم أن المستعمر البريطانى نفسه لم يمارس الاستعمار الاستيطانى تماما ، فقد جذب وجوده ، ونمى هو حول نفسه ، شرنقة كثيفة للغاية من المستوطنين والمعمرين عششت فى مصر طويلا وتغلغلت فى حياتها اليومية.

وحتى لا يكون شك فى حقيقة هذا البعد الاستيطانى ، فلقد وصل عدد الأوروبيين فى قمته فى ١٩١٧ إلى ٢٦٠ ألفا ، وهذا من مجموع قدره ١٢,٧ مليون يعنى ٢٪ . بل لقد سبق أن بلغت نسبة الأجانب فى ١٩٠٧ نحو ٢٪ أيضا من مجموع السكان (١). وتلك أبعاد تزيد ، مثلا ، عن الاستعمار البريطانى فى أوجه

---

(١) الاحصاء السنوى للجيب ، ص ١٦.

فى كينيا سواء على النسبة أو على الاطلاق (٦,٠٪ ،٦٦ ألفا على الترتيب) (٢). وإذا كان الاستعمار الاستيطانى ينقسم بحسب كثافته وحجمه إلى ثلاث درجات ، أولى وثانية وثالثة ، فإن وضعه فى مصر كان يجعله من استعمار الدرجة الثانية على وجه التحديد أو التقريب.

تلك المرحلة – الظاهرة تدور إذن ، لحسن الحظ أو لسوئه ، داخل مربع أضلاعه الاقتصاد – التحضر – الهجرة – الاستعمار . وبهذا اختلطت سلبياتها بايجابياتها ، إن لم تكن قد طغت عليها . فإذا كان القطن هو بداية ومحور كل شئ ماديا ، وكانت الحضارة الحديثة هى الهدف النهائى تاريخيا ، فقد جاءت الهجرة الاستيطانية لتفسد اجتماعيا وتسلب اقتصاديا ، بينما جاء الاستعمار فأضاف إلى النكسة الاجتماعية والاقتصادية النكبة السياسية.

مثلا رغم كل خطط اسماعيل للتحضير ، لم ينجح فى أن يحول مصر إلى «قطعة من أوروبا» كما أراد بقدر ما فتحها – إذا سمح لنا بهذا التعبير الدارج – «على البحرى» ، مجازيا بالإسراف والإستدانة والسفه ، وحرفيا حيث فتحها على الشمال الأوروبى فانتقلت إلى مصر بدلا من ذلك «قطعة من أوروبا» فى صورة الجاليات الأجنبية.

كذلك فإن هذه الجاليات بدورها لم تكن من أدوات الاستعمار الفعلى فحسب ، ولكنها صارت أيضا من مبرراته الشكلية . فقد اتخذ الاحتلال البريطانى دائما من ضمان أمن وتأمين «الأقليات» ، بما فى ذلك الأقليات الأوروبية الوافدة ، ذريعة لاستمرار وجوده ، كما نرى فى تصريح فبراير ١٩٢٢ حيث كانت الأقليات بندا من بنود «التحفظات الأربعة» . وهكذا تصاعد المد الاستعمارى كالحلقة المفرغة أو اللولبية وتكاثف باطراد ككرة الثلج المتضخمة.

أيضا فإن تلك المرحلة – الظاهرة تشبه ما نراه اليوم فى منطقة الخليج العربى الذى يعيش عصر البترول ، حيث نجد «تكالبا» جماعيا جديدا موضعيا مسعورا وهجرة دولية عالمية دافقة ومنقضة على مكاسب البترول وفرصه وإمكانياته الخرافية فى بيئة تخرج من البداوة إلى عتبة التحضر . فمع حفظ النسب الجغرافية والطبيعية وفروق العصر والتطور الحضارى ، كان دور القطن فى مصر القرن الـ١٩ هو كدور البترول فى الخليج فى القرن الـ٢٠.

وإذا كانت الدورة المصرية أسبق بقرن على الأقل ، فلعل الدورة الخليجية

---

(١) حمدان ، افريقيا الجديدة ، ص ٥٠ .

أسعد حظا نسبيا بحكم السياق الزمنى وروح العصر ، فنجت من كثير من الشرور المأساوية التى تعرضت لها مصر لاسيما على الجانب السياسى . بل لعل من المثير أن نلاحظ أنه فى حين ترتب على الدورة المصرية قدوم الاستعمار ، ترتب على الدورة الخليجية ذهاب الاستعمار.

وعلى أية حال فإذا عدنا إلى الصراع الاستراتيجى حول المستعمرة أو الجالية الأوروبية والأجنبية المقيمة فى مصر ، فإن الملاحظة الأساسية هى أنه كما جاءت دفعة الاستعمار الاستيطانى الأساسية من وجود الاحتلال وفى ظل وحماية الاستعمار الاستراتيجى ، جاءت نكسته ثم تصفيته شبه الكاملة فى النهاية على يد المقاومة الوطنية الصاعدة ثم ثورة التحرير والاستقلال الكامل ، حتى عاد عدد الأجانب والأوروبيين المقيمين فى مصر اليوم كما كان تقريبا فى بداية الاحتلال البريطانى . وتمت بذلك دورة كاملة من قيام وسقوط الاستعمار الاستيطانى فى مصر.

موجة الهجرة

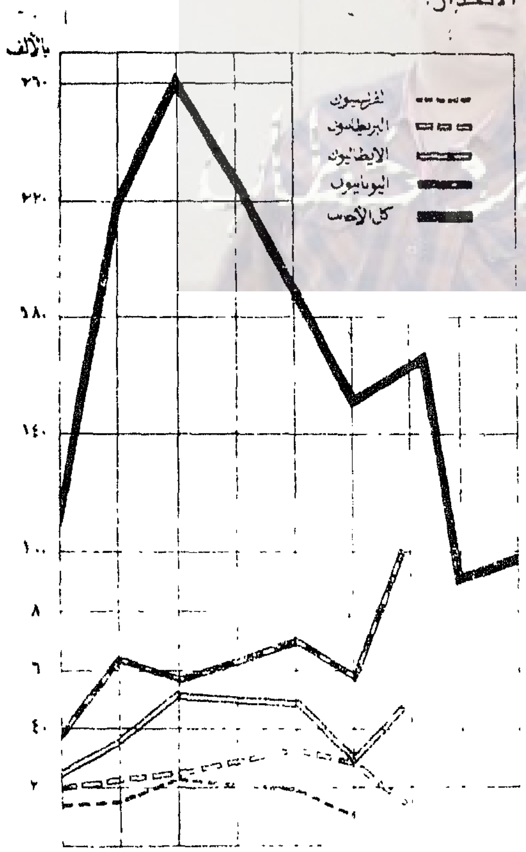
السنة	عدد الأجانب (١)	مجموع السكان	الأجانب ٪
١٨٣٦	٣,٠٠٠	؟	؟
١٨٤١	٦,١٥٠	؟	؟
١٨٤٦	٦٠,٠٠٠	٤,٤٦٧,٤٤٠ (٢)	١,٣
١٨٧١	٧٩,٧٠٠	٥,٢١٠,٢٨٧ (٣)	١,٥
١٨٨٢	٩٠,٨٩٠	٦,٧٠٥,٨٢٥	١,٤
١٨٩٧	١١٢,٥٧٠	٩,٦٣٤,٧٥٢	١,٢
١٩٠٧	٢١٦,٥٨٠	١١,١٨٩,٩٧٨	٢,٠
١٩١٧	٢٦٠,٢٥٠	١٢,٧١٨,٢٥٥	١,٧
١٩٢٧	٢٢٥,٦٠٠	١٤,١٧٧,٨٦٤	١,٦
١٩٣٧	١٨٦,٥٠٠	١٥,٩٢٠,٦٩٤	١,٢
١٩٤٧	١٤٦,٠٠٠	١٩,٠٤٠,٤٤٨	٠,٧٦
١٩٦٠	١٦٦,٠٠٠	٢٦,٠٨٥,٣٢٦	٠,٥٥
١٩٦٦	٩٠,٠٠٠	٣٠,٠٧٥,٨٥٨	٠,٣٠
١٩٧٦	٩٥,٠٠٠	٣٨,٢٢٨,١٨٠	٠,٢٦

(1) Anouar Abde L -Malek, Ideologie et renaissance, P.72 .

(2) State estimate. See : M. El-Darwish, H. Azmi, « A note on the population of Egypt » Population, Vol. I, no. 2, 1934, P. 43.

(3) State estimate See : Clot bey, Apercu, t. I, P. 170 - 1.

ملامح وبروفيل الموجة المدية مكتملة الوضوح بالطبع سواء ذلك فى سفحها الصاعد أو الهابط . وطول الموجة بكاملها يزيد نوعا على القرن ، من حوالى ١٨٤٦ حتى ١٩٥٦ ، أى من بعد محمد على وفك احتكاراته إلى تأميم القناة وتمصير اقتصاد البنوك والشركات الأجنبية . وسلوك هذه الموجة يرسم منحنى بيانيا حاد القمة ، وقمته التى تتركز حوالى ١٩١٧ تكاد تتوسطه وتنصفه بحيث يتعادل عمر الجانب الصاعد والساقط تقريبا ، نحو ٦٠ سنة كل ، ولو أنهما بعيدان نوعا عن التناظر أو السمترية حيث بدأ الصعود بالتدريج ثم ارتفع فجأة وصاروخيا بينما بدأ الهبوط بحدة ثم أصبح تدريجيا مذبذبا بعض الشئ . وبعامة تنقسم الموجة كلها إلى ثلاث مراحل : الانطلاق ، القمة ، الانحدار.



شكل ٢٠ - موجة الاستعمار السكنى فى الاستعمار الأوروبى الحديث . الجاليات الأجنبية الرئيسية بالتفصيل من المد إلى الجزر .

المرحلة الأولى : الانطلاق

أيام الحملة الفرنسية، حوالى ١٨٠٠، لم يزد عدد الاجانب فى مصر على

١٠٠ نسمة وقبل ١٨٤٠ لم يزيدوا عن حفنة أو بضعة آلاف . ولكن بعدها ، أى بعد محمد على ، بدأ فك احتكاراته ، فكان هذا إشارة البدء بالانطلاق . ولذا كانت الأربعينيات هى بداية مرحلة الانطلاق . ففى غضون ٥ سنوات فقط ، أى فى ١٨٤٦ ، كان عدد الأجانب قد تضاعف ١٠ مرات مثل ما كان عليه فى ١٨٤١ ، كما بلغ ٢٠ مرة مثل ما كان عليه منذ ١٠ سنوات أى فى ١٨٣٦ . وقد تباطأ معدل الارتفاع نسبيا بعد ذلك حتى بداية الثمانينيات ، وإن وصل الحجم الحقيقى إلى أرقام ضخمة ، فبلغ حوالى ٨٠ ألفا حوالى ١٨٧٠ ، ٩٠ ألفا حوالى ١٨٨٠ تقريبا . وعلى هذا يمكن اعتبار الفترة من بداية الأربعينيات حتى بداية الثمانينيات ، نحو ٤٠ سنة ، بمثابة الموجة الأولى فى تاريخ الهجرة الأوروبية إلى مصر.

وإذا كان تصاعد هذه الموجة مرتبطا بعوامل الجذب فى مصر ممثلة فى مشاريع التوسع الاقتصادى الحديث بصفة عامة ومشاريع وتوسعات وتحديث إسماعيل الطموح ورخاء القطن وقصب السكر بصفة خاصة ، فيبدو أيضا أنها تعكس عوامل الطرد فى أوروبا المعاصرة . فالملاحظ من الجدول أن السنوات الحرجة فى تزايد عدد الأجانب بمصر هى حوالى سنوات ١٨٤٨ ، ١٨٧٠ ، وهى سنوات الثورات الكبرى فى تاريخ أوروبا السياسى . المعروف أن تلك نفسها هى سنوات الهجرة المليونية الخارجة بالجملة إلى العالم الجديد.

على أنه يبدو أن هذه الفترة كانت بصفة خاصة جدا مرحلة دخول وخروج للأجانب لا ينقطع ، أكثر منها مرحلة دخول وإقامة بلا رجعة . فالسجلات تشير إلى أن عدد الأجانب الذين كانوا يدخلون مصر كل عام كان عددا هائلا بأى مقياس ، بل بمعدل لا يكاد يتصور . فمن ١٨٥٧ إلى ١٨٦١ ، دخل مصر أكثر من ٣٠ ألف أجنبى كل عام . وفى ١٨٦٢ كان الرقم هو ٣٣ ألفا ، وفى ١٨٦٣ نحو ٤٣ ألفا ، وفى ١٨٦٤ نحو ٥٦ ألفا ، وفى ١٨٦٥ حوالى ٨٠ ألفا حين اتخذت حركة الهجرة الأوروبية «أبعاد الغزو» كما يقول بحق المؤرخ صبرى السوربونى (١). غير أنه مع انهيار أسعار القطن فى ١٨٦٦ انخفض حجم الغزو إلى ٥٠ ألفا (٢) . ويبقى مع ذلك كله أن هذه الأعداد الغفيرة كانت عابرة غير مقيمة كما قلنا ، بحيث أن ، أو بدليل أن ، صافى مجموع الجاليات الأجنبية فى ١٨٨١ لم يزد على ٩٠ ألفا.

---

(1) M. Sabry, L'Empire égyptien sous Ismail et l'ingérence anglofranaise, Paris, 1933, P. 89.
(2) Abdel Malek, P. 72-80.

المرحلة الثانية : القمة

منذ الثمانينيات تبدأ الموجة الثانية فى المد الأوروبى . وكان الاحتلال البريطانى ، بطبيعة الحال ، هو الزناد والمحرك . ففى أواخر القرن بلغ عدد الأجانب بمصر علامة المائة ألف لأول مرة ، ولم يلبث أن تجاوزها ليسجل نحو ١١٣ ألفا فى ١٨٩٧ . حتى إذا ما وصلنا إلى دورة القرن تجبهنا إلى حد صادم أغرب فترة فى تاريخ التدافع بل التكالب ، على مصر . فلمدة عقدين على التوالى ، ضاعف عدد الأجانب نفسه مرة كل عقد تقريبا . فمن ١١٣ ألفا فى ١٨٩٧ ، طفر إلى ٢١٧ ألفا فى ١٩٠٧ ، ثم إلى ٢٦٠ ألفا فى ١٩١٧ إبان الحرب العالمية الأولى.

بذلك يكون قد أضيف إلى عدد الأجانب نحو ١٥٠ ألفا فى غضون ٢٠ سنة فقط ، أو أكثر بكثير جدا مما أضيف من قبل خلال ٦٠ سنة سبقت . ولهذا لابد أن تعد هذه الموجة ، التى تركب نهايات القرن الـ١٩ وبدايات القرن الـ٢٠ ، الموجة القمية فى تاريخ النزوح والاستيطان الأجنبى بمصر . وبذلك أيضا بلغ العدد علامة ربع المليون لأول مرة وبعد نحو ثلاثة أرباع القرن من بداية الانطلاق . وقد كان هذا هو الرقم القياسى الذى سجلته حركة النزوح والتوطن على الاطلاق.

المرحلة الثالثة : الانحدار

غير أن هذه القمة كانت بداية الانحدار أيضا ، فمن بعدها بدأ الجزر والتناقص أو الضلع الساقط فى الخط البيانى . ففى ١٩٢٧ هبط عدد الأجانب إلى ٢٢٥ ألفا ، ربما كنتيجة لظروف الحرب. ولكن الهبوط استمر بعد ذلك ، فسجل تعداد ١٩٣٧ الرقم ١٨٦ ألفا ، أى لأول مرة ارتد حجم المستعمرة الأجنبية إلى أقل من علامة المائتى ألف . ومنذ ذلك الحين أصبح الهبوط ظاهرة مستمرة ومطردة وإن بالتدريج ، فهبط الرقم إلى ١٤٦ ألفا فى ١٩٤٧ لاشك أيضا بسبب ظروف الحرب الثانية، ولكن كذلك بفضل قيود الهجرة المتزايدة التى جعلت تفرضها الدولة الوطنية، مما حد من معدل النزوح الداخل وعجل بعملية النزوح الخارج.

على أن جزءا لا يستهان به من هذا الهبوط ،.دعنا نتذكر ، صورى بحت لأن حركة التجنس بالجنسية المصرية اشتدت بين الأجانب منذ الحرب الأولى واستمرت حتى السنوات الأخيرة نفسها . فكانت منتشرة بصفة خاصة بين رعايا الدولة العثمانية لاسيما من الأتراك والأرمن أيام الحرب الأولى ، وانتقلت إلى اللبنانيين والسوريين خاصة فيما بين الحربين ، ثم شملت بعض اليونانيين فى العقود الأخيرة منذ الستينيات وهذا كله كما يعقد الصورة يفسر أيضا تضارب الأرقام وعدم دقتها أحيانا . على أن هذا لا ينفى بحال اطراد الاتجاه نحو التناقص التدريجى - إلى

أن كانت عملية الاختزال والتصفية التاريخية فى الستينيات.

فلقد صاحب ولاحق عملية تأميم القناة وحرب السويس وتمصير البنوك والاقتصاد وتمام ثورة التحرير الوطنى عملية جلاء وإجلاء للجزء الأكبر من معظم الرعايا الأجانب خاصة من دول أوروبا والغرب . فإذا النزوح بالجملة ، وإذا بأرقام المستعمرة الأجنبية تهوى فجأة وخلال عقد واحد من آفاق المائتى ألف إلى أفق المائة ألف ، وإذا ما بناه الاستيطان بالتراكم فى قرن يهدمه التحرير بضربة واحدة فى عقد - كذلك «الخروج».

فمن ١٦٦ ألفا فى ١٩٦٠ ، انخفض عدد الأجانب إلى نحو ٩٠ ألفا فى ١٩٦٦ ، وهو الآن لا يزيد على ذلك بالكاد ، ٩٥ ألفا فى تعداد ١٩٧٦ ، قل حوالى علامة المائة ألف تقريبا نفس العلامة سنة الاحتلال ١٨٨٢ . وبهذا «الخروج الأبيض white exodus تم تصفية الاستعمار المركب فى مصر ودفنت آخر بقاياه ، وتمت دورة كاملة من قيام وسقوط المستعمرة الأوروبية فى مصر عبر نحو قرن من بداية الاحتلال الأجنبى إلى نهاية التحرير الوطنى . لقد تحول الاستعمار الحديث إلى آخر فصل فى جغرافية مصر التاريخية ، بعد أن كان أسوأ وأسود فصل فى جغرافيتها السياسية.

تشريح المستعمرة (١)

من أين ، وكيف ، ولماذا أتت هذه الموجات التى تقاطرت على مصر بلا هوادة لتشكل استعمارا ديموغرافيا حقيقا؟ فى الأساس ، جاءت الأغلبية الساحقة من هؤلاء المستوطنين من أوروبا وحوض البحر المتوسط . ورغم أنها شملت عناصر من الشرقيين من آسيا وإفريقيا ، فقد كان السواد الأعظم من الغربيين الأوروبيين . كذلك فرغم أن الاستعمار البريطانى نفسه لم يشكل إلا أقلية ضئيلة من المستوطنين ، فقد شجع وراءه ولحسابه رتلا من «طفيليات الاستعمار colonial parasites» و «توابع المعسكر camp-followers » من رعايا امبراطوريته ومن حوض المتوسط ومن كل دول أوروبا .

فمن مناطق الازدحام السكانى المزمن والفقر الاقتصادى الشديد فى جنوب أوروبا المتوسطية ، خاصة إيطاليا واليونان وجنوب فرنسا ، بالاضافة إلى جزر البحر خاصة مالطة وقبرص وصقلية ، جاء التيار الشريانى الأكبر . ومن وراء البحر ، خاصة من امبراطورية النمسا - المجر الخلاسية التى كانت متحفا بشريا

---

(1) Abdel-Malek, P. 72-80.

وسجنا كبيرا للأقليات المضطهدة الناقمة ، استكمل التيار حمولته الأوروبية . ومن اللفانت شرق البحر المتوسط جاء الشوام المسيحيون بمختلف أقاليمهم وأقلياتهم ، ثم الأرمن ويونان الأناضول وتركيا الأوروبية ، هربا كلهم من التعصب والاضطهاد التركى ، هذا عدا الأتراك أنفسهم ، بالإضافة إلى أعداد من اليهود الأوروبيين . ويمكن القول إن هذه العناصر الشرقية ركبت موجة الهجرة الأوروبية بنجاح كبير . فى النهاية ، يكمل ذيل القائمة روافد ثانوية للغاية من بربر المغرب غربا والفرس شرقا والنوبيين والسودانيين جنوبا.

من هنا جميعا تمثل موجة الاستيطان الأوروبى فى مصر خلال القرن الـ١٩ جزءا من عملية غزو الساحل الشمالى أو الأوروبى للبحر المتوسط لساحله الجنوبى أو الإفريقى ، تناظر نصفها الغربى الذى عرفه المغرب العربى ، كما تمثل صورة مصغرة ولكنها مبكرة للاستعمار الأوروبى فى إفريقيا المدارية . وإلى حد ما ، كان هذا الانحدار البشرى من الساحل الشمالى إلى الجنوبى للبحر وظيفة مباشرة للانحدار الحضارى بينهما فى تلك المرحلة . وبقدر هذا الفارق أيضا ، كانت الصدمة الحضارية الرهيبة والمساوئ والشرور الاجتماعية البشعة التى صحبته وترتبت عليه.

بيئة مقتلعة

وفى البدء ، ربما جاءت الحركة بأعداد معقولة كأسراب الطيور المهاجرة ، ولكن من المسلم به أنها لم تلبث أن انقضت وتدفقت كأرجال الجراد المنتشر الشرهة التى تحط على الأخضر فتحيله يابسا. فمن موانىء البحر المتوسط ابتداء من مرسيليا وچنوا ونابولى إلى تريست وإسطنبول وأزمير وبيروت، ومن قرى مالطة وصقلية وقبرص ، كانت خطوط الملاحة وكل أنواع السفن تنقل حمولاتها البشرية النهمة لتلقى بها على أرصفة الاسكندرية التى أصبحت بوابة الاستيطان وأكبر مراكزه ، تماما مثلما كانت مدينة الجزائر فى المغرب العربى.

كذلك فلعل منها عناصر طيبة صالحة بالمستوى العلمى والفنى أو بالمقياس الأخلاقى ، لكن تلك هى الأقلية النادرة بل الاستثناء الشاذ . فالمسلم به ، حتى باجماع المؤرخين الأوروبيين أنفسهم ، أنها فى معظمها تمثل مجاج الشمال و «نفاية أوروبا ecume de L,Europe» و «حثالة البحر المتوسط rebut de la Mediterranee» (١) فتقريبا معظم هؤلاء المهاجرين الأوروبيين كانوا من المغامرين والأفاقين وأصحاب السوابق والمزورين واللصوص والمجرمين والهاربين من يد العدالة من كل صنف بلا تعليم أو حرفة أو مهنة غالبا ، وبلا أخلاق على

(1) P. Van Bemmelen, L'Egypte et L'Europe, 1881, t. I, P. 112-5.

الأغلب ، وعلى الأفضل من المرابين والسماسرة وأصحاب الأعمال المشبوهة ، والكل «تقريبا لا هـدف له إلا أن يصـنع ثروة بالحلال أو الحرام ، والحرام بالدرجة الأولى» (١) ، وذلك فى ظل الامتيازات الأجنبية و «عصر القناصل» أو «العصر الذهبى للقناصل».

ومما له دلالته أن بعضهم كان يغير اسمه فى مصر ، ومعظمهم يخفى اسم عائلته وحتى أكثرهم «احتراما» بين المستعمرة الأوروبية لم يكن فوق الشبهات وكان من أصول مشكوك فيها . وهذا ما يذكرنا على الفور بالأستراليين المهاجرين الأوائل الذين كانوا من المنفيين وطريدى العدالة والمجرمين المحكوم عليهم ... إلخ ، وحيث كان من غير اللائق اجتماعيا حتى وقت قريب للغاية أن يسأل أحد أحدا عن اسم عائلته أو أصلها ... إلخ ! ويكاد المرء يخلص من هذا كله إلى أننا إلى حد بعيد بازاء «مافيا» عظمى ، إلا أنها للتناقض والأسف مافيا فوقية لا سفلية ، على قمة المجتمع الضحية لا فى قاعه كما ينبغى على الأقل.

وهذا بدوره ما يضع أيدينا على خلاصة طبيعة الاستعمار الاستيطانى فى مصر . فلقد كان أقرب عموما فى طبيعته ونوعيته وفى دوافعه ونشاطاته إلى الاستعمار الاستيطانى فى العالم القديم منه إلى نظيره فى العالم الجديد . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى كان أشبه بخليط متعدد من الاستعمار الاستيطانى فى كل من إفريقيا السوداء وآسيا الموسمية وأستراليا البيضاء . وعلى الجملة، يمكن القول إن الجاليات الأوروبية فى مصر كانت تمثل وجه أوروبا القبيح ، بمثل ما أن الاستعمار عموما هو الوجه القبيح للحضارة الأوروبية الحديثة.

وإذا صح أن الامتيازات الأجنبية كانت جديرة بأن تفسد رجالا أفضل منهم ، فالصحيح أيضا أنهم كانوا عناصر فاسدة بالأصل . وإذا كان البعض يزعم أنه لم يكن بديل لهذه الجاليات كأداة للتحضير والاحتكاك الحضارى و «الأوربة» فإنه حقا لثمن باهظ جدا بل ورهيب ذلك الذى دفعته مصر ماديا ومعنويا ، إنسانيا وبشريا ، فى سبيل الحصول على الحضارة الحديثة (٢).

فعلى المستوى المعنوى والاجتماعى ، فان المستعمرة الأوروبية رغم أصولها الاجتماعية السفلى جاءت لتفرض نفسها فى مصر كأرستقراطية طبقية دخيلة على

(1) E. Gellion-Danglar, Letteres sur :L'Egypte contemporaine 1865-75, Parise 1876, P. 70-1.

(2) Issawi, P. 18, 162-3.

قمة الهرم الاجتماعى الوطنى ، كمجتمع فوق المجتمع ، بل ولتتحول بفضل الامتيازات الأجنبية ونظام الحماية والمحاكم المختلطة إلى «دولة داخل الدولة» ، تكاد تمـــثل فى مواطـــنها الجـــديدة نوعـــا من «الامتيازات الاقليـــمية» - extra territorialitias التى عرفتها موانىء الشرق الأقصى فى وقت معاصر (١).

ولما كانت هذه العناصر تمثل أساسا هجرة ذكرية مختلة من البالغين لا هجرة عائلات متكاملة متوازنة ، فقد كانت بالضرورة مجتمعا مقتلعا ومزروعا أو بالأصح «مشتولا» فى آن واحد . ولكن بمرور الوقت وبعد أن استقر التيار وتوطدت أوضاعهم ، بدأ المهاجرون يستوردون عائلاتهم ، فارتفعت نسبة الإناث إلى الذكور تدريجيا ، وأخذ الميزان الجنسى المختل يعتدل شيئا فشيئا ، حتى أصبح فى النهاية ميزانا طبيعيا تماما كميزان الوطنيين أنفسهم . وبالمثل تعدل حتى اعتدل هرم الأعمار والتركيب السنى . وهذا وذاك فى حد ذاته دليل قاطع على أننا أصبحنا بازاء استعمار استيطانى حقيقى . مثلا فى ١٩٤٧ فى القاهرة ، كانت النسبة الجنسية للأجانب ١٠٢,١ أى ١٠٢,١ أنثى لكل ١٠٠ ذكر (٢).

من الناحية الأخرى ، مع ذلك وبحكم الحاجز الدينى ، فانهم كانوا وظلوا أيضا مجتمعا معزولا مغلقا على نفسه أشبه بالمعسكرات ، غير قابل للاختلاط أو الذوبان فى المجتمع الوطنى ، حتى مع الأقباط (٣) . والنتيجة الصافية هى مجتمع منقول بكامل جذوره وبيئته ومناخه الحضارى والاجتماعى ، باختصار جزر أوروبية فرضت على الأرض المصرية ، قطعة من أوروبا فى مصر التى لم تصبح بهم على أية حال قطعة من أوروبا.

سكان مدن

وكحل لهذه المعادلة الصعبة ، وكمعظم الجاليات الاجنبية فى العالم ، تحولت المستعمرة الأووروبية إلى سكان مدن ومجتمع مدن فى الدرجة الأولى بل بدرجة مطلقة تقريبا . ففى ١٩١٧ مثلا كان ٩٠٪ من الأوروبيين يسكنون فى المدن . ولعل هذه النسبة ظلت ثابتة طوال عمر المستعمرة . ففى تعداد ١٩٧٦ بلغ عدد الأجانب فى المحافظات الخمس : القاهرة والجيزة والأسكندرية وبورسعيد والسويس ٩٠,٤٪ من مجموعهم فى مصر . وحتى العشر الباقى إنما يتركز فى عواصم

---

(1) Abedl-Malek, P. 73-4.

(٢) تعداد ١٩٤٧، الكراسة ١٥، محافظة القاهرة ، ص ١٢٤.

(3) Issawi, P. 163-4, Lorin, P. 199.

المحافظات والمدن الاقليمية.

ليس هذا فحسب ، فما كان الأجانب فى مصر سكان مدن وكفى ، وإنما سكان مدن كبرى أى مدن متروبوليتانية فى الدرجة الأولى . وهذا ينصرف توا إلى العاصمتين . فكما يوضح الجدول أدناه، كانت العاصمتان تستقطبان فيما بينهما بين ثلثى وأربعة أخماس الأجانب فى مصر جميعا . بل أكثر فى الحقيقة ، لأن هذه الأرقام لا تشمل الجيزة التى هى جزء لا يتجزأ من مجمع القاهرة والتى كان يتكدس فيها دائما حشد كبير من الأجانب . ففى ١٩٧٦ مثلا كان عدد الأجانب فى الجيزة نحو ٢٠ ألفا ، وبهذا كان مجموعهم فى القاهرة مع الجيزة إلى جانب الاسكندرية نحو ٨٤ ألفا من المجموع الكلى البالغ ٩٥ ألفا ، أو بالدقة بنسبة ٨٨,٤٪ ، أى نحو تسعة الأعشار إلا قليلا.

السنة	مصر	العاصمتان	النسبة المئوية
١٩٠٧	٢١٦,٦٠٠	١٣٩,٤٠٠	٦٧,٢
١٩١٧	٢٦٠,٢٠٠	١٥١,٧٠٠	٦٤,٢
١٩٤٧	١٤٦,٠٠٠	١١٩,٦٠٠	٨١,٦
١٩٧٦	٩٥,٣٠٠	٦٥,٢٠٠	٦٨,٣

وفى كل الأحوال فلنلاحظ – عابرين – أن تركز الأجانب فى المدن كان يعنى دائما أنهم يمثلون نسبة لا يستهان بها من حجم المدنية وحياة المدن فى مصر ، خاصة فى مراحل تمدين مصر المبكرة ، وكان هذا بالتالى «يزيف» إلى حد ما حقيقة أرقام وإحصائيات السكان والمدن فى البلد ، بمعنى أن مجمل سكان مصر ونسبة تمدينها كانت تبدو أكبر نوعا من واقع السكان المصريين ومن درجة التمدين المصرى البحت.

ومنذ البداية كانت الاسكندرية هى المحل المختار للجاليات الأوروبية ، وظلت إلى النهاية تقريبا «عاصمتهم» فى مصر ، وليس العاصمة القاهرة ، ومن هنا كان الوصف الشائع للاسكندرية بأنها تبدو مدينة أوروبية أكثر منها مصرية . ولكن الوضع انقلب تماما بعد الخروج الأبيض ، فأصبحت القاهرة هى الملجأ الأخير ولانقول القلعة الأخيرة للجالية الأوروبية والأجنبية بمصر . والجدول الآتى يلخص هذا التطور أو الانقلاب بوضوح.

السنة	مجموع الأجانب بمصر	الاسكندرية			القاهرة		
		عدد الأجانب	٪ من أجانب مصر	٪ من المدينة	عدد الأجانب	٪ من أجانب مصر	٪ من المدينة
١٨٦٤	؟	٥٠- ٦٠ ألفا	؟	الثلث	٥-٦ آلاف	؟	؟
١٨٧٨	٦٨,٦٠٠	٤٢,٨٠٠	٦١,٥	؟	١٥,٧٠٠	٢٣	؟
١٨٩٧	١١٢,٦٠٠	٤٦,١٠٠	٤٠,٩	١٤,٥	؟	؟	؟
١٩٠٧	٢١٦,٦٠٠	٨٦,٤٠٠	٣٩,٩	٢٤,٤	٥٣,٠٠٠	٢٤,٥	٨,١
١٩١٧	٢٦٠,٣٠٠	٨٤,٧٠٠	٣٢,٥	١٩,٠	٦٧,٠٠٠	٢٥,٦	٩,٠
١٩٢٧	٢٢٥,٦٠٠	٩٩,٦٠٠	٤٤,١	١٧,٤	؟	؟	؟
١٩٣٧	١٨٦,٥٠٠	٨٨,٤٠٠	٤٧,٣	١٢,٩	؟	؟	؟
١٩٤٧	١٤٥,٩٠٠	٦٣,٥٠٠	٤٣,٥	٧,٠	٥٦,١٠٠	٣٨,٠	٢,٥
١٩٧٦	٩٥,٣٠٠	١٤,٢٠٠	١٤,٩	٠,٦	٥٠,٩٠٠	٥٣,٤	١,٠

قصة المدينتين

واضح أن قصة تطور توزيع الأجانب بين المدينتين الكبريين تبدأ والاسكندرية مركز الثقل الطاغي بل المطلق تقريبا ، ثم بالتدريج يقل طغيان الاسكندرية وتثقل كفة القاهرة قليلا قليلا فتقل الهوة بينهما نوعا ، ثم يتم قدر من التقارب الملموس نسبيا ، ولكن تظل كفة الاسكندرية دائما هي الراجحة حتى منتصف القرن العشرين ، ثم أخيرا وبعد ذلك فقط يتم الانقلاب الكامل حيث ينتقل مركز الثقل إلى القاهرة بصورة طاغية – تماما عكس النمط – في البداية . لقد تبادلت المدينتان مواقعهما النسبية.

ففي ١٨٦٤ كان عدد الأجانب بالأسكندرية عشرة أمثاله بالقاهرة . وفي ١٨٧٨ انخفضت تلك النسبة إلى نحو ثلاثة الأمثال ، وكانت الاسكندرية تستقطب نحو ثلثي أجانب مصر ، مقابل أقل من الربع للقاهرة . وخلال العقود الثلاثة أو الأربعة الأولى من القرن الحالي كانت القاهرة حوالي ثلثي الاسكندرية في عدد الأجانب ، وكانت الأخيرة تستقطب عادة نحو نصف أجانب البلد وعلى الأقل ثلثهم، مقابل الربع إلى الثلث على الأكثر للأولى . حتى إذا كان منتصف القرن وصلنا إلى نقطة التعادل تقريبا – الفارق بضعة آلاف فقط لصالح الاسكندرية – ولو أن الاسكندرية تظل مستأثرة بأقل قليلا من نصف أجانب البلد ، مقابل أكثر قليلا من

الثلث للقاهرة . غير أن هذه المقارنة تستبعد الجيزة من حساب القاهرة ، والمحقق أن إضافتها إليها ترجح كفتها على الاسكندرية فى تلك المرحلة.

لكن بعد هذا على أية حال جاء الخروج الأبيض فى الستينيات على حساب الاسكندرية تماما وأساسا . فهوى عدد الأجانب بها - وكان قد سجل علامة المائة ألف فى ١٩٢٧ - إلى ١٤ ألفا فقط فى ١٩٧٦ ، أى نحو سبع رقمها القياسى . هذا بينما لم تكد القاهرة تفقد شيئا مذكورا فى الخروج ، فظلت فى حدود الخمسين ألفا ، أى أكثر من ثلاثة أمثال الاسكندرية . فإذا أضفنا إليها الجيزة لارتفع مجموعها إلى ٧٠ ألفا ، أى خمسة أمثال الاسكندرية . وبهذا أصبح نصف أجانب مصر مركزين فى القاهرة ، أو نحو ثلاثة أرباعهم (٧٣,٤٪) فى القاهرة والجيزة ، مقابل أقل من السدس فى الأسكندرية ، وذلك بعد أن كانت الأولى تتراوح بين الربع والثلث والثانية بين الثلثين والنصف.

بهذا أيضا انقلبت نسبة الأجانب فى كلتا المدينتين . فباستبعاد ١٨٦٤ حيث كانوا يمثلون ثلث سكان الاسكندرية جميعا ، فلقد كانت نسبتهم تتراوح عادة بين الخمس والعشر ، وإن ارتفعت إلى الربع فى ١٩٠٧ وانخفضت إلى ٧٪ فى ١٩٤٧ . هذا بينما لم تزد نسبتهم قط بالقاهرة عن العشر كحد أعلى بل وهبطت إلى ٢,٥٪ فى ١٩٤٧ . أما اليوم فقد أصبحت نسبتهم فى القاهرة نحو ضعفها فى الاسكندرية ، وأعلى نسبة لهم فى البلد . لقد تم الانقلاب الكامل بعد التطور البطئ بين المدينتين فى مجال توزيع الأجانب.

إلى جانب الاسكندرية والقاهرة ، كانت مدن القناة هى معظم أقطاب الاستيطان الأجنبى . وقد بلغت نسبة الجاليات الأجنبية فى بعض هذه الحالات ربع السكان أحيانا ، وهى نسبة خطيرة ، وإن كان ذلك باستثناء الاسكندرية مرتبطا بالمدن الأصغر حجما ، كما كان مقصورا على المراحل المبكرة فقط ثم انخفضت النسب إلى الثمن على الأكثر مع نمو حجم المدينة الكلى . والجدول الآتى يعطى النسبة المئوية للأجانب من مجموع سكان هذه المدن.

المدينة	١٩٠٧	١٩١٧	١٩٢٧	١٩٣٧	١٩٧٦
الاسكندرية	٢٤,٤	١٩,٠	١٧,٤	١٢,٩	٠,٦
القاهرة	؟	٩,٠	؟	؟	١,٠
بورسعيد	٢٥,٩	٢٠,٠	؟	١٢,٥	٠,٥
الاسماعيلية	٢٠,٠	٢٠,٠	؟	٨,٥	٠,١
السويس	؟	١٤,٠	؟	؟	٠,٣

أخيرا ، وفى كل هذه المدن ، فلقد كان الأجانب يتجمعون فى كتل متراصة للحماية وليس كأفراد مبعثرين ، لا يكاد يستثنى من ذلك سوى اليونانيين وأحيانا بعض الايطاليين . من ثم نجد أنهم إن لم ينفردوا بأحياء أو بضواح بكاملها ، كالابراهيمية فى الاسكندرية والمعادى فى القاهرة ، فانهم كانوا يمثلون الأغلبية فى مناطق واسعة . وعموما كان «الحى الافرنجى» ظاهرة مرتبطة بوجودهم باستمرار.

كذلك فقد كانوا أميل إلى التجمع فى جزر أو أسافين مختلفة بحسب الجنسية، كل جالية فى تجمع أساسى . وفى هذه التجمعات كانت درجة العزل عن الوطنيين تتفاوت بحسب انعزالية أو تعالى كل جالية ، فأكثرها الانجليز فالفرنسيون وأقلها اليونانيون فالايطاليون ، حيث كانت الأخيرتان تختلطان بحرية نسبيا فى أحياء البورجوازية المصرية واللفانتية.

أما خارج الأحياء السكنية فقد كان طغيان الجاليات الأوروبية يصل إلى أوجه فى قلب المدينة التجارى ، حيث كانوا يسودونه اجتماعيا مثلما كانوا يسيطرون عليه اقتصاديا . فقلب الاسكندرية أو القاهرة كان يبدو أوروبيا أكثر منه مصريا ، قطعة من أوروبا حقا ، أو قلب أوروبى لمدينة مصرية ، سواء ذلك فى اللاندسكيب أو الأفراد أو النشاطات أو الطابع الحضارى....إلخ.

دور النهب الاقتصادى

من الناحية المادية والاقتصادية ارتبطت الجاليات أساسا بالقطاع الحديث من اقتصاد البلد، الذى يرتبط بدوره بعملية التغلغل الاقتصادى الأوروبى ، وبالتالى بالامبريالية والاستعمار . فتركز نشاطهم بالدرجة الأولى فى الحرف الثالثة أى التجارة والخدمات محتكرين فيها المواقع الاستراتيجية ومفاتيح الاقتصاد والنشاطات الكومبرادورية ابتداء من التصدير والاستيراد ، خاصة القطن ، إلى تجارة الجملة ونصف الجملة إلى الأعمال المالية والمصرفية والسمسرة والرهونات ، هذا عدا المهن الحرة والوظائف الحكومية العالية وكثيرا من الخدمات والمحلات العامة والحوانيت الأقل مستوى ، وذلك دون أن نذكر النشاطات غير المشروعة أو غير الأخلاقية كالتهريب والمخدرات والجريمة والرذيلة...إلخ (١).

وكانت الصناعة أو الحرف الثانية تأتى بعد الثالثة ، فكانوا هم الذين أدخلوا

---

(1) Issawi, P. 34.

أو بدأوا كثيرا من الصناعات الحديثة ، لاسيما الاستهلاكية الصغيرة ، ومنها أيضا الضار أو غير الضرورى كالتقطير والخمور ... إلخ . وبعامة فلقد كانوا يحتكرون نحو نصف النشاط الصناعى فى البلد . وحتى أصغر الصناعات وأبسطها كانوا يشاركون فيها أو يسيطرون عليها . فى مطلع القرن مثلا ، نجد صناعة الأحذية وكذلك تصليحها برمتها تقريبا فى أيدى اليونانيين والأرمن والمالطيين ، وتجارة الأصواف والأجواخ أى الأقمشة فى أيدى اليهود والسوريين والأوروبيين ، بينما تتركز صناعة الخياطة فى أيدى اليهود ، واللحام فى أيدى المالطيين ، والتصوير فى أيدى الأرمن... إلخ (١)

أما الزراعة ، أى الحرف الأولى ، فكانت أقل ما انصرف إليه المقيمون الأجانب ، وذلك أساسا ككبار ملاك وكشركات عقارات واستصلاح استغلالية واستثمارية بحتة.

وكنموذج للتركيب الحرفى للجاليات الأوروبية وتطوره ، خذ أرقام ١٨٩٧ ، ١٩٣٧ . فواضح من الجدول ، الذى يشير إلى النسب المئوية من مجموع المشتغلين أن الأجانب ، رغم بعض التطور الضئيل ، تركزوا - على عكس الوطنيين - فى الصناعة والتجارة والخدمات تاركين الزراعة تماما (١٪على الأكثر) . وحتى منذ ١٨٩٧ كانوا أيضا يتخصصون فى المهن الحرة والوظائف العامة ، فقد كانوا يمثلون ثلث القوة العاملة فى المهن الحرة ، ونحو الربع فى قوة الوظائف العامة.

الحرفة	١٨٩٧ (٢)		١٩٣٧	
	المصريون	الأجانب	المصريون	الأجانب
الزراعة	٦٤	٠,٧	٥٩	١
الصناعة والنقل	١٧	٥٠	١٠	٢٤
التجارة والمال	١٧	٥٠	٦	٢٢
الخدمات	؟	؟	٥	٢٠

(1) Issawi, P. 163,
(2) Abdel-Malek, P. 77.

من هذا التركيب والتحليل تتبدى لنا على الفور وظيفة الجاليات الأجنبية فى مصر فكما كانت هى التجسيم المباشر للاستعمار الاستيطانى ، كانت الأداة المباشرة والمترجمة للاستعمار الاستغلالي، الذى كان بلا مواربة استغلالا هدميا وابتزازيا انتهازيا بلا هوادة ولا رحمة Raubwirtschaft ، فشكل بالتالى نزيفا رهيبا بالنسبة للاقتصاد الوطنى . ويمكن القول بسهولة إن المبدأ الأساسى الحاكم فى نشاطاتها ودورها هو «حلب البقرة» ، أو - أفضل - «نزع القشدة skim the cream» فلهم زبد الاقتصاد وللوطنيين الزبد.

وتوضيحا لهذا نذكر فى مجال الملكية الزراعية أنه فى ١٩١٩ كان نحو ١٥٠٠ أجنبى من فئة الملاك + ٥٠ فدانا يملكون وحدهم نحو ٦٠٠ ألف فدان ، بمتوسط ٤٠٠ فدان للفرد ، مقابل ١٥٠ فدانا لكبار الملاك المصريين من الفئة نفسها . وبوجه عام كان الأجانب يملكون عشر الأراضى الزراعية فى مصر . (١) وقد قدر أن الملاك الأجانب الذين كانوا لا يزيدون على ٥٪ من مجموع طبقة كبار ملاك الأراضى الزراعية فى مصر كانوا وحدهم يستأثرون بنحو ثلث دخل هذه الطبقة ، كما قدر متوسط الدخل السنوى للفرد بين كل ملاك الأراضى الأجانب كبارا وصغارا بنحو ٤٥ مرة مثل نظيره بين المصريين.

أما فى اقتصاد المدن ، الذى كان الأجانب يستأثرون بنصفه ، فقد قدر أن الطبقات البورجوازية كانت تمثل ٣٪ من مجموع السكان ولكنها تحصل على ٢١٪ من الدخل غير الزراعى ، نصيب الأسد منها للأجانب . أما عن الدخل القومى عموما فقد قدر أن الأجانب الذين كانوا أقل من ٢٪ من السكان كانوا يخرجون منه بأكثر من ١٥٪ ، وأن نصيب الفرد الأجنبى فى المتوسط كان بالتالى نحو ٩-١٠ أمثال متوسط دخل الفرد بين السكان عموما (٢).

تركيب الجاليات (٣)

يبقى أخيرا أن نضيق عدستنا قليلا لنضع عناصر المستعمرة الأجنبية فى البؤرة ولنرى طبيعة العلاقات فيما بينها هى نفسها . فاذا بدأنا بأصول المصدر أى بحسب الجنسيات ، كان لابد أولا أن نميز بين الأوروبيين ولهم الأغلبية والغلبة

---

(1) Id., P. 16.

(2) Abdel-Malek, P. 78-9. Gabriel Baer, A history of Landownership in modern Egypt, Lond., 1962, P. 50 ff.

أنظر أيضا : ابراهيم عامر، الأرض والفلاح ، القاهرة ، ١٩٥٨، ص ٩٠-١٠٥.

(3) Abdel-Malek, P. 72-80, Issawi, P. 163-167, Lorin , p. 199-200

المطلقة ، وبين الشرقيين وهم أقرب إلى توابع المعسكر بل بعضهم أحيانا من عملائه.

ثم علينا ثانيا أن نحدد مركز الثقل فى الطائفة الأولى فى رباعية سائدة ، وفى الثانية فى رباعية أخرى ثانوية . ولعل من الأفضل أن نفرغ من هذه الأخيرة أولا لنتفرغ لتلك الأهم .

الكتلة الشرقية

رباعية الشرقيين هى الشوام ، الأتراك ، الأرمن ، اليهود . ولأن معظم الشوام هنا مسيحيون ، فان المجموعة تسودها الأقليات الدينية . ولأن بعض اليهود والأرمن من أصول أو ارتباطات أوروبية ، فإن المجموعة أيضا أقرب جزئيا إلى الأوروبيين المستشرقين أو الشرقيين المستغربين . وأخيرا ، فلأن معظم الأتراك والشوام اكتسبوا الجنسية المصرية مبكرا ، بينما هاجر معظم اليهود مؤخرا ، فقد تقلصت أعداد المجموعة عموما بالتدريج.

الشوام ، الذين يرجعون إلى سوريا ولبنان وفلسطين بلا تفرقة ، أهم عناصر المجموعة عددا ودورا . بدأوا فى الوفود أيام محمد على ، وزادت هجرتهم بعد مذابح ١٨٦٠ ثم بعد الاحتلال البريطانى . وقد تمصر معظمهم بعد ذلك . بلغ عددهم نحو ٦٠ ألفا فى ١٩٣٧ ، وقدر بنحو ١٠٠ ألف فى ١٩٥٦ ، معظمهم جنسية مصرية . وبطبيعة الحال فانهم أقرب الجاليات إلى المصريين وأشدهم اندماجا فيهم . وللدين دور فى هذا ، فالسوريون المسلمون سرعان ما يتمصرون فى غضون جيل على الأكثر ، أما السوريون المسيحيون فما زالوا غير ممتصين بعد ستة أو سبعة أجيال من الإقامة المتصلة فى مصر (١).

من الناحية الأخرى كان الشوام ، بفضل معرفتهم باللغات الأجنبية ، حلقة وصل بين المصريين والأوروبيين ، فعملوا فى الترجمة والقنصليات الأجنبية والمصالح الحكومية ، إلى جانب نجاحهم كرجال أعمال . فقد برز السوريون واللبنانيون فى المجال الثقافى والفكرى ، خاصة الصحافة ، إلى جانب التجارة التى شاركهم فيها الفلسطينيون ، خاصة البقالة (حتى قريب كان البقال يسمى «الشامى») . هذا بالإضافة إلى الاستيراد والأعمال الحرة ومرابيى القرى ، ثم الوظائف العامة والمهن الحرة وقليل من الصناعة.

أما الأتراك فحسب تعداد ١٩٠٧ كان هناك نحو ٢٧,٦٠٠ من الأتراك

---

(1) Issawi, P. 10.

الحقيقيين ، بالإضافة إلى حوالى ٤٢,٢٠٠ يحملون الجنسية التركية ولكنهم من أبناء أقاليم الامبراطورية العثمانية كسوريا والجزيرة العربية وأرمينيا . وقد كان الأتراك فى مصر مركزين فى المدن أغلبهم ، وفى الوظائف الحكومية والجيش وبعض التجارة غالبا . وقد تم تجنس معظم هذه الأعداد بالجنسية المصرية فى أوائل القرن ولم يعودوا يمثلون أقلية خاصة منذ ذلك الحين بحيث لم يزد الأتراك عن ٦,٠٠٠ فى ١٩٤٧.

عن الأرمن ، الذين لعبوا كأفراد دورا سياسيا هاما فى الحكم فى القرن الـ١٩ ، فإن أغلبهم من لاجئى الحرب الأولى . كان عددهم فى ١٩٣٧ نحو ٢٠ ألفا، وقدروا فى ١٩٥٦ بنحو ٤٠ ألفا قدرتهم على التأقلم والتلاؤم ، كقدرتهم اللغوية غير عادية . ولعل دورهم ومكانهم أشبه وأقرب ما يكون إلى الشوام ، حيث عملوا بالوظائف الحكومية إلى جانب الأعمال الحرة . غير أن مجالهم محدود بالصناعة والحرف والتجارة ، ولكن منهم كثيرا من الجواهرجية والصاغة الأغنياء ، كما احتكروا تقريبا مهنة التصوير الفوتوغرافى وصناعة الحفر والزنكوغراف.

أما اليهود ، الذين بلغ عددهم أيام الحملة الفرنسية نحو ٧ آلاف ، فترجع أصول بعضهم جزئيا إلى البلقان وآسيا الصغرى ومن قبل إلى إسبانيا - سفارديم، ولكن البعض هاجر حديثا من رومانيا - الشلختية . وهم كانوا دائما حريصين على أن ينعزلوا وألا يتوحدوا بأرض الوطن . فحتى فى ١٨٩٧ كان بعضهم من رعويات أجنبية ، وظلوا كذلك فى ١٩١٧ . بلغ عددهم فى ١٩٣٧ نحو ٦٣ ألفا ، أغلبهم سجل كمصريين ، ولكن أيضا كيهود إسبان وطليان وفرنسيين . وكما تركز اليهود فى العاصمتين ، تركزوا فى المال والبنوك والسمسرة والمضاربة بما فى ذلك أعمال الصيارفة وتسليف النقود ...إلخ . وقد هاجر معظمهم إلى إسرائيل بعد قيامها ، بحيث لم يتبق منهم سوى بضعة آلاف ، نحو ٣ - ٤ آلاف.

الكتلة الغربية

إذا انتقلنا إلى الجاليات الأوروبية ، لوجدناها تمثل الجسم الأساسى من الأجانب فى مصر ، ٦٠٪ على الأقل إلى ٩٠٪ أحيانا . والفرق بين الحدين الأخيرين يشير إلى زيادة أو نقص الكتلة الشرقية من الأجانب . هذا مع ملاحظة أن عدة آلاف من المقيمين الشرقيين ، بما فى ذلك بعض المصريين أنفسهم ، كانوا مدرجين باستمرار ضمن الجاليات الأوروبية باعتبارهم من رعوياتهم أو حماياتهم ، مما يجعل أرقام الغربيين تبدو أكبر ، والشرقيين أقل ، من حقيقتها نسبيا .

الجنسية	١٨٧٩	١٨٨٢	١٨٩٧	١٩٠٧	١٩١٧	١٩٣٧	١٩٤٧	١٩٥٦
اليونانيون	٣٠,٠٠٠	٣٧,٣٠٠	٣٨,٢٠٠	٦٣,٠٠٠	٥٦,٧٠٠	٦٩,٠٠٠	٥٧,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠
٪	؟	٤٠,٠	٣٣,٨	٢٩,١	٢١,٨	٣٧,٠	٣٩,٠	؟
الإيطاليون	١٤,٥٠٠	١٨,٧٠٠	٢٤,٥٠٠	٣٥,٠٠٠	٥٠,٢٠٠	٤٨,٠٠٠	٢٨,٠٠٠	٤٥,٠٠٠
٪	؟	٢٠,٥	٢١,٦	١٦,١	١٩,٣	٢٦,٠	١٩,٠	؟
الفرنسيون	١٤,٣٠٠	١٥,٧٠٠	١٤,٢٠٠	١٤,٦٠٠	٢١,٣٠٠	١٩,٠٠٠	١١,٠٠٠	؟
٪	؟	١٧,٢	١٢,٥	٦,٧	٨,١	١٠,٠	٧,٠	؟
البريطانيون	٣,٨٠٠	٦,١٠٠	١٩,٦٠٠	٢٠,٧٠٠	٢٤,٤٠٠	٣٢,٠٠٠	٢٨,٠٠٠	١٥,٠٠٠
٪	؟	٦,٧	١٧,٣	٩,٥	٩,٤	١٧,٠	١٩,٠	؟
النمسا – المجر	٢,٥٠٠	٨,٠٠٠	٧,١٠٠	٧,٧٠٠	٢,٨٠٠	؟	؟	؟
٪	؟	٨,٩	٦,٣	٣,٥	١,١	؟	؟	؟
الألمان	٩٠٠	٩٠٠	١,٣٠٠	١,٨٠٠	٢٠٠	؟	؟	؟
٪	؟	١,٠	١,١	٠,٨	٠,١	؟	؟	؟

المصدر : شارل عيسوى ، ص ١٦٣ — ١٦٧ ، لوران . ص ١٩٩ — ٢٠٠ ، أنور عبدالملك ، ص ٧٢ — ٨٠ .

وبتصحيح الأرقام على هذا الأساس نجد عدد الغربيين الحقيقيين فى ١٩٤٧ مثلا نحو ١٤٢,٨٠٠ بدلا من المجموع الظاهرى ١٨٤,٤٠٠ تقريبا . وفيما عدا هذا ، فبدورها ، وبنفس النسب المئوية تقريبا ، تمثل رباعية اليونانيين - الإيطاليين - الفرنسيين - البريطانيين صلب الجاليات الأجنبية فى البلد غربية وشرقية معا أو غربية على حدة.

فيما عدا هذه الرباعية ، فقد كانت هناك أقلية مذكورة من أبناء وسط وغرب أوروبا ، من رعايا امبراطورية النمسا - المجر أساسا ثم الألمان وبعض البلچيكيين وقد كان رعايا النمسا - المجر من أبناء البلقان غالبا ، خاصة من دالماشيا . وفى الثمانينيات بلغت نسبة أبناء النمسا - المجر والألمان نحو عشر الأجانب فى مصر ، تسعة أعشارهم من النمسا - المجر والعشر فقط من الألمان . ولكنهم جميعا كانوا فى تناقص مطرد خلال أواخر القرن ، حتى انقرضوا عمليا حوالى الحرب الأولى وبسببها.

أما الرباعية السائدة فقد كانت أوزانها النسبية فى تغير مستمر ، ولكنها جميعا وككل بدأت أولا بنسبة عالية (حوالى ٨٧٪) ، ثم تعرضت لانحدار محسوس منذ بداية القرن الحالى (+ ٦٠٪) ، ولكنها عاودت الارتفاع بعد ذلك حتى عادت منذ حوالى الحرب الثانية إلى حيث بدأت (حوالى ٩٠٪) . وهذا المنحنى يصدق بصفة منفردة على كل من اليونانيين والإيطاليين الذين انتهوا ونسبتهم كما بدأت تقريبا ، بينما يبدى الفرنسيون انخفاضا متواصلا باستمرار تقريبا ، وعلى العكس البريطانيون الذين كانوا أكثر تذبذبا ما بين ارتفاع وانخفاض.

على أن التوازنات والعلاقات والمقارنات بين أطراف الرباعية لا تقتصر على الحجم فقط ، بل تمتد إلى درجة الأقدمية أو الحداثة ، وإلى مدى الانتشار أو التركيز فى التوزيع الجغرافى ، ثم إلى المهن والانتخاب الحرفى ، وأخيرا إلى النفوذ والمكانة المادية والأدبية ، ليس فقط داخل الجماعة الأوروبية ذاتها بل وفى المجتمع المصرى نفسه أيضا.

فأولا ، اليونانيون . هؤلاء أقدم الجاليات الأوروبية بمصر إطلاقا وأطولهم وأعمقهم جذورا بترابها. ولا ننسى أن اليونان هى أول وأقرب دولة أوروبية عرفتها مصر القديمة ، وأن اليونانيين هم أول جالية أجنبية أقامت استعمارا استيطانيا حقيقيا فى مصر تحت البطالسة . هذا إذن فى الحقيقة هو الاستيطان اليونانى الثانى فى مصر . وفيه كانوا دائما أكبر الجاليات حجما وعددا . وقد انتهوا كما بدأوا وهم يشكلون نحو خمسى الأجانب فى مصر . إلا أن نسبة أعدادهم كانت فى تناقص تدريجى فيما بين الطرفين حتى هبطت إلى الخمس فقط أثناء الحرب

الأولى. وقد كان لطرد اليونانيين من آسيا الصغرى وتركية أوروبا ومجازر الحرب وعمليات تبادل السكان دور كبير فى تدفقهم من جديد على مصر بعد الحرب الأولى.

وفى البدء كان اليونانيون وحدهم نحو نصف الأوروبيين تقريبا ، ونحو الجاليتين التاليتين عدديا معا وهما الإيطالية والفرنسية . ولكن مع تزايد الأوروبيين عموما ، انخفضت نسبة اليونانيين من النصف إلى الثلث إلى الربع ببطء وهدوء ، إلى أن عادت فاقتربت من النصف فى النهاية وقبل الخروج حين وصل عددهم إلى أوجه وناهز المائة ألف ، وهو أقصى ما حققته جالية أجنبية فى مصر باستثناء الشوام أو مثلهم تقريبا . كل هذا مع ملاحظة أن بضعة آلاف من اليونانيين كانوا يدرجون دائما ضمن الجنسيتين البريطانية والإيطالية بوجه خاص.

ولعل أهم من الأقدمية والحجم بين اليونانيين التركيب الاجتماعى والتوزيع الجغرافى ، حيث يبدون فى الجانبين تناقضا وتفاوتا حادا لا تعرفه جالية أخرى فتوزيعا هم بلا جدال أكثر الأوروبيين انتشارا وتغلغلا فى كل تضاعيف مصر غير مقتصرين كمعظم الآخرين على العاصمتين ، ومع ذلك فهم أكثر الجاليات تركزا فى إحداهما ونعنى بذلك الاسكندرية.

فعلى الجانب الأول نجدهم فى المدن المتوسطة والصغرى وحتى القرى وصميم الريف ، فهم وحدهم من بين كل الأوروبيين الذين يتوزعون كأفراد وليس ككتل بالضرورة . وكما يلخص المثل الانجليزى المعروف ، فإن «تحت كل حجر فى مصر يونانيا Under every stone in Egypt there is a Greek» . أو كما قال كرومر «حيثما توجد أدنى فرصة للشراء رخيصا والبيع غاليا ، فسيوجد المساوم اليونانى الصغير» (١). أو كما يقول لوران ، «ما من كفر فى مصر، لا تلقى فيه بعض اليونانيين ، يأتون بلا أية موارد ، يعيشيون الحياة البسيطة لأفقر فلاح ، ثم بسرعة يكونون تجارة صغيرة فى الغلال ، ثم يفتحون دكان بقالة ، مخبزا ، أو صيدلية» ...إلخ ، إلى أن يصنعوا ثروة محترمة (٢). وقد كان مطحن الحبوب ، تماما كالبقالة والحانة ، علامة مؤكدة على «جريجى» القرية.

أما على الجانب الآخر ، جانب التركز المدنى ، فليس كمثلهم جالية تتركز فى، وتسيطر على ، الاسكندرية . فنسبتهم بها ، على عكس بقية الجاليات الأخرى ، أعلى منها فى سائر مصر وفى أى بقعة أخرى منها بما فى ذلك القاهرة . ففى

---

(1) Modern Egypt, Vol. II, P. 250-2.
(2) P. 199

الاسكندرية كان يتكدس أكثر من نصف مجموعهم فى مصر ، كما يفوق عددهم بها عدد كل الجاليات الأخرى مجتمعة إذ يبلغ نصف مجموع الأجانب بها . وفضلا عن ذلك فانهم كانوا يمثلون تقريبا كل أرستقراطية المدينة . (من هنا إزدحام الاسكندرية بأسماء الأماكن اليونانية الحديثة خاصة فضلا عن القديمة ، مثل حدائق أنطونياديس وشاطئ جليم (جليمونوبولو) وأتنيوس وجاناكليز ...إلخ) لقد كادت الاسكندرية ترتد بهم مدينة شبه «هيللينية» من جديد مثلما بدأت فى القديم!

أما عن تركيبهم الإجتماعى ، فكما كانت الجالية اليونانية من أعرق المستوطنين وأنجح رجال الأعمال ، فقد كانوا أيضا من أحط طبقات المهاجرين كما يقال ، كما كانت لهم شهرة سيئة فى الجريمة والسرقة والقتل ...إلخ . على أنهم أساسا كانوا من التجار ، والتجار المهرة ، رغم شدة تنوع حرفهم المختارة . فالى جانب تجارة التجزئة ، خاصة ، البقالة ، ونصف الجملة وتجارة القطن وحلجه والمضاربة فى بورصته ، كانوا وحدهم بين الأوروبيين الذين نجحوا فى التجارة خارج حدود مصر ، فكانت كل تجارتها مع السودان تقريبا فى أيديهم.

كذلك دخلوا ميدان الملكية الزراعية وشركات استصلاح الأراضى بنجاح كبير (كثير من العزب الجديدة فى شمال الدلتا تحمل أسماء يونانيين ، كذلك كثير من أصناف القطن الممتازة المبكرة مثل السكلاريدس والزاجوراه ...إلخ) . وأخيرا فانهم إذا كانوا قد ارتبطوا بشدة وتقليديا بحرف الفندقة والمطاعم والمقاهى والحانات وغيرها من الخدمات الصغيرة ، فقد اتجهوا فيما بعد إلى المهن الحرة إلى حد بعيد ، غير أنهم كانوا بعيدين تماما عن الوظائف الحكومية.

يلى اليونانيين فى الأهمية العددية الايطاليون . بدأوا نحو نصف اليونانيين عددا ، ولكنهم كانوا يزدادون بسرعة مطردة بحيث كانت الفجوة بينهم وبين اليونانيين تضيق بانتظام حتى كادوا يقتربون منهم أحيانا كما فى مرحلة الحرب الأولى حين بلغوا نحو ثلث الأوروبيين عددا ، وإن جنحوا إلى الهبوط فى النهاية فصاروا نحو الربع . وقد سجل الايطاليون فى أوجهم ثانى أعلى قمة عددية بين الجاليات الأوروبية بمصر ، نحو ٥٠ ألفا ، وذلك قبل الحرب الثانية حين تعاظم نفوذهم المادى والأدبى والاجتماعى والسياسى فى البلاد . غير أن أعدادهم انخفضت بشدة كما انحسر نفوذهم أثناء الحرب ، وإن عادت بعدها إلى الزيادة نسبيا.

وكما أنهم من أقدم الجاليات الأوروبية تدفقا وإقامة بمصر ، فانهم من أوسعها انتشارا وتغلغلا بعد اليونانيين . فلم يكونوا يتركزون فى العاصمتين فحسب ، بل وينتشرون فى المدن الاقليمية الثانوية والصغرى كالمنصورة وطنطا والزقازيق . وإلى جانب مشاركتهم فى نشاطات القطن والتجارة الخارجية والجملة،

كان منهم العمال المهرة والفنيون والفنانون وكثير من المهن الحرة . ولكن أكثريتهم كانت من طبقة صغار التجار البسطاء.

أما الفرنسيون فرغم أنهم بدأوا بأعداد كالإيطاليين فلعلهم كانوا أقرب العناصر الأوروبية إلى الثبات بل الجمود من حيث الحجم المطلق . فقد كان عددهم يرتفع ببطء شديد ومعدل منخفض للغاية، مما يفسر أن نسبتهم المئوية كانت فى تناقص حاد شبه مطرد ، بل إنهم وحدهم تقريبا الذين خبروا تناقصا حقيقيا فى عددهم المطلق فى أحد العقود فى أواخر القرن الماضى . وعموما فإنهم لم يزيدوا فى «سقفهم» عن العشرين ألفا تقريبا ، أى نحو عشر الأوروبيين لا أكثر . هذا مع ملاحظة أن الفرنسيين الحقيقيين من ذلك العدد لم يكونوا يتجاوزون النصف ، أو نحو ١٠ آلاف ، إذ كان يندرج تحت الجنسية الفرنسية كثير من أبناء المغرب الكبير واليهود وغيرهم من الرعايا الفرنسيين . فى ١٩٤٧ مثلا كان عدد الفرنسيين الحقيقيين ٩٦٠٠ ، وأبناء المغرب الكبير ٣٢٠٠ ، من مجموع الجالية الفرنسية البالغ ١٧,٨٠٠ تقريبا.

مع ذلك فقد كان النفوذ الحضارى والثقافى الأكبر والسائد هو للفرنسيين بلانزاع حيث كانوا يتركزون فى المهن الحرة والتعليم والوظائف الحكومية الفنية والعالية ، بجانب التجارة والأعمال والقناة . وكمؤشر إلى أهمية هذا النشاط التجارى الأخير ، كانت استثمارات رؤوس الأموال الفرنسية فى مصر أكبر من أية استثمارات أخرى . وقد كانت معظم طبقة العمال المهرة الممتازة من بينهم ، وكذلك كانت لهم معظم محلات التجارة الراقية.

على النقيض تماما من الفرنسيين ، الانجليز لاشك هم أكثر الجاليات الأوروبية تفاوتا من حيث الحجم والعدد . فكما كانوا آخر الوافدين وأحدثهم عهدا ، فانهم بدأوا بأرقام متواضعة لا تذكر ولا تقارن البتة بالجاليات الثلاث السابقة . ولكنهم منذ الاحتلال كانوا فى صعود مطرد ، بحيث تفوقوا على الفرنسيين منذ أواخر القرن وظلوا كذلك إلى النهاية ، حين قاربوا نصف اليونانيين أو نحو ١٧٪ من الأوروبيين ولو أن من الضرورى أن نلاحظ أن أرقام الجالية البريطانية كانت تتضمن دائما قوة جيش الاحتلال المقيم.

وعموما يمكن القول إن البريطانيين إذا كانوا قد أزاحوا جالية أوروبية أخرى بعينها وحلوا نسبيا محلها ، فتلك الجالية بلا ريب هى الفرنسية . والواقع أن الجاليتين قد تبادلتا المواقع النسبية وزنا ووظيفة . فقد انتقلت السيطرة على الوظائف الحكومية والإدارة العليا والخبراء والفنيين والخدمات الفنية والصناعة

الحديثة إلى البريطانيين بعد أن كانت عادة من نصيب الفرنسيين . أيضا تغلغل الانجليز فى تجارة التصدير والاستيراد والبنوك والصناعة والمواصلات والنقل الداخلى والخارجى والرى والزراعة . وكانت تجارة القطن خاصة وتجارة الجملة والشحن البحرى والمالية والتأمين ، باختصار مفاتيح الاقتصاد ، فى أيديهم ، تماما مثلما احتكروا الوظائف القيادية والسلطة.

على أن الانجليز كانوا مركزين بعنف فى العاصمتين بعيدا عن الانتشار أو التوغل فى أعماق البلد . كذلك فقد كانوا ، كالفرنسيين ، نصفهم أو أكثر رعايا بريطانيين ، بينما لم يزد الانجليز الحقيقيون على نحو ١٥ ألفا كحد أقصى . وتلك الرعويات البريطانية كان أهمها المالطيون والقبارصة وحتى بعض الهنود المسلمين . مثلا من ٣١,٥٠٠ بريطانى مسجلا فى ١٩٤٧ ، كان ١٣,٣٠٠ فقط من الانجليز الحقيقيين ، ونحو ٧٨٠٠ من المالطيين ، ونحو ١٠٠٠ من الهنود . وقد كان هؤلاء المالطيون يمثلون نسبة كبيرة من أعدادهم فى المهجر عموما ، والتى ثبت أنها كانت أكبر من أعدادهم فى وطنهم الأب . وقد اكتسب المالطيون بالذات فى مصر سمعة سيئة فى الجريمة أسوأ مما كان لأدنى طبقات اليونانيين . ولكن كثيرا منهم كان من التجار والحرفيين ، خاصة صناعة الأحذية واللحام...إلخ.

هرم المستعمرة الطبقى

بهذا تم لنا الآن مسح عام لعناصر الجاليات الأوروبية كل على حدة ، وهاهنا نصل إلى الهيكل الحقيقى للتركيب الاجتماعى والثقل المعنوى للمستعمرة الأوروبية والأجنبية ككل . فكما فرضت المستعمرة نفسها على، أو قرب، الهرم الطبقى الوطنى ، تنضدت هى نفسها فى هيراركية طباقية على نمط هرمى أو عنقودى متراتب ودرجات هذا الهرم أو طبقاته واضحة تمام الوضوح.

فقاعدته هى بالضرورة أكبرها حجما ومساحة أى أوسعها انتشارا جغرافيا ، وأقدمها وأقربها التصاقا بالوطنيين وتداخلا معهم ، كما هى أقلها ثراء ومكانة بحكم المهن والحرف . ومسافة البعد ، بالتالى ، بينهم وبين المصريين أقل ما تكون ، وهذا يعنى اليونانيين على الفور وبلا جدال ، كما يمكن أن نضيف إليهم بسهولة رباعية الشرقيين من شوام وأتراك وأرمن ويهود ، فلأغلبهم نفس ملامح وخصائص اليونانيين كجاليات.

أما الطبقة الوسطى ، أو جسم الهرم ، فيتألف من العناصر الأقل حجما وانتشارا والتحاما بالسكان الوطنيين والأكثر ثراء ومكانة أدبية ومادية بحكم

الوظائف والدخول . وبسهولة تامة ينصرف هذا إلى الايطاليين والفرنسيين معا . وأخيرا وعلى قمة الهرم ، ضيقة باردة ، متباعدة إن لم تكن مترفعة ، تأتى الجالية البريطانية الحاكمة بنفوذ المستعمر المسيطر وبأعدادها المحدودة اللصيقة بالمدن العواصم فقط وبمواقعها القيادية عموما.

والآن ، ومن وجهة نظر جغرافية الاستعمار ، ماذا يعنى هذا الهرم بدرجاته وطبقاته ؟ فى معادلة موجزة وجامعة ، وبحسب الخصائص والملامح المحددة التى عرضنا ، يمكن أن نقول إن قاعدة الهرم هى أقرب عناصره إلى الاستعمار الاستيطانى بمعنى الكلمة ، ووسطه هو أقربها إلى الاستعمار الاستغلالى فى أوضح صوره ، بينما تأتى قمته أقرب ما تكون إلى الاستعمار الاستراتيچى بمعناه الكلاسيكى . وتلك جميعا نتيجة منطقية فى الواقع ، إن لم نقل تحصيل حاصل . فرغم أن الجاليات جميعا شاركت بدرجة أو بأخرى فى أبعاد الاستعمار الثلاثة من استيطان واستغلال واستراتيچية . فلا جدال أن اليونانى تقليديا كما فى كل مكان ألصق ما يكون بالاستيطان ، بينما كان الانجليزى أبعد شئ عنه وأدخل ما يمكن فى لعبة الاستراتيچية والمواقع العسكرية ، فى حين كان الايطاليون والفرنسيون أكثر اهتماما بالاستثمار والاستغلال.

وثمة ملاحظة أخيرة فى الختام . فكما كان المصريون يتبادلون العداء مع الانجليز كمستعمرين، كانت سائر الجاليات الأوروبية تتبادل معهم حبا مفقودا وحقدا دفينا رغم ما كانت تتمتع به من حمايتهم ورغم أنها كانت تعمل فى ظلهم . وفيما عدا هذا فلقد كان القاسم المشترك الذى يجمع بينهم هو امتصاص دم المصريين ، أو فلنقل اعتصار مصر ، إلى أقصى حد ممكن . ومع ذلك فقد دخل المصريون طرفا فى هذه التوازنات ، فكانوا بقدر المستطاع يحاربون الاستعمار البريطانى بتلك الجاليات الأوروبية المضادة . إنه ببساطة منطق التوازن واستراتيچية المضاربة.

الفصل الخامس والعشرون

شخصية مصر الاستراتيچية

الآن، وقد درسنا مراحل وأدوار تاريخ مصر الچيوبولتيكى ما بين امبراطورية ومستعمرة وحللنا معانيها ودلالاتها الاستراتيچية، نحن فى موضع يسمح لنا بالتعميم بعد التخصيص، لننفذ إلى أعماق شخصية مصر الاستراتيچية ككل وكاقليم من الخارج، ولنحدد جوانب القوة والضعف فيها، ثم لنضع مصر كقوة سياسية فى الميزان بما فى ذلك دورها ووزنها السياسى، ثم أخيرا لنقيم ونقين اركان وقواعد استراتيچية مصر من الداخل، حتى نصل من ذلك جميعا الى مؤشرات للعمل المستقبلى تفيد فى تخطيط أهدافه لاسيما فى الصراع المصيرى مع اسرائيل.

استراتيچية مصر الخارجية

التناسب بين الموقع والموضع

اذا كان ثمة من خاصية واحدة فى شخصية مصر الاستراتيچية مستمرة ومشتركة بين عصرى الامبراطورية والمستعمرة، على ما بينهما من تناقض جذرى، فتلك الخاصية هى يقينا أنها كانت دائما مركز دائرة، مركز دائرة قلت أو كبرت، ضاقت أو اتسعت، ولكنها دائما دائرة لها محيط وابعاد وهى مركز ثقله وجاذبيته ولها الدور القيادى فيه، بايجاز حاسم، كانت مصر باستمرار قطب قوة وقلب اقليم، فحتى وهى مستعمرة محتلة، ومهما كانت أوضاعها الداخلية، فلقد كانت مصر - للغرابة والدهشة - مركز دائرة ما وليست على هامش دائرة أخرى.. ونادرة جدا هى المراحل التى انزلقت فيها الى قوة بينية بدلا من مركز القوة الذى كانته غالبا، ولاشك أن هذه الصفة الجوهرية التى تكاد تنطوى على متناقضة مثيرة، ترتد الى جذور جغرافية أصيلة وكامنة فى كيان مصر تستدعى البحث والتحقيق.

والحقيقة العظمى فى كيان مصر ونقطة البدء لأى فهم لشخصيتها الاستراتيچية، هى اجتماع موقع جغرافى أمثل مع موضع طبيعى مثالى وذلك فى تناسب أو توازن نادر المثال، فالموقع والموضع هنا متكاملان جدا فى الدور،

ومتناسبان الى حد بعيد فى المقياس، فكل منهما ضخم الحجم او الخطر، ولكن فى تناسق دقيق وشبه محسوب، فمصر ليست مجرد موقع أو موضع هام، بل الاثنان معا، ليست مجرد ممر أو مقر خطير، بل كلاهما، ليست مجرد محطة طريق حاسمة أو صومعة غلال ضخمة، بل هى هما على السواء.

فعلى طول الساحل الجنوبى للبحر المتوسط، ولمسافة ١٠٠٠ ميل من الصحراء، لا نجد معمورا سوى وادى النيل (١)، بل انه بحجمه الذى يحمل اليوم نحو ٤٣ مليونا من البشر، يعد أكبر وأضخم رقعة معمورة فى شمال أفريقيا وغرب آسيا ابتداء من المحيط الاطلسى حتى تخوم الهند.. ولعل وزنه النسبى فى الماضى كان أكبر وأضخم، بل إن هذا المؤكد تاريخيا.. لقد كانت مصر «قاعدة قوة طبيعية natural seat of power »، أكبر قاعدة قوة طبيعية فى المنطقة، وخلف هذه القاعدة الصلبة، بالطبع، يكمن النيل، فاليه ترجع كل قوتها ممثلة فى وفرة انتاجها وثراء غلاتها، حتى أعداؤها كانوا على وعى بهذه الحقيقة الأساسية، إلى حد أن منهم، مثل هيتون، من نصح قومه بالتربص بها وقت إمتناع النيل عن الفيضان حين تغيب قوتها وتستحيل ضعفا فيكون مقتلها (٢).

أما عن الموقع فاذا كانت منطقة الشرق العربى، حول الجزيرة العربية بعامة، هى خاصرة العالم القديم حيث يضيق اليابس أكثر ما يضيق وحيث يتداخل اليابس والماء أكثر ما يتداخلان، فان مصر هى بدورها خاصرة الخاصرة، أو فلنقل عين القلب، حيث تجتمع فيها القارات الثلاث وتفترق البحار الداخلية الهامة، وهى من ثم خاصرة العالم القديم برمته وأرض الزاوية منه وقطب الرحى فيه، ولعل من الاجترار وحده بعد هذا أن نكرر أنها تمثل أهم موقع فى العالم بعامة، بينما قدلايكون من المغالاة ما ذهب اليه البعض فى وصفها بعاصمة العالم الاستراتيجية.

وبذلك كله حق لنا أن نقول إن موضع مصر إذا كان هو السهل الممتنع، فان موقعها هو الصعب الممتنع، السهل الممتنع ـ لأن من السهل أن نجد بين البيئات النهرية الفيضية الغنية موضعا كمصر، وإن كان من غير المحتمل أن نجد مثله فى خصائصه وإمكانياته، والصعب الممتنع ـ لأن موقع مصر الحاسم الحاكم

---

(1) D.H. Cole, Imperial Military Geography, Lond. 1937, P. 291.

(٢) نقولا زيادة، رواد الشرق العربى فى العصور الوسطى ، القاهرة ص ٩٨.

هو موقع متحد مثلما هو مقتحم، وهو لذلك صعب المواصفات ويكاد يمتنع مثيله، ومن مجموع الاثنين، كانت مصر فى الأعم الأغلب أكبر قاعدة طبيعية وأضخم قوة بشرية في المنطقة، وكان التناسق المتناغم بين حجم موضعها وخطر موقعها هو مفتاح عبقرية المكان فيها.

وحتى نجسم هذه الحقيقة فى الذهن، يكفى أن نتصور الموقف لو إختل أحد حدى المعادلة، لو قد كانت مصر موضعا ضئيلا صغير الحجم والامكانيات، لما زادت الا قليلا عن واحة صحراوية متواضعة من عشرات الواحات المنتثرة فى صحارى العالم القديم (١) أو لكان حكمها حكم الجزر الضئيلة فى وسط المحيطات العظمى كصقلية مثلا، ولكانت بالضرورة ـ وتلك چيوبولتيكيا آفة الوحدات الطبيعية القزمية فى وسط أقاليم شاسعة ـ تابعة سياسيا كما هى عاجزة حضاريا.. ومن الناحية الأخرى، فلو كانت مصر الموضع الضخم التى هى بالفعل، ولكن فى موقع متخلف هامشى على أطراف العالم المتطوحة، لما زادت عن بريطانيا العصور الوسطى مثلا أو أستراليا العصور الحديثة، شبه عملاق نسبيا ألا أنه حبيس قفصه.

كذلك نستطيع أن نسبر مدى التناسق بين الموضع والموقع فى مصر إذا نحن قارناه بكل من العراق والشام، فهنا وهناك سنجد إختلالا محسوسا فى هذا الاتجاه أو ذاك، له نتائجه المادية والاستراتيچية البعيدة. فالشام بعامة يتمتع بموقع ممتاز وخطير، يكاد يشارك فى موقع مصر نفسها، بل وسنرى أنه فى الحقيقة أقرب إمتداد له، لكن الشام برقعته المحدودة نوعا، وبيئته التى يتداخل فيها الجبل والوادى، والواحة والصحراء، فضلا عن قصور موارده المائية المطرية المذبذبة، يمثل نسبيا موضعا محدود الوزن والامكانيات بحيث لا يتكافأ مع موقعه الحيوى، وعلى العكس العراق، فهاهنا موضع غنى عريض الثراء برافديه أو نيليه كما يوصفان أحيانا ، مترامى الرقعة والامكانيات، حتى ليفوق بالقوة موضع مصر، غير أن موقع العراق الداخلى الخلفى المتطوح قليلا، يعد على أهميته – متخلفا نوعا، وهو على وجه اليقين لا يرقى إلى مستوى موضعه الثمين.

ذلك التناسق الطبيعى الدقيق بين قوة الموضع وقيمة الموقع فى مصر لم يكن، مع ذلك، الحقيقة الوحيدة الكبرى فى كيانها، فان الذبذبات التى حدثت فى العلاقة بينهما، والتى رجت توازنهما، ، لعبت دورا هاما فى تحديد مصير مصر، والحقيقة أن كيان مصر ومصيرها وظيفة مباشرة للعلاقة المتغيرة بين قيمتها كموقع وقوتها كموضع: موقع خطير يتطلب لتحقيقه وضمانه موضعا غنيا كفئا، فاذا ما إجتمعا

(١) هويتلزى ، ص ٣٧٢.

طفرت مصر كقوة إقليمية كبرى، أما إذا قصر الثانى عن الاول وقصر دون متطلباته وقعت مصر فريسة إقليمية وضحية، بمعنى آخر، إن مكانتنا هى محصلة مكاننا وامكانياتنا على حد سواء، وبصيغة رياضية، إن معادلة القوة فى مصر هى: القوة = الموقع × الموضع، ذلك مفتاح الماضى مثلما هو دليل المستقبل، ومن الممكن أن نتتبع فى تاريخ مصر ذبذبات العلاقة بين الموضع والموقع لنرى متى وأين إجتمع الحد الأقصى أو الحد الأدنى من الاثنين معا، او من اى منهما على انفراد، ومن المحقق اننا سنجدها تتفق الى حد مثير مع مصيرها ووضعها السياسى.

خريطة الخطر

ونحن نتقدم خطوة أخرى نحو فهم شخصية مصر الاستراتيجية حين نرى انعكاسات وردود فعل تلك العلاقة المتغيرة بين الموقع والموضع، فمصر بيئتها الغنية الرخية كجزيرة خضراء فى وسط محيط صحراوى عظيم كان يلفظ قبائل الرعاة والرحل التى يحزبها جفافه وفقره، تكاد تعد العينة النموذجية للجغرافيا البشرية التقليدية للأودية النهرية، فالوادى النهرى فى كل مكان هو إما مهبط لسكان الجبال والمرتفعات المحدقة رأسيا (الجانج والسند والرافدان) وإما مجمع لسكان الصحراوات المحيطة أفقيا (الهوانجهو وما بين النهرين والنيل) هكذا تبدو مصر قطب جاذبية شديد الإغراء، وهو إغراء لا يعرفه الا من عرف معنى الوصول إلى أى واحة بعد رحلة قاسية فى الصحراء، ولهذا كان «اهبطوا مصر فان لكم ما سألتم» هو الشعار العملى لكل رحل وبدو الصحارى المحيطة من قبل يوسف وبعده.

من هنا فلقد كانت الصحراء دائما «فى ظهر» مصر تدق باستمرار على بابها الخلفى (١)، تطرقه أو تتطرق اليه أو تقتحمه بلا استئذان طرقات الرعاة، وفى هذا كانت قصة مصر مع بدو الصحراء فصلا عاديا بل قطاعا نموذجيا من علاقة الصراع العدائية بين الرعاة والزراع أو الرمل والطين، وليست قصة الصراع الدامى الرهيب بين ست واوزوريس فى الملحمة الشهيرة إلا رمزا مصريا جدا للصراع بين الرمل والطين وبين الصحراء والوادى على الترتيب، فلقد كان كابوس المصرى الجاثم وحلمه المزعج المقيم هو خطر الراعى، هذا الذى يتقافز حوله إما كزفير الصحراء السافية أو كزواحف الكثبان الرملية أو كأرجال الجراد المنتشرة.

لهذا لم يكن أبغض اليه من الراعى البدوى منذ التوراة الى العصر الحديث.. ففى التوراة، سفر التكوين «لأن كل راع هو نقمة على المصريين» وفى الجبرتى

(1) Howarth, The world about us, P. 38.

شكوى مرة من الأعراب «الذين هم أقبح الأجناس وأعظم بلاء محيط بالناس»، بينما أن مثلنا نحن الدارج «غار الجمل بما حمل» مازال تعبيرا بالكناية عن نفس الشعور.

الموقع، هو الآخر، لم يكن أقل جاذبية لكل رواد البحر من تجار أو مغامرين من وراء البحر الذى يغسل شواطئها «ويمسح نوافذها» من الجانبين، فكانت قبلة (أم نقول بوصلة؟) الأساطيل من ثم، وكان الشعار العملى «اصعدوا النيل» منذ أوكتافيوس وأكتيوم حتى نلسون وأبوقير، وعن هذا عبر ليبنتز بوعى فى مشروعه للويس الـ ١٤ حين قال: «لا يوجد بين أجزاء الأرض جميعها بلد يمكن التسلط منه على العالم كله، وعلى بحار الدنيا بأسرها، غير مصر» (١)، وهكذا، وبحكم طبيعتها الأمفيبية، تعرضت مصر لأخطار الصحراء والبحر، لذئاب البر وذئاب البحر كما يعبر البعض (٢) او لقراصنة السهوب وقراصنة البحر كما يضعها البعض الآخر (٣)، وكان «قدر أكبر مما ينبغى من تاريخ مصر الماضى هو تاريخ الأمم الأخرى التى طمعت فى ثروتها»(٤).

وعلى الجملة، وحتى لا ننسى، فان لكل إمبراطوريات الماضى «برابرتها» واذا كان التيوتون برابرة الامبراطورية الرومانية هم أشهر برابرة التاريخ، فقد كان للامبراطورية المصرية برابرتها الذين لا يقلون خطرا فى القديم وفى الحديث.. وكما إستولى أولئك على الإمبراطورية الرومانية وحكموها من داخلها، فعل هولاء بالامبراطورية المصرية، وهؤلاء البرابرة وأولئك جميعا، دعنا لاننسى، هم من الرعاة أو الرحل أساسا، وهو ما يعود بنا الى قصة الصراع الأبدى ونتائجة المحتومة بين الزراع والرعاة.. فلقد كان الهكسوس برابرة الامبراطورية الفرعونية، قل «تيوتونها» على البر، بينما كانت شعوب البحر هى «نورسها والفايكنج» فى الماء، وفى العصور الوسطى كان التتار والمغول هم برابرة الإمبراطورية الإسلامية ـ العربية ـ المصرية المشتركة على اليابس، مقابل الصليبيين على البحر.

وعند هذا الحد من المناقشة، نضع أيدينا على الملمح المفتاح: لقد عاشت مصر دائما أو غالبا فى خطر، ويكاد الخطر الخارجى يتناسب طرديا مع خطورة الموقع وأهميته وغناه، ومع الإثنين يتناسب الثمن أيضا تناسبا طرديا، فمن يكسبه

(١) محمد برج . قناة السويس فى ١٠٠ عام، القاهرة، ١٩٦٩ ، ص ١٧.

(٢) فايفيلد، بيرسي، الجيوبولتيكا ، مترجم ، القاهرة، ص ٤٥.

(3) H. J. Mackinder, On the scope & methods of geog., Lond, 1951 (reprint), P. 28.

(4) A. Holman, Future of mining industry in Egypt, Cairo 1948, P.5

يكسب الكثير ومن خسره خسر أكثر، ونبادر على الفور فنضيف إن هذه الحقيقة ـ الحياة فى ظل الخطر ـ لم تكن وليست شرا مطلقا، بل هى أساسا ظاهرة صحية رغم كل التضحيات والثمن الباهظ الذى دفعته مصر من حريتها أحيانا كثيرة، وهى ظاهرة صحية، لأنها أبدا – ومنذ وقت مبكر – شحذت الوعى القومى، وأرهفت الحساسية واليقظة الوطنية وإستبعدت إحتمالات الإنغلاق على الذات واللامبالاة بالعالم الخارجى: لقد أنضجت شخصية مصر ونمتها باختصار.

وقد تزايد ذلك الخطر صعدا مع توسع المعمور وظهور القوى الضخمة، ثم مع ظهور الحروب الدينية، ثم مع إستشراء الأطماع الإستعمارية الحديثة، والحروب الدينية بالذات، ابتداء من الصليبيات حتى الصهيونيات، كان معناها أن مصر التى هى أصلا عاصمة العالم إستراتيجيا، قد أصبحت تشارك فى موقع عاصمة العالم دينيا، وبذلك جاءت كمضاعف للخطر الكامن فى موقعها الجغرافى والمحيط بثرائها الطبيعى، لقد تحول الموضع الى مطمع، والموقع الى موقعة! من هنا كان على مصر ـ قبلة الغزاة ـ أن تكون دائما قوة محاربة، وأصبحت أرض معركة باستمرار تقريبا، وقل أن نجد شعبا دفع من دمه ثمنا لحريته، ومن حريته ثمنا لموقعه، مثلما دفع الشعب المصرى، وكما حاربت مصر مرارا طوال تاريخها الملحمى القديم والحديث، فالملاحظ أيضا أن كل من سيطر عليها حارب فيها أو منها أو عنها، إبتداء من البطالسة والرومان إلى الأتراك والإنجليز... إلخ.

من الملاحظ أيضا أنه كان هناك دائما عدو بعينه متربص بها يتمنى ويعمل على سحقها ويرىِ فيها موطن الخطر ومكمن القوة ومفتاح المنطقة، ثمة كان الصليبيون والمغول فى العصور الوسطى، ثم كان الانجليز منذ محمد على (هل نضيف الولايات المتحدة اليوم؟) تاريخ مصر الحديثة، مثلا، ليس فى رأى البعض إلا محاولة مستمرة من جانبها لإقامة قاعدة قوة ذاتية مؤثرة، تقابلها محاولة مضادة من جانب القوى العظمى مجتمعة أو فرادى لإجهاض تلك المحاولة وإحباط قيام قاعدة القوة المصرية، وخلال هذا الصراع أو المبارزة الاستراتيجية كان تكتيك مصر هو لعبة التوازن بين تلك القوى ومضاربتها ببعضها البعض، وذلك على شكل تحالف مصر دائما مع الدولة العظمى الثانية ضد خطر الدولة العظمى الاولى (١) وهذا بغض النظر عن المتغيرات المتعاقبة وتبادل المواقع ، مثال ذلك: مصر مع بريطانيا ضد فرنسا لطرد الحملة الفرنسية، مصر مع فرنسا ضد بريطانيا أيام

(١) لويس عوض ، تاريخ الفكر المصرى الحديث من عصر اسماعيل الى ثورة ١٩١٩ الخلفية التاريخية، القاهرة، ١٩٨٠.

عدائها لإمبراطورية محمد على ثم أيام الإحتلال لمقاومته وطرده، مصر مع الاتحاد السوفييتى ضد الولايات المتحدة أيام عدوانية الاستعمار الجديد فى الخمسينيات والستينيات الأخيرة، ثم أخيرا مصر مع الولايات المتحدة ضد الاتحاد السوفييتى ودعوى خطر الهيمنة فى السبعينيات.

وحتى ندرك المغزى الكامل لقاعدة وجود عدو دائم لمصر متربص أو متوجس فى كل عصر، قارن مع تركيا عبر العصور الحديثة، فعلى كلا طرفى أو ركنى شرق البحر المتوسط، بتناظر واضح فى الشمال والجنوب وبتقارب ملحوظ فى الحجم والوزن، ثمة مركز من مراكز القوة الطبيعية التى يحسب لها حساب فى ميزان القوة العالمية أو الإقليمية، وباستثنائهما فليس فى المنطقة خارج أوروبا قاعدة قوة يعتد بها أو يخشى منها دوليا سواء على ساحل المتوسط الجنوبى او فى الشرق الوسط الداخلى حتى إيران ووسط آسيا.. ولكن ما أبعد المدى بعد هذا بين القطبين الشرقيين فى لعبة الصراع الدولى.

فبينما كان هناك دائما وإلى الآن حليف من الغرب متطوع متبرع لتركيا ضد خطر الجارة العملاقة الروسيا التى يعمل على تدعيمها كقوة وحفظ استقلالها ككيان (فرنسا، بريطانيا، الولايات المتحدة على التعاقب)، كانت مصر على العكس تجد العدو الجاهز المقيم ومن نفس حلفاء وسندة تركيا، دونما حليف تعتمد عليه جديا بالضرورة والسبب؟ السبب أن مصر هى موطن الخطورة الحقيقية كقاعدة قوة وانطلاق وكمفتاح اقليمى وكمصدر اشعاع وتأثير... إلخ.

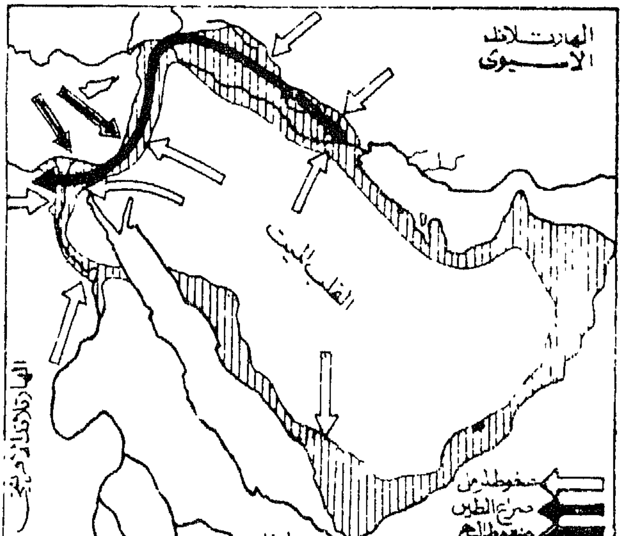
ومهما يكن، فنحن نستطيع أن نجمل خريطة الخطر الذى عاشت فيه مصر إذا نحن وضعناه فى إطاره الإقليمى التكاملى العريض، ولعل صيغة الحلقة السعيدة هى الصيغة الجغرافية المناسبة لهذا، وعلى أساسها يمكن أن نصنف الضغوط التى تعرضت لها الحلقة الى ثلاثة، اولا، صراع الشد والجذب داخل دائرة الحلقة السعيدة نفسها، وكان أخطر أقطابه مصر والعراق، وأهم ميادينه الشام (١) ومن الواضح أن ذلك كان أساسا صراع الطين والطين، وأبرز أمثلته الآشوريين والفرعونية ثم العباسية والفاطمية. ثانيا، ضغوط القلب الميت على الحلقة السعيدة وهو ببساطة صراع الرمل والطين، ورغم شدة تواتر هذه الضغوط العالية فى أشكالها السلمية كالهجرات والتسرب، فانها لم تأخذ الشكل الاستراتيچى الا مرة واحدة هى التى وحدت المنطقة جميعا مع الاسلام.

---

(١) فيرجريف ، ص ٤٤ .

ثالثا، ضغوط من خارج الحلقة، وهذه أتت من الجانبين، فثمة الهارتلاند الاسيوى فى الشرق ابتداء من إستبس طوران وهضبة إيران والأناضول، وكان صراع رمل وطين، بعيد المدى طويل النفس متعدد الجولات، وكانت ضحيته الأساسية القوس الشرقى من الحلقة السعيدة، ولكنه كثيرا ما وصل الى القوس الغربى أيضا، وأبرز أمثلته الغزو الفارسى، ثم المغوليات والعثمانية، اما على الجانب الآخر، فتنقسم مصادر الضغط الى نطاقين: جنوبيا الهارتلاند الإفريقى، وبالتحديد الصحراء الكبرى، ولهذا كان ضغطا خفيفا أو ضعيفا نسبيا لم يتجاوز فى قصاراه القوس الغربى من الحلقة بالكاد، وتقتصر حالاته على الغزو الليبى والاثيوبى قديما، أما النطاق الشمالى فالبحر المتوسط وما وراء البحر فى جنوب وغرب أوروبا، وكان هذا صراع البر والبحر، ولم يقل تواترا وخطرا عن ضغوط الهارتلاند الآسيوى، ولكن اول واخطر ضحاياه كان القوس الغربى من الحلقة بصفة خاصة، فحمل اليه عدا «شعوب البحر» القديمة الاستعمار الكلاسيكى فالصليبى فالحديث على التوالى (شكل ٢١) .

وعلى الفور يتضح لنا من هذه الخريطة ان الاخطار والضغوط التى تعرضت لها مصر انما جاءتها أساسا من الشمال والشرق، بينما كان دور الغرب والجنوب ثانويا وعارضا الى حد بعيد، فأما من الشمال، فقد أتى الخطر البحرى فى موجات متعددة، وكثيرا ما اتخذ من جزر البحر المتوسط الشرقى خشبة قفز علينا، واذا



شكل ٢١ - خريطة الخطر : الضغوط الاستراتيجية التى تعرضت لها مصر تاريخياً

كانت قبرص بالذات تشبه شكلا وموضوعا مسدسا مصوبا نحو الشام، فانه كثيرا ما استدار ليوجه الى مصر كما حدث فى الصليبيات وفى الاحتلال البريطانى، وفى كل هذه الحالات كانت قبرص أول نقطة وثوب وآخر قاعدة انسحاب سواء بالنسبة للشام أو لمصر، هذا بينما كانت كريت عتبة أخرى وقصوى إلى مصر.

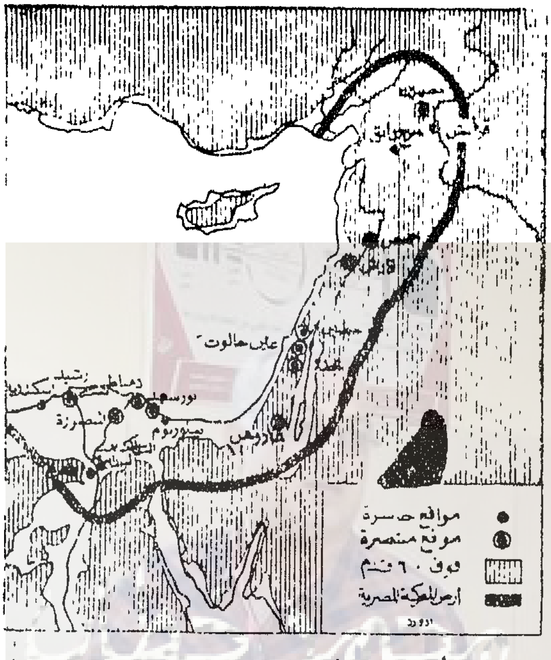
ولكن إذا ما كان خطر الشمال البحرى قد أتانا رأسا ومباشرة فى الأعم الأغلب، فما أكثر ما استدار الينا كذلك بطريق غير مباشر عبر الشام، كما حدث فى الصليبيات والصهيونيات.. ولكن الشام هو أيضا الطريق الحتمى إلينا لضغوط الهارتلاند الآسيوى والحلقة السعيدة نفسها.. وعلى الفور يبرز الشام كعقدة تلتقى فيها كل أنواع الضغوط الموجهة الى مصر، كحزمة مثلثة من الخطر، تختلط فيها جميعا أخطار البر والبحر والرمل والطين على السواء، وبذلك تحدد مصدر الخطر الأكبر على مصر بناحية الشمال الشرقى بعامة، بينما تتكثف نواته الصلبة فى الشام على وجه التخصيص، فالشام قد لا يكون فى ذاته مقر الخطر- لم يكنه قط - ولكنه ممر للخطر محورى، انه استراتيجيا جسر معلق الى مصر بالدقة، ورأس جسر الى الحلقة السعيدة عموما.

لهذا نجد بلا استثناء أن كل خطر خارجى يهدد الشام، يهدد مصر تلقائيا وعلى الفور، بل نكاد نقول إن مصير مصر مرتبط عضويا، تاريخيا وجغرافيا، بمصير الشام عموما وبالأخص منه فلسطين التى شبهها كيبلنج «بتوكة على حزام العالم» والتى يصفها كول بأنها متوسطة فى أكثر أقاليم العالم القديم توسطا (١) إن الذى يسيطر على الشام يهدد مصر استراتيجيا بمثل ما يهددها هيدرولوجيا من يسيطر على السودان.

ولذلك فليس من قبيل الصدفة قط أن معظم معارك مصر الحربية الفاصلة، سواء منها المنتصر أو المنهزم، إنما دارت على أرض الشام وفى ربوعه حسمت، ومعها حسم مصير مصر، يصدق هذا إبتداء من شاروهن الهكسوس وقادش تحتمس، الى قرقميش البابليين وحطين صلاح الدين وعين جالوت قطز، حتى مرج دابق الغورى وحمص ونصيبيين محمد على، ومن المثير اللافت أن هذه المواقع جميعا تتنضد فى دائرتين أساسيتين: أقصى شمال الشام على تخوم آسيا الصغرى، وجنوبه الفلسطينى فى دائرة الاردن، لقد أدركت مصر منذ خيتا والحيثيين على الأقل أن الشام هو خط دفاعها الطبيعى الأول، بل وأدركت مغزى طوروس بالذات لأمنها قبل أن يؤكد ذلك جنرالات الاستعمار البريطانى بآلاف السنين (شكل ٢٢).

الى هذا المدى اذن ترتبط مصر بالشام استراتيجيا، وعند هذا الحد أيضا

(1) D.H. Cole , P. 326 .



شكل ٢٢ - أرض معركة مصر . الخط الثقيل يحدد نطاق الدفاع عن مصر ويضم معظم مواقعها الحربية . لاحظ أهمية الشام القصوى .

ينبغي لنا أن نضغط على حقيقة لم تتلق التعبير الكافى عنها بعد، إن ساحل مصر الشمالى وساحل الشام، اللذين يكونان ضلعى زاوية شبه قائمة فى شرق البحر المتوسط، يمثلان معا وحدة استراتيچية واحدة، نعم إنهما وحدتان مورفولوچيتان مختلفتان، الأولى نهرية والثانية جبلية، لكن القطاع من الاسكندرونة حتى الاسكندرية هو أساسا قطاع استراتيچى واحد، من وضع قدمه على أى طرف أو نقطة فيه وصل الى الآخر تلقائيا أو آليا، وليست فلسطين وسيناء فى هذا سوى النقطة الحرجة ورأس الزاوية.

إن ساحل الشام هو من الناحية الاستراتيچية بمثابة الظل بالنسبة الى ساحل مصر، لا بمعنى الضوء ولكن بمعنى حساب المثلثات، والواقع أننا قل أن ندرك بوضوح مقنع أن مصر والشام تشاركان، إن يكن بدرجات متفاوتة بالطبع، فى جوهر الموقع الجغرافى الحيوى الذى يعد عادة - وبحق كثير - علما على مصر وحدها أساسا، فصحيح أن مركز الثقل فى الخطورة والوزن والأفضلية يذهب بلاشك الى مصر، ولكن الشام يشارك فى هذا الموقع العبقرى بقدر هام، بل وسنجد هذا واضحا فى النواحى التجارية والمواصلات السلمية وضوحه فى نواحى الاستراتيچية والحرب.

الامبراطورية الدفاعية

فى مواجهة كل تلك الضغوط التاريخية والضوابط الطبيعية الكامنة خلفها، كان لابد أن تبذل مصر ضغوطا مضادة لتضمن أمنها وتفرض سلامها، السلام المصرى، ولتحول ـ كما حدث بالفعل ـ «قبلة الغزاة» الى «مقبرة للغزاة» فكانت الامبراطورية فى العصور القديمة ودولة الوحدة فى العصور الاسلامية، وكانت كلتاهما بمثابة نطاق الأمان.

«إن موقع مصر الجغرافي وخصوبة تربتها» يقول دريوتون وفانديه، «لم يفرضها على سكانها اتباع سياسة التوسع، فلقد رأينا ملوك مصر على صلة بجيرانهم منذ زمن قديم جدا، فكان عليهم أولا أن يدفعوا غارات النوبيين والليبيين والآسيويين الذين كانت تجذبهم خصوبة وادى النيل بلا انقطاع، وأخيرا سعوا للحصول بطريق التبادل على المنتجات التى لا توجد بمصر...»(١).

لا للتوسع إذن من أجل التوسع حاربت مصر، فلقد أغناها عنه غناها، ولكن كضرورة محض دفاعية عن هذا الغنى محل الأطماع وموطن الإغراء، لقد كانت الإمبراطورية المصرية أساسا «امبراطورية دفاعية» وها هنا بالدقة يكمن الفارق الحاسم بين امبراطورية مصر الزراعية وامبراطوريات البدو الرعاة المعادية أو المعاصرة، فالإستقرار يعطى قوة حضارية، ولكن البداوة تعطى قوة حربية، فالبدو شعب محارب، ومحارب مهاجم أساسا، ولكنه غير بناء قطعا، أما المستقر فشعب بناء، ولكنه غير مهاجم قطعا، بل محارب مدافع أساسا.

لهذا فان يكن الرعى «نصف حضارة»(٢) على الأكثر، فان الامبراطورية الدفاعية، هى الأخرى «نصف امبراطورية» فى الحقيقة، من هنا فلقد كانت مصر الزراعية فى الأعم الأغلب «حضارة بلا امبراطورية أو حضارة بنصف امبراطورية»، بينما البدو الرعاة على العكس «امبراطورية بلا حضاره أو امبرطورية بنصف حضارة» وفى النتيجة سرعان ما كانت الأخيرة تنهار وإن لم ينته خطر أصحابها قط، فى حين تستمر حضارة مصر دائما حتى وإن إنهارت إمبراطوريتها الاطول عمرا والأرسخ بقاء.

والذى نود أن نعرض له الآن هو خريطة التوسع المصرى، كمتوسط جغرافى

---

(١) دريوتون ، جاك فانديه، مصر، مترجم ، القاهرة ، ص ٢٧ .

(2) A.L. Kroeber , Anthropology , N.Y., 1948, P. 277 - 8 .

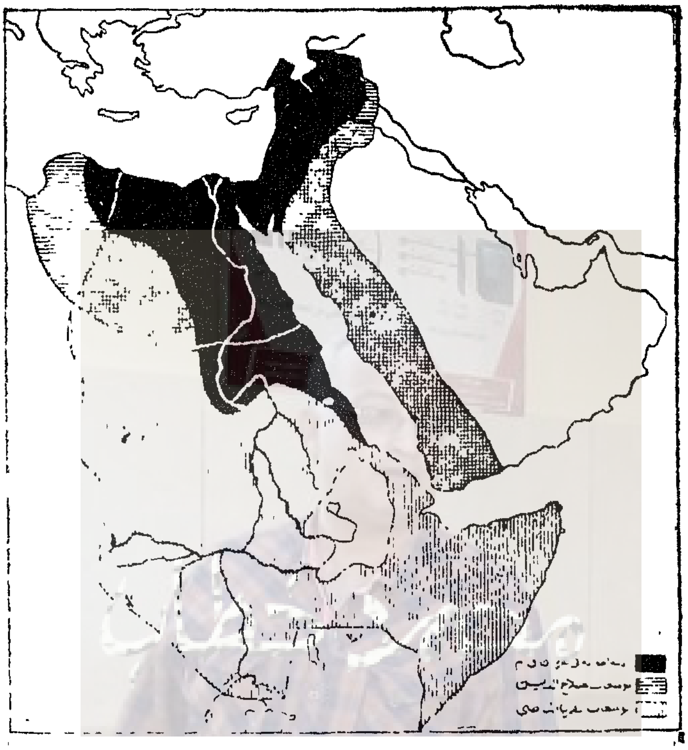
للتاريخ، وكمكافىء موضوعى لخريطة الخطر.. ولقد تذبذب مجال نفوذ مصر الخارجى كثيرا عبر التاريخ، ولكن لنا أن نميز على الجملة وفى المتوسط بين نطاقين أساسيين، حلقة داخلية وحلقة خارجية، أو قل منطقة الظل وشبه الظل، أو النواة والشرنقة على الترتيب، وفى الأولى، بالطبع، كان النفوذ المصرى أشد تواترا وكثافة منه فى الثانية.

فالحلقة الداخلية تشمل الشام عموما وفلسطين خصوصا، وغرب الجزيرة العربية فى الحجاز واليمن، ثم إقليم برقة فى الغرب ، والنوبة فى الجنوب، أغلب هذه كانت مسارح الحروب المصرية والضم السياسى قديما أو ملحقات وتوابع ولاية مصر الإسلامية، وأكثر ما يصدق هذا على الشام، فقد إرتبطت مصائره بمصائر مصر على طول العصور الوسطى خاصة، حتى ليمكن أن نقول إن مصر والشام كانا بلدا واحدا معظم مراحلها.

أما الحلقة الخارجية فأكثر تميعا وحدودها أشد هلامية والتفاعل معها أقل حدوثا بكثير، فتصل فى الشمال الى تخوم الفرات وأرمينيا وحواف الأناضول، ولكنها تمددت أحيانا إلى شمال العراق (الجزيرة) كما اخترقت قلب الاناضول مرة، وفى الشرق تصل الى نجد ولكنها شملت الجزيرة العربية كلها مرة أو مرات، وفى الجنوب ارتبطت بشمال السودان أساسا ولكنها تعدته فترة ما الى مشارف خط الاستواء والصومال، كما تعدت برقة إلى طرابلس فى الغرب بعض الأحيان.. أما فى البحر فقد تمددت لتشمل قبرص حينا (المماليك) وكريت حينا آخر (محمد على) (شكل ٢٣).

ماذا تقول هذه الخريطة للجغرافى؟ اولا، ان الهيكل الاساسى فى امتداد النفوذ المصرى الخارجى شمالى - جنوبى، اى ان الشكل العام خطى على محور طولى، وهذا عموما يعكس خطة مصر الطولية ذاتها، ثانيا، ان صلب هذا المجال والعمود الفقرى فيه، اى الحلقة الداخلية منه بالتقريب، ليست فى الحقيقة وببساطة الا القوس الغربى من الحلقة السعيدة بوجه عام، وهذا منطقى مثلما هو دال، لأن هذه الحلقة كانت دائما هى الدائرة الكهربية الاساسية لتيارات وشحنات التفاعل العربية، وكان نبض مصر على أشده فى القوس الغربى منها بالطبع.

ثالثا: بدرجة ما، ترسم حدود هذا المجال، ولكن بالاخص الحلقة الداخلية منه، صورة مكبرة لشكل المعمور او الارض السوداء فى مصر ذاتها، وهذا النمط المثير وظيفى وليس صدفة.. فهذا التكبير انما هو امتداد بعيد المدى للمعمور المصرى وتوجيه منه غير منظور، وذلك بجسمه واطرافه وزوائده الطبيعية، فالمعمور المصرى الطولى يتمدد فى نهاياته بزوائد فى شمال سيناء وفى مريوط وفى النوبة تصله بالمعمور الإقليمى المحيط، ومن هذه الزوائد وعلى طول امتدادها وتحت توجيهها



شكل ٢٣ — توسع مصر السياسي والعسكرى تاريخياً . متوسط هذا التوسع يمثل الحدود التقليدية للإمبراطورية الدفاعية المصرية .

أساسا كان التوسع المصرى، فجاء شكله بالتالى انعكاسا وتكبيرا لشكل المعمور المصرى نفسه.

فاذا ما التفتنا بعد ذلك الى مغزى هذا التوسع الكبير، لوجدناه اساسا امبراطورية دفاعية، كانت نشاطات مصر العسكرية فيها من قبيل الحرب الوقائية بالدرجة الاولى، لقد ادركت منذ الهكسوس على الاقل ان حماية الحدود الطبيعية لم تعد ـ على مناعتها ـ تكفى، وان الهجوم خير دفاع، ففى الشرق القديم كانت مصر تدافع عن نفسها وعن المنطقة فى آن واحد.. وكما يعبر مؤنس فان ما يتردد فى كل دروس التاريخ عن كل فرعون بلا استثناء تقريبا من أنه قاد حملة الى سوريا وغزا ليبيا واخضع النوبة ليس جملة تقليدية عالقة، وانما هى تاريخ مصر كله، فقد كانت تلك الحملات ضريبة الموقع وثمن الحماية، بغيرها تقع وما كان للصرح الحضارى والانتاجى الضخم داخلها ان يرتفع (١).

(١) ص ١٣ .

ومنذ الاسلام وبعد ان اضيف الى الخطر الاستراتيجي الخطر الدينى، اصبحت مصر معا سور العرب العظيم وقلعة الاسلام، سور العرب البشرى او درعها، لانها بجرمها ومواردها، ثم بعمقها الاستراتيجى الذى يتوسطها، تعد بسهولة قلب العرب موقعا وموضعا، او على الترتيب «ميدلاند» العرب اذا اقتبسنا تسمية معروفة من وسط انجلترا، و«هارتلاند» العرب اذا استعرنا كلمة ماكيندر، اما قلعة الاسلام، فلأنها تكاد تماس أراضيه المقدسة، وعلى سبيل المثال، فكثيرا ما يقال إن صلاح الدين ما كان ليفعل أكثر من عماد الدين أو نور الدين لولا أنه عمل من قاعدة مصر، فمصر قاعدة عظمى ومستودع قوة كبرى من يستقر فيها يكسب كثيرا بمجرد هذا الاستقرار (١).

ولهذا فاذا كان الدم المصرى لم ينتشر خارج مصر كثيرا بمعنى الهجرة والتعمير، فلقد انتشر الى أبعد الآفاق حولها فى الوطن العربى بمعنى البذل والقتال بحكم أن مسئولية الدفاع عنه قد وقعت عليه تاريخيا، وهكذا إذا كان طين وادى النيل قد اختلط بعرق الفلاح فى الداخل كما قل أن يحدث فى بلد، فكذلك اختلط رمل الصحراء العربية جميعا بدم المصريين الى أقصى مدى تعرفه وحدة الدم والتراب.

ونصل من هذا كله وباطمئنان الى ان مصر وان لم تكن دائما عاصمة العرب سياسيا، ولا الاسلام دينيا بالطبع، فقد كانت «العاصمة» بالمفهوم الحرفى، المفهوم الحربى الاستراتيجى، ومن هنا أيضا اصبحت مفتاح العالم العربى، ان سقطت سقط، واذا فتحت فتح.. ولذا كان الاستعمار دائما يركز ضربته الأولى والقصوى على مصر، ثم ما بعدها فسهل أمره.. هذا أدركته - وفشلت فيه - الصليبيات، وتعلمه الاستعمار الحديث فكان وقوع مصر ١٨٨٢ بداية النهاية لاستقلال العالم العربى، بينما جاء تحرر مصر الثورة بداية النهاية للاستعمار الغربى فى المنطقة بل وفى العالم الثالث جميعا.

نظريات خاطئة

واذا كان ذلك دور مصر فى الدفاع عن المنطقة، فان الأخطار المتواترة التى تعرضت لها تكاثرت فى النهاية، وتعاظمت حتى وقعت فريسة للنفوذ او الاستعمار الاجنبى، وقد رأينا كيف تحولت الامبراطورية المصرية التى كانت جيوشها هى حدودها الى مستعمرة كانت حدودها بلا جيوش أحيانا، فبعد قرون وقرون من المجد والتألق والقوة والحضارة، تجمدت مصر وتخلفت الى حد او آخر لمدة طويلة بعد الفراعنة وحتى محمد على.. حتى بمقياس الشرق العربى والعرب كانت

(١) مؤنس، ص ٨٧.

متراجعة متنحية نسبيا، وتخلفت عن الصدارة فى الأعم الأغلب، ولاشك أن السبب هو أن الغزاة بدأوا، بعد الفراعنة، يتدفقون بعنف والحاح، مما اضطر مصر الى أن تتفرغ للصراع من أجل البقاء أكثر منها من أجل التقدم، والى انفاق اغلب طاقاتها للاستمرار أكثر منها للاستقرار.

ولقد أعطى هذا للبعض مادة لنقد شخصية مصر الاستراتيجية، وقد يتطرفون الى حد اعتبار عصر المستعمرة أكبر «نقطة سوداء» فى تاريخ مصر.. واذا افترضنا عدم التحيز المغرض، وان لم يكن مستبعدا، فان قليلا من التفكير الموضوعى ليقنعنا بخطأ هذه النظرية بأصلها وفروعها المتشعبة.. ونستطيع هنا أن نحصر من هذه الفروع خمسة نناقشها تباعا: أطول مستعمرة عمرا، النضج المبكر والشيخوخة المبكرة، المقاومة السلبية، الشعب غير المحارب، جناية الموقع.

نظرية أطول مستعمرة

فأولا، ما من بلد لم يتعرض أو يخضع للغزو والاحتلال طويلا او قليلا فى تاريخه، وانما المهم اعتبار الظروف الموضوعية ومدى المقاومة، وفى مصر عاشت الدولة المستقلة أو الامبراطورية المطلقة نحوا من ٢٤٠٠ سنة (ابتداء من ٣٤٠٠ الى ١٠٠٠ ق.م تقريبا) ثم تلت ٧٠٠ سنة منصفة تقريبا بين الاستقلال والاحتلال (١٠٠٠ ـ ٣٣٢ ق.م) لتعقبها نحو ١٠٠٠ أخرى من الاستعمار الكامل (٣٣٢ ق.م ـ ٦٤٠ م)، فتلك ٢٧٠٠ سنة من الاستقلال مقابل ١٣٠٠ من التبعية .. بل اننا اذا أضفنا ـ كما يفعل فيرجريف ـ تاريخ ما قبل التوحيد لامتد عصر الاستقلال الى ٤٠٠٠ سنة كاملة لم تخضع مصر فيها لغاز أجنبى (١)، اما العصر الاسلامى فله ـ يقينا ـ حكمه الخاص، وعلى أية حال فقد كانت دولة مصر مستقلة تماما فى ذاتها، بل وذات امبراطورية وقوة حربية، على الاقل طوال الفترة من الفاطمية حتى المملوكية، أى نحو ٦ قرون (٩٦٩ ـ ١٥١٧ م) قل نحو نصف العصر الاسلامى.

فذلك جميعا وعبر كل التاريخ ٣٣٠٠ سنة من الاستقلال مقابل ٢٠٠٠ من التبعية، ولا يختلف حساب حسين فوزى كثيرا، فهو يتوصل الى أن مصر خلال ٥٠٠٠ سنة تمتعت باستقلال كامل مدى ٣٥٠٠ سنة، منها نحو ٢٥٠٠ سنة حكمتها أسرات مصرية صرف، ونحو ١٠٠٠ سنة حكمتها أسرات أجنبية، وعلى هذا فان عصر الاستقلال يمثل ٧٠٪ من تاريخها (٢)، وليس ذاك أو هذا بالشىء

---

(١) ص ٣٠ .

(٢) سندباد مصرى، ص ٢٩٠ – ٢٩١ .

القليل، اذا نحن نظرنا الى طبيعة الموقع، واذا قارنا ببلد متطوح وجزيرة منفصلة كبريطانيا نصف تاريخها المعروف على الأقل وعلى قصره خضع للغزو والحكم الأجنبى، او كما يقول فير جريف معبرا عن دهشته من ضخامة هذه الانجازة المصرية «فكر فى تواريخ كل الدول فى العالم، ما من واحدة استمرت لنصف الوقت وهى متحررة من الغزو»(١).

ثانيا: تسقط كذلك نظرية أطول مستعمرة، أو على الاقل تتعدل جوهريا، لماذا؟ ـ لأن طول عصر التبعية فى تاريخ مصر لا يجب أن يعزل عن طول تاريخ مصر العام نفسه، والا كان الأمر أشبه بخداع ارسطو، فانما يبدو الأول أطول منه فى كثير من البلاد الأخرى لأن الثانى هو ببساطة أطول تاريخ معروف على الأرض تقريبا و اذا كان البعض قد عد نحوا من ٤٠ أمة سيطرت عليها، فان هناك ان صح الرقم من يعد هذا قليلا بالنسبة لطول تاريخها السحيق وبالقياس الى سائر البلاد (٢)، وعلى أية حال، فان كثيرا من تلك الأمم نفسها قد خضعت طويلا ومرارا لمصر، كما أن ثورات التحرير الوطنية والشعبية لم تنقطع كما رأينا طوال تلك الفترات ابتداء من الإثيوبيين والفرس حتى المماليك والترك، بل ان مصر هى التى انفردت بالزعامة الاقليمية فى المنطقة لأطول مدى معروف أو ممكن معظم العصور القديمة ونصف العصور الوسطى تقريبا حيث كانت زعامتها العرب أطول بالتالى من زعامة أى غيرها.

ثالثا ، وأخيرا، هناك مغالطة أخرى، سالبة، فى نظرية أطول مستعمرة، فوقوع مصر للاستعمار الالفى ليس بدعة ولا شذوذا، كل الدنيا تقريبا تعرضت للغزو وخضعت للاحتلال طويلا، وهناك بلاد كثيرة عرفت الاستعمار والسيطرة الأجنبية طوال عمرها تقريبا، دون أن تعرف بالمقابل لمحة واحدة من عالم امبراطوريات مصر العظمى، الهند، مثلا، طوال عمرها مستعمرة محتلة محكومة بالأجانب، ليبيا، وحتى سوريا إلى حد ما، فى العالم العربى، هذا عدا ان موقف مصر لايختلف عن حالة العراق أو المغرب.

كذلك لماذا نعد الموجات الغازية فى بريطانيا تعميرا لا استعمارا؟ ان كل تاريخ بريطانيا حتى العصور الحديثة مستعمرة، فلقد استعمرها الچرمان التيوتون على التتابع وبلا انقطاع منذ الكلت، وحتى وقت قريب جدا فى القرن الماضى كان ملوكها، «المستوردون» من القارة لا يعرفون الانجليزية، وبالمثل، ما أكثر فى أوروبا الحالات التى كان الملوك والحكام يستوردون من بلاد أو دول أخرى، اما بالوراثة أو الغزو أو المصاهرة أو المعاهدة... الخ، والغريب بعد هذا كله أن مصر وحدها هى دائما التى تذكر كنموذج للظاهرة. ولا تفسير حقيقى لهذا التخصيص الا انها

(١) ص ٣٠
(٢) السابق .

مركز من أهم مراكز التاريخ وان تاريخها معروف جيدا وموضع اهتمام خاص جدا.

نظريـة النضـج المبكـر والشيخوخـة المبكـرة

بالمثل تتعدل نظرية النضج المبكر والشيخوخة المبكرة، تقول النظرية ان خلاصة دورة التاريخ فى مصر أنها نمت نموا مبكرا للغاية وسابقا لأوانه، ولكنها بالمثل انتهت قبل الأوان، وبهذا اختزل العصر البطولى heroic age فى تاريخها الى قطاع صغير نسبيا من دورة حياتها، وقد ترتب على هذا أنه ما من قوة أو دولة كبيرة أو صغيرة خضعت لمصر الا وخضعت لها مصر يوما ما، بينما أن مصر من الناحية الأخرى قد خضعت لكثير من قوى ودول لم يحدث قط أن خضعت لمصر، ولم تصل هذه اليها يوما ما على الاطلاق، بحيث يخرج صافى محصلة الأرباح والخسائر السياسية والاستراتيچية على امتداد التاريخ كله فى غير صالح مصر.

من الحالة الأولى، وكلها ملاصق لمصر، سوريا وليبيا والنوبة واثيوبيا والجزيرة العربية، فكلها مثلما وقعت تحت سيطرة مصر دخلت مصر دائرة نفوذها فى وقت أو آخر، ومن الحالة الثانية، التى تؤلف حلقة محيطة بالدائرة السابقة، الأناضول والعراق وفارس شرقا، ثم اليونان وروما والمغرب غربا، هذا عدا فرنسا وبريطانيا مع الاستعمار الحديث.

والرد على هذا، أولا، أن العصر البطولى فى حياة أية دولة هو بالضرورة مرحلى مهما طال، وما من دولة عاشت على قمة المنحنى الاستراتيچى الى الأبد، وانما العبرة هى بطول هذه الفترة ، فاذا قيل ان دورة التاريخ المصرى فى هذا الصدد ربما تذكرنا بفرنسا فيما بعد فى تاريخ أوروبا الحديثة، حين كانت أول أمة ثم امبراطورية عرفتها أوروبا الحديثة، ثم ما لبثت ان فقدت مكانها مبكرا لقوى صاعدة جديدة، اذا قيل هذا فالرد هو مرة أخرى فارق المقياس الزمنى الضخم، بالألف هنا وبالقرن هناك، والعصر البطولى فى تاريخ مصر هو أطول فصل فى بابه على الاطلاق وربما أيضا على النسبة، وذلك فضلا عن أن مصر لم تكد تختفى من خريطة القوة فى أى وقت، ولم تعرف العجز السياسى ولا شاخت بقدر ما حققت تجديد شبابها دورة بعد دورة.

ثانيا، لا سبيل قط الى المقارنة أو المقابلة أو المعادلة بين السيطرة المتبادلة بين مصر وبعض القوى المجاورة، فالسيطرة المصرية تكررت فى تلك الحالات عشرات المرات واستمرت عشرات القرون أحيانا، بينما لم تقع السيطرة المضادة الا نادرا وعابرا جدا، أحيانا كفلتات لم تعمر الا بضع سنين، لقد كانت الأولى أقرب الى القاعدة، والثانية الى الاستثناء، ان لم نقل الشذوذ.. أما أن مصر خضعت لقوى

بعيدة لم يحدث أن خضعت من قبل أو من بعد لمصر، فتلك حقيقة قد تكون مؤسفة بما فيه الكفاية، وقد يعدها البعض قصورا أو تقصيرا، ولكن لها فى الغالب ظروفها الخاصة اما من بعد جغرافى عبر البحار أو أن مصر لم تجد لها مصلحة فى تعقبها أو ملاحقتها.

ومهما يكن، فليس التاريخ عملية ثأر وتصفية حساب تراكمى، كذلك فما من دولة معروفة فى أوروبا مثلا الا وخضعت لقوة أو لقوى لم يحدث لها بالضرورة أن أخضعتها بالمقابل، وعلى أية حال، فان انتصارات مصر عبر التاريخ تعوض يقينا عن هزائمها وزيادة، والامبراطوريات الشاسعة التى اقامتها مرارا وطويلا ترجح بالتأكيد خضوعهاكمستعمرة للاجنبى، بحيث يخرج كشف الحساب النهائى والختامى، ان كان ولابد من كشف حساب، مشرفا بصفة عامة او محايدا متوازنا على أقل تقدير.. وليس لمصر ان تخجل من تاريخها وليس فى ماضيها ما يشين.

نظرية المقاومة السلبية

تسقط كذلك بكل محمولاتها وأصدائها وظلالها تلك النظرة أو النظرية الانهزامية التى رددها بعض السطحيين فى يأس وتخاذل: «وهى لمن غلب» (١) وكذلك يسقط معها ما يندرج تحتها او يجرى مجراها خاصا بعصر بعينه أو حالة معينة مثل نظرية أن « سوقة مصر لا يخافون الا من الأتراك، فلا يحكمهم سواهم» (٢)... الخ.

يقول أصحاب الإتهام إن مصر كانت تتخذ موقفا سلبيا بدرجة أو بأخرى من الغزاة الطامعين فيها، فلا يكاد يبدى المصريون مقاومة تذكر، ان لم يقفوا متفرجين على صراع الغزاة فيما بينهم على أرضهم فى انتظار نتيجة التصفية، فانهم كانوا أحيانا يرحبون بغاز جديد أو يتركونه ليطرد غازيا قديما، بحيث لم يكن لهم هم أنفسهم دور أو فضل كبير بصفة خاصة فى التحرير، حدث هذا مع الاغريق ضد الفرس، ومن قبل بين الليبيين والنوبيين وبين النوبيين والآشوريين، ومن بعد مع العرب ضد الرومان، كما تكرر بين أسرات العصر العربى وحتى بين المماليك، بينما دخلت الفاطمية بغير دعوة وبغير مقاومة تقريبا.

وآخرون يقولون، فى اشارة محددة الى الفترات الاسلامية التى استقلت فيها مصر ولكن تحت حكام أجانب، بأن مصر كانت مستقلة ولكن لم يكن كذلك

---

(١) المقريزى، الخطط، جـ ١ ص ٣٩٣.

(٢) الجبرتى.

المصريون . وآخرون يقولون انها تحولت لألفى سنة الى قوة منزوعة السلاح والى شعب أعزل حين انتزع الحكام الأجانب كالمماليك المرتزقة والأتراك وظيفة الحرب لأنفسهم فانصرفت هى الى صناعة الحضارة وانصرفوا الى صناعة الحرب (١) وثمة آخرون كذلك يشخصون هذا الوضع بأن مصر كانت «وعاء للقوة» ولكنها لم تكن «أداة القوة» حيث كانت قوة ضاربة ولكن فى يد غيرها، يد غير يدها تملك الزمام والزناد، وبمعنى آخر كانت مصر «مطرقة قوة» ضخمة ولكن ليس «اليد الضاربة».

وفى مجمل التاريخ، وكنتيجة عامة، يلخص البعض الموقف فى ان المصريين كانوا فى الغالب محكومين بالغزاة الاجانب وان هؤلاء الغزاة الاجانب كانوا فى الغالب من الرعاة الرحل، وان تقسيم العمل هذا او هذا الانتخاب الطبيعى بين المحكومين الزراعيين من أهل النهر وبين حكامهم الاجانب الفاتحين السادة من بدو الصحراء المحيطة قد طبع المصريين بطابع قومى غير قوى او قويم، ففى مصر، كما ينظر اولمستد مثلا «لدينا مناخ حار جاف حيث الاعتماد الاساسى للمحاصيل ليس على الامطار، ولكن على ارتفاع النيل، هذا الارتفاع، المنتظم كالفصول، والتغير الصغير نسبيا فى الحرارة بين الفصول نفسها، وغياب المطر الكامل تقريبا مأخوذا فى الاعتبار مع خصوبة التربة، ثم قلة عدد المحاصيل الرئيسية، خلق حالة... كل ما هو مطلوب فيها هو القيام المستمر بتنفيذ روتين لا يتغير قط ويتطلب العضل أكثر مما يتطلب العقل، وهذا نجده منعكسا بصورة فائقة فى شخصية الفلاحين، الذين لا هم لهم، الآن كما فى القديم، الا الحصول على ما يكفى من الطعام ليعيشوا به ويتزوجوا عليه، لكن هذا لم يغير جديا من شخصية الطبقة الحاكمة لأنهم، منذ عصور ما قبل الاسرات ، كانوا دائما من الاجانب... وفقط لانهم لم يلائموا انفسهم مع المناخ، فقد اعتورهم الضعف وانقرضوا فى النهاية... أما الفلاحون الذين لا يتغيرون البتة، والذين يبدون بصورة بارزة جدا آثار المناخ، فان المؤرخ لا يحتاج الى ذكرهم الا مرة واحدة، بعدها يمكن افتراض وجودهم ضمنا بصدد العلاقة التاريخية اللاحقة»(٢).

فهل صحيح هذا كله؟ ان هذه النظرة او تلك ان لم تكن منحرفة او متحيزة فانها لا يمكن الا ان تكون جزئية او مبتسرة على الاقل، أولا، لأنها تتناسى حالات المقاومة العنيدة العنيفة والدموية بالعشرات المتمثلة فى الثورات والانتفاضات

---

(١) حسين فوزى ، ص ٤٧ ، ٥٣ ، ٨٣ ، ١٤٢ ، ١٤٣ ، ٢٠١ ، ٢٠٤ ، ٣٤٧ .

(2) A.T. Olmstead « Climate and history » G.J vol. 10 no . 5 , Jan 1912

والصدامات مع الجميع، ولم يحدث ان دخل مصر غاز أجنبى أو أقام بها كنزهة عسكرية هينة بلا ثمن باهظ من الدماء والخسائر الفادحة بل والانكسارات المحققة احيانا، المقاومة الوطنية المستبسلة والمصرة هى، مثلا، التى طردت أول غزاة لمصر على البر وهم الهكسوس واول غزاة لها على الماء وهم شعوب البحر.

ثم بعد ذلك تبرز ظاهرة نضالية معينة تتكرر تحت كل استعمار بالحاح كأنها اللحن الدال او المميز، صراع دموى قاس رهيب وواسع النطاق للغاية بين المصريين والمحتل الاجنبى يتخذ شكل ثورتين او ثلاث على الاقل فى كل حالة او سلسلة من التمردات العسكرية وحركات العصيان كثيرا ما يضطر الامبراطور المستعمر الى القدوم بنفسه لاخمادها، دون جدوى غالبا، بل واحيانا ما كان الحاكم المحلى يقتل فيها او يطرد طردا، هذا فضلا عن مجموعة امارات مستقلة يقتطعها التحرير الوطنى خارج نطاق الاحتلال.

حدث هذا خلال كل من الاحتلال الليبى والاثيوبى والآشورى والفارسى، وكذلك تحت البطالسة والرومان، بل وحتى تحت العرب فى البداية حدث (ثورة المأمون، وقتال أهل تنيس لجند المعز «قتالا شديدا» كما يخبرنا المقريزى) وفيما بعد كانت المقاومة الوطنية هى التى القت بحملة فريزر فى البحر، وكانت ثورة المصريين وكفاحهم المسلح هى وحدها التى طردت الحملة الفرنسية فى النهاية، وليس هذا كله بالمقاومة السلبية، ولا كان «ساتيا جراها» مصرية.

ثانيا: وكما يرد صبحى وحيده بقوة وبحق، فان «الذين ينتقصون مصر لترحيبها بالاسكندر وقبولها الرومان ورضاها بالعرب ينسون ان العهود اليونانية والرومانية والعربية عهود ثورات عالمية اجتاحت العالم المعروف على ايامها ولا شأن لها البتة بالحروب الحديثة التى تنشب بين أمم مستكملة وعيها القومى، متمتعة بمستوى اجتماعى واقتصادى واحد، فدخلت تحت الاسكندر جميع الشعوب، وبينها مدن اليونان بالذات، وفى الوضع نفسه الذى عرفته هذه الشعوب، ودخلت تحت روما جميع بلاد البحر المتوسط وبعض أوروبا الشمالية، وبينها اليونان أيضا وايطاليا وفرنسا واسبانيا التى بدأت بالفتح الرومانى وجودها السياسى، ومزق العرب ما بلغوه من الامبراطورية الرومانية تمزيقا، واستولوا على القسم الشرقى منها، واستمروا يسطون على القسم الغربى حتى ظهر العثمانيون، فامتد هذا السطو الى أسوار ڤيينا وظل خطره رابضا حتى الحرب العالمية الاولى»(١).

---

(١) ص ٣١٨ — ٣١٩.

ثالثا: حتى فى مثل تلك الفترات التى احتكر فيها الاجانب السلاح، كانت حروب مصر وانتصاراتها فى الداخل والخارج تتم بجيش جسمه الاساسى من المصريين وقوامه الاول الفلاح المصرى، فحتى من قبل فى الاسرة الـ ٢٦، حين بدأت الجنود المرتزقة الاغريق تغرق الجيش المصرى تحت بسماتيك وامازيس، كانت نسبة المصريين الى الاغريق ٨ : ١ (٨٠ الف مصرى مقابل ١٠ آلاف اغريقى) وفى اعتقاد ماهافى ان المصريين كانوا يشتركون فى الجيش البطلمى (١).

كذلك فليس دقيقا تماما ان المصريين ابعدوا او ابتعدوا كلية عن الجيش والسلاح والحرب طوال العصر العربى الاسلامى، فما اكثر ما نقرأ فى سجلات الحوليين العرب عن دور المصريين فى قوة مصر العسكرية تحت جميع دول ومراحل هذا العصر، فالمقريزى لا ينفك يذكر الجند «السود والعربان والمصريين» فى قوات ابن طولون ثم الاخشيديين، وفى الفاطمية والايوبية كان كثير من الجند المشرقيين بين تركى وعجمى وغيرهم من مواليد مصر، وكثيرا ما لجأ اولئك الحكام فى صراعات السلطة الداخلية التى لا تنقطع الى تعبئة «أوباش القاهرة» (كذا) كبديل عن جندهم المرتزقة المتمردة او لتسيرهم ضدها (٢)، وفى حروب الايوبية والمملوكية مع الصليبيين والمغول كان الجندى المصرى هو فعلا عصب القوة المحاربة خلف قيادة الفرسان المماليك، اكثر من هذا، فحين تدهور المماليك كطبقة محاربة جعلوا يستأجرون الاهالى عنهم للقتال والجيش وجعلت «حثالة اهل المدن تدخل الجيش».

كذلك فنحن نعلم من المقريزى ان سكان المدن وقتئذ كانوا يصنعون انواع السلاح جميعا ويحملونها فى الطرق ويتبارون بها ويتدربون عليها فى الميادين العامة ثم يشتركون فعلا فى المعارك الحربية الكبرى خارج الحدود وداخلها، كما فى منطقة دمياط ضد الحملات الصليبية الثلاث، وعلى ايام ابن بطوطه كان أهل الاسكندرية يملكون مستودعات سلاح ضخمة، بل ويرفضون مرارا ان يقوم السلطان بالدفاع عن المدينة من دونهم، وفيما بعد فى مواجهة الحملة الفرنسية لم يكن ثمة سوى المصريين يتصدون لها ويجلونها فى النهاية.. ونحن نعلم من الجبرتى كيف كان القاهريون يصنعون السلاح وكيف كان بعضهم من الفقراء يبيع أمتعته او «ملبوسه» ليشترى السلاح لحرب «الفرنساوية».

رابعا: واخيرا، تتناسى نظريتنا المزعومة أين ذهب غزاة مصر: لقد بادوا

---

(١) السابق ، ص ٣٠٨ .

(٢) السابق ، ص ٦٨ ، ٨١ ، ١٧٦ .

وذهبوا، وبقيت مصر، فبقوة حيويتها، وبقدرة نادرة على الامتصاص ،ابتلعتهم بالتدريج فى جسمها الكبير، حتى انتهى الامر بالمنتصر عسكريا الى الهزيمة البشرية وبالمهزوم عسكريا الى الانتصار بشريا، بينما خرجت هى مقبرة الغزاة المثالية، اكبر مقبرة للغزاة، ولقد يرد أعداء مصر قائلين: نعم، هى نجحت فى البقاء عبر آلاف السنين رغم كل الغزاة، ولكن بأى ثمن: بسيادتها كثمن: لقد فقدت استقلالها فى مقابل بقائها.

ولكن هذا بدوره مردود عليه: فالحيوية انما هى أساسا القدرة على الامتصاص وعلى امتداد الصراع، والقدرة على امتصاص الصدمات، كما يؤكد جوبليه، هى المقياس الحقيقى الوحيد لحيوية الشعوب والدول (١)، ومن الواضح تماما فى تاريخ مصر ان المصريين قوة صامدة صابرة وكتلة صماء صلبة غير منفذة للأجنبى بسهولة.. وعلى هذه الصخرة بالذات، حتى بسلبيتها أحيانا أكثر منها بايجابيتها، تحطمت الغزوات او تآكلت وأرهق الاحتلال والاستعمار حتى رحل.

نظرية الشعب غير المحارب

هل المصريون شعب محارب؟

كثيرا ما أثار البعض، خاصة الاستعمار الحديث، هذا السؤال ليثبت قضية معينة او ينفيها، ويبدو ان هذه النظرية وضعت كامتداد وتكبير على مستوى الخارج لنظرية سلبية ووداعة المصرى المفترضة فى وجه الطغيان والاستبداد المحلى فى الداخل.. وهنا وجه الغرابة والخطأ معا.. فلئن صحت النظرية الاخيرة جدلا، فليس أبعد عن الصحة من النظرية الاولى.. بل ان المصرى ليوشك ان يتصف بمتناقضة غير عادية.. ان لم تكن محيرة، بين سهولة الانقياد والخضوع للحاكم فى مجال السياسة والداخل وبين الشجاعة الوطنية الفائقة والصلابة العسكرية النادرة فى مجال الحرب فى الخارج، ولقد يرى على العكس أنه لا تناقض حقيقى بين الصفتين بقدر ما هما متكاملتان، بمعنى ان العوامل والظروف التى جعلته سهل الخضوع للحاكم يفضل السلامة فى الداخل هى نفسها التى جعلته مقداما فدائيا بالغ الجرأة والشجاعة فى القتال فى الخارج.

ومهما يكن الأمر، فان سؤال الشعب المحارب هذا اتخذ حساسية خاصة فى السنوات الاخيرة منذ بدأ الصراع العربى ـ الإسرائيلى، فقد أعاد العدو الاسرائيلى والدعاية الصهيونية طرح القضية بعد يونيو خاصة وقبل اكتوبر، ليلقى ظلالا باهتة على الشخصية المصرية كجزء من حربه النفسية الضارية على مصر..

(1) P. 116

وذلك بخبث شديد ولكن بخطأ اشد وفشل أشد وأشد، فالواقع ان النظرية برمتها، ان لم تكن قطعة من اوهام العوام او الخواص، فانها لا تعدو فرية ملفقة من صنع الاستعمار،اما علميا فلا اساس لها من الصحة، بل الصحيح هو عكسها تماما سواء على المستوى العملى او النظرى.

فأولا، من ناحية الواقع التاريخى، ربما كان للمصريين أطول سجل معروف فى الحرب القتال، اذ لم تكف مصر القديمة عن المعارك والحروب لآلاف السنين، بل لقد أخذ على الامبراطورية من قبل فى الفرعونية افراط العسكرية والاسراف فى الحروب، وهذا لا يدل الا على شعب محارب بالطبع ومنذ البداية، وللنبى محمد (صلى الله عليه وسلم) بعد هذا كلمة بالغة الدلالة والحسم هنا، اذ اوصى العرب ان اتيح لهم فتح مصر ان يتخذوا فيها «جندا كثيفا لأنهم خير جند الارض» وعلل ذلك بأنهم «فى رباط الى يوم القيامة».

ومن بعد كان نابليون يعتبر ان المصرى خامة مثلى للجيش المقاتل حين قال انه لو كانت كل جيوشه كالمصريين لملك العالم، ومن بعده استبدل محمد على المصريين بالجند الاتراك والالبانيين، وكانوا هم كل جيوشه وبهم حقق ابراهيم كل انتصاراته، وكان ابراهيم بالذات يفاخر العالم بالمقاتل المصرى ويعده علنا خيرا من المقاتل التركى، أما اليوم فان سيناء اكتوبر او اكتوبر سيناء هى آخر دليل قاطع على الشعب المحارب وآخر تكذيب دامغ لنظرية الشعب غير المحارب.

والحقيقة ان مصر كانت دائما شعبا محاربا بقدر ما كانت شعبا بناء، وكان المصرى قديما وحديثا هو الانسان المحارب homo militus كما كان الانسان الصانع homo faber، فلقد فرض الموقع المتحدى ان يصبح الشعب المصرى هو الشعب المقتحم مثلما فرض عليه ان يكون الشعب اليقظ الواعى للعالم المحيط، اى اننا كما جعلنا الموضع ـ النهر ـ شعبا بناء صناعته الحضارة، فان الموقع الحساس جعلنا، وبنفس القوة والضرورة، شعبا محاربا مقاتلا وظيفته الدفاع (راجع: «فى رباط الى يوم القيامة»).

نعم الدفاع، فهذه هى الكلمة المفتاح،فمصر كانت تختلف عن شعوب الرعاة والبدو وأنصاف البدو والرحل المحيطة بطبيعة الحال، فهى غنية وهم بيئات فقيرة قد يطمعون فيها، ولكنها لا تجد فى فقرهم ما يغريها او يدفعها الى الاستيلاء عليهم، وهم لا يملكون ما ينفقون فيه طاقتهم الا الهجوم والغزو، فهم محاربون باليدين ،

ولكن مصر بالضرورة تبنى بيد وتحارب بالاخرى، ولهذا لم تكن مصر جيشا قائما دائما تحت السلاح ، وإنما كانت جيشا احتياطيا مستعدا للاستدعاء عند أى خطر خارجي . وتلك عـموما هى الفروق الاستـراتيجية التـقليدية بين الرعـاة والزراع (١).

ومن هنا فإن مصر كانت دائما شعبا محاربا ولكن دون أن تكون دولة محترفة حرب . لأنها محارب مدافع أساسا ، لا محارب معتد . وليس الدفاع هنا عملية سلبية أو دليل سلبية ، ولكن مصر الغنية لا تجد ببساطة مصلحة فى العدوان. ومن هنا بالدقة كانت الامبراطورية المصرية - باستثناءات معينة كالدولة الحديثة ذات الامبراطورية الحربية الهجومية جدا - إمبراطورية دفاعية فى الصف الأول . ومن هنا بالتالى كان دور القيادة هاما جدا فى الحرب ، إذا غابت تعرضت قوة مصر للخطر ، تماما كما كان دور الحكومة القادرة هاما جدا فى كيان وحضارة مصر الزراعية فى الداخل وأثناء السلم .

ثانيا ، وعلى المستوى النظرى ، ليس من الواضح تماما ما المقصود بنظرية الشعب غير المحارب : أهو البيئة أم الجنس ؟ إن تكن الأولى ، فلقد كانت مصر ، ككل الزراع وسكان السهول، تحارب وتغزو وتتوسع طوال التاريخ ، على الأقل للدفاع ورد الهجوم أو العدوان ودرء الخطر . وما أكثر فى التاريخ ما انتصر الزراع على سكان الصحارى والجبال وأبناء البحار .. إلخ ، بحيث كان مصير هذه البيئات فى النهاية هو الخضوع للزراع والابتلاع فى إمبراطورياتهم . وهذا على النقيض تماما من النظرية البيئية الشائعة من أن سكان السهول والأودية الزراعية السهلية أميل إلى الدعة والوداعة وأجنح إلى السلم وأطلب للسلامة وليسوا «محاربين أشداء» كسكان الجبال وكالبدو الرعاة .. إلخ . فهذه النظرية السهلة غير الدقيقة تسقط إذن وبالضرورة مع سقوط هؤلاء المحاربين الأشداء فى أيدى الزراع.

هذا عن البيئة ، أما عن الجنس .. فحتى أشد العنصريين غلواء لم يجسروا على أن يصنفوا الأجناس والسلالات إلى عناصر محاربة وأخرى غير محاربة . ومع ذلك ، فحتى من هذه الزاوية ، هناك مغالطة ساذجة تكذب نفسها بنفسها ، لقد تواتر المحاربون الغزاة من البدو والرعاة والجبليين ومن مختلف الأجناس والدماء على مصر وحكموا ثم سقطوا ، فاستقر منهم من استقر وانصهر واستوطن نهائيا كما رأينا . فالمصريون إذن بينهم الآن كل هذه العناصر التى هى - بالتعريف أو بالفرد ، وإلا لما دخلوا وتغلبوا - «محاربون أشداء» ، فكيف يمكن أن يكونوا حتى بمنطق العرق شعبا غير محارب ؟

---

(1) Owen Lattimore, Inner Asian frontiers, in : New compass of the world, N.Y. 1949 , P. 279

والمغالطة فى هذا الموقف تكاد تشبه ما يشاع عن الألمان والفرنسيين حيث يقال عادة إن الألمان شعب محارب والفرنسيين ليسوا كذلك . فقديما غزا برابرة الجرمان التيوتون فرنسا وأخضعوها ثم استقروا فيها - خاصة الفرانك - حتى أصبحوا هم جزئيا «الفرنسيون» . فكيف يصح أن هؤلاء الفرنسيين شعب غير محارب مع أنهم هم ألمان الأمس المحاربون غزوا وفتحوا واستقروا ؟ واضح فى المثلين الفرنسى كالمصرى ، وفى الحالين الجنس كالبيئة ، أن النظرية متناقضة داخليا وتنقض نفسها بنفسها . ولا محل علميا وخارج انحرافات الحرب النفسية التحريفية والدعاية السياسية المحترفة لأى تشكيك فى الصفة الحربية والخصائص القتالية لأى من الشعبين أو البلدين .

نظرية جناية الموقع

تبقى أخيرا - لتسقط ! نظرية أكثر انتشارا ولكنها ليست أكثر صحة تلك أعنى نظرية أن الموقع قد جنى على مصر ، بمنطق أن «من يقف فى مفترق الطرق تدهمه السيارات» . ولعل هذه النظرية أشد التصاقا بالعصر الحديث خاصة وبعصر قناة السويس بالأخص . والواقع أنها من صنع وترويج الاستعمار الغربى ، فمنذ وقت مبكر والاستعمار يروج لفلسفة غريبة مؤداها أن بلدا بموقع مصرلا يمكن أن يكون ملكا خاصا لنفسه ، وأنه منذ شقت قناته لايمكن إلا أن ينتمى إلى « العالم المتحضر » على العموم والشيوع .

هذا مثلا رينان يقول عن مصر « بلادا لها هذه الأهمية لباقى العالم لايمكن أن تكون مستقلة تماما من الوجهة السياسية » (١) . وبالمثل يقول هانوتو الذى زعم أن مصر لا غنى لها عن الأجانب ، وأن مركزها الجغرافى يفرض عليها قبول سيطرة الدولة التى تهيمن على البحر المتوسط . ومثلهما ذهب كول « لقد كان قدر مصر المحتوم أن تكون أرضها على درجة قصوى من الأهمية للشعوب الأخرى » (٢) وإذا كان كاتب حديث آخر مثل أندريه سيجفريد يردد نفس الفكرة ، فيكفينا هنا تعليق جوبليه حيث يصفها بأنها نظرية بالية (٣) على أنها لم تكن دائما - حتى بيننا نحن أنفسنا . فمن قبل ، رفض محمد على فكرة شق قناة خشية أن تتحول إلى « بسفور ثانية » كما قال (٤) ، وكما خشى نخاو قبله بأكثر من ٢٥٠٠ سنة ! ومن بعد ، كانت تلك الفكرة الشائعة بيننا حتى اليوم من أن الموقع - الذى كان ينبغى أن يكون رأسمال عسكرى لمصر كما قد صار لها رأسمال تجارى -

(1) Siegfried, Mediterranean, P. 18.
(2) Imperial military geog., P. 291.
(3) P. 144.
(4) H. L. Hoskins, The Middle East. N. Y., 1954, P. 41.

رأسمال تجارى – جاء نقمة لا نعمة ، وعونا عليها لا عونا لها .

أيمكن حقا أن تكون صحيحة تلك النظرة أو النظرية ؟ من زاوية الأمر الواقع، الواقع التاريخى أعنى، ليس شك بطبيعة الحال أن موقعنا الجغرافى وقناتنا الاستراتيچية قد اتخذت بالفعل مبررا لتوطن الاستعمار وإزمانه . ليس من الصدفة أن تكون مصر – باستثناء عدن – أول وحدة فى المشرق العربى تخضع للاستعمار الأوروبى . بل لاشك أن القناة سهلت على الاستعمار مهمته خارج مصر : كما فى الهند مثلا حيث قدمت طريقا مباشرا فعالا لاستخدام القوة وكبت المقاومة ، بمثل ما أن هذا التوطيد الذى قدمته القناة لجهاز الاستعمار اتخذ بدوره ذريعة لمزيد من التمسك بمصر .

ولا جدال كذلك أن خطورة موقعنا وأهميته أخرتا من استقلالنا وقدرتنا على التحرر نسبيا ، برغم عظم المقاومة الوطنية فى قلعة وطليعة النضال القومى . ويتضح هذا إذا ما قورنت مصر بالدول العربية المجاورة . فالاستعمار الأوروبى الذى بدأ فى مصر سنة ١٨٨٢ ، تأخر فى سوريا والعراق مثلا إلى سنة ١٩١٤ ، بينما نجده يخرج من سوريا فى ١٩٤٥ ومن العراق بعد ذلك بقليل ، فانه لم يغادر مصر – رغم الاستقلال الاسمى منذ ١٩٢٢ أو الرسمى منذ ١٩٣٦ – إلا فى ١٩٥٣ . أى أنه عمر فى مصر أكثر من ٧٠ عاما ، مقابل ٣٠ عاما فى سوريا وأكثر من ذلك قليلا فى العراق – أى ضعف أى منهما ونحو مجموعهما . وحتى بعد ذلك ، فانه لم يخرج من مصر – ومصر وحدها – إلا بعد حرب حقيقية بل حرب مزدوجة .

واضح إذن أنه برغم المقاومة البطولية ، فإنه بقدر أهمية الموقع بقدر ما كانت شراسة الاستعمار فى التمسك به والاستماتة من أجله . ودعنا لا ننسى أيضا أن خلق الاستعمار العالمى وخاصة البريطانى لإسرائيل فى فلسطين المحتلة كان مرتبطا فى جزء كبير منه باستراتيچية السيطرة على قناة السويس وتأمينها ، فى حين كانت الصهيونية العالمية من جانبها تقدم نفسها للاستعمار كحامية مضمونة لضلوع القناة (فكرة كلب الحراسة) . (١)

أن الموقع قد جنى علينا كأمر واقع وأغرى بنا الاستعمار والأطماع الامبريالية ، حقيقة تاريخية إذن ولامناص من الاعتراف بها . بل قد يمكن أن نزعم فى هذا الصدد أن موقع مصر فى العالم الحديث أشبه – فى معنى – بموقع العراق فى

(١) حمدان ، الاستعمار والتحرير فى العالم العربى ، ص ٩٠ – ٩٢ .

العصور الوسطى ، إن لم يكن حقا هو الذى ورثه . فمن المحتمل أن عراق العصور الوسطى كان يتمتع فى عصره الذهبى بموقع تجارى واستراتيچى من خير ما عرف العالم القديم ، لكنه كما رأينا دفع ثمن هذا الموقع من صميم مصيره حيث عرضه لأخطار قلب آسيا الرعوية المدمرة وطرقات القوى البرية وقراصنة السهوب . ومنذ العصور الحديثة كانت مصر موقعا من أهم مواقع العالم القديم ، ولكنها بالمثل دفعت ثمنه من استقلالها حيث تكالبت عليها أخطار القوى البحرية والاستعمار الأوروبى الحديث أى قراصنة البحار .

ذلك كله قد يكون صحيحا ، ولكن يبقى السؤال : أى منطق هذا الذى يجعل من نقطة قوتنا نقطة ضعف ، ومن أكبر رصيد لنا خسارة علينا ؟ أى منطق إلا أن يكون منطق الحتم الجغرافى الأعمى ومنطق الاستعمار التبريرى اللاخلاقى المقلوب الذى يثبت الأمر الواقع بالفرض المسبق expost facto وحتى من داخل منطق الاستعمار نفسه لم يثبت بالقطع فى الحقيقة أن القناة أو مصر ضرورة لكيان الامبراطورية (١).

ومنذ وقت مبكر بعد شق القناة ، كان هناك دائما فى بريطانيا مدرستان من الفكر الاستعمارى ، مدرسة طريق الرأس ، ومدرسة طريق قناة السويس (٢) . وقد عجزت بريطانيا بالفعل خلال الحربين العالميتين عن تأمين القناة جويا وفتحها باستمرار ، وارتدت إلى طريق الرأس أساسا .

وقد حاول الاستعمار المساومة «بالاستقلال الجزئى» الذى يجلو عن الوادى ويحتل القناة . وهى فى الحقيقة مساومة تمزق مصر إلى اثنتين : مصر النيل ومصر القناة الثانية منهما منفصلة عن مصر النيلوتية انفصال بنما عن كولومبيا (٣) ! وأصر التحرير على أنه لا انفصال ، وبدد خرافة الموقع النقمة كنظرية غيبية قدرية غير علمية ، تنسى أن موقعنا إذا اقترن بطاقة موضعية كفء له لكانت النتيجة عكسية تماما . والحقيقة أننا حين كنا ننادى «القناة لمصر وليست مصر للقناة» ، فانما كنا نعنى أن الموقع للموضع وليس العكس ، لأن الموقع صفة بينما الموضع واقع ملموس .

مصر كقوة سياسية

القوة السياسية للدولة – والجغرافيا السياسية أساسا «تحليل قوة (٤) Power Analysis مركب بالغ التعدد والتعقيد من عناصر مادية ومعنوية تطوى الاقتصاد

---

(١) إبراهيم صقر ، « قناة السويس » ، فى : دراسات فى العالم العربى ، القاهرة ١٩٥٩ ، ص ٣٦٨ وبعدها .

(2) W. G. East, Mediterranean problems, Lond., 1948.

(3) Goblet, P. 144.

(4) R. Hartshorne, Political geog., in : American geog., ed. Preston James etc. P. 177.

والانتاج والموارد والمواهب والسكان والتنظيم والإدارة والحضارة .... الخ وإذا كان لنا أن نقسم القوة السياسية إلى جانبين ، داخلية وخارجية، فان الأخيرة لاتنفصل بحال عن الأولى ففى كل الاحوال تعد القوة السياسية الخارجية امتدادا للقوة السياسية الداخلية و «فيضها» خارج الحدود . وفى كلمة واحدة ، فان القوة السياسية الخارجية هى «فائض القوة الداخلية». ولكى نحلل قوة مصر السياسية بهذا المفهوم ، فان علينا أن نبدأ أولا بتحديد سياسة مصر الخارجية ، ثم نتبعها بدورها السياسى ، إلى أن نختم أو نختتم بالوزن السياسى .

سياسة مصر الخارجية

إن تكن «الجغرافيا وراء السياسة» (١) مقولة صحيحة بعامة ، فلعلها أصح ما تكون عن مصر بخاصة فسياسة مصر الخارجية تعكس شخصيتها الاستراتيجية ربما أكثر مما تعرف أى دولة أخرى . وضوابط سياسة مصر الخارجية ، شأنها شأن أى دولة ، تتألف من مجموعة من الثوابت والمتغيرات . فعلى رأس الثوابت تأتى حقائق الجغرافيا والتاريخ ، إن لم نقل الجغرافيا وحدها أو أساسا ، فانما «الجغرافيا هى قدر الأمم» كما وضعها ديجول، وهى كما عبر أيضا «العامل الثابت فى صناعة التاريخ» (٢) . ولعل التاريخ بهذا أدخل فى باب المتغيرات ، أو على أية حال فانه إنما يدخل دائرة الثوابت من حيث هو فى جوهره «جغرافيا متحركة» أو «جغرافيا متراكمة» . أما المتغيرات فعوامل عديدة جد متباينة تمتد من ظلال التاريخ نفسه توا كما سبق ، إلى توازن القوى العالمى والإقليمى السائد مرحليا ، إلى الأحوال الداخلية وقدرات وتطلعات ومزاج الشعب السائد آنيا ، إلى العامل الفردى البحت وبالتالى الشخصى غير الموضوعى نوعا ممثلا فى القيادة السياسية ..... الخ (٣) .

وبصفة عريضة فان الثوابت أكثر موضوعية من المتغيرات ، أما الأخيرة فلعلها أقل موضوعية أو أكثر شخصية بدرجة أو بأخرى . وبصفة تقريبية للغاية أيضا ، يمكن القول إن الثوابت تعكس توجيه سياسة مصر الخارجية الطبيعى والسوى وكما ينبغى ، بينما قد تأتى المتغيرات كعامل تحريف واضطراب لها ، الأولى عامل تصحيح دائما ، والثانية عامل تصحيف أحيانا . وإذا كان قيام إسرائيل والصراع العربى - الإسرائيلى وهو أكبر عامل أدخل مصر فى قلب السـياسة العالمية على

---

(1) Moodie, Geog. behind politics.
(2) Heikal, "Egyptian foreign policy", P. 718.
(3) Ibid., P. 715.

أوســـع نطاق ، فانه جاء أيضا وبلا جدال أكبر عامل فى اضطراب هذه السياسة فى النهاية وتعرضها للانقلاب التاريخى غير المسبوق .

مراحل السياسة الخارجية

ولقد تطورت السياسة الخارجية لمصر الحديثة مع متغيرات العصر والمرحلة من جهة ، وبحسب قوة مصر الذاتية كما تذبذبت بين الاستقلال والتبعية من جهة أخرى . ولهذا فلعل الاستعمار كان أكبر عامل خارجى منفرد حدد وشكل سياسة مصر الخارجية خلال هذه الفترة . وعلى هذا الاساس وحده تقريبا أو غالبا ، يمكن أن نتعرف على ثلاث مراحل رئيسية من السياسة الخارجية المصرية تمثل فى جوهرها أبعادا جغرافية فى الدرجة الأولى ، وبالدقة أبعادا متوسعة متزايدة على التعاقب : مرحلة السياسة المحلية ، مرحلة السياسة الإقليمية ، مرحلة السياسة العالمية .

مرحلة السياسة المحلية

من الصعب ، وربما من العبث ، أن نتحدث عن سياسة خارجية لمصر فى ظل الاستعمار. فبعد أن كانت مصر محمد على وإسماعيل تدخل أعمق أعماق دائرة السياسة الدولية ، تظهر على المسرح الأوروبى ذاته كند عتيد أو كمنافس عنيد ، وتلعب دورا مذكورا فى تشكيل السياسة العالمية نفسها ، لم يعد لمصر تقليديا سياسة خارجية بمعنى الكلمة تحت الاحتلال البريطانى . فلقد كان الاستعمار بمثابة عملية تجريد من السياسة الخارجية كما من الاستقلال ومن السلاح .

فمن ناحية فرض الاستعمار على مصر «العزلة السياسية» فى الدرجة الأولى ، فلم يعد لها علاقات خارجية دولية إقليمية أو عالمية إلا من خلاله وفى أضيق الحدود التى رسمها بنفسه ، وبذلك احتكر لنفسه سياستها الخارجية أو هو صادرها ببساطة . ومن ناحية أخرى فانه انتزع موقعها الجغرافى الخارجى عمليا ، وبذلك حصر وجودها وحياتها فى حدود موضعها المحلى كدولة نهرية زراعية فحسب.

من هنا كانت «المسألة المصرية» كما وضعها أحد ساسة مصر فى القرن الـ ١٩ وهو نوبار ، «مسألة رى» (١) أى «مسألة مياه» ، أى تأمين وضمان أكبر كمية ممكنة أو لازمة من مياه النيل للكيان المصرى . أو كما لخصها أحد وزراء خارجية مصر فيما بعد فى الخمسينيات من قرننا هذا ، كانت سياسة مصر الخارجية

(1) Willcocks, Craig, Egyptian irrigation, vol. II. P. 9.

محدودة الآفاق والأبعاد للغاية ، تتحرك على محورين : الاستقلال ووحدة مصر والسودان ، أى باختصار «وحدة وادى النيل» (١)

وعمليا وعلميا ، أو سياسيا وجغرافيا، لا يكاد هذا الشعار الأخير يتجاوز حدود الشعار الأول، وفى الحالين كانت سياسة مصر الخارجية هى أساسا «سياسة مائية» لا أكثر تقريبا ، وكانت قوة مصر السياسية تتناسب تناسبا طرديا مع كمية المياه المتاحة لها ، وكان الدخل القومى يساوى الدخل المائى بالتقريب . وسيلاحظ فى النهاية أن مرحلة السياسة المحلية هذه تتعاصر مع مرحلة الإستعمار البريطانى لمصر ، ولكنها تسبق الاستعمار الصهيونى لفلسطين أى ظهور إسرائيل .

مرحلة السياسة الاقليمية

تتفق هذه المرحلة مع بدء الاستقلال والتحرر الوطنى بعد يوليو ، ولكن أيضا - وأسفا - مع بدء الوجود الإسرائيلى على حدودها . فما أن خرج الاستعمار من مصر حتى انطلقت كاسرة نطاق العزلة السياسية الذى ضربه حولها لتستعيد على أوسع نطاق علاقاتها العربية التى كانت محورية فى عصر محمد على بفتوحة وسياسته العربية . وقد كانت مأساة فلسطين من أقوى دوافع وعوامل التوجيه العربى للسياسة المصرية الخارجية ، بمثل ما كانت نقطة تجمع ولقاء أو إعادة تجمع ولقاء العرب المعاصر . فمرحلة السياسة الاقليمية لمصر إذن تقابل جغرافيا دائرة العالم العربى . وبهذا تقدمت مصر من مرحلة السياسة المحلية وشعار وحدة وادى النيل إلى مرحلة السياسة الاقليمية وشعار القومية العربية والوحدة العربية . وبالموازاة ، انتقل مركز ثقل التوجيه السياسى من الجنوب إلى الشمال ، من السودان إلى المشرق العربى.

وقد كان معنى هذا على الفور بداية قيام أو إقامة «النظام العربى» كتعبير سياسى ، مثلما هو تعبير جغرافى ، عن العالم العربى والقومية العربية ثم الوحدة العربية فى النهاية . وكان حتما أن يصطدم الغرب والإمبريالية بهذا النظام الجديد وأن يعمل على تفتيته أو تحطيمه قبل قيامه ، محاولا أن يفرض نظامه الإمبريالى الخاص على المنطقة وهو «نظام الشرق الأوسط» الذى يتميع فيه العالم العربى وتذوب شخصيته الدولية المستقلة فى كيان خلاسى فضفاض يشمل دولا خارج العروبة كتركيا وإيران وأخرى ضد العروبة رأسا كأسرائيل .

وفى هذا السبيل ، وتحت اسم «الأمن المتبادل» و «الدفاع المشترك» ، المشترك

(1) Heikal, idem, P. 718.

عن «العالم الحر» و «الديمقراطية الغربية» ضد «الخطر الشيوعى» ، ولكن فى الحقيقة بهدف استبقاء المنطقة كلها منطقة نفوذ داخل نطاق العالم الحر المزعوم ، قدم الغرب عديدا من مشـاريع الأحـلاف الدفاعية أهمـها حلف الـشرق الأوسـط « الميدو Medo» والحلف المركزى «السنتو Cento» ثم حلف بغداد. ولم تكن هذه الأحلاف سوى الحلقة الاقليمية فى سلسلة أحلاف الغرب الاستراتيچية العالمية المضادة للاتحاد السوفييتي والمطوقة له . ولذا فبينما كانت هذه الأحلاف تفترض إن لم تختلق عدوا وهميا بعيدا هو الاتحاد السوفييتى ، كان بعضها يضم عدوا حقيقيا مركزيا فى قلب العرب بل العدو الحقيقى الوحيد وهو إسرائيل . وكان هذا التناقض وحده أو بالأصح هذا السفه السياسى كفيلا بالطبع برفض مصر والعرب عموما . وقد تزعمت مصر معركة إسقاط هذه الأحلاف واعتبرتها نوعا من «الاستعمار الدولى» أو «الاستعمار الجماعى» أو «الاستعمار الحديث» ، أو إجمالا نوعا من «الاستعمار المقنع» ، وشرعت فى وجهها الضمان العربى الجماعى كحلف مضاد (١) .

تلك كانت بحق معركة الأحلاف أو معركة إسقاط الأحلاف التى تمت بنجاح ساحق . إلا أنه منذ تلك المعركة وإلى الآن أصبح الصراع بين النظام العربى ونظام الشرق الأوسط هو محور ومحك كل السياسة والاستراتيچية فى المنطقة . وبه فى الحقيقة يمكن أن نفسر كل حاضرها ومستقبلها القريب وربما البعيد أيضا، كما يشخص ببصيرة نفاذة وفكر ثاقب رائد الاستراتيچية السياسية فى مصر محمد حسنين هيكل (٢) .

من هنا وهناك كانت المرحلة كلها مفعمة بالصدامات والصدمات والأحداث والمشاكل السياسية مع الغرب والإمبريالية نتيجة لمجابهة الاستعمار القديم والجديد للسياسة المصرية الخارجية الجديدة وتصديه لمحاولة احتواء مصر وتحجيمها وإعادتها إلى مناطق النفوذ خارجيا وإلى حظيرتها المحلية الضيقة داخليا .

وفى وجه هذا الهجوم حاولت مصر فى البدء اتباع استراتيچية مضاربة الاستعمار القديم بالجديد مستفيدة من التناقضات الداخلية بينهما خاصة فى مجال المصالح البترولية الضخمة فى المنطقة . وكان هذا يعنى أساسا مضاربة بريطانيا بأمريكا ، أى قيادة الغرب القديمة العجوز ذات التاريخ الاستعمارى المدان فى المنطقة بقيادته الجديدة الفتية الواعدة وغير الملوثة استعماريا . غير أن هذه

---

(١) احمد صدقى الدجانى، عبد الناصر والثورة العربية، ١٩٧٣، ص ٨٥، ٨٩.

(2) Heikal, "Egyptian foreign policy", P. 719.ff.

السياسة لم تنجح أو تجد كثيرا ، إذ سرعان ما ثبت أن الميول والأطماع الإمبريالية الجديدة لاتقل ضراوة أو خطرا عن القديمة إلا فى الشكل ، وأن أمريكا إنما تحاول طرد بريطانيا لترثها وتضع قدمها فى حذائها ، كما أنها أكثر لا أقل منها صهيونية وأشد انحيازا لإسرائيل .

على أن هذا بالدقة ما نقل مصر مباشرة وبسرعة نادرة إلى معترك المسرح الدولى والسياسة العالمية بكل معناها وأبعادها ، فجاءت المرحلة الثالثة والأخيرة فى سياسة مصر الخارجية على أعقاب المرحلة الاقليمية بل فى تداخل شديد معها ، بحيث يكاد يصعب الفصل القاطع بينهما ، وبحيث تعد تلك المرحلة الاقليمية القصيرة العمر مرحلة انتقال بالأحرى بين المرحلتين المحلية والعالمية .

مرحلة السياسة العالمية

فمنذ مؤتمر باندونج فى منتصف الخمسينيات على الأقل ، أو منذ تأميم القناة وحرب السويس على الأرجح ، وجدت مصر نفسها فجأة فى قلب دوامة السياسة العالمية وذلك كنتيجة لصدامها المحتوم مع الإمبريالية والغرب بشقيه الاستعمار القديم (بريطانيا وفرنسا خاصة) والجديد (الولايات المتحدة أساسا). وفى هذا الصدام والمواجهة كانت قضية فلسطين - إسرائيل بطبيعة الحال هى القضية المحورية و حجر الزاوية ، كانت هى الاختبار والاختيار والرهان جميعا .

ومع انحياز الغرب لربيبته إسرائيل انحيازا مطلقا ومسلحا وعدوانيا ، ومع «الاستقطاب الثنائى» الدولى وانقسام المسرح العالمى الحاد إلى كتلتى الشرق والغرب فى ظل «ميزان الرعب النووى» ، وفى وجه محاولات الغرب الدائبة والدائمة ضم العالم العربى وعلى رأسه مصر إلى معسكره من خلال سلسلة مشروعات أحلافه الاقليمية و «نظرية الفراغ» واستراتيجية «الاحتواء والتطويق» الموجهة ضد الاتحاد السوفييتى والشرق ، وجدت مصر فى الأخير بالضرورة الصديق الطبيعى لا كحليف ولكن كثقل توازن مضاد counterweigt , countepoise (١)

فلقد كان الغرب صديق العدو الإسرائيلى ، بينما لم يكن الشرق صديق العدو ولا عدوه ، أو هو على أية حال كان يقف وسطا تقريبا بين العرب وإسرائيل أو فنقل إن تحيزه للعدو أولا وأطماعه فينا ثانيا كانت أقل من تحيز الغرب وأطماعه. ومعنى هذا أن مصر إنما أدارت ظهرها للغرب واتجهت الى الشرق مضطرة كضرورة توازن وتعويض ، أى توجهت نحو الشرق كشئ (ولا نقول كشر) لابد منه ، وكاختيار ثان لا كاختيار أول ، أو كمجرد احتياطى بديل عن الغرب (١) . وبالتالى

---

(١) حمدان، استراتيجية الاستعمار والتحرير، ص ٣٩٥.

جاءت الصداقة المصرية – السوفييتية صداقة ضرورة أو ضرورة صداقة وكمصلحة مشتركة أساسا لا كشركة مبادئ أو إيديولوچية في الدرجة الأولى .

وعلى هذا الأساس تمت صفقة الأسلحة التشيكية بين مصر والاتحاد السوفييتي لكسر احتكار السلاح في المنطقة وتفوق العدو الإسرائيلي العسكري . وبهذا كانت الصفقة هي الرد الطبيعي والحتمي على البيان الثلاثي الذي أعلنه الغرب في بداية الخمسينيات والذي كان يرادف احتكار السلاح في المنطقة وضمان تفوق العدو الإسرائيلي على العرب جميعا ودائما . وبهذا أيضا كانت مصر أول دولة عربية أدخلت السوفييت إلى المنطقة ، وبالتالي إلى افريقيا ، مثلما ستكون أول دولة تخرجهم منها فيما بعد (٢).

وبهذا وذاك خرجت سياسة مصر الخارجية لأول مرة في تاريخها الحديث من دائرة الغرب المغلقة لتضيف اليها دائرة جديدة هي دائرة الشرق والكتلة الشرقية . وبهذا التطور الجذري اتسعت أبعاد السياسة المصرية الخارجية إلى الآفاق العالمية حقا .

ولقد كان في هذا الإطار الجديد أن خاضت مصر مع شقيقاتها العربية حربين أو ثلاثة ضدّ العدو الإسرائيلي متخفيا وراء الغرب أو ضد الغرب متخفيا وراء إسرائيل وفي كل الحالات كانت الولايات المتحدة على رأس العدوان الإسرائيلي الغربي بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ، بينما كان الاتحاد السوفييتي هو السند الأساسي لمصر والعرب .

في الوقت نفسه كان على مصر أيضا أن تشق طريقا جديدا ثالثا مستقلا عن الكتلتين والمعسكرين على حد سواء . ومن هنا خاضت معركتها التاريخية الكبرى ضد الاستعمار والإمبريالية في العالم ، فكانت أكبر محرك لثورة التحرير في المستعمرات ولتصفية الامبراطوريات والاستعمار القديم لاسيما في إفريقيا . كان في هذه الثورة مولد العالم الثالث كتعبير سياسي جديد مثلما هو تعبير حضاري عن مجموع فكرة الشرق القديمة وفكرة الجنوب الحديثة ، وكمجموعة مستقلة عن كلا الغرب والشرق أو العالم الأول والثاني على الترتيب .

ومن هذه القاعدة الجديدة العريضة وبهذه الرافعة السياسية المؤثرة تقدمت مصر بالاشتراك مع بعض الدول البارزة في العالم الثالث خاصة الهند ويوجوسلافيا إلى معركة كبرى لاحقة ومكملة من أجل الحياد عن كلا الغرب والشرق ، فكانت سياسة «الحياد الإيجابي وعدم الانحياز» تلك التي حاربها الغرب

(1) M.H. Heikal, Sphinx and commissar, Lond., 1978, P. 15-17-, 173.
(2) Id. , P. 9.

علنا ولم يتقبلها الشرق إلا بنصف قلب على الأكثر ، ثم حاول كلاهما فيما بعد أن يستدرجها ويستميلها إلى صفه أو يستغلها لحسابه.

وبفضل قوتها الذاتية المستمدة من موقعها وموضعها كانت مصر سباقة وزعيمة فى هذا الخط الثالث وبين العالم الثالث . ولئن كانت هذه النقطة تمثل قمة السياسة المصرية فى مرحلتها العالمية الجديدة ، فانها أدخل منهجيا فى باب دور مصرالسياسى بعامة . غير أن علينا أولا ، وقبل أن ننتقل إليها بالتحليل أن ننظر إلى مراحل سياستنا الخارجية الثلاث نظرة مقارنة شاملة تلخص معناها ومغزاها ودروسها ، أى قواعدها العامه باختصار .

قواعد سياسة مصر الخارجية

من تلك المراحل الثلاث ، نستطيع الآن أن نستخلص أجرومية أو قواعد سياسة مصرالخارجية فى خمسة مبادئ أو قوانين تدور تباعا حول العلاقات والمحاور الآتية : القوة والعزلة ، العزلة والعرب ، العزلة والاستعمار ، العزلة والتحجيم ، المجال الطبيعى للسياسة المصرية الخارجية .

القوة والعزلة

فأولا ، مقياس قوة مصر السياسية الحساس هو العزلة و/ أو الانطلاق . إنه ترمومتر حرارة القوة المصرية الذاتية وبارومتر ضغطها السياسى الدولى . فكقاعدة عامة أساسية ، تتناسب قوة مصر السياسية تناسبا عكسيا مع درجة عزلتها وانغلاقها داخل حدودها ، وطرديا مع مدى انطلاقها خارج حدودها . فكلما كانت مصر ضعيفة عاجزة وتضاءل حجمها السياسى وخف وزنها ، كلما انطوت وتقوقعت على نفسها داخل حدودها وتقلص ظلها الخارجى وعلى العكس كلما كانت قوية فوارة وزاد ثقلها، كلما فاضت قوتها خارج حدودها وامتد نفوذها وتمدد وجودها عبرها . وهذا المقياس هو بعينه الذى يصنع الفارق بين مراحل سياسة مصر الخارجية الثلاث وخاصة المرحلتين المحلية والعالمية كطرفى نقيض.

العزلة والعرب

ثانيا ، العزلة أو الانطلاق فى السياسة الخارجية المصرية إنما تعنى فى الدرجة الأولى العزلة عن العالم العربى أو الانطلاق إليه . فبدون العالم العربى تعيش السياسة المصرية فى عزلة حقيقية حتى ولو بدت شكليا ذات سياسة خارجية أو

حتى ذات أبعاد عالمية فدون العالم العربى ، أثبتت تجربة الاتجاه نحو السودان ووحدة وادى النيل أنها ليست فقط مرادفا للمحلية ولكن أيضا للعزلة . فانما تلك الوحدة جزء من كل هو الوحدة العربية ، وعمق لها لاجسم . فليست وحدة وادى النيل مكافئا للوحدة العربية ولا هى بديل عنها بطبيعة الحال . بل لقد أثبتت التجربة التاريخية أن اتجاه السياسة المصرية نحو السودان والجنوب هو دائما علامة ودليل ومقياس ضعف وانحدار ، بينما أن اتجاهها نحو الشمال و المشرق العربى علامة صحة ودليل قوة وتعبير عن طاقة مضافة من الانطلاق والحيوية .

هذا على الجانب المحلى ، بالمثل على الجانب العالمى . فبدون العالم العربى مرة أخرى لا تعد سياسة مصر الخارجية عالمية مهما انطلقت دوليا فى أبعد العلاقات الخارجية مع الغرب أو الشرق . فاذا ماتخطت السياسة الخارجية المصرية العالم العربى وتجاوزته إلى علاقات خارج - عربية أيا كانت ، فانها تظل فى عزلة حقيقية مع ذلك . على أن المحقق أن مثل هذه الحالة نكسة عارضة ومرحلة زائلة ولعل هذه الجملة الاعتراضية السلبية أن تؤكد ، كما تؤدى إلى القانون الثالث والتالى فى سياسة مصر الخارجية .

العزلة والاستعمار

ثالثا ، عزلة مصر السياسية من فرض الاستعمار . فسواء تحت الاحتلال أو بعد الاستقلال ، فلقد كانت العزلة المصرية من فرض أو فعل الاستعمار أو لم تنفصل عنه بطريقة ما مباشرة أو غير مباشرة . وبمزيد من التحديد ، فكما كانت عزلة مصر السياسية تعنى عزلتها عن العرب بالتحديد ، فان تلك العزلة كانت دائما نتيجة لارتباطها بالغرب بالتحديد . فسواء فى ظل خضوعها للاستعمار المباشر كما فى عصر الملكية فى الماضى ، أو فى ظل تعاونها معه كما فى السبعينيات مؤخرا ، فان عزلة مصر العربية واضح ارتباطها بالغرب عموما واستعماره أو إمبرياليته خصوصا .

وعلى العكس ، كان الاستقلال السياسى الحقيقى يرادف كسر العزلة السياسية وفك العزلة عن العرب بالدقة . وبالموازاة أو بالصدفة ، فلقد كان اتجاه مصر نحو الشرق والكتلة الشرقية بأى صورة يربطها أيضا بالعرب كأمر واقع ، أو قل كان الاتجاهان يتفقان ويتعاصران بلا تناقضات أو صعوبات جذرية على أية حال .

وسواء كانت هذه العلاقة سببية أو عشوائية ، فانها نسبيا حقيقة واقعة تثبتها مرحلة الستينيات، مرحلة الصداقة المصرية - السوفييتية ومرحلة مد القومية العربية فى الوقت نفسه..

العزلة والتحجيم

رابعا ، العزلة أو العزل وسيلة غايتها التحجيم . فمنذ محمد على إلى الآن ، لم تكن محاولات الاستعمار والامبريالية العالمية فرض العزلة الخارجية على مصر أو عزلها عن العرب إلا وسيلة ، وإن كانت عظمى ، لغاية ، ولكنها أعظم ، وهى تحجيمها ، أى تحديد حجمها ووزنها ودورها السياسى فى أبعاد وآفاق محلية لاتضمن فقط عدم تفجرها وخروجها فى محاولة قوة أو وحدة اقليمية عظمى ، لكن أيضا تضمن ضعفها وعجزها هى إلى حد الرضوخ والتبعية له إما كمستعمرة سافرة أو كمنطقة نفوذ مستترة . فعزل مصر عن المنطقة هو تقليم لأجنحتها ، وتقليمها هو تحجيم لجسمها وتحجيمها هو تحديد لإقامتها ، وتحديد إقامتها لايفتح بابها وحدها للتبعية والاستعمار ولكن أيضا باب المنطقة بأسرها معها، وذلك بحسبانها القيادة الاقليمية والزعامة الطبيعية لها .

وفى هذا الصدد ، وعلى ذكر القيادة والزعامة ، فقد أثبتت تجربة القرن الأخير على الأقل أن الاستعمار الغربى أو الامبريالية العالمية لا مانع لديهما بالضرورة من الاعتراف بزعامة مصر الاقليمية أو العربية فى حد ذاتها إذا ما هى اعترفت بالتبعية لهما أو بالتحالف معهما . فمادامت زعامة مصر الاقليمية تضمن لها أن تنقاد المنطقة برمتها خلفها إلى التبعية لهما ، فلابأس من الاعتراف لها بتلك الزعامة بل وتثبيتها فيها . ومعنى هذا بكل صراحة أنه لا مانع لدى الاستعمار والإمبريالية من زعامة مصر الاقليمية لا «كقائدة» للمنطقة إلى الاستقلال والقوة ولكن للأسف - وحاشا - «كقوادة» لها إلى تبعيتهما ومناطق نفوذهما . وإذا كانت هذه الزعامة - العمالة مرفوضة قطعا مصريا وعربيا ، محليا واقليميا ، فانها من أسف أشد ليست غير واردة تماما فى بعض الأحيان والحالات .

على أية حال ، وعلى العكس تماما إذا ما اتخذت مصر من زعامتها هذه موقعا ومنطلقا لقيادة المنطقة خارج مناطق النفوذ والتبعية للاستعمار أو الامبريالية فضلا عن مجابهتها وضرب مصالحها ، فان هذه الزعامة نفسها لاتغدو منكورة ومستنكرة توا فحسب ولكنها على الفور تحارب بكل ضراوة وحقد أيضا . والاستراتيجية المثلى تقليديا لهذه السياسة هى ببساطة خلق وافتعال زعامات مضادة محلية

وإقليمية لاتحقق فقط «تعدد المراكز» داخل المنطقة أو العالم العربى ، ولكن أيضا تختلق داخله «أقطابا مضادة» لمصر تجريدا لها من تلك الزعامة الطبيعية ووراثة لها إن أمكن .

حدث هذا فى عصر الزراعة أو ما قبل البترول ثم تكرر فى عصر ما بعد البترول ، وتنقل ما بين المشرق والمغرب ، وداخل المشرق ما بين أكثر من دولة عربية وغير عربية ، بترولية وغير بترولية . غير أنه دائما فشل وتكسر على صخرة الجغرافيا والتاريخ أساسا أى الطبيعة باختصار . وإذا كانت هذه الاستراتيچية قد نجحت وتحققت جزئيا بالفعل وكأمر واقع بعد عزلة مصر وإخراجها من الصراع العربى الإسرائيلى فى أواخر السبعينيات ، فذاك هو الاستثناء الذى يؤكد القاعدة لا الذى ينفيها ، بل هو كما رأينا الشذوذ الذى لايقاس عليه أصلا ولا يعتد به إطلاقا .

المجال الطبيعى

خامسا ، وأخيرا ، العالم العربى هو المجال الطبيعى لسياسة مصر الخارجية : الطبيعى بمعنى البعد الأمثل والحد الأنسب ما بين الحدين الأدنى والأقصى : والأمثل والأنسب بمعنى أن فيه يجتمع الحد الأقصى من كثافة وفاعلية السياسة المصرية الخارجية وكذلك من جدواها ومردودها أو عائدها . العالم العربى، باختصار هو نواة وقلب سياستنا الخارجية ، وحدوده حدودها الطبيعية . ليس ذلك بحكم الجغرافيا فقط ولكن بحكم القومية أيضا . فمجالنا السياسى الطبيعى إنما هو مجالنا الجغرافى والتاريخى ، أو الاقليمى والقومى ، والبعد الأمثل لسياستنا الخارجية من بين أبعادها الثلاثة هو البعد الاقليمى الذى يرادف العالم العربى .

أما ما دون ذلك وما عبره فانما يوظف ليخدم ذلك البعد ، يدعمه أو يؤمنه ، يدافع عنه أو يحميه ... الخ فالبعد المحلى وإن كان بالتعريف لا يمثل سياسة خارجية بمعنى الكلمة فانه ممثلا فى وحـــدة وادى النيل لا يعدو ظهرا وسندا للبعد الاقليمى العربى ، وهو جزء منه ليس إلا أما البعد العالمى فضرورة استراتيچية واستراتيچية عظمى لحماية وتأمين وتعظيم البعد الاقليمى على المستوى الدولى . وبصيغة موجزة ، البعد المحلى عمق وظهير ، والعالمى ظل وهالة ، للبعد الاقليمى الذى هو وحده الجسم الحقيقى والقوة الجوهرية لسياسة مصر الخارجية .

دور مصر السياسى

لا إمبراطورية ، ولا مستعمرة ، بل حياد إيجابى

ابتداء ، وكما رأينا مرارا ، كانت مصر القديمة بكل وزنها السياسى فى العالم القديم قوة دفاعية غالبا – الامبراطورية الدفاعية . ومن حيث المبدأ ، فان مصر الحديثة التى لا تنسى أنها استراتيجيا قوة ارتطامية ، تتوسط منطقة تصادم حساسة بين قوى البر والبحر أو فلنقل الآن قوى الشرق والغرب ، تجد نفسها فى موقع يفرض عليها أن تستقل عن أى منهما . ولهذا فان مصر التى وعت درس التاريخ قد أدركت أنها ، منذ تخلف موضعها عن موقعها وقصر ، قد أصبحت مخلوقة للحياد . ولم يكن غريبا بعد ذلك أن رسالة الحياد – ولكن الايجابى – إنما تنشأ فى مصر ومن مصر تنتشر ، أو أن تنحاز مصر من حيث المبدأ إلى مبدأ عدم الانحياز .

وبذلك المبدأ توحدت تماما المبادئ والمصالح فى فلسفة استراتيجية جامعة مانعة هى الآن بوصلة مصر الهادية التى توجه مسيرتها العالمية وتحقق شخصيتها الكامنة مثلما تعبر عنها . فدور مصر السياسى الجديد فى العالم المعاصر لا هو دور المستعمرة بالقطع ، ولا عاد دور الامبراطورية بالتأكيد ، وإنما هو دور الدولة المستقلة ذات السيادة ، السوية ذات الإرادة بحيث تقع خارج مناطق النفوذ ولاتخضع للضغوط ولا للعدوان مثلما ترفض (وهى على أية حال لا تقدر) أن تفرض العدوان أو النفوذ على الآخرين.

وســواء عدت القاهرة كما ذهب البعض أو الأمم المتحدة كما ذهب البعض الآخر عاصمة العالم الثالث (١) ، فلا يستطيع منصف أن ينكر أن مصر خلال الستينيات كانت تلعب دورا عالميا شبه قيادى شبه محورى أكبر من كل تصور تقليدى وأكبر على الأرجح من جرمها المحلى الذاتى ، وأكبر بالتأكيد من كثير من قوى أوروبية هامة أبعد تحضرا وتطورا .

ففى تلك المرحلة الحساسة الحرجة من التوازن الدقيق ، الرهيف والرهيب ، بين القطبين والكتلتين لعبت مجموعة عدم الانحياز تلقائيا دور «المرجح» فى السياسة الدولية ، وذلك رغم ضعفها وعجزها الذاتى بينما لعبت مصر كقمة ورأس الحربة فى عالم عدم الانحياز دور إحدى أهم ثلاث دول فى العالم بجانب الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى ، وذلك أيضا رغم حجمها وحدودها وأزمتها الذاتية ، كما

---

(1) Heikal, Sphinx, P. 122.

كانت . أكبر عامل منفرد فى تصفية الاستعمار القديم فى العالم وفى دفع موجة التحرير الوطنى التى عمت أنحاء العالم الثالث . ولئن بدت هذه المفارقات الصارخة غير معقولة فى حد ذاتها ، فانها مع ذلك مفهومة كمسألة نسبية فى ظل التوازن الدولى القائم إلى حد أن العالم كله سجل اعترافه بها فى وقت أو آخر وإلى حد أو آخر .

وبالنسبة لمصر ، فاذا كان العالم المعاصر قد انقسم منذ الحرب الثانية إلى معسكرين كتلتين ، كل منهما أو على الأقل أحدهما ، يصر على أن يفرض هذا التصنيف أو التنصيف على بقية العالم ، فالحقيقة أن مصر باصرارها المقتدر على ألا تتبع أو تبتلع قد أثبتت أن العالم ليس نصفى كرة سياسيا بل مثلث ، لا نقول متساوى الأضلاع بالتأكيد ولكنه على أية حال ذو أضلاع ثلاثة ورؤوس . ببساطة ومباشرة ، أثبتت مصر أن أبعاد العالم السياسية ثلاثة لا اثنان : شرق وغرب وعدم انحياز : عالم أول وثان وثالث .

وتلك بوضوح طفرة فى استراتيجية السياسة العالمية ، تبرز خطورتها ومغزاها إذا وضعت فى سياقها التاريخى وإطارها الايديولوچى . فالبعض يلخص جوهر الثورات الهامة فى تاريخ العالم الحديث كالأتى :

الثورة الفرنسية = قومية + استعمارية .الثورة الروسية = لاقومية × لااستعمارية . الثورة المصرية = قومية + لا استعمارية .ليس هذا فحسب بل . لقد تدرك الأجيال القادمة ، أكثر مما نستطيع نحن أن ندرك أن مدرسة الحياد الإيجابى وعدم الانحياز التى ساهمت مصر فى تأصيلها وقيادتها قد أنقذت العالم من قبل من حربه العالمية الثالثة والذرية الأولى . فليس من العسير علينا أن نتصور ، لو أن مصر الخمسينيات رضخت ومعها الشرق العربى للضغوط الاستعمارية وانحازت إلى الأحلاف العسكرية الغربية ، كم كانت تتضاعف احتمالات وإغراءات الصدام بين المعسكرين فى مرحلة حبلى بالعداوات والتوتر . إن مصر لا نقول قد أصبحت «چيروسكوب» سياسيا يمنع العالم من أن تتقاذفه أمواج الصراع الكتلى ، ولكنها بثقلها الذاتى وبقيادتها المؤثرة فى مجموعة عدم الانحياز قد ساهمت فى خلق مثل هذا الچيروسكوب .

مصر وعدم الانحياز

حسنا ، إذا كان دور مصر السياسى فى عالمنا المعاصر هو عدم الانحياز، فان السؤال الوارد والواجب الآن هو ماذا بالدقة والتحديد يعنى هذا

الـدور ، ما ترجمته بالضبط فى التطبيـق والواقــع ، وما مســتقبله ومداه .. الخ؟ ابتداء ، الأصل فى عدم الانحياز سياسيا أنه ليس كتلة بل قوة ، ليس كتلة ثالثة ولا يستطيع ولا يقدر ، وإنما قوة ثالثة ، قوة سلام لا حرب ، بل ليس قوة بقدر ما هو قدوة ، فإنما هو تحالف فقراء وضعفاء العالم أى تجمع «الأقارب الفقــراء » . ومن هنا كان عـــدم الانحيـــاز هو الذى يعبر عن « ضمير العالم » كما قيل ، ويمثل عقله لا عضله، فكان بالتالى صمام أمنه (١) .

أما استراتيچيا ، فمن الواضح أن مجموعة عدم الانحياز هى أصلا منطقة نفوذ الاستعمار ومستعمراته سابقا ، ومن ثم فإنها الشكل الجغرافى الجديد والوريث الچيوبوليتيكى لمنطقة الارتطام القديمة بين قوى البر والبحر .Cruch Zone وبموقعها الحساس فى قلب هذه المنطقة وعلى قمتها ، فلقد كان حتما وحقا أن ترتاد مصر وترود معا هذه الاستراتيچية السياسية الجديدة الوليدة .

أما تاريخيا ، فإن الأصل فى عدم الانحياز أنه ابن ونبت الاستقطاب الثنائى والحرب الباردة . بل الواقع أيضا أن قوة عدم الانحياز كانت دائما تتناسب طرديا مع درجة حرارة الحرب الباردة أى مع حدة الصراع بين القطبين والكتلتين ، مثلما ثبت فيما بعد أنها تتناسب عكسيا مع درجة الانفراج أو الوفاق . ففى غمرة شلل الأقوياء النووى لم يجد عدم الانحياز فرصة الظهور فحسب ، بل وبرز إلى المقدمة ليلعب دورا عالميا أكبر بكثير مما يتناسب مع قوته ووزنه الطبيعى الحقيقى ، ونعنى بذلك دور الحكم أو المرجح بين الكتلتين وبين القطبين ، ومن ثم دور الند لهما والقوة الثالثة بجانبهما . ولعل هذا مما أعطى عدم الانحياز نفسه شعورا وهميا نوعا بتضخم الذات والأهمية منذ البداية . ولهذا فإنه منذ مولده تعرض للنقد والشجب والرفض بقسوة سواء على المســتوى النظــرى أو العمــلى ، ســواء من الغــرب أو الشرق.

فأما على المستوى النظرى ، فلقد إتهم عدم الانحياز بأنه قطعة من الانتهازية

(١) الدجاني، ص ١٩٠ – ١٩٤.

السياسية أو السياسة الانتهازية . ولكن الرد هو : أيهما حقا الانتهاز : الانحياز أم عدم الانحياز ؟ وآخرون رأوا أن عدم الانحياز إنما هو سلبية الضعيف ، بينما الانحياز ايجابيته . غير أن الرد مرة أخرى أن عدم الانحياز ، على العكس ، إنما هو إيجابية الضعيف ، بينما الانحياز هو بحق سلبيته (١) .

هذا وغيره فلسفيا أو أدبيا ، أما سياسيا أو استراتيچيا فإن أعداء عدم الانحياز وصموه باستخفاف بأنه تكتيك لا استراتيچية ، وإلا فبأنه « استراتيچية من لا استراتيچية له » . وآخرون كانوا أكثر تواضعا ولكن واقعية (أو خبثا لاندرى) فاعتبروه أساسا استراتيچية مضاربة ليس إلا Stalemate ، مضاربة الكتلتين والقطبين ببعضهما البعض والافادة من تناقضهما : بعبارة أخرى ، إن يكن الانحياز هو استراتيچية مضاربة الأقوياء (للضعفاء) ، فإن عدم الانحياز بالمقابل ليس إلا استراتيچية مضاربة الضعفاء (للأقوياء) . ولكن الرد ، كما ورد على لسان عبد الناصر فى حينه ، أن عدم الانحياز « ليس تجارة فى الصراع بين الكتلتين » « ولا تجارة حرب باردة » ، وتغير الأوضاع الدولية لا يؤثر فيه ولايسلبه مبرر وجوده (٢) .

هذا كله على المستوى النظرى أو الفكرى . أما عمليا وتطبيقيا فلا جدال أن رحلة عدم الانحياز كانت شاقة قاسية تمت عبر جسر دقيق حرج من الصراع ، أفادت من الحرب الباردة ولكن لم تصبح جزءا منها ، واستطاعت وسط ظروف توازن القوى العالمى الرهيف أن تؤثر وتساهم فى توجيه سياسة العالم (٣) . وخلال هذه الرحلة المفعمة تعرض عدم الانحياز منذ البداية للضغوط والهجمات

---

(١) الدجاني، ص ١٨٨ .

(٢) السابق ص ٢١٢.

(٣) جمال حمدان استراتيجية الاستعمار والتحرير ، القاهرة ، ١٩٦٨، ص ٣٢١– ٣٣٩.

الشرسة مثلما تعرض فى النهاية للتحلل والتآكل ، وفيما بين البداية والنهاية كان هو نفسه قلقا حائرا أو هزيلا خائرا لا يعرف ماذا يريد بالضبط ولا هو قادر على تحقيقه أو حماية نفسه من قوى الانحياز المضادة .

فالموقف الأمريكى غنى عن التذكير : « من ليس معنا فهو ضـــدنا » ، ومن ثم فان عـــدم الانحيــاز «لا أخلاقى » كما اتهمه دلز الذى خرج بكل قوته « ليقلص حجمه » . وعلى خلاف هذا الموقف الراديكالى أو الصليبى ، تبنى الاتحاد السوفييتى على الجانب المضاد موقفا متميعا يتراوح بين الريبة والعداء وبين محاولة توجيهه وفلسفته ماركسيا (١) . فمن جهة « من ليس ضدنا فهو معنا » ، ولكن فى الوقت نفسه فان «من يقف وسط الطريق تدهمه العربات » ، وعدم الانحياز إن لم يكن «خرافة وهراء » (٢) فانه «كالسير على حبل مشدود » (٣) ومن ثم « لافقرى ».

وهكذا من كلا الموقفين على تناقضهما لم يتورع القطبان عن سياسة استقطاب أو اختراق مجموعة عدم الانحياز ومحاولة تفتيتها إلى وحداتها الاقليمية أو القومية الأولية واقتطاع أكبر قطعة أو قطاع منها لحسابه أو إلى صفوفه . والواقع أن كلا القطبين حاول استقطاب عدم الانحياز وجذبه إلى فلكه حتى يعود من جديد منطقة نفوذ بصورة مجددة وفى منافسة حرة مفتوحة .

ولما كان عدم الانحياز فى الأصل حركة ضد استعمار الغرب القديم أو بعيدا عنه ، فقد قدم الشرق الذى لا تاريخ استعمارى له خارج حدوده نظرية سهلة براقة مؤداها أنه هو الأقرب تلقائيا إلى عدم الانحياز والحليف الطبيعى له . وبالمقابل ، رد الغرب بأن فى عدم الانحياز إذن «انحيازاً» طبيعيا ومسبقا إلى الشرق وضد

---

(١) الدجاني ، ص ١٧٨ ، ١٩٧.

(2) Heikal, Sphınx etc. P. 81.

(٣) الدجاني ص ٢٠٢ .

الغرب . بل واتهمه بأنه «مخلب قط للشيوعية أو الشرق » (١) .. هذا في حين لم يكف عدم الانحياز عن تأكيد استقلاله إيديولوچيا عن المعسكرين كليهما وأنه يقف على الحياد وسطا بينهما ، لا مع ولا ضد أي من الكتلتين على حدة أو كلتيهما معا (٢) .

على أن الضربة الكبرى لعدم الانحياز إنما جاءت مع الوفاق أو الانفراج بين القطبين . فكما جاءت الوحدة الأوروبية ردا على حركة التحرير الوطني في الستينيات، لم يلبث الوفاق أن جاء ردا على عدم الانحياز في السبعينيات . إذ لما كانت قوة عدم الانحياز مستمدة إلى حد بعيد من حدة الاستقطاب الثنائي ، فقد جاء الوفاق الثنائي تلقائيا ليسحب البساط من تحت أقدامه إلى حد أو آخر ، محاولا بذلك أن يسلبه قوته المكتسبة إن لم يكن مبرر وجوده ذاته . وكما قيل من قبل ، صح القول أو لم يصح ، إن عدم الانحياز هو انتهازية الضعفاء ، فقد قيل عن الوفاق إنه انتهازية الأقوياء، بل تحدث بعض الساخرين الساجعين عن «نفاق الوفاق» و «انبعاج الانفراج» ، بينما ذهب الجادون إلى حد اعتباره «تواطؤا» سافرا بين القطبين ، وأنه «يالتا ثانية » تستهدف تقسيم العالم الثالث إلى مناطق نفوذ جديدة (٣) .

ومهما يكن الأمر أو الحكم ، فلقد جاء الوفاق الثنائي بين القوتين الأعظم في أخريات القرن وعلى المستوى العالمي أشبه شئ بالوفاق الثنائي القديم بين قوتي ، الاستعمار القديم في أوائل القرن على المستوى الاقليمي . فكما أطلق الأخير يد فرنسا في المغرب مقابل اطلاق يد بريطانيا في مصر ، أطلق الوفاق كأمر واقع - يد الاتحاد السوڤييتي في إفريقيا والعالم الثالث مقابل إطلاق يد الولايات المتحدة في الشرق الأوسط والعالم العربي لا سيما بعد طرد الروس منه .

---

(1) Heikal, Sphinx . P. 69.

(٢) الدجاني ص ١٩٢ .

(3) Heikal, Sphinx . P. 169.

هذا من جانب القوى العظمى فى مواجهة عدم الانحياز . ومن جانبه هو ذاته فان مجموعة عدم الانحياز توسعت توسعا أفقيا خطيرا فى العقدين الأخيرين دون أن يصاحب ذلك توسع رأسى يمنحها عمقا كقوة عالمية ، بحيث كادت كثافته وقوته تتناسب باطراد تناسبا عكسيا مع مساحته ودعايته . وفى النتيجة تحول عدم الانحياز نسبيا إلى وعاء هلامى وعباءة فضفاضة للغاية ربما تطوى من التناقضات الداخلية قدر ما تحتوى من المبادئ الأساسية، بل وقد تخفى من الانحياز مثل ما تبدى من عدم الانحياز.

وبهذا وذاك - لابد لنا أن نعترف - فإن الموقف الأساسى أو الاستراتيچية العظمى لعدم الانحياز نفسه كمبدأ قد اهتزت اهتزازا مؤثرا فى الفترة الأخيرة . بل إن البعض ليتساءل - البعض الآخر يتهم - عما إذا كان عدم الانحياز قد استنفد أغراضه ووصل إلى طريق مسدود بانتهاء الحرب الباردة وحلول الوفاق ، وعما إذا كان هو بطبيعته مرحلة عابرة أو عبارة مرحلية وأن عليه أن يختار فى النهاية بين إحدى الكتلتين . وبينما أصر فريق على أن عدم الانحياز طريق مفتوح وأنه قادر دائما على التلاؤم مع تغير توازن القوى بين الكتلتين (١) ، اتخذ فريق آخر نظرة أقل تفاؤلا . وعلى العموم ، فكما شخص شو إين لاى بنفاذية ، فان العالم الثالث ضائع بين القوتين الأعظم اللتين تحاولان اقتسامه كمناطق نفوذ . ثم كما تنبأ ببصيرة ثاقبة ، «فإننى أرى كثيرا من الانقلابات قادمة ، تحالفات قديمة تنهار وأخرى جديدة تحل محلها .. إننى أرى الفوضى فى كل مكان » (٢) .

الحياد المصرى

وبالنسبة لمصر ، التى كانت من أوائل رواد عدم الانحياز ومن أبرز مهندسيه

---

١) الدجانى ص ٢٠٦، ٢١١، ٢١٤ .

(1) Heikal, "Egyptian Foreign policy", P. 727.

وأقطابه المؤثرة ، فلا شك موضوعيا أن دورها قد تعرض لكثير من الذبذبات والضغوط ، ولعلها من أبرز الأمثلة التى تحقق نبوءة شو إين لاى الأخيرة .

ففى البدء كنا خاضعين للاستعمار البريطانى ، فضاربناه حتى طردناه وخرجنا من منطقة نفوذ الغرب مستفيدين فى ذلك – بجانب قوتنا التحريرية الذاتية – من قوة الشرق كثقل مضاد . ولفترة ما ، خاصة فى الستينيات ، ارتبطنا بدرجة أو بأخرى بالاتحاد السوفييتى والشرق عامة ، إلى أن بدأ أو بدا هذا الارتباط يتحول إلى نوع من السيطرة والهيمنة ، فضاربناه حتى طردناه بدوره هو الآخر ، مستفيدين فى ذلك بقوة عدم الانحياز الأدبية وربما أيضا بقوة الغرب الذى عدنا إليه أخيرا فى النهاية ولكن هذه المرة فى شكل أمريكا لا بريطانيا ومن موضع أقوى بكثير مما كنا فى الماضى وهو موضع الدولة المستقلة المتحررة نسبيا لا المستعمرة التابعة ، موضع الدولة التى حررت نفسها بنفسها وكافحت ضد العدو والصديق كليهما للحفاظ على هذا الاستقلال والتحرر ، كما قادت غيرها بنضالها إلى الاستقلال والتحرر، فضلا عن أنها حققت أثناء ذلك كله انتصارات عسكرية وسياسية مؤكدة ، وإن انتكست أيضا فى النهاية بقدر أو بآخر من الهزيمة على كلا المستويين .

ومع انتقال مصر هكذا كلية وفجأة من الشرق إلى الغرب ، أصبحت منطقة الشرق الأوسط بعامة أدخل فى معظمها فى فلك الأخير بعد أن كانت مقسمة أو منصفة بين الاثنين من قبل بدرجة أو بأخرى . وبهذه العودة إلى الغرب تكاد المنطقة عموما ومصر خصوصا تبدو سياسيا وكأنها منطقة تنتمى أصلا وكقاعدة أساسية إلى الغرب إلا أنها من حين إلى حين تهجره وتجنح إلى الشرق ، أو كأنما كل الطرق فى الشرق الأوسط والعالم العربى تؤدى إلى الغرب فى نهاية المطاف حتى ولو عن طريق لفة متطوحة خلال الشرق أحيانا . وهذا الأخير يكاد دوره فى هذه الدورة يبدو بدوره وكأنه «مورد سلاح » أو « تاجر أسلحة » لا غير ولا أكثر ،

كما يبدو أن إمداداته للمنطقة بالسلاح تتحدد جوهريا بحالة علاقاته مع الغرب فتتذبذب صعودا وهبوطا بحسب درجة حرارة الحرب الباردة وزاوية الانفراج أو الوفاق (١) .

ورغم أن من المؤكد أن البترول العربى بدوره المتعاظم فى المنطقة كان أحد الأسباب المحلية أو الاقليمية ، مباشرة أو غير مباشرة ، مشاركة و/ أو منافسة ، سياسيا واقتصاديا ، فى دفع أو اندفاع مصر الأخير من الشرق إلى الغرب ، فواضح فى الأساس أن الغرب بانحيازه العدوانى للعدو الإسرائيلى هو الذى دفع مصر والمنطقة فى البداية إلى أن تلقى بنفسها فى أحضان الشرق ، ثم كان الشرق بتحديده لتسليحها هو الذى دفعها فى النهاية إلى أن ترتمى فى أحضان الغرب من جديد .

وفى كل الأحوال والمراحل فلابد لنا أن نسجل أن الذى قذف بنا من المعسكر الغربى إلى الشرقى ثم إلى الغربى ثانية إنما هو إسرائيل والوجود الإسرائيلى فى التحليل الأخير . فاسرائيل بلا جدال هى أكبر عامل تحريفى منفرد فى توجيه مصر السياسى وفى تحديد زاوية عدم انحيازها من البداية إلى النهاية . ومن المحتمل ، بل المحقق ، أنها ستظل كذلك ، وستظل سياسة مصر تتأرجح ما بين الغرب والشرق أو ما بين الانحراف والانحراف المضاد أو ما بين الانحياز وعدم الانحياز أو أخيرا الانحياز باسم عدم الانحياز ما بقيت إسرائيل .

صفوة القول ، على أية حال ، أننا قد تنقلنا تباعا خلال العقود القليلة الماضية من النفوذ البريطانى إلى الروسى إلى الامريكى . بعبارة أخرى انتقلنا من قطب الاستعمار القديم المباشر والتبعية الكاملة ، إلى قطب الاستعمار الإيديولوچى والصداقة الزائلة ، ثم إلى قطب الاستعمار الجديد والصداقة الزائفة . بصيغة أخرى أيضا ، تخلصنا من التبعية لأوروبا خلال الروسيا ، ومن التبعية للروسيا

---

(1) Heikal, Sphinx P. 11. 193-4.)

خلال أمريكا . وبذلك عدنا إلى الغرب ولكن مع الانتقال فى الغرب من أوروبا إلى أمريكا ، أى مع الانتقال من الغرب الأدنى (جغرافيا وسياسيا) إلى الغرب الأقصى (والأقوى) ، وذلك كله مرورا بالشرق (الروسيا) الذى كان بذلك مرحلة انتقال أو جملة اعتراضية أو عاملا مساعدا catalyst فى العملية جميعا .

حركة « بندولية أو مكوكية » لا شك واسعة المدى للغاية تكاد ذبذبتها تغطى ١٨٠ درجة كاملة من أقصى الغرب إلى أقصى الشرق ثم العكس ، وتكاد بلا مواربة تذهب من أقصى النقيض إلى أقصى النقيض دون تحرج أو تحفظ . ومنذ المد والجزر السياسى العنيف البعيد المدى ، سواء كان جزءا من استراتيجية المضاربة المفروضة على الصغار فى عالم الكبار أو كان ثمناً لها ، تم جميعا أو غالبا من موقع عدم الانحياز وباسم الحياد الإيجابى . وهنا – موضوعيا – وجه الغرابة وموضع التساؤل :

فما من شك أننا قد نجحنا فى لفظ الاستعمار القديم والمباشر مرة واحدة وإلى الأبد ، ولكن لا جدال كذلك فى ارتباطنا بعد ذلك بالسوفييت فى الستينيات ثم بأمريكا فى السبعينيات . ولقد كان الغرب يعدنا أو يعيرنا بأننا من توابع المعسكر الشرقى سابقا ، بينما يعدنا الشرق اليوم أو يعيرنا بأننا من توابع المعسكر الغربى ، صح هذا الاتهام أو ذاك أم لم يصح .

والمغزى على أية حال واضح ، وهو أن عدم الانحياز رحلة شاقة دقيقة ، بل ومعركة رهيفة حساسة . وفى ذلك فليتنافس المتنافسون .....

وزن مصر السياسى

بتاريخها الألفى المفعم ، كان وزن مصر السياسى - ولم يكن له بد من أن يكون - مذبذبا عنيف الذبذبة ديناميا بالغ الدينامية ، خاض مراحل ودورات عديدة لاحصر لها من الارتفاع والانحدار أو القيام والسقوط Rise And Fall, Rise And Decline بالتعبير التاريخى المتداول . ولقد رأينا أن الذبذبات التاريخية فى قوة مصر السياسية ترتبط ارتباطا وثيقا بذبذبات العلاقة المتغيرة بين موقعها وموضعها .

غير أننا إذا جاز لنا أن نغامر ، على المدى الطويل جدا منذ اكتمل ظهور مصر القديمة مع الأسرات حتى الأمس القريب ، بتحديد اتجاهات تاريخية عامة ، فقد يمكن أن نقول إن موقع مصر على مر العصور كان يزداد أهمية وقيمة بصفة عامة تقريبية ، وفى نفس الوقت كانت قوة موضعها تتقلص وتتضاءل نسبيا فى العالم ، وإن ظلت تزداد وتتضخم فى ذاتها . وهذان الاتجاهان المتعارضان لم يكونا مطردين بالضرورة ولا خلصا من انتكاسات وانعكاسات ، ولكنهما يصدقان جيدا على المدى التاريخى الطويل . وفى النتيجة فان مصر فى الوقت الذى كان موقعها يزداد فيه خطورة وبالتالى أخطارا ، فإنها كانت نسبيا تجد حجمها الداخلى وطاقتها الذاتية تزداد انكماشا وبالتالى ضعفا فى عالم متمدد متضخم باطراد .

وكمجرد مؤشر جزئى لا يقطع ولكنه يكفى للتوضيح ، يمكن أن نقارن وزن مصر السكانى فى الإطار العالمى ما بين العصور القديمة والحديثة. والأرقام تقريبية جدا بطبيعة الحال ، غير أنها قد تكفى لأغراضنا . فيقدر البعض سكان العالم أيام الإمبراطورية الرومانية بنحو ٢٠٠ مليون نسمة ، وفى نفس الوقت ربما

لم تكن طاقة التشبع السكانى فى مصر لتقل عن ١٢ مليون ، بينما تدور تقديرات سكان مصر البطلمية والرومانية بالفعل حوالى العشرة ملايين (١) أى أن مصر كانت تمثل ١/٢٠ من وزن العالم على الأقل . والمقدر بعد ذلك أن سكان العالم فى ١٩٥٠ بلغوا ٥٠٠ مليون (٢) ، فى الوقت الذى لم تزدد مصر سواء بالقوة أو بالفعل ، إن لم تتناقص حقا . أى أن نسبتها على أحسن الفروض هوت إلى ١/٥٠ من العالم . واليوم إذ تعد مصر نحو ٤٣ مليون فى عالم يبلغ + ٤٥٠٠ مليون ، فإن النسبة لم تعد ترقى بالكاد إلى ١/١٠٠ .

الانحدار التاريخى

دلالة واضحة ، وقصة مألوفة . مصر نمت فعلا فى ذاتها حجما وقوة ، ولكن العالم من حولها نما وتضخم بسرعة ومعدل أسرع وأعظم بكثير . سبق تاريخى مبكر إلى القوة لا يلبث أن يضيع فى زحمة التطور التاريخى ، ولا أمل فى استعادته تماما وإن أمكن استرجاع جزء منه بالتأكيد . وبصيغة أبسط ، كانت مصر كبيرة والعالم صغيرا ، والآن أصبحت مصر صغيرة والعالم كبيرا . ومصر اليوم أقوى وأضخم فى ذاتها من أى وقت مضى ، ولكنها فى الماضى كانت قوة كبرى فى العالم إلا أنها الآن قوة متوسطة أو شبه متوسطة . وهى مكانة مشرفة وكريمة بما فيه الكفاية ، وإن كانت لا تعنى على الاطلاق التبعية أو الضعف الذى أراد الاستعمار الحديث أن يفرضه عليها .

هناك إذن ضمور وانكماش نسبى تاريخى فى حجم ووزن مصر السياسى العالمى عبر التاريخ بعامة لا تخطئه العين ولا سبيل إلى إنكاره . وهذا الضمور والتضاؤل النسبى هو بلا شك العامل الأساسى الذى يكمن وراء انحدارها

(1) Walek-Czernecki, loc. cit., P. 8.
(2) A.M.Carr-Saunders, World population, Lond., 1936.

التاريخى – وانحدار هو بلا مواربة – كقوة سياسية فى العالم عبر القرون الأخيرة. وهذا الانحدار التاريخى سياسيا هو بعينه الذى أخرجها من التاريخ وحصر دورها الإنسانى فى « صناعة الحضارة » بينما كان يجمع من قبل بين « صناعة التاريخ وصناعة الحضارة » . ولقد وصل هذا الانحدار إلى حضيضه تحت الاستعمار التركى ، الذى أوصلها فى النهاية إلى السقوط للاستعمار الأوروبى الحديث وإلى الخضوع والتبعية للغرب الاستعمارى بصورة أو بأخرى .

فالخط البيانى الذى يرسم منحنى قوة مصر السياسية طوال هذه القرون خط هابط باستمرار بل وباطراد ، وإن كسرته فى العصر الحديث موجتان مديتان عكسيتان فيهما انفجرت مصر فى محاولة عظمى من أجل القوة ولكنها من أسف انتكست فى النهاية . المحاولة الأولى هى محمد على وإمبراطوريته الاقليمية الشامخة التى تكالب الاستعمار الأوروبى على تدميرها وتصفيتها . والمحاولة الثانية كانت يوليو – عبد الناصر الذى أقام إمبراطورية معنوية غير إقليمية non - ter-ritorial كما قد نقول ، فرضت نفسها كواحدة من أبرز حقائق عالمنا المعاصر إلى أن تكالب عليها الاستعمار العالمى ففرض عليها أقسى نكسة فى تاريخ مصر الحديث انتهت بعد حين بتطورات انقلابية بالغة . لقد تمت دورة كاملة من صعود وانحدار مصر المعاصرة ، وبها تمت دورة ثانية من قيام وانحدار مصر الحديثة .

والمثير ، بعد فى هذا المنحنى المحزن أن مصر طوال العصر الحديث كانت فعليا وفى حد ذاتها فى نمو مطرد ومتسارع حجما ووزنا وقوة وسكانا وتحضرا وتمدنا ، بيد أنها كانت تجد نفسها نسبيا فى تناقص وتراجع وتخلف مطرد ومتسارع بنفس المعدل لا لشئ سوى أن العالم من حولها ينمو ويتمدد ويتضخم خارج كل حدود

لاسيما فى الفترة الأخيرة وعصر الذرة والتكنولوچيا المذهلة والثورة الصناعية الثانية أو الثالثة ..... الخ .

وتلك بالدقة هى مشكلة مصر السياسية حاليا : أنها أصبحت مشكلة لنفسها وللعالم . فهي من ناحية أصغر من أن تفرض نفسها على العالم كقوة كبرى كما كانت فى الماضى ، سواء العصور الوسطى حين صمدت لموجة المغول والتتار وصفت موجة الصليبية وردتها مكسورة مدحورة إلى أوروبا من حيث أتت ، أو فى العصور القديمة الفرعونية حين كانت بجدارة « أم الدنيا » لم تزل . ولكنها من الناحية الأخرى أكبر من أن تخضع لضغوط العالم المعاصر ومناوراته ومؤامراته وعدواناته لتحجيمها وتقليصها وعزلها عن مجالها القومى الطبيعى وتحديد إقامتها وراء حدودها الوطنية ، كما حدث أيام محمد على وتصفية إمبراطوريته وجيوشه وصناعاته ، وكما تكرر مع مصر المعاصرة باقامة إسرائيل وحمايتها وتسليحها وفرضها فرضا على العرب وفى مقدمتهم مصر ..... الخ .

ولعل هذا تماما هو الدرس الذى يعلمه تاريخنا ، وهو أنه لا أمان ولا مستقبل لمصر إلا بالقوة الذاتية ، وأن القوة إنما هى القوة الحربية العسكرية لا السياسية الدبلوماسية فقط ، هى القوة المادية لا المعنوية مهما بلغت هذه من قيمة ، وهى قوة النيران لا قوة الدعاية مهما ارتفع صوتها ، وهى قوة الاقتصاد لا قوة الاعلام مهما علت أعلامه . ولعل مصر أيضا قد بدأت تطبق الدرس بالفعل ، سواء على مستوى الموضع أو الموقع ، سواء فى الداخل أو فى الخارج .

فأولا ، منذ اللحظة التى تضاعفت فيها قيمة وخطورة الموقع بدأ الموضع تتضاعف قوته لحسن الحظ ، وذلك منذ انقلاب الرى الدائم . فقد جاء هذا كتكثيف للقاعدة الأرضية والبشرية المصرية بكل ما يعني ذلك من مضاعفة للإنتاج وعدد السكان ومستوى المعيشة والتكنولوچيا . ولا وجه للمقارنة مطلقا بين مصر

الاقتصادية والعمرانية الوسـيطة والمعاصرة ، بين الرى الحوضـى والرى الدائم ، وبين حضارة يدوية وحضارة الآلة . إن «أرضية» العصر الحديث أعلى على الاطلاق والنسبة من «سقف» العصور الوسطى .

ويمكن أن ندخل تحت هذا الباب كل الثروة المعاصرة الصناعية والاجتماعية والعلمية ، فكل عناصرها مضاعفات للطاقة المادية لقاعدتنا الأرضية – للموضع وللمرة الأولى فى التاريخ لا يصبح الموضع حقيقة جغرافية مطلقة من معطيات الطبيعة : لقد أصبح العلم عاملا جغرافيا واقتصاديا كما هو عامل سياسى يمكن أن يعيد خلق الموضع شكلا ووزنا ووقعا ، ولأول مرة أيضا يصبح الاستقلال حقيقة مثلثة : ليس سياسيا فحسب ، وليس اقتصاديا بعد ذلك ، وإنما هو علمى فى النهاية . إن ثورة البيئة فى مصر الحديثة تؤكد ما يقوله ساور من أن الموارد الطبيعية فى حقيقتها تقييمات حضارية . وإذا كانت الدولة العصرية التى تقوم على العلم والتكنولوچيا هى دعوة إلى التقدم والرفاهية عموما ، فإنها كذلك وبنفس الدرجة دعوة إلى البقاء والأمن ذاته بالنسبة لمصر .

كذلك فلقد ملكنا موقعنا لأول مرة فى العصر الحديث حين استعدنا القناة ، وقد أصبح من أولى مفردات الثقافة القومية عند تلاميذ المدارس اليوم أن الدفاع عن القناة يبدأ فى فلسطين على الأقل . وبوعى جغرافى لا شك فيه انطلقت مصر المعاصرة تشترى الموضع بالموقع ، فجعلت كل عوائد القناة رأسمالها للسد العالى الذى خلق .T. V. A مكبرا على النيل ومحدثا بذلك ثورة جديدة فى الموضع . وليس من الصدفة أننا لم نستطع أن نسترد القناة إلا بعد أن كانت كفاءة القاعدة البشرية قد زادت وتطورت . إن مصر المستقلة لم تبدأ إلا منذ ارتفع فيها الموضع إلى مستوى الموقع . وعليها دائما أن تعمق موضعها وتكثفه لكى يظل كفئا لموقعها الحاسم .

ذلك كله على المستوى المحلى داخل الوطن . ولكن هناك أيضا المستوى القومى والوطن الكبير . فمصر أسعد حظا بكثير من غيرها من الامبراطوريات الكبرى

التى حققت مجدها فى الماضى القريب أو البعيد حين أخذت دورها فى عالم أصغر كثيرا من عالم اليوم ، ثم تضاءل دورها النسبى فى عالم أكبر جدا من عالم الأمس – كروما مثلا (ولا نقول عمالقة الأمس المباشر كبريطانيا !) . ومن المغرى جدا أن تطمح مثل هذه الدول إلى استعادة دورها القديم فى الماضى ، ولكن إغراءات الماضى تتجاهل انقلاب العالم الحديث ، وتكون النتيجة أحيانا مؤسفة كتجربة إيطاليا الفاشية .

ولكن مصر ، مثل ومع شقيقاتها العربيات ، استثناء نادر للقاعدة . فالقومية العربية إطار بل أساس سياسى لا تعرفه تلك الدول ، ويمكن للوحدة العربية إذ تعيد الجزء إلى الكل فى دولة الوحدة أن تخلق قوة سياسية كبرى على مستوى العصر ، تملك كل المقومات العصرية الفوارة ، والمنعة والأمن ، فضلا عن الرخاء والتقدم . فبالوحدة فقط يمكن لأى دولة عربية منفردة ، ليس فقط أن تجد مكانها تحت الشمس فى عالمنا المعاصر ، وإنما أيضا أن تستعيد مكانتها فى التاريخ بقدر كبير . وهذا وضع يكاد ينفرد به العرب، وتحسدهم عليه كل دول الماضى الكبرى وذلك أمل للمستقبل ، مثلما هو حافز للحاضر .

الانحدار الاقليمى

لكنه ، بالمقابل ، مسئولية عظمى وبذل أعظم ، فتماما كما أثبتت تجربة الواقع المرير أن مأساة فلسطين – إسرائيل أبعد شئ عن أن تكون « نزهة حربية » ، أثبتت أن قضية القومية العربية أبعد شئ عن أن تكون «نزهة سياسية » . فرغم ثلاثين سنة من الكفاح السياسى المفعم والصراع العسكرى الدامى استنزفت طاقتها وقوتها وخربت اقتصادها الهش ، جاء حصاد مصر سواء فى دراما تحرير فلسطين أو فى ملحمة توحيد العرب محدودا .

وخلال هذه الحقبة مرت علاقات مصر بالعرب فى موجات عديدة من المد والجزر والتقدم والتراجع . وبهذا النبض المفعم تحدد أيضا دور مصر فى العالم العربى ومكانتها فيه . ففى فترة كانت رائدة القومية العربية وقائدة النضال والتحرير القومى والزعيمة المطلقة والمعترف بها بالاجماع للعرب والعروبة . وفى فترة أخرى اهتزت زعامتها الاقليمية والقومية بصورة أو بأخرى لحين أو لآخر ، أو قل أصبحت زعامتها مجمدة معلقة أو قائمة مع إيقاف التنفيذ .

ليس هذا فحسب . فلقد خرجت مصر من الصراع لتجد نفسها من أفقر الدول العربية تقريبا بعد أن كانت أغناها ، وبعد أن كانت واحة الرخاء والثروة والتطور فى المنطقة أصبحت واحة أو جزيرة من الفقر يحيط بها المال والغنى والثراء والتقدم من كل الجهات . والإشارة بالطبع هى إلى ثورة البترول العربى وأسعاره الخرافية التى حققها بعد حرب أكتوبر والتدفقات والتراكمات البلايينية التى أحرزتها دول البترول العربية . فاذا بدخل مصر القومى السنوى لا يعدو كسرا عشريا أو شهريا من نظيره فى بعض هذه الدول البترولية . وإذا الدخل الفردى للمصرى فى سنة يعادل بالكاد نظيره فى أسبوع عند بعض أشقائه العرب، مما يمنح هؤلاء قطعا إمكانيات بلا حدود للتقدم والتطور واللحاق بالعصر ، ولا نقول لتجاوز مصر .

وفى النتيجة الحتمية – والقوة السياسية هى فى جوهرها القوة الاقتصادية – المادية – وجدت مصر نفسها – ولا أوهام ولا مهاترة فى هذا أيضا – فى ضمور وتآكل نسبى (لا مطلق) بين العرب . فرغم أنها تنمو بأسرع ما يمكن وبأسرع مما كانت فى أى وقت مضى ، فإنهم ينمون الآن أسرع وأسرع خارج كل مقارنة ، ورغم أنها تظل وسوف تظل دائما وإلى مالا نهاية الأكبر والأقوى ، فإنهم يكبرون بمعدل أكبر وأكبر ، وبالتالى فإنهم يزدادون قامة وقيمة وقوة نسبيا بينما تتناقص مصر نسبيا ، ورغم أنها تظل فعليا وعلى الاطلاق الدولة الأولى والكبرى دائما

وباستمرار ، طوال عصر البترول وما بعد البترول ، خلال بقية القرن العشرين وطوال القرن الحادى والعشرين وإلى القرن س أو ن ، فيبقى مع ذلك أن العرب يكبرون نسبيا ولكن مصر تصغر نسبيا ، وكان عليها أن تكبر على الأقل بنفس المعدل لتحتفظ بنفس النسبة بينهم ، نفس الحجم النسبى والوزن النسبى .

كأنما قدر مصر بين العرب - والجغرافيا قدر الأمم كما نبهنا ديجول من قبل - أن تزيد مسئولياتها الفعلية كلما قلت قدراتها الحقيقية أو النسبية . ففى الوقت الذى قل فيه وزنها النسبى بين العرب لأول مرة بزيادة قدراتهم وأوزانهم لأول مرة ، زادت مسئولياتها عنهم وعن حمايتهم وعن فلسطين السليبة أكثر من أى وقت مضى . سخرية الأقدار !

من هنا فإن مصر بعد أن كانت الزعيمة القومية والاقليمية المطلقة والمعترف بها بالاجماع ، أصبحت مجرد « كبرى الدول العربية » كما أصبحنا نحن أنفسنا نعبر ، بينما أنكر عليها بعضهم الزعامة إنكارا وتحداها البعض الآخر تحديا سافرا لانتزاع هذه الزعامة « المزعومة » ، فحل « تعدد المراكز » داخل العالم العربى فضلا عن الشرق الأوسط محل «المركز السائد » سواء ذلك كأمر واقع أو فى نظر البعض .

من هنا أيضا فبعد أن كان أمام مصر تحد أساسى واحد هو «التحدى الاسرائيلى » أصبح أمامها تحد جديد هو - وأسفاه - « التحدى العربى » (وإن ذهب البعض إلى القول بأن الأخير حل محل الأول) . لقد انقلبت الوحدة العربية إلى التحدى العربى ! وأيا كانت صحة هذا التشخيص ، وأيا كان السبب إن صح ، فلقد جرت للأسف مياه كثيرة فى النهر وتغيرت أوضاع عديدة . وفى كل الأحوال ففى رأى البعض أنه قد اجتمعت ، كأنما على ميعاد ، مأساة فلسطين - إسرائيل ومأساة البترول - العرب لتعملا بتوافق كامل على تحجيم وتأزيم وتضمير مصر .

ليت هذا فحسب . فكنتيجة لانقلاب الاستراتيچية المعاصرة ، عسكرية وتجارية، فقدت قناة السويس الكثير من قيمتها ومغزاها القديم بينما انتقل مركز الثقل

الاستراتيچى العالمى الجديد إلى الخليج العربى كمستودع الطاقة وبئر البترول الاستراتيچية الأولى فى العالم . وبعد أن كان الخليج تابعا للقناة استراتيچيا فى الماضى ، انعكست الصورة فباتت القناة ذنبا للخليج . وحتى من الناحية الاقتصادية البحتة لم تعد عائدات القناة لتعادل عائدات حقل بترول كبير أو متوسط من بين عشرات الحقول فى مختلف دول البترول العربية .

حتى سكانيا فان مصر فى انكماش نسبى بين العرب ، فرغم أنها تتزايد بمعدل أكبر مما ينبغى ونود ، فإنهم على أية حال قد أصبحوا فى معظمهم يتزايدون بمعدل أكبر منها ، وبالتالى وسواء لحسن الحظ أو غير ذلك فإن نسبتها المئوية بينهم فى تناقص مطرد . وعلى سبيل المثال فلقد كانت مصر ثلث العرب حوالى منتصف القرن ، ولكنها الآن ربع العرب ، وإذا إستمرت هذه الاتجاهات فستهوى إلى خمس العرب سنة ٢٠٠٠ تقريبا .

قواعد استراتيچية مصر الداخلية

مهم لنا فى التعرف على شخصية مصر الاستراتيچية أن نلم بتركيبها الچيوستراتيچى من الداخل كما حددته الطبيعة والعوامل البشرية وبخاصة عوامل التكنولوچيا العسكرية . ومهم أكثر أن نحيط بالتفاعل المتغير عبر العصور بين الأرض والتكنولوچيا ، فالأولى من الثوابت والثانية من المتغيرات ، ولكنها فى تغيرها تعيد تقييم الأولى تماما .

قوة بر وبحر

ولنبدأ بنظرة سريعة على طبيعة مصر الاستراتيچية بوجه عام . الحقيقة الأولى لا شك أن مصر قوة برمائية تضع قدما على اليــابس وقدما فى الماء وتجمع بذلك بين صفتى قوة البر والبحر بدرجات متفاوتة (١) . لقد بدأت قوة بر أساسا بحكم الموضع ، ولم تلبث بحكم الموقع أن أصبحت قوة بحر أيضا ، وإن يكن فى المحل الثانى ، وصارت بذلك قوة أمفيبية فى الحقيقة . حقا لقد كان نداء البحر دائما أضعف من جاذبية القاعدة الزراعية الخصبة مما جعل المصريين تقليديا شعبا غير مهاجر ومرتبطا عاطفيا ببيته وبيئته ، شعبا من الفلاحين لا الملاحين . ولكن الموقع الحساس فرض عليهم مع ذلك أن ينزلوا إلى الماء كرواد شواطئ وخفر سواحل إن لم يكن كمعمرين ورعاة للبحر . وقد أثبت ماسبيرو وغيره أن نظرية تحاشى المصريين للبحر تحتاج إلى تعديل كبير (٢) . وقد تأكد هذا الدور فى رحلات الكشف والتجارة حول افريقيا أيام الفــراعنة ، ثم فى مســاهمة مصر العربية فى « ذات الصوارى » وما تلاها من معارك بحرية حتى « ديو نفارين » و « إلى نفس

---

(١) هويتلزى ، ص ٣٦٨ .

(1) G. Maspéro, Popular stories of Ancient Egypt, trans., 1919, P. IXV.

كريت دخلت الفتح العربى فى العصور الإسلامية لأول مرة من قاعدة مصر بالذات حين غزاها من الاسكندرية مهاجرون عرب كانوا قد أتوا من الأندلس أصلا (١) . وإذا كانت القوى البرية المحضة تشبه فى القاموس الاستراتيچى بالفيل ، والقوى البحرية الصرفة بالحوت، فإن مصر الأمفيبية هى التمساح بالضرورة والامتياز. وهنا سنلاحظ أن مصر الأمفيبية كانت إلى ما قبل السويس تعانى دائما من ازدواج الساحل مع انفصاله بحيث كان أسطولها فى كل من الساحلين منفصلا عن الآخر ولا يمكن تحويله إليه إلا - نظريا! - بالدوران حول القارة ، تماما كما كان على روسيا القيصرية أن تدور حول أوراسيا لتنقل أسطورها من البلطيق إلى الهادى أو فلنقل كفرنسا حول أيبريا. أما الآن فقد حولت السويس مصر عسكريا من دولة ساحلين إلى دولة ساحل واحد، وأصبح لها مرونة المناورة وذلك بمثل ما فعلت قناة بنما بالنسبة للأسطول الأمريكى . ولكن هذا يعنى أيضا أن على مصر ألا تكتفى بجيش برى ضخم كما كنت تفعل تقليديا بل ينبغى عليها من الآن أن تصبح قوة بحرية ذات أسطول كبير يتلاءم مع طبيعتها الأمفيبية المزدوجة . عليها فى هذا المجال ، ومع حفظ عنصر النسبية بطبيعة الحال، أن تجمع بين قدر من التقليد الفرنسى المعروف من الاحتفاظ بقوات برية كبرى وبين قدر من التقليد الإنجليزى المشهور من الاعتماد على سلاح الأسطول البحرى .

العمق الاستراتيچى

وأبرز ما تمتاز به مصر بعد هذا هو العمق الاستراتيچى والحماية الطبيعية . فشريط الوادى تكتنفه الصحراوات شرقا وغربا بمجموع قدره نحو الألف كيلو متر، ومن ثم يبدو كنواة مغلفة بشرنقة ضخمة متعددة الطبقات - ومتعددة العقبات أيضا فليس الأمر مجرد الفاصل المسافى العميق . فعلى الشرق نجد الحماية الطبيعية مثلثة فى واقع الأمر، فثمة البحر الأحمر بساحله الصخرى المرجانى الخطر غير المضياف، تليه سلسلة جبلية معقدة ومضرسة وجرداء، يدعمها فى النهاية نطاق الصحراء القاحلة. أما الصحراء الغربية فضعف الشرقية عرضا وإن كانت أقل ارتفاعا وتضرسا . غير أن الأهم هو بحر الرمال العظيم ، يغطى بكثبانه وغروده الزئبقية الجزء الرئيسى منها كواحد من أقوى الموانع الطبيعية لكل أنواع الحروب ابتداء من المشاة حتى المدرعات، وجاعلا منها واحدة من من أكثر صحارى العالم

(١) زينب عصمت راشد ، كريت تحت الحكم المصرى، القاهرة، ١٩٦٤، ص ١٩

ابتداء من المشاة حتى المدرعات، وجاعلا منها واحدة من من أكثر صحارى العالم وحشة وقسوة . حماية طبيعية نادرة، لا غرابة أن انعكست منذ البداية على اسم مصر ذاته . ففى كل التفاسير المطروحة لها اللفظ السامى المشترك القديم أنه يعنى الحاجز ، الحد أو السور ويترجم من ثم عن صفة الحصانة أو المنعة أو الحماية الطبيعية (١) .

ونحن أقدر على فهم عمق مصر الاستراتيجى حين نقارن ببلاد أخرى ، ولتكن من الأقطار العربية الشقيقة مثلا. فمصر تختلف كثيرا عن الجزيرة العربية فى موقع المعمورة بالنسبة إلى اللامعمور ، بل تكاد الصورة هنا تكون مقلوبة . فالمعمور فى الجزيرة العربية حلقة بطول السواحل بينما القلب صحراء - الحلقة السعيدة والقلب الميت على الترتيب ، أما فى مصر فالنمط عكسى : القلب الحى السعيد فى الوسط ، وكل الأطراف حوله صحراء خالية كحلقة ميتة . كذلك تختلف مصر عن المغرب أو الشام، وإن اشترك الجميع فى الطبيعة الشريطية للمعمور ، فهو فى الشام والمغرب يوازى الساحل ويلازمه ، أما فى مصر فإنه يتعامد عليه فلايتماس معه إلا فى جبهة محدودة ، بينما يبقى جسمه الأساسى بعيدا محميا . وفى كل الحالات ، فان هذا يعطى لمصر ميزة العمق الاستراتيجى والحماية الطبيعية.

وكمؤشر دال على هذه الحماية الطبيعية والحدود الآمنة ، لم تعرف مصر ظاهرة الأسوار الصناعية سواء على المستوى الأقليمى أو حول المدن إلا نادرا وبقدر محدود . على المستوى الاقليمى لا نكاد نسمع إلا عن «حائط الوصى Rgent,s Wall الذى بناه أمنمحعت الأول ليمنع البدو الآسيويين من التسلل إلى مصر (٢) . ولكن أعظم سور هو «حائط العجوز» الذى يتواتر ذكره فى أغلب كتابات المؤرخين والجغرافيين العرب والذى شاهدوا بقاياه بأنفسهم . والمقول أنه كان متصلا يحيط بجميع البلاد ممتدا على الضفة الشرقية للنيل حتى أسوان ، عليه المحارس والأجراس المتقاربة . والمقول أيضا إن التى بنته ملكة فرعونية (دلوكة) نصبت بعد غرق فرعون موسى وجنوده وإقفار مصر من الرجال والقوة المحاربة (كذا) مع ما يترتب على ذلك من أخطار التعرض للغزو المفاجئ(٣) . وأيا كان الأمر ، فيبدو أن هذه الأسوار وأمثالها حالة غير عادية وعابرة فى استراتيجية مصر أغنت عنها الصحراء نفسها غالبا . والواقع ، كما يعبر ممفورد، أن الصحراء كانت «سور مصر الطبيعى»، بل وسور المدينة المصرية البعيد كما سنرى، بل إن الاقليم نفسه

---

(١) عبد العزيز صالح، حضارة مصر القديمة .

(2) Goblet, P. 173.

(٣) المسعودى، مروج، رحلة ابن جبير ، ص٢٩.

وهكذا نجد نفس القاعدة بالنسبة إلى أسوار المدن. فعلى الجملة كانت المدينة المصرية العادية، أى باستثناء العواصم الوطنية أو الموانئ الثغور ، لا تعرف كثيرا ظاهرة الحائط أو السور أغلب مراحل التاريخ ، وهى الظاهرة التى عرفها العالم فى العصور القديمة وعصور الاقطاع وحتى ظهور المدفعية. أو قل كانت تعرفها بطريقة خاصة. فبقايا الحلات والمدن القديمة فى العصر الطينى قبل التوحيد تكشف عن أن السور كان يغلف كل مدن مصر، ولكن للحماية الداخلية(١) . غير أنه لما تم الوحيد وإستتب الأمن اختفت ظاهرة السور وأصبحت أغلب المدن المصرية تمتد حرة بلا حوائط، تتلاشى فى الريف من حولها بالتدريج حتى لتسودها صبغة الضواحى . فمثلا لم تعرف العاصمة طيبة السور، فى الوقت الذى كانت الحوائط المزدوجة أو المثلثة تغلف نينوى وبابل .. إلخ(٢) . والواقع أن هذا يرمز إلى الفارق بين بيئة المدينة المصرية والعراقية قديما ، فقد كانت الأولى يسيطر عليها الأمن والطمأنينة والهدوء، والثانية يسيطر عليها الخوف والقلق من الخارج والداخل. ولم يعد السور إلى الظهور فى مصر إلا عندما تكاثرت الأخطار الخارجية (٣) .

وفى العصور الوسطى انتشرت ظاهرة السور ، وخاصة فيما يبدو فى مدن من أطراف الدلتا ومعظم الصعيد ، كما نرى من رحلة ابن جبير الذى يعدد بعض المدن المسورة ، فيذكر دمنهور دون طنطا ويذكر أنصنا وأسيوط ودشنا (٤) ولهذا لايمكن الزعم بأن الحماية الطبيعية أغنت مصر عن سور المدينة تماما أو أنها لم تعرف هذه الظاهرة كلية. ومع ذلك فإن مصر بعامة فى هذا واحدة من حالات ثلاث معدودة فى العالم كله لم تنتشر فيها ظاهرة سور المدينة كثيرا - الأخريان هما بريطانيا واليابان وثلاثتها - يلاحظ جزر حقيقة أو مجازا على ضلوع قارة يفصلها عنها بحر الماء أو بحر الرمل .

أى الصحراوين - إذا ضيقنا بؤرتنا من التعميم إلى التخصيص - أكثر تمتعا ومنعة بالعمق الاستراتيجى أو أقل تعرضا للخطر الاستراتيجى؟ بالمسافة الجغرافية المطلقة، وبأكثر منها بالطبيعة الصحراوية القاسية، لا شك أنها هى الصحراء الغربية وإذا كان أرخبيل واحاتها يمكن نظريا أن يقدم للغزاة من الغرب مواطئ

---

(1) J. Monnet - Saleh, op. cit., P. 173, 186 - 7.
(2) Breasted et al., European history atlas, P. XII.
(3) Mumford, City in hist. P. 98 - 108, 79.
(٤) رحلة ابن جبير ، تحقيق حسين نصار، القاهرة، ١٩٥٥، ص ١٢ - ٢٨.

أقدام ومراحل خطى على الطريق إلى وادى النيل ، فان الواحات عمليا فى صف الدفاع بالدرجة الأولى. فهى محطات للانذار المبكر وقواعد أمامية للدفاع عن الوادى ، كما أنها بفضل مواردها المحلية الأساسية يمكن لها ومنها بقوة صغيرة نسبيا أن تتصدى بنجاح لكل قوة الغزو المكشوفة والمرهقة عبر الصحراء والتى لايمكن أن تحمل سوى القدر الأدنى من الامدادات والمؤن (١) أما الصحراء الشرقية فرغم تضاريسها الوعرة فأنها أسهل اختراقا نسبيا لضيقها وأوديتها. أهم من ذلك أيضا أنها أشد تعرضا للأخطار والغارات بحكم موقعها فى مواجهة الشرق وآسيا ورعاة الاستبس.

ولعل هذا الفارق هو الذى حدد بالدقة مواقع بعض المدن الهامة عبر التاريخ على هذه الضفة أو تلك من النيل فى الصعيد بالذات ، وذلك بصرف النظر عن أو بالرغم من الاعتبار العمرانى الأساسى من وقوع السواد الأعظم من المعمور على الضفة الغربية . فالنهر نفسه كان عبوره عقبة أساسية أمام أى خطر خارجى سواء جاء من الشرق أو الغرب . غير أن هناك انقلابا تاريخيا فى هذه العلاقة حدث منذ العرب . فلما كانت أخطار الشرق والصحراء الشرقية هى السائدة تقليديا، فقد كانت المدينة الفرعونية تتحاشى الضفة الشرقية بقدر الإمكان وتقوم فى حماية النيل على الضفة الغربية . هكذا كانت منف فى الشمال تقوم على الضفة الغربية بعيدا عن خطر الغزاة الآسيويين . وبالمثل فى الجنوب دندره تقع داخل ثنية قنا لا خارجها طلبا للحماية من أخطار بدو الصحراء الشرقية (٢) ، بينما قامت طيبة على الضفتين .

أما مع العرب فقد تضاءلت تلقائيا أخطار المشرق العربى والصحراء الشرقية إلى حد بعيد ، فتحررت مواقع الضفة الشرقية للنيل من الخوف فقامت أو ازدهرت بحرية عليها ، وورثت بذلك كثيرا من مواقع الضفة الغربية القديمة . فالقاهرة وسابقاتها ورثت منف، بينما فى الجنوب برزت قوص كمدينة كبرى شرق النيل وخارج الثنية، فى حين تحولت الأقصر عمليا إلى مدينة ضفة واحدة هى الشرقية. وبديهى أن هناك عوامل اقتصادية حاسمة كالنقل والتجارة، فضلا عن توزيع المعمور الحاكم نفسه، شاركت فى تحديد تغيرات مواقع المدن هذه، ولكن المؤكد أن عامل الحماية الطبيعية والأمن الاستراتيجى كان طرفا هاما فى المعادلة باستمرار. وتبقى فى النهاية نقطة هامة عن مصادر الخطر على مصر . فقليلة وثانوية نسبيا

---

١) الجغرافيا العسكرية للشرق الاوسط، ص ١٥١ – ١٥٤ .

(2) Lorin P. 47.

هى الأخطار التى تعرض لها مصر من الشرق أو الغرب أو الجنوب . وإذا كانت هناك أخطار جاءت من الشرق ، فذلك أساسا من الشمال الشرقى وبحساباتها فى الحقيقة جزءاً من أخطار الشمال. وهذا ينعكس أيضا على حدودنا السياسية الحالية . فمن ناحية الصحراء الشرقية لا يكاد التاريخ يسجل حملة حربية دخلت مصر - أو خرجت منها - عبر هذا الحاجز إلا «تجريدة» تعزيزات بريطانية من الهند أثناء حملة نابليون (١) ، بينما الصحراء الغربية من القلة النادرة من عوازل العالم الطبيعية التى لم تخترق قط عسكريا حتى الآن . وعموما فان حدودنا الغربية والجنوبية كانت تتاخم بلادا فقيرة الموارد محدودة الأعداد والقوة والخطر . وعلى النقيض من هذا تماما ناحية الشمال والحدود الشمالية ، ففيها تركز كل الخطر ومنها تعرضت مصر لأغلب الغزوات سواء برا أو بحرا ، وليس فقط لأنها معرضة مفتوحة مباشرة للبحر بلا عمق أو عزل هام ولكن أيضا لأن مركز القوى والإمبراطوريات والأطماع التقليدية فى العالم القديم والحديث كان إلى الشمال .

غير أن حقيقة تتعلق بالعمق الاستراتيچى إنما هى تطوره التاريخى الانقلابى البعيد المدى. فلقد كان هذا العمق كافيا وأمينا مادام نفس الحركة البشرية قصيرا ومع ذلك وحتى منذ وقت مبكر تغلغل الهكسوس إلى قلب الصعيد ، بينما هدد القرامطة القاهرة، كما وصل الصليبيون فى أخريات الفاطمية إلى مشارفها فلزم حرقها دفاعا . وحديثا وصلت الحملة التركية الميكانيكية إلى ضفاف القناة . ولكنه هو الطيران وحده وأساسا الذى اختصر الصحراء واختزل العمق الاستراتيچى وسلب مصر - ككل دول العالم فى هذا الصدد - كثيرا من حمايتها الطبيعية التقليدية حيث صار الخطر الخارجى على دقائق بعد شهور أو أسابيع .

ولئن كان هذا الانقلاب عالميا لا يقتصر علينا ، فانه قد أحدث تغييرا انقلابيا هاما فى وظيفة الصحراء ودورها فى مصر استراتيچيا ، فقد تحولت من عازل آمن إلى عامل خطر بقدر أو بآخر . ويتفق أن هذا التغير يتعاصر مع تطور آخر على المستوى الاقتصادى وإن يكن ضوابط مشابهة فى النهاية وهى التكنولوچيا بعامة فأخيرا وبفضلها تحولت الصحراء اقتصاديا من محجر على الأكثر أو منجم أحجار كريمة إلى حقل للبترول ومنجم للمعادن الصناعية . أى أن التطور عكسى فى الاتجاهين : إلى أعلى فى الاقتصاد وإلى أسفل فى الاستراتيچية، أو قل إن وظيفة الصحراء جغرافيا قد قلت بينما زادت چيولوچيا . والدرس العملى الواضح هو أن

---

(١) الجغرافيا العسكرية . الشرق الاوسط ، القاهرة ١٩٤٨ ، ص ١٤٢.

مصر ، التى تفرض عليها طبيعتها البرمائية أن تحتفظ بأسطول بحرى كبير مثلما تحتفظ بجيش برى ضخم، يحتم عليها موقعها وتكوينها أن تتحول أيضا فى عصر الاستراتيچية الجوية إلى قوة جوية من الصف الأول .

بيئة الرى والدفاع الوطنى

فإذا انتقلنا من الإطار الصحراوى إلى الوادى نجد أن بيئة زراعة الرى هى إلى حد ما سلاح ذو حدين من الناحية الاستراتيچية، فهى سلاح دفاعى ممتاز ولكنها يمكن أيضا أن تكون خطرا على المدافع. فشبكة المجارى المائية الكثيفة جدا خاصة فى الدلتا - الفروع والترع والمصارف من كل المقاييس والتى تصل إلى الآلاف هى عائق فعال أمام الزحف المعادى سواء للمشاة فى الماضى أو للقوة الميكانيكية حديثا. ولهذا فلطالما تفادتها الغزوات الخارجية باللف حول الدلتا والدوران على أطرافها الرملية وصولا مباشرة إلى رأسها حيث العاصمة ، سواء ذلك من الشرق عن طريق وادى الطميلات أو صحراء الصالحية كما فعل الفرس والاسكندر وكما حاول الصليبيون ، أو من الغرب كما فعل القائد جوهر .

ولكن هذه الشبكة المائة ليست عائقا خطيرا فحسب، بل وشرك أخطر . فمن الممكن عند الحاجة قطع القناطر والجسور . وضوابط التوزيع لحصار العدو المتقدم وإغراقه حرفيا إلى حد الشلل فى وسط اسفنجى مشبع ، وبذلك تحارب الأرض مع أبنائها كما هى القاعدة العامة . وهذا ما حدث فعلا وبنجاح تام مع حملتى الصليبيين على دمياط فى برارى الشمال ، وكان عاملا حاسما فى النصر . ولنفس السبب ارتد الاحتلال البريطانى الحديث عن طريق الاسكندرية وكفر الدوار واستدار إلى بورسعيد والقناة بعد أن أدرك - وهو الذى اتفق مجيئه مع موسم الفيضان - خطر احتمال قطع الترع عليه وهزيمته غرقا . والتكتيك نفسه رتب بالفعل - كاحتياط وقائى - بالنسبة لغرب الدلتا حين هددتها جيوش المحور فى الحرب العالمية الثانية، وإن كانت معركة العلمين قد أغنت عن وضعه موضع التنفيذ (١) .

أما وجه الخطر فى هذه البيئة المائية الشبكية فيكمن فى أنها حساسة للغاية، وخاصة للطيران الحديث، وهى ظاهرة لا تعرفها بيئات الزراعة المطرية. فمن الممكن

(١) الجغرافيا العسكرية للشرق الاوسط ، ١٢٧ ، ١٤٤ - ١٥١ .

للتسلل الجوى أن يضرب مفاتيح الشبكة فى مشروعاتها الحاكمة مما يهدد بخطر الإغراق ويشل الانتاج الزراعى والاقتصاد القومى . وربما صح أن نقول إن بيئة الرى كانت فى الماضى ومع الحرب البرية فى صالح الدفاع الوطنى أساسا وإلى أقصى حد، أما الآن ومع عصر الطيران فقد أصبحت إلى حد ما سلاحا ذا حدين . ومن ثم فمن الضرورى حماية هذه المنشآت الحيوية بشبكات حلقية متعددة متعاقبة من الدفاع الجوى لا يخترق بحال ، وحينئذ تنقلب إلى سلاح مزدوج ضد العدو ، وتصبح الأرض وهى تحارب فعلا مع أبنائها . ولعل المثل الأوضح والأقرب هو محاولات العدو الإسرائيلى – الفاشلة تماما – بعد حرب يونيو على الصعيد الأوسط والأقصى وأطراف وضواحى منطقة القاهرة . وكل هذا يؤكد ما سبق أن وجدناه من ضرورة تحول مصر إلى قوة جوية رادعة من مقياس كبير .

أقاليم الدفاع الوطنى

وبطبيعة الحال فإن الدور الاستراتيجى يختلف على طول امتداد الوادى – الذى يترامى لنحو ١٢٠٠ كم – اختلافا إقليميا بحكم الموقع أو الشكل أو الحجم . ولما كان مصدر الخطر الخارجى الأول هو الشمال، وكان العمق الاستراتيجى يزداد نحو الجنوب. فإن من الممكن أن نحدد ثلاث مناطق چيوستراتيچية متمايزة ، الدلتا والصعيد وبينهما منطقة القاهرة ، أو الواجهة (الفورلاند) والظهير (الهنترلاند) ثم القلب (الهارتلاند) على الترتيب .

فالدلتا هى أغنى وحدة منفردة فى مصر، تضم وحدها نحو ثلثى الأرض الزراعية والسكان فى مصر، وهى مرصعة بأكثف شبكة من عوائق المجارى المائية، ولكنها سهلية منبسطة مكشوفة مفتوحة وأشد أجزاء الوطن تعرضا لأخطار الشمال. إنها واجهة مصر التى تلقت أول وأغلب وأشد الطرقات الخارجية .من هنا كانت احتمالات وقوعها مرتفعة، وإن كانت بحكم حجمها وثروتها مستودعا أساسيا للقوة القومية ولكنها بهذا كثيرا ما افتدت مصر، وذلك هو فضلها الكبير .

وليس دقيقا تماما فى هذا الصدد أن الصعيد وحده كان معقل التحرير فى مصر تاريخيا، رغم دوره الصلب البارز . ففى كل الحالات التى أتى الخطر فيها من الجنوب وسيطر على الصعيد ، بقيت الدلتا رصيد الوطن وتحملت مسئولية معقل التحرير كما تكرر مرتين فى وجه الغزو الأثيوبى فى العصور القديمة . غير أنه لما كانت أخطار الجنوب محدودة ونادرة الحدوث بالنسبة إلى أخطار الشمال، فقد آل النصيب الأكبر من هذا الدور إلى الصعيد بالطبع .

والواقع أن الصعيد الخطى بطوله الذى يناهز أو يجاوز الألف كيلومتر، وبطبيعته كشق غائر كالخندق بين الهضبتين والصحراوين، يتمتع بعمق استراتيچى واضح كثيرا ما جعله خط الدفاع الأخير والاحتياطى النهائى لمصر . فكان حظه من الإفلات من الغزو الخارجى أفضل، وفرصه بالتالى ليكون خشبة القفز على العدو أكثر . وهو لذلك ان كان ظهر مصر موقعا فانه ظهيرها دورا . فرغم أن انتاجه وسكانه نحو ثلث مصر فقط . فقد كان دائما موردا مهما للقوة البشرية المحاربة من جند وقادة، مثلما كان مصدرا أساسيا للطاقة البناءة داخليا أثناء السلم .

أما منطقة القاهرة فلا يمكن مهما قلنا المبالغة فى تقدير أهميتها الاستراتيچية.فهى قلب الأرض المصرية موقعا (الميدلاند إذا شئت) كما هى رأسها وجهازها العصبى الحساس وظيفة (الهارتلاند). ولتفصيل هذا نقول إنها عقدة مواصلات مصر جميعا، الحديدية والنهرية والجوية فضلا عن الطرق البرية، وهى مدخل الصعيد ورأس الدلتا، وضربها يفصم الشمال عن الجنوب آليا ويشطر مصر شطرين. ثم إن بها أعظم كوكبة من مفاتيح الحياة فى مصر. ضوابط شبكة الرى التى تسيطر على توزيع الماء فى كل الدلتا ومنطقة القنال: قناطر الدلتا حاليا، وقديما القناطر الخيرية (التى تذكرنا عمارتها على نمط القلاع والأبراج الحربية بوظيفتها وخطورتها الاستراتيچية حين بنيت)(١) . أضف فى النهاية أكبر مستعمرة أو منطقة صناعية فى البلد سواء من الصناعة الخفيفة أو الثقيلة . هى إذن قلعة مصر الحاكمة استراتيچيا . ولم يكن غريبا بعد ذلك أن تكون مقر الجزء الأكبر من قوة مصر العسكرية أو حتى قوة الاحتلال الأجنبية (كان ثلاثة أرباع القوات البريطانية فى مصر مركزا فى القاهرة قبل الجلاء إلى القنال(٢) . ومن المنطقى فى النهاية أن مصير العاصمة كان فى الغالب يحدد مصير مصر جميعا .

وإذا كانت هذه هى صورة استراتيچية مصر الإقليمية، فإن من أهم الضوابط الكامنة وراءها العلاقة بين مصدر الخطر الخارجى وبين كثافة السكان الداخلية، وهو جانب يبدو مهملا إلى حد ما فى دراساتنا الجغرافية. فهناك طريقان أساسيان للإقتراب من مصر واختراقها إلى العاصمة، طريق الساحل الشمالى عموما، وطريق سيناء شرقا. والفارق بين الطرقين من وجهة كثافة السكان كبير . فالطريق الأول يخترق بالضرورة كتلة عظمى من كثافة السكان الثرى، لا سيما على طول فرعى رشيد ودمياط، الأمر الذى يعنى على الفور دفاعا مزدوجا من الجيش

---

(١) السابق .

(1) Cole, Imperial military geog., pp. 304-6..

النظامى والمقاومة الشعبية. أما الطريق الشرقى فقد يصطدم بهوامش العمران فى شرق الدلتا وقد يخترقها ، ولكنه يمكنه أيضاً أن يتبع الطريق الصحراوى المباشر فيمر فى شبه فراغ سكانى فيستطيع استهداف ومفاجأة العاصمة على خط صحراوى يتحاشى حتى أطراف المعمور . ومن هنا قد لا يلقى مقاومة شعبية مباشرة وتصبح المعادلة جيشا ضد جيش فقط .

والواقع التاريخى يؤكد هذا التنظير الاستراتيچى ، وإن كان لا ينبغى أن ننتظر اتفاقا مطلقا ، لأن العلاقة بين مصدر العدوان وكثافة السكان هى حد واحد فى معادلة متعددة الحدود . فالآشوريون عجزوا أكثر من مرة كما رأينا أمام مصر ، ولم ينتصروا إلا حين استداروا إلى الطريق الصحراوى وفاجأوا منف. وإذا كان قمبيز قد اخترق عمران الدلتا عن طريق تانيس وبوبسطه (١) ، فلم يكن ذلك إلا بعد أن انتصر فى بيلوزيوم (الفرما) على أطراف الصحراء . ومن الناحية الأخرى فإن غارات الصليبيين على دمياط والمنصورة سحقت وسط كتلة السكان المتقدمة فى برارى الدلتا ، بينما أن غارة لهم بطريق سيناء والصحراء نجحت فى تهديد مشارف القاهرة كما نعرف . وحملة الإنجليز على رشيد ضربت بالمقاومة الشعبية وسط جزيرة السكان المصبية المتقدمة ، ثم بعد ذلك فى كفر الدوار أيام عرابى ، فى حين نجح العدو نفسه حين استدار عن الاسكندرية إلى القناة والتل الكبير فى شبه الفراغ العمرانى . كذلك نجح العثمانيون من قبل عن الطريق الصحراوى المباشر إلى ريدانية القاهرة . وقد لا نغالى إذا تتبعنا العلاقة إلى الوقت الحالى . فقد فشل العدوان الثلاثى عام ١٩٥٦ الذى أتى بحرا إلى بورسعيد ، وكان من أسباب فشله المقاومه الشعبية من كتلة السكان النامية فى منطقة القنال . وبينما أفلت العدوان الإسرائيلى فى يونيو من خطر الغرق فى كثافة السكان حين قصر ميدانه على فراغ سيناء ، فإنه فى أكتوبر قد دفع ثمن حماقته أو تمثيليته الدعائية فى عبور القناة بهزيمته وفشله أمام المقاومة الشعبية المحلية فى السويس ثم بالوقوع فى مصيدة استراتيچية محكمة كان يمكن أن تكون قاتلة لولا أن نجاه منها الانسحاب الذليل .

مفاتيح مصر الاستراتيچية

غير أن أركان استراتيچية مصر الداخلية لا تكتمل إلا إذا اعتبرنا أطراف المعمور الدقيقة التى تربط جسمه الأساسى بالعالم الخارجى المحيط : سيناء فى

(1) A. J. Butler, Arab conquest of Egypt, P. 214.

الشمال الشرقى ، مرمريكا فى الشمال الغربى ، والنوبة فى الجنوب . وكل منها بوابة لمصر ، وخلفها وشيكا يقوم مفتاح من مفاتيح مصر . وقد كان المصريون القدماء كما كان العرب من بعدهم على وعى كامل بهذه الطبيعة المدخلية ، فصكوها إلى الأبد فى تسمياتهم لها . ولكن هذه البوابات تتفاوت إلى أقصى حد فى أهميتها وخطرها الاستراتيجى ولقد نعبر عن هذا التفاوت تعبيرا دالا ومكثفا إذا اعتبرنا سيناء البوابة الأمامية ، ومرمريكا البوابة الجانبية ، والنوبة البوابة الخلفية .

ففى الجنوب كانت جنادل أسوان هى البوابة الطبيعية المختنقة ، وكان الاسم الفرعونى لأسوان سونه يعنى السوق ، بينما إلى الشمال قليلا بعيدا نوعا عن الخطر كان المفتاح حول أرمنت ، التى تعنى المحرس. وفى الغرب تختنق مرمريكا مريوط بين البحر ومنخفض القطارة عند هضبة الرويسات ومنطقة العلمين لتؤلف مضيقا كالعنق من أخطر وأمنع المداخل ، حدد موقع معركة فاصلة فى التاريخ المعاصر . أما فى الشرق فإن الشريط الشمالى من سيناء والمدخل الشرقى هو بوابة مصر الأولى والكبرى ، وحولها يدور أغلب تاريخ مصر العسكرى بحيث تحتاج إلى وقفة خاصة . ويكفى هنا أن نلاحظ خلف كل من بوابة الغرب والشرق مفتاحا أكثر أمانا ، هو الاسكندرية ثم دمياط ، وكانت العرب تسمى الأولى باب المغرب والثانية باب الشام - وقد انتقلت وظيفة دمياط هذه إلى بور سعيد حاليا . ومن الجدير بالذكر أن هذه البوابات الصعبة حاربت أحيانا ضد الغزاة وذلك بطبيعتها الصحراوية الجافة الموحشة . فكما هلك جيش قمبيز فى طريق سيوة غربا، هلك بولدوين الصليبى عند سبخة ملحية قاحلة بشمال سيناء هى سبخة البردويل (التى أخذت اسمها منه) .

سيناء فى الاستراتيجية والسياسة

فإذا عدنا لنضع المدخل الشمالى الشرقى تحت عدسة مكبرة ، فسنجد أنه إن يكن مثلث سيناء هو العقدة التى تلحم إفريقيا بآسيا ، فإن المثلث الشمالى منها والذى يحده جنوبا الخط من السويس إلى رفح بالتقريب هو حلقة الوصل المباشرة بين مصر والشام . وبمزيد من التحديد ، فإن المستطيل القاعدى الشمالى والواقع إلى الشمال من خط عرض ٣٠ درجة تقريباً هو اقليم الحركة والمرور والوصل بالامتياز ، فى حين أن المثلث الجنوبى أسفل هذا الخط هو منطقة العزلة والالتجاء والفصل . الأول يحمل شرايين الحركة المحورية والحبل السرى بين القارتين ، والثانى هو منطقة الطرد والالتجاء التى آوت إليها بعض العناصر المستضعفة أو المضطهدة .

ولما كان طريق الخطر الخارجى البرى إلى مصر هو الشام أساسا ، وكانت سيناء تحتل النقطة الحرجة بين ضلعى الشام ومصر اللذين يكونان وحدة

استراتيچية واحدة ، فقد أصبحت «طريق الحرب» بالدرجة الأولى . إنها معبر أرضي ، جسر استراتيچي معلق أو موطأ ، عبرت عليه الجيوش منذ فجر التاريخ عشرات ، وربما حرفيا مئات المرات جيئة وذهابا - تحتمس الثالث وحده عبره ١٧ مرة !

والواقع أنه إن تكن مصر ذات أطول تاريخ حضارى فى العالم ، فإن لسيناء أطول سجل عسكرى معروف فى التاريخ تقريبا . ولو أننا إستطعنا أن نحسب معاملا إحصائيا لكثافة الحركة الحربية ، فلعلنا لن نجد بين صحارى العرب ، وربما صحارى العالم ، رقعة كالشقة الساحلية من سيناء حرثتها الغزوات والحملات العسكرية حرثا .

من هنا فإن سيناء أهم وأخطر مدخل لمصر على الاطلاق . إنها كخيبر بالنسبة للهند ، أو كممر دزونجاريا بالنسبة لوسط آسيا ، أو هى ترموبيل مصر . بل إننا ليمكن أن نقول إنها بمثابة ثلاثتها جميعا، وذلك بمضايقها الثلاثة ممر متلا إزاء السويس وطريق الوسط إزاء الاسماعيلية وطريق ساحل الكثبان الشمالى ابتداء من القنطرة . وبغير مبالغة ذلك : فسيناء أيضاً مدخل قارة برمتها مثلما هى مدخل مصر .

وغنى عن الذكر أن سيناء برمتها وحدة چيوستراتيچية واحدة ، لكل جزء منها قيمته الاستراتيچية الحيوية . فأما المثلث الجنوبى ، فلئن كان بموقعه الجانبى الخلفى وتضاريسه الوعرة لا يأتى إلا فى المرتبة الثانية كطريق حرب وكميدان قتال، إلا أنه بتعمقه وبروزه نحو الجنوب يعطى ، خاصة جدا فى عصر الطيران ، نقط ارتكاز للوثوب على ساحل البحر الأحمر بالأسطول البحرى أو بالطيران ، وكذلك لتهديد عمق الصعيد المصرى بالطيران ، كما أثبتت محاولات العدو الإسرائيلى بعد يونيو حين تسلل بوحداته البحرية إلى بعض مراكز ساحل البحر الأحمر وبطائراته إلى منطقة نجع حمادى وحلوان ... إلخ .

وتتركز القيمة الاستراتيچية للمثلث الجنوبى بصورة بارزة وبصفة مباشرة فى سواحله عامة ورأس شبه الجزيرة عند شرم الشيخ خاصة . والواقع أن ساحلى جنوب سيناء بسهليهما الضيقين هما محورا الحركة البرية الأساسيان على ضلعها، كما أن التقاءهما واجتماعهما عند شرم الشيخ هو مما يضاعف من أهمية هذه الأخيرة ، غير أنهما ليسا من محاور الحرب الاستراتيچية بالمعنى الذى نقصده فى شمال سيناء . وفيما عدا هذا ، فمن سواحل سيناء الغربية يمكن تهديد ساحل خليج السويس الغربى مباشرة وخاصة منطقة السويس . وأقرب مثال لذلك محاولة العدو الهجوم على الجزيرة الخضراء بعد يونيو ، ثم أخيرا تهديده للزعفرانة والسخنة عشية ٦ أكتوبر . ولا ننسى كذلك معركة جزيرة شدوان على مدخل الخليج التى صمدت فيها لهجوم بحرى جوى مكثف حتى ردته مدحورا على أعقابه .

ولكنها شرم الشيخ بصفة خاصة جدا هى التى تعد المفتاح الاستراتيچى لكل المثلث الجنوبى ، فهى وحدها التى تتحكم تماما فى كل خليج العقبة دخولا وخروجا عن طريق مضيق تيران . فهذا المضيق المختنق كعنق الزجاجة ، والذى تزيده ضيقا واختناقا جزيرتا تيران وصنافير فى حلقه ، لا يترك ممرا صالحـا للملاحة إلا لبضعة كيلو مترات معدودة تقع تماما تحت ضبط وسيطرة قاعدة شرم الشيخ الحاكمة .

وإذا كانت هذه هى القيمة الاستراتيچية الحيوية للمثلث الجنوبى من سيناء ، فإن قيمة المستطيل الشمالى بالذات فائقة خارج كل مقارنة وكل حدود . إنه مركز الثقل الاستراتيچى فى كل سيناء . بموقعه، هو «مقدم» الاقليم . وبتضاريسه المعتدلة وبموارد مياهه المعقولة ، هو «الطريق» ، طريق الحرب كما هو طريق التجارة ، وبموقعه وتضاريسه معا ، كان تلقائيا وبالضرورة ميدان المعركة ومسرح الحرب ، فى القديم كما فى العصور الحديثة وإلى يومنا هذا . إن من يسيطر على المستطيل الشمالى يتحكم أوتوماتيكيا فى المثلث الجنوبى ، وبالتالى يتحكم فى سيناء كلها .

جغرافية سيناء العسكرية

وكقاعدة چيوستراتيچية ، تتلخص أبعاد المستطيل الشمالى أساسا فى ثلاثيتين من المحاور الاستراتيچية الفقرية ، كل منهما مركبة على الأخرى ، واحدة عرضية ، والأخرى طولية . الأولى تتعلق بطرق المواصلات والحركة وخطوط الاقتراب بين الشرق الفلسطينى والغرب المصرى ما بين الساحل وبداية المثلث الجنوبى من سيناء . والثانية تمثل خطوط الدفاع الأساسية عن مصر النيل والتى تمتد من الشمال إلى الجنوب وتتعاقب عبر سيناء من الحدود إلى القناة . والثلاثيتان بتعامدهما وتقاطعهما تنسجان معا الشبكة الفعالة والحاكمة فى أى صراع مسلح على مسرح سيناء والتى تحدد مصيره إلى أبعد الحدود ، مثلما تتحدد مفاتيح سيناء الاستراتيچية عند تقاطعاتها وتقع على إحداثياتها كل مواقعها الحساسة .

محاور سيناء الاستراتيچية

فإذا بدأنا بثلاثية المحاور وجدنا ثلاث مجموعات من الطرق الشريانية العرضية التى تستحيل الحركة الميكانيكية خارجها : محور الشمال الذى يوازى الساحل ، ومحور الجنوب الذى يصل بين زاوية البحر المتوسط قرب رفح ورأس خليج السويس ، وبينهما محور الوسط الذى يترامى كقاطع بين زاوية البحر المتوسط وبين منتصف قناة السويس عند بحيرة التمساح .

وبنظرة عامة نستطيع أن نرى أن ثلاثتها ترسم معا شكل مروحة أو حزمة

مجمعة فى أقصى الشمال الشرقى قرب التقاء الحدود السياسية وساحل البحر المتوسط ومفتوحة فى الغرب والجنوب الغربى بطول قناة السويس . غير أننا إذا أضفنا فرعا جنوبيا أقصى للمحور الجنوبى يمتد ما بين رأسى خليجى السويس والعقبة ، لتحول النمط العام إلى شكل حرف Z الأفرنجي . وكل نمط يحسن أن نحتفظ به فى الذهن لأنه يختزل كثيرا من التفاصيل ويقدم مفتاحا لكثير من الظاهرات .

فأما محور الشمال أو الساحل فهو الطريق التاريخى ، طريق القوافل ، الذى عبرته جيئة وذهابا عشرات الجيوش فضلا عن قوافل التجار ، والذى يرسمه اليوم خط السكة الحديدية الوحيد عبر شبه الجزيرة ويكرره طريق برى رئيسى وإن يكن صعبا نوعا للسيارات . ينحصر المحور ويتحدد بين مستنقعات الساحل الرخوة الهشة من الشمال وبحر رمال الكثبان الشاسعة المفككة التى لا يمكن أن تخترقها المركبات الميكانيكية من الجنوب . الطريق غنى بالآبار وموارد المياه نسبيا ، ولكن الانجليز فى الحرب الأولى اضطروا إلى تعزيزه بأنبوب مياه من النيل عبر القناة .

أما شاطىء البحر المتاخم فضحل رسوبى لا يصلح لاقتراب أو رسو السفن الكبيرة ، وإن أمكن للسفن الصغيرة أن تدخل موانئه الرئيسية . غير أن الطريق البحرى بعامة ليس منافسا أو بديلا للمحور الأرضى . ومن الناحية الأخرى تستطيع المدفعية البحرية الحديثة بعيدة المدى أن تقصف من عمق البحر وتضرب أجناب المحور .

كذلك يمكن لوحدات الكوماندوز والضفادع البشرية أن تتسلل إليه من البحر لتضرب مراكزه . وهذا ما فعلته قواتنا البحرية والفدائية والخاصة مرارا وبنجاح كبير فى أكتوبر .

يبدأ المحور على القناة عند القنطرة ، التى تحدد نهاية بحيرة المنزلة الجنوبية وبداية أول أرض صلبة بعدها ، والتى تستمد اسمها من أنها كانت قنطرة العبور على فرع النيل البيلوزى فى العصور العربية الوسطى . ومن القنطرة يتجه المحور شمالا شرقا موازيا لسهل الطينة الرخو وبعيدا عنه (لاحظ معنى الاسم) ، ثم ينثنى شرقا قرب بالوظة (تحريف بيلوز ، بيلوزيوم القديمة ، الفرما العربية ، ومصب الفرع البيلوزى القديم) ، ثم يمر برمانة (تحريف رومانى) فقاطية ثم بير العبد على طرف بحيرة البردويل . ومن البحيرة يمضى المحور إلى العريش فالشيخ زويد فرفح حيث يتصل بطريق الساحل فى فلسطين .

ونظرا لأهمية المحور التاريخى ، نجد كثيرا من معارك مصر ، أو بالأحرى

معارك مصر فى سيناء ، تدور غالبا إن لم نقل دائما فى نهايتيه فى أقصى الشرق والغرب ، أو رفح وبيلوزيوم (الفرما) على الترتيب. حدث هذا فى العصر البطلمى ، وتكرر أيام الرومان ، ومرارا تحت العرب . ويمكن القول بصفة عامة إن المحور الشمالى كان أهم خط استراتيچى فى سيناء فى العصور القديمة ، ولكنه فى العصر الحديث عصر الحرب الميكانيكية فقد هذه الصدارة للمحور الأوسط .

أما محور الوسط فهو المحور القاطع الذى يمتد بين الإسماعيلية وأبو عجيلة . وهو العمـــود الفقرى بلا نزاع فى محاور سيناء الاستراتيچية الثلاثة ، ويعد اليوم طريق الخطر الأول بلا شك . وقد كان محور تحرك القوات البريطانية بين مصر وفلسطين دائماً ، كما ركزت عليه إسرائيل دائماً فى كل عدواناتها . ويرجع هذا إلى أنه صالح تماماً لتحرك الحملات الميكانيكية الثقيلة ، إذ يترامى على صلب السهول الهضبية الثابتة وإن اعترضته بعض حقول الكثبان الرملية محلياً . هذا إلى أنه يؤدى مباشرة إلى قلب الدلتا فى مصر عن طريق وادى الطميلات . وهو كذلك يؤدى شرقاً إلى قلب هضبة فلسطين الداخلية ، ومن هنا كان يعرف «بطريق الشام» . والمحور ينحصر بين نطاق الكثبان الرملية وبعض كتل الجبال المنعزلة فى الشمال ، وبين القاطع الجبلى الأساسى فى الجنوب . ومن هنا يتحكم فى ، أو تتحكم فيه ، فتحة جبلية حاسمة تعد مفتاح المحور كله .

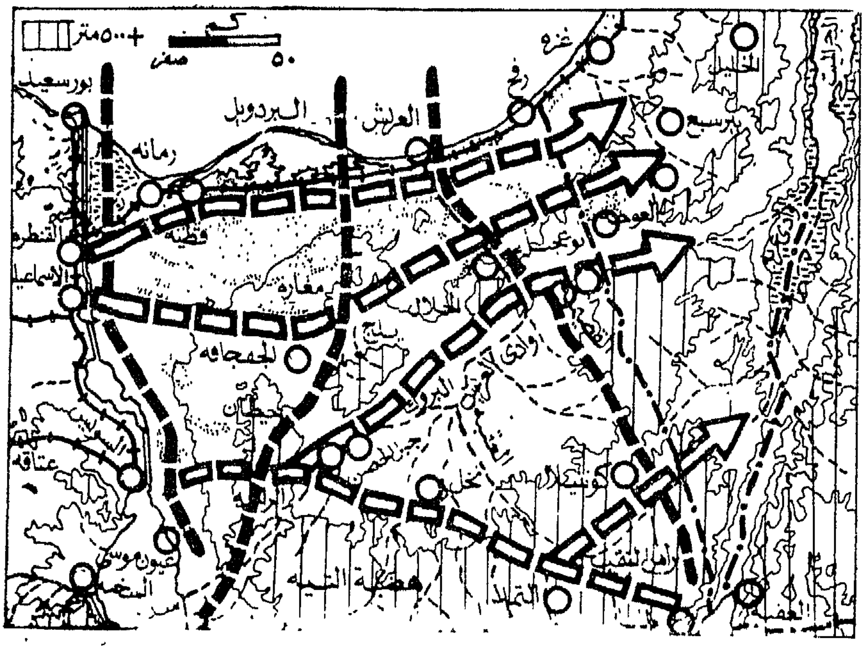
يبدأ المحور على القناة إزاء الإسماعيلية ، التى تصبح بذلك الهدف الطبيعى الأول لكل من يهاجم مصر والقناة من الشرق ، وبعدها يتبع ممر الختمية الهام الذى يقع بين جبل الختمية شمالا وجبل أم خشيب جنوباً . ثم يستمر المحور مشرقاً حتى يصل إلى مضيق الجفجافة الذى يعد الفتحة الحاسمة بين جبل المغارة فى الشمال وكتلة جبل يلق الصعبة فى الجنوب . وبعد المضيق يتجه شمالا بشرق حيث تحدده فتحة أخرى ثانوية تنحصر بين جبل لبنى فى الشمال وجبل الحلال فى الجنوب . ومن هنا أهمية الجبل الأول فى أول حرب يونيو حيث دارت معركة دبابات كبيرة . وبعد ذلك يستمر المحور حتى يصل وشيكاً إلى أبو عجيلة حيث يتصل المحور الأوسط بالمحور الشمالى لأول مرة فى الرحلة ، ومن هناك يؤدى إلى قلب إسرائيل .

المحور الجنوبى ، أخيراً ، قاطع أيضاً ، يمتد ما بين السويس والقصيمة . وهو خط اقتراب أقل أهمية من محور الوسط ، إذ لا يصلح إلا للحملات الخفيفة ، كما يعتبر نسبياً «لفة» غير مباشرة بعيدة نوعاً عن أقطاب الصراع على جانبى سيناء . بعيد هو عن الكثبان الرملية ، ولكن تعترضه العوائق الجبلية ، وإن أفاد من فتحاتها كما يفيد من بطون روافد وادى العريش .

يبدأ المحور إزاء السويس التى تستقطب كل الأهمية الاستراتيچية لرأس

الخليج، وذلك باعتبارها مدخل القناة وكمركز عمران وصناعى فضلا عن أنها هى التى تؤدى بطريق السيارات والسكة الحديدية المباشرة إلى القاهرة رأسا . ومن السويس يتجه المحور إلى الكوبرى والشط . وبعدهما يصل إلى ممر متلا ، الفتحة الجبلية الحاكمة للمحور بأسره والتى منها يمكن تحديد الحركة عليه وإيقاف الزحف المعادى فوقه . ومن هنا أهمية الممر الدفاعية القصوى عن السويس فالقناة فالقاهرة . وبعد الممر يتجه المحور شمالا بشرق إلى أعالى وادى البروك ، الذى يستفيد منه المحور ويتبعه هو وأودية أخرى مجاورة ، ومنها يمضى إلى الجنوب من جبل حلال إلى أن يصل إلى القصيمة قرب الحدود مباشرة . وهنا من القصيمة يتصل المحور الجنوبى بالمحور الأوسط شمالا عند أبو عجيلة ، وبذلك يصب المحور هو الآخر فى قلب وسط فلسطين .

تلك هى محاور سيناء الاستراتيچية الأساسية الثلاثة ، إلا أن هناك محورا فرعيا (أو رابعا ؟) يخرج من المحور الجنوبى متجها إلى رأس النقب على نهاية خليج العقبة . فبعد ممر متلا ، تتجه هذه الشعبة جنوبا شرقا مارة بنخل على وادى العريش الرئيسى وفى قلب شبه الجزيرة ، وبعدها تصل إلى الثمد على وادى العقبة ، وأخيرا إلى رأس النقب على الحدود قرب طابا المصرية والعقبة الأردنية (وبينهما الآن إيلات إسرائيل) . وعند الثمد تخرج من المحور شعبة نحو الشمال الشرقى إلى الكونتيلا ، آخر النقط العسكرية المصرية الداخلية على الحدود جنوبا



شكل ٢٤ - استراتيچية سيناء العسكرية : محاور الهجوم وخطوط الدفاع .

هذا المحور هو بالطبع طريق الحج القديم «درب الحج» ، الذى فقد أهميته بعد تحول الحج إلى طريق السويس البحرى فضلا عن الطريق الجوى . وهو يسير على أرض صلبة ولكنها صعبة . ومن الواضح أن الطريق «لفة» متطوحة للغاية بالنسبة لمسرح القتال البؤرى ، لكنه وارد دائما كبديل أو كمفاجأة استراتيجية ، وقد استغله العدو الإسرائيلى فى حرب يونيو إلى أبعد حد . والواقع أن أخطار هذا المحور العسكرية يمكن أن تزداد بتقدم وتزايد العمران العدو فى النقب وزحفه فيه نحو الجنوب مستقبلا .

خطوط الدفاع الاستراتيچية

هناك ثلاثة خطوط دفاعية أساسية محددة بوضوح كامل ، تتعاقب من الشرق إلى الغرب من الحدود حتى القناة على الترتيب . الخط الأول قرب الحدود ويكاد يوازيها ، الثانى خط المضايق من السويس إلى البردويل ، الثالث والأخير هو قناة السويس نفسها . وكل خط من هذه الخطوط هو بمثابة «خط حياة» لمصر ، ولذا يحتاج إلى نظرة فاحصة على حدة ، يحتاج بعدها كذلك إلى نظرة متكاملة فى إطار الشبكة الدفاعية كلها .

فأما خط الدفاع الأول فيقع قرب الحدود السياسية بدرجة شديدة ، ويمتد أساسا من رأس خليج العقبة حتى زاوية أو كوع البحر المتوسط فى منطقة العريش. يبدأ الخط بطابا – ذات الحادثة المشهورة – ورأس النقب على الخليج فى منطقة حرجة استراتيچيا ، إذ هنا فى دائرة صغيرة تتقارب حدود أربعة : مصر ، فلسطين (المحتلة ، أو إسرائيل حاليا) ، الأردن ، السعودية . وتمثل رأس النقب مجمع مروحة الطرق الطبيعية والأودية التى تبدأ من العريش ومن رفح ومن جنوب فلسطين . ثم يمتد الخط إلى الكونتيلا التى تقع على هضبة عالية مشرفة تسيطر على المنخفضات والطرق والأودية المحيطة . وهى بهذا نقطة حصينة للغاية ، كما تملك مصادر المياه الوحيدة فى منطقتها . وبعد الكونتيلا يستمر الخط نحو الشمال الغربى حتى يصل إلى القصيمة إلى الداخل قليلا من حدودنا السياسية . ومنها يتتبع جذر وادى العريش مارا بأبو عجيلة ، وبعدها يحفه جبل لبنى من الغرب ، ثم يمر ببير لحفن التى يصل بعدها مباشرة إلى مدينة العريش . والقطاع الأخير متوسط الارتفاع إلى منخفض ، يبدو كالعنق أو الرقبة العريضة بين سلسلة مرتفعات وهضاب الضهرة الداخلية وبين البحر المتوسط ، ومن ثم يمثل الممر الطبيعى بين سهول سيناء وسهل فلسطين . والجزء الأكبر منه يخترق نطاق الكثبان الرملية مما يحدد مسارات الحركة بشدة ويحصرها فى خطوط ضيقة على الساحل أو فى الداخل .

ورغم أن هذا القطاع الشمالى المنخفض لا يتجاوز نحو ثلث الخط الدفاعى كله

فإنه يعد بصورة مطلقة مركز الثقل والخطر فيه . لماذا ؟ - لأن هنا تجتمع نهايات محاور سيناء الاستراتيچية الثلاثة : العريش على المحور الشمالى ، أبو عجيلة على المحور الأوسط ، القصيمة على المحور الجنوبى . إنه يد مروحة المحاور ، أو ربطة الحزمة ، و «زر» سيناء الاستراتيچى . ولم يكن غريبا لذلك أن يعتبره بعض العسكريين القاعدة الاستراتيچية الحقيقية للدفاع عن مصر ، مثلا السير ارتشيبولد مرى أثناء الحرب العظمى الأولى .

بعيدا إلى الداخل ، وعلى بعد يتراوح بين ٣٢ ، ٧٥ كم من قناة السويس ، يقوم خط الدفاع الثانى والأوسط عن سيناء . فى قلبها يمتد بميل كأنه شبه قاطع ، محوره من الشمال الشرقى إلى الجنوب الغربى ، وقطباه الطاغيان هما ممر متلا فى الجنوب ومضيق الجفجافة فى الشمال ، أما بقيته فليست أكثر من امتداد لهما على الجانبين حتى البحر شمالا والخليج جنوبا . إنه أساسا خط المضايق أو الممرات، ومن هذه الصفة بالدقة يستمد أهميته الفائقة .

يبدأ الخط من دائرة رأس خليج السويس شاملا منطقة مدينة السويس نفسها والكوبرى والشط ثم عيون موسى من حولها شمالا وجنوبا ، وربما امتد إلى سدر . ثم يرتبط بمجموعة الأودية الصحراوية المحلية حتى يصل إلى الحاجز الجبلى الأشم والأصم الذى يقف كالحائط المرتفع ، جبل الراحة فى الجنوب وجبل حيطان فى الوسط ثم جبل أم خشيب فالختمية شمالا .

وواضح أن الخط جبلى للغاية وبالغ الوعورة والمنعة فى القطاع الجنوبى والأكبر منه ، بينما يتحول إلى بحر من الرمال المفككة والمستنقعات السبخة فى قطاعه الشمالى . وهو من ثم بكامله غير صالح لاختراق أو عبور القوات الميكانيكية على الاطلاق ، إلا من خلال فتحاته المحددة بصرامة . وبهذا تحكمه تلك الفتحات الجبلية بدرجة مطلقة ، فيحكم هو بدوره حركة أو تقدم الجيوش أو الغزو سواء من شرق سيناء إلى غربها أو من غربها إلى شرقها .

وهو بهذا الوضع يناظر بين خطوط الدفاع الطولية الثلاثة المحور الأوسط بين محاور الحركة العرضية الثلاثة ، كلاهما الأوسط ويتوسط قلب المسرح العسكرى الأساسى فى سيناء ، واسطة العقد يعنى . وعند تقاطعهما بالفعل تحدد واحد من أخطر مواقع سيناء الاستراتيچية وهو مضيق الجفجافة الذى كانت إسرائيل حريصة جدا على التسابق عليه والاندفاع إليه بأى ثمن منذ أول لحظة فى الحرب سواء فى ١٩٥٦ أو ١٩٦٧ . والواقع أن مضيق الجفجافة فى جانب وممر متلا فى

الجانب الآخر وما بينهما من ممرات ثانوية تؤلف فى مجموعها منطقة المضايق التى تمثل بغير جدال المفاتيح الاستراتيجية الحاكمة لسيناء جميعا .

لهذا كله يعد الخط بالاجماع وبلا نزاع الخط الدفاعى الحاكم والفاصل بين الخطوط الثلاثة ، السيطرة عليه تحدد وتحسم المعركة سواء على يمينه أو يساره . فمن يسيطر عليه يجد الطريق مفتوحا بلا عقبات تذكر إلى قناة السويس ، كما يجد أن المعركة إلى الشرق منه إنما هى بقايا مقاومة لا تلبث أن تكتسح حتى الحدود . أما من يخسره فعليه أن يتوقع الهجوم فورا على قناة السويس غربا أو الاكتساح والارتداد إلى الحدود شرقا .

أما خط الدفاع الثالث ، والأخير أيضا ، فهو قناة السويس اليوم ، ومنطقة البرزخ بصفة عامة قديما قبل شق القناة . هنا «خاصرة» مصر الاستراتيجية كلها بلا استثناء حيث يتقارب بحراها أشد ما يتقاربان . إنها عنق الزجاجة ، على جانبيها تبدو سيناء كحجرة أمامية ante-chamber للقاعة الكبرى مصر النيلية ، بينما هى نفسها تعد العتبة أو الباب الداخلى بينهما . والبرزخ يعد من الوجهة الفيزيوغرافية استمرارا لسهول شمال سيناء بشقيها الشمالى المنخفض والجنوبى المرتفع ، وهو يربط فى تدرج وئيد بين سيناء والدلتا ممتدا ما بين بحيرة المنزلة المسطحة فى الشمال وخليج القلزم أو السويس فى الجنوب . وقد كان يتوسط هذا البرزخ مجموعات البحيرات الداخلية المغلقة التمساح والمرة . وإلى الشمال منها كان الفرع البيلوزى القديم يخترقه إلى منتهاه عند بيلوزيوم (الفرما) على البحر ، وكانت القنطرة على النهاية الجنوبية للبحيرة هى نقطة عبور الفرع .

وإلى جانب هذه الموانع الطبيعية الجزئية ، كثيرا ما أقامت مصر الفرعونية والعربية خطا محصنا يتألف من سلسلة من المخافر والقلاع والنقط الأمامية ... إلخ. وقد كان آخر وأحدث هذه الخطوط خط عدو هو خط بارليف وملحقاته ، والذى سحقته مصر فى ٦ أكتوبر إلى الأبد .

وفيما عدا هذا فلقد كانت مهمة الدفاع عن منطقة البرزخ تستقطب نهائيا فى نقطتين استراتيجيتين على طرفيه : فى الجنوب السويس ، وكانت بصيغة أو بأخرى ذات صبغة عسكرية عبر التاريخ دائما ، منذ كليزما (أو كلوزما ، وتعنى نهاية الطريق) البطلمية إلى القلزم الإسلامية حتى السويس الحديثة . أما فى الشمال فهناك بيلوزيوم القديمة أو الفرما العربية التى كانت مدينة قلعة دائما ومسرح كثير

من المواقع العسكرية الفاصلة فى تاريخ مصر ، مناظرة فى ذلك لرفح والعريش على الطرف المقابل لسيناء . عمرو بن العاص ، مثلا ، فى فتح مصر حاصرها طويلا قبل أن تسقط ثم دمر قلعتها ليؤمن مؤخرته قبل أن يغادرها إلى داخل الوادى .

ومنذ شقت قناة السويس تغيرت الخريطة الطبيعية للمنطقة ، ومعها تغيرت الخريطة الچيوستراتيچية . فبالقناة تحول البرزخ الطبيعى إلى مضيق صناعى بمعنى ما ، وصرفت البحيرات الداخلية إلى البحر ولم تعد مغلقة . ومع ذلك فإن منطقة القناة لا تزال تحمل بصمة اللاندسكيب الطبيعى ، فنجد جوانبها منخفضة طينية وهشة فى الشمال فى قطاع بحيرة المنزلة – سهل الطينة ، ثم ترتفع بالتدريج فنسمع عن تلال الجسر عند الاسماعيلية ، ثم إذا هى ترتفع أكثر وأكثر وتتحول إلى تكوينات صخرية صلبة ابتداء من البحيرات المرة .

أما استراتيچيا فقد أصبحت القناة كمانع مائى صناعى وهى فى حكم المانع الطبيعى ، لا سيما بعد توسيعها المطرد . أصبحت خندقا مائيا بالغ الطول ، يعد مانعا من الدرجة الأولى وآخر خط دفاعى عن مصر النيلية ، وفيها تصب نهايات محاور سيناء الاستراتيچية الثلاثة عند نهايتيها ومنتصفها ، أى أمام القنطرة والسويس والاسماعيلية على الترتيب .

فأما القنطرة فينبغى أن نلاحظ أنه منذ وقت مبكر ، ولكن بالأخص منذ شقت القناة ، انتقل الدور الاستراتيچى التاريخى للفرما كاملا إليها ، تماما مثلما انتقل الدور التجارى التاريخى لدمياط إلى بورسعيد غير بعيد على الجانب الآخر من القناة . كذلك تحكم القنطرة الطريق إلى بورسعيد . فلما كانت القناة فيما بين بورسعيد والقنطرة تجرى لنحو ٤٠ كم فى مضيق مختنق «رقبة الأوزة» بين سهل الطينة الذى يمكن إغراقه شرقا (أغرقه الإنجليز فعلا فى ١٩١٥ أثناء الحملة التركية) وبحيرة المنزلة التى لا يمكن اجتيازها غربا ، فإن مفتاح هذا القطاع يتحدد توا فى القنطرة حيث تتسع الأرض لأول مرة بحرية وفى صلابة . من هنا يسمى الموقع أحيانا «بمضيق» القنطرة . ومن هنا إذن يمكن التصدى بكفاءة وفاعلية لأية قوات معادية تنزل فى بورسعيد بهدف الزحف جنوبا . إن من يسيطر على القنطرة يتحكم فى بورسعيد ، دفاعا وهجوما . وعملية الهجوم بالنزول فى بورسعيد محكوم عليها بالفشل إذا أحسن الدفاع عن القنطرة ، كما أثبتت بصورة جزئية وغير مباشرة معركة رأس العش بعد يونيو مباشرة .

أما الاسماعيلية فهى موقع استراتيچى جديد على خريطة مصر ولد مع القناة

ولكنها منذ البداية أصبحت «عاصمة» القناة الاستراتيچية إن صح التعبير . أولا لموقعها المتوسط ، ثم لموقعها على نهاية المحور الأوسط والأهم من محاور سيناء ، وأخيرا لموقعها على نهاية وادى الطميلات ، لسان المعمور الناتىء من شرق الدلتا حاملا معه شرايين حياة منطقة القناة جميعا وهى الترعة الحلوة (ترعة الاسماعيلية) التى تتشعب عند المدينة شمالا إلى بورسعيد وجنوبا إلى السويس .

الاسماعيلية إذن هى مفتاح هيدرولوچية القناة وصنبور الرى بها ، من يتحكم فيها يتحكم فى حياة بقية مدن القناة وسكانها ، وإن كان من الممكن التحكم فى مائية الاسماعيلية نفسها من القاهرة عند قناطر الدلتا . لذلك كله فإن الاسماعيلية هى الهدف الاستراتيچى الطبيعى والمنطقى لأى عدو مهاجم من الشرق . وهذا وإن عرضها لأكبر خطر باستمرار فإن معركة المدافع بهذه الحقيقة يسلب المهاجم من الناحية الأخرى كثيرا من عنصر المفاجأة الاستراتيچية .

تلك دراسة تحليلية لقناة السويس كخط دفاعى أخير ، ولكن يبقى أخيرا السؤال الخالد ، القديم الذى يتجدد أبدا : هل القناة فى صالح الدفاع عن مصر استراتيچيا أم هى فى غير صالحها ؟ أهى تحارب معها أم تحارب ضدها ؟ سلاح لنا أم علينا ؟ ولقد أثار الفكر العسكرى المصرى قضية القناة منذ وقت مبكر ، وكان هناك دائما الرأيان المتناقضان . رأى يذهب إلى أن القناة مانع استراتيچى تام يمكن لجيش الوطن أن يحتمى به من عدو مهاجم من الشرق وأن يصمد أمامه حتى وإن تفوق هذا عليه عددا أو عتادا. ومن الواضح أن هذا الرأى يجد سندا فى موقف مصر بعد يونيو ، حيث صمدت وراء القناة فى وجه العدو الإسرائيلى الذى احتل سيناء بأسرها ، بل وعرضته عبرها لحرب استنزاف ومدفعية مكثفة ومريرة أرهقته وأدمته إلى أقصى حد .

أما الرأى الثانى فيرى أن عبور العدو للقناة من الشرق وارد وممكن ، حاوله الأتراك فى الحرب الأولى وفشلوا ، أغرق منهم البعض ورد البعض الآخر على أعقابه فى الصحراء ، وحاوله العدو الإسرائيلى فى حرب أكتوبر ونجح من أسف فى التسلل عبر ثغرة بين القوات المصرية المتقدمة فى غرب سيناء . والغريب أن المحاولتين تحددتا فى موضع يكاد يكون واحدا ، الأتراك فى سرابيوم وطوسون ، والإسرائيليون فى سرابيوم والدفرسوار .

أين إذن تقع الحقيقة بين هذين الرأيين ؟ . إن القناة فى نهاية الأمر مانع مائى، وككل مانع مائى فإن المفتاح يكمن فى مقولة كلاوسفيتز من أن «المانع المائى دفاع قوى ضد هجوم ضعيف ، ولكنه دفاع ضعيف ضد هجوم قوى» . وعلى هذا فإن

الانتهاء الموضوعى المتوازن الذى لابد أن نصل إليه ونضع أكثر من خط تحته هو أن القناة سلاح ذو حدين استراتيچيا . فهى بالتأكيد يمكن أن تكون ستارا حاميا للدفاع المصرى من الغرب ومانعا حائلا دون تقدم العدو من الشرق . ولكنها بالمنطق نفسه وبالدرجة نفسها يمكن أن تكون عائقا فى وجه العبور المصرى إلى سيناء للتحرير والاسترداد . ولقد كان هذا هو درس يونيو المرير ، وكان ٦ أكتوبر هو ثمنه الغالى الذى كان علينا أن ندفعه . وفضلا عن هذا فلقد أثبتت تجربة أكتوبر أن القناة ، على مناعتها الكبيرة كمانع طبيعى ، ليست بالمانع المطلق الذى لا يُخترق ، فلقد تم عبورها فى الاتجاهين ، وإن كان لا وجه للمقارنة بين العبورين .

هيكل الشبكة الاستراتيچية

تلك إذن خطوط سيناء الدفاعية الثلاثة ، غير أنها لا تكتمل إلا بنظرة تركيبية شاملة لثلاثتها معا ، علاقاتها وتفاعلاتها المتبادلة ، والمقارنة والتوازنات بينها فى إطار استراتيچية سيناء العريضة بل والوطن ككل . وحبذا هنا أن نبدأ من الحاضر إلى الماضى ، وليس العكس ، محتفظين بالتجربة التاريخية كدرس للمستقبل .

ونبدأ فنقول إن أول اختبار لقواعد استراتيچية سيناء فى العصر الحديث كان بلا شك الحملة التركية فى الحرب العالمية الأولى . وفى هذا الاختبار الأول حدث الفشل الأول . فلقد كان هناك مدرستان من مدارس الفكر العسكرى البريطانى فى مصر : الأولى ترى أن خط الدفاع الطبيعى والتاريخى عن مصر فى الشرق هو خط الحدود السياسية الدولية ، أو بالدقة خط الدفاع الأول بين رأس خليج العقبة وزاوية رفح ، أو بالأحرى قطاع القصيمة – العريش . ولذلك فإن سيناء هى درع مصر الواقية التى يجب الدفاع عنها حتى ندافع عن مصر .

المدرسة الثانية ، على العكس ، كانت ترى فى تلك النظرة نظرية سابقة لعصر القناة ، ومن ثم نظرية عتيقة جامدة . فقناة السويس فى رأيها قد غيرت الموقف الاستراتيچى منذ أن شقت ، إذ أنها خلقت مانعا مائيا منيعا يضاف إلى أعماق سيناء ويضع حدا قاطعا لأى تقدم غاز من الشرق قد ينجح فى اختراق سيناء . وفى ملحمة الحرب الأولى كانت هذه النظرية هى التى سادت ووضعت موضع التطبيق . فقد قدر الإنجليز أن الأتراك لن يجازفوا ، وعلى أية حال لن يستطيعوا ، أن يعبروا سيناء لصعوبة الحركة أولا وللمشكلات الإدارية خاصة التموين ثانيا . وعلى هذا الاساس قرروا إخلاءها فى حالة الحرب ، فإذا بتركيا تهاجم مصر من الشرق وتعبر سيناء على محاورها الثلاثة ، وإذا بها تفاجىء الإنجليز ، الذين

اضطروا إلى الانسحاب المهرول من شبه الجزيرة ، على الضفة الشرقية للقناة أمام الاسماعيلية وغيرها .أكثر من ذلك ، فلقد حاول الأتراك عبور القناة كما رأينا عند طوسون وسرابيوم ، حيث ردوا على أعقابهم بفضل المدفعية من الضفة الغربية والأسطول فى القناة نفسها . ومنذ تلك اللحظة تغيرت العقيدة البريطانية تماما ، وأدركت خطأ نظرية القناة كخط دفاع أول وأخير عن مصر ، وأن هذا الخط إنما هو وبكل عمقها سيناء التى زحفت إليها واستردتها ثم دخلت منها إلى فلسطين .

ذلك كان الاختبار الأول لقواعد استراتيجية سيناء بل استراتيچية مصر . وكان الاختبار الثانى الحقيقى هو يونيو ١٩٦٧ - تجربة ١٩٥٦ لم تكن مواجهة حقيقية مع العدو الإسرائيلى وكان الانسحاب فيها ضروريا مثلما كان حكيما . ففى ١٩٦٧ كررنا ما فعله الإنجليز فى ١٩١٥ بالانسحاب من سيناء إلى غرب القناة (بينما فعلت إسرائيل فى ١٩٧٣ ما كانت تريد تركيا أن تفعله فى ١٩١٥ دون أن تنجح وهو عبور القناة إلى الضفة الغربية) .

ولقد ثبت الآن خطأ الانسحاب المذعور الذى حدث فى يونيو رغم ما قيل وصدقناه فى حينه عن ضرورته وحكمته . ولو قد قاتلت بقايا قواتنا إلى آخر لحظة من قرار وقف إطلاق النار لكى تحتفظ بالضفة الشرقية للقناة مثلا لتغير موقفنا الاستراتيچى جذريا . وعلى أية حال فالمرجح أن الأمر بالانسحاب فى يونيو كان تكرارا غير واع لتجربة ١٩٥٦ ، بحيث أصبح الانسحاب من سيناء أول خطوة نلجأ إليها تلقائيا - كالانعكاس الشرطى - عند أول هزيمة . ولكن يبدو أحيانا أننا كنا نتعلم من تجاربنا السابقة أكثر مما ينبغى ، كما كنا نتعلم منها أحيانا أقل من اللازم . ذلك أن الانسحاب من سيناء لا يعنى فقط شل القناة وإيقافها ، ولكن أيضاً تحولها إلى أكبر عقبة فى سبيل الاسترداد .

والواقع أنه كان علينا ، منذ نشأة إسرائيل على الأقل ، أن نضعها قاعدة أولى فى تخطيطنا العسكرى أنه منذ وجدت القناة فلا انسحاب من سيناء تحت أى ظرف مهما كان . إنه أبسط مبادىء الچيوستراتيچية المصرية وأكثرها منطقية . إن الانسحاب من سيناء سهل جدا (أو نسبيا) عبر القناة ، ولكن العودة إليها صعبة صعوبة عبور أى عائق مائى من الدرجة الأولى . وقد كان هذا كما قلنا هو الثمن الباهظ الذى كان علينا أن ندفعه ، ولكنه على أية حال يبقى درسا أساسيا

للمستقبل . إن انسحاب يونيو ١٩٦٧ ينبغى ، بعد التحرير ، أن يكون آخر انسحاب مصرى من سيناء فى التاريخ ، كما أن خروج إسرائيل بعد ١٩٧٣ ينبغى أن يكون آخر «خروج» من مصر منذ يوسف وموسى .

قواعد المعادلة الاستراتيچية

ولنفصل . من بين خطوط سيناء الدفاعية الثلاثة ، يعد الخط الأول أكثرها تعرضا للخطر وأقلها مناعة. فلأنه يقترب من الحدود السياسية اقترابا شديدا ، فإنه لا يتمتع بعمق استراتيچى كاف . ولكن لهذا السبب بالذات ، ينبغى أن تتمسك به مصر وتستميت دائما فى الدفاع عنه ، لأن وقوعه ينقل ضغط العدو فورا إلى الخط الثانى أو الأوسط .

وهذا الخط بدوره ، خط المضايق ، هو معقل سيناء الحقيقى ومفتاحها الحاكم ، الصمود فيه يمكن من إعادة استرداد الأرض المفقودة شرقه واستعادة السيطرة على الخط الأول ، فضلا بالطبع عن أنه هو الضمان الأخير والوحيد للمحافظة على القناة ، خط الدفاع الأخير . وعلى هذا فإن خط المضايق هو عامل فاصل : فى صف المدافع إذا احتفظ به ، وفى صف المهاجم إذا استولى عليه .

أما فقدانه فيعنى على الفور أن تتحول الشقة الواسعة بينه وبين القناة إلى أرض معركة فاصلة ولكنها صعبة إلى أقصى حد. فهذه الشقة المثلثة فسيحة أرضها صلبة مكشوفة تصلح مسرحا مثاليا لحرب الدبابات والمدرعات، حرب الصحراء النموذجية الكاملة. إنها أفضل مصيدة للدبابات فى سيناء، التى تعد بدورها أفضل مصيدة للدبابات فى العالم كله كما كان يحلو للعدو الإسرائيلى المغرور أن يسميها، فإذا لم يحسم المدافع هذه المعركة لصالحه أصبح العدو على ضفة القناة توا، وباتت هذه مهددة فضلا عن تعطلها إلى حد الشلل التام.

ومعنى هذا مباشرة وبوضوح أن قيمة القناة كخط دفاعى إنما تستمد فى التحليل الأخير من قيمة خط المضايق الحاكم. ورغم إمكانية صمود المدافع وراء القناة، فإن احتمالات عبور العدو لها ليست ـ كما أثبتت التجربة أكثر من مرة الآن ـ مستبعدة تماما، ومعنى هذا فى الحقيقة تهديد الوادى نفسه.

ولقد كان هناك بعد يونيو اعتقاد شائع بأن العدو الإسرائيلى لن يجرؤ قط على التفكير فى عبور القناة حتى لو استطاع عسكريا، لأن هذا كفيل بأن يوقعه فى

أكبر فخ يمكن أن يتورط فيه، وهو بحر الكثافة السكانية العارم فى الدلتا، بكل مايعنى من إعمال للحرب الشعبية ومن أعمال المقاومة الوطنية وضياع العدو فى خضم القوة البشرية والعددية الساحقة.

غير أن هذا المنطق ينسى أن على ضفة القناة الغربية وبينها وبين أطراف المعمور فى شرق الدلتا، وفيما عدا مدن القناة، نطاقا مثلثا أو شبه مثلث من الفراغ البشرى، نكاد نقول من اللامعمور ، هو صحراء شرق الدلتا، ويمكن أن يعد فى طبوغرافيته كما فى عمرانه امتدادا مخففا بصورة ما للمسرح السينائى نفسه ويكاد يناظر النقب على الجانب الآخر من سيناء (١) . وقد كان العدو بالفعل يضع هذا النطاق فى حسابه واحتمالات العبور تراوده أو وهو يلوح بها.

ورغم المقاومة الشعبية الرائعة التى دعمت الصمود الصلب للقوات الباسلة، كما حدث فى السويس، ورغم حالة الاحتواء والحصار التى ضربت على العدو فورا غرب القناة، والإبادة التى كانت ستفرض عليه حتما إذا لم ينسحب، فلقد نسفت التجربة الواقعة خرافة أن العدو لن يعبر القناة، وأثبتت أن كل الاحتمالات واردة، وأن الخطر متى بدأ فى الشرق فلا يعرف أحد أين ينتهى فى الغرب، وأن الدفاع بالتالى عن الغرب، أقصى الغرب، إنما يبدأ حقا فى الشرق، أقصى الشرق، على ضلوع فلسطين.

وعلى هذا نستطيع الآن وفى الختام أن نعبر عن الموقف الچيوستراتيچى كله بإيجاز وتركيز فى صيغة سلسلة من المعادلات الاستراتيچية المحددة على النحو الآتى:

- من يسيطر على فلسطين يهدد خط دفاع سيناء الأول.
- من يسيطر على خط دفاع سيناء الأوسط يتحكم فى سيناء.
- من يسيطر على سيناء يتحكم فى خط دفاع مصر الأخير.
- من يسيطر على خط دفاع مصر الأخير يهدد الوادى.

ولقد أدركت مصر منذ أقدم العصور حقائق الاستراتيچية المصرية الصحيحة وقواعد الدفاع السليمة عن الوطن. أدركت أن الدفاع بالعمق، وأن الهجوم خير دفاع. فمنذ خيتا والحيثيين على الأقل، أى منذ نحو ٤٠٠٠ سنة، أدركت أن الشام هو خط دفاعها الطبيعى الأول، وأن مصير مصر مرتبط عضويا، تاريخيا وجغرافيا، بمصير الشام، بل وأدركت مغزى طوروس بالذات لأمنها قبل أن يؤكد ذلك چنرالات الاستعمار البريطانى بآلاف السنين كما يعترف المؤرخ العسكرى البريطانى هـ . د.

---

(١) انظر قبله، الجزء الأول .

كول.

نظرية الأمن المصرى

من هنا كانت سيناء دائما محصنة تحصينا أساسيا. ولا يكاد تاريخ أى فرعون أو سلطان مصرى، ابتداء من بيبى الأول إلى سليم الأول، يخلو من ذكر إنشاءاته وتحصيناته العسكرية فى سيناء، ابتداء من رفح والعريش إلى بيلوزيوم والسويس ومن العقبة إلى نخل... إلخ. ومن هنا أيضا كانت مصر تسارع إلى ملاقاة أعدائها خارج سيناء وتنقل المعركة إلى «بر» الشام، إذ أن فرص النصر المصرى كانت تزداد كلما كانت المعركة أبعد عن قلب الوطن. فقديما وفى المتوسط العام كانت معاركنا فى رفح أكثر انتصارا من معاركنا فى بيلوزيوم. مثلا انتصر قمبيز علينا فى بيلوزيوم فانفتح الطريق أمامه إلى مصر بلا عوائق.

سيناء إذن ليست مجرد «صندوق من الرمال» كما قد يتوهم البعض. إنما هى «صندوق من الذهب» مجازا كما هى حقيقة، استراتيچيا كما هى اقتصاديا. فأما من الناحية الاقتصادية. فنحن نعلم أنها كانت منذ الفراعنة منجم مصر للذهب والمعادن النفيسة وهى الآن بئر بترولها الكبرى والثمينة أى صندوق من الذهب الأسود بالفعل. وأما استراتيچيا فإن من المهم جدا أن ندرك أن سيناء ليست مجرد فراغ، أو حتى عازل، إنها عمق جغرافى وإنذار مبكر يمكن أن نشترى فيه الزمان بالمكان. إنها ككل خط الدفاع الأخير عن مصر الدلتا والوادى ، إذا كانت فلسطين هى الخط الثانى وطوروس الأول.

غير أن هذا العمق الاستراتيچى قد لحقه على الزمن ما لحق العالم كله من انكماش وتقلص على يد التكنولوچيا الحديثة. فقديما كانت الجيوش بمشاتها وقوافلها تقطع عرض سيناء فى أسبوع على الأقل إلى عشرة أيام فى الغالب، أما الآن فإن القوات الميكانيكية تقطعه فى ساعات، بينما يكتسحه الطيران فى دقائق. ولكن سيناء إذا كانت قد فقدت بعضا من عمقها. فإن ذلك لم يفعل سوى أن زاد من أهميتها وخطورتها الحيوية.

غير أن هناك تطورا هاما طرأ على دور سيناء الاستراتيچى مع تغير العمق والأهمية. وهذا التطور نستطيع أن نلمحه فى إرهاصات أولى فى الحملة التركية أثناء الحرب الأولى حين أصبحت سيناء نفسها مسرحا للقتال إلى حد بعيد، وكنا فى الماضى لا نسمع عن معارك مهمة تدور على أرضها مباشرة. ولكن هذا

التطور الجديد إنما يصل إلى منتهاه مع عصر الطيران حيث تشير التجربة ثلاث مرات ـ حرب السويس وحرب يونيو وأخيرا حرب أكتوبر ـ إلى أن سيناء قد أصبحت «أرض معركة» بعد أن كانت تقليديا «طريق معركة» فقط كما رأينا. لقد تحولت من جسر حربى إلى ميدان حربى، وبالتالى من عازل استراتيچى إلى موصل جيد للخطر، ولا نقول من عمق بالفعل إلى فخ بالقوة.

على هذه التطورات نفسها تترتب نتائج أخرى أخطر مغزى ودلالة. لقد كانت القاعدة الاستراتيچية المقررة تقليديا هى: دافع عن القناة، تدافع عن مصر. ولما كانت القناة تلخص لب موقعنا، وكانت مصر هنا تعنى وادى النيل، فإن هذه القاعدة يمكن أن تقرأ كالآتى: دافع عن الموقع، تدافع عن الموضع. ومازالت هذه القاعدة الثمينة صحيحة بكل تأكيد. غير أنه قد أضيف إليها طرف جديد فى المعادلة. فالتجربة المعاصرة أثبتت مرتين فى عقد واحد تقريبا أن أى خطر يهدد سيناء من الشرق يهدد القناة، بينما أن وقوع الأولى يشل الثانية. فما معنى هذا؟

معناه أن الدرس الجديد هو أن سيناء قد أصبحت استراتيچيا جزءا من القناة، وبالتالى جزءا لا يتجزأ من موقع مصر، فضياع سيناء معناه شل القناة، وشل القناة يعنى «وقف» موقع مصر الجغرافى. إن القناة، التى كانت عنق الامبراطورية فى العصر الاستعمارى، قد أصبحت عنق مصر المستقلة، ولكن سيناء أيضا أصبحت رقبة أخرى لمصر. من هنا يتحول المبدأ الاستراتيچى فى الأمن القومى إلى الشعار الآتى: دافع عن سيناء، تدافع عن القناة، تدافع عن مصر جميعا، موقعا وموضعا. واسترشادا بهذا المبدأ، وانطلاقا من ظاهرة تقلص العمق الاستراتيچى لسيناء، يتحتم على مصر الآن أن تنقل المعركة دائما إلى خارج سيناء، أى أن تنتقل بعمد من الدفاع إلى الهجوم كما كان المبدأ المسود فى مصر القديمة والإسلامية. إنه نصف النصر.

أكثر من هذا، وسواء أردنا أم لم نرد، فإن معنى سيناء قد أصبح فى الوقت الحالى يتجاوز مصر وأمن مصر وحياة مصر. إنها الآن حياة العرب جميعا، ودرع العروبة من المحيط إلى الخليج، وإن وقعت فى قلبها وليس على هامشها. لماذا؟ ـ لأنها، سواء لحسن الحظ أو غير ذلك، قد أصبحت منذ إسرائيل وهى أرض المعركة العربية وميدان حرب العرب Battlefield of the Arab World، المعارك على الجبهات العربية الأخرى كالضفة الشرقية للأردن أو الجولان يتحدد مصيرها إلى حد بعيد بمصير معركتها.

ولقد تعودت إسرائيل وتعودنا أيضا للأسف (أم نقول باختصار عودناها؟) أن تنقل الحرب فور قيامها إلى سيناء، بحيث أصبحت تلقائيا وتقليديا ملعب كرة

الحرب المشترك (ولا نقول الكرة نفسها) بين العرب وإسرائيل. (لم نفكر قط فى النقب. وهو استمرار محض ومطلق امتداد لسيناء طبيعيا وعمرانيا، ودعك من معمور إسرائيل، فتلك هى القيامة!) وبالتالى فإن على أرض سيناء يتحدد الآن لامصير مصر وحدها ولكن العرب معها أجمعين. لقد أصبحت سيناء بهذا المعنى أرضا عربية مثلما هى مصرية منذ الأزل، ويمثل ما أن مستقبل العرب «مصرى» فى نهاية المطاف.

لكن ماذا عن النقب؟ إنه فراغ أو شبه فراغ عمرانى وصحراء بحت كسيناء، بل كما قلنا محض امتداد لسيناء. النقب هو «سيناء» فلسطين الطبيعى (أو الآن سيناء إسرائيل)، مثلث صحراوى رأسه إلى الجنوب مثلها، إلا أنه فى جنوب البلد بدلا من شماله. ومايصلح لسيناء، عسكريا وغير عسكرى، يصلح للنقب. من الممكن، يعنى، أن يكون النقب هو ميدان معركة العرب مع العدو الإسرائيلى، دون أن تشتعل بالضرورة هستيريا العالم حول أمن إسرائيل وبقاء إسرائيل و...... و..... إلخ. ولكن تلك مسئولية المستقبل، غير أنها أيضا بوصلة النصر.

من الاستراتيجية إلى السياسة

خطط الاستعمار

ليس ذلك فحسب. لم يترك الفراغ العمرانى سيناء أرضا جاهزة لمعركة العدوان وملائمة لأغراضه فقط، ولكنه أيضا تركها نهبا للأطماع الاستعمارية الآن وفيما مضى. وبصفة عامة يمكن القول إنه كان هناك دائما عدو ما يشكك بطريقة ما فى مصرية سيناء ويطمع فيها بصورة ما، بالضم، بالسلخ، بالعزل أو بغير ذلك (لن نذكر هنا البيع أو الإيجار!).

حدث هذا تحت العثمانية مرتين، مرة فى صراعها ضد قوة مصر الصاعدة ومحاولتها الدائبة لتقليص حجمها وقص أجنحتها وحصر دورها الذى هدد كيان الدولة العلية، ومرة أخرى فى صراعها ضد الاستعمار البريطانى الذى طردها من مصر ووضع قدمه فى حذائها. وهو الآن يتكرر مع إسرائيل، ونكاد نضيف : والولايات المتحدة أيضا.

فأما تركيا فقد حاولت أكثر من مرة خلال القرن التاسع عشر فى مناسبات انتقال وراثة الولاية أن تسلخ من ولاية مصر جزءا أو آخر من سيناء. فمرة أو أكثر

أرادت أن تحدد حدود مصر الشرقية بخط العريش ـ السويس الذى يسلب مصر معظم سيناء. ثم عادت تساوم بخط العريش ـ رأس محمد الذى يكاد ينصف سيناء.

وقد فشلت هذه المحاولات بالطبع، ولكنها عادت فتجددت فى حادثة طابا الشهيرة ١٩٠٦ حين اصطدمت تركيا ببريطانيا صداما مباشرا ومسلحا على الحدود فى رفح والعقبة. وفيما بين المناوشات العسكرية والمفاوضات السياسية، كررت تركيا اقتراح الخطين السابقين، كما عرضت خطوطا أخرى بدائل تكاد تصل بين كل نقطتين من أطراف سيناء الجغرافية، رأسى خليجى العقبة والسويس، رأس خليج العقبة ورأس القناة، رأس محمد ورأس القناة... إلخ (!). غير أن الزوبعة المفتعلة تلاشت نهائيا حين هددت بريطانيا باستخدام القوة وبعثت بأسطولها الحربى إلى مياه المنطقة.

أما عن إسرائيل، فإن أطماع الصهيونية فى سيناء قديمة قدم هرتزل ودورة القرن حين وصلت إليها بالفعل بعثة صهيونية لدراسة إمكانيات التوطين اليهودى بها. وقد اقترحت البعثة نقل مياه النيل عبر قناة السويس إلى شمال شبه الجزيرة، خاصة منطقة العريش، للاستزراع والتوطين. وكانت السياسة البريطانية فى مصر من قبل تعمل على عزل سيناء عن مصر وأقامت بينهما سدودا إدارية وعسكرية ومادية مصطنعة، ولم تتورع عن أن تعلن بإلحاح أن «سيناء آسيوية وسكانها آسيويون». ولهذا راحت تلعب بالنسبة للمشروع الصهيونى لعبة مزدوجة. غير أنها كانت متأرجحة بين مخاوفها من خطر اللعبة على نفوذها ووجودها فى مصر، وبين تطلعها إلى إيجاد قوة مناوئة لمصر على تخومها الشرقية تهددها وتضاربها وتفصلها عن العرب. وفيما بين هذين النقيضين، سقط المشروع فى النهاية.

غير أن كل خطط تركيا القديمة غير العاقلة وخطط الصهيونية الميتة، بعثتها إلى الحياة ـ بحذافيرها تقريبا ـ إسرائيل منذ ١٩٥٦ على الأقل. فحين أرغمت إسرائيل على التراجع بعد أن كانت قد أعلنت رسميا «ضم» سيناء، بدأت تراوغ بالمساومة، فاقترحت خطوط تقسيم شبيهة بالخطوط العثمانية. ولكن مصيرها أيضا كان مشابها.

وبعد يونيو عادت إسرائيل تثير موضوع «مصرية» سيناء، وزعمت أنها حديثة عهد بالتبعية لمصر ـ بالتحديد منذ ١٩٠٦ (كذا!). وفى تلك الفترة أغرقت العالم بطوفان من الإدعاءات والأبحاث الملفقة التاريخية والأركيولوچية تسند بها أطماعها الإقليمية. وفى هذه الأثناء كانت إسرائيل ماضية بسياسة الأمر الواقع تعد لتهويد

شبه الجزيرة أو أجزاء منها، تطرد الأهالى، تقيم المستعمرات هنا وهناك، خاصة حول رفح والعريش وشرم الشيخ، وترسم المشروعات الضخمة لمدن جديدة على الحدود... إلخ.

وقد وصلت حملات التشكيك الإسرائيلى فى مصرية سيناء إلى حد جعل وزيرا أشهر لخارجية الولايات المتحدة وأستاذ علوم سياسية يسأل مؤخرا، على سبيل الاستفسار فيما يبدو، «منذ متى كانت سيناء مصرية؟».. ولاشك أنه من المفجع كما هو من المضحك أن نسمع أثناء أكتوبر وبعده أصواتا فى الغرب ترتفع مقترحة تدويل سيناء مرة أو تأجيرها أو حتى شراءها (!) كحل لجذور المشكلة! مجموعة من البرلمانيين الانجليز، مثلا، يدعون الصداقة أو الحياد، فعلوا هذا ووضعوا جادين! ـ شروطها وتفاصيلها وحسابات الأرباح والخسائر بالنسبة للمساهمين وأصحاب السندات، بما فيهم مصر أيضا!..

مصرية سيناء

وما نظن مصريا واحدا بحاجة إلى أن يدافع عن مصرية سيناء. إن إدعاء العدو فيه من السفه أكثر مما فيه من السخف، وبه من الخطأ بقدر ما به من خطيئة. فسيناء جغرافيا وتاريخيا جزء لا يتجزأ ولم يتجزأ قط من صميم التراب الوطنى والوطن الأب. قد تكون غالبا أو دائما أرض رعاة nomad,s land، ولكنها قط لم تكن أرضا بلا صاحب noman,s land منذ فجر التاريخ، ولتاريخ ألفى هو تاريخ مصر الفرعونية بل مصر العصور الحجرية، وسيناء مصرية كما أن أسوان والبرارى والسلوم وعلبة والواحات والعوينات مصرية، كما أن أسيوط وطنطا مصرية، بل كما أن القاهرة مصرية، أو قل منف وطيبة.

سيناء تحمل بصمات مصر حضارة وثقافة وطابعا وسكانا بالقوة نفسها التى يحملها بها أى إقليم مصرى آخر. ومنذ بدأ تاريخ مصر المكتوب، والنقوش الهيروغليفية تثبت الوجود المصرى على كل حجر، والانتماء المصرى لكل حجر، فى سيناء، محجرا كانت أو معبرا، ممرا كانت أو مقرا. بل إن تراب سيناء قد امتزج بالدم المصرى المدافع ربما أكثر من أى رقعة أخرى مماثلة من التراب الوطنى، فحيث كان ماء النيل هو الذى يروى الوادى، كان الدم المصرى هو الذى يروى رمال سيناء.

أما السؤال الأكاديمى الذى يثار أحيانا عن سيناء، آسيوية أم إفريقية؟، فلايعنى شيئا ـ كما سبق أن حللنا ـ من الناحية الچيوبوليتيكية، ببساطة لأن

مصر نفسها جميعا كانت دائما فى آسيا بالتاريخ كما هى فى إفريقيا بالجغرافيا.
أما أن سيناء تبرز كوحدة متميزة أرضيا إلى حد ما بانحصارها بين ذراعى خليجى السويس والعقبة، فلا يجعلها فى آسيا أكثر مما هى فى إفريقيا.

بل إننا بهذا المنطق الفيزيوغرافى نفسه، إن صح مثله، أحرى بأن نضع الشام كله فى افريقيا أكثر مما هو فى آسيا، فهو إنما يتبع تكوين الأخدود الأفريقى العظيم الذى يبدأ فى قلب افريقيا فلا ينتهى إلا فى جنوب طوروس، شاملا من بين ما يشمل البحر الأحمر بذراعيه اللتين تحتضنان سيناء.

بل أبعد من هذا نستطيع بالمنطق نفسه أن نعتبر شبه الجزيرة العربية نفسها خارج آسيا كما هى خارج إفريقيا، فهى بذراعى البحر الأحمر والخليج العربى ثم بحر العرب كسيناء ولكن على تكبير: جيب ضخم فارغ آخر من الصحراء والجبال «يسقط» بين القارتين الهائلتين أكثر حتى مما «يقع» على هوامشهما أو ضلوعهما.

حسبنا هذا إذن ردا علميا على إدعاءات العدو الكاذبة. ولكن ماذا عن الرد العملى؟ فى كلمة: إنه التعمير. نعم، التعمير البشرى، و«التبشير» العمرانى humanisation. فالفراغ العمرانى هو وحده الذى يشجع الجشع ويدعو الأطماع الحاقدة إلى ملء الفراغ. وهناك إجماع تام على ضرورة نقل الكثافة السكانية المكتظة فى الوادى إلى أطراف الدولة وحدودها، بما فيها وعلى رأسها سيناء. إن التعمير هو التمصير.

إن من الظاهرات المؤسفة والمزعجة، التى أصبحت تتكرر بانتظام منذ وجدت إسرائيل حتى كادت تصبح كالقانون، أن منطقة سيناء والقناة قد صارت من ناحية الجغرافيا البشرية منطقة تذبذب سكانى حاد وعنيف، تتأرجح دوريا ما بين إخلاء وامتلاء Depopulation , Repopulation وتخضع معهما لدورة منتظمة ومتعاظمة من التخريب والتدمير. فلمرتين على الأقل منذ ١٩٥٦ يتحول سكان سيناء، وسكان القناة أكثر، إلى لاجئين ومهجرين إلى الوادى، إما بالطرد والضرب من جانب العدو وإما بالتهجير المقرر من جانبنا. وفى ١٩٦٧ وحدها انتظمت هذه الحركة أكثر من مليون، وربما مليونا ونصف المليون، من السكان.

وفى كل مرة أيضا تتعرض كلتا المنطقتين للتخريب الحاقد والتدمير الانتقامى على يد العدو الذى يتبنى سياسة ابتزاز الموارد الاقتصادية أثناء الاحتلال وسياسة «حرق الأرض» أثناء الانسحاب. فالمناجم والمعادن والثروات الطبيعية لاسيما

البترول، وحتى موارد المياه المحدودة، يبددها ويستنزفها بوحشية وجشع لحسابه، والمصانع والآلات والسكك الحديدية يفكها وينقلها إلى عمقه (كمنشآت حقل فحم المغارة مثلا ومصانع البترول والبتروكيماويات والسماد وغيرها فى السويس أخيرا ..... إلخ). أما حين يُرغم على الإنسحاب، فإنه يدمر كل ما يستطيع تدميره مما لايمكنه أن يسرق، المبانى والطرق ينسفها، والمناجم وآبار البترول يحرقها أو يغرقها (كحقول بترول أبو رديس أخيرا)، والأرض يتركها ملوثة ملغمة مهددة بحقول الألغام الشاسعة الكثيفة والقنابل الموقوتة... إلخ. ولقد قدر أن ما سرقه العدو من إنتاج حقول البترول وحده فى سيناء فى السنوات الست أو السبع الأخيرة تبلغ قيمته نحو البليونين من الجنيهات.

أما عن التعمير فإن هناك إمكانيات طيبة للاستصلاح والتوسع الزراعى فى سيناء بطول الضفة الشرقية للقناة، وعلى امتداد الساحل الشمالى، ثم فى رقع مبعثرة على طول أودية شبه الجزيرة. وإمكانيات المياه، مطرا وجوفيا، لم تستثمر بعد استثمارا كافيا. أما تمديد مياه النيل إلى شبه الجزيرة فليس بدعا. كان النيل قديما يصب فى غرب سيناء، وإسرائيل اليوم تسرق مياه أعالى الأردن لتنقلها مئات الكيلومترات إلى النقب. ومن الوجهة العمرانية البحتة، فلم يعد معنى ولا مبرر لأن تظل قناة السويس أحادية الضفة، بل ينبغى أن تزدوج تماما بالعمران الكثيف على كلتا الضفتين. ومن الضرورى بعد هذا أن تمتزج مشاريع التعمير بمشاريع الدفاع، فتكون كل وحدة بشرية وحدة إنتاج ودفاع معا.

ومن الوجهة الاستراتيچية المباشرة، فلم يعد معنى لأن يتوقف ارتباط سيناء بمصر الوادى عبر القناة على كوبرى سكة حديد قابل للتدمير ثم للتدمير بعد إعادة البناء، كوبرى الفردان مثلا، أو على مجموعة معديات تعترض تيار الحركة فى القناة. لابد من سلسلة من الأنفاق تحت القناة تحمل شرايين المواصلات البرية والحديدية مثلما تنقل المياه. فمثل هذه الأنفاق تعد، مجازيا بل عمليا، بمثابة إعادة تحقيق للإستمرارية والوحدة الأرضية بين الوادى وسيناء ولرقعة مصر الجغرافية ـ السياسية عموما رغم وجود القناة. إنها مع القناة أشبه فى هذا بالطرق والشوارع العلوية والسفلية المركبة أو المعلقة رأسيا فى المدن، وإنما على مقياس إقليمى قومى هائل. ومن حسن الحظ أن هذا كله وغيره قد أصبح قيد التخطيط والتنفيذ الجاد، حيث تم بالفعل شق نفق السويس فى الجنوب. لتكن إعادة تعمير سيناء إذن قطعة رائدة من التخطيط القومى والإقليمى، العمرانى والاستراتيچى، تضع التحدى الحضارى على مستوى التحدى العسكرى..


محمد خطاب

الباب السابع



البناء الحضارى والأساس الطبيعى


محمد خطاب

بين مياه النيل وطريق السويس

ما الأساس الطبيعى لبنائنا الحضارى الشامخ الذى أقمناه عبر العصور ، بكل محمولاته من غطاء عمرانى وكيان اقتصادى إلى تراث مادى وهيكل اجتماعى ؟ هل هو يقوم على أرض صلبة بحيث تتكافأ قوة الأساس substructure مع عظمة الصرح superstructure ، وما هى نقط القوة والضعف فيه ؟ إن كل بناء حضارى فى البيئة هو أشبه بالتمثال على قاعدته ، وكل تمثال وقاعدته بينهما فنيا وهندسيا نسبة وتناسب معين خامة وقامة وقوة وصلابة وحجماً وثقلا . فهل يتناسب تمثال حضارتنا المصرية التاريخى مع قاعدته المادية الأرضية الراسخة ، وإلى أى مدى ؟ وفى سؤال أخير : ما طبيعة ونوعية العلاقة فى كياننا البشرى بين الحضارة والبيئة وبين المصنوع والمطبوع وبين التاريخ والجغرافيا ؟

عبر كل نطاق الصحارى الحارة بالعروض الوسطى فى العالم القديم ، أى نطاق الصحراء الكبرى - صحراء العرب من المحيط حتى الخليج ، ثمة خطان جغرافيان فريدان من خطوط القوة الطبيعية يوشكان معا أن يشقا قلب المنطقة ، التى توشك بدورها أن تدور وتلف حولهما : النيل والبحر الاحمر ، وهما يكادان يتوازيان فى مجريهما ، أو هما بالأحرى يزدادان اقترابا كلما تقدما شمالا حتى يلتقيا فى أرض الزاوية مصر ، كأنهما فرسا رهان فى سباق عنيف عنيد للوصول إلى البحر المتوسط .

ورغم أن النيل على صفحة هذه الصحراء الشاسعة يبدو كمجرد خدش سطحى يسير لا يزيد عمق واديه فى أقصاه على مائة متر أو مائتين ولا عرضه على بضعة إلى عدة كيلو مترات ، بحيث يتضاء ل كثيراً على الخريطة بجوار مسطح البحر الأحمر الخضم ، فإن النهر بلا شك هو الذى يكسب السباق والرهان فى حين لايأتى البحر كثان بعيد إلا بالكاد أو بالضرورة البحتة . ذلك أن النيل عمود الحياة الفقرى ، حيث البحر الأحمر شريان الحركة المحورى فقط . أو بمقابلة إيطالية شاعت حينا ، الأول حياة vita ، حيث الثانى مجرد طريق via . الأول مقر ، حيث الثانى ممر فحسب .

ويترتب على هذا أن مصر تستمد أساسها الطبيعى من عنصرين جوهريين : الموضع والموقع: الموضع هو الوادى المعمور المزروع بموارده وإنتاجه ، والموقع يتمثل فى تجارة المرور وتلخصه وتلخصها الآن قناة السويس . ومصر بهذا دولة واحة ودولة طريق فى آن واحد ، أو بصيغة أخرى مصر موضعاً دولة نهر ، وموقعا دولة برزخ .

ومن الأنهار ، بعد ، مالا تاريخ له ، وأخرى لها تاريخ ، فالأولى تظل مجرد تعبير جغرافى فحسب ، بينما تصبح الثانية أنهاراً تاريخية مثلما هى ظاهرة جغرافية . والنيل يقينا نهر تاريخى بكل ما تحمل الكلمة من معنى ، بل هو أعظم وأهم الأنهار التاريخية فى العالم بلا ريب مثلما هو من أعظمها وأهمها جغرافيا . فالزواج الجغرافى السعيد بين مصر والنيل كانت ثمرته ، كما رأينا، أول حضارة وأكبر نسل حضارى فى التاريخ . ولهذا فان عد النيل «أبا مصر» ، وكانت مصر بدورها «أم الدنيا» ، فان النيل يصبح ببساطة الجد الأعلى للحضارة البشرية ، وفضله بهذا ليس على مصر وحدها ولكن على العالم كله كذلك . وفى النتيجة فإن النيل هو بسهولة أبو الأنهار، كما أن مصر أم الدنيا .

غير أن هناك زواجا جغرافياً آخر كاملا ووثيقا وليس يقل خطرا بين النيل والبحر المتوسط ، فرغم أن النيل يكاد يكون نهرا غير «متوسطى» من حيث هو نهر، فان كليهما يسعى من أطراف العالم القديم ، هذا من أقصى الجنوب السحيق وهذا من أقصى الغرب المتطرف ، ليجتمعا فى قلبه ، فكلاهما أوسط موقعاً ، وهما معاً البحر المتوسط والنهر المتوسط . واجتماعهما معاً هو من ثم أخطر وأهم اجتماع بين نهر وبحر ، لأن كلا منهما هو سيد فصيلته بلا منازع ، فكما أن النيل أبو الأنهار ، فان المتوسط بلا جدال أبو البحار . النيل مهد الزراعة والحضارة ، والمتوسط مهد الملاحة والتجارة . النيل أعظم نهر تاريخى ، والمتوسط أعظم بحر تاريخى باختصار ، هذا نهر الحضارة، وهذا بحرها . وعلى الجملة ، النيل ومصر خلقا الحضارة ، ومصر والمتوسط نشراها . والثلاثة مصر والنيل والمتوسط لاتنفصل عن أصل الحضارة الراقية ، كما أن الحضارة العالمية من بعد هى ثمرة تفاعل النيل والمتوسط أو مصر واليونان أو إفريقيا وأوروبا .

بل إن هذا النهر وذلك البحر قد أضحى كل منهما فى بابه نموذجاً نمطيا يقاس عليه وغدا مضرب الأمثال ، فكل بلد نهرى غنى أو نهر جيد حاكم هو فى منطقته «نيل» محلى : فالنيجر «نيل السودان الغربى أو نيل غانة» ... الخ .

وبالمثل فان كل بحر هام يتوسط أرضه هو «بحر متوسط» محلى : الكاريبى بحر الأمريكتين المتوسط ، البلطيق بحر الشمال المتوسط ، الهندى نصف المحيط المتوسط ، بحر اليابان الداخلى Inland Sea هو بحرها المتوسط .. الخ . إجتماع هاتين القمتين الجغرافيتين – التاريخيتين هو – أليس منطقياً ؟ أفنغالى ؟ – معجزة مصر موقعاً وموضعاً ، بينما أن ثمرة هذا الزواج الجغرافى السعيد هى مصر أم الأمم، أم الحضارة ، أم التاريخ ، أم الدنيا .

لا ، ولا غرابة أيضاً بعد ذلك أن مصر نفسها أصبحت هى الأخرى مقياسا نموذجيا ومثالا مثاليا لكل ما هو متطور أو غنى ، يقارن به أو يطلق عليه . فى إيران ، مثلا ، مثل شائع يقول إن «كل ما هو جميل يأتى من مصر» ، حقل القطن الأمريكى فى الجنوب هو «مصر أمريكا» ، «هلال القمح» النهرى فى جنوب شرق أستراليا هو «مصر أستراليا» ، وهكذا إلى آخره . لقد أصبحت مصر اسم نوع كما هى اسم علم . وكثيرة أيضا هى المفردات والأمثال السائرة التى أضافتها مصر إلى القاموس العالمى : «الحبوب من مصر Corn from Egypt » فى المثل الإنجليزى، القطن المصرى ، البصل المصرى ذو الشهرة التوراتية ، الحناء المصرية Egyptian henna .. الـخ وقديما أعطت فسطاط مصر اسمها للملابس فكان «الفستان fustian » ، وربما كانت لعبة التنس من تنيس القديمة .. الخ (١) .

صفوة القول إذن أن على ساقى الموضع والموقع ، أو النهر والبحر ، قام بناء مصر الحضارى السامق عبر التاريخ . غير أن أخطر حقيقة تجبه المفكر الجغرافى فى هذا الصدد أن الكيان المصرى برمته يستمد أصوله من مصادر «خارج الحدود» ، سواء – وهنا المصادفة الجغرافية العجيبة – فى ذلك جانب الموضع أى الوادى الزراعى أو جانب الموقع أى بحارة المرور . وليس من الصدفة مثلا أن العدوان الثلاثى على مصر لم يكن يستهدف القناة وحدها ، بل ومشروع السد العالى كأمل بعدها أو قبلها . ولهذا يأخذ الموضوع توا شكلا سياسياً إلى جانب الشكل الطبيعى، ويصبح من اللازم أن نحقق القضية التى يثيرها البعض أحياناً فى غموض وهى : هل مصر قصر منيف فوق الرمال ، وبناء سامق على أساس خطر vulnerable ؟ هل هذه حقيقة نقطة ضعف فى شخصية مصر التاريخية وكيانها الجغرافى ؟ وهل هو الشعور الحدسى الفطرى بذلك كله عند المصرى العادى – المصرى المؤمن القدرى – الذى يرقد خلف تلك الكلمة المأثورة التى قيلت منذ مئات السنين : «مصر كنانة الله فى أرضه ، من أرادها بسوء قصم الله ظهره»؟ أهو الذى يكمن خلف هذه الكلمة الدارجة الحديثة «مصر المحروسة» ؟ لنبدأ مناقشتنا بالموقع ثم نثنى بالموضع .

(1) Oxford concise dictionary, art. fustian, tennis.

الفصل السادس والعشرون

قلب العالم : موقع مصر الجغرافى

عبقرية الموقـع

معادلة الموقـع

هل يمكن أن نضع تعريفاً جامعا مانعا لموقع مصر الجغرافى العام ، أو أن نضع أيدينا على معادلة علمية قوية مركزة تكثف جوهره وتلخص أبعاده ؟ ليس الأمر من السهولة بمكان ، ولكن لعل فى مجمع اليابس ومفرق الماء عند نقطة الوسط من شبكة خطوط الطول والعرض فى العالم القديم مفتاح مثل هذا التحديد. فمصر هى حجر الـزاوية والأرض الركن فى الثلاثية القارية Continental Triad التى يتألف منها العالم القديم ، والوحيدة التى تلتقى فيها قارتان وتقترب منها ثالثة أكثر ما تقترب ، لا سيما ، وأنها تقع عند التقاء أربعة ضلوع من هاتين القارتين . وبهذه الصفة فإنها لا تمتاز فقط بالموقع المركزى المتوسط فى قلب الدنيا القديمة ، ولا بالموقع المدخلى أو موقع البوابة فحسب ، ولكن أيضا بالموقع العقدى البؤرى .

الموقع الجغرافى الطبيعى

فكبوابة مشتركة لإفريقيا وآسيا ، تأتى مصر تلقائيا وهى المدخل الطبيعى أو الحقيقى إليهما كليهما . فهى المدخل الطبيعى وخط الاقتراب الحتمى إلى شمال إفريقيا على طول الساحل الشمالى للقارة . وعلى الجانب الآخر فإنها بقوة أكثر المدخل الحقيقى لإفريقيا من الشمال ، فليست ليبيا الصحراوية ولا المغرب الجبلى المعزول بمدخل فعال ، والنيل هو النهر الوحيد الذى يفتح الوراء القارى ، فبفضله تكتسب مصر طبيعة المدخل وتصبح الدهليز الوحيد إلى قلب القارة. يناظر هذين الطريقين على مدخل آسيا طريقان لا يقلان أهمية وخطرا يفتحان غرب القارة ، والقارة كلها أمام مصر . فشمالا هناك طريق سوريا – العراق أو طريق الهلال الخصيب بكل ثقله وتفرعاته وروافده المؤدية إلى قلب القارة . وجنوبا هناك طريق

غرب الجزيرة العربية الذى يطوقها جميعاً حتى الخليج ويفضى بعد ذلك إلى جنوب القارة . وبهذا وذاك تكون قد التقت بالطبيعة أربعة خطوط حركة وطرق اقتراب برية تجعل من مصر ابتداء موقعا عقديا بؤريا من الدرجة الأولى.

هذا على اليابس ، أما فى الماء فإن مصر كذلك هى الوحيدة التى يقترب عندها بل فيها أهم وأطول بحرين داخليين وأكثرهما تعمقا فى العالم القديم ، وهما المتوسط والأحمر ،الذى يفضى كل منهما إلى محيط أعظم خلفه ، الأطلسى والهندى على الترتيب ، ولهذا فإذا كانت منطقة الشرق الأوسط أو منطقة «البحار الخمسة» (المتوسط ، الأحمر ، الخليج ، قزوين ، الأسود) هى العقدة التى تلحم القارات الثلاث مثلما هى فى الوقت نفسه «خاصرة العالم القديم» التى يضيق فيها اليابس أكثر ما يضيق ويتقارب الماء أكثر ما يتقارب ، فإن مصر هى بلا تردد «صرة» هذه الخاصرة .

وليس من شك بعد هذا أن سلسلة المحيط الأطلسى - البحر المتوسط - البحر الأحمر - المحيط الهندى هى بلا نزاع السلسلة الفقرية فى عالم البحر والملاحة والقوة البحرية . إنها أخطر «بحيرة» أو «بحر داخلى» فى المحيط الأوقيانوس بموقعها المركزى المتوسط ، وهى «الشارع الرئيسى» فيه من حيث كثافة الملاحة وأحجام الأساطيل التجارية والحربية التى تحرثه وتحرسه طوال التاريخ . إنها باختصار الشريان المحورى المطلق فى الملاحة العالمية و«خط الاستواء» الحقيقى للاستراتيجية البحرية الكوكبية .

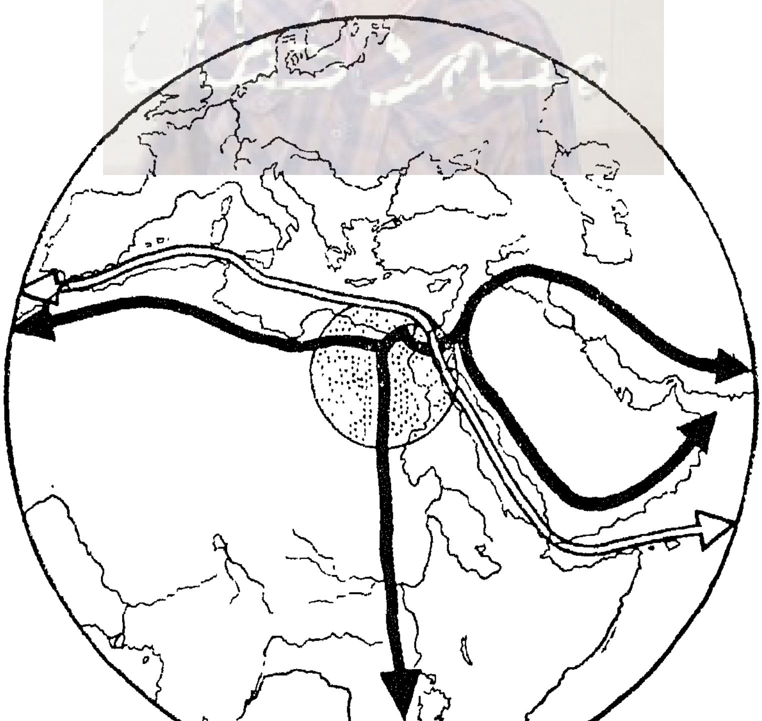
الآن فإن مصر ، داخل هذا الهيكل البحرى ، ليست فقط واسطة هذا العقد الفريد من حيث الموقع ، ولا هى أيضا نقطة الارتكاز الحاسمة بين ذراعى القوة والمقاومة فيه ، أى بين قطاع المحيط الأطلسى - البحر المتوسط من ناحية وقطاع البحر الأحمر - المحيط الهندى من الناحية الأخرى ، وإنما هى كذلك وقبل ذلك مفتاح السلسلة كلها . لأنها هى وحدها التى تمنحها أو تمنعها وحدتها واتصالها ، أى هى البؤرة والصمام والقفل والمفتاح جميعاً .

فاذا نحن الآن أضفنا طرق البر القارية الأربعة التى تخرج من مصر إلى الطريقين البحريين اللذين يجتمعان عندها ، لكانت المحصلة ستة طرق طبيعية شريانية محورية تتشعع دائرياً من مصر فى قلب العالم القديم نحو كل الاتجاهات الأصلية والفرعية كتروس العجلة أو كوردة الرياح، بينما تبدو مصر نفسها بجلاء تام فى عين بؤرة العالم ، «كتوكة» على حزام خاصرته وكموقع حاكم حاسم يجمع بين المركزية والتوسط وبين المدخلية والبوابة وبين العقدية والبؤرية جميعاً .

الموقع البشرى التاريخى

غير أن هذا كله إنما ينصرف إلى ، ويقتصر على ، الموقع الطبيعى البحت ، خاما وكما هو من معطيات الطبيعة . لكن الموقع البشرى ، من زواية العمران العالمى والمعمور الكوكبى وتوزيعات الإنسان والسكان والانتاج والتبادل ... الخ ، لايقل خطراً ولا مغزى . وهو إنما يأتى ليؤكد ويضاعف قيمة موقع مصر الطبيعى ويضع أكثر من خط تحته ، بيد الإنسان وبخط يد التاريخ يضعها . فالذى يضاعف من قيمة موقع مصر ومغزاه ووزنه هو أنها ، كما تعد أرض الزاوية بين القارات والبحار ، تتوسط القلب المعمور والفعال من العالم القديم ، ذلك الذى يترامى كقاطع يمتد من الموسميات فى جنوب شرق آسيا حتى المعتدلات فى غرب أوروبا .

فهذا النطاق العظيم ، الذى يضم السواد الأعظم من سكان العالم فى شريحة كثيفة ثرى حضارية عريقة وعتيقة ، يعد بوضوح محور البشرية ، وكتلتا سكان



شكل ٢٥ — موقع مصر الجغرافى فى دائرة العالم القديم : قلب العالم .

الموسميات والمعتدلات فى نهايتيه هما قطباه . والحق أن هذا القاطع ، الذى يكاد يشطر نصف الكرة الشرقى بدوره إلى نصفى كرة أصغر ، يمكن بسهولة أن ننظر إليه «كخط الاستواء البشرى» السكانى والحضارى فى العالم القديم . ورغم أن القطاع الأوسط من هذا النطاق يمثل أضعف حلقة فيه من حيث كثافة وحجم السكان ، إلا أن مصر تعود فتتوسطه كأكبر كتلة بشرية وكثافة سكانية فيها . وبهذا تبرز مصر فى وسط خط الاستواء البشرى بأسره وهى تنفرد بموقع العاصمة من الدولة أو القصبة من الإقليم (١) .

مصر إذن تنفرد بأنها تتوسط كلا من خط الاستواء الاستراتيچى أو الجغرافى وخط الاستواء البشرى أو التاريخى فى العالم القديم . وطبيعى بعد هذا أن يكون موقع مصر الجغرافى العام موقعاً فريداً بارزاً إلى أقصى حد ، بل إن من المحتمل أنه لا يوجد على خريطة العالم الطبيعية أو البشرية ، السياسية أو الاستراتيچية ، موقع يعادله فى الأهمية والقيمة .حتى فى الفترات العارضة التى تقلصت فيها هذه القيمة فعلا ، ظلت قيمته الكامنة كما هى فى الصدارة . من هنا فلقد عدت مصر ، ولا عجب ، أخطر موقع استراتيچى فى الدنيا ، وأكبر دولة برزخ ودولة طريق وترانزيت أو دولة ممر وعبور فى العالم . إنها لا نقول «عاصمة العالم» ، ولكن بسهولة «أهم بلد فى العالم» كما وصفت بالفعل .

بين الموقع والموضع

إن تكن مصر دولة طريق ، فإن ذلك – دعنا نلاحظ – لا يرجع أساسا إلى وادى النيل . فوديان الأنهار ، رغم أنها غالباً أقاليم حركة ومرور ، قل أن تخلق دول طريق حقيقية . وإنما مصر دولة طريق من الطراز الأول ، لا بسبب وادى النيل ، ولكن بفضل برزخ السويس (١) . ومع ذلك فإذا كانت مصر دولة برزخ مثالية ، فليس ذلك بسبب برزخ السويس وحده ، ولكن أيضا لأنها كلها فى الحقيقة «برزخ من برازخ» ، أعنى تتألف من مجموعة من البرازخ الصغرى داخل إطار برزخ رئيسى أعظم تضاعفه وتكمله . فإلى جانب برزخ خليج السويس – سيناء الأساسى ، هناك برزخ خليج السويس – دلتا النيل عن طريق القاهرة – فرع رشيد أو القاهرة – الاسكندرية ، ثم هناك برزخ البحر الأحمر – ثنية قنا أى البحر والنهر ، وبهذا يعود وادى النهر (النيل) فيشارك برزخ شبه الجزيرة (سيناء) فى دور دولة الطريق .

---

(١) حمدان، دراسات فى العالم العربى ، ص ١١ – ١٤ .

(2) Goblet, P. 146.

تذبذب الموقع

على أن الموقع ، كمحصلة جغرافية لشبكة منظورة وغير منظورة من العلائق والقيم المكانية والوضعيات الاقليمية ، لا يمكن بطبيعة الحال أن يكون زمامه فى يده مباشرة ، ولذا لا يمكن أن يكون خاصية أو ثروة مضمونة تماماً . إنه بطبيعته مخاطرة جغرافية . والموقع بعد هذا فى رأى البعض «موارد طفيلية» ، أى أنه فضول مقحم أو انتهازى وليس عنصراً أصيلاً فى البيئة الطبيعية. ولكن هذا الزعم إن لم يكن نظرية مغرضة أو استعمارية ، فهو رأى فج خطير ، فالموقع ليس مجرد عامل جغرافى رئيسى - أكثر العوامل الجغرافية «جغرافـية» كما يقول بيرجر Burger - ولكنه أيضا رأسمال طبيعى وسياسى دفين ومورد أصيل من موادر الثروة القومية ، بل قد يكون فى حالات الرأسمال الحقيقى الوحيد للدولة أو المنطقة.

وفى مصر بالذات فإنك لن تفهم كيانها أو تاريخها صحيحا خارج إطار الموقع وبغير الاشارة إليه . فمصر موضعاً دولة نهر ، وموقعا دولة برزخ . ولو لم يكن النيل - فرضا - لفرض الموقع نفسه يقينا ، وإن يكن فى صورة دولة - بالأصح دويلة - برزخ متواضعة ربما تتألف من مدينتين ساحليتين أو أكثر فى الصحراء تجلب إليها المياه والغذاء بل والسكان جلبا من الخارج ، ويمكن أن تتطور مع شق قناة السويس إلى نسخة مكبرة من بنما مع لمحات من طابع دول مدن مراحل الطريق كعدن أو هونج كونج ... الخ .

وبطبيعة الحال ، فإن وجود قاعدة وادى النيل العظيمة فى الواقع الحقيقى يعكس آثاره على هذا الموقع ، فيضاعف من وزنه النظرى هذا عدة مرات . ولكن من الناحية الأخرى ، فلولا هذا الموقع البرزخى الحيوى لكانت مصر أقل ثقلا وثراء، وربما كانت أيضا أكثر عزلة جغرافيا ، أى أن كلا من الموقع والموضع يضفى ويعكس من وزنه على الآخر ، والقيمة الحقيقية لكل إنما تتحقق كاملة بفضل الآخر.

أبعد من هذا ، سنرى أن ذبذبات موقعنا التاريخية لا تقل خطورة كضابط لوجودنا عن ذبذبات النيل ، إلا أن الأولى ذبذبات طويلة المدى وحدتها قرون وعصور ولذا فهى آحاد معدودات ، بينما الثانية قصيرة المدى جدا ووحدتها تختزل إلى بضع سنين . بل أهم من هذا سنجد أن تطور مصر إن قوة ورخاء وإن ضعفا وفقرا يرتبط فى إيقاعه بإيقاع العلاقة بين ذبذبات الموقع وذبذبات الموضع. فعصور مصر الذهبية هى تلك التى اجتمع فيها الحد الأقصى من موارد الموقع وموارد

الموضع ، وعصور التخلف والانحدار هى ما اجتمع عليها الحد الأدنى منهما ، بينما العصور المتوسطة هى عادة تلك التى يلتقى فيها الحد الأقصى من أحدهما بالحد الأدنى من الآخر .

هل أهملنا الموقع ؟

ولكن ، بين الموقع والموضع ، وقبل أن نعرض لأدوار الموقع ودوراته . هناك سؤال : إلى أى حد استثمرت مصر موقعها على الجملة ، وهل ارتفع هذا الاستثمار التاريخى إلى مستوى ذلك الموقع الجغرافى الممتاز ؟ من المؤكد أن الموقع كان دائما وحتى فى أسوأ الحالات عنصرا محققا فى قوة مصر وثرائها ، ولكن من الثابت أيضا أنها ركزت أساسا على الموضع والزراعة والانتاج أكثر بكثير منها على الموقع والتجارة والمبادلات بحيث أتى الأول على حساب الثانى . لقد استغرقنا الموضع بقوة جاذبيته الطاغية استغراقا شديدا صرفنا عن الاهتمام بالموقع ، وكنا من ثم مجتمعاً من الزراع والمستقرين أكثر منا مجتمعا من التجار والبحارة .

لقد أهمل الموقع نسبياً – لابد أن نعترف – وحدث تقصير تاريخى فى توظيفه ، فلم يستثمر كما كان يمكن وينبغى ، حتى ليمكن أن يقال إن من أكبر مظاهر تقصير مصر تاريخيا إهمالها الموقع نسبياً وتغليبها لجاذبية الموضع على جاذبيته التى لا تقل قوة وإغراء . وليس من الضرورى أن يكون هناك تعارض بين جاذبية الموضع واستغلاله وبين جاذبية الموقع واستثماره.

بل إننا لنذهب إلى حد أن نقول إن مصر ، لو أنها اهتمت بموقعها الاهتمام اللائق به والجدير بها ووظفته التوظيف التاريخى الذى يتناسب مع خطره وخطورته، لتغير تاريخها وحاضرها جميعاً بل وشخصيتها التاريخية والإنسانية أيضاً ، والواقع أننا سنجد أن ذلك التقصير يقبع خلف الكثير من مشاكلنا التاريخية والاقتصادية والاجتماعية كما أن فى ملافاته يكمن مفتاح حلها.

وعلى الجملة ، فلعلنا أن نشخص الموقف برمته بدقة ولو فى حدة إذا قلنا إننا كنا نستثمر موقعنا فى الأغلب الأعم بطريقة سلبية . بل نكاد نضعها قاعدة أو قانونا عاما أن كل شئ يكاد يأتى إلى مصر ولكن مصر لا تكاد تذهب إلى أى شئ: التجار والتجارة كانت دائما تأتى إلينا وليس العكس ، السكان والهجرات (بما فى ذلك الرقيق والحكام المماليك !) ، حتى الاستعمار والتوسع (هل نضيف حتى النيل؟) . ولا دلالة لهذا سوى أننا لم نحفل بالموقع قدر احتفالنا بالموضع الذى استغرقنا تماماً عن الأبعاد الخارجية لبيئتنا الجغرافى ، فكان ما كان من عزلة نسبية وما ضاع من استثمارات نادرة .

ولنفصل قليلا . من مظاهر إهمال الموقع ، نستطيع أن نذكر على سبيل المثال لاالحصر هذه العناصر المحددة : التجارة الخارجية وتجارة المرور ، الموانىء البحرية ، الهجرة الخارجة . فمما يلفت النظر بشدة أننا غالبا ما تركنا تجارتنا الخارجية فى أيدى العناصر الاجنبية من الوافدين أو لأبناء الشعوب البحرية المجاورة . فمما يؤسف له حقا أن المصريين تركوا معظم وظائف التجارة الخارجية والوساطة التجارية وخدمات الاتصال والمواصلات عبر معظم العصور إما للاغريق واليهود أو للشوام والأرمن وسائر اللفانتيين . هذا يتكرر فى كل العصور تقريباً ويكاد يتردد فى كل كتاب ، وهو عرض من أعراض إهمال مصر للموقع وانصرافها الشديد إلى الزراعة، بكل ما أضاع عليها من خبرات ومن آفاق وانطلاق وفرص وممارسات .

كذلك فإن من الغريب والمؤسف أيضا أن الذى أنشأ كثيراً من موانىء مصر الجديدة عبر بعض العصور إنما هم الأجانب من معمرين أو مستعمرين ، ابتداء من الاغريق الذين أسسوا الاسكندرية وميوس هورموس وأعادوا خلق كليزما إلى الرومان الذين أسسوا برنيس (برنيكى) وجددوا الفانتين .

حتى على البحر ، كثيراً ما استخدمنا أبناء البيئات البحرية المجاورة ، خاصة الاغريق ، لتشغيل أساطيلنا وتموينها بالرجال . مثال ذلك بعثة نخاو حول إفريقيا . ولعل هذا الاتجاه ، الذى يدل على عقلية برية ونظرة أرضية رغم السواحل والبحار المحيطة ، يذكرنا بأسبانيا إلى حد ما حين استخدمت كولمبس والبنادقة والچنويين مثلا فى بعثتها لكشف العالم الجديد .

وعلى أية حال ، فحتى تجارة المرور فى عصورها الذهبية لم نكن نشارك فيها كتجار وكملاحين ولكن كجباة مكوس ومحصلى رسوم أو كمشاركين فى الأرباح ، ولا نقول أحيانا كمبتزين (١) . فلقد كان تجار العالم يأتون إلينا بالآلاف من كل أصقاع الشرق والغرب ، ولكن لم يذهب التاجر المصرى إليهم بالكاد ولا خرج إلى العالم تقريبا . ومن المثير أننا نحن أنفسنا مازلنا حتى الآن نستثمر قناة السويس بطريقة مماثلة أساسا .

دورات الموقع وأدواره

لأن إمكانيات الموقع الجغرافى لا تحقق نفسها بنفسها ، بل من خلال الإنسان وبجهده تتحقق، فإنها أيضا لا تظهر كاملة مرة واحدة منذ البداية وإلى الأبد ، وإنما هى تبرز وتتطور فى عملية نمو تاريخى أساسا . لذا نجد موقع مصر يتوسع

(١) حسين مؤنس ، مصر ورسالتها .

ويضطرد مغزاه وقيمته عبر القرون والعصور خطوة خطوة فى مراحل محددة متميزة ، كل مرحلة تتكشف فيها طاقات جديدة وزوايا غير منظورة وإمكانيات كامنة ، مجموعها فى النهاية يؤلف قيمته الكاملة وأبعاده النهائية ولقد مر موقع مصر – من الوجهة التجارية – فى عدة مراحل وبدورات من الارتفاع والانخفاض ، أو البروز والكمون والانزواء ، يمكن أن نتتبعها في خمس : دور التكوين فى العصور القديمة ، دور النضج فى العصور الوسطى المبكرة ، دور القمة فى قلب العصور الوسطى ، دور النكسة فى العصور الوسطى المتأخرة ، ثم أخيراً دور الذروة الجديدة والمطلقة فى العصر الحديث .

دورالتكوين

ففيما قبل العصر العربى كان دور الموقع موجوداً ولكنه كان محدوداً ، فهو دور النشأة والتكوين ، فمن ناحية لم يكن محيط العالم المعمور الفعال قد توسع بعد كثيرا ، ولم يكن الشرق الأقصى قد دخل فى دائرة العلاقات المتواترة مع الغرب الأقصى . ومن ناحية أخرى فإن مستوى الحضارة من إمكانيات ملاحية وحاجات معيشية كان لا يزال قاصراً . ومن هنا كانت أغلب تجارة شرقنا القديم إقليمية تدور فى فلك المنطقة أكثر منها عالمية بين المناطق المحيطة ، ومعنى هذا فى الحقيقة أن تحقيق موقعنا الجغرافى بمعنى الكلمة لم يكن من عمل العصر الفرعونى أو الكلاسيكى ، رغم بعض نشــاطات هــامة بين البحر المتوسط والمحيط الهندى فى العصر الرومانى (١) ، وسنرى أنه مساهمة العصر العربى أساسا . ويمكن أن نقول عن هذا الدور عموما إن قيمة الموقع كانت متواضعة بالنسبة إلى أهمية الموضع .

دورالنضج

مع العرب يبدأ الدور الثانى ، دور النضج الذى وصل إلى ذروة تاريخية رائعة فقد بدأ الموقع يحتل مكانه فى الاقتصاد المصرى كرأسمال حقيقى مع اتساع نطاق تجارة المرور العبورية بين الشرق والغرب فى ذلك التاريخ . والشرق هنا هو كل الشرق والغرب كل الغرب ، بحيث تحولت منطقة العالم العربى إلى «خاصرة العالم القديم» تلقائيا كأنها الميدلاندز فيه بين قطبى الانتاج والسكان فى الشرق الأقصى وغرب أوروبا : أصبحت ممرا تجارياً بين مقرين قطبيين (٢) . وإذا كان هذا قد جعل الشرق الأوسط هو الشرق الوسيط فى تجارة المرور ، فإن جناحيه فى الهلال الخصيب من ناحية ومصر من ناحية أخرى هما المحوران الأساسيان فى ذلك الممر ، والسبب أنهما يستقران على قمتى الذراعين حول الجزيرة العربية ويحددان أقصر الطرق وخطوط المقاومة الدنيا بين الهندى والمتوسط .

---

(1) J. Grafton Milne, A hist. of Egypt under roman rule, Lond., 1898: S.L. Wallace, Taxation in Egypt Oxford, 1938, P. 340-315.
(2) W.G East, Geog. behind history.

في هذا الاطار كان طريق مصر أدنى فى طبيعته إلى الطريق البحرى وله الأفضلية فى التجارة البحرية من جنوب شرق آسيا والهند بطريق البحر الأحمر ، بينما كان طريق العراق أكثر برية ومن ثم كانت له الأفضلية المطلقة فى التجارة القارية من الصين ووسط آسيا كما كان يشارك فى التجارة البحرية عن طريق الخليج العربى . ولما كان الطريقان بريين فى النهاية ، ويحتكران فيما بينهما عصب تجارة الشرق - الغرب ، فقد كانا يعملان ككفتى ميزان حساس فى علاقة توازنية ولكنها أيضا تنافسية لا مفر من الاعتراف بها . فكان تقسيم العمل الجغرافى بينهما أقرب إلى التعادل التكاملى والتنصيف أحياناً ، وأحياناً أخرى كانت العلاقة بين موانىء الخليج العربى ومصر فى جذب وشد وجزر ومد . ودرس التاريخ هنا واضح يتلخص فى علاقة عكسية مباشرة ، فحين يزدهر الأول ينحدر الثانى ، والعكس ، وكل كانت تحكمه العوامل الطارئة كالحروب والسياسة والأمن (١) .

ففى العالم العربى الأموى كانت الأهمية للبحر الأحمر وموانئه ، لا سيما مع وجود قناة خليج أمير المؤمنين . ولكن مع انتقال الأهمية من الشام الأموى إلى العراق العباسى انتقلت الأهمية إلى الخليج الفارسى لاسيما مع ردم العباسيين لخليج أمير المؤمنين لأسباب سياسية : فحلت موانىء الخليج الفارسى محل القلزم ورشيد والاسكندرية . ولكن فى أواخر القرن ٩ الميلادى أثرت ثورات واضطرابات جنوب العراق السياسية على الحركة التجارية فى الفارسى ، فعادت الأهمية مباشرة إلى موانىء البحر الأحمر ومصر بما فيها عيذاب والقصير والطور . وقد ظلت مصر بذلك حلقة حيوية فى سلسلة تجارة الشرق - الغرب ، مما صب فيها ثروة قد لاتقل خطرا عن عائدات الزراعة وربطها دائما بآفاق العالم الرحبة وتطور الحضارة .

وبوجه عام ، ربما جاز لنا أن نقول إن موقع العراق كان يرجح بعض الشئ موقع مصر - على ثقله الهائل - فى هذا الدور . فمن المحتمل أن موقع العراق كان أفضل موقع للتجارة في العصور الوسطى ، لأنه كان يجمع بين طريقين : الطريق البرى وواحد من طريقى البحر الأساسيين . كذلك لا ننسى أن الشرق عامة والشرق الأقصى خاصة كان أهم جزء فى العالم تجاريا ، بينما كان الغرب وأوروبا أقل تقدما وانتاجا ، وفى مثل هذا الإطار يتضح أن موقع العراق كان خير موقع ممكن . ومن هنا نفهم - جزئياً - عظمة بغداد العباسية التى لا تدانى فى ذلك الحين .

دور القمة

غير أن الدور الثالث ، دور القمة ، لم يلبث أن حل مع تعرض العالم العربى للأخطار الخارجية فى العصور الوسطى ، ليعطى مصر احتكارا مطلقا أو شبه

(1) G. Hamdan, " Pattern of medieval urbanism in the Arab world", Geog., April 1962, P. 124.

مطلق لكل التجارة بعد أن كان التنصيف بالتقريب هو أساس القسمة فى الدور الماضى فقد بدأت الحروب الصليبية بغلق نافذة طريق العراق على البحر المتوسط أولا ، ثم أتت لعنة المغول فى منتصف القرن الثالث عشر ضربة قاضية انتهى بعدها دور العراق إلى الأبد تقريباً . أما مصر فكل ما كان من أثر للصليبيات أنها نقلت شرايين التجارة داخلها من الطرق الشمالية الساحلية والدلتاوية المعرضة إلى الطرق الجنوبية العميقة الآمنة على البحر الأحمر وفى الصعيد . وكان هذا هو الوضع الذى فى ظله ازدهرت كوكبة متألقة من المدن الهامة فى الصعيد كقوص وإخميم وعيذاب ، بل كان هذا بحق عصر قوص فى جغرافية مصر التاريخية كما عرفنا به من ابن جبير (١) . أما فى العراق فإن الطوفان المغولى لم يفعل سوى أن دفع بحركة هجرة بالجملة - ثابتة تاريخياً - للصناع والفنانين والتجار إلى مصر .

وفى الوقت الذى أصبح فيه الخليج العربى - الذراع اليمنى لبحر العرب - ذراعاً مقطوعة وزقاقا مغلقا كالبحر الأدرياتى فيما بعد ، العراق على رأسه أشبه فى معنى بإمبراطورية النمسا - المجر القديمة شبه الداخلية ، والبصرة فيه بماضيها الرائع وحاضرها المتواضع وميناثها المتراجع كالبندقية على رأس الأدرياتى ، فى ذلك الوقت انفردت مصر بصرة العالم . وإذا كانت «خرائط العجلة wheel maps » الكنسية فى ذلك العصر تضع القدس فى مركز الأرض حيث تلتقى القارات الثلاث (٢) ، فذاك إنما كان رمزا دينيا بحتا ، أما المركز الفعال حقا فمصر بلا جدال . وهنا لابد أن ندرك بوعى أن مصر قد ورثت موقع العراق الجغرافى كاملا فى أول سلسلة من تحرك بؤرة العالم نحو الغرب باطراد ، ولم يكن من الصدفة أن تصل مصر الوسيطة إلى أوج رخائها واقتصادها بعد انهيار العراق مباشرة .

ونحن نقرأ ناصرى خسرو عن أيام الفاطمية ثم ابن جبير إبان الأيوبية ثم ابن بطوطة وابن إياس أيام المملوكية فتروعنا مظاهر النشاط التجارى المكثف العارم وضخامة الأسواق والقيساريات والمعامل والمصانع التى تعج وتطفح بها المدن المصرية ، ونكاد نشعر بأن مصر كلها سوق واحدة هائلة اجتمعت فيها كل متاجر وتجار الدنيا . وكم من مدينة يصفونها بأنها كبرى مدن الأرض وأجل أسواقها ، وكم من مظاهر البذخ والثراء والرخاء يعددونها ، وكم من آلاف السفن على النيل يذكرونها ، ونحس من ذلك كله بنفوذ وقوة طبقة التجار المتخمة المتضخمة ، تلك التى تعكسها وتصورها بطريقتها الخاصة قصص ألف ليلة خاصة ما كتب منها فى مصر . ومن هذا كله نفهم دور مصر المملوكية الذى يعد فى الحقيقة عصرا ذهبياً من الناحية المادية والحضارية كما يتمثل فى تكتل الثروة وشيوع الرخاء وانفجار

---

(١) رحلة إبن جبير ، ص ٣١ - ٣٧ .

(1) Mackinder, Democratic ideals, P. 71.

الحركة المعمارية والفنية والأثرية ، مثلما كان عصرا بطوليا من الناحية الحربية التى كانت تلك الثروة الدافقة عنصراً أساسياً فى توفير قاعدة مادية ضخمة لها (١) . والواقع أن قيمة الموقع والموضع لم يتناسبا معا تناسبا طردياً كما فعلا فى هذه المرحلة .

دورالحضيض

غير أن هذا الدور القمى انتهى فجأة بدور انتكاس وانهيار كامل ، وبقدر الارتفاع الشاهق السابق بقدر السقطة اللاحقة : إنه دور الحضيض ، الذى أتى كالنقيض anti-climax . فقد جاءت حركة كشف طريق الرأس فى أواخر القرن الخامس عشر على يد البرتغال ضربة قاصمة لمصر ، حيث أحدثت «أسرا نقلى transport capture » . كاملا سلب مصر موقعها الممتاز وتركها قبوا مصمتا بعد أن كانت الممر التجارى العالمى بامتياز ، وقد صور ابن إياس ما أثارته أخبار وصول البرتغاليين إلى الرأس من «جزع شديد فى الأسواق المصرية» . وبقدر ما يكشف هذا عن وعى مصر الحساس وإحساسها الواعى بمعنى الموقع الجغرافى حتى فى هذه العصور المظلمة ، بقدر ما يكشف للأسف عن التقصير والعجز حيث أن مصر لم تكد تبذل مقاومة جدية لهذا التحول الخطير . ومهما يكن ، فلأول مرة تعود السفن فارغة من البندقية وجنوة . وقد بدأ هذا فى أخريات المملوكية حيث ورث الفقر الرخاء وعجزت الموارد عن متطلبات الموقع ، فكان هذا من الأسباب المباشرة فى سقوط المملوكية للعثمانية .

ولكى يدفع الانهيار إلى منتهاه بمعدل الربح المركب - أعنى الخسارة المركبة ، جاء ابتزاز العثمانية بانتظام لبقايا تجارة المرور ليصفى الإرث كله . فجفت شرايين التجارة والدخل القومى فى مصر ، وانزلقت إلى حمأة من الاتضاع والانحدار المادى والحضارى الكاسف ، وبدأت «فترة عزلة» كانت مرادفاً للتخلف الحضارى والتكيس ، ويكفى كمقياس أن العاصمة أفلت ، والموانىء أفلست شرقا وشمالا ، حتى لقد هوت الاسكندرية إلى قرية ساحلية آسنة تعدادها ٨٠٠٠ نسمة ! ولولا بقية من حياة المدن فى القاهرة لقلنا إن مصر تحولت إلى قرية ضخمة . لقد هبطت قيمة الموقع والموضع معا إلى الحد الأدنى كما لم يحدث من قبل فى تاريخ مصر .

وعند هذا الحد يثور السؤال : فمن الذى ورث موقع مصر ؟ البرتغال هى التى

---

(1) Lane - Poole, pp. 241, 303 - 5 .

ورثته ، بمثل ما ورثت مصر من قبل موقع العراق ، إلا أن الأخيرة وراثة شرعية طبيعية ، بينما أن البرتغال «سرقت» موقعنا فى الحقيقة (بمثل ما سيسرق الأتراك قريبا زعامتنا العربية) على أن دور البرتغال لم يطل ، فقد انتزعته منها هولندا وبريطانيا بعد حين ، وتجاذبتاه فيما بينهما فى مرحلة مشتركة كمرحلة مصر والعراق فى العصر العربى ، إلى أن انفردت به بريطانيا مثلما انفردت به مصر من قبل ؛ ومن ذلك الحين استقر موقع بؤرة وعقدة العالم فيها .

وبمعنى آخر فإن هذا المركز ظل يهاجر ويتحرك محوريا إلى الغرب فإلى الشمال حتى آل موقع مصر الوسيطة الجغرافى إلى بريطانيا الحديثة . وبعد أن كانت بريطانيا على هامش المعمور ونهاية العالم - «أستراليا العصور الوسطى» كما وصفت (١) - استبدلت مكانها مع مصر ، فأصبحت فى قلب العالم الجديد بنصفيه الشرقى والغربى ، كمصر فى قلب العالم القديم بين قاراته الثلاث ، وأصبح المحيط الأطلسى هو البحر المتوسط الجديد ، بينما تحول البحر المتوسط التاريخى إلى بركة صيد أسنة herring pond كبلطيق جنوبى .

ولعلنا لانسرف فى التصور والاستنتاج إذا قلنا إن هذا الانقلاب التدهورى قد دمغ تطورنا الاجتماعى وتركيب مجتمعنا التاريخى بآثاره ، وسلبه إمكانيات واحتمالات نموه الداخلى بمثل ما سلبه موقعه الخارجى . فمن المعروف أن التطور الاجتماعى الذى حدث فى بريطانيا وغرب أوروبا عامة ، وأزاح الاقطاع إلى المؤخرة ودفع إلى الصدارة بالبورجوازية التجارية أولا ثم بالرأسمالية الصناعية ثانياً ، بدأ منذ وبسبب انقلاب العلائق المكانية وعلاقات ما وراء البحار الاستعمارية الجديدة .

ومن الثابت أن قوة التجار كطبقة كانت فى نمو واضح فى مجتمع مصر الوسيطة ، وبدأ نفوذهم ونفوذ طوائفهم فى القاهرة والمدن يتعاظم وكثرت مؤسساتهم وخاناتهم ونقابات الحرفيين والصناع ، كأنما هى إرهاصات عصر المركانتلية . ونحن مازلنا نطالع ناصرى خسرو وابن جبير وابن بطوطة وابن إياس فنشعر وكأن طبقة التجار وعلى رأسهم «شهبندر التجار» العتيد قد أصبحت سلطة اجتماعية عليا تنافس الحكام والأمراء وكبار الإقطاعيين فضلا عن طبقة العلماء المتضخمة . وحتى قبل الحملة الفرنسية نجد آثار هذا النفوذ رغم أن التجارة كانت قد هوت إلى نقطة الصفر تقريباً .

وليس من المستبعد لهذا أنه لو ظل فيض التجارة العالمية يتنقل فى مصر بغير

---

(1) Whittlesey, PP. 96 ff.

أسر طريق الرأس ، لتضخم حجم ونفوذ طبقة التجار وسكان المدن إلى الحد الذى يزيغ نفوذ الأرض الزراعية وسلطة الاقطاع ، ويديل من الاقطاع إلى البورجوازية مختزلا ومعجلا لدورة تطورنا الاجتماعى . وبمعنى آخر . فمن الممكن أن ضياع طريق التجارة بدد احتمالات وإمكانيات تطور مجتمعنا وترك الاقطاع يخضرم مجمدا فى تاريخنا بلا انقطاع حتى قلب العصر الحديث . لقد سلب الغرب البحرى قدر مصر الاجتماعى الممكن وعطل شخصيتها الإنسانية الكامنة ، مثلما سلبها موقعها الجغرافى وقدرها الدولى الكائن .

دور القناة

ومهما يكن من أمر ، ومهما طال الانتظار ، فقد كانت مصر على موعد مع قدرها لتستعيد مكانها الحقيقى فى الإطار العالمى مع شق قناة السويس فى ستينيات القرن الماضى . وهذا هو الدور الخامس والأخير فى دورات موقعنا الجغرافى ، ولكنه وحده ثورة كاملة ، ويتطلب دراسة خاصة . غير أن القناة يسبقها عود قصير على بدء العصور الوسطى ، يتمثل فى طريق البريد الذى رتبه توماس واجهورن فى أوائل القرن الماضى بين السويس والقاهرة والاسكندرية ، جامعاً بين الطريق الصحراوى وطريق فرع النيل . ثم جاءت السكك الحديدية فكررت نفس الاستراتيچية فهذا كله هو بالدقة طريق تجارة العصور الوسطى الإسلامية أساساً، رغم أن الأخير استبدل الطريق الصحراوى أحياناً بترعة مائية فى شرق الدلتا تصل البحر الأحمر بالنيل كقناة أمير المؤمنين مثلا . ولكن الكل طريق برى فى نهاية الأمر ، ولذا سمى «بالأوفر لاند روت Over- land route » .

وها هنا بالتحديد يظهر اختلاف قناة السويس وأصالة استراتيچيتها . فهى تصل البحرين الأحمر والمتوسط بطريق مائى بحرى بحت ومباشر دون أى حلقة برية وسيطة ، وبالتالى فهى لا تنتظم أى انقطاع نقلى أو تعدد فى الشحن والتفريغ break - of - bulk ولذلك فقد جاءت القناة أكبر عامل اختزال فى جغرافية النقل الكوكبية ، أعادت توجيه القارات ورجت القيم الچيوماتيكية . فبعملية جراحة جغرافية ، صغيرة نسبياً ، اختزلت قارة برمتها هى إفريقيا ، وأسرت طريق الرأس وأعادت وضع الشرق العربى ومصر فى قلب الدنيا وفى بؤرة الخريطة . فعلى الجانب الطبيعى فإن القناة ، كما حولت إفريقيا من «شبه جزيرة» إلى «جزيرة» بالمعنى الحرفى أو الصارم، شطرت مصر إلى شبه جزيرتين تقريبا : شبه جزيرة سيناء ثم بقية القطر ، أى أن القناة حولت مصر من يابس واحد وبحرين إلى بحر واحد ويابسين .

أما على الجانب الاقتصادى والتجارى والنقلى ، فإن القناة ، كما أعادت تقييم وتقديم التوازنات والأهميات النسبية بين الموانىء الساحلية بل والمدن الداخلية فى

مصر نفسها ، فإنها وأدت وورثت واستقطبت كل خطوط النقل البرية خارجها شرقا وغربا ، ابتداء من طرق القوافل التاريخية الطولية عبر الصحراء بين إفريقيا المدارية والبحر المتوسط ، حتى الطرق البرية التاريخية الطولية والعرضية فى غرب آسيا بما فى ذلك الأوفر لاندروت وطريق الشام - العراق وطريق العراق - إيران ، هذا فضلا عن أنها نقلت الأهمية فى الشام من الطريق البرى الداخلى إلى الطريق البحرى الساحلى أو من دمشق وحلب إلى بيروت وحيفا (١) .

وعلى الجملة فإن من المحتمل ، كما يقول هوسكنز ، أن «عملا ما من أعمال الإنسان المادية لم يؤثر على علاقات الأمم بصورة أكثر عمقاً .. ومن الصعب أن نتصور إنجازة أخرى فى حدود القدرة البشرية يمكن أن تغير أوضاع الطبيعة أكثر منها» (٢) .

والحقيقة أننا لا نعرف فى أوقيانوغرافية العالم مائة ميل لها ما للقناة من خطر ونتائج . فمنذ أن شقت ، ولكن بالأخص منذ حل البخار محل الشراع الذى كانت تعاكسه رياح البحر الأحمر ، أصبحت شريان المواصلات العالمية وعنق الزجاجة فى شبكة الملاحة وتحولت إلى قبلة علمانية كأنما الدنيا كلها على ميعاد فيها . باختصار أصبحت مركز الثقل فى حركة العالم ، والقارات «معلقة» إليها . لقد أتت القناة هدية الموقع إلى مصر ، وهدية مصر إلى العالم ، فكم أعطت القناة للعالم ، وكم أعطى العالم لمصر ؟

بالنسبة لمصر ، كان أبسط معنى للقناة أنها جددت شباب موقعها الجغرافى ، ذلك الموقع الاستراتيجى الحاكم الذى أصبح منذ الآن يستقطب أكثر ما يستقطب فى القناة ، التى أصبحت بدورها تكاد تختزله وتكثفه فى «أنبوب» مائى صقيل ورهيف أو قل فى خندق شريانى حساس كما هو حاسم . ولا شك أن القناة بهذا الدور قد أعادت إلى الجسم المريض دورة الدم والحياة ، كما وضعت يد البلد على نبض العالم كله وأصبحت لها بمثابة مقياس ضغط حساس أو جهاز عصبى دقيق وأعطتها نافذة أو طاقة على الدنيا . لقد أصبحت القناة نبض مصر . وربما كان لهذا كله نصيب فى سبق مصر النسبى إلى الحضارة الحديثة إذا قيست ببلاد مماثلة .

من الناحية الأخرى ، مع ذلك ، فإن علاقة الرخاء المتبادلة بين وادى النيل وطريق السويس التى كان يفترض استعادتها لم تتحقق فى الواقع قط ، فضلا عن أنها تعرضت هى نفسها وجودا وموقعاً لأخطار خارجية جسيمة أتت بصورة

(1) East, An historical geog of Europe, p. 43, 398-392
(2) The Middle East, p. 39.

درامية مكثفة إلى أقصى حد . فالقناة ليست مجرد ممر ملاحى فقط ، ليست عملية نقل وتجارة واقتصاد فحسب ، أى استرتيچية سلم وكفى . وإنما هى أيضاً وبالدرجة الأولى سلاح سياسى واستراتيچية حرب تصل انعكاساتها وإشعاعاتها إلى كل المحيطات والبحار السبعة وتمثل موقعاً حاكماً فى استراتيچية الصراع البحرى العالمى مثلما تشكل عقدة نووية فى الملاحة والتجارة الدولية .

من ثم فإن الأخطار التى تعرضت لها القناة – وأخطار لا شك هناك ، وأخطار حقيقية هى بالتأكيد – تنقسم أساساً إلى نوعين : أخطار سياسية – استراتيچية ، وأخرى اقتصادية – تكنولوچية . فأما الأخطار الأولى فتتمثل فى المحل الأول فى الاستعمار ، فى الأطماع والصراع ثم الوجود الاستعمارى القديم والجديد الذى أصبح فى النهاية يتجسم فى الوجود الإسرائيلى وعدواناته المتكررة القائمة أو الكامنة والمسلطة أبداً ، ثم كل ما يتصل بالصراع العربى – الإسرئيلى عموماً من ضوابط وتداخلات معقدة وانعكاسات وظلال مستمدة من لعبة السياسة الدولية واستراتيچية القوة العالمية . أما الثانية فنقصد بها صراع النقل البحرى عموماً كما يتمثل فى منافسة الطرق البديلة ، برية كانت أو بحرية ، أنابيب أو ناقلات – فى هذه الحالة أنابيب المشرق وناقلات الغرب ولكن بالأخص والتحديد الناقلات العملاقة وطريق الرأس .

القناة فى السياسة والاستراتيچية

قد لا نبالغ كثيراً إذا قلنا إن تاريخ مصر الحديث المفعم والمتضاغط إنما هو فى التحليل الأخير تاريخ القناة ، أو هو على الأقل يتمحور حولها ولا ينفصل البتة عنها . كل من حاول ، مثلا ، أن يضرب مصر الأم إنما حاول أن يخنقها من قناتها العنق . يصدق ذلك ابتداء من التل الكبير إلى العلمين ، ومن الحرب العالمية الأولى (الحملة التركية) إلى الثانية (غارات المحور الجوية) ، ومن العدوان الثلاثى حتى إغارات الغزوة الصهيونية الحقود . نعم القناة هى رقبة مصر الجغرافية وعنق الزجاجة فى استراتيچيتها ، كما هى شريان للتاريخ فيها . ولم يكن رينان يرجم بالغيب تماماً حين خاطب دى لسبس أيام شق القناة قائلا – وإن كان ذلك هو الاستعمار يخاطب الاستعمار – «إنك قد حددت معركة كبرى للمستقبل» (١) . لقد تحول الموقع إلى موقعة .

وحتى نبدأ من البداية ، يحسن أن نميز بين مرحلتين أساسيتين من تطور الاستراتيچية العالمية والإقليمية انعكستا مباشرة على القناة ، فتطورت معها وظيفتها ودورها ، وبالتالى الأخطار الخارجية التى يمكن أن تحدق بها ، وهاتان هما المرحلة الاستعمارية ومرحلة التحرير .

---

(1) Siegfried, Mediterranean, P. 18.

العصر الاستعمارى

ففى العصر الاستعمارى ، الذى استمر طويلا حتى الحرب الثانية ومنتصف القرن تقريباً ، كانت الصورة العامة بسيطة وواضحة استراتيجياً بقدر ما كانت مؤسفة وطنياً وقومياً . فلقد كانت القناة أساساً حلقة الوصل بين الشرق والغرب ، وبخاصة بين آسيا وأوروبا ، وبالأخص بين الشرق الأقصى وغرب أوروبا ، ولكن بالأخص جدا بين الهند وبريطانيا . وفى هذا الاطار الأخير كان دور القناة التقليدى هو «خط حياة الامبراطورية» و «شريان الهند» و «عنق بريطانيا» . ومن هنا بالذات كانت بدايات الاحتلال البريطانى لمصر أولا ، ثم استماتته بعد ذلك فى البقاء فى الوادى فى وجه المقاومة الوطنية الباسلة ، ثم كان أخيراً انحساره تحت ضغط هذه المقاومة إلى منطقة القناة وحدها حيث ظل يحتفظ لنفسه بأكبر قاعدة عسكرية عبر البحار فى العالم .

ومن هنا أيضاً ، وليس من هناك ، نفهم لماذا قيل إن مصر كانت تابعة للقناة ، بدل أن تكون القناة تابعة لمصر ، فيها وليست منها ، أو على الأقل منها وليست لها، لقد جددت القناة بلا شك شباب موقع مصر الجغرافى ، ولكنها جعلت منها بوابة دموية من الناحية الاستراتيجية . وإذا كان من الخطأ والخلط أن نقول كما يقال أحياناً إن القناة بذلك قد جنت على مصر أو إن موقعنا قد جنى على استقلالنا

فيبقى صحيحاً مع ذلك أن القناة باتت من أسف ممراً للاستعمار ومقراً ، سبباً ونتيجة . وعلى سبيل المثال ، فما أكثر ما تردد فى الأدب الاستعمارى ذلك الزعم السقيم من أن بلداً بموقع مصر لا يمكن أن يكون ملكاً خالصاً لنفسه ، وأنه منذ شقت قناته لا يمكن إلا أن ينتمى إلى «العالم المتحضر» على العموم والشيوع .. ولا شك أنه هو رينان الذى عبر عن هذه الفلسفة الاستعمارية فى أقوى صيغة حين قال «إن أرضا تهم بقية العالم إلى هذه الدرجة لا يمكن أن تنتمى إلى ذات نفسها» . (١)

وإذا كان غربى آخر هو جوبليه يصف هذه الدعوى بأنها نظرية بالية ، فإنه أيضا يعود فيتساءل «عما إذا كان من الممكن أن نميز من الوجهة الاقتصادية بين مصر النهرية ، الاسكندرية ميناؤها ، ومصر القناة ، التى تنفصل عن مصر النيلية مثلما تنفصل بنما عن كولومبيا ؟» . (٢) فإذا تذكرنا أن الأخيرتين دولتان مستقلتان ، أدركنا أنه يعود إلى النظرية الاستعمارية بصيغة ملتوية مبطنة .

---

(1) Ibid

(2) P. 144.

والواقع أن البعض كان ينظر إلى القناة كإقليم ثانوى هامشى على جانب مصر، مجرد طريق أجنبى على ضلوعها أو على الأكثر طريق مصرى للأجانب ، ويقلل بذلك من ارتباطه بمصر الأم . وآخرون اعتبروا أن التعارض بين مصالح الموقع ومصالح الموضع فى مصر ضرورة حتمية مهما كانت مؤسفة . ولكن من الواضح تماماً أن مثل هذا التعارض لا يمكن أن يقوم إلا فى ظل منطق استعمارى منحرف مختل ، أما من وجهة النظر الوطنية فلا تعارض البتة ، والموقع والموضع كلاهما جزء لا يتجزأ من مصر وهما معا عضوان متكاملان متناغمان فى الجسم الوطنى السياسى .

وعدا هذا ، فكما اتخذت القناة مبررا وذريعة لاحتلال مصر والبقاء فيها طويلا كالمرض المتوطن ، كانت أيضا أداته فى قهر المستعمرات عبر البحار «وشرق السويس» والاستشراء فيها كالوباء المنتشر ، وهنا أيضا ، من المغالطة أو السذاجة أن نتساءل : من جنى على من : القناة على الشرق أم الشرق على مصر ، فإنما الاثنان ضحية مشتركة لفاعل واحد هو الاستعمار .

وعلى أية حال ، ومهما يكن من أمر ، فإذا كانت القناة رغم إرادتها قد سهلت للاستعمار القديم مهمته فى الشرق ، فإنها هى بالذات والتحديد التى ردت إليه حريته واعتباره فيما بعد ، فعلى ضفاف القناة ومن أجل استردادها دارت معركة السويس ١٩٥٦ ، تلك التى دفنت الاستعمار وعصر الاستعمار والامبراطورية إلى الأبد ودشنت بلا جدال عصر التحرير فى العالم وافتتحت موجة الاستقلال فى العالم الثالث بأسره . وبذلك جاءت القناة آخر وأخطر نهايات الاستعمار القديم مثلما كانت من أبرز بداياته ، بدأت بوابة للاستعمار ومدخلا ، فصارت مقبرته وجبانته . لقد انتقمت القناة لنفسها ولضحاياها ، ردت الدين واستردت الرهينة .

ومن هنا وهناك جميعاً نفهم أخيراً لماذا كانت قناة مصر ، فى عصر ديبلوماسية البوارج المسلحة ذاك ، أهم عنصر منفرد على الإطلاق فى الجغرافيا السياسية لا لمصر ولكن للعالم العربى والشرق الأوسط بأسره . وعلى سبيل المثال ، فطوال العصر الاستعمارى هذا كان الخليج العربى استراتيجياً وچيوبوليتيكياً مجرد تابع أو ملحق أو قاعدة خلفية لقناة السويس ، التى لم تكن بدورها مجرد بوابة أو قاعدة أمامية متقدمة وإنما بحق عاصمة المنطقة برمتها استراتيچيا وقطب الرحى فى هيكلها الچيوبوليتيكى جميعاً .

ثورتا التحرير والبترول

منذ حوالى منتصف القرن تبدأ مرحلة جديدة ، ثورية حتى النخاع ، إذ اجتمعت فيها كأنما على ميعاد أربعة متغيرات جذرية ولكنها متعارضة ومتضاربة فى آثارها، ولهذا تبدو الصورة الجديدة مركبة بالغة التعقيد . تلك العوامل هى ثورة التحرير الوطنى وتصفية الاستعمار القديم ، وثورة البترول العربى ، بداية العصر النووى ، ثم قيام إسرائيل على ضلوع القناة . فهنا ، مع طرد الاستعمار من مصر والعالم العربى كما من العالم الثالث والمداريات ، أصبحت القناة حلقة الوصل بين أوروبا الغربية بعامة وبين الشرق الأوسط بخاصة أكثر منها بين بريطانيا بخاصة وبين الشرق الاقصى بعامة ثم مع تفجر البترول فى الشرق العربى خاصة والشرق الأوسط عامة ، تحولت القناة من «شريان الامبراطورية» كما كانت إلى «شريان الزيت» . فكما أصبح الخليج العربى «خليج النفط» بامتياز ، أصبحت قناة السويس هى «قناة البترول» بالضرورة. وبالتالى أضحت القناة بحق عنق أوروبا الغربية التى تعيش على البترول ، وتعيش فى البترول على الشرق الأوسط .

غير أنه لن يخفى فى هذا ، من الناحية الأخرى ، أن اعتماد دور القناة على نشاط الخليج العربى ، وبالتالى تبعيته له ، قد أخذ يزداد أكثر وأكثر . وبعد أن كان الخليج تابعا للقناة فى أكثر من معنى ، أصبح العكس هو الصحيح إلى حد أو آخر. والواقع أن هذا يعكس إلى حد معين الانقلابات الاستراتيچية الخطيرة التى أحدثها البترول داخل العالم العربى . فرغم كل القيمة الاستراتيچية للقناة ، فإن البترول كسلعة استراتيچية حيوية فى ذاتها قد جاء ليعطى للخليج قيمة استراتيچية بلا حدود . وكان معنى هذا أن القيمة الاستراتيچية لثروة الموضع وموارده قد تفوقت كثيراً على القيمة التقليدية للموقع ومكاسبه . وفى النتيجة ، نخشى أن مركز الثقل الاستراتيچى أخذ يزحف ويتحرك وئيداً ولكن أكيداً من القناة إلى الخليج . ولعل انتقال بؤرة الصراع العالمى وأطماع القوى العظمى حالياً إلى الخليج أبسط وأوضح مؤشر إلى هذه الهجرة .

وبمزيد أو لمزيد من التوضيح ، فإن انتقال الأهمية الاستراتيچية من القناة إلى الخليج يتلخص ببساطة شديدة فى هذه الحقيقة القاسية : كانت القناة طريقاً إلى الهند ، فأصبحت طريقاً إلى الخليج . فى الوضع الأول كان الخليج نقطة على طريق السويس ، ولكن فى الوضع الثانى أصبحت السويس نقطة على طريق الخليج . بل لعل الأسوأ من ذلك أنه على حين كانت القناة فى الوضع الأول هى كل الطريق إلى الهند ، فإنها قد أصبحت فى الوضع الثانى نصف الطريق إلى الخليج .

لقد فقدت القناة من أسف نصف قيمتها الاستراتيچية على الأقل للخليج ، مثلما

فقدت من أسف أكثر من نصف قيمتها الاقتصادية للرأس . وإذا كان من المبالغة والتجاوز المسرف أن يشبه البعض أهمية قناة السويس بالنسبة إلى الخليج فى التوازن الجديد بأهمية قبرص سابقاً بالنسبة إلى قناة السويس نفسها ، فلاشك أنه قد حدثت موضوعياً عملية «تنزيل demotion, down -grading » فى قيمة ووزن القناة استراتيجياً منذ انقلاب البترول المباغت أو الصامت .

ويعبر البعض عن هذه التحولات الچيوستراتيچية البازغة أو البارزة بطريقة أخرى قائلين إن الخليج العربى قد أصبح الآن مركز الصراع العالمى فى المنطقة (التكالب على البترول) بينما أصبحت القناة ومصر مركز الصراع المحلى فيها (الصراع العربى – الإسرائيلى) ، وذلك بعد أن كان العكس هو الصحيح : القناة بؤرة الصراع العالمى فى المنطقة ، والخليج موضع لمجرد صراع محلى جانبى على الهامش . ومعنى هذا التشخيص إن صح أن القلب والأطراف الجغرافية من المنطقة قد تبادلت الأدوار الاستراتيچية فيما بينها ، بحيث انقلب النمط ظهرا لبطن أو بطنا لظهر ، فأصبح القلب الجغرافى هامشياً والأطراف الجغرافية مركزية . وأيا كان مدى الصحة أو غير ذلك فى هذا التصور ، فلا مجال للشك فى أن البترول قد أثر على توزيع وتركيب القيم والأوزان والأدوار الاستراتيچية والسياسية فى المنطقة بشكل لا يمكن تجاهله .

القناة والعصر النووى

وإذا كانت تلك هى أبرز نتائج وآثار عاملى ثورة التحرير الوطنى وثورة البترول العربى على القناة ، فقد جاءت الآثار العكسية للعاملين الآخرين المعاصرين ، العصر النووى وزرع إسرائيل ، فى الاتجاه نفسه تقريبا ، فعن الأول من المحقق أن انحلال النظام الاستعمارى وتحرر المستعمرات فى العالم الثالث قد قلل من قيمة القناة العسكرية بالنسبة للاستعمار البريطانى خاصة ولقوى الاستعمار البحرى عامة ، لكن العامل الاختزالى الحاسم الذى رج استراتيچية القناة هو لا شك ظهور الاستراتيچية النووية الكوكبية الجديدة التى هزت فكرة الموقع الجغرافى أصلا وكمبدأ .

فهذه الاستراتيچية ، بما اختزلت من عنصر المسافة وألغت من أبعاد المكان ، وبالتالى بما انتقصت كثيراً من عامل الموقع الجغرافى بالمعنى الكلاسيكى القديم ، قد قللت إلى حد أو آخر من قيمة القناة فى الاستراتيچية العالمية ، وخاصة فى استراتيچية البحرية العسكرية . أو كما قيل فإن البوارج الحربية ، ابنة منتصف القرن ١٩ وسيدة البحار فيه ، ضاعفت القيمة الاستراتيچية للقناة ، والصواريخ النووية ، ابنة منتصف القرن ٢٠ وسيدة الفضاء فيه ، أضعفتها.

والمقول إن هذا ، إلى جانب الكفاح الوطنى الملتهب والضاغط ، كان أحد

الأسباب التكميلية التى دفعت الاستعمار الوطنى فى النهاية إلى أن «يضع عصاه على كتفه ويرحل» . ففضلا عن أن قاعدة عسكرية «دفاعية» ، بالغة ما بلغت من الضخامة والقوة ، تفقد معظم قيمتها وفاعليتها حين تصبح وظيفتها مجرد أن تدافع عن نفسها وسط أرض معادية ، فإنها كذلك تفقد ما تبقى لها من معنى ومبرر حين تصبح هدفاً مباشرا للصواريخ عابرة القارات . وأيا ما كان ، وفى التحليل الأخير ، فأغلب الظن أن القناة قد فقدت فى العصر النووى قدرا ما من قيمتها الاستراتيجية التقليدية القديمة (١) . وليس هذا شرا مطلقاً أو شيئاً سيئا بالضرورة من وجهة النظر الوطنية ، لأنه على الأقل يحد من الأخطار الخارجية والأطماع الاستعمارية .

ومع ذلك فإن من الخطأ أن نظن أن استراتيچية المواقع الجغرافية القديمة قد نسخت كلها تماما ، لا سيما أن قد طرأت على الاستراتيچية النووية ما شلها من الناحية العملية كما سنرى توا . الدليل على هذا أن فقد الاستعمار لموقع مصر بالذات جاء كارثة عليه ، لأن من الثابت أن حرب السويس وضعت نهاية الإمبراطورية ودفنتها وختمت على مصير الاستعمار القديم إلى الأبد. ولعل مما له مغزاه أن الاستعمار سعى بعدها إلى حلقة قواعد جديدة محيطة بنقطة المركز مصر ، كبديل يأخذ جزءاً من مغزى ودور القناة الاستراتيچى ، وذلك ابتداء من قبرص إلى ليبيا إلى إسرائيل ، ومن عدن إلى البحرين ..الخ ، إلى أن صفيت معظم هذه القواعد بدورها أخيراً . وهكذا تظل مصر الموقع المفتاح فى مجال جغرافى كبير وحاسم من العالم القديم . وسوف تظل.

ولا تناقض فى الحالين . كل ما فى الأمر أن القناة استعادت «بالفعل» ما فقدت «بالقوة» ، بحيث لم تلبث أن عادت بؤرة لكل الحسابات ، ولا نقول التطلعات ، الجديدة فى الاستراتيچيات البحرية العالمية المعاصرة ، لا سيما عند القوتين الأعظم . ذلك أن العصر النووى حمل معه جرثومة شلله ، فلقد حيد ميزان الرعب النووى بطريقة ديالكتيكية ولكنها منطقية جداً كل فاعليته ووضع الترسانة النووية العالمية برمتها فى «النفتالين» حتى تحولت إلى مجرد «بركان خامد» كما قيل . من ثم عادت الاستراتيچية الكلاسيكية ، بعناصرها التقليدية القديمة من مواقع جغرافية وقواعد عسكرية وممرات مائية .. الخ ، عادت تحتل الصدارة الفعلية من جديد وكأمر واقع .

هنا عادت القناة لتصبح مرة أخرى مركز ثقل الاستراتيچية ، الاستراتيچية البحرية على أية حال ، فى العالم القديم على الأقل . وليس أدل على هذا من بروز القيمة الاستراتيچية القصوى والحرجة من جديد للبحر المتوسط وكذلك المحيط الهندى ، وبالتالى للبحر الأحمر بينهما ، فى صراع العملاقين من أجل السيادة

---

(1) Royal institute of international affairs, The middle East, Lond., 1956, P. 315.

البحرية . كذلك لا يشهد به كما تشهد مرحلة الستينيات والسبعينيات التى رأت لأول مرة خروج الاتحاد السوفييتى إلى المحيطات العالمية على نطاق ضخم ، وازدواج الأسطول السادس الامريكى فى البحر المتوسط بأسطول سوفييتى مكافئ ومنافس ، لا سيما منذ حرب ١٩٦٧ .

وفى هذا السياق الاستراتيجى الحاسم يمكننا أن نفهم تلك الأهمية الفائقة الكامنة التى كانت لقناة السويس المغلقة ، وأكثر منها تلك الخطورة البالغة التى كان يعلقها الجميع على نتائج وانعكاسات إعادة فتحها ، وأخيراً وبالتالى كل تلك الحسابات والمساومات الحادة السرية والعلنية التى كانت تدور حولها بين الفرقاء العالميين والمحليين . وكل ذلك إنما يذهب ليؤكد القيمة الاستراتيجية المستردة والمضاعفة ، الكامنة والقادمة ، للقناة كقطب الرحى فى الاستراتيجية البحرية ، حتى لعالم «ما بعد الذرة» ..

كيف ، ولماذا ؟ انظر نظرة عريضة إلى خريطة العالم الطبيعية والسياسية ، وتتبع سلسلة المحيط الأطلسى - البحر المتوسط - البحر الأحمر - المحيط الهندى، السلسلة الفقرية فى عالم القوة البحرية . الآن أغلق القناة ، تتمزق السلسلة وتتكسر ويتحول قطاعاها على ضخامتهما إلى مجرد «زقاقين مغلقين» ، بينما تنشطر الأساطيل فيهما أوتوماتيكياً إلى أرخبيلين منفصلين تماماً لا رابط بينهما إلا أن تدور حول الرأس ، أى دورة كاملة حول قارة بأسرها . إغلاق القناة ، يعنى، يعيد القارة الإفريقية مجازياً «شبة الجزيرة» التى كانتها قبل إنشائها ، وفتحها يحيلها «جزيرة» منفصلة عن يابس العالم القديم . وتلك بالدقة هى خريطة الموقف الراهن ، وهى أيضا مفتاح الصراع الخفى الذى دار بين القوتين الأعظم حول إعادة فتح القناة .

فمن المعروف والمسلم به أن الولايات المتحدة ، باعتبارها تنتمى أكثر إلى استراتيجية نصف الكرة الغربى وتتسيد المحيطين الأطلسى والهادى بسهولة ، لم تكن تجد مصلحة ملحة أو عاجلة فى إعادة فتح القناة ، على العكس تماماً من الاتحاد السوفييتى الذى تتحكم القناة كلية فى استراتيجيته البحرية المتوسعة . بل إن للأولى مصلحة محققة وصامتة فى الإبقاء على القناة مغلقة، على الأقل كوسيلة حرمان deninal measure للثانى من حرية الحركة وتوحيد أساطيله فى المتوسط والهندى ، وبالتالى من زيادة تكثيف وجوده فى المحيط الأخير وكل حوضه وعلى سواحل إفريقيا الشرقية وآسيا الجنوبية ، بكل ما يعنى هذا من تهديد ومجابهة قرب حوض البترول العالمى الأول فى الخليج العربى وعلى طول طريق البترول إلى الغرب.

فبينما يفرض إغلاق القناة على رحلة الأسطول الأمريكى من الأطلسى أو

الهادى زيادة نحو ٢٠٠٠ ميل فقط بطريق الرأس ، فإنه يضع على الأسطول السوفييتى عبء نحو ٩٠٠٠ ميل إضافية (أى نحو خمسة الأمثال) سواء ذلك من البلطيق أو المتوسط إلى الهندى أو من الهادى إلى المتوسط . أى أن إغلاق القناة يفرض على الأسطول السوفييتى أن يدور إما دورة كاملة وإما نصف دورة حول العالم القديم .

وكل من الأمريكيين والسوفييت طارئون جدد نسبياً على طريق محور السويس البحرى ، قدموا إليه حديثاً فقط ، وكلاهما بالتالى ليسوا خبراء فيه تماماً ، وذلك بالقياس إلى الانجليز ، مهندسيه الأول الذين رادوه ومهدوه حتى تسيدوه وجعلوه من أخص «خصوصياتهم» فى العصر الاستعمارى. ومع ذلك فإن للسوفييت على الأمريكيين ميزات أكثر نسبياً ، الأمر الذى كان يضعف دائماً من رغبة أمريكا فى التعجيل بإعادة فتح القناة ويضاعف من مصلحتها فى تأجيلها . من ناحية ، لأن قطع الأسطول السوفييتى كقاعدة أصغر حجما وأقل حمولة ، ومن ثم أقدر على عبور القناة ، على العكس من القطع الأمريكية الضخمة التى لا يمكن لكل وحداتها أن تجتازها خاصة منها حاملات الطائرات العملاقة . ومن ناحية أخرى ، فإن موقف الأسطول السوفييتى على طريق البترول أقوى وأكثر تفوقاً بعامة ، حيث قد نما للسوفييت على طوله صداقات وعلاقات وثيقة وصارت لهم شبه قواعد أو محطات استقبال صديقة فى موانىء سواحل الأحمر والهندى، ولسوف يكون لكل تلك الاعتبارات ما بعدها لا شك بعد أن فتحت القناة :

دور الخطر الاسرائيلى

من الثابت تاريخياً أن لإقامة إسرائيل على يد الاستعمار القديم علاقة محددة ومحسوبة منذ البداية بالقناة على وجه التحديد كما بالبترول عموماً فيما بعد : القناة : لتكون – بتعبيرهم – «كلب حراسة» على ضلوعها يؤمنها للاستعمار حين يغادر ، والبترول . لتكون أداة الاستعمار فى المنطقة لتهديده وضمان احتكاره وتدفقه ولقد أدت إسرائيل دورها المرسوم أول ما أدت فى ١٩٥٦ حين لعبت دور مخلب القط وذنب الأفعى فى العدوان الثلاثى الذى كانت القناة هدفاً له ومسرحاً والذى أدى إلى إغلاقها لأكثر من عام ولأول مرة منذ الحرب العالمية الثانية .

على أن الدور الأكبر إنما جاء على يد إسرائيل وحدها ، وذلك فى عدوان ١٩٦٧ الغادر الذى سد القناة للمرة الثانية فى غضون عقد واحد تقريباً ولمدة ثمانى سنوات متصلة ظلت ممتدة حتى الأمس القريب ، ١٩٧٥ . ويعنى هذا أن القناة بفعل إسرائيل قد تعطلت مرتين ولأكثر من تسع سنوات خلال نحو ٢٧ سنة منذ وجدت ، أى بنسبة ثلث الفترة كلها تقريبا ، وهى ظاهرة لم تعرفها القناة طوال قرن

كامل منذ شقت . ومعنى هذا مباشرة أن إسرائيل بلا أدنى تحفظ هى أكبر خطر عرفته القناة فى تاريخها .

أما عن الخسائر المادية ، فالمقدر أن تكاليف تطهير القناة قد ناهزت بضع مئات من الملايين من الدولارات ، بينما أن تعمير منطقتها تطلب بدوره أكثر من ٣٠٠٠ مليون جنيه . أما خسائر القناة فى السنوات الثمانى الماضية ، سواء منها المباشرة من تدمير وتخريب عمراني أو غير المباشرة من تعطيل حركة ونشاط ، وكذلك تكاليف نقل المصانع وفك الورش والتهجير ، ثم عائدات ورسوم المرور الضائعة ، فلا تقل فى مجموعها عن ١٢٠٠ مليون جنيه استرلينى . أما خسائر العالم والتجارة الدولية المترتبة على إغلاق القناة نفسها فقد تراوحت تقديراتها بين ١٢ ، ١٥ ألف مليون جنيه استرلينى (ثمة تقدير أحدث يرتفع بالرقم إلى ٣٧ بليون دولار).

ولا يحتاج الأمر إلى خيال خارق ، ولا المرء ينبغى له أن يكون اقتصاديا متخصصاً بالضرورة، لكى نتصور كم كان يمكن لوجه المجتمع والحياة ومستوى المعيشة في مصر أن تتغير لو لم يكن هذا النزيف الرأسمالى الرهيب ، ولو أن هذا الرأسمال الضخم ضخ فى شرايين اقتصادها : القرية المصرية مثلا لو حقنت به ، الصناعة ، التعمير ، التنمية ، التخطيط الإقليمى .. الخ .

ليس هذا فحسب . فقد حاولت إسرائيل بسفه حقود عقب يونيو مباشرة أن ترتب لنفسها ادعاءات إقليمية بدعوى حق الفتح أو الغزو لتنتزع نصف القناة بالطول (كذا) . وحين أغرقت مقاومة المدفعية المصرية الباسلة هذه المحاولة الآثمة فى مياهها ، لم تفتأ تكرر عروضها السفيهة بمشاركة مصر فى فتح القناة وتشغيلها على أساس اقتسام عائداتها مناصفة ! وعدا هذا فقد اهتبلت إسرائيل أيضا فرصة النكسة لتحقيق مشاريعها وخططها القديمة والموضوعة لوراثة دور القناة نهائيا . ومعروف أن إسرائيل كانت دائما تهدف إلى «سرقة» موقع مصر الجغرافى وتحلم «بأسر» تجارة المرور منها وتحويلها إليها .

فمن قبل وضعت مشروعا لقناة بديلة – قناة صهيون – بين خليج العقبة والبحر المتوسط تنافس قناة السويس وتقاسمها وظيفتها الجغرافية . ولكن هذا المشروع الخرافى المجنون ، الذى كان ينبع فقط من محض خيال مريض وحقد ضار ، انتهى منطقيا إلى سلة مهملات التاريخ بل إلى مقبرته . فلقد كان مضادا لكل حقائق العلم والطبيعة ، الجغرافيا والتضاريس ، الاقتصاد والسياسة ، بل و التاريخ والمنطق .

ولنذكر – بالمناسبة – أن هذه ليست أول مرة يفكر عدو لمصر فى المنطقة فى بديل منافس لقناتها . فقد لايعلم الكثيرون أن الاحتلال البريطانى بعد أن استقر

فى مصر هدد دى لسبس فى أواخر القرن بشق «قناة ثانية» بجوار قناة السويس، وذلك للضغط على الإدارة الفرنسية للشركة ولإخضاعها لسيطرته . ولكن المشروع كان حريا بأن ينتهى إلى الفشل كما انتهى المشروع الصهيونى فيما بعد ، ولم يزد كل منهما فى الحقيقة على أن يكون قطعة من أفكار التمنى والحرب النفسية .

غير أن يونيو ، من الناحية الأخرى منح إسرائيل فرصة استكمال وتحقيق مشروعها لأنبوب بترولى يصل مابين إيلات وعسقلان بطاقة نحو ٧٠ – ٨٠ مليون طن سنويا . كما أن انفتاح البحرالاحمر أمامها أمن لها شحنات البترول الإيرانى الذى اعتمد عليه المشروع . كذلك مدت إسرائيل خطاً للنقل البرى بالسيارات اللورى على نفس الطريق استغلالا لتجارة المرور بين الشرق والغرب . وباختصار ، حاولت إسرائيل أن تستثمر احتلالها لسيناء لتبتز موقع مصر الجغرافى وتعتصر من مكاسبه أقصى ما يمكنها .

معنى الخطر الاسرائيلى

وعند هذا الحد ، ينبغى أن نتوقف قليلا لنتساءل : ما هو المعنى الشامل ، التاريخى والجغرافى والاستراتيچى ، فى كلمة واحدة المغزى الچيوستراتيچى ، للخطر الإسرائيلى على قناة مصر ؟ الجواب الوحيد هو أنه يكرر ، نكاد نقول بحذافيره ، الخطر الصليبى فى كل نتائجة وانعكاساته ومحمولاته وكذلك ملابساته، جنبا إلى جنب مع الخطر البرتغالى المتمثل فى كشف طريق الرأس . بل الواقع أننا كنا منذ يونيو وحتى اعادة فتح القناة نعيش بالفعل وإن يكن بصفة مؤقتة عابرة بالطبع ، فى نمط الجغرافيا التاريخية للعصور الوسطى ، وذلك بفعل الخطر الإسرائيلى ومن هم وراءه .

فالغزوة الصهيونية الغشوم ، تلك التى تنبع عقليا وعقائديا من أوهام وخرافات الماضى السحيق وتضع عقارب الساعة حضاريا إلى الوراء عشرات القرون ، تعود فتقترب بنا اقترابا شديدا من استراتيچيات الصراع التاريخى فى المنطقة أثناء العصور الوسطى بالتحديد حين اجتمع الغزو الصليبى مع كشف البرتغال لطريق رأس الرجاء الصالح . ذلك أن التهديد الصليبى لطرق التجارة فى الشرق العربى حينذاك تضافر مع العداء الغربى وأطماعه الاستعمارية على تحويل التجارة التاريخية بين الشرق والغرب ، تجارة التوابل والبهار والحرير والنفائس ، عن المنطقة إلى الرأس .

وتمت بذلك عملية «أسر نقلى» عظمى قضت على تجارة المرور والوساطة فسلبت المنطقة مكاسبها المادية الهائلة .

ولقد كان هذا فى مجمله ضربة قاصمة لموقعها الجغرافى ولدورها الاستراتيچى، بحيث تغيرت خريطة العالم المعروف تماما . فإذا البحر المتوسط بشاطئيه ، خلية النشاط التجارى العارمة فى العصور الوسطى ، يتحول إلى مجرد بركة صيد أو بحيرة راكدة آسنة موانئها ابتداء من الإسكندرية إلى بيروت ومن چنوه إلى البندقية وأمالفى وسالرنو وسائر الموانىء ودول المدن الإيطالية ، فضلا عن كل موانىء البحر الأحمر . وفى المقابل ، انتقل النشاط البحرى الملاحى والاستراتيچى على يد البرتغال إلى المحيط الهندى والخليج العربى (الفارسى) ومضيق هرمز .

وهذا بالضبط – أليس كذلك ؟ – مايتكرر اليوم : تجارة الشرق – الغرب تحولت إلى طريق الرأس ، حركة البترول – توابل الشرق الجديدة وبهار القرن العشرين – هاجرت بالمثل ، البحر المتوسط تحول إلى ذراع مقطوعة وهامشية ، ففقدت كل موانئه نسبة خطيرة من نشاطاتها وحركاتها وتعرضت حينا ما للبطالة وأحيانا للخسائر المادية .. الخ .

ومرة أخرى كانت مصر والشام وإيطاليا أكثر المتضررين ، الإسكندرية وبورسعيد وبيروت كتريست وچنوه ونابولى .

يلفت النظر هنا بصفة خاصة موقف إيطاليا وموانئها . فهى أشد دول الجانب الأوروبى من البحر تأثرا وحساسية بالقناة ، فى الحاضر كما فى الماضى على السواء . وهذا بلاشك ما يفسر اهتمامها الحاد بالقناة وأوضاعها ، وكذلك حرصها الشديد على المشاركة الهامة فى تمويل خط سوميد الذى يكمل القناة فى حركة البترول من الخليج إلى أوروبا أيضا فإن هذا وغيره دليل آخر على وحدة البحر المتوسط بشاطئيه ، وعلى أن الأمن الأوروبى مرتبط ارتباطاً وثيقاً بأمن الشرق الأوسط ، بل وعلى أن قناة السويس بالذات هى أخطر حلقة وصل بين كلا الأمنين.

ولكى تتم المناظرة ويكتمل التطابق ، فكما ورث المحيط الهندى دور ونشاط البحر الأبيض المتوسط أيام البرتغال ، ها هو ذا الصراع البحرى وأساطيل الدول العظمى تنتقل إلى المحيط الهندى ، بينما تحرك مركز الثقل والأهمية والأولوية الاستراتيچى والاقتصادى من دائرة قناة السويس إلى دائرة الخليج العربى . وبعد أن كان استراتيچيو الماضى ابتداء من نابليون حتى الإنجليز يعتبرون مصر وقناتها أهم موقع استراتيچى فى العالم ، أصبحنا الآن نسمع من يعتبر الخليج أهم وأخطر بؤرة استراتيچية فى الدنيا – الأمريكيون بالذات بدأوا الآن فقط «يعيدون اكتشاف» مقولة بطرس الأكبر «من يسيطر على الخليج العربى ، يسيطر على العالم» .

خلاصة القول ، فإن المحيط الهندى نصف المحيط الذى يشبه البحر المتوسط فى شكله الجغرافى وعمرانه والذى يوصف أحياناً ببحر آسيا – إفريقيا المتوسط ،

أوشك أن يصبح هو البحر الأبيض المتوسط الجديد فى عالم بلا سويس .. هذا بينما تحول البحر الأحمر ، هذا الخندق الأخدودى المتطاول ، إلى مجرد زقاق مغلق، وتعطلت حركة موانئه ابتداء من القصير وبور سودان إلى جدة والحديدة ، ولكن بالأخص السويس على رأسه فى الشمال وعدن على بوابته فى الجنوب ، حيث كاد الموقف فى الحالة الأخيرة يصل إلى حد إفلاس ميناء ، وإفلاس الميناء إلى حد إفلاس دولة .

أكثر من هذا ، حتى على المستوى التفصيلى الدقيق تتكرر سلبيات الماضى الوسيط . فالتهديد الصليبى لطرق القوافل والحج والنقل ، الواقعة فى شمال مصر والتى كانت تربط بينها وبين المشرق العربى ، فرض عليها ضرورة البحث عن طريق بديل آمن . ولهذا فإن الطريق التجارى القديم بين البحرين المتوسط والأحمر تأرجح من سيناء والدلتا إلى طريق الصعيد - البحر الأحمر الذى يقع فى أعماق الوادى بعيداً عن الخطر الصليبى . بالمثل ، اضطررنا نحن مؤخراً ومؤقتا إلى لفة متطوحة مماثلة ، وذلك بتمهيد طريق للنقل بالسيارات ما بين البحر الأحمر والمتوسط ، أو القصير والاسكندرية ، مروراً بالوادى فى الصعيد . بل أكثر من هذا ، فإن مشروع أنبوب بترول السويس - المتوسط (سوميد) ، الذى يبتعد عن القناة - حيث كان الخطر الإسرائيلى المباشر - إلى عمق الدلتا الأكثر أمنا ، ليس إلا ترجمة أخرى لتأرجح طريق «الأوفر لاندروت» القديم من الشمال إلى الجنوب .

واضح إذن أن التشابه التاريخى - الجغرافى بين چيوستراتيچيات الصليبيات الوسيطة والصهيونيات المعاصرة يكاد يكون كاملا حتى التفاصيل وإلى حد الإثارة فعلا . بل الأكثر أن الخطر الإسرائيلى وحده قد فعل بنا وبقناتنا وبموقعنا ، وبالعالم القديم بعد ذلك ، ما فعل الخطران الصليبى والبرتغالى مجتمعين فى الماضى . فلقد أدى الاحتلال الإسرائيلى لسيناء إلى شل القناة ، وشل القناة أدى مباشرة إلى «إيقاف» موقع مصر الجغرافى . فما أشبه الليلة بالبارحة .

ولقد جاء أكتوبر بعد هذا ليضع نهاية لهذه الصورة الاستراتيچية المقلوبة ، فأعاد فتح القناة وأعاد إلى مصر موقعها الجغرافى كما أعاد الخطر الإسرائيلى إلى حجمه الطبيعى . غير أن تجربة ما بين يونيو وأكتوبر لا يمكن أن تمر دون أن نخرج منها بثلاث نتائج تكاد لفرط حتميتها وتواترها أن ترقى إلى مرتبة القوانين الاستراتيچية .

فأولا ، لئن كان ذلك كله وضعاً مؤقتاً بالطبع ، فإنه ليخدع نفسه وحده من يظن أنه آخر مرة يحدث أو أنه لن يتكرر فى المستقبل . فلا ينبغى لنا أن تساورنا أية

أوهام فى أن هذا الوضع قد بات «نمطاً» واقعاً ، ولا نقول «طبيعياً» ، منذ ظهر الوجود العدوانى الإسرائيلى على ضلوع مصر، وأنه سوف يعيد نفسه بالتأكيد مع كل حرب جديدة مع العدو . تلك خريطة الخطر الجديدة . وعلينا من أسف ولكن بشجاعة أن نعترف بأن القناة ، مادام هذا الخطر قائماً ومسلطاً ، قد أصبح محكوماً عليها بأن تكون أداة مؤقتة أو متقطعة ، تعمل نصف الوقت أو بعض الوقت ثم تتعطل بضع سنين كل عقد أو بعض عقد ، كالتيار الكهربائى المتقطع أو كساعة عتيقة تدور ثم تتوقف فجأة بلا ضابط . وإذا كان هذا كله قد بات وضعاً لا يطاق وغير مقبول على الإطلاق ، فإن الرد الوحيد هو تحدى الخطر فى أصله وجذره ، فى عقر داره ، بل وفى استئصاله من جذره فى عقر داره .

ثانياً ، يمكننا بسهولة إن نضعها قاعدة قائدة لا استثناء لها ولا نقض أنه لاموقع لمصر بغير القناة ، ولا قناة لمصر بغير سيناء . ذلك أن من يهدد سيناء يهدد القناة تلقائيا ، ومن يهدد القناة لا يشكل عقبة رئيسية فى سبيل استرداد سيناء فحسب وإنما كذلك يهدد موقع مصر كما يهدد الوادى المعمور . ومن هنا فإن علينا أن ندرك جيداً ، ونعترف أيضاً ، أنه منذ وجد الخطر الإسرائيلى أصبحت سيناء من الناحية الاستراتيچية جزءاً لا يتجزأ من القناة ، وبالتالى جزءاً لا يتجزأ من موقع مصر ، ومن ثم رقبة أخرى لمصر . من هنا فلا أمن ولا أمان لمصر بغير القناة، ولا أمان للقناة بغير سيناء .

ثالثا ، وأخيراً ، القناة محكوم عليها بالخطر «الراجع» وموقعنا مهدد أبدا وبانتظام بالإجهاض أو بالشلل الجزئى ما بقيت إسرائيل . من ثم يصبح المبدأ الاستراتيچى الأول فى نظرية الأمن المصرى هو مرة أخرى : دافع عن سيناء ، تدافع عن القناة ، تدافع عن مصر جميعاً ، موقعاً وموضعاً ، حدوداً وعمقاً ، صحراء ووادياً . بل أبعد من هذا ، لما كانت فلسطين وليس سيناء هى خط الدفاع الأول عن القناة ، فإن دفع الخطر الإسرئيلى أو رفعه عن سيناء لم يعد يكفى . وبعبارة أكثر مباشرة ، فلا أمان لقناتنا ولا ضمان بالتالى لموقعنا الجغرافى إلا بذهاب العدو . غير أن هذه قضية أخرى متروكة للمدى البعيد .

بين السويس والخليج :

انقلاب المواقع الاستراتيچية

نستطيع الآن أن ننظر إلى التطورات أو الانقلابات التى طرأت على موقع مصر الجغرافى ودور القناة نظرة شاملة تنسج فى رقعة واحدة خيوط الجغرافيا والتاريخ

بالسياسة والاستراتيجية وذلك أيضاً داخل الإطار الاقليمى والعالمى فى آن واحد .

والواقع أن مثل هذه النظرة يمكن أن تطرح نظرية جديدة كلية شاملة تقدم مفتاحاً عاما للماضى والحاضر والمستقبل وتسمح بأن «نركب» فيها كل الأحداث الجارية والتطورات السارية ابتداء من الثوابت والمتغيرات الكبرى إلى أصغر التفاصيل والجزئيات الدقيقة .

وابتداء ، وكما أتيح لنا أن نرى مراراً ، فكما كان هناك توازن قوى وصراع سياسى فى كثير من الأحيان بين مصر والعراق منذ فجر التاريخ القديم وعبر الشرق القديم ، كان هناك دائماً عبر التاريخ توازن حساس وتنافس دقيق بين طريق مصر وبرزخ السويس وبين طريق العراق والخليج العربى على كلا جانبى أوضلعى الجزيرة العربية . وفى هذا الشد والجذب والمد والجزر كانت العلاقة بين الطرفين عسكية إلى حد بعيد ، فالارتفاع هنا يعنى عادة الانخفاض هناك ، والعكس بالعكس . غير أن ضوابط هذا التوازن لم تكن محلية أو إقليمية بحتة وحسب ، وإنما كانت تتسع لتشمل كل الوضعيات والتغيرات المؤثرة ذات الدلالة من اقتصاد وإنتاج وعمران وتجارة ومواصلات وسياسة وحروب وصراعات وذلك حول المنطقة قريباً وبعيداً وعلى امتداد العالم القديم بل والعالم بأسره .

فإذا بدأنا من البداية ، فلقد كانت مصر والعراق كما نعلم مراكز القوة السياسية العالمية السائدة فى العصور القديمة ، وبينهما تذبذب مركز الثقل عدة مرات جيئة وذهاباً . وفى العصور الوسطى كان العراق العباسى هو بلا ريب مركز الثقل الأساسى نتيجة للتطورات الجديدة والعديدة المحلية والاقليمية والقارية . ولكن لم يلبث المركز بعد الطوفان المغولى أن انتقل من العراق إلى مصر بصفة حاسمة ونهائية . غير أن كشف طريق الرأس لم يلبث بدوره أن نقل المركز من مصر إلى البرتغال ، وانتهى بذلك عصر البحر المتوسط وبدأ عصر المحيط الأطلسى ، حيث ظل المركز يتنقل على طول ساحل غرب أوروبا من الجنوب إلى الشمال متحركا على التعاقب من البرتغال إلى هولندا إلى فرنسا ثم أخيرا إلى بريطانيا حيث استقر بصفة نهائية طوال الفترة الحديثة . وسيلاحظ أن البندول طوال هذه المراحل المديدة كان يتذبذب بانتظام واستمرار من الشرق إلى الغرب .

ثم جاء ت قناة السويس فى قمة المرحلة الأخيرة فأعادت الأهمية إلى البحر المتوسط ومصر وطريق السويس بصفة مؤكدة ، إلا أن المحيط الأطلسى ظل هو البحر المتوسط الجديد على المستوى العالمى كما ظل غرب أوروبا مركز ثقل القوة فى العالم بلا منازع . ولقد كان هذا أيضا هو عصر الاستعمار العالمى

والإمبراطوريات العظمى بالضرورة والامتياز وعلى رأسها الإمبراطورية الفرنسية ولكن البريطانية أساساً . وكان محور القوة والسيطرة العالمية هو الأراضى الهامشية الغنية فى العالم القديم وخاصة القاطع التقليدى الكثيف غرب أوروبا – المتوسط – الموسميات .

وقد وصل هذا النمط الاستراتيچى إلى أوجه فى القرن ١٩ وعلى يد بريطانيا – «عصر بريطانيا» . وكان عصر بريطانيا هذا كمركب سياسى – تكنولوچى وبصيغة اختزالية جداً هو عصر الفحم – السكة الحديدية – الباخرة – قناة السويس – مصر – الاستعمار القديم وصراع الإمبراطوريات . وفى هذا المركب أو النمط لم يكن الخليج العربى ، شأنه فى ذلك شأن عدن وباب المندب ، سوى نقطة مرحلة وموطئ قدم على طريق السويس الشريانى خط حياة الإمبراطورية وعنق الهند ... إلخ ويمكن اعتبار فترة الحرب العالمية الثانية إلى منتصف القرن قمة هذا النمط الاستراتيچى التقليدى .. ونهايته أيضا .

ذلك أن فى هذه الفترة نفسها بدأ يبزغ نمط استراتيچى عكسى جديد يستند إلى مركب سياسى – تكنولوچى جديد أكثر تعقيداً من نظيره القديم ، وأخذ كلاهما يزيح سابقه ويحل محله بالتدريج إلى حد أو آخر بل وأحياناً بصورة انقلابية فجائية وحادة . فعلى جانب التكنولوچيا انتقل العالم بصورة حاسمة ونهائية من عصر الفحم إلى عصر البترول ، وبالتالى من السكة الحديدية والباخرة إلى السيارة والناقلات . وعلى الجانب السياسى انتقلت السيادة العالمية من بريطانيا جزيرة القارة إلى أمريكا القارة الجزيرة : لقد حل «عصر أمريكا» محل «عصر بريطانيا» . وقد اكتمل الانتقال بصورة مطلقة بعد ثورة التحرير الوطنية فى العالم الثالث وتصفية الإمبراطوريات ، وبذلك أيضا حل الاستعمار الجديد محل الاستعمار القديم . غير أن العصر النووى والاستقطاب الثنائى بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى لم يلبث أن بدأ ، فحل صراع الكتلتين محل صراع الإمبراطوريات الاستعمارية القديمة .

وأثناء ذلك كله ، وقبل وبعد ذلك كله ، فلقد ظهر البترول فى الشرق الأوسط وبخاصة فى حوض الخليج العربى الذى سرعان ما أصبح المستودع الأول لمخزونه فى العالم وبذلك أصبح الخليج على الفور أهم منطقة استراتيچية لأهم مادة استراتيچية فى العالم المعاصر ، وبالتالى محور وبؤرة كل السياسات والاستراتيچيات والصراعات العالمية للغرب والشرق جميعاً بلا تحفظ ولا استثناء .

من هنا فبعد أن كانت المعادلة أو المتتالية التكنولوچية – الاستراتيچية – الچيوبوليتيكية فى عصر بريطانيا هى الفحم – السكة الحديدية – الباخرة – قناة السويس – مصر – الاستعمار القديم وصراع الإمبراطوريات ، أصبحت تُقرأ فى

عصر أمريكا : البترول – السيارة – الناقلات – الخليج العربى – الاستعمار الجديد وصراع الكتلتين . لقد عاد البندول على عكس الماضى فتذبذب من الغرب إلى الشرق ، من قناة السويس إلى الخليج العربى . وهكذا بعد أن كان الخليج محطة على طريق السويس إلى الهند ، انزلقت – ولا نقول انزوت – القناة إلى ممر على طريق البترول إلى الخليج .

لقد تبادلت السويس والخليج المواقع والأدوار والأهميات النسبية . وبعد أن كانت السويس كبيرة والخليج صغيراً من الوجهة الاستراتيچية ، انقلبت الموازين واختلت خارج كل حدود سواء ذلك على النسبة أو الاطلاق ، فأصبح الخليج كبيراً جداً والسويس صغيرة نسبياً . وبهذا الشكل عاد من جديد نمط العصر العباسى فى العلاقة بين البرزخ والخليج ، وعادت إلى الأخير أوضاع ومسرح بل ومسرحية «ألف ليلة وليلة» ولكن بصورة بترولية أكثر خرافية خارج كل حدود وببؤرة أكثر جنوبية استقطبت حول الخليج أكثر منها فى العراق وإن شملتهما جميعاً . وفى النتيجة النهائية ، حتما وبداهة ، انتقل مركز الثقل الاستراتيچى فى العالم اليوم من القناة إلى الخليج .

لقد ورث الخليج ومضيقه – علينا من أسف أن ندرك بلا حساسيات ولا حسرات ولكن أيضا بلا أوهام ولا خداع للنفس – لقد ورث الخليج ومضيقه دور وموقع مصر وقناتها إلى حد بعيد جغرافيا واستراتيچياً . لقد أفقد البترول مصر زعامتها الاستراتيچية فى المنطقة كموقع كما كاد يفقدها زعامتها السياسية بها كدولة بعض الشئ ، سلبها موقعها الجغرافى الچيوستراتيچى جزئياً بعد أن أوشك أن يهز أيضاً موقعها القيادى الچيوبوليتيكى إلى حد أقل . بل إنه لا انفصال بين اهتزاز هاتين الزعامتين وهاتين القيادتين ، ولا بينهما جميعا وبين البترول رأسا ومباشرة انقلاب جغرافى تاريخى ، سياسى اقتصادى ، واستراتيچى وعمرانى ، كامل وشبه مطلق .

كيف ، بالدقة والتفصيل ، حدث هذا الانقلاب ولماذا ؟ ما هى العوامل الكامنة خلفه والضوابط المحركة له ؟ ثمة مجموعتان مترابطتان متداخلتان من الأسباب والمتغيرات ، واحدة جعلت الخليج كبيراً بعد أن كان صغيراً ، وواحدة جعلت السويس صغيرة بعد أن كانت كبيرة . وفى قلب وعلى رأس الأولى تأتى بالطبع ثورة البترول نفسه فى الخليج . ثم إلى جانب البترول تأتى انقلابات ومتغيرات السياسة والاستراتيچية العالمية سواء على مستوى الصراع بين الكتلتين والقوتين الأعظم أو على مستوى الصراع المحلى بين القوى الثانوية . وسواء أكانت هذه المتغيرات مترتبة على ثورة بترول الخليج نفسه أو منفصلة عنه ، فإنها تأتى مؤكدة لنتائجه ومضاعفاته من انتقال مركز الثقل الاستراتيچى العالمى إليه ومشيرة بذلك بدرجات متفاوتة إلى تذبذب البندول من الغرب إلى الشرق بعامة . أما المجموعة

الثانية من المتغيرات فتشمل الاستراتيچية النووية والخطر الإسرائيلى ثم خطر الناقلات العملاقة وطريق الرأس.

بترول الخليج

هذا بالتأكيد أكبر وأخطر ثورة فى بابها وفى نتائجها فى العالم المعاصر . فإذا كانت ثورة البترول عموما هى أكبر ثورة اقتصادية وتكنولوچية فى العالم فإن ثورته فى الخليج هى بدورها أكبر ثورة جغرافية وسياسية على المستوى الإقليمى . ففى غضون ربع قرن تقريباً تحول الشرق الأوسط وحوض الخليج العربى إلى أكبر مستودع للطاقة فى العالم ومكمن الجزء الأكبر من احتياطيه ومخزونه المستقبل حتى سنة ٢٠٠٠ على الأقل . وبصفة تقريبية يبلغ هذا الرصيد نحو ثلثى مجمل العالم غير الشيوعى ، بينما لا يقل الانتاج عن ثلث الانتاج العالمى جميعاً ، فى حين يمثل الصادر السواد الأعظم من تجارته الدولية . ومن الاجترار وحده بعد هذا أن نقرر أن الخليج قد أضحى قلعة البترول فى العالم ، أو قل عاصمة العالم بترولياً .

وفى الوقت نفسه ساعدت التطورات الدولية ، خاصة ثورة التحرير الوطنى فى العالم الثالث ثم بالأخص حرب أكتوبر فى العالم العربى ، على أن يتحول الخليج - وبأرقام فلكية خرافية تماماً - إلى أغنى منطقة فى العالم بالعائدات ورؤوس الأموال، فصار معا وفى آن واحد أعظم بنك بترول ومال فى العالم . لقد بدأت «إمبراطورية البترول» فى الشرق الأوسط والعالم العربى ، وبينما بدأ الخليج وهو تابع للإمبراطوريات الاستعمارية القديمة ، أصبح آخر وأحدث الإمبراطوريات فى التاريخ الحديث . وبعد أن ظل طويلا مجرد خطوة على طريق السويس إلى الهند ، أصبح فجأة بمثابة «إمبراطورية الهند الجديدة» إلا أنها أدخل فى ، وأقرب إلى ، الاستعمار الجديد منها إلى الاستعمار القديم مثلما كانت إمبراطورية الهند السابقة.

وبينما كانت الهند فى الماضى جوهرة التاج والإمبراطورية البريطانية ، فإن إمبراطورية الهند الجديدة ليست فقط جوهرة بل حرفيا حياة ، ليس فقط لإمبراطورية غربية ولكن للغرب بأسره . ذلك - وبغير إفراط فى الأرقام - أن الغرب كله ، كل غرب أوروبا بما فيه بريطانيا بالاضافة إلى اليابان بل والولايات المتحدة الآن ، فضلا عن العالم الثالث ، يعتمد اعتماداً مطلقا أو شبه مطلق وإن بدرجات متفاوتة على بترول الخليج فمن مضيق هرمز ، وبمعدل ناقلة كل ٨ دقائق ، يمر يوميا ١٩ مليون برميل ، تمثل أكثر من ثلثى انتاج الخليج البالغ نحو ٢٨ مليون برميل يوميا ، وتشكل ٩٠٪ من حاجات اليابان وأكثر من نصف حاجات أوروبا الغربية وربع واردات الولايات المتحدة .

قارن هذا الآن بقناة السويس . لقد كانت القناة على الأكثر خط حياة

إمبراطورية فقط ، أما الخليج فخط حياة الغرب كله بل والعالم جله . أكثر من هذا، فعلى أحسن الفروض والأحوال فإن القناة كما سبق طريق حيث الخليج حياة . أو بالمقابل وبعبارة أصح وأصرح وأفدح :الخليج «مقتل» حيث القناة مجرد «مخرج» . باختصار ، الأول لا بديل له ، أما الثانى فله ، لا عجب أن يصبح مضيق هرمز ، عنق الخليج وبوابته ، هو بمثابة قناة السويس الحقيقية الجديدة ، فإنما هو مباشرة المخرج والممر الحقيقى لبترول الخليج نفسه (ضعف كل حركة القناة بترولا وبضائع) . وبصيغة أخرى فلقد أصبح الخليج ومضيقه ذاته ، أكثر من الخليج والسويس تقريبا ، هما مقر البترول وممره معا ، الحياة والطريق فى آن واحد .

والنتيجة ؟ النتيجة الحتمية بداهة وواقعاً ، شئنا أو أبينا ، أن الخليج أصبح اليوم عين إعصار السياسة الدولية وقطب الصراع فى الاستراتيچية العالمية وخاصة بين القطبين الأعظم والكتلتين الغربية والشرقية . كل التنافس عليه ، والأطماع فيه ، والأضواء عليه ، والحسابات له ، والاهتمام به .. والأهمية أيضاً . فالخليج بالنسبة للغرب ليس حياة فقط بل ومقتل أيضا بالقوة كما رأينا ، أى مسألة أو منطقة حياة أو موت ، بمعنى أن أى تهديد أو حرمان لإمداداته منه يعنى استسلامه بلا قتال فى أى حرب عالمية تقليدية . وبالمثل ولكن بالمعنى السالب ، فإن بترول الخليج كوسيلة حرمان هو نصف المعركة ونصف النصر بالنسبة للشرق .

ومعنى هذا أن الخليج هدف أول حتما فى أى مواجهة حربية بين القطبين فى المستقبل ، الأول لضمان حمايته وتأمينه والثانى لانتزاعه أو تدميره . بدون مواربة ، وبإعلان الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى كليهما ، فإن الخليج أكثر من أى منطقة أخرى العالم هو مفجر الحرب الثالثة المحتمل ، وبوابته هرمز بوابتها . فكل برميل بترول يخرج من الخليج يساوى برميل بارود ، والخليج ككل أصبح بحق «برميل ديناميت العالم» الجديد ، مثلما كان البلقان فى الحرب الأولى والشرق الأوسط فى الثانية . ومن السهل أن نلاحظ كيف تقع مراكز الخطر الثلاثة على محور واحد قاطع ، وكيف تحرك مركز الثقل بينها تباعا وباطراد من الشمال الغربى إلى الجنوب الشرقى ، إشارة إلى تأرجح البندول الاستراتيچى العام من الغرب إلى الشرق .

ومن البحر المتوسط إلى المحيط الهندى أيضا وأساسا ! إذ لما كان الخليج يتوج رأس المحيط الهندى ، فقد انتقل مسرح الصراع المباشر أوتوماتيكيا إلى هذا الأخير الذى ورث بذلك دور البحر المتوسط سابقا بل وربما المحيط الأطلسى مؤخرا. وإذا كان البعض يعد المحيط القطبى الشمالى لا الأطلسى بحر العالم

المتوسط الجديد فى العصر النووى والاستراتيجية الذرية ، فإن المحيط الهندى هو بلا تردد بحر العالم المتوسط الجديد فى عصر البترول والاستراتيجية التقليدية . لقد أصبح المحيط الهندى ، الذى هو نصف محيط نسبيا والذى يشبه فى شكله وتركيبه العام البحر الأبيض المتوسط إلا أنه مفتوح على الجنوب بلا سواحل ولا حدود ، أصبح هو البحر المتوسط الجديد فى السياسة الاستراتيجية ، مثلما أصبح مضيق هرمز قناة السويس الجديدة مجازا .

اعتبر فقط ، فى هذا الصدد ، احتشاد وتواجه الأساطيل الحربية الكثيفة لكلا القطبين لأول مرة فيه وتكالبهما على المحطات والقواعد البحرية سواء على سواحله أو فى جزره ، لاحظ كذلك كيف انساب أو تصرف دور البحر الأبيض المتوسط الاستراتيجى التقليدى جزئيا إلى الهندى عبر البحر الأحمر وعن طريقه حيث بدأ هذا الأخير يكتسب على الطريق قيمة ودورا جديدين ، كما ابتدأ جنوبه فى عدن وباب المندب واليمن الجنوبية وإثيوبيا ينافس نسبيا شماله العريق السويس ومصر كأهداف للتحالفات السياسية ومواطن للقواعد العسكرية .. الخ

نمط الصراع الاستراتيجى العالمى

على أن البحر الأبيض المتوسط لم يفقد من دوره للمحيط الهندى بسبب البترول أو الخليج وحده ، وإنما هناك بالاضافة عامل الاستراتيجية العالمية والسياسة الدولية بعامة . فلشد ما تغيرت أنماط ومحاور الصراع الاستراتيجى العالمى ، مثلما توسعت للغاية أبعاده وأقطاره وأخطاره اليوم بالقياس إلى الأمس . فحتى الحرب العالمية الثانية وصراع الإمبراطوريات الاستعمارية كان الصراع أساسا بين بريطانيا وألمانيا ، وبذلك كان البحر الأبيض المتوسط مركزياً ومحورياً فى النمط الاستراتيجى السائد ، مثلما كان دور قناة السويس شريانيا ومصيريا . أما الآن فإن الصراع بين الكتلتين والعملاقين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى قد نقل المسرح والخطر إلى الشرق أكثر ، إلى الشرق من القناة والمتوسط بل وأوروبا نفسها أكثر وأكثر .

بل لقد نشأ فى الحقيقة نمط استراتيجى جديد فى نصف الكرة الشرقى يكاد يكون نقيض نمطه القديم فى العصر الاستعمارى وخاصة عصر بريطانيا ، فبينما كانت الأراضى الهامشية فى العالم القديم هى مركز القوة فى السياسة العالمية ، وكان محور السيطرة العالمية هو قاطع غرب أوروبا – المتوسط – الموسميات ، أصبح الهارتلاند الآسيوى أو الأوراسى هو محور الارتكاز والقوة Pivot area بظهور الاتحاد السوفييتى كإحدى القوتين الأعظم فى العالم . وبرز من هذا المركز محور سيطرة وتوسع أو نفوذ وأطماع جديد يمتد على قاطع عكسى متقاطع يشمل

الخليج العربى – الشرق الأوسط – المحيط الهندى – القرن الإفريقى – وسط إفريقيا . وبهذا انتقلت القوة الطامعة أو الأخطار الاستعمارية من الغرب وبريطانيا البحرية وذلك فى مصر والسويس خاصة ، إلى الشرق والاتحاد السوفييتى البرى وذلك فى الخليج والشرق الأوسط عامة .

فعن الخليج ، وبالاضافة إلى بتروله الحاكم كموضع ، فإنه كموقع وباعتباره أقرب منطقة إلى بطن الاتحاد السوفييتى كان يعد دائما ومنذ القيصرية الممر الجنوبى إلى المياه الدافئة ، أى كان يعتبر «قناة سويس الروسيا » (١) مثلما كان المحيط الهندى هو تلقائيا بحرها المتوسط .

أما عن الشرق الأوسط فإن الوجود السوفييتى الذى ظهر فى كثير من دوله كتحالفات أو قواعد أو علاقات صداقة وثيقة قد أخذ فى النهاية شكل الغزو الكامل فى أفغانستان . وهذه العملية الأخيرة لا تعنى فقط أن الاتحاد السوفييتى يتوسع كالعادة والقاعدة قاريا إلى الخارج باطراد والتصاق Contiguously نحو الهلال الخارجى والأراضى الهامشية من القارة ، ولكن أيضا كخطوة حتمية إلى المياة الدافئة والبحار الجنوبية وتطويقا للخليج العربى وبتروله جميعا وأساسا ، تمهيدا لليوم الذى قد يفرض فيه شروطه أو مساومته على الغرب والولايات المتحدة إما بالوجود به أو المشاركة أو المناصفة فيه .. الخ .

أما فى المحيط الهندى نفسه فلأول مرة يصبح للاتحاد السوفييتى – الذى تحول حديثا فقط إلى قوة بحر لأول مرة فى تاريخه البرى القارى الطويل – أصبح له وجود دائم وحاسم فيه ممثلا فى أسطول حربى نووى قوى وسلسلة من القواعد البحرية فى بعض المواقع الاستراتيجية على سواحله خاصة فى منطقة القرن الإفريقى على رأسها عدن وإلى جانبها بربرة سابقا ومصوع حاليا .

وهذه القواعد نفسها كانت خشبة القفز التى وثب منها الاتحاد إلى القارة الإفريقية ذاتها ، حيث نجح بالإضافة إلى اليمن الجنوبية فى التغلغل والتواجد السياسى فى أكثر من دولة فى القرن الإفريقى ووسط إفريقيا ابتداء أولا من الصومال الذى استبدل به بعد أن فقده إثيوبيا كبديل أكبر وأخطر وانتهاء بأنجولا على الجانب الأطلسى من إفريقيا الجنوبية .

---

(1) Reader Bullard, Britain & the Middle East, Lond., 1952, P. 170.

نمط الصراعات المحلية

بالإضافة إلى نمط صراع القوتين الأعظم وتمدده نحو الشرق تجاه آسيا ، هناك أيضا تحرك ملحوظ فى مراكز الصراع الثانوية والمحلية فى نفس الاتجاه . ورغم أن هذا النمط لا ينفصل إلى حد معين عن صراع العملاقين والكتلتين ، فإنه يرتبط بتطورات السياسة الدولية والأحداث الجارية عامة ، لاسيما بتصفية الاستعمار القديم وإمبراطوريات غرب أوروبا فى جانب وبروز قوى جديدة صاعدة خاصة فى آسيا فى الجانب الآخر . فبينما تحولت أوروبا الغربية فى العقود الأخيرة إلى منطقة استقرار نسبى ، انتقلت معظم المواجهات العسكرية والصدامات الاستراتيچية الساخنة شرقاً إلى آسيا بالذات .

فعلى حين أصبحت أوروبا الغربية ، منذ انتهاء الحرب الثانية ثم الباردة ثم ابتداء الانفراج خاصة ، أميل نسبيا إلى التعايش السلمى والوفاق وخفت قبضة أمريكا عليها نوعا ، أصبحت آسيا هى مسرح أكبر وأخطر الحروب المحلية والثورات الوطنية فى العالم تقريبا ابتداء من الحرب الكورية ثم حرب ڤيتنام وحرب الصين - الهند ثم سلسلة حروب الهند - الباكستان إلى انفصال بانجلاديش والثورة الإيرانية ثم الحروب الإيرانية - العراقية وأخيرا غزو أفغانستان .. الخ ، كل ذلك بالإضافة طبعا إلى الحروب العربية - الإسرائيلية فى غرب القارة ، فضلا عن الصراع السوفييتى الصينى فى شرقها .

وفى هذا كله ، فعلى حين خرجت الولايات المتحدة تقريبا من آسيا ، ازداد النفوذ السوفييتى فيها توسعا وانتشارا . وصفوة القول أن مركز ثقل الصراع الساخن فى العالم انتقل من أوروبا تقليديا إلى آسيا تقريبا ، حيث أصبحت الأولى سياسيا أشبه ببركان نائم بينما تحولت الثانية بحق إلى بركان ثائر .

وكان منطقيا فقط بعد هذا أن يتحول الاهتمام والخطر مرة أخرى من البحر المتوسط إلى المحيط الهندى . بل إن البعض ليتنبأ بأن المحيط الهادى - بكل قوى الصين واليابان والاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة حوله - سيصبح البحر المتوسط العالمى الجديد فى القرن ٢١ . فإذا صح هذا فسيكون بحر العالم المتوسط، بعد أن غادر البحر الأبيض منذ مدة ، قد انتقل تباعا من المحيط الأطلسى فى أقصى الغرب إلى الهادى فى أقصى الشرق مرورا بالهندى ، وهذا كله يذهب على أية حال ليؤكد تحرك البندول المطرد فى الاستراتيچية العالمية عبر العصر الحديث من الغرب إلى الشرق بعد أن كانت حركته فى العصور السابقة هى على العكس من الشرق إلى الغرب .

مصر والسويس

تلك جميعا هى مجموعة المتغيرات العالمية التى أضافت إلى القيمة والأهمية الاستراتيچية لمنطقة الخليج العربى وما شرقه على حساب منطقة السويس والقناة . ولكن على الجانب الأخير ، فإن هناك بالاضافة مجموعة أخرى من المتغيرات نالت بصورة مباشرة من قيمته ووزنه الحقيقى والنسبى مما ضاعف وإلى حد الخطر الاختلال الاستراتيچى بين كفتى الميزان . وكما رأينا فإن أهم هذه العوامل ثلاثة هى الاستراتيچية النووية والخطر الإسرائيلى ثم الناقلات العملاقة وطريق الرأس . فكل منها قد هدد أو أخذ بقدر أو آخر من قيمة الموقع الجغرافى ودورالقناة الاحتكارى القديم . ولئن كان من الممكن ، وأمكن بالفعل ، مواجهة هذه الأخطار واستعادة قدر من أهمية القناة ، فلا سبيل إلى الشك فى أن وزنها قد خف فعليا ونسبيا فى الاستراتيچية والمواصلات العالمية سواء عما كان عليه فى الماضى تقليديا أو عما آل إلى الخليج العربى مؤخراً .

وفى النتيجة الصافية ومجمل القول انتقل مركز الثقل الچيوبوليتيكى والجاذبية الاستراتيچية من البحر المتوسط إلى المحيط الهندى ، ومن قناة السويس إلى الخليج العربى ، ومن مصر والشام إلى شرق الجزيرة العربية والمشرق العربى ، ومن شمال البحر الأحمر إلى جنوبه ، بالاختصار من وسط الشرق الأوسط إلى شرقه ، أو إن شئت فقل بالتقريب من الشرق الأدنى إلى الشرق الأوسط . ولعل من أبرز مظاهر وأعراض هذا الاختلال أو الانتقال شرقا تحول بؤرة الحروب المحلية فى المنطقة مؤخراً لاسيما بعد ذلك الصلح المصرى – الإسرائيلى من ركن مصر – إسرائيل – سوريا إلى ركن العراق – إيران – أفغانستان .

خذ مثلا حرب العراق – إيران . هذه الحرب لا مفر دليل جزئى على تحرك مركز الثقل الاستراتيچى والچيوبوليتيكى الاقليمى من السويس إلى الخليج ومن مصر إلى المشرق . أليست تضع الخليج الآن موضع قناة السويس فى القرن الماضى أو الأخير ، وتكاد تكرر إلى حد ما حرب السويس ؟ أو صدفة أنهم كانوا يتحدثون بقلق عن خطر إغلاق مضيق هرمز مثلما كانوا يتحدثون فى الماضى عن خطر إغلاق قناة السويس ؟ بل الطريف أو الغريب أنهم فى الغرب تحدثوا أثناء هذه الحرب عن «الفراغ» الذى سببه خروج بريطانيا ثم تخلى أمريكا عن الخليج مما فجر الحرب المحلية ، تماما مثلما تحدثوا عن «الفراغ» بعد خروج بريطانيا من مصر وقاعدة السويس . الأكثر إثارة أنهم تحدثوا عن قوة بحرية مشتركة من دول الغرب لضمان المرور فى هرمز وتدفق البترول ، تماما «كهيئة المنتفعين» بقناة السويس وشروطها .. الخ .

على الجانب الآخر ، وكمثل ودليل ثان ، فلئن كانت مصر اليوم قد منحت ما يسمى «تسهيلات» أو قواعد مؤقتة لأمريكا فى قاعدة غرب القاهرة الجوية وقاعدة رأس بناس البحرية لتكون ممرا للقوات الأمريكية إلى الخليج ضمانا لحمايته وأمنه ضد ما يعد أخطار الاتحاد السوفييتى ، ودونما تعليق على هذه المعطيات أو الفرضيات أو تعرض لها ، فإن هذا إنما يذهب ليؤكد أن مصر قد تحولت إلى مجرد طريق وخطوة هامشية إلى المركز المحورى الجديد وهو الخليج ، شأنها فى ذلك شأن عمان ومصيره أو الصومال أو حتى إسرائيل ، أو شأن قبرص بالنسبة إلى مصر نفسها فى السابق . المعنى باختصار أن مصر استراتيچيا قد تحولت كقناتها إلى موقع هامشى خادم على هامش الخليج الحيوى الحاكم المتحكم فى كل شئ ، لا يغير من ذلك إعلان مصر استعدادها لإرسال قواتها إلى الخليج للمساهمة فى حمايته .

أيا ما كان ، فهل يمكن فى الختام أن نضع تقييما عاما جامعا لموقع مصر الجغرافى فى الاستراتيچية العالمية كما آل إليه اليوم ؟ لعل الحكم السديد والصيغة الرشيدة تتلخص فى مزيج مركب بنسب متفاوتة من قيم مراحله التاريخية الأساسية الأربع التى تمثل كل درجات سلم صعوده وهبوطه ما بين الأوج والحضيض ، وتلك هى استراتيچيات العصر الاستعمارى فى القرن الأخير (الأوج) واستراتيچية كشف طريق الرأس (الحضيض) ثم استراتيچيات العصر العباسى والصليبيات (الوسط) .

ليس الموقف إذن ، دعنا نستدرك بشدة وبسرعة ، «نعيا» ولا «رثاء» لموقع مصر الجغرافى التاريخى ، وإن كان فيه يقينا ما يدعو إلى الرثاء ولكن أكثر منه إلى الصمود والاصرار على مواجهته وتصحيحه إلى أقصى حد بوعى واقتدار . على أن «العزاء» الحقيقى أن الموقف برمته عابر مؤقت مهما طال ، فهو موقوت بعمر البترول الخليجى ، وبعده يتذبذب البندول مرة أخرى فى الاتجاه الصحيح نحو الغرب مثلما فعل دائما . فمصر رغم كل شئ موقع خالد لا يمكن أن يتجاهل أو يهمل أو يبلى . فمنذ صنعت مصر التاريخ ، عاشت فيه كل عمرها ، وكان تاريخها دائما مرتبطا أشد الارتباط بالتاريخ العالمى ، ولم يغادرها التاريخ قط ولا نسيها ، كل أولئك بحكم موقعها الباقى (١) .

---

(١) حسين مؤنس : ص ١٢٤ .

القناة بين الاقتصاد والتكنولوچيا

ما أن شقت القناة حتى أصبحت تلقائيا بمثابة زر ماسى نادر أو حجر مغناطيسى جاذب وآسر على قمة خط الاستواء البشرى السكانى والحضارى فى العالم القديم ، بمثل ما أن مصر كلها هى تقليديا قلبه وصرته . ولذا احتلت منذ البداية مكانها الطبيعى والطليعى كأهم طريق شريانى فى العالم للتجارة الدولية والملاحة البحرية عموما ولتجارة الشرق - الغرب خصوصاً . وفى دورة التجارة العالمية حول الكرة الأرضية تحدد دور القناة بميكانيزم ويعمل القلب النابض أوالمضخة الماصة - الكابسة ، عندها تلتقى معظم تيارات تجارة الشرق - الغرب و«حارات» الملاحة البحرية ، ثم منها تتوزع فى كل الاتجاهات كما يتوزع الدم من القلب إلى شرايين الجسم الحى وأوردته .

وفى المتوسط كانت القناة تستقطب حولها نحو ١٤٫٥ ٪ من حجم التجارة الدولية . وفى هذه الدورة الدموية الكوكبية كانت القناة دائما وبأمانة شديدة تعكس - كالبارومتر الحساس - قطاعا نموذجيا للتجارة التقليدية بين الشرق والغرب (أو بالأصح بين الجنوب والشمال ، أو مؤخراً بين العالم الصناعى المتقدم والعالم الثالث النامى) وذلك كما عرفت منذ يوسف ومحمد : خامات من الجنوب ومصنوعات من الشمال .

استراتيچية موقع القناة

قوة موقع القناة إذن فى العالم القديم ، بل فى العالم أجمع ، لا نظير لها ولامنافس . ولا تفسير لهذه القوة سوى استراتيچية الموقع الجغرافية . فمنطقة النفوذ التجارى للقناة ، أو «حوضها التجارى» كما قد نسميه ، تكاد تتفق مع نطاق المعمور القاطع فى العالم القديم أو خط الاستواء البشرى منه . فتلك المنطقة الشاسعة ، التى يمكن رسمها فى خريطة تخطيطية إذا توافرت الأرقام التفصيلية الدقيقة ، تغطى عموما أوروبا الغربية والوسطى ، ثم كل حوض البحر المتوسط بجانبيه ، ثم عقدة الشرق الأوسط بمعناه الواسع ، ثم جنوب آسيا وجنوبها الشرقى والشرق الأقصى حتى اليابان والفلبين . ولابد أن نضيف أخيراً القطاع الأكبر من استراليا والساحل الشرقى من إفريقيا حتى موزمبيق ، بحيث يدخل حوض المحيط الهندى برمته فى منطقة نفوذ القناة . أما خارج هذا فيبدأ الحوض التجارى الطبيعى لقناة بنما شرقاً ولطريق الرأس جنوباً .

فى حدود هذا الاطار تحتل القناة الأولوية المطلقة فى حركة التصريف التجارى التى تصب إلى البحر، وإليها تذهب الأفضلية دائماً إذا قورنت بأى طريق آخر ،

بحريا كان أو برياً ، كطريق الرأس أو خط الشرق السريع على الترتيب . فهى تختصر الرحلة بين الشرق والغرب بما يتراوح بين النصف والعشر ، بحسب أبعادها ، وذلك مسافة ووقتاً ووقوداً وعدد السفن اللازم لتغطيتها .

وجوهر الموقف بين هذه الطرق يتلخص هندسياً فى أنه مثلث غير متساوى الأضلاع ، طريق السويس هو أقصرها لأنه الوحيد الذى يرسم خطاً مستقيماً مباشراً بين أى نقطتين فيه ، بينما أن أيا من الطريقين الآخرين يمثل مجموع الضلعين الآخرين فيه . ولأن أى ضلعين فى المثلث أطول من الضلع الثالث ، كان أطول من طريق السويس وجاء «لفة» متطوحة هامشية . ولندع الأرقام تتكلم ، كما يفعل هذا الجدول أدناه .

واضح من الجدول أن المسافات أقصر فى كل الحالات بطريق السويس . وهذا لا يعنى فقط وفراً هاماً فى عدد أيام الرحلة ، ولا فى عدد السفن اللازمة لنفس الرحلة الواحدة ، وبالتالى فى عدد الرحلات التى يمكن للسفينة الواحدة أن تقوم بها فى العام الواحد ، وإنما كذلك فى نفقات التشغيل من وقود وتموين وصيانة وتأمين .. الخ . وفضلا عن هذا فإن لطريق السويس ميزة تجارية وعمرانية وملاحية حاسمة على طريق الرأس . فالأول أغنى بالموانىء الصالحة المجهزة ومحطات التموين والتفحيم المنتشرة على طوله ، كما أنه أغنى بمناطق الإنتاج والأسواق والنشاطات التجارية التى تجتذب السفن التجارية وسفن البضائع وخاصة «المتسكعة» ، إلى حد أن نيوزيلند مثلا تستخدم قناة السويس أكثر مما تستخدم قناة بنما رغم أنها أقرب إلى بريطانيا عن طريق هذه الأخيرة ورغم أن هذه الأخيرة أقل فى رسومها من السويس .

كذلك فإن طريق السويس طريق «بحرى» فى معظمه ، أى يجتاز بحاراً داخلية شبه مغلقة أو «أنصاف محيطات» أو هوامش محيطات ، أخطار التيارات والعواصف والأنواء البحرية فيها أقل ، ولذا فهو ملاحياً طريق محمى وآمن أكثر . على العكس طريق الرأس ، الذى هو «محيطى» أكثر ، يتوغل فى العمق أكثر ، حيث تشتد العواصف الهوجاء فى البحار الجنوبية خاصة فى عروض الأربعينات (الأربعينات الصاخبة أو المزمجرة كما تسمى Roaring Forties) .

ثم واضح بعد هذا من الجدول ، والأبعـــاد مرتبة فيه ترتيباً تصاعدياً ، أن الوفر الحقيقى والنسبى يقل تنازلياً ، أى أن ميـــزة السويس تتناسب عكسياً مع طول الرحلة . بمعنى أنه كلما كانت أطوال الرحلة البحـــرية أقل ، كلما كانت وفـــورات طريق السويس أكثر وجاذبيته أشد وقدرته على المنافسة أقوى ، والعكس صحيح

الرحلة	المسافة بالأميال		السويس / الرأس × ١٠٠	وفر المسافة	الوفر ٪	عدد أيام الرحلة		عدد السفن اللازمة للرحلة	
	بالسويس	بالرأس				السويس	الرأس	السويس	الرأس
من بريطانيا (بليمث) إلى الهند (بومباى)	٦٢٠٠	١٠٥٠٠	٥٩	٤٣٠٠	٤١	٢١	٣٥	٥	٩
من بريطانيا (بليمث) إلى إيران (عبدان)	٦٥٠٠	١١٣٠٠	٥٧	٤٨٠٠	٤٣	٣٧	٦٥	٥	٩
من بريطانيا (بليمث) إلى سنغافوره	٨١٠٠	١١٤٠٠	٧١	٣٣٠٠	٢٩	٢٧	٣٨	٣	٤
من بريطانيا (بليمث) إلى هونج كونج	٩٥٠٠	١٢٨٠٠	٧٤	٣٣٠٠	٢٦	٢٢	٤٣	٣	٤
من بريطانيا (بليمث) إلى أستراليا (سيدنى)	١١٢٠٠	١٢٣٠٠	٩١	١١٠٠	٩	٣٨	٤١	٧	٨
من الهند إلى الأسود	٤٢٠٠	١١٨٠٠	٣٦	٧٦٠٠	٦٤	–	–	–	–
من اليابان إلى هولندا	١١٥٠٠	١٣٠٠٠	٩٠	١٥٠٠	١٠	–	–	–	–

كلما كانت أطوال الرحلة أقــل . وبهذا تزداد أولوية القناة وتتضــاعف أفضليتها كلما تقاربت نقطتا القيام والوصول على جانبى القنـــاة (مثلا كما بين الخليج العـربى والبحر المتوسط) ، بينما هى تقل وتضعف كلما تباعدنا (مثلا بين أستراليا وبريطانيا) . ويترتب على هذا أنه كلما كانت الدولة أو المنطقة أبعد عن القناة ، كلما قل اعتمادها عليها وتعاملها معها . ولهذا فإن الدول البعيدة وعلى رأسها الولايات المتحدة لا تهتم كثيراً بالقناة (أو باعادة فتحها) . والعكس تماما هو الصحيح بالنسبة للدول أو المناطق الأقرب إلى القناة .

وهذا بالدقة هو الفيصل فى إقتصاديات نقل البترول بالذات ، ومن ثم فصل القول فى المنافسة بين طريق السويس وطريق الرأس أو بين القناة والناقلات العملاقة . فالرحلة بين الخليج العربى وغرب أوروبا هى أقصر ، مثلما هى أثمن وأخطر ، رحلة بين الشرق والغرب حتى لتصل نسبة الوفر فى المسافة إلى نصف طول رحلة الرأس ، وهكذا بينما يمكن للسفينة الواحدة القيام بنحو ٩ رحلات سنوياً عن طريق القناة ، فإنها لا تغطى أكثر من ٥ر٥ رحلة عن طريق الرأس .

نتائج القناة وآثارها

أما عن نتائج القناة الاقتصـادية ، فمن السـهل أن نقول إن أوروبا الغـربية تدين للقناة بالجزء الأكبر من طفرتها الصناعية والحضارية الحديثة حتى وصلت إلى درجـة التشبع وما فـوق التشـبع over-industrialization . فهى التى قربت ثروات المستعمرات والمداريات ووضعتها عند أطراف أصابعها بأرخص التكاليف والأسعار . وهى التى قدمت لها الخامات والأسواق فى عصر الفحم فى القرن التاسع عشر ، وهى الآن التى تقدم له الوقود مع الخامات مع الأسواق جميعا فى عصر البترول فى القرن العشرين . هكذا إن لم يكن الغرب يدين للقناة بثورته الصناعية الأولى ، فإنه بلا ريب يدين لها بثورته الصناعية الثانية . وإن لم يكن يدين بأى منهما لها فى البداية ، فهو بكل تأكيد يدين لها بتعميمها فى النهاية .

بل لقد يقال ، أكثر من هذا ، إن القناة مسئولة عن مساعدة الغرب على نزح ثروات مستعمرات الخام ووأد فرص التصنيع بها . غير أن مصر نفسها - ودعك من فضلها المجحود - كانت ضحية مماثلة . فلقد ظلت القناة معزولة عن الاقتصاد المصرى لا تساهم فيه إلا رمزاً . ذلك لأن مصر لم تكن تملك القناة وظلت مجرد «متفرجة» لا مستثمرة . فمثلا بلغ دخل القناة فى ١٩٥٥ نحو ٣٥ مليون جنيه ، كان نصيب مصر منها مليون جنيه فقط ، أى ٣٪ تقريبا . هذا بينما عاد الاستعمار ، وخاصة بريطانيا التى ورثت من قبل موقع مصر الجغرافى الوسيط ، ليسرق موقعها الحديث .

ولكن منذ «الاسترداد» ولأول مرة منذ حفر القناة تحققت تلك العلاقة المسلوبة ، ولم يعد شك فى خطورة دور الموقع فى البناء الاقتصادى المصرى . فمنذ التأميم ، وقبل الإغلاق ، ودخل القناة الخالص يقفز بانتظام ، فكان يطفر بمعدل ١٠ ملايين جنيه فى بضع سنين ، حتى كانت تضخ فى الاقتصاد القومى ٩٥ مليون جنيه سنة ١٩٦٦ - عملة صعبة خالصة . فإذا علمنا أن محصول القطن لم يكن يغل أكثر من ذلك كثيرا جدا ، أدركنا أن هاهنا فى الموقع ثروة قومية ثانية ومحصولا وطنيا أساسياً .

وإذا علمنا بعد ذلك أن هذه الحصيلة كانت توجه وجهه بناءة هى السد - وقد أشرنا من قبل إلى العلاقة الأسية بين عملية القناة وعملية السد ، سياسيا واستراتيجيا ، تآمراً استعماريا ونضالا وطنيا - أدركنا أننا بهذا كنا نوظف القناة على النيل ونستثمر الموقع ، الذى هو بطبيعته عنصر خارجى لا يمكن التحكم فيه تماما ، فى الموضع الذى نملكه مباشرة . ونحن بهذا لم نكن نكثف اقتصاد الوادى فقط وإنما كنا نعمق أساسه أيضاً . وبهذا أيضا فإذا كان الموضع - الوادى - قد حقق الموقع - القنال - بعماله ومائه وسكانه ، فقد بدأ الموقع الآن يرد دينه إلى الموضع .

تطور قناة التأميم (١)

السنة	عدد السفن والناقلات	الحمولة الصافية بالطن	الإيراد بالمليون جنيه
١٩٦٠	١٨٧٣٤	١٨٥٣٢٢٠٠٠	٥٠
١٩٦١	١٨١٤٨	١٨٧٠٥٩٠٠٠	٥٢
١٩٦٢	١٨٥١٨	١٩٧٨٣٧٠٠٠	٥٤
١٩٦٣	١٩١٤٦	٢١٠٤٩٨٠٠٠	٧١
١٩٦٤	١٩٩٤٣	٢٢٧٩٩١٠٠٠	٧٨
١٩٦٥	٢٠٢٨٩	٢٤٦٨١٧٠٠٠	٨٦
١٩٦٦	٢١٢٥٠	٢٧٤٤٦٦٠٠٠	٩٥

(١) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، الكتاب السنوى للاحصاءات العامة للجمهورية العربية المتحدة ، ٥٢ - ١٩٦٧ ، ص ١١٣ .

غير أن علينا بعد هذا أن ندرك تطور وظيفة القناة عبر تاريخها المفعم . فلقد بدأت القناة واستمرت طويلا كحلقة الوصل بين الغرب والشرق الأقصى ، ولكن بين بريطانيا والهند بخاصة . بيد أنها منذ الحرب العالمية الثانية تقريبا ، ومع تفجر البترول فى الشرق الأوسط ، أصبحت حلقة الوصل بين أوروبا الغربية بعامة وبين الشرق الأوسط بخاصة ، أكثر منها بين بريطانيا بخاصة وبين الشرق الأقصى بعامة . وأهم من ذلك كما رأينا أن القناة تحولت من شريان الإمبراطورية التقليدى إلى دور شريان الزيت . فلقد كانت حركة البترول فى القناة تمثل تقليدياً أكثر من ٧٠ ٪ من مجموع الحمولة العابرة ، بينما كانت هى بدورها تحتكر نقل ٧٠٪ على الأقل من بترول الشرق الأوسط المتحرك غربا .

وبطبيعة الحال فلقد عكست القناة نفسها هذا التطور الجذرى . فإلى ما قبل عصر البترول وأثناء عصر الفحم ، كانت تجارة الشمال تتألف أساسا من المصنوعات ولكن تكتمل بقدر معلوم من صادرات الفحم ، خاصة من بريطانيا ، «فحامة العالم» حينذاك ، وكان هذا الفحم يذهب إلى بلاد الجنوب لأغراض الصناعة والأغراض المنزلية وكوقود للسفن البخارية على طول الطريق البحرى .

ولكن الطريف أن هذا النمط السلعى قد انقلب رأساً على عقب بعد البترول . فقد حل البترول من الجنوب محل الفحم من الشمال ، وبدلا من ذيل القائمة الذى كان الأخير يحتله ، احتل الأول الرأس بل أصبح هو فى الحقيقة كل شىء فى حركة القناة تقريباً وذلك على حساب «البضائع الجافة» ، بينما أصبحت القناة نفسها فى الواقع قناة البترول فى الدرجة الأولى حتى باتت العلاقة بينهما علاقة مصير عضوية كتلك التى بين منابع النهر وروافده وبين فروعه ومصابه . والحق أننا نستطيع بطريقة ما أن ننظر إلى تدفق البترول عبر القناة كتدفق نهر حقيقى ، نهر البترول ، نهر صحراء الرب الوحيد ، له منبعه ومصبه ومجراه : المنبع الأساسى هو الخليج العربى ، والمصب الأساسى هو أوروبا الغربية ، والمجرى الأساسى هو طريق السويس .

وهكذا أيضاً نشأ «زواج اقتصادى» وثيق بين بترول العرب وقناة العرب ، وكانت القناة بلا جدال أهم ممر عالمى استراتيجى لأهم سلعة استراتيجية فى العالم (١) . وفى ظل هذه العلاقة العضوية الحاسمة والحتمية والمخصبة باتت القناة تنمو مع البترول صعدا فى علاقة طردية موجبة ، حركة ودخلا ، عمقاً واتساعاً ، لا سيما

(١) جمال حمدان ، بترول العرب ، القاهرة ، ١٩٦٤ ، ص ١٦٢ – ١٧٠ .

بعد معركة التأميم التى نقلت القناة إلى السيادة والملكية المصرية المطلقة فبدأت معها مشروعات التوسيع الطموح التى استهدفت مضاعفة طاقة القناة إلى أقصى حد ممكن .

ولقد جاءت حركة البترول المتسارعة لتعطى القناة بطبيعة الحال دفعة عظمى جديدة ، جددت شبابها مرة أخرى ، وجعلت منها لأول مرة مصدراً هاماً من مصادر الدخل القومى ، بحيث يمكن القول إنها أصبحت بمثابة واد آخر مصغر أضيف إلى الوادى الأخضر . إن يكن النيل ، بعبارة أخرى ، شريان مصر ، فقد أصبحت القناة وريدها . وبالتالى - نحن نخلص - فإن تكن القناة عنق مصر استراتيجيا ، فقد أصبحت كذلك حبل الوريد اقتصاديا . وتلك فى مجملها بلا زيادة ولا نقصان هى مكانة القناة ومكانها فى كيان مصر فى السلم وفى الحرب .

ورغم تعاظم دور القناة ودخلها المطرد ، إلا أنه للأسف أخذ يتضاءل نسبياً إذا ماقورن بمجمل تدفق عائدات وأرباح بترول الخليج ، وذلك كنتيجة لتغير العلاقة بين القناة والخليج . وقد تزايد هذا الاتجاه مع الطفرة الهائلة ثم المذهلة فى تدفق بترول الخليج ، ثم أكثر من ذلك فى تدفق عائداته ودخوله . وقد وصل هذا الوضع إلى أقصاه بعد حرب أكتوبر التى دفعت بأسعار البترول إلى آفاق لم تكن متصورة قط من قبل . ولم يعد هناك الآن تناسب أو مجال للمقارنة بين دخل القناة المحدود الذى لا يتعدى سقفه المليار وبعض المليار دولار مؤخراً ، وبين دخل بترول الخليج بأرقامه الفلكية التى تدور الآن حول مئات البلايين من الدولارات .

أما موقع القناة التقليدى والراهن من الدورة الدموية للبترول فى العالم بالتفصيل فتوضحه مجموعة الحقائق والأرقام الآتية : فى ١٩٧٣ بلغ إنتاج الشرق الأوسط حول الخليج أكثر من ٧٠٠ مليون طن تمثل نحو ٣٧٪ من الإنتاج العالمى ، ونحو ٤٣٪ من الصادر العالمى . أما عن استهلاك أوروبا الغربية من البترول ، الذى وصل فى ١٩٧٠ إلى نحو ٥٩٠ مليون طن ، فإن حوالى ٣٥٠ مليون طن منها أى زهاء النصف (٤٦٪) أتى من الخليج العربى . أما عن القناة ، ففى آخر عام قبل إغلاقها ، أى فى ١٩٦٦ ، كان ٩٥٪ من البترول المنقول عبرها يأتى من الخليج العربى ، بينما ذهب ٩٢٪ من بترول القناة إلى أوروبا الغربية وحدها ، والباقى إلى الولايات المتحدة وكندا ، وفى الوقت نفسه قدم البترول ٧٣٪ من إيرادات القناة .

فى أبسط صيغة تخطيطية إذن ، تتحدد استراتيچية المواقع الحاسمة فى جغرافية البترول فى العالم القديم فى مثلثين أساسيين ، واحد للإنتاج والاستهلاك ، وآخر للاستهلاك والنقل . فالأول رؤوسه الخليج العربى كقطب الاحتياطى والإنتاج والصادر ، ثم أوروبا الغربية من ناحية كقطب الاستهلاك الأساسى لبترول الشرق

الأوسط ، وأخيراً اليابان من الناحية الأخرى كقطب الاستهلاك الثانى . أما المثلث الآخر فرؤوسه قناة السويس كمركز النقل الأول ، ثم أوروبا فاليابان . فإذا جمعنا المثلثين معاً فانهما يندغمان فى شكل معين أو شبه منحرف تقريباً أطرافه هى رباعية اليابان – الخليج – القناة – أوروبا الغربية . وتلك هى الدائرة الكهربائية الأساسية لحركة البترول فى نصف الكرة الشرقى .

بهذا الهيكل الأساسى فى الذهن ، يمكننا الآن أن نفهم كل التطورات التى تعرضت لها القناة فى السنوات الأخيرة وعلاقات التنافس أو التوازن المحيطة بها . فالقناة طريق ، وكل طريق فهو موقع ، وكل موقع فهو نسبى ، وكل نسبى فهو متغير . وذلك بالدقة صميم الموقف ومفتاحه . فكل طريق جغرافى جديد أو بديل ، وكل وسيلة تكنولوچية جديدة لنقل البترول ، وكل تغيير فى توزيع حقول إنتاج أو أسواق استهلاك البترول ، فضلا عن كل بديل مستحدث للبترول نفسه ، أو بعبارة شاملة كل تغيير فى جغرافية النقل والإنتاج والاستهلاك ، يعد بمثابة متغيرات تنعكس آثارها مباشرة على القناة إن سلباً أو إيجاباً ، وتعيد تقييمها إلى حد أو آخر ، بل ويمكن نظرياً أن تنتهى إلى عملية أسر نقلى خطيرة . وعلى هذا الأساس يمكننا أن نحصر التحديات الرئيسية التى تواجه القناة فى ثلاث : متغيرات البترول، الأنابيب ، الناقلات العملاقة .

التحديات الثلاثة

متغيرات البترول

أول ملاحظة هامة هنا هى أن قيمة الإنتاج والإستهلاك بالنسبة للقناة تتحدد أساساً بموقعها شرقاً أو غرباً، فالقيمة كل القيمة هى لكل إنتاج يقع شرق القناة (الخليج العربى) ولكل استهلاك يقع غربها (أوروبا الغربية)، بينما لا قيمة تقريباً أو إطلاقاً لكل إنتاج يقع غرب القناة (المغرب العربى وغرب إفريقيا) ولكل إستهلاك يقع شرقها (اليابان). ولما كان صادر الخليج العربى يكاد يتوزع بالتنصيف ما بين شرق القناة (اليابان وآسيا والهادى) وغربها (أوروبا الغربية والولايات المتحدة وكندا)، فان موقف القناة ابتداء يأتى بالتقريب عند نقطة التعادل، لا أكثر من أسف ولا أقل.

ثم بعد هذا فإنه كلما زاد أو ظهر إنتاج غرب القناة كلما كان مفقوداً بالنسبة لها، وإن لم يكن بالضرورة مسحوباً منها أو على الأقل محسوباً عليها . وعلى سبيل المثال،فإن الإنتاج فى تلك المناطق غرب القناة، لاسيما فى ليبيا ثم نيجيريا، لم

يطفر طفرته الكبرى إلا بعد إغلاق القناة مباشرة واستفادة منها. ولهذا أيضاً نجد أوروبا الغربية تستمد الآن نحو ثلث وارداتها من شمال إفريقيا ونسبة هامة أخرى من غرب إفريقيا، بينما انخفضت حصة الخليج إلى نحو نصف وارداتها . و على العكس من هذا، كلما زاد الإنتاج شرق القناة كلما كان أفضل، إذ يصبح عميلاً مضافاً إليها.

ولهذا جميعا فإن الأهمية كل الأهمية فى دورة البترول بالنسبة للقناة تذهب إلى القطبين الخليج - أوروبا الغربية، وثلاثتها تؤلف معاً بالفعل شريان حركة البترول المحورى.غير أنه للأسف قد نشأ على جانبى هذا المحور، كجناحين منفصلين على يمين القناة وشمالها، تياران أقل حجماً ولكنهما معاً لا يقلان وزناً، ومن ثم يأتيان على حساب القناة ولغير صالحها.وهذان هما على الترتيب تيار الخليج - اليابان وتيار إفريقيا الشمالية والغربية - أوروبا الغربية. وللدلالة على جسامة هذه التيارات، يكفى فقط أن نتصور أن التيار الأول مثلاً يشكل خطا متصلاً من الناقلات مابين الخليج واليابان بفاصل قدره ١٠٠ كم بين كل ناقلة وأخرى وذلك طوال الأربع والعشرين ساعة يوميا وعلى مدار أيام السنة جميعاً.

بعد ذلك يلاحظ أنه كلما كانت مناطق الإنتاج فى الشرق وأسواق الاستهلاك فى الغرب أقرب إلى القناة موقعاً ، كلما كان ذلك أفضل لأنها ترتبط حينئذ ارتباطاً حتميا بالقناة، والعكس كلما كانت أبعد . ولهذا فإن من حسن الحظ زيادة الاستهلاك المطردة فى أوروبا الجنوبية، تمييزاً لها عن أوروبا الغربية، أو الواجهة المتوسطية وليس الأطلسية، أو قل رمزاً تريست لا روتردام. فبينما يمكن للأخيرة أن تعتمد على غير الخليج وغير القناة ابتداء من الكاريبى حتى غرب إفريقيا، فإن الأولى لا تجد أفضل منهما ولا بديلاً عنهما. وبالمثل فإن توسع مجال استهلاك بترول الشرق الأوسط وتسويقه فى قلب أوروبا الوسطى والشرقية أخيراً، امتداداً لنشاطه المتعاظم فى أوروبا الجنوبية، ثم تكاثر مد أنابيبه الناقلة من الأخيرة إلى الأولى وبخاصة خطى تريست وجنوه، كل ذلك فى مصلحة القناة.

وفيما عدا هذا يلاحظ أن تكاثر حقول البترول وأحواضه الجديدة فى العالم خاصة فى ألاسكا وكندا وبحر الشمال ، نتيجة الجهود المستميتة التى تبذل للتقليل من الاعتماد على بترول العرب والشرق الأوسط، لا يمكن أن تؤثر كثيراً لا على الموقف التجارى الاحتكارى للمنطقة ولا على حجم حركة النقل فى القناة . فأغلب هذا الإنتاج يذهب إلى الاستهلاك المحلى ولا يتحرك بعيداً ، كما أن زيادة الاستهلاك العالمى المطردة سنويا مستمرة على العموم نحو ٨٪فى المتوسط بحيث

وصل الإنتاج العالمى فى ١٩٧٣ مثلاً إلى ٢٨٤٨ مليون طن، دخل منها فى التجارة الدولية نحو ١٦٣٧ مليوناً تمثل نحو ٥٧٪ من مجموع التجارة البحرية العالمية.

وإذا كانت أزمة الطاقة الراهنة قد دفعت الدول المستهلكة إلى خفض استهلاكها أخيراً بنحو بليونى برميل يوميا لضغط إنفاقها والضغط على سوق أسعار البترول، وكانت الدول المنتجة كذلك قد خفضت إنتاجها حفظاً لثروتها الطبيعية وللأسعار الجديدة وذلك بنسب تتراوح بين ١٠ ، ٢٠ ، ٣٠ ، ٥٠٪ فى بعض دول الخليج، فتلك جميعاً اتجاهات مؤقتة وعلى المدى القصير.وفى جميع الحالات فمهما تكاثرت وانتشرت مناطق الإنتاج فى العالم فسيظل الشرق الأوسط هو مركز الثقل والقناة هى الممر الأساسى.

وأخيراً ومن جهة أخرى، فإن انتشار التصنيع وتقدم المستوى الحضارى والمعيشى والحاجات الاستهلاكية فى العلم الثالث منذ التحرير هو تطور يدعو إلى زيادة الانتاج والاستهلاك العام فى العالم كله، فى الوقود كما فى الخدمات والسلع والمصنوعات.وكل هذا يمثل سوقاً متوسعة أمام القناة،كما أن البضائع الجافة ستلعب فى حركتها دوراً متزايداً وهاماً باستمرار واطراد.أما عن بدائل البترول والحديث المتواتر عن البحث عنها فهو، على جديته وخطورته، لا ينتظر أن يؤثر على دور البترول فى المدى القريب، وسيظل البترول «ملكاً» والقناة سيدة الموقف طويلاً، طويلا .

خطر الأنابيب

تتلخص استراتيجية الأنابيب فى أنها اختزال للمسافة.فالمسافة من الخليج إلى المتوسط بطريق السويس تبلغ ٤٥٠٠ ميل، بينما لا يزيد طول التابلاين، أطول أنابيب المشرق العربى، على الألف إلا قليلاً. فهناك على الأقل ٣٥٠٠ ميل وفراً، تترى بعدها سلسلة من الوفورات الاقتصادية المترابطة : فى عدد الناقلات عبر المتوسط، فى عدد رحلات الناقلة، فى النفقات الأولية والصيانة والتشغيل..إلخ.

وإذا كانت تلك هى نقاط القوة فى الأنابيب، فإن ضعفها يكمن فى قلة المرونة بسبب ثباتها كما أنها تتعرض لخطر التوقف فى فترات الأزمات السياسية نتيجة لوقف الضخ أو للنسف.كذلك فرغم أن رسوم المرور فى الأنابيب بدأت أقل منها فى

القناة كثيراً، إلا أنها أخذت تتصاعد على أساس مبدأ المثل حتى أصبح الفارق ضئيلاً، ولهذا فميزة الأنابيب على القناة هي،على عكس الشائع، أقل ما تكون في عنصر الرسوم.وعموماً يقدر مجمل الوفورات الاقتصادية للنقل بالأنابيب مقارنة بتكاليف القناة بنحو الثلث أو يزيد قليلاً.ومن الواضح في المحصلة النهائية وإلى هذا المدى أن كفة الأنابيب لا شك ترجح كفة القناة .

وإلى ما قبل إغلاق قناة السويس، كانت أنابيب المشرق العربي تؤلف تقليديا مروحة تنتهي في الشام،شبكة العراق أقدمها،وتابلاين السعودية أحدثها، وكلها يعمل غالباً بكامل طاقته، (توقف الضخ في التابلاين حينا ما لأسباب خاصة).وتبلغ طاقة أنابيب العراق ٥٥ مليون طن، والتابلاين ٢٥ مليوناً، فالمجموع ٨٠ مليوناً، أي ما يعادل أكثر من ثلث تصريف القناة قبل إغلاقها (٢٠٦ ملايين طن).وإذا كانت الأنابيب بهذا منافساً للقناة لا شك فيه فإن اليد العليا تظل للقناة ، بل كثيرا ما عمل التابلاين بالذات بأقل من كامل طاقته، وذلك تحت منافسة القناة. وعلى أية حال فإن إنتاج الشرق الأوسط من الضخامة بحيث تستوعب حركته كل طاقة القناة والأنابيب جميعاً دون مزاحمة أو منافسة خطيرة.

أما عن مشاريع الأنابيب الجديدة، فلقد كانت هناك دائماً قائمة دسمة من المشاريع تبعد كلها ببترول الشرق الأوسط عن القناة،ولم تتحقق لأسباب أو أخرى لكنها تكاد تشير إلى نهاية عصر الاندفاع على بناء الأنابيب.فتعدد الدول التي لابد أن تمر بها الأنابيب، والتعارض الكامن أحياناً بين مصالح الإنتاج والمرور بالنسبة لدول إنتاج البترول نفسها، وعدم الاستقرار السياسي في المنطقة من وجهة نظر المستثمرين الأجانب، وأخطار تدمير الأنابيب أثناء الأزمات السياسية والحروب مع إسرائيل، وكذلك خطر التأميم..إلخ، كل ذلك لم يكن يشجع الشركات الأجنبية على التوسع في الأنابيب.ومما له مغزاه أن أنبوبا جديداً، باستثناء الخط الإسرائيلي العدو، لم ينشأ منذ مد التابلاين في الخمسينيات الباكرة وحتى أوائل السبعينيات.

غير أن الموقف انعكس منذ ذلك الوقت نتيجة لتعاظم إنتاج المشرق والخليج من ناحية وتفاقم أزمة الشرق الأوسط من الناحية الأخرى.فمنذ أغلقت قناة السويس بالعدوان اشتدت العودة إلى سياسة الأنابيب بصورة مفاجئة وخطيرة.فقد مدت في السنوات القليلة الأخيرة ٦ خطوط جديدة، أي ضعف شبكة المشرق التقليدية القديمة .

فهناك أولاً الخط الإيراني – التركي في أقصى الشمال وطاقته ٦٠ مليون طن، ثم الخط العراقي–التركي من حقول كركوك، وكلاهما ينتهي إلى البحر المتوسط ثم هناك الخط العراقي الجنوبي إلى الخليج العربي ، وهو أنبوب كركوك – الفاو.

أما الخط الإسرائيلي الذي كان يعتمد أساساً على البترول الإيراني فطاقته ٢٢ مليون طن، يمكن زيادتها إلى ٦٠ مليوناً، ولو أن حركته الفعلية لم تكن ثابتة ولامعروفة بدقة، وعلى أية حال فقد أصبح غير ذى موضوع ولا خطر بعد الثورة الإيرانية.أما سوميد أو الخط المصرى فطاقته ٨٠ مليون طن قابلة للزيادة إلى ١١٧ مليوناً. وأخيراً وفى أقصى الجنوب يأتى الخط السعودى عبر شبه الجزيرة من حقول الشرق إلى ينبع على البحر الأحمر، بطاقة ٨٠٠ ألف برميل يومياً أى نحو ٤٠ مليون طن سنوياً.

واضح إذن أن شبكة أنابيب المشرق قد توسعت وتفرعت شمالاً وجنوباً على كلا جانبى الشبكة النواة التقليدية القديمة، وبعضها أصبح لأول مرة ينقل بترولا عربياً خارج ممرات عربية، كما أن بعضها الآخر خطوط وطنية تجرى فى دولة واحدة لافى عدة دول،كما على الجانب الجنوبى من الشبكة بصفة خاصة وعلى العكس من الجانب الشمالى حيث تسود تماما الخطوط المتعددة الدول وكذلك مسارات النقل غير العربية أخيراً فإن بعضها يصل لأول مرة إلى البحر الأحمر ولو فى الطريق إلى المتوسط، وهذه بطبيعة الحال هى الخطوط الجنوبية القصوى.

والواقع أننا نستطيع الآن أن ننظر إلى مجمل شبكة أنابيب المشرق الحالية كشعبتين :رئيسية فى الشمال من الخليج إلى المتوسط مباشرة ، ومعظمها متعدد الدول فى مساراته وبعضها غير عربى المسار و/ أو المخرج، وكلها مفقود لقناة السويس.ثم شعبة ثانوية فى الجنوب من الخليج إلى المتوسط عن طريق البحر الأحمر بصورة أو بأخرى، ولكنها إن لم تخدم قناة السويس فإنها تخدم مصر جزئياً على أية حال.وهى تشمل - باستثناء الخط الإسرائيلى - خط الفاو جنوب العراق ثم خط ينبع السعودى ثم سوميد المصرى. والأخيران يعدان بمثابة أنابيب مترابطة من الوجهة العملية حيث يكمل بعضهما الآخر عبر الجزيرة العربية والبحر الأحمر فمصر.

تلك هى كثافة ونمط شبكة الأنابيب الحالية، المهم فيها أنها كما تكثفت وتضاعفت خطوطاً، تضخمت طاقتها النقلية تضخما محسوباً على قناة السويس بالضرورة ومسحوباً منها بالقوة. فمجمل طاقة الشبكة الحالية قديمها وحديثها لايقل عن ٣٢٠ مليون طن سنوياً، وقد يتجاوز ٣٥٠ مليوناً.وهذا يعادل نحو مرة ونصف مرة أقصى طاقة قناة السويس البترولية قبل إغلاقها سنة ١٩٦٦ (٢٠٦ ملايين طن) وأربعة أمثال طاقتها الراهنة مؤخراً فى ١٩٨٠ (٨٥ مليون طن). وذلك أيضاً ما يعادل نحو نصف صادرات الشرق الأوسط الذاهبة غرباً، أو أخيراً ما يناهز كمية البترول المنقولة بطريق الرأس حالياً. ولما كانت صادرات الشرق الأوسط الذاهبة غرباً لا تعدو نصف إنتاجه، حيث يذهب النصف الآخر شرقاً، فإن هذا لا يترك للقناة مستقبلاً أكثر من ربع صادرات المنطقة كحد أقصى.

ولا جدال فى أن هذا يشير إلى خطورة المنافسة، كما أن الوضع كله يثير قضية المنافسة بين البر والبحر، أو الصراع بين الطريق البرى والطريق البحرى. فلقد كانت هناك دائماً طوال التاريخ علاقة عكسية بين الطريقين فيما يخص تجارة المرور حول الجزيرة العربية وعلى جانبيها: طريق الخليج - الهلال الخصيب ، وطريق البحر الأحمر - مصر وأنابيب المشرق المعاصرة إن هى إلا إحياء جديد «لأوفر لاندروت» وترجمة عصرية بترولية لطرق القوافل القديمة.وهذا كله يشير إلى أن قدراً ما من التنسيق العربى فى إطار التضامن القومى مطلوب لحفظ التوازن وحسن توزيع الأدوار.

الناقلات العملاقة

وعلى أنه إذا كانت الأنابيب قد ظنت الخطر الذى يمكن أن يهدد القناة، بينما أن الناقلات هى نقطة قوتها وعميلها الطبيعى، فقد انقلب الوضع منذ الستينيات، ولم يعد الخطر يكمن فى الأنابيب بقدر ما يتمثل فى الناقلات.ولقد كانت القاعدة الأصولية والتقليدية هى أن القناة ضابط نمو الناقلات حجماً وأبعاداً، وليس العكس.فكانت الناقلات تبنى بمقاسات ومواصفات وغاطس تتحدد كلها تبعاً لإمكانية عبور القناة.ولكن متغيراً جديداً وخطيراً طرأ على الموقف هو الناقلات العملاقة أو الماموث، تلك «الأنابيب العائمة» المتحركة التى تكمل الأنابيب الأرضية وتتكامل معها فى سلسلة مترابطة عبر البحر.

ولقد أتى زحف الناقلات الضخمة فى البداية وئيداً ولكن أكيداً خلال الخمسينيات، ثم انطلق فجأة بصورة انفجارية فى الستينيات، وأصبح الاتجاه العالمى الكاسح والموجة الجارفة فى السبعينيات، بحيث لم يعد شك فى أن الناقلات العملاقة قد جاءت لتبقى، تهدد بأن تنسخ إلى حد بعيد الناقلات الصغيرة والمتوسطة (الناقلة حمولة ٢٠٠ ألف طن مثلاً تبتلع حمولة ٢٠ ناقلة فئة ١٠٫٠٠٠ طن وتكاد تلغى الحاجة إليها)، وتوشك أن تصير «موضة» العصر بل علامة عصر ومعلم حضارة وحتم المستقبل.وفى هذا التطور الثورى كان لإغلاق القناة ١٩٦٧ بالتحديد فعل الزناد، فهو الذى دفع إليه كما مكن له.

حتى الخمسينيات مثلاً، كان متوسط حمولة الناقلة العادية بضعة أو عدة آلاف، ثم فى الستينيات ارتفعت إلى بضعة أو عدة عشرات من الآلاف وهى الآن فى السبعينيات تدور حول بضعة أو عدة مئات من الآلاف .ففى ١٩٦٠ كانت حمولة الناقلات فئة +١٠٫٠٠٠ طن تعادل ٦٠٪ من حمولة كل الناقلات العابرة فى قناة السويس.أما اليوم فقد تكاثرت الناقلات فئات ١٠٠ ، ٢٠٠ ، ٣٠٠ ألف طن، وكل يوم تتزايد نسبها فى الأسطول العالمى عدداً وحمولة، بينما توجد تحت البناء

ناقلات فئات ثلث ونصف المليون، كما قد لا يكون بعيداً اليوم الذى تدشن فيه أول ناقلة مليونية (؟).

وعلى سبيل المثال، فقبل ١٩٦٧ كانت نسبة حمولة الناقلات فئة + ٨٠ر٠٠٠ لاتتجاوز ٤٪ من المجموع، ولكنها فى ١٩٧٣ وصلت إلى ٤٧٪. كذلك الناقلات حمولة + ٢٠٠ر٠٠٠ بلغت فى ١٩٦٨ نحو ٧ر٠٪ فقط من المجموع ارتفعت إلى ١١٪ فإلى ١٦٪ ثم إلى ٣١٪ ما بين ١٩٧١، ١٩٧٣. وفى آخر عام ١٩٧٣ سجلت اللويدز أن بالعالم ٣٦٢ ناقلة حمولة ٢٠٠-٤٠٠ ألف طن أو أكثر،بينما كانت قائمة الناقلات التى تحت الطلب والبناء هى ٣١٧ ناقلة فئة ٢٠٠-٣٠٠ ألف بنسبة ٦٦٪، ٩٩ ناقلة فئة ٣٠٠-٤٠٠ ألف بنسبة ٢٠٪، ٦٦ناقلة فئة + ٤٠٠ ألف بنسبة ١٤٪ أى أن الاتجاه العالمى كان إلى الناقلات العملاقة لا شك، مع تركيز ملحوظ حول شريحة ٢٠٠-٣٠٠ ألف طن . إنه ميكانيزم السلم الصاعد escalator وتصاعد فى التصاعد بلا توقف أو حدود.

بل إلى حدود! فكما أن للناقلات العملاقة نقاط قوتها، فقد ثبت أن لها نقاط ضعفها التى تتزايد باطراد بعد حد معين.والمرونة نقطة قوة واضحة فى الناقلات، فلها حرية الحركة من تغيير المسار وسرعة تتبع طلبات السوق عرضاً وطلباً والتلاؤم مع مقتضيات المنافسة..إلخ. ولها من الناحية السياسية ضمان الأمن، فمن وجهة نظر الشركات الأجنبية يكاد «أسطول الناقلات يكون الشىء الوحيد الذى لايمكن للدول المنتجة أن تؤممه» ! ولكن نقطة القوة الكبرى والحاسمة هى يقيناً الناحية الاقتصادية، أى تكلفة النقل. ذلك أنه كلما زاد حجم الناقلة، كلما قلت تكلفة البناء بالنسبة للطن، وكذلك تكلفة التشغيل، ومن ثم فى النهاية تكلفة النقل.وقد وصل هذا الانخفاض إلى حد أن تكاليف نقل الطن بالناقلات العملاقة عن طريق الرأس أصبحت أقل من تكاليف نقله بالناقلات الصغيرة عن طريق السويس، بل حتى لو لم تفرض على الأخيرة أى رسوم مرور على الإطلاق.

وهذا هو الخطير فى الأمر. فرغم فارق المسافة الضخم الذى كان يعطى الأولوية المطلقة للقناة، انقلب الموقف رأساً على عقب. ومعنى هذا أنه بعد أن كان عامل المسافة يحدد التكلفة، تغلبت التكلفة على عامل المسافة، أى التكنولوچيا على الجغرافيا. وفى النتيجة ورث الرأس تيار بترول الخليج الذاهب غرباً إلى أوروبا، فبلغت كمية البترول المنقول بطريقه إلى أوروبا ٢٦٠ مليون طن فى ١٩٧٠، ارتفعت إلى أكثر من ٣٠٠ مليون فى ١٩٧٣ أو بعدها (وهذا، بالمناسبة، يعادل نحو ضعف الرقم القياسى لبترول القناة قبل إغلاقها).

من الناحية الأخرى، هناك نقاط الضعف. فبعض ما تكسبه الناقلات العملاقة

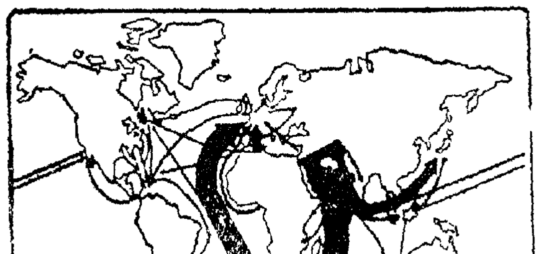
من مرونة فى البحر، تفقده حين تقترب من اليابس. فعدد الموانىء، ومن باب أولى عدد الأحواض الجافة، الصالح لاستقبالها فى العالم عمقاً واتساعاً وتجهيزاً قليل للغاية، الأمر الذى يحد من حريتها فى الحركة ويستلزم إنشاءات هندسية معقدة وإنفاقات أولية ضخمة تضاعف من حجم الاستثمارات الرأسمالية اللازمة فتخفض من هامش الربح النهائى. حتى بعض المضايق والممرات البحرية الطبيعية كمضيق ملقا والقنال الإنجليزى، ودعك من الموانىء نفسها، لا تكاد تصلح للناقلات العملاقة بغاطسها الكبير. والموانىء نفسها، وهى تقليدياً تعانى من مشكلة المكان وضيق المساحة خاصة إذا احتضنتها الجبال، لا تجد متسعاً لتخزين كميات البترول الهائلة التى يمكن أن تجلبها الناقلات العملاقة.

وحتى فى البحر نفسه، فإن المشكلة ليست بالهينة : فأخطار الملاحة والحوادث قائمة، لاسيما فى قطاعات المحيط الخطرة، بكل ما تعنى من خسائر مادية جسيمة فضلاً عن أخطار التلوث الرهيبة – تذكر غرق الناقلة تورى كينيون – الأمر الذى يرفع رسوم التأمين البحرى بدورها أيضاً إلى درجة مانعة. وقبل هذا كله فإن الإنفاقات الرأسمالية الإبتدائية فى إنشاء الناقلات العملاقة باهظة للغاية وتبتلع استثمارات ضخمة. والأهم من ذلك، أخيراً ، أنه بعد نقطة معينة – حوالى علامة ربع المليون – تزداد تكاليف البناء والتشغيل والصيانة بمعدلات غير متناسبة مع وفوراتها الحدية بحيث تتضاء ل أو تتلاشى المنفعة الحدية لوفورات الحجم.

وهذا كله ما يفسر بلا شك التطورات العكسية التى طرأت مؤخراً على عالم الناقلات العملاقة.فلأول مرة وفى الفترة الأخيرة قلت طلبات بناء الناقلات الجديدة حمولة ١٥٠ ألف، ٢٠٠ ألف طن وأكثر، بينما عادت إلى الزيادة طلبات بناء الناقلات الأصغر حجماً.وخلال ١٩٧٤ لم تتلق ترسانات بناء الناقلات فى اليابان أى طلب جديد على الناقلات حمولة ٢٠٠ ألف طن فأكثر، بل وباتت تشكو نقصاً حاداً فى طلبات البناء الجديدة. أكثر من هذا فلأول مرة تعرف الناقلات العملاقة البطالة الحقيقية. فبعد أزمة الطاقة الأخيرة ورفع أسعار البترول فخفض الاستهلاك فى الغرب فالإنتاج فى الشرق الأوسط، وجدت أكثر من ٥٠ إلى ٦٠ ثم ١٠٠ ناقلة عملاقة نفسها فى البحر عاطلة بلا عمل .وأخيراً جداً، وبعد تزايد كساد سوق الناقلات العملاقة ثم قرار إعادة فتح قناة السويس، أعلن فى صناعة السفن إلغاء بناء ٣٦٥ ناقلة ضخمة مجموع حمولتها الكلى أكثر من ٩ ملايين طن. لقد انفجرت أخيراً فيما يبدو، كما قال أحدهم، «فقاعة الناقلات العملاقة»، وإن ظلت بطبيعة الحال خطراً له وزنه.



شكل رقم ٢٦ – إنقلاب النقل بعد إغلاق القناة
الخريطة العليا لنمط توزيع وحركة البترول قبل الاغلاق ،
والخريطة السفلى تعكس تحول تيار البترول إلى طريق رأس الرجاء الصالح



بين الاغلاق واعادة الفتح

منذ أغلقها العدوان الإسرائيلى الغادر فى يونيو، تعرضت القناة لحملات ومؤامرات ضارية وسفيهة، بالفعل وبالقول وبالصمت خططت، تستهدف النيل منها والتقليل من قيمتها وتحويل شرايين الحياة عنها بل وإهالة تراب النسيان والصحراء إن أمكن) عليها إلى الأبد نعم، وأد القناة حتى الردم، ذلك هو حلم المنى عند أعداء مصر. (أليس ذلك - جزئياً - معنى ما فعله العدو الإسرائيلى حين رمى بسده الحجرى المسلح عبر القناة عند الدفرسوار ؟)

ولقد تصاعدت واستشرت فى السنوات الأخيرة حملات الأعداء على قناتنا فى الخارج، وانهالت النبوءات السوداء عليها وعلى مستقبلها، حتى ليوشك من كان يطالع أو يتابع ما يكتب عنها أن يظن أنها قد تحولت إلى حفائر أو حفريات أو إلى نوع ما جديد من الآثار البحرية. ولم يكد يبقى سوى صيحة «أغلقوا القناة!» على غرار صيحة «اهدموا السد» وهكذا : هدم السد هنا، وردم القناة هناك، ذلك هو القاسم المشترك بين أعداء مصر واللحن الدال (اللايتموتيف) عليهم فى الداخل والخارج، فى السياسة والاقتصاد ولعلها أكثر من مصادفة أن ترتبط القناة والسد فى ضمير الأعداء الأسود مثلما ترابطا من قبل فى ضمير أمتنا الصامدة فى مرحلة النضال والصراع السياسى.وللحقيقة والتاريخ ، فليس جديداً أن تتعرض القناة لحملات التشكيك والتشويه . غير أن هذه النغمة لم تبدأ إلا فجأة منذ التأميم وبعد أن «ضاعت» على الاستعمار وانتقلت إلى ملكية الوطن الأب . فما أكثر ما كتب فيما بين حربى ١٩٥٦ ، ١٩٦٧ عن الأخطار العديدة التى تتهدد مستقبل القناة ، والتى كذبتها التجربة الواقعية بعد ذلك بصورة سافرة وساخرة . وبعد أن كان الاستعمار على استعداد لأن يفعل أى شىء ، بما فى ذلك حتى الذهاب إلى الحرب ، لكى يدافع عن القناة المغتصبة ويدعم موقفها وقبضته عليها ويؤكد حيويتها الفائقة لمصالح الغرب و «العالم الحر» المزعوم ، أصبح لا يكاد يبالى بها بل ويحاربها خفية وعلناً ويتمنى لها سوء المصير.

على أن حملة الكراهية على القناة هذه اتخذت أبعاداً مختلفة تماماً وخطيرة جداً منذ عدوان يونيو الذى شلها لثانى مرة خلال عقد واحد تقريباً ولنحو ثمانى سنوات متصلة لأول مرة فى تاريخ القناة حتى أصبحت خلالها بالفعل مجرد ترعة آسنة راكدة ولا نقول قطعة من «الطبيعة الميتة» . ولسنا بحاجة إلى أن نقول إن الصهيونية العالمية وإسرائيل ، بجانب الإمبريالية العالمية ولكن أكثر منها ، هى التى

كانت ومازالت تقف خلف هذه الحملة المسعورة وهى التى تقودها وتغذيها . ومن الناحية الأخرى كان هناك من المحايدين أو حتى الأصدقاء من يتخوفون على مستقبل القناة ، ويشفقون ألا تعود إلى سابق مكانتها بعد إعادة فتحها ، أو على الأقل فإنها فى رأيهم لن تستعيدها بسهولة ودون معركة قاسية ومريرة .

وآخرون ، من أصحاب السفن خاصة ، كانوا يعتقدون أو يروجون أنها لن تعود إلى حجمها السابق فى التجارة الدولية أو تنجح النجاح الكبير الذى تريده مصر . فعلى سبيل المثال ، كتب مايكل بيلر فى التايمز فى بداية ١٩٧٥ مقالا بعنوان «مستقبل قناة السويس» افتتحه بتساؤله «هل حقاً سيتم فتح قناة السويس أمام الملاحة فى العام الحالى ؟ وإذا فتحت ، فما هو حجم العمل الذى ستقوم به ؟» ، ثم أجاب على نفسه قائلاً «إن أصحاب السفن يشعرون بالشك إزاء هاتين المسألتين ، بل إن بعضهم يعتقدون أنها سوف تفشل تجارياً ، ولن تصبح منجماً للذهب كما تأمل مصر» . وإذا كان الواقع قد تولى الرد الحاسم، فقد ظل هناك من يشكك أو يتحفظ . فمثلا ، يلزم معظم المراقبين فى الولايات المتحدة الحذر والتحفظ فى التنبؤ بمدى آثار إعادة فتح القناة على التجارة الدولية ، وتكهنوا بأن بترول الخليج المتجه غرباً بالذات سيستمر فى التحرك عن طريق رأس الرجاء الصالح .

فهل صحيح ذلك كله أو بعضه ؟ هل القناة حقاً فى خطر ، أى خطر أو فقدت إلى أى أمد أى قدر من دورها كما يرجف الأعداء ؟ أتجاوزتها المتغيرات الدولية فى الچيوستراتيچية العالمية بعد أن كانت واسطة العقد بل قطب الجاذبية فيها وضابط إيقاعها الحاكم والمتحكم ؟ والبترول ، توأم القناة وعميلها الأساسى الذى نشأ وشب ونما تحت وصايتها وفى رعايتها ، هل قد خرج فى النهاية على طاعتها وتجاوزها ليفرض عليها وصايته هو ؟ إن العلاقة بين البترول والقناة هى اقتصادياً وتجارياً علاقة عضوية حتمية كتلك التى كانت بين القناة والسد نضالياً وسياسياً ، فهل تعود كما كانت ؟ ، وهل تعود هى لتحتل مكان الصدارة فى الملاحة العالمية والتجارة البحرية الدولية مثلما فعلت باستمرار ؟

لابد أن ندرك أولا وبلا أوهام أن هناك الآن فى العالم من قد أصبحت لهم مصلحة مكتسبة ، إن لم نقل موروثة ، فى تجميد بل ووأد القناة إلى الأبد . أى أنهم أعداء طبيعيون ، وافدون أو تقليديون ، للقناة . ولئن كان من مصلحة العالم كله ، كما كان من مصلحة مصر ، أن تعود القناة بأسرع وقت وبأقصى كفاءة . فقد برزت فى ظل الظروف المؤقتة الماضية مجموعة جديدة قوية ومؤثرة من المصالح المكتسبة تجد مصلحتها ضد القناة . وعلى المستوى الاقتصادى البحت ، أى

الصناعة والتجارة والنقل ، يمكن أن نحصر ثلاث فئات من المصالح لم تكن تريد أو يهمها فتح القناة .

أولا ، رجال صناعة السفن العالمية ، فهم يفضلون بقاء ها مغلقة لأن فتحها سيؤدى على المدى القصير إلى تقليل أرباحهم بدلا من زيادتها ، لأن طريق القناة الأقصر سيحتاج إلى عدد أقل من الناقلات الضخمة لنقل نفس الكمية من بترول التجارة الدولية ، أى أن هذا سيؤدى فجأة أو بالتدريج إلى بطالة حادة فى الناقلات التى أصبحت تعانى من قبل من فائض كبير . أما على المدى البعيد فلم يكن يهم بالنسبة لمعظم السفن أن تفتح القناة أو لا تفتح ، لأن بوسعها كما فعلت من قبل أن تدبر طاقات الشحن وخدماته التى تناسب كلتا الحالتين .

ثم هناك ، ثانياً ، أصحاب الناقلات المستقلة ، وأغلبهم من الأفراد المليونيرات ، فهؤلاء تمثل القناة بالنسبة لهم تهديداً أكثر من شىء يبشر بالخير . أما عن شركات البترول العالمية الكبرى التى تعتبر مسئولة فعلا عن تسيير الناقلات ، فالأمر كله يتوقف عندهم على النفقات والتكاليف النسبية .

ثالثاً ، وأخيراً ، هناك رجال صناعة بناء السفن ، خاصة فى اليابان والسويد وسائر دول غرب أوروبا، حيث توضع استثمارات بليونية فى بناء الناقلات العملاقة. عودة القناة تؤدى حتما وتلقائيا إلى خفض الطلب عليهم ، فخفض أو توقف الإنتاج لديهم ، وبالتالى خسائر رأسمالية فادحة .

القناة والناقلات

أما القناة فقد أدركت منذ البداية معنى التحدى وقبلته – ولم يكن لها بد من أن تقبله – على الفور ، وذلك بتجديد شبابها ، أعنى بالتوسيع والتعميق ، توسيع القطاع وتعميق الغاطس . هكذا توالت المشروعات المتتابعة والطموح التى بدأت بعد إزالة آثار عدوان ١٩٥٦ والتى توجها مشروع ناصر . وهكذا أيضا باتت القناة تنمو مع الناقلات بعد أن كانت هذه هى التى تنمو معها . وبعد أن كانت الناقلات تحبو فى رعاية القناة ، شبت عن الطوق فدخلتا معاً فى سباق عنيف . ففى ١٩٦٠ أمكن للناقلات حمولة ٤٥ ألف طن أن تعبر القناة ، بعد أن كان الحد الأقصى ٣٥ ألفاً فقط . وفى أوائل ١٩٦٢ استقبلت القناة أكبر ناقلة فى العالم تم بناؤها حتى ذلك الوقت .

أما مشروع ناصر فكان هدفه عبور الناقلات حمولة ٧٠ ألف طن ، مع ازدواج القناة بحيث تتضاعف الحركة فيها إلى عملية ذات اتجاهين . وكان المشروع قد

قطع شوطا طيبا بالفعل حين أتى عدوان ١٩٦٧ الغادر لا ليغلق القناة ويوقف كل شيء فقط ، ولكن كذلك ليبتر علاقة الارتباط بين القناة والناقلات وليضع نقطة افتراق خطيرة بينهما .

ذلك أنه منذ جثم العدوان الإسرائيلي على المنطقة مرت مياه كثيرة في القناة - ولا سفن على الاطلاق. وفي الأثناء ، كان الخطر الأصغر والمباشر الذي استجد هو أنه حتى تلك الفئة من الناقلات التي كان يمكنها أن تعبر القناة بتلك السعة (- ٧٠ ألف طن) كانت في طريقها إلى الانقراض أو الانسحاب من حركة القناة . فالمقدر أن نصفها على الأقل كان قد تجاوز عمره الافتراضي ولن يجدد بدله ، وفي غضون ٧ سنوات من تاريخه سينتهي أجله أو يحال إلى الملاحة الساحلية أو «التخريد» . ومعنى هذا أنه ما لم يتم توسيع القناة فإنها حتى بعد الفتح كانت ستفقد حتما حتى هذه الحركة البترولية المحدودة ، وبالنسبة نفسها سوف تنخفض إيرادات القناة فعليا ، فضلا عن أن تتحول هي إلى قناة «للفوارغ والنواشف» (البضائع الجافة) ، فتفقد بذلك كل مغزاها ودورها البترولي الحقيقي . أي أن المزيد من التوسع أمر حتمي وضرورة بقائية بحتة على أية حال .

هذا عن الخطر الأصغر أو الأول ، غير أن هناك الخطر الأكبر أو الآخر . فقد انحدرت الملاحة البحرية برمتها وعلى رأسها البترول إلى طريق الرأس في الجنوب. وانطلق مد تضخم الناقلات العملاقة - وقد تحررت من ضبط أو تحكم عنق زجاجة القناة مثلما ساعدتها إمكانيات وإنجازات التكنولوچيا المذهلة - انطلق بصورة جارفة ، نكاد نقول متوحشة ، لكي تتناسب مع اقتصاديات الرحلة الجديدة المضاعفة ، إلى أن وصلنا الآن إلى وضع جديد في هندسة السفن تبنى فيه الناقلات لا لكي تعبر القناة ولكن لكي لا تعبر القناة ، وتفصل فيه على «مقاس» رأس الرجاء لا على مقياس قناة السويس .

فبعد أن كانت الناقلات التي يمكنها عبور القناة بكامل حمولتها تمثل ٧٤٪ من حمولة الأسطول العالمي، انخفضت هذه النسبة إلى ٢٧٪ في ١٩٧٥ وإلى ٢٣٪ في ١٩٧٦ ، قدر أنها ستنخفض بدورها إلى ١٨٫٥٪ في ١٩٨٠ . وكان المقدر أن خمس أسطول الناقلات العالمي هو الذي يستطيع حتى ذلك التاريخ أن يستخدم القناة وهو محمل حمولة كاملة ، كما أن أقل من نصف هذه السفن هي وحدها التي كانت تعد مناسبة وقادرة على استخدامها . لقد أصبحت ناقلة تلك المرحلة السائدة ناقلة «محيطية» وليس من أسف «قنالية» ، وعاد نمط جغرافية نقل العصور الوسطى إلا أنه في صورة عصرية بالغة الحداثة تتفق مع قمة تكنولوچيا القرن العشرين .

والسؤال الآن : ما مغزى هذا التطور الخطير ؟ هل قد شبت الناقلات نهائيا عن وصاية القناة أو شقت عصا الطاعة عليها إلى الأبد ؟ أهو إنذار بدورة جديدة وقاضية من الأسر النقلى ؟ هل انتقل الموقف من منافسة ، متكافئة على أية حال ، بين القناة والأنابيب إلى صراع قاصم ومدمر بين القناة والناقلات أو بين طريق السويس وطريق الرأس ؟ لقد رأينا كيف هزت الأسلحة النووية قيمة القناة بعض الشيء من الناحية الاستراتيجية العسكرية البحتة ، فهل هزت الناقلات العملاقة بدورها قيمتها التجارية والملاحية ؟ إن تكن الأولى ، فهى لصالح الوطن ، لصالح الأمن المصرى ، أما الثانية فلا يمكن إلا أن تكون خطراً داهماً على الاقتصاد المصرى . بصيغة أخرى ، هل الناقلات العملاقة هى ملاحياً بمثابة صواريخ النقل البحرى الذرية ، يمكن أن تفعل بالقناة اقتصادياً ما فعلت تلك بها استراتيچياً ؟ لقد خلقت البواخر التجارية والبوارج الحربية قيمة القناة على مستوى الاقتصاد والاستراتيچية على الترتيب ، فهل تخنقها الآن الناقلات العملاقة والصواريخ النووية على الترتيب نفسه ؟ أفتكون القناة التى غذتها ثورة الانقلاب الصناعى فى القرن التاسع عشر ، ضحية الثورة التكنولوچية فى القرن العشرين ؟

بصيغة أخيرة ، إذا كانت جزيرة الفحم مهد الانقلاب الصناعى وبناءة السفن وسيدة البحار فى القرن الماضى ، بريطانيا ، هى بغض النظر عن الدافع والأسلوب أكبر دفعة وعميل للقناة ، فهل تكون نظيرتها ونقيضتها ووريثها «بريطانيا الشرق الأقصى» ، اليابان التى أصبحت القوة الاقتصادية الثالثة فى عالم اليوم ومهد صناعة الناقلات العملاقة وصاحبة أكبر ترسانة لها فى العالم ، هل تكون ، دون قصد بالطبع، عاملا فى دفع القناة إلى الخلف وسلبها الكثير من قيمتها لحساب الطريق والطريقة الجديدة ؟

أيا ما كان فى هذه الأسئلة من حقائق أو أوهام أو من مبالغات أو ظلال ، فإن رد مصر عليها جاء عملياً ، هادئاً ، مخططاً ، وواثقاً . فمصر ، التى تعرف ربما أكثر من أى بلد آخر أن المكان هو المكانة وأن المنزل هو المنزلة ، اختارت أن تتصدى لكل التحديات والأخطار فى معركة واحدة وشاملة – ولم لا ؟ – بمبارزة تخوضها بكلتا يديها وبسيفين فى وقت واحد ، بالأنابيب وبالقناة ، وضد الشمال وضد الجنوب. فقد قررت من حيث المبدأ أن تجابه تحدى الناقلات العملاقة بتوسيع القناة إلى الحد الاقتصادى الأمثل الذى يستعيد معظمها ، ولكن ليس بالضرورة كلها ، حاليا ومستقبلا . ولكن لما كان هذا البرنامج يستغرق سنوات ، فقد رأت أيضاً مد أنبوب بين السويس والاسكندرية – سوميد – ينوب أولا عن القناة ريثما

تفتح فعلا ، ثم يستوعب قبل فتحها وبعده كل ما عسى يعجز من الناقلات العملاقة عن المرور فيها وبهذا وبذاك تجمع مصر أولا بين منطق القناة والأنابيب أو الطريق البحرى والبرى معاً ولأول مرة ، وترد ثانيا على التحديات بنفس سلاحها وتحول الداء نفسه إلى دواء .

ولقد يتساء ل البعض ، كما حدث بالفعل ، عما إذا كان هذا الجمع يعنى نوعا من الثنائية أو الازدواجية ، يجعل من الأنبوب منافساً أو بديلاً للقناة ، ومن ثم ينطوى على اعتراف ضمنى باهتزاز قوة الأخيرة . وآخرون تساء لوا عما إذا لم يكن هذا الأسلوب يحل مشكلة منافسة الأنابيب بطريقة تشبه طريقة شركات السكك الحديدية حين كانت تواجه منافسة السيارات بأن تشتريها ، فلقد يضمن هذا حياة الشركات ولكنه لا يمنع نهاية القطار المحتومة وربما عجل بها . غير أن الحقيقة أبعد ما تكون عن هذا وذاك . فأولا ، لا تعارض بالضرورة بين القناة والأنبوب ، بل كلاهما يتكامل مع الآخر فى تدعيم الاقتصاد الوطنى دون تناقض أو مزاحمة ، بل من المتصور فوق هذا أن يتضاعف كل منهما يوما ما بحسب حاجة السوق . فالجمع بينهما إذن ليس ازدواجية بل تزاوجا ، وتخصيب لا تعقيم . والأمر كله تكامل دون تفاضل، لا سيما وأنه أيضاً تكامل زمنى متتابع مثلما هو تكامل جغرافى متوازن جيد التوزيع .

سوميد

فأما الأنبوب ، الذى يستمد اسمه من التركيب المزجى لكلمتى السويس والمتوسط ، فليس جديداً بالضبط من حيث المبدأ وإن كان جديداً من حيث المسار والتوجيه . ففى ١٩٥٦ ، بعد أن أغلق العدوان الثلاثى القناة ، تقدم أوناسيس بمشروع لمد أنبوب أو أكثر بقطر ضخم بين السويس وبور سعيد إلى جوار القناة وبمحاذاتها . وكانت الطاقة المقترحة تتراوح بين ٤٥ ، ٥٥ مليون طن سنوياً . أما الفكرة فهى حل مشكلة إغلاق القناة المؤقتة حينئذ ، ثم حل مشكلة الازدحام المتوقع فى حركة القناة مستقبلا . غير أن الاقتراح لأمر ما لم يتحقق ، ورئى الاكتفاء فى ذلك الوقت بتوسيع القناة . (ثمة أخيراً حديث عن أنبوب مماثل لاقتراح أوناسيس مطـروح بالتعاون مع إيران ، ولكن تقرر تأجيله إلى أن يتم استثمار سوميد تماما.)

أما سوميد فهو إذا كان إحياء لفكرة الأنابيب من حيث هى مبدأ ، فإنه يختلف فى الموقع والطاقة . فابتعاداً عن الأخطار العسكرية الكامنة فى منطقة القناة والتى تسـببت فى إغلاقها أكثر من مـرة ، فإنه لا يكررها ولا يوازيها بل ينأى عنها إلى

العمق المصرى سعياً إلى مزيد من الأمن ، ولو أن هذا ضاعف المسافة تقريباً . كذلك فإنه خط مدفون تحت السطح وليس فوقه . من هنا تحدد مساره بالسويس – القاهرة – الأسكندرية أى برؤوس الخليج فالصعيد فالدلتا على الترتيب . ولأن لمصبات الخط ومضخاته ومنشآته طبيعتها وضروراتها الخاصة التى قد تتعارض مع الظروف العمرانية والسكنية فى تلك المدن ، وضمانا أيضا لحرية الحركة ومرونة التخطيط والنمو مستقبلا ، تحدد الموضع الدقيق للخط فى ثلاثتها بالضواحى البعيدة : السخنة – الجيزة – سيدى كرير على الترتيب .

طول الخط ٣٣٦ كم ، أى نحو ضعف طول قناة السويس (١٧٣ كم) . وهو ليس أنبوبا واحدا بل مزدوج من أنبوبين ، طاقة كل منهما ٤٠ مليون طن ، فالمجموع ٨٠ مليونا سنويا ، قابلة للزيادة إلى ١١٧ مليونا بحسب الحاجة . وهذا الرقم الأخير يمثل نحو ربع مجمل النقل البحرى العالمى للبترول أو من الخليج إلى أوروبا (٤٠٠ مليون طن تقريبا) . وفى ١٩٨١ ، أى بعد ٥ سنوات من بدء تشغيله ، تقرر بالفعل زيادة طاقة الخط إلى حده الأقصى وذلك استيعابا لبترول أنبوب ينبع السعودى الذى تم إنشاؤه مؤخرا . وبذلك أصبح هناك ترابط وتكامل بين الأنبوبين – الأنابيب المترابطة – كحلقتين فى سلسلة واحدة تمثل أقصى أنابيب نقل البترول العربى جنوبية ، وتصل بين الخليج العربى والبحر المتوسط عبر الجزيرة العربية والبحر الأحمر ومصر ، مناظرة ومنافسة بذلك لمجموعة الأنابيب الشمالية الرئيسية التى تصل بين الخليج والمتوسط مباشرة عبر الهلال الخصيب .

عن التمويل – ٣٦٠ مليون دولار ، نحو ثلاثة أرباعها بالعملة الصعبة – فقد شاركت فيه دول ومصالح عالمية عديدة عربية وأجنبية من أبرزها إيطاليا بالذات . وهذا إنما كان يعكس الثقة فى المشروع واستراتيجيته ، وكذلك التضامن العربى الواعى ، فضلا عن المصلحة الكامنة والمرتبطة لدول بعينها فى موقع مصر الاستراتيجى على الدوام . أما عن التشغيل ، فإن الناقلات العملاقة تأتى من الخليج لتفرغ شحناتها فى الأنبوب عند السويس ، فتدفعها مضخاته حتى الاسكندرية حيث تتلقاها مجموعة أخرى من الناقلات العملاقة لتشحنها إلى موانىء البحر المتوسط وغرب أوروبا .

وطبقا للتقديرات الفنية ، التى تحسب أيضا حساب متوسط عدد رحلات الناقلة الواحدة فى العام على مرحلتى الطريق جيئة وذهابا ، فإن تكاليف نقل الطن فى سوميد ستكون دائما وفى كل الأحوال أقل من مثيلتها بطريق الرأس ، بل وكلما ارتفعت أسعار النقل العالمية عموما كلما زادت أفضلية سوميد الاقتصادية . وقد

تحددت رسوم سوميد بدولارين للطن ، أى مثل قناة السويس . والنتيجة أن الخط تغلب على منافسة الرأس وضمن تفوقه عليه ، بل ويعتبره البعض أرخص أيضا من قناة السويس نفسها ، ولذا دعا إلى منح توسيعه الأفضلية والأولوية على المرحلة الثانية من توسيع القناة (١) . والواقع أن طاقة سوميد الحالية (٨٠ مليون طن) تكاد تعـــادل حمولة البترول التى مرت فى القناة ســـنة ١٩٨٠ (٨٥ مليون طن) .

فى ١٩٧٧ بدأ تشغيل الأنبوب الأول بالفعل ، ولكن للأسف فى ظل ظروف سيئة تعرض لها قطاع النقل العالمى نتيجة لوجود فائض كبير فى سوق الناقلات بلا عمل مما أدى إلى انخفاض أسعار النقل بشدة . فترتب على ذلك نتيجتان . الأولى أن سوميد بدأ بطاقة محدودة دون طاقته القصوى التى تقترب من المليون برميل يوميا. ورغم أن الظاهرة مؤقتة بالضرورة ، إلا أنها قد فرضت التريث فى توسيع الخط مؤقتا . النتيجة الثانية هى أن سوميد اضطر إلى تخفيض رسومه على أساس تصاعدى ، بحيث يبدأ المليون طن الأول فى حدود ٥ر١ دولار للطن ثم تظل تنخفض باطراد حتى تصل إلى دولار واحد للطن فى المليون الخامس عشر . وقد بلغت رسوم سوميد فى ٧٩ - ١٩٨٠ نحو ٨٠ مليون جنيه .

قناة مجددة

توسيع القطاع وتعميق الغاطس - هذان هما حدا تطوير القناة وشحذها كسلاح وبعداها كأداة . والعلاقة - بالطبع - حتمية بين البعد الأفقى والبعد الرأسى ، فكل توسيع يعنى ويستدعى التعميق بالضرورة ، والعكس بالعكس . والتوسيع - بالمناسبة - يتم كقاعدة على الضفة الشرقية وحدها كفراغ عمرانى غير مأهول تقريبا ، بعكس الضفة الغربية حيث تتكدس كل مرافق ومظاهر الحياة فى منطقة القناة . ولا يستثنى من هذه القاعدة سوى بضع تعديلات وتوسيعات موضعية على الضفة الغربية فى المنحنيات والتعرجات الحادة .

وقد وضع برنامج تطوير القناة على أساس تحديد هدف نهائى أو شبه نهائى للسعة ثم تحديد مراحل التنفيذ بالتدريج . فأما الهدف فقد تحدد بعلامة ربع المليون طن ، لأنه عمليا يعد الحد الأمثل اقتصاديا للناقلات العملاقة ، بعده تتضاء ل ميزات الحجم ووفوراته مثلما يتضاء ل العدد الفعلى للناقلات نفسها بحيث لا يعود

---

(١) أحمد صالح ، «المزايا الاقتصادية لقناة السويس فى ظل الأحداث الراهنة» ، الأهرام الاقتصادى ، ١٥ سبتمبر ١٩٧٦ ، ص ١٨ - ٢١ .

يمثل إلا نسبة ضئيلة نوعا من أسطول الناقلات العالمى لا تعدو ١٠٪ من حمولة الأسطول العالمى ، وهى بوضوح لا تبرر السعى وراء ها ولا التكاليف الإضافية لمزيد من التوسع ، ويمكن بدون خسارة ملموسة الاستغناء عنها ، على الأقل على المدى القريب . وأهم من ذلك أنها يمكن أن تستخدم القناة فى رحلة العودة فارغة ، أى أنها ليست مفقودة تماما ، كما يمكن اجتذابها فى الوقت نفسه لخدمة سوميد .

أما عن المراحل فاثنتان أساسا . وعموما فإن الجدول الآتى يلخص تطور كفاءة وطاقة القناة فى التواريخ الحاسمة .

السنة	عمق المجرى الملاحى بالمتر	عرض القاع بالمتر	القطاع المائى بالمتر	الغاطس بالقدم	حمولة الناقلات بالطن
١٨٦٩	٨	٢٢	٣٠٤	٢٢	ـــــــ
١٩٥٦	١٢	؟	١٢٠٠	٣٥	٣٠ر٠٠٠
١٩٦٤	١٣	٤٥	١٨٠٠	٣٨	٦٠ر٠٠٠
١٩٨٠	٢٠	؟	٣٦٠٠	٥٣	١٥٠ر٠٠٠ محملة ، ٣٧٠ر٠٠٠ فارغة
١٩٨٥	٢٤	؟	٥٢٠٠	٦٧	٦٠ر٠٠٠ محملة ، أكثر فارغة

على هذا الأساس يمكننا أن نقسم مراحل تطور القناة منذ إعادة فتحها فى ١٩٧٥ إلى ثلاث طول كل منها يتراوح حول ٥ سنوات : النقاهة ، فالتحدى ، فالانطلاق . الأولى من ١٩٧٥ إلى ١٩٨٠ حين تم مشروع التوسيع الأول ، وفيها استعادت القناة كفاء تها السابقة كما كانت عشية عدوان يونيو . الثانية من ١٩٨٠ إلى ١٩٨٥ حين يتم مشروع التوسيع الثانى ، وفيها تستعيد القناة نسبة كبيرة من بترول الخليج الذاهب قبلا إلى طريق الرأس متحدية إياه بهذا تحديا مصيريا . الثالثة تبدأ من ١٩٨٥ بعد تمام التوسيع النهائى لتستقطب القناة الجزء الأكبر من الناقلات العملاقة وبترول الخليج ولتنطلق نحو أو قرب مركزها الاحتكارى التقليدى القديم كأهم شريان للملاحة العالمية عامة ولبترول الخليج خاصة .

ولكن قبل أن نخوض فى تيار حركة القناة الجديد ، ما معنى ملحمة

التوسيع هذه – وملحمة هى لا شك ؟ معناها أننا عمليا بإزاء قناة جديدة تماما أو تقريبا أكثر منها حتى مجددة ، إذ لا يكاد يكون لها علاقة بالقناة المتواضعة التى تركها الاستعمار غداة التأميم ، ودعك من البداية وقت الانشاء . فالقناة الآن فى ١٩٨١ يبلغ حجمها مرتين وثلث المرة مثل قناة ١٩٧٥ ، وأربع مرات مثل قناة التأميم ، ١٤ مرة مثل قناة الانشاء ١٨٦٩ . أى أننا فى الواقع قد أضفنا من قبل أكثر من قناة جديدة إلى القناة القديمة . أما بعد أن تكتمل ملحمة التطوير ، فلن تكون القناة القديمة أكثر من نواة أولية ، ولا نقول بدائية . ومن الطريف أن القناة فى أيام نشأتها الأولى كانت تسمى «ترعة» السويس ، وإنها لكذلك حقاً إذا قيست بقناة اليوم والغد .

لقد كانت السويس برزخاً ، فتركها الاستعمار ترعة ، ولكن التأميم حولها إلى قناة ، وقد وجب الآن أن تتحول إلى «مضيق» صناعى بمعنى الكلمة . ويقيناً إذا كانت قناة بنما ، ودورها ومجالها الجغرافى أصغر بكثير ، تبحث حثيثاً عن مضاعفة نفسها بقناة أخرى لمواجهة الزيادة المنتظرة فى الحركة الدولية ، فإن قناة السويس بالتوسع والازدواج أولى وأجدر ، وليس هناك خطر حقيقى أن يقصر الطلب عليها وعلى استخدامها يوما ما دون أبعاد كل توسيع منظور ، كما أن عائدات بضعة أعوام كفيلة دائماً بتغطية نفقات كل مشروع مرحلى للتوسع الكبير .

وطبوغرافيا جديدة

ليس هذا فحسب . فلقد تغير كذلك هيكل وهيئة القناة طبوغرافيا باضافة عدة تفريعات محلية إلى مجراها الرئيسى وذلك لتسهيل وإسراع الحركة إلى أقصى حد ممكن دون الازدواج الكامل ، إذ تسمح هذه التفريعات بمرور قافلتين فى الاتجاهين فى آن واحد . وهناك الآن خمس تفريعات هامة . أولاها من الشمال ، ولكن أحدثها إنشاء (١٩٨٠) ، تفريعة بور سعيد . وهى أطولها جميعا (٥ر٣٦ كم) ، ولو أن أكثر من نصفها يمتد فى مياه البحر المتوسط (٥ر١٩ كم) حيث يحميها أيضا حاجزان صغيران لتكسير الأمواج ، والباقى فى قطاع جنوب بور سعيد من رأس العش إلى شرق بور فؤاد (١٧ كم) . وهناك قناة عرضية قصيرة (٣ كم) تربط بين التفريعة والقناة الأم للتحويل والمرونة . وبفضل هذه التفريعة يمكن للسفن الضخمة والناقلات العملاقة المرور دون دخول ميناء بور سعيد المزدحمة بلا داع .

تلى جنوبا تفريعة البلاح ، وهى أقدمها (١٩٥١) . طولها ١٧ كم ، تتوسط قطاع القنطرة – الفردان خالقة جزيرة كبيرة فى وسط القناة هى جزيرة البلاح . ثم تلى تفريعة التمساح (١٩٧٩) بطول ٥ر٤ كم شمال بحيرة التمساح حيث خلقت

داخلها جزيرتين صغيرتين على أطرافها . وبفضلها أصبح المجرى الملاحى للقناة مستقيما فى القطاع ما بين المدخل الشمالى للبحيرة والقطاع الجنوبى للقناة واستبعد الدوران حول البحيرة . ثم تأتى تفريعة الدفرسوار بطول ١٠ كم ، وهى تحقق الازدواج فى المدخل الشمالى للبحيرة المرة الكبرى . أخيرا نصل إلى تفريعة كبريت بطول نحو ٧ كم فى العنق الضيق بين البحيرة المرة الكبرى والصغرى .

بهذا يبلغ مجموع أطوال هذه التفريعـات ٦٨ كم ، أى ٣٥ ٪ أو أكثر من ثلث طول القناة نفسها (١٧٣ كم) ، أو قل إن القناة أصبح طولها المركب ٢٤١ كم ، أو إن القناة الآن هى قناة وثلث قناة طوليا . وبديهى فإن هذه التفريعات - كعمليات التوسيع عامة - تقع على الضفة الشرقية الفضاء من القناة . وهى بهذا الشكل تحيل القناة من خط أحـادى مستقيم إلى شبكة من عدة حلقات مفلطحـة متصلة . وأخيـرا فمن الواضح أن هذه الخطة برمتها إنما هى خطوة طبيعية نحو الازدواج الكامل للقناة ، ذلك الهدف الذى يرتبط بمرحلة التوسـيع الثانية والأخيرة والذى يقدر له أن يتم بعـد ١٥ سنة أو نحو سنة ٢٠٠٠ .

بعد اعادة الفتح

ما من فى شك أن إعادة فتح القناة ، ثم تنامى الحركة فيها ، جاءت أكثر من رد عملى حاسم على كل حملات ومؤامرات أعدائها ، جاءت صفعة بل صدمة . فما أن فتحت حتى تدفقت عائدة إليها ، كما كان متوقعا ، أربعة أنواع من السفن .

أولا ، وبلا أدنى منافسة ، كل سفن التجارة غير البترولية ، بضائع جافة وركاباً، وهى التى أضيرت من إغلاق القناة وعانت من طريق الرأس أكثر ما عانت وتتلهف على العودة إلى القناة والتى كانت تمثل نحو ٣٠ ٪ من جملة حمولتها قبل الإغلاق (زاد الآن حجمها النسبى والمطلق إلى الضعف) . وسيكون للبضائع الجافة بالذات دور هام فى مراحل ما قبل توسيع القناة بصفة خاصة .

ثانياً ، جميع ناقـلات مشتقات البتـرول ، تمييزاً لها عن ناقلات الخـام . ذلك أن المشتقات إنما تنقل أساساً فى ناقلات صغيرة ومتوسطة الحجم ، بعكس الخام نفسـه . ومع اطراد الاتجاهـات الوطنية إلى تصنيع المزيد من البتـرول والبترو كيماويات ، ستتزايد حركة نقل المشتقات التى تحتاج إلى القناة .

ثالثا ، مع اطراد التوسيع حتى استكماله ، أخذت وستأخذ تعود بالتدريج معظم الناقلات حتى حمولة ربع المليون ، وهذه هى العمود الفقرى ماتزال فى أسطول الناقلات العالمى ، هذا فضلا بالطبع عن الناقلات الصغيرة والمتوسطة حمولة ٧٠ ألف طن ، فهى قد تحولت إلى القناة فوراً .

رابعاً ، فى الوقت وبالتدريج نفسهما ، أمكن أن يعود كثير من الناقلات حمولة + ربع المليون ، وذلك فى حالتى الحمولة غير الكاملة ورحلة العودة فارغة (بالصابورة) .

وغنى عن التقرير أو التعليق أن القناة قد خيبت فأل المتشائمين والشامتين من الأعداء الشانئين ، ولو أنها أيضا لم تحقق فى البداية كل آمال وتوقعات مصر وتنبؤات هيئة القناة . فلقد كانت تقديرات الهيئة لحجم الحركة فى السنة الأولى بعد إعادة الفتح هى نحو ١٦٠ - ٢٠٠ مليون طن ناقلات محملة ، ونحو ٢٠٠ - ٢٤٠ مليون طن ناقلات فارغة ، ثم نحو ١١٢ مليون طن بضائع جافة . ولكن من أسف ثبت أن هذه التقديرات مبالغ فيها بنسب ٦ - ٥ الأمثال إلى المثلين على الترتيب . هذا بينما ، للأمانة العلمية ، جاء ت تقديرات بعض الشركات الملاحية فى الغرب قريبة جدا من الواقع ، حيث كانت تتراوح بين ١٢٢ ، ١٦٦ مليون طن حمولة عامة.

ولابد بعد هذا أن نميز للتحليل التفصيلى بين مرحلة النقاهة (٧٥ - ١٩٨٠) حين استعادت القناة اتساعها وعمقها السابق ليونيو ، وبين مرحلة التحدى (٨٠ - ١٩٨٥) حين تم مشروع التوسيع الأول وبدأ الثانى ، وإن لم تزل المرحلة فى بدايتها ولم تكتمل ملامحها بعد ولو أنها بدأت تتضح بصفة عامة . والجدول الآتى يلخص معالم وتطور المرحلة الأولى حركة ونوعية ، مع ملاحظة أن أرقام ١٩٧٥ تشير إلى النصف الأخير من السنة فقط ، وأن أرقام ١٩٨٠ تقديرية إلى حد ما .

السنة	الناقلات		السفن الاخرى		المجموع		نسبة حمولة الناقلات %
	العدد	الحمولة بألف طن	العدد	الحمولة بألف طن	العدد	الحمولة بألف طن	
١٩٦٦	٩٩٣٠	٢٠٦١٣٤	١١٣٢٠	٦٨١١٦	٢١٢٥٠	٢٧٤٢٥٠	٧٥٫٢
١٩٧٥	٧٠٢	١٤٤٢٦	٤٨٧٧	٣٦٠١٥	٥٥٧٩	٥٠٤٤١	٢٨٫٦
١٩٧٦	٢٧١٠	٧٧٩٠٣	١٤١٩٦	١٠٩٨٥٦	١٦٨٠٦	١٨٧٧٥٩	٤١٫٥
١٩٧٧	٢٦٢٠	٧٥٥٦٨	١٧٠٨٣	١٤٤٩٠٩	١٩٧٠٣	٢٢٠٤٧٧	٣٤٫٣
١٩٧٨	٢٤٨٩	٧٣٩٢٤	١٨٧٧٧	١٧٤٣٣٦	٢١٢٦٦	٢٤٨٢٦٠	٢٩٫١
١٩٧٩	٢٦٩٨	٨٦٢٧٨	١٧٦٦٥	١٧٩٨٩٣	٢٠٣٦٣	٢٦٦١٧١	٣٢٫٤
١٩٨٠	٢٨٥٦	٨٤٩٤٣	١٧٧٧٤	١٩١٧٠٨	٢٠٦٣٠	٢٧٦٦٥١	٣٠٫٧
٧٥ - ١٩٨٠	١٣٩٧٥	٤١٣٠٤٢	٩٠٣٧٢	٨٣٦٧١٧	١٠٤٣٤٧	١٢٤٩٧٥٩	٣٣٫٠

هيكـــل الحـــركة

لنبدأ تحليلنا بمجموع الحركة العامة ناقلات وسفنا أخرى . من حيث العدد ، واضح أن القناة استعادت قوتها بسرعة نادرة فى غضون نحو عامين بحيث وصلت إلى مستواها فى ١٩٦٦ تقريباً فمنذ ١٩٧٧ يدور متوسط عدد السفن العابرة سنويا حول ٢٠ ألفا . وخلال المرحلة ككل (خمس سنوات ونصف السنة) عبر القناة أكثر قليلا من ١٠٠ ألف سفينة ، بمتوسط يومى يتراوح بين ٤٦,٧ ، ٥٦,٥ سفينة ، مقابل ٥٨,٢ فى ١٩٦٦ . وفى أوائل ١٩٨١ ارتفع المتوسط إلى ٨٠ سفينة يوميا بزيادة ٢٥٪ عن سنة ١٩٨٠ .

أما الحمولة فقد جاء نموها أبطأ وأثقل خطى بعض الشئ . فمن نحو ٥٠ مليون طن فى ١٩٧٥ (نصف سنة) قفز إلى نحو ١٨٨ مليونا فى ١٩٧٦ ثم إلى ٢٢٠ مليونا فى ١٩٧٧ ، بعدها أخذ يتزايد بمعدل + ٢٠ مليونا كل عام ، بحيث بلغ نحو ٢٧٧ مليونا فى ١٩٨٠ ، وهو رقم يزيد قليلا على مستوى ١٩٦٦ (٢٧٤ مليونا) . وأثناء المرحلة ككل مر بالقناة نحو ١٢٥٠ مليون طن من الحمولة العامة ، بمتوسط يومى يتراوح بين ٥١٤ ألف طن سنة ١٩٧٦ ، ٧٥٨ ألفا فى ١٩٨٠ (مقابل ٧٥١ ألفا فى ١٩٦٦) . والمعنى واضح : لقد استعادت القناة طاقتها السابقة تماما وزيادة خلال المرحلة ، وذلك من حيث الكم الخام .

لكن الأمر يختلف كثيراً من حيث النوعية ، أى ما بين الناقلات والسفن الأخرى، إذ انقلبت كفتا الميزان بينهما بصفة عامة . فمن حيث العدد ، تراجعت الناقلات بشدة بينما طفرت السفن الأخرى بدرجة أشد . وبعد أن كان عدد الناقلات لا يقل كثيرا عن عدد السفن الأخرى ، أصبحت الأخيرة بضعة أضعاف الأولى . ففى ١٩٦٦ بلغ عدد الناقلات زهاء ١٠,٠٠٠ مقابل أكثر قليلا للسفن الأخرى أو نحو ١١,٠٠٠ ولكن ما بين ١٩٧٦ ، ١٩٨٠ تراوح عدد الناقلات بين ٢٥٠٠ ، ٢٨٠٠ ، أى حوالى ± ربع عددها فى ١٩٦٦ . بل لم يزد مجموعها الكلى طوال المرحلة (خمس ونصف سنوات السنة) عن عددها فى ١٩٦٦ إلا زيادة محدودة نسبيا : نحو ١٤,٠٠٠ مقابل ١٠,٠٠٠ على الترتيب . وبينما كان متوسط عدد الناقلات اليومى هو ٢٧,٢ فى ١٩٦٦ ، لم يزد على ٧,٢ فى ١٩٧٦ ، ٨,٧ فى ١٩٨٠ .

بالمقابل ، لم تكد القناة تفتح حتى تجاوز عدد السفن الأخرى رقمها القياسى القديم فى ١٩٦٦ بنسبة كبيرة . ففى ١٩٧٦ جاوز العدد ١٤ ألفا مقابل ١١ ألفا فى ١٩٦٦ . ومنذ ١٩٧٧ بلغ العدد ١٧ ألفا ، ثم ناهز علامة ال ١٩ ألفا فى ١٩٧٨ ، استقر بعدها حوالى ١٨ ألفا إلا قليلا . ولهذا ارتفع متوسط عدد السفن الأخرى

اليومى من ٣١ سفينة فى ١٩٦٦ إلى ٣٩,٥ فى ١٩٧٦ إلى ٤٨,٧ فى ١٩٨٠ . وفى مجموع المرحلة ككل وصل عدد السفن الأخرى إلى أكثر من ٩٠ ألف سفينة ، مقابل ١٤ ألف ناقلة فقط ، أى أكثر من ستة الأمثال .

بالمثل ، أو أشد وأخطر ، انقلبت الحمولة . فبعد أن كانت الناقلات والبترول تمثل ٧٥٪ من جملة حركة القناة فى ١٩٦٦ ، تراوحت طوال المرحلة حول ٣٣٪ فى المتوسط أى مادون النصف سابقا بكثير ، وإن تذبذبت ما بين ٢٨,٦ ٪ كحد أدنى فى ١٩٧٥ ، ٤١,٥٪ كحد أقصى فى ١٩٧٦، عادت فاستقرت بعدها حوالى علامة الـ ٣٠٪ ، بالمقـــابل ، بينما كانت الســـفن الأخرى لا تعدو ٢٥٪ من جملة حركة القناة فى ١٩٦٦ ، أصبحت تسهم بنحو ± ٧٠٪ ، بمتوسط عام قدره ٦٧٪.

وبالأرقام الحقيقية ، تراوحت حمولة الناقلات خلال المرحلة بين ٧٤ مليون طن كحد أدنى . ٨٦ مليونا كحد أقصى ، مقابل ٢٠٦ ملايين فى ١٩٦٦ ، أى بنسبة ٣٦ – ٤١ ٪ تقريبا . انخفاض محسوس بل خطير ، إلى حد أن مجموع حمولة الناقلات طوال سنى المرحلة الخمس والنصف يعادل بالكاد ضعف رقم ١٩٦٦ ، أو ٤١٣ مليون طن مقابل ٢٠٦ ملايين على الترتيب . لاعجب أن هوى معدل حمولة الناقلات اليومى فى المتوسط من ٥٦٥ ألف طن فى ١٩٦٦ إلى ٢١٣ ألفا فقط فى ١٩٧٦ ، ٢٣٣ ألفا فى ١٩٨٠ .

العكس تماما تطور حمولة السفن الأخرى . فمنذ ١٩٧٦ فقط سجلت علامة المائة مليون طن ، ضاربة بذلك رقم ١٩٦٦ القياسى خارج كل مقارنة : ١١٠ ملايين طن مقابل ٦٨ مليونا على الترتيب . ومنذ ١٩٧٧ أصبح الرقم ضعف ١٩٦٦ : ١٤٥ مليون طن مقابل ٦٨ مليونا . ثم أخذ الرقم يقفز قفزا كل عام حتى بلغ ١٩٢ مليونا فى ١٩٨٠ ، مناهزا بذلك علامة المائتى مليون وثلاثة أمثال رقم ١٩٦٦. بالموازاة قفزت أرقام المتوسطات اليومية لحمولة السفن الأخرى من ١٨٧ ألف طن فقط فى ١٩٦٦ إلى ٣٠١ ألف طن فى ١٩٧٦ ، ٥٢٥ ألفا فى ١٩٨٠ . وفى مجمل المرحلة بلغت حمولة السفن الأخرى ضعف حمولة الناقلات : نحو ٨٣٧ مليون طن مقابل ٤١٣ مليونا على الترتيب .

والمعنى العام واضح سواء جملة أو تفصيلا : لقد تبادلت الناقلات والسفن الأخرى ، أو البترول والبضائع الجافة ، المواقع النسبية ما بين ١٩٦٦ ، ١٩٨٠ وذلك بنسبة الثلثين – الثلث والثلث – الثلثين بالتقريب على الترتيب . بل والمواقع المطلقة أيضا تم تبادلها هى الأخرى تقريبا . ففى ١٩٦٦ بلغت حمولة الناقلات ٢٠٦ ملايين طن ، والسفن الأخرى ٦٨ مليونا ، مقابل ٨٥ مليونا ، ١٩٢ مليونا على الترتيب فى ١٩٨٠ .

معدلات الحركة اليومية

السنة	الناقـلات		السفن الأخرى		المجموع	
	العـدد	الحمـولة بالطن	العـدد	الحمـولة بالطن	العـدد	الحمـولة بالطن
١٩٦٦	٢٧,٢	٥٦٤٧٠٠	٣١,٠	١٨٦٦٠٠	٥٨,٢	٧٥١٣٠٠
١٩٧٦	٧,٢	٢١٣٣٠٠	٣٩,٥	٣٠١٠٠٠	٤٦,٧	٥١٤٣٠٠
١٩٨٠	٧,٨	٢٣٢٧٠٠	٤٨,٧	٥٢٥٢٠٠	٥٦,٥	٧٥٧٩٠٠

النمط الجديد

معنى هذا كله أن نسبة أكبر من السفن الأصغر هى التى أقبلت على القناة ، بينما لم تعد إليها إلا نسبة صغيرة من السفن الكبيرة وبخاصة الناقلات وبالأخص الناقلات العملاقة . والسبب طبعا أن ٣٠٪ فقط من ناقلات العالم هى التى كان فى استطاعتها الآن أن تعبر القناة ، مقابل ٧٠٪ أكبر من أن تعبرها . من هنا كان الهبوط الأكبر الذى لحق القناة هو فى البترول ، إذ تراوح الآن حول ثلث ما كان عليه فى الماضى سواء من حيث الحجم الحقيقى أو النسبى . فضلا عن هذا فإن أكثر من نصف هذه الحمولة إنما هو ناقلات فارغة تتحرك من الشمال إلى الجنوب فى طريقها إلى موانىء الشحن بالخليج العربى لتعود محملة لا بطريق القناة ولكن بطريق الرأس .

الخلاصة الصافية إذن تتلخص فى نقطتين حاسمتين : أولا ، لقد استعادت القناة كامل قوتها وطاقتها من حيث مجمل الحمولة والحركة العامة تماما مثلما كانت قبل الاغلاق ، أى أنها استردت فى ٥ سنوات فقط ما فقدته فى أكثر من ٨ سنوات ، وعادت إليها مكانتها الملاحية العالمية كشريان حيوى . ثانيا ، داخل هذا الاطار الخارجى الثابت حدث تغير نوعى جذرى ، فقد تم تبادل المواقع والأوزان النسبية والمطلقة بين البترول والبضائع الجافة ، بمعنى أنها فقدت معظم حركة بترولها القديمة وأن البترول فقد مركز الصدارة للفوارغ والبضائع الجافة التى أصبحت أكبر بند منفرد فى حركة القناة . فى معادلة جامعة : ثبات كمى ، وتغير نوعى ، أو بصيغة أخيرة: أصبحت القناة - مؤقتا بالطبع - ممرا «للفوارغ والنواشف » أكثر منها قناة البترول أو شريان الزيت الذى كانته فى السابق .

غير أن تلك إنما مرحلة النقاهة ، ولذا فإن السؤال الحاسم هو : ولكن ماذا عن المستقبل بعد التوسيع الأول والثانى ، ماذا عن مرحلتى التحدى ثم الانطلاق بعد مرحلة النقاهة ؟ كشف تمام التوسيع الأول فى ٨٠ – ١٩٨١ عن غزو بحرى حقيقى للقناة يصل إلى حد انقلاب كامل ، قل انقلاب على الانقلاب ، فاق كل التوقعات . فأرقام الشهور الأولى من ١٩٨١ حققت لأول مرة علامة المليون طن يوميا ، وتؤذن بأن تصل فى نهاية السنة إلى المليون ونصف المليون طن . والأخطر أن حمولة البترول بالذات سجلت زيادة على ١٩٨٠ بنسبة ٩٠٪ أى أن البترول والناقلات قد تضاعفت عمليا فى سنة واحدة ، ولم تعد القناة ممر فوارغ ونواشف ، وأصبحت تستقبل نسبة هامة من مجموع أسطول الناقلات العالمى تقدر بنحو ٥٠٪ ، وتنقل نحو ٦٠٪ من بترول الخليج المتجه غربا .

والمقدر بعد هذا أنه حين تتم مرحلة التطوير الثانية فى ١٩٨٥ ستصبح القناة صالحة لعبور ٩٠ – ٩٥٪ من الأسطول العالمى للناقلات العملاقة وغير العملاقة . وهذه التطورات الهامة ستحدد ما إذا كانت مرحلة التطوير الثانية والأخيرة هذه ستنطوى على ازدواج كامل للقناة أم تكتفى بالتعميق إلى غاطس ٦٧ قدما دون التوسيع بالضرورة . لقد دخلت القناة بالفعل مرحلة التحدى ، وقريباً تدخل مرحلة الانطلاق بتروليا وغير بترولى ، لتعود من جديد أهم ممر بحرى منفرد فى العالم وأهم شريان للبترول والبضائع كليهما فى الملاحة الدولية .

عوائد المرور

السنة	بالجنيه المصرى	بالدولار
١٩٦٦	٩٦٢٢٤٠٠٠	٢٢٠٠٠٠٠٠٠
١٩٧٥	٣٨٨٠٣٠٦٠	٩٩١٦٠٠٠٠
١٩٧٦	١٣٩٢٦٦٢٨١	٣٥٥٩١٠٠٠٠
١٩٧٧	١٦٧٢٠٩٠٦٣	٤٢٧٤٤٠٠٠٠
١٩٧٨	٣٨٥٢٦٧٤٨٨	٥٠٥٩٠٩٠٠٠
١٩٧٩	٤١١٠٨٧٦٢٠	٥٨٧٢٦٧٠٠٠
١٩٨٠	٤٦٢٠٠٠٠٠٠	٦٦٠٠٠٠٠٠٠
٧٥ – ١٩٨٠	١٦٠٣٦٣٣٥١٢	٢٦٣٥٦٨٦٠٠٠

الحقيقة البارزة فى الجدول هى بلا شك الخط البيانى الصاعد باستمرار وثبات

وإن لم يكن باطراد صارم . فبعد القفزة الأولى الصعبة ، تضاعف الإيراد بين عامى ١٩٧٧ (١٦٧ مليون جنيه)، ١٩٧٨ (٣٨٥ مليون جنيه) ، ومن ١٩٧٥ إلى ١٩٨٠ تضاعف أكثر من خمسة الأمثال تقريبا. وبينما كان الايراد اليومى نحو مليون دولار سنة ١٩٧٦ ، ناهز المليونين فى ١٩٨٠ ، بينما سجلت سنة ١٩٨١ علامة الألف مليون دولار بمتوسط يومى قدره زهاء ٣ ملايين دولار . أما طوال المرحلة ٧٥ - ١٩٨٠ فقد بلغ الايراد التراكمى أكثر من ١٦٠٠ مليون جنيه أو ٢٦٠٠ مليون دولار .

أما عن مكونات هذه الحصيلة ، ناقلات أو سفنا أخرى ، فمن الواضح من الجدول التالى (بالمليون جنيه) أن المصدر الرئيسى تحول كالمتوقع من الأولى إلى الأخيرة تحولا حاسما وقاطعا . فبعد أن كان ثلاثة أرباع دخل القناة يأتى من حركة البترول والربع من البضائع فى ١٩٦٦ ، كان الوضع بينهما أقرب إلى التنصيف فى ١٩٧٨ ثم إلى نسبة الثلث - الثلثين على الترتيب فى ١٩٧٩ .

السنة	مجموع الإيراد	إيراد سفن البضائع	نسبتها ٪
١٩٦٦	٩٥,٢	٢٣,٨	٢٥,٠
١٩٧٨	٣٨٥,٣	١٩٩,٠	٥١,٧
١٩٧٩	٤١٨,٠	٢٧٥,٨	٦٦,٠

فيما عدا هذا فلا وجه ولا مجال للمقارنة بين سنتى ١٩٦٦ ، ١٩٨٠ من حيث جملة الإيراد رغم تعادلهما فى مجموع الحمولة العامة . فعلى السطح ، تناهز السنة الأخيرة خمسة أمثال الأولى إيرادا بالجنيه المصرى (٤٦٢ مليون جنيه مقابل ٩٦ مليونا على الترتيب) ، أو ثلاثة الأمثال بالدولار (٦٦٠ مليونا مقابل ٢٢٠ مليونا على الترتيب) . أما فى الحقيقة فإن المقارنة شبه مستحيلة عمليا . من ناحية لأن رسوم المرور بحسب الطن قد ضوعفت بعد إعادة الفتح فصارت دولارين مقابل دولار واحد قبل الاغلاق ومن ناحية أخرى للتضخم الجسيم والانخفاض العظيم فى القيمة الشرائية والقوة الحقيقية للنقود ومحتواها الذهبى فى الفترة الأخيرة . ولهذا فلعل القيمة الحقيقية للحصيلة فى السنتين متساوية بالتقريب أو على أحسن الفروض - البعض يرى أنها الآن أقل فعلا مما كانت فى السابق ، بل وبالتحديد لاتعدو ربع قيمتها فى ١٩٦٦ (!) . غير أن هذه قضية خلافية دقيقة لا يمكن القطع فيها إلا بمزيد من التحليل فيما بعد . حسبنا هنا فقط أن نضيف حقيقتين تكميليتين تعوض كل منهما الأخرى كالأصول والخصوم .

فأولا ، هناك الانفاق الرأسمالى الضخم الذى وضع فى مشروع التوسيع الأول

مخصوما بالضرورة من إيرادات القناة خلال المرحلة . وتقدر تلك الاستثمارات ، التى أتيح جزء كبير منها بالقروض الأجنبية ، بنحو ١٢٧٠ مليون دولار تصل إلى ١٣٠٠ مليون تقريبا باضافة شبكة التحكم الإلكترونى لحركة المرور الجديدة . وهذا، دون أن نذكر فوائد القروض الأجنبية ، يعادل نحو نصف عائدات القناة خلال المرحلة والبالغة ٢٦٣٥ مليون دولار . أى أن القناة كانت عمليا تعمل بالمجان نصف الوقت أى نحو نصف المدة أو سنتين ونصف . والواقع أنه فى إحدى السنوات ، ١٩٧٨ ، كانت إنفاقات التوسيع تساوى تماما عائدات المرور ، أو زهاء ٥٠٠ مليون دولار كل .

ثانياً ، وعلى الجانب المقابل ، فان للقناة دخلا جانبيا ، ولا نقول هامشيا ، غير منظور أو مذكور تقريبا ولكنه فى تقدير البعض لا يقل كثيرا عن عائدات المرور نفسها ، تلك التى يتركز عليها الاهتمام وتسلط الأضواء . والمقصود بذلك خدمات الملاحة البحرية أثناء المرور من تموين بالأغذية والمياه والوقود - ثمة مشروع لمد أنبوب بترول من السويس إلى بورسعيد بحذاء القناة لهذا الغرض - ثم خدمات الرباط والرسو والأنوار والأصلاح والترسانة والأحواض الجافة .. الخ . ومجموع هذه الحصيلة يقدر بنحو ١٠٠٠ مليون دولار أخرى .

ولا يبقى بعد هذا سوى كلمة تكميلية عن المرحلة الثانية من التوسيع بعد أن اكتملت المرحلة الأولى . كان المقدر تخطيطيا أنه مع اكتمال مشروع التوسيع الأول سترجح ايرادات القناة من الناقلات المحملة إيراداتها من البضائع الجافة والفوارغ، وسيكون مجموع دخل القناة نحو ٢٦٠؟ مليون جنيه ، منها نحو ١٤٠ مليونا للناقلات المحملة ونحو ١٢٠ مليونا للسفن الأخرى . أما فى ١٩٨٥ فالمقدر أن ترتفع حصيلة القناة إلى نحو ٤٣٠ مليون جنيه (أى أكثر من ١١٠٠ مليون دولار) ، منها نحو ٢٩٠ مليون جنيه من الناقلات المحملة ونحو ١٤٠ مليونا من السفن الأخرى . وهناك تقديرات أخرى للدوائر البحرية العالمية تصل بعائدات القناة إلى ٣٦٥ مليون جنيه استرلينى فى ١٩٨٠ ، ٣٧٨ مليونا فى ١٩٨١ ، ٦٦٥ مليونا فى ١٩٨٢ ، ٦٩٠ مليونا فى ١٩٨٣ ، ٧١٠ ملايين فى ١٩٨٤ ، ٧٢٨ مليونا فى ١٩٨٥ .

غير أن واقع الأرقام الفعلية المتاحة عن السنة الأخيرة ٨٠ - ١٩٨١ تشير إلى أن عوائد القناة تجاوزت وسوف تتجاوز كل توقعات وحسابات التخطيط . فمع الغزو البحرى الذى شهدته القناة بعد التوسيع الأول ، ارتفع الإيراد اليومى للقناة فى مارس ١٩٨١ إلى ٣ ملايين دولار بزيادة ٦٠٪ على نظيره سنة ١٩٨٠ ، ومن

المؤكد الآن أن يحقق دخل القناة فى نهاية ١٩٨١ نحو ١٢٠٠ مليون دولار ، وهى العلامة التى كانت مستهدفة أصلا فى نهاية ١٩٨٣ ، أهم من ذلك تطور مكونات العوائد . فقد حققت ناقلات البترول والناقلات المشتركة أكبر زيادة فى التطور الجديد ، حيث زادت حمولتها فى ١٩٨١ بنسبة ٩٠٪ عن معدل ١٩٨٠ ، مما أدى إلى رفع إيراد القناة اليومى منها بنسبة ٩٥٪ فى نفس التواريخ .

كيف خف وزن القناة النسبى

حسنا إذن ، لقد استعادت القناة مكانها وأهميتها التقليدية فى العالم ، وأمامها فضلا عن ذلك مزيد من النمو والتزايد حمولة وعائدات ، بترولا وبضائع ، غير أن هذا النمو لا ينبغى البتة أن يخدعنا عن حقيقة صارمة صادمة وهى أنه نمو على مستوى المطلق والحقيقى ، أما على مستوى النسبى فنخشى أنه لا مفر للأسف من الاعتراف بأن دور القناة قد تقلص وانكمش إلى حد أو آخر وأن وزنها قد خف فى حركة التجارة الدولية وبالأخص فى دورة البترول الدموية حول العالم . ففى السنوات الأولى بعد إعادة فتح القناة كانت نسبتها من التجارة الدولية البحرية نحو ٤ ٪ فقط، مقابل ١٤٪ تقليديا وقبل أى إغلاق . ذلك أن المجموع الكلى لحجم حركة تجارة البترول الدولية قد زاد عما كان عليه قبل الاغلاق زيادة ضخمة فى حين تناقص نصيبه فى القناة تناقصا جسيما.

ولكن لعل الأخطر من هذا زيادة أسعار البترول العربى ومجموع أرباحه وصافى دخوله وإيراداته . فهذه الزيادة الخرافية بأى مقياس جعلت دخل القناة الجديد مجرد قطرة فى بحر أو كسر وفتات متواضع للغاية . ليس ذلك فقط بالنسبة لاقتصاديات عمالقة البترول العربى من حولنا، ولكن حتى بالنسبة لاقتصادنا وميزانيتنا محليا . خذ المستوى المحلى أولا فى ٥ - ١٩٦٦ كانت عائدات القناة ٩٠ مليون جنيه مصرى ، وميزانية مصر ١٨٦٠ مليوناً ، بنسبة ٤,٨٪ ، بينما كانت جملة الانفاق العـــام ١٢٠٦ ملايين جنيه (١) أى بنسبة ٥ ,٧٪ . وفى ٩٧ - ١٩٨٠ ناهــزت عائدات القناة ٤٢٠ مليون جنيه ، بينما وصلت ميزانية مصر إلى ٧٧٦٥ مليونا ، بنسبة ٥,٥٪ تقريبا . أى أن النسبة الخام لم تتغير كثيرا أو إلا بالكاد . من جهة أخرى فإن مدخرات المصريين العاملين بالخارج تضخ الآن فى الاقتصاد المصرى من ٢ - ٣ مليارات دولار فى السنة ، مقابل مليار وكسور للقناة ، أى ضعفها وزيادة على الأقل .

(١) الكتاب السنوى للاحصاءات العامة للجمهورية العربية المتحدة ٥٢ - ١٩٦٧ ، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، ص ١١١ ، ٢٢٧ .

أما بالقياس إلى بترولنا ، الذى مازال محدودا بمقاييس عرب البترول رغم طفرته فى السنوات الأخيرة ، فان القناة تتراجع أكثر وأكثر ، وباستمرار أيضا . فكما يوضح الجدول التالى بملايين الدولارات ، بلغت القيمة الاجمالية لإنتاجنا البترولى سنة ١٩٨٠ ضعف عائدات القناة وزيادة ، والمقدر أن تبلغ خمسة الأمثال وزيادة مستقبلا . وينعكس هذا بالطبع على المعدل اليومى للدخلين . ففى أواخر السبعينيات كانت قيمة انتاجنا البترولى تصل إلى ٥ ملايين دولار يوميا ، مقابل ١,٥ مليون إيرادات القناة . وفى العام الحالى ١٩٨١ تقدر قيمة الانتاج البترولى بنحو ١٩ مليون دولار يوميا ، مقابل ٣ ملايين فقط من القناة ، أى بنسبة ٦ : ١ على الأقل . بل إن قيمة صادراتنا الحالية من البترول لتزيد نوعا على صافى دخل القناة ، ويوشك فائض البترول وحده (أى الصادرات - الواردات) أن يلحق بها وشيكا .

السنة	دخل القناة	قيمة الانتاج البترولى
١٩٨٠	١٠٠٠ - ١١٠٠	٢٢٠٠
١٩٨١ (تقدير)	١٢٠٠	٦٢٠٠
١٩٨١ (يومى)	٣	١٩

من الناحية الأخرى ، وللانصاف ، دعنا لا ننسى فارقا جذريا وحاسما بين القناة والبترول ، إن منح الأسبقية للأخير على المدى القصير أو المباشر فإنه يحتفظ للأولى بقصب السبق على المدى الطويل وفى نهاية المطاف - وقليل دائم خير من كثير منقطع . فالبترول ثروة ناضبة قابلة للنفاد ، أما القناة فدخل متجدد أبدى إلى مالا نهاية . وعلى سبيل المثال ، فلقد قدرت قيمة ما خرج من أرض مصر من البترول حتى الآن ، بالاضافة إلى احتياطيه المقدر حاليا ، بنحو ١٣٢ ألف مليون دولار بالأسعار الجارية وقد لا يكون من المحتمل أن تحقق القناة مثل هذا المبلغ فى أقل من قرن ، إلا أن البترول سيكون قد نفد فى غضون بضعة عقود من الآن على الأكثر .

ومهما يكن الأمر ، فإذا كان هذا شأن القناة مع بترولنا المحدود ، فما بالنا وما ظنك مع بترول العرب والشرق الأوسط بمقاييسه الخرافية ودخوله الأسطورية مؤخرا ؟ لا وجه للمقارنة بالطبع - فما مليار دولار بالقياس إلى ٢٥٠ مليارا ؟ لكنما المغزى هو المهم . ولنبدأ بهذا المقياس . فى ١٩٦٦ كانت عائدات القناة بالنسبة إلى عائدات بترول دول الشرق الأوسط (المشرق العربى + إيران) هى ٩٥ مليون جنيه أو ٢٢٠ مليون دولار مقابل ٢٦٨٢ مليون دولار على الترتيب ، أى بنسبة ٧,٢٪ على التقريب . فى ١٩٧٦ كان الرقمان على الترتيب ٣٦٠ مليون دولار

مقابل ٦٨,٥ مليار دولار ، فهوت النسبة بذلك إلى ٠,٥٪ . أى أن نسبة عائدات القناة إلى عائدات الشرق الأوسط قد أصبحت فى ١٩٧٦ نحو ١/١٤ – ١/١٥ ما كانت عليه منذ ١٠ سنوات فقط .

والآن خذ مقياس العالم العربى . ففى الجدول التالى أدناه لانجد مقاربا لدخل القناة فى آخر تاريخ سوى أصغر دول البترول فى أول تاريخ (قطر ، الإمارات ، ليبيا ، العراق) . أما مع الكبار اليوم ، فإن دخل القناة فى أوجه لايعدو كسرا متواضعا للغاية . وعلى سبيل المثال فان كبراهم السعودية تحقق الآن دخلا يوميا قدره ٢٠٠ مليون دولار ، مقابل ٣ ملايين للقناة ، بمعنى أن دخل القناة فى سنة يعادل بالكاد دخل السعودية فى أسبوع . أما بالقياس إلى مجموع عائدات العرب، فإن الحسبة سنة ١٩٧٩ هى نصف مليار دولار للقناة مقابل ١٣٨,٨ مليار (مع ملاحظة أن أسعار البترول هذه رفعت بعد ذلك بنسبة ١٠٪) ، أى بنسبة ٠,٤٪ على الأكثر .

بالمليار دولار

الوحدة	١٩٧٢	١٩٧٤	١٩٧٨	١٩٧٩
السعودية	٣,١	٢٣,٢	٣٤,٦	٥٧,٧
الكويت	١,٧	٧,٠	٨,٠	١٦,٠
الإمارات	٠,٦	٥,٥	٨,٥	١٢,٨
قطر	٠,٣	١,٦	٢,٠	٣,٨
العراق	٠,٦	٥,٧	٩,٦	٢٣,٤
ليبيا	١,٦	٦,٢	٨,٦	١٦,٢
الجزائر	٠,٧	٣,٣	٤,٦	٨,٨
قناة السويس	–	–	٠,٥	٠,٥

لقد تخلفت جدا قناة السويس – لسنا بحاجة إلى القول – فى مستوى اقتصادياتها عن بترول الشرق الأوسط ، وتضاءل من أسف وزنها ومكانها النسبى فى دورة اقتصاد البترول الاقليمى والعالمى إلى مجرد ملحق هش أو ذيل متواضع . والمثير أن تفقد القناة موقفها الاحتكارى فى النقل العالمى فى الوقت الذى يكتسب البترول لأول مرة موقفا احتكاريا مطلقا فى التجارة الدولية . ومن السخرية أكثر أن القناة حين كانت فى موقف احتكارى فى النقل العالمى كانت عائداتها كلها تقريبا لا تدخل يد مصر ، ثم لما أصبحت القناة وعائداتها خالصة لمصر فقدت موقفها الاحتكارى وأضحت جهازا تنافسيا .

كيف ، ولماذا ؟ فى كلمة واحدة : هى قضية الأسعار والرسوم . فبينما أصبح البترول سوق البائع لا المشترى ، تحولت القناة إلى سوق المشترى لا البائع . ولعل أبسط ، كما هو أقسى وأغلظ ، تعبير عن ذلك تطور قيمة كل من أسعار البترول ورسوم المرور .

ففى الستينيات كان سعر البرميل دولارا واحدا بالكاد ، ثم ارتفع بكل صعوبة إلى دولارين ، بينما كانت رسوم القناة دولارا واحدا للطن . أى أن رسوم مرور الطن كانت تعادل ثمن برميل ثم نصف برميل على التوالى ، أو أن رسم المرور كان يساوى ١٤٪ ثم ٧٪ على الترتيب من ثمن وحدة البترول الخام . ولكن بعد أكتوبر نجح البتروليون بضربة واحدة فى أن يفرضوا على العالم أسعارا وصلت حتى الآن فقط إلى٣٥ – ٤٠ دولارا للبرميل الواحد ، أى نحو ١٧ – ٢٠ مرة مثل السعر القديم ، وذلك مقابل مضاعفة الرسوم فقط فى حالة القناة (من دولار إلى دولارين للطن) . أى أن رسوم المرور على الطن أصبحت الآن تعادل سعر $\frac{١}{١٧}$ – $\frac{١}{٢٠}$ برميل بترول على الأكثر ، أو أنها انخفضت إلى ما دون ١ ٪ من ثمن وحدة البترول الخام . وبصيغة أخرى ، فحين كان رسم المرور فى القناة دولارا للطن ، كان ثمن طن البترول نحو ١٤ دولارا ، أما الآن فان الأول دولاران فقط والثانى نحو ٢٥٠ – ٢٨٠ دولارا .

بصيغة أخيرة أقل تجريدا وأكثر تطبيقا ، فحين كان دخل القناة فى ١٩٦٦ نحو ٩٥ مليون جنيه أو ٢٢٠ مليون دولار ، كان هذا يعادل ثمن ١١٠ ملايين برميل أو ١٥ – ١٦ مليون طن بترول. أما الآن فى ١٩٨٠ فان دخل القناة الجديد البالغ نحو ١١٠٠ مليون دولار لا يعادل بالكاد إلا ثمن ٢٨ – ٣٠ مليون برميل أو نحو ٤ ملايين طن بترول بالأسعار الجديدة ، أى أقل من ثلث إلى ربع الكمية المماثلة فى السابق . أما إذا أريد حفظ النسبة القديمة بين أسعار البترول ورسوم القناة لوجب أن ترتفع الأخيرة ثلاثة الأمثال على الأقل ، أى إلى نحو ٤٤٠٠ مليون دولار .

لا عجب إذن أن انقلب التوازن تماما : فبعد أن كان البترول تحت وصاية القناة فى السابق ، أصبحت هى ، وياللعجب ، تحت وصايته بل رحمته . وبقدر ما تعاظمت قيمة القناة وفائدتها للعالم حقيقيا ونسبيا ، تناقصت فائدتها لمصر وعائداتها منها نسبيا . فإذا اعتبرنا الانفاق الرأسمالى الضخم الذى تضعه مصر فى القناة تجهيزا وتوسيعا بالاضافة إلى شق الانفاق تحتها ، أدركنا أن عائد القناة الحقيقى فى تناقص نسبى باطراد : نضع مزيدا من الجرعات المالية فيها فنعتصر منها بالكاد جرعات غير متناسبة من الأرباح : كلما وسعنا القناة طبيعيا ،

كلما قل عائدها نسبيا وإن زاد فعليا . باختصار شديد يعنى ، ولكن بوضوح تام ، لقد بدأت القناة تخضع فى المدى القصير وإلى حين استكمال التوسيع على الأقل لقانون تناقص الغلة ، تماما كالزراعة فى الوادى نفسه .

والواقع أن القناة لم تعد بحال محصـــول مصـــر الثانى بعد القطن ، ودعك من البتــرول ، بل ولا تضخ فى الاقتصاد الوطنى مثل ما تضخ مدخرات المصريين العاملين فى الخارج مثلا ، وربما السياحة أيضا . وقد لا يكون هذا خيرا مطلقا ، ولكن لعله ليس شرا مطلقا كذلك . فلئن كان اقتصاد البترول العربى وعائدات الشرق الأوسط قد تجاوزت القناة وعائداتها خارج كل حدود ومقارنة ، فإن اقتصاد مصر العام المتنامى قد تجاوزها هو الآخر لحسن الحظ نسبيا وللتوازن على أية حال . هذا وذاك مع ملاحظة أن كل عائد القناة لثلاث أو أربع وربما خمس سنوات أنفق وسينفق على توسيعها وأنفاقها . فكأنها تعمل بالمجان طوال هذه الفترة ، ولم ولن تبدأ العائد الحقيقى إلا بعدها . والواقع أننا إذا قارنا دخل القناة الحالى بدخول البتروليين الجديدة شرق القناة ، فلربما جاز لنا أن نقول إن القناة تكاد عمليا تعمل بالمجان .

ولعل هذا وذاك جميعا ما يفسر فى النهاية دعوة البعض إلى عدم توسيع القناة. غير أن هذه دعوة خاطئة فى المدى البعيد ، والعكس تماما هو المطلوب . وبالمثل أو بالمقابل فليس أقل خطأ الدعوة إلى رفع رسوم القناة بلا حدود وإلى مالا نهاية . وإنما المطلوب فى الحالين هو الحد الأمثل لا الحد الأقصى بالضرورة . وهذا ما ينقلنا إلى أشد جوانب مستقبل القناة حساسية وخطورة وهى قضية الرسوم .

قضية الرسوم

لأنها هى «جذور » العائدات كما قد نعبر ، فإن الرسوم هى أحد حدى معادلة قيمة القناة – الحد الآخر هو حجم حركة المرور نفسها – كما أنها أحد أهم مقاييس قوة القناة كموقع جغرافى وكطريق ملاحى . ولقد مرت أسعار رسوم القناة فى مرحلتين . فحتى ١٩٦٦ قبل الاغلاق كانت الرسوم هى دولار واحد للطن ، مع تحديد حد أدنى من المحتوى الذهبى للدولار ضماناً لعدم انخفاض القيمة الحقيقية للعائدات . ثم منذ إعادة الفتح فى ١٩٧٥ رفعت الرسوم إلى دولارين للطن ، ولكن دون تحديد للمحتوى الذهبى وإنما مع الربط والتقويم بوحدات «حقوق السحب الخاصة S.D.R. » وهى التى تمثل متوسط القيمة النقدية «لسلة » من العملات العالمية الأساسية عددها ١٦ عملة رئيسية ، فتكون أكثر ثباتا واستقرارا فى سوق النقد أو أكثر تحصينا لعائدات القناة ضد الذبذبة المستمرة فى قيم العملات وسعر الصرف الخارجى .. الخ . وبذلك حل التقويم بوحدات السحب الخاصة محل كل من الدولار والمحتوى الذهبى ، الأول لما طرأ عليه من ضعف وانخفاض فى سنوات

التضخم العالمي الأخير ، والثاني لما أصاب سوقه من ازدواج واضطراب جسيم مع ارتفاع خرافي نتيجة التضخم .. الخ .

داخل هذا التعديل الأساسي ، حدثت أيضا تعديلات نوعية ثانوية بهدف ترشيد الرسوم وبلوغها الحد الأمثل . وتتلخص هذه التعديلات جوهريا في تخفيض الرسوم على ناقلات البترول ورفعها على السفن الأخرى أولا ، ثم تخفيضها على السفن الضخمة الحجم ورفعها على السفن الصغيرة الحجم ثانيا . والهدف هو تشجيع واجتذاب الناقلات والأحجام الضخمة من جهة ، وأن تتناسب الرسوم تناسبا عادلا مع الخدمات الاضافية التي تتطلبها السفن الأخرى والصغرى من الجهة الأخرى .

فعن الناقلات (والناقلات المشتركة) ، تم تخفيض رسوم استخدام قاطرات الهيئة المصاحبة وإلغاء الرسوم الاضافية التي كانت مفروضة في حالة زيادة عرض وغاطس الناقلة على الحد المسموح به ، وكانت تمثل ١٢٪ من قيمة الرسوم ، وقد أدى هذا إلى زيادة دخل القناة بنحو ٥٠ مليون جنيه سنوياً . أما عن السفن الأخرى فقد خفضت رسوم المرور بنسبة ٢,٥ – ٥٪ لسفن «الحاويات» الضخمة التي تمثل ٤٠٪ من حمولات السفن المارة الآن ، مما اجتذب الجيل الثاني والثالث من هذه السفن فزاد من دخل القناة بنحو ٣٠ مليون جنيه سنويا ، كذلك زيدت الرسوم على السفن ذات الأحجام الصغيرة بنسب تتراوح بين ٣٠ ، ٥٠ ٪ ، كما أصبحت رسوم سفن البضائع الجافة تتناسب مع شرائح الحمولة .

وفيما عدا هذه التعديلات التفصيلية أو التفضيلية ، فلقد أثار التعديل الأساسي جدلا في الآونة الأخيرة حول القيمة الحقيقية لعائدات القناة واتجاهها الراهن أهو إلى الزيادة أم إلى النقص . وهذا الجدل وإن كان فنيا اقتصاديا إلا إنه كاشف للغاية جغرافيا . فقد رأى البعض أن عائدات القناة الحقيقية تتناقص وأن تزايدت شكليا منذ إعادة فتح القناة وذلك بالقياس إلى ما قبل إغلاقها، وأن هذا النقص وصل إلى حد أن أصبحت الرسوم اليوم تعادل ربع قيمتها قبل ١٩٦٧ ، لأن المحتوى الذهبي للدولار اليوم انخفض إلى ثمن معدله السابق . وفي تقدير هذا الرأي أن القناة تخسر لهذا ١٥٠٠ مليون دولار سنويا أو ١٠٠٠ مليون على أحسن الفروض . وعلى هذا طالب بالعودة إلى قاعدة المحتوى الذهبي (١) .

وقد ردت هيئة قناة السويس بأن قاعدة المحتوى الذهبي ، وإن كانت سليمة تماما في الماضي في ظل الاستقرار النقدي العالمي ، لا تستند الآن إلى أي أساس واقعي سليم ، بل من شأنها أن تهدد الملاحة في القناة تماما . ذلك أنه في ظل التضخم العالمي الجسيم والخطر السائد حاليا ، وارتفاع سعر الذهب بالتالي إلى معدل غير مسبوق ولا معقول ، سوف ترتفع رسوم القناة على هذا الأساس إلى ١٦ – ١٨ دولارا للطن بدل دولارين ، وهذا على الفور يفقد القناة ٩٠ – ٩٥ ٪ من

(١) محمود صدقي بدوي ، جريدة الشعب ، ١٩٨٠/٢/١٩ ، ص ٦ ، ١٩٨٠/٣/١٨ ، ص ٥ .

حركة مرورها وحمولتها ، إذ ستتحول رأسا إلى طريق الرأس المجانى حيث لارسوم ولا عوائد سوى خدمات الموانىء المعتادة .

وقد خلصت هيئة القناة فى النهاية إلى عدة مبادئ أساسية هامة جديرة بكل اعتبار مثلما هى بالغة الدلالة والمغزى . أولا ، أن القناة ينبغى أن تكون دائما أرخص طريق للملاحة العالمية والتجارة البحرية مثلما هى أسهلها وأيسرها . ثانيا ، أن الهدف المنشود دائما هو تحقيق أكبر دخل ممكن . ثالثا ، أن هذا لا يتم بالضرورة بزيادة رسوم المرور فقط ، ولكن على العكس بتخفيضها أحيانا . رابعا ، أن الرسوم لهذا لا ترتبط ولا يمكن أن ترتبط بارتفاع الأسعار العالمية نتيجة التضخم ولا بأسعار الذهب . خامسا ، ووراء هذا كله ، أن القناة لم تعد المحتكر الوحيد لحركة الملاحة والنقل بين الشرق والغرب (١) .

واضح إذن هو المغزى بلا جدال . لقد أصبحت القناة فى ظل عصر الناقلات الضخمة والأنابيب وطرق النقل البرية عبر القارات أداة تنافسية لا احتكارية . وبهذا فان رسومها تخضع لا مفر لعامل اقتصاديات تشغيل السفن بالمقارنة إلى الطرق البدائل ، ولما كان طريق الرأس المجانى هو أخطر هذه البدائل ، فإن المعادلة التى ينبغى أن تحكم التنافس بينهما دائما هى كالآتى : رسوم السويس. أقل من اقتصاديات تشغيل سفن الرأس – اقتصاديات تشغيل سفن السويس، أى أن تكون رسوم القناة دائما أقل من الفارق بين اقتصاديات وتكاليف تشغيل السفن بين طريقى الرأس والسويس ، وبذلك تجد السفن وخاصة الناقلات العملاقة مكسبا ووفرا محققاً فى استخدام طريق السويس وترك طريق الرأس .

معنى هذا أن هامش الزيادة الممكنة فى رسوم القناة محكوم دائما بوجود منافسة طريق الرأس بالفعل أو بالقوة . ولما كان هذا الهامش ضيقا دائما وبالضرورة بحكم هذه المنافسة ، فستظل رسوم القناة من أسف فى حالة تجميد أو شبه تجميد تقريبا إلى أمد طويل ، كأنما هى محكوم عليها أن تعيش فى قفص حديدى صارم تتحرك داخله بالكاد وفى أضيق الحدود . ولعل المخرج الوحيد والحل العملى هو أن ترتفع الرسوم دولارا كل بضعة أعوام لتتمشى على الأقل مع سلم التضخم أو لولبه الصاعد أبدا ، كما لابد من استبدال التعريفة أو الرسوم النوعية بالموحدة إلى أقصى حد .

وهذا ما ينقلنا إلى المفارقة المثيرة والمؤسفة التى نلمسها حاليا بين رسوم القناة وأسعار بترول الخليج ، فلأن البترول أصبح فى وضع احتكارى ويمثل سوق البائعين ، بينما أن القناة فى وضع تنافسى وتمثل سوق المشترين ، برزت متناقضة لافتة مثلما هى صادمة . فبينما يرفع البترول أسعاره بانتظام واقتدار فى وجه التضخم العالمى وبايقاعه وبحسب انخفاض قيمة الدولار والعملات الدولية عموماً ، فان القناة على العكس تخفض رسوم الناقلات بانتظام واضطرار . وبينما يميل

(١) الأهرام ، ٤/٣ ١٩٨٠ ، ص٦ ، ١٩٨٠/٦/٣ ، ص٩ .

الحد الأمثل لأسعار البترول إلى أن يكون هو نفسه الحد الأقصى ، يميل الحد الأمثل لرسوم القناة تجاه الحد الأدنى لا الأقصى . وبينما نجد أسعار البترول أدخل فى باب عملية المزايدة ، نجد رسوم القناة أدخل فى باب عملية المناقصة . وفى النتيجة الصافية ، فبينما تتصاعد عائدات البترول وتتراكم بالبلايين ، لاتتحرك عائدات القناة إلا بجرعات محدودة للغاية ولا نقول مشكوكة فى قيمتها الحقيقية . ولا غرابة بعد هذا أن انخفضت نسبة مجمل عائدات القناة إلى مجمل عائدات البترول إلى أدنى كسر متصور ، مما ينعكس على الأهميات والأوزان النسبية للقناة والخليج كمواقع جغرافية واستراتيچية .

والمغزى النهائى أوضح من كل لبس . إن أمام القناة شوطا بعيداً لم يزل من الصراع من أجل استعادة مكانتها وقيمتها . لقد تطامن من أسف دور القناة نسبياً مثلما تغير نوعياً . لقد فقد موقع مصر بعضا من قيمته استراتيچيا فى العصر النووى ، ولا ينبغى الآن بحال أن يهتز أو يفقد شيئا من قيمته اقتصادياً فى عصر الناقلات . وهذا هو التحدى الحقيقى الذى يواجه قناة مصر ومصر القناة . وهو ما ينقلنا تلقائيا إلى صراع النقل البحرى .

صراع النقل البحرى

العقد الأخير بلا جدال هو أكثر مرحلة مفعمة بصراع النقل البحرى فى العصر الحديث . فبطريقة مضغوطة وعنيفة إلى أقصى حد ، وقعت عدة انقلابات متعاقبة ومتعارضة فى استراتيچية النقل العالمى عامة ونقل البترول خاصة ، قناة السويس محورها دائما وضحيتها أحيانا . وحتى نفهم استراتيچية هذا الصراع الضارى ، علينا أن نتعقب مجموعة خرائط الصراع بأنماطها المرحلية المتلاحقة ، فمن مجموع أنماطها نفهم أبعاد الحاضر – وأخطار المستقبل أيضا . وحتى نضع الصورة فى إطارها الجغرافى الطبيعى ، علينا أن نحتفظ دائما فى الذهن بمثلث رؤوسه الخليج العربى – رأس الرجاء – غرب أوروبا ، مع تثبيت قناة السويس فى منتصف الضلع الوتر الواصل بين الخليج وأوروبا . فبتحليل دورة البترول والحركة داخل دائرة هذا المثلث ، تتجسد لنا استراتيچية الصراع بكل مغزى وبدون خفاء .

أنماط الصراع

فأولا ، هناك النمط الطبيعى أو ما قبل يونيو ١٩٦٧ ، وهو النمط الطبيعى للأشياء ، ببساطة لأنه النمط الجغرافى ، النمط الذى تزكيه الجغرافيا وتحض عليه الطبيعة . فى هذا النمط لا مكان للرأس تقريباً ، وليس ثمة إلا محور الخليج –

أوروبا عن طريق السويس وبذلك يختزل المثلث النظرى إلى ضلع واحد يعمل عليه البترول فى رحلة «مكوكية» لا نهائية ، محملة من الجنوب فارغة من الشمال .

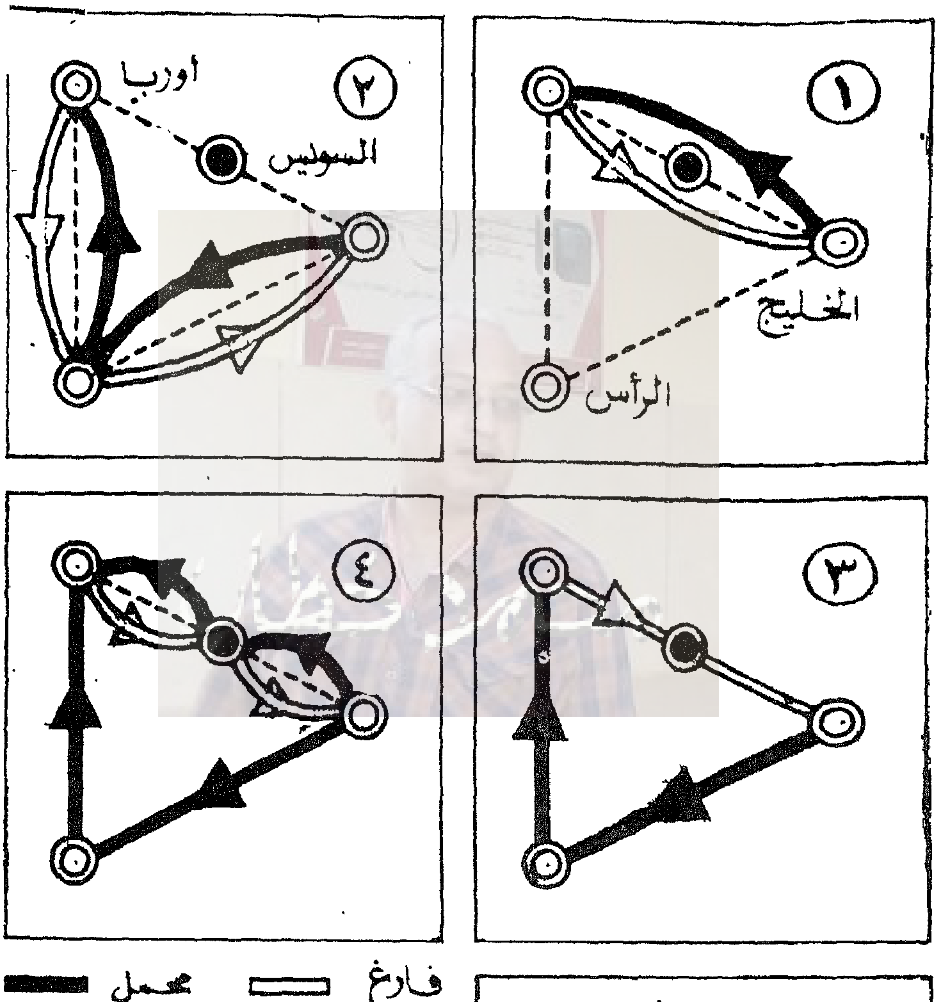
ثانيا ، نمط الإغلاق ، يونيو – أكتوبر . هذا هو النقيض المطلق للنمط الطبيعى السابق . فيه يتبادل الرأس والسويس المواقع والأدوار تماماً ، فلا مكان فيه للقناة ، بينما ينتقل التيار برمته إلى الرأس . ولهذا فهو من وجهة نظر الجغرافيا والتكاليف نمط شاذ . لكن تظل الرحلة المكوكية بين الخليج وأوروبا كما هى بنفس طبيعتها فى الذهاب والإياب .

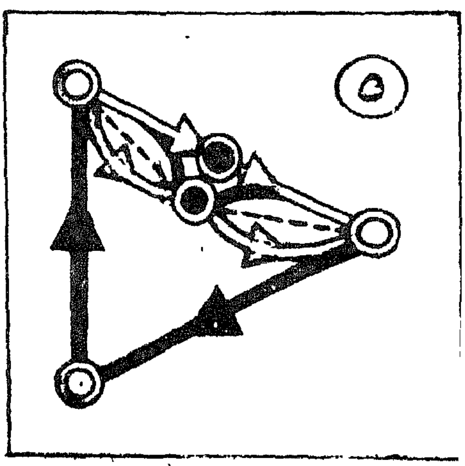
ثالثاً ، نمط إعادة الفتح ، يونيو ١٩٧٥ . وهو نمط ما قبل التوسيع . ورغم أن القناة استعادت كل حركتها الطبيعية من البضائع الجافة فى تجارة الشرق – الغرب ، إلا أنها لم تستعد إلا جزءاً ضئيلا للغاية من حركة البترول بين الخليج وأوروبا ، وحتى هذا الجزء أغلبه من الناقلات الفارغة . من هنا يظل النمط أقرب كثيراً بالتأكيد إلى نمط الاغلاق الشاذ منه إلى النمط الطبيعى ، وإن كان يمثل مزيجا منهما . ولكن فى هذا المزيج لن يخفى عنصر خطير وهو أن القناة قد دخلت مضطرة فى خدمة طريق الرأس إلى حد معين ، وذلك حين دخلت معه فى دائرة نقلية واحدة كممر للناقلات الفارغة .

من هنا ، ومع تزايد تحول الناقلات الفارغة إلى القناة ، ولولا جدول تبقى لها من الناقلات المحملة الصغيرة ، لاكتملت عملية «تجارة مثلثة» بترولية بين رؤوس مثلثنا تجرى فى دورة كاملة مع عقارب الساعة على النحو الآتى : من الخليج تعبأ الناقلات ، وعن طريق الرأس تتجه إلى أوروبا للتفريغ ، ثم من أوروبا تعود الفوارغ إلى الخليج بطريق السويس ، وهكذا دواليك . وهذه التجارة المثلثة تكاد تذكرنا بالنموذج التاريخى الشهير فى القرن ١٧ لتجارة المصنوعات – الروم – السكر بين أوروبا – إفريقيا – جزر الهند الغربية والكاريبى .

إن القناة ، بعد أن فقدت دورها الطبيعى كاملا للرأس أثناء الإغلاق ، قد أصبحت فى مرحلة النقاهة قطاعاً «فارغا» أو شبه فارغ فى دائرة بترولية مغلقة ، أو كالضلع الأجوف أو الجاف بين ضلعى المثلث الآخرين المحملين . لقد فقدت القناة نصف قيمتها التجارية على الأقل للرأس ، مثلما فقدت نصف قيمتها الاستراتيچية على الأقل للخليج العربى . وكما أصبحت إلى حد أو آخر تابعاً للخليج استراتيچيا، أصبحت تابعا للرأس تجاريا .

رابعا ، نمط سوميد . وهذا فعلا نمط وحده ، وعلى وجه الدقة فهو تحدى مصر العاجل للنمط السابق . بل الواقع أنه ، أكثر من القناة نفسها





شكل ٢٧ – رسم تخطيطي لحركة البترول عبر قناة السويس ١ – النمط الطبيعى ، ٢ – النمط الشاذ نمط الاغلاق ، ٣ – النمط المؤقت نمط إعادة الفتح ، ٤ – نمط سوميد ، ٥ – النمط المركب الجديد بعد التوسيع . لاحظ كيف أن شكل ١ هو عكس شكل ٢ ، وشكل ٥ هو مجموع شكلى ٣ ، ٤ .

آنئذ ، أقــــرب تقــــريب إلى نمط ما قبل يونيو أو النمط الطبيعى، فهو الوريث الحقيقى لدور القناة القديم قبل الرأس وقبل الناقلات العملاقة، وإن يكن فى ترجمة جديدة حتمتها هذه المتغيرات . فبه عاد محور بترول الخليج - أوروبا بطريق مصر كما كان وكضلع مستقل تماماً عن وصاية أو تبعية الرأس بل وكمنافس مطلق له.إلا أنه بدل الرحلة المكوكية الواحدة قديماً، محملة فى الذهاب وفارغة فى الإياب، قسمت هذه الرحلة على اثنين (أم نقول ضربت فى اثنين ؟)، فأصبحت هناك رحلة مكوكية بكاملها على كلا جانبى الخط وإن لم يتغير ترتيب اتجاهات الرحلات المحملة والفارغة .

ما يثير هذا النمط الجديد الجرىء، على أية حال، أنه يحقق لمصر استمرارية تدفق البترول عبرها رغم انقطاعه الأرضى أو البرى بالمعنى الصارم، حيث عجزت القناة تقريباً رغم كل ما تتمتع به من استمرارية مائية أو بحرية، تلك التى من أجلها وحدها شقت فى المحل الأول وبها عدت أخطر ممر ملاحى فى العالم .

خامساً، وأخيرا، نمط ما بعد التوسيع، أو نمط المستقبل إلى أبعد مدى منظور. إذا كان النمط السائد فى مصر حتى بداية التوسيع هو مزيج من نمط إعادة الفتح ونمط سوميد، فقد كان من الواضح أن هذا النمط المركب ما يزال أضعف بكثير من طريق الرأس. وإذا كان المؤكد أن استكمال توسيع القناة سيخلق نمطاً جديداً تماماً يقلب الموقف لصالح مصر كلية، سويساً وسوميد، فان التوازنات الحالية والمراحل السابقة تدل بعنف على مدى قسوة صراع النقل البحرى عامة ، وحول البترول خاصة ، و بين طريقى مصر والرأس بالأخص. وهذا ما ينقل البؤرة إلى احتمالات المستقبل وشكل الصراع فيه.

أدوات الصراع

هاهنا نجد أول ما نجد أن الناقلات العملاقة ستصاب بمزيد من النكسة.والمقدر أن نسبة البطالة، التى كانت تصل بينها قبل عودة القناة إلى ١٤٪، سترتفع مباشرة بعد عودة القناة إلى نحو٢٤٪ أى ربع أسطول الناقلات العملاقة العالمى.وبأكثر من هذه النسبة ستنخفض بلا شك معدلات بناء الناقلات العملاقة الجديدة.وهذا وإن لم يكن فى صالح صناعة بناء السفن وترساناتها، فانه فى صالح الاقتصاد والصناعة العالمية عموماً، إذ أنه سيوفر رؤوس أموال ضخمة تتحول لتوضع فى مشاريع إنتاج أكثر قيمة وضرورة وأرباحاً.

وثمة بعد هذه نقطة بالغة الأهمية فى تحديد التكلفة النسبية لكل من الطريقين الغريمين قد يثبت فى المستقبل أنها الحكم الفيصل فى الصراع بل وأنها بالتحديد

مقتل طريق الرأس.فابتداء ينبغى أن نعلم حقيقة مفتاحية أساسية وهى أن ثمن الوقود فى رحلة الناقلات يمثل وحده نحو نصف سعر نقل الطن الواحد.وإلى ما قبل حرب أكتوبر لم يكن هذا على أهميته ليعنى الكثير جداً بالضرورة فى معادلة الصراع.أما بعدها وبعد أن ارتفعت أسعار البترول فى العالم بفضلها إلى ١٥-٢٠ مرة مثل ما كانت عليه،فقد أصبحت هذه الحقيقة أخطر سلاح لصالح القناة وضد الرأس.إذ أصبح ثمن الوقود الآن يمثل البند الرئيسى فى تكلفة نقل الطن فى الرحلة، نحو أربعة أخماسها على الأقل.أى أن الوقود أصبح الآن بلا جدال العامل الأساسى المسيطر والحاكم فى تحديد تكلفة النقل، وهو وحده الذى يقرر أفضلية، وبالتالى مصير، أى طريق بديل.

ولما كان طول طريق السويس نحو نصف طريق الرأس فى رحلة الخليج العربى - أوروبا الغربية بالذات، فان هذا مع تساوى حمولة الناقلة يعنى خفض استهلاك الوقود إلى النصف، وبالتالى خفض التكلفة الكلية لنقل الطن بنحو الخمسين على الأقل إلى نحو النصف ربما.وهذا الفارق جدير بأن يزداد كلما ارتفعت أسعار البترول فى العالم، وهو الاتجاه الذى لا مفر منه باطراد فى المستقبل.باختصار، تكاليف نقل الطن عن طريق السويس يمكن أن تصبح نحو نصف تكاليفه حول الرأس .

وذلك لحسن الحظ هو الحد المجهول فى المعادلة الجديدة وآخر المتغيرات فى الموقف، وتلك هى المفاجأة التى لم تدخل فى حساب المنذرين والشامتين والتى قلبت وستقلب كل حساباتهم وتنبؤاتهم القاتمة رأساً على عقب.فلقد كان المتغير الأساسى فى تقدير موقف القناة عند هؤلاء وغيرهم هو ثورة الناقلات العملاقة ولكن الأمر عاد بسرعة لسوء حظهم لينقلب من جديد، فأصبح هناك متغير أحدث وأقوى وأخطر هو ثورة أسعار البترول.إن ثورة ارتفاع أسعار البترول هى الرد الحاسم على ثورة ارتفاع أحجام الناقلات العملاقة، وستنسخ آثارها بالنسبة للقناة حتماً .

ومعنى هذا الانقلاب الجديد على الفور أن تكلفة النقل تعود مرة أخرى لتصبح وظيفة للمسافة، وأن المسافة تعود لتصبح العامل الحاسم فى المنافسة، وأن القناة تعود لتصبح سيدة الموقف بينما يرتد الرأس إلى مكانه فى الذيل.وهذا كله يعنى بدوره أنه إذا كانت حرب يونيو هى التى ضربت قناة السويس وخلقت طريق الرأس، فان حرب أكتوبر بما رفعت من أسعار البترول قد جاءت على العكس ولكن بمنطق سليم جداً لتقضى على طريق الرأس وتعيد القناة إلى مكانتها السابقة والموقف كله إلى نصابه .فحرب يونيو حين أغلقت القناة وفتحت الرأس لم تخلق إلا

وضعاً شاذاً غير طبيعي ولم تكن سوى خطأ انقلابى كفأ الموقف على وجهه ثم تركه واقفاً على رأسه، أما حرب أكتوبر حين جاءت لتنقضها ملاحياً كما نقضتها عسكرياً فانما جاءت لتصحح الموقف وتعيده واقفاًعلى قدميه.لقد تمت أخيراً تصفية خطأ عابر وتسوية حساب تأجل بعض الوقت وهزيمة هزيمة عارضة، وذلك بسلاح الحرب نفسه.نتيجة منطقية.

وعلى هذا فاذا ما أحسنت مصر استخدام سلاح الرسوم وإدارة لعبة «شد الحبل» التنافسية، يمكن للقناة أن تأسر الجزء الأكبر من حركة طريق الرأس وتعيد هذا إلى مكانه الطبيعى فى استراتيجية النقل العالمية حيث ينتمى وكما يجب - ذنباً «تحت وأسفل down under..كما يذهب التعبير الإنجليزى الدارج.فكلما تقدم مشروع التوسيع كلما عادت إليها شرائح الناقلات ذات حمولات أكبر فأكبر، حتى لايتبقى للرأس فى النهاية إلا تلك القلة التى تزيد على ربع المليون.

بمعنى آخر سيفرض نفسه، أو بالأحرى ستفرض القناة، تقسيم عمل جغرافى جديد فى الصراع بين القناة والرأس يشبه إلى حد معين تقسيم العمل فى جغرافية النقل بين القطار والسيارة، وهو تقسيم لصالح الأخيرة فى المدى البعيد.فالرأس، كالقطار، للمسافات الطويلة والوحدات الأكثر ضخامة والرحلات البطيئة.أما القناة فكالسيارة، للمسافات الأقل طولا ووحدات الحجم الأقل ضخامة نسبياً والرحلات السريعة والعاجلة .

نمط جديد من التوازن

غير أننا من الناحية الأخرى لا ينبغى أن نغفل عن حقيقة جديدة لها حسابها. فليس السؤال هو هل تعود القناة إلى سابق دورها وإنما القضية أن تعود إلى سابق مكانتها وأولويتها المطلقة .. فإلى جانب تكاثر الأنابيب فى الشمال، من الواضح أن طريق الرأس سيظل يحتفظ إلى وقت طويل لا نعرف مداه بنسبة معينة لا نعرف حجمها هى الأخرى، ويبدو أن علينا أن نفترض أنها ستبقى دائماً وأن على القناة أن تتعايش معها وعلى هذا فستتألف شبكة النقل والملاحة البترولية بين الشرق والغرب من حزمة ثلاثية : الأنابيب فى الشمال، القناة فى الوسط، والرأس فى الجنوب .

ولئن كان حتماً أن تظل القناة بين هذه المحاور الثلاثة هى واسطة العقد والخاصرة والمفتاح، فيبقى أن القناة أصبحت بذلك طريقاً «تنافسياً» بعد أن كانت طريقاً «احتكارياً» فبعد أن كانت القناة حتى الخمسينيات الباكرة هى الطريق «الأوحد»، ظهرت الأنابيب فى المشرق فصارت القناة الطريق «الأولى»، والآن يأتى

طريق الرأس لتصبح المشكلة أمام القناة هى كيف تظل كذلك.معنى هذا، بلغة الإيكولوچيا، أن القناة بعد أن كانت «العامل المطلق» أصبحت «العامل المسيطر» فقط.وهذا حقاً لا ولن يفقدها عنصر السيادة فى الموقف كله، إلا أنه أفقدها عنصر التفرد.إنها سوف تعمل بكامل طاقتها وستظل دائماً أسبق من منافسيها ولكنها ستصبح فرعاً فقط من شجرة لا جزعها الوحيد، الطريق المحورى فى شبكة ولكن ليس المحور الوحيد للطريق .

ولا شك أن هذا الوضع المركب يلقى أعباء تنافسية جديدة على القناة.ولعل أول هذه الأعباء، وهو أيضاً دليل على أن الموقف أصبح تنافسياً بجلاء، أن رفعك لرسوم القناة اليوم بعد عودتها لا يمكن أن يكون حراً تماماً أو متناسباً مع تكاليف إعدادها فقط، ودعك من أن يتناسب مع ارتفاع أسعار البترول الصاروخى، دون اعتبار لعامل المنافسة الحادة الرهيفة مع تكاليف طريق الرأس بالذات.وهذا بالضبط هو جوهر المتغيرات الجديدة فى الموقف، كما أنه يشكل بالدقة حجم الخطر الحقيقى الجديد للناقلات العملاقة وطريق الرأس، وهو أخيراً وعلى وجه التحديد طبيعة التحدى الذى يواجه القناة .

ولكن أين هذا من حملة التشكيك فى مستقبل القناة بكل ظلالها القاتمة ونبوءاتها السوداء ! من المحقق أن هناك متغيرات وأن هناك بعض الخطر النسبى، ولكن من المؤكد أكثر أن هذا الخطر قد بولغ فى تصويره وضخم إلى حد خرج به تماماً عن حدوده الحقيقية وعن حجمه الطبيعى .وإذا كان مصدر هذه الحملة معروفاً، فإن علينا دون قلق أو انزعاج ولكن أيضا دون استنامة أو استهانة أن ندرك أنها جزء طبيعى جداً ومتوقع من الحرب الدعائية والنفسية الضارية التى يشنها علينا العدو. الشائعات والتخوفات والحملات على القناة إنما هى جزء من صراع السوق كما هى من صراع القوة فى هذا العالم، وليس ينبغى لها أن تدهشنا ولا أن تخيفنا .

ومن الناحية الأخرى فإن على مصر أن تدرك أن القناة قناتها، وأن قناتها حياتها، وعليها كما تدافع عنها عسكرياً أن تدافع عنها اقتصادياً، وبكل قوة ودون التفات إلى حملة أكاذيب العدو، ولكن أيضاً دون تجاهل للخطر بحجمه الطبيعى.وإذا كان الاستعمار قديماً قد استمات من أجل الاحتفاظ بالقناة وبأهميتها، فان مصر صاحبة ومالكة أمرها وأمر نفسها أولى وأجدر، وأحد فى النهاية لن يهتم بها أو بمصيرها ما لم تهتم هى.إنها معركة مصير وصراع بقاء وككل صراع،فان أكبر أسلحتك فيه ليس السلاح نفسه فحسب، وهو هنا ماض كأمضى ما يكون سلاح، وإنما هو أولاً وقبل كل شىء يدك أنت التى تمسك بهذا السلاح وإرادتك التى تحركها وتحركه .

وهذا أيضاً ما يؤدى بنا إلى قضية ختامية ولكنها بالغة الأهمية، ربما غفلنا عنها طويلاً ولكن ها هى ذى الأزمة تطرحها علينا بل تفرضها فرضاً.إننا نستغل القناة، نحن نخشى، استغلالاً سلبياً أكثر منه إيجابياً، نستغلها كما يستغل العرب مثلاً بترولهم كوقود لا كبتروكيماويات. فنحن نهيىء القناة ثم نقدمها لمن يستخدمها،ويقتصر دورنا – عدا الإرشاد والمرشدين – على وظيفة الجابى، جابى الرسوم أو المكوس أو التعريفة، سمها كما تشاء. دورنا فى القناة، يعنى، هو دور الدليل والقوميسار أو السائق والمحصل. ولكن هذا الدور لم يعد يكفى على الإطلاق.ولابد لنا أن ننظر إلى القناة كصناعة لا كمجرد خامة أولية، كقناة ديناميكية حية متحركة لا كمجرد طريق استاتيكى ساكن، كفاعل لا كمجرد مفعول به. علينا أن ننظر إلى القناة لا كترعة لسفينة عابرة ولكن كعبارة فى شكل ترعة، لاكشريان لناقلات البترول ولكن هى نفسها كناقلة البترول لا كوعاء سالب للنقل ولكن كأداة موجبة له.

وبتفسير أوضح، يجب على مصر نفسها منذ الآن أن تمتلك أسطولاً كفئاً وقوياً من السفن العادية والناقلات وبخاصة الناقلات المتوسطة والصغيرة، لتستعمله هى بنفسها وعلى قناتها فى نقل البترول والبضائع بين الشرق والغرب،ليس فقط تأميناً للقناة بالناقلات (ومنها)، ولكن أيضاً تسخيراً للناقلات لمصلحة القناة. وذلك لاشك استثمار مزدوج لمكانة القناة ومستقبلها وليس معنى هذا بالمناسبة أننا بذلك نتحول إلى تاجر لم يجد عميلاً فباع لنفسه.وإنما صميم الموقف أن تاجراً قد استبعد دور الوسيط والجملة وتبناه لنفسه فأصبح تاجر جملة وتجزئة معاً، أى ضاعف دوره ودخله كما أمن وظيفته ومكانته،بل وبمعدل الربح المركب فى الحالين.

غير معقول على الإطلاق ألا يكون لمصر،صاحبة القناة،أسطول ناقلات ونقل تدعم به قناتها وتوظفه فى خدمتها، بينما أن لكثير من الدول البحرية وغير البحرية، المتقدمة والمتخلفة، بل حتى للأفراد والشركات كملوك الناقلات اليونانية، أساطيل كبرى تعيش على القناة وبالقناة.وإذاكانت حتى دول البترول العربية،بما فيها الصغيرة منها، قد بدأت تتجه إلى هذا الاستثمار الذكى، فإن مصر لا يجوز أن تظل مجرد ممر، بل وجب الآن أن تتحول إلى دولة ناقلات كما هى دولة القناة .

والمشروع الذى نتصور ليس أسطولاً رمزياً أو ثانوياً، بل بحمولة بضعة أو عدة ملايين من الأطنان، يمكن أن يتكون بالتدريج ولكن بسرعة على برنامج زمنى طويل. ومن الممكن للمشروع، الذى يجدر إشراك الدول العربية البترولية فى تمويله، أن يستغل ظروف تطورات الفائض فى الناقلات المتوسطة والصغيرة وقلة الطلب عليها وإحيائها من خطر الانقراض وتشغيلها لمصلحة القنا` `بدأ كل رجال الناقلات

الأفراد بشراء فائض الناقلات شبه الخردة فتحولوا فى بضع سنين إلى حيتان وبليونيرات ...).

عود على بدء

كلا إذن! – نحن نختتم – ليست القناة فى خطر كما أرجف أعداؤها، وليست الناقلات العملاقة خطراً داهماً عليها، ولا نداً ولا بديلاً ولا حتى بالضرورة منافساً، لا ولا هى سلاح التكنولوچيا الحديثة الصاروخى أو صواريخ ملاحة القرن العشرين التى تؤذن أو تهدد بأن تجعل من القناة أداة تقليدية و«موضة» قديمة تنتمى إلى القرن التاسع عشر وحضارته .الناقلات العملاقة. كما نرى بوضوح، لم تخرج عن وصاية القناة أو تضعها تحت رحمتها، بل على العكس هى التى تضع نفسها فى خدمة القناة. إذ من الممكن للقناة ببساطة أن تطوعها لأغراضها وتطوعها بأن تتكيف معها وتتكيف معها بأن تتوسع ببساطة لها.المصل المضاد لوباء الناقلات العملاقة، إن عدت وباء، هو التوسيع ثم المزيد من التوسيع. عندئذ تتحول القناة إلى مغناطيس غلاب تتجاذب إليه الناقلات العملاقة كما تتجاذب برادة الحديد على قضيب ممغنط فالناقلات العملاقة إذن إنما هى أداة جديدة، بالغة العصرية والمرونة، توضع بين يدى القناة لتجدد شبابها و تضاعف حاكميتها، ذخيرة حديثة طازجة ومؤثرة توضع فى سلاح القناة الاستراتيچى لتصبح قناة القرن العشرين والقرن الحادى والعشرين وكل قرن .

ولا محل إذن للخوف على القناة من دورة أسر نقلى على نمط العصور الوسطى، ولا خوف من طريق الرأس،لأنها من معطيات الجغرافيا وثوابت الأرض التى لا يمكن أن يستغنى العالم عنها. إنها قلب العالم الذى لا يمكن استبداله بقلب صناعى وهى إذ تعود، فانها لاتعود نهراً قليل الروافد كثير المصاب كما كان يزعم أعداؤها، وإنما هى تعود لتصبح لا محالة صرة الملاحة العالمية وأعظم موصل جيد للبترول فى العالم.

أما ما كنا نراه بالفعل من العكس، فلم يكن وضعاً عارضاً مؤقتاً وشاذاً فحسب، ولكنه كذلك يكشف عن حقيقة الموقف كاملة وعن الفاعل والمجرم المسئول عن كل ما شابه من تشويه وتحريف وخلط فى الرؤية.إنه العدو الإسرائيلى مرة أخرى، فلولا اعتداءاته منذ يونيو لما كفت القناة عن أن تتوسع خطوة بخطوة مع تضخم الناقلات، ولإحتوتها أولا بأول، ولما قام أى تعارض مبدئى بين الإثنتين، ولما جاوزت الناقلات الحجم الأمثل المعقول إلى حد الإفراط،ولما ظهر كذلك أى داع لطريق الرأس كلية.

لولا إسرائيل، يعنى، لما عدت الناقلات العملاقة خطراً على القناة إطلاقاً، ولاكان هناك مبرر لإثارة القضية أصلاً، ولكانت الناقلات الضخمة هذه عوناً للقناة لا عوانا

عليها .وبعبارة أخرى، الخطر الذى نسب أو ينسب عادة إلى الناقلات الجبارة إنما هو، فى معظمه على الأقل، مستمد مباشرة وغير مباشرة من الوجود والعدوان الإسرائيلى. كذلك فلولا إسرائيل لما قدر لطريق الرأس أن يحتل مكانة ذات بال، ولما خرج عن حجمه الطبيعى كذنب على نهاية الدنيا وآخر الأرض.

وهذا فى حد ذاته مؤشر دال وكاشف عن تلك العلاقة الحميمة بل المحمومة بين العدو الإسرائيلى على تخوم إفريقيا الشمالية وبين جنوب إفريقيا فى أقصى جنوب القارة، ليس فقط على مستوى الاستعمار الاستيطانى والاغتصاب الإحلالى، ولاعلى مستوى العنصرية العرقية، الصهيونية هنا والأبارتيد هناك، وإنما كذلك على مستوى الموقع الجغرافى والمصلحة الاستراتيجية المشتركة ضد القناة وضد مصر.إن إسرائيل هى جنوب إفريقيا العرب بمثل ما أن جنوب إفريقيا هى إسرائيل إفريقيا السوداء.

ونصل من هذا كله إلى أن الخطر الحقيقى على القناة ليس الناقلات العملاقة وطريق الرأس، ليس التكنولوچيا الحديثة وفنون الهندسة البحرية العصرية، ولكنه وحده الخطر الإستراتيچى العسكرى الإسرائيلى. وهكذا نعود مرة أخرى لنجد مصدركل خطر وشر على مصر والمنطقة يكمن فى بؤرة العدوان الإسرائيلية، رأس الأفعى تلك . إن العدو الإسرائيلى هو العدو الحقيقى للقناة مرتين :مرة على المستوى السياسى والعسكرى المباشر، ومرة على المستوى الاقتصادى والتجارى غير المباشر، وكلا المستويين لا انفصال له عن الآخر، كما أن المجابهة الحقيقية والعلاج الوحيد لا تتحقق إلا على المستويين كليهما معاً.فأنت لن تستطيع أن تضرب طريق الرأس إلا فى إسرائيل، ولكى تصفى خطر الناقلات المحرف أو المنحرف، عليك أن تحارب الخطر الإسرائيلى فى عقر داره.وباختصار شديد : إضرب الرأس،تشل الذنب.وأعظم وأجدى استثمار اقتصادى مربح يمكن لمصر أن تضعه فى القناة من الناحية المادية البحتة إنما هو الاستثمار العسكرى المتمثل فى كبح الخطر الإسرائيلى القائم والكامن، الفرع والأصل،مهما كان الثمن وأيا كان الإنفاق.إنه أربح على المدى الطويل، ولازم على مستوى الإقتصاد والرخاء مثلماهو لازم على مستوى السياسة والتحرير...

استراتيچية الموقع المستقبلية

وعند هذا الحد يجوز لنا أن نربط تجارب الماضى مع أخطار الحاضر مع تخطيط المستقبل، لنستخرج الضوابط والثوابت الأساسية المشتركة التى تحكم موقعنا إقليمياً وعالمياً ، بترولياً وغير بترولى، قناة وطيراناً. لماذا كان الخطر يأتى دائماً إما من منافسة فى المشرق العربى ابتداء من أوفرلاند روت الخليج العربى القديم إلى أنابيب المشرق، وإما من تهديد من ناحية الشام ابتداء من الصليبيين

حتى الصهيونيين، وإما من منافسة من أقصى البحار الجنوبية ابتداء من داجاما إلى يونيو ١٩٦٧ ؟ أيمكن أن تتكرر هذه الأوضاع ؟ أو هل ثمة من تقسيم عمل جغرافى ممكن بينها ؟ ...إلخ.

الإطار الدقيق للإجابة الشاملة هو النمط الجغرافى العريض ممثلاً في الحلقة السعيدة بعامة وضلعى الشام ومصر منها بخاصة فتجارة المرور بين الشرق والغرب إذ تركز على منطقة الشرق الأوسط أو المشرق العربى باعتبارها خاصرة العالم القديم، لا تركز على كل أجزائها بنفس الدرجة بل تتنقل أساساً فى خطين محوريين هما فى الواقع خطا المقاومة الدنيا مسافة وطبيعة وخطا الجاذبية القصوى ثراء وسكاناً والأول هو طريق الخليج العربى – العراق – الشام، والثانى هو طريق عدن – البحر الأحمر– مصر وهذان على الفور وعلى الترتيب ليساً إلا القوس الشرقى والقوس الغربى من الحلقة السعيدة، أى أن تيارالتجارة العالمية يقترب من المنطقة كجبهة واحدة،حتى إذا دخلها انشعب فى الواقع إلى شعبتيه، تاركاً صحراء القلب الميت إلا من مساهمة ضئيلة للغاية.

وفى الوقت نفسه فقد كانت التجارة المحلية داخل الإقليم نفسه محدودة نسبياً إذا قورنت بتيار التجارة العبورية الطاغى، سواء ذلك بين قطاعات الحلقة السعيدة أو بينها ككل وبين القلب الميت.على أن دور التجارة والحركة المحلية داخل الإقليم قد زاد الآن زيادة كبرى منذ البترول الذى تركز ظهوره فى القوس الشرقى من الحلقة السعيدة ابتداء من العراق إلى الكويت والسعودية إلى أبو ظبى وبقية شياخات الخليج وعمان بينما تحددت مخارجه الطبيعية نحو الغرب فى القوس الغربى من الحلقة ابتداء من سوريا ولبنان إلى مصر وقناة السويس .

من هذا النمط نجد أن هناك شداً وجذباً تنافسياً، طبيعياً وصحياً، بين القوس الشرقى والغربى، ولاسيما منهما القطاعات الفعالة والموجبة فى الهلال الخصيب من جهة ومصر من جهة أخرى .ولما كان الشام يشارك العراق فى طريق الهلال الخصيب البرى، ويشارك مصر فى موقع البحر المتوسط، فإنه يكتسب أهمية موقعية خاصة.والواقع أننا نادراً ما نقدر خطورة موقع الشام الجغرافى حق قدره، فهو شقيق أصغر لموقع مصر وهما إلى حد ما وفى معنى بدائل جغرافية.فلزاوية البحر المتوسط الشرقية ضلعان، عرضى هو مصر وطولى هو الشام، والبحر الأحمر ينشعب فى قمته إلى شعبتين : خليج السويس تجاه مصر وخليج العقبة تجاه الشام.فأرض الزاوية إذن ليست مصر وحدها، ولكن مصر والشام وإن ذهب الثقل الأكبر لمصر .

أما لماذا تتفوق مصر، فلأن طريقها بحرى أكثر ومباشر أكثر، بينما طريق

الشام برى أكثر ولفة أطول، سواء ذلك قبل عصر قناة السويس أو بعدها . والملاحظ أن خليج السويس أطول كثيراً من خليج العقبة، ولذا فبرزخه أقصر، كما أنه سهلي رملي معبد بعكس برزخ العقبة الأطول والأكثر ارتفاعاً ووعورة وصخرية. ولو قد كان العكس، لاختلفت قيمتهما النسبية بوضوح.وأخيراً فان ضخامة مصر وغناها بالنسبة إلى الشام تنقل بقية ثقل الموقع ليستقر مركزه فيها .

ولكن فى النهاية وبغض النظر عن الأثقال النسبية،تبقى الحقيقة المؤثرة والدالة وهى أن مصر والشام يشاركان فى استراتيچية موقع واحد أساساً. وبهذا يمكن أن يتكاملا فى ظل تقسيم عمل جغرافى منسق متعاون . ولكن فى الوقت نفسه فإن موقع مصر وموقع الشام، المتشابهين والمشاركين فى زاوية واحدة، يمكن أن يكونا متناقضين ومتضاربين إذا وقع أحدهما أو كلاهما فى يد قوى معادية، سواء ذلك على المستوى الحربى كما رأينا من قبل أو على المستوى الاقتصادى كما نرى الآن.

وبطبيعة الحال فان هذا كله إن صدق على الشام فى مجموعه فهو أصدق وأقوى على أقرب قطاع منه إلى مصر وهو جنوبه الفلسطيني. وهكذا تعود فلسطين فتؤكد أهميتها بالنسبة لمصر على المستوى النقلى الاقتصادى كما أثبتته على المستوى الاستراتيچي. فمشاريع إسرائيل من أجل أنبوب بترول وقناة بداخلها، فضلاً عن تعطيلها لقناة السويس خارجها، إنما هى تعبير كامل عن ذلك التناقض الكامن والممكن فى الموقع بين مصر والشام، وقد كان فى انتظار وقوع أحد الموقعين فى يد عدو دخيل لكى يتضح بجلاء .وهذا بعينه هو ما حدث أيضاً أيام الصليبيات .

ولهذا، وفيما عدا الخطر الإسرائيلى إذا صفى، فان مستقبل موقع مصر ليس المنافسة بقدر ما هو التكامل، بل ليس المنافسة بقدر ما هو التفوق، سواء ذلك من حيث الأنابيب أو الناقلات،المشرق العربى أو الرأس، البترول أو الطيران كيف ؟ عن طريق الرأس، يمكن ببساطة أن نقول إن خطره لا يكمن فى الناقلات العملاقة بقدر ما يكمن فى وجود إسرائيل . فتعطيلها لقناة السويس هو وحده وأساساً الذى يعطيه أى قدرة تنافسية حقيقية على المدى الطويل. فذهاب إسرائيل واستقرار القناة يفتح الباب أمام التوسيع المطرد الذى يمكن أن يأسر الناقلات العملاقة إلى مجراها الطبيعى ويعيد الرأس إلى مكانه الطبيعى.

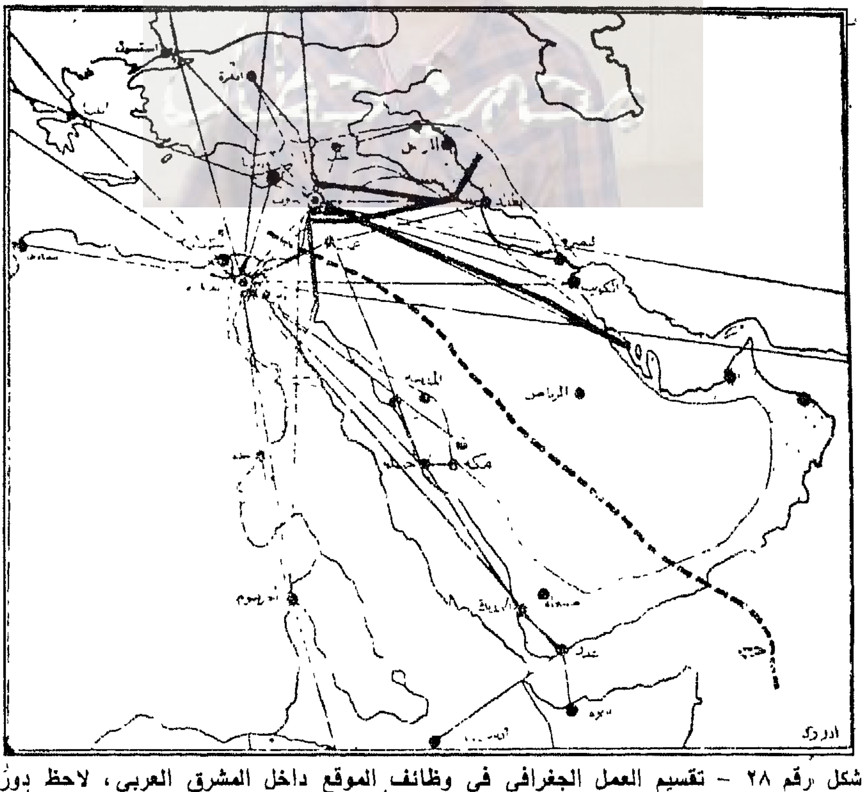
فلا تتبقى إلا منافسة الأنابيب.ولقد كانت القناة طريقاً بحرياً للبترول بين أنابيب

المشرق وأنابيب المغرب، وكنا بذلك نستثمر موقعنا بطريق بحرى فقط.

أما الآن فقد أصبحت مصر مركباً نقليا يجمع بين القناة والأنابيب ويستثمر معاً الطريقين البحرى والبرى بترولياً وسواء عد هذا التزاوج تكاملياً أو غير ذلك، أو عد إحتواء بارعا لمنافسة الأنابيب، أو ضماناً للسلامة الاستراتيچية إزاء أخطار العدوان على القناة، أو استباقاً للمواجهة مع الناقلات العملاقة، أو استثماراً أكثف وأكثر توازناً للموقع،فالذى لا شك فيه أنه ليس هناك تعارض أو تصارع بين أنابيب المشرق وطريقى مصر.

والواقع أن تقسيم العمل الجغرافى بينهما هو جزء من التقسيم العام لخدمات الموقع عموماً فى المشرق العربى بما فى ذلك تدفق التجارة والحركة والطيران ..إلخ.

وهذا أساسه القاعدى هو بصورة تقريبية التنصيف داخل الحلقة السعيدة : القوس الشرقى لشام، والغربى لمصر.وهذا التوزيع نفسه انعكاس لما رأيناه من



شكل رقم ٢٨ – تقسيم العمل الجغرافي فى وظائف الموقع داخل المشرق العربى، لاحظ دور القاهرة وبيروت فى الطيران، ودور قناة السويس وأنابيب المشرق فى البترول، وعلى رأس القوس الغربى والشرقى من الحلقة السعيدة على الترتيب .

مشاركة مصر والشام فى موقع واحد أساساً. وقديماً فى العصر العربى كان التنصيف هو القاعدة كذلك ، إلا أنه كان على أساس أن القوس الشرقى للعراق أكثر منه للشام، والقوس الغربى لمصر. فاذا أخذنا تنصيف اليوم، فان مصر تجمع وتستقطب حركة البترول والنقل والتجارة والطيران من كل غرب الجزيرة العربية حتى عدن إقليمياً ومن البحر الأحمر عالمياً، بينما يلم الشام كل الحركة التى وراءه فى القوس الشرقى فى العراق والخليج العربى وعمان وإذا كانت بيروت، خاصة بعد انتقالها من «العصر الفرنسى» إلى «العصر الأمريكى» ترمز بنشاطها العبورى الكثيف الهام إلى هذا الإستقطاب، فذلك لأن معظم العقديات الجوية والبحرية والبرية تجتمع فيها فى نقطة واحدة، أما فى مصر فان هذه العقديات موزعة بين البحرية للاسكندرية والجوية للقاهرة والعبور للقناة، وكما ترتبط البصرة والكويت والبحرين كمطارات ببيروت،ترتبط عدن وجدة كمطارات بالقاهرة،وكما نشأ محور وعمود فقرى كامل من الحركة الكثيفة بين بيروت والخليج، أو الشام عامة والخليج، شاملاً أنابيب البترول والطرق وخطوط الطيران والتجارة والتموين والتغذية والسياحة (٤٤٪ من كل صادرات لبنان هى إلى السعودية) فثمة كذلك شريان الحركة الضخم على طول البحر الأحمر رابطا غرب الجزيرة العربية ومصر فى تدفق البترول وفى حركة السياحة والأشخاص وتموين وتصديرالأغذية إلى الحجاز ..إلخ .

والخلاصة النهائية ؟ الحقيقة المؤكدة هى أن كل الأخطار التى يمكن أن يتعرض لها موقع مصر عارضة ومفتعلة وللإستعمار فيها دور كبير، وليست نابعة من المنطقة أو المنطق. وموقعنا فى جوهره الباقى ليس أقل ضماناً أو رسوخاً من موضعنا. وإنها لحقيقة حاسمة مثلما هى فأل حسن أننا ملكنا زمام كل منهما فى وقت واحد حين «أممنا» النهر والقناة. والإثنان معاً يؤكدان سلامة الأساس الطبيعى لبنائنا البشرى رغم كل الشبهات والشكوك، وأن «كنانة الله» ، «مصر المحروسة» ، يمكنها أن تنطلق إلى مستقبلها وأهدافها مطمئنة إلى أنها سيدة نفسها ومالكة أمرها من يمين أو شمال بلا أدنى شك أو قلق، لأن ما كان أبوه التاريخ وأمه الجغرافيا فهو من صنع الطبيعة وصلبها .

الفصل السابع والعشرون

هبـــة النيـــــل

مصر والنيـــــل

كان هيرودوت جغرافياً قبل أن يكون مؤرخا حين قال إن مصر هبة النيل ومن قبله بكثير كان قدماء المصريين يقولون إن الدلتا هى هبة النيل وهدية النهر (١) ، وكان الكهنة يذكرون دائما للمسافرين الأجانب والاغريق أن المستنقعات كانت تغطى كثيراً من الدلتا ، أى أن التعبير بالتقريب يبدو قديما ومحلى الجذور ، ولعله ليس من المستبعد تماما أن يكون هيرودوت قد صك مقولته الجغرافية الشهيرة من وحى التراث المحلى السائر بين الكهنة والفلاحين - والفلاح كما يقول لابلاش جغرافى أو چيولوچى بطريقته الخاصة (٢) . وعلى الجانب المقابل ، وبين قوسين ، فلقد كان جوبليه لا شك مسرفاً فى المبالغة أو مبالغا فى التشبيه حين قال إن بريطانيا هبة تيار الخليج كما أن مصر هبة النيل (٣) فحتى النرويج ، على دينها الأكبر للتيار ، ليست هبته إلا بمقدار ضئيل بالقياس إلى دين مصر للنيل .

وأيا ما كان ، فإن مصر طبيعيا هى هبة النيل . فالحقيقة الأولى فى الوجود المصرى هى أن مصر هى النيل ، فبدونه لا كيان لها ليس فقط من حيث مائه وإنما كذلك من حيث تربته . والحقيقة أيضا هى أن النيل بدوره نهـر غير عادى بأى مقيـاس ، چيـولوچيا ، جغرافيا ، تاريخيـاً ، أو حضارياً . فهو نهر متفرد بين الأنهار ، كما أن مصر من جانبها بلد متفرد فى حوضه هو الآخر .

ورغم أن الحقيقة كثيراً ما اختلطت عليهم بالأسطورة والواقع بالمبالغة ، فلعل العرب من جغرافيين ورحالة ومؤرخين من خير من عبروا بطريقتهم الخاصة أو

(1) Clot bey, Aperçu général, t. I, P. 4-5, Mommsen, Hist. of Rome P.252.
(2) Personnalité géog. de la France, P. 11.
(3) P. 266.

بأسلوب العصر عن تفرد النيل ومصر ، اللذين تفردا عندهم أيضا – بالمناسبة بالذكر والنص فى القرآن دون غيرهما من الأنهار أو الأقطار . فإذا لم يكن النيل نهراً «ينبع من الجنة» ، أو «نهراً من أنهار الجنة » كما نسبوا إلى النبى ، أو « نهر العسل فى الجنة » كما حدد كعب الأحبار ، فإنه على الأقل «سيد الأنهار » كما روى عن عمرو بن العاص (١) ، أو هو « أشرف أنهار الأرض إذ يسقى عدة أقاليم من ديار مصر وماؤه أفضل المياه » كما يكتفى الكندى (٢) . أو هو «النهر الأعظم الذى لا يعدله فى عظم نفسه شئ : لعظم ما عليه من البلاد وطوله فى الأمم » (العمرى) . أو هو – هذا النهر العجيب – « من عجائب الدنيا ، وليس فى الربع المسكون من يشاكله غير نهر الملتان بالهند» (الهروى) (٣) . أو هو «من سادات الأنهار وأشراف البحار لأنه يخرج من الجنة على حسب ما ورد به الخبر الشريف» (المسعودى) (٤) أو هو أخيراً «يفضل أنهار الأرض عذوبة مذاق واتساع قطر وعظم منفعة .. وليس فى الأرض نهر يسمى بحراً غيره » (ابن بطوطة) (٥) .

هذا عن النيل ، نيل مصر ، أما مصر النيل فإنها عند ابن خلدون «بستان الدنيا» ، بل إن يكن النيل نهراً من الجنة فان مصر جنة على الأرض ، ففيها عند كعب وعبد الله بن عمرو صورة من الجنة . فإن «من أراد أن ينظر إلى شبه الجنة فلينظر إلى مصر إذا أزهرت وإذا اطردت أنهارها وتهذبت ثمارها وفاض بحرها » (كعب) (٦) . أو «من أراد أن ينظر إلى شبه الفردوس فلينظر إلى مصر حين يخضر زرعها ويزهر ربيعها .. » (عبد الله بن عمر) . ولقد تكون هذه قطعة من المبالغة المفهومة من أبناء الصحراء وأبناء العصور الوسطى ، إلا أنها فرضت نفسها بعد ألف سنة على كاتبة أوروبية حديثة فلم تتطور عنها كثيراً حيث تقول «لو أن الجنة على الأرض تحققت فعلا لاتخذت جانباً كبيراً من نصيبى فيها على شاطئ النيل » (٧) . على أن المفهوم فى هذا كله ومثله إنما هو المعنى المجازى لاالحرفى بالطبع ، والمهم هو مدى تفرد هذا النهر العجيب والبلد الوحيد.

---

(١) ياقوت، معجم البلدان ، ج٨ ، ص٣٦٢.

(٢) الكندى ، فضائل مصر المحروسة، ص ٢٠٣.

(٣) الهروى، الاشارات الى معرفة الزيارات، دمشق، ١٩٥٣ ،ص٣٩.

(٤) المسعودى، مروج الذهب، ج١، ص١٤٥.

(٥) رحلة ابن بطوطة ، القاهرة ، ١٢٨٣ هـ ج ١ ص ٢١.

(٦) المحل الشافعى، مقدمة النيل السعيد وشرح أحواله، ص ١٣.

(٧) مقتبس فى : نعمات فؤاد، النيل، ص ١٧ .

المزايا العشر

والواقع أننا كلما أمعنا التفكير ، كلما زدنا اعتقاداً فيما قاله كون عن الخطة العامدة المتعمدة من جانب الطبيعة لتكون مصر ما هى عليه . ولولا خطر الغائية، أى المذهب التيلولوچى teleology ، لظننا أن الطبيعة قد صنعت وشكلت ورتبت كل ما فى حوض النيل ، أطول أنهار الدنيا مجرى وحوضاً وثانى أكبرها حوضاً ، ليستقطب هذا فى قمة وحيدة هى مصر، كل ما فيه موظف لخدمتها وتعظيمها وفى الوقت نفسه يعمل على حمايتها وتأمينها حتى من سلبياته وأخطاره هو ذاته . والواقع أن رحلة النيل من بدايتها إلى نهايتها تكاد تكون عملية متصلة من «سباق الحواجز Steeple Chase» ، حواجز تتعاقب وراء بعضها البعض كحلقات السلسلة ، ولكن النهر لا يفتأ بقوة ومهارة أو بحسن الحظ أن يتجاوزها واحدة واحدة لمصر إلى أن يصل إليها .

بين الغلاف الغازى والمائى

فأولا ، إذا صح ، كما تذهب بعض النظريات ، أن النيل يستمد مياهه من المحيطين الهندى والأطلسى معاً ، لكان معنى ذلك أنه يستمد فيضانه من نحو نصف نصف محيطات العالم تقريباً أى ربع مساحة المحيط العالمى إلى حد ما ، ولكان معنى هذا بدوره أن نظام مناخ وهيدرولوچية نحو ربع الكرة الأرضية مرتب ليوفر لمصر ماء حياتها الأساسى والحيوى . والطريف أن عظم مصادر تغذية النيل كحقيقة لم تفت العرب كذلك ، وإن جنحوا إلى صيغة المبالغة غير العلمية كالمعتاد .

فالنيل قد سخر له «كل نهر بين المشرق والمغرب أن يمد له » (عمرو) (١) أو هو قد خلق «معادلا لأنهار الدنيا ومياهها » (الكندى) (٢) . ولهذا وذاك كان النيل نهرا معاكساً لكل الأنهار إذ يفيض هو حين تغيض والعكس ، أو كما لاحظ الرومان أيضاً من قبل يفيض صيفاً فى حين تفيض هى شتاء : « يزيد بترتيب وينقص بترتيب بخلاف سائر الأنهار ، فإذا زادت الأنهار فى سائر الدنيا نقص وإذا نقصت زاد نهاية وزيادة . وزيادته فى أيام نقص غيره » (ياقوت) (٣) . أو « إذا زاد

(١) ياقوت ، ج٨ ص ٣٦٢.
(٢) فضائل مصر المحروسة، ص ٢٠٢ .
(٣) ج ٨ ص ٣٦١.

غاضت له الأنهار والأعين والآبار ، وإذا غاض زادت ، فزيادتها من غيضه وغيضه من زيادتها » (المسعودى) (١) . وليس هذا صحيحاً أو دقيقاً بالطبع أو بالضبط ، ولكن المهم أن هذه الضخامة الهائلة فى الحوض المطرى الموضوع فى خدمة ولتغذية حوض النيل هى المزية الأولى ومن مزايا عشر على الأقل تعمل كلها متضافرة لصالح مصر فى النهاية .

«النهر المعكوس » و «العاصى الأعظم »

فثانياً ، النيل ، هذا النهر العجيب بل الغريب بالفعل ، يخرق القاعدة من البداية ليس مرة واحدة بل مرتين وذلك لصالح مصر . فالنيل ، أحدث أنهار إفريقيا چيولوچيا ، نهر مخالف فى اتجاهه لكل أنهار القارة تقريبا ، فهو يتجه طوليا من الجنوب إلى الشمال بينما هى فى معظمها عرضية تتجه من الشرق إلى الغرب أو من الغرب إلى الشرق . وهذا الاتجاه الأخير هو عند جريجورى من بقايا وآثار الميزوزوى أو الزمن الثانى الغالب على أنهار القارة ، ولكن النيل أفلت منه لحداثته حيث ارتبط وتأثر بحركات القشرة الطولية فى الزمن الثالث (٢) .

ليس هذا فحسب ، وإنما النيل أيضا نهر معاكس فى اتجاهه لمعظم أنهار العالم القديم ، المدارية منها على الأقل . فهو ينبع من الجنوب ويصب فى الشمال ، فى حين أن معظمها يجرى بالعكس من الشمال إلى الجنوب . ولقد كان هو هيرودوت ، مرة أخرى ، الذى لاحظ هذه الظاهرة أو سجل هذه المخالفة حين تحدث عن هذا النهر الذى يجرى «بعكس» الأنهار الأخرى ، تماماً مثلما ينبع من السماء حيث تنبع هى من الأرض . ومن بعد الاغريق ، متأثرين مثلهم لا شك بخبراتهم الاقليمية السابقة ، أبدى العرب نفس الدهشة ، إذ « ليس فى الدنيا نهر يصب من الجنوب إلى الشمال (مثلما) « يمد فى شدة الحر حتى ينقص له الأنهار كلها ويزيد بترتيب وينقص بترتيب » غير النيل (٣) . أو بدقة أكثر « ليس فى أنهار العالم ما يجرى من الجنوب إلى الشمال إلا نيل مصر ومهران السند ويسير من الأنهار ، وما عدا ذلك من الأنهار يجرى من الشمال إلى الجنوب » (٤) .

والطريف أن المصريين القدماء من جانبهم كانوا يتصورون أن كل نهر لا يجرى

---

(١) مروج الذهب .

(٢) عوض، نهر النيل، ص ١٤١ – ١٤٢.

(٣) خطط المقريزي ، ج ١ ص ٥٣ .

(٤) المسعودي ، مروج ، ج ١ ، ص ١٤٤ .

إلا من الجنوب إلى الشمال ، حتى إذا ما رأوا الفرات لأول مرة قالوا عنه إنه : « ذلك النهر المعكوس أو المقلوب الذى ينحدر وهو يصعد » (١) . وعلى أية حال ، فإنهم إذا كانوا اليوم فى الشام يسمون نهر الأورنط «العاصى» لأنه الوحيد بين كل أنهاره الذى يتجه من الجنوب إلى الشمال ، فإن لنا يقيناً أن نصف النيل « بالعاصى الأعظم » .

نحو القطب

بعد هذا فإن النيل وإن انتمى إلى نصف الكرة الشمالى ، فإنه يبدأ فى الواقع فى نصف الكرة الجنوبى . فمنابعه الأولى تبدأ جنوب الاستواء بأربع درجات عرضية ، تستمر بعدها رحلته الطويلة لعدة آلاف من الكيلومترات حتى درجة العرض ٣١ شمالا ، أى ٣٤ درجة عرضية ، أى أكثر من ثلث محيط نصف الكرة ، وطوال هذه الرحلة المفعمة قد يتسكع النهر أو يعرج هنا وهناك نحو الشرق أو الغرب أو قد يندفع لا يلوى على شئ إلى الشمال أو حتى إلى الجنوب ، ولكنه دائما وفى النهاية يحافظ على اتجاهه المحورى وتحفظ له بوصلته الخفية وجهته الأساسية فيعود إليها باستمرار «كأنما يسعى إلى القطب » كما يضعها عوض ببلاغة . إلى درجة أن المنبع والمصب ، على ما بينهما من فاصل عرضى هائل ، يقعان على خط طول واحد أو يوشكان (٢) .

شجرة النهر

ثم بعد هذا أيضا فإن النهر كله بحوضه وروافده يرسم شكل شجرة ضخمة فروعها فى المنابع وساقها فى المصب أو هو كالرئتين بحويصلاتهما الشعرية وفصوصهما وشعبهما وشرايينهما العديدة التى تنتهى إلى القصبة الهوائية . فالنهر يتسع حوضه جدا وتتعدد روافده ومجاريه إلى أقصى حد فى المنابع العليا فى الجنوب ، ثم تتحد هذه الروافد والمجارى فى حزم مجمعة تعود فتتحد وتتجمع من جديد ، وبعد ذلك يضيق النظام النهرى كله إلى أن يتحول إلى مجرى أحادى يستمر طويلا حتى نصل إلى مصر حيث يعود فى نهايته فيتفرع من جديد فى الدلتا .

تلك الحزمة الكثيفة جدا من الروافد فى الجنوب هى وحدها التى باجتماعها وتضافرها تمكن المجرى الأحادى فى الشمال من الاستمرار حتى مصر ، وهذه المروحة النهرية الهائلة كان لابد منها لكى توجد مروحة الدلتا الصغيرة فى أقصى نهاية النهر ، كأنما الأخيرة صورة مرآوية معكوسة ولكنها مصغرة بقدر ما هى مركزة للأولى .

أو كأن النيل الأعلى هو شجرة السيكوويا الضخمة التى تقابلها ، ولكن بثقة

---

(1) Breasted, Hist. of Egypt, P. 11.

(٢) عوض ، نهر النيل، ص ٢٤ .

توازنها ، نخلة نيل مصر الباسقة . وكما يقول دى مارتون ، فلولا هذا الحشد والتجمع النهرى المتشعب الضخم فى المنابع وتعاون حزمة برمتها وتكاملها لما نجح النهر فى شق طريقه عبر الصحراء الكبرى ليصل إلى مصر (١) .

تحقيقاً لهذه الخطة العامة ، نجد بضع قواعد أساسية فى هيدرولوچية الحوض تصدق من الكاچيرا أول المنابع حتى العطبرة آخر الروافد وتتدرج كالانحدارات تنازليا أو تصاعديا كلما اتجهنا من الجنوب إلى الشمال وكلها تعمل لتحصيل مياهه لحساب مصر وتوصيلها إليها فى النهاية . فمن ناحية يقصر فصل المطر باطراد كلما اتجهنا شمالا ، ومن ناحية أخرى يزداد الفارق فى منسوب النهر بين فصل المطر وفصل الجفاف ، ومن ناحية ثالثة يزيد إيراد النهر أو تصريفه . وعلى هذه الأسس تتابع ميزانية النهر فى رحلته صعداً حتى مصر وذلك بحسب متوسط التصريف السنوى بمليارات الأمتار المكعبة عند النقط الاستراتيچية هيدرولوچيا .

فعند منجلا يبلغ المتوسط ٢٧ ملياراً ، بينما متوسط السوباط ١٤,٥ مليار ، وعند نهاية بحر الزراف ٤,٥ مليار ، ونهاية بحر الجبل ٩,٨ مليار ، ونهاية بحر الغزال ٠,٦ مليار ، فهذا الأخير هو أضعف إضافة بلا جدال . بهذا يكون ما يصل إلى الملكال من مياه بحر الجبل والزراف هو ١٤,٣ مليار ، بينما يكون تصريف النيل الأبيض عند الملكال ٢٩,٥ مليار . حتى إذا ما وصلنا على النيل الأبيض إلى الخرطوم نقص المتوسط بالفاقد إلى ٢٦,٥ مليار . أما تصريف النيل الأزرق وحده فيبلغ فى المتوسط عند صوبا نحو ٥٣,٨ مليار ، مقابل ١١,٦ للعطبرة . وبهذا يبلغ مجموع الروافد الثلاثة الأبيض والأزرق والعطبرة ٩١,٨ مليار ، تصل بعد فاقد رحلة النوبة إلى ٨٩,٣ مليار عند وادى حلفا ، تنخفض أخيراً إلى نحو ٨١,٨ مليار شمال خزان أسوان بعد أن يحتجز منها الخزان ما كان يحتجزقبل إنشاء السد العالى (٢) .

ثنائية المنابع

انطلاقا من هذه الخطة العامة ، نجد هكذا أنه بدلا من منبع واحد هناك منبعان عظيمان ، البحيرات والحبشة ، هضبتان عاليتان كأنهما مصايد مطر أو قلاع مياه طبيعية ، مختلفتان فى أقاليمهما المناخية بين الأمطار الانقلابية والتصادمية وبين الاستوائيات والموسميات ، أى بين القليل الدائم والكثير المنقطع ، ولكنهما

(1) Shorter physical geog., P. 135.
(2) H.E.Hurst, Black, Semeika, The Nile basin, Cairo, 1946, vol. I.

تتضافران وتتكاملان معاً لخدمة مصر هيدرولوجيا ، فالأخيرة تجلب الفيضان الفصلى والأولى تكمل دورة العام المنخفضة . واللافت للنظر أن كلا المنبعين يتألف من حزمتين من المجارى : البحيرات من بحيرة ونيل ڤيكتوريا من الشرق وخط نهر سمليكى وبحيرة ألبرت من الغرب ،.والحبشة من النيل الأزرق وروافده فى الجنوب والعطبرة وروافده فى الشمال .

فأما هضبة البحيرات فتكاد تكون «مفيضا» مستمرا مطرداً طول العام ، ليس فقط لأن أمطارها موزعة على مدار السنة وذات قمم فصلية ثانوية متعددة ومتقاربة، ولكن أيضا لأنها تجمع أمطارها ومياهها من نصفى الكرة الشمالى والجنوبى معاً ، وكذلك لأن طريقها كما يتفق يكاد يكون كله سلسلة من المنظمات الطبيعية لتدفق مائيتها مما يزيد انسيابها هدوءا ورتابة . فهناك أولا مجموعة بحيرات الهضبة الضخمة التى تعمل بمساحاتها الكبيرة كمنظمات وخزانات طبيعية تصرف إيراد المياه بعدالة وانتظام . غير أن البخر للأسباب نفسها عظيم ، ولهذا فإن صافى الإيراد متواضع فى النهاية ، وبالتالى فإن نيل البحيرات بقدر ما يبدأ بداية عظيمة ينتهى نهاية متواضعة .

ومثل هذا وأكثر منه يقال عن منطقة السد . فرغم أنها « بلد الأنهار Pays des Rivieres » كما وصفها بحق ركلى ، إلا أنها بغطائها النباتى الكثيف تعتبر اسفنجة ماصة هائلة تسلب النهر مياهه كما تعرضه للبخر الشديد ، بحيث يصل الفاقد إلى أكثر من نصف المائية إلى ثلثيها ، وحتى ليقدر أن ما يصل إلى النيل الأبيض من كل أمطار ومياه البحيرات الاستوائية وإقليم السد قد لا يعدو ١ ٪ تقريباً . والنيل الأبيض بدوره يتعرض للفاقد والبخر الشديد حيث يكاد يتحول هو الآخر إلى بحيرة مؤقتة بفعل اندفاع النيل الأزرق أثناء الفيضان .

والمحصلة النهائية هى أن شعبة هضبة البحيرات برمتها تعد مائياً منطقة فاقد مطرد وخطير ، تكاد حصيلتها تتناقص كلما تقدمت شمالا بدلا من أن تزداد ، وبعض قطاعاتها مثل بحر الجبل والغزال لا يكاد يضيف إلى مائية النهر شيئاً مذكوراً . هذا فضلا عن أن الشعبة فى مجموعها هى أبعد ما تكون عن المصب ، مما يضاعف التعرض للفاقد ، كما تأخذ رحلة مياهها إليه زمناً أطول بكثير . وعلى الجملة ، فلولا السوباط كما يقول دى مارتون ، لما وصل إلى الخرطوم إلا نهر ضئيل هزيل (١) .

(1) Ibid.

وهذا خير ما يعبر عن فضل السوباط ، فالواقع أن السوباط وحده يسهم فى مائية النيل بقدر يعادل كل إسهام شعبة هضبة البحيرات بل ويفوقها قليلا : ١٤,٥ مليار متر مكعب مقابل ١٤,٣ مليار على الترتيب كما رأينا .ليس هذا فحسب . فرواسب السوباط الغزيرة هى بانية ضفاف النيل الأبيض الحقيقية والأساسية . فلولاها لما كان لهذا ضفاف تحد مجراه وتنقل ماءه . ولتحول بالتالى إلى منطقة مستنقعات عظيمة أخرى كمستنقعات السد فى بحر الجبل . لولا السوباط ، يعنى ، لتحول النيل الأبيض إلى بحر جبل آخر ، ولعجز غالباً عن إتمام رحلته ، ولما وصل فى النهاية إلى مصر .

لهذا كله فإن السوباط ، رغم مستنقعات مشار التى تكتنف حوضه وتحد من مائيته نوعاً ، أهم بكثير من بحر الجبل الذى تبدده مستنقعات سدوده الهائلة . بـل إن مسـتنقعات مشـار ، التى لا تقارن مساحتها ولا فاقدها قط بالسدود طبعاً ، لتلعب دوراً مفيداً جداً فى تنظيم ميزانية مصر المائية فى نهاية المطاف. فهى تعطل فيضانه نوعاً فيتأخر إلى أغسطس وأكتوبر ، وبهذا لا يصلنا إلا فى الوقت المناسب تماماً بعد أن يكون النيل الأزرق قد أخذ دوره وأدى أغلب وظيفته فى دورة الفيضان الكبرى . ولو قد بكر السوباط لزاد هذا من موسمية الفيضان ، أى لزاد من قصره الزمنى بقدر ما ضاعف من تركزه المائى أى من خطره الطوفانى . أى أن السوباط لو قد بكر مجيئه لزاحم الأزرق فى النيل المصرى ، ولغص هذا بهما أو اختنق اختناقاً .

وطبيعى بعد هذا كله أن تكون مساهمة شعبة البحيرات فى إيراد النيل الكلى محدودة إلى حد بعيد فى النهاية . فاذا كانت حصيلة مصر من إيراد النهر الطبيعى عند أسوان تقدر فى المتوسط بنحو ٨٣ ملياراً فى السنة ، فإن المقدر أن نحو الربع منها فقط يستمد من هضبة البحيرات . فمن النيل الأبيض يصلنا فى المتوسط ٢٣ ملياراً ، بنسبة ٢٨٪ من المجموع . غير أن أهمية هضبة البحيرات كمورد إنما تتحدد وتبرز تماماً فى فصل التحاريق قبل الفيضان مباشرة حين تقدم صلب الإمدادات ، ففى هذا الفصل يبلغ نصيب النيل الأبيض حوالى ٧٧٪ من مجموع المياه التى تصل إلى أسوان وتمر بها . أى أن البحيرات وإن ساهمت فقط بخمس مائية النيل أثناء الفيضان ، فإنها على العكس تساهم بنحو أربعة الأخماس أثناء التحاريق (١) .

---

(1) Ibid.

على النقيض تماماً من هذا كله هضبة الحبشة . موسمية فصلية المطر هى ، ومن ثم يختلف دورها كمورد تماماً . فرغم أن مطرها لا يزيد بالكاد على مطر هضبة البحيرات إلا أنه موسمى مركز بلا هوادة فى شهور الصيف ، بينما يتناقص فى بقية السنة إلى حد تجف معه مجارى معظم أنهار الهضبة تماماً لبضعة أشهر . وإذا كان مطر الحبشة موزعاً نوعا ما بطريقة ما ، فذلك على المستوى المكانى لا الزمانى . فالمطر يبدأ فى الجنوب قبل الشمال ، ولذا فأنهار الجنوب يجئ فيضانها أولا ، السوباط فالأزرق فالعطبرة على هذا الترتيب .

على أن الهضبة كلها تبقى فى النهاية مورداً موسمياً بعنف وصرامة . ثم هى مورد جبلى منحدر سريع مندفع كالسيل أو السهم المارق لا يلوى على شئ حتى ليحتجز معظم مائية الشعبة الاستوائية حين وحتى يمر ، كما أن نسبة الفاقد منه أقل بكثير وأخيراً فإن الشعبة جملة أقرب بكثير إلى مصر ، ولذا لا تستغرق رحلة مياهها إليها إلا فترة محدودة .

يترتب على هذا مجتمعاً أن أنهار الحبشة ، على العكس من هضبة البحيرات ، بقدر ما تبدأ بداية متواضعة غير واعدة ، تنتهى نهاية عظيمة أكثر من رائعة . فعلى الجملة تقدر مساهمة هضبة الحبشة فى إيراد النيل الكلى السنوى كما تسجله أسوان بنحو ثلاثة الأرباع لا أقل . فمن النيل الأزرق يأتى نحو ٤٩ ملياراً بنسبة ٥٩٪ ، ومن العطبرة حوالى ١١ ملياراً بنسبة ١٣,٢ ٪ ، أو بنسبة ٧٢٪ للهضبة ككل (مقابل ٢٨٪ لهضبة البحيرات) .

على أن هذه النسبة العامة تكاد تنقلب ما بين فصل الفيضان وفصل التحاريق . ففى الفيضان تسهم الحبشة برافديها بنحو ٨٦٪ من الإيراد (مقابل ١٤٪ فقط لهضبة البحيرات) . والعكس فى التحاريق : يقدم النيل الأزرق ٢٣٪ فقط من الإيراد ، وذلك دون العطبرة الذى يكون جافاً تماما فى هذا الفصل (مقابل ٧٧٪ لهضبة البحيرات) (١) .

وهنا نلاحظ أيضاً أن دور العطبرة بالنسبة لمصر محدود وثانوى للغاية لا يقارن إطلاقا بالأزرق سواء ماء أو طمياً . فمساهمة الأزرق فى مياه فيضان مصر لا تقل عن ٦٩٪ من مجموع حجم الفيضان بها ، مقابل ١٧٪ فقط للعطبرة . وعلى الجملة فإن ٦٦٪ من مياه مصر جميعا تستمد فى المتوسط من النيل الأزرق وحده . كذلك

---

(1) Ibid.

فرغم أن العطبرة أغرز روافد النيل قاطبة من حيث الرواسب النهرية ، إلا أن قلة مائيته لا تنقل منها إلى مصر مثلما ينقل الأزرق . ولهذا فإن النيل الأزرق هو البانى الحقيقى لأرض مصر ، مثلما هو المورد الأول لمائها .

على هذا النحو إذن تكتمل صورة الموقف ويتكامل دور الهضبتين فى مائية النهر، فإذا كانت مصر هبة النيل كما قال هيرودوت ، فإن لجغرافى اليوم أن يضيف : هبة النيل الأزرق ، بينما يمكن لهيدرولوچى النهر أن يزيد : هبة الفيضان

وعلى أية حال ، فإن الأزرق هو أهم رافد منفرد فى مائية النهر سواء ذلك بمائه أو طميه أو فيضانه . وبعامة فلولا الفيضان الحبشى لفقد النيل نفسه فى الصحراء قبل أن يصل إلى مصر . أو كما يقول دى مارتون مرة أخرى ، لولا السوباط لما وصل إلى الخرطوم إلا نهر ضئيل هزيل ، ولولا النيل الأزرق لما وصل النيل إلى مصر ، ولكانت بحيرة نو بحيرة تشاد أخرى ، أى منطقة صرف داخلى حبيس (١).

بالمقابل ، مع ذلك ، فلولا الفيض الدائم الهادئ المتواضع من البحيرات لكان النيل فى مصر على جبروته نهرا فصلياً بحتاً ، كأنه واد صحراوى ضخم . ولولا الإثنان معاً ، ثم ظلت خريطة المطر ثابتة كما هى الآن ، لما زادت مصر عن شريط شبه متوسطى متدهور ضحل بطول الساحل وبعمق ربع الدلتا على الأكثر ، ولكانت أقرب شئ إلى ليبيا ، بل ربما أقل نظراً لأنها مسطحة مستوية على عكس مرتفعات ليبيا الأقدر على تصيد بعض الأمطار . أو كما وضعها الأب عيروط «رمال هى فى ذاتها لا تكاد تكون زراعية أكثر منها صناعية ، وكتل من الجرانيت والجص غير صالحة لأى بذر ، على هذا النحو كان وجه مصر سيبدو أرضاً فقيرة يسكنها البدو والرعاة كشبه جزيرة العرب وقورينا جارتيها لو لم يمر فى هذه الجهة من صحراء إفريقيا خط من خطوط الحياة وهو النيل الزارع» .

بل ربما لم يكن ذلك الشريط ليوجد قط ، لأن الدلتا نفسها ما كانت ستوجد أصلا ، فإنما تكونت أرض مصر هى الأخرى من رواسب النهر الضخمة ، وخاصة حمولته من غرين الفيضان الحبشى ، فتربة مصر أيضا من صنع النيل ، والغرين الخصب المتجدد هو جزئياً هدية غير مقصودة من رعاة الحبشة حيث يساعدون برعيهم على تعرية التربة (٢) . إن النيل لا جدال «أبو مصر» (٣) منه استمدت جسمها ودمها ، أو طميها وماء ها ، وكل هذا أو معظمه من صلب الحبشة نُحت .

(1) Shorter physical geog , P. 135.
(2) E. Hyams, Soil & civilization, 1952, P. 46.
(3) Lorin P. 129.

وليس لمصر المعمورة من حدود إلا المدى الذى تصل إليه مياه النهر .

سباق الحواجز : الصحراء

وحتى بعد هذا ، بعد أن يجمع النيل بين حزمتى أنهار البحيرات والحبشة ، وبعد أن يحتشد قبل الخرطوم فى حزمة واحدة ضخمة ذات خمس شعب كأنها «بنجاب النيل » أو أنهار النيل الخمسة ، فإن النهر يتعرض لخطر جديد ولكنه يخرج منه سالماً لمصر مرة أخرى . والاشارة بالطبع هى إلى النيل النوبى بثنيته الهائلة وشلالاته المتعاقبة ، فلمسافة نحو ٢٠٠٠ كم ، دون أن يرفده أى رافد ، يجتاز النهر هنا مفازة صحراوية شاسعة ، لعلها أيضاً أجف أحر صحارى العالم جميعاً . البخر من ثم شديد جداً ، والنهر تبدأ مائيته تتناقص كلما تقدم خطوة إلى الأمام .

فلو قد كان وادى النهر هنا سهلا معبداً كثير الالتواءات ، وكان فيضانه يعلو على ضفتيه فيغمرهما والمناطق المحيطة ، لكان فاقد الماء أكبر جداً مما هو عليه بالفعل ، ولكن الثنية والجنادل وطبيعة المجرى تأتى لتصلح ما أفسد المناخ . فشدة انحدار النهر هنا وسرعة تدفقه ، مع ضيق المجرى وعمقه ، تقلل فرص التبخر والسطح المعرض له (١) . وفضلا عن هذا فإن الثنية، وإن تكن عائق مواصلات وملاحة ، إلا أنها بانحناءاتها القوسية الطويلة تعمل كمنظم طبيعى لوصول مياه الفيضان إلى مصر فلا تتدفق فجأة ومرة واحدة ، ومن ثم كانت عامل امتصاص لخطر الفيضانات العالية بالذات .

سباق الحواجز : التضاريس

ولقد كان من الممكن للنيل بعد هذا كله أو قبل هذا كله ألا يصل إلى مصر ، وذلك بمجرد انحرافة محلية محدودة نسبيا فى التضاريس والسطح والانحدار فى أى قطاع من صحراء النوبة هذه . فبصدفة چيولوچية محلية يسيرة نحو الشرق عبر صحراء العطمور ، كان يمكن للنيل قبل أبو حمد أن ينتهى شرقاً ليصب فى البحر الأحمر بدل البحر المتوسط كما كان يفعل فى الماضى الچيولوچى بحسب بعض الآراء . أو بانحرافة مماثلة نحو الغرب بعد الدبة أو دنقلة ، قرب أو عبر صحراء بيوضة ، كان يمكن للنيل أن يضيع تماماً فى الصحراء الكبرى فى

---

(١) عوض، نهر النيل ، ص ١٢٣.

السودان أو تشاد أو ليبيا ، ليتحول إلى نهر داخلى ينتهى إلى بحيرة تشاد أخرى . بل إن النيل فى هذه الشقة بالفعل يعكس اتجاهه ويرتد إلى الجنوب والغرب . بل لقد كانت كل اتجاهات قطاعات ثنية النوبة معكوسة فى الماضى الچيولوچى السحيق إذا أخذنا ببعض النظريات الچيولوچية القديمة .

ولو قد حدث هذا لكانت تلك واحدة من أكبر أخطاء الطبيعة ولخسر التاريخ أعظم فرصه ، إذ معنى ذلك أن يبدأ النيل وينتهى نهراً مدارياً لا يعدو أن يكون واحدا من عشرات الأنهار المدارية بلا تاريخ وبلا حضارة ، كالنيجر أو الكونجو على الأكثر . ولكن يد الطبيعة هى التى أوصلته إلى أقصى شمال القارة ليتزاوج مع بحر التاريخ ، وأخرجته نهراً مدارياً من قلب القارة الملتهب وانتهت به نهراً دون مدارى يطل على قلب العالم المعتدل .

تناسق الماء والطمى

ومن المستحيل بالطبع أن نفصل بعد هذا ولو نظرياً بين ماء النيل وحمولته من الغرين فى كيان مصر وحياتها . ومع ذلك فإن أياً منهما وحده ما كان ليجدى كثيراً ، وإنما هما يكمل كل منهما الآخر فى تناسق نادر بل فى إحكام وحكمة بالغة. خذ الماء أولا . لو أن النيل كان يأتينا بمائه وحده دون الغرين ، نعم وحقاً لتكونت لنا – كما يذكرنا ويلكوكس وكريج – تربة محلية جيرية من فتات الهضبة الإيوسينية وغيرها من تكويناتنا الچيولوچية المحدقة بالوادى . ولكنها ما كانت لتعدو أن تكون تربة كلسية موضعية فقيرة لا تقارن البتة بغرين الحبشة (١) . ليس ذلك فقط لاختلاف عناصر الحجر الجيرى عن البازلت البركانى فى الخصوبة ، ولكن أيضاً لأن هذه تربة منقولة وتلك تربة موضعية، والتربة المنقولة خير – كقاعدة – من الموضعية . فلأنها تتعرض لرحلة طويلة من التعرية والتفتت ، فإن التربة المنقولة تكون أكثر نعومة وذراتها أكثر دقة من الموضعية الأكثر غلظة وخشونة .

من الناحية الأخرى فإن الغرين إنما وصل إلينا چيولوچيا فى الوقت المناسب لتستقبله أيضاً أرضية چيولوچية مناسبة . فبطانة ملو الوادى الحصباوية الرملية التى تقع أسفل طمى النيل الحبشى والتى تكونت محلياً فى العصر المطير من مفتتات أودية جبال البحر الأحمر والتى سبقت اتصال النيل فى مصر بالنيل فى الحبشة وقدوم الغرين الحبشى ، هذه البطانة لها فائدتها الجليلة وتعد صاحبة

(1) Egyptian irrigation, vol. II, P. 759.

فضل لا يكاد يتصور وإن كاد لا يُعرف أو يعترف به .

فهذه الطبقة المبطنة بمساميتها ونفاذيتها تمتص قدرا كبيرا من مياه الفيضان وتصرفها باطنياً أفقياً ورأسياً . إنها «فلتر» طبيعى سفلى خفى لهيدرولوچية الفيضان ولولاها لتحول الوادى برمته إلى مستنقع هائل من النشع المستمر دائماً والمتجدد أبداً . ولو قد كان كل حشو الوادى من السطح حتى القاعدة الصخرية من غرين النيل الحبشى وحده ، لكان هذا الغرين لعنة على تربة مصر لا هدية ، ونقمة لا نعمة ، ولتغير وجه الأرض والحياة والحضارة فى مصر تماماً فى الماضى والحاضر جميعاً . ولكن ، حسننا ، لم يأت الغرين الحبشى إلا فى الوقت الصحيح تماماً ليجد فى انتظاره الطبقة – المهد الصحيحة تماماً ، ثم لم يزل منذئذ يأتى كل عام بالقدر والسمك الصحيح كليهما تماماً بما يكفل تجديد خصوبة التربة دون تهديدها على أى نحو .

هذا التنسيق والتناسق الفريد بين الماء والتربة ، المنقول كلاهما أيضاً باتفاق نادر ، من المثير أن العرب أدركته بوضوح تام . ومن كتابهم من عبر عنه تعبيراً علمياً تقريبياً ، يكاد يلخص جوهر ومجمل الحقائق الفيزيوغرافية الهيدرولوچية والبيدولوچية فضلا عن التركيبة الجغرافية المقررة والمعروفة اليوم . فأرض مصر عندهم «أرض جرز» ، ويعنى هذا فى تفسير ابن كثير أنها أرض «رخوة غليظة تحتاج من الماء ما لو نزل عليها مطراً لتهدمت أبنيتها ، فيسوق الله إليها النيل بما يتحمله من الزيادة الحاصلة من أمطار بلاد الحبشة ، وفيه طين أحمر ، فيغشى أرض مصر وهى أرض سبخة مرملة محتاجة إلى ذلك الماء وذلك الطين لينبت الزرع فيه . فيستولون كل سنة على ماء جديد ممطور فى غير بلادهم وطين جديد من غير أرضهم» (١) .

وذلك كله بلا ريب هو قمة «الزواج السعيد» ، الزواج الجغرافى الموفق تمام التوفيق ، فلئن كانت فكرة «زواج» الماء والأرض كأصل الخصوبة موجودة فى كل الميثولوچيات ، فإنها كما تختلف فى مصر النهرية عنها فى غيرها من البيئات ، تصل فيها وحدها إلى ذروة السمت . فهى فى ميثولوچيات الشرق القديم بين الأرض والمطر ، ولكنها فى مصر الفرعونية كالعربية بين الأرض والنهر . غير أنها بعد ذلك تعد وجود مصر برمته . ويتجسد هذا كله فى صورة الفيضان حين وحيث يطغى النهر على الأرض فيركبها ويلقحها فتلد الخصب والنماء (٢) .

وكما تكمن هذه الفكرة الأزلية فى أسطورة إيزيس وأوزوريس التى ترمز إليها

---

(١) تفسير ابن كثير، ط ١٩٣٧، ج ٣ ، ص ٤٦٤ .

(2) Ludwig, P. 103.

عند الفراعنة ، فإنها لم تختف أو تخفت قط فى الفولكلور العربى من أدب شعبى وغير شعبى . ومن هنا أيضاً - وليس من هناك - فكرة «عروس النيل» ، كصورة مجازية بمعنى أن أرض مصر إنما هى عروس النيل التى يدخل عليها كل عام فيخصبها ، وليس بمعنى الضحية البشرية المزعومة التى تلقى به ، وهى الأسطورة التى ثبت خطؤها نهائياً سواء فى مصر الفرعونية أو غير الفرعونية (١) .

التربة المنقولة

ولقد كان من الممكن حتى بعد هذا كله أن ينقل النيل إلى مصر تربة مدارية لاتربة مغسولة leached عقيمة ، مما يسود فى الجزء الأكبر من إفريقيا المدارية ، بحيث لم تكن مصر لتخرج عن واحة ضخمة ولكنها غالباً مصابة «بجذام التربة» ، - كمل يسمى - بسبب الطوب المفتت المجدب الذى هو صلب اللاتريت (٢) . ولكن النيل لحسن الحظ إنما يحمل إلى مصر تربة نوعية خاصة ، تربة غير مناطقية كما تصنف azonal (٣) ، من أصول بركانية خصبة جداً ، سواء ذلك فى الحبشة أساساً ، أو فى هضبة البحيرات إلى حد ما . بل أبعد من هذا ، فليس شرطا أن تكون كل التربات البركانية خصبة كما هو شائع ، فهناك التربة البركانية الحامضية وهى مجدبة والقاعدية وهى الخصبة الغنية ، وتربة النيل البركانية المنقولة إلى النوع الأخير تنتمى (٤) .

ليس هذا فحسب . فنظرا لطول رحلة الارسابات - بضعة آلاف من الكيلو مترات - فإن حبيبات الطمى تصل إلى مصر من إثيوبيا دقيقة ناعمة تخلو من الخشونة التى تعانى منها تربة العراق مثلا ، حيث تقطع الارسابات رحلة طويلة نسبياً نظراً لقصر الرافدين فتكون خشنة غليظة ليست المثلى تماماً للزراعة وإن أتت بكميات أغزر وأضخم كثيراً مما فى مصر . ولهذا فإن امتاز العراق بسرعة بناء ونمو الدلتا بفضل غزارة حمولة الارسابات النهرية . وامتاز بالتالى بالتفوق الكمى فى مساحة الموضع ، فلعل مصر تتفوق كيفياً بنعومة الارسابات وخصوبتها.

فى خلال هذا ، وكما لاحظ ابن سينا منذ قرون ، وهى ملاحظة صحيحة بمقياس العلم الحديث، فان النيل «يجرى على صخور ورمال ، ليس فيه خز

(١) نعمات فؤاد ، النيل ، ص ١٤١ - ١٤٧ .
(2) Pierre Gourou, Tropical world, trans., Longman's 1959, P. 21.
(3) W A. Hance, African economic development, Lond., 1958, P. 261.
(4) Hume, Geology of Egypt, vol. I.P. 183.

ولا طحلب ولا أوحال ... لايخضر فيه حجر ولا حصاة ، وما ذاك إلا لصحة مزاجه وحلاوته ولطافته» . (١) وعلى العموم فلم تكن تربة النيل بأقل إثارة للانتباه والدهشة من مائه بل ولطالما كان كلاهما مادة للمغالاة أحيانا . ففي عذوبة ماء النيل أفاضت العرب ، «فماؤه أشد عذوبة وحلاوة وبياضا من سائر أنهار الإسلام» (٢) . بل لقد وصلوا فى ذلك إلى حد القول الخرافى بأنه «لولا ما بمصر من الليمون الحموضات ما عاش بها أحد لحلاوة مائها» ، أو «لوخم أهلها من حلاوة النيل ولماتوا ، ولكن حموضة ماء الليمون تمنع الصفراء» (٣) ، أو «لولا دخوله فى البحر الملح وما يختلط به منه لم يستطع شربه لشدة حلاوته» (٤).

بالمثل عن تربة مصر مضرب الأمثال فى الخصوبة - «مصر تربة غبراء وشجرة خضراء» (عمرو) . بل هى موضع الأساطير والتهويل . فحتى فى القرن ١٨ الميلادى كتب جغرافى ينصح بخلط تربة أرض مصر بالرمل وإلا لجاوزت حد الغنى إلى درجة مفرطة «يخصب معها الإناث حتى لتلد الشاة مرتين فى العام وتنجب النساء فى الغالب توائم» (!) (٥) .

بين الترشيح والتكثيف

لا ، وليس هذا فحسب . فالواقع أن خلاصة هذا كله لاتصل إلى مصر إلا وهى مصفاة مقطرة مرشحة إلى حد بعيد . فالنيل - بالفعل - هو النهر المدارى الهام الوحيد الذى يتجه من الجنوب إلى الشمال ، وليس العكس . وليست هذه الحقيقة شكلية جوفاء ، بل لها مغزاها الجغرافى البعيد المدى . فمن الواضح أن الطبيعة أنشط ما تكون فى المناطق الحارة الرطبة حيث تتسارع دورة البناء والفناء فى العملية الحيوية فى العالم العضوى إلى أن تصل إلى حد الافراط فالضياع . فهناك ثراء مفرط وغير مفيد فى النبات والحياة الحيوانية (٦) . ولكن النيل إذ ينحدر من الجنوب إلى الشمال فإنما ينقل ثمرات المناطق المدارية الهيدرولوجية وثراء البيئة الحارة وفورة الطبيعة فيها دون نقائصها ونقائضها ، فضلا عن أنه ينقلها من مناخ غير مشجع إلى مناخ معتدل صحى أفضل ومن موقع جغرافى خلفى متخلف إلى موقع بارز ممتاز . ومعنى هذا أن النيل كما ينقل إلى مصر تربة المداريات البركانية

(١) ابن كثير، البداية والنهاية، ج ١ ص ٢٧.

(٢) ابن حوقل، المسالك والممالك، ليدن ، ١٨٧٢، ص ٩٨.

(٣) السيوطي ، حسن المحاضرة ، ج ٢ ، ص ٢٠٥.

(٤) ابن اياس، بدائع الزهور في وقائع الدهور، ص ١٩ .

(٥) ذكرته نعمات فؤاد ، النيل ص ١٧ .

(6) Preston James, A geography of man, boston, 1949, P. 89 - 93.

الخصبة دون تربتها المجدبة اللاترية ، ينقل من المناطق الحارة ثراءها المائى دون ثرائها النباتى الضار .

وفى الخلاصة ، فإن النيل لا يصل مصر إلا بعد أن يكون قد مر بعمليتين أساسيتين : عملية تكثيف طبيعى ، ثم عملية ترشيح . من ثم كانت مصر عصارة النيل ، وخلاصة إفريقيا ، وركاز المداريات. وبالتالى فاذا كانت مصر هى النيل ، فقد يمكن أن نزعم من الناحية الأخرى - بقليل من مبالغة ربما - أن النيل بدوره هو مصر . أو كما وضعها لورد روزبرى على الجملة «مصر هى النيل والنيل هو مصر» . (١) حتى كتاب العرب كانوا على وعى تام بهذه الحقيقة . ففى القاموس المحيط أن النيل هو ببساطة «نهر مصر» (٢) ، بينما يتكلم ياقوت عن «نيل مصر» كلما تكلم عن النيل (٣) ، ومثله كانت تفعل العرب عامة . أما العمرى فيقرر صراحة أن هذا «النهر الأعظم» «ساقه الله إلى مصر فأحيا به بلدة ميتاً وسقاه أمة عظمى ، وإن لم تكن هذه المتفردة بنفعه ، فإنها كالمتفردة به لعظيم منفعتها منه وعميم مصلحتها به» .

وليس يعنى هذا قط أن مصر فى حوض النيل كالأرض مثلا بين المجموعة الشمسية ، رتبت كلها بحيث تكون وحدها الصالحة للحياة . المقصود فقط أن كل جغرافية الحوض رتبت بحيث تكون قمة الحياة فيها فى مصر ، ومصر فيها قطب الرحى . والواقع أن غرابة النيل وتفرده تمتد أيضاً إلى هذا الجانب الحضارى . فما من نهر هام فى الدنيا وفيه مثل هذه الفروق والانحدارات الحضارية الشاسعة بين المنبع والمصب . فبينا المصب مهد الحضارة ، كانت أجزاء من المنبع تعيش إلى ما قبل الأوروبيين فى العصر الحجرى الحديث . قارن هذا بالمنبع والمصب فى اليانجتسى أو الهوانجهو ، فى الجانج والسند ، فى الدانوب أو الراين ، حتى المسيسبى والأمازون قبل كولمبس .. الخ ، ببساطة لن تجد مثل هذا الانحدار الحاد.

بالاختصار ، فكما تتركز كل قوة مصر فى وادى النيل ، تتركز كل قوة حوض النيل فى مصر. وحوض النيل بغير مصر يبدو لذلك «كهاملت بغير الأمير» كما يقال. وإذا كان الرومان قد سموا البحر المتوسط «بحرنا» ، فإن النيل هو بحق ومن

---

(1) E.D. Laborde, The sluthern lands, Cambridge, 1931, P. 104.

(٢) الفيروزابادى، القاموس المحيط، ١٣١٩هـ، ج ٤، ص ٦٢.

(٣) ياقوت الحموى، معجم البلدان ، ج ٥ ، ص ٣٣٥.

باب أولى «نهرنا» نحن المصريين ، وإلا فماذا يكون النيل بغير مصر ؟ فحوض النيل كله يستقطب حضارياً فى مصر حيث لا تجد مركز الثقل فى الحوض انحدارا ومائية فحسب ، بل واقتصادا وسكاناً ، وحضارة وتاريخاً . فالقمة البشرية هى القاع الطبيعى ، والمصب الطبيعى هو المنبع الحضارى - والعكس . لقد [illegible] المنبع الحياة إلى المصب، وصدر المصب إليه الحضارة ، هذا صدر خاما وذاك أعاده مصنوعاً .

وإذا صح أن نعتبر كثافة السكان مقياساً أو انعكاساً جزئياً للحضارة ، فقد يمكن أن نقول إن كثافة الحضارة فى الحوض تتواكب مع كثافة السكان وتكاد تتناسب معها تناسباً طردياً بصفة عامة ، فى الوقت نفسه الذى تتناسب فيه عكسياً مع منسوب الارتفاع وكنتور التضاريس . ويكفى أن نعبر عن هذا بتوزيع السكان فى وحدات الحوض . فمصر وحدها تحوى نحو نصف سكان حوض النيل جميعاً . فبحسب تقديرات ١٩٨٠ ، كان عدد سكان مصر ٤١,٨ مليون ، مقابل ٦٣,١ مليون فى بقية الحوض (إثيوبيا ٣١,٢ مليون ، السودان ١٨,٣ مليون ، أوغندا ١٣,٦ مليون) . ومن المحتمل أن هذه النسبة العددية كانت أعلى فى الماضى، بل المؤكد أنها كانت أعلى بكثير، وكانت مصر أضعاف سائر الحوض سكاناً .

بل قد لا نبعد كثيرا عن الحقيقة العلمية إذا طبقنا بروفيل «قطاع الوادى valley section» ، الذى اصطنعه باتريك جديز ، على حوض النيل من منبعه إلى المصب . فمن مرتفعات وجبال المنبع فى هضبة البحيرات والحبشة بحطابها التقليدى وصيادها ، إلى سهول الوسط فى السودان براعيها وفلاحها الفقير ، إلى المصب فى مصر بفلاحها الغنى وفلاحة البساتين فى الصعيد والدلتا - ثمة متتالية تصاعدية مطردة لا شك فيها (١) . وليس يقلل هذا من تراث أجزاء الحوض الأخرى خارج مصر، ولا هو يجحدها فضلها ، سواء فى ذلك حضارة البحيرات «البحيرية» ، أو دولة إثيوبيا التى تعد أقدم أمة فى إفريقيا المدارية ، أو سهول السودان العربى بثقافتها الوسيطة .

بيئة الرى المثالية

وهاهنا والآن على وجه التحديد نصل إلى جوهر الوجود المصرى وصميم كيان مصر وأساسها الطبيعى . فمصر ليست فقط بيئة فيضية متدخلة نموذجية . وإنما هى النموذج المثالى، النموذج - النوع لتلك البيئة الجغرافية ، وإليها وحدها ينسب

---

(1) C.C. Fagg, G.E. Hutchings, Introduction to regional surverying, C.U.P., 1930, P. 135-9.

كل الآخرين تنازلياً بدرجات متفاوتات ابتداء من الرافدين إلى السند إلى سيحون وجيحون إلى تاريم إلى الهوانجهو على هذا الترتيب .

فاذا كانت كل البيئات الفيضية المتدخلة تترامى عبر الصحراء وتمثل فيها قطاعاً من ثلاثة قطاعات : بداية مطرية رطبة خارج الصحراء ، ونهاية فيضية رطبة، بينهما خط أو خيط واصل من الماء في قلب الصحراء فإن نيل مصر هو خير ما يمثل هذه الثلاثية . وإذا كانت هذه البيئات تتعامد بالضرورة على خطوط العرض بحيث تتخذ تلقائيا محوراً طولياً فى الغالب ، فإن مصر النيلية هى أقربها إلى الاتجاه الشمالى – الجنوبى نصا ، مقابل الاتجاه المائل من الشمال الغربى إلى الجنوب الشرقى فى حالة الرافدين وسيحون جيحون ، أو عكسه من الشمال الشرقى إلى الجنوب الغربى فى حالة السند ، أو الانحراف الشديد نحو المحور العرضى من الشرق إلى الغرب كما فى حالة تاريم والهوانجهو . وإذا كانت البيئات الفيضنية تمتاز عادة بأنها شريط خطى طويل دقيق ، فإن النيل فى مصر هو أطولها وأدقها ، ومن هنا بالدقة شكل مصر الخاص ومورفولوچيتها المتميزة جداً .

مصر إذن ، باختصار ، ليست بيئة فيضية مثالية وحسب ، وإنما هى بالتحديد أكثر الفيضيات فيضية ، بمثل ما أن الهند أكثر الموسميات موسمية وإفريقيا أكثر المداريات مدارية .. الخ وهذا بالضبط هو ما نقصده حين نقول دائماً إن مصر مختلفة بطريقة ما عن كل الآخرين ، ومتميزة للغاية فى تركيبها وشكلها وتكوينها الجغرافى .

ويترتب على هذا توا أن مصر ليست فقط بيئة رى مثالية ، وإنما هى بالدقة والامتياز بيئة الرى المثالية فى العالم والنموذج الكامل لعالم الرى البحت . فما من بلد فى الدنيا يعتمد على الرى اعتماداً مطلقاً بهذه الدرجة . فسواء على النهر نفسه أو فى الوادى على جانبيه ، تصل «كثافة الرى» إلى أقصى ما تعرفه منطقة مماثلة فى العالم .

المكافئ المطرى

خذ مثلا المكافئ المطرى أولا rainfall equivalent . فلو نحن تناولنا متوسط إيراد مصر المائى السنوى وحولناه إلى ما يعادله من المطر الطبيعى لنعبر عنه بصيغة مطرية ، لبلغ نحواً من ٩٥ بوصة فى السنة (٦٨,٥ مليار متر مكعب

مقسومة على مساحة ٦ ملايين فدان ، أى ٦٨,٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠ متر مكعب على ٢٥,٢٠٠,٠٠٠,٠٠٠ متر مربع = ٢٣٢ سم = ٩٥ بوصة تقريباً) . وهذا قدر ما يصيب منابع النيل نفسه فى هضبة البحيرات أو الحبشة ذاتهما ، أو كأن النيل ينقل ويحول معظم مطر المنبع إلى المصب من خلال الرى ودون أن يعرف هذا نقطة مطر تقريباً . وحكم مصر إذن من الناحية المائية حكم أقاليم المناخ أو الغابات الاستوائية أو الموسمية لا أقل من حيث الكم . بل إنها من حيث الكيف لتجمع بين النظم المطرية لثلاثة أنواع من الأقاليم المناخية فى الواقع . «فبفضل ضبط النيل ، تتمتع مصر بما يعادل مطر ثلاثة أقاليم طبيعية مختلفة: البحر المتوسط فى الشتاء ، والخليج الأمريكى فى الربيع ، والموسمى فى أواخر الصيف وفى الخريف» (١) .

المسطح المائى

بعد المكافئ المطرى ، اعتبر الآن «المسطح المائى» بمصر ، ونقصد به مجموع مساحة مياه النيل فى جسم مصر الوادى وذلك كدليل آخر ومقياس مساحى للبيئة النهرية الكاملة . وهناك أربع فئات أساسية تدخل تحت هذا البند : مساحة مسطح نهر النيل نفسه كمجرى بما فى ذلك فرعاه فى الدلتا ، مساحة شبكة الترع والمصارف عموما ، مساحة بحيرات الساحل والداخل الطبيعية ، ثم مساحة بحيرات الداخل الصناعية الجديدة .

فأما مسطح النهر نفسه فلا يقل عن ربع المليون فدان ، فاذا ضربنا طول المجرى بمصر (١٥٣٠كم) فى متوسط عرضه العام ($\frac{٣}{٤}$كم) ، لبلغ الناتج نحو ١١٥٠ كم٢ أى ما يساوى ٢٧٥,٧٠٠ فدان (الكيلو متر المربع = ٢٣٨ فداناً تقريباً) . أما مساحة شبكة الترع والمصارف فى أنحاء الوادى جميعاً فتقدر بنحو نصف مليون فدان ، أى حوالى ضعف مسطح النهر نفسه . ومجموع الفئتين بهذا يتجاوز ثلاثة أرباع المليون فدان ، أو ما يعادل نحو ثُمن أراضى الوادى الزراعية البالغة ٦ ملايين فدان بصفة تقريبية .

أما عن البحيرات الطبيعية ، فلقد كانت بحيرات شمال الدلتا الأربع قبل بدء التجفيف تشغل معاً مساحة قدرها نحو ٦٤١ ألف فدان ، ترتفع إلى ٦٩٦ ألفاً باضافة بركة قارون فى الداخل (٥٥ ألف فدان) . أما الآن فإن مجموع بحيرات شمال الدلتا قد تقلص إلى ٤٦١ ألف فدان ، ترتفع إلى ٥١٦ ألفا باضافة قارون ، أى قرابة مجموع مساحة شبكة الترع والمصارف .

أخيراً عن بحيرات الداخل الاصطناعية الجديدة ، فإن مساحة بحيرة ناصر تبلغ نحو ٥٠٠٠ كم٢ أو زهاء ٩٠٠ ألف إلى مليون فدان ، يقع داخل حدود مصر

(1) Selim, Twenty years, P. 4.

منها حوالى ٣٥٠٠ كم٢ أو نحو ٨٣٣ ألف فدان ، وذلك دون أن نذكر بحيرة مفيض توشكى القادمة وغير المحددة المساحة . وأما بحيرة الريان المحدودة المساحة فى الشمال فتقدر بنحو ٣٥ - ٤٠ ألف فدان .

فاذا نحن الآن جمعنا مساحة هذه الفئات الأربع إلى بعضها البعض ، لكانت المحصلة نحو ٢,١٦٤,٧٠٠ فدان ، أى ما يعادل أكثر من ثلث مساحة الوادى الزراعية (٦ ملايين فدان) . وبعبارة أخرى فإن أكثر من ربع سطح الوادى هو مسطحات مائية نهرية أو بحيرية ، طبيعية أو صناعية . إن الماء والطين يتلازمان ويتقاسمان أرض الوادى وثيقا فى الداخل ، مثلما يتلازم الطين والرمل من الخارج. حقيقة قلما نفطن إليها ، حتى لتأتى كالمفاجأة ، ولكنها إنما تذهب لتؤكد مرة أخرى طبيعة مصر كبيئة نهرية نموذجية كأكمل ما تكون البيئة النهرية .

شبكة الترع والمصارف

أما على أرض الوادى نفسها ، فإن كثافة الترع والمصارف ، إذا زدنا بؤرتنا تركيزاً ، لا مثيل لها على الأرجح فى أى رقعة مماثلة المساحة فى العالم . فأطوال شبكة الترع والمصارف تسجل أرقاماً قياسية حقاً ، ولو أن الأرقام المتاحة هنا تتضارب للأسف بشدة ، ولعل بعضها جزئى أو به لبس ، ففى مصدر أن مجموع أطوال شبكة المصارف وحدها يبلغ ١٢٥ ألف كم . (١) ولكن فى مصدر آخر أن طول شبكة الرى هو نحو ٣٧ ألف كم ، مقابل ١٨ ألف كم لشبكة المصارف ، أى أن الأولى ضعف الثانية بعامة ، بينما المجموع العام للشبكتين معا هو ٥٥ ألف كم.

فإذا نحن اتخذنا من المصدر الأخير أساساً للمقارنة والقياس ، فإن طول شبكة المجارى المائية فى مصر عموما يعادل طول نهر النيل نفسه فى مصر (١٥٣٠كم) نحو ٣٦ مرة . وهو يعنى أيضاً أن كثافة المجارى المائية تبلغ نحو كيلو متر وثلثى الكيلو متر الطولى فى كل كيلو متر مربع من مساحة الوادى أو الأرض السوداء (٥٥ ألف كم طولى فى ٣٣ ألف كم مساحة) . أو إن شئت فقل إن كل ٨٠٠ مصرى يخصهم اليوم نحو كيلو متر من مجارى الترع والمصارف ، أو أن كل مصرى يخصه منها نحو متر وربع المتر .

وشبكة مجارى الرى والصرف بهذا تعادل بضع مرات فى طولها وكثافتها شبكة طرق المواصلات من سكك حديدية (١٠,٠٠٠كم) وطرق برية (١٢,٠٠٠ كم) مجتمعة . ويمكن أن نضيف كذلك أن هذه الشبكة تفوق فى طولها طول محيط الأرض (+٤٦ ألف كم) ، بحيث لو «فردت» فى خط واحد مستقيم ومدت حول

---

(١) الصياد، الموارد الاقتصادية الخ، ص ٣٠.

محيط الكرة الأرضية عند خط الاستواء مثلا لطوقتها وزيادة . وغني عن الذكر في النهاية أن هذه المقاييس والنسب جميعاً جديرة بأن تتضاعف إذا نحن اعتمدنا الأرقام الأخرى والأكبر لأطوال المصارف .

والواقع أن أرضنا السوداء تتخللها وتقطعها ، ابتداء من النيل الرئيسي نفسه حتى عشرات الآلاف من مساقي الحقول النهائية ، شبكة سلمية مدرجة من المجارى المائية من كل الأحجام والقطاعات والأطوال . وفي النتيجة فإن مصر في واقعها أشبه شيء بأرخبيل غير متناه من عشرات الآلاف من الجزر وأشباه الجزر التي تتراتب في سلم مدرج ومناظر من الأحجام والمساحات تترواح بين ضخامة جزيرة كوسط الدلتا داخل فرعي دمياط ورشيد وبين ضآلة حقل عادى داخل حيازة قزمية. وإذا نحن أخذنا منطقة كالدلتا ، حيث تصل شبكة المياه الجارية إلى أقصى كثافتها ، لوجدنا بيئة اسفنجية رطبة مشبعة بالمـاء كأنها إقليم السد في أعـالى النيل إلا أنها النقيض تماما من حيث أنها من صميم صنع الإنسان ومن حيث هى مهندسة مخططة بقدر ما في الأخير من فوضى واضطراب وضياع .

القناطر والسدود

بعد الماء ، خذ القناطر والسدود أيضاً . من الشلال حتى البحر ، على امتداد ١٢٠٠ كم ، ثمة تملك مصر ١٠ منشآت رئيسية على النهر ، بمتوسط منشأة كل ١٢٠ كم . هناك أولا السدان العالى وأسوان ، ثم سلسلة القناطر إسنا ونجع حمادى وأسيوط ، ثم القناطر الخيرية وقناطر محمد على ، ثم زفتى وأخيراً فارسكو وإدفينا ، ولسوف يضاف قريبا عدد آخر من القناطر لتكملة ضرورات السد العالى ليرتفع متوسط الكثافة ربما إلى منشأة لكل ١٠٠ كم تقريباً ، هذا ويكمل أو يذيل الصورة في النهاية بحيرة السد الهائلة . وهذه كلها صورة لا يكاد يعرفها نهر آخر في مثل هذا الطول . إن القناطر والسدود في مصر النهرية وحدها أشبه شيء بالكبارى والجسور داخل المدن النهرية وحدها .

بيئة مصنوعة

بيئة مصنوعة إذن بالضرورة والامتياز – وإن لم تكن مصطنعة – هى بيئة الرى . فالرى الصناعى يعنى حتما الصرف الصناعى ، الترع هى شرايين مصر

والمصارف أوردتها . (١) وكلا الإثنين يعنى توا المجارى الصناعية المحفورة بيد الانسان أى معالم السطح ، بل ومن قبلها الأرض المسواة بيد الانسان أى حتى السطح نفسه . بالاختصار ، بيئة الرى تعنى قطعاً اللاندسكيب المصنوع بدل المطبوع ، أو قل ذلك المطبوع superimposed على اللاندسكيب الطبيعى . من هنا ، وبعد تاريخ ألفى حافل كهذا ، ربما كانت أرض مصر أكثر أرض فى العالم «تبشيراً 'humanise' » ، فلا يكاد شبر منها يخلو من بصمات أصابع الإنسان أو لا يتشبع بعرقه . ويبرز الإنسان فى البيئة كعامل جغرافى أصيل . وإذا كان قد قيل إن الله خلق الريف والإنسان صنع المدينة ، فقد لا نسرف كثيراً إذا قلنا إن الريف والمدينة هنا على حد سواء من صنع الإنسان . إن مصر ، إن قيل هبة الفيضان ، هى أيضاً هبة الرى ، وإن قيل هبة النيل فهى بالمثل هبة الفلاح .

مشكلات الموضع

على أن المهم فى كل هذا وبعد كل هذا أن موارد المياه فى مصر لا تسقط عليها فى الداخل وإنما «تدخلها» من الخارج - على بعد بضعة آلاف من الأميال . وقد أدركت مصر هذا من قديم ، وعنه عبر الفراعنة - إخناتون - بأن «النيل يخرج لمصر وحدها من العالم الآخر» ، فى حين أن «للبلاد الأخرى نيلا يهبط إليها من السماء» أى أن هذا البناء القمى الشاهق الذى يتوج حضارة الحوض يستمد وجوده من مصدر خارجى . ومصر بهذا شبه واحة «متداخلة » intrusive فيزيوغرافياً ، ولكن حكمها هيدرولوچياً حكم الواحة التى تنبع آبارها خارج رقعتها أو حكم الجزيرة التى يقوم اقتصادها على التبادل الخارجى .

وحين قلنا إن جغرفية مصر تتحول فى الوادى إلى هيدرولوچيا ، قل إلى جغرافية هيدرولوچية hydro-geography أو چيوهيدرولوچيا geo-hydrology ، فلقد عبرنا تماماً عن هذه الحقيقة سياسياً كما عبرنا عنها طبيعياً . وعلى الأقل فإن الهيدرولوچيا فى مصر الجافة تعادل المطر توا فى البلاد الرطبة . ومن ثم تصبح استراتيچية الرى والماء hydro-strategy جزءاً لا يتجزأ من الچيوستراتيچية العامة .

فما من بلد فى العالم تتوقف حياته ووجوده ، مصيره ومستقبله ، فى السلم أو فى الحرب ، أو يرتبط سكانه وتاريخه ، بنهر مثلما تفعل مصر والنيل (٢) . «إن الجانج» ، كما يقول جورج ، «هو الشريان الرئيسى فى البنغال ، واليانجتسى فى

(١) الشواربي ، ص ١٥٧ .

(٢) رياسة مجلس الوزراء، وحدة وادى النيل، القاهرة، ١٩٤٧، ص ١٠-١٤.

الصين الوسطى ، والدانوب فى مملكة النمسا ، ولكن أيا منها لا يملك جزءاً من الأهمية النسبية للنيل» (١) إنها باختصار نموذج البيئة الفيضية الكامل و «دولة الرى» المثالية فى العالم ، تلك التى يقع أساس حياتها خارج حدودها السياسية . وتلك لا شك نقطة حرجة فى الأساس الطبيعى لكيان أى دولة وبهذا صارت الأخطار الكامنة فى الاعتماد على النهر مزدوجة : أخطار فى نظام النهر الهيدرولوجى ، وأخطار فى السياسة المائية . ولنبدأ بالأولى أولا .

النيل والمصرى

ثمة ابتداء حقيقتان أوليتان لابد أن نتذكرهما كنقاط قوة أساسية للزراعة المصرية ، وذلك قبل أن نحلل مخاطرها ومحاذيرها ، فالتربة المصرية أولا تربة متجددة على السنين وكل السنين ، وهذا مصل طبيعى مضاد للاجهاد والاستنزاف . وبالتالى فإن الزراعة المصرية تتصف بالثبات والدوام، بل إنها لأشد زراعات العالم ثباتاً بالتأكيد . (٢) فهى ليست زراعة دورية تجود سنة كل بضع سنين ، فضلا تماماً عن أن تكون زراعة مهاجرة أو متنقلة . من هنا وهناك الثبات والاستمرار الخارق فى العمران والحضارة والدولة المصرية .

الحقيقة الثانية هى أن الزراعة الفيضية بعامة رغم خضوعها نهائيا لضبط «المناخ البعيد» ، فمن المؤكد أنها أكثر استقرارا وثباتاً وأقل ذبذبة من الزراعة المطرية التى تعتمد على المناخ المباشر (٣) . ولعل هذا يرجع إلى أن آثار الذبذبة المناخية فى الأخيرة تنعكس على المحصول مباشرة ، أما فى الأولى فهناك فارق زمنى يخفف من وقع الصدمة كما أن مصادر التغذية المائية تتعدد فى مثلها غالباً .

وفيما عدا هذا ، فلقد كانت نزوات النهر - كعنصر طبيعى بحت - ضابطا عشوائياً بما فيه الكفاية لمصائر السكان والحياة فى مصر . فالنيل بحق هو العصب الحساس ، العصب الحائر ، العصب المتوفز ، فى جسم مصر . ومن هنا كان الفيضان يمثل تراچيديا وطنية راجعة تتكرر كل عام على امتداد الوادى ، تبدأ فصولا بالقلق الدفين ، ثم يمكن أن تتطور إلى ذعر حقيقى ثم إلى رعب مروع ، كما يجوز أن تنتهى نهاية سعيدة ، ولكنها فى كل الأحوال تمثل فترة عصيبة عصبية بل ومصيرية .

---

(1) George, Relations of geog. & hist., P. 277.
(2) Issawi, P. 3.
(3) Semple, Influences, P. 329 .

صحيح أن فاعلية النهر لم تكن يوما وظيفة مباشرة للنهر نفسه ، للفيضان وحده ، وإنما لضبط النهر كذلك ، لدور الإنسان كعامل ترشيدى تثبيتى له ، ومع ذلك فإن ذبذبات النهر تبدى معدل تفاوت مرتفعا للغاية كثيرا ما سخر من جهود السكان وهزم أغراضهم ، فكما رأينا فان الحد الأقصى لحجم الفيضان فى مصر يمكن أن يصل إلى ثلاثة أمثال الحد الأدنى ، أو إذا وضعناها بالعكس فإن الحد الأدنى يمكن أن يهوى إلى ثلث الحد الأقصى . ورغم أن هذا هو الاستثناء لاالقاعدة ، فإن حجم الفيضان يمكن فى أى عمل أن يكون أى شئ بين هذا السقف وهذه الأرضية .

من هنا كانت قراء ة مقياس النيل فى مصر ، التى تنفرد بتسجيله وسجلاته السنوية الكاملة فضلا عن الاحتفال بفيضانه ووفائه منذ فجر التاريخ ، هى المقابل الطبيعى للأرصاد الجوية الحديثة فى البلاد المطيرة ، ولها نفس الأهمية بل أشد وأكثر . ومقياس النيل يعادل فى واحد الترمومتر ووردة الرياح والبارومتر ومقياس المطر مجتمعة عند المطريين ، والواقع أن فيضان النيل فى مصر ماهو إلا أنبوبة اختبار هائلة لهيدرولوچية حوض النيل بأسره فضلا عن مناخه أيضا .

أخطار الفيضان

بين العالى والواطى

وليس من السهل بعد هذا أن نحدد بدقة من كان الأخطر والأكثر تخريبا : الفيضان العالى جدا أم المنخفض جدا ، فلآلاف السنين كانت مصر تصلى من أجل الفيضان العالى – صلاة الاستسقاء – ومع ذلك كان الفيضان العالى يمكن أن ينقلب إلى ذروة مأساوية داهمة ، وهكذا أيضا كان الفيضان الواطى ، فلم يكن بأقل لعنة ، على أن المثل الشعبى يحسم لنا الموقف ، فإنه «الغرق ولا الشرق» . فالغرق ، إن أهلك المحصول والحياة فى الأراضى المنخفضة والعادية المنسوب ، قد تنجو منه الأراضى العالية (النبارى) ، أو على أية حال فإنه بما يترك من غشاء غرينى كثيف فى كل مكان كفيل بمحصول مضاعف فى العام التالى ، ولقد لوحظ دائما بعد مأساة كل فيضان عال مغرق أن المحصول التالى يفره ويزيد بصورة خارقة ، أما الشرق فمعناه الوحيد هلاك الزراعة كلها هذا العام ، دونما تعويض فى العام التالى كذلك ، وعلى الحالين فإن تاريخ مصر ليس كفاحا من أجل الماء فقط ، ولكنه أيضا كفاح ضد الماء ، الخطر مزدوج ، والكفاح مزدوج ، والماء ، من ثم ، كان دائما سلاحا ذا حدين فى بيئة مصر الفيضية .

ومهما يكن ، فمن الممكن أن نقرر أن الفيضان العالى كان أقل خطرا فى مصر منه فى العراق مثلا ، بينما أن الفيضان الواطى قد يكون أخطر فى مصر منه فى

العراق ، وإن كان الإثنان بالطبع خطرين عظيمين فى البلدين على حد سواء ، فأما أن الفيضان الجامح كان رعب الماضى ورهبة الحاضر فى العراق ، فتلك مسلمة ألصق بالدجلة منها بالفرات ، وتنعكس فى الدين (الطوفان) كما فى الأساطير (جلجامش) . ولعل بعض السبب أن الرافدين قصيران نسبيا ، أما فيضان النيل فإن لرحلته الطويلة قيمة ما فى كبح جماح الفيضان الشديد الإفراط ، فالذبذبات العنيفة فى المنسوب عند المنابع لا تنقل مباشرة إلى المصب ولا تترجم فورا إلى طوفانات مدمرة توا ، بل يتطلف عنفوانها قليلا أو كثيرا خلال الرحلة الطويلة .

على أن الفيضان الجامح إذا وصل يصل خطره شديدا ، بل ومضاعفا فى بيئة سهلية منخفضة مثل مصر . ذلك أن انبساط واستواء السطح الشديدين يجعلان أقل ارتفاع فى منسوب النهر يعادل فى أثره أثر أغزر الأمطار فى البيئات الجبلية أو المضرسة . وبالمقابل ، فإن أقل ارتفاع محلى فى الكنتور فى البيئة السهلية الفيضية يكاد يوازى قيمة الجبال فى مناطق الزراعة المطرية . أما الفيضان الواطى فلعله خطر مصر الأكبر ، إن يكن الفيضان العالى خطر العراق الأكبر ، كذلك ربما كان الفيضان الجامح أخطر على الدلتا المنخفضة منه على الصعيد المرتفع ، فى حين يغلب العكس فى حالة الفيضان الواطى .

كذلك فمن المرجح أن خطر الفيضان العالى كان يزداد باطراد عبر التاريخ ، نظرا لأن رواسب قاع النهر كانت دائما ترفع مجراه بمعدل أكبر من معدل ارتفاع أرض الوادى ، أى أن النهر كان يكسب على الوادى ، بل إن هذا هو الميكانيزم الأساسى فى خطر الفيضان العالى على مصر تاريخيا ، وعلى العكس ، من المحتمل أن هذه العلاقة نفسها كانت تخفف نوعا من أخطار الفيضان الواطى عبر القرون ، وبعد الرى الدائم أيضا ، فلعل خطر الفيضان العالى قد تضاعف حيث يستطيع أن يدمر المحاصيل القائمة التى لم يكن لها وجود فى الماضى الحوضى . وفى هذا أيضا فان حكم الفيضان الواطى قد يكون العكس .

بين الدلتا والصعيد

هناك أخيرا الفارق بين الوجهين فى نوعية ودرجة خطر كلا نوعى الفيضان المتطرف ، فلأن منسوب النهر العادى يقترب من مستوى الأرض كلما اتجهنا شمالا فى مصر ، ولأن منسوب الفيضان عموما يزداد ارتفاعه بالتالى عن مستوى الأرض فى الاتجاه نفسه ، كان خطر الفيضان العالى أكبر وأشد فى الدلتا منه فى الصعيد ، والعكس فى حالة الفيضان الشحيح ، فمشكلة الصعيد دائما أو غالبا

كانت على الجملة الشرق أكثر منها الغرق ، بينما كان الفرق أكثر بكثير من الشرق هو مشكلة الدلتا ، غير أن الموقف تعقد وتداخل بعض الشئ وبصفة مرحلية فى القرن الأخير حين كان نظام الرى قد اختلف بين الوجهين فكانت الدلتا قد تحولت إلى الرى الدائم مبكرا بينما ظل الجزء الأكبر أو جزء كبير من الصعيد تحت الرى الحوضى ، وهو الموقف الذى كنا نشهد آخر مراحله قبل السد العالى ممثلا فى المليون فدان الباقية من حياض الصعيد .

ففى حالة الفيضان الجامح كان المطلوب رى الصعيد باغراقه تماما ، بينما على العكس كان المطلوب رى الدلتا كلية دون إغراقها البتة ، ففى الصعيد غرق الحياض لا خطر منه وإنما هو ضرورى ومفيد مادام الفيضان لم يعتل جسور الطراد والسدود الفاصلة بين الأحواض أو يجرفها ويكتسحها . إغراق الأحواض، بعبارة أخرى ، مطلوب عمدا وأصلا بطبيعة نظام الحياض ، وذلك لتخصيب الأرض وإشباعها بالماء الأحمر ، وكان أكثر من يستفيد من ذلك أراضى الضفاف النبارى العالية التى إن تركت وشأنها لكانت أخصب وأغنى أراضى مصر جميعا ، أما الحياض نفسها فإن الضرر الوحيد الذى يصيبها ليس فى المحاصيل ولكن فى القرى التى تتحول إلى جزر وسط بحيرات ضحلة ، ويأخذ هذا الضرر شكل غرق البيوت المنخفضة والطوابق السفلى من البيوت العالية ويصبح السكان فى حالة حصار والماشية تعانى .... إلخ .

هذا فى الصعيد ، أما فى الدلتا ، على العكس ، فإن أى كسر أو ثغرة فى جسور النيل تعنى كارثة محققة توا ، ويستفحل حجم الكارثة كلما كان الكسر فى الأحباس العليا ، حيث أن كل كسر فى المائة كيلو متر الأولى من الفرعين قد يعنى غرق وضياع ٣٠٠ ألف فدان بضربة واحدة ، وأحيانا كانت الدلتا تنجو من الغرق بفضل حدوث كسر رئيسى فى الصعيد الأسفل كالجيزة أو بنى سويف ، وكثيرا ما كانوا يلجأون إلى التبكير بملء الحياض فى الصعيد تخفيفا لضغط الفيضان وخطره على الدلتا ، ولقد يؤخرون كذلك فتح الحياض وتصريفها إلى ما بعد أوائل أكتوبر إذا طال خطر أو مكث الفيضان على المألوف ، مما يؤدى إلى تأخر بذر زراعة الشتاء فى الحياض عن موسمه إلى أن تجف الأرض ، وفى هذا إضرار مباشر بالمحصول . وهكذا كانت حياض الصعيد صمام أمن للدلتا فى الفيضان العالى دائما وضحية لحمايتها أحيانا . (١) .

---

(1) Egtyptian irrigation, vol I, P. 297 ff, 400 ff.

بالنسبة للفرعين ، فإن كسر الجسور قد يحدث فى أى نقطة بلا تحديد ، ولكن ثنيات التعرجات النهرية بالذات meanders تعد من أسوأ مواطن الخطر الكامنة، ولذا كانت تدعم بجسور مستقيمة إضافية داخل وتر الثنية . ولأمر ما أيضا – أيكون ، مرة أخرى ، قانون فرل أو دفع الرياح الشمالية الغربية ؟ – كانت الغالبية العظمى من حالات كسر وانهيار الجسور فى الفرعين كليهما على السواء تحدث على جانب الضفة اليمنى لا اليسرى ، أى على جانب شرق الدلتا بالنسبة لفرع دمياط وجانب وسط الدلتا بالنسبة لفرع رشيد . كذلك كان فرع دمياط أكثر تعرضا للخطر والكسور من فرع رشيد ، أولا لأن قطاع مجراه خاصة الأسفل ضيق مختنق ، وثانيا لأن منسوب المياه العالية فيه خاصة فى قطاعاته الوسطى أعلى بمتر أو مترين عن مستوى الأرض المحيطة وذلك بالقياس إلى فرع رشيد . والجدول الآتى ، الذى يسجل أحداث بعض الفيضانات العالية فى القرن الماضى ويحدد مواضع كسر الجسور فى الدلتا ، يلخص تلك الحقائق (١) .

السنة	مقياس الروضة بالمتر	كسور فرع دمياط	كسور فرع رشيد
١٨٦١	٢٠,٤٣	سنبخث شمال ميت غمر (يمنى)	————
١٨٦٣	٢٠,٦١	طلخا (يسرى)	نادر إزاء الخطاطبة (يمنى)
١٨٦٦	٢٠,٩٠	ميت دمسيس شمال ميت غمر (يمنى)	دسوق (يمنى)
١٨٦٩	٢٠,٩٢		
١٨٧٤	٢١,٤٠	كفر الحطبة شمال المنصورة	————
١٨٧٨	٢١,٢٧	رأس بحر مويس (يمنى) ، بطره (يسرى)	دسوق ، جزيرة الفرس (يمنى)
		رأس بحر مويس (يمنى) شرباص (يمني) ، ميت بدر حلاوة (يسرى)	دسوق ، وبين الخطاطبة وكفر الزيات (يسرى)

(1) Ibid, vol II, p. 520 ff.

تراچيديا الفيضان

قليل من العجب إذن ، بل لا عجب على الإطلاق ، أن يكون الرعب سيد الوقف وأن يستولى الذعر على القطر بأسره ، إقرأ كنموذج هذه الصورة اللفظية لسكوت – مونكرييف فى تقريره عن فيضان ١٨٨٧ العالى ، والتى يعلق عليها بأنها مشهد لابد كان مألوفا فى مصر يتكرر فى تاريخها كروتين عادى . «انتشر خبر كسر الجسر بسرعة فى القرية . اندفع القرويون إلى الجسور بأولادهم وماشيتهم وكل شئ يملكونه . كان الاضطراب لا يوصف ، ثمة جسر ضيق جدا كان يغطى تماما بالاطفال والجاموس والدجاج وأثاث البيوت تجمعت النساء حول أضرحة الأولياء المحليين وهن يلطمن صدورهن ويقبلن الضريح ويصرخن صرخات مدوية» الجانب المضئ ، مع ذلك يضيفه التقرير حيث يقول «لم يكن الفلاحون (الرجال) فى اضطراب أو هرج على الإطلاق ، وإنما راحوا بطريقة متزنة عملية يعملون على جبر الكسر ، فسدوه فى نصف ساعة ، إن لدى الفلاحين إذا ما تركوا وشأنهم فكرة طيبة جدا عما يمكن عمله ، ولكن حين يكون واحد من موظفى الحكومة الجهلة حاضرا فقد ضاع كل شئ» . (١) .

إذا عدنا إلى الوراء ، فمنذ وقت مبكر وأخطار الفيضان الجامح أو الضعيف تظهر فى سجلات مصر الفرعونية ، ومعها قصص المجاعات ابتداء من زوسر الدولة القديمة («نصوص المجاعة») حتى يوسف الحديثة . ولقد تكون ثورة إيبوير ، فى تأويل البعض ، نتيجة لفشل النيل وعجز الفيضان وما ترتب على ذلك من مجاعة وهلاك ثم فوضى ضاربة ، هذا بينما أن قصة يوسف نفسها وبقراته السبع العجاف يأكلن سبعا سمانا ليست إلا رمزا خالدا لمشكلة بيئة الرى الخالدة بل ولكل الوجود البشرى فى البيئة النهرية الفيضية بكل نقاط قوتها وضعفها .

ولكن ما سجله لنا المؤرخون العرب فى العصور الوسطى بأمانة يؤلف وثيقة مفصلة لنقطة ضعف متأصلة فى الزراعة الفيضية يمكن أن تصل إلى حد النقطة السوداء . ففى أوائل العصر العربى مثلا كان منسوب ١٦ ذراعا لارتفاع الفيضان عند المقياس هو الحد بين الكفاية والحاجة حتى سميت «ملائكة الموت» (٢) . فإذا ما ارتفع إلى ١٨ ذراعا كان فيضانا «سلطانيا» وعم الرخاء . فإذا ما تعدى علامة العشرين كان «الاستبحار» أى الغرق للأرض والزرع ، وقد يصل إلى ٢٤ ذراعا

(1) Egyptian irrigation, 2, p. 533-537.
(2) Mommsen, P. 252.

فتكون «اللجة الكبرى» أى الطوفان الكاسح ، وهذا يعنى غالبا «الطاعون» أى الوباء حيث يتحول الوادى إلى مستنقع ملارى كبير . أما إذا هبط النهر عن الحد الفاصل ١٦ ذراعا ، فهى «الشدة» التى قد تصل إلى حد «المجاعة» . وإذا كان الفيضان المغرق يعنى الطاعون ، فان المجاعة كانت تعنى «الموتان» الذى قد يصل إلى حد ينشر معه الطاعون بدوره بعد ذلك فيصبح الموتان موتانين فيكون تناقص السكان مخيفا حجما ومعدلا . إن مقياس النيل ، مقياس الماء هو فى التحليل الأول والاخير مقياس الرخاء بل الحياة ذاتها فى مصر الفيضية : «فكل خليج ماء بمصر مشبه بخليج مال : زيادة أصبع فى كل مد ، زيادة أذرع فى كل حال» ، كما وضعوها هم شعرا . (١) .

المثير فى هذا المقياس الهيدرولوچى - الزراعى المدرج للرخاء والشدة وللوفرة والحاجة أن له ما يناظره فى مناطق الزراعة المطرية ليس فقط فى الماضى ولكن حتى فى الوقت الحاضر ، فكما سجل الصحفى بول جالليكو فى ١٩٤٦ وكما اقتبس الجغرافى مودى ، «فى داكوتا الجنوبية» يبلغ متوسط المطر ثمانى عشرة بوصة فى السنة ، فإذا هبط إلى ست عشرة أصبح كل شخص مفلسا ، أما إذا أصاب تسع عشرة أشعل المزارعون السيجار بأوراق العملة فئة المائة دولار» (٢) .

ولابد أن هناك أمثلة مشابهة فى كل مناطق الزراعة المطرية الحدية لاسيما فى أواسط القارات كنطاقات القمح الربيعى فى العالم أو هلالات القمح أو الذرة فى القارات الجنوبية الثلاث ... إلخ .

مهما يكن ، فإن المجاعة ملمح تعس يبرز فى تاريخ مصر الوسيط بشكل ملح كالنقطة السوداء الحقيقية ، حتى لتبدو مصر الفيضية بها وأثناء ها وقد ارتدت أو انتكست وانزلقت حضاريا إلى مستويات العالم الزنجى الذى كان يرقد عند منابعها ويقع تحت أقدامها ، ولقد سجل من هذه المجاعات فى خمسة قرون من القرن ١٤ إلى القرن ١٨ نحو ٥٠ وباء ومجاعة ، أى بمعدل مرة كل ١١ سنة . ولاعلاقة لهذا الرقم - بالمناسبة - بالبقع الشمسية ولا بأى دورية معينة ، فهو نفسه ليس بدورة منتظمة الإيقاع وإنما متوسط حسابى فقط . (٣) .

وليس للفيضان سلوك محدد فى ذبذباته العشوائية أو النكبائية تلك . فلقد يبدأ غالبا مبشرا وواعدا ولكنه ما يلبث أن ينخفض بسرعة وبشدة ، وقد يحدث العكس فيبدأ شحيحا ينذر بالقحط فإذا به يرتفع فجأة إلى الذروة . وهنا فان العبرة مع

---

(١) خطط المقريزي، ج ١ ، ص ٦٣.

(2) A.E. Moodie, Geog. behind politics, P. 47.

(3) Hamdan, Pop. Nile Mid-Delta, vol. I,P. 164 et passim.

ذلك ليست بالذروة وحدها ولكن بطول مكثها ومداها الزمنى . فاما أن يظل عليها للفترة المناسبة وإما يهوى بغتة تاركا الأرض عطشى أقرب إلى البور وإما – وهو الأسوأ – أن يزمن على الذروة – وهذا ما يعرف الآن اصطلاحا «بالفيضان المزدوج» – فيتحول إلى مستنقع طافح يغرق الوادى كله . كذلك فلقد تتعاقب سنوات الشرق والغرق على التتابع بانتظام واحدة بعد الأخرى ، فتعوض هذه تلك وتصحح أخطاء ها فى الوقت المناسب ، ولكن رب دفعة متصلة من سنى القحط تتوالى بلا فاصل أو انقطاع – «كالسبع العجاف» – فتقطع دورة الحياة قطعا إذ تزمن المجاعة والموت وفناء السكان إلى حد يقرب من الاقفار .

بروفيل المجاعة

ولعل أشهر وأبشع المجاعات ما سجل البغدادى أثناء «الشدة المستنصرية» التى استمرت بضع سنين متصلة فى أخريات الفاطمية ، وانحدرت فى مراحلها الأولى إلى النمنمية Anthropophagy ثم إلى أكل التربة والجيفة Geophagy وذلك حين لم يعد يوجد الناس الذين يؤكلون (كذا !) ، وانتهت بفناء رهيب للسكان Depop لايملك قارئ البغدادى إلا أن يتصوره فناء كاملا أو شبه كامل . ولا يقل عن الشدة المستنصرية هولا وبشاعة بعض المجاعات الأخرى البارزة على امتداد العصر العربى . والتفاصيل التى يرويها البغدادى كشاهد عيان هى مذهلة بأخف تعبير ، ولا يمكن أن يتخيلها من لا يقرأه مباشرة (١) هو وغيره من الرواة والشهود والمؤرخين ، وهى تتردد عندهم جميعا كما تتكرر فى معظم المجاعات بحيث تشكل نمطا أو دورة بشرية محددين .

ففى البدء ترتفع الأسعار ويشتد الغلاء . وتكاد العبارة «انخفض النيل فعم الغلاء» أن تكون افتتاحية تقليدية وقاسما مشتركا فى كل مجاعة وذلك لنقص الانتاج أو غيابه تماما أحيانا ، وللسبب نفسه يكون الفقراء هم أول ضحايا المجاعة، وكثيرا ما يبيعون أبناء هم رقيقا ، كذلك فلما كانت مخازن حبوب الدولة مركزة عادة فى المدن ، فان سكان الريف يهرعون إليها فيحدث خروج ريفى من جانب وتكالب مدنى من الجانب الآخر . ولكن مع استمرار القحط لا يلبث الأغنياء كالفقراء ، فى المدن كما فى الريف ، أن يتساقطوا فى الشوارع جوعا ، وقد يخرج من القاهرة وحدها عشرات الآلاف للدفن كل يوم ، حينئذ أو بعدئذ تبدأ مرحلة أكل الحيوانات ابتداء من الحمير والبغال إلى القطط والكلاب ، حية وميتة ، بل وحتى الجيفة .

---

(1) Abdollatiphi etc.

وحين تنفد هذه وتستهلك تماما تبدأ مرحلة النمنمية أو أكل لحوم البشر ، إذ ينقلب الناس على بعضهم البعض وتبدأ عملية صيد الرؤوس أو قنص البشر – Head hunting . فتخطف الأطفال فى الشوارع ، ومثلهم الكبار من الرجال والنساء فى مرحلة لاحقة ، أحيانا بخطاف يدلى من نوافذ البيوت ، ثم يؤكل الكل إما مسلوقا أو مشويا أو حتى نيئا . وإذ تقفر البيوت من الأحياء ، يحتلها قطاع الطرق والزعار (اللصوص) ، وقد ينتزعون كل أخشابها المتحركة والثابتة لتكون وقودا : لقد أصبح الأثاث الخشبى وسيلة مألوفة لطبخ اللحم البشرى .

وفيما بعد ، قرب النهاية ، قد يصل عدد ضحايا النمنمية إلى مثل عدد ضحايا الجوع ، بينما تتوقف تماما عملية دفن الموتى ، ببساطة لموت عمال الدفن أنفسهم ، هكذا تتحول مدن الأحياء إلى مدن للموتى . إذ تصبح الشوارع والبيوت مقابر عامة مكتظة بالجثث الملقاة التى تنشر الطاعون على الفور فى الهواء . فإذا المجاعة تستحيل إلى وباء أيضا فيجتمع الإثنان على ما تبقى من السكان ليصل الإقفار إلى أقصى منتهاه .

ولقد يعود النيل إلى الارتفاع ويطغى على الأرض ويروى الحقول بالفعل فى آخر الفيضان أو فى العام التالى أو الأعوام التالية ، ولكن بلا جدوى ولا عناء ، فلقد قضت المجاعة على الفلاح الذى يمكن أن يزرع . وبهذا الشكل تضاعف الكارثة من نفسها بمعدل الربح المركب وبميكانيزم الحلقة الجهنمية المفرغة .

ومن الناحية الأخرى فقد يظهر فجأة «أغنياء المجاعة» من واضعى اليد ممن نجوا من الموت على ممتلكات الموتى من ضحاياه بعد أصبحت بلا صاحب . كذلك قد تدفع المجاعة والوباء بالكثير من الناس إلى الهرب فرارا من مصر كلها إلى البلاد المحيطة ابتداء من الشام والحجاز واليمن حتى برقة والمغرب ، غير أن معظمهم يموت على الطريق ، إما جوعا وعطشا أو بالعدوى وإما كصيد لآكلى لحوم البشر .

والآن ، كمجرد عينة تطبيقية ، خذ هذا النص المقتضب عن ابن تغرى بردى فى شدة ليست بأسوأ ما عرفت مصر الوسيطة ، وهى تلك التى وقعت سنة ٤٦١ هـ .

«بلغ الغلاء العظيم بمصر منتهى شدته الذى لم يسمع مثله فى الدهور من عهد يوسف .. واشتد القحط والوباء سبع سنين متوالية حتى أكل أهلها الجيف والميتات وأفنيت الدواب وبيع الكلب بخمسة دنانير والهر بثلاثة دنانير ، ولم يبق لخليفة مصر سوى ثلاثة أفراس بعد العدد الكثير . ونزل الوزير يوما عن بغلته فغفل الغلام عنها لضعفه من الجوع فأخذها ثلاثة نفر فذبحوها وأكلوها ، فأخذوا فصلبوا فأصبحوا

وقد أكلهم الناس ولم يبق إلا عظامهم ، وظهر على رجل أنه كان يقتل الصبيان والنساء ويبيع لحومهم ويدفن رؤوسهم وأطرافهم فقتل ، وبيعت البيضة بدينار ، وبلغ أردب القمح مائة دينار ثم عدم أصلا ، حتى حكى صاحب المرآة أن إمرأة خرجت من القاهرة ومعها مد جوهر فقالت من يأخذه بمد قمح فلم يلتفت إليها أحد» (١) .

ذلك إذن هو بروفيل المجاعة - الوباء ، أو بالأحرى قطاع عرضى بل شريحة رقيقة من مركبه ، كما يتكون لدينا من روايات مؤرخى وشهود العصر ، ولسنا نعلم مبلغ الدقة والصحة فيها تماما ، ولكنهم جميعها لا يفتأون يرددون أنهم على يقين أن القارئ لن يصدق حرفا منها وسيرميهم بالكذب الذميم .. إلخ ، إلا أنهم بدورهم لا ينفكون يقسمون بأغلظ الإيمان ليس فقط على صحة كل حرف فيها وأنهم رأوها رأى العين ولكن كذلك على أنها جميعا هى القاعدة اليومية الصرفة لا الاستثناء أو الشذوذ . ومهما يكن ، فإن تكرار الرواية والتفاصيل المشابهة فى أزمات أخرى سابقة ولاحقة عند كل المؤرخين المعاصرين ، لا يمكن أن يترك مجالا للشك فى هامش منها على الأقل ، ويكفينا دليلا أن مصر فى نهاية عصورها الوسطى أيام الحملة الفرنسية كانت قد انحدرت إلى ٢,٥ مليون نسمة ، ولو أننا لا نغفل دور اتضاع المستوى الحضارى والإدارى حينذاك إلى نقطة الصفر .

النبض المناخى والسكانى

والواقع أن مصر الزراعية الكثيفة الغنية كانت تعيش بطبيعتها فى أغلب تاريخها فى حالة إفراط سكانى over population ، أو على الأقل فى حالة تشبع سكانى كامل ، ولهذا فإن أدنى هزة فى موارد المياه والزراعة ما أسرع ما كانت تترك أثرها فى السكان بدرجة تخريبية وتناقص نكبائى خطير ، وفى الجغرافيا البشرية أن من أقرب المناطق إلى إفراط السكان أكثرها كثافة ، وكذلك كان الرخاء المعتاد فيما يبدو من مضاعفات آثار المجاعات ، وفى هذا يقول ابن خلدون «فالهالكون فى المجاعات إنما قتلهم الشبع المعتاد السابق لا الجوع الحادث اللاحق» (٢) ، ولعل هذا كله أن يفسر لماذا كانت العرب تقول : إن مصر أسرع الأرض خرابا (٣) ، ويقول المقدسى «هذا الإقليم إذا أقبل فلا تسأل عن خصبه ، وإذا أجدب فنعوذ بالله من قحطه» (٤) .

---

(١) النجوم الزاهرة .

(٢) المقدمة، القاهرة، ١٣٢٧ هـ، ص ١٠٠ .

(٣) خطط المقريزى، ج١ ، ص ٤٠.

(٤) أحسن التقاسيم، ليدن ، ١٩٠٦، ج ١، ص ١٩٨.

والشئ الغريب والمثير حقا أن العلاقة التى نعرفها اليوم بين ذبذبات النيل ونزوات الفيضان وبين مصدر الرياح الموسمية الهندى لم تكن مجهولة تماما فى العصور الوسطى كما كانت العلاقة بين الفيضان وأمطار المنطقة الاستوائية غير غائبة تماما حتى فى العصور الكلاسيكية ، فعن الأخيرة ، فإن إيراتوستينى جغرافى الاسكندرية العظيم فى القرن ٣ ق . م وأول من رسم خريطة للنيل تشمل العطبرة والأزرق . أشار عابرا إلى أن النيل كما ينبع من بحيرات تقع حوالى خط الاستواء فإن فيضانه يرجع إلى سقوط الأمطار فى المناطق الاستوائية ، أما عن العلاقة الموسمية ، فكما ذكر المسعودى «قالت الهند زيادة النيل ونقصانه بالسيول ، ونحن نعرف ذلك بتوالى الأنواء وكثرة الأمطار» (١) .

ولعل هذا أن يرتبط بطريقة ما بنظرية العصر - الخاطئة تماما - عن نهر السند أو الملتان كرافد للنيل ، ومن ناحية أخرى ذكر التيفاشى أن «سبب زيادة النيل هبوب ريح يسمى الملثن ، وذلك لسببين ، أحدهما أنها تحمل السحاب الماطر خلف خط الاستواء فتمطر ببلاد السودان والحبشة والنوبة ، والآخر أنها تأتى فى وجه البحر الملح فيقف ماؤه فى وجه النيل فيتراجع حتى يروى البلاد» (٢) ، وبغض النظر عن التفاصيل ، ففى النظرية العامة من الصواب أكثر مما بها من الخطأ .

وإذا كانت هناك اليوم نظريات جديدة تنفى أى علاقة بين فيضان النيل والمحيط الهندى وتربطه بالمحيط الأطلسى وحده أو به والهندى جزئيا ، فإن الثابت الذى لاخلاف عليه هو أن هناك معامل ارتباط يزيد على النصف بين أمطار الهند وحجم فيضان النيل (٣) ، ولعل لفيضان النيل ، وهذا مجرد احتمال نطرحه ، مصدرين كما أن له منبعين ، كل لكل ، الحبشة من الهندى ، والبحيرات من الأطلسى ، وعلى أية حال ، فإذا كان القدماء قد جهلوا منبع النيل جغرافيا ، وكان هذا يدهشنا الآن، فالأدعى إلى الدهشة أكثر أننا أنفسنا فى الربع الأخير من القرن العشرين بعد الميلاد لم نكشف بعد منابع النيل مناخيا .

أيا ما كان ، فهكذا نعود فنرى أن مصر ، التى عاشت كثيرا فى ظل الخطر الخارجى من حيث الموقع ، عاشت أيضا فى ظل الخطر الداخلى من حيث الموضع، أى من حيث انتظام النيل وحالة الفيضان ، ولئن كان هذا الخطر قد سبب كثيرا من الكوارث الطبيعية والبشرية ، فإنه لم يعدم جوانب إيجابية ، فقد كان بمثابة

---

(١) خطط المقريزى، ج ١ ص ٩٥.

(٢) السيوطى، حسن المحاضرة، ج ٢ ص ٢٠٥.

(٣) عوض ، نهر النيل ، ص ٢٣٣.

تحد متجدد للسكان ، وحافزا دوريا لتطوير الفنون الحضارية وضبط البيئة الطبيعية ، كما منع أى شعور أو اتجاه إلى التكاسل ، هذا فضلا عن دوره الاجتماعى الذى رأينا فى هز الأوضاع الطبقية وإعادة توزيع الثروة القومية من حين إلى آخر .

النبض الهامشى

ودراسة التاريخ العمرانى فى مصر تطلعنا بعد هذا على دورة حضارية أساسية تتكرر فيه على إيقاع النهر وضبطه ، فالملاحظ أن مراحل ضبط النهر الكفء تنعكس على الوادى بالاتساع وغزو الصحراء والبور والبرارى وربما الواحات ، ويتمدد الغطاء السكانى فى الأطراف والهوامش خاصة شمال الدلتا التى تتحول حينئذ إلى «جبهة ريادة Pioneer Front» فتية طليعيـة ، بل ويمتد وقع الدفعة إلى الموانئ البحرية فتزدهر وتتكاثر ، أما حين يفشل الفيضان أو ضبط النهر فإنه إذن الانكماش العمرانى وغزو الملح والرمل ، أو البحر والصحراء ، وكذلك الرعى والرعاة، للمعمور ، وهو إذن التراجع عن الهوامش خاصة الصعيد الأوسط وبالأخص شمال الدلتا حتى ليبدو جسم المعمور وقد زحف إلى الجنوب ككل ، وتتقلص الواحات ربما ، و ربما انقرضت بعض الموانئ خاصة على البحر الأحمر .

ذلك قانون إيكولوچى عرفته مصر بانتظام ، ويمكن أن نسميه قانون «النـبض الهامشى Marginal vibrancy» لأن وقعه أوضح ما يكون فى هوامش المعمور وأطرافه بحسبانها أكثر حساسية وتذبذبا من قلبه (١) ، وهو دليل على أن النهر ضابط إيقاع جوهرى للعمران فى مصر الفيضية ، وهو نفسه تعبير مباشر عن أن مصر فى نهاية الأمر واحة تحيط بها الصحراء من كل الجهات وانعكاس للصراع الأبدى بينهما أو بين الطين والرمل . وللسبب نفسه كان قلب البلد وأعماقه الداخلية، خاصة وسط الدلتا ، يبقى وحده غالبا النواة النووية الدفينة الصلبة الثابتة والوثيقة، وبالتالى أمل مصر الباقى بعد كل انكماش ، واحتياطيها المضمون للمستقبل من أجل معاودة القفز على الصحراء من جديد .

حتى كتاب ورحالة أواخر القرن ١٨ مثل مالثوس نفسه وسافارى وفولنى ، حين كانت مصر فى الحضيض ، كانوا على وعى تام بهذه الحقيقة الإيكولوچية . مالثوس ، مثلا ، وفى نفس «المقالة» الشهيرة ، يعود بعد أن يرسم صورة كالحة

(1) A.E. Boak, "Irrigation & population in the Faiyum, the garden of Egypt". G.R. July 1926, P. 363.

حالكة لمصر الاجتماعية فيقول «ولكن تلك هى خصوبة الدلتا الطبيعية بفضل فيضانات النيل بحيث أنها ، حتى بغير حق إرث ، وبالتالى بلا حق ملكية تقريبا ، تظل تعول عددا كبيرا من السكان بالنسبة إلى مساحتها ، عددا كافيا ، إذا كانت الملكية مضمونة والصناعة جيدة التوجيه ، لأن يصلح ويوسع زراعة البلد بالتدريج ويعيدها إلى سابق حالتها من الرخاء» (١) .

وإذا كان لنا أن نتتبع حالات النبض الهامشى التاريخية ، فقد يمكن أن نبدأ بجهود الأسرات فى استصلاح شمال الدلتا وفى الفيوم ، ولا تكاد سجلات أهم ملوك مصر القديمة تخلو من إشارة أو إشادة باستصلاحه للأرض في الشمال ومده للعمران على حساب المستنقعات ، وكانت الفيوم بخاصة وغرب الدلتا بعامة من مناطق التوسع الزراعى والتعمير النشط أيام الاغريق ، بينما ارتبط التوسع الرومانى أكثر بمنطقة مريوط ، وهنا تحتاج الفيوم إلى وقفة خاصة .

نبض الفيوم

بحكم تركيبها المورفولوچى شكلا وموقعا وتضاريس ومائية ، تمثل الفيوم واحدا من أبرز نماذج النبض الهامشى فى مصر عبر التاريخ ، نموذجا يكاد يكون تصغيرا مركزا مختزلا للظاهرة كلها فى مصر جميعا مثلما هى تصغير لجغرافيتها عموما . وبحكم هذا التركيب نفسه ، يجتمع هنا فى ترابط وثيق وعلاقة حتمية النبض الهامشى ببعديه الأفقى والرأسى . ولضابط الإيقاع فى هذه العملية طرفان: الاتصال بالنيل من الخارج وتذبذب البحيرة من الداخل ، ذلك أن فتحة اللاهون – الهوارة كتكوين صخرى عنقى تحدد المنسوب الأدنى لبحر يوسف بارتفاع معين هو ١٨ مترا (٢) . وعلى هذا فإن مياه النيل يمكن فقط أن تتدفق إلى الفيوم حين يكون منسوب ماء الفيضان فى بحر يوسف عند اللاهون أعلى من ١٨ مترا ، كذلك فحين ينحسر الفيضان يمكن للمياه أن ترتد عائدة إلى وادى النيل خلال فتحة الهوارة إلى أن ينخفض مستوى بحيرة الفيوم إلى ما دون علامة ١٨ مترا .

من ثم فإن الجزء من الفيوم الواقع بين مستوى الماء العالى منسوب ١٨ مترا يمكن أن يروى ثم يصرف على التوالى خلال العام الواحد نفسه ، وتضاريسيا ، يشمل هذا الجزء الدرجة الأولى وجزءا من الدرجة الثانية من درجات المنخفض الأوروجرافية الثلاث ، وعلى مثل هذه الأرض إذن أمكن للزراعة أن تقوم ، كما أمكن للقرى أن تنشأ على شواطئ البحيرة فوق علامة الماء العالى ، بالإضافة أيضا إلى المواضع المرتفعة المحمية داخل المنطقة الخاضعة للفيضان السنوى ولقد عثر بالفعل على أطلال قرية ترجع إلى الدولة القديمة (حوالى ٢٩٠٠ – ٢٥٠٠

---

(1) Essay, Lond, 1848, P. 79-80

(2) Boak, op. cit, P. 353-364.

ق . م) فى موقع مدينة الفيوم الحالية ، مما يدل على أن هذا الجزء من الفيوم كان معمورا مأهولا فى ذلك التاريخ المبكر.

فى التاريخ القديم

على أن أول محاولة جادة لاستغلال الفيوم هى على ما يبدو تلك التى حدثت فى الدولة الوسطى (٢١٦٠ - ١٧٨٥ ق . م) والأسرة ١٢ بالتحديد . فقد بنى المناحتة سدا ببوابات عند اللاهون ، وربما آخر عند الهوارة ، للتحكم فى دخول وخروج مياه الفيضان . فكانت البوابات تفتح أثناء ارتفاع فيضان النيل ، فترفع المياه الداخلة مستوى بحيرة الفيوم إلى المنسوب المطلوب . وبعد غلق هذه البوابات ومنع دخول أو خروج المياه ، كان فائض مياه بحر يوسف يحول إلى ترعة فرعية تجرى من اللاهون إلى أسفل وادى النيل ، تماما مثلما تفعل ترعة الجيزة اليوم . وهكذا تحولت البحيرة إلى خزان هو ما عرف ببحيرة موريس .

ومع تكوين بحيرة موريس ، بدأ استصلاح المنطقة التى كان يغرقها الفيضان سنويا بلا ضابط سابقا والتى كانت على الأرجح مستنقعات أو شبه ذلك ، وقد ثبت المستوى الأدنى للبحيرة عند منسوب ١٧,٥ متر ، وتم استصلاح الأراضى الواقعة أعلى هذا المنسوب فى جنوب غرب المنخفض ووضعت تحت الزراعة ، وقد عوملت هذه الرقعة ، التى تبلغ مساحتها ٢٧ ألف فدان ، مثلما تعامل أحواض الرى الحديثة : تروى أثناء الفيضان ، ثم تصرف بعد تمام ريها ، وذلك مع حمايتها من البحيرة بواسطة سد كبير . ويبدو أن خزان موريس هذا ظل يعمل بكفاءة أيام الفرس كما يفهم من هيرودوت .

غير أنه فيما بين القرنين ٣ ، ٥ ق . م تم الاقلاع عن سياسة استخدام الخزان ، فمنعت مياه بحر يوسف عن البحيرة وسمح فقط بدخول القدر الكافى من الماء للرى الحوضى حول مدينة الفيوم ، من ثم أخذ منسوب البحيرة ينخفض تدريجيا بالتبخر، حتى وصل إلى ٤ أمتار قبل القرن ٣ ق . م . ترتب على تقلص البحيرة أن أصبح الجزء الواقع بين كنتورى ١٧,٥ ، ٤ أمتار مفتوحا للتعمير ، فأضحى مسرحا لمشروع ضخم للإستصلاح والاستعمار الزراعى تحت البطالسة . فصرفت المستنقعات وأزيلت الحشائش والأعشاب والبوص وشقت قنوات الرى الرئيسية والفرعية لتحمل المياه من بحر يوسف إلى الأرض الجديدة .

ولقد تقدم التعمير بسرعة غير عادية وإلى مدى أبعد ، فإلى جانب المعمرين الاغريق والمقدونيين، هاجر الفلاحون المصريون بالجملة ، متطوعين أو مجندين ، من مختلف قرى الصعيد والدلتا ، بل ونقلوا معهم - كما يحدث كثيرا فى حملات

التهجير بالجملة – نفس أسماء قراهم القديمة إلى قرى المهجر الجديدة Homo-nyms وفى بردية تبتونيس أن عدد هذه القرى بلغ ١١٤ قرية ومدينة أيام البطالسة.

على أن اضطراب الأحوال السياسية والمادية فى أواخر البطالسة أدى إلى إهمال تطهير وصيانة الترع والسدود ، فحرمت مناطق من المياه واتخمت أخرى بها إلى حد التشبع والنشع ، فانكمشت المساحة المزروعة وتناقص عدد السكان بشدة وهجر كثير من القرى والمحلات ، لعل أهمها كرانيس Karanis (كوم أوشيم) فى التخوم الشمالية وتبتونيس Tebtunis فى التخوم الجنوبية ، وكلتاها تحطمت بيوتها وغطتها الرمال السافية .

الرومان والعرب

ولقد ظلت هذه هى الصورة السائدة إلى أن جاء الرومان وأعادوا إصلاح نظام الرى وتقويمه ، بالاستعانة بجنود الجيش ، فعاد التوسع والرخاء من جديد واستمر لقرنين ، فأعيد بناء كرانيس وتعميرها ، وتم إسكان كثيرمن المعمرين الرومان غير أن الإهمال والانحدار عادا مرة أخرى ، وهجرت المساكن وغطتها الرمال من جديد، وتناقص السكان فى القرنين ٣ ، ٤ الميلادى ، ومرة ثالثة تكررت دفعة الإصلاح والاستصلاح فى القرن التالى وإن يكن على نطاق أضيق وفى رقعة أقل من السابقة وعلى مستوى فنى أكثر تواضعا فى الإسكان والعمران ، إلى أن هجر الموقع نهائيا فيما يلوح فى أواخر القرن ٥ الميلادى .

وإذا كانت الفيوم قد استردت بعض أرضها المفقودة أيام البيزنطية ثم العرب ، حتى بلغت درجة طيبة من الرخاء والإنتاج فى العصور الوسطى كما يشير النابلسى ، فإن النابلسى نفسه لا يفتأ يلح على أن بالإمكان أن يكون الإقليم أغنى بكثير إذا ما أصلح نظام الرى بالتطهير والصيانة وشق الترع خاصة فى التخوم الصحراوية والبحيرية المهجورة والمهملة . (١) .

وهكذا مرة أخرى بعد مرة فى مصر نجدنا ، كما يقول بواك ، إزاء انهيار فى نظام الرى وبالتالى إزاء انحدار فى الرخاء والسكان «خاصة فى تلك المناطق الهامشية التى تعتمد إيما اعتماد على التشغيل البالغ الكفاءة لقنوات الماء الصناعية » (٢) .

---

(١) نكره وهيبه ، دراسات ، ص ٦٣.

(2) Boak, P. 363.

إنه قانون النبض الهامشي في أوضح صوره ليس على المستوى الأفقي فحسب، بل والرأسي كذلك ، فلأن سطح الفيوم درجات وآفاق كنتورية متتابعة من أعلى إلى أسفل ، فإن ذبذبات البحيرة اتساعا وانكماشا كانت تترجم إلى نطاقات طباقية من الأرض الغارقة أو البازغة . ولأن البحيرة كانت في انكماش مطرد طوال العصر التاريخي على الأقل ، فقد تتابعت آفاق العمران والاستقرار بعضها فوق (أو تحت) بعض طبقات ، لا كشرائح رأسية متتابعة فحسب ولكن كمراحل زمنية متعاقبة أيضا . بمعنى أننا كلما هبطنا إلى كنتور أسفل كانت المدن والمستعمرات والعمران أحدث ، بينما الأقدم في الأعلى ، والواقع أن معظم مدن ومحلات الفيوم التاريخية كانت يوما ما مواقع شاطئية على ساحل البحيرة ، كلما انخفضت وانكمشت ظهر على شاطئها الجديد عمران جديد ، لايلبث بعد المزيد من الانخفاض والانكماش أن يتراجع بعيدا إلى الخلف وإلى الأعلى ، وهكذا ، والنتيجة هي هذا القانون الأساسي : الأعلى الأقدم ، والأوطى الأحدث .

بتر البرارى

نبض الفيوم ، الواحة البرعم ، مقياس دقيق نموذجي لنبض الواحة الأم الهامشي ، فلم تزل مصر خلال العصور تحاول التوسع والاستصلاح ودفع حدود المعمور ما أمكن ورغم كل شئ ، غير أن أول وأخطر انكماشة أفسدت كل ما أصلحت مصر القديمة ، وتلك هي كارثة البرارى التي بترت من المعمور المصرى أكثر من ١,٥ مليون فدان على طول الساحل الشمالي – نحو ٤٠٪ من مساحة الدلتا – ليست فقط من أخصب الأراضي السوداء الثقيلة (١) ، ولكن في أعدل مناخ في مصر المدارية ، حتى ليصفها بتلر بأنها لم يكن لها نظير أو منافس في مصر جميعا حتى قرن واحد قبل الفتح العربي . لذا تستدعي انكماشة البرارى دراسة واعية مستوعبة .. ونستطيع أن نحصر ونحلل نتائجها البشرية على ثلاث مستويات : محليا ، إقليميا ، ووطنيا .

محليا

فعلى المستوى المحلى ، هي ، أولا ، عمل من أعمال «نزع الملكية Expropria-tion» على نطاق أو مقياس إقليمي هائل قامت به الطبيعة ، فأحال نطاق البرارى إلى «إقليم مفقود» أو «الربع الخالي» المصرى ، حيث انتقل من دائرة المعمور والعمار إلى دائرة اللامعمور والخراب ، ومن حيث النتائج الطبيعية والبشرية والعمرانية يمكن أن نشبه نكبة البرارى بكارثة فيضان النيل الكاسح المغرق في

(1) Willcocks & Craig, vol. II, P. 454.

مصر ، فيضان اللجة الكبرى الطوفانى ، إلا أنها على نطاق محلى من جهة الجغرافيا وأبدية لا مرحلية من جهة التاريخ . أو إن شئت فحكمها حكم امتناع النيل عن الإقليم إلى الأبد .

ومن البديهى ، تماما كما يحــدث فى حــالات جناح الفيضان ، أن الضربة الأولى فى الكارثة أدت إلى عملية هجرة جماعية زاحفة مذعورة نحو الجنوب (١) إلى خارج الأقليم المنكــوب ، هذا إن لم تنتظم قدرا من الضحايا «بالموتان» . إنما عملية تناقص بل تـفريغ ســكانى شــبه تام Depopulation . هذه الهجرة الخارجة ، أو بالأحرى الخروج الهارب ، ربما اتجهت شظايا منها إلى مختلف أجزاء مصر ، لاسيما الدلتا ، القريبة والبعيدة ، ولكن المتصور أن السواد الأعظم منها تقاطر على النطاق المتاخم التالى مباشــرة والأقــرب للبرارى والــذى لم يصب ، ويعنى هذا الاحباس أو العروض الوســطى بعامة من الدلتا ، مثل كورات ســمنود وبوصـــير وبنا وصا بصفة خاصة . وفى هذا النطاق إذن حدث تكديس سكانى فجائى بالدفع والاحتــشاد Population Par Refoulement رفع الكثافة السكانية بحدة .

فالصورة العامة بايجاز : تفريغ سكانى فى البرارى ، وتكثيف سكانى فى النطاق المتاخم . النتيجة بالتالى : تحرك مركز الثقل الديموغرافى فى الدلتا إلى نقطة أكثر جنوبية مما كانت فى أى وقت مضى . وبهذا وبذاك تحولت خريطة كثافة السكان فى الدلتا ، على فروقها القديمة ، من التجانس النسبى إلى التنافر المنطلق ما بين الثلث الشمالى والثلثين الجنوبيين .

وبطبيعة الحال لم يتم هذا الخروج التاريخى دفعة واحدة ، وإن كان من المتصور أن أولاها كانت كبراها ، وإنما استمر التيار بعد ذلك فى موجات متتابعة أو متباعدة ، وذلك أساسا بحسب ارتفاع الأرض . فالمناطق والمحليات الأكثر انخفاضا هى التى أصيبت أولا ، بينما نجت مؤقتا أو نسبيا المواضع الأكثر ارتفاعا وظلت صامدة تقاوم ، معزولة أو مهددة ، إلى أن وصلها المد الأقصى فى النهاية فضاعت هى الأخرى وأخليت نهائيا ، وبذا تأخر خرابها سنين أو عقودا أو حتى قرونا . القاعدة ، باختصار يعنى ، هى أنه كلما كانت المنطقة أكثر انخفاضا كلما كانت أبكر وأشد ضياعا ، والعكس كلما كانت أكثر ارتفاعا كانت أبطأ وأقل خرابا ، ولما كانت المواضع الأعلى هى على الجملة المناطق الجنوبية من البرارى وكذلك النصف الغربى منها إذا ما قورن بالنصف الشرقى ، فقد كانت هذه هى آخر معاقل المقاومة وأطول ما عاش من بقايا العمران فى البرارى .

---

(١) عمر طوسون ، اطلس تاريخي مصر في العصر العربي، مصلحة المساحة، القاهرة ، ١٩٢١ .

ونحن نرى هذا بالفعل على خرائط السكن والسكان التاريخية المتعاقبة إبان العصور الإسلامية . فنجد بقايا كثيرة نسبياً من القرى والحلات فى أقصى الشمال وأقصى الشرق . فعلى خريطة كورات منتصف القرن السابع إلى منتصف القرن العاشر الميلادى ما تزال تقوم مجموعة من أهم البلاد الكبيرة فى البرارى مثل البورا على ساحل البجوم الشمالى ، ثم ديصا ونقيزة وتيده ، ثم على بحيرة البرلس أو حولها نجد البرلس والبشارود ونسطروه وإخنا . ولكن فيما بين هذه البلاد المعلقة الوضع تفصل مناطق شاسعة من الأراضى المنخفضة البور والخراب. على أن دور معظم تلك الاستثناءات كان على الطريق . فعلى خريطة النصف الثانى من القرن العاشر الميلادى اختفت البورا وديصا (١) . وهكذا دواليك بالتدريج فى المراحل التالية الخ .

هذا عن التغيرات الكمية والتوزيعية فى السكان ، فماذا عن التغيرات الكيفية والتوازنية ؟ نطاق البرارى نفسه ، وقد أخلى وخلا من العمران تقريباً ، تحول من منطقة زراعة كثيفة وغنية سابقا إلى إقليم رعى وبداوة وترحل إلى الأبد ، من إقليم وفرة واستقرار وكثافة إلى إقليم صعوبة وترحل دائم وتخلخل . وبالموازاة ، تحول السكن من نمط القرى الفلاحية الضخمة المكتظة إلى تجمعات الرعاة المتنقلة القزمية المبعثرة . لقد تمت دورة كاملة ، دورة تدهورية ، من التتابع السكنى ، وتحولت البرارى إذا استعرنا تصنيف راتزل من منطقة استقرار Be-harrungsgebiete إلى منطقة حركة Bewegungsgebiete .

تفصيل ذلك أنه بينما تراجعت الزراعة والزراع من النطاق إلى الجنوب ، تحول بعض السكان المحليين إلى الرعى وصيد السمك ، اعتمد بعضهم أحياناً على جلب مياه النيل للشرب فى مراكب عبر بحيرة البرلس (٢) . ولكن أساساً اندفع تياران من الرعى والرعاة كالسنانين من كلا جانبى الدلتا الاستبسيين أى من شمال الصحراء الغربية وشمال سيناء ليلتقيا فى إسفين هلالى عبر النطاق ليملأ فراغه بتراب مخلخل من البدو والترحل . ويبدو أن ظهور البرارى كاقليم ترحل وأعشاب جاء توقيته ملائماً للغاية للقبائل العربية التى دخلت مصر بعد الفتح ، حيث قدم لها بيئة انتقالية مناسبة من بداوتها الصحراوية المطلقة إلى استقرار مصر الزراعية المطلق . ويذكر ابن عبد الحكم أن كثيراً من أبناء القبائل العربية النازحة إلى مصر

---

(١) المرجع السابق .

(2) Yakut, Mujam al - Buldan, Leipzig, 1866,

ابن دقماق ،كتاب الانصار الواسطه عقد الامصار، القاهرة، ١٨٩٨ ، ج ١ .

لم يلبثوا أن تركوا حياة المدن الأولى وانتقلوا إلى مناطق العشب والكلأ فى أطراف الدلتا وفى الشمال حيث أصبح لكل قبيلة منطقة محددة (١) . وكان هناك أيضاً نوع من الترانس هيومانس الفصلى من الجنوب إلى مراعى برارى الشمال كل عام.

على الجانب الآخر من خط البرارى ، كان تيار اللاجئين المتدفق نحو الجنوب ممن فروا بما استطاعوا نقله من ثرواتهم ومتاعهم وحيوانهم هو بالضرورة تيار فقراء ومعوزين ، فلقد حولت البرارى ضحاياها إلى جسم ضخم من بروليتارية زراعية مقتلعة ومنزوعة الملكية أساساً . كذلك فبعد أن فقد هذا الجسم قاعدته الأرضية على حين غرة ، أصبح يمثل جسما سكانياً زائداً عن الحاجة Super-fluous ، أى أصبح يشخص حالة من إفراط السكان المطلق ، ترجمت مباشرة إلى حالة من إفراط السكان الإقليمى فى المهجر الجديد فى الجنوب . أى أن تدفق الهجرة من البرارى إلى الأقاليم المجاورة لم يرفع الكثافة السكانية فيها بحدة فقط، بل وسبب أيضاً حالة من إفراط السكان المحليين بالنسبة إلى الموارد الموضعية. وهكذا ، كما انتظمت العملية إقفاراً بشريا فى نطاق البرارى ، انتظمت إفقاراً معيشياً فى نطاق المهجر .

ونحن نستطيع أن نتصور أعراض هذا الإفراط ومشخصات هذا الفقر فى أشكال متعددة مما تكرر فى تجارب مماثلة فى تاريخ مصر اللاحق (٢) : أعداد غفيرة من المهاجرين اللاجئين تنصب فى مدن الجنوب وريفه كعمالة أجيرة رخيصة أو تتخم صفوف الحرف الدنيا كبيع الأغذية البسيطة والكنس والنظافة والخدمة الشخصية فضلا عن التسول والسؤال ... الخ . وعلى المدى البعيد ، كان حتما أن تتكفل فرص الموت وأدوات معدل الوفيات ، خاصة المجاعات والأوبئة وأزمات الفيضان ، بتسوية هذه الكثافة المتورمة والزوائد البشرية وتعيد فرض التوازن الإيكولوچى بين حجم السكان وحجم الموارد .

إقليمياً

إذا نحن انتقلنا الآن إلى نتائج نشأة البرارى على المستوى الإقليمى العريض ، فهناك أولا تقليص المعمور الزراعى بنحو ٥ر١ مليون فدان على الأقل أى بنحو ٤٠٪ من المساحة الصالحة للزراعة فى الدلتا حسب تقدير ويلكوكس وكريج (مساحة الدلتا العامة باستثناء نطاقى الكثبان الرملية والبحيرات فى الشمال تبلغ

---

(١) فتوح مصر ، ص ١٤١ - ١٤٢.

(٢) قارن الجبرتي ، ط ١٨٨٤، القاهرة، ج ٣ ص ٤٣ .

٤ر٣ مليون فدان) . هذا يترك ٥ر٢ مليون فدان أو ٦٠ ٪ للمعمور بعد البرارى حسب التقدير نفسه (أو بالدقة ٨ر٢ مليون تعادل ٦٥ ٪ حسب أرقام مساحة الدلتا العامة) (١) . على الجملة والتقريب ، يعنى ، فقدت الدلتا ثلث أرضها الزراعية على الأقل وتبقى لها الثلثان فى الجنوب . وإذا نظرنا إلى خط ويلكوكس نجد أن ضياع البرارى قد ترك معمور الدلتا الباقى على شكل شبه دائرة ناقصة فى جنوبها الغربى قطرها يتراوح حول ٥٠ – ٦٠ كم وذلك رغم شدة تعرج محيطها .

كذلك فلما كانت البرارى تبلغ أقصى اتساعها فى غرب وشرق الدلتا وأدناه فى وسط الدلتا ، فقد تغيرت بالضرورة الأوزان النسبية لقطاعات الدلتا الثلاثة مساحة وبالتالى إمكانيات وإنتاجا وسكاناً ... الخ . ففى غرب الدلتا لم يكد المعمور المتبقى يبلغ ربع المساحة العامة ، مقابل النصف تقريباً فى شرقها ، والثلثين فى وسطها . أى أن أقل خسارة نسبية سببتها كارثة البرارى كانت فى وسط الدلتا . بل إن نظرة إلى الخريطة لتظهر أن المعمور المتبقى فى وسط الدلتا يكاد يعادل مجموع المتبقى فى كلا غرب الدلتا وشرقها معاً . أى أن وسط الدلتا وحده قد صار نصف الدلتا تقريباً ، وبالتالى أكثر من ربع مصر جميعاً. ولعل هذا ، مع تفوقها المطلق أيضاً من حيث موارد المياه ، يفسر لماذا كانت مصر الوسيطة تتطلع دائماً إلى وسط الدلتا كمعقد الأمل ومناط الرجاء وكمعقل الخصوبة والإنتاج الأخير فى البلد جميعاً ، خاصة فى حالات أزمات الفيضان والمجاعات ... الخ .

بالمثل تغيرت الأوزان والقيم الإقليمية النسبية بين كل من الدلتا والصعيد فى مجمله . فإذا اعتبرنا المساحة الصالحة للزراعة فى الدلتا قبل البرارى ٣ر٤ مليون فدان مقابل ٢ر٢ مليون للصعيد بالتقريب ، لكان معنى ذلك أن الدلتا ناهزت نحو ضعف الصعيد إلا قليلا ، ذلك فى المساحة ، ولكن بالتبعية فى الإنتاج والموارد والسكان ... الخ . بعد البرارى إذن لم تعد الدلتا (٥ر٢ أو ٨ر٢ مليون فدان) لتزيد كثيراً عن الصعيد . لقد جاءت كارثة البرارى على حساب الدلتا حقيقياً ونسبياً ، ولصالح الصعيد نسبياً . من ثم تقارب الوجهان وكادت كفتاهما تتساويان فى ميزان الثقل الوطنى .

ولعل هذا أن يفسر لنا بروز الصعيد نسبياً فى العصور العربية والإسلامية عموماً كما توحى كتابات أغلب الرحالة والجغرافيين والمؤرخين المعاصرين . تذكر مثلا عصر قوص الذهبى حين صارت فى القرون ١١ – ١٤ الميلادية ثانية كبرى

---

(1) Egyptian irrigation, vol. 2, P. 454, 450.

مدن مصر بعد الفسطاط أو القاهرة . ومع قوص ، لا تنس موانىء البحر الأحمر من القلزم إلى عيذاب وأهميتها البالغة . اللافت أكثر ، مع ذلك ، إنما هو اندثار الاسكندرية التدريجي كميناء مصر الأولى أيام الكلاسيكية .. فمن المعروف أن دور الاسكندرية أخذ فى التواضع ثم الاتضاع طوال العصور الوسطى العربية بعد وضعها القمى تحت اليونان والرومان . والواقع أن مصائر الاسكندرية والقلزم ، ولانقول موانىء المتوسط والأحمر ، تكاد تتناسب تناسباً عكسياً ما بين العصور الكلاسيكية والوسطى .

ولئن كان هذا مرتبطاً بتغيير التوجيه السياسى والجغرافى المفهوم ، إلا أنه لايمكن فى جزء منه أن ينفصل مادياً ومنطقياً – أليس كذلك ؟ – عن ضياع البرارى وثلث الدلتا الشمالى ، حيث أصبحت معزولة عن العمار بلا ظهير يذكر تقريباً . ولولا نواتا المعمور الباقيتان حول مصبى فرعى الدلتا ، فلربما أصاب دمياط ورشيد أيضاً ضمور مماثل أو مقارب لما أصاب الاسكندرية .

وطنياً

على المستوى الوطنى، أخيراً ، لا تقل آثار نشأة البرارى ونتائجها خطرا ولامغزى . فما من شك فى أن كارثة البرارى ليست فقط أكبر نكبة طبيعية وبشرية منيت بها جغرافية مصر عبر التاريخ كله ، وإنما هى أيضاً أخطر تغيير إيكولوچى – سلبى وإلى الأسوأ – فى جغرافية مصر التاريخية بأسرها . فلقد كانت بمثابة حكم بالإعدام على البيئة الطبيعية سلب مصر ربع قاعدتها الأرضية والحيوية تقريباً، مما أدى بالحتم إلى عملية إفقار وطنى مباشر وغير مباشر . فمن نحو ٦٫٥ مليون فدان صالحة للزراعة على الأقل، فقدت مصر ١٫٥ مليون ، بنسبة ٢٣٪ ، أى نحو الربع تقريباً – الربع الخالى . وبهذا تقلص المعمور إلى ٥ ملايين فدان ، أو ثلاثة أرباع الأصل .

بالنسبة نفسها ، بالتالى ، تقلصت قاعدة الوطن المادية فامكانياته الاقتصادية والسكانية فوزنه وحجمه البشرى والسياسى ... الخ . يكفى أن ضربة البرارى خفضت طاقة مصر التحميلية بالسكان من ١٠ – ١٢ مليوناً إلى ٨ – ١٠ ملايين . صفوة القول ، لقد انكمشت مصر الدولة وتضاءلت حقيقياً ونسبياً بالبرارى ، أصبحت مصر بعد البرارى دولة أصغر منها قبل البرارى : عملية «تنزيل» بالفعل والقوة فى المرتبة الوطنية والقوة القومية لا مفر منها ولا جدال فيها .

ليس هذا فحسب . فبتر البرارى قصر طول المعمور المصرى ككل . فانزلق إلى

الجنوب من ثم بضع عشرات من الكيلو مترات . تحولت مصر ، يعنى ، من شبه واحة ساحلية إلى واحة شبه داخلية نسبياً . ففيما عدا بضعة منافذ على البحر فى دمياط ورشيد والاسكندرية ، لا تكاد تتصل بكتلة المعمور الداخلية إلا بخطوط دقيقة تخرج منه كأصابع اليد الممدودة ، بل وتكاد تشبه اتصال مبانى البحر الأحمر كالقلزم والقصير وعيذاب فيما عدا هذا اصبح جسم مصر الحيوى منفصلا عن البحر المتوسط بنطاق عريض من فراغ اللامعمور ، تقريباً مثلما ينفصل عن البحر الأحمر بنطاق الصحراء الطبيعى .

بذلك أصبح الجزء الأكبر من ساحل مصر الشمالى ساحلا «ميتاً» من الوجهة العملية ، مثله فى ذلك أيضاً مثل ساحل البحر الأحمر إلى حد أو آخر . ولولا هذه الكوات والثغور المنعزلة لقلنا صارت مصر دولة داخلية بلا سواحل حقيقية فعالة . ولا شك أن هذا الانفصال ساهم فى عزلة مصر الوسيطة عن عالم البحر المتوسط وأوروبا وساعد على الانطواء الداخلى بقدر أو آخر . ومن هنا أثرت خسارة البرارى فى تشكيل توجيه مصر الجغرافى ، فجعلتها أقل آسيوية إلى حد ما ، وأقل متوسطية إلى حد أكبر ، وأكثر إفريقية إلى حد أو آخر .

تلك إذن قصة البرارى نشأة وامتداداً وآثاراً ونتائج . لا يبقى فى ختامها سوى أن نذكر أنها منذ تكونت وبعد أن تمددت بدرجات متفاوتة فى عصور التخلف المملوكى التركى ، أصبح كل نشاط توسعى يهدف إلى أن يقضم منها رقعة هامشية هنا أو هناك يستنقذها للمعمور والمزروع . لكن كثيراً ما عادت اليد العليا للملح والبوار .

وعدا البرارى وبعدها فإن أسوأ حالات النبض الهامشى السالبة هى ما وصلت إليه مصر قبل الحملة الفرنسية . فقد انكمشت الرقعة المزروعة بشدة وتخللها البور فى كل مكان تقريباً وهجر الفلاحون الوادى هرباً إلى الصحراء بينما غزا العربان الوادى مع الصحراء وانتشروا فيه . مثلا كان ما بين الاسكندرية ورشيد صحراء يبابا ، وما بين القاهرة والاسكندرية قرى هامدة وأكواخاً وعششا خربة . باختصار كانت الصحراء لا تنفك تغزو الأرض الزراعية وتطغى عليها وتتخللها حتى تداخلتا بشكل شاذ وخطير .

النبض الموجب : مصر الحديثة

وفى القرن الماضى فقط ، مع انقلاب الرى وحده ، توقف النبض الهامشى

السالب وترك مكانه للنبض الموجب . فثغرات البور المتخلل ملئت ، وأطراف الأرض الزراعية الحدية تمددت ، كما بدأ استصلاح البرارى بجدية . ومنذئذ أصبحت البرارى هى جبهة الريادة الأساسية فى النبض الهامشى المعاصر . غير أن المحصلة الكلية ظلت محدودة حتى منتصف القرن الحالى حين نالت دفعة قوية ، وإن لم يزل أغلبها باقياً . ولكن منذ السد العالى أصبحت نهاية البرارى مسألة وقت فقط .

ومثل هذا يقال عن حواف الوادى الصحراوية وشبه الصحراوية التى بدأت تشهد زحفاً جبهوياً عنيداً لضمها إلى المزروع ، أبرز جبهاته مديرية التحرير وامتداداتها فى غرب الدلتا حتى مريوط ، يليها هوامش شرق الدلتا فى صحراء الصالحية وبلبيس وأطـــراف وادى الطميلات ، وذلك دون أن ننســـى مشـروعات الفيوم شبه الواحة التى وضعت طويلا «فى النفتالين» كما يقال بسبب مشكلتها الخاصة فى الصرف فظلت من أقل مناطق مصر نمواً وتنمية فى المزروع أو الإنتاج الزراعى خلال العقود الأخيرة ، وكذلك دون أن نهمل دفعات شتى - جيبية أكثر منها جبهوية - منتشرة هنا وهناك على أطراف الوادى فى الصعيد .

نوية القنال

وإذا كانت ذبذبات البرارى ظاهرة بطيئة مزمنة ، فقد عرف القرن الأخير ذبذبتين حادتين وخطيرتين فى أطراف المعمور المصرى ، القناة والنوبة . فشق قناة السويس قد خلق نوية هامة وبكرا من المعمور أضيفت لأول مرة إلى نواته التقليدية الأم فى الوادى ، يصل وزنها البشرى الآن فى الظروف العادية إلى نحو المليون . وهذه النوية النامية إذا كانت خطية هندسية مستطيلة كشق الصعيد ، فهى على النقيض تماماً من الوادى كله صعيداً ودلتا أى من مصر القديمة ، معمور مدنى صرف . فمنطقة القناة هى أكثر رقعة بهذه المساحة فى مصر من حيث نسبة سكان المدن ، وتكاد تقترب نظرياً من ١٠٠ ٪ . فنشاطها ينصرف تماما عن الحرف الأولى (الزراعة) إلى الحرف الثالثة أساساً (الخدمات والتجارة والنقل) ثم الحرف الثانية أخيراً وفى الدرجة الثانية (الصناعة) - مع ملاحظة أن نسبة الحرف الثالثة تزداد كلما اتجهنا نحو القطب الشمالى بور سعيد والثانية كلما اتجهنا نحو القطب الجنوبى السويس بحيث تأتى الإسماعيلية فى المنزلة بين المنزلتين .

بل إن دورة العمران هنا ريادية أصلا وعكسية بالضرورة إذا ما قورنت بدورة الوادى . ففى حالة الوادى يمكن أن نقول : فى البدء كان الريف ، ثم خلق الريف

مدنه ، وهذه طبيعة الأشياء . أما هنا فى النوبة الجديدة فإنه العكس تماماً : فى البدء كانت المدينة ، ولكنها لم تلبث أن خلقت ريفها ، وإن يكن على مقياس متواضع جداً – بضع عشرات من الآلاف من الأفدنة انتزعت من الرمال على طول القناة لخدمة المدن فى ضرورات الاستهلاك الغذائى اليومى الطازج . أى أنه حتى هذه الزراعة المنبثقة عن المدن تختلف أيضاً عن زراعة الوادى التقليدية المنوعة فى أنها «زراعات مدن» أساساً . حتى نمط السكنى الريفية هنا يختلف عن نمط الوادى القديم ويشبه نمط البرارى وأراضى الاستصلاح الحديث ، فالعزب الصغيرة المبعثرة لا القرى الضخمة المجمعة هى السائدة تماماً . ولهذا وذاك فإن علاقة الالتحام الوظيفى والتفاعل بين الريف والمدينة هنا مباشرة وأقوى بكثير منها فى نواة الوادى ، والأول فيها تابع مطلق للثانية . وباختصار فإن جغرافية الريف والزراعة هنا تخضع تماماً لجغرافية المدن ، وهذا على عكس الوادى إلى حد كبير .

ومن الواضح على الفور أن الموقع هو الذى خلق نوبة المعمور فى القنال ، وخلق معها الموضع من لا شىء بالتالى . ولكن هذا وذاك ما كان ليمكن لولا مياه النيل ، فالترعة الحلوة توأم للقناة المالحة ، وكل شريان حقيقى لحياة المنطقة . فالنوبة كلها ثمرة زواج موفق بين الموقع والموضع ، بين القناة والنيل ؛ إن تكن القناة أمها فإن النيل أبوها . وهى كدفعة لأبعاد المعمور تعد انعكاساً لدفعة مقتدرة من ضبط النيل ودليلا عليها .

غير أن نوبة القنال قد تعرضت فى السنوات الأخيرة منذ ظهر الخطر الإسرائيلى والصراع العربى ضده لظاهرة لم تعرفها النواة الأم فى الوادى . تلك هى ظاهرة التذبذب الديموغرافى ما بين امتلاء وإخلاء ، إن تكن غير بارزة فى التجربة الأولى ١٩٥٦ ، فقد انتظمت نحو ثلثى سكان القنال (أى نحو ٥٠٠ ألف نسمة) فى التجربة الثانية ١٩٦٧ . ولو أننا رسمنا خطا بيانياً لتطور السكان حديثاً فى مدن القنال لوجدناه منحنى شديد التذبذب ، سريع الارتفاع سريع الانخفاض . وإذا كانت هذه الظاهرة عارضة لا تنفصم عن الاعتبارات الاستراتيجية كمنطقة حدود بمعنى ما ، فإنها أيضاً مظهر للنبض الهامشى فى منطقة جديدة التعمير كما هى حدية العمران .

نوبات النوبة

وهذا ما ينقلنا إلى منطقة الذبذبة الهامشية الأخرى فى المعمور المصرى ، ونعنى بها منطقة النوبة فى الجنوب الأقصى . غير أنها على عكس القنال ذبذبة انكماشية ، تم فيها بتر المعمور فى أقصى ذيله مثلما بتر قديماً فى أقصى الشمال

فى البرارى وإن اختلفت الأسباب تماماً . فكلتا البرارى والنوبة منطقة غارقة ، ولكن الأولى بفعل الطبيعة و / أو الإنسان والثانية بفعل الإنسان المهندس . الأولى تحت مياه البحر مع هبوط ساحل الدلتا والبحيرات الشمالية ، والثانية تحت مياه النيل وبحيرات الخزان والسد . الأولى قديمة ألفية التاريخ ، والثانية حديثة جداً ومعاصرة . الأولى بالعرض ، والثانية بالطول . الأولى هى أوطأ قطاع بمصر الوادى ، والثانية أعلى قطاع . الأولى فى أقصى شمال مصر ، والثانية فى أقصى جنوبها ، كأنما - للصدفة أو المفارقة الغريبة - كتب على أقصى أطراف مصر أن تغمر وتضيع بطريقة أو بأخرى .

ولقد كانت النوبة المصرية ، أو النوبة السفلى ، تمتد امتداداً شريطياً بالغ الطول على النيل ، نحو خمس مصر جميعاً ، ولكن كعقد دقيق الحبات متباعدها ، فكان وزنه الكلى ضئيلا على العموم . غير أن قراه المفرطة الاستطالة والتبعثر كانت شديدة الارتباط بالنهر الذى كان «الشارع» الحقيقى الوحيد الذى يصلها ببعضها البعض عن طريق المراكب ، فكان مجتمعاً نهرياً تماماً .

وقد ارتبط بتر النوبة بمشاريع تخزين المياه ، ولذا حدثت العملية على عدة مراحل بدأت مع بناء خزان أسوان ثم اطردت مع تعليته مرتين . فكان العمران فى كل مرحلة يتقلص نحو الجنوب ، وفى الوقت نفسه يصعد على جانبى النهر إلى أعلى زاحفا على السفوح والمنحدرات ليصبح معلقاً أكثر من ذى قبل (١) . أى أن الحركة كانت موضعية أولا ورأسية ثانياً ترتبط بخطوط الكنتور . والطريف أن حركة العمران العمودية الصاعدة هذه من أسفل إلى أعلى فى النوبة الحديثة مع الغرق ، هى اتجاهاً وإيقاعاً عكس حركته التاريخية المناظرة فى الفيوم القديمة حيث كان العمران يهبط سلمياً نازلا على مدرجات السفوح درجة درجة من أعلى إلى أسفل مع تقلص البحيرة . الفارق فقط أن الخطر هنا هو الغرق وهو هناك الشرق ، وأن الماء هنا هو عامل الطرد وهو هناك عامل الجذب . ورغم أن كلتا الحركتين هى مقلوب الأخرى جغرافياً ، فإن هاتين وحدهما هما المنطقتان المتناظرتان فى هذه الدينامية الرأسية فى مصر .

على أن مرحلة جديدة ، رابعة وأخيرة ، جاءت مع السد العالى الذى وضع الخاتمة النهائية ليس فقط لهذه الحركة الموضعية الرأسية مستبدلا بها حركة إقليمية أفقية ، ولكن أولا وقبل كل شىء للنوبة القديمة نفسها كاقليم . فقد

---

(١) محمد فاتح عقيل، «بعض الظاهرات الجغرافية فى بلاد النوبه المصرية» المحاضرات العامة الجمعية الجغرافية المصرية ، ١٩٥٩، ص ١١٤-١١٦، ١٢٤-١٣٥.

أصبحت النوبة كلها غارقة تحت بحيرة السد ، وتحولت بذلك على الفور من إقليم الشلالات والجنادل الطبيعية الأول فى حوض النيل إلى إقليم الخزانات والبحيرات الصناعية الأول فى مصر . وهنا تحتم تهجير السكان جميعاً خارج المنطقة كلها إلى «النوبة الجديدة» شمالا فى كوم أمبو . وبهذه الهجرة الجديدة المختلفة فى النوع والموقع عما سبقها ، أصبح أهل النوبة بحق «رحل النهر-River Nomads » قديماً وحديثاً فى أكثر من معنى وعلى مختلف المستويات والأبعاد . وبالموازاة ، تم من الناحية الأخرى تقصير المعمور المصرى فى أقصى الجنوب ، وإن يكن قد تم أيضاً تكثيفه .

بقعة الزيت الممدودة

هكذا ولتجد مصر المعاصرة على أطرافها منطقة أخرى حدية تعرضت لعملية إخلاء بشرى متكررة حتى اندثرت تماماً . وإذا كانت ضوابط النبض الهامشى هنا مختلفة عنها فى منطقة القنال ، الهيدرولوچيا هنا والاستراتيچية هناك ، فقد افتقدت الأولى مصر عمرانيا كما افتقدتها الثانية حربيا . فلكى نضم إلى المزرعة القومية ملايين الأفدنة كان ضرورياً أن نضحى ببضعة عشرات من الآلاف (٣٠ ألفاً) على سورها . وبينما انتزعت منطقة القنال من الجغرافيا الطبيعية لتتحول إلى حقل الجغرافيا البشرية ، تحولت منطقة النوبة من الجغرافيا البشرية إلى متحف الجغرافيا التاريخية .

وإذا نحن نظرنا أخيراً إلى محصلة هذه الذبذبات التاريخية على أطراف المعمور المصرى ، فسنجد فى جسمه العام اتجاها نسبياً على المدى الطويل نحو بعض التناقص فى الاستطالة من ناحية ونحو بعض الاستعراض من ناحية أخرى. فأما الاستطالة فقد اختصرت بوضوح منذ بتر البرارى قديماً وتقليم النوبة أخيراً ، وذلك دون أن نذكر احتمال أن النوبة كانت أكثر عمراناً واستطالة فى أقدم العصور الفرعونية كما توحى كثافة الآثار والمعابد بها . وأما الاستعراض فقد تزايد بظهور نوية العمران فى القنال منذ القرن الماضى ، واستصلاح مديرية التحرير ومريوط أخيراً . ومع ذلك فتمام استصلاح البرارى قريباً سيدفع بالمعمور من جديد نحو الاستطالة مثلما سيزحف به منحدراً نحو الشمال ، كما أن احتمالات تعمير هوامش بحيرة السد بزراعة حوضية معلقة ، وهى احتمالات مطروحة تخطيطياً ، قد تعود به إلى الاستطالة والزحف عالياً نحو الجنوب أيضاً .

والمهم فى هذا كله أن تستقر فى أذهاننا صورة واضحة لمصر المعمورة كإرسابة

بشرية متصلة متطاولة أشبه شيء ببقعة زيت ممدودة تترجرج قليلا منزلقة أحياناً إلى أسفل نحو الشمال أو زاحفة صاعدة أحيانا أخرى إلى الجنوب أو متفلطحة أحياناً على الجانبين أو العكس فى الجميع ... الخ . وبهذا يبدو جسمها الأساسى أقرب إلى الاستاتيكية ، بينما تتكشف الدينامية فى أطرافها أكثر . والمهم بعد هذا ألا ننسى أن ذلك النبض الهامشى مرتبط ارتباطاً حميماً بضبط النهر وسيطرة الإنسان عليه ، وأن كل ذبذبة توسعية موجبة على أطراف المعمور تتواكب مع تكثيف خصب فى قلبه ، وكل ذبذبة انكماشية سالبة على الأطراف تعكس عادة تخلخل القلب وهبوطه .

والأهم فى النهاية أن ندرك أن الإنسان بهذا النبض الهامشى قد أصبح بحق عاملا جغرافيا يتدخل ويعدل فى حدود الجغرافيا الطبيعية نفسها . فبينما كان المعمور فى مراحل الضعف والانكماش يقصر برقعته دون حدود الوادى الطبيعية ، كان يتجاوزها قليلا أو كثيراً فى مراحل القوة والتمدد موسعاً بذلك حدود الوادى الطبيعية نفسها . والواقع أن الإنسان المصرى بالاستصلاح ومد نطاق الرى إلى أقصى مدى كان دائماً أو كلما أمكن يوسع حدود «وادى» النهر بمعناه الفيزيوغرافى ذاته . ولعله الآن قد وصل إلى قمة هذه العملية فى العصر الحديث وخاصة بعد السد العالى حيث أخذ يوسع حدود «حوض» النهر ذاته .

فبعد أن مد حوض النيل الفعال إلى منطقة القناة ، استأنف الآن مده عبرها إلى سيناء أى إلى آسيا فى جانب ، كما بدأ مده غرباً إلى مريوط ومشارف برقة أى شمال إفريقيا فى الجانب الآخر . كذلك فبمشروع الريان وبشق مفيض توشكى أخيراً يدخل الإنسان منخفضاً آخر أو أكثر من منخفضات الصحراء الغربية فى حوزة وحدود حوض النيل ليصبح لوادى النهر بذلك أربعة براعم على الأقل على جانبه الغربى ، دون الشرقى بالطبع ، النطرون ، الفيوم ، الريان ، توشكى ، على اختلافها فى الطبيعة والعمران .

الماء والسياسة

الماء كسلاح سياسى

لكن السؤال الآن هو : إذا كان الإنسان قد حيد العنصر الطبيعى فى الوجود المصرى وسخره ، فماذا عن العنصر البشرى حيث مازال ماء الحياة يأتى من وراء الحدود ، والنيل كالحبل السرى مازال خط الحياة وشريانها الوحيد ؟ إن النزوات الإنسانية والسياسية ، هى الأخرى ، يمكن أن تجد مجالا واسعاً كنزوات العنصر

الطبيعى ، ومازال صحيحاً أن من يملك السيطرة على منابع النيل يمكن أن يصيب مصر بالشرق أو بالغرق ، أى أن النيل – نظريا وبالقوة على الأقل – مقتل كامن أو ممكن لمصر . ولا غرابة بعد هذا أن تكون السياسة المائية بالنسبة لمصر مسألة حياة أو مـــوت لا أقل ، ولو أن هذا كله لا يمكن فى حالتنا إلا عن سوء فهم أو سوء نية كما سنرى . ولعل هذا وذلك هو ما كان يقصده سترابو حين قال «لو أنك ناقشت القضاء والقدر ، فستجد أشياء كثيرة فى شئون الناس والطبيعة قد تفترض أنها قد يمكن أن تؤدى أداء أفضل بهذه الطريقة أو تلك ، مثلا لو أن مصر تكون لها كفايتها من المطر بنفسها دون أن تروى من أرض إثيوبيا» (١) .

فالنيل كنهر من أطول أنهار الدنيا لا يمكن أن يكون – كالأنهار المتوسطة أو الصغيرة – وحدة بشرية أو سيـــاسية واحدة . وابتداء نستطيع أن نقســـم حوض النيل إلى ثلاثة أقاليم مائية عريضة أو أنواع من الأقاليم : المنبع فالمجرى فالمصب، أو المصدر فالممر فالمقر على الترتيب . الأول إقليم تصدير أو إرسال، والثـــانى إقليم مرور أو ترانزيت ، والثالث إقليم استيراد واستقبال . الأول هو هضبتا البحيرات والحبشة ، والثانى السودان ، والثالث مصر . وكقاعدة عامة ، يـــرى البعض أن دول المصب ، مثل مصر، هى بالضــــرورة فى الموقف الأضعف جغـــرافياً ، فى حين أن دول المنبـــع فى الموقف الأقوى (٢) .

دور الاستعمار

وعلى أية حال ، صح هذا الفرض أو لم يصح ، فقديما ومنذ وقت مبكر حسد بعض سكان المنبع المتخلفين – وهم فى اعتقادهم المصدر – سكان المصب المتقدمين ولكن العداء الحقيقى ومعه فكرة الماء كسلاح سياسى إنما أتى من الدخلاء على الحوض ، بل يمكن القول إن قضية الماء برمتها سياسيا هى من خلق أو إيعاز الاستعمار الخارجى الدخيل وخاصة الاستعمار فى العصر الحديث . ولكنها كانت دائماً، كما سنرى ، مجرد خزعبلات أسطورية أو أوهام مريضة أو تهديدات طفولية خرقاء عاجزة . فمثلا، وبغض النظر عن الخطأ العلمى التاريخى الساذج ، حين تعاظم المد الثورى الوطنى ضد الاستعمار الفارسى فى مصر فى القرن ٤ ق . م ، فكر أردشير الثالث فى تحويل مجرى السند ، الذى كانوا يعتقدونه حينذاك رافداً أو منبعاً للنيل ، لكى يمنع مياهه عن الوصول إلى مصر

---

(1) Strabo, Book IV, P. 12.

(٢) الشافعى بشير، «عشرة اخطاء فى قرار تحويل نهر النيل الى اسرائيل»، الشعب، ١٤/١٠/١٩٨٠ ، ص٨ .

تأديباً لها وردعاً (١) . كذلك ، وكمحض خرافة أو شائعة مرة أخرى ، فحين وقع الغلاء العظيم المعروف بالشدة المستنصرية في منتصف القرن الخامس الهجرى «أشيع أن الحبشة سدت مجرى النيل ، فتوجه البطرق أو الخليفة المستنصر بالله إلى الحبشة وطلب منهم إطلاق النيل» (٢) .

مع الاستعمار الحديث ، تصل لعبة السياسة المائية إلى قمة الحقد والسفه معاً . فالبرتغال ، بعد أن خنقوا مصر موقعاً بطريق الرأس ، فكروا في أن يخنقوها موضعاً عن طريق أعالي النيل . فنجد أحد المغامرين الفاتحين conquistadore – «الغازى» البوكيرك – يتصل من ساحل المحيط الهندى ببرستر جون ملك الحبشة لكى ينفذ حلمه الفاوستى الشرير بشق مجرى من منابع الأزرق إلى البحر الأحمر فتتحول المياه إليه وتترك مصر بعد فطامها تموت جفافاً حتى تختفى من الخريطة لتصبح من «الواحات المفقودة» التى يحتفظ التاريخ بقائمة طويلة منها ؟ ولكن بطبيعة الحال لم يكن لمثل هذا المشروع الجنونى من مكان إلا سلة مهملات التاريخ.

وقد جاء ت مرحلة الاستعمار الإيطالى الفاشستى للحبشة لتثبت نفس النتيجة بصفة حاسمة ونهائية . فقد تخوف البعض حينذاك من الأخطار التى يمكن أن تترتب على سيطرة قوة معادية لمصر على منابع الفيضان فى الحبشة . ولكن أثبت البحث العلمى صعوبة أو استحالة هذا الخطر موضوعيا ، مثلما أثبتت الأحداث خواء تهديدات ذلك الاستعمار الجوفاء والحمقاء تاريخياً . كل ما أدت إليه ، بجانب القلق الطبيعى فى مصر ، هو أن أعطت فرصة أخرى لمناورة الاستعمار البريطانى الجاثم فى مصر ليدعى ويبدو مرة أخرى أنه حامى حمى مصر من الخطر الإيطالى المحدق والمطوق مرتين ، مرة من الغزو العسكرى من ليبيا ومرة من العطش المائى من الحبشة . وكلا الإدعائين ، هذا كذلك ، لم يكن بالطبع إلا قطعة من التلفيق والتهويش الاستعمارى المألوف .

بل إن الاستعمار البريطانى فى ذلك إنما كان يلعب دوراً مزدوجاً بالغ الخبث والخسة . إذ يمكن القول إنه هو الذى كان يوعز إلى الآخرين بفكرة الادعاءات المائية أو التلويح بها أو التلميح إليها ويكاد يضع كلماتها فى أفواههم وذلك ابتداء

(١) جمال مرسي بدر ، «نهر النيل في تاريخ الفكر الجغرافي » المجلة، اكتوبر ١٩٥٧ ص ٤٤.
(٢) امين سامي، تقويم النيل ، القاهرة، ص ٦٩.

من الحكام والأهالى الوطنيين إلى الاستعمار الأوروبى المضاد نفسه فيبث بذلك التحريض والخلاف والمشاكل بين الجميع ، وفى الوقت نفسه يتقدم إلى مصر ذاتها فى ثوب المدافع والمكافح الصلب عن «حقوقها المشروعة» ضد هذه الادعاءات المشرعة والمزجاة ليمن بهذا الموقف عليها وينال امتنانها لعله كما يتصور يكسب تمسكها بحمايته فيضمن بقاءه فيها .

فمثلا منذ دخل الاستعمار البريطانى الحوض سارع – غير مدعو – إلى الحصول أكثر من مرة على تأكيدات وتعهدات دولية من إمبراطور الحبشة بعدم التدخل أو التصرف فى مياه النيل بأى شكل دون الرجوع إليه والاتفاق معه ، وهى تأكيدات وتعهدات لم يكن لها من داع سوى مجرد فتح عيون الحبشة على إمكانية ذلك التدخل أو التصرف بعينه الذى طلب الابتعاد عنه ، هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى تهديد مصر بطريقة ملتوية غير مباشرة حتى تخضع لوجوده وسيطرته .

الاستعمار البريطانى

وقد عاود الاستعمار البريطانى اللعبة فى صورة مختفية أو مختلفة فيما بعد فى السودان وشرق إفريقيا . ففى السودان اتخذ من مياه النيل أداة للضغط السياسى والمساومة الاستعمارية يرغم بها مصر على الخضوع له ، وانتحل حججا مشكوفة – تذكر حادثة السردار – ليخلق عقبات فى مجرى النهر يسلب بها مصر جانباً من الماء ، كما أوعز إلى بعض عملائه المحليين التقليديين بأكذوبة وخرافة «الحقوق المغتصبة» يشرعها فى وجه «الحقوق المكتسبة» ، ليؤلب بذلك الشقيق على الشقيق ويدس إسفيناً عميقاً يمزق ويدمر «وحدة وادى النيل» التى كانت تهدد وجوده الاستعمارى برمته .

والواقع أنه منذ وضع الاستعمار قدمه فى السودان «والعبث بمياه النيل بقصد إلحاق الأذى بمصر وسكانها أمر جرى فى رؤوس كثير من الانجليز» (١) . لقد كان الماء كسلاح سياسى من أهم أدوات السياسة الاستعمارية . ومنذ كيتشنر على الأقل كان القصد النهائى من السياسة المائية الاستعمارية فى السودان هو تهديد مصر سياسياً والتحكم فيها وإخضاعها للإرادة الاستعمارية باستمرار بحيث تصبح سيفاً مسلطاً دائماً على حركة التحرير الوطنى والاستقلال السياسى فى

(١) عوض ، النيل ص ٣١١ .

مصر . فباعتراف تشيرول ، «كانت خطط تخزين مياه النيل الأزرق والأبيض فى السودان توضع وتعد تحت إشراف لورد كيتشنر الشخصى ، وكان يوجه إليها كل اهتمامه ، لا لأنها ستفتح إمكانيات لا حد لها تقريباً من الماء لمصر كما للسودان فحسب ، ولكن لأنه رأى أى قضايا سياسية ضخمة كانت تتشابك مع السيطرة الدائمة ، من السودان ، على مياه النيل ، التى عليها يتوقف صميم وجود مصر» (١) .

وعلى هذا الأساس كانت السياسة البريطانية المخططة العامدة هى الاكثار من السدود والخزانات والمشاريع المائية والزراعية فى السودان ، تلك التى يمكن أن تضع فى «أيدى هؤلاء العابثين سلاحاً شديد الخطر» (٢) . فالتمادى فى تلك السياسة كان لا يمكن إلا أن يهدد مصالح مصر ، إذ تؤدى بالضرورة وفى النهاية إلى تخفيض مستوى النيل بحيث يتعذر ملء الحياض فى بعض السنين على الأقل ويتفاقم خطر الجفاف عموماً فى سنى الفيضانات الشحيحة جداً على الأرجح . وتقنيناً لهذه السياسة فرضت بريطانيا على مصر اتفاقية مياه النيل سنة ١٩٢٩ ، التى كان فيها إجحاف واضح بمصالح مصر وضغط حاد عليها ، والتى أعطت بريطانيا مزيدا من التحكم فى مياه النيل .

ومن الناحية العملية ، فلقد تم تحت السيطرة البريطانية إنشاء خزانين للمياه فى السودان ، واحد على النيل الأزرق لصالح السودان وهو خزان سنار ، والآخر على الأبيض لصالح مصر وهو خزان جبل الأولياء . وإذا كان أمر الأول والدافع إليه مفهوماً على علاته ، فإن الثانى يبدو غريباً بدرجة لا تترك مجالا للشك فى حقيقة الدوافع والنوايا الاستعمارية . فقد أقيم خزان سنار سنة ١٩٢٥ ليغذى مشروع الجزيرة وقطن الجزيرة فى حدود نحو ثلث مليون فدان . ولكن حتى قبل أن يتم المشروع كان قد تحول إلى سلاح سياسى فى يد بريطانيا ضد مصر . فقد اهتبلت فرصة حادثة السردار ١٩٢٤ ذريعة لتطلق يدها فى التوسع فى مشروع الجزيرة إلى مليون فدان ، أى ثلاثة أمثال الاتفاقية .

ورغم أن توزيع المياه بين مصر والسودان يتم على أسس لا تضار معها حقوق مصر المكتسبة ، كما أنه يوفر للطرفين كفايتهما من المياه بسهولة فى سنوات الفيضانات العالية ، إلا أن السياسة البريطانية كانت تضمر رفع مستوى الحجز

---

(1) Valentine Chirol, The Egyptian problem, Lond., 1929, P. 101.

(١) عوض ، المكان السابق.

على خزان سنار وتوسيع قناة الجزيرة والتوسع المطرد فى زراعة الجزيرة ، وذلك كله على حساب مصر . كذلك كان المشروع كفيلا بتهديد موارد مصر فى سنوات الفيضانات الفقيرة . وفى كل الأحوال فقد كان من المحقق أن الخزان يمثل أداة جاهزة باستمرار لتهديد مصر والضغط عليها فى أى وقت ولأى سبب .

أما قصة جبل الأولياء فأغرب . فهذا الخزان لحساب وصالح مصر ، ومع ذلك فقد رفض مشروعه كثير من المصريين ولم يبن فى النهاية إلا تحت ضغط ملح وشرس من بريطانيا على مصر . بل وصلت الأزمة السياسية إلى حد تهديدها بالمضى وحدها فى المشروع ، وهو تهديد أجوف فى الحقيقة لأنها لم يكن يمكنها الإفادة من المشروع فى رى أراضى الجزيرة ، ببساطة لأن مستواها مرتفع وأعلى بكثير من منسوب مياه النيل الأبيض .

والأصل فى فكرة الخزان كان الإفادة المنظمة من ظاهرة تحول النيل الأبيض إلى شبه بحيرة مغلقة أثناء الفيضان تحت قوة اندفاع مياه النيل الأزرق وقد تم إنشاء الخزان بالفعل سنة ١٩٣٧ ، بطاقة ٥ر٢ مليار متر مكعب أى نحو نصف طاقة خزان أسوان ، وبارتفاع محدود فوق منسوب النهر نظراً لشدة اتساعه ، وببحيرة طويلة طول النيل الأبيض نفسه تقريباً أى نحو ٥٣٠ كم ولو أنها لا تطغى على جانبيه أكثر مما تفعل الفيضانات العالية . لكن جسم السد بنى أعلى من مستوى الحجز كثيراً ، الأمر الذى كان يعنى إمكانية زيادة التخزين أمامه مستقبلا، إما لمصلحة مصر وإما ضدها .

ورغم أن هذا الاحتمال الأخير لا يمكن كما رأينا أن يكون لحساب أرض الجزيرة ، فقد كان من الثابت أن «من يتسلط على خزان جبل الأولياء وتسول له نفسه أن يضر القطر المصرى يمكنه أن يتحكم فى إيراد المياه الصيفية الآتية للقطر المصرى من النيل الأبيض» ، الذى هو مورد فترة التحاريق الوحيد . أى أن الخزان، وإن لم يكن أداة لخلق المزيد من التناقض بين مصالح مصر والسودان ، كان أداة أو وسيلة حرمان بالقوة لمصر denial measure .

بذلك كله وبغيره نجحت بريطانيا ، أو كادت ، فى أن تختلق تعارضاً ظاهرياً فى المصالح المائية الحيوية بين مصر والسودان ، كما افتعلت جوا من سوء الفهم بين الإخوة السودانيين كان التحريض الاستعمارى وراءه سافرا بلا قناع . خذ مثلا ما

قاله أحد أعضاء مجلس العموم بعد الحرب الثانية من «لو أننى كنت المهدى لجعلت مصر تدفع ثمن كل لتر من الماء يجرى فى النيل» (١) .

ليس هذا فحسب . ففيما بعد ، أثناء الأزمات السياسية بين مصر وبريطانيا ، كثيرا ما ارتفعت أصوات في مجلس العموم نفسه تطلب «منع» مياه النيل عن التدفق إلى مصر ، كما حدث مثلا فى أزمة السويس . كذلك عمدت بريطانيا قبل تركها لوحدات شرق إفريقيا الثلاث أوغندا وكينيا وتانزانيا إلى استثارتها للمطالبة بحصص فى مياه النيل ، ولقد بدأت هذه المطالبة فعلا منذ بعض الوقت . والسياسة نفسها ، الدس والإيقاع بين دول الحوض وتأليبها على مصر مائياً ، تكررت بصورة كاشفة أو مكشوفة فى عملية السد العالى . فقد كانت إحدى الذرائع المنتحلة التى تعلل بها الغرب (الولايات المتحدة وبريطانيا) لسحب عرضه قرض تمويل بناء السد، بعد أن كان قد وافق عليه فنياً وهندسياً ، هى ما زعمه من أنه «يضر ببعض الدول الأفريقية الواقعة فى حوض النيل» . ولقد كانت آخرة المهازل حين هددت الانفصالية العملية (تشومبى) فى كانتجا الكنغو (شابا زائير) بتحويل منابع النيل بها عن طريقها الطبيعى (كذا) ، رداً على موقف مصر الاستنكارى لها . واليوم تعود نغمة التهديد بالتصرف فى مياه النيل من طرف واحد لترتفع فى إثيوبيا المرتبطة بالنفوذ السوفييتى .

منطق الطبيعة والشريعة الجغرافية

ومن الواضح بالطبع أن كثيرا من هذه السياسات الاستعمارية والتهديدات الصبيانية إنما ينبع من جهل تام بحقائق الطبوغرافيا والهيدرولوچيا ولا يغذيه إلا سوء النية . أما الباقى فينقصه حسن الفهم والبصيرة . ويمكننا أن نفصل الرد عليه فى أربع نقط جوهرية تشكل معاً منطق الطبيعة الحاكم ومبادىء الشريعة الجغرافية الحاسمة : حقوق مصر الطبيعية ، ضمانات الطبيعة لمصر ، التوازن الطبيعى بين الموارد والحاجات المائية فى قطاعات الحوض ، كفاية المياه الطبيعية لكل وحدات الحوض .

حقوق مصر الطبيعية

فأولا ، هناك حقوق مصر الطبيعية . فمياه النيل تتجه إلى مصر فى النهاية

(١) عوض ، ص ٣١٢.

كظاهرة طبيعية ، وقد قامت عليها فى مصر حياة بشرية كاملة قبل أن تعرف المنابع العليا السكنى المستقرة المنظمة فى أى صورة . وهى بهذا حق مكتسب شرعاً ، «حق ارتفاق» تاريخى وجغرافى ، يعترف به القانون الدولى والشريعة الجغرافية معا . وقد اعترفت بحقوق مصر التاريخية والطبيعية هذه فى مياه النيل حتى اتفاقية ١٩٢٩ بين مصر وبريطانيا ، وأعادت تأكيدها بكل قوة اتفاقية ١٩٥٩ بين مصر والسودان . وإذا كان كاتب مثل بومان يقول عن مصر «إن عليها أن «تستورد» الماء من المرتفعات الجنوبية تماماً كما على إنجلترا أن تستورد غذاءها من وراء البحار» (١) ، فإن هذا قياس مع الفارق - الفارق بين الملكية الذاتية الطبيعية المطلقة وبين مجرد التجارة المتبادلة المحض حرة .

مياه مصر ، بصيغة أخرى ، ليست منحة أو منة من أحد ولا هى فضل أو فضلة. إنها حقوق مكتسبة لا مغتصبة كما فلسف وروج بعض الوقت بعض العملاء من أصحاب تلك الصيحات الهوجاء أو التخرصـــات الشوهاء عن «منع» أو «بيع» مياه النيل لمصر ، فهى جهل يكشف عن حقد أو حقد يكشفه جهل .

ضمانات الطبيعة لمصر

ثانياً ، إن الطبيعة من جانبها ، وكمبدأ ابتداء ، قد أمنت حقوق مصر المكتسبة هذه بوسائلها الخاصة وضماناتها الطبيعية ، بحيث يكاد يكون من المستحيل على المحاولات المنحرفة الخارجية أن تهددها أو تنال منها جدياً فمن ناحية لا تعتمد مصر على مصدر أساسى واحد للمياه ولكن على مصدرين ، هضبة البحيرات وهضبة الحبشة . ثم إنهما مصدران تبادليان وإن كانا متكاملين ، فهى لا تعتمد عليهما فى فصل واحد ولكن فى فصلين مختلفين ، كل فى موسم على التبادل : البحيرات الاستوائية لمياه الرى الصيفى فى التحاريق ، والحبشة الموسمية لمياه الرى الشتوى بعد الفيضان . وهذا كله يخفف من درجة اعتمادها على أحد بعينه ومن إمكانية تسلطه على مصالحها . وإذا كانت هضبة البحيرات كمصدر تعد ثانوية من حيث الكمية ، وذلك بسبب حاجز السد الذى يضيع معظم مياهه فى فاقد البخر والتسرب ، فإن ذلك فى حد ذاته يحد من إمكانيات سيطرة دولها على هذه المياه .

وبمزيد من التوضيح ، تعد هضبة البحيرات بفضل جغرافية بحيراتها موطن

(1) Isaiah Bowman, The pioneer fringe, N. Y., 1931, P. 43.

أكبر وأضخم خزانين ممكنين على النيل جميعاً من بين كل مشروعات التخزين المستمر ، وهما ڤيكتوريا وألبرت . فسعة الأولى نحو ٢٠٠ مليار متر مكعب ، وسعة الثانية نحو ١٥٥ ملياراً . الأولى بفضل مساحتها العظيمة التى تمكن لهذا الحجز الهائل بخزان منخفض للغاية فى الارتفاع كما فى التكاليف ، والثانية بفضل عمقها الأخدودى الشديد الذى يجعلها كالخندق المائى المثالى ويقلل فاقد البخر إلى أدنى حد . ومع ذلك ، وبغض النظر عن أن دول الهضبة لا حاجة بها إلى مثل هذه الخزانات كما سنرى ، فإنها حتى لو أرادت لأمر ما أن تنشئها أو تنشىء ما دونها لحسابها الخاص ، فإنها تظل تحتاج إلى تهذيب كامل لمجرى النيل فى منطقة السدود قبل أن يمكن أن تؤثر على المياه الواصلة إلى مصر . وبغير هذا فإن الوضع بالنسبة إلى مصر لا يكاد إلى حد بعيد أن يختلف بعد مثل هذه الخزانات عنه قبلها .

بالمثل بالنسبة إلى هضبة الحبشة التى تعد المصدر الأساسى كميا لمياه الفيضان ، إلا أنها هنا التضاريس والهيدرولوچيا بدل السد والنبات . فقد انتهت الأبحاث العلمية المستفيضة لإخصائيى الرى إلى أن من المستحيل فيزيقياً وتكنولوچيا أن يعترض عدو (أو غير عدو) مهما حاول تدفق مياه الفيضان الموسمية الكاسحة المندفعة ، إذ يصيب نفسه بالغرق المدمر والاكتساح قبل أن يصيب مصر بالجفاف . ذلك أن مياه أنهار الحبشة أثناء الفيضان تكون محملة بحمولة غزيرة وكثيفة من الطمى بحيث يستحيل تخزين هذه المياه حينذاك . وأى سد يقام لذلك سوف ينطمى وينسد تماماً بالطمى فى سنوات معدودات ، يفقد بعدها سعة التخزين كلية ويحيل الماء عليه إلى طوفان مغرق مهلك . وإلا فإن عليه أن ينتظر إلى آخر نهاية الفيضان بعد أن تكون حمولة الطمى قد تصرفت ، وهنا لا يكاد السد يجد ماء ويصبح مشروعه هزيلا هيدرولوچيا غير مجد اقتصادياً غير مهدد لمصر سياسياً . وما يقال عن النيل الأزرق فى هذا الصدد يقال بقوة أكبر بالطبع عن العطبرة ، نهر الطين والطمى الأول .

أما قصارى ما يمكن لأحد أن يفعل فهو أن يتعرض بالسحب لمياه الفصل المنخفض ، وهذه لا تعتمد عليها مصر كمورد من مواردها الأساسية ، فضلا عن صعوبتها محلياً نظراً لشدة عمق مجارى الأنهار الحبشية فى هضبتها العالية ، فهى أنهار جبلية أساساً تبدو كالخوانق الغائرة أحياناً ويتراوح عمق أوديتها العليا بين الكيلو متر والكيلو ونصف الكيلو كما قد يصل اتساعها إلى بضعة كيلو مترات . إن أنهار الحبشة ، باختصار ، لا تقع «على» سطح الهضبة ولكن «تحتها» ، ولذا فأى محاولة لرفع أو سحب مياهها إليها محكوم عليها فنياً وهندسياً .

أما مشروع بحيرة طانا ، الذى يمكن عن طريق التخزين المستمر أن ول
البحيرة إلى خزان دائم سعته تتراوح بين ٥ ، ١٠ مليارات ، أى مثل أو ف ف
سعة خزان أسوان فيما مضى ، فليس تهديداً حقيقياً لمصر . فحوض البد ة
الجغرافى محدود للغاية ، وروافده محلية ضئيلة تصريفها متواضع جدا بحيد
لاتعدو مساهمتها فى مائية النيل الأزرق عند الخرطوم ٧ – ٨ ٪ تقريباً . ولذا فإن
لايمكن أن يؤثر تأثيراً محسوساً فيما يصل إلى مصر من مياه هذا الراف
الشريانى . أما أن تفريغ مثل هذا الخزان فى وقت الفيضان قد يجعل الفيضان
نفسه خطرا فى السنوات العالية مما قد يضر مصر فى النهاية ، فالواقع أن مستوى البحيرة وتصريفها لن يختلفا كثيراً بعد الخزان عنهما قبله (١) .

بل إن مثل هذا الخزان ، على العكس ، يمكن أن يكون صمام أمن ضد الفيضانات العالية مثلما هو صمام أمن ضد الفيضانات الشحيحة . والآن وحتى بعد إقامة السد العالى لم تنتف الحاجة إلى خزان طانا ولا فقد المشروع أهميته ، بل لعله أصبح أكثر فائدة ، إذ يقدم رصيداً احتياطياً للسد فى حالة تعاقب سلسلة من الفيضانات الضعيفة تؤثر فى مخزونه فينخفض منسوبه فتنخفض بالتالى الطاقة الكهربائية المولدة منه (٢) .

ومها يكن ، فلقد كان الأصل فى المشروع أنه لحساب مصر ، ثم عاد فأصبح لحساب مصر والسودان معاً ، وإن كان أحدهم قد اقترح أن يخصص لحساب السودان وحده ، ولكن هذا الاقتراح أسقط إلى الأبد . وعموماً ، فإذا كان من الواضح بعد هذا أن من الممكن لقوة معادية فى إثيوبيا أن تنفذه لحساب إثيوبيا وحدها ، فإن هذا ليس ممكناً أو سهلا من الناحية العملية .

التوازن الطبيعى بين الموارد والحاجات

ثالثاً : كما أن الطبيعة هكذا خصصت وأمنت حقوق مصر تلقائيا من جانب ، فإنها أصلا وأساساً قد ألغت الحاجة إلى الصراع على الماء وجبت التعارض بين مصالح الأطراف المختلفة من الجانب الآخر . ذلك أنها قد وازنت وعوضت تلقائياً بين المطالب والحاجات الحقيقية من الماء لكل قطاع بالنهر بحيث خلقت فى النهاية تقسيم عمل جغرافيا رشيدا ومتناسقا بين قطاعاته المختلفة . فهناك سلسلة من الانحدارات المناخية التصاعدية أو التنازلية عبر قطاعات الحوض ، تخلق فيما بينها سلسلة من العلاقات الطردية أو العكسية بين المطر الطبيعى والرى الصناعى أو عموما بين إمكانيات الماء والحاجة إليه .

---

(١) عوض ، النيل ص ٢٢٣.

(٢) حسن الشربينى تطور الرى المصرى ، القاهرة ، الألف كتاب، ص ١٥١–١٥٤.

فأولا وأساساً فإن المطر يقل باطراد كلما اتجهنا نحو الشمال ويزداد كلما اتجهنا نحو الجنوب . وبالتالى فإن اعتماد الزراعة على الرى يزداد شمالا باطراد حتى يصل إلى نقطة المطلق فى أقصاه مصر، بينما يقل بشدة جنوباً حتى يصل إلى نقطة الصفر فى أقصاه بجنوب السودان والبحيرات بالإضافة إلى الحبشة . فالزراعة مطرية مطلقة وتامة فى نطاق المنابع سواء فى أوغندا أو جنوب السودان أو الحبشة ، وهى على النقيض تماماً زراعة رى مطلقة وتامة فى نطاق المصب فى مصر ، وبين القطبين النقيضين تجمع بين النمطين بنسب متفاوتة فى وسط السودان .

من هنا فإن الزراعة فى دول نطاق المنابع الثلاث تجد كفايتها من الماء فى المطر دون أدنى حاجة إلى ماء الرى . بل إن المشكلة فى بعض الأحيان هى إفراط المطر، والحاجة – بعيداً تماماً عن مشاريع رى – إنما هى إلى مشاريع صرف . وإذا كانت هناك بعض جيوب معروفة تعانى من الجفاف فى تضاعيف هذا النطاق كشمال شرق أوغندا مثلا أو بعض مناطق غرب السودان وشرقه ، فهذه كلها مرتفعات عالية تقع بعيداً تماماً عن نطاق ومدى النهر وفوق مستواه ، ومن المستحيل عمليا وفنيا نقل أو رفع مياهه إليها، وليس أمامها إلا المياه الباطنية والآبار الارتوازية .

أكثر من هذا ، فإن الزراعة بعامة تقل نسبة حدوثها والاعتماد عليها فى الحوض كلما اتجهنا من الشمال إلى الجنوب ، بينما على العكس تزداد نسبة الرعى . فعلى حين تسود الزراعة كلية ويكاد يختفى الرعى تماماً فى مصر ، يتفوق الرعى على الزراعة خارج كل حدود إن لم يسد تماماً فى معظم قطاعات نطاق المنابع فى دوله الثلاث ، بينما مرة أخرى تجتمع الحرفتان وتتداخلان بدرجات مختلفة فى وسط السودان . والرعى بطبيعة الحال يعتمد على العشب الطبيعى المرتبط بالمطر الطبيعى ولا علاقة له بالنهر ولا بالرى .

من هنا وهناك جميعاً نجد أن السواد الأعظم من المجتمع فى دول نطاق المنابع لا علاقة له طبيعية أو وظيفية بالنهر تقريباً ؛ إنه ليس مجتمعاً نيلياً بمعنى الكلمة . فهو فى أوغندا مجتمع بحيرى أكثر مما هو نهرى ، وهو فى جنوب السودان مجتمع مستنقعى أكثر مما هو نهرى ، وهو فى الحبشة مجتمع هضبى أكثر مما هو نهرى، كل أولئك على العكس تماماً من المجتمع المصرى الذى هو مجتمع نهرى فقط أولا وأخيراً . والواقع أن النهر لا يكاد يمس حياة السكان فى نطاق المنابع ، خاصة فى الحبشة ، سواء فى الرى أو الرعى أو الشرب أو الصيد أو الملاحة ، حتى ليمكن

القول بأنه لو لم يوجد النيل وروافده أصلا فى تلك المناطق جميعا لما تغير ولاإختلاف نمط الحياة فيها تقريباً ولما شعر سكانها بأى فارق أو خسارة.على العكس تماما نطاق المصب :لو لم يكن النيل لما كان الأمر مجرد اختلاف نمط الحياة وإنما اختفاء الحياة نفسها أصلاً.

ولعل من الغريب أيضاً أن يكون دور النهر هكذا سلبياً إلى هذا الحد المثير فى حياة نطاق المنابع، أوغندا كجنوب السودان كالحبشة على السواء، رغم دور المنابع الإيجابى الهائل فى مائية النهر وفيضانه، هذا فى حين يصبح دور النهر أكثر من إيجابى بل وكل شىء فى حياة مصر المصبية رغم دور المصب السلبى فى مائية النهر وفيضانه. ومرة أخرى وأخيرة يأتى وسط السودان فى مرتبة وسط بين النقيضين تقريباً.ولكن الضابط الوحيد خلف كل هذه الفروق والمفارقات الجذرية هو المطر الذى يختفى فى الشمال ويكفى فى الجنوب.

على أن لنطاق المنابع، من الناحية الأخرى، ميزة حاسمة يتفوق فيها خارج كل مقارنة، وهى الكهرباء.فبحكم تركيبه الجغرافى كهضاب شاهقة غزيرة المطر تضم بحيرات شاسعة ومساقط مياه حادة، فان توليد الكهرباء يصبح الشكل الأمثل وربما الأوحد لاستغلال مياه النهر، مثلما تحقق فعلاً فى خزان أوين بأوغندا وكما يمكن أن يتحقق فى مشروع بحيرة طانا بالحبشة.ولهذا فان مثل هذه المنشآت الهندسية يمكن أن تفيد هذه الدول إفادة كبرى فى الكهرباء، فى حين أنها لا يمكن أن تفيدها-حتى لو أرادت-فى المياه إلا بالنزر اليسير جداً لعدم حاجتها أصلاً إلى المزيد من المياه.

وهكذا تتكامل لنا فى المحصلة الصافية خطة تقسيم العمل الجغرافى الرشيد المتناسق كما رتبته الطبيعة بين قطاعات الحوض المختلفة دون تعارض أو تحيز : المطر للمنابع والرى للمصب، الزراعة المطرية والرعى للمنابع وزراعة الرى للمصب، الكهرباء للمنابع والماء للمصب، أو بعبارة أخرى الكهرباء لأوغندا وإثيوبيا والماء لمصر وإلى حد ما للسودان.

بانتظام مطرد إذن يقل اعتماد كل قطاع من النهر وحاجته الطبيعية إلى مياه النهر كلما صعدنا من المصب إلى المنبع، ويتحول دوره هو من ترعة تغذية إلى مجرد مصرف طبيعى،وذلك لأن المطر يزداد باطراد فى ذلك الاتجاه. وكمجرد مثال، فان حاجة الفدان من المياه فى السودان تقل فيما يقدر عن ثلث حاجة الفدان فى مصر هذا التكامل الطبيعى فى النظام النهرى بين عنصرى الهيدرولوجيا والتساقط حقيقة بديهية تجب كل دعوى مسرفة أو مغرضة . فلا يمكن أن يكون لأوغندا أو

كينيا مثلاً أى فائدة فى أكثر من بضعة ملايين من الأمتار المكعبة، ولا جدوى للسودان أو إثيوبيا فى أكثر من بضعة مليارات محدودة تكمل بها حصتها الطبيعية من المطر السودانى أو الموسمى.

السودان مثلا، من المبالغة لا شك أن نقول عنه كما يقول ما كدونا «إن ماء النيل هو دم الحياة فى السودان كما هو تماما فى مصر» (١) - إلا أن نقول إن السودان هو الجزيرة (؟) . ومنطقة مثل غرب السودان، على سبيل المثال، إذا كانت تعانى اليوم من مشكلة «العطش»، فليس ذلك لأن مياه النيل تمر عليها وتحرم هى منها، وإنما هى ببساطة بعيدة كل البعد عن مجراه وعالية جداً فوق مستواه بحيث يستحيل تكنولوچيا وهندسياً توصيل أى قناة من النيل إليها، حتى ولو بالرفع، ولامفر لها من الاعتماد جنب المطر على موارد المياه الجوفية بالآبار الارتوازية، وهو المشروع القائم حاليا بالفعل.ولهذا كله تظل الأغلبية العظمى من مياه النيل لا حكرا مغتصباً لمصر ولكن إرثا طبيعيا لها.وبالفعل جاءت اتفاقية مياه النيل الأخيرة بين مصر والسودان سنة ١٩٥٩ مؤكدة لهذا المعنى .

الكفاية الطبيعية للجميع

رابعاً، وأخيراً، وفضلاً عن هذا، ففى حوض النيل من الموارد المائية الصيفية ما يكفى حاجات كل سكانه فى المنبع والمصب، ريا ومطرا، حالا ومستقبلا، فقط إذا ما أحسن استخدامها واكتمل استغلالها.وإلى ماقبل السد العالى، كان الجزء الأكبر من موارد مياه الحوض يضيع بددا ما بين البحر والبخر وما بين التسرب والتشرب. وحتى الآن، فاذا كان السد العالى قد أوقف الفاقد إلى البحر إلى أدناه، فما زال الفاقد إلى السماء والأرض والنبات أعلاه كما كان.

هذا ويحكم تقسيم العمل الجغرافى، لما كان السودان هو وحده من بين سائر دول الحوض الذى يشارك مصر نسبياً أو جزئيا فى حاجته إلى الماء، فان مشكلة الماء إن عدت مشكلة إنما تستقطب أساسا بين هذين القطرين وحدهما، وتعارض المصالح المائية الجوهرى إن قام فانما يقوم بينهما فى الدرجة الأولى وهذا يفسر عدم استقرار ولا نقول توتر العلاقات بينهما أحياناً رغم أنهما - للغرابة والدهشة - هما الأشقاء الوحيدون فى الحوض كله.وهذا بدوره يفسر ضرورة الفهم والتفهم والتنسيق والتعاون الوثيق بينهما . فالحقيقة أن المشكلة أو التعارض إنما هى ظاهرة

(1) B.F. Macdona, Wider horizons, in : The Africa of today & tomorrow, Lond, 1959, P. 112.

ظاهرية فقط تأتى من قصور استثمار موارد النيل المشتركة وليس من عجز ا أصلا .

فمثلا قبل السد العالى أى فى ظل التخزين السنوى كان واضحاً ان حوض النيل قد بلغ درجة التشبع من حيث المشاريع المائية المقامة عليه، بمعنى أنه حتى الخزانات الثلاثة أسوان وسنار وجبل الأولياء كان يستحيل ملء ثلاثتها تماماً فى سنى الفيضانات المنخفضة، ودعك تماماً من تعليتها أو إضافة خزانات جديدة إليها. هذا فى حين أن سعة تلك الخزانات مجتمعة لم تكن تعدو كسرا ضئيلاً للغاية من موارد النهر الضخمة التى يضيع معظمها فاقداًمفقوداً للطرفين وللجميع.

وبالمثل قبيل السد ، احتدم الخلاف بين البلدين بغير مبرر علمى .فأولا، ورغم قواعد القانون الدولى، رفض السودان المستقل الاعتراف باتفاقية ١٩٢٩ المنظمة للعلاقات المائية بين الطرفين على أساس أنها غير ملزمة للسودان حيث قد أبرمت كجزء من تسوية سياسية مع طرف سواه وفى غيابه وبغير إرادته وبالتالى فهى من طرف واحد لا بين طرفين فضلاً عن أنها تعطى مصر حق الڤيتو بل والسيادة الهيدرولوچية.المطلقة فى كل حوض النيل وعلى كل مشاريعه المائية وبالتالى لاتراعى مصالح السودان بما فيه الكفاية

ثم من هذا الموقف رفض السودان، ثانياً، الموافقة على قيام مصر ببناء السد العالى أو غيره، وكان هذا بالفعل مما أخر بناءه بعض الوقت.ولعله كان من بين أسباب التعقيدات السياسية الدولية الحادة التى أصبحت علماً على قصة السد فلقد كان هناك عرض سوفييتى أول بالمساعدة فى إنشائه ضيعه موقف السودان الرافض ذلك، فلما وافق الأخير كان العرض قد انتقل إلى الولايات المتحدة، التى لم تلبث أن سحبت العرض فكان ما كان من حرب السويس، إلى أن عاد من جديد إلى الاتحاد السوفييتى.

بالفهم الصحيح، مع ذلك، أمكن التوصل إلى اتفاقية المياه الجديدة ١٩٥٩ التى حلت كل المشاكل المعلقة بين البلدين والتى حلت محل اتفاقية ١٩٢٩وفى الوقت نفسه احتوتها كجزء لا يتجزأ منها.تفصيل ذلك أنها أولا وأساساً تبنت مبدأ الحقوق المكتسبة فثبتتها لكلا الطرفين كما انطوت عليها اتفاقية ١٩٢٩ والوضع الراهن نفسة status quo ثم هى ثانيا تبنت مبدأ المناصفة بعد ذلك سواء فى المياه أو فى المشاريع أو فى المسئوليات والالتزامات.

فعن الأول، نصت الإتفاقية على ضمان تقسيم المياه على أساس أن حصة مصر هى ٤٨ ملياراً، وحصة السودان ٤ مليارات.وعن الثانى، نصت على الموافقة على إنشاء مصر للسد العالى والسودان لخزان الروصيرص كالحلقة الأولى فى سلسلة مشاريع التخزين المستمر على النيل، على أن يوزع صافى فائدة السد العالى بنسبة ١٤٫٥ مليار للسودان، ٧٫٥ لمصر، وبذلك يكون نصيب مصر من صافى إيراد النيل بعد السد العالى ٥٥٫٥ مليار ونصيب السودان ١٨٫٥ مليار.

كذلك تنص الإتفاقية على أن يتعاون الطرفان مستقبلا فى مشاريع زيادة إيراد النيل بمنع الفاقد فى مستنقعات السدود بجميع روافدها وأنهارها، أيضاً على أساس مبدأ المناصفة فى التكاليف وفى صافى الإيراد. وهذا ما وضع موضع التنفيذ فعلاً فى مشروع قناة چونجلى الذى بدأ ومضى قدماً منذ بعض الوقت والذى سيوفر ٣٫٨ مليار متر سوف تتقاسم بالنصف. وأخيراً تنص الاتفاقية على أن يوحد الطرفان موقفهما وقرارهما فى جبهة موحدة إزاء دول النيل الأخرى فى حالة مطالبتها بأنصبة فى مياه النهر، على أن تخصم مثل هذه الأنصبة من الطرفين مناصفة.

واضح إذن أن الاتفاقية نموذج جيد للتعاون والتعايش الهيدرولوچى القائم على أسس علمية سليمة، لا هى بالإحتكارية ولا هى بالتنافسية، بل تكاملية موضوعية. فلا الاتفاقية تعنى احتكار مصر لمياه النيل أو أنها تفرض وصايتها على النهر. بل الملاحظ أن السودان كان يسير مع مصر خطوة بخطوة فى المشاريع الكبرى : فخزان أسوان فى مصر ١٩٠٢ - ١٩٣٣ قابله خزان سنار فى السودان ١٩٢٥، والسد العالى فى مصر ١٩٦٠ يقابله خزان الروصيرص فى السودان الآن، وهكذا.ولا الاتفاقية من الناحية الأخرى كذلك تستبدل بالحكم الثنائى السياسى المصرى- الإنجليزى القديم فى السودان حكماً ثنائياً هيدرولوچيا مصرياً-سودانيا جديدا فى حوض النيل ومياهه ودوله.فالاتفاقية تعترف صراحة بحقوق سائر دول الحوض المشروعة مستقبلاً. وفى جملة واحدة، فإن المبدأ المسود الذى يحكم الاتفاقية أولاً وأخيراً هو المبدأ الجغرافى المتوازن : من كل بحسب قدرته الطبيعية، ولكل بحسب حاجته المشروعة.

ليس هناك إذن من تعارض كامن أو تضارب حقيقى فى المصالح المائية بين أجزاء الحوض ودوله.وإذا كان هذا قد وقع أو حدث، فذلك ظاهرياً ومرحلياً، وذلك إنما بفعل الاستعمار ومضارباته.ومن الملاحظ بالفعل أن مشكلات المياه السياسية قد خفت أو خفتت في الحوض بعد تصفية الاستعمار وفى ظل التحرير.ومعنى هذا

كله فى النهاية أن السياسة المائية فى الحوض جميعاً، وكما أرستها ورسمتها خطة الطبيعة نفسها، إنما هى التعاون لا الصراع والتكامل لا التناقض.وعلى هذا الأساس ينبغى أن يتم التنسيق بين دول الحوض، وبه بالفعل حددت مصر سياستها المائية الوطنية.

استراتيجية مصر المائية

كجزء من الاستراتيجية السياسية المصرية العظمى، تسترشد سياسة مصر المائية بمبدأين أساسين تستقطب فيهما كقضبين نهائيين متكاملين وغير متعارضين توازن بهما بين مصالحها الذاتية ومصالح الآخرين : مبدأ حسن الجوار ومبدأ الموقع الوطنى.

مبدأ حسن الجوار

اهتمامات مصر الحقيقية فى إفريقيا هى نيلية فى المحل الأول، واهتماماتها النيلية العميقة هى مائية فى الصف الأول.وفى كلتا الحالتين فإن مبدأ حسن الجوار هو الذى يحكم ويسود علاقات مصر بدول الحوض الثمانية، فى ظل أخوة الوحدة العربية فى حالة السودان العربى وفى ظل صداقة الوحدة الإفريقية فى حالة سائر دوله غير العربية.

بل إن مما لا شك فيه أن اتجاه مصر المستقلة نحو إفريقيا والمساهمة الجادة فى تحريرها وكسب صداقتها وكسبها إلى جانبها، أى باختصار سياسة مصر الإفريقية الواعية والمؤثرة فى الخمسينيات والستينيات خاصة، إنما هى جزء حيوى لا يتجزأ من سياستها الجوهرية لتأمين مياه النيل (١)،تلك التى لا تقتصر على السودان وإثيوبيا وأوغندا بل تشمل عدداً أكبر من الدول الإفريقية فى شرق القارة ووسطها (الصومال،كينيا،تانزانيا،زائير).أى أن سياسة مصر الإفريقية هى جزء من سياستها المائية بقدر ما هى جزء من استراتيچيتها السياسية العامة.

فأما السودان، إذا بدأنا تحليلنا بالتفصيل، فليس منبعاً ولا مصدرا للمياه كما يظن البعض أو العامة بل هو كمصر نفسها مستورد أو متلق، إلا أنه مجرى لامصب وطريق لا هدف.ولكن فى دور الطريق أو الممر بالدقة تكمن أهمية السودان بالنسبة لمصر، فهو مجمع طريقى أو شريانى الماء من كلا المصدرين الاستوائى والحبشى معاً أو محورى النيل الأبيض والأزرق على الترتيب.ومن هنا فهو عصب

(1) Heikal, "Egyptian foreign policy", P. 718.

مرور المياه إلى مصر، وأى تدخل أو عبث فيه – والتجربة البريطانية مؤشر قاطع – يمكن أن يقطع الطريق عليها إليها .وبالتالى فان السودان بالنسبة لمصر هو الماء، حيث الماء بدوره هو الحياة.

وهذا بلا شك ما يفسر شعار «وحدة وادى النيل» إبان الاستعمار البريطانى وكسياسة مضادة له.وهو أيضاً ما يفسر حرص مصر على علاقات الصداقة الوثيقة مع السودان المستقل، حتى أثناء مراحل «الجفوة» أو «القطيعة» العابرة التى خلقها وخلفها الاستعمار، وحتى رغم بعض المشاكل المثارة أو المثيرة، المعلقة أو العالقة، بل وإلى حد المرونة الزائدة أحياناً فى تقدير البعض .

وفى هذا الإطار، أى منذ الاستقلال، فالمقول إن مصر لا تقبل ولا تسمح بقيام نظام معاد أو مضاد فى السودان من الداخل، كما أثبتت تجربة الحكم العسكرى الرجعى فى الستينيات.كذلك فهى لا تسمح بأى تهديد أجنبى له من الخارج لأن أى تهديد للسودان هو تلقائياً تهديد لأمن مصر، كما أوضحت تجربة المؤامرات الخارجية على السودان بقيادة بعض القوى العالمية العظمى فى السبعينيات ومحاولة تطويقه على الحدود من كل الجهات ابتداء من ليبيا وتشاد إلى زائير وإثيوبيا. وقد أعلنت مصر أكثر من مرة فى الفترة الأخيرة أن أى عدوان على السودان هو عدوان على مصر، وأنها هى الحرب بلا تردد فى هذه الحالة.

أما عن العلاقة مع باقى دول الحوض، والتى هى دول منبع ومصدر المياه، فانها لا تقل حيوية وحساسية كما أن مصر لا تقل حرصاً عليها واهتماما بها. فمع إثيوبيا، ورغم بعض التوترات والاستفزازات المفتعلة التى اصطنعتها الرجعية العتيقة الحاكمة فى الماضى، فقد كانت مصر حذرة للغاية وحكيمة فى كل علاقاتها وحاولت فى عصر استقلال القارة تحييد هذه العلاقة على الأقل وتحسينها بقدر الممكن.ويتضح هذا حتى فى علاقات مصر مع دول القرن الإفريقى وشرق إفريقيا التى قد تكون لها علاقات متوترة مع إثيوبيا، كالصومال العربى وأريتريا خاصة،حيث تتبع مصر سياسة مرنة تفاديا للإصطدام مع إثيوبيا إلى الحد الذى ربما جعلها تترك هناك بعض فراغ سياسى يكاد يملأه غيرها.

من الناحية الأخرى، لوحظ أخيراً جداً أن إثيوبيا، التى اتخذت بعد الانقلاب انعطافة ماركسية حادة وتحالفت مع الاتحاد السوفييتى فى الوقت الذى تآكلت فيه علاقات مصر بالأخير إن لم تكن قد تأزمت، قد بدأت فى إقامة سد على منابع النيل الأزرق منفردة ومن وراء ظهر دول المصب.ولذا أعلنت مصر الرسمية بلا تردد أن هذه «مسألة حياة أو موت»، مؤكدة إنها «إذا لم تكن لتحارب من أجل مسألة

فيـهاحـياتك ومـوتك، حـياة شعبك وماء شعبك وأرضك، فلأى شىء آخر تحارب إذن ؟» (١).

موقف جديد بلا شك، لن يفوتنا ما فيه من مفارقات السياسة المثيرة ولا نقول سخرية الأقدار المريرة. فبالأمس كان الخصم الذى يهدد مصر مائياً فى منابع النيل هو الاستعمار البريطانى فى السودان، وهو اليوم صديق الأمس الاتحاد السوفييتى فى إثيوبيا .واللافت هو وحدة الثوابت والمتغيرات فى الحالتين.فلقد كان الأول هو بانى الصرح الأساسى فى مشاريع الرى المصرية وعلى رأسها خزان أسوان، ثم ورث الثانى دوره فى بناء السد العالى.وبالمثل، فكما كان الأول مهندس سياسة المشاريع المضادة فى دول المنبع لتهديد مصر والضغط عليها، ورث الثانى الدور نفسه بلا حرج ولا تجديد ولاتحديد.

هذا عن إثيوبيا .أما عن أوغندا الحديثة الاستقلال فان العلاقات أقل تعقيداً وأكثر بساطة وسيولة، وسياسة مصر التقليدية هى الوقوف بجانبها فى وجه الأخطار الخارجية. ومن الناحية الأخرى فلقد كان التسلل الإسرائيلى مشتركاً بين إثيوبيا وأوغندا، وإن وصل فى الأول إلى حد التغلغل.وبالمقابل كانت سياسة مصر هى مطاردة هذا الوجود الإسرائيلى من هذا النطاق الحيوى الحساس، نطاق منابع النيل.وقد تم بالفعل تصفيته فى أوغندا، ولم تبق منه فى إثيوبيا سوى الفلول. وبالمثل، ولنفس الأهداف، تحرص مصر على الاحتفاظ بسياسة متوازنة وواعية مع كينيا وزائير. .إلخ.

مبدأ الموقع الوطنى

من مبدأ حسن الجوار ننتقل أخيراً إلى مبدأ الموقع الوطنى كالقطب الموجب فى سياسة مصر المائية. فتجربة مصر المريرة مع الاستعمار البريطانى علمتها من قبل

(١) الاهرام ، ١٩٧٨/٥/٣١، ص ٩ .

أن الاستقلال السياسى بالنسبة إليها كدولة رى يعنى فى الدرجة الأولى الاستقلال الهيدرولوچى، وأن التبعية الهيدرولوچية تؤدى لا مفر إلى التبعية السياسية.وطوال القرن الأخير، أو بالأحرى طوال العصر الاستعمارى، كانت مشكلة مصر الاقتصادية هى مشكلة مائية، ولكن مشكلة الماء كانت بدورها قد أصبحت مشكلة سياسية.وبين الاثنتين، كان على مصر من أسف أن ترهن أحياناً استقلالها السياسى لتحل مشكلتها الاقتصادية.

من هنا أدركت مصر دائماً أن الموقع القومى أو الوطن ، national location أى الموقع داخل الحدود السياسية المصرية نفسها، شرط جوهرى لمشاريعها ومنشآتها المائية من سدود وخزانات.فكل المشاريع خارج الحدود، فى أيما جزء من الحوض وأيا كانت مزاياها الهندسية، يعيبها جميعها نقطة ضعف واحدة :أنها تظل تضع مصر تحت رحمة قوى خارجية، عدوة أو غير ذلك لا يهم، وتظل تترك رقبة مصر المائية خارج حدودها فى قبضة أجنبية أو أكثر، وتنتظم قدراً من التسويات والمساومات السياسية مع دول المنبع وبالتالى تظل تقيد حرية مصر وقد تلقى عليها ظلالا غير أثيرة.

هكذا أقيم سد أسوان فى أقصى جنوب مصر أولاً، كما آثرت مصر مؤخراً و ى تبحث عن بديل لمشاريع المنابع العليا، أن تحقق شرط الموقع الوطنى، فكان من العوامل الحاسمة، بل العامل الفيصل، فى تفضيل مشروع السد العالى على شبكة مشروعات أعالى النيل التى كانت الدعوة إليها قد اشتدت منذ الثلاثينيات ثم تصاعدت فى الخمسينيات. وقد كان مفروضاً أن هذه الشبكة، التى تبدأ من أوغندا حتى الحبشة والسودان، ستلقى من الدول الكبرى تأييدا وتمويلاً أسهل (١) - تأييدا وتمويلا لم يقصد بهما إلا أن يكونا الطعم الذى يستدرج الفريسة إلى

رحمتها وتحكمها. ولكن السد العالي وحده كان ضمان الأمن السياسي، لأنه وحده الذي يحقق شرط الأمن الهيدرولوجي، وهو وحده الذي يحقق شرط الأمن الهيدرولوجي لأنه وحده الذي يحقق شرط الموقع الوطني .



(1) R, I.I.A., The Middle East, Lond., 1958, P. 236.

الفصل الثامن والعشرون

ضبط النيل

تطور الري المصرى

مراحل الفن الزراعى

جوهر دراما التاريخ الحضارى المصرى برمتها وعلى طولها يمكن أن يختزل أساساً فى صيغة صراع ملحمى بين المصرى والنيل، تؤلف أدواره وفصوله «ساجا» إيكولوچية حقيقية تبدأ بالعنصر الطبيعى سيد الموقف بل إلها يعبد وتنتهى أخيراً باليد العليا للعنصر البشرى.أو هى `ساجا چيوتكنية geotechnic بالأحرى والدقة.فلأن الرى هنا هو حلقة الوصل المؤثرة بين البيئة والانسان، فلقد كانت تكنولوچيا اللاندسكيب الطبيعى من وسائل هندسية ومعمارية وضوابط ونواظم وسدود وترع هى أداة الانسان لترويض النهر وتعبيده وتبشيره، وكانت مراحل ذلك الصراع هى مراحل رى فى الدرجة الأولى .

وعلى هذا الأساس نستطيع أن نميز أربع مراحل متعاقبة، جذرية وجوهرية، تمثل زحف الإنسان المتصل الصاعد النظيم منذ فجر الحضارة إلى اليوم. ولأن كل مرحلة تمثل مركباً أساسياً من فن الرى-الزراعة، فان لنا أن نستعير لها

اصطلاحات جديز وممفورد الشهيرة عن تطور الفن الحضارى عامة (١) . تلك هى مراحل فجر الفن الزراعى، والفن الزراعى القديم، فالفن الزراعى الحديث، وأخيراً الفن الزراعى الحيوى.

المراحل الأربع

فالمرحلة الأولى، مرحلة فجر الفن الزراعى Eotechnic هى التى سبقت اكتشاف الزرعة بمعناها الصحيح .وتقع قبل التاريخ وفيها كان النيل كل شىء والإنسان تقريباً لا شىء، مجرد مقلد للطبيعة وأسير للنهر. ثم كانت مرحلة الفن الزراعى القديم palaeotechnic وهى زراعة الرى الحوضى التى كانت انبثاقاً طبيعيا عاش تاريخا ألفيا طويلا يحتل الجزء الأكبر من تاريخ مصر. وبالحياض صار الفلاح مهندساً جغرافيا أعاد خلق الطبيعة إلى حد ما وجعل من شبكة السدود والترع طبيعة ثانية للوادى. إلا أن استغلال الأرض الحوضى بدأ استغلالا جزئياً حيث اقتصر أولا على ضفة النهر اليسرى . ولكنه حتى بعد أن شمل الضفتين لم يعد أن يكون استغلالاً نصفيا وذلك لأنه كان استغلالا فصلياً موسميا بحتاً يتبع دورة الفيضان ويترك الأرض الزراعية «صحراء سوداء» نصف العام.

ولعل شيئاً لا يلخص دورة اللاندسكيب المصرى فى ظل النظام الحوضى كقولة عمرو الشهيرة عن لؤلؤة بيضاء (التحاريق)، فاذا هى عنبرة سوداء (الفيضان)، فاذا هى زمردة خضراء (زراعة الشتاء)، فاذا هى ديباجة قشاء (الحصاد) (٢).
وتتكرر هذه المتتابعة اللاندسكيبية فى تنويعات مختلفة فى كثير من كتب العرب،

(1) Patrick Geddes, Cities in evolution , 1915, L Mumford, Culture of cities, 1946, P. 395.

(٢) أبو المحاسن ، النجوم الزاهرة، القاهرة، ١٩٢٩، ج ٢ ص ٣٣.

أحياناً كرباعية وأحياناً كخماسية.خذ مثلا رباعية المسعودى فى التنبيه والاشراف «فدهرها من أربع صفات : فضة بيضاء أو مسكة سوداء أو زبرجدة خضراء أو ذهبة صفراء، وذلك أن نيلها يطبقها فتصير كأنها فضة بيضاء، ثم ينضب عنها فتصير مسكة سوداء، ثم تزرع فيصير زرعها زبرجدة خضراء ، ثم يستحصد زرعها ويصفر فتصير ذهبة صفراء» (١). أو رباعيته الأخرى فى مروج الذهب، «ثلاثة أشهر لؤلؤة بيضاء، وثلاثة أشهر مسكة سوداء،وثلاثة أشهر زمردة خضراء، وثلاثة أشهر سبيكة ذهب حمراء». أو قارن خماسية الزهرى، الجغرافى الأندلسى:خمس صور :إما بيضاء فضية وذلك عند انتهاء النيل عليها، وإما حمراء مسكية وقت الزيادة وإما سوداء عنبرية وذلك عند هبوط النيل عنها وإما خضراء زمردية وذلك عند كمال نباتها، وإما صفراء ذهبية وذلك عند حصاد غرسها»(٢).

وعموما فلقد كان النظام الحوضى نوعاً من «الزراعة الجافة» (٣) واقتصاداً واسعاً بلا كثافة، وكان الانتاج الزراعى اقتصاداً معاشياً فى جوهره، وبالتالى، كانت إمكانيات أو طاقة التشبع بالسكان متوسطة تتراوح حول ١٢ مليون نسمة كما قدر.من هنا ظل الإنسان تحت رحمة النهر، وكانت تلك المجاعات والأزمات التى ذكرنا.

ومنذ قرن ونصف قرن فقط، فى أوائل القرن الماضى، تبدأ المرحلة الثالثة،

(١) ج ٨ ، ص ٢١ .

(٢) حسين مؤنس ، تاريخ الجغرافيا والجغرافيين في الأندلس، مدريد، ١٩٦٧، ص ٣٨١.

(3) V. Mosséri, "Note sur les depots nilotiques etc", B.I.E., 1918-19 P. 154 "Du sol égyptien sous le régime de L'arrosage par inondation", B.I.E., 1922-3, P 2.. D. Faucher, Géog. agraire , Paris, 1949, 62.

مرحلة الفن الزراعى الحديث Neotechnic التى تعد طفرة حقيقية قلبت هيكل الزراعة المصرية.فمنذ «عصر السدود والخزانات» كما يمكن أن نسمى هذه المرحلة، ثور فن العمارة الهيدرولوچية هندسة النهر الجغرافية، فأضافت إلى الرى النيلى الرى الصيفى وحققت بذلك الرى الدائم، وأصبت الزراعة «زراعة رطبة» حقاً. والانقلاب فى جوهره كيفى أكثر منه كمياً، وكان توسعاً رأسياً أساساً قبل أن يكون توسعاً أفقياً، وبه تضاعفت الكثافة لا المساحة.

وأهم من ذلك التغير النوعى فى المركب المحصولى.فبعد أن كانت مصر مزرعة شتوية قوامها الحبوب وهدفها الإستهلاك المحلى والكفاية الذاتية، أصبحت حقلاً منتجاً على مدار السنة، الألياف-القطن الثمين-محوره، والسوق العالمية مصبه، والاقتصاد التبادلى التجارى طبيعته، وبذلك كله تضاعف الدخل القومى وقفز سقف السكان إلى طاقات لا وجه لمقارنتها بالماضى الحوضى على الاطلاق.

غير إن الرى الدائم لم يكن يمثل الاستغلال الأقصى للبيئة Maximum Use فهو وإن كان يستغل الأرض طوال العام، فان جوهره قام على استغلال الماء من عام إلى عام، أى على «التخزين السنوى» فكان بالضرورة نظاماً متلافا مضيعاً لحصيلة ثمينة من ماء الفيضان تذهب إلى البحر بدداً كل عام. والمقدر أن نسبة عالية من مائية النهر تضيع هكذا فى السنين العادية.كذلك فرغم أن النهر قد روض واستؤنس إلى حد تحييد أثر الفيضان نوعاً والحد من معدل تفاوته، فان خطر الفيضان، خطر الفيضان العالى والواطى.ظل معلقاً فوق الرؤوس.

. وإلى ما قبل السد العالى كان المقدر أن الانتاج الزراعى فى مصر لم يزل يتأرجح نحو ١٠ وحدات فى الاتجاهين حول رقمه القياسى ١٠٠.

على أن ضبط النهر فى مصر يدخل مرحلة ثورية جديدة – المرحلة الرابعة – مع السد العالى، وتلك هى المرحلة البيوتكنية Biotechnic والسد بلا ريب قمة الرى الدائم. وبهذه الصفة فلقد يبدو من الناحية الشكلية أو النظرية مجرد استمرار لفلسفة مائية سابقة. غير أنه فى الواقع ومن الناحية العملية ينتمى إلى عالم جديد تماماً من الفلسفة والمنطق، مثلما خلق عالماً جديداً تماماً من الواقع والحياة (١). فهو يمثل انقطاعة جذرية مطلقة عن الماضى المائى فى مصر، ويكتب فصلا مستقلاً تماماً فى كتاب الرى المصرى. إنه فى آن واحد جراحة جغرافية من أدق وأخطر ما أجرى الانسان على وجه الأرض، وانقلاب جذرى فى اللاندسكيب الطبيعى وجغرافية النهر، بل ويرقى فى نتائجه ومغزاه إلى مرتبة الحدث الچيولوچى فى رأى البعض . إنه ثورة على النيل .

فالسد ، بدل التخزين السنوى ، يدشن عصر التخزين التراكمى أو القرنى ، ويفتح بذلك آفاقا وإمكانيات مائية لاحد لها ولا نظير من قبل ، بحيث يبدو العصر الذهبى فى تاريخ الرى والزراعة المصرية ، فلأول مرة يمكن استغلال كل قطرة من مياه النيل ، بعد أن كان جزء كبير منها يضيع سنويا فى البحر . ولأول مـــرة

---

(١) راجع في هذا الموضوع : علي فتحي، «مصر السد العالي» ، الاهرام الاقتصادي، ٢٢ يونيو ١٩٨١، ص ٢٠-٣٠ مصطفي محمود حافظ، «السد العالي وبحيرة ناصر» عدد ٤، ١٩٧٦، ص ٩٠-١٠٢، طاهر ابو وفا ، مشرع السد العالي ، ج ١ اجيه يونان ، دراسة مقارنة بين السد العالي وسد الفرات ، القاهرة، ١٩٧٧، حسن الشربينى ، تطور الرى المصرى :

أنظر أ يضاً :

(1) Wyn F. Owen, "Land and water use in the Egyptian high dam era", Ekistics, Feb. 1965, P. 102-6, Hassan Awad, "Le sadd el-ali", B.S.G.E.,. 1957, P. 5-12, R.A. Beddis, "Aswan high dam & resettlement of the Nubian people", Geog., Jan. 1963, P. 77-9.



شكل ٢٩ – هيكل تخطيطى لمشروعات ضبط النيل الرئيسية ، ما نفذ منها وما لم ينفذ وما ألغى نهائياً .
(عن هير ست)

يمكن استغلال كل شبر من الأرض الصالحة للزراعة بلا بور ولا برارى ، كما يمكن تمديد المعمور المصرى إلى آفاق بعيدة وجديدة . ولأول مرة تتحرر مصر والزراعة المصرية من خطر الفيضان الطوفانى والفيضان الواطى . ولأول مرة يمكن

لمركب الزراعة المصرية أن ينطلق إلى عناصر ومحاصيل وتشكيلات جديدة ثمينة ومكثفة . لأول مرة ، يعنى ، يمكن أن تجتمع قمة التوسع الرأسى وقمة التوسع الأفقى ، قمة الكم وقمة الكيف . ولأول مرة كذلك يمكن كهربة وميكنة مصر جميعاً ، زراعة وصناعة ومجتمعا وحياة .

على أن السد بعيدا عن أن يمثل العصر الذهبى لمصر الزراعية ، ينطوى فى نظر البعض على أخطار جسيمة معلقة وعلى مشاكل تراكمية كامنة تجعله «ثورة ضد النيل» أكثر منه «ثورة على النيل» . وبدلا من أن يشكل المرحلة البيوتكنية فى تطور الزراعة المصرية ، يرونه مرادفا بالأحرى للمرحلة ضد - الحيوية anti-biotechnic وإذا صح أن يعد بآثاره الطبيعية أقرب إلى الحدث الچيولوچى ، فإنما ذلك عندهم بالمعنى المدمر المخرب لا المعنى الخالق البناء .. من هنا ، ودون تقليل فى جسامة وعمق أثره ومغزاه كأمر واقع من حيث ضبط النيل ، فلابد من التحفظ فى التقييم ، ولابد للحكم النهائى على السد أن يؤجل إلى أن تتضح الحقيقة العلمية المطلقة بلا أدنى شبهات أو تسرع .

فلسفة التطور

تلك إذن قصة الصراع المزمن بين المصرى والنيل فى أدواره المتطورة . بماذا يمكن أن نخرج منها ؟ فى البدء كانت المعادلة : إنسان خاضع للنهر ، ونهر خاضع للبحر ، الأول يعيش تحت رحمة الثانى ورهن نزواته ، والثانى يدفع ضريبته السنوية صاغرا للثالث . والآن نقرأ المعادلة : نهر استقل تماماً عن البحر فليس يفقد له قطرة ماء ، ولكنه أصبح من الناحية الأخرى تابعاً مطلقا للإنسان . لقد تواضع النهر الهادر إلى مجرد ترعة رى كبرى . حتى ضفافه وشطوطه أصبحت بالتهذيب والتقويم والتكسية أقرب إلى الأرصفة الخطية الصقيلة ، على الأقل فى بعض المواضع وواجهات المدن . وعلى الجملة ، أصبح النهر ذلولا خاضعاً ومطيعاً مثل موظف على حد تعبير لوران (١) ، أو فلنقل أصبح النيل أكبر موظف فى وزارة الرى والأشغال المصرية . لقد تم ترويض العنصر كما لم يروض من قبل ، فأصبح نهراً داجناً مستأنسا نزعت عنه أسنانه ومخالبه. أو كما عبر البعض ، إن النهر

(1) P. 13 .

الذى كثيراً ما فقد عقله سيمنح لأول مرة عقلا بل وضميراً ، النهر الذى طالما تحكم فى رقابنا ، قد تحكمناً أخيراً فى رقبته .

إنها ثورة كاملة من ثورات البيئات ، صنعت لمصر جغرافيا بشرية جديدة بكل وضوح . وقد كانت تكنولوچيا الرى هى أداة هذه الثورة ومحركها ، بحيث ترجمت هندسة الرى والهندسة المائية إلى نوع من الهندسة الجغرافية ، وبحيث أصبح نهر النيل قطعة من الهندسة الجغرافية بقدر ما هو قطعة من الجغرافيا الطبيعية . والدرس الجغرافى فى هذا كله هو أن موضعنا ليس من المعطيات الطبيعية الجامدة الصماء ، بل هو بنفس الدرجة وظيفة لحضارة الإنسان وتكنولوچيته ، والفارق بين البداية والنهاية إنما هو الفارق بين تكنولوچيا فجر التاريخ وبين تكنولوچيا اجتمع لها أعظم ما وصل إليه إنسان القرن العشرين .

وإذا كنا قد ألفنا منذ هيرودوت ومعه أن نقول إن مصر هبة النيل ، فذاك يعنى فى الواقع النيل القديم ، النيل الطبيعى ، وصح لنا أن نقول إن النيل الجديد المصنوع هبة السد . النيل الجديد بمعنى آخر هبة مصر - قلب كامل لمعادلة أبى التاريخ الخالدة ! ومع ذلك فلم تكن مصر فى يوم هبة النيل أكثر مما هى الآن بعد السد. ولئن بدا فى هذا تناقض على السطح ، ففى هذه المتناقضة الفريدة تكمن طبيعة العلاقة الدفينة بين النيل والمصرى : فهى علاقة إخصاب متبادلة من التأثير والتأثر ، من الطاعة والتطويع : هذا خلق ذاك ، وذاك يعيد خلقه . إنهما لم يعودا عنصرين متلاقحين فى مركب واحد ، وإنما أوشكا أن يذوبا فى عنصر واحد .

هذه العلاقة الجدلية ، التى لم تكف قط عن التطور الصاعد الخلاق حتى هذه اللحظة ، تنعكس مباشرة على قوة الأساس الطبيعى لبنائنا الحضارى . فضبط النهر قد وصل الآن فى نهاية المطاف إلى حد يرقى إلى نوع ضخم من «التأميم» . نعم ، فلقد أمم الشعب أضخم «مرافقه» الطبيعية ، النهر ، وأخضعه لملكيته الكاملة. وبالنسبة للسكان ، فإن هذا التأميم يعنى على الفور التأمين ، وبالتالى فقد أصبح الأساس الطبيعى الذى يقوم عليه بناؤنا الحضارى والعمرانى والمادى أقوى منه فى أى وقت مضى . ولا معنى بعد إذن للتقول بخطر ما كامن فى كياننا المادى أو المجتمعى أو السياسى .

مرحلة الرى الدائم

صميم مشكلة الرى الدائم فى مصر هو أنها تملك كل عام من المياه على وجه الإطلاق أكثر مما تحتاج ، إلا أن هذه المياه تأتى فى الوقت الخطأ ، فتقل وتعجز

دون حاجاتها فى فصل التحاريق وتكثر وتفيض عن حاجاتها فى فصل الفيضان ، ماء أقل جداً من اللازم فى الأول وأكثر جدا فى الثانى فالمشكلة أساسا مشكلة توقيت لا تقتير ، وسوء توزيع على مدار العام لا قصور فى الإيراد العام . وقضية الرى الدائم هى بالدقة إعادة توزيع ، إعادة توزيع هذا الايراد بعدالة بين المواسم والفصول ، من كل بحسب قدرته ولكل بحسب حاجته .

لهذا فإن للمشكلة جانبين متشابكين ولكليهما أكثر من حل بحيث تتعدد توليفات الحلول الهندسية النظرية الممكنة ، وبالتالى تتعدد مراحلها التطورية التاريخية . الجانب الأول زمانى هو توفير كمية من المياه للزراعة وقت التحاريق أى للزراعة الصيفية ، والثانى مكانى هو توصيل هذه المياه الفائضة من النهر إلى الأرض . وواضح أن الأول يمكن أن يعنى إما مجرد الاعتماد على مياه التحاريق نفسها بتوصليها بطريقة ما إلى الحقول وإما التوفير من فصل الفيضان لفصل التحاريق فى خلال السنة الواحدة نفسها ، كل سنة على حدة ، أى «التخزين السنوى» ، وإما أخيراً التوفير من فصل الفيضان لفصل التحاريق عبر سنين متعددة متعاقبة ، أى بالتراكم ، أى «التخزين المستمر» أو ما يسمى أحيانا «التخزين القرنى century storage » .

أما الجانب الثانى من المشكلة وهو التوصيل من النهر إلى الأرض فواضح أنه أساسا قضية المستوى أو المنسوب الطبوغرافى بين النهر والوادى وبين الماء والحقل، فجوهر المشكلة أن مياه الصيف أوطأ جدا من مستوى الأرض . وواضح أيضا أنها تعنى إما رفع مستوى الماء المنخفض فى الترع إلى مستوى الحقل وذلك إما بالرفع الآلى من الترع مباشرة وإما بقناطر الرفع ، وإما خفض قاع الترع نفسها إلى مستوى الماء المنخفض فى النهر وذلك بتعميقها بالحفر .

وعلى هذه الأسس النظرية نستطيع أن نميز بين أربع مراحل تطورية أساسية ولكنها غير متكافئة الأهمية أو المدة ، كما ينقسم كل منها إلى أكثر من مرحلة ثانوية ، وقد يتداخل بعضها فى بعض جزئيا ولكنها فى مجموعها تؤدى إلى بعضها البعض تلقائيا وبطريقة تدريجية . فالمرحلة الأساسية الأولى تبدأ قبل ١٨٢٠ وتستمر حتى ١٨٤٣ ، وهى تعتمد على مجرد الإفادة بطريقة أو بأخرى غير القناطر الدائمة من مياه التحاريق نفسها للزراعة الصيفية . ويمكن أن نسميها إجمالا مرحلة الترع بلاقناطر . المرحلة الثانية من ١٨٤٣ إلى ١٩٠٩ ، وتعتمد كالسابقة على مياه التحاريق وحدها بالرفع عن طريق القناطر أساسا ، ويمكن أن نسميها إجمالا مرحلة قناطر الرفع. أما المرحلة الثالثة فستبدأ من ١٩٠٢ حتى

١٩٦٢ ، وهى مرحلة التخزين السنوى بالخزانات أساساً أى بتخزين فائض الفيضان لوقت التحاريق أمام سدود وخزانات ضخمة كاملة، فهى مرحلة السدود والخزانات بامتياز . أما المرحلة الرابعة والأخيرة فهى قمة الرى الدائم لأنها مرحلة التخزين التراكمى المستمر ، ويمثلها بالطبع السد العالى الذى يحتاج لذلك إلى وقفة خاصة.

مرحلة الترع بلا قناطر

هذه تنقسم داخليا إلى ثلاث مراحل ثانوية . الأولى قبل ١٨٢٠ ، مرحلة الرفع الآلى المباشر . فللحصول على محاصيل صيفية ، حاول محمد على أولا توفير المياه الصيفية عن طريق الرفع الميكانيكى من الترع «النيلى» المنخفضة إلى الحقول مباشرة ، وذلك بالآلات الزراعية التقليدية من سواقى وشواديف . لكن هذه التجربة فشلت بعد قليل لأنها عملية شاقة وباهظة التكاليف .

المرحلة الثانية ، ١٨٢٠ – ١٨٢٥ ، مرحلة خفض قاع الترع . كان البديل هنا هو خفض قاع الترع النيلى عند رؤوسها فى الدلتا إلى عمق كبير ، ٦ أمتار وأحياناً أكثر ، كيما يمكن لمياه الصيف المنخفضة أن تدخلها . وحتى يتوافر الرى بالراحة على طول هذه الترع ، فقد روعى أن تجرى بانحدار أقل من انحدار الأرض المحيطة نفسها ، وبذلك كانت الترع «تكسب» وتتعالى نسبيا على مستوى الأرض بالتدريج كلما تقدمنا شمالا ، غير أن هذه المحاولة التجريبية الأولى فى الترع الصيفية فشلت هى الأخرى . فمن ناحية استمرت الحاجة إلى رفع الماء بكل صعوباتها ونفقاتها . ومن ناحية أخرى ، وهذا هو الأسوأ ، كانت الترع تطمى باستمرار ، فكان لابد من تطهيرها بلا انقطاع للمحافظة على مستوى العمق المطلوب ، وبالتالى لزم جيش كامل من عمال السخرة لعملية التطهير كل عام («أنفار العونة») . (١) .

المرحلة الثالثة ، ١٨٢٥ – ١٨٤٣ ، مرحلة رفع مستوى الماء بالنواظم . بدلا من تكنيك خفض قاع الترع ، كان العكس هنا هو الحل ، يعنى رفع مستوى المياه فيها بعوائق القناطر . فقد أقيمت مجموعات عديدة من النواظم regulators عبر ترع الدلتا على طول امتداداتها . غير أن الإطماء أعلى النواظم عاد من جديد ليخنق قطاعاتها ويقلل حجم الماء الداخل إليها . ومرة ثانية كان الحل الوحيد التطهير بجيش من السخرة قوامه ٤٠٠ ألف لمدة ٤ شهور كل سنة (خلفه ضعفهم على

(١) حسن الشربينى ، ص ٦٦ – ٦٧ .

الأقل من أهاليهم لإعاشتهم) . وفى محاولة أخرى فى الثلاثينيات لجأوا إلى سد فرع رشيد أثناء التحاريق بسد من الحجارة لكى يرفعوا مستوى الماء فى فرع دمياط الذى منه تأخذ معظم ترع الدلتا . وقد استمر هذا النظام وذاك إلى أن بدئ فى إنشاء القناطر الخيرية ، أو بالأصح إلى أن بدأت هذه تعمل بكفاءة معقولة .

وإذا نحن نظرنا الآن إلى تكنيك الفترات المتعاقبة لمرحلة الترع بلا قناطر هذه ككل ، لوجدنا أنها أساسا محاولة معقدة تكنولوچيا غير إنسانية اجتماعيا للتحايل على الجمع بين نظامى رى الحياض والرى الدائم ، فضلا عن أنها اقتصرت أساسا على الدلتا . فهى إذن مرحلة انتقالية فى جوهرها . فكانت الأرض ، بعد إكمال جسور النيل فى الدلتا حتى لا تفيض المياه على المناطق المزروعة قطنا ، كانت الأرض تغمر بالمياه أثناء الفيضان كالعادة ، ثم بعد صرف المياه تعد لزراعة المحاصيل الشتوية العادية كالحبوب والبرسيم . ثم بعد الحصاد تطهر الترع وتعمق فى مارس وإبريل بإزالة رواسب الطمى منها تمهيداً لاستقبال مياه الصيف اللازمة لزراعة القطن . وفى أغسطس تقطع جسور الترع لرى الأجزاء المنخفضة من أراضى الحياض ، بينما يستمر رى الأراضى العالية بالآلات فتزرع بالذرة ، إلى أن يتم حصادها فتكون جميع الترع حينئذ قد امتلأت تماما فيفيض ماؤها على الأرض الشراقى داخل الحياض القديمة ثم تزرع بعد صرفها حبوبا شتوية ، وهكذا (١) .

مرحلة قناطر الرفع

هذه هى المرحلة الأساسية الثانية فى التحول إلى الرى الدائم ، ولكنها قد تعد عمليا البداية الحقيقية لهذا الانقلاب . وهى لا تختلف جوهريا عن المرحلة السابقة من حيث أنها تعتمد مثلها على مياه الصيف المتاحة وحدها دون أى تخزين وإنما بالرفع المؤقت ، ولكن الجديد فيها هو الرفع بالقناطر الهندسية الثابتة الدائمة . وهذه تبدأ مع بناء القناطر الخيرية عند رأس الدلتا . وكانت الفكرة الأساسية فى القناطر هى رفع منسوب مياه النهر أمامها أثناء التحاريق لتنطلق تلقائيا دون حاجة إلى تعميق فى شبكة من ترع التوصيل الرئيسية ، تنساب منها بدورها إلى الترع الفرعية الآخذة منها بعد حفرها لأعماق معقولة . فهى قناطر رفع أو موازنة فقط وليست سد تخزين .

وقد اختيرت منطقة رأس الدلتا لأنها أخطر موقع استراتيچى فى هيدرولوچية

(١) السابق .

مصر يمكن التحكم منه فى كل رى الدلتا . وكان الموضع المقترح للقناطر أولا يقع ١٠ كم شمال نقطة التفرع، ولكن الاختيار استقر على نقطة التفرع نفسها مباشرة. وقد بدأ بناء القناطر فى ١٨٤٣ ، فكانت بذلك أول قناطر هندسية على النيل ، ومن أولى قناطر الرى الحديث فى العالم كله . وسيلاحظ هنا أنها أيضا أول وآخر ما بنى فى ظل مصر مستقلة وبخبرة فرنسية . وقد استغرق بناؤها نحو عقدين ، حتى ١٨٦١ .

هى بالضرورة قناطر مزدوجة ، أى ذات شعبتين ، على الفرعين ، وهى من هذه الناحية الوحيدة فى مصر . كذلك فهى قناطر ذات فتحات وعيون ، ولكن الطريف أنها شيدت على أساس شبه عسكرى تمشيا مع روح العصر ، ومن هنا تلك الأبراج العالية عند مداخلها التى تمنحها الطابع الحربى المميز . ولم تخل القناطر عند انتهاء بنائها من عيوب ونقاط ضعف عديدة ، لا شك لأنها كانت أول مشروع ضخم من نوعه ، أى عملية ريادية تجريبية . ولهذا لم تعمل بكامل كفاءتها، وإن أمكن مباشرة إغلاق فرع رشيد لأول مرة من أجل تعلية مستوى فرع دمياط . وقد استمر ترميم وتدعيم القناطر من ١٨٦١ حتى ١٨٩١ . على أنها كانت بمثابة المدرسة التى تعلمت وتخرجت فيها هندسة الرى المصرى ، كما ظلت لنحو نصف قرن ، النصف الثانى من القرن ١٩، مفتاح مصر الهيدرولوچى وعصب الرى بها .

وتغلق جميع فتحات القناطر عادة فى مارس كيما تحفظ مستوى النهر عاليا فى أبريل ومايو ويونيو . أما أثناء الفيضان فتفتح على سعتها لتمر المياه وطميها بلاعائق . على أن القناطر قد تغلق كليا أو جزئيا فى الفيضانات الواطئة الضعيفة لتحجز أكبر قدر ممكن من الماء دون أن تتعرض هى لأى خطر من ضغط الماء (١).

يتمم عمل القناطر شبكة الرياحات الثلاثة (البحيرى والمنوفى والتوفيقى) وترع التغذية الرئيسية، بغيرها ما كان يمكن لها أن تؤدى وظيفتها ، ولذا أنشئت خصيصا من أجلها وتعاصر إنشاؤها معها . وتأخذ الرياحات من أمام القناطر ، ويخدم كل واحد منها مثلثا من الدلتا ، وهى تمثل المحاور الشريانية للرى الدائم فى الدلتا ، ولذا يقتصر دورها على دور مجارى التوصيل فقط دون أن يرتب عليها رى مباشر وذلك للاحتفاظ لها بأكبر قدر من الحمولة إلى أبعد مدى ممكن تغذى به ترع الدرجة الأولى التى تأخذ منها . ومن هذه الأخيرة بدورها تأخذ الترع الفرعية من أمام قناطر حجز مقامة عليها . وأخيرا تأخذ من الترع الفرعية ترع التوزيع

(1) Egyptian irrigation vol II, P. 212 - 230, J. Barois, Les irrigations en Egypte, Paris, 1911, P.97-108.

النهائية التى هى أصغر وأدنى درجات الترع العمومية . ولا يأخذ منها بعد ذلك سوى المساقى الخاصة وهى التى تروى الحقول الفردية مباشرة .

هذا كله بالطبع فى الدلتا ، أما فى الصعيد فقد بدأ تعميم الرى الدائم من الشمال ابتداء بمصر الوسطى . ولهذا الغرض شقت ترعة الإبراهيمية ، ١٨٧٣ ، أصلا لتخدم قصب أبعاديات إسماعيل ، الدائرة السنية ، مع توفير بعض المياه الصيفية للفيوم . فكانت بذلك أول ترعة صيفى فى الصعيد . والترعة تأخذ من النيل عند مدينة أسيوط ، وبعدها تمتد إلى الشمال ٣١٨ كم ، وذلك على أرض تعلو ما حولها بنحو المتر . وعند ديروط تتفرع إلى أربعة فروع : الترعة الساحلية، والديروطية ، وبحر يوسف ، عدا الابراهيمية نفسها . والترعة بهذا أطول ترعة فى مصر ، ومن أطول ترع الدنيا . أما زمامها فيبلغ نحو المليون فدان ما بين رى دائم وحوضى . هى بأبعادها وتصرفها إذن أقرب إلى النهر الصناعى منها إلى الترعة العادية . والواقع أنها أشبه أن تكون «رياح» الصعيد الأوسط ، وهى على أية حال العمود الفقرى للرى الدائم به على غرار الرياحات فى الدلتا (١) .

تلك هى الخريطة النهائية للرى الدائم فى مصر كما تطورت خلال مرحلته الثانية، مرحلة قناطر الرفع ، قبل أن نغادرها لنا أن نسجل ملاحظتين أو ثلاثا .

فأولا واضح أن رأس الدلتا كان نقطة البداية فى التحول إلى الرى الدائم وتعميمه فى مصر جميعا ، دلتا وصعيدا . وهذا منطقى جدا بالنظر إلى مورفولوچية الوادى الخاصة . وطبيعى كذلك أن توسع الرى الدائم وتقدم من الجنوب إلى الشمال فى الدلتا ، ومن الشمال نحو الجنوب فى الصعيد .

ثانيا ، كان الرى الدائم أسبق وأوسع فى الدلتا منه فى الصعيد . وهذه أيضا نتيجة منطقية ، لأن الدلتا بطبيعتها المروحية السهلية الواسعة أكثر تلاؤما مع الرى الدائم حيث الصعيد بطبيعته الخطية الضيقة أكثر تلاؤما مع الرى الحوضى . وكما أن الأرجح أن الرى الحوضى فى مصر القديمة بدأ فى الصعيد ثم انتشر إلى الدلتا ، فمن الواضح أن الرى الدائم فى مصر الحديثة بدأ على العكس فى الدلتا ثم انتشر إلى الصعيد .

ثالثا ، سواء فى الدلتا أو فى الصعيد ، ظل توزيع الرى الدائم جزئيا ومقصورا على قطاع معلوم صغر أو كبر ، دون أن يغطى كل الأرض الزراعية . ففى الدلتا اقتصر على المثلث الجنوبى جنوب خط البرارى التاريخى المعروف . أما فى

(١) السابق ، حسن الشربينى ، ص ٦٩ .

الصعيد فقد اقتصر الرى الدائم على قطاع مصر الوسطى من بنى سويف حتى أسيوط بصفة عامة .

مرحلة الخزانات والقناطر

لم تكد القناطر الخيرية تبدأ العمل بكامل كفاءتها فى أواخر القرن حتى بدا عدم كفايتها لحاجات الزراعة والسكان المتزايدة بل وعدم كفاية مبدأ رفع المياه فى موسم التحاريق أصلا وضرورة اقتحام مبدأ مختلف جذريا يضمن توفير أكبر قدر ممكن من الماء . فكان هذا المبدأ هو مبدأ التخزين السنوى الذى يخزن المياه من فصل الفيضان إلى فصل التحاريق ، وبذلك تكون هناك زيادة حقيقية فى مياه الصيف . وإذا كان الجانب الزمنى من عملية التخزين بهذا لا يمثل مشكلة بل بديهة أولية ، فقد كان الجانب المكانى مشكلة حقيقية . فالسؤال كان : أين يخزن ماء الفيضان إلى أن يأتى موسم التحاريق ؟ وكان الاختياران اللذان لا ثالث لهما هما : إما خارج مجرى النهر ، وإما فى مجرى النهر نفسه .. وكان الأول يعنى فى الواقع منخفض الريان والثانى خزان أسوان ، وعلى هذا الأساس تمت المفاضلة بينهما .

مشروع الريان (١)

هو فكرة قديمة جداً من حيث المبدأ ، ترقى إلى أيام بحيرة موريس الفرعونية التى اتخذت فى الدولة الوسطى خزانا ينظم فائض الفيضان دخولا وخروجاً من النيل وإليه إلى أن اندثرت البحيرة وتحولت إلى واحة الفيوم منذ حوالى العصر البطلمى . لكن الجديد كان إسقاط الفكرة على منخفض آخر مجاور ولكنه منفصل تماماً هو الريان ، الذى كان أيضاً «كشفاً جغرافياً» جديدا تماماً لم يعرف قبل لينان دى بلون فى أواخر القرن ١٩ .

وكان المشروع المطروح يقضى بملئه بالماء وتحويله إلى بحيرة خازنة عن طريق قناة جديدة تصله بالنيل ، تستخدم أولا فى عملية الملء ثم بعد تمام الملء تستخدم فى عملية التفريغ ، على أن يكون الملء بعد ذلك من وظيفة بحر يوسف . ولأن المنخفض يقع تحت مستوى وادى النيل بكثير جداً . فقد حدد المشروع لمنسوب البحيرة مستوى ٢٧ متراً فوق سطح البحر أثناء الفيضان . وفى التحاريق يرد الماء إلى النيل إلى أن يهبط منسوب البحيرة إلى ٢٤ متراً فوق سطح البحر . ويمكن الإفادة من سقوط الماء عند النهر فى توليد الكهرباء .

غير أن المشروع برمته رفض سواء كبديل عن خزان أسوان أو كمكمل له ضد

---

(١) الشربينى ، ص ١١٨ - ١٢٥ ، عوض ، نهر النيل ، ص ٢٩٦ - ٢٩٧ .

خطر الفيضانات العالية . أولا لأن معناه أن الثلاثة أمتار العليا فقط ، أى الشريحة العليا ولا نقول القشرة المائية ، من الماء المخزون هى وحدها المتاحة للاستغلال ، بينما الباقى كله هو مخزون ميت عملياً . فكل حصيلة المشروع المتاحة للرى هى ملياري متر مكعب ، فى حين أن سعة المنخفض الكلية ١٨ ملياراً .

ثانياً ، أنه بحكم موقعه الجغرافى لن يخدم إلا جزءا فقط من مصر هو الدلتا دون الصعيد .

ثالثاً ، حتى عند ذلك فلن يغذى النيل إلا فى شهرى أبريل ومايو بعدهما يكون تصريفه بالغ الضعف إلى حد الانعدام عمليا أى فى ذروة الفترة الحرجة فى الرى الصيفى.

رابعاً ، أن تخزين الماء على مثل هذا المنسوب المرتفع باستمرار قد يؤثر على أراضى الفيوم بالنشع ويهدد خصوبتها ، وربما تسرب الماء من شقوق أو انكسارات بجدران المنخفض فيتعذر أو يستحيل ملؤه أو لعل أملاح صخوره الذائبة فى الماء أن تفسده على المدى البعيد . وقد ثارت هذه النقطة الأخيرة أكثر من مرة وبحثتها أكثر من لجنة خبراء ، وثبت بصفة قاطعة ونهائية خلو المنخفض من الانكسارات أو العيوب الخطيرة وعدم خطره على الفيوم .. الخ ، غير أن هذا لم يغير من الموقف شيئاً ، ومات المشروع ميتة طبيعية ، وبذلك استبعد مبدأ التخزين خارج مجرى النهر.

خزان أسوان (١)

من ثم انتقل الثقل إلى مبدأ التخزين فى المجرى نفسه بواسطة خزان قوى يحجز ماء الفيضان للصرف منه بحساب أثناء التحاريق . وابتداء فإن للمبدأ الأخير ميزة حاسمة ، هى استغلال كل مخزون الماء برمته وليس جزءاً منه فحسب. غير أن المشكلة بعد ذلك أن خزاناً على النهر نفسه يخلق وراءه بحيرة طولية ضخمة من شأنها أن تغرق قطاعاً شاسعاً من الوادى تفقده الزراعة . ومن ثم تحتم أن يكون الخزان على أطراف الوادى الزراعى بقدر الإمكان ، أى فى أقصى جنوب المعمور المصرى . وهذا الموقع الجنوبى الأقصى هو فى حد ذاته ضرورة لازمة إذا ما أريد للخزان أن يخدم كل الوادى شماله وليس جزءاً فقط . ثم إن الخزان ينبغى ، أخيراً ، أن يكون فى موضع چيولوچى صلب أصم يتحمل جسم الخزان ولا ينفذ ماءه ، عميق المجرى باعتدال بحيث يكفل سعة كبيرة دون أن يكون غائراً شديد

(١) عوض ، النيل ، ص ٢٩٨ – ٣٠٤ ؛ الشربينى ، ص ٩٢ – ١٠٣ .

العمق بدرجة تضاعف تكاليف إنشائه ، واسع المجرى باعتدال بحيث يسمح عرض الخزان بمرور جميع مياه الفيضان أثناء ذروته لكن دون أن يكون مفرط الاتساع إلى حد يتضاعف معه فاقد البخر من المخزون المائى .

ولحسن الحظ كانت النوبة المصرية هى الرد الجغرافى الطبيعى . فهى تحقق شرط الموقع الجنوبى الأقصى ، كما أنها أقرب إلى شبه المعمور أو حتى شبه اللامعمور وغرقها تحت بحيرة الخزان لا يسبب خسارة فادحة للوادى الزراعى ، ثم إنهابچيولوچيتها القديمة الصلبة توفر أكثر من موضع صالح لبناء الخزان . وقد كانت هناك بالفعل ثلاثة مواضع مطروحة لإقامة الخزان : جبل السلسلة ، باب الكلابشة ، شلال أسوان ، وثلاثتها من عائلة تطورية چيولوچية واحدة تقريباً ولها تاريخ چيولوچى متشابه فى تعقيده واختناقه وصلابته ، غير أنه تم استبعاد الموضعين الأولين بسهولة ، السلسلة لأن صخوره من الخراسان النوبى ليست شديدة الصلابة ، والكلابشة لشدة عمق المجرى رغم صلابة صخوره . أما فى أسوان فصخور المجرى جرانيتية صلبة جداً ، والعمق والاتساع معتدلان تماما ، ولهذا وقع عليه الاختيار نهائياً .

وقد تم بناء الخزان فى ١٩٠٢ أى حول دورة القرن ، وكان أول عمل هندسى على النيل فى سلسلة طويلة لن تنتهى إلا مع السد العالى تتم فى ظل مصر غير مستقلة وبخبرة بريطانية . وقد بدأ الخزان بداية متواضعة نوعا . فمستوى النيل الطبيعى عند الشلال ، أى قبل الخزان ، هو نحو ٨٥ متراً أثناء التحاريق ونحو ٩٥ متراً فوق سطح البحر أثناء الفيضان . وكان المشروع أن يصل أعلى مستوى الخزان إلى ١١٤ بل ١١٨ مترا ، إلا أنه استقر على ١٠٦ أمتار فقط ، بطاقة مليار متر فحسب . والسبب هو الخوف من غرق آثار جزر الشلال (قصر أنس الوجود خاصة) ، ولولاه لبدأ ضعف وربما ثلاثة أمثال ذلك .

ورغم أن هذا لم يمنع تعلية الخزان بعد ذلك مرتين ، إلا أنه من أسف حكم على العملية منذ البداية بالترقيع المستمر فيما بعد . وبالفعل فلقد تمت تعلية الخزان للمرة الأولى فى ١٩١١ ، أى بعد عقد من بنائه ، إلى منسوب ١١٤ متراً بطاقة ٢,٥ مليار ، وللمرة الثانية فى ١٩٣٣ ، أى بعد عقدين آخرين ، إلى منسوب ١٢١ مترا بطاقة ٥ مليارات أى خمسة أمثال البداية ، قابلة عند الضرورة للزيادة قليلا منسوبا وطاقة . وكان هذا بمثابة الطاقة القصوى للخزان ، رغم أنه كان يمكن أن يكون أعلى وأكبر ، فقط لو أنه كان قد خطط منذ البداية كخطة واحدة بدل ترقيع التعليات المتكررة . ولهذا خيف على سلامة البناء من أى تعلية أخرى فاستبعدت

نهائيا فكرة التعلية الثالثة .

يقع الخزان عند الطرف الشمالى للشلال وجنوب المدينة ، جسمه المبنى من الجرانيت على قاع النهر الصلب يمتد بعرض أكثر من كيلو مترين متجاوزا عرض المجرى والوادى بطبيعة الحال بعض الشئ يمينا ويسارا . سمكه يزداد بشدة من أعلى إلى أسفل بحيث يبلغ عند القاع ثلاثة أمثاله عند السطح حيث يصل إلى بضع عشرات من الأمتار . إلا أن ميله قليل شبه رأسى فى واجهته الجنوبية ، شديد الميل والانحدار فى الواجهة الشمالية . أى أن قطاعه كالهرم الناقص ، تحقيقا لأقصى مقاومة لضغط الماء . والخزان ذو فتحات وعيون ، إلا أن ربعه الشرقى مصمت .

يفتح الخزان تماما أثناء الفيضان ، ولا يبدأ الغلق والملء إلا فى أواخره بعد مرور الطمى وإلا لانطمت سعته بالتدريج . ولهذا فقد كانت كل تعلية تعنى التبكير بالملء ، وبالتالى المزيد من خطر الاطماء ، وكان الاثنان دائما من ضوابط الخزان الحاكمة فى النهاية . فمثلا بعد التعلية الثانية قدر أن نحو ١,٥ مليون طن من الطمى يترسـب فى الخـزان سنويا ، وهى لا تمثل خطرا عليه ما دامت عيونه تفتح أثناء الفيضان . وبعد هذه التعلية كان الملء لا يبدأ إلا بهبوط الفيضان إلى منسوب ٩١ متراً ، وهو ما يقع عادة حوالى منتصف أكتوبر ، ويتم غالبا خلال شهرين ونصف (من منتصف أكتوبر حتى آخر ديسمبر) . ويبقى الخزان مملوءا لمدة ٤ أشهر (من يناير حتى آخر ابريل) ، ثم يتم تفريغه فى مدة شهرين ونصف أى كملئه (من مايو حتى منتصف يوليو) ، خلالها تطلق مياه التخزين فور هبوط الإيراد الطبيعى للنهر دون حاجات الزراعة . بعد ذلك يبقى الخزان فارغا لمدة ٣ أشهر (من منتصف يوليو حتى منتصف أكتوبر) وذلك أثناء الفيضان نفسه.

جغرافيــة الخــزان

النظام النهرى

من الناحية الجغرافية ، لا شك أن الخزان قد أعاد تشكيل جغرافية النهر المحلية فى ثلاثة جوانب على الأقل : نظام تصريف النهر ، البحيرة الصناعية ، نمط العمران . فعن التصريف ، الذى كان يتبع مستوى النهر العادى قبل الخزان ، يرتفع وينخفض معه ، فقد استقل الآن عن دورة النهر وأصبح تابعا لدورة الخزان ، أى أصبح يتناسب تناسبا عكسيا ، أو يتبع إيقاعا عكسيا، مع نظام النهر . فجنوب الخزان أصبح منسوب النهر أوطى ما يكون أثناء الفيضان حين يفتح الخزان على سعته، وعلى العكس أعلى ما يكون أثناء التحاريق . وبهذا يكون منسوب النهر أقل

ما يكون حين يكون تصريفه الحقيقى أعلى ما يمكن وذلك أثناء ذروة الفيضان ، بينما يكون منسوبه أعلى ما يمكن حين يكون التصريف الحقيقى أقل ما يكون وذلك أثناء قلب التحاريق ، لأن منسوب سطح الخزان أعلى بالطبع من منسوب النهر أثناء الفيضان . وبعبارة أخرى فان تصرف النهر عند أسوان أصبح يقل كلما زاد ارتفاع منسوب مياه الخزان ، ولو أن أعلى تصرف للنهر يظل يتفق مع مرحلة الفيضان بطبيعة الحال . انقلاب مائى كامل .

بالمثل انفصل منسوب النهر جنوب الخزان عنه شماله . فبعد أن كان الاثنان على مستوى واحد هو ٨٥ مترا أثناء التحاريق ، ٩٥ مترا أثناء الفيضان، أصبح المنسوب جنوب الخزان لايقل عن ٩٥ مترا كحد أدنى أثناء الفيضان ، أما أثناء التخزين فقد إرتفع تباعا من ١٠٦ إلى ١١٤ إلى ١٢١ مترا ، أى بفارق ٢١ ثم ٢٩ ثم ٣٦ مترا على الترتيب بين الذروة جنوبه والحضيض شماله (١). وهذا الفارق هو، بالمناسبة ، أساس كهربة الخزان إفادة من سقوط الماء ، وذلك المشروع الذى تسكع طويلا حتى تحقق فى أوائل الستينيات بطاقة قدرها ٢,٥ مليار كيلو وات ساعة ، بمعدل ٧٠ مليونا لكل متر سقوط ، والذى به تحول سد أسوان من خزان مائى منتظم إلى شلال صناعى مهندس أيضا .

بحيرة الخزان

أما بحيرة الخزان فكانت أول بحيرة صناعية تنشأ على النيل ، غير أنها أساسا بحيرة فصلية تظهر وتختفى أو تولد وتموت مرة كل سنة . وتصل هذه البحيرة إلى أقصى امتدادها واتساعها وبالتدريج مع بدء ملء الخزان فى منتصف أكتوبر وتظل تنمو خلال الشتاء حتى تبلغ ذروتها فى الربيع من فبراير إلى ابريل ، ثم تبدأ دورة الهبوط والانكماش فالفناء من مايو إلى أن تتلاشى فى يوليو وحتى الخريف . فهى بحيرة شتوية الوجود أساسا رغم أنها صيفية الوظيفة أصلا (٢) .

وهى إذن متغيرة الحجم والطول والارتفاع والاتساع وبحسب ايقاع صانعها الخزان والواقع أنهما معا «كالنجمة أم ذيل» أو المذنب ، شكلا وموضوعا ، عدما ووجودا ، أو كلسان النار الحتمى فى مؤخرة الصاروخ إلا أنهما على الأرض من الصخر ومن الماء .

عن شكل هذه البحيرة ، فإن عمقها أى إرتفاع عمود الماء بها يصل بطبيعة الحال إلى أقصاه جنوب الخزان نفسه مباشرة عند أسوان ثم يقل بالتدريج كلما بعدنا عنه نحو الجنوب ، وبالمثل فإن تخزين الماء وارتفاعه يبدأ مبكرا فى الشمال

(1) Egyptian irrigation, vol. ll, P. 685 ff

(٢) عوض ، النيل ص ٣٠١ - ٣٠٣ .

ويتأخر بالتدريج كلما ذهبنا جنوبا ، أى أن البحيرة كانت تنشأ ابتداء من الشمال وعلى العكس عند تفريغ الخزان فإن المياه تنحسر أولا فى أقصى الجنوب وتتأخر بالتدريج نحو الشمال ، أى أن البحيرة كانت تتلاشى بدءا من الجنوب وانتهاء بالشمال . وبهذا فإن القطاع الشمالى من البحيرة هو إن صح التعبير النواة النووية منها وأطوالها عمرا ، فى حين أن الأطراف الجنوبية هى لسانها الطويل وأخفها وزنا وأقصرها عمرا .

يترتب على هذا أيضا أن القطاع الشمالى تتعرض أراضيه للغمر أولا ومبكرا ويستمر كذلك إلى أطول مدة متاحة ، وهذا بعكس القطاع الجنوبى الذى هو آخر ما يغمر وأول ما ينكشف . وفى جميع الحالات كانت انحسار البحيرة يترك علامة مميزة على طول صخور الشاطئين وحتى الأشجار تبدو كخط أبيض ، يقل إرتفاعه عن مستوى السهل الفيضى كلما اتجهنا جنوبا ، ويعد أدق خط مقارنة أو قاعدة فى ديناميات خزان البحيرة .

المرحلـة	السعة بالمليار	المنسوب بالمتر	عمود الماء بالمتر	طول البحيرة بالكم	نهاية البحيرة
الإنشاء ١٩٠٢	١	١٠٦	٢١	١١٠	الدكة
التعلية الأولى ١٩١١	٢.٥	١١٤	٢٩	٢٤٥	توشكى
التعلية الثانية ١٩٣٣	٥,٤	١٢١	٣٦	٣٦٠	كاچنارتى

مع ارتفاع بناء الخزان تباعا من الانشاء حتى التعلية الثانية ، كان ارتفاع عمود الماء يزداد بالطبع ، ومعه حجم المخزون وطول البحيرة وكذلك عمرها ، كما يلخص الجدول ، والملاحظ أن حجم المخزون كان يتضاعف فى كل مرحلة بمتوالية هندسية تقريبا : من ١ مليار إلى ٢.٥ إلى ٥.٤ ، بينما كان طول البحيرة يتضاعف فقط بمتوالية حسابية تقريبا من ١١٠ كم إلى ٢٤٥ إلى ٣٦٠ .. هذا بالطبع هو الفارق فى معدل النمو بين الحجم أو الكتلة المكعبة وبين الطول أو المسافة الخطية . وفى كل مرحلة كان «لرأس مثلث التخزين» أى لنهاية البحيرة حد معلوم ، تقل على الترتيب صعدا من الدكة إلى توشكى إلى كاچنارتى والتى تقع جنوب وادى حلفا بنحو ٤٥ كم .

معنى هذا أنه حتى فى أقصى امتدادها الثالث ، ودعك تماما من المرحلتين السابقتين ، لم تتأثر وادى حلفا بالخزان وبحيرته جديا ، فلا نظام النهر تعدل كثيرا فيما عدا ارتفاع طفيف فى مناسيبها ، ولا أرضيها غرقت أو غمرت فيما عدا الجروف (١) . ولهذا فإن النوبة السودانية لم تتأثر بخزان أسوان فى جميع مراحله، لا طبيعيا ولا بشريا ، واقتصر هذا التأثير على النوبة المصرية وحدها .

أخيرا ، فإن آثار البحيرة ونتائجها التفصيلية على الأراضى المجاورة تختلف ما بين الإنشاء والتعليتين ، غير أنها عموما تشترك فى بعض ملامح رئيسية . فأولا ، لم يكن الإغراق دائما أو مستمرا طوال العام قط فى أى قطاع ، بل كان لا يزيد فى أقصاه عن ٨ شهور ، حيث كان سحب الماء فى التحاريق يؤدى إلى تفريغ البحيرة لنحو ٤ شهور على الأقل ، لهذا كانت كل أجزاء النوبة فى كل الحالات تضمن زراعة نيلية كحد أدنى . كما أن الأراضى المرتفعة (العلو) أفادت من إرتفاع منسوب المياه معظم السنة سواء فى النهر أو فى الطبقة الجوفية مما سهل الرى بالرفع للحصول على زراعة شتوية .

ثانيا ، كان الغمر أو الاغراق يصل إلى أقصاه فى القطاع الشمالى ويقل بالتدريج جنوبا ولهذا كان هناك عادة قطاعان متميزان ، وإن اختلف امتدادهما بحسب التعلية . القطاع الشمالى ، وقد تصل فترة الغمر إلى ٨ شهور ، ومن ثم يحرم من كلتا الزراعتين الشتوية والصيفية ولكنه يستطيع أن يظفر بزراعة نيلية أو بالأحرى يختطفها – بحسب تفريغ الخزان . القطاع الجنوبى ، وقد يغمر ٦ شهور، وبالتالى لم يحرم إلا من الزراعة الشتوية فقط ، وظل يتمتع بزراعة نيلية كاملة وأخرى صيفية ولكنها مبتسرة أو مختطفة إلى حد ما (٢) .

ثالثا ، فى كل الحالات فإن أشد وأسرع وأطول المناطق إصابة بالغرق أو الغمر امتدادا ومدى ومدة على السواء ، هى الكنتورات والأراضى الأوطأ من جهة والعروض أو القطاعات الشمالية من جهة أخرى . أما أقل المناطق إصابة وخسائر فكانت على العكس الكنتورات العليا والقطاعات الجنوبية القصوى . إجمالا ، يعنى، كان الغرق والضياع يزحف باطراد من أسفل إلى أعلى ومن أقصى الشمال إلى أقصى الجنوب ، من هنا اختلفت مصائر وتطورات كل قطاع وارتفاع بحسب المراحل كما سنرى توا فى العمران .

---

(١) عقيل ، ص ١١٤ .

(٢) السابق ، ص ١١٥ – ١١٧

نمط العمران

فنمط العمران ، بنجوعه النوبية التقليدية القديمة وحلاته المبعثرة المتباعدة وكثافة سكانها شديد التخلخل ، خضع ثلاث مرات لعملية إعادة توقيع وتشكيل جذرية ولكنها نمطية . فمع بناء الخزان ثم تعليته المزدوجة ، كان نطاق شريطى متزايد العرض والطول والمساحة والارتفاع يغرق - بما فيه آجام نخيله والسواقى - تحت بحيرة الخزان وتحرم الزراعة والعمران منه جزئيا أو كليا، مرحليا أو إلى الأبد ، ويبلغ مجموع مساحة الأرض المفقودة فى نهاية التعلية الثانية ٢٠ - ٣٠ ألف فدان، أما ما بقى مستغلا فنحو نصف ذلك . وفى مرة كان يعاد إسكان السكان أو توطينهم ، بعد تعويضهم ، علـى منسوب أعلى : مـن حوالـى كنتـور + ٩٥ مترا قبل الخزان إلى + ١٠٦، ثم إلى+١١٤، إلى + ١٢١ مترا على الترتيب .

حركة رأسية صاعدة متسلقة زاحفة على سفوح الوادى فى اتجاه واحد فقط على سلمات أفقية أو آفاق طباقية متعاقبة ، كأنها حركة ترانس هيومانس إلا أنها من نوع خاص زراعى لا رعوى وبشرى لا حيوانى ونهرى لا جبلى ، بل رعوى حيوانى جبلى إلى حد ما بالفعل ، فما أن تهبط بحيرة الخزان بالتفريغ حتى يهرع الفلاحون من أعلى بآلاف القطعان من الماعز والضأن والماشية والجمال والحمير إلى الأراضى المكشوفة لزراعتها بسرعة ورعيها على الفور (١) .

وفيما عدا الهجرة الخارجة أو الخارجية الرئيسية الزاحفة إلى العاصمة ومدن الشمال ، والتى هى حركة هجرة طاردة أكثر منها عملية إعادة توطين محلية فإن الاستثناء الوحيد من قاعدة الهجرة الرأسية الأساسية حالة طفيفة من الهجرة الأفقية القصيرة المدى . تلك هى سكان توماس وعافية الذين هجروا ووطنوا بإسنا بعد التعلية الثانية .

غير أن تلك الهجرة الرأسية الرئيسية تختلف من قطاع إلى قطاع ، فالقطاع الشمالى وحده هو الذى تحرك ثلاث مرات مع الإنشاء والتعليتين ، والقطاع الأوسط تحرك مرتين مع التعليتين ، أما القطاع الجنوبى فقد تحرك مرة واحدة فقط مع التعلية الثانية . وقد كانت المدرجات النهرية القديمة وأشرطة الطمى السبيلى القديم، خاصة منها الأقل ارتفاعا والأقرب إلى النهر ، هى الموضع الطبيعى

(1) R. A. Beddis. "Aswan high dam & resettlement of the Nubian people"Geog.,Jan . 1963, P. 78 .

المبتعد والجاهز لاستقبال السكان الصاعدين . وعليها أقيمت مشروعات صغيرة للرى بالرفع ، وإن كانت باهظة التكاليف نسبيا كما أنشئت القرى الجديدة .

وقد انتظم الموطن الجديد عدة تغييرات فى نمط السكنى والعمران ، فنظرا لضآلة وضيق الرقع والأشرطة الزراعية الجديدة ، أصبحت القرى والنجوع أكثر خطية وشريطية منها فى أى وقت مضى . وبدلا من بيوت الطين الغالبة قديما ، أصبحت بعد البعد عن طمى النهر من الحجر الرملى النوبى ، واسعة فسيحة أكثر مما كانت ، ورغم تناقص عدد السكان العام وتزايد تخلخلهم ، فقد حدث العكس فى بعض مواضع هى مناطق مشروعات الرى التى استقطبت سكان بعض النجوع القديمة فزاد تعدادها وتركزت فيها الكثافة نسبيا (١) .

وأخيرا ، وفى الوقت الذى كانت هذه الحركة الصاعدة أعلى الوادى توسع فيه رقعة توزيع السكان وتزيدها انفراجا وبالتالى تزيدهم تخلخلا وتباعدا ، كان المجال الحيوى الزراعى يزداد بالضرورة ضيقا وانكماشا مما زاد من اتجاه الهجرة الخارجة الكامن والمزمن فى الإقليم تقليديا ، خاصة إلى العاصمتين ومدن الوادى الكبرى ، ومع هذا الخروج بالجملة ، قل حجم السكان بالتدريج على دفعات . فى ١٩٠٧ كان عدد السكان ٥٧,٦٠٠ انخفض فى ١٩٢٧ إلى ٥٤,٥٠٠، ثم إلى ٤٠,٦٠٠ فى ١٩٤٧ ومن الناحية الأخرى أصبح النوبيون أكثر من أى وقت مضى أقرب إلى المجتمع البحيرى منهم إلى المجتمع النهرى الذى كانوه بشدة دائما ، وتحولوا بالموازاة من مجتمع زراعة فقط إلى مجتمع زراعة وصيد أسماك أكثر .

ملحقات الخزان

منذ قام خزان أسوان انتقل مفتاح هيدرولوجية مصر وتحول من أقصى الشمال إلى أقصى الجنوب ، ومن القناطر الخيرية إلى الخزان ، من القناطر الأم إلى الخزان الأب ، أو من رأس الدلتا إلى عقدة الشلال ، وتحولت القناطر الخيرية نفسها إلى مجرد واحد من أدواته المساعدة . وقد أصبح الخزان بحق عصب الزراعة المصرية وصمام حياتها ، عليه توسعت أفقيا ورأسيا إلى أقصى حدودها فى مرحلتها النيوتكنية . ومع ذلك ينبغى أن نسجل أن الخزان لا يوفر إلا جزءا ضئيلا من حاجات مصر المائية وجزءا أشد ضآلة من إيراد النيل نفسه ، كما أنه لايضمن موارد المياه اطلاقا فى الفيضانات الضعيفة ، ولا هو يعد واقيا ضد خطر الفيضانات العالية . ولهذا السبب بالدقة ظل التفكير دائما يتأرجح بين تعلية الخزان تعلية ثالثة وبين تكميله بمشروع الريان .

---

(١) عقيل ، ص ١٣٤ – ١٣٦ .

وعلى أية حال فإن الخزان استتبعه بالضرورة بناء سلسلة كاملة من قناطر الرفع والموازنة على امتداد النهر حتى يمكن استغلال حصيلته المائية المضافة . فبعد وجود الخزان أصبح من الضرورى إقامة قناطر موازنة على أفواه الترع الرئيسية حتى تأخذ نصيبها من مياه الصيف والفيضان دون أن تتأثر بانخفاض مناسيب النهر الطبيعية ، أو لتحسين الرى الحوضى – حيث يوجد – فى حالة الفيضانات الضعيفة .

وجميع حلقات هذه السلسلة ، التى يبلغ عددها ٧ قناطر ، هى من عائلة هندسية وهيدرولوچية واحدة ، وبالذات من نمط القناطر الخيرية ، أى قناطر ذات فتحات وعيون وظيفتها مجرد رفع المياه أمام الترع الرئيسية . وجميعها لاتعوق الملاحة إذ تشمل هويسا ملاحيا على أحد جانبيها، بينما تحمل على سطحها طريقا محوريا عبر النهر . على أنها إن تكن من نمط القناطر الخيرية هندسيا ، فإنها من نسل خزان أسوان وظيفيا وتعد من أدواته التوزيعية والتكميلية ، كما أن إنشاءها تعاصر مع بنائه وتعليته طوال الثلث الأول من القرن العشرين أو تجاوزه إلى منتصف القرن ، مع ملاحظة أن الأقدم من هذه القناطر قد تمت تقويته وتدعيمه فى الأربعينيات والخمسينيات بعد أن خدم طويلا .

هكذا كان النصف الأول من القرن ٢٠ هو عصر الخزانات والقناطر حيث كان النصف الثانى من القرن ١٩ هو عصر القناطر فقط ، والملاحظ أن إنشاء هذه القناطر يتجمع فى مجموعات عقدية : ٣ فى العقد الأول ، ٢ فى الثلاثينيات ، ٢ فى الخمسينيات ، أما ترتيب إنشائها الجغرافى فضفدعى النمط ، أى فى قفزات بغير نظام ، فقد تبدأ من الجنوب قفزا إلى الشمال ثم عودا إلى الجنوب أو الوسط ، وهكذا .

وببعض التفصيل ، كانت قناطر أسيوط هى البداية ، ١٩٠٢ ، أى تعاصرت مع بناء خزان أسوان المائى نفسه . فقبل ذلك كانت الإبراهيمية تأخذ من النيل مباشرة دون نواظم أو ضوابط ترفع مستوى الماء أمامها ، فكانت تتعرض للإطماء باستمرار وتحتاج إلى التطهير والتكريك بنفقات باهظة كل عام . فلما بنى الخزان تحتم بناء القناطر على فم الترعة لضبط الرى فى أحباسها .وبالمثل تم فى العام التالى ، ١٩٠٣ ، بناء قناطر زفتى لرفع منسوب المياه أمامها لتغذية الرياح العباسى وترعة المنصورية اللذين يرويان نحو مليون فدان فى الغربية والدقهلية .

وفى أواخر العقد نفسه ، ١٩٠٨ ، تم إنشاء قناطر إسنا لتحسين الرى الحوضى فى أسوان وقنا حيث كانت بعض الحياض تتخلف دون رى فى الفيضانات المنخفضة أو تتأخر زراعتها فى الفيضانات المتوسطة . على أن تعلية خزان أسوان

مرتين أدت إلى انخفاض منسوب الماء أمام قناطر إسنا ، نتيجة لضرورة التبكير بالحجز على الخزان . ولذا تحتم وتم تقوية قناطر إسنا فى الأربعينيات .

وبعد عقدين بلا قناطر جديدة ، افتتحت قناطر نجع حمادى فى ١٩٣٠ الموجة الثانية فى عصر القناطر ، فقد أنشئت لتملأ تلك الفجوة التى أصبحت بارزة فى ضبط الرى ما بين قناطر أسيوط شمالا و إسنا جنوبا . وكان الهدف منها ضمان الرى الحوضى فى الفيضانات المنخفضة ، ثم رفع مياه الصيف للرى الدائم ، وأخيرا توسيعه فى هذا القطاع .

وفى نهاية العقد ، ١٩٣٩ ، تم إنشاء قناطر محمد على لترث القناطر الخيرية الضعيفة أصلا وبعد أن خدمت ٨٠ سنة . ذلك أنه بعد تعلية خزان أسوان وبناء خزان جبل الأولياء زادت حصة الدلتا من المياه كثيرا ، ولم تكن القناطر الخيرية لتصلح لضبطها والحجز عليها . فبنيت قناطر محمد على كبديل بحيث يصل الحجز أمامها إلى نحو ٤ أمتار. وقد بنيت القناطر الجديدة على مرمى حجر فقط شمال القديمة ، مع بقاء القديمة كأثر تاريخى رامز وكطريق إضافى وجسر عبر الفرعين.

وفى تجربة كثير من الأنهار فى العالم ظاهرة معروفة هى هجرة القناطر والخزانات بعد طمسها نتيجة لانطمائها بالارسابات النهرية ، ولكن وراثة قناطر محمد على للقناطر الخيرية لايمكن أن تعد من هذا النوع ، ولا هى حتى هجرة موضعية ، وإنما هى عملية إحلال وإبدال وتجديد دون تبديد . والحقيقة أن قناطر محمد على ورثت جغرافيا موقع وموضع القناطر الخيرية مثلما ورثت وظيفتها ودورها ، ولولا الاستحالة الهندسية المطلقة لقلنا ورثت محض موضعها المعمارى .

وأخيرا ، وبعد عقد آخر ، يجئ فى الخمسينيات زوج من القناطر النظائر ، وهما نظائر لأنهما قناطر مصبات أو قناطر فم البحر أو النهر . تلك هى قناطر إدفينا وفارسكور على مصبى فرعى رشيد ودمياط ، والتى أنشئت لتحل محل سد ترابى كان يقام فى موضعها كل عام بعد انتهاء الفيضان منعا لغزو مياه البحر لمياه الفرع المنخفضة ثم يزال فى بداية الفيضان التالى . ففى ١٩٥١ تم إنشاء قناطر إدفينا ، التى وفرت أيضا مليار متر من الماء كانت تصرف فى البحر بددا، كما جمعت أمامها مياه الرشح لتضيف ثلث مليار أخرى لصالح الرى ، فضلا عن أنها ثبتت منسوب المياه لتحسين الرى فى المنطقة . وبالمثل تم إنشاء سد فارسكور فى السنوات الأخيرة على فرع دمياط لنفس الغرض .

السد العالى
الفكرة والمشروع

منذ وقت مبكر بدا واضحا قصور حصيلة خزانى أسوان (٥ مليارات) والأولياء (٢.٥ مليار) (٧.٥ مليار معا) دون حاجات مصر الصيفية المتزايدة . وكان الأوضح منه قصور مبدأ التخزين السنوى أصلا ، أنه استنفد أغراضه تقريبا ، كما لم يعد من الجائز أو المأمون التوسع فى بناء الخزانات السنوية . والواقع أن مبدأ التخزين المستمر أو القرنى كان قد فرض نفسه منذ الحرب الثانية على الأقل وإن لم يتحقق إلا مع حركة يوليو فى الستينيات فى صورة السد العالى . وفيما بين التاريخين كانت البدائل المطروحة من التخزين القرنى هى إما سلسلة مشاريع البحيرات الاستوائية و إما السد العالى الذى ترجع فكرته إلى مهندس زراعى ومقاول يونانى متمصر هو دانينوس .

ولا شك أن إمكانيات البحيرات الاستوائية التخزينية ضخمة جدا كما رأينا . فسعة صغرى البحيرتين ألبرت تعادل سعة السد العالى ، بينما تفوقها بكثير سعة كبراهما ڤيكتوريا . غير أن للبحيرات نقطتى ضعف محققتين ، الأولى أنها تتعامل مع مياه النيل الأبيض فقط ، أى مع «المياه الرائقة» وتهمل مياه النيل الأزرق والعطبرة أى المياه الطينية أو الحمراء التى تمثل ثلثى إيراد النهر كانت ستظل تتدفق إلى البحر سدى . نقطة الضعف الثانية أن وقوعها خارج الحدود يعقد تنفيذها سياسيا وماديا واقتصاديا ، كما أنه لا يحقق الأمن القومى بطمأنينة كاملة .

والواقع أنه لم يكن ثمة تعارض جذرى بالضرورة بين المشروعين ، البحيرات الاستوائية والسد العالى . فمن الممكن الجمع بينهما ، وإن يكن على دفعتين متتاليتين . فبعد السد العالى سيظل الجزء الأكبر من مياه البحيرات الاستوائية يضيع فى مستنقعات السدود ، كما أن حاجات مصر المائية المستقبلية يمكن أن تتسع لأكثر من طاقة السد العالى . كل الفرق هو البدء بالسد بدلا من البحيرات ، وليس العكس . وهكذا بالفعل كان ، ووقع الاختيار على السد العالى .

ولقد جاء السد ليدشن عصر التخزين القرنى وليصبح مفتاح الاستراتيچية العظمى للرى فى مصر وليكون أول صرح من نوعه فى تاريخ الرى المصرى وأعلى بناء هندسى على النيل وليبدأ مرحلة جديدة تماما فى حضارة مصر المادية هى المرحلة البيوتكنية مثلما استعاد التقليد المستقل غير الاستعمارى الذى إفتتح به

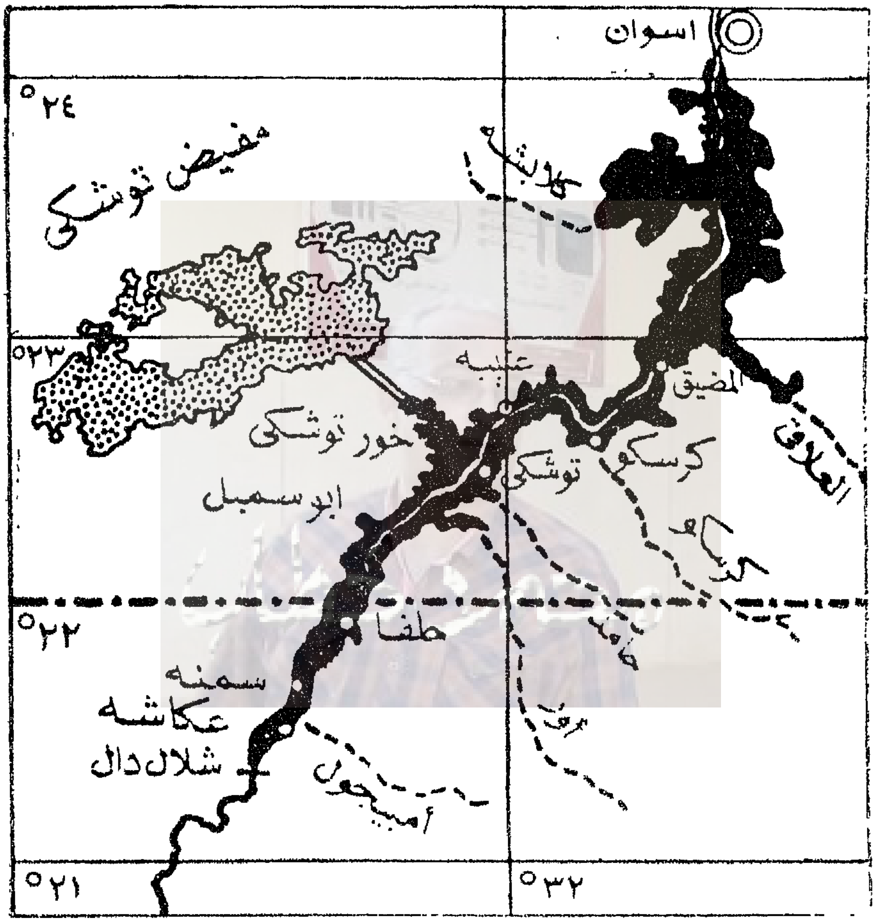
عصر القناطر والخزانات فى مصر . فكما كانت القناطر الخيرية أول وآخر عمل هندسى على النيل يتم فى ظل مصر مستقلة وبخبرة غير بريطانية (فرنسية) ، فكذلك جاء السد العالى أول مشروع تخططه وتنفذه مصر المتحررة وبخبرة جديدة غير بريطانية (سوفييتية) ، وذلك بعد تاريخ استعمارى طويل احتكر مجال الرى وأعماله ومنشآته فى مصر تماما .

الموضـــع

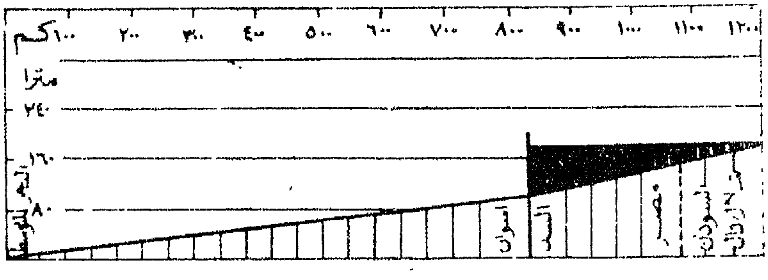
وكما فى حالة خزان أسوان ، بل أكثر ، كان الموقع الجنوبى الأقصى خارج المعمور شرطا أساسيا للسد العالى ، بل كان حتما أن يقع السد جنوب الخزان نفسه على الأقل . ووقوع كليهما ، على أية حال ، على الشلال ، بداية السهل الفيضى ، يعنى تلقائيا أنهما على خط التقسيم الجغرافى الطبيعى بين المعمور واللامعمور بما فيه كل المغزى وكل الكفاية . من هنا كانت النوبة ، الغارقة الآن جزئيا ، هى المسرح الطبيعى الجاهز والمستعد لتلقى السد ، وما قلناه عن الخزان فى هذا الصدد يقال عن السد ، وبقوة أكثر ، ولا داعى لتكراره ، والواقع أن السد ورث الموقع الجغرافى والإطار الطبيعى للخزان بكامله ، بما فى ذلك البحيرة الصناعية ، ثم زاد عليه أضعافا مضاعفة . وهما فى هذا يذكران بقصة قناطر محمد على والقناطر الخيرية على الترتيب ، مع حفظ النسب والفوارق الجذرية بالطبع .

كذلك فكما فى حالة الخزان ، تكرر نفس المواضع المقترحة للسد ، فيما عدا موضع السلسلة بالطبع ، ليس فقط لتركيبه الصخرى الضعيف ولكن أيضا وقبلا لموقعه شمال الخزان ، وهكذا انحصر الاختيار بين موضع شلال أسوان وموضع باب الكلابشة ، والأخير يمتاز بضيق المجرى الخانقى ، مما قد يرشحه لأول وهلة للفوز ، غير أن به من العيوب ما يجعله غير صالح لبناء السد . أولها أساسا تباعد الإطار التلى على ضفتيه بحيث ينخفض مستوى جوانبه الصخرية بشدة إلى درجة يتحتم معها مد جناحى السد إلى نحو ٢٠ كم شرقا بغرب (!) . ثانيها فرط العمق وسرعة التيار ، مما يعنى صعوبة البناء وزيادة التكاليف . ثم هناك بعد ذلك كثرة الشقوق والفواصل ومظاهر الضعف فى صخور المنطقة ، فضلا عن عدم توافر خامات البناء اللازمة .

أما موضع الشلال ، جنوب الخزان بنحو ٧ كم ، فبعد طبقة رسوبية عمقها ٢٠٠ متر تبطن المجرى تحت قاع النهر مباشرة ، يبدأ الأساس الصخرى من الجرانيت ليطوى كل قطاع المنطقة طيا على شكل حرف U الافرنجى . ومن ثم فإن



شكل ٣٠ – بحيرة ناصر ومفيض توشكى . البحيرة متعددة المحاور ، أشبه بسهم مكسور أو بومضة البرق على الجملة ، وتمتطى نحو ثلاث درجات عرضية (٢١ – ٢٤) بإضافة برعم مفيض توشكى يقترب الشكل العام لبحيرة السد من حرف لا العربى أو y الافرنجى .



شكل ٣١ – قطاع طولى لأرض مصر وبحيرة ناصر . لاحظ كيف تحمل أرض مصر البحيرة على كتفيها ، وكيف يرسم كل منهما مثلثاً مسحوبا يناظر الآخر ويكاد يتساوى عمود ارتفاعه عند اسوان .

قطاع النهر ليس صلبا جدا فحسب ، ولكن أيضاً معتدل العمق والاتساع متناظر الكتفين فى سمترية مثالية للبناء . أضف إلى ذلك وفرة خامات البناء المطلوبة للسد فى الموضع : صخور الركام من جرانيت المحاجر والانفاق ، طين النواة الصماء من جزر النهر شمال خزان أسوان حيث يبدأ السهل الفيضى ، خاصة من جزيرة بهريف ، الطين الأسوانى لحقن للتربة من محاجر الحجر الرملى أى الخراسان النوبى ، الرمال الكثبانية الناعمة من الضفة الغربية والخشنة من الضفة الشرقية ... الخ .

مائية السد

وإلى حد معين تحددت طاقة السد العالى المائية بشكل وطبيعة الموضع الطبوغرافية . فهو صالح للتخزين من قاعه على منسوب ٨٥ مترا حتى كنتور ١٨٠ مترا ، وبالتالى يتسع لنحو ١٣٠ – ٥ر١٥٧ مليار متر مكعب أى ثلاثة إلى أربعة أمثال سعة سد هوفر أو بولدر بالولايات المتحدة البالغة ٤٠ ملياراً ، وأكثر من أربعة أمثال سد جاريسون Garrison ثانى سد ترابى فى العالم . ورغم ضخامة هذا الحجم الفائقة فإنه يقل كثيراً عن السعة اللازمة والبالغة ٣٠٠ مليار إذا ما أريد توفير تصرف ثابت فى المستقبل يعادل متوسط تصرف النهر السنوى عند أسوان والبالغ ٩٢ مليارا (أو ٨٤ مليارا فى حسابات أخرى) .

كذلك فليست كل السعة الحالية متاحة للاستخدام . إذ هى تنقسم إلى ثلاثة آفاق أو طبقات مائية هى من أسفل إلى أعلى : السعة الميتة ، السعة الحية ، السعة الاحتياطية . فالأولى من القاع على منسوب ٨٥ مترا حتى منسوب ١٤٧ متراً بسمك ٦٢ مترا وقدرها ٣٠ ملياراً ، تخصص أو تخصم لاستيعاب رواسب طمى النيل المتراكمة عبر ٥٠٠ سنة مقدرة قادمة بمعدل ٩٠ مليون طن ، أو ٦٠ مليون متر مكعب كل سنة (مع ملاحظة أن هذه السعة لن «تموت» دفعة واحدة ، بل بالتدريج الوئيد جداً عبر هذه المدة السحيقة) . أما السعة الثانية فمن منسوب ١٤٧ حتى ١٧٥ متراً ، بسمك ٢٨ متراً ، وقدرتها ٧٠ – ٩٠ مليارا هى صافى رصيد التخزين (ينبغى أن يضاف إليها مرحليا وبتدريج تنازلى المخصوم السابق من كامل السعة الميتة) .

أما السعة الثالثة فمن منسوب ١٧٥ حتى ١٨٢ متراً ، بسمك ٧ أمتار ، وقدرتها ٣٠ – ٥ر٣٧ مليار ، وتمثل احتياطيا ضد أخطار الفيضانات وكذلك حساب فاقد التسرب والبخر . ويعد فاقد التسرب ثانويا للغاية بالقياس إلى فاقد البخر ، فالأول

منعدم أولا على منسوب ١٢٠ متراً ، ثم لا يزيد عن نصف مليار سنوياً على منسوب ١٥٠ متراً . أما البخر فيختلف بحسب الفصول ، فيتراوح بين ٦ر٣ ملليمتر من سطح الماء فى ديسمبر وبين ٨ر١٠ ملليمتر فى يونيو . وعلى هذا الأساس يصل متوسط فاقد البخر إلى ١٠ مليارات متر .

معنى هذا كله أن صافى السعة الفعالة والحقيقية هو ٧٠ مليارا كحد أدنى ، ٩٠ مليارا كحد أقصى ، يكفل تصرفاً سنوياً مضموناً نحو ٨٤ ملياراً ، أى ما لايزيد كثيراً على نصف السعة الإجمالية الشكلية أو الخام .

بنك الماء

واضح إذن من ناحية المائية أنه بدلا من «صهريج الماء» الذى كان خزان أسوان، فإن دور السد العالى هو دور «بنك الماء» ، «بنك مياه يتم الصرف منه بشيك موقع من مصر والسودان» كما أضاف البعض (١) . ها هنا واحد من أعظم «قصور الماء chateau d'eau » فى العالم كما يقول الفرنسيون ، أو قلعة كبرى من قلاع الماء المعلقة كما قد نقول . والسد إذ يستبدل بالتخزين السنوى التخزين القرنى ، فإن قطرة من مياه النيل لن تتبدد إلى البحر ، فيما خلا أوشال الصرف بالضرورة ، والتى لولاها لقلنا مجازا إن النيل سيتحول إلى نهر داخلى وإن مصر ستتحول من مصب حوض إلى حوض صرف .

وبهذا كله فإن السد العالى لا يرث فقط دور خزان أسوان ويحيله إلى المعاش بعد خدمة ٧٠ سنة كاملة، وإنما هو يلغى وظيفته الهيدرولوچية إلغاء – إلا من دوره كمولد للكهرباء وفيما عدا دور ثانوى كمنظم موضعى يساعد على إحكام ضبط تصريف وتوزيع الماء محلياً . ولولا ذلك لحوله إلى مجرد طريق – كوبرى وأثر عريق أو عتيق . باختصار ، يكاد السد يفعل بالخزان ، مع حفظ النسب والفوارق ، ما فعلت قناطر محمد على بالقناطر الخيرية . بل لقد ألغى السد وظيفة جبل الأولياء ، الظل البعيد والشقيق الأصغر لخزان أسوان على بعد أكثر من ١٣٩٠ كم أعلى النهر ، والذى أهدته مصر مؤخرا للشقيق الأصغر السودان بعد ٤٠ سنة من إنشائه وبعد أن أصبح مجرد عبء إدارى عليها ، وعلى أن تحتسب حصيلته المائية من حصة السودان العامة كما هو مفهوم .

---

(١) الاهرام ، ١٩٨٠/٨/١٥ ، ص ١٥ .

هندسة السد

من الناحية الهندسية ، أكثر من الناحية الهيدرولوچية ، لا وجه للمقارنة بالطبع بين السد والخزان نوعياً أو كمياً . فالسد العالى هو السد المطلق ، السد الكامل ، حرفياً وحرفياً ، بمعنى أنه حائط مصمت تماماً بلا فتحات أو عيون ، يعترض المجرى ويسده جميعاً . إنه «جبل صناعى عبر الوادى» (١) . ويتركب السد من ركام صخرى من الجرانيت تتوسط قلبه من الداخل نواة صماء من الطين ترتبط بالقاع الصخرى للنهر بواسطة ستارة رأسية قاطعة للمياه غير منفذة لها لأنها هى الأخرى من الطين أيضاً .

هذه الستارة الرأسية ، التى تمتد بعرض السد أو النهر نحو ثلثى كيلو متر والتى تمت بحقن التربة الرسوبية بالطين داخل غلاف أسمنتى صلب ، أشبه بهرم مسحوب جداً ولكنه مقلوب ، ارتفاعه أو عمقه نحو ٢٠٠ متر بعمق الطبقة الرسوبية نفسها بحيث تصل قمته أو رأسه إلى الطبقة الصخرية الغائرة وتستقر عليها . وبينما يدق عرض هذه القمة أو الرأس إلى بضعة أمتار فقط ، يصل العرض فى أعلاه قرب السطح إلى نحو نصف كيلو متر . ويدعم جسم السد من الأمام فرشة صماء أفقية من الطمى كذلك، تحتها طبقة من الرمال الكثبانية المضغوطة أو المدموكة Compacted تستمر حتى قاع النهر . وبذلك كله تمثل الستارة الرأسية القاطعة والفرشة الأمامية الأفقية خطى دفاع مزدوج ضد ضغط الماء .

وعلى الجملة ، يبلغ حجم السد مثل حجم الهرم الأكبر ١٦ مرة . أما عرضه أو سمكه فيصل عند القاع إلى نحو الكيلو متر ، يدق عند القمة إلى ٤٠ متراً هى عرض الطريق العلوى . أما طوله بجناحيه الصحراويين فيمتد نحو ٥ر٣ كيلو متر ، منها نصف كيلو بين الضفتين نفسهما ، وأكثر من كيلو مترين للجناح الأيمن ، وأقل من الكيلو متر للأيسر . أما ارتفاعاً ، فحيث أن قاع النهر هنا هو ٨٥ متراً فوق سطح البحر ، وأقصى ارتفاع للسد هو ١١١ مترا ، فإن قمته تقع على منسوب ١٩٦ مترا . غير أن الحجز لا يكون بالطبع بكامل أو أقصى ارتفاع السد ، وإنما دونه بقليل ، إلى منسوب ١٨٢ متراً فوق سطح البحر كحد أعلى ، وبذلك يكون بعمق ٩٧ متراً كحد أقصى .

السد إذن هو كخزانة حديدية مغلقة أكثر منه خزاناً مفتوحاً . ومعنى هذا أنه

---

(١) مابرو ، ص ١٤٤ .

يغلق النهر تماماً ، وبالتالي كان لابد أن يعتمد على مجرى جديد مصنوع . هذا المجرى هو قناة التحويل المكشوف معظمها والتي تصل ما بين أمام السد وخلفه كلفة جانبية detour ، والتي حفرت في صخور الضفة الشرقية الجرانيتية على امتداد الكنتورات المنخفضة بها ومستفيدة من أحد الأخوار الطبيعية فيها . والقناة عمقها ٨٠ متراً ، أما قطاعها فقد تحدد بالقدرة على تمرير أقصى تصرف ممكن خلف خزان أسوان أثناء الفيضان ، أي أن الحد الأقصى لتصريف خزان أسوان هو الذي حدد الحد الأدنى لتصريف السد العالي.

أما طول القناة فنحو ٢ كم ، يتوزع بين قناتين مكشوفتين : أمامية تمتد نحو ١ كم ، وخلفية تمتد نحو نصف كم ، يقع بينهما تحت جسم السد نفسه قطاع محفور في الصخر يمتد نحو ثلث كم ، تخترقه ٦ أنفاق . وهذه الأنفاق تنتهي عند مخارجها بمولدين لكل ، أي بمجموع ١٢ توربيناً لتوليد الكهرباء بطاقة قصوى قدرها ١٠ مليارات كيلو ساعة سنوياً . وأخيراً يناظر قناة التحويل ومحطة الكهرباء على الضفة والضلوع الشرقية للسد ، المفيض والمستعمرة السكنية على الضفة الغربية . الأول لتصريف مياه السد إذا تجاوزت المنسوب الأقصى وهو ١٨٢ متراً ، والثانية لعمال الموقع والصيانة بعد البناء .

بعد البناء

ولقد بدأ بناء السد العالي ١٩٦٠ (وهي السنة نفسها التي تمت فيها كهربة خزان أسوان) ، واستغرق البناء أكثر من عقد كامل بحيث تم نهائيا في ١٩٧٠ . ومنذ ذلك الحين أثبت السد سلامة بنائه الهندسي . فمثلا بلغت معدلات هبوطه (الترييح) ٣٩ سم فقط في حين كان المقدر لها ٢٢٠ سم . كذلك لم يتجاوز التسرب الحد المقدر له وهو نحو نصف المليار سنوياً ، وذلك على عكس ما أشيع من أن مياه بحيرة ناصر تتسرب في شقوق وفوالق حوضها الجانبية وتهدد بتناقص وتبدد مخزونها في الصحراء المجاورة . والواقع أن رواسب البحيرة الكثيفة من الطمي كانت كفيلة تلقائيا بسد مثل هذه الشقوق والفوالق إن وجدت . بل قيل أيضاً إن التسرب مع البخر «سوف ينتهي بأن تجد مصر نفسها ولديها ماء أقل مما كانت تحصل عليه من قبل ، ولن تمتلىء البحيرة نفسها لهذا السبب» (١) .

(١) مقتبس في : مصطفى محمود حافظ « السد العالي وبحيرة ناصر » مجلة الثقافة العربية ، جامعة الدول العربية، عدد ٤ ، ١٩٧٦ ، ص ٩٨ .

ولا شك أن امتلاء البحيرة الآن بالكامل يغنى عن تكذيب هذه النبوءة المغرضة .

على أن الأقمار الصناعية أشارت مؤخراً إلى تمدد مساحة المياه فى خور كلابشة عند الطرف الشمالى للبحيرة نتيجة لتسربها فى أحد الفوالق أو انكسارات القشرة هناك . وقيل إن هناك احتمالا لاستمرار تسرب المياه حتى تكون مجرى جديداً يسحب المياه من البحيرة ثم يدور بها حول السد ليصب فى النيل مباشرة . ولكن هذا القول نفى رسمياً .

أما عن ملء السد فقد تم كاملا إلى منسوب ١٧٥ متراً فى ١٩٧٥ ، أى بعد ٥ سنوات من تمام بنائه . وفى ١٩٧٧ وصل إلى منسوب ١٧٧ متراً ، مع ملاحظة أن البخر لم يتجاوز الحد المقرر له وهو ١٠ مليارات سنوياً . على أنه تقرر الإبقاء على منسوب ١٧٥ كحد أعلى للتشغيل لا تتجاوزه المياه إلا لتعود إليه فى أغسطس من كل عام . غير أن هذا استدعى فى بعض الأحيان إطلاق تصريف فى النهر أكبر مما تحتاج إليه الزراعة وهو حوالى ثلث مليون متر مكعب يومياً . فقد وصل التصريف أحياناً إلى ضعف هذا المعدل ، بل فى بعض الحالات إلى ثلاثة أمثاله أى قارب المليون . وهذا خطر شديد يهدد بتفاقم مشكلة النحر فى مجرى النهر بكل ما تعنى من تصديع لأجنابه ومنشآته . وسوف يتضاعف هذا الخطر أضعافاً فى حالة الفيضانات العالية جداً ، إذ لن يستوعبها السد وسيتحتم إطلاقها فى النهر نفسه . أما إذا تعاقبت سلسلة من تلك الفيضانات العالية ، فقد يتحول الأمر إلى كارثة تهدد جسم السد نفسه بالغرق أو مجرى النهر بالاجتياح أو بكليهما معاً .

مفيض توشكى

من هنا ، وكبديل أسرع وأرخص وأجدى من إقامة سلسلة من القناطر على مجرى النيل تكسر من حدة التيار وسرعة الماء ، ظهر مؤخراً مشروع مفيض توشكى الذى يقدر له أن يتم فى أوائل الثمانينيات . وهو بهذا يأتى كملحق أو مكمل للسد وكمصحح لأخطائه وأخطاره ، ومثله سوف يعيد تشكيل اللاندسكيب المحلى وجغرافية جنوب مصر ، وعلى هذا الأساس ينبغى أن يدرس معه . وإذا كانت فكرة السد نفسه ترجع إلى يونانى متمصر ، فإن فكرة المفيض مصرية بحتة تستفيد من طبوغرافية المنطقة وتعد من وحى جغرافيتها .

فالى الغرب من بحيرة ناصر بنحو ٤٥ كم ، جنوب السد بنحو ٢٥٠ كم ، وشمال الحدود بنحو ١٠٠ كم ، وعلى عروض ثنية كرسكو - الدر ، وفى منتصف المسافة تقريباً بين النيل والنهاية الجنوبية لمنخفض الواحات الخارجة ، يقع فى

الصحراء الغربية منخفض طبيعي بيضاوي محوره العام من الشمالي الشرقي إلى الجنوب الغربي . المنخفض كأنه منطقة انتقال بين منخفض وادي النيل ومنخفض الواحات الخارجة . وهناك رأي - جدلي بحت - يدعي أنه - كالواحات الخارجة نفسها - كان متصلا بالنيل في الماضي الجيولوچي أو التاريخي (؟) .

يتألف المنخفض ، الذي يستقر في جوف الهضبة ، من منخفضين أو حوضين داخليين ، أكبرهما ضعف الثاني مساحة . في المتوسط السائد ، يصل قاع المنخفض إلى منسوب ٨٠ متراً فوق سطح البحر ، أي قريبا من منسوب النيل عند السد بالتحديد . أما جملة مساحته فتبلغ ١٧ ألف كم . وبهذا الحجم تصل سعته المائية حتى كنتور ١٨٠ مترا فوق سطح البحر - أعلى منسوب لبحيرة ناصر تقريبا - إلى نحو ١٢٠ مليار متر مكعب ، منها ٨٣ ملياراً في الحوض الأكبر ، ٣٧ ملياراً في الحوض الأصغر .

ولما كانت أقصى نقطة في حافة المنخفض الشرقية لا تبعد عن مجرى النيل الرئيسي إلا ٤٥ كم ، كما لا تبعد عن أقصى نقطة في نهاية خور توشكى الغارق الآن كواحد من خلجان بحيرة ناصر إلا بنحو ٢٣ كم ، فإن من الممكن - وقد اختزل الخور نصف المسافة ونصف العملية - شق قناة صغيرة طولها ٢٢ كم فقط بين النهايتين الأخيرتين ليتحول المنخفض إلى مفيض ممتاز ، وقائي واحتياطي ، لفائض بحيرة ناصر ، يحول إليه كلما زاد عن منسوب التشغيل المقرر ١٧٥ متراً .

وقد تمت حتى الآن المرحلة الأولى من شق القناة التي تمتد من الجنوب الشرقي إلى الشمال الغربي والتي يبلغ عرضها نحو نصف كيلو متر وعمقها ٨ أمتار وتصرفها ٢٥٠ مليون متر مكعب. وتجري هذه القناة في معظمها على أرض رملية وخراسانية تعترضها بعض الكثبان الرملية . ولذا ستشجر جوانبها بغرازة كمصدات للرياح ولتثبيت التربة والرمال فضلا عن تلطيف الجو . كذلك سيتم سد الثغرات والفجوات والشقوق الطبيعية في جدران الحوض بعدة سدود ، خاصة الفتحات الواقعة في طرفه الشمالي الغربي ، حتى لا تطفو مياه بحيرة توشكى حين تصل إلى منسوب ١٥٠ - ١٧٠ متراً فتطغى على المنخفضات المجاورة لا سيما نهايات منخفض الخارجة فتضيع في الصحراء بدداً أو تغرق هذه المنخفضات . وسيكون من الممكن إعادة المياه من بحيرة توشكى إلى بحيرة ناصر حين الحاجة وإذا لزم الأمر . وبهذا لن يكون المفيض مجرد مصرف إحتياطي بل سيقدم مخزناً أي خزانا تكميليا .

وللمفيض فوائد إضافية بجانب زيادة الأمن المائي ضد الفيضانات العالية .

أولاها ، وعلى الجانب المقابل تماماً ، زيادة الأمن المائى ضد الفيضانات المنخفضة، إذ يمكن فى حالة مثل هذه الفيضانات رفع منسوب التخزين إلى ١٧٨ متراً بدلا من ١٧٥ ، مما يحقق إضافة مائية قدرها ١٧ مليار متر مكعب . الفائدة الثانية رفع كفاءة محطتى كهرباء السد العالى وخزان أسوان نتيجة لزيادة التصرفات مستقبلا فى فترة انخفاض المياه السنوية من نوفمبر إلى مارس . فائدة أخرى إمكانية زراعة شواطئ المفيض نفسه واستغلال ثروته السمكية . وأخيرا فإن من الممكن أن يؤدى المنخفض إلى تغذية طبقات المياه الجوفية فى الوادى الجديد ، بل ومن الممكن توصيل مياه النيل إلى هذا الوادى بقناة أخرى تخرج من بحيرة المفيض .

السد واللاندسكيب

بديهى أن يترك السد بعمق بصمته (البعض يقول وصمته!) على جغرافية النهر ومورفولوچية اللاندسكيب الطبيعى أكثر مما عرف النهر فى أى وقت مضى ، وربما أكثر مما عرف أى نهر آخر مماثل . بل إن البعض ليعده من هذه الزاوية بمثابة حدث على مستوى الأحداث الچيولوچية الكبرى نفسها التى تعرض لها وادى النيل فى العصور القديمة (١) فالسد جراحة جغرافية من أدق وأشق ما أجرى الإنسان على وجه الأرض ، فعلت بالنيل ما فعلت جراحة قناة السويس للعالم القديم . وليس يكفى قط أن نقول كما قال البعض T.V.A على النيل (إشارة إلى مشروع وادى التنسى فى الولايات المتحدة) . ولا تقتصر آثار هذه العملية الجراحية على موضع السد وحده بل هى تمتد لتشمل النهر على طول واديه حتى البحر .

ففى موضعه المحلى يعيد السد خلق اللاندسكيب الطبيعى ويعيد تشكيل الفيزيوغرافيا المحلية من أساسها ، ويشكل ميكروفيزيوغرافية جديدة بديلة . إنه يحول الجغرافيا الطبيعية هناك إلى جغرافيا تشكيلية : مجرى النهر يتغير (ليضيف هجرة جديدة صناعية إلى هجرة النهر الطبيعية لمجراه مرتين فى الماضى الچيولوچى القريب فى نفس هذا الموضع بالذات !) ، بحيرة صناعية كبرى تتخلق ، دلتا داخلية عليا غارقة تتكون ، وانقلاب حقيقى فى النظام النهرى والتصريف المائى وكذلك فى دورة التعرية والارساب .. الخ .. باختصار ، إنه يخلق شكلا رابعاً للمادة . وكما مع خزان أسوان ، نستطيع أن نفصل آثار السد الجغرافية فى ثلاثة: نظام النهر ، البحيرة الصناعية ، نمط العمران .

النظـــام النهــــرى

انقطاع الفيضان

فنظام النهر ، أكثر من أى وقت مضى ، قد تعدل ، ولا نقول انقلب ، تماماً فالى

---

(١) على فتحى « مصر السد العالى » ، الأهرام الاقتصادى ، ٢٢ يونيو ١٩٨١ ، ص ٢٠ .

الأبد انفصل نظام النهر جنوب السد عنه شماله . ومن قبل ، في ظل خزان أسوان، كان كل ما حدث من تغيير هو انعكاس تصريف النهر ما بين شمال وجنوب الخزان، بمعنى أن العلاقة أصبحت عكسية بين تصريف النهر الطبيعى وتصريف الخزان . أما الآن فى ظل السد العالى فإن هناك انقطاعاً كاملا فى نظام وجريان وتصريف النهر عنده . فشمال السد ، لم يعد التصريف يرتفع وينخفض مع الفيضان والتحاريق كما فى الماضى ، واستبعدت القمتان العظمى والدنيا للمياه واستبدلتا بمتوسط منضبط شبه ثابت بين بين . ففى المتوسط أصبح منسوب النيل أعلى من منسوب التحاريق قبل السد بما يتروح بين ٢٠ ، ٥٠ سم . أى أن معدل تفاوت منسوب النهر قد ضغط وتقلص جداً . فعلى طول الوادى اختفت ذبذبات النهر الفصلية ودورة امتلائه وانتفاخه ثم هبوطه وتفريغه . فى القاهرة مثلا لا يكاد المرء يلاحظ على مدار السنة أى تغير محسوس فى منسوب النهر ، الذى أصبح أيضا تياراً هادئاً للغاية بصفة دائمة واختفت منه تماماً فورته الموسمية الهادرة .

وبصيغة مباشرة فإن السد ببساطة قد ألغى الفيضان . لم يعد ثمة الآن فيضان (وأصبح «وفاء النيل» مظهراً رمزياً فحسب بعد أن كان مظاهرة احتفالية ، أو قل مجرد مظاهرة احتفالية بعد أن كان ظاهرة جغرافية أو يكاد . والطريف هنا أن وفاء النيل لم يعد مجرد شكلية عابرة إلا بعد أن صار النيل فى حالة وفاء دائم !) . ومن الناحية الأخرى فلم تعد تحاريق كذلك (وانتهى بذلك أيضاً مفهوم كلمة «طفى الشراقى») . أدق – لهذا – من أن نقول لن يكون فيضان ، أن نقول إن النيل يعيش فى فيضان مستمر . بدل الفيضان الطبيعى الموسمى ، خلق السد فيضاناً اصطناعياً دائما . غير أن من الدقة أكثر أن نتذكرأن الفيضان الطبيعى بمعناه الحقيقى لا يزال يقع بمصر جنوب السد ، كما أننا لسنا بحاجة إلى أن نضيف سائر حوض النيل خارج مصر ، فالفيضان هناك هو هو كما كان دائماً .

الانقطاع الرأسى

إلى جانب هذا الانقطاع فى النظام النهرى على المستوى الأفقى ، هناك أيضا الانقطاع الرأسى . فقد انفصل منسوب النهر جنوب السد عنه شماله إلى الحد الذى يمكننا أن نتحدث معه عن طابقين من ماء النهر أى عن نهر ذى طابقين . فمقابل منسوب شمال السد كان يتأرجح تقليدياً حول ٨٥ متراً أثناء التحاريق ، ٩٥ متراً أثناء الفيضان ، يقف الماء الآن جنوبه عند مستواه الأقصى على منسوب ١٧٥ – ١٨٢ متراً ، أى الضعف على الأقل ، أو بفارق نحو ١٠٠ متر ، أى أن طول عمود الماء يعادل تقريباً عمود الأرض من تحته .

معنى هذا أن كل خزان السد أو بحيرته يقف برمته كالقلعة المائية الهائلة معلقة تماماً فوق أعلى مستوى النهر بالضبط ، تعلو أرض مصر الوادى جميعاً ، كأنما هو يحملها حملا على كتفيه بالتحديد ، قاعها يبدأ حيث تنتهى قمته ، والحاجز بينهما عمود رأسى جبار لا مثيل له فى عالم الهيدروستاتيكا . وبطبيعة الحال ، فإن هذا الفارق أو الانحدار الخارق فى مستوى الماء إنما هو جوهر طاقة السد الكهربائية الجبارة . غير أننا لا نجد هنا شلالا مرئياً تماماً ، بل هو شلال غير مرئى أو خفى تقريباً ذلك الذى نجد ، مقنل وملجم داخل أنفاق السد الستة .

البحيرة الصناعية

بحيرة ناصر

أما عن البحيرة الصناعية ، بحيرة ناصر ، فهى لا ترث ولا تحتل بحيرة خزان أسوان إلا بقدر ما تختلف عنها كما وكيفاً . فهى ثانى أو ثالث بحيرة من نوعها على النيل ، ولكنها أول بحيرة صناعية فى العالم مساحة واتساعاً وطاقة . والبحيرة إذ ترتفع إلى كنتور ١٧٥ - ١٨٢ متراً تبتلع بحيرة خزان أسوان فى طياتها ابتلاعاً، قل كنواتها الداخلية الدفينة ، ولكنها تتجاوزها خارج كل حدود . فطولها يصل إلى ٥٠٠ كم ، أى مرة ونصف مرة طول بحيرة الخزان السابقة ، أو نحو نصف طول وادى النيل بالصعيد . من هذا الامتداد يقع ٣٥٠ كم فى حدود مصر ، ١٥٠ كم فى حدود السودان إلى قرب بلدة عكاشة أو عند شلال دال ، آخر نهايات الشلال الثالث . والبحيرة بذلك تغطى ٣ درجات عرضية كاملة من خط ٢٤ شمالا حيث يقف السد إلى خط ٢١ . وهذا أيضاً امتداد لا يفوقه بين البحيرات الصناعية سوى بحيرة خزان جبل الأولياء البالغة الضحالة والضآلة فى النيل الأبيض (٥٣٠كم) .

أما المساحة فتبلغ ٥٠٠٠ كم٢ ، أى قدر مساحة غرب الدلتا وزيادة (محافظة البحيرة ٤٦٢٤كم٢) ، أو نحو مساحة الواحات الخارجة (٥٥٠٠ كم٢) أو الداخلة وزيادة (٤٠٠٠كم٢) . وهى أيضاً مساحة قد لا تفوقها إلا مساحة خزان سد كاريبا على الزمبيزى . أما حجمها فهو الذى لا مثيل له فى العالم ، وهو يعادل حجم بحيرة خزان أسوان ٢٦ مرة ، التى تعدو بذلك بركة بالقياس .

متوسط عرض البحيرة الحسابى نحو ١٠ كم ، ولو أنه على منسوب ١٨٠ متراً يصل إلى ١٨ كم . غير أنه يتفاوت بشدة جغرافياً . فالبحيرة تختنق بوضوح عند ثنية كرسكو فى عنق دقيق (٥ كم) يكاد يحيلها إلى أنبوبين غليظين منتفخين

شمالا وجنوباً (٢٥ كم كحد أقصى) . والبحيرة حدودها ليست منتظمة بالطبع ، بل تتعرج بشدة مع تعرجات الكنتور وألسنة الأخوار والأودية الغارقة تحتها ، خاصة مناطق أودية العلاقى والكلابشة وتوشكى وأدندان . ونتيجة لهذا التعرج الشديد يصل طول شواطئ البحيرة إلى أبعـــاد هائلة ، فهو يبلـــغ على منـــسوب ١٨٠ متراً ٨٨٦٠ كم (١) ، أى أكثر من ثلاث مرات ونصف مرة مجموع سواحل مصر كلها ، أو نحو كيلو متر وثلاثة أرباع الكيلو من شاطئ البحيرة نفسها لكل كيلو متر مربع واحد من مساحتها . (وفى رواية أخرى أن طول شواطئ البحيرة هو ٤٠٥٣ كم ، ولعله يشير إلى القطاع المصرى وحده ؟) وبهذه الشواطئ الفائقة التعرج تكاد الصورة ، مع الفروق الجذرية ، تذكر بخريطة السواحل الفيوردية أو ria الريا المشرشرة . وبطبيعة الحال فإن شاطئ البحيرة الشرقى المتاخم لمرتفعات الصحراء الشرقية الوعرة أكثر تعرجا وشرشرة من شاطئها الغربى المطل على هضبة الصحراء الغربية المتموجة باعتدال نسبياً .

على أن البحيرة بوجه عام طولية مثلثة الشكل ولكن بطريقة مسحوبة جداً ، تبلغ أقصى اتساعها وعمقها أمام السد مباشرة ثم تظل تضيق وتقل عمقاً نحو الجنوب، خاصة فى قطاعها السودانى ، حتى تدق وتتلاشى تماماً فى مجرى النهر العادى فى نهايتها . وأخيراً فإن محور البحيرة مركب أكثر مما هو بسيط ، شمالى شرقى – جنوبى غربى أكثر منه شمالياً – جنوبياً ، أقرب بفضل ثنية كرسكو – الدر إلى خط شرارة الكهرباء أو ومضة البرق المكسورة منه إلى الخط المستقيم . وعلى الجملة ، تنقسم البحيرة إلى ثلاثة أحواض متميزة . ولعل من مجموع أبعاد وأعماق وأشكال البحيرة هـذه جاءت كناية البعض عنها (أو نكايتهم فيها!) «بأخدود السد العالى».

بحيرة توشكى

إلى هذا الشكل وتلك الأبعاد التى تميز بحيرة ناصر الكبرى ، ينبغى أن نضيف وليدها البحيرة الجانبية الإبنة بحيرة توشكى أو بحيرة ناصر الصغرى . بها ، أولا، سيتحول مجرى النيل إلى مجمع مائى هائل ذى شعبتين وبحيرتين أو إلى غصن ذى فرعين وبرعمين . وبذلك ، ثانيا ، يتحول من محور أحادى منكسر إلى خط مركب أشبه بحرف لا العربى أو y الافرنجي . وبهذا ، ثالثاً ، تمتد وتتمدد حدود كل من وادى النيل وحوضه فى قفزة بعيدة لتتوسع مرة أخرى وأخيرة بفعل الإنسان .

(١) طاهر أبو الوفا ، مشروع السد العالى ، جـ ١ .

فهنا أيضاً ستتخلق بحيرة عذبة صناعية كبيرة فى قلب الصحراء ، مغلقة هى الأخرى من كل الجهات إلا واحدة هى قناة توشكى ، الحبل السرى أو العنق الدقيق الذى يربطها بالبحيرة الأم والنهر الأب . وكبحيرة ناصر ، وبالارتباط معها ، ستتذبذب بحيرة توشكى على الدوام منسوبا ومساحة ، إلا أنها ستتوقف على الفيضانات العالية وحدها . ولما كانت هذه عشوائية فى حدوثها كل بضع سنين أى غير دورية بصرامة ، فلن يكون للبحيرة حجم متوسط أو أقصى محدد أو معروف . ولكن المرجح أنها ستكون أكبر مسطحاً ، وبالتالى بخراً ، وبالتالى نسبة ملوحة بالتدريج . وكما بدأت مياه بحيرة ناصر تميل إلى التسرب كمياه جوفية غرباً ، فكذلك ستفعل بحيرة توشكى.

وبهذا الشكل وذلك الميكانيزم ، وفيما عدا الفروق الجذرية بالطبع ، يمكن أن نرى أن مشروع مفيض توشكى ، كبرعم للوادى غرب النهر وفى حضن الصحراء الغربية ، سوف يخلق منخفض فيوم أكبر فى أقصى جنوب مصر : قناة توشكى هى بحر يوسفه ، وعنقها هى فتحة لاهونه والهوارة ، وبحيرته هى قارونه ، وذلك حتى بالشكل الإهليلجى المميز على نفس المحور القاطع من الشمال الشرقى إلى الجنوب الغربى مع المحور العرضى أيضاً للعنق الواصل بالوادى ، هذا فضلا عن علاقة أخذ ورد الماء التبادلية من وإلى النهر على غرار بحيرة موريس قديماً .... الخ. وسواء كان بحر يوسف من صنع الطبيعة والانسان ، فإن المنخفضين فى التحليل الأخير هما على السواء ثمرة زواج مياه النيل بمنخفضات الصحراء الغربية . ولكن لأن منخفض توشكى سيظل ميتاً خارج دائرة العمران كما سنرى – وهذا هو الفارق الجذرى بينه وبين نظيره وسابقه الأصغر ولكن الحى إلى أقصى حد – فإنه يبقى أقرب من هذه الزاوية إلى منخفض الريان بعد إذ تحول إلى مصرف للفيوم . أو قل على الجملة إنه يجمع بين ملامح المنخفضين الأخيرين بدرجات متفاوتة .

البحيرة والمناخ

وقبل أن نبرح عملية الولادة البحيرية هذه ، البحيرة الأم ناصر والإبنة توشكى ، لنا أن نتساءل: أيمكن لهذه المسطحات المائية الفسيحة الجديدة أن تؤثر حالا أو مستقبلا على المناخ المحلى أو الموضعى للمنطقة المتاخمة أو المجاورة ؟ فى هذا قيل الكثير . أولا وقبل كل شئ البخر السنوى المقدر بنحو ١٠ – ٣٠ مليار متر مكعب من الماء ، والذى سيعدل حتما توزيع الرطوبة الجوية فوق البحيرة وحولها ، فيرفع درجة الرطوبة النسبية المحلية وسط منطقة تعد من أشد صحارى العالم جفافاً ، وربما ولد غمامة أو غلالة موضعية من السحب الخفيفة فوقها . ثانياً تلطف الرياح الشمالية السائدة أثناء مرورها فوق ذلك المسطح العر[illegible] . ثم هناك نسيم البر

والبحر (أو بالأصح البحيرة) الناجم ، وزيادة الندى محلياً .. الخ . ولعله لا مفر علمياً وعملياً من حدوث بعض هذه المؤثرات والظاهرات على المدى الطويل ، غير أنه لا يجوز المبالغة فى تقديرها قط كما فعل البعض ، فإن هى إلا تعديلات موضعية بحتة ، سطحية طفيفة وثانــوية عنــد ذلك ، لا ينتظر أن تقلب حتى الطقس فضلا عن المناخ المحلى .

من هذا الانتهاء ، لا شئ يبدو أغرب من ذلك الادعاء الذى صوبه نحو السد العالى بعض الخبراء العالميين فى المتيورولوچيا (من بينهم إسرائيليون) . فحواه أن بحيرة ناصر هى سبب التقلبات الجوية غير المألوفة التى شهدها العالم فى السنوات الأخيرة : الجفاف فى «الساحل» الافريقى ، فيضانات شبه القارة الهندية، تداخل الفصول فى أوروبا ، زيادة الأمطار فى أستراليا وأمريكا الجنوبية ، تعمق مناطق الضغط العالى وفوق شمال الأطلسى وبالتحديد الضغط الأيسلندى .. الخ . وبعبارة أخرى ، فإن بحيرة ناصر متهمة باحداث الاضطراب والفوضى الشاملة فى مناخ نصف الكرة الأرضية على الأقل ، ولا نقول كلها .

وواضح أن من العبث أن يؤخذ هذا العبث مأخذ الجد ، إذ لو صح لكان معناه أن السد العالى هو أكبر معجزة مناخية كوكبية فى التاريخ لا أكبرمعجزة هندسية فى العالم وحسب . (ولقد نرد - أو نتندر - بما قيل تهكما) من أن «الموضة» أصبحت تجريم السد العالى عن كل صغيرة وكبيرة تقع ، بما فى ذلك تأخر عملية سلق بيضة فى وعاء تحت «إيجلو» إسكيمو!) ولكن الرد العلمى - جدياً - هو ، أولاً، أن مقدار بخر البحيرة لا يعدو حسابياً قطرة فى محيط الرطوبة الجوية حول العالم . ثانياً ، أن مثل هذه الاضطرابات الجوية العالمية قديمة ، دورية ، وسابقة لبناء السد العالى . وأخيراً ، فكيف للسد هذه التأثيرات الكوكبية الجامحة وهو بلاتأثير محلى محسوس أو مذكور ؟

بحيرة دائمة

إذا عدنا الآن إلى بحيرة ناصر نستأنف المقارنة بينها وبين بحيرة خزان أسوان، فسنجد أنها كما تختلف كما وأبعاداً خارج كل حدود ، تختلف عنها كيفا ونوعاً اختلافاً جذرياً خارج كل مقارنة . فهى أولا بحيرة دائمة باقية ما بقى السد ، حيث كانت الأخرى فصلية مؤقتة . وهى بهذه الصفة تقترب فى معنى ما من طبيعة البحيرات النهرية الطبيعية : تعرف التيارات البحرية المحسوسة والمد والجزر والأمواج العنيفة ، بل وإلى حد بات يهدد شواطئها بالتآكل ، كما يمكن كمسطح مائى جسيم نسبياً أن تعدل المناخ المحلى أو المجهرى فى حدود حوضها .. الخ ..

ولكن لأن البحيرة دائمة ، وانحدارها طفيف للغاية لا يعدو ٥ سم على امتدادها البالغ ٥٠٠ كم، فإن مياهها راكدة إلى حد معين غير متجددة تماماً ، أو فلنقل إن دورة تجددها بطيئة للغاية . وهى بهذه الصفة تأخذ شيئاً من طبيعة البركة وإن تكن عظمى هائلة . وهذا يفسر احتمال تحولها إلى وسط أو وسيط إيكولوچى غنى ببؤرات التوالد لنقل أو تسرب بعض الأمراض المتوطنة فى الجنوب من السودان إلى مصر ، خاصة بعوضة الجامبيا الملارية التى كانت حدودها الصحراوية التقليدية تتفق مع حدود البحيرة الجنوبية حالياً .

وأهم من ذلك أن هناك بعض التغيرات الملاحظة فى تركيبها المائى والكيميائى وفى موادها العضوية وتكاثر الأحياء الدقيقة والحشائش المائية والألجا والبكتريا ، أى الجوانب الميكروبيولوچية وكبيئة هيدروبيلوچية عموماً . وتلك نتيجة حتمية لتخزين المياه عموماً ، وفى المناطق الحارة خصوصاً . وكل هذا بدوره يفسر تحول لون البحيرة إلى الأخضر ، وهو ما انعكس على النيل نفسه فى مصر فأصبح بحق «النيل الأخضر» طول العام . والطريف بعد هذا أن تلك التغيرات التدهورية التى حدثت فى نوعية مياه البحيرة تزداد طردياً مع العمق ، وذلك على غير المتوقع ، ولعله يرجع إلى أن الوادى الذى احتلته البحيرة كان فى السابق مليئاً بالمزروعات إلى حد أو آخر.

واتصالا بهذه النقطة ، ثمة حقيقة هامة أخرى وهى أن السحب من مياه البحيرة إنما يتم من طبقاتها السفلى قرب القاع أى حيث الأنفاق وقناة التحويل على مستواها ، وهذا على العكس مما يحدث فى البحيرات الطبيعية حيث تنساب المياه فى النهر من شرائحها العليا تلقائيا وأولا بأول .

غير أن أخطر ما فى أمر مياه البحيرة وتغيرها النوعى ظهور أنواع غريبة من الطحالب من طبيعتها خفض نفاذية المياه ، أى قابليتها للنفاذ والحركة فى التربة ، لا سيما منها الطينية بالطبع، مما ينعكس مباشرة على الصرف فيعقد مشكلته ويضاعفها . غير أن النظرية الرسمية لا تنفى فقط أى علاقة بين نوعية مياه البحيرة وبين مشكلة صرف الأرض ، ولكنها جملة وإجمالا تذهب إلى أنه لا أثر للتخزين طويل المدى على تغير نوعية المياه ، كما تؤكد أنها متوازنة من حيث الملوحة والقلوية والعسر ، وأن مياه النيل صالحة لكل الأغراض والاستخدامات .

على أن البحيرة إذا كانت دائمة فإنها ليست ثابتة المنسوب بالطبع ، فهذا يتغير على مدار العام ، فيرتفع فى موسم «الفيضان» وتراكم مياهه بها ثم ينخفض فى موسم «التحاريق» ومع سحب المياه المستمر للرى شمالا . ويصل مدى هذه الذبذبة

السنوية إلى عدة أمتار تمثل طبقة أو أفقاً من الكنتورات تغمره المياه ثم تنحسر عنه فصلياً فتترك على سفوح أو منحدرات شواطئها تربة طينية خصبة مثلما كان النيل يفعل قديماً فى أراضى الحياض . فبين كنتورى ١٨٠، ١٧٥ متراً يصل الغمر إلى نحو ٦ شهور كل سنة ، وبين ١٧٥ ، ١٦٠ متراً يتروح بين ٦ ، ٣ شهور .

بحيرة - دلتا

أما الاختلاف الجوهرى الثانى فهو رواسب الطمى ، فبينما كانت بحيرة الخزان لأنها متجددة كل عام ، بحيرة بلا طمى ، لا تحرم الوادى من إكسيره المخصب ، فإن بحيرة ناصر - بالتعريف والتصميم - خزانة طمى مثلما هى خزانة ماء . ولعل هذه للأسف هى أبرز وأخطر نقاط ضعف السد العالى ، فلأن السد مصمت مغلق تماماً ، فانه يحتجز كل حمولة النهر من الرواسب والطمى التى كانت تقدر عند وادى حلفا بنحو ١١٠ ملايين طن سنوياً (١٣٤ مليوناً فى التقدير الجارى) ، بحيث لم يعد يصل إلى القاهرة الآن سوى ٤ ملايين طن (أى نحو ٣٪ فقط) .

تلك الحمولة الهائلة تتوقف الآن عند السد لتترسب وتتراكم أمامه فى شكل دلتا، صناعية بطبيعة الحال ولكنها حقيقية تماماً ، دلتا داخلية بالتحديد ، عليا ومعلقة إلى ذلك ، وغارقة غير منظورة بعد ذلك . بل الأكثر أنها دلتا عكسية أو راجعة ، بمعنى أنها ككل لا تنمو وتتقدم كالدالات الطبيعة إلى الأمام ومن ناحية المنبع وتجاه المصب ، وإنما على العكس إلى الوراء ومن ناحية المصب وتجاه المنبع . على أن المياه إذا كانت تبدأ فى التراكم بها من الشمال إلى الجنوب ، فإن الطمى على العكس يبدأ فى الترسب من الجنوب إلى الشمال . ولقد كان المتوقع تخطيطياً أن يترسب الطمى أمام السد مباشرة أى فى نهاية البحيرة ، ولكن المفاجأة أنه تراكم فى بداياتها أو حوالى خط الحدود مع السودان . انقلاب تام فى اتجاه وطبيعة عملية الإرساب النهرى .

بل الأكثر كذلك أنها وإن لم تكن دلتا بكل هذه المعانى الخاصة ، فإنها بكل تلك المعانى نفسها يمكن - للغرابة والدهشة - أن تعد أيضا بمثابة امتداد واستكمال للسهل الفيضى الرسوبى للوادى ، إلا أنه اصطناعى غارق ، يضاف إليه عند نهايته الطبيعية التى تحددها أصلا نقطة الشلال والتى يقوم عليها السد فعلا بطبيعة الحال . وقد يبدو من التناقض الجغرافى إمكان اعتبار هذه الرواسب الحائرة أو المحيرة نوعاً من الدالات ومن السهول الفيضية فى آن واحد ، ولكن ذلك إنما يذهب ليؤكد الطبيعة الشاذة للوضع كله ، فهى ليست عملية من صنع الطبيعة ولكن من صنع الإنسان .

بل نكاد بعد هذا كله أن نضيف أيضاً وفى معنى خاص جداً : ودلتا «مضادة»

أيضا ! ذلك أن تخلقها هنا أمام السد إنما هو مسحوب من ، ومحسوب على ، الدلتا الحقيقية للنهر عند البحر المتوسط . لقد تكونت الدلتا ، الدلتا الحقيقية ، من طمي النيل عبر آلاف السنين . ومنذ بدأ الري الدائم وعصر القناطر والسدود أخذت العلاقة بين الإرساب النهري والتعرية البحرية عند الساحل تميل طفيفاً لصالح الأخيرة . والآن فإن السد إذ يحرم الوادي من الطمي تماماً ، يأتي ليحسم هذه العلاقة الأساسية بضربة واحدة وبصورة درامية ونهائية لصالح التعرية ولغير صالح الدلتا ، التي ستكف عن النمو نهائياً ، إن لم تبدأ حقا في التراجع والانكماش بفعل النحت والتعرية البحرية بالتدريج الوئيد ولكن الأكيد .

إلى أي مدى يمكن أن تتراجع الدلتا ، أي تتقلص وتقصر ، لا يمكن التحديد بالطبع . والآراء تختلف . غير أن البعض يصل بالعملية إلى عروض المنصورة لاأقل ، أي خط عرض ٣١ وخط كنتور ٦ أمتار ، بينما ذهب بعض الجيولوجيين – جداً أو هزلا لا ندري – إلى حد القول بأن القاهرة ستصبح يوماً ما «أجمل ميناء على ساحل البحر المتوسط» (١) – نعي للدلتا يعني ! ومهما يكن ، فكما يحذر البهي عيسوي «إن رأس البر ستختفي يوماً ما .. ستأكلها أمواج البحر بعد أن امتنع وصول الطمي إلى البحر المتوسط والذي كان يشكل حاجزاً طبيعياً بين أمواج البحر وبين الشواطئ المصرية ، وإذا لم نجد حلا يوقف زحف الأمواج فسوف يبتلع البحر رأس البر .. متى .. ربما خلال ربع قرن أو نصف قرن من الزمان .. وفي خلال نحو ١٠٠ سنة أو أكثر سوف تصل أمواج البحر المتوسط إلى دكرنس شمال المنصورة .. وربما لامست أعتاب المنصورة نفسها ! نفس الحال بالنسبة لمدينة رشيد التي ستتحول في المستقبل إلى مدينة مثل البندقية تسبح في المياه ..» (٢) .

التعرية النهرية

وعدا الدلتا ، فان لدخول الماء خلف السد رائقاً بلا رواسب آثاراً عميقة على التعرية النهرية على طول الوادي . وهذه هي مشكلة «النحر» بلغة هندسة الري . فبعكس المياه المحملة بالرواسب الطينية الثقيلة ، وهي التي أصلا كونت السهل الفيضي والدلتا ، للمياه الرائقة قدرة كاملة على النحت والتعرية لاسيما مع زيادة سرعة التيار وحجم المياه المتدفقة في النهر باطلاق تصرفات كبيرة . وبعبارة أخرى فإن المعادلة الهيدرولوجية الجديدة تعدلت إلى هذه الصيغة : كمية مياه النهر زادت، حمولة الطمي قلت بل انعدمت تماماً ، سرعة التيار زادت ، إذن قوة التعرية زادت..

(١) ذكره علي فتحي ، « مصر السد العالي » ، ص ٢٨ .

(٢) الأهرام ، ١٩٧١/١٠/٧ ، ص ٣ .

وباختصار أكثر : لا إرساب البتة ، وإنما تعرية مضاعفة .

تعرية تنازلية أو نازلة

النتيجة الطبيعية هى اختلال حالة التوازن والاستقرار الراهنة فى النهر ، ومحاولته الوصول إلى حالة توازن واستقرار جديدة ، محورها الوصول إلى منحنى قاعدة جديد ، ومؤداها تخفيض انحداره ، ووسيلتها خفض قاعه ، وأداتها هى التعرية المجددة المتسارعة . ولو ترك النهر وشأنه فإنه سيحاول الوصول إلى حالة التوازن الجديدة هذه بثلاث طرق : إما نحر القاع أى التعرية الرأسية ، وإما تعديل أبعاده وعرضه أى التعرية الأفقية ، وإما إطالة المجرى نفسه بخلق تعرجات وانحناءات جديدة أو بتكبير الحالية أى الخروج جزئيا عن المجرى الحالى نفسه إلى مجرى جديد هنا وهناك . ولما كان من غير المسموح به طبعاً خروج النهر عن جسوره الحالية ، فإن الأمر يقتصر على العاملين الأولين ولكن مع مضاعفة مفعولهما للتعويض .

ولا تتم عملية التعرية هذه على مدى المجرى كله كقطاع واحد ، ولكن كقطاعات متعاقبة ، تتحدد عادة ومن الناحية العملية بالقناطر القائمة فعلا على امتداده كعقبات صناعية ولكنها فعالة. وفى كل قطاع أو حبس تصل التعرية إلى حدها الأقصى فى أعلاه أى خلف القناطر الأولى ، ثم تقل بالتدريج شمالا وأسفل القطاع فى اتجاه القناطر التالية ، وهكذا . وأخيراً فإن سرعة التعرية ومداها تتفاوت بين هذه القطاعات والأحباس ، فتصل هى الأخرى إلى حدها الأقصى فى القطاعات العليا وتقل تدريجياً فى القطاعات السفلى .

فالقطاع من النهر الواقع جنوب خزان أسوان مباشرة ، أى ما بين السد نفسه والخزان ، قد لا يتأثر مباشرة نظراً لتكوينه الصخرى . أما شمال ذلك فلسوف تتناسب هذه العملية تناسباً طردياً مع مستوى الارتفاع ، فتكون على أشدها فى الأحباس العليا من الوادى وتقل بالتدريج كلما اتجهنا شمالا . وبذلك تبدأ أولا فى الحبس الأول من أحباس النهر بنحر قاعه وجوانبه إلى أن تتشبع بحمولة كافية من الرواسب وبالتالى يقل الانحدار والسرعة وتصل بذلك إلى التوازن الجديد، فتتوقف هناك لتنتقل إلى الحبس التالى شمالا ، وهكذا .

وقد وصل مجموع النحر الفعلى حتى الآن إلى ٤٥ سم عند الجعافرة قرب خزان أسوان ، ٣٨ سم خلف قناطر إسنا ، ٣١ سم خلف قناطر نجع حمادى ، ٧,٤ سم خلف قناطر أسيوط . وبينما قدر معدل النحر السنوى عموما بنحو ٢سم، أخذ يقل فى السنوات الأخيرة بعد ضبط واستقرار تصرف المياه حتى أصبح

يترواح بين ٣ ، ٦ ملليمتر فى السنة . وخلال العشرين سنة القادمة ، قل حتى سنة ٢٠٠٠ ، بقدر النحر المتوقع بحوالى ١ – ١,٥ متر بين اسوان وأسيوط . أما على المدى البعيد فإن التقديرات الفنية تشير إلى أن النحر يزداد حده الأقصى طردياً كلما اتجهنا شمالا ، ولكن توقيت هذه الذروة يتأخر إلى تاريخ أبعد ، كما يوضح هذا الجدول:

الموضع	الحد الأقصى للنحر بالمتر	بعد كم سنة
خلف خزان أسوان	٣,٥	١٢٠
خلف قناطر إسنا	٢,٥	٣٠٠٠
خلف قناطر نجع حمادى	٤,٠	٤٨٠
خلف قناطر أسيوط	٨,٠	٧٠٠

انقلاب التعرية والإرساب

ما معنى هذا چيومورفولوچيا ؟ معناه انقلاب تام فى عملية التعرية والإرساب النهرى . فبعد أن كان النهر ابتداء من الشلال حتى البحر يمثل قطاع إرساب ag-gradation ، يرفع مجراه باستمرار برواسب القاع ويعلى شاطئيه بالرواسب الجانبية ، فإنه يدخل الآن فى مرحلة عكسية من تجديد الشباب ليصبح قطاع تعرية degradation ، يعمق مجراه بالنحت الرأسى ويوسعه على حساب شطوطه بالنحت الأفقى .

والطريف أن هذا كله يأتى على عكس ما يحدث فى القطاع الشمالى من النيل النوبى جنوب السد ابتداء من الشلال الأول حتى الثانى أو الثالث . فبعد أن كان هذا القطاع قطاع تعرية نهرية بالضرورة ، بل وقطاع النشاط النهرى الأول فى حوض النيل جميعاً – إنه قطاع الشلالات والجنادل – فقد شبابه فجأة ودخل مرحلة شيخوخة مبكرة اصطناعية وأخذ يتحول تحت غطاء بحيرة ناصر إلى قطاع إرساب كثيف سميك .

خلاصة التطور إذن هى كالآتى : قبل السد كان وضعاً شاذا بما فيه الكفاية أن يكون القطاع دون الأوسط من النهر فى النوبة قطاعاً يمتاز بالحداثة والشباب لابالنضج والاتزان ، ولكنه الآن بعد السد ارتد من الحداثة إلى الشيخوخة المبكرة السابقة لأوانها فأصبح أكثر شذوذاً عن ذى قبل ، غير أن الأكثر شذوذاً بالتأكيد هو المصب الأدنى فى مصر حيث انتكس فجأة من مرحلة النضج والاستقرار إلى

مرحلة الشباب الزائف والحداثة المصطنعة . انقلاب كامل فى قواعد فيزيوغرافية النهر وانعكاس لتتابع قوانين التعرية والارساب ، والنتيجة النهائية أننا الآن ولأول مرة بإزاء «فيزيوغرافية مقلوبة "inverted physiography" من أكثر من زاوية .

التعرية الرأسية

تفصيلا ، علينا إذن أن نميز تماماً بين قطاعى النهر شمال السد وجنوبه . فاذا ما بدأنا بالقطاع الشمالى ، فإن السؤال الأول هو : كيف بالضبط ، وبأى ميكانيزم، يعمق النهر مجراه رأسيا ويوسعه أفقياً ؟ مما لا شك فيه أن الأول يبدأ بكسح وجرف «حمولة القاع» أولا أى رواسب قاع النهر المفككة التراكمية السابقة ، ثم بعد أن يفرغ منها يهبط إلى قشرة القاع الأكثر تماسكاً، ثم إلى صلب القاع نفسه ، وهكذا .

هذا النحر أو التعرية يتم الآن ، فضلا عن ذلك ، موزعا بقدر من التكافؤ والتجانس فى الحدة والقوة على مدى قطاع النهر العرضى كله دون فروق محسوسة بين وسط المجرى وجانبيه . فلأن مياه النهر الآن رائقة بلا طمى ، فلافروق هامة بين «حارات» أو شرائح التيار ، على خلاف ما كان الأمر سابقا حين كانت المياه محملة بالطمى وبالتالى كانت سرعة التيار وقدرة الحمل ومن ثم قوة وكمية الارساب والتعرية تختلف بين هذه الشرائح الثلاث من المجرى .

معنى هذا أن سطح قاع المجرى سيصبح بالتدريج أكثر استواء وأفقية ، بينما ستصبح جوانبه أكثر رأسية وعمودية . وفى النتيجة فإن قطاع قاع مجرى النهر سيتحول تدريجياً من شكل أقرب إلى حرف V شديد الانفتاح إلى شئ أقرب إلى حرف U بالغ الاتساع ، أو قل إلى حد ما ومع الفارق طبعاً من قطاع وادى النهر العادى إلى قطاع وادى النهر الجليدى التقليدى .

التعرية الأفقية

وهذا عن ميكانيزم ونتائج النحت الرأسى ، فماذا عن الأفقى ؟ من البديهى أن أولى ضحايا التعرية الجانبية إنما هى الثنيات النهرية المحدبة الناتئة بالطبع ، فإنها بحكم بروزها مع ضآلة جرمها بالنسبة إلى جسم البر الأساسى نفسه تمسى وهى أشد ما يتلقى لطمات معاول المياه وأكثر ما يتعرض للقرض والتفتيت والكسح . إنها مناطق ونقط الضعف فى أجناب الشاطئين . ولقد تؤجل التكسيات الصناعية الحجرية العملية بعض الوقت وتبطئ من معدلها ، ولكنها محكوم عليها بالانكماش والتراجع التدريجى ، التراجع إلى أين ؟ - بالدقة إلى خط الثنيات

المقعرة التى تظل فى حمى من التعرية الجانبية نسبياً وإلى حين . والأمر فى هذا يشبه ما كان يحدث قديماً فى الفيضان الكاسح من تآكل وإزالة لبعض الثنيات المحدبة ، إلا أنه الآن لا ينقلها إلى موضع آخر على شكل طرح وثنية محدبة جديدة وإنما هو يبددها إلى الأبد .

معنى هذا على الفور تلاشى كلتا الثنيات المحدبة والمقعرة على السواء أولا ، ثم استقامة أو تقويم المجرى ككل ثانياً straightened out بحيث يصبح خطياً مباشــراً أكثر وأقــل تعرجاً أو بلا تعرجات ، ثم توسيع عرض المجرى كله ثالثاً وأخيراً . وهذه النتائج نفسها تساهم بدورها فى تسارع وتزايد عملية التعرية كلها، بحيث يزداد الشاطئان على المدى الطويل استقامة وصقلا وفى الوقت نفسه تراجعاً وتباعداً بينما يزداد المجرى نفسه اتساعاً . وهذا وذاك جميعاً يؤدى إلى توكيد فعل التعرية الرأسية من تحويل قطاع النهر المطرد إلى شكل حرف U ، فقط مع زيادة انفتاحه أكثر وأكثر .

الجزر النهرية

فى الجزر النهرية ، أخيراً ، يجتمع معا كلا نوعى التعرية ، الرأسية والأفقية . فحكم الجزر فى هذا حكم اثنتين من الثنيات المحدبة الشاطئية المتقابلة ضمتا معاً بعد أن نقلتا من جانبى النهر إلى وسطه . ولذا فمصيرها محتوم مرتين : التآكل والتقلص السريع من كل الجوانب مع خلخلة قواعدها تحت الماء بالتدريج . وبهذا ستتضاءل مساحة الجزر الكبيرة ، أما الصغيرة فيمكن على المدى البعيد أن تختفى كلية . وفى المحصلة فإن عدد الجزر النهرية هو منطقياً إلى تناقص حتمى. الغريب ، مع ذلك ، أن العكس هو الذى حدث . فلقد سجلت زيادة كبيرة فى عدد الجزر بالنيل مع ظهور أسراب عديدة منها بعد السد العالى .

تفسير ذلك ومصدره هو عائد مفتتات عملية التعرية المستحدثة بنوعيها . فحصيلة نحر المياه لقاع النهر المجروف ولجزره المهيلة ، وإن انتهى جزء منها فى النهاية إلى البحر عند المصاب ، يظل جزء منها معلقا فى مياه النهر يتقاذفه التيار العاتى عشوائياً إلى أن يلقى به حين وحيث يتراخى أو يتطامن على شكل جزر عديدة مبعثرة هنا وهناك ، جزر صغيرة سطحية واهية مضطربة قابلة لإعادة التعرية والترسيب من جديد فى أى وقت وفى أى مكان ، جزر بلا جذور كما قد نقول . ومعنى هذا فى الحقيقة أن السد يستبدل بالجزر القديمة الكبيرة المستقرة الوثيقة الثابتة المتنامية ، جزراً أكثر ولكنها أصغر وأضعف وأقل استقراراً وقابلة للتقلص كما هى للنمو فى الوقت نفسه . لقد أصبحت الجزر كما سبق أن قلنا غذاء

النهر بعد أن كانت كساءه ، فوضى جزرية ضاربة الأطناب – ولو إلى حين .

بكل هذه التغيرات مجتمعة ، فإن المحصلة الصافية للتعرية النهرية الجديدة بنوعيها هى أن قطاع النهر يزداد ويتوسع رأسياً وأفقياً ، عمقاً وعرضاً ، وذلك بالطبع على حساب أرض الوادى الذى على العكس يضيق ويتناقص اتساعه على الجانبين بالتآكل والتهدل . بعبارة أخرى مساحة الماء تزيد ، بينما تنقص مساحة اليابس أى الأرض . وبصيغة جغرافية أكثر ، هناك معادلة جديدة بين المجرى Thalweg والسهل الفيضى flood-plain : الأول يقرض – ولا نقول يقترض – من الثانى ، وهذا يتسع على حساب الآخر الذى يتجه إلى الانكماش . فى الوقت نفسه فإن مجرى النهر ، إذ يزداد استقامة ومباشرة باختزال تعرجاته الموضعية ، يتجه طوله إلى قدر من القصر نظريا ، كما يقترب شكله العام أكثر وأكثر من حرف Y الخطى المنتظم .

الدلتا والصعيد

هذه التغيرات الأساسية تسرى بطبيعة الحال على النهر بكل مجراه ابتداء من السد نفسه حتى البحر المتوسط . إلا أن هناك بالضرورة فروقاً إقليمية ثانوية بين قطاعاته وأحباسه المختلفة . فعملية التعرية النهرية أشد وأقوى فى الأحباس العليا وتتلطف وتتطامن نوعاً كلما هبطت إلى الأحباس الدنيا . فالصعيد فى هذا كله – التعميق والتوسيع والتقويم وتلاشى التعرجات وتكاثر وفوضى الجزر – الصعيد أبعد مدى وأشد تغيرا واضطراباً من الدلتا ، وبالمثل الصعيد الأعلى أبعد مدى من الأسفل ، والدلتا العليا من السفلى .. الخ

غير أن الفارق الأكبر على المستوى الإقليمى بين الصعيد والدلتا يكمن فى نسبة كل من التعرية الرأسية والأفقية . ففى الدلتا ، حيث كان فرع دمياط فرع إرساء وإطماء ورشيد فرع تعرية ونحر تقليديا ، سيتحول الأول إلى التعرية بالطبع ، وبهذا ربما تقارب الفرعان فى النهاية فى هذا الصدد . وإذا أزيلت أو أختزلت تعرجات فرع دمياط بهذه التعرية المزادة ، فربما كذلك قصر طوله بعض الشئ وقارب فى ذلك طول فرع رشيد نوعاً . أى قد يتجه فرعا الدلتا إلى قدر من التقارب والتشابه سواء فى التعرية والتعرج أو فى الاستقامة والطول .

أما فى الصعيد أى الوادى ، حيث التعرية الرأسية أشد ، فإن خفض قاع المجرى إلى عمق أدنى لهو بمثابة ترك النهر لمجراه القديم إلى مجرى على منسوب أوطأ ، وبالتالى بمثابة دورة تعميق للمجرى تترك شواطئه القديمة إلى سلمة جديدة أقل ارتفاعاً ، ومن ثم تبدو عملياً كعملية تكوين لمدرج نهرى أو شبه مدرج جديد

اصطناعى يضاف إلى سلسلة المدرجات النهرية التاريخية أو قبل التاريخية الطبيعية ، مدرج «جنينى» بالطبع لا يعدو بضعة سنتيمترات ارتفاعاً أو عرضاً ، لايقاس بالمدرجات الحقيقية ولكنه نظريا وبصرامة لا يختلف عنها من حيث المبدأ .

الأودية الصحرواية

ليس هذا فحسب ، ليس الوادى وحده فى الصعيد هو الذى ستعتريه مظاهر تجديد الشباب الاصطناعى ، وإنما معه كذلك «أودية الوادى» ، أعنى أودية الصحراء الشرقية . فنيل الوادى هو نظرياً مستوى قاعدة هذه الأودية الجافة ، وانخفاض هذا المستوى نتيجة تعميق مجرى النهر كفيل بأن ينعكس عليها هى الأخرى بتجديد الشباب والنشاط بالضرورة . حقا إنها لأودية جافة بلا مياه جارية، سيولها الجارفة العارضة لا تشكل حلقة منتظمة دائمة مع مياه النهر ، بحيث لايعدو هذا أن يكون مستوى قاعدة لها إلا نظرياً «ومع إيقاف التنفيذ» .

ومع ذلك فمن الوجهة النظرية الصارمة ينبغى لهذه الأودية أن تحاول إعادة توازن مصابها مع وادى النهر بمزيد من النحت والتعرية الرأسية وصولا إلى منسوبه الأخفض الجديد ، وإلا لصبت فيه بشلال ميكروسكوبى أو شبه شلال . ولكن يبقى فى النهاية من الوجهة العملية أن هذا الأثر كله سوف يكون محدوداً إلى أقصى حد ، بل تقريباً إلى حد الغياب وإيقاف التنفيذ .

جنوب السد

تلك فى مجملها صورة تغير التعرية والارساب فى قطاع النهر شمال السد . أما فى جنوبه فإن الصورة مقلوبة معكوسة بجميع جوانبها وعناصرها بنداً بنداً . فمن ناحية بينما تتكاثر الجزر الجديدة شمال السد ، إذا بالشلال الثانى برمته وبكل جزره العديدة فضلا عن معظم الشلال الأول تغرق وتختفى إلى الأبد ، لتصبح الشلالات الستة الشهيرة خمسة فقط أو بالدقة أربعة ونصفاً ، على الأقل بالمعنى المرئى . بل إن نشأة بحيرة ناصر نفسها ودلتاها الغاطسة ، ومن بعدها برعمها الجانبى بحيرة توشكى ، ليست إلا المقـابل الفيزيوغرافى لما يتهدد دلتا النيل من تآكل فى سواحلها وخطر ابتلاع البحر المتوسط لبحيراتها واندماجها فيه كما يتنبأ البعض . وحتى تكتمل المفارقة إلى ذروتها ، فعلى حين يضاف مدرج أو شبه مدرج اصطناعى جديد شمال السد ، إذا بكل المدرجات النهرية الطبيعية التـاريخية

جنــوبيه تغــرق تحت البحيرة فيما عدا أعلاها وحده (مدرج ٩٠ متراً) . (١) .

أخيراً وليس آخرا هناك تغير وضع الأودية الصحراوية . فعلى حين يتجدد شباب الأودية المنتهية إلى النهر فى القطاع الشمالى تماما كقطاع النهر نفسه فإن الأودية المنتهية الى قطاع بحيرة ناصر ستفقد شبابها مثله وترتد إلى الشيخوخة المبكرة . وبهذا ستختلف مصاير أو وضعيات أودية الصحراء الشرقية الشمالية عن الجنوبية لأول مرة ، مثلما ستختلف طبائع أو أوضاع شمال الوادى عن جنوبه .

فأولا ، مع ارتفاع منسوب البحيرة إلى حد قد يبلغ نحو ١٠٠ متر فوق منسوب النهر القديم ، غرقت وستغرق كل الأودية والأخوار الصغيرة بكاملها تحت مياه البحيرة ، بينما ستغرق القطاعات الدنيا من الأودية الكبيرة كالعلاقى بحد أقصى قد يبلغ ٢٥ كم . الأودية الصغيرة ، يعنى ، ستصبح أودية مدفونة ، والكبيرة مبتورة truncated .

ثم إن منسوب البحيرة الجديدة هو الآن خط مستوى القاعدة الجديد بالنسبة إلى هذه الأودية . فأما وقد ارتفع هذا بذلك القدر الكبير ، فقد فقدت الأودية فجأة شبابها وحداثتها وقدرتها على الحمل والنحت ، وستلقى جزءاً من حمولتها السيلية فى قطاعاتها الدنيا الجديدة قبل أن تصب الجزء الباقى فى بحيرة ناصر . إنه «الإرساب التراجعى» كما قد نسميه . ومعنى هذا أن قطاعات الأودية التحاتية الثلاثة القديمة تنتقل إلى أعلى لتحل واحداً محل الآخر على التوالى . فما كان القطاع الأدنى الارسابى ينتقل الآن إلى القطاع الأوسط الناضج ، وهذا بدوره ينتقل إلى القطاع الأعلى النشط ، بينما يضمر هذا الأخير ويتضاءل .

نمط العمران

يبقى أخيراً من نتائج السد العالى الموضعية موضوع نمط العمران . الأثر السلبى على العمران الذى بدأه خزان أسوان أتمه الآن السد كاملا . الفارق الأساسى أن الأول جاء بالنقط ، والثانى بالضربة القاضية إن جاز التشبيه . ومع ذلك فإن هناك احتمالا للعكس تماماً ، بمعنى إمكان إعادة إحيائه جذرياً . ولا تناقض فى هذا ولا غرابة ، فالواقع أن أثر السد العالى إذا كان انقلابيا أو انعكاسياً فى بعض جوانبه الطبيعية والفيزيوغرافية فإنه أتى مذبذباً ambivalent ما بين المدى القريب والمدى البعيد فى بعض جوانبه البشرية والعمرانية ، خاصة فى منطقة النوبة. ففى هذه المنطقة نجد أن السد بعد أن نقل السكان وهجرهم منها

(1) Hassan Awad, "Le Sadd El- Ali.,B.S.G.E 1957, P. 8-10 .

على المدى القريب ، سيعيدهم إليها ويعيد توطينهم بها على المدى البعيد . كذلك فإنه بعد أن أنهى زراعة الحياض فى مصر ، سيبعثها من جديد فى النوبة .

الهجرة الأخيرة

فأما عن هجرة النوبيين فلقد أغرقت بحيرة ناصر حوض النوبة بأسره وحتى سقفه ، أفقياً يعنى ورأسياً ، ولم يعد هناك مجال هذه المرة لحركة الهجرة الصاعدة إلى كنتورات أعلى . فكان الإخلاء البشرى تفريغاً تاما ، تحولت به المنطقة إلى اللامعمور الكامل ، وتحتم تهجير السكان جسمياً إلى أرض جديدة فى الشمال ، هى امتداد كوم أمبو حيث زرعت «النوبة الجديدة» .

وقد انتظمت عملية التهجيرالمخططة هذه ، والتى كانت أشبه بحملة سلمية منظمة ، نحو ٤٨ ألف نسمة . وروعى فى توطينهم أن يكون الوطن الجديد نسخة مشابهة بقدر الإمكان للوطن القديم ، فهذا أدعى إلى تخفيف الشعور بالغربة وأضمن للتجانس وللاستقرار والسلام الاجتماعى . فسكان كل قرية قديمة نقلوا معاً إلى قرية جديدة تحمل أيضا نفس الإسم السابق ، والترتيب الإقليمى فى ثلاثية الكنوز – العرب – الفديجة من الشمال إلى الجنوب يتكرر فى توزيع مناطق النوبة الجديدة .. الخ (١) .

وتمتد النوبة الجديدة على شكل قوس هلالى يقع فى أقصى شرق حوض كوم أمبو بأراضيه المستصلحة حديثاً ، طوله ٦٠كم وعرضه ٣ كم . أما العمران فيتألف من ٧٥ قرية من طبقات متدرجة الأحجام ، ٣ مدن خدمات كل واحدة فى منطقتها الإثنولوچية المنفصلة ، تتوجها العاصمة المشتركة مدينة نصر المركزية الموقع (٢) .

وهاهنا يتضح الفارق الأساسى بين هجرة خزان أسوان وهجرة السد العالى . فأولا ، وعلى المستوى الوطنى – الإقليمى ، اقتصرت آثار الخزان على مصر وحدها دون السودان ، وذلك طبيعياً وبشرياً ، بحيرة وهجرة . أما السد فقد شملت آثاره كلا البلدين . وكان تأثر السودان بهذا الشكل جديداً ولأول مرة ، بينما خبرته مصر من قبل مرات .

ثانيا ، اقتصر فعل الخزان التهجيرى على بضع عشرات من الآلاف من النوبيين فى مصر ، كما لم يكن إغراق الأراضى كلياً أو دائماً . أما السد فقد أغرق كل أو

(١) أجية يونان ، دراسة مقارنة بين السد العالى وسد الفرات ، القاهرة ، ١٩٧٧ ، ص ٦٤ – ٦٨ .
(2) Beddis, op. cit., P. 78-80 .

معظم النوبتين السفلى والعليا ، المصرية والسودانية ، إغراقاً تاماً ودائماً . وبالمثل جاء تفريغ السكان إخلاء تاماً . وقد انتظم التهجير نحو ١٠٠ ألف نسمة ، نصفهم على كل جانب ، والجانب السوداني لأول مرة .

ثالثا ، كان تحرك المهجرين بفعل الخزان محلياً نوعاً ما فى معظمه ، وفى دائرة ضيقة المدى نسبياً . أما السد فقد نقلهم بعيداً بضع مئات من الكيلو مترات ، وذلك أيضا إلى بيئة جغرافية مختلفة كثيراً أو قليلا عن بيئتهم القديمة . على أن رحلة النوبيين المصريين إلى كوم أمبو أقصر وأقرب من رحلة النوبيين السودانيين إلى خشم القربة على العبارة حيث كان تغير البيئة الطبيعية والبشرية أشد أيضا مما جاء على الجانب المصرى (١) .

رابعاً ، هذه الهجرة المركزية الطاردة Centrifujal مزقت شريط النوبة الطويل الدقيق وفصلت النوبتين المصرية والسودانية لأول ولآخر مرة بفاصل أرضى عميق لا يقل عن ١٢٠٠ كم (المسافة الخطية بين كوم أمبو وخشم القربة) . وكما خلق هذا فجوة عمرانية مترامية بين مصر والسودان ، فقد أنهى وحدة النوبة الجغرافية والتاريخية ، البشرية والاجتماعية ، وأصبح هناك بدل النوبة الواحدة نوبتان منفصلتان تماماً تخضع كل منهما لمحيط ومؤثرات حضارية ومادية مختلفة .

خامساً ، ورغم تلك الحركة الطاردة المركزية ، وعلى عكس ما فعل خزان أسوان فى الماضى، أدى تهجير السد إلى تكثيف السكان بعد تخلخلهم المفرط على كلا الجانبين . فقد ضغط كثافة السكان المبعثرة على مئات الكيلو مترات سابقاً فى نواتين محدودتى المساحة نسبياً وفى حدود أقطار تقاس بعشرات الكيلو مترات فقط . لقد تحولت الكثافة النوبية فى الحالين من نمط الشريط الخطى أو نمط برادة الحديد على قضيب ممغنط إلى نمط نووى ملموم مضغوط مكثف نسبياً .

سادساً ، وأخيراً وليس آخراً ، فعلى حين كانت هجرة الخزان حركة رأسية محلية صاعدة إلى أعلى أى تتبع خطوط الكنتور ، كانت هجرة السد أفقية إقليمية هابطة إلى أسفل أى تتبع خطوط العرض ، ولو أنها اتخذت فى السودان وضعاً عكسياً من عروض أعلى إلى عروض سفلى.

احتمالات العودة وإمكانياتها

على أنه اتضح بعد ذلك كله أن عودة العمران والنوبيين إلى النوبة القديمة غير مستبعدة ، بل هى مسألة وقت فقط . فمن قبل ، وفى المحل الأول ، فاذا كانت

(1) Ibid .

النوبة قد خسرت آخر مدرجاتها الزراعية المعلقة ، فقد كسبت مصايد أسماك البحيرة التى أصبحت تناظر وتنافس مصايد بحيرات الشمال ، هذه هى المصايد العليا والداخلية وهذه السفلى والساحلية . وقد اجتذبت مصايد البحيرة مستعمرة صيادين بكاملها من شمال السد من الصعيد الأقصى ، خاصة قنا وسوهاج ، كانت بمثابة موجة إعادة تعمير أولا ، وعملية تتابع حرفى من الزراعة إلى الصيد ثانياً ، وعملية تغيير وإحلال إثنولوچى من النوبيين إلى الصعايدة ثالثا .

أهم من ذلك بالطبع الزراعة وإمكانياتها . فطبقة الكنتورات العليا من شـــواطئ البحيرة التى لا تغمرها ، أو تغمرها وتنحسر عنها المياه فصلياً يمكن الإفادة منها على غرار زراعة المدرجات الجبلية كمدرجات خصبة . ففوق أعلى منسوب المياه ، بين كنتورى ١٨٠ - ١٨٥ متراً ، يمكن عودة الزراعة الدائمة على وحدات رفع المياه العائمة ، ويضم ذلك أكثر من ٣٠ ألف فدان . وأسفل ذلك يمكن عودة نوع مجدد من الزراعة الحوضية النموذجية . فبين ١٨٠ . ١٧٥ متراً يمكن زراعة أكثر من ٦٠ ألف فدان أغلب السنين . وبين ١٧٥ - ١٦٠ مترا يمكن زراعة أكثر من ١٥٠ ألف فدان لمدة تتراوح بين ٦ - ٣ شهور فى السنة .

ولقد تكون هذه المدرجات والهوامش البحيرية شريطية ضيقة حقاً ، ولكنها مديدة جداً ، كما أنها تنفسح محلياً عند مصبات وأفواه الأخوار والأودية الغارقة كالعلاقى وكركر وتوشكى ومناطق كلابشة وأدندان . كذلك ففى بعض هذه الرقع يصل سمك التربة الجديدة الطينية البكر المرسبة إلى نصف متر حتى المترين . وقد بدأ بالفعل حصر وتصنيف واختيار واختبار هذه الأراضى الجديدة التى يقدرها البعض بنصف مليون فدان وربما المليون أو أكثر ، ولو أن الأرقام الحقيقية لم تعرف بعد .

المهم أن كل ذلك ، لا ننسى ، فى ظل مناخ مدارى خارج إطار الزراعة المصرية التقليدى وبمحاصيل مدارية واستوائية غير تقليدية ، خاصة محاصيل الأشجار والشجيرات الثمينة التى تشمل الفواكه الحارة والمنبهات المدارية كالبن والشاى ، والألياف والزيوت النباتية كالقطن والجوت وزيت النخيل ، هذا فضلا عن محاصيل الحقل من حبوب ومراع .. الخ على أن معظم هذه الأراضى لن تروى بالطلمبات العائمة الباهظة التكاليف ، وإنما بالآبار الارتوازية المحفورة فى باطنها المشبع بنشع مياه البحيرة وطبقة مياهها الجوفية المتسربة . وهنا المفارقة المثيرة : آبار جوفية على مرمى حجر أو مرأى من البحيرة الأم نفسها .

على أن الأطرف أن هذا إذا تحقق فسيكون معناه أن السد العالى إن يكن قد وضع نهاية الرى الحوضى فى مصر تاريخياً ، فإنه يعود ليبعثه جغرافياً فى موقع

جديد وبنمط مجدد : النوبة العليا بدل الصعيد الأوسط ، والأحواض البحيرية «المعلقة» – كما يمكن أن نصفها – بدل الأحواض «المنعزلة» الشهيرة القديمة ؛ من قلب الوادى إلى سقف الوادى ، ومن الشمال إلى أقصى الجنوب . وحيث أن زراعة الحياض فى مصر كانت تتراجع باطراد خلال القرن الأخير من الشمال إلى الجنوب ، من الدلتا إلى الصعيد أولا ، ثم من شمال الصعيد إلى وسطه حيث تبقت ووقفت إلى أن أزالها السد العالى نهائياً ، فإن لنا هنا أن نضيف أن هذه «الأحواض الجديدة» حين تتحقق فسوف تتم هذه الرحلة التاريخية المتصلة التراجعية نحو المنبع ، نحو الجنوب وإلى أعلى ، وستكون الحلقة الأخيرة فى هذا الزحف الجغرافى الدائب من عروض أعلى إلى عروض سفلى ومن كنتورات سفلى إلى كنتورات أعلى .

المهم على أية حال أن هذا التطور يمكن أن يعيد قلب آثار السد ليعيد النوبة على أقدامها ويعيد بعثها بل خلقها من جديد كما يعيد إليها أبناء ها المغتربين . ولقد بدأ بعض النوبيين المهجرين ، بعد نحو ١٥ سنة من الاغتراب ، يعود فعلا بصفة فردية لاستغلال بعض تلك الرقع ، كما فى منطقة قسطل . كذلك بدأ إعداد مشروع تخطيط قرى النوبة من جديد لاستقبال الهجرة الراجعة أو العائدة مستقبلا بما فى ذلك ٣ قرى للنوبيين على الضفة الجنوبية لخور توشكى مع استصلاح ٢٠٠٠ فدان لكل منها . ويقدر أن هذه العودة قد تستقطب معظم النوبيين فى المهجر ، ليس فقط من النوبة الجديدة التى لم يتأقلموا بها ولا قبلوها ، ولكن أيضاً من شمال الوادى حيث الشتات الكبير .

فإذا حدث هذا فلسوف يثبت المستقبل أن النوبة القديمة – بعيداً عن أن تكون «الأرض المفقودة» إلى الأبد – هى للنوبيين فى نهاية المطاف «أرض المعاد» ، وأن النوبة الجديدة – بعيداً عن أن تكون الوطن الجديد – هى مجرد وطن مؤقت . وهكذا تعود الهجرة «بحرى» السد لترتد على أعقابها هجرة عكسية «قبلى» السد ، والمحصلة العامة مجرد رحلة ذهاب وإياب مرحلية عابرة. وإنما لتضيف هجرة أفقية عرضية جديدة إلى الهجرات الرأسية الكنتورية القديمة العديدة تجعل رصيد هذا المجتمع الهجرى الشديد الحركة متعدد الأبعاد والاتجاهات والأنواع ، طولا وعرضاً وارتفاعاً وانخفاضاً ، شمالا وجنوباً ، إلى أعلى وإلى أسفل . لقد تحول «رحل النهر» التقليديون إلى «رحل الوادى» على الجملة .

وحين يستقر أخيراً هذا المجتمع الحركى فى وطنه القديم الجديد أو الجديد القديم ، فلن يكون إلا مجتمعاً مطوراً مجدداً بفضل الاحتكاك الحضارى الحميم مع مجتمع الصعيد المضيف ، وبفضل تعدد الوظائف والإمكانيات الاقتصادية الجديدة المتاحة : زراعة حديثة مميكنة ، حاصيل جديدة مدخلة ، بيئة الصيد وصناعات

الأسماك والتعليب ...إلخ ، كذلك فان هناك إمكانيات لاستغلال طمى البحيرة المتراكم فى صناعة طوب محلية تصدر إلى الوادى وهذا كله يمكن أن يمنح النوبة العائدة مستقبلا اقتصاديا مثلثا من الزراعة والصيد والصناعة .

المواصلات الجديدة ونتائجها

عودة العمران هكذا إلى النوبة ستعيد - لا ننسى - تشكيل المواصلات والعلاقات بين مصر والسودان . فبدل الفجوة أو الهوة العمرانية الحالية ، سيتكون شريط عقدى من الكثافة السكانية أكبر حجما وأكثر استمرارا أو أقل تقطعا مما عرفت النوبة فى أى وقت مضى بالتأكيد . وكجسر دقيق مترام يربط جزيرتى الكثافة الأساسيتين المصرية والسودانية . سيكون هذا الشريط إقليم حركة واتصال هام .

لهذا بدأت مشاريع المواصلات تخطط أو تنبثق على امتداده سواء ملاحيا أو بريا أو حديديا . ففضلا عن أسطول نهرى تحت التكوين فى البحيرة لخدمة خط ملاحى بين أسوان وحلفا طوله ٣٥٠ كم ، بدأت عملية إحياء لطريق درب الأربعين الموازى كطريق سيارات أسفلتى حديث . وعلى الجانب الآخر تتم المفاضلة بين طريقين بريين بديلين ، طريق النيل ويوازى البحيرة وطوله من أسوان إلى الخرطوم ١٢٩٠ كم ، وخط الساحل ويوازى البحر الأحمر وطوله من برنيس إلى بورسودان ٦٢٤ كم . وفى كليهما قطاع مرصوف جاهز من قبل ، ولكن لكل منهما مزاياه وعيوبه.

أما عن السكة الحديدية ، فقد أعيد إحياء مشروع الخط الحديدى القديم بين البلدين من أسوان إلى حلفا أى ما بين الشلالين لكى يستكمل الحلقة المفقودة بين شبكتى البلدين . المشكلة التخطيطية الآن هى فقط الاختيار ما بين الضفة الشرقية والغربية . فالمسار الشرقى ، الذى لن يكرر موقع الخط الحديدى القديم بل ينتخب موقعا أفضل منه ، مسار أطول (٥٠٠ كم أو ٤٧٠ كم) و أبعد عن النهر (٥٠ كم فى تقدير ، وفى تقدير آخر ٣٠ كم كحد أقصى ، ١٠ كم فى المتوسط ، يقترب أثناءها من النهر فى محطتين عند العلاقى وأدندان) . ثم هو بالطبع أوعر وأشد تضرسا ، إلا أنه لا يتطلب كبارى على النهر لوقوع كلتا المدينتين على الضفة الشرقية .

أما المسار الغربى فأقصر (٤٠٠ كم أو ٣٦٠ كم) وألصق بالنهر (٤ كم) ، فضلا عن أنه سهلى السطح نسبيا وأقل وعورة وتضرسا . غير أنه يستدعى عند كلتا نهايتيه كوبريا عبر النهر أو بالأصح البحيرة التى أصبح عرضها، البالغ ١٠ كم فى المتوسط ونحو ١٤ كم عند حلفا ، عقبة هندسية حقيقية باهظة التكاليف .

ولأن مثل هذه الشبكة حين تتحقق تختصر ثلاثة أرباع الوقت ، فان نتائجها

الاقتصادية محققة ، أولاها نمو التبادل التجارى بين مصر والسودان ، بما فى ذلك واردات مصر من الثروة الحيوانية الحية والمذبوحة ، وبدلا من رحلة درب الأربعين الشاقة يمكن إنشاء مجازر آلية ضخمة على حدود البحيرة ، وبصفة عامة يمكن اعتبار كل من شبكة المواصلات المصرية والسودانية بدائل احتياطية للأخرى فى حالات الطوارئ الاستراتيجية ، فتكون بورسودان مخرجا للأولى على البحر الأحمر والاسكندرية مخرجا للثانية على البحر المتوسط . ثم هناك نمو حركة المسافرين بين البلدين بما فى ذلك السياحة وكذلك الحج ، فبالنسبة للأخير ، يمكن للحجاج المصريين من الصعيد السفر مباشرة عن طريق بور سودان بدلا من لفة السويس الدائرية .

تلك هى القصة العمرانية المعقدة نوعا للنوبة ولبحيرة ناصر ، على النقيض منها تماما لن يكون تعمير ولا عمران فى حالة بحيرة توشكى ومنخفضها ، فرغم أن البحيرة لن تكون مجرد مصرف وإنما خزان أيضا ، فانها ستظل بحيرة ميتة خالية من العمران غير خالقة للتعمير ، لأن دور المفيض وقائى بحت لا استصلاحى أو استزراعى السبب أنه يستحيل تخطيطيا الاعتماد على مورد عشوائى غير مضمون لا يتوافر إلا مرة كل عدة أعوام فى خلق مجتمع جديد وحياة بشرية ومادية مستمرة ومستقرة وآمنة . ولهذا ، ففيما عدا بعض الخضرة والأعشاب البقعية وإمكانيات التشجير بالأنواع المقاومة للجفاف كالسنط والصمغ والأشجار الخشبية التى ستنتشر على ومع المياه الجوفية المتشربة حول البحيرة وعلى حواف المنخفض بالاضافة إلى بعض مجتمعات الصيادين الصغيرة المتناثرة فلن يكون منخفض توشكى نوبة أخرى أو صغرى عمرانيا وبشريا ، على أن المشروع يمكن أن يكون مصدرا لتغذية خزان المياه الجوفية فى منطقة جنوب الوداى الجديد ، كما أن هناك رأيا يطالب بمد قناة من بحيرة توشكى إلى الوادى الجديد نفسه لتكون شريانا للتوسع الزراعى والتعمير فيه .

النتائج المادية والاقتصادية

النتائج الايجابية

ماذا الآن عن نتائج السد المادية والاقتصادية وفى الإنتاج ، وما مزاياه وعيوبه ؟ النتائج الإيجابية لا تقل بالطبع عن انقلاب كامل ، إن لم تصل إلى حد الثورة . وإذا كان الماء والكهرباء هما قطبى السد أساسا ، فانه متعدد الأغراض وفوائده تتوزع تفصيلا بين عدة بنود أهمها الحماية من الفيضان ثم الرى والصرف والزراعة والاستصلاح ثم أخيرا الطاقة والملاحة .

فأما عن الماء فقد كانت حصيلة مصر قبل السد ٤٨ هى مليارا سنويا ، بينما كان يضيع ٣٤ مليارا فى البحر ، وبعد السد ، أضافت اتفاقية ١٩٥٩ حصة قدرها ٧,٥ مليار أخرى ، فأصبح المجموع ٥٥,٥ مليار ، والآن وبعد امتلاء السد إلى أقصى طاقته ، ارتفعت موارد مصر المائية إلى ٦٨,٥ مليار . ولما كانت حاجات الزراعة حاليا هى ٥١ مليارا فقط ، منها ٤٢ مليارا لرى جميع المحاصيل المختلفة ، فإن هناك الآن فائضا لا يستغل قدره ١٧,٥ مليار ، ولو أنه رصيد لمستقبل وضرورة للتوسع والاستصلاح الزراعى .

ومن ثم فان السد ، الذى حقق التحكم التام فى المياه ولا يصرف خلفه إلا الاحتياجات الفعلية للزراعة باستثناء فترة السدة الشتوية ضمانا للملاحة ولتوليد الكهرباء السد يكفل ، أولا ، الوقاية المطلقة من أخطار الفيضانات الضعيفة . فمهما قل إيراد النهر عاما أو أكثر فإن رصيد السد يضمن ويؤمن حاجات الزراعة المائية . ثم هو ثانيا يكفل الحماية التامة ضد أخطار الفيضانات العالية دون حاجة إلى تعلية أو تقوية جسور النيل بعد الآن ودون خوف من ضياع المحاصيل بالغرق أو بالرشح . لقد نفى إلى الأبد خطر الفيضان العاجز أو الجامح ، رعب مصر القديمة ولعنة مصر الوسيطة ، وانتهت بذلك تراچيديا الفيضان السنوية .

وبالفعل ، ففى خلال السنوات القليلة الأخيرة ، منذ تم السد نهائيا فى ١٩٧٠ بل جزئيا فى ١٩٦٧ ، حمى مصر من أكثر من فيضان عال وأكثر من فيضان ضعيف ، كاد إيراد النهر فيهم أن يذكر بفيضانات ١٨٧٨ الجامح ، ١٩١٣ العاجز . ففى ١٩٧٢ كان الفيضان ضعيفا (٥٣,٧ مليار فقط) يهدد بالقحط ، وفى ١٩٦٤، ١٩٧٥ وكذلك ٧٦ - ١٩٧٧ ، ٧٩ - ١٩٨٠ كان على العكس عاليا يهدد بالغرق ، ولكن هذه الأخطار ، التى جاءت فى مرحلة حرجة من تاريخ مصر سياسيا واقتصاديا ، مرت دون أن يشعر بها أحد تقريبا ، والمقدر أن ما وفره السد على مصر فيها من خسائر لا تقل قيمته عن بضع مئات من الملايين من الجنيهات .

أما عن الرى والزراعة ، فان السد قد وفر الماء أولا لتحويل آخر أراضى الحياض فى جنوب جذع الصعيد إلى الرى الدائم ، وتبلغ مساحتها أقل قليلا من مليون فدان (٩٧٣ ألف فدان) . وقد تم هذا بالفعل ودفنت إلى الأبد آخر بقايا الرى الحوضى واكتمل تعميم الرى الدائم بمصر : توسع رأسى يعنى ، بعد هذا وفر السد الماء للتوسع الزراعى فى نحو مليون وثلث مليون فدان أخرى (١,٣ مليون) من أراضى الاستصلاح الزراعى ، تم منها فعلا استصلاح ٨١٢ ألف فدان (أو ٩١٩ ألفا فى تقدير آخر) ، منها ٧٥٥ ألفا على مياه السد . ومعظم هذه الأراضى

في شمال الدلتا ، بحيث ينتظر أن تختفي منها تماما ظاهرة البراري . ولأول مرة ستحدث طفرة حقيقية كبرى في المساحة المزروعة قد تصل في النهاية إلى ما يعادل ثلث المساحة الحالية : أي توسع أفقي يصل إلى آخر آفـاق الـوادي في الداخل وإلى سيف البحر في الشمال . بل ولأول مرة يغدو النيل نهرا آسـيويا في جزء منه بعد أن كان افريقيا فقط ، وذلك باستطالته إلى سيناء تحت القناة .

يضاف كذلك أن السد وفر الماء لزراعة نحو ثلاثة أرباع مليون فدان أرزا كل عام مهما بلغ إيراد النهر . وقد تجاوزت هذه المساحة فعلا في بعض السنوات المليون فدان ، بل وناهزت المليون ونصف المليون . وبهذا اكتملت ثورة الأرز في محاصيل الزراعة المصرية . وفضلا عن هذا ، فالمفروض أن يساعد السد على تحسين الصرف وتبسيط مشروعاته وتوفير نفقاتها بما يرفع الانتاج الزراعي بنسبة ٣٠٪ في المتوسط . غير أن هذا يستدعي أولا استكمال شبكة الصرف المكشوف والمغطى كاملة ونموذجية .

أخيرا ، عن الكهرباء والملاحة ، فان طاقة السد نفسه ، ١٠ مليارات كيلو وات ساعة سنويا ، تزيد كثيرا على طاقة جراند كولي بأمريكا Grand Coolee ، وتعادل ٤ أمثال قوة الطاقة المولدة من خزان أسوان (٢,٥ مليار كيلو وات)، كما تعادل ٦ أمثال استهلاك مصر قبل السد . والمقدر حاليا أن ٧٠٪ من كهرباء مصر تأتي من السد العالي ، ومع ذلك فان طاقة السد لا تستغل حتى الآن إلا بنسبة ٧٠٪ فقط . عدا هذا فإنه يؤدي إلى تحسين اقتصاديات كهربة خزان أسوان حيث يضمن له تدفقا ثابتا وقويا من الماء يخلصه من الذبذبات التي كان يتعرض لها في السابق ، كذلك فان في الإمكان كهربة سائر قناطر النيل . وكل هذا مجتمعا يضمن كهربة الريف وميكنة الزراعة . عدا إضاءة المدن والقرى وتوفير وقود محطات الكهرباء الحرارية القائمة . وقد تحقق كثير من هذه الأهداف جزئيا . أما ملاحيا فان السد يعمل على تحسين الحالة كثيرا خاصة في فترة التحاريق القديمة حين كان منسوب النهر ينخفض إلى حد الضحولة فتعاني الملاحة بشدة ولقد أمكن بالفعل تحويل طريق الاسكندرية – النوبارية – النيل إلى ملاحة الدرجة الأولى .

وطبيعي أن هذه المزايا الجمة تترجم مباشرة إلى الدخل القومي في صيغة مكاسب ووفورات وعائدات وأرباح تقدر بنحو ٢٥٠ مليون جنيه سنويا ، أي أن عائد سنة واحدة أو سنة ونصف يغطي تكاليف السد كله والتي تقدر بنحو ٤٥٠ مليون جنيه شاملة الأعمال المترتبة عليه بما في ذلك خطوط الشبكات الكهربائية . وهذا معدل استثمار يندر مثيله في أي مشروع اقتصادي . وقد بلغ عائد السد في

معدل استثمار يندر مثيله فى أى مشروع اقتصادى . وقد بلغ عائد السد فى السنوات العشر الأخيرة نحو ١٠ بلايين من الجنيهات ، أى ٢٠ مرة مثل ما أنفق عليه (١) .

السد إذن ثورة حقيقية فى الاقتصاد المصرى ، سواء فى الزراعة أو فى الصناعة ، فإذا كان من الواضح أن السد يثور الزراعة المصرية تثويرا ، فإن أثره على الصناعة لا يقل إن لم يزد . فمن المثير مثلا أن عائد السد من الكهرباء هو أكبر بند منفرد فى عائداته (نحو ١٠٠ مليون جنيه سنويا) . ووقع كهرباء السد على الصناعة يبرز فى مشروع سماد كيما بأسوان جزئيا ثم فى مشروع مجمع الألومنيوم فى نجع حمادى حيث تكاد الكهرباء فى الصناعة الأخيرة أن تمثل «خامة أولية» على قدم المساواة مع خامة البوكسيت المستوردة نفسها ، على أن وقع الكهرباء بدورها على الزراعة ليس أقل خطرا ، فهى بايجاز تعنى تصنيع الزراعة .

الآثار الجانبية

على الجانب الآخر من هذه المزايا والفوائد الأساسية ، من المسلم به أن للسد مثالبه وسوالبه. ويمكن القول إن لكل واحدة من المزايا مقابلها السلبى . وهذه «الآثار الجانبية» ، كما تسمى ، كانت فى حساب المشروع منذ خطط بحسبانها ظاهرة حتمية فى أى مشروع هندسى مماثل على هذا المقياس ، وعلى هذا الأساس وضعت الخطط لمواجهتها وعلاجها أو التقليل من أخطارها .

وبوجه عام يمكننا أن نلخص كل نتائج السد الجانبية وآثاره العكسية لتستقطب فى معادلة واحدة هى أن السد قد استبدل «بمجاعة الماء» «مجاعة طمى» . فاليوم تجد مصر نفسها ، على عكس الماضى ، فى الموقف الغريب الذى تملك فيه ماء أكثر مما تستخدم فعلا وطميا أقل مما تحتاج جدا ، بل لا طمى على الإطلاق ، وبالتالى نستطيع أن نرد كل تلك النتائج إلى عاملين أساسيين متشابكين ويعملان فى تداخل : زيادة الماء وغياب الطمى . فمن زيادة الماء أتت مشكلة الصرف ، ومنها ومن غياب الطمى أتت مشكلة النحر ، فى حين أن غياب الطمى مسئول عن أخطار الخصوبة وتآكل السواحل ومشكلة طوب البناء وهجرة السردين .

---

(١) حسن الشربينى ، ص ١٨٦ – ١٨٩ .

فأولا ، وعلى المستوى العام ، فان زيادة الماء لم تحقق أساسا سوى الحماية من خطر الفيضان الواطى ، ولكنها لم تعن تماما الحماية من خطر الفيضان العالى . فعلى المدى البعيد ، مازال خطر تتابع سلسلة من الفيضانات العالية قائما ، بدليل الحاجة إلى مفيض توشكى ، فمعنى المفيض ، كمشروع وقائى ضد الفيضانات العالية ، أن السد العالى نفسه لم يعد حماية كافية ضدها ، وأنه حماية فقط من الفيضان الواطى . أو فنلقل بالأجرى إن السد حماية لمصر ضد الفيضان العالى ، ولكنه ليس حماية للنهر نفسه ومجراه . وهذا أيضا ما يجسم المغزى الحقيقى للمفيض . فبعد أن أفقدنا السد العالى البحر كمصرف طبيعى ، لجأنا إلى الصحراء كمصرف صناعى ، أى أن المفيض ، مجازا وبالقوة ، ليس إلا محاولة «لنقل» البحر المتوسط إلى منطقة قرب السد ..

من جهة أخرى ، حتى إذا كان السد قد وفر الحماية من خطر الفيضان الواطى أى القحط فهل هو حقا الوفرة المائية الكاملة أو المتوقعة لمصر ؟ من أغرب النقائض التى أسفر عنها السد أن ٤٠٪ مما وفره من المياه يضيع كفاقد بسبب الحشائش التى انتشرت بصورة وبائية فى كلِ مجارى مصر المائية منذ إنشائه . أى أننا بنينا السد ليضيع نحو نصف المياه التى وفرها فى حشائش المجارى بدل أن تضيع فى البحر المتوسط !

أما من أين أتى وباء الحشائش ، فمن المياه الرائقة التى استصفاها أو اصطفاها السد . أى أن العلاقة بين الحشائش والسد علاقة سببية مباشرة . ذلك أن من القوانين الهيدو - فيتولوچية الأساسية أن انتشار الحشائش والأعشاب المائية الضارة إنما يكون فى المجارى المائية ضعيفة الانحدار والتى تحمل مياها رائقة خالية من الرواسب والمواد العالقة وتجرى ببطء أو بسرعة ضئيلة ، والمثل النموذجى فى هذه العلاقة هو منطقة السدود الشهيرة بأعالى النيل نفسه .

وقبل السد العالى كانت المصارف وحدها هى التى تعانى من ظاهرة الحشائش لأن مياهها رائقة نسبيا . أما الترع بمياهها العكرة ودورة الفيضان وانقطاع ضوء الشمس عن قيعانها معظم العام فلم تكن تعرف الحشائش إلا على الجوانب فقط . أما الآن بعد انقطاع الفيضان وسيادة المياه الرائقة فقد بدأت الحشائش تغزو المصارف والترع بل والنيل الرئيسى نفسه جميعا بلا استثناء ولا تمييز ، مما أصبحت معه بمثابة الاسفنجة العظيمة التى تمتص وتبخر جزءا خطيرا من إيراد النيل وفائض السد سيظل فى ازدياد مازادت كثافة الحشائش وما لم تعالج المشكلة من جذورها . ومعنى هذا أن ما يوفره السد من المياه باليمين يبدده بالشمال ، وأنه

إذا كان قد أقيم بغرض توفير المياه فانه قد هزم أغراضه بنفسه .

ولكن فى الوقت نفسه فلو أن مشكلة النحر الشامل فى مجرى النيل عولجت مثلما عولجت فى بعض الأنهار الأخرى بتقسيمه إلى سلسلة من الأحباس القليلة الانحدار بانشاء هدارات غاطسة ، فان مصر فى رأى البعض مهددة بأن «تتحول إلى منطقة سدود أخرى (١) ، تلك التى تعد منطقة مفقودة مائيا وغير مائى فى أعالى النيل . أما إبادة هذه الحشائش بالمواد السامة فخطر مباشر على الإنسان والحيوان ، بينما أن إقتراح زرع أنواع الأسماك الآكلة للحشائش هو حل لم يتحقق بعد ، وفى كل الأحوال فقد أصبح علينا تطهير النيل باستمرار من الحشائش بالجهد والتكاليف الباهظة بعد أن كان علينا تطهيره من الطمى باستمرار ، أى أننا بفضل السد استبدلنا تطهير الحشائش بتطهير الطمى .

إفراط الرى

أيا كانت زيادة الماء التى وفرها السد على أية حال ، ورغم أنها جديرة بأن تحل مشكلة الرى كأحسن ما يكون ، إلا أنها تحولت فى الواقع وعلى المستوى العملى إلى «إنقلاب هيدرولوچى» وصل إلى حد السفه كما وصف . ففى بضع سنين فقط ارتفع الاستهلاك المائى إلى ٦١ مليار ، رغم أن حاجات الزراعة لا تزيد على ٥١ مليار ، باسراف قدره ١٠ مليارات ، وذلك دون زيادة جدية فى المساحة المزروعة أو الإنتاج الزراعى الفعلى ، وقد أمكن بالترشيد استقطاب ٦ مليارات من هذا الإسراف ، إلا أن إفراط الرى أو الرى الجائر مستمر .

كذلك فقد أدت زيادة الماء إلى زيادة نسبة ملوحة مياه النيل ، وذلك كنتيجة لتركيز الأملاح المتزايدة بفعل البخر فى مياه بحيرة ناصر المتراكمة (بمعدل ١ - ٣ أجزاء فى المليون سنويا) . فقبل السد كانت هذه النسبة ، مقيسة فى القاهرة ، ١٣٨ جزءا فى المليون ، فبلغت الآن ٢٠٥ أجزاء (أو ١٧٠ جزءا فى تحديد آخر) ، ورغم أنها لا تشكل خطورة بعد ، ورغم أن نسبة الملوحة والقلوية ما تزال متوازنة ، فان المشكلة تكمن فى المدى البعيد . وإذا كانت هناك بعض مناطق سجلت زيادة سيئة فى الملوحة مؤخرا مثل شمال مديرية التحرير والنوبارية ، فان من الضرورى أن نذكر أنها ليست من فعل السد العالى وإنما نتيجة لخطأ هندسى فى تصميم وشق الترع بها كأراض ملحية أصلا .

ومن الناحية الأخرى ، ورغم هذه الوفرة المائية المتخمة ، بل وفى قلب دوامتها

---

(١) على فتحى ، ص ٢٩ .

الغامرة ، فالطريف أو المؤسف أن السد قد حرم قطاعا معينا من الرى والزراعة كلية ، وذلك هو نطاق السواحل والجزاير ، أقرب أرض مصر جميعا إلى النهر وأشدها ترصدا بالماء . فهذه الأراضى ، التى تبلغ مساحتها ١٢٥ ألف فدان ، كانت تروى دائما وأبدا بغمر الفيضان الكامل لها ، والآن ، مع ثبات منسوب النهر على ستوى متوسط ، لم يعد يصل إليها الغمر قط ، وأصبحت عاطلة من الزراعة ، لقد تركت -- حرفيا - «عالية وجافة high and dry » كما يذهب التعبير الانجليزى الدارج . إنها وحدها الآن التى تعيش فى «مجاعة ماء» ، ومن حولها - للتناقض والمفارقة - ينتشر «وباء الماء» انتشارا . ولهذا فلابد لهذه الأراضى من تعميم الرى بالرفع الآلى أى بالطلمبات ، وهو ما تقرر أخيرا .

مشكلة الصرف

على أن إفراط الماء عموما إنما ينعكس مباشرة وأساسا فى مشكلة الصرف . والأصل فى السد كان نظريا أنه سيغنى عن الصرف الصناعى أصلا ، وذلك على أساس أن الأرض كان تتشبع بالمياه فى الفيضان وأن مناسيب المياه فى النهر ستظل منخفضة باستمرار طول العام ، بحيث سيكفى الصرف الطبيعى الرأسى فى التربة عن طريق الطبقة الرملية الحصباوية السفلى المبطنة.

غير أن الذى حدث بالفعل هو العكس تماما ، فقد تفاقمت مشكلة الصرف إلى حد خطير ، بل تضاعفت فأصبحت مشكلة مزدوجة كمية وكيفية معا ، بل مثلثة بالأحرى ، كمية مرة وكيفية مرتين ، فهناك ابتداء إفراط الرى كميا ، ثم اختفاء الفيضان ميكانيكيا ، وأخيرا تغير نوعية الماء كيفيا .

فاختفاء الفيضان وذبذبات النهر الفصلية ودورة ارتفاعه وهبوطه ، استبعدت دورة فصل الماء العالى والواطى التى كانت بمثابة عملية صرف طبيعى متخللة ومعمقة وغسل داخلى وتهوية صحية لتربة ، خاصة فى الصعيد . كذلك فإن ثبات مستوى الماء فى النهر على منسوب عال نسبيا رفع مستوى الماء الباطنى فى التربة حتى وصل إلى حد التشبع والنشع water - logging .

أما تغير نوعية المياه فى اتجاه ضعف النفاذية ، نتيجة ظهور طحالب معينة فى مخزون بحيرة ناصر على نحو ما رأينا ، فأفدح أثرا ربما ، فالخشية أن يغير بدوره من طبيعة الأرض نفسها . فلئن كانت إضافة الجبس الزراعى إلى التربة هى العلاج التقليدى والسليم فى مثل هذه الحالة ، فذلك إلى حين ، أما على المدى الطويل فان الجرعات المتزايدة والمتراكمة منه جديرة بأن تغير تركيب التربة

العلاج التقليدى والسليم فى مثل هذه الحالة ، فذلك إلى حين ، أما على المدى الطويل فان الجرعات المتزايدة والمتراكمة منه جديرة بأن تغير تركيب التربة الميكانيكى ذاته إلى شئ أشبه . بالطوب ، الأمر الذى يؤدى بخصوبتها إلى الأبد وبحيث يستحيل استعادتها حتى لو أعيد الفيضان نفسه .

وقد انعكس هذا كله بالفعل فى زيادة نسبة الملوحة فى التربة وتدهورها المتزايد، مما ارتد على انتاجية الفدان فى كثير من المحاصيل كالذرة والأرز والقصب . حتى أراضى الحياض المحولة إلى الرى الدائم بالصعيد انحدرت إنتاجيتها فى محاصيلها التقليدية ، الشهيرة كالعدس والفول والبصل بصورة مثيرة .

على الجانب المقابل ، فان النظرية الرسمية تنفى ابتداء مسئولية السد العالى عن رفع مستوى المياه الجوفية ، بدليل أن مناسيب هذه المياه الجوفية اليوم على امتداد خريطة مصر أعلى من مناسيب ماء النيل نفسه ، فكيف يكون هذا إن لم يكن بسبب إفراط الرى والانفلات الهيدرولوچى وحده أو أساسا ؟ وبالتالى ينتفى وجود أى علاقة بين أعراض تدهور الأرض والتربة وبين تغير أو تدهور نوعية مياه النيل .

أما الرد على تلك الأعراض فهو أن مشروع السد العالى يقتضى كشرط أساسى نشر شبكة الصرف العميق الجيد على كل المستويات ابتداء من المصارف الرئيسية حتى مصارف الحقول ، سواء ذلك الصرف المكشوف أو المغطى ، وهو ما لم يتحقق إلا جزئيا حتى الآن . كما أن جوهر المشكلة أن وفرة المياة أغرت الفلاح بالإسراف الشديد فى الرى ، فساء الصرف وتدهورت التربة فى المحاصيل . أما مشكلة الحياض المحولة فمسألة خبرة وتمرس ، حيث لم يحسن فلاحها بعد فنون الرى الدائم . ومراعاة هذه الشروط كفيلة بأن تحل مشكلة الصرف جميعا ، ولقد بدأت متوسطات إنتاج الفدان فى معظم المحاصيل ترتفع فى السنوات الأخيرة بالفعل .

على أن لمشكلة الصرف عدا الزراعة والأرض الزراعية ، جانبها العمرانى أو المعمارى ، فكنتيجة لتغير نظام النهر وتصريفه ، تأثرت المياه الجوفية فى الآبار الارتوزاية حيث تغير مستوى وتركيب موارد المياه بها فى بعض المناطق كالجيزة ، كذلك تأثرت مجارى المدن بهذا الارتفاع الثابت الدائم فى مستوى المياه الباطنية ، فأصبحت حركة الصرف فيها من وإلى النهر ضعيفة بطيئة . وفى النتيجة أخذت ظاهرة الطفح فى مياه المجارى تنتشر فى المدن إلى حد مقلق ، كما عادت المياه الجوفية تتسرب إلى بدرومات كثير من المبانى بالقاهرة وغيرها ، الخوف الأكبر هو على أساسات المبانى التى تدخل فيها الخرسانة المسلحة . ذلك أن هناك شواهد

وقد بدت أعراض الخلل فى بعض أنفاق السكك الحديدية المعرضة بطبيعتها للاهتزازات ، ولكن «إذا كانت هناك مبان حدث تآكل فى أساسها ولم تسقط ، فانها قد تكون فى حالة اتزان غير مستقرة بحيث تنهار إذا تعرضت مصر لزلزال شديد، وهذا أمر ليس بعيد الاحتمال» (١) .

مشكلة النحر

أما عن مشكلة النحر ، أى التعرية النهرية ، فمرجعها أساسا غياب الطمى مع زيادة الماء المنطلق فى النهر ، أى فى كلمة واحد زيادة المياه الرائقة . والخطر هنا مزدوج بفعل تعرية النهر الأفقية الجانبية وتعرية القاع الرأسية ، فبفعل الأولى يخشى أن تتآكل التربة الخصبة وتتهدل جوانب النهر وهوامش الوادى وجسور الطراد والطرق الزراعية ، وبعدها تتقلص مساحة الرقعة الزراعية أى جسم الوادى نفسه .

وبالفعل فلقد بدأت جوانب النهر فى الصعيد تتأثر بجرف سفوح المجرى ، إذ أخذت مياه الرى نتيجة تأثير الشمس والجفاف تتسرب إلى المجرى كالمصارف الصغيرة مهدلة سفوحه وجوانبه gullying ، كما انهارت بعض جسور النيل موضعيا تحت هجمات مياه النهر على الأرض، خاصة فى أسوان وقنا وسوهاج حيث ابتلعت بعض الأراضى الزراعية والنخيل (والأشخاص أيضا!) . كذلك سجلت الأقمار الصناعية أن النيل يغير مجراه فى الصعيد بشكل طفيف .

أما عن تعرية قاع النهر وهبوطه فتهدد أولا على المدى القريب نسبيا بصعوبة عملية رى الأراضى الزراعية كنتيجة لهبوط مستوى النهر فى مجراه دون مستوى مآخذ ترع الرى والسواقى والموتورات .. إلخ وقد ثبت مثل هذا بالفعل فى منطقة السلسلة وكوم أمبو حيث أصبحت طلمبات كوم أمبو التى تروى ٨٠ ألف فدان من القصب مهددة بنقص مياه الرى ، ثم هى تهدد ثانيا وعلى المدى البعيد بتآكل جذور وأساسات كل المنشآت الهندسية المقامة على النهر من قناطر وكبارى فتصبح باطراد «معلقة» فى الهواء إلى أن تنهار فجأة . وقد تنبأ البعض فعلا بأن قناطر النيل سوف تسقط بعد ٢٠ سنة من الآن أى حوالى سنة ٢٠٠٠ (؟) .

وليس شك فى أن معظم هذه توقعات جدية من الوجهة النظرية ، إلا أنها عمليا على مقياس طفيف للغاية وبطيئة المفعول جدا كما رأينا قبلا . فمن ناحية ، لا خوف حقيقى على القناطر والكبارى حيث أن أساساتها تمتد إلى عمق ٣٠ مترا أحيانا

---

(١) السابق ، ص ٢٨ .

فى حين لا يزيد النحر الرأسى عن سنتيمترات إلى متر أو مترين . فالى الآن وبعد ٢٠ سنة وزيادة من قيام السد لم يزد النحر من ٢٥٤ سم ، أى أقل من كل التوقعات ، ومن ناحية أخرى فان الانهيارات على جوانب النيل لم تزد عن ٣٠ كم من كل مجراه . والمقول عموما أن النيل قد وصل الآن إلى حالة التوازن والاستقرار نهائيا ، وإن كان البعض يرى أنه أبعد ما يكون عن ذلك ، وليس قبل قرن على الأقل. وعلى أية حال فان هناك ثلاث وسائل لمواجهة هذه الأخطار والحد منها .

أولا ، تقوية وتدعيم المنشآت المقامة على النهر ، وقد تقرر فعلا البدء فى تقوية قناطر إسنا ونجع حمادى وأسيوط ، والأخيرة كانت أشدها تعرضا نظرا لتقادمها نسبيا . كذلك فان قناطر إسنا قد تقادم بها العهد أيضا . ولكن لا خوف عليها ما لم يزد النحر عن مترين فتنخفض مناسيب مآخذ الترع الرئيسية . والخيار هو بين تدعيم القناطر الحالية مع توليد الكهرباء منها وتوسيع أهوستها للملاحة رغم انتهاء عمرها الافتراضى ، وهذا هو الأقل تكلفة ، وبين إعادة بنائها من جديد تماما ، وهذا هو الحل الأمثل لكنه الأبطأ والأعلى تكلفة .

ثانيا : إنشاء سلسلة من القناطر المتتابعة على النيل للحد من سرعة التيار وكسر حدته وقدرته على التعرية . ففيما بين أسوان والقناطر الخيرية ينحدر النهر من ٨٣ مترا إلى ١٦ مترا ، أى نحو ٧٠ مترا فى ٦٠٠ ميل ، بمعدل متوسط ٨ سنتيمترات . فلو أمكن تقليل هذا المعدل إلى ٢ أو ٣ سنتيمترات لقل النحر بدرجة معقولة ومطمئنة . ويتم هذا باقامة مثل تلك القناطر ، وذلك فضلا عن فائدتها فى تحسين الرى وتوليد الكهرباء . والمواقع المقترحة هى عند جبل السلسلة قرب كوم أمبو ، ثم عند قفط على ثنية قنا ، ثم أخيرا عند سوهاج ، وقد بدأ تنفيذ قناطر السلسلة فعلا حيث اشتد النحر وهبوط القاع كما رأينا . أما قناطر قفط وسوهاج فقد تأجل تنفيذها نظرا لانخفاض الأرض حولها دون مستوى سطح مياه النيل فى نحو ٣٠٠ ألف فدان ، مما يهدد برفع مستوى المياه الجوفية فيها بعد ارتفاع مستوى مياه النهر نتيجة الحجز أمام القناطر .

ثالثا : إعداد مفيض توشكى الذى بدأ تنفيذه بالفعل . وقد جاء تبنى فكرة المفيض كبديل عاجل عن فكرة القناطر المتعددة ، ولكن ليس من الواضح بعد ما إذا كانت تغنى عنها على المدى البعيد .. المؤكد فقط أن الوسيلتين الأخريين – سلسلة القناطر الجديدة وتدعيم القناطر القديمة – لا تكفى قطعا كحل لمشكلة النحر ، لأن

القناطر الجديدة وتدعيم القناطر القديمة – لا تكفى قطعا كحل لمشكلة النحر ، لأن أقصى تصريف لفائض بحيرة ناصر فى حالة الطوارئ مستحيل أن يستوعبه مجراه بسلامة أو بأى أمان على الإطلاق ، ولهذا فان المفيض أكثر من حل إضافى، وإنما حل حتمى ، وإن كان البعض يتحفظ فى كفايته هو بدوره بصورته وتصميمه الحاليين ..

وسيلاحظ عند هذا الحد أن هذه المشروعات الثلاثة يمكن النظر إليها من الناحية العملية على أنها مكملات طبيعية وملحقات حتمية للسد ، مثلما كان لخزان أسوان ، ولا يقال بالضرورة فى هذا الصدد إن الأخيرة كانت وظيفتها إيجابية بمعنى أنها كانت ضرورية لحسن استخدام وتوزيع المياه الجديدة للرى ، بينما أن الأولى سلبية بمعنى أنها فرضت فرضا تفاديا للمزيد من الأضرار والأخطار والخسائر الجانبية ، إذ الواقع أنها مطلوبة فى حد ذاتها ولفوائدها ومكاسبها الإضافية حتى بصرف النظر عن دورها التصحيحى .

مشكلة الطمى

إذا انتقلنا الآن إلى مشكلة الطمى وغيابه ، فان قضية خصوبة التربة تأتى فى الصدارة ، فالبعض يخشى على خصوبة أرض مصر مضرب الأمثال من حرمانها من الغرين ، إكسير الخصوبة ومجدد شباب التربة ، وإلى غيابه يرجع البعض بالفعل تدهور الأرض والمحاصيل الذى لوحِظ أخيرا . وهكذا يثير السد العالى من جديد قضية «أنيميا الماء أو الماء الأنيمى» كما لم يحدث قط من قبل . حتى لقد ذهب البعض إلى حد القول بأن حرمان التربة المصرية من الطمى تلك الكمية الهائلة التى يمكن أن تزيد من ثروة التربة الأرضية فى أى مكان من العالم ، سوف «يطعن الزراعة المصرية فى الصميم» (١) .

ومن الناحية الميكانيكية ، فان المحقق أن غياب الطمى سيؤثر على تركيب التربة وقوامها بما قد يغير خصائصها – ليس بالضرورة إلى الأسوأ فى نظر البعض ، إن لم يكن حقا إلى الأحسن (كذا ، حيث أن الطمى هو مصدر مشكلة النعومة واللزوجة وضعف المسامية فى تربتنا تقليديا أما عن القيمة المخصبة أو السمادية للغرين فليس متفقا عليها ، فمعظم الزراعات الفيضية فضلا عن كل الزراعات المطرية ، لا تعرف طميا ولا تعرف إلا ماء رائقا .

---

(١) مصطفى محمود حافظ ، «السد العالى وبحيرة ناصر» ، مجلة الثقافة العربية ، جامعة الدول العربية . عدد ٤، ١٩٧٦ ، ص ٩٨ .

أرض الوادى ، وإنما إلى البحر . فمن ١١٠ ملايين طن سنويا ، كان نصيب الأرض الزراعية ١٢ مليونا أى نحو العشر فقط ، أغلبها أو نحو ٧,٣ مليون يذهب إلى أراضى الحياض وحدها (الأرقام الحديثة المعلنة هى ١٣٤ مليون طن حمولة النهر ، كان يذهب منها إلى البحر ١١٤,٥ مليون ، وإلى الأرض ١٩,٥ مليون) . وعلى العموم ، فان الأرض الزراعية لم تحرم إلا من ٦٪ من كمية الطمى ، وهى ١٦,٨ مليون طن وحتى عند هذا ، فان ما فقدته الأرض من الطمى يمكن تعويضه بجرعة من السماد لا تتجاوز قيمتها كما وجد بضعة ملايين من الجنيهات لا أكثر . ولن نذكر هنا ما يبديه البعض من الترحيب بانقطاع الطمى واعتباره من مزايا السد الإيجابية ، وذلك بمقولة أنه يحل مشكلة تطهير الترع والمجارى السنوية وتكاليفها الباهظة فى السابق ، فمثل هذا منطق تبرير سقيم ، فج ومعوج إلى حد القلب لامراء .

بالمثل أزمة خامة الطوب ، التى تفاقمت حتى وصلت إلى حد تجريف التربة الزراعية نفسها ، يمكن حلها - كما هو الاتجاه العالمى الحديث ، بدائل الطوب الرملى والطفلى وكذلك الحجر . وكلها خامات متوافرة فى مواضع عديدة مناسبة على امتداد جانبى الوادى وأطراف الصحراء بل إن البعض ليعتبر طمى النيل «عبئا على صناعة الطوب فى مصر» (مثلما هو على الزراعة المصرية) ، حيث أن الطوب الطفلى والرملى يفضل الطوب الطينى قوة وتحملا . ولقد بدأ بالفعل إنشاء عدة مصانع لإنتاج الطوب الرملى والطفلى ، فضلا عن المساكن الجاهزة ، كذلك تبين إمكانية استغلال طمى شواطئ بحيرة ناصر العليا فى تصنيع الطوب الأحمر وتصديره إلى الوادى .

أخيرا ، بصدد تآكل سواحل الدلتا ، الذى تبدو شواهده وأعراضه بقوة وخطورة فعلا فى مواضع ونقط ضعف معينة كمناطق الرؤوس المعرضة والألسنة البارزة كرأس البر . فلنذكر أولا أن الظاهرة سابقة للسد وليس هو المسئول الوحيد عنها ، وثانيا وكما يرد البعض فلا ينتظر للساحل أن يتراجع إلى الخلف بصورة خطيرة حقا فى المدى المنظور . والمشكلة على أية حال مشكلة كل الدالات الساحلية تقريبا ، والعلاج ممكن بالحواجز والمصدات المناسبة .

وإذا انتقلنا فى النهاية من مشكلة السواحل على البر الى مشكلتها فى البحر ، فان هجرة السمك عامة والسردين خاصة من شواطئ الدلتا ، كنتيجة لتناقص المواد الغذائية التى كان يعيش عليها فى طمى الفيضان ، فلعلها لا تمثل مشكلة حقيقية أو جادة . فمن الممكن تعقب أسرابه إلى الأعماق والمواطن الجديدة ، كما -

أن هناك أدلة على أنه قد بدأ يعود إلى مواطنه القديمة ، وعلى أية حال ، فان فى بحيرة ناصر تعويضا أكبر وأغنى .

هل يمكن استعادة الطمى ؟

حسنا ، وماذا بعد أن قيل وعمل كل ما يمكن أن يقال ويعمل ففى شأن الآثار الجانبية وحلولها الجزئية ؟ أما من حل كلى ، حاسم وشامل ، للمشكلة الأم والأس مشكلة الطمى ؟ هل ثمة من شئ كالحل المطلق ، مادامت هى المشكلة الجذر ؟ ألا يمكن بضربة واحدة ، بطريقة أو بأخرى ، تحرير الطمى وفك إساره من البحيرة الأم ناصر ، واستعادته وإطلاقه إلى مجراه الأب النيل ؟

فعلا ، لم يكف الفكر الهندسى والتكنولوچى منذ بدأ إنشاء السد عن إثارة هذا السؤال الطموح والصعب ولا نقول الحالم ، وعن مخامرة أبعد الحلول تصورا ولانقول خيالا ، وهناك إلى الآن خطان فكريان أساسيان : نقل الطمى من أمام السد إلى خلفه بواسطة مواسير ضخمة تخترق جسم السد ، أو نقله بواسطة قناة تحويل جانبية تدور حوله وتتخطاه .

فأما فكرة المواسير فليست بدعا ولا محض نظرية ، فهى مطبقة بالفعل فى بعض سدود أنهار خليج المكسيك فى الولايات المتحدة ، وفيها ينتقل الطمى من قاع البجيرة خلال المواسير التى تخترق جسم السد ، وذلك تلقائيا وبلا محركات صناعية وإنما بقوة تيارات الحمل الطبيعية وحدها، مع ملاحظة أن عمل هذه المواسير أو الأنابيب المدفونة يقتصر على موسم الفيضان فقط .

ولن يخفى هنا أن جوهر فكرة المواسير أو الأنابيب إنما يمثل صورة مستعارة ، ميكروسكوبية نوعا وغير طبيعية تماما ، من أصل مبدأ السدود ذات الفتحات والعيون ، وكأنما هى تعود بنا تحت مظلة الضرورة إلى حل وسط يجمع بطريقة ما، توفيقية ولكنها ترقيعية ، بين مبدأى السد المصمت والسد ذى الفتحات ، أى بين نمطى السد العالى نفسه وخزان أسوان القديم .

ومهما كان الأمر ، فلعل هذا الحل فى حالتنا كان ممكنا قبل أو أثناء إنشاء السد ، أما الآن فان المشكلة هى استحالة وضع مثل هذه المواسير فى جسم ضخم ضخامة السد العالى ، هذا فضلا عن ضعف تيارات الحمل فى بحيرة راكدة ركود

ضخامة السد العالى ، هذا فضلا عن ضعف تيارات الحمل فى بحيرة راكدة ركود بحيرة ناصر .

من هنا لا معدى عن الانتقال إلى فكرة قناة التحويل الجانبية كبديل ، هيكل الفكرة قناة جانبية أو تحويلة تستدير حول البحيرة ، بادئة أمام السد فى النقطة التى يتكدس بها الطمى أغزر ما يتكدس فى قاع البحيرة ، لتنتهى خلفه بعد أن تكون قد تحاشت مصيدة السد ، حاملة بذلك الطمى بكامله أو معظمه إلى مجرى النهر الطبيعى مرة أخرى . أى قناة تحويل للطمى مثلما هناك قناة تحويل للماء نفسه ، إذ لا ننسى أن الماء أصلا يستدير حول السد من الأمام إلى الخلف فى قناة جانبية خاصة قصيرة ، وبعبارة أخرى : قناة تحويل للماء ، وأخرى للطمى : هذه على الضفة اليمنى ، وهذه على الضفة اليسرى .

مهما يكن ، فلقد وجد أن أنسب نقطة بدء لمثل هذه القناة هى منطقة جوجيا . غير أن هذا يعنى أن يكون طول القناة هو بطول بحيرة ناصر ، أى ٥٠٠ كم . وهذا بدوره يعنى أنك إنما تشق نهر جديدا صناعيا بالصحراء الغربية فى الواقع ، لاتقل تكاليفه عن ٥٠٠ مليون جنيه أى ضعف تكاليف السد العالى نفسه وزيادة .(١) أيكون الخروج من هذا المأزق بالبحث فى ربط الفكرة بمشروع مفيض توشكى ، والذى يبدو قطاعا جزئيا من جوهر الفكرة ؟ مجرد اقتراح .

السد فى الميزان

طبيعى أن يكون السد العالى ، كأى مشروع من نوعه وحجمه ، موضع جدل وخلاف منذ نشأته بل من قبل إنشائه ومن بعده،على أن الملاحظ أن معظم ما قيل ويقال عنه يتطرف عادة إما نحو التهويل وإما نحو التهوين ، إيجابا وسلبا . ومن هنا ففى مقابل النظرية ، المسرفة بالتأكيد، القائلة بأنه هو الحل الشافى الشامل والرد المطلق على كل مشكلات الزراعة والصناعة والحياة المصرية ، كان هناك رأى متطرف يرفضه من حيث المبدأ ومن البداية ، والواقع أنه قبل بناء السد كانت هناك مدرسة من هندسة الرى فى مصر ترى أن أى محاولة للتحكم فى كل مياه النيل إلى آخـــر قطرة إنما هى محاولة ضد الطبيعة ، طبيعة الأنهار ، وأنها تنطوى على كارثة تامة .

أما بعد أن أصبح السد حقيقة واقعة فان هناك ، مازال ، من يتساء ل عما إذا كانت مصر قد أصابت أم أخطأت فى بنائه (٢) . بل لقد تعرض السد فى السنوات الأخيرة إلى حملة محمومة شككت حتى فى سلامة بنائه فنيا ، بينما صورت نتائجه على أنه «كارثة على مصر» ونعتته «بكارثة أسوان» (٣) . غير أننا ينبغى أن نتذكر

---

(١) «طمى النيل المحجوز أمام السد» الأهرام ، ٧ / ١٠ / ١٩٧١ ، ص ٣ .

(٢) مابرو ، ص ١٦٥ .

(٣) مقتبسة فى مصطفى محمود حافظ ، ص ٩٧ – ٩٨ .

أن هذه الحملة الضارية إنما بدأتها عناصر معادية لمصر ، وعناصر صهيونية بصفة أساسية . هذا فى الخارج ، أما فى الداخل فقد تصاعدت الحملة إلى أن وصلت حرفيا إلى حد الصيحة الوندالية «اهدموا السد!» . غير أن دوافع هذه الحملة هى الأخرى كانت سياسية سافرة ، ومن ثم لا محل لها من العلم .

على أن الخلاف داخل دائرة العلم لا يقل للأسف حدة وتطرفا ، مما يضع المواطن العادى غير المختص فى حيرة بالغة . فعلى الجانب السالب ، يذهب رأى إلى أن «ما حققه السد العالى لنا من مزايا لا يعد شيئا بجانب ما جره وما سوف يجره علينا من مصائب» ، بل إن الأمر ليتعدى حساب المزايا والمضار إلى «ضياع مصر كلها» ، وأن المعركة ضد السد العالى باتت «معركة مصير» . (١) وعلى النقيض من هذا تماما انتهى البعض الآخر إلى أنه «قد لا يوجد مشروع سابق لمشروع السد العالى عاد بهذا القدر من الفائدة على هذا القدر من البشر .. وجدير بمن يقللون من قدر هذا المشروع أن ينظروا إليه من الجانب الصحيح من المنظار بعد وضعه فى البؤرة الصحيحة» (٢) . أو فى قول آخر أن «السد العالى يعد أكبر إنجاز فى تاريخ الشعب المصرى رغم الأقاويل والادعاءات» (٣) . وبين هذه المواقف المتناقضة تماما ، نستطيع علميا وموضوعيا أن نلخص النقد الموجه إلى السد فى النقط الست الآتية .

التحفظات الستة

أولا ، أنه إن لم يكن مشروعا سياسيا بقدر ما هو مشروع هندسى ، فإن السياسة قد تداخلت وتدخلت فيه إلى حد بعيد على الأقل ، سواء على المستوى الوطنى القومى فى العالم العربى أو على المستوى الإقليمى النهرى فى حوض النيل أو على مستوى الصراع الدولى فى العالم بين الكتلتين، بحيث أصبح مزيجا معقدا من رمز الاستقلال الوطنى والأمن المائى والقوة السياسية . وفى النتيجة اختلطت فى المشروع دوافع المجد القومى مع الجدوى المادية ، وفى النهاية تغلب فيه رأى الأوتوقراط على رأى التكنوقراط ، فقدم الأخير البدائل فقط بينما قرر الأول الأولويات .

ومن هنا أيضا يشعر البعض أنه قرر وخطط فى عجلة ، نحو ٥ سنين فقط مقابل عشرات لمشاريع مماثلة أو أقل ، كذلك يشعر البعض بأنه تم فى ظل سباق

---

(١) على فتحى ، ص ٢٩ ، ٢٣ ، ٢٢

(٢) مقتبسة فى مصطفى حافظ ، ص ٩٩ .

(٣) «السد العالى .. المفترى عليه» ، الأهرام الاقتصادى ، ٦ يوليو ١٩٨١ ، ص ١٣ .

عنيف وصراع خفى ليس فقط فى مناخ الحرب الباردة ولكن أيضا مع الادعاءات والمطالب والتحديات المائية لآخرين أشقاء وغير أشقاء فى حوض النيل واستباقا لخططهم فى فرض الأمر الواقع على مصر هيدرولوچيا وقطعا للطريق عليهم لقطع الطريق الماء عليها . فمثلا كان السودان يعتزم تنفيذ مشروعات مائية من شأنها خفض إيراد النيل فى مصر (١) .

ثانيا ، السد فيما يرى هؤلاء النقاد لم يكن له داع أو مبرر ، وله بدائل عديدة ، وبدائله أفضل منه وأجدى ، فإذا كان شرط الموقع الوطنى ضرورة مسلما بها من الجميع بما يستبعد مشاريع منابع النيل العليا كما اقترحها ميردوك مكدونالد ، فقد كان هناك اقتراح لمكدونالد أيضا بتعلية خزان أسوان تعلية ثالثة يمكنُ أن ترفع طاقته التخزينية إلى ١٠ مليارات أى أكثر مما أضاف السد العالى إلى حصة مصر السنوية وهى ٧٫٥ مليار ، فإن قيل إن التعلية خطرة ، فقد كان من الممكن إقامة خزان ذى فتحات وعيون على غرار خزان أسوان نفسه ولكن فى موقع السد العالى ذاته ، بأبعاد أضعاف أبعاد الأول وبأرباح أضعاف أرباح الثانى ، وبذلك يأخذ من كليهما محاسنه ومزاياه دون أضداده ومثالبه .

غير أن من الضرورى هنا أن نضيف أن هذه الاعتراضات قابلة بدورها هى الأخرى للجدل والنقد . فلقد تحققت لجان دولية من الخبراء الهيدرولوچيين وكذلك الاقتصاديين من أن السد العالى هندسيا واقتصاديا كان أفضل البدائل المتاحة أمام مصر ، كما أثبت السد نفسه بعد بنائه خطأ كثير من الاعتراضات عليه سواء هندسيا أو هيدرولوچيا .

ثالثا ، من الناحية العملية البحتة ومن حيث المحصلة المائية الصافية ، فان السد على عكس ما صور دعائيا محدود عطاؤه بدرجة لا تتناسب مع أبعاده وضخامته الهائلة وتكاليفه الباهظة ولا مع المشاكل والأخطار والملابسات التى اكتنفته فى الماضى والحاضر والمستقبل فضلا بالطبع عن الضجة والدعاية الداوية التى صاحبته . فللوهلة الأولى ، يبدو السد بسعته الخرافية حصيلة تتعدى أعرض أحلام مهندس الرى التقليدية ، مقيسة مثلا بمستويات خزان أسوان والأولياء المتواضعة . على أن من الإنصاف والموضوعية بل الأمانة العلمية حين نقارن بين الطاقة المائية لكل من الخزان والسد أن نتذكر بالدقة الفارق بين التخزين السنوى والمستمر . فالأول إنما يمثل دخلا متجددا ، حيث الثانى رأسمال تراكمى . أما أن يقال وحسب إن السد العالى يحقق ١٥٧ مليارا مقابل ٥ مليارات فقط لخزان أسوان ،

---

(١) مصطفى حافظ ، ص ١٠٤ .

فمقارنة خاطئة مثلما يمكن أن تكون مضللة أو مغرضة .

فإذا كان الخزان يوفر ٥ مليارات سنويا . فإن إضافة السد العالى السنوية إلى مائية مصر هى ٧٫٥ مليار فقط ، أى ما يعادل مساهمة الخزان مرة ونصف مرة لاأكثر ، أو مجموع ما كان يوفره خزان أسوان وخزان جبل الأولياء معا . وتلك هى الأبعاد الحقيقية والواقعية لوزن السد ودوره مائيا . ولعل هذه النقطة بالذات لم تبرز للرأى العام بما فيه الكفاية ، إن لم تكن قد حجبت عنه عمدا . وفى هذا يقول وين أوين «لعلها هى ضخامة وأهمية تلك المشاريع السابقة (خزان أسوان والأولياء) التى تستحق الأكثر أن تؤكد فى المقارنة» (١) . وعلى أية حال ، فإن عطاء السد من الطاقة والكهرباء قد يفوق عطاءه من الماء نفسه . وحتى من ناحية الماء ، فان عطاءه للسودان ضعف عطائه لمصر ، أى أنه جاء لمصلحة السودان ولحسابه أكثر منه لمصلحة مصر أو لحسابها .

رابعا ، من الناحية العملية والعلمية معا ، فان السد يثير من المشاكل أكثر مما يحل أو قدرها ، وحتى هذه الحلول ليست بالمثالية الكاملة ، بل إنه ليكاد يهزم أغراضه بنفسه . فعدا مشكلة النحر الخطرة ومشكلة الصرف الباهظة وسائر الآثار الجانبية العديدة ، فانه لا يحقق هدف الوفرة المائية ولا الأمن المائى تماما . فلئن كان السد يوفر الحماية ضد الفيضان الضعيف ، فقد اتضح أنه لا يوفر الحماية ضد الفيضان العالى المتتابع إلا جزئيا ، ولئن كان قد حاز الأفضلية على مشاريع البحيرات الاستوائية فى أعالى النيل لأنها لا تعطينا إلا المياه الرائقة دون مياه الحبشة الغرينية ، فقد أنهى هو ورود الطمى إلى مصر إلى الأبد . ولئن أضاف إلى إيراد مصر المائى قدرا معينا من مليارات الأمتار المكعبة ، فانه بحشائش المجارى التى نشرها على امتداد مصر قد بدد نحو نصف هذا القدر إلا قليلا .

وليس ردا - يستطرد النقاد أصحاب هذا الرأى - أن يقال إن الآثار الجانبية للسد متوقعة محسوبة وعلاجها معروف أو قيد البحث أو التنفيذ . فأنت بذلك إنما تعالج خطأ أكبر بسلسلة لا نهاية لها من الأخطاء الأصغر ، أى بسياسة الترقيع الجزئى المستمر ، وحتى عند ذلك ، فان هذا كله يمثل إنفاقات وتكاليف متزايدة تسحب فى النهاية من مزايا وفوائد ووفورات السد نفسه ، بحيث تتضاءل اقتصادياته باطراد . فمثلا إذا كان المشروع أصلا قد تكلف بضع مئات من الملايين من الجنيهات ، فيكفى أن نذكر أن مشاريع الصرف المرصودة حاليا تجرى فى

---

(1) Wyn F. Owen, "Land & water use in the Egyptian high dam era" Ekistics, Feb.1965, P.105.

خامسا ، واتصالا بالنقط السابقة ، يلاحظ البعض أن السد العالى بكل ما يعنى ويمثل لم يكن له على الزراعة المصرية حتى الآن مثل ذلك الأثر الدرامى الهائل الذى كان لخزانى أسوان والأولياء رغم أن صافى ما يوفره سنويا يعادل مجموع ما كانا يوفراته . وفى هذا يتساءل وين أوين «لم لا ينبغى أن يتوقع أن يكون لسبعة ونصف مليارات مكعبة ثانية من موارد المياه «الفصلية» – أى الصيفية – أثر على نمط استغلال الأرض يعادل أثر الأولى على الأقل فى ضخامته ؟» (١) . ولا شك أن المفروض أن يثور السد العالى الزراعة المصرية تثويرا وكما لم يثورها أى مشروع سابق للرى الدائم . وهناك إجماع عام على أن ثورة زراعية جذرية ما لم تواكب ثورة الرى المتمثلة فى السد . غير أن السد نفسه قد لا يكون مسئولا عن ذلك ، وإنما هو قصور الزراعة ذاتها وتخلفها . وعلى أية حال فلعل هذه الثورة المرتقبة مسألة وقت فقط.

سادسا ، وأخيرا ولكن ليس أخيرا بالتأكيد ، فان السد يمثل مخاطرة كبرى تصل إلى حد المغامرة ، إن لم يقل البعض المقامرة . والإشارة هى بالطبع إلى احتمالاته المستقبلية الغامضة وكل ما يجازف به من تغيير مجهول النتائج والمدى فى طبيعة النهر والوادى ويتعلق بصميم الوجود الطبيعى لمصر ذاته . ولكن يرد أنصار السد على هذا بالنفى . فعندهم أن «الآثار الجانبية» للسد إن هى إلا «كظل العمارة» ولا خطر على مصر أرضا وواديا ونهرا ونحرا .. إلخ . الدليل على ذلك فى دفعهم أن الواقع قد كذب تباعا كل توقعات وتنبؤات المشككين القائمة فضلا عن مبالغاتهم المسرفة .

فهؤلاء مثلا قدروا فى ١٩٥٦ وقبل إنشاء السد أن النحر الشامل سيصل إلى ٤٥ مترا فى قاع المجرى ، وذلك على أربع دفعات بمتوسط ١٤ مترا كل دفعة وأن معظم هذا النحر سوف يحدث فى العامين الأولين من بناء السد . فلما بدأ إنشاء السد ومضت سنوات دون أن تتحقق هذه النبوءات، عادوا فقالوا إن القاع سوف ينخفض إلى عمق مترين بعد ٥ سنوات من التشغيل وإلى ٣ أمتار بعد ١٠ سنوات. فلما لم يحدث هذا أيضا ، عادوا فى ١٩٧٦ فقالوا إن ٨٣٪ من النحر الشامل سوف يتم بعد ١٧ سنة من بدء التشغيل أى فى ١٩٨٥ ، وأن عمق النهر بين إسنا ونجع حمادى سيصل إلى ٦٫٦٥ متر ، وخلف قناطر نجع حمادى سيكون ٨٫٤ متر، وخلف قناطر أسيوط ٦٫٤ متر . غير أن الذى حدث بالفعل أن معدلات النحر السنوية لم تتجاوز حاليا ٢٫٢ سم بين أسوان وإسنا ،٣ سم بين إسنا ونجع حمادى ، ٢٫٥ سم بين نجع حمادى وأسيوط ، ٠٫٤ سم بين أسيوط والقاهرة . (٢) وهذا كله وغيره ما يؤكد سلامة مستقبل الوادى طبيعيا .

---

(١) «السد العالى .. المفترى عليه» ، الأهرام الاقتصادى ، ٦ يوليو ١٩٨١ ، ص ١٣ – ١٥ .

(2) Ibid.,106.

إزاء هذا الرد ، يعود البعض فيثير على رأس الأخطار الكامنة والمستقبلة قضيتين تضربان فى صميم الأمن القومى المصرى ، إن لم يكن الوجود القومى المصرى ذاته . فأولا ، هناك التهديد بالدمار الذى ستعيش مصر تحت رحمته إلى أجل غير مسمى . فبحيرة ناصر - ١٢٠ مليار متر مكعب على الأقل - ككتلة مائية جبارة تستقر فى أقصى جنوب مصر وعلى أعلى ارتفاعها أى على كتفها أو رقبتها أو رأسها هى «أشبه ما يكون بقنبلة ذرية معلقة فوق رأسها قد تنفجر فى أى لحظة» ، إذ «لو حدث ما يؤدى إلى انسياب المياه بلا رابطة من البحيرة ، فان التخريب الذى تحدثه فى مصر سيكون أضعاف أضعاف ما أحدثته قنبلة هيروشيما» (١) . وفى هذا الصدد ، فلقد أثبتت الأبحاث أن منطقة البحيرة قد أخذت تتعرض للزلزال الموضعية نتيجة لثقل كتلتها المائية الهائلة .

إلى جانب هذا الخطر الطبيعى الباطنى أو الأرضى ، هناك خطر ضرب السد بالقنابل من الجو فى الحروب . وليس سرا أن هذا التفكير قد خامر أذهان العدو الإسرائيلى فى وقت ما فى السنوات السابقة . ومهما كثفنا من حلقات الدفاع الجـــوى الفائق التطور حول الســـد ، فإنه لا يستبعد الخطر تماما ، ومما له مغزاه أن الخبراء السوفييت الذين تولوا بناء السد نصحوا مصر بتفريغ بحيرة ناصر بمعدل ٦٠٠ مليون متر مكعب فى اليوم لتصفيتها بسرعة فى حالة الحرب أو التهديد بها ، رغم أن هذا المعـدل جدير بأن يخرب الوادى والمجـرى كله شمال السد (٢). والخلاصة الصافية أن السد العالى وإن كان قد تحاشى الموقع خارج الحدود وحقق شرط الموقع الوطنى ضمانا للأمن القومى سياسيـــــا ، فإنه لم يفلت من أخطـــار الأمن القومى لا طبيعيا ولا عسكريا .

ثانيا ، هناك السؤال المؤجل عادة ، لأنه بعيد الأمد نسبيا ، وهو : وماذا بعد السد العالى ؟ ماذا بعد أن تمتلىء بحيرة ناصر إلى قمتها بالطمى وتتحول إلى دلتا مرئية بارزة بعد ٥٠٠ سنة كالمقدر ؟ ثمة احتمالان لا ثالث لهما : إما أن يشق النيل مجرى جديدا له إلى البحر المتوسط عن طريق الصحراء الغربية ، أى شىء كتحقيق مخيف مروع لنهر بلانكنهورن الچيولوچى الافتراضى «النيل الليبى» الغابر، وإما أن يقتحم الوادى ليحتله من جديد حيث لن يكون له مكان فى نظام الحياة القائم فيه حينذاك (٣) .

وليس رداً أن يقال إن التكنولوچيا الفائقة التطور فى المستقبل كفيلة ساعتئذ بأن تجد حلا ، فهذا هو منطق الحلقة المفرغة ليس إلا .

---

(١) على فتحى ، ص ٢٩ .

(٢) السابق .

(٣) السابق .

والحل ؟

لكل هذه الأسباب وفى وجه هذه الأخطار والأخطاء ، وبعيدا تماما عن دعوة «إهدموا السد» المغرضة أو غير المتخصصة ، طرح أحد الخبراء - على فتحى - مشـروعا للحل العلمى الواقعى لا تنقصه التفاصيل فيما يبدو فضلا عن الاختصاص ، محور الاقتراح هو إلغاء مبدأ التخزين القرنى فى بحيرة ناصر ، وتعديل وتحويل وظيفتها إلى التخزين السنوى ، أى كخزان أسوان القديم ، ولكن بطاقة ضعف طاقة هذا الأخير أى نحو ١٠ مليارات متر مكعب مما يوفر الحماية التامة لمصر من أخطار الفيضانات العالية . وهذا التعديل لا يقتضى هدم جسم السد العالى بل سيبقى كما هو ، غير أنه يستبعد دوره كمحطة كهرباء (تلك المحطة التى يمكن - عرضيا - الإفادة منها فى مشروع القطارة مثلا أو تحديدا) .

ولأن السد العالى مصمت ، فلابد من سد جديد ذى فتحات فى تحويلة جانبية لمرور المياه إلى الشمال ، بطاقة تصريف قدرها ٨٦٠ مليون متر يوميا ، وهى الطاقة القصوى لاستيعاب المجرى أثناء الفيضان قديما دون خطر ، ولأن المشروع استبعد دور السد العالى الكهربائى ، فلابد كذلك من سد جديد آخر فى تحويلة جانبية مقابلة لتوليد الكهرباء . وعموما ، يكون التخزين السنوى أمام هذا السد الجديد الصغير على منسوب ١٢٧ مترا ، مقابل وبدل منسوب خزان أسوان القديم وهو ١٢٢ مترا ، على أن يرتفع فى سنى الفيضانات العالية إلى ١٣٣ مترا كحد أقصى .

أخيرا فان المشروع تكمله بالضرورة ثلاثة تعديلات فى سياسة مصر المائية العامة . فأولا ، لأن المشروع يفقد مصر - دون السودان - حصتها فى اتفاقية مياه ١٩٥٩ ، فلابد من تعويضها بزيادة حصتها من إيرادات مشروعات أعالى النيل المستقبلة . ثانيا ، يستدعى الاقتراح العودة إلى خزان جبل الأولياء وإعادة دوره الملغى مصريا . ثالثا ، العودة فورا إلى مشروع التخزين القرنى فى بحيرة ألبرت ، نقلا عن بحيرة السد العالى الملغاة وذلك ضمانا لملء خزاننا السنوى الجديد هذا فى أسوان ، فضلا عن كونه جزءا من مشاريع أعالى النيل وتقليل الفاقد فى منطقة السدود . (١)

---

(١) السابق ص ٢٩ - ٣٠ .

وبعد ....

ثم ماذا بعد ؟ والخلاصة النهائية ؟ حسنا ، إن الحكمة بعد الحدث سهلة جدا ، بقدر ما هى صعبة قبله . وقصارى ما يمكن أن يقال الآن ، ودون التدخل بالرأى أو بالحكم فى اقتراحات ومشاريع الفنيين أصحاب التخصص والاختصاص ، هو أن السد العالى بتركيز شديد هو قمة الرى الدائم ، وهو بهذا قمة مزاياه مثلما هو قمة عيوبه ، والآثار الجانبية للسد إنما هى ببساطة الثمن الطبيعى للرى الصناعى ، وهما معا وجهان لعملة واحدة ، وكلاهما كالآخر سلاح ذو حدين ، هذا كذاك . والعبرة فى الخواتيم إنما هى إلى أى مدى ترجح مزاياه عيوبه . ولكن صميم المشكلة هو الخلاف الجذرى على حساب الخسائر والأرباح بالدقة . فهو فى المحصلة الصافية إيجابى فى نظر البعض ، وسلبى فى نظر البعض الآخر . ولهذا، فكما أن السد نفسه ليس الكلمة الأخيرة فى الرى المصرى ، فان المستقبل وحده هو الذى سيقول الكلمة الأخيرة والحكم النهائى فى أمر السد .

رقم الإيداع: ١٠٨١٦ / ١٩٩٤

I . S . B . N

977 - 07- 0367- 3